



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الحديث وعلمه

رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام

لعمر بن أبي اليمن علي بن سالم اللخمي المالكي
الشهير بالفكاهاني أو ابن الفكاهاني (٦٥٤ - ٧٣٤ هـ)

من بداية باب الصداق إلى نهاية المخطوطة

(تحقيق ودراسة)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلمه

إعداد الطالب:

ياسر بن غازي بن أحمد منصوري

الرقم الجامعي (٤٦٥٨٨٠٩٦)

إشراف فضيلة الشيخ:

د. محب الدين بن عبد السبحان واعظ

الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



كلية الدعوة وأصول الدين

Σ 5011.97





ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام لعمر بن علي بن الفاكهاني.

اسم الباحث: ياسر بن غازي بن أحمد منصوري.

الدرجة: ماجستير.

خطة الموضوع: اقتضت طبيعة هذا البحث أن رسمت له خطة أسير عليها أثناء التحقيق، وذلك في قسمين وخاتمة وفق ما يلي:

أولاً: قسم الدراسة، ويشتمل على مقدمة وثلاثة فصول.

فأما المقدمة: فقد تكلمت فيها باختصار عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ثم شكر وتقدير.

الفصل الأول: ترجمة موجزة لعبد الغني المقدسي صاحب كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، وفيه عشرة مباحث.

الفصل الثاني: ترجمة موجزة للشارح تاج الدين الفاكهاني، وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثالث: دراسة الكتاب، ويشتمل على سبعة مباحث.

ثانياً: قسم التحقيق.

وضعت فيه منهجية سرت عليها أثناء عملية التحقيق.

هدف الرسالة: الرغبة في ممارسة التحقيق، وخوض غماره، ومعايشة مشكلاته، حيث لم يسبق لي ذلك.

موضوع الرسالة: شرح كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام لعبد الغني المقدسي رحمته الله.

أبواب الرسالة: من بداية باب الصداق إلى نهاية المخطوطة.

أهم النتائج: هذا الشرح يُعتبر من أهم وأوسع شروح عمدة الأحكام، من حيث النواحي الفقهية والأصولية والتفسيرية والحديثية والنحوية واللغوية والوعظية وغير ذلك.

أهم التوصيات: الفاكهاني رحمته الله نص على جملة من الكتب التي استفاد منها، وهي -والله أعلم- في عداد المخطوطات المحبوسة في داخل المكتبات منها: كتاب مطالع الأنوار في غريب الحديث لابن قرقول، مخطوط في المكتبة المركزية قسم المخطوطات برقم (١١٠٠)، وهو ناقص وخطه جيد، فلعل الله تعالى أن ييسر من يقوم عليه، ويبحث عن باقيه فهو كتاب جيد في بابه. والله أعلم.

Thesis Abstract

Thesis Title: Riyad Al-Afham Fi Sharh Umdat Al-Ahkam ,

composed by *Omar Ali Bin Al-Fakhani*

Researcher's Name: *Yasser Bin Ghazi Bin Ahmed Al-Mansouri* .

Degree: Master Degree .

Subject Plan : The nature of this research required developing a plan, on which I depend during the inquisition. This was made in two sections as follows:-

First : Study Section :

It includes an introduction and three chapters :

The Introduction :

In the introduction, I briefly approached the importance of the subject, the reasons for choosing it and the previous studies and the research plan, then an acknowledgement.

Chapter 1: It is a brief translation of *Abdel Ghani Al-Maqdesi* , the author of Umdat Al-Ahkam Min Kalam Khairulanam. It includes ten topics .

Chapter 2: It is a brief translation of the explainer, *Taguddin Al-Fakahani*. It includes nine topics.

Chapter 3: It is the study of the book. It includes seven topics.

Second : Inquisition Section :

It includes a methodology , on which the inquisition is based.

Thesis Objective :

Willingness to practice inquisition, to explore its facts and identify its problems , as I had not practiced such experience before .

Thesis Theme: Explaining the book entitled Umdat Al-Ahkam Min Kalam Khairulanam by *Abdel Ghani Al-Maqdesi* - May Allah Mercy Him.

Thesis Titles: From the beginning of " Truthfulness " title to the end of the manuscript.

The Most Important Conclusions : This explanation is the most important and detailed explanations of Umdat Al-Ahkam Min Kalam Khairulanam, as to the jurisprudence, rules, interpretation, Hadeeth, grammar, linguistic and preaching sides and others.

The Most Important Recommendations :

Al-Fakhani - May Allah Mercy Him - mentioned a number of books from which he had benefited . They - Allah only knows - are considered among manuscripts buried inside the libraries, among which : the book entitled Matalea Al-Anwar Fi Ghareeb Al-Hadeeth , by *Ibn Qarqool*. This book is a manuscript in the Central Library, Manuscripts Department , No. (1100) , and it is incomplete and has a good handwriting. May Allah - ﷻ - help who shall undertake accomplishing this work and searching for the remaining part of it, particularly it is a good book in its field - Allah only knows.

المقدمة

« إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ ، وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ^(٣).

«أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ خَيْرَ الْأُمُورِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَالَّةٌ ^(٤).

(١) سورة آل عمران، الآية (١٠٢).

(٢) سورة النساء، الآية (١).

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان (٧٠ - ٧١). وهذه الخطبة تسمى بخطبة الحاجة ، وقد أخرجها أبو داود في كتاب (٦) النكاح ، باب (٣٣) في خطبة النكاح (٢٣٨ / ٢) الحديث (٢١١٨)، والترمذي في كتاب (٩) النكاح ، باب (٧) ما جاء في خطبة النكاح (٤١٣ / ٣) الحديث (١١٠٥)، والنسائي في السنن الكبرى كتاب (٤٣) النكاح ، باب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق، والكلام الذي ينعقد به النكاح، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل بن سعد في ذلك (٣٢١ / ٣) الحديث (٥٥٢٧ - ٥٥٢٨) وابن ماجه في كتاب (٩) النكاح ، باب (٩) خطبة النكاح (٦٠٩ / ١) الحديث (١٨٩٢).

(٤) أخرجها ابن ماجه في باب (٧) اجتناب البدع والجدل (١٧ / ١) الحديث (٤٥) وأصله في صحيح مسلم فقد أخرجه في كتاب (٧) الجمعة ، باب (٣) تخفيف الصلاة والخطبة (٥٩٢ / ٢) الحديث (٨٦٧).

فائدة : قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمه : وكان النبي ﷺ يقول في الحديث الصحيح في خطبة يوم

وبعد فإنَّ الله ﷻ قد سخر رجالاً لحفظ سنته من زمن النبي ﷺ إلى يومنا هذا، بل وإلى قيام الساعة، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فوجدوا أنفسهم لخدمة هذه السنة المباركة، وتطهيرها مما دخل فيها مما ليس منها، فضحوا بالغالي والرخيص، وأتعبوا أنفسهم في سبيل ذلك، ابتغاء ما عند الله ﷻ، فحفظوها في بادئ الأمر في صدورهم، فهذا أبو هريرة رضي الله عنه [ت ٥٧هـ] حفظ عن النبي ﷺ (٥٣٧٤) حديثاً في صدره، وهكذا غيره من الصحابة وغير الصحابة.

ثم بعد ذلك دونت هذه الأحاديث الشريفة في الصحف، وتناقلتها الأجيال، جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، بالسند المتصل الذي هو سمة من سمات أمة محمد ﷺ إلى أن وصلتنا طاهرة نقيه، معروفٌ صحيحها من سقيمها، وما ثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - مما توفرت فيه شروط الصحة الخمس، مما لم يتوفر فيه ذلك، وهذا كله بتوفيق الله ﷻ أولاً وآخرًا، ثم بفضل هؤلاء العلماء الأجلاء.

بعد ذلك قبض الله ﷻ من العلماء المُحدِّثين مَنْ قام بتصنيف هذه الأحاديث، بأن قاموا بوضع تصانيف متعددة لهذه الأحاديث النبوية، ومن تلك التصانيف صنف خاص متعلق بأحاديث الأحكام، المشتملة على أحكام العبادات والمعاملات، كل ذلك تسهيلاً لرجوع الناس وطلاب العلم والعلماء إلى الأحاديث المختصة بالأحكام، وقد برز من قام

حج

الجمعة: « خَيْرُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» بَلْ يَضِلُّ عَنِ الْحَقِّ مَنْ قَصَدَ الْحَقَّ، وَقَدْ اجْتَهِدَ فِي طَلْبِهِ فَعَجَزَ عَنْهُ فَلَا يَعَاقِبُ، وَقَدْ يَفْعَلُ بَعْضُ مَا أَمَرَ بِهِ فَيَكُونُ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَخَطْؤُهُ الَّذِي ضَلَّ فِيهِ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ مَغْفُورٌ لَهُ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بَدْعَةٌ وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بَدْعَةٌ، إِمَّا لِأَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهَمُّوا مِنْهَا مَا لَمْ يَرِدْ مِنْهَا، وَإِمَّا لِرَأْيٍ رَأَوْهُ وَفِي الْمَسْأَلَةِ نَصُوصٌ لَمْ تَبْلُغْهُمْ، وَإِذَا اتَّقَى الرَّجُلُ رَبَّهُ مَا اسْتَطَاعَ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَفِي الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: قَدْ فَعَلْتَ». مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١٩١/١٩٢).

بذلك جُملة من العلماء ومنهم الإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي [ت ٦٠٠] الذي كان يحفظ (١٠٠٠٠٠) حديث بل أكثر، كما نص هو بنفسه على ذلك حيث حلف رجل بالطلاق أنه يحفظ (١٠٠٠٠٠) حديث، فذهبوا إليه فقال ﷺ: والله لو حلف أني أحفظ أكثر منها لصدق، حيث ألف كتابه المبارك عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، وكذلك الحافظ أحمد بن حجر [ت ٨٥٢] فقد ألف كتابه القيم بُلوغ المرام من أدلة الأحكام. ثم إن الله ﷻ قيض بفضلِهِ ومته وكرمه مَنْ شَمَّرَ عن ساعد الجد والاجتهاد في بيان فقه هذه الأحاديث المباركة، واستنباط الأحكام والحكم والفوائد والمسائل التي قد تبلغ المئات من حديث واحد، وهذا إن دلَّ فإنما يدل على ما أعطاه الله ﷻ لنبِيِّهِ ﷺ من جوامع الكلم مصداقاً لقوله ﷻ: «أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»^(١)، وفي رواية: «وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»^(٢).

وكان من أولئك العلماء الأجلاء الذين نفع الله ﷻ بهم العباد على مَرِّ السنين والأعوام من خدم سنة النبي ﷺ تاج الدين الفاكهاني [ت ٧٣٤] صاحب هذا الكتاب الجليل القيم الذي قال عنه ابن فرحون [ت ٧٩٩]: وله شرح العمدة في الحديث لم يسبق إلى مثله لكثرة فائدته.^(٣)

وهو لم يَقُلْ ذلك من فراغ، وإنما لما اشتمل عليه هذا الكتاب من المكانة القيمة العلمية، وقبل ذلك توفيق الله ﷻ لهذا العبد المبارك الذي نفع الله ﷻ بكتابه هذا في حياته وبعد موته، فهو الآن تحت التراب، وكتابة يُدرس ويُحقق، كأنه بيننا حي.

وها أنا العبد الفقير إلى الله ﷻ أتناوله بالدراسة والتحقيق، ليس وحدي فقط بل اشتركت مع بعض إخواني الأجلاء، وذلك لنيل درجة الماجستير في قسم الحديث من جامعتنا الموقرة أم القرى، فكان نصيبي في هذا الكتاب المبارك ما يلي:

(١) قطعة من حديث أخرجه مُسْلِم في كتاب (٥) المساجد، ومواضع الصلاة (١/ ٣٧١) رقم (٥٢٣).

(٢) قطعة من حديث أخرجه مُسْلِم في كتاب (٥) المساجد، ومواضع الصلاة (١/ ٣٧٢) رقم (٥٢٣).

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون (١٨٦).

- ١- بَابُ الصَّدَاقِ.
- ٢- كِتَابُ الطَّلَاقِ.
- ٣- بَابُ الْعِدَّةِ.
- ٤- كِتَابُ اللَّعَانِ.
- ٥- كِتَابُ الرِّضَاعِ.
- ٦- كِتَابُ الْقِصَاصِ.
- ٧- كِتَابُ الْحُدُودِ.
- ٨- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ.
- ٩- بَابُ حَدِّ الْحُمْرِ.
- ١٠- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ.
- ١١- بَابُ النُّذُورِ.
- ١٢- بَابُ الْقَضَاءِ.
- ١٣- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ.
- ١٤- بَابُ الصَّيْدِ.
- ١٥- بَابُ الْأَضَاحِيِّ.
- ١٦- كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ.
- ١٧- كِتَابُ اللَّبَاسِ.
- ١٨- كِتَابُ الْجِهَادِ.
- ١٩- كِتَابُ الْعَتَقِ.

سائلاً الله ﷻ التوفيق والسداد والعون، فهو نعم المعين ونعم النصير، وما توفيقى إلا بالله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على نبينا محمد، إمام الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه وأتباعه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

❖ أهمية الموضوع:

إنَّ مما لا شك فيه ولا مَرِيَّة ما لكتاب رياض الأفهام من أهمية بالغة، كيف لا؟ وهو يتناول كلام خير البشر محمد ﷺ بالشرح والبيان واستنباط الأحكام والمسائل، وما يندرج تحتها من المسائل والحكم والفوائد والقواعد الفقهية والأصولية من هذا المعين الذي لا ينضب على مرِّ الأعوام والأزمان، فجدير بأن يُعتنى به وبمثله حقَّ الاعتناء، حتى يعبد الإنسان ربه ﷻ على بصيرة، ويخرج من حيز الجهل والضلال والبدع إلى العلم والبصيرة والنور، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾^(١).

قال الشيخ عبدالرحمن السَّعْدِي رحمه الله [ت ١٣٧٦]: على علم ويقين من غير شك ولا امتراء ولا مَرِيَّة أنا، وكذلك مَنْ اتبعني يدعوا إلى الله، كما أدعوه على بصيرة من أمره.^(٢)

❖ أسباب اختيار الموضوع:

١ - الرَّغبة في ممارسة التَّحقيق، وخوض غماره، ومعايشة مشكلاته، حيث لم يُسبق لي ذلك.

٢ - اعتماد علماء المالكية وغيرهم من علماء المذاهب الأخرى في النقل عنه.

(أ) فمن مذهب المالكية ما نقله عنه صالح بن عبد السَّمِيع الأزْهَرِي في كتابه الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني [ت ٣٨٦]، وعلي الصَّعِيدِي العَدَوِي [ت ١١٨٩] في حاشيته، ومحمد بن عبدالرحمن المغربي [ت ٩٥٤] في مواهب الجليل، ومحمد عَرَفَة الدُّسُوقِي [ت ١٢٣٠] في حاشيته على الشرح الكبير.

(ب) ومن علماء المذاهب الأخرى ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري [ت ٢٥٦]، وابن المُلَقَّن [ت ٨٠٤] في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام.

(١) سورة يوسف، الآية (١٠٨).

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسَّعْدِي (١/٤٠٦).

- ٣- الشارح يُعتبر متفناً في علم الحديث والفقه والأصول والعربية مع الدين المتين والصلاح العظيم، واجتماع هذه الأمور في العالم تُضفي على مؤلفاته القيمة العلمية القوية.
- ٤- تقدم وفاة الفاكهاني فهو يُعتبر من أعيان القرن الثامن الهجري.
- ٥- ثناء أهل العلم على هذا الكتاب، فقد قال ابن فرحون المالكي رحمته الله: وله شرح العمدة في الحديث لم يسبق إلى مثله لكثرة فائدته ^(١).
- ٦- أن فيه بعضاً من التحقيقات الفقهية والعربية التي أشار إليها بأنها لا تكاد تجدها في غيره فهذا يدل على نفاسة هذا الكتاب.
- ٧- شمولية هذا الكتاب وتنوعه في شتى العلوم كالتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والنحو وغير ذلك.
- ٨- أن فيه تكملة للكتاب الذي بدأ زملائي بالتحقيق فيه، واختياري له يُسارع في إخراج المستفيدين منه بإذن الله تعالى.

✽ الدراسات السابقة:

على الرغم من هذا الشرح العظيم (رياض الأفهام) من أهمية بالغة إلا أنني لم أقف على من قام بدراسة هذا الكتاب وتحقيقه وإخراجه إلى الناس، وبعد الرجوع إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية للسؤال عن هذا المخطوط أفادوني بأنه لم يتقدم أحد بتسجيل رسالة فيه، وبذلك تأكد لي أن هذا الكتاب لم يزل مخطوطاً ولم يتناوله أحد.

وأما ما يتعلق بكتب الفاكهاني الأخرى فقد وجدت رسالة ماجستير للباحثة: أسماء العساف في تحقيق الجزء الأول من كتاب تلخيص العبارة في شرح الإشارة للفاكهاني، وذلك في كلية التربية للبنات في الرياض، قسم اللغة العربية عام ١٤١٢هـ، وكذلك وقفت على رسالة دكتوراه للباحث عبدالمجيد بن يوسف المطلق في تحقيق جزء من كتاب التحرير

(١) الدياج المذهب لابن فرحون (١٨٦).

والتحجير شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني وذلك في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويشتمل على جزء من العبادات والأكثر من المعاملات، وكذلك رسالة ماجستير في الكتاب نفسه للباحث بشير إمام علي، تناول فيها تحقيق جزء منه متعلق بالعبادات فقط، وذلك في نفس الجامعة، وتوجد منه نسخة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، المكتبة المركزية، قسم الخدمات الإلكترونية: CD .



✽ خطة البحث:

هذا وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن رسمت له خطة أسير عليها أثناء التحقيق، وذلك في قسمين وخاتمة وفق ما يلي:

أولاً: قسم الدراسة، ويشتمل على مقدمة وثلاثة فصول:

فأما المقدمة: فقد تكلمت فيها باختصار عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره والدراسات السابقة، وملخص الرسالة باللغتين، وخطة البحث، ثم شكر وتقدير.

الفصل الأول: ترجمة موجزة لعبد الغني المقدسي صاحب كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته.

المبحث الثالث: العصر الذي عاش فيه، ويشتمل ذلك على ما يلي:

(أ) الناحية السياسية.

(ب) من أهم الأحداث التاريخية في عصره.

(ج) الناحية الاجتماعية.

(د) الناحية العلمية.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المبحث السابع: ثقافته ومكانته العلمية.

المبحث الثامن: ثناء العلماء عليه.

المبحث التاسع: مؤلفاته.

المبحث العاشر: وفاته.

الفصل الثاني: ترجمة موجزة للشارح تاج الدين الفاكهاني، وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المبحث الثالث: العصر الذي عاش فيه، ويشتمل ذلك على ما يلي:

(أ) الناحية السياسية.

(ب) الناحية الاجتماعية.

(ج) الناحية العلمية.

(د) الناحية الاقتصادية.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تلاميذه.

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المبحث السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن: مصنفاته.

المبحث التاسع: وفاته.

الفصل الثالث: دراسة الكتاب، ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: مقدمة في أهمية هذا الفن من بين علوم الحديث.

المبحث الثاني: الكتب المؤلفة في هذا الفن.

المبحث الثالث: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

المبحث الرابع: أهمية الكتاب وقيمه العلمية.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في القسم المخصص لي.

المبحث السادس: مصادره.

المبحث السابع: وصف النسخ المخطوطة.

ثانياً: قسم التحقيق.

❖ منهجي في التحقيق:

لقد راعيت في التحقيق ما يلي:

١ - نسخت الكتاب من النسخة الخطية وفق ما يقتضيه الرسم الإملائي الحديث، مع مراعاة ضوابط الكتابة.

٢ - شكّلت أحاديث عمدة الأحكام التي تناولها الفاكهاني رحمته الله بالشرح.

٣ - شكّلت الأحاديث التي ذكرها أثناء الشرح واستشهد بها.

٤ - شكّلت الآيات الشعرية التي ذكرها الشارح أثناء الشرح واستشهد بها، وقمت بعزوها إلى مصادرها.

٥ - شكّلت بعض الكلمات التي تحتاج إلى تشكيل.

٦ - عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.

٧ - قمت بتخريج الأحاديث الواردة من مصادرها، وسلكت في ذلك المنهج التالي:

(أ) إن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنني أكتفي بالتخريج منهما إن كان فيهما، وإن كان في أحدهما فأكتفي بالتخريج منه فقط، وعند التخريج فإنني أخرج الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه، ثم إنَّ طريقي عند التخريج ما يلي:

أ - أذكر اسم الكتاب كصحيح البخاري.

ب - ثم أذكر رقم الكتاب الذي وجدت فيه الحديث.

ج - ثم أذكر اسم الكتاب كالطهارة.

د - ثم أذكر رقم الباب الذي وجدت فيه الحديث.

هـ - ثم أذكر اسم هذا الباب .

ح - ثم أذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث.

وهذه الطريقة سرت فيها حتى مع الأحاديث التي خارج الصحيحين، وقد أترك أمراً من هذه الأمور الست بناءً على طريقة الكتاب الذي أُخْرِج منه.

(ب) وإن كان في غير الصحيحين فسلكت في ذلك المسلك التالي:

أ - أذكر السند الذي يكون لفظ متنه مثل لفظ المتن الذي معي أو قريب منه.

ب - ثم أترجم لرجال السند، إلا إن كان الحديث موضوع، أو وقفت على مَنْ حكم عليه بالوضع فلا أترجم لرجال السند.

ج - ثم أُخْرِجُ الحديث مِنْ أصحاب السنن الأربع أبي داود [ت ٢٧٥] والترمذي [ت ٢٣٩] والنسائي [ت ٣٠٣] وابن ماجه [ت ٢٧٣] إن كان الحديث صحيحاً، أو وجدت مَنْ حكم عليه بالصحة ممن يُعتمد قوله، وإن كان الحديث ضعيفاً فإنني لا أكتفي بذلك.

د - ثم أنظر هل حَكَمَ على هذا السند الذي معي أحد من أهل العلم، سواء من المتقدمين كابن حجر أو المتأخرين كالشيخ الألباني [ت ١٤٢٠] - رحمهما الله - أم لا؟ فإن وجدت حُكماً لهم فإنني أكتفي بذلك، وقد أذكر ما وقفت عليه من توابع أو شواهد للحديث الذي حُكم عليه، وإلا فإنني أحكم على الحديث من خلال السند الذي معي، وعند اختلاف الأئمة في الحكم على الرَّجُل فإنني أقدم رأي ابن حجر والذهبي [ت ٧٤٨] وأعتمده في الحكم على ذلك الرَّجُل، ثم إنني عندما أترجم لأحد رجال السند فلا أعيد ترجمته مرّة ثانية، ولا أعيد كلام أهل العلم فيه بل أكتفي بكلام ابن حجر إشارة إلى أن هذا هو حكمه عليه لا على أنه ترجيح مني له، وذلك في الحديث الذي وقفت على مَنْ حكم عليه.

٨ - أما الآثار فإنني اكتفيت بعزوها إلى مصادرها.

- ٩- دوت الآيات القرآنية تدويناً موافقاً للرسم العثماني الوارد في المصحف الشريف.
- ١٠- التعريف ببعض المصطلحات الفقهية وغيرها.
- ١١- بيان بعض معاني الكلمات التي تحتاج إلى بيان.
- ١٢- عزوت الأقوال إلى مصادرها والذي لم أقف عليه فقد وثقته بواسطة المصادر التي تهتم بالنقل عنه.
- ١٣- إذا وقع سقط في النسخة الأصلية وجاء مثبتاً في النسخة الأخرى فإنني أثبت ذلك، وأضعه بين معقوفتين هكذا []، وأشير إلى ذلك في الحاشية.
- ١٤- إذا وُجد خطأ في الآية القرآنية فإنني أصوب ذلك في المتن صيانة لكلام الله تعالى.
- ١٥- إذا وُجد فرق بين النسختين في الحديث فإنني أشير إلى ذلك في الحاشية.
- ١٦- قُمت بالرجوع إلى ما أشار إليه الفاكهاني بما سبق وما سيأتي، وذلك في الغالب مما وقفت عليه، وذكرته في الحاشية، إلا إذا كان ذلك في نفس الحديث فلا أشير إليه.
- ١٧- عرّفت بالأماكن التي وردت تعريفاً معاصراً في الغالب.
- ١٨- عرّفت بالقبائل والفرق التي وردت.
- ١٩- قُمت ببيان المبهم الوارد في الحديث.
- ٢٠- وحيث أقول التقريب فهو لابن حجر العسقلاني، والمدونة فهي لسُحْنُون [ت ٢٤٠هـ].
- ٢١- بينت المسافات المذكورة والمقادير بالمسافات والمقادير العصرية.
- ٢٢- وضعت خطأً مائلاً هكذا / للدلالة على نهاية الوجه الأول (أ) من اللوح، وهكذا الوجه الثاني (ب) مع ذكر رقم اللوح من المخطوطة التي رمزت إليها بـ (خ)، وكذلك التي رمزت إليها بـ (ق)، فأذكر هكذا [رقم اللوح / الوجه (أ) أو (ب) / رمز المخطوطة].
- ٢٣- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم، وسلكت في ذلك المسلك التالي:

- أ - ما ترجمت له من التقريب فإني أذكر الترجمة كما ذكرها ابن حجر رحمته الله.
- ب - ما ترجمت له من غير التقريب فإني أكتفي باسمه ونسبه وكنيته وسنة الوفاة.
- ٢٤ - إذا ترجم الفاكهاني لشخصية فإني أكتفي بذلك، وأحيل على ذلك الموضع من الكتاب.
- ٢٥ - إذا ترجمت لشخصية فلا أعيد الترجمة مرة ثانية.
- ٢٦ - وضعت الفهارس العامة في خاتمة البحث على النحو التالي:
- أ - فهرس الآيات القرآنية.
- ب - فهرس الأحاديث والآثار.
- ج - فهرس الأبيات الشعرية.
- د - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- هـ - فهرس الكتب الوارد ذكرها في المتن المخصص لي .
- و - فهرس الفرق.
- ز - فهرس القبائل.
- ح - فهرس الأماكن والبلدان.
- ط - فهرس المصادر والمراجع .
- ي - فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر الله ﷻ فالفضل كله له، فهو الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة وإنجازها ولولاه لما استطعت أن أكتب حرفاً واحداً، فلك يارب الحمد، ولك الشكر، ولك الثناء الحسن، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

ثم أثنى بالشكر الجزيل للوالدين وأخص الوالد غازي بن أحمد بن رضوان منصوري الذي كان سبباً أساسياً بعد الله ﷻ في هذه الدراسة فلا أنسى فضله أبداً، فقد كان - حفظه الله - حريصاً عليّ أشد الحرص من أجل تعليمي وإتمام هذه الرسالة، وكذلك زوجتي الغالية فقد صبرت عليّ في سبيل ذلك كثيراً فالشكر موصول لها أيضاً.

ثم أثلث بالشكر إلى سعادة الوالد الشيخ الدكتور: محب الدين بن عبد السبحان واعظ الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى، قسم الحديث، والمشفرف على هذه الرسالة الذي ما بخل عليّ بشيء، فما كلمته هاتفياً ولا حضرت إلى منزله إلا وصدره متسعاً منشراحاً لكل ما أناقشه فيه وأسأله عنه، فأسأل الله ﷻ أن يجعل ما قدّمه لي في صحيفة حسناته يوم القيامة، وكذلك لا أنسى من كان لهم فضل عليّ ممن قضيت معهم سنة في الدراسة المنهجية في هذه الجامعة المباركة، فقد كانت نصائحهم وإرشاداتهم نوراً في طريقي أثناء هذه الدراسة والتحقيق.

فاللهم يا أكرم الأكرمين، ويا أجود الأجودين، أسألك أن تجازيهم بالحسنات إحساناً، وبالسيئات عفواً وغفراناً، وأن تحفظهم وتبارك فيهم وفي ذرياتهم، وأن تسكنهم فسيح جناتك، وأسألك أن تغفر لي ذنبي وتستر عيبي.

وها أنا لا أدعي الكمال، فإن أصبت فمن الله ﷻ وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا لله وإنا إليه راجعون، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

القسم الأول

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول : -

❖ الفصل الأول: ترجمة موجزة لعبد الغني المقدسي صاحب كتاب
عمدة الأحكام من كلام خير الأنام.

❖ الفصل الثاني: ترجمة موجزة للشارح تاج الدين الفاكهاني.

❖ الفصل الثالث: دراسة الكتاب.

الفصل الأول

ترجمة موجزة لعبد الغني المقدسي
صاحب كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام

وفيه عشرة مباحث : -

✽ **المبحث الأول:** اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.

✽ **المبحث الثاني:** نشأته وطلبه للعلم ورحلاته.

✽ **المبحث الثالث:** العصر الذي عاش فيه .

✽ **المبحث الرابع:** شيوخه.

✽ **المبحث الخامس:** تلاميذه.

✽ **المبحث السادس:** عقيدته ومذهبه الفقهي.

✽ **المبحث السابع:** ثقافته ومكانته العلمية.

✽ **المبحث الثامن:** ثناء العلماء عليه.

✽ **المبحث التاسع:** مؤلفاته.

✽ **المبحث العاشر:** وفاته.

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده

عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُروُر بن رافع بن حسن بن جعفر، أبو محمد، الحافظ^(١)، الملقب بتقي الدين^(٢)، وربما كان يلقب - أحياناً - بضياء الدين المقدسي^(٣) الجَمَاعِي^(٤) مولداً، ثم الدَّمَشْقِي المنشأ، الصَّالِحِي^(٥).

ولد بجماعيل^(٦). وللعلماء في تحديد سنة ولادته ثلاثة أقوال:

الأول: ذكر ضياء الدين أبي عبد الله المقدسي رَحِمَهُ اللهُ [ت ٦٤٣] أنه ولد سنة ٥٤١ هـ، قال: وأظنه في ربيع الآخر، اعتماداً على ما ذكرته أمه أَنَّ عبد الغني أكبر بأربعة أشهر من أخيه المَوْقَّق الذي ولد في شَعْبَانَ^(٧).

الثاني: قال المُنْذِرِي [ت ٦٥٦]: ذكر عنه بعض أصحابه ما يدل على أَنَّ مولده سنة ٥٤٤ هـ^(٨).

(١) نزهة الألباب في الألقاب لابن حَجَر (١٨٨).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٥/٢) رقم (٢١٤)، تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (٤/١٣٧٣) رقم (١١١٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا (٥/٥٨٩).

(٣) المقدسي نسبة إلى بيت المقدس، وهي البلدة المشهورة التي ذكرها الله تعالى في القرآن في غير موضع، وفيها المسجد الأقصى، وقبة الصخرة، والمواضع الشريفة خرج منها جماعة من المحدثين قديماً وحديثاً. الأنساب لِلسَّمْعَانِي (٥/٣٦٣).

(٤) نسبة إلى جَمَاعِيل، وهي قرية من جبل نابلس، من أرض فلسطين، منها كان الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، انتسب إلى بيت المقدس لقرب جماعيل منها، ولأن نابلس وأعمالها جميعاً من مضافات البيت المقدس. معجم البلدان لِيَاقُوت (٢/١٥٩ - ١٦٠).

(٥) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٤٤٣ - ٤٤٤) رقم (٢٣٥).

(٦) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٤٤٤) رقم (٢٣٥).

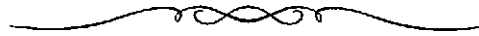
(٧) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٥/٢) رقم (٢١٤)، سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٤٤٤) رقم (٢٣٥).

(٨) التكملة لوفيات النقلة لِلْمُنْذِرِي (٢/١٨) رقم (٧٧٨).

الثالث: سُئِلَ الحافظ عن مولده فقال: إمَّا في سنة ٥٤٣ هـ، أو ٥٤٤ هـ.

قال: والأظهر أنَّه في سنة أربع.^(١)

وقد رجح الدكتور خالد مرغوب بن محمد أمين الأول، قال: لأنَّه هو الذي اعتمده كثير من المؤرخين في تراجمهم للحافظ^(٢)، ولأنَّه جاء على صيغة الجزم الصريحة، وغيره بصيغة الشك والاحتمال، وهو الذي ذكره الضَّيَاء وهو من أخص الناس بعبد الغني، ثم هو معتمد على كلام امرأة من أقاربه وهي ابنة خاله أم الضَّيَاء، وبالإضافة إلى كون النساء أضبط لهذه الأمور في أقاربهن، فقد قال الذهبي عنها خاصة: وكانت تاريخاً للمقادسة في المواليد والوفيات.^(٣)



(١) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٥/٢) رقم (٢١٤).

(٢) ومن الأمثلة على ذلك العبر في خبر من غير لِلذَّهَبِيِّ (٣١٣/٤)، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٥/٢) رقم (٢١٤)، ذيل التقييد لأبي الطيب القَاسِي (١٣٧/٢).

(٣) تاريخ الإسلام لِلذَّهَبِيِّ (٥٩/٤٥) رقم (٤)، الحافظ عبد الغني لخالد مرغوب (٧٢).

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته

بقي الحافظ بعد ولادته عدة سنين هي عمر طفولته في جَمَاعِيْلَ إلى أن هاجروا منها سنة ٥٥١ هـ، وكانت نشأة الحافظ في كَنَفِ خاله الشيخ الصالح أحمد بن محمد بن قدامة [ت ٥٥٨] نشأة علمية دينية قوية^(١).

وبدأ الحافظ طلب العلم منذ صغره، وكان ميله منذ صغره إلى الحديث وأسماء الرجال،^(٢) وقد تلقى عن شيخه يوسف بن آدم [ت ٥٦٩] الدَّمَشَقِي سنة ٥٥٤ هـ، وكان يعتني بكتابة الحديث الشريف لا سيما كُتُب العقيدة وينسخها ثم يوقفها من وقت مبكر فقد فرغ من نسخ أحدهما يوم الأربعاء الرابع من صفر سنة ٥٥٩ هـ.^(٣)

وقد أخذ الحافظ عبد الغني المقدسي عن جماعة من المحدثين في بلده، ثم اعتنى بالرحلة في طلب الحديث الشريف، وكان الحافظ يُفَضِّلُ الرحلة لسماع الحديث على الغزو وعلى سائر النوافل.^(٤)

فرحل إلى بغداد سنة ٥٦١ هـ مع ابن خاله الموفق [ت ٦٢٠] فكان أول نزولهما عند الشيخ عبد القادر الجيلاني [ت ٥٦١]، فأحسن إليهما الشيخ عبد القادر، وقرأ عليه كثيراً من الحديث، وأقاما عنده نحواً من أربعين يوماً ثم مات^(٥)، فكانا يخرجان معا ويذهب أحدهما في صحبة رفيقه إلى درسه وسماعه، فلما رأهما العقلاء على التصون وقلة المخالطة أحبوهما، وأحسنوا إليهما، وحصّلا علماً جمّاً،^(٦) فاشتغلا على أبي الفتح بن المني [ت ٥٨٣] بفقهِه

(١) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد بن مرغوب (٧٣).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (٣٨/١٣)، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٥/٢).

(٣) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد مرغوب (٧٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٧٣/٤).

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١٠/٢).

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٥/٢ - ٦)، البداية والنهاية لابن كثير (٣٨/١٣).

(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٥/٢١).

المذهب الحنبلي، وبدراسة المسائل الخلافية بين المذاهب الفقهية ومناقشتها^(١)، وكان عبدالغني يميل إلى الحديث ففقهه، وكان الموفق يميل إلى الفقه فسمع مع عبدالغني الكثير^(٢).

ثم انقطع عبدالغني عن دروس الفقه لاشتغاله بالحديث، وأقام ببغداد نحو أربع سنين^(٣)، وكان ﷺ مجتهداً في الطلب^(٤)، ثم رجع إلى دمشق^(٥) وكان مشغولاً في دمشق - أيضاً - بسماع الحديث، وقد ظهر تميزه وظهوره فيه^(٦)، ثم رحل عبدالغني إلى الحافظ السلفي بالإسكندرية فسمع عليه، وأقام مدة نحو ثلاثة أعوام كُتب عنه ألف جزء^(٧) ثم رجع إلى دمشق، وحدث بها، ثم رحل إلى الإسكندرية مرة أخرى، وقد تلقى بعض الكتب عن بعض شيوخه في هذه السفارة، ولكن يبدو أنه غلب عليه فيها العطاء فقد قرئ عليه كتابه الترغيب في الدعاء مراراً، ثم رجع دمشق وحدث بها، ثم سافر إلى أصبهان، وكان قد خرج إليها وليس معه إلا قليل فلوس فسئل الله له من حمله وأنفق عليه حتى دخل أصبهان وأقام بها مده وسمع بها الكثير، وحصل الكتب الجيدة، ثم رجع^(٨).

وقال محمود بن سلامة التاجر الحراني: كان الحافظ نازلاً عندي بأصبهان، وما كان

- (١) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٦/٢)، المقصد الأرشد لابن مفلح (١٥٣/٢) رقم (٦٣٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٥/٢١).
- (٢) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٥/٢)، الحافظ عبدالغني للدكتور خالد بن مرغوب (٧٥).
- (٣) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٥/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٥/٢١).
- (٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٥٠/٢١).
- (٥) الذيل على طبقات الحنابلة (٦/٢).
- (٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٩/٢١).
- (٧) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٥/٢١)، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٦/٢).
- (٨) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٦/٢١)، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٦/٢)، ذيل التقييد للفاسي (١٣٧/٢).

ينام من الليل إلا قليلا بل يصلي ويبكي.^(١) وقال: كان الحافظ يصطف الناس في السوق ينظرون إليه، ولو أقام بأصْبَهَانَ مدة وأراد أن يملكها لملكها.^(٢)

وقد لاحظ أبو موسى المديني [ت ٥٨١] مهارة الحافظ عبدالغني في الحديث .

قال الحافظ عبدالغني: كنت عند الحافظ أبي موسى، فجرى بيني وبين رجل منازعة في حديث، فقال: هو في صحيح البخاري، فقلت ليس هو فيه، قال: فكتبه في رقعة ورفعها إلى أبي موسى يسأله، قال: فناولني أبو موسى الرقعة، وقال ما تقول؟ فقلت: ما هو في البخاري، فخجل الرجل.^(٣)

وقد أشار أبو موسى المديني على عبدالغني بأن يبين أوهام الحافظ أبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق المِهْرَانِي الْأَصْبَهَانِي [ت ٤٣٠] في كتابه معرفة الصحابة فكتب تبين الإصابة لأوهام حصلت لأبي نُعَيْمٍ في معرفة الصحابة، فأخذ على الحافظ أبي نُعَيْمٍ نحواً من مئتين وتسعين موضعاً^(٤)، فظهرت براعة عبدالغني وحفظه، وأثنى أبو موسى عليه.

قال الحافظ الضياء: شأهدت بخط أبي موسى المديني على كتاب تبين الإصابة الذي أملاه عبدالغني، وقد سمعه أبو موسى، والحافظ أبو سعد الصائغ [ت ٥٨١]، وأبو العباس التُّرْك [ت ٥٨٥] يقول أبو موسى: قلَّ مَنْ قدم علينا يفهم هذا الشأن كفهم الشيخ الإمام ضياء الدين أبي محمد عبدالغني المقدسي، وقد وُفِّقَ لتبيين هذه الغلطات، ولو كان الدَّارَقُطْنِي [ت ٣٨٥] وأمثاله في الأحياء لصوبوا فعله، وقلَّ مَنْ يفهم في زماننا ما فهم، زاده الله علماً وتوفيقاً،^(٥) فلما سمع بذلك صدر الدين عبداللطيف بن محمد بن عبداللطيف الحُجْنَدِي [ت ٥٨٠] طلب عبدالغني وأراد إهلاكه، لأنَّ بيت الحُجْنَدِي كانوا

(١) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٤٥٣/٢١).

(٢) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٤٥٦/٢١).

(٣) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٤٤٨/٢١)، تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (٤/١٣٧٥).

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (١٩/٢)، تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (٤/١٣٧٥).

(٥) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٤٤٩/٢١).

أشاعرة، وكانوا يتعصبون لأبي نُعَيْم، وكانوا رؤساء البلد، فخرج عبدالغني من أَصْبَهَانَ متخفياً.^(١)

ودخل عبدالغني الموصل فسمع كتاب الضعفاء للعُقَيْلِي [ت ٣٢٢]، وفيه ذكر الإمام أبي حَنِيفَةَ [ت ١٥٠]، فثار أهل الموصل وحبسوه، وكان يسمع هو والإمام ابن البرني الواعظ، فأخذ ابن البرني [ت ٦٢٢] الكراس التي فيها ذكر أبي حَنِيفَةَ فاشتالها، فأرسلوا وفتشوا الكتاب على اسم أبي حَنِيفَةَ فلم يجدوا شيئاً فأطلقوه. فهذا سبب خلاصه. والله أعلم.^(٢)

ثم إنَّ الحافظ مرَّ ببغداد سنة ٥٧٨ هـ، فقد سمع منه بها يعِيش بن رِيحَان [ت ٦٢٢] وغيره في هذه السنة^(٣)، ثم رجع الحافظ إلى دِمَشْق، وقد تمكن في الحديث وصار حافظاً لمئة ألف حديث.^(٤)

وكان يقرأ الحديث بعد صلاة الجمعة برواق الحنابلة من جامع دِمَشْق، فاجتمع الناس عليه وإليه، وكان رقيق القلب سريع الدمعة فحصل له قبول من الناس جداً، فحسده بنو الزكي والدولعي وكبار الدماشقة من الشافعية وبعض الحنابلة، وجهزوا الناصح الحنبلي فتكلم تحت قبة النسر، وأمره أن يجهر بصوته مهما أمكنه حتى يشوش عليه فحول عبدالغني ميعاده إلى بعد العصر.

فذكر يوماً عقيدته على الكرسي فثار عليه القاضي ابن الزكي وضياء الدين الدولعي [ت ٥٩٨]، وعقدوا له مجلساً في القلعة يوم الاثنين الرابع والعشرين من ذي القعدة

(١) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٢/٢٠)، تاريخ الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٤٢/٤٥٢)، سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٤٥٨ - ٤٥٩).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٢/٢٠)، تاريخ الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٤٢/٤٥٢)، سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٤٥٩)، البداية والنهاية لابن كَثِير (١٣/٣٩).

(٣) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدُّبَيْسِيِّ لِلدَّهَبِيِّ (١٥/٢٧٨)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لِلدِّمَاطِي (١٩/١٦٨).

(٤) تاريخ الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٤٢/٤٤٧)، المقصد الأرشد لابن مُفْلِح (٢/١٥٣).

سنة ٥٩٥هـ، وتكلموا معه في مسألة العلو، ومسألة النزول، ومسألة الحرف والصوت، وطال الكلام وظهر عليهم بالحجة، فقال له بُزْغَش [ت: ٦٠٨] نائب القلعة: كل هؤلاء على الضلالة وأنت على الحق، قال: نعم، فغضب بُزْغَش من ذلك وأمره بالخروج من البلد، فارتحل بعد ثلاث إلى بعلبك ثم إلى القاهرة فأواه الطحانيون.

وجاءت السلطان عثمان بن صلاح الدين [ت: ٥٩٥] كُتِبَ مِنْ دِمَشْق في أذية عبد الغني فقال: إذا رجعنا من هذه السفرة كل من كان يقول بمقاتلتهم أخرجناه من بلدنا، قال: فرماه فرس ووقع عليه فخسف صدره. ^(١)

وكان يقرأ الحديث بمصر فثار عليه الفقهاء بمصر - أيضاً - وكتبوا إلى الوزير صفي الدين بن سُكْر [ت: ٦٢٢] فأقر بنفيه إلى المغرب فمات قبل وصول الكتاب يوم الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الأول من هذه السنة. ^(٢)



(١) سير أعلام النبلاء لِلدَّهْلَوِيِّ (٢١/٢٩٢)، تاريخ الإسلام لِلدَّهْلَوِيِّ (٤٢/١٨٨).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (١٣/٣٩).

المبحث الثالث: العصر الذي عاش فيه

إنَّ للزَّمان الَّذي يعيش فيه الإنسان الأثر الكبير في تكوين شخصيته وفلسفته، ونظراته للحياة، ومنهجه واتجاهه، ولهذا كان لا بدَّ من إلقاء نظرة ولو سريعة على العصر الَّذي عاش فيه المؤلِّف عبدالغني رحمته الله وهو النصف الثاني من القرن السادس.

أ - الناحية السياسية:

ولد الحافظ عبدالغني رحمته الله في عهد الخليفة المقتفي بأمر الله أبو عبدالله محمد بن المستظهر بالله المتوفى سنة ٥٥٥هـ^(١)، وهو رمز للخلافة، وليس بيده من أمور الدولة شيء، ويعتبر هذا التاريخ عمق ضعف الدولة العبَّاسية، فقد انفرط عقد الخلافة العبَّاسية وبدأت في الانحدار من أوجه قوتها بعد موت المعتصم [ت ٢٢٧]، وإن كان ابنه المتوكل جعفر [ت ٢٤٧] أصلح ما أفسده جده المأمون [ت ٢١٨] وأخوه الواثق هارون [ت ٢٣٢] من أمر العقيدة، فأمات بدعة القول بخلق القرآن، وهذا العمل من أبرز حسناته، ومنذ ذلك الوقت والمُسلمون يعانون من الضعف السياسي وشتات الأمر، وكان ظهور الدويلات والمماليك الإسلامية وبالأعلى وحدة المُسلمين وإضعافاً لقوتهم، فسادت الفوضى السياسية، واندلعت الحروب بين المُسلمين، وأُضْهِمَّت نار الهلاك، وكثر النهب والسلب، ووجد الإفرنج فرصة سانحة لضرب المُسلمين في عقر دارهم، ونشطت الفرق الهدامة.

كما عاصر الحافظ المُقدِّسي رحمته الله خلافة المستنجد بالله أبو المظفر يوسف بن المقتفي المتوفى سنة ٥٦٦هـ^(٢) ولم يكن أحسن حالاً من أبيه، فكان من أبرز أعماله في بداية عهده الاشتغال بالصيد^(٣) في الوقت الذي كانت المماليك نشطة في الغارات والحروب والاستنجد بالفرنج، وكانت مدة خلافته إحدى عشرة سنة وشهراً، وكان من خيار

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٢٤١ / ١٢) دول الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٣٦ / ٢).

(٢) الكامل في التاريخ لابن أبي الكرم الشَّيْبَانِي (٢٨ / ١٠).

(٣) تاريخ الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٣٤ / ٣٨).

الخلفاء وأعد لهم وأرفقهم بالرعايا، ومنع عنهم المكوس^(١) والضرائب، ولم يترك بالعراق مكسا.^(٢)

وقد عايش الحافظ المقدسي رحمته الله خلافة المستضيء بأمر الله أبو محمد الحسن بن المستنجد بالله بن يوسف بن المقتضى المتوفى سنة ٥٧٥هـ^(٣)، وقد كان خيراً من أبيه، ومما حَدَّثَ وَجَدَّ في عهده إبطال مظالم كثيرة، وانقطاع الدعوة العبيدية.^(٤)

وقد عاصر الحافظ رحمته الله أحداث الملك العادل نور الدين أبو القاسم محمود بن زنكي الملقب بالشهيد المتوفى سنة ٥٧٧هـ^(٥)، وكان ملكاً مجاهداً، ومحاسنه جمة في دينه وشجاعته وغزواته وفتوحاته ومساجده ومدارسه وبره وعدله، وقد أبطل المكوس، وأبلى بلاء حسناً في دك حصون الفرنج والاستيلاء عليها، وله وقائع قتالية واسعة جرت أحداثها سجلاً بينه وبين الفرنج.^(٦)

وقد عاصر المقدسي رحمته الله خلافة صلاح الدين الملك الناصر أبو المظفر يوسف بن أيوب بن شاذي المتوفى سنة ٥٨٩هـ^(٧) الذي رفع راية الجهاد مؤيداً منصوراً بجيوش المسلمين.

وشهد المقدسي رحمته الله عصر خلافة الناصر لدين الله أبو العباس أحمد بن المستضيء بأمر الله المتوفى سنة ٦٢٢هـ^(٨)، وقد تميز عصره بقوة صلاح الدين الملك الناصر يوسف بن

(١) المكوس: الضريبة يأخذها الماكس من يدخل البلد من التجار، جمع مكوس. المعجم الوسيط لإبراهيم وآخرون (٢/ ٨٨١).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ٢٦٢)، دول الإسلام للذهبي (٢/ ٥١).

(٣) العبر في خبر من غبر للذهبي (٢/ ٢٢٣).

(٤) دول الإسلام للذهبي (٢/ ٥٦ - ٧٥).

(٥) العبر في خبر من غبر للذهبي (٤/ ٢٣١).

(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٥٣٣ - ٥٣٤)، البداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ٢٧٦ - ٢٨٤).

(٧) مرآة الجنان لليافعي (٣/ ٤٣٩)، العبر في خبر من غبر للذهبي (٤/ ٢٩٨).

(٨) شذرات الذهب لابن الجياد (٥/ ٩٧).

الأمير نجم الدين أيوب المتوفى سنة ٥٨٩هـ^(١) الذي كان سلطان زمانه له السيادة والقيادة، أذاق الفرنج الذل والهوان، وهو بحق السلطان المجاهد في سبيل الله، افتتح بسيفه وبإخوانه بلاداً من الموصِل إلى اليمَن، ومن أسوان إلى طرابلس، فارتفع به المسلمون، ودك حصون الكفرة وأرغم أنوفهم في أراضيهم فعز الله به الإسلام والمسلمين، ولا يزال المسلمون إلى الآن ينظرون إلى عصره أنه من العصور الإسلامية الزاهرة فلا تكاد ترى مسلماً إلا وهو يتمنى عودة مثل هذا العصر الزاهر.^(٢)

ب - من أهم الأحداث التاريخية في عصره:

١ - وقعة الزلاقة ببلاد الأندلس شمالي قرطبة بمرج الحديد، كانت وقعة عظيمة نصر الله فيها الإسلام وخذل فيها عبدة الصليبان،^(٣) بين السلطان يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن [ت ٥٩٥هـ]، وبين الفنش ملك طليطلة لعنه الله تعالى، فكان المسلمون مئتي ألف ما بين فارس وراجل والfnش في مئتي ألف وأربعين ألفاً، كان عدد القتلى من الفرنج مئة ألف وستة وأربعين ألفاً، وأسر ثلاثون ألفاً، وأخذ المسلمون في خيلهم ثمانين ألف فرس، وفي البغال مئة ألف وبيع الأسير بدرهم، والحصان بخمسة دراهم والحصار بدرهم، وكانت هذه الوقعة سنة ٥٩١هـ.^(٤)

٢ - ما حل ببلاد مصر من القحط والوباء المفرط، فخربت الديار وجلى عنها أهلها، وكان ذلك سنة ٥٩٦هـ ودخلت سنة ٥٩٧هـ والبلاء شديد، وأكلوا الجيف، ولحوم الآدميين، وجرى ما لا يُعبر عنه.

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٢٧٨ - ٢٨٧).

(٢) ذكر ذلك الدكتور خالد المشيقح في ترجمته لعبد الغني المقدسي الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١/ ١٤ - ١٦).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ١٠).

(٤) دول الإسلام للذهبي (٢/ ٧٦)، البداية والنهاية لابن كثير (٤٢/ ٨ - ٩).

قال الموفق عبداللطيف: وَعُدَمَ البيض، ولما وُجِدَ بيعت البيضة بدرهم، وبيع فروج بمئة، وبيع مديدة بدينار، والذي دخل تحت قلم الحشرية من الموتى في اثنين وعشرين شهرا مئة ألف وأحد عشر ألفا إلا شيئا يسيراً، وهو نزر في جنب ما هلك بمصر والحوضر، وكله نزر في جنب ما هلك بالإقليم، وسمعنا من ثقات عن الإسكندرية أَنَّ الإمام صلى يوم الجمعة على سبع مئة جنازة. ^(١)

٣- وقوع الزلزلة العظمى بالشَّام التي كادت لها الأرض تسير سيراً، والجبال تمور موراً، وما ظن الناس إلا أنها القيامة جاءت دفتين دامت الواحدة مقدار ساعة أو أزيد. وقيل: إن صَفَدَ لم يبق بها سوى رجل، ونَابُلُسَ لم يبق بها حائط، ومات بمصر خلق تحت الردم، وكان ذلك سنة ٥٩٧هـ. ^(٢)

٤- أَنَّهُ في أول سنة ٥٩٩هـ ماجت النجوم ببغداد، وتطارت شبه الجراد، ودام ذلك إلى الفجر وضع الخلق بالابتهاال إلى الله. ^(٣)

ج - الناحية الاجتماعية:

إنه مما لا شك فيه أَنَّ الحالة السياسية في كل زمان ومكان تنعكس آثارها على الحالة الاجتماعية سلباً وإيجاباً، لأنَّ السياسة هي البنية الأولى للمجتمع، ولكن في كل زمان لا تخلوا طائفة على الحق قائمين يدعون إلى الله، كما بين ذلك النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، وَيُعَلِّمُونَهُ وينشرونه في أرجاء المعمورة، وما وَصَلْنَا إِلَّا بتوفيق الله ثم حماية الأجيال المتوارثة خلفاً عن سلف، والجهود الذاتية التي يقوم عليها رجال مخلصون. ^(٤)

(١) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢٢/٢١٩-٢٢٠)، دول الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٢/٧٨-٧٩).

(٢) دول الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٢/٧٩).

(٣) دول الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٢/٧٩-٨٠).

(٤) ترجمة عبدالغني في مقدمة كتاب الإعلام بفوائد عمدة الأحكام بتحقيق الدكتور عبدالعزيز المشيقح (١٧/١).

د - الناحية العلمية:

لقد كان هذا العصر زاخراً بعلماء في شتى المجالات خدموا العلم وأثروا المكتبة وأمدوا الحياة العلمية بشرايين القوة والتفوق فتمثل نبضها إبداعاً علمياً يتجلى في تأليفاتهم القيمة التي لازال طلاب العلم يستفيدون منها إلى اليوم.

فاشتهر من كبار المقرئين الإمام الشاطبي القاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الأندلسي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ،^(١) ناظم حرز الأمانى ووجه التهاني المنظومة المباركة المشهورة المعتمدة في القراءات أبدع فيها أكمل الإبداع، وهي عمدة القراء.

وكان تفسير العلامة شيخ المفسرين عبدالحق بن غالب بن عطية الغرناطي المتوفى سنة ٥٤١ هـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز من الكتب المعنى بها في علم التفسير في هذا العصر.^(٢)

وكذلك كان الوسيط للعلامة علي بن أحمد الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨ هـ من الكتب المعنى بها في علم التفسير في هذا العصر، فقد حفظه أبو النجيب عبدالقاهر السهروردي المتوفى سنة ٥٦٣ هـ.^(٣)

وكان في هذا العصر كثير من علماء الحديث الكبار فمنهم الإمام المحدث أبو الحسن رزين بن معاوية المالكي العبدي الأندلسي المتوفى سنة ٥٣٥ هـ^(٤) ألف تجريد الصحاح في الجمع بين الموطأ والكتب الستة^(٥)، ومنهم الإمام المقدم في أصحاب الحديث في وقته ببيغداد أبو الفضل محمد بن ناصر البغدادى المتوفى سنة ٥٥٠ هـ^(٦)، ومنهم محدث المشرق

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي (٢/٥٧٣ - ٥٧٥) رقم (٥٣١).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٥٨٧ - ٥٨٨) رقم (٣٣٧).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للشبكي (٧/١٧٥).

(٤) الدياج المذهب لابن فرحون (١١٨).

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٢٠٥).

(٦) طبقات الحفاظ للسيوطي (٤٦٧) رقم (١٠٤٤).

عبدالكريم السَّمْعَانِي المتوفى سنة ٥٦٢ هـ^(١)، ومنهم حافظ وقته محدث الشَّام علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ.^(٢)

لقد كان الوقت وقت سماع ومجالس رواية، يشارك فيها المشتغلون بالفقه بل ومعهم الأدباء والنحاة - أيضاً -^(٣) بل يُحكى أنَّ الطبيب محمد بن عبد الملك الأَشْبِيلِي المتوفى سنة ٥٩٥ هـ كان يحفظ صحيح البخاري متنا وإسنادا.^(٤)

وأما في الفقه فقد كان من أعلام المذهب الحنفي العلامة علاء الدين أبو بكر بن مَسْعُود الكَاسَانِي المتوفى ٥٨٧ هـ^(٥)، والعلامة المحقق برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المَرْغِينَانِي المتوفى ٥٩٣ هـ.^(٦)

ومن فقهاء كبار المالكية الشيخ الإمام إسماعيل بن مكِّي القُرَشِي الزُّهْرِي العَوْفِي الإسْكَندَرَانِي المتوفى سنة ٥٨١ هـ^(٧) والفقهاء العلامة محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بالحفيد المتوفى سنة ٥٩٥ هـ.^(٨)

واشتهر من كبار الشَّافِعِيَّة في هذا العصر جماعة كالفقيه محمد بن علي الرَّحْبِي المتوفى سنة ٥٧٩ هـ.^(٩)

(١) طبقات الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهبة (١٢/٢ - ١٣) رقم (٣١٠).

(٢) طبقات الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهبة (١٣/٢ - ١٤) رقم (٣١١).

(٣) التكملة لوفيات النقلة للمُنْذِرِي (١/٢١٢ - ٢١٣) رقم (٢٤٩).

(٤) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٣٢٦).

(٥) الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء (٢/٢٤٤ - ٢٤٦) رقم (٤٠).

والكَاسَانِي: نسبة إلى كاسان، وهي بلدة وراء الشَّاش، وبها قلعة حصينة. الأنساب لِلسَّمْعَانِي (٥/١٥).

(٦) تاريخ الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (٤٢/١٣٧) رقم (٤).

(٧) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/١٢٢) رقم (٦٠).

(٨) الديباج المذهب لابن قُرْخُون (٢٨٤).

(٩) طبقات الشَّافِعِيَّة الكبرى لِلسُّبْكِيِّ (٦/١٥٦) رقم (٦٧١).

وكان شيخ الشافعية بإقليم اليَمَن يحيى بن أبي الخير بن سالم العِمْراني اليماني المتوفى سنة ٥٥٨هـ يحفظ المذهب للشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ ^(١) عن ظهر قلب. ^(٢)

ومن كبار فقهاء الحنابلة العلامة نصر بن فتيان بن المنّي المتوفى ٥٨٣هـ. ^(٣)

وفي مجال العقيدة كتب الإمام أبو القاسم إسماعيل التيمي الأصبهاني المتوفى سنة ٥٣٥هـ، كتابه الحجة في بيان المحجة. ^(٤)

وقد كان هذا القرن قمة النضوج في أصول الفقه، وكان من أبرز من ألفت فيه العلامة علي بن أبي علي الأمدي المتوفى سنة ٦٣١هـ ^(٥)، والعلامة فخر الدين محمد بن عمر الرّازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ. ^(٦)

ومن مشاهير نحاة العصر الإمام العلامة النحوي البارع محب الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَرِي المتوفى ٦١٦هـ. ^(٨)

ونظم العلامة البليغ أبو محمد القاسم بن علي الحريري المتوفى سنة ٥١٥هـ منظومته الشهيرة في النحو ملححة الإعراب، وشرحها. ^(٩)

(١) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (١٨/٤٥٢ - ٤٦١) رقم (٣٧).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٣٢٧ - ٣٢٨) رقم (٣٠٢).

(٣) المقصد الأرشد لابن مُفْلِح (٣/٦٢ - ٦٤) رقم (١١٧٨).

(٤) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢٠/٨٠ - ٨٦).

(٥) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن قَيِّم الجُوزِيَّة (١٠٥).

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٧٩ - ٨٠) رقم (٣٧٩).

(٧) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٦٥ - ٦٦) رقم (٣٦٦).

(٨) بغية الوعاة لِلشَّيْطُونِي (٢/٣٨ - ٣٩) رقم (١٣٧٥).

(٩) معجم الأدباء لِيَاقُوت (٤/٥٩٦ - ٦١٨) رقم (٧٢٨)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز أبادي (١/١٧٣).

وألف الوزير الكاتب أبو عبدالله محمد بن محمد الأصْبَهَانِي المتوفى سنة ٥٩٧هـ خريدة القصر الذي يؤرخ لغالبية أدباء ذلك العصر.^(١)

وكتب إمام الأدباء عبدالرحيم بن علي المتوفى سنة ٥٩٦هـ من الإنشاء الفائق الرائق الذي خضعت له الرقاب ما يربو على مئة مجلد.^(٢)

وكان من مشاهير المؤرخين في هذا العصر أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير المتوفى سنة ٦٠٣هـ،^(٣) والعلامة عبدالغفار بن إسماعيل النيسابوري المتوفى سنة ٥٢٩هـ الذي كان من أحسن المؤرخين بياناً وأفصحهم لساناً.^(٤)

واشتغل المحدث الشافعي فضائل بن علي القرشي المخزومي المتوفى سنة ٦٣٤هـ بعلم المواقيت وتقدم فيه، وولى رئاسة المؤذنين بجامع القاهرة إلى حين وفاته.^(٥)

واشتهر بعلم النبات المحدث الفقيه الظاهري أحمد بن محمد الأشيلي الأموي المتوفى سنة ٦٣٧هـ، وكانت له بالنبات والحشائش معرفة فاق فيها أهل العصر.^(٦)

ثم إن وسائل التعليم قد تنوعت في ذلك العصر وهي كثيرة، وأهمها المدارس والمساجد والرحلات.

وقد جدد الخليفة العباسي الناصر لدين الله أبو العباس أحمد بن المستضيء بأمر الله المتوفى سنة ٦٢٢هـ في سنة ٥٨٩هـ مكتبة كتب المدرسة النظامية ببغداد ونقل إليها ألوفاً من الكتب الحسنة،^(٧) وأنشأ الوزير الكبير نظام الملك قوام الدين أبو علي الحسن بن علي بن

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٤٣٤ - ٣٤٨) رقم (١٨٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للشُّبكي (٧/ ١٦٦ - ١٦٨) رقم (٨٧١).

(٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/ ٨٠ - ٨١) رقم (٣٨٠).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للشُّبكي (٧/ ١٧١ - ١٧٢) رقم (٨٧٩).

(٥) التكملة لوفيات النقلة للمُنذري (٣/ ٤٥٤) رقم (٢٧٤٨).

(٦) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٤٢٥) رقم (١١٣٨)، تاريخ الإسلام للذهبي (٤٦/ ٣١٧ - ٣١٨).

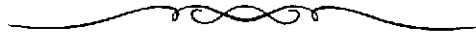
رقم (٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/ ٥٨) رقم (٤٠).

(٧) البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٦).

إِسْحَاقُ الطُّوسِيّ الذي قُتِلَ سنة ٤٨٥هـ المدرسة الكبرى ببغداد وأخرى بِنَيْسَابُور وأخرى بطُوس، ورغب في العلم، وأدّر على الطلبة الصلوات.^(١)

وقد اعتنى العلماء باقتناء الكتب الكثيرة في مكتباتهم الخاصة، فقد كانت لأبي طاهر أحمد بن محمد الأصْبَهَانِي السلفي المتوفى سنة ٥٧٦هـ مكتبة كبيرة.

قال الذهبي: قلّ ما اجتمع لعالم مثلها في الدنيا.^(٢) ثم قال بعد ذلك: كان السلفي مُغْرَى بجمع الكتب والاستكثار منها، وما كان يصل إليه من المال كان يخرج به في شرائها، وكان عنده خزائن كتب ولا يتفرغ للنظر فيها فلما مات وجدوا معظم الكتب في الخزائن قد عفنت والتصق بعضها ببعض، لنداءوة الإسْكَندَرِيَّة، فكانوا يستخلصونها بالفأس فتلف أكثرها.^(٣)



(١) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (١٩/٩٤ - ٩٥) رقم (٥٣).

(٢) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/١٧)، الحافظ عبد الغني المقدسي للدكتور خالد مرغوب (٢١ - ٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٢٨).

المبحث الرابع: شيوخه

رُزِقَ الحافظ عبدالغني المقدسي كثرة الشيوخ: ^(١)

فمن الرجال:

- ١- أحمد بن أبي منصور أحمد بن محمد، أبو العباس، المتوفى سنة ٥٨٥ هـ. ^(٢)
- ٢- أحمد بن المبارك بن سعد بن الفرغ المقرئ، أبو العباس، المتوفى سنة ٥٧٠ هـ. ^(٣)
- ٣- أحمد بن المقرب بن الحسين بن الحسن البغدادي، أبو بكر، المتوفى سنة ٥٦٣ هـ. ^(٤)
- ٤- أحمد بن عبدالغني بن حنيفة الباجسرائي، أبو المعالي، المتوفى سنة ٥٦٣ هـ. ^(٥)
- ٥- أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، أبو طاهر، المتوفى سنة ٥٧٦ هـ. ^(٦)
- ٦- أحمد بن محمد بن أحمد بن هبة الله بن الرحبي، أبو علي، المتوفى سنة ٥٦٧ هـ. ^(٧)
- ٧- أحمد بن مسلم بن رجاء اللخمي، أبو طالب، المتوفى سنة ٥٧٨ هـ. ^(٨)
- ٨- الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار، أبو العلاء، المتوفى سنة ٥٦٩ هـ. ^(٩)
- ٩- حيدرة بن عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني، أبو المناقب، المتوفى سنة ٥٧٥ هـ. ^(١٠)

(١) وقد ذكر الدكتور خالد مرغوب منهم أكثر من مئة شيخ ممن ثبت لديه أنهم من شيوخ الحافظ. (١٠٥).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢٤/٢١) رقم (٦٢).

(٣) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبشي للذهبي (١٢٣/١٥) رقم (٤٢٦).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٧٣/٢٠) رقم (٣٠٠).

(٥) التقييد لابن نُقْطَة (١٤٨-١٤٩) رقم (١٧١).

(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٩-٥/٢١) رقم (١).

(٧) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥١١/٢٠) رقم (٣٢٦).

(٨) سير أعلام النبلاء للذهبي (٩٥-٩٥/٢١) رقم (٤٣).

(٩) ذيل التقييد للفاسي (٤٩٩) رقم (٩٧٣).

(١٠) تكملة الإكمال لابن نُقْطَة (١٠٢/٣) رقم (٢٨٦٢).

- ١٠ - علي بن إبراهيم بن نجا بن غنائم الأنصاري، أبو الحسن، المتوفى سنة ٥٩٩هـ.^(١)
- ١١ - معمر بن عبد الواحد بن رجاء القرشي الأصبهاني، أبو أحمد، المتوفى سنة ٥٦٤هـ.^(٢)
- ١٢ - نصر بن فتيان بن مطر النهرواني، أبو الفتح، المتوفى سنة ٥٨٣هـ.^(٣)
- ١٣ - هبة الله بن علي بن سعود الأنصاري الخزرجي، أبو القاسم، المتوفى سنة ٥٩٨هـ.^(٤)
- ١٤ - يحيى بن ثابت بن بندار الدينوري، أبو القاسم، المتوفى سنة ٥٦٦هـ.^(٥)
- ١٥ - يحيى بن علي بن خطاب بن أبي الفتح الدينوري البغدادي، أبو المظفر، المتوفى سنة ٥٦٤هـ.^(٦)

ومن النساء:

- ١ - تجني بنت عبد الله الوهبانية، أم عتب، ماتت سنة ٥٧٥هـ.^(٧)
- ٢ - خديجة بنت أحمد بن الحسن بنت النهرواني، ماتت سنة ٥٧٠هـ.^(٨)
- ٣ - شهدة بنت المحدث أبي نصر أحمد بن الفرج الدينوري، ثم البغدادي الإبري^(٩) ماتت سنة ٥٧٤هـ.^(١)

- (١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٩٥/٢١ - ٣٩٦) رقم (١٩٩).
- (٢) طبقات الحفاظ للسيوطي (٤٧٣ - ٤٧٤) رقم (١٠٥٦).
- (٣) المقصد الأرشد لابن مفلح (٦٢/٣ - ٦٤) رقم (١١٧٨).
- (٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٩٠/٢١ - ٣٩٢) رقم (١٩٧).
- (٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٠٥/٢٠ - ٥٠٦) رقم (٣٢٢).
- (٦) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الديلمي للذهبي (٣٩١/١٥) رقم (١٤٦٢).
- (٧) تكملة الإكمال لابن نقطة (٤٥٣) رقم (٧٦٦).
- (٨) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٥١/٢٠) رقم (٣٥٢).
- (٩) نسبة إلى بيع الإبر وعملها، وهي التي يخاط بها. الأنساب للسمعاني (٣٧/١).

٤- فَاطِمَةُ بِنْتُ سَعْدِ الْخَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ الْأَنْصَارِيِّ، أُمُّ عَبْدِ الْكَرِيمِ، مَاتَتْ
سَنَةَ ٦٠٠ هـ. ^(٢)

٥- فَاطِمَةُ بِنْتُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَقَايَاتِيِّ ^(٣)، أُمُّ عَلِيٍّ، مَاتَتْ سَنَةَ ٥٧٠ هـ. ^(٤)

٦- نَفِيسَةُ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَزَازَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ، وَتَسْمَى فَاطِمَةَ، مَاتَتْ سَنَةَ ٥٦٣ هـ. ^(٥)



- (١) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢٠/٥٤٢ - ٥٤٣) رقم (٣٤٤).
- (٢) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٤١٢ - ٤١٣) رقم (٢٠٩).
- (٣) هذه النسبة إلى الوقاية وهي المقنعة، ويقال لمن يبيعها: الْوَقَايَاتِي. الْأَنْسَابُ لِلِسَّمْعَانِيِّ (٥/٦١١).
- (٤) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدَّبْيُثِيِّ لِلدَّهَبِيِّ (١٥/٤٠٥) رقم (١٥٣٥).
- (٥) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢٠/٤٨٩) رقم (٣٠٧).

المبحث الخامس: تلاميذه

لقد حدث الحافظ عبدالغني في كثير من البلاد التي دخلها، وكان يجتمع إليه الخلق الكثير،^(١) وكان بعض المشايخ يرشد تلاميذه إلى حضور مجالس الحافظ، كما صنع ذلك الشيخ علي بن نجاة الواعظ [ت ٥٩٩] بالقرافة حيث قال وهو على منبره: قد جاء الإمام الحافظ، وهو يريد أن يقرأ الحديث، فاشتبه أن تحضروا مجلسه ثلاث مرات، وبعدها أنتم تعرفونه، ويحصل لكم الرغبة، فجلس أول يوم وكنت حاضراً بجامع القرافة فقرأ الأحاديث بأسانيدها عن ظهر قلبه وقرأ جزءاً، ففرح الناس بمجلسه فرحاً كثيراً، فقال ابن نجا: قد حصل الذي كنت أريده في أول مجلس.^(٢)

ولهذا كان تلاميذ الحافظ عبدالغني المقدسي كثيرين.^(٣)

ومن أشهرهم:

- ١ - أحمد بن سلامة بن أحمد بن سلمان التجار، أبو العباس، المتوفى سنة ٦٤٦هـ.^(٤)
- ٢ - أحمد بن عبدالدائم بن أحمد بن نعمة المقدسي، أبو العباس، المتوفى سنة ٦٦٨هـ.^(٥)
- ٣ - إسماعيل بن حامد بن عبدالرحمن الأنصاري، أبو الفداء، المتوفى سنة ٦٥٣هـ.^(٦)
- ٤ - إسماعيل بن ظفر بن أحمد النابلسي، أبو الطاهر، المتوفى سنة ٦٣٩هـ.^(٧)
- ٥ - إسماعيل بن عبدالقوي الأنصاري، أبو الطاهر، مات سنة ٦٦٧هـ.^(٨)

(١) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٣٢).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ١١).

(٣) الحافظ عبدالغني للدكتور خالد مرغوب (١٣١).

(٤) المقصد الأرشد لابن مفلح (١١٢) رقم (١١٢).

(٥) بغية الطلب في تاريخ حلب لابن أبي جراحة (٢/ ٩٦٤ - ٩٦٦).

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٠٣) رقم (٤٠٤).

(٧) ذيل التقييد للفاسي (٤٦٤ - ٤٦٥) رقم (٩٠٠).

(٨) ذيل التقييد للفاسي (٤٦٧ - ٤٦٨) رقم (٩٠٨).

- ٦- جعفر بن علي بن هبة الله الإسكندراني، أبو الفضل، مات سنة ٦٣٦هـ. ^(١)
- ٧- خالد بن يوسف بن سعد الدمشقي أبو البقاء، مات سنة ٦٦٣هـ. ^(٢)
- ٨- عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد المقدسي، أبو محمد، توفي سنة ٦٢٤هـ. ^(٣)
- ٩- عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله المنذري، أبو محمد، توفي سنة ٦٥٦هـ. ^(٤)
- ١٠- عبدالقادر بن عبدالله الرهاوي، أبو محمد، توفي سنة ٦١٢هـ. ^(٥)
- ١١- عبدالكافي بن بدر بن حسان الأنصاري، أبو محمد، مات سنة ٦١٥هـ. ^(٦)
- ١٢- عبدالله بن عبدالواحد بن محمد المصري، أبو عيسى، مات سنة ٦٧٢هـ. ^(٧)
- ١٣- مكّي بن عمر بن نعمة المقدسي، أبو المحرم، مات سنة ٦٣٤هـ. ^(٨)
- ١٤- يعّيش بن ريجان بن مالك البغدادّي، أبو المكارم، مات سنة ٦٢٢هـ. ^(٩)
- ١٥- يوسف بن خليل الدمشقي، أبو الحجاج، مات سنة ٦٤٨هـ. ^(١٠)

-
- (١) معرفة القراء الكبار للذهبي (٢/٦٢٣ - ٦٢٤) رقم (٥٨٨).
 - (٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٤٧) رقم (١١٤٩).
 - (٣) المقصد الأرشد لابن مفلح (٢/٧٨).
 - (٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٣٦ - ١٤٣٧) رقم (١١٤٤).
 - (٥) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٨٧ - ١٣٨٨) رقم (١١١٧).
 - (٦) تاريخ الإسلام للذهبي (٤٤/٢٤٧) رقم (٤)، التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٢/٤٤٤).
 - (٧) ذيل التقييد للفاسي (٢/٣٩ - ٤٠) رقم (١١٢٤).
 - (٨) تاريخ الإسلام للذهبي (٤٦ - ٢٢٢) رقم (٤)، التكملة لوفيات النقلة للمنذري (٣/٤٥٠).
 - (٩) المقصد الأرشد لابن مفلح (٣/١٢٦) رقم (١٢٥٥).
 - (١٠) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/١٥١ - ١٥٤) رقم (٤).

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي

أولاً: عقيدته:

الحافظ سلفي العقيدة، أثري المنهج. ^(١)

قال الضيَاء: سمعت بعض أصحابنا يقول: إِنَّ الحافظ أَمَرَ أن يكتب اعتقاده فكتب أقول كذا لقول الله تعالى كذا، وأقول كذا لقول النبي ﷺ كذا حتى فرغ من المسائل التي يخالفونه فيها، فلما وقف عليها الملك الكامل قال: أيش أقول في هذا؟ يقول بقول الله وقول رسول الله فخلي عنه. ^(٢)

قال أبو المظفر [ت ٦١١]: كان الحافظ عبدالغني يقرأ الحديث بعد الجمعة، قال: فاجتمع القاضي محيي الدين والخطيب ضياء الدين وجماعة، فصعدوا إلى القلعة، وقالوا: لواليتها هذا قد أضل الناس، ويقول بالتشبيه، فعقدوا له مجلساً فناظرهم، فأخذوا عليه مواضع منها قوله: لا أنزهه تنزيها ينفي حقيقة النزول، ومنها كان الله ولا مكان وليس هو اليوم على ما كان، ومنها مسألة الحرف والصوت، فقالوا: إذا لم يكن على ما كان فقد أثبت له المكان، وإذا لم تنزهه عن حقيقة النزول فقد جوزت عليه الانتقال، وأما الحرف والصوت فلم يصح عن إمامك، وإنما قال: إنه كلام الله - يعني غير مخلوق - وارتفعت الأصوات، فقال والي القلعة الصارم بُزْغُش: كل هؤلاء على ضلالة وأنت على الحق، قال: نعم فَأَمَرَ بكسر منبره. ^(٣)

وقد سار على منهج السلف في التأليف في العقيدة، فقد جعل من نصوص الكتاب والسنة مداراً يهدف إليه، مجانباً للكلام المذموم، فمنها ما هو سرد للنصوص بأسانيدها، كما هو الحال في كتاب التوحيد إلا أن عقيدته تتضح لنا أكثر من ثنايا كتاب الإقتصاد في

(١) الحافظ عبدالغني للدكتور خالد مرغوب (١٤٩).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٤٢/٤٥٦).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٤٦٣).

الإعتقاد ، حيث أُلّفه بأسلوب يقرر به عقيدته التي هي عقيدة السلف ، ويتضمن الرد على الخصوم ، مستندا في كل ما يقول إلى نصوص الكتاب والسنة ، وأقوال سلف الأمة ، فيقول في أوله :

إِعلم وفقنا الله وإياك لما يرضيه الله من القول والنية والعمل ، وأعاذنا وإياك من الزرع والزلزل ، أن صالح السلف وخيار الخلف ، وسادة الأئمة ، وعلماء الأمة ، اتفقت أقوالهم ، وتطابقت آرائهم على الإيمان بالله ﷻ ، وأنه أحد فرد صمد ، حي قيوم ، سميع بصير ، لا شريك له ولا وزير ، ولا شبيه ولا نظير ، ولا عدل ، ولا مثل ، وأنه ﷻ موصوف بصفاته القديمة التي نطق بها كتابه العزيز الذي : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢] ، وصح بها النقل عن نبيه ، وخيرته من خلقه ، محمد سيد البشر ... ولم يدع للمحد مجالا ، ولا لقائل مقالا ، فآمنوا بما قال الله سبحانه في كتابه ، وصح عن نبيه ، وأمرّوه كما رد من غير تعرض لكيفية أو شبهة أو مثلية ، أو تأويل يؤدي إلى التعطيل . ووسعتهم السنة المحمدية ، والطريقة المرضية ، ولم يتعدوها إلى البدعة الرديّة ، فحازوا بذلك الرتبة السنية ، والمنزلة العلية .^(١)

ثم شرع بعد ذلك في تفصيل القول في الصفات بإيراد أدلتها من الكتاب والسنة ، وأقوال سلف الأمة ، مثل صفتي العلو والإستواء ، الذي قال بعد إيراد أدلتها : وفي هذه المسألة أدلة من الكتاب والسنة يطول بذكرها الكتاب ، ومنكر أن يكون الله في جهة العلو بعد هذه الآيات والأحاديث ، مخالف لكتاب الله ، منكر لسنة رسول الله .^(٢)

(١) الإقتصاد في الإعتقاد لعبد الغني المقدسي (٧٧-٨٠) .

(٢) الإقتصاد في الإعتقاد لعبد الغني المقدسي (٩٤) .

وقال - رحمه الله - معقباً على حديث الحارثية التي سألتها ﷺ : أين الله ؟ فقالت في السماء : ومن أجهل جهلاً ، واسخف عقلاً ، وأضل سبيلاً ممن يقول : إنه لا يجوز أن يقال : أين الله ، بعد تصريح صاحب الشريعة بقوله : أين الله ؟ ^(١)

وقال معقباً على ما أورده من الأدلة لإثبات صفة الوجه : فهذه صفة ثابتة بنص الكتاب وخبر الصادق الأمين فيجب الإقرار بها ، والتسليم ، كسائر الصفات الثابتة بواضح الدلالات . ^(٢)

وفي صفة النزول سار على المنوال نفسه ، فأثبت بالأدلة ، ونفى جواز التأويل حيث قال : وتواترت الأخبار ، وصحت الآثار ، بأن الله ﷻ ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ، فيجب الإيمان به ، والتسليم له ، وترك الاعتراض عليه ، وامراره من غير تكيف ، ولا تمثيل ، ولا تأويل ، ولا تنزيه بنفي حقيقة النزول ولا يصح حمله على نزول القدرة ، ولا الرحمة ، ولا نزول الملك . ^(٣)

وهكذا في بقية ما أورده من صفات ، إثبات مقرون بالتحذير من التشبيه والتعطيل ، وهذا هو مذهب السلف الذي به يقولون ، وعنه ينافحون .

(١) الإقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (٨٩).

(٢) الإقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (٩٨).

(٣) الإقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (١٠٠-١٠١).

ثانياً: مذهبه الفقهي:

الحافظ عبدالغني المقدسي حنبلي، تفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل [٢٤١] رحمته الله ^(١)، وهو عالم بمذهبه، وبمذاهب العلماء وأدلتهم ومناقشتها. ^(٢)



(١) التكملة لوفيات النقلة للمُنْذِرِي (١٨/٢) رقم (٧٧٨)، تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (١٣٧٢/٤) رقم

(١١١٢)، ذيل التقييد للفاسي (١٣٦/٢).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٥/٢ - ٦).

المبحث السابع: ثقافته ومكاته العلمية

أولاً: ثقافته:

لقد حصّل الحافظ علماً كثيراً، وكان حريصاً على أن تكون مروياته في أنواع العلوم على اختلاف أنواعها وتغاير أوصافها، وشارك الحافظ في أنواع متعددة من العلوم، فقد كانت له معرفة حسنة بالتفسير واللغة والفقه وأصوله، وله كتب مصنفة في العقيدة والسيرة والرقائق، وله جهد عظيم ومعرفة قوية في دراية الحديث، وله براعة وتميز ومهارة في رواية الحديث.

ففي التفسير يُلاحظ تمسكه بالمأثور عن النبي ﷺ، ونَقَلَ اختلاف السلف من الصحابة والتابعين في تفسير بعض الآيات، ونَقَلَ عن بعض الصحابة سبب نزول بعض الآيات، كما أنه نقل في ترجمة بعض الصحابة نزول بعض الآيات فيه، وإنكار بعض المفسرين ذلك، ومن مرويات الحافظ بعض كتب التفسير بالمأثور وفضائل القرآن.

كما أن له إلمام بقواعد اللغة العربية نحواً وصرفاً، ومعرفةً بغريب ألفاظها، ومباحث علوم البلاغة كالمبالغة والكناية ونحوهما، وبيّن الحافظ في بعض كلمات القرآن أصل المعنى في اللغة العربية.

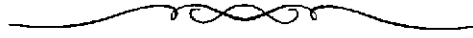
وللحافظ في العقيدة والسيرة كتب متعددة، وقد شارك في الجانب الوعظي الإرشادي بكتب متعددة، كما كانت له معرفة بالتاريخ، كما أن له معرفة بطرق الاستنباط وترتيب الأدلة.^(١)

(١) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد مرغوب (١٨٠ - ١٨٣).

ثانياً: مكانته العلمية:

لقد كان عبد الغني المقدسي إماماً من أئمة عصره، حتى قيل: إن عبد الغني المقدسي هو مجدد المئة السادسة وقد ذكر ذلك الحافظ الذهبي.^(١)

قال الدكتور خالد مرغوب: ويؤيد هذا الوصف بالنسبة للحافظ أنه توفي سنة ٦٠٠هـ، والمجدد - عند كثير من العلماء - يُبعث ويُنصب لتجديد الدين على رأس المئة، وتنقضي المئة وهو حي ثم يموت قريباً من رأس المئة، ثم قال بعد ذلك: ولكن ظاهر الحديث^(٢) يفيد أنه على رأس المئة يُبعث مجدداً، وموته على رأس المئة أخذ لا بعث^(٣)، إلا أن يُقال: أن موته على رأسها أو قريباً منه يكون بعد إكمال مهمته، ثم إن المجدد - على اختيار جماعة من العلماء - لا يلزم منه أن يكون فرداً واحداً في كل قرن لأن (مَنْ) تفيد العموم، وعليه يمكن عد الحافظ عبد الغني من مجددي رواية الحديث من الجانب العلمي، وعد صلاح الدين [ت: ٥٨٩] - مثلاً - من المجددين في الجانب الجهادي، وهكذا. والله أعلم.^(٤)



(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠٣/١٤).

(٢) سنن أبي داود (١٠٩/٤) الحديث (٤٢٩١)، المعجم الأوسط للطبراني (٣٢٤/٦) الحديث (٦٥٢٧)، المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٥٦٧/٤) الحديث (٨٥٩٢).

(٣) فيض القدير للمناوي (١٢/١).

(٤) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد مرغوب (١٧٥).

المبحث الثامن: ثناء العلماء عليه

١- قال تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي [ت ٦١٣]: لم يكن بعد الدارقطني مثل الحافظ عبد الغني المقدسي، وقال -أيضاً-: لم ير الحافظ عبد الغني مثل نفسه. ^(١)

٢- قال الضياء المقدسي: سألت خالي الإمام موفق الدين عن الحافظ فقال وكتب بخطه: كان رفيقي في الصبا، وفي طلب العلم، وما كنا نستبق إلى خير إلا سبقني إليه إلا القليل، وكمل الله فضيلته بابتلائه بأذى أهل البدعة وعداوتهم له، وقيامهم عليه، ورزق العلم، وتحصيل الكتب الكثيرة، إلا إنه لم يُعمر حتى يبتغ غرضه في روايتها، ونشرها ﷺ. ^(٢)

٣- وقال -أيضاً-: كان شيخنا الحافظ لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلا ذكره له وبينه، وذكر صحته أو سقمه، ولا يُسأل عن رجل إلا قال: هو فلان بن فلان الفلاني، ويذكر نسبه، وأنا أقول: كان الحافظ عبد الغني المقدسي أمير المؤمنين في الحديث. ^(٣)

٤- قال أبو عبد الله بن النجار [ت ٦٤٣]: حدّث بالكثير، وصنّف تصانيف حسنة في الحديث، وكان غزير الحفظ، من أهل الإتقان والتجويد، قيماً بجميع فنون الحديث، عارفاً بقوانينه، وأصوله، وعلمه، وصحيحه، وسقيمه، وناسخه، ومنسوخه، وغريبه، وشكله، وفقهه، ومعانيه، وضبط أسماء رواته، ومعرفة أحوالهم، وكان كثير العبادة، ورعاً متمسكاً بالسنة على قانون السلف. ^(٤)

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٣٧٥) رقم (١١١٢)، تاريخ الإسلام للذهبي (٤٢/٤٤٧) رقم (٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٤٤٩) رقم (٢٣٥).

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/١١) تاريخ الإسلام للذهبي (٤٢/٤٤٩)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٤٥٣).

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/٦ - ٧).

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٣٧٣)، تاريخ الإسلام للذهبي (٤٢/٤٤٤).

٥ - قال السبط بن الجوزي [ت ٦٥٤]: كان عبد الغني ورعاً زاهداً عابداً، يُصلي كل يوم ثلاث مئة ركعة كورد الإمام أحمد، ويقوم الليل، ويصوم عامة السنة، وكان كريماً جواداً لا يدخر شيئاً، ويتصدق على الأرملة والأيتام حيث لا يراه أحد، وكان يرقع ثوبه، ويؤثر بثمر الجديد، وكان قد ضعف بصره من كثرة المطالعة والبكاء، وكان أوحده زمانه في علم الحديث والحفظ. ^(١)



(١) البداية والنهاية لابن كثير (٣٩/١٣).

المبحث التاسع مؤلفاته

مؤلفات الحافظ كثيرة، وغالبها في الحديث، وكثير منها مفقود، وأكثر مؤلفاته أجزاء حديثيه، ولم يطبع منها إلا القليل. ^(١)

فمن تلك المؤلفات: ^(٢)

- ١- الأحاديث والحكايات مئة جزء.
- ٢- اعتقاد الشافعي [ت ٢٠٤].
- ٣- الأقسام التي أقسم بها النبي ﷺ.
- ٤- الترغيب في الدعاء. وقد حقق ضمن رسالة علمية بالجامعة الإسلامية، وله نسخة مصورة عن أصلها بالظاهرية، محفوظ بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٢٣١٢) و (٢٣١٣) ضمن مجموعة.
- ٥- الجامع الصغير في الأحكام لم يتم. يوجد منه عدة أجزاء بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٢٣٢٤)، و (٥٤٨)، وأصلها في المكتبة الظاهرية بدمشق.
- ٦- تحقيق مشكلة الألفاظ مجلدين.
- ٧- ذكر القبور جزء.
- ٨- ذم الرياء جزء.
- ٩- ذم الغيبة جزء.
- ١٠- فضائل الحج جزء.
- ١١- فضل الصدقة جزء.
- ١٢- فضل رجب.

(١) الحافظ عبدالغني للدكتور خالد مرغوب (٢١٦).

(٢) سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٢١/٤٤٦ - ٤٤٧)، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رَجَب (٢/١٨ - ١٩).

١٣- فضل رمضان جزء. يوجد منه نسختان مصورتان عن أصلهما في الظاهرية ورقهما بالجامعة الإسلامية (٤٨٤، ٥٥٤) ضمن مجموع .

١٤- فضل عشر ذي الحجة جزء.

١٥- كتاب الأربعين بسند.

١٦- كتاب الحكايات سبعة أجزاء.

١٧- كتاب الروضة مجلد.

١٨- كتاب نهاية المراد في السنن، نحو مئتي جزء لم يُبيّضه.

١٩- محنة الإمام أحمد جزآن.

٢٠- المصباح في عيون الأحاديث الصحاح، مشتمل على أحاديث الصحيحين، فهو مستخرج عليهما بأسانيده، في ثمانية وأربعين جزءاً. يوجد منه بعض أجزاء مصورة في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية .

٢١- وفاة النبي ﷺ جزء.

إلى غير ذلك، وقد ذكر الدكتور خالد مرغوب - حفظه الله تعالى - من تلك الكتب (٦٦) كتاباً، وتكلم على كل كتاب منها بكلام نفيس.^(١)

(١) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد مرغوب (٢١٦).

المبحث العاشر: وفاته

قال الضيَاء : سمعت الحافظ أبا موسى قال: مرض والذي ﷺ في ربيع الأول سنة ٦٠٠هـ مرضاً شديداً منعه من الكلام والقيام، واشتد به مدة ستة عشر يوماً، وكنت كثيراً ما أسأله: ما تشتهي؟ فيقول: أشتهي الجنة، أشتهي رحمة الله - تعالى - لا يزيد على ذلك، فلما كان يوم الاثنين جئت إليه وكان عادي أبعث من يأتي كل يوم بكرة بهاء حار من الحمام يغسل أطرافه، فلما جئنا بالماء على العادة مدَّ يده فعرفت أنه يريد الوضوء، فوضأته وقت صلاة الفجر، ثم قال: يا عبدالله قم فصل بنا وخفف، فقممت فصليت بالجماعة وصلى معنا جالساً، فلما انصرف الناس جئت فجلست عند رأسه وقد استقبل القبلة، فقال لي: اقرأ عند رأسي سورة يس فقرأتها، فجعل يدعوا الله وأنا أوْمُن، فقلت: ههنا دواء قد عملناه تشربه فقال: يا بُني ما بقي إلا الموت، فقلت: ما تشتهي شيئاً؟ قال: أشتهي النظر إلى وجه الله تعالى، فقلت: ما أنت عني راض؟ قال: بلى والله أنا عنك راض وعن إخوتك، وقد أجزت لك ولإخوتك ولابن أختك إبراهيم.

قال: وسمعت أبا موسى يقول: أوصاني أبي عند موته لا تضيعوا هذا العلم الذي تعبنا عليه - يعني الحديث - فقلت: ما توصي بشيء؟ قال: مالي على أحد شيء، ولا لأحد علي شيء، قلت: توصيني بوصية، قال: يا بُني، أوصيك بتقوى الله، والمحافظة على طاعته، فجاء جماعة يعودونه فسلموا عليه فرد عليهم، وجعلوا يتحدثون، ففتح عينيه وقال: ما هذا الحديث؟ اذكروا الله تعالى قولوا: لا إله إلا الله، فقالوها، ثم قاموا فجعل يذكر الله ويحرك شفثيه بذكره ويشير بعينه، فدخل رجل فسلم عليه، وقال له: ما تعرفني يا سيدي؟ فقال: بلى، فقممت لأناوله كتاباً من جانب المسجد، فرجعت وقد خرجت روحه وذلك يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٦٠٠هـ.

وبقي ليلة الثلاثاء في المسجد، واجتمع من الغد خلق كثير من الأئمة والأمراء ما لا يحصيهم إلا الله ﷻ ودفن يوم الثلاثاء بالقرافة، مقابل قبر الشيخ أبي عمرو بن مرزوق في

مكان ذكر لي خادمه عبد المنعم أنه كان يزور ذلك المكان، ويبكي فيه إلى أن يبلى الحصى،
ويقول: قلبي يرتاح إلى هذا المكان ﷺ ورضي عنه، وألحقه بنينا محمد ﷺ. ^(١)



(١) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٢٨ - ٢٩).

الفصل الثاني

ترجمة موجزة للشارح تاج الدين الفاكهاني

وفيه تسعة مباحث : -

- ✽ المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.
- ✽ المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم.
- ✽ المبحث الثالث: العصر الذي عاش فيه .
- ✽ المبحث الرابع: شيوخه.
- ✽ المبحث الخامس: تلاميذه.
- ✽ المبحث السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي.
- ✽ المبحث السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
- ✽ المبحث الثامن: مصنفاته.
- ✽ المبحث التاسع: وفاته.

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده

هو: عمر بن أبي اليُمْن علي بن سالم بن صدقة اللَّخْمِي الإسْكَندَرِي^(١).
و اللَّخْمِي : نسبة إلى لَحْم، وهو مَالِك بن عَدِي بن الحارث بن مَرَّة بن أَدَد بن زيد
بن يَشْجُب بن يعرب بن قحطان.^(٢)

وزاد ابن الجَزَرِي [ت ٧٣٩] فقال: هو عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللَّخْمِي
الأسْينْدِي المعروف بابن الْفَاكِهَانِي،^(٣) أبو حفص،^(٤) ولقبه: تاج الدِّين^(٥)، المشهور
بِالْفَاكِهَانِي^(٦)، أو ابن الْفَاكِهَانِي،^(٧) أو الْفَاكِهِي، وهو قليل.^(٨) وبلده الإسْكَندَرِيَّة.

(١) الديباج المذهب لابن فَرْحُون (١٨٦)، الدرر الكامنة لابن حَجَر (٢٠٩/٤)، بغية الوعاة للسيوطي (٢٢١/٢)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠٤) رقم (٧٠٧)، الأعلام للزركلي (٢١٧/٥).

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب لابن الجَزَرِي (١٣٠/٣).

(٣) تاريخ حوادث الزمان لابن الجَزَرِي (٧٠٤/٣) رقم (٨٨٨).

(٤) الديباج المذهب لابن فَرْحُون (١٨٦)، الدرر الكامنة لابن حَجَر (٢٥٤/٣) رقم (٤١٨)، بغية الوعاة للسيوطي (٢٢١/٢) رقم (١٨٤٤)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠٤) رقم (٧٠٧) البداية والنهاية لابن كثير (١٦٨/١٤).

(٥) ذيل التقييد للفاسي (٢٤٦/٢) رقم (١٥٤٢)، شذرات الذهب لابن العماد (٩٠/٦)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠٤) رقم (٧٠٧)، أعيان العصر للصفدي (٢٩٤/٢)، الدرر الكامنة لابن حَجَر (٢٥٤/٣) رقم (٤١٨) البداية والنهاية لابن كثير (١٦٨/١٤).

(٦) الديباج المذهب لابن فَرْحُون (١٨٦)، الدرر الكامنة لابن حَجَر (٢٥٤/٣) رقم (٤١٨)، معجم محدثي الذهبي (١٢٧)، أعيان العصر للصفدي (٢٩٤/٢)، الأعلام للزركلي (٢١٧/٥)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠٤) رقم (٧٠٧).

(٧) أعيان العصر للصفدي (٢٩٤/٢)، البداية والنهاية لابن كثير (١٦٨/١٤)، ذيل التقييد للفاسي (٢٤٧/٢) رقم (١٥٤٢)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠١) رقم (٧٠٧)، كشف الظنون لحاجي خليفة (٨٤١/١)، مواهب الجليل للحطاب (١٧٨/١).

(٨) شذرات الذهب لابن العماد (٩٦/٦)، بغية الوعاة للسيوطي (٢٢١/٢) رقم (١٨٤٤)، نيل الأوطار للشوكاني (٣٥١/٤).

مولده: اتفقت مصادر ترجمة المؤلف على أنَّ مولده كان بالإِسْكَندَرِيَّة سنة ٦٥٤ هـ، وزاد ابن فَرْحُون قولاً آخر في سنة ولادته، فقال: وقيل: ٦٥٦ هـ، والأول هو الأقرب. ^(١)



==

الفاكهاني: هذه النسبة إلى الفاكهة ويبيعها. الأنساب لِلِسَّمْعَانِي (٣٤٢ / ٤).

(١) لأنَّ كُلَّ مَنْ ترجم له ذكر التاريخ الأول، وقد أخبر المؤلف نفسه بتاريخ ولادته، حيث قال ابن الجَزْرِي: سأله الشيخ علم الدين عن مولده فقال: في سنة ٦٥٤ هـ بالإِسْكَندَرِيَّة. تاريخ حوادث الزمان (٧٠٥ / ٣) رقم (٨٨٨).

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم

لم أعر على ترجمة دقيقة تبين نشأته العلمية بصورة مفصلة حتى مَمَّن عاصره كابن الجزري، والدَّهَبِي، وابن كثير، إلا أَنَّهُ عاش في مصر والتي قامت فيها نهضة علمية نشطة حيث انتشرت المدارس العامة والخاصة، والتي أنشأها الملوك، والسلاطين مع ما تقوم به المساجد من تدريس العلوم الشرعية^(١)، وسأورد ما ذكر عن طلبه للعلم باختصار.

قال ابن الجزري: سألته الشيخ عَلمُ الدين عن مولده، فقال: في سنة ٥٦٤هـ بالإسكندرية، وذكر له حج ثلاث حجج، وأَنَّهُ سمع كتاب الترمذي، وكتاب الشفاء، على شيخنا ابن طَرْحَان [ت ٦٨٧]، وقرأ القرآن على المكين الأسمر، وحضر دروس ابن المنير، وأقام بمصر سنين ثم عاد إلى بلده.^(٢)

وقال ابن كثير [ت ٧٧٤]: وسمع الحديث، واشتغل بالفقه على مذهب مَالِك [ت ١٧٩] وبرع، وتقدم بمعرفة النحو، وغيره، وله مصنفات في أشياء متفرقة، قدم دِمَشْق في سنة ٧٣١هـ في أيام الأحنائي، فأنزله في دار السعادة، وسمعنا عليه، وحج من دِمَشْق عامئذ، وسمع عليه في الطريق ورجع إلى بلاده.^(٣)

قال ابن فَرْحُون: قرأ القرآن بالقراءات على أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز المازوني [ت ٦٨٠]، وسمع منه، وسمع من أبي عبدالله محمد بن طَرْحَان [ت ٦٨٧]، وأبي الحسن علي بن أحمد الغرافي [ت ٧٠٤]، وسمع من غيرهما، وكان فقيها فاضلا متفتنا في الحديث، والفقه، والأصول، والعربية، والأدب، وكان على حظ وافر من الدين المتين، والصّلاح العظيم، وأتباع السلف الصالح، حسن الأخلاق، صاحب جماعة من الأولياء، وتخلّق بأخلاقهم وتأدب بأدابهم.^(٤)

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي للدكتور مفيد الزيد (٢٥٦-٢٥٧).

(٢) تاريخ حوادث الزمان لابن الجَزَرِي (٧٠٥/٣) رقم (٨٨٨).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٦٨/١٤).

(٤) الديباج المذهب لابن فَرْحُون (٢٨٦).

وقال محمد بن مخلوف: الفاكهاني تتلمذ على أبي عبد الله بن قُرطَال، وأبي العباس أحمد
 القَرَافِي [ت ٦٨٤]، وابن المُنِير [ت ٦٣٨]، وابن دَقِيق العِيد [ت ٧٢٠]، والبَدْر بن
 جماعة [ت ٧٣٣] وغيرهم.^(١)

(١) شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠٤-٢٠٥).

المبحث الثالث: العصر الذي عاش فيه

إنَّ للزمان الذي يعيش فيه الإنسان الأثر الكبير في تكوين شخصيته وفلسفته، ونظراته للحياة، ومنهجه واتجاهه، ولهذا كان لا بُدَّ من إلقاء نظرة ولو سريعة على العصر الذي عاش فيه المؤلف الفاكهاني رحمته الله وهو النصف الثاني من القرن السابع، وأوّل القرن الثامن، للوقوف على أهمِّ معالم وأحداث تلك الحقبة التاريخية من الحالة السياسيّة والاجتماعية والعلمية.

أ - الحالة السياسية:

يمكن وصف عصر الفاكهاني بأنّه من أشدّ العصور التي مرّت بالأمّة الإسلاميّة، بسبب ما يُموج فيها من أحداث رهيبة، لها أبلغ الأثر في حياة الأمّة ككلّ، ففي مطلع القرن جمعت الفرّنجة خلق كثير، بهدف الاستيلاء على بيت المقدس، بعدما حرره صلاح الدين الأيوبي من أيدي النصارى، حينما انتصر عليهم في معركة حِطّين سنة: ٥٨٣ هـ^(١)، فأغاروا على كثير من بلاد المسلمين، ممّا أدّى إلى وقوع معارك ضارية، ومن بينها معركة دِمَشق، والتي انتهت بالصّلح والهدنة بين الفريقين، نظير إقطاع جزء من البلاد للفرنجية.^(٢) أمّا المشرق الإسلامي فقد ابتلي بغارات التّار الهمجية، بقيادة ملكهم جنكيز خان الذي وسّع مملكته، وضمّ بلداناً إسلامية.^(٣)

ثمّ انحدر بجيشه الغاشم نحو بَغْدَاد عاصمة الخلافة الإسلاميّة، وقد كان الخليفة في ذلك الوقت المستعصم بالله البغدادي [ت ٦٥٦]، وكان وزيره ابن العلقميّ الرافضيّ الحاقداً [ت ٦٥٦]، والذي ساعد التّار، وأطمعهم في إسقاط الخلافة وراسلهم حتّى تمّ له ما أراد، حيث زحف هو لأكو [ت ٦٦٢] على بَغْدَاد في مئتي ألف من التّار فسقطت بَغْدَاد سنة ٦٥٦ هـ، واستمر القتل فيها نحواً من أربعين يوماً، وبلغ عدد القتلى نحو ألفي ألف.^(٤)

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٣٦ / ١٣)، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٦ / ٣١).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (٣٧ / ١٣).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٨٢ / ١٣).

(٤) البداية والنهاية لابن كثير (١٣ / ٢٠٠ - ٢٠٢).

ثمّ زحفوا إلى الشّام ، فاحتلّوا دِمَشْقَ وما حولها بقيادة كتبغا نوين [ت ٦٥٨هـ].^(١)
ثمّ توالى زحفهم نحو مصر فخرج إليهم الملك الْمُظْفَر [ت ٥٨٦هـ] ، وبادرهم قبل أن يبادروه في قرية عَيْنِ جَالُوتٍ مِنْ أَعْمَالِ فلسطين ، وبفضل مِنْ الله انتصر عليهم وكسّرهم في يوم الجمعة الخامس والعشرين مِنْ رمضان سنة ٦٥٨ هـ.^(٢)
وفي مصر انتهت دولة الأيوبيين التي أسّسها صلاح الدّين الأيوبي عام ٥٦٧ هـ ، بمقتل توران شاه بن الملك العادل سنة ٦٤٧ هـ على يد نفر من أمراء المماليك ، وبها قامت دولتهم.^(٣)

هذا وقد انتقلت الخلافة العبّاسية في مصر بانتقال الخليفة العبّاسي المنتصر بالله ، أبوالقاسم أحمد بن أمير المؤمنين الظّاهر [ت ٦٦٠هـ] إلى مصر سنة ٦٥٩ هـ في زمن الملك الظّاهر بيبرس [ت ٦٧٦هـ] وتوليه الخلافة فيها.^(٤)

وأما السلاطين الذين حكموا مصر أيام المؤلف فقد كان أولهم: المعزّ عزّ الدّين أيّك التّركماني المتوفى سنة ٦٥٥ هـ^(٥) ، ثمّ بعده الظّاهر بيبرس البندقداري وتوفي سنة ٦٧٦ هـ^(٦) ، ثمّ الملك السّعيد ناصر الدّين محمد بن الملك الظّاهر بيبرس [ت ٦٧٨هـ] سنة واحدة^(٧) ، ثمّ السّلطان سيف الدّين قلاؤن بن عبد الله الألفي التّركي إلى سنة ٦٧٨ هـ^(٨) ، ثمّ الملك الأشرف صلاح الدّين خليل بن السلطان سيف الدّين قلاؤن [ت ٦٩٨هـ] إلى سنة

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢١٩).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٢٠-٢٢١).

(٣) المصدر السابق (١٣/ ١٧٧).

(٤) المصدر السابق (١٣/ ٢٣١).

(٥) المصدر السابق (١٣/ ١٧٧) ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٣/ ٧).

(٦) البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٧) البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٢٥٧) ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٧/ ٩٤).

(٨) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٧/ ٢٩٢).

٦٩٠ هـ^(١)، ثم الملك الناصر محمد بن السلطان سيف الدين قلاوون [ت ٦٩٣] الفترة الأولى إلى سنة ٦٩٣ هـ^(٢)، ثم السلطان زين الدين كتبغا بن عبدالله المنصوري التركي [ت ٧٠٢] إلى سنة ٦٩٤ هـ^(٣)، ثم السلطان حسام الدين لاجين بن عبدالله المنصوري إلى سنة ٦٩٦ هـ^(٤)، ثم الملك الناصر محمد بن السلطان سيف الدين قلاوون الفترة الثانية إلى سنة ٦٩٨ هـ^(٥)، ثم الملك المظفر ركن الدين بيبرس بن عبدالله المنصوري الجاشنكير إلى سنة ٧٠٩ هـ وقد مات في هذه السنة^(٦)، ثم الملك الناصر محمد بن السلطان سيف الدين قلاوون الفترة الثالثة إلى سنة ٧٤١ هـ، وقد مات في هذه السنة^(٧).

ب - الحالة الاجتماعية:

في هذا العهد وخاصة في عهد المماليك ازدهرت التجارة بمصر وازدادت الثروة الاقتصادية، واتسعت المعاملات المالية، واعتنى السلاطين بالزراعة والصناعة، والعلوم، والعمران، وقاموا بتشييد المساجد المزيّنة بالهندسة الإسلامية، وتفننوا في عمل النقوش الرائعة على جدرانها، كما اعتنوا ببناء القصور الفخمة، بل زادت الأموال وأثروا ثراءً فاحشاً، الأمر الذي جرّهم إلى الغرور والمعصية، ومن ثم ابتلوا باللهو والملذات، وأكثروا من القيان والعبيد^(٨)، ولهذا لما طلب الظاهر بيبرس من الإمام النووي [ت ٦٧٦] أن يكتب بخطه مع العلماء في فتواهم بجواز أخذ المال من الرعية ليستنصر به على قتال التتار بالشام

(١) المصدر السابق (٨/ ٣ - ٥).

(٢) المصدر السابق (٨/ ٤١).

(٣) المصدر السابق (٨/ ٥٥).

(٤) المصدر السابق (٨/ ٨٥).

(٥) المصدر السابق (٨/ ١١٥).

(٦) المصدر السابق (٨/ ٢٣٢).

(٧) المصدر السابق (٩/ ٣)، (١٠/ ٣).

(٨) ترجمة الفاكهاني للدكتور عبد المجيد المطلق في مقدمة تحقيقه لكتاب التحرير والتجوير (٤٧).

امتنع النَّوْوي وقال: سمعت أَنَّ عندك ألف مملوك كلَّ مملوك له حياصة من ذهب، وعندك مئتا جارية لكلَّ جارية حلق من الحلي، فإذا انفقت ذلك كلَّه وبقيت ممالكك بالبنود والصوف بدلاً من الخواص، وبقيت الجواري بشياهنَّ دون الحلي أفتيت بأخذ المال من الرعية. ^(١)

هذا وقد اهتمَّ الممالك السلاطين بماليكهم من حيث التَّربية والإعداد العسكري والجسماني، وتعليمهم، وظلَّ الممالك طبقة مختلفة عن سائر السكان. ^(٢)

أما العلماء فقد احترمهم الممالك، واكتسبوا بواسطتهم المكانة المحمودة لدى النَّاس، وعلى أيديهم تعلموا أحكام الإسلام وتعاليمه. ^(٣)

أما العامة فهم من العمال والصنَّاع والباعة والسقَّائين، فقد عاشوا في فاقة وجوع وقسوة، وأما الفلاحون فهم الأكثرية من السَّكان فهم مهملون بعيدون عن العناية، بل فرضت عليهم ضرائب ورسوم. ^(٤)

وقد عرفت مضر في عهد الممالك كثرة الأعياد، والاحتفالات الوطنية، والسلطانية، والموسمية، شارك في أحيائها الممالك، وهو نهج ساروا عليه على خطى الأيوبيين. ^(٥)

ج - الحالة العلمية:

على الرَّغم ممَّا كان في هذا العصر من تقلبات، وأحداث سياسية، وما تعرضت له البلاد الإسلامية من محن عظيمة، وأضرار بليغة من جرَّاء الغزو التَّتَّاري، والحملات الصليبيَّة، وما صاحبه من إحراق، وإتلاف لخزائن الكتب، فإنَّه قد قامت نهضة علميَّة

(١) حسن المحاضرة للشُّيُوطي (٢/ ٩١ - ٩٢).

(٢) موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي للدكتور مفيد (٢٢٢).

(٣) المصدر السابق (٢٢٢ - ٢٢٣).

(٤) المصدر السابق (٢٢٣).

(٥) المصدر السابق (٢٢٣ - ٢٢٤).

نشطة في مِصر حيث أن الفاكهاني قد تأثر بهذه الحركة العلمية فنمت لديه ملكة قوية في جميع الفنون.

فقد انتشرت المدارس العامة والخاصة، والتي أنشأها الملوك، والسلاطين مع ما تقوم به المساجد من تدريس العلوم الشرعية، واللغة العربية^(١)، فنذكر منها:

١- جامع عمرو بن العاص رضي الله عنه [ت ٤٢]: وهو أول مساجد مِصر، تم تشييده بمدينة القُسطَاط بعد الفتح الإسلامي لمِصر^(٢)، وقد كان يضم العديد من حلقات العلم، وقد ذكر المقرئ بأن حلقات العلم فيه عام ٧٤٩ هـ بضعاً وأربعين حلقة لإقراء العلم لا تكاد تُبرح منه^(٣).

٢- الجامع الأزهر: أنشأه القائد جوهر الصَّقْلِيّ [ت ٨١] عام ٣٥٩ هـ، وقد اهتم السلاطين، والأمراء به، فأقاموا مقاصير لتدريس العلم، وجعلوا له أوقافاً كثيرة، وهو يؤدي رسالته في نشر العلوم الشرعية واللغة العربية، وغيرها من العلوم^(٤).

٣- جامع ابن طُوكُون [ت ٢٤٠]: اهتم به المالك، وجده السلطان لاجين عام ٦٩٦ هـ، وفيه يدرس العلوم الشرعية والطبية^(٥).

أما المدارس فنذكر منها:

١- المدرسة الصالحية: أنشأها الملك الصالح نجم الدين الأيوبي [ت ٦٤٧] عام ٦٣٩ هـ ويُدرّس فيها فقه الأئمة الأربعة^(٦).

(١) المصدر السابق (٢٥٧).

(٢) المواعظ والاعتبار للمقرئ (٨/٤).

(٣) المواعظ والاعتبار للمقرئ (٣٧/٤)، حسن المحاضرة للشيوطي (٢/٢١٤).

(٤) المواعظ والاعتبار للمقرئ (٩٠-٩١/٤)، حسن المحاضرة للشيوطي (٢/٢١٩).

(٥) موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي للدكتور مفيد (٢٦١)، حسن المحاضرة للشيوطي (٢/٢١٧).

(٦) المواعظ والاعتبار للمقرئ (٤/٤٨٥)، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي للدكتور مفيد (٢٦١).

- ٢- المدرسة الفَارْقَانِيَّة: أنشأها الأمير شَمْس الدِّين سنقر الفَارْقَانِي، سنة ٦٧٦ هـ.^(١)
- ٣- المدرسة السُّيُوفِيَّة: بالقاهرة، وهي جزء من دار الوزير المأمون البَطَّائِحِي [٥١٩] جعلها صلاح الدِّين الأيُّوبِي خاصَّةً بالفقهاء الحنفيَّة.^(٢)
- ٤- المدرسة الفَائِزِيَّة: بالقاهرة أنشأها الصَّاحب شرف الدِّين هبة الله بن صاعد الفَائِزِي [٦٥٥] عام ٦٣٦ هـ، وكانت خاصَّةً بالشَّافِعِيَّة.^(٣)
- ٥- المدرسة القَمَحِيَّة: شَيَّدها السُّلْطَان صلاح الدِّين الأيُّوبِي، وجعلها خاصَّةً بالفقهاء المَالِكِيَّين.^(٤)
- ٦- مدرسة العَادِل: أنشأها الملك العادل أَبُو بَكْر بن أَيُّوب [٦١٥] وجعلها خاصَّةً بالفقه المَالِكِي.^(٥)
- ٧- مدرسة ابن رَشِيق: قام بتكاليفها الكاتم من طوائف التكرور، وهو في طريقه إلى الحجِّ، وأشرف على بنائها القاضي علم الدِّين رَشِيق المَالِكِي [٦٨٠]، ودرَّس بها فعرفت به، وقد كانت خاصَّةً بالمَالِكِيَّة.^(٦)
- ٨- المدرسة الصَّاحِبِيَّة: وتقع في سُوَيْقَة الصَّاحب، كان موضعها من جملة دار الوزير يعقوب بن كَلَس [٣٨٠]، أنشأها الصَّاحب صفِّي الدِّين عبدالله بن علي بن شُكْر [٦١٦]، وجعلها وقفاً على المَالِكِيَّة، وكانت تحوي الخزانة كتب كبيرة.^(٧) وهناك

(١) المواعظ والاعتبار لِلْمَقْرِزِي (٤/ ٤٧٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٤٦٠).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٤٥٩).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٤٥٥).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٤٥٨).

(٦) المصدر السابق (٤/ ٤٥٩).

(٧) المصدر السابق (٤/ ٤٧٦).

مدارس أخرى أعرضنا عن ذكرها خشية الإطالة. ^(١)

ونود الإشارة إلى أن العهد المملوكي اتسم بانتشار الصوفية بين العامة بعد أن وفد إلى مصر في القرن السابع الهجري الكثير من مشايخ الصوفية من المغرب والأندلس، حيث وجدوا في مصر أرضاً صالحة لنشر أفكارهم ومذاهبهم، في حين بنى السلاطين الخانقات تقرباً إلى الله ومنحت الأوقاف لها في وقت آمن العامة بالصوفية؛ لمشاركتهم في تخليصهم من مشاكلهم وآثامهم، وانتشرت فيها الطرق، ثم برزت ظاهرة جمع مشايخ الصوفية الناس بمختلف أجناسهم على أسمطة فاخرة وصرفت أموال الأوقاف على اللهو والزينة والحلي، وأخذوا يعيشون في حياة مترفة. ^(٢)

د - الحالة الاقتصادية:

كانت التجارة من المظاهر الأساسية للنشاط الاقتصادي المملوكي، وقد ساعد موقع مصر والشام ومدنها على ذلك، كما أدت السفن التجارية دوراً في نقل البضائع من الموانئ المملوكية في مصر والشام إلى المدن الأوربية، كالبنديقية، وبيزا، وجنوة، ونقلت للمسلمين الأخشاب والحديد اللازم لصناعة السفن والأسلحة رغم الروح العدائية الصليبية، وصدرت السكر، والقماش، والمتوجات الحريرية، والكتانية إلى أوروبا، وقد حصل الأوربيون على اتفاقيات اقتصادية مع دولة المماليك، فتردد التجار الأوربيون في الأقاليم المملوكية في مصر والشام وبلغ عددهم ثلاثة آلاف تاجر، خلال أواخر القرن الثامن الهجري، ولعل أهم النتائج التي ترتبت على النشاط التجاري بين المماليك والدول الأوربية، هو ظهور المدن الاقتصادية، مثل مدينة قوص، جنوب مصر، ومدينة الإسكندرية، كميناء استراتيجي، وميناء دمياط، وفي الشام مدينة دمشق، وبغروت، وطرابلس. ^(٣)

(١) المصدر السابق (٤/ ٤٥١-٦٧٩)، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي للدكتور مفيد (٢٦١).

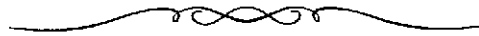
(٢) موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي للدكتور مفيد (٢٤٧-٢٥١).

(٣) المصدر السابق (٢٣٧-٢٤٢).

أما من الناحية الصناعية في العهد المملوكي، فقد ازدهرت الصناعة فيها، وذلك أن الدولة المملوكية أساساً دولة عسكرية، لذا فقد اهتم المماليك بالصناعات الحربية من القوس، والنشاب، والخربة، والسيف، والسفن الحربية، كما عرفت مضر صناعة المعادن، كالثريات والأواني المنزلية، والأباريق، والصّحون، ونشطت صناعة الزجاج في الفسّطاط والفيّوم والإسكندرية، وكذا الصناعات الخشبية وزخرفتها، واشتهرت -أيضاً- صناعة تكفيت البرونز، والنحاس بالذهب والفضة، وصياغة الذهب، أما الحرف الصغيرة فقد خضع أصحابها إلى نظام النقابات ويرأس النقابة شخص يرجعون إليه، لحلّ مشكلاتهم.^(١)

أما الناحية الزراعية فقد ازدهرت في عهد المماليك بسبب العناية الفائقة بمرافق الزراعة من جسور وترع وقناطر، وكانت الجسور السلطانية والتي تُعمر سنوياً من الديوان السلطاني، والجسور البلدية ببلد معيّن ويتولّى عمارتها المقطعون من الأمراء والأجناد.

أما أهم المحاصيل الزراعية فهي القمح، ويفيض عن حاجة البلاد والكتّان، وقصب السكر، والفواكه، والخضروات، والرياحين، ولكن هذا لا يعني أن الفلاحين كانوا في حالة معيشية جيّدة؛ لأنّ المزاروعات والمحاصيل كانت من نصيب السلاطين والأمراء ومماليكهم.^(٢)



(١) المصدر السابق (٢٣٤ - ٢٣٧).

(٢) المصدر السابق (٢٣٣ - ٢٣٤).

المبحث الرابع: شيوخه

عاش الفاكهاني أبان حكم المماليك لمصر والشَّام، حيث ازدهرت الحياة العلمية لنزوح العلماء إليها وانتقال الخلافة العباسية بعد سقوط ببغداد، وكانت مصر بلداً آمناً مما يسر للمترجم التفقه في الدين، وأخذ العلم مشافهة عن جماعة من العلماء المشهورين في عصره، فأخذ عنهم القراءات، والتفسير، والحديث، والأصول، والفقه، والنحو، والعربية، وغيرها من العلوم.

ومن أهم شيوخه:

- ١- أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، أبو العباس، مات سنة ٦٨٤هـ.^(١)
- ٢- أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري المالكي، أبو العباس، مات سنة ٦٨٣هـ.^(٢)
- ٣- عبدالمؤمن بن خلف بن أبي الحسن شرف الدين الدميّطي الشافعي، أبو محمد، مات سنة ٧٠٥هـ.^(٣)
- ٤- عتيق بن عبدالرحمن العمري المالكي، أبو بكر، مات سنة ٧٢٢هـ.^(٤)
- ٥- علي بن أحمد الغرافي، الإسكندري الشافعي، أبو الحسين، مات سنة ٧٠٤هـ.^(٥)

-
- (١) الديباج المذهب لابن فرحون (٦٢-٦٦)، شجرة النور الزكية لمخلوف (١٨٨) رقم (٦٢٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (١٧٦/٥١ - ١٧٧) رقم (٢٢٦).
 - (٢) الديباج المذهب لابن فرحون (٧١)، شجرة النور الزكية لمخلوف (١٨٨) رقم (٦٢٥).
 - (٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٢٢٠ - ٢٢١)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/١٠٢ - ١٠٤) رقم (١٣٨٠)، البدر الطالع للشوكاني (٤٠٣) رقم (١٨٨).
 - (٤) ذيل التقييد للفاسي (٢/١٦٣) رقم (١٣٥٧)، الدرر الكامنة لابن حجر (٣/٢٤٣ - ٢٤٥) رقم (٢٥٦٢)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/٥٧).
 - (٥) الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٢٠) رقم (٣١)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/١٠ - ١١)، الوافي بالوفيات للصفيدي (٢٠/١٢٣) رقم (١٩٦).

٦- محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكِنَانِي الحَمَوِي، أبو عبدالله، مات سنة ٧٣٣ هـ. ^(١)

٧- محمد بن القاضي شمس الدين أبي بكر بن عيسى الأَخْنَابِي السَّعْدِي المِصْرِي الشَّافِعِي، أبو بَكْر، مات سنة ٧٣٣ هـ. ^(٢)

٨- محمد بن عبد الخالق بن طَرْحَان الإسْكَندَرِي، مات سنة ٦٨٧ هـ. ^(٣)

٩- محمد بن عبدالعظيم بن علي السَّقَطِي المِصْرِي الشَّافِعِي، أبو بَكْر، مات سنة ٧٠٧ هـ. ^(٤)

١٠- محمد بن علي بن وَهْب المعروف بابن دَقِيق العِيد المَالِكِي والشَّافِعِي، أبو الفتح، مات سنة ٧٠٢ هـ. ^(٥)



(١) طبقات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَى للشُّبْكِي (١٣٩/٩) رقم (١٣١١)، ذيل طبقات الحفاظ للشُّيُوطِي (١٠٧)، شذرات الذهب لابن العِمَاد (١٠٥/٦).

(٢) البداية والنهاية لابن كَثِير (١٦٠/١٤).

(٣) ذيل التقييد للفاسي (١٥٠/١) رقم (٢٤٥)، الوافي بالوفيات للصَّفْدِي (١٨٣/٣) رقم (٣).

(٤) ذيل التقييد للفاسي (١٦٠/١) رقم (٢٧٥)، الدرر الكامنة لابن حَجَر (٢٦٦/٥) رقم (١٣٩١)، شذرات الذهب لابن العِمَاد (١٦/٦).

(٥) تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِي (١٤٨١/٤) رقم (١١٦٨)، طبقات الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهْبَة (٢٢٩/٢) رقم (٥١٧)، الديباج المذهب لابن فَرْحُون (٤٢٣).

المبحث الخامس: تلامذته

- ١- أبو بكر بن عبدالعزيز الحموي المصري ، مات سنة ٨٠٣ هـ.^(١)
- ٢- أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندراني بن المنير، أبو العباس ، مات سنة ٦٨٣ هـ.^(٢)
- ٣- إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء الدمشقي الشافعي، أبو الفداء، مات سنة ٧٧٤ هـ.^(٣)
- ٤- جمال الدين عبدالله بن علي بن حديدة الأنصاري ، أبو محمد، مات سنة ٧٨٣ هـ.^(٤)
- ٥- عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن هشام الأنصاري النحوي، أبو محمد، مات سنة ٧٦١ هـ.^(٥)
- ٦- عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن الإسكندراني القروي، أبو محمد، مات سنة ٧٨٨ هـ.^(٦)

-
- (١) ذيل التقييد للفاسي (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦)، شذرات الذهب لابن العماد (٧/ ٢٧).
 - (٢) طبقات المفسرين للدأودي (١/ ٢٥٢ - ٢٥٣).
 - (٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٨٥ - ٨٦) رقم (٦٣٨)، ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني الدمشقي (٥٧)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/ ٢٣١)، طبقات المفسرين للدأودي (٢٦٠) رقم (٣١٣).
 - (٤) ذيل التقييد للفاسي (٢/ ٤٠) رقم (١١٢٥)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/ ٢٨٠)، السلوك للمقرئزي (٥/ ١٣٣).
 - (٥) الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٩٣) رقم (٢٢٤٨)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/ ١٩١).
 - (٦) الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٢٣٩) رقم (٢٥٥١)، ذيل التقييد للفاسي (٢/ ١٦٠) رقم (١٣٥١)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/ ٣٠٢)، ثبت أبي جعفر أحمد بن علي (٤٦٥).
- هكذا وجدت القروي فيما ذكرته من الكتب، ووجدت في شذرات الذهب في موضع آخر (٩٧/ ٦) قال: الهروي فلعله والله أعلم تصحيف ، وأن الصواب هو القروي .

وقد أخذ عن الْفَاكِهَانِي جماعة غير هؤلاء مِمَّنْ لم تذكرهم كتب التَّراجم، وقد ذكر ابن كثير رحمته الله أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بِدَمَشْقَ فِي الْعَادِلِيَةِ الْكُبْرَى جَمَاعَةً، وَسَمِعَ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ إِلَى الْحَجِّ فِي الرِّكْبِ الشَّامِيِّ، وَكَانَ فِيهِ أَرْبَعُ مِائَةٍ فَقِيهٍ. ^(١)



(١) البداية والنهاية لابن كثير (١٤/١٥٤).

المبحث السادس: عقيدة المؤلف ومذهبه الفقهي

أولاً: عقيدته: ^(١)

عاش الفاكهاني في عصر ظهرت فيه عقيدة الأشاعرة وقويت وتمكنت، ولهذا فالذي يظهر أن الفاكهاني أشعري العقيدة، كما يظهر من خلال شرحه للرسالة، ومما يؤكد ذلك مايلي:

قوله في شرحه لمقدمة الرسالة: ومذهب أهل الحق فيها أن الكلام حقيقة في النفساني، دون اللساني. ^(٢)

وقال أيضاً: وأما فوقية الله تعالى على عرشه، فالمراد بها فوقية معنوية بمعنى الشرف، والجمال، والكمال، والمكانة، لا فوقية حيازة وأمكنة.

وقال -أيضاً- في باب الحج في مسألة التلبية حيث قال: والخير بيدك أي: الخير كله بيد الله، وهو في المعنى والله أعلم، كقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ^(٣)، وقد نقل كلام القاضي عياض [ت ٥٤٤] على هذه الآية فقال: فتثنيته للتأكيد، لا تثنية حقيقة بمنزلة، قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أي: نعمته. ^(٤)

(١) ترجمة الفاكهاني للدكتور عبد المجيد المطلق في مقدمة تحقيقه لكتاب التحرير والتحبير للفاكهاني (٥٦ - ٦٢).

(٢) قال ابن أبي العز [ت ٣٢١]: وقوله: وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، رد على المعتزلة بهذا القول ظاهر، وفي قوله: بالحقيقة رد على من قال: إنه معنى واحد قام بذات الله، لم يسمع منه وإنما هو الكلام النفساني؛ لأنه لا يقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به أن هذا كلام حقيقة وإلا لزم أن يكون الأخرس متكلماً ولزم أن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن، ولا كلام الله. شرح العقيدة الطحاوية (١٩٦-١٩٧).

(٣) سورة المائدة، الآية (٦٤).

(٤) قال الشيخ حافظ حكمي -رحمه الله تعالى- [ت ١٣٧٧]: وكما أولوا اليد بالنعمة واستشهدوا بقول العرب: لك يد عندي أي: نعمة، فعلى هذا التأويل يكون قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يعني: نعمته، فلم يشبوا الله إلا نعمتين، والله تعالى يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَآفِي السَّمَاءِ

وقال في باب الإييان: وأما الصفات فهي عند أهل السنة، والحق على ثلاثة أقسام: صفات النفس، كالوحدانية، والقدم، والوجود، وما في معنى ذلك وصفة معاني، كالحياء والقدرة، والعلم، والإرادة وما أشبه ذلك، وصفة فعل، كالخلق والرّزق، وما أشبه ذلك. ومما يدل - أيضاً - على عقيدته أنّه يستشهد بأقوال الأشاعرة، كأبي بكر الباقلاني [ت ٤٠٣] حيث قال الفاكهاني: ومما يدل على صفة العجز عن الإحاطة بكنه ذات الله وعظمته، أنّه لو أحيط به لزم أن يكون له غاية وحدّ وذلك من صفات الأجسام، وذلك محال على الله تعالى.

قال القاضي أبو بكر الطيّب [ت ٤٠٣]: فإن قال: فصلوا لي صفات من صفات أفعال لأعرف ذلك.

قلنا: صفات ذات وهي التي لم تزل، ولا يزال موصوفاً بها، وهي القدرة والحياء، والعلم، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والوجه، والعينان، واليدان، والغضب، والرّضا وهم الإرادة على وصفنا فعله بالخلق، والرّزق، والإحسان، والفضل، والثواب، والعقاب، والحشر والنّشر.^(١)

وقال: فإن قلت: ما الدليل على أن كلامه تعالى قديم قائم به.

السّموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظهيرةً وباطنةً ﴿ لقمان: ٢٠ ﴾ ويكون قوله تعالى: ﴿ تَسْجُدْ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، أراد: بنعمتي، فأني فضيلة لآدم على غيره على هذا التأويل، وهل من أحد لم يخلقه الله بنعمته؟ ويكون قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَتَاتٌ يَوْمَ يُنْفَخُ ﴾ [الزّمر: ٦٧]، أراد مطويات بنعمته، فهل يقول هذا عاقل. معارج القبول (٣٥٧-٣٥٨).

(١) لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية [ت ٧٢٨] قاعدة عظيمة جليّة في مسائل الصفات والأفعال من حيث قدمها، ووجوبها أو جوازها ومشتقاتها، أو وجوب النوع مطلقاً، وجواز الآحاد معينا المضاف إلى الله سبحانه في الكتاب والسنة سواء كانت إضافة اسم إلى اسم، أو نسبة فعل إلى اسم، أو خبر باسم عن اسم فليُنظر إليها. مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٤-١٥١).

قلنا: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾^(١).

وقال عمر رضي الله عنه [ت ٢٣]: وزورت في نفسي كلاماً.

ومن قول العرب:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا *** جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

لأن كل حي يصح أن يخبر عن معلومه، والله تعالى عالم أزلاً، فيصح أن يخبر أزلاً، ولا يصح ذلك إلا بالكلام الأزلي.

أيضاً نقل عنه ابن حجر ما يدل على تأثره بالمتدعة في عصره، حيث قال: قرأت بخط المحدث بدر الدين حسن النابلسي [ت ٧٧٢] قال: حكى لنا شمس الدين محمد بن عبد المحسن بن أبي الربيع العباسي الدمنهوري، قال: قال الشيخ تاج الدين الفاكهاني إنه قال: كان الشيخ أبو العباس الدمنهوري يقول: لا يحجبني عن أصحاب التراب، فطلبت من الله تعالى عند قبره ثلاث حوائج، تزويج البنات من فقراء صالحين، وحفظ كتاب الله كان تعسر عليّ والحج، وكنت أعوز من النفقة ألف درهم فرأيت الشيخ في المنام قبل طلوع الشمس وهو يقول: يأتيك فلان التاجر بألف درهم كف بها حالك وما تدخل مكة حتى يفتح عليك بها قال: فاقترضت الألف وسافرت، حتى وصلت إلى المعلى ولم يفتح على شيء فلما طلعت الحدره وأنا ماش وإذا رجل يسأل عني، فأشاروا إلي فناولني ألف درهم، وقال: رأيت البارحة قائلاً يقول: خذ معك ألف درهم، وألق بها فلاناً، ففعلت فأخذتها، وأتيت إلى الذي اقترضت منه الألف فدفعتها إليه، فقال: ما أريدها فإنني اشتريت بضاعة بثلاثين ألفاً، فكسدت فلا تساوي الآن النصف، قال: فلما كان أمس رأيت رجلاً عليه ثياب خضر وطاقية بيضاء، فقال: الألف التي بعث بها إليك أبوك مع الشيخ تاج الدين لا تأخذها منه وأنت تبيع البضاعة في أيام منى بخمسة وأربعين ألفاً فكان كذلك ... الخ^(٢).

(١) سورة المجادلة، الآية (٨).

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٢٠٩ - ٢١٠) رقم (٤١٨).

فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما الزيارة البدعية، فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميت

تسليمه.

ثانياً: مذهب الفقهي: ^(١)

الإمام الفاكهاني رحمه الله مَالِكِي المذهب وأشتهر بذلك، وكل مَنْ ترجم له يذكر تفقهه بالمذهب المَالِكِي ^(٢)، إلا أنه رحمه الله لم يتعصب للمذهب، إذا رأى الحق فهو يدور مع الدليل، ويصرح به ومن الأمثلة على ذلك :

قال في مسألة بيع الخيار: قال الشافعي وجماعة: هو التفرق بالأبدان وهو الظاهر. والله أعلم. وقد بسطت القول على هذا الحديث في رياض الإفهام في شرح عمدة الأحكام واعتقدت فيه مذهب الشافعي على ما تراه هناك ^(٣).

==

الحوائج، أو يطلب منه الدعاء والشفاعة، أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء، فالزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة لم يشرعها النبي ﷺ ولا فعلها الصحابة لا عند قبر النبي ﷺ ولا عند غيره، وهي من جنس الشرك وأسباب الشرك، ولو قصد الصلاة عند قبور الأنبياء والصالحين من غير أن يقصد دعاءهم والدعاء عندهم مثل أن يتخذ قبورهم مساجد لكان ذلك محرماً منهياً عنه، وكان صاحبه متعرضاً لغضب الله ولعنته كما قال النبي ﷺ: ((أشد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد))، وقال ﷺ: ((قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يُحذَرُ ما صنعوا))، وقال ﷺ: ((إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك))، فإذا كان هذا محرماً، وهو سبب لسخط الرب ولعنته، فكيف بمن يقصد دعاء الميت، والدعاء عنده وبه، واعتقد أن ذلك من أسباب إجابة الدعوات، ونيل الطلبات، وقضاء الحاجات، وهذا كان أول أسباب الشرك في قوم نوح، وعبادة الأوثان في الناس قال ابن عباس رضي الله عنهما [ت: ٦٨]: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، ثم ظهر الشرك بسبب تعظيم قبور صالحهم . مجموع الفتاوى (١/ ١٦٦ - ١٦٧).

(١) ترجمة الفاكهاني للدكتور عبد المجيد المطلق في مقدمة تحقيقه لكتاب التحرير والتحجير (٦٢ - ٦٣).

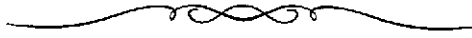
(٢) البداية والنهاية لابن كثير (١٤ / ١٦٨)، الديباج المذهب لابن فرحون (١٨٦)، الدرر الكامنة لابن حجر (٤ / ٢٠٩) رقم (٤١٨)، ذيل التقييد للفاسي (٢ / ٢٤٧) رقم (١٥٤٢).

(٣) وهو كما قال رحمه الله فقد وقفت على ذلك في كتاب البيوع، الحديث الأول من رياض الأفهام.

وقال في مسألة الطلاق في الطهر الذي مس فيه قوله : - عليه الصلاة والسلام - : « وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ » أي: قبل أن يوطأ . ففيه كراهة الطلاق في الطهر الذي مس فيه وهو مذهبنا، وقالت الشافعية: بتحريم الطلاق فيه، وهو الأظهر عندي ^(١).

وقال رحمته الله في مسألة المسابقة بين الخيل قال: وقد اختلف العلماء هل هي مباحة أم مستحبة ؟ والشافعية يقولون: باستحبابها ، ولم أر لأصحابنا في ذلك نصا صريحا أعني الاستحباب ، مما يدل على أنه ليس متعصا للمذهب المالكي يأخذ منه بدون دليل .

وقال رحمته الله في خاتمة شرحه لمقدمة الرسالة: وكل ما كان في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، أو عليه عمل أصحابه رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان فهو دين الله تعالى الذي يُدان به، وما خالفه فهو بدعة وضلالة مردود على صاحبه غير مقبول، إذ لو كان في غير ذلك خير - أعني الكتاب والسنة - لنبها عليه صلى الله عليه وسلم، إذ كان حريصاً كل الحرص على نصح الأمة وإرادة الخير لنا، فجزاه الله أفضل ما جرى نبيا عن أمته، وجعلنا من أمته المتبعين لستته الكائنين في زممرته بفضله ومنه.



(١) وذلك في كتاب الطلاق، الحديث الأول ج ١ ص ١٦٤ و ١٦٥.

المبحث السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لاشك أن الفاكهاني تبوأ مكانة علمية رفيعة شهد له بذلك علماء زمانه ومن جاء بعدهم حيث وُصف بالشيخ الإمام العالم العامل المحدث الفقيه الأصولي النحوي الأديب اللغوي المتقن صاحب المصنفات الورع التقى الزاهد ذو الفضل والديانة والصيانة والصلاح وحسن الأخلاق فنذكر بعض ما قيل فيه.

قال شمس الدين ابن الجزري: الشيخ الإمام العالم الزاهد، تاج الدين أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الأسدي المعروف بابن الفاكهاني، وكان شيخاً، فقيهاً، مالِكياً، نحويّاً، عنده فضائل وديانة، وله مصنفات. ^(١)

وقال الحافظ الذهبي: الإمام النحوي المتقن... رأيت له توالييف، سمع مني وأخذت عنه أحاديث. ^(٢)

وقال صلاح الدين الصفدي [ت ٧٦٤]: كان شيخاً فقيهاً مالِكياً نحويّاً له ديانة وتصوّن ومصنفات. ^(٣)

وقال الحافظ ابن كثير: الشيخ الإمام ذو الفنون تاج الدين، أبو حفص، عمر بن علي بن سالم بن عبد الله اللخمي الإسكندري المعروف بابن الفاكهاني، ولد سنة ٦٥٤هـ، وسمع الحديث واشتغل بالفقه على مذهب مالِك، وبرع وتقدم بمعرفة النحو وغيره، وله مصنفات في أشياء متفرقة. ^(٤)

وقال القاضي ابن فرحون: كان فقيهاً فاضلاً متفنناً في الحديث والفقه والأصول والعربية والأدب، وكان على حظ وافٍ من الدين المتين، والصلاح العظيم، واتباع السلف الصالح، حسن الأخلاق. ^(٥)

(١) تاريخ حوادث الزمان (٣/ ٧٠٤).

(٢) المعجم المختص بالمحدثين للذهبي (١٣٨) رقم (٢٢٧).

(٣) أعيان العصر (٢/ ٢٩٤).

(٤) البداية والنهاية (١٤/ ١٦٨).

(٥) الديباج المذهب (١٨٦).

وقال تقي الدين الفايسي [ت ٨٣٢]: وتواليا فيه حسنة دالة على فضله... وكان جامعاً للعلم والعمل. ^(١)

وقال الحافظ ابن حجر: ومهر في العربية والفنون. ^(٢)

وقال جلال الدين السيوطي [ت ٩١١]: كان فقيهاً متفنناً في العلوم صالحاً عظيماً، صاحب جماعة من الأولياء وتخلق بأدابهم. ^(٣)

وقال محمد بن محمد بن محمد مخلوف: الفقيه الفاضل العالم المتفنن في الحديث والفقه والأصول والعربية مع الدين المتين والصلاح العظيم. ^(٤)



(١) ذيل التقييد (٢/٢٤٨) رقم (١٥٤٢).

(٢) الدرر الكامنة (٤/٢٠٩).

(٣) حسن المحاضرة (١/٣٩٥-٣٩٦) رقم (٧٤).

(٤) شجرة النور الزكية (٢٠٤) رقم (٧٠٧).

المبحث الثامن: مصنفاته

لقد ترك الفاكهاني رحمه الله مصنفات بديعة في علوم شتى شهد له بذلك العلماء، ووصفوها بأنها في غاية الحُسن والإتقان، حيث ألف في الحديث، والفقه، والفرائض، والتفسير، والنحو، والفضائل، والتحذير من البدع.

قال ابن الجزري: وله مصنفات. ^(١)

وقال الفايبي: وتواليفه حسنة دالة على فضله. ^(٢)

وفيا يلي ذكر أهم مصنفاته: ^(٣)

١ - الإشارة في النحو.

٢ - التحرير والتجوير، شرح رسالة ابن أبي زيد. وقفت على رسالة دكتوراه للباحث عبدالمجيد بن يوسف المطلق في تحقيق جزء من كتاب التحرير والتجوير شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني وذلك في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويشتمل على جزء من العبادات والأكثر من المعاملات، وكذلك رسالة ماجستير في الكتاب نفسه للباحث بشير إمام علي، تناول فيها تحقيق جزء منه متعلق بالعبادات فقط، وذلك في نفس الجامعة، وتوجد منه نسخة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، المكتبة المركزية، قسم الخدمات الإلكترونية: CD.

٣ - التحفة المختارة في الرد على من أنكر الزيارة.

(١) تاريخ حوادث الزمان (٣/٧٠٤).

(٢) ذيل التقييد (٢/٢٤٨) رقم (١٥٤٢).

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون (١٨٦)، الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٢٠٩)، بغية الوعاة للسُّوطي (٢/٢٢١)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠٥) رقم (٧٠٧)، هدية العارفين لإسماعيل باشا (٥/٧٨٩)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (٧/٢٩٩)، إيضاح المكنون لإسماعيل باشا (٣/٥٩٩)، الأعلام للزركلي (٥/٢١٧-٢١٨)، ترجمة الفاكهاني للدكتور عبد المجيد المطلق في مقدمة تحقيقه لكتاب التحرير والتجوير (٦٦).

٤- تلخيص العبارة في شرح الإشارة. وهو شرح للإشارة في النحو.. وجدت رسالة ماجستير للباحثة: أسماء العساف في تحقيق الجزء الأول من كتاب تلخيص العبارة في شرح الإشارة للفاكهاني، وذلك في كلية التربية للبنات في الرياض، قسم اللغة العربية عام ١٤١٢هـ.

٥- الدرة القمرية في الآيات النظرية.

٦- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام. وهو هذا الكتاب الذي قمت بتحقيق جزء منه.

٧- الغاية القصوى في الكلام على آية التقوى. للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي درس في هذا الكتاب، في مدينة الرياض، جامع الإيمان، بحي النسيم.

٨- الفجر المنير في الصلاة على البشير النذير. طبعته دار البارودي، بتحقيق بسام محمد بارود، وهو موجود في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

٩- الفوائد المصرية من نقض النافلة عن الفريضة.

١٠- الكوكب الوهاج في شرح المنهاج في الفرائض.

١١- اللعة في الكلام على مزية وقفة الجمعة.

١٢- منهاج الرائض في علم الفرائض.

١٣- المنهج المبين في شرح الأربعين. يوجد منه نسخة في مكتبة الحرم المكي برقم (١٢٤٣) ورقمه الخاص (٤١٧)، كما أن الشارح المذكور اختصر شرحه وسماه (مختصر المنهج المبين) منه نسخة في مكتبة الحرم المكي رقمها العام (١٢٠٠) والخاص (٧٥).

المبحث التاسع: وفاته

توفي الفاكهاني رحمه الله في بلده الإسكندرية ليلة الجمعة سابع جمادى الأولى سنة ٧٣٤هـ^(١)، وقيل: ٧٣١هـ منصرفه من الحج^(٢)، ولعلّ الأوّل هو الأقرب لنص معاصريه وغيرهم على ذلك، وصلي عليه في دمشق صلاة الغائب لما بلغهم وفاته^(٣). قال ابن فرحون: لما حضرته الوفاة جعل بعض أقاربه يتشهد بين يديه ليذكره ففتح عينيه وأنشد:

وغدا يذكّرني عهدا بالحِمى *** ومتى نسيت العهد حتى أذكرا
ثمّ تشهد وقضى نجه ، ودفن ظاهر باب البحر.^(٤) رحمه الله تعالى وموتى المسلمين.

(١) تاريخ حوادث الزمان لابن الجزري (٣/٧٠٥)، المعجم المختص بالمحدثين للذهبي (١٨٣) رقم (٢٢٧)، الديباج المذهب لابن فرحون (١٨٦)، حسن المحاضرة للسُّيوطي (١/٣٩٦)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٢٠٥)، هدية العارفين لإسماعيل باشا (٥/٧٨٩)، إيضاح المكنون لإسماعيل باشا (٥٩٩/٣).

(٢) ذيل التقييد للفاسي (٢/٢٤٨)، الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٢٠٩) رقم (٤١٨)، بغية الوعاة للسُّيوطي (٢/٢٢١) رقم (١٨٤٤)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/٩٧)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٩٨ و ٨٤١)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (٧/٢٩٩).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٤/١٦٨)، المعجم المختص بالمحدثين للذهبي (١٨٣).

(٤) الديباج المذهب لابن فرحون (١٨٧).

الفصل الثالث

دراسة الكتاب

وفيه سبعة مباحث : -

✽ المبحث الأول: مقدمة في أهمية هذا الفن من بين علوم الحديث.

✽ المبحث الثاني: الكتب المؤلفة في هذا الفن.

✽ المبحث الثالث: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

✽ المبحث الرابع: مكانة الكتاب وقيمه العلمية.

✽ المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب.

✽ المبحث السادس: مصادره.

✽ المبحث السابع: وصف النسخ الخطية.

المبحث الأول: مقدمة في أهمية هذا الفن من بين علوم الحديث

لا يخفى على مَنْ بصره الله ﷻ ونور قلبه وهداه إلى طريق الحق والرَّشاد ما لشروح الأحاديث مِنْ أهمية عَظْمَى، حيث إنها تتناول كلام خير البشرية محمد بن عبدالله ﷺ، ولا يُمكن لأي إنسان أن يفهم كلام نبيه ﷺ حق الفهم إلا بالرجوع إليها، فبها يتعرَّف طالب العلم على أسانيد هذه الأحاديث التي عن طريقها وصلت إلينا، وتراجم أصحاب هذه الأسانيد، وما ورد فيها مِنْ مهمَل أو مبهم، وما هو مرفوع أو مرسل، وما هو مقبول أو غير مقبول، ومعرفة ما هو أقوى في الرواية مما هو دونها، ومنه تبنى الأحكام.

وكذلك ما يتعلق بمتن الحديث مِنْ حيث بيان الألفاظ اللغوية التي تحتاج إلى بيان وإيضاح، واستخراج اللطائف مِنْ خفيات هذه الأحاديث، والجمع بين الأحاديث التي تختلف مِنْ حيث الظَّاهِر والتي قد يظن البعض وجود التعارض فيما بينها والأمر على خلاف ذلك، ومعرفة ناسخ الحديث مِنْ منسوخة، ومطلقه مِنْ مقيده، ومجمله مِنْ مبهمه، وعامّه مِنْ خاصّة، وما استنبطه العلماء مِنْ مسائل وأحكام شرعية، وقواعد فقهية وأصولية مِنْ هذه الأحاديث.

فهو علم يمتاز بالشمولية التي تعود على طالب العلم بالنفع على العكس مِنْ كُتب علوم الحديث الأخرى، فإنها تتناول جانباً مِنْ تلك الجوانب: فمنها ما يتعلق بغريب الحديث، ومنها ما يتعلق بالرَّجال، ومنها ما يتعلق ببيان المبهم والمهمَل.

ولذلك يظهر جلياً لكل منصف أهمية هذا الفن مِنْ بين علوم الحديث المتنوعة، ومدى حاجة طالب العلم إليه بل حتى العلماء، سواء بالنظر إلى هذه الكتب وتصفحها، أو عن طريق التلقي مِنْ الشيوخ مباشرة أو بواسطة التسجيل، فكم مِنْ علماء وطلاب علم انتفعوا بسنة نبيهم ﷺ على مرِّ العصور وكان الفضل بعد الله ﷻ يعود إلى كتب الشروح مع اختلاف مناهج مؤلفيها فَمِنْ مُسهب وَمِنْ مختصر كل ذلك ابتغاء وجه الله ﷻ والدار الآخرة وخدمة لهذه السنة المطهرة ونفع عباد الله بها.

وقد اعتنى العلماء رحمهم الله تعالى بهذا العلم ويظهر ذلك جليا في عنايتهم بالتأليف فيه فالقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤هـ قام بشرح صحيح مُسْلِمَ المسمى (إكمال المعلم بفوائد مُسْلِمَ)، وابن حَجَر المتوفى سنة ٨٥٢هـ قام بشرح صحيح البُخَارِي المسمى (فتح الباري بشرح صحيح البُخَارِي)، والشَّوْكَانِي المتوفى سنة ١٢٥٥هـ قام بشرح متقى الأخبار المسمى (نيل الأوطار شرح متقى الأخبار)، وَمَنْ نظر في كُتُب الشروح سواء مِنْ شروح المتقدمين أو المتأخرين يجد العدد الكبير جداً مِنْ هذه الشروح فرحم الله - تبارك وتعالى - أولئك العلماء، وجعل قبورهم روضةً مِنْ رياض الجنة، وجمعنا بهم في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقا إن ربي سمع قريب مجيب الدعاء.

المبحث الثاني: الكتب المؤلفة في هذا الفن

(أ) شروح العمدة كثيرة جداً ومنها:

١ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لمحمد بن علي بن وهب القُشَيْرِي المعروف بابن دَقِيق العِيد المتوفى ٧٠٢هـ. ^(١) نشرته دار الكتب العلمية - بيروت.

٢ - إحكام شرح عمدة الأحكام لعلي بن إبراهيم بن داؤد بن العَطَّار المتوفى سنة ٧٢٤هـ، أخذ شرح ابن دَقِيق العِيد وزاد عليه من شرح مُسْلِم للنَّوَوِي فوائد أخر حَسَنَة ^(٢).

قال الدكتور خالد مرغوب: ومنه نسخة مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٣٧٥٥ - ٣٧٦٧. ^(٣)

٣ - الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، وهو من أحسن مصنفاته لعمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي، المعروف بابن المُلَقَّن، المتوفى سنة ٨٠٤هـ ^(٤) نشرته دار العاصمة - المملكة العربية السعودية، عام ١٤١٧هـ بتحقيق الشيخ عبدالعزيز بن أحمد المشيقح.

٤ - تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن البسام رحمته الله نشرته مكتبة جدة، عام ١٤٠٧هـ.

٥ - تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام، لمحمد بن أحمد بن مرزوق التِّلْمَسَانِي المالِكي المتوفى سنة ٧٨١هـ في خمس مجلدات. ^(٥)

(١) المصدر السابق (٥٧/١) رقم (٤١٧).

(٢) طبقات الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٧٠ - ٢٧١)، الدارس لعبدالقادر النعيمي (١/ ٥٤).

(٣) الحافظ عبدالغني للدكتور خالد مرغوب (٢٦٦).

(٤) طبقات الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شهبة (٤/ ٤٦ - ٤٧) لحظ الألفاظ لتقي الدين محمد الهاشمي (٢٠٢).

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١١٦٤)، ثبت أبي جعفر أحمد بن علي (٥٤٤)، إيضاح المكنون لإسماعيل باشا (٣/ ٣٤٤).

قال الدكتور خالد مرغوب: وحقق الدكتور مرزوق الزهراني الجزء الأول منه في مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٧٥ - ٧٦ (رجب - ذو الحجة ١٤٠٧هـ) ثم قال: انظر الصفحات التالية من العدد المذكور ٤٥ - ١١٨ .^(١)

٦ - جمع العدة لفهم العمدة، لمحمد بن عبدالدائم البرماوي، المتوفى سنة ٨٣١هـ.^(٢)

٧ - خلاصة الكلام على عمدة الأحكام، للشيخ خليل الميس، نشرته دار القلم - بيروت سنة ١٤٠٧هـ.

٨ - شرح العمدة، لإبراهيم بن علي القلقشندي توفي سنة ٩٢٢هـ.^(٣)

٩ - عدة الأحكام في شرح عمدة الأحكام، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، المتوفى سنة ٨١٧هـ في مجلدين.^(٤)

١٠ - عدة الأفهام، لعلي بن محمد بن إبراهيم البغدادى المتوفى ٧٤١هـ.^(٥)

١١ - عدة الحكام، لعبد الوهاب بن محمد بن الحسين العلوي الحسيني، المتوفى سنة ٨٧٥هـ.^(٦) قال الدكتور خالد مرغوب: صورته في الجامعة الإسلامية فيلم ٣٦٩٥ (٢٨٢ ورقة).^(٧)

(١) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد بن مرغوب (٢٦٧).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤/ ١٠١ - ١٠٣)، الأنس الجليل للعليمي (٢/ ١١٢).

(٣) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد بن مرغوب (٢٦٨)، فهرس الفهارس للكتّاني (٢/ ٩٦٣ - ٩٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (٨/ ١٠٤).

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١١٦٤)، المدخل لابن بدران (٤٦٩).

(٥) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد مرغوب (٢٦٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٤٢) رقم (٦٠٤).

(٦) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١١٦٤)، المدخل لابن بدران (٤٦٩ - ٤٧٠).

(٧) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد بن مرغوب (٢٦٨).

١٢ - عمدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام لإسماعيل بن أحمد بن سعيد بن الأثير، المتوفى سنة ٦٩٩هـ. ^(١)

١٣ - غاية الإلهام في شرح عمدة الأحكام، لمحمد بن عمار بن محمد المضري المالكي، المعروف بابن عمار، في ثلاث مجلدات، المتوفى سنة ٨٤٤هـ. ^(٢) وكذلك له كتاب الأحكام في شرح غريب عمدة الأحكام. ^(٣)

١٤ - كشف اللثام بشرح عمدة الأحكام، لمحمد بن أحمد الحنبلي السفاريني، في مجلدين، المتوفى سنة ١١٨٨هـ. ^(٤)

١٥ - موارد الأفهام على سلسيل عمدة الأحكام لعبدالقادر بن أحمد بدران المتوفى سنة ١٣٤٦هـ. ^(٥)

١٦ - النكت على عمدة الأحكام، لمحمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي المتوفى سنة ٧٧٤هـ. ^(٦)

قال الدكتور خالد مرغوب: صورته في الجامعة الإسلامية برقم ٧٤٠. ^(٧)

(ب) مما ألف في إعرابه:

للعلامة عبدالله بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون اليعمري التونسي الأصل المدني المولد والمنشأ المالكي (العدة في إعراب العمدة) عمدة الأحكام في

(١) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (٢/ ١٠٩٥) رقم (١٢٠).

(٢) البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٢٣٣)، الضوء اللامع للسخاوي (٨/ ٢٣٣).

(٣) الضوء اللامع (٨/ ٢٣٣).

(٤) فهرس الفهارس للكتاني (٣/ ٣٣٤) و (٢/ ١٠٠٠٢ - ١٠٠٠٤) رقم (٥٧١).

(٥) المدخل لعبدالقادر بدران (٤٧٠) الأعلام للزركلي (٤/ ٢١٨).

(٦) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (٣/ ١٧٠٣) رقم (١٦٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٥/ ١٣٣ - ١٣٥).

(٧) الحافظ عبدالغني للدكتور خالد بن مرغوب (٤١٣).

الحديث أَعْرَبَهَا إِعْرَاباً جَامِعاً لَوُجُوهِ الْأَعْرَابِ وَاللُّغَةِ وَالِاشْتِقَاقَاتِ، وَسَلَكَ فِيهِ مَسْلَكاً غَرِيباً لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَهُوَ آخِرُ مَا أُلْفَ وَقُرِئَ عَلَيْهِ مِرَاراً. ^(١)

قال الدكتور خالد مرغوب: وهو في جامعة الإمام محمد بن سعود رقم الحفظ ٩١٦-٤١٥ ف نسخة تامة ٢٣٨ لوحة. ^(٢)

(ج) مما أُلْفَ في رجاله:

١- كَتَبَ رِجَالُ الْعَمْدَةِ الْمُحَدَّثِ الْخَطِيبِ جَمَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّوْلِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٦٢هـ. ^(٣)

٢- وَأَفْرَدَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْحَنْفِيُّ رِجَالُ الْعَمْدَةِ لِعَبْدِ الْغَنِيِّ فِي كِتَابِ سَمَاءِ (الإمام). ^(٤)

قال الدكتور خالد مرغوب: وفي عارف حكمت ١٠ / ٢٣١ أسماء رجال عمدة الأحكام. ^(٥)



(١) الديباج المذهب لابن قَرْحُون (١٤٤ - ١٤٥).

(٢) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد بن مرغوب (٢٧١).

(٣) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد بن مرغوب (٢٧١).

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسَّخَاوِي (٢٣٣).

(٥) الحافظ عبد الغني للدكتور خالد بن مرغوب (٢٧١).

المبحث الثالث: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف

(أ) اسم الكتاب:

١- ذكر الفاكهاني رحمته الله في مقدمة هذا الكتاب اسمه صراحة فقال: وسميته برياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام ليكون لفظه وفق معناه.

٢- لما ترجم محمد بن أحمد الفاسي للفاكهاني ذكر جملة من مؤلفاته ثم قال: وشرح العمدة في الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي في مجلدين سماه: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام.^(١)

وكذلك خير الدين الزركلي [ت ١٨٩٣ م]،^(٢) وإسماعيل باشا.^(٣)

٣- أن النسخة التي وردت إلينا من مكتبة خدابخش كُتِبَ على أولها كتاب رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للشيخ تاج الدين الفاكهاني رحمته الله، وكذلك النسخة التي وردت إلينا من مكتبة كلية القرويين كُتِبَ على أول الكتاب السفر الأول من رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام تأليف الشيخ الصالح الزاهد الورع العالم العامل إمام وقته وفريد عصره إمام المحدثين وقدوة المتكلمين تاج الدين عمر بن علي اللخمي نسباً الإسكندراني بلداً.

٤- نص على هذا الاسم ثم عزاه للفاكهاني إسماعيل باشا.^(٤)

وبناءً على ذلك يتضح جلياً أن اسم الكتاب: «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام».

(١) ذيل التقييد (٢٤٨/٢) رقم (١٥٤٢).

(٢) الأعلام (٢١٨/٥).

(٣) هدية العارفين (٧٨٩/٥).

(٤) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٥٩٩/٣).

(ب) نسبته للمؤلف:

لا اختلاف في نسبة كتاب رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام للشافعي رحمته الله له،
فلو نظرنا في كتب الفهارس^(١)، والتراجم^(٢) وفي كتب الشروح التي استقت منه^(٣) نجد
أنهم ينسبون الكتاب إليه، وكذلك ما سبق في الفقرة رقم (٢ و ٣ و ٤) يظهر جليا نسبته
للمؤلف.



-
- (١) مثل الفهرس الشامل للتراث الإسلامي المخطوط (٢/ ٨٦٤)، فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا
للتوثيق والبحوث التاريخية (١/ ٦٣).
- (٢) مثل الديباج المذهب لابن قُرحون (١٨٦)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (٢٠٥).
- (٣) ستأتي الأمثلة علي ذلك - إن شاء الله تعالى - في المبحث الذي يليه.

المبحث الرابع: مكانة الكتاب وقيمه العلمية

(أ) مكانة الكتاب:

لقد كان لهذا الكتاب مكانة عظيمة بين كتب المذهب المالكي، وتتجلى هذه المكانة في كونه مرجعاً معتمداً لمن جاء بعده، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على عظم هذا الكتاب وفوائده الجمة.

وفيما يلي ذكر نماذج لنصوصه ببعض الكتب التي استفادت منه:

(أ) من كتب شروح الحديث:

١- قال ابن حجر: وقال الفاكهاني في شرح العمدة: كان الأولى لكعب أن يستشير ولا يستبد برأيه، لكن كأنه قامت عنده حال لفرحه بتوبته ظهر له فيها أن التصديق بجميع ماله مستحق عليه في الشكر، فأورد الاستشارة بصيغة الجزم انتهى.^(١)

٢- وقال -أيضاً-: وتعقبه الفاكهاني في شرح العمدة فقال: الفرق بين الآية والحديث أن الحديث تضمن لفظة واحدة استعملت في الجميع فتعين أن يحمل على أحد الأمرين الوجوب أو الندب، بخلاف الآية، فإن صيغة الأمر تكررت فيها، والظاهر الوجوب فصرف في أحد الأمرين بدليل، وبقي الآخر على الأصل.^(٢)

٣- قال الزرقاني [١١٢٢]: «فلما نزع» أي: المغفر «جاءه رجل» قال الحافظ: لم يسم، وكأن مراده في رواية، وإلا فقد جزم الفاكهاني في شرح العمدة والكرماني [٧٨٦] بأنه أبو برزة.^(٣)

٤- قال الصنعاني [١١٨٢]: قال الفاكهاني - أي في شرح العمدة -: وهذا من أعجب ما وقع للقاضي عياض مع براعته وحذقه، فإن الذي قاله النحاة: إنما هو في أحد الذي للعموم، نحو ما في الدار أحد، وما جاءني من أحد، وأمّا أحد بمعنى واحد فلا

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١١/٥٧٣).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٤١).

(٣) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٢/٥٢٧).

خلاف في استعمالها في الإثبات نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، ومنه: «إِنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ» انتهى.^(٢)

ب) من كتب الفقه :

١- قال صالح عبدالسميع الآبي الأزهرى في مسألة الوضوء قبل الغسل من الجنابة: وظاهره أنه يتوضأ وضوءاً كاملاً، وهو مذهب مالك والشافعي، قال الفاكهاني - أي في شرح العمدة -: وهو المشهور.^(٣)

٢- قال محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالخطّاب: وقد حمل العلماء قوله ﷺ: «وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبَهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ» على وجهين، قال الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام: أحدهما: أن مَنْ تعاطى الشبهات، وداوم عليها أفضت به إلى الوقوع في الحرام. والثاني: أن مَنْ تعاطى الشبهات، وقع في الحرام في نفس الأمر، وإن كان لا يشعر بها، فمِن تعاطى الشبهات لذلك. انتهى^(٤)

٣- قال الدسوقي: قوله: «بل قد قيل الخ» هذا القول ذكره ح في شرح الرسالة عن الفاكهاني في شرح العمدة وارتضاه عج.^(٥)

٤- قال علي الصّعيدي العدوي: قال ابن الفاكهاني في شرح عمدة الأحكام: وسمعت بعض شيوخنا يقول: حتى لو أخذ منه برأس إبرة على لسانه لحُدَّاه.^(٦)

(١) سورة الإخلاص، الآية (١).

(٢) العدة (٢٣٢/٤).

(٣) الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٦٢).

(٤) مواهب الجليل (٥٣٠/٢).

(٥) حاشية الدسوقي (٣٥٢/٤).

أما الرمز المشار إليه بـ (ح) فهو إشارة إلى محمد الخطّاب، وكذلك (عج) إشارة إلى علي الأجهوري. مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري (١٤٠ - ١٤٣).

(٦) حاشية العدوي (٥٥٠/٢).

وعموماً فإنَّ من نقل عن الإمام الفاكهاني كثير. والله أعلم .

(ب) قيمته العلمية:

١- ترجع قيمة كتاب رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام في كونه اعتمد على العديد من كتب المذهب المالكي المتقدمة والمتأخرة، وكلها كتب أصيلة، سواء صرح باسمها أو نقل منها بالنص ولم يُصرَّح وإنما صرَّح باسم مؤلفها، ومن الأمثلة على ذلك مدونة سَحْنُون الْقَيْرَوَانِي [ت ٢٤٠]، والعُتَيْبِيَّة لمحمد العُتَيْبِي [ت ٢٥٤]، والواضحة لابن حَبِيب [ت ٢٣٨]، والمعلم للمازري [ت ٥٣٦]، وإكمال المعلم للقاضي عِيَّاض، والتلقين والمعونة لأبي محمد عبد الوهاب القاضي [ت ٤٢٢]، والمتقى للباجي [ت ٤٧٤]، وعارضة الأحوذى والقبس للقاضي أبي بكر بن العَرَبِي [ت ٥٤٣]، وعقد الجواهر الثمينة لابن شَاش [ت ٦١٦]، والمَوَازِيَة لمحمد بن المَوَاز [ت ٢٦٩]، وشرح الإمام لابن دَقِيق الْعِيد، فهو من هذه الناحية عبارة عن مختصر جامع لعيون وأمّهات كتب المذهب المالكي المتقدمة والمتأخرة.

٢- يكفي للتدليل على قيمة الكتاب ما قاله ابن قَرْحُون: وله شرح العمدة في الحديث لم يسبق إلى مثله لكثرة فائدته. ^(١)

٣- وكذلك ما قاله الشيخ عيسى بن محمد المغربي المالكي: وكان كتاب الفاكهاني من الكتب المعنى بروايتها. ^(٢) فهذا يدل دلالة واضحة جليّة على قيمة هذا الكتاب النفيس في بابه.

(١) الديباج المذهب (١٨٦).

(٢) نقل ذلك عنه الدكتور خالد مرغوب وعزا ذلك إلى كتابه منتخب الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد وقال: مصور بمكتبة الحرم المكي رقم الفيلم (٣٥٥١٠). الحافظ عبد الغني (٢٧٠).

المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب

بعد تباعي واستقرائي ومعايشتي لهذه الجزئية من هذا الكتاب القيم يمكن إجمال منهج المؤلف في النقاط التالية:

١- دون الأبواب، والكتب، والأحاديث، كما ذكر ذلك الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه عمدة الأحكام فلم يقدم حديثاً على آخر، ولا باب على باب، ولا كتاب على كتاب.

٢- يتكلم على عنوان الباب من الناحية اللغوية كما فعل في باب الصداق حيث قال: يقال: صَدَاقٌ وَصِدَاقٌ - بفتح الصاد وكسرهما - وهو مَهْرُ المرأة، وكذلك الصَّدُقَةُ - بضم الدال - ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾، والصَّدُقَةُ مثله - بالضم، وتسكين الدال - وقد أَصْدَقْتُ المرأة، إذا سَمَّيتَ لها صَدَاقاً. وكذلك النواحي النَّحْوِيَّةُ كما فعل في باب الصداق الحديث الثاني قوله: - عليه الصلاة والسلام - «إِذَا زَارَكَ إِنْ أُعْطِيَهَا» إلى آخره، هو - بضم الراء - مرفوع على الابتداء، والجملة الشرطية بعده خبره، والمفعول الثاني لأعطى محذوف، تقديره أعطيتها إياه، ولا خلاف في جواز حذف أحد مفعولي أعطى، أو حذفهما جميعاً، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾ فحذف مفعولي أعطى، وقال تعالى في حذف أحد المفعولين: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ أي: الشفاعة، والمقام المحمود، ونحو ذلك، ولا يجوز نصب إزارك على هذه الرواية، ويكون مفعولاً ثانياً لأعطى، لحيلولة حرف الشرط بينهما.

٣- يذكر أحياناً بعد ذكر الحديث كلمة (الشرح) كما فعل في الحديث الأول والثالث من باب الصداق، وكذلك في باب العدة الحديث الأول، وفي كتاب الحدود الحديث الرابع، وأحياناً كلمة (الكلام على الحديث من وجوه) ثم يذكر الوجوه فيقول الأول ثم الثاني وهكذا كما فعل في الحديث الثاني من باب الصداق، والحديث الأول من كتاب الطلاق، وإن أراد أن يترجم للراوي يذكر (التعريف) ثم يكتب (الشرح)، أو يكتب (الكلام على الحديث من وجوه)، ثم يذكر الوجوه، وأحياناً يبدأ بقوله: مقدمة كما فعل ذلك في كتاب الرِّضَاع الحديث الأول، وأحياناً يكتب الشرح ثم بعد ذلك يكتب والحديث يشتمل على مسائل ثم يذكر فيقول: الأولى وهكذا، فهو لم يلتزم بمنهج معين في ذلك.

٤- قد يستعمل أسلوب الاستفهام ولا يذكر الجواب على هذا الاستفهام، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في اللعان، الحديث الأول حيث قال: وانظر لم قال الراوي: «أن فلان بن فلان»، فكفى عنه، ولم يُعَيَّنْ؟، وقد يُجيب كما فعل في باب الصداق، الحديث الثالث حيث قال: وهل مشروعتها قبل الدخول أو بعده؟ ظاهر قول مالك: استحبابها بعد الدخول، وهو قول غيره، وحكي ابن حبيب: استحبابها عند العقد وعند البناء.

٥- يعزو الأقوال الفقهية إلى أصحابها وأتباعهم من المالكية، والحنفية والشافعية، والحنابلة، والظاهرية.

٦- اصطلح على وضع الرموز التالية في كتابه فقال في مقدمة هذا الكتاب العزيز: وحيث تجد في هذا الكتاب (ع) هكذا فهو للقاضي عياض، أو (ح) كذا فهو للشيخ محيي الدين النووي، أو (ق) فهو للشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد رحمهم الله.

٧- من الحديث فوائد فيقول مثلاً: قلت: وفيه ابتدار المستفتي المفتي بالتعليل قبل سماع الفتوى، كما ورد ذلك في كتاب الرضاع الحديث الثاني.

٨- يُجِيل القارئ على ما سبق أو ما سيأتي، تفادياً وتجنباً للتطويل، وقد ينص على الموضوع الذي يحيل عليه، كما صنع ذلك في كتاب اللعان الحديث الأول، وقد لا ينص على الموضوع كما صنع في كتاب القضاء الحديث الأول.

٩- قد يُعَرِّج على ذكر القراءة الواردة في الكلمة مثل ما فعل في باب الصداق الحديث الثاني حيث قال: خاتم النبيين، بالفتح ختمهم فهو كالحاتم والطابع لهم، وبالكسر بمعنى أن ختمهم أي: آخرهم. وقد قرئ بهما قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، وكذلك في كتاب اللعان الحديث الخامس حيث قال: وقد قرئ أنفاً على فعل، مثل كَيْفَ.

١٠- عند استشهاده بحديث فإنه لا يذكر سنده، ولا من رواه من الصحابة، ولا يتكلم على حكم الحديث من ناحية الصحة والضعف إلا مرة واحدة فقط قال في كتاب الطلاق في الحديث الأول في حديث نُبّهان: هذا الحديث حسن، وقد نقل حكم الترمذي فيه، وكذلك الآثار، وقد ينقل كلام العلماء في الحديث من حيث السند والمتن كما صنع ذلك في باب النذور الحديث الرابع وذلك على سبيل الإجمال.

١١- له رأي وترجيح في المسألة، كما قال في باب الصداق الحديث الثاني في مسألة اشتراط لفظ القبول حيث قال: قلت: الذي يظهر لي أنه لا دليل في ذلك على اشتراط لفظ القبول، وكذلك له ترجيح بين الأدلة، كما يظهر ذلك في باب النذور حيث قال: ولا يحسن الاستدلال لمذهب مالك بهذا الحديث على أن مَنْ نذر أن يتصدق بماله كله أنه يجزيه منه الثلث، لأن كعباً رضي الله عنه لم يأت بصيغة التنجيز ولا بد، والاستدلال بما رواه ابن وهب: «مَنْ أن رجلاً تصدق بجميع ماله على عهد رسول الله ﷺ فأجاز له منه الثلث» أحسن.

١٢- عند ذكر الكتاب الذي أخذ منه قد يصرّح باسمه، كما ذكر في كتاب الطلاق الحديث الأول حيث قال: وفي المدونة، وكذلك قوله: قال ابن القاسم في كتاب العتبية كما ورد في كتاب القصاص الحديث السادس، وقد لا يصرح فيقول مثلاً والكراهة لابن القاسم في كتاب محمد كما ورد في باب الصداق الحديث الثاني، وكذلك قد يختصر اسم الكتاب كما صنع في كتاب اللباس حيث قال: وفي الإمام وقصد به شرح الإمام.

١٣- أحياناً قد يذكر المبهم الوارد في الحديث، كما ورد ذلك في الحديث الثاني من باب الصداق حيث قال: وقد اختلف في اسم هذه المرأة الواهبة نفسها، ف قيل: إنها أم شريك، واسمها غزيرة، أو غزيلة وهذا نادر، وكذلك في كتاب الحدود الحديث الرابع حيث قال: الرجل: هو ماعز بن مالك وقد أغفل الكثير مثل ما ورد في باب العدة الحديث الرابع عن أم سلمة قالت: «جاءت امرأة.. ولم يذكر مَنْ هي؟»، وكذلك في كتاب الطلاق الحديث الثاني قال الراوي: «فأرسل إليها وكيله، ولم يذكر مَنْ هو؟ وكذلك في كتاب اللعان، الحديث الثالث، قال الراوي: «جاء رجل من بني فزارة. ولم يذكر مَنْ هو؟ وغير ذلك كثير.

١٤- يذكر معنى الكلمة الواردة في الحديث مثل ما فعل في الحديث الثالث من باب الصداق حيث قال: ومهيم: كلمة يُستفهم بها، ومعناها: ما حالك؟ وما شأنك؟، وكذلك في باب العدة الحديث الأول، وكذلك قوله في كتاب القصاص الحديث التاسع: ورَقاً: ارتفع وانقطع، وغيرها كثير.

١٥- يذكر مقدار الأوزان كما صنع ذلك في باب الصداق الحديث الثالث حيث قال: النواة: خمسة دراهم، والأوقية: أربعون، والنش: عشرون درهما.

١٦- قد يرتب الإجابة فيقول مثلاً: لأننا نقول ذلك باطل من وجهين ثم يذكرهما، كما فعل ذلك في الحديث الأول من كتاب الطلاق، وكذلك ما قاله في باب العدة الحديث الأول قلت: سلمنا التعارض لكن يترجح قول الجمهور من أوجه ثم ذكرها.

١٧- يختم كلامه بعد نهاية شرح الحديث بقوله: والله أعلم، كما فعل في الحديث الأول والثالث من باب الصداق، والله الموفق كما فعل في الحديث الثاني من باب الصداق والحديث الثاني من باب العدة.

١٨- قد يضبط الكلمة التي تحتاج إلى ضبط، كما فعل في كتاب الطلاق الحديث الأول حيث قال: والوكيل يُرْفَعُ على أنه المُرسِل وينصبُ على أنه المُرسَل، وكذلك الاسم حرفياً فيقول مثلاً: سُبَيْعَة - بضم السين وفتح الموحدة - « وأبو السنايل » - بفتح السين وبالموحدة - وبعكك بالموحدة بعدها عين مهملة، كما صنع ذلك في باب العدة الحديث الأول، وكذلك الكلمة الواردة في الحديث مثل و « رَقَاً » - بفتح الراء، والقاف والهمز.

١٩- وقد يتعقب بعض أهل العلم، كما قال في كتاب الطلاق الحديث الأول بعد أن ذكر كلام القاضي عياض قال: قلت: وهذا الكلام يقتضي أنه لا دليل في حديث بُنْهَانَ، لوجود خصوصيته في أزواجه - عليه الصلاة والسلام - مفقودة في غيرهن، فلا ينتظم ما استدلل به ح على هذا، وكذلك لما نقل قول الطبري [ت ٣١٠] تعقبه بقوله: قلت: وفيه نظر، كما فعل في كتاب اللعان الحديث الأول، وكذلك فيما يتعلق باللغة فبعد أن نقل كلام ابن دَقِيق العِيد قال: قلت: وهذا بعيد أو باطل، وكأنه صدر من الشيخ من غير تأمل لقواعد العربية، ولا المراد المتكلم بذلك الخ، كما ورد في باب حد السرقة الحديث الأول.

٢٠- أحياناً يأتي بالرمز الذي اصطلحه ثم يذكر كلام صاحب الرمز، وأحياناً يذكر كلام صاحب الرمز ثم يذكر رمزه، كما فعل في كتاب الطلاق الحديث الأول.

٢١- كثير ما يعتمد في النواحي اللغوية على كلام الجَوْهَرِي في الصحاح، كما فعل ذلك في كتاب الطلاق الحديث الثاني.

٢٢- وكذلك قد يشير إلى الروايات، كما فعل ذلك في كتاب القصاص حيث قال: وقوله: « فمثل ذلك يُطلُّ » رُوِيَ بالباء الموحدة، وبالياء المثناة تحت المضمومة، وهذا يدل على عمق اطلاعه بالروايات، وكذلك في كتاب الحدود الحديث الأول حيث قال: قوله: « فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ » جاء مفسراً في الرواية الأخرى « استوخوها » وبناء على ذلك فهو يفسر رواية برواية أخرى وهذا من منهجه رحمه الله تعالى .

٢٣- أَنَّهُ يُفسَّرُ بعض الروايات بأخرى ومثاله في فقرة (٢٢).

٢٤- إذا ترجم لراوي الحديث فإنه لا يترجم له مرة ثانية، ثم إذا ترجم فيذكر اسمه، ونسبه، وكنيته، وعن مَنْ روى، وَمَنْ روى عنه، وَمَنْ روى له وسنة، وفاته، هذا هو الغالب في ترجمته.

٢٥- قد يتناول التعريف بالمصطلحات الفقهية، مثل الإحداد، كما ورد في كتاب العدة الحديث الثاني، واللعان كما ورد ذلك في كتاب اللعان في الحديث الأول.

٢٦- قد يستشهد أحياناً بالأمثال العربية، كما قال: وتقول العرب: أطعني إن كنت ابني، كما ورد ذلك في كتاب العدة الحديث الثاني.

٢٧- الأبيات الشعرية أحياناً يعزوها إلى أصحابها، كما فعل في كتاب الحدود الحديث الأول، وأحياناً يقول: قال الشاعر ثم يذكر البيت، كما صنع في كتاب اللعان الحديث الأول.

٢٨- أحياناً يقول: قلت وهو نص كلام غيره، كما ذكر في كتاب اللعان الحديث الثالث حيث قال: قلت: وفي الاستدلال به نظر، لما ذكر من أنه جاء على طريق الاستفتاء، والضرورة داعية إلى ذكره، وهو نص كلام ابن دَقِيقِ الْعِيد، كما ورد في إحكام الأحكام، وكذلك في كتاب اللعان الحديث الخامس حيث قال: قلت: وسبب سرور النبي ﷺ بذلك هو أن العرب كانت تقدح في نسب أسامة... الخ [ت ٥٤]، فهو من كلام المازري، وكذلك فعل في كتاب الحدود حيث قال: وقوله: « فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنُأُ عَلَى الْمَرْأَةِ » هذه هي الرواية الصحيحة - بفتح المثناة تحت، وسكون الجيم، بعدها نون مفتوحة، بعدها همزة - أي يميل فهذا نص كلام ابن دَقِيقِ الْعِيد، وأحياناً يقول: وتحصيل مذهبنا في المسألة وتلخيصه ثم

يذكر ذلك فيظن القارئ أنه من كلام الْفَاكِهَانِي ، وهو نص كلام ابن شَاش، كما ورد ذلك في باب النذور الحديث الثالث.

٢٩- الغالب إذا نقل من ابن دَقِيق الْعِيد (ق) فإنه ينقله من كتابه إْحْكَام الْأَحْكَام، والقاضي عِيَّاض (ع) من إكمال المعلم، والنَّوَوِي (ح) من شرح مُسْلِم هذا هو الغالب، وإذا نقل فإنه في الغالب ينقل نص كلامهم أو قريباً من نص كلامهم.

٣٠- سار على منهج مَنْ سبقه في استخدام المصطلحات والألقاب العلمية مثل الإمام، كما ورد ذلك في كتاب اللعان الحديث الثالث، وبعض البَغْدَادِيِّين كما صنع في باب الصداق الحديث الثالث، وأحياناً يقول: قال بعض متأخري شيوخنا كما صنع ذلك في باب العدة الحديث الثالث، والكتاب كما في كتاب الرِّضَاع الحديث الثالث، وغير ذلك.

٣١- يذكر أحياناً الشخص بأكثر من اسم مثل قال أبو عمر [٤٦٣] كما ورد في كتاب القصاص الحديث الرابع ثم قال بعد ذلك في كتاب الحدود الحديث الثاني: وقال ابن عبد البرّ وكلاهما شخص واحد.

٣٢- قد ينقل عن غيره كلاماً ويستحسنه كما صنع ذلك في كتاب اللعان الحديث الثامن، فقد نقل كلام ابن دَقِيق الْعِيد ثم قال بعد ذلك قلت: وهذا تقرير حسن وتفسير بين، وكذلك في كتاب القصاص الحديث الأول بعد أن نقل كلام ابن دَقِيق الْعِيد قال: قلت: وهذه قاعدة نفيسة جليلة في هذا المعنى، فَلْتُعْطَ مِنَ الْحِفْظِ حَقُّهَا.

٣٣- في بعض الأحيان ينقل الكلام عن غيره، ويذكر ما أحاله ذلك الغير، كما فعل ذلك في كتاب القصاص الحديث الأول، فقد نقل كلام ابن دَقِيق الْعِيد قوله: وقد قدّمنا الطريق في التكفير فهذا ليس من كلام الْفَاكِهَانِي بل من كلام ابن دَقِيق الْعِيد ذكره الْفَاكِهَانِي مع ما نقله من ابن دَقِيق الْعِيد بالنص.

٣٤- قد يُشير إلى بعض الفوائد كما صنع ذلك في كتاب القصاص الحديث الثامن حيث قال: فائدة: جُمْلَةُ الْأَسْنَانِ ثم ذكرها، وكذلك يشير إلى بعض التنبيهات فيقول مثلاً: تنبيه كما صنع ذلك في كتاب الحدود الحديث الثالث، وكذلك قوله في باب حد السرقة

الحديث الثالث: فائدة لغويّة، وفي كتاب الأيمان والنذور حيث قال: فائدة هجائية ثم ذكرها .

٣٥- وأحياناً يُعرّف بالأماكن كما صنع في كتاب الحدود الحديث الأول، وكذلك كتاب الأطعمة الحديث الثاني، وكذلك في كتاب الجهاد الحديث السابع.

٣٦- وأحياناً يُعرّف بالقبائل مثل قوله: قريش قبيلة، وأبوهم النضر بن كِنانة الخ، كما ذكر ذلك في باب حد السرقة الحديث الأول.

٣٧- عند استشهاد بالآيات القرآنية لا يذكر اسم السورة.

٣٨- في بعض الأحيان يُحيل على الحديث ولا يذكره، كما صنع في باب حد السرقة حيث قال: لما جاء في السُّرِّ على المُسْلِم، وأحياناً يقول: كما في الحديث الآخر الدال على ذلك، كما صنع ذلك في كتاب اللباس الحديث الثاني.

٣٩- قد ينقل عن مشايخه الذين أخذ عنهم من غير تنقيص على اسمائهم، كما صنع ذلك في كتاب الأيمان والنذور الحديث الأول حيث قال: وقد كان بعض شيوخنا - رحمهم الله - لا يتلفظ في تدريسه بلفظ الطلاق ونحوه بل يُعبّر عنه بعبارة أخرى، فيقول مثلاً: الطاء، واللام، والقاف، ونحو ذلك، وأحياناً ينص عليه، كما صنع في كتاب اللباس الحديث الثالث حيث قال: وسمعت شيخنا الإمام أبا العباس المرسى رحمته الله [ت: ٦٨٦]: يقول مَنْ واطب على قول: لا إله إلا الله عند دخوله منزله وجد الغنى حساً.

٤٠- أحياناً يذكر الحديث باسمه فيقول مثلاً: حديث شراج الحرّة، وحديث الجساسة.

٤١- قد يذكر الكلمة ويذكر اطلاقاتها في اللغة مثل (الدِّينُ) كما صنع ذلك في كتاب الأطعمة الحديث الأول، وكذلك صنع في كتاب اللباس الحديث الرابع حديث ذكر إطلاقات لفظ (السلام).

٤٢- أحياناً ينص على المشهور في مذهب المالكية فيقول: وهذا هو المشهور، كما صنع ذلك في باب الصيد الحديث الرابع.

٤٣- ثم ختم كتابه بخاتمة جليلة حمد الله، وأثنى عليه، وصلى على الرسول ﷺ،
واستغفر ربه من وقوع الزلل، ودعا لمن كتبه، أو استكتبه، أو قرأه، أو سمعه، أو نظر فيه.
والله أعلم.



المبحث السادس: مصادره

بعد تتبعي لهذا الجزء الذي تناولته بالدراسة والتحقيق وجدت الفاكهاني رحمته الله اعتمد على جملة من المصادر صرح باسمها، وقد قمت بحصرها، وهي على النحو التالي:

١ - الاستيعاب: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ^(١). (مطبوع).

٢ - الأفعال. لأبي مروان عبدالملك بن طريف القرطبي، مات في حدود الأربع مئة^(٢). (لم أقف عليه).

٣ - الإمام: أي شرح الإمام لأبي الفتح محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد، المتوفى ٧٠٢هـ^(٣). (مطبوع جزء منه بتحقيق الشيخ عبد العزيز السعيد).

٤ - البيان والتقريب: لأبي محمد عبدالكريم بن عطاء الله الإسكندري، المتوفى سنة ٦١٦هـ^(٤). (لم أقف عليه).

٥ - جامع اللغة: لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني، المتوفى سنة ٤١٢هـ^(٥). (لم أقف عليه).

٦ - الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الأندلسي القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ^(٦). (مطبوع).

٧ - الجواهر: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن شاش السعدي، ت ٦١٦هـ^(٧). (مطبوع).

(١) الديباج المذهب لابن فرحون (٣٥٧-٣٥٩).

(٢) بغية الوعاة للشيوطي (١١١/٢) رقم (١٥٦٩).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للشيبي (٢٠٧/٩) رقم (١٣٢٦)، الوافي بالوفيات للصفدي (٤٠١/٢) رقم (٤٨٦).

(٤) الديباج المذهب لابن فرحون (١٦٧)، شجرة النور الزكية لمخلوف (١٦٧) رقم (٥٢٥).

(٥) بغية الوعاة للشيوطي (٧١/١) رقم (١٢٠).

(٦) الديباج المذهب لابن فرحون (٣١٧-٣١٧).

(٧) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (١٦٥) رقم (٥١٧).

- ٨- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت ٢٣٥هـ.^(١)
(مطبوع).
- ٩- شرح الرسالة: للفاكهاني صاحب هذا الكتاب الذي نحن بصددده. سبق الكلام عليه.
- ١٠- شرح السنن: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطّابي، المتوفى سنة ٣٨٨هـ.^(٢) (مطبوع).
- ١١- شرح مُسْلِم: لأبي زكريا يحيى بن شرف النَّوَوِي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ.^(٣)
(مطبوع).
- ١٢- صحيح البخاري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ.^(٤) (مطبوع).
- ١٣- صحيح مُسْلِم: لأبي الحسين مُسْلِم بن الحجاج بن مُسْلِم القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ.^(٥) (مطبوع).
- ١٤- العُتَيْبِيَّة: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالعزيز العُتَيْبِي القُرْطُبي، المتوفى سنة ٢٥٤هـ.^(٦) قال الدكتور حميد بن محمد أثناء تحقيق كتاب عقد الجواهر: مطبوعة ضمن كتاب البيان والتحصيل لابن رُشد الجدل.^(٧)
- ١٥- العين: لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ.^(٨)
(مطبوع).

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ١٤٩ - ١٥١) رقم (٢٩٨).

(٢) طبقات الحفاظ للسُّيُوطِي (٤٠٤ - ٤٠٥) رقم (٩١٥).

(٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/ ١٥٣) رقم (٤٥٤)، فوات الوفيات للكُتَيْبِي (٢/ ٥٩٣) رقم (٥٦٨).

(٤) الكاشف للذَّهَبِي (٢/ ١٥٦) رقم (٤٧١٩).

(٥) تذكرة الحفاظ للذَّهَبِي (٢/ ٥٨٨ - ٥٨٩) رقم (٦١٣).

(٦) الديباج المذهب لابن قُرْحُون (٢٣٨ - ٢٣٩).

(٧) عقد الجواهر الثمينة (١/ ٨١).

(٨) البلغة للفيروز أبادي (١/ ٩٩) رقم (١٢٥).

قال الدكتور حميد بن محمد أثناء تحقيق كتاب عقد الجواهر: منه قطعة بخزانة القرويين رقم (٨٠٩)، وهي تتعلق بالطهارة وشيء من الصلاة، حققتها مستشرقة بجامعة بون بألمانيا سنة ١٩٨٥م، وأعيد تحقيقه بدار الحديث الحسنية سنة ١١٩٤م من الطالبة عزيزة الإدريسي، كما قام صاحب كتاب دراسات في مصادر الفقه المالكي بتحقيق أجزاء من الواضحة عثر عليها بمكتبة رقادة بالقيروان نشرها ضمن كتابه: رواية الحديث والفقه بشمال إفريقيا إلى حدود القرن الخامس الهجري، صدر سنة ١٩٩٧م، وهو عبارة عن أربع مجموعات الأولى: تتعلق بكتاب صلاة السفر، والثانية: تتعلق بمناسك الحج، والثالثة: تنمة مناسك الحج، والرابعة: تتعلق بكتاب الشهادات.^(١)

قال الدكتور خالد مرغوب: صورته في الجامعة الإسلامية في عدة نسخ، منها نسخة برلين بألمانيا الغربية برقم ٤٥٥، فيلم ٣٣١٢/ج ٢.^(٢)

١٦- الكتاب = المدونة.^(٣) (مطبوع).

١٧- كتاب ابن سَحْنُون: لأبي عبدالله محمد بن سَحْنُون التَّنُوخِي، المتوفى سنة ٢٥٦هـ.^(٤) (لم أقف عليه).

(١) (١/٨١).

(٢) الحافظ عبدالغني المقدسي للدكتور خالد مرغوب (٤١٢).

(٣) عندما يُذكر «الكتاب» أو «الأم» عند المالكية، فإنهم يقصدون بهذين الاصطلاحين «المدونة» لصيرورته عندهم علماً بالغلبة. مصطلحات المذاهب الفقهية للظفيري (١٦٣).
والمدونة: هي رواية سَحْنُون عن الإمام ابن القاسم عن مالك. مصطلحات المذاهب الفقهية للظفيري (١٦٣).

وسَحْنُون هو: عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التَّنُوخِي، أبو سعيد، وسَحْنُون لقب له المتوفى سنة ٢٤٠هـ. الديباج المذهب لابن قَرْحُون (١٦٠ - ١٦٥)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٦٩) رقم (٨٠).

(٤) الديباج المذهب لابن قَرْحُون (٢٣٤)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٧٠) رقم (٨١).

- ١٨ - كتاب الدَّارِمِي: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن السَّمَرْقَنْدِي الدَّارِمِي، المتوفى سنة ٢٥٥هـ. ^(١) (مطبوع).
- ١٩ - كتاب الصحابة: لأبي علي سَعِيد بن عثمان بن السَّكَن، المتوفى سنة ٣٥٣هـ. ^(٢) (لم أقف عليه).
- ٢٠ - كتاب ليس: لأبي عبدالله الحسين بن أَحْمَد بن خَالَوَيْه، المتوفى سنة ٣٧٠هـ. ^(٣) (مطبوع ولكنه ناقص).
- ٢١ - كتاب محمد: لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم الإسْكَنْدَرِي، المعروف بابن المُوَاز، المتوفى سنة ٢٦٩هـ. ^(٤) (مخطوط).
- ٢٢ - الكشف: لأبي الْقَاسِم محمد بن عمر بن محمد الزَّخَّشَرِي الحَوَارِزْمِي، المتوفى سنة ٥٣٨هـ. ^(٥) (مطبوع).
- ٢٣ - الكمال في أسماء الرجال: لعبد الغني المُقْدِسِي. (مخطوط).
- ٢٤ - المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان: لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحَازِمِي الهَمْدَانِي، المتوفى سنة ٥٨٤هـ. ^(٦)
- ٢٥ - مختصر العين: لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبدالله الزُّبَيْدِي الأَشْبِيلِي، المتوفى سنة ٣٧٩هـ. ^(٧) (مطبوع).
- ٢٦ - المختصر. (لم أقف عليه).

(١) الكاشف لِلدَّهَبِي (١/ ٥٦٧) رقم (٢٨٢٢).

(٢) تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِي (٣/ ٩٣٧ - ٩٣٨) رقم (٨٩٠).

(٣) البلغة للفيروز أبادي (١/ ٩٠) رقم (١٠٩).

(٤) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (٦٨) رقم (٧٢).

(٥) طبقات المفسرين للدَّوْدِي (١٢٠ - ١٢١) رقم (١٢٧).

(٦) طبقات الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شهبة (٢/ ٤٦) رقم (٣٤٧)، هدية العارفين لإسماعيل باشا (٦/ ١٠١).

(٧) بغية الوعاة للشيوطي (١/ ٨٤ - ٨٥) رقم (١٣٦).

- ٢٧- مدرجة المتعلمين: لأبي عَمْرَان موسى بن عيسى بن أبي الحاج العَفَّيُّومي الفَاسِي القَيَّرَوَانِي، المتوفى سنة ٤٠٣هـ. ^(١) (لم أقف عليه).
- ٢٨- مشكل الحديث: لأبي الفَرَج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجُوزِي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ. ^(٢) (مطبوع).
- ٢٩- مطالع الأنوار: لأبي إِسْحَاق إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي، المعروف بابن قَرْقُول، المتوفى سنة ٥٦٩هـ. ^(٣) وقد وقفت عليه مخطوط في جامعة الملك عبدالعزيز، قسم المخطوطات ولكنه ناقص وخطه جيد برقم ١١٠٠.
- ٣٠- المَطَوَّل: وهو المطول في شرح التلخيص لمسعود بن القاضي فخر الدين عمر بن عبد الله التَّفْتَارِي، المتوفى سنة ٧٩١هـ (٤) مخطوط.
- ٣١- الموطأ: لأبي عبد الله مَالِك بن أنس، المتوفى سنة ٢٧٩هـ. ^(٥) (مطبوع).
- ٣٢- الواضحة: لأبي مروان عبد الملك بن حَبِيب السلمي القُرْطُبي، المتوفى سنة ٢٣٨هـ. ^(٦)



- (١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (١٠٦) رقم (٢٧٦).
- (٢) طبقات المفسرين للدَّوْدِي (١/ ٢٠٨ - ٢٠٩) رقم (٢٥٣).
- (٣) الرسالة المستطرفة للكَتَّانِي (١/ ١٥٧).
- (٤) اكتفاء القنوع لأدورد (٣٥٧)، أسماء الكتب لعبد اللطيف زادة (١٠٤)، أبجد العلوم (٣ / ٥٧).
- (٥) تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (١/ ٢٠٧ - ٢١٣) رقم (١٩٩).
- (٦) الديباج المذهب لابن قَرْحُون (١٥٤ - ١٥٦).

المبحث السابع: وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى:

الجزء الأول: مصورة عن نسخة مركز أحمد بابا في تنبكتو - مالي -، كتبها عبدالوهاب بن أبي بكر بن عامر الشافعي في الحادي والعشرين من شهر شعبان عام ٨٠٢ هـ، بخط النسخ وعدد أوراقها (٢٨٩ ورقة)، وعدد أسطرها (٢٥) سطرا في كل ورقة، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمة تقريبا، وخطها جيد، ونوع الخط شرقي.

الجزء الثاني: لم نقف عليه فنصيبي منها مفقود، ولذلك لم أرز لها.

النسخة الثانية:

المرموز لها بـ (ق)

وهي عبارة عن جزئين:

الجزء الأول: مصور عن نسخة مكتبة القرويين بمدينة فاس - المغرب - وهي مكتوبة بخط مغربي في سنة (٩٧٩ هـ)، وعدد أوراقها (١٦٣ ورقة)، وعدد أسطرها (٢٨) سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٥) كلمة، وخطه جيد.

الجزء الثاني: مصور عن نسخة مكتبة القرويين بمدينة فاس - المغرب - وهي مكتوبة بخط مغربي في سنة (٩٧٩ هـ) وعدد أوراقها (١٧٥ ورقة)، وعدد أسطرها (٢٨) سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٥) كلمة، وخطه جيد.

النسخة الثالثة:

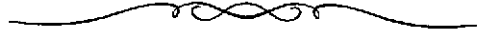
المرموز لها بـ (خ)

مصورة عن نسخة مكتبة خدابخش (بانكيور) ببنته - الهند - كتبها قاسم بن محمد بن مسلم بن مخلوف التروحي المالكي الشاذلي يوم الاثنين الرابع عشر من جمادى الآخرة، عام ٧٩٢ هـ، مكتوبة بخط النسخ، وعدد أوراقها (٢٥٩ ورقة)، وعدد أسطرها (٢٧) سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (٢٠) كلمة، وخطها جيد.

وقد اعتمدت النسخة الثالثة، وجعلتها هي الأصل لأمرين:

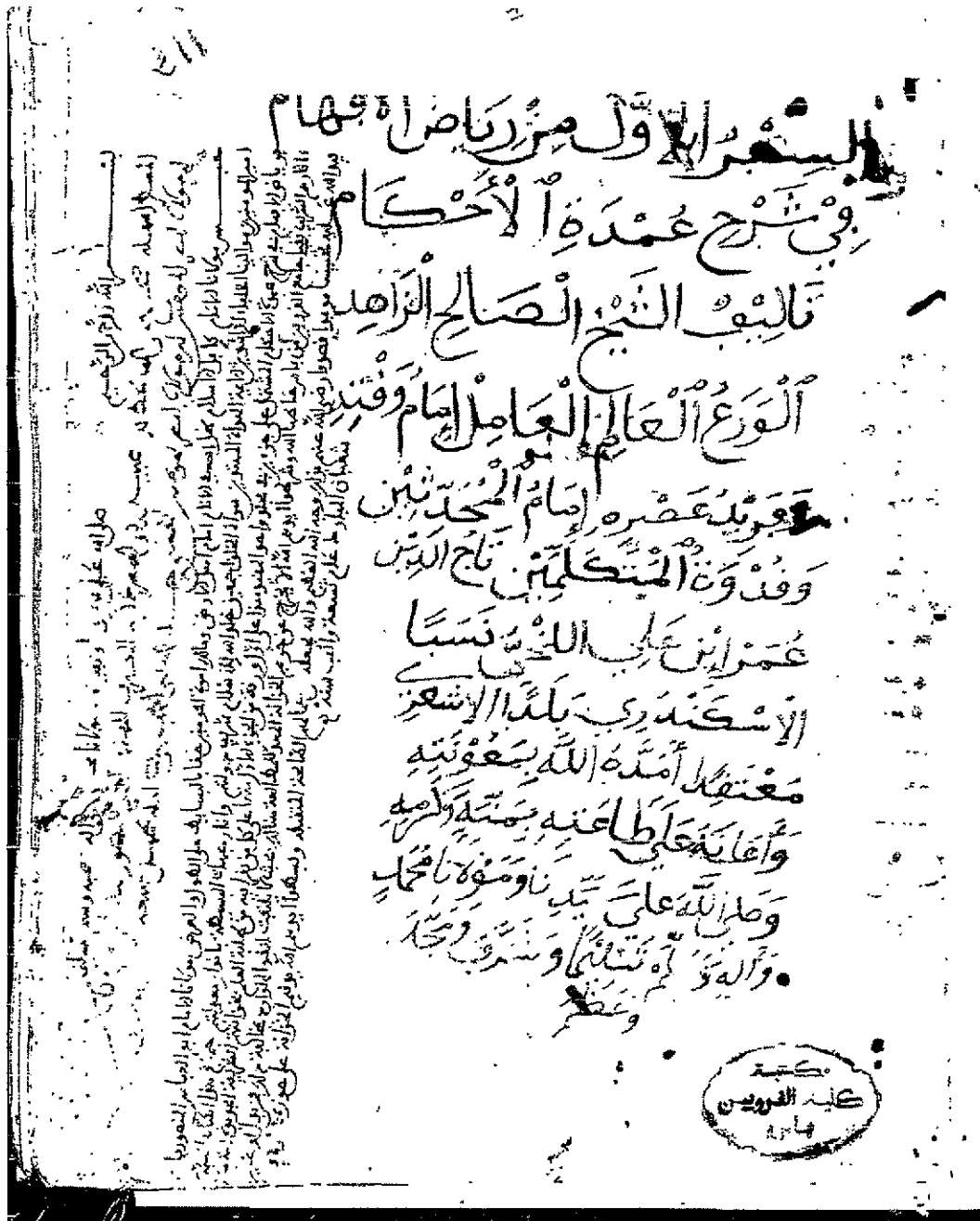
الأمر الأول: أنها نسخة كاملة.

الأمر الثاني: أن تاريخها أقدم وأقرب إلى عصر المؤلف. والله أعلم.



نماذج المخطوطات

✽ أولاً: نسخة مكتبة القرويين بمدينة فاس (المغرب) المشار إليها برمز (ق):



غلاف نسخة مكتبة القرويين (المغرب) (ق)

HALF-SIZE (1 1/2)

فجزا الكفاية وروى محمد بن عبد الله الطائري والعلوي وغيره
عن حمزة عن علي بن ابي بصير عن حماد بن عمار عن حماد بن

[illegible]

● ثانياً: نسخة مكتبة خدابخش (بانكيبور) بيتنة (الهند) المشار إليها برمز (خ):



غلاف نسخة مكتبة خدابخش (الهند) (خ)

[illegible]

110

القسم الثاني

(القسم المحقق)

بَابُ الصَّدَاقِ

[الحديث الأول] ^(١)

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^(٢) : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ ^(٣) ، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا ^(٤) . »

❖ الشرح :

يُقال: صَدَاقٌ وَصِدَاقٌ - بفتح الصاد وكسرها - وهو مَهْرُ المرأة، وكذلك الصَّدُقةُ - بضم الدال - ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ ^(٥) ، والصَّدُقةُ مثله - بالضم، وتسكين الدال - وقد أَصْدَقْتُ المرأة، إِذَا سَمَّيْتُ لها صَدَاقًا. ^(٦)

وقوله: « وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا » هذا مما عَدَّهُ العلماء مِنْ خصائصه ﷺ ، لأنَّ له - عليه الصلاة والسلام - خصائص في النكاح وغيره ^(٧) ، لم يشركه فيها أحدٌ.

(١) ساقطة من النسختين، والزيادة من قبل الدارس.

(٢) سبق تعريف الإمام الفاكهاني لراوي الحديث في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث الأول. وهو أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بن النُّصْرِ الْأَنْصَارِيِّ الحِزْرَجِيُّ النَّجَّارِيُّ ، أبو حمزة ، مات سنة ٩٣هـ وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ١٠٩-١١٠).

(٣) سبق تعريف الفاكهاني لها في كتاب الصيام ، باب الاعتكاف ، الحديث الرابع. وهي صفية بنت حُيَيِّ بن أَخْطَبَ ، توفيت سنة ٥٠هـ . الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٨٧١-١٨٧٢).

(٤) أخرجه البُخَّارِيُّ في كتاب (٧٠) النكاح، باب (٤) من جعل عتق الأمة صداقها (١٩٥٦/٥) الحديث (٤٧٩٨) بحروفيه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٦) النكاح، باب (٤) فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها (٢/ ١٠٤٥) الحديث (١٣٦٥) بحروفيه.

(٥) سورة النساء، الآية (٤).

(٦) ما ذكره الفاكهاني في مادة الصداق قريب جدا من نص كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في كتابه الصحاح (٢/ ١١٤٤).

والصداق شرعا: ما وجب بنكاح، أو وطء، أو تفويت بضع قهرا، كإرضاع ورجوع شهود.

فتح الوهاب للأنصاري (٢/ ٩٢).

(٧) المعلم بفوائد مُسْلِمٍ للمازِرِيِّ (٢/ ٩٠).

أما النكاح فمنها هذا، ومنها - أيضاً - جواز تزويجه من غير^(١) ولي ولا صداق^(٢)،
وأنه ينعقد نكاحه بلفظ الهبة^(٣)، ومنها أنه ينعقد نكاحه في حال الإحرام^(٤)، ومنها
الزيادة/ [٢٢٢/ أ/ خ] على أربع نسوة^(٥)، وأنه يُجرّم عليه نكاح الكتائية^(٦) والأمة^(٧)،
وإمساك من كرهت نكاحه^(٨)، ومنها [أنه]^(٩) إذا وقع بصره على امرأة ورغب فيها وجب
على زوجها أن يطلقها لينكحها^(١٠).
وأما قصة زيد بن حارثة^(١١) فللمفسرين فيها اختلاف وتطويل^(١٢).

- (١) في (ق) بغير.
- (٢) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤٢٩) وكذلك (٢ / ٤٢٧)، الجامع لأحكام القرآن لابن
العربي (١ / ٤٩٨)، و (١٤ / ٢١٢).
- (٣) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤٢٩)، روضة الطالبين للنووي (٧ / ٩)، كشف القناع
للبيهقي (٥ / ٢٦)، التاج والإكليل للمواق (٣ / ٤٠١)، الجامع لأحكام القرآن لابن العربي
(٣ / ٥٩٩).
- (٤) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤٣٠)، روضة الطالبين للنووي (٧ / ٩)، كشف القناع
للبيهقي (٥ / ٢٦)، الجامع لأحكام القرآن لابن العربي (٣ / ٥٩٩).
- (٥) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤٢٦)، روضة الطالبين للنووي (٧ / ٩)، التاج والإكليل
للمواق (٣ / ٤٠١)، الجامع لأحكام القرآن لابن العربي (٣ / ٥٩٩).
- (٦) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤١٢).
- (٧) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤١٤).
- (٨) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤١٢)، كشف القناع للبيهقي (٥ / ٢٤)، روضة الطالبين
للنووي (٧ / ٦).
- (٩) الزيادة من نسخة (ق).
- (١٠) الخصائص الكبرى للشيوطي (٢ / ٤٢٥-٤٢٦)، روضة الطالبين للنووي (٧ / ٩)، التاج
والإكليل للمواق (٣ / ٣٩٤)، الجامع لأحكام القرآن لابن العربي (٣ / ٥٩٩).
- (١١) زيد بن حارثة بن شراحيل الكعبي، أبو أسامة، قتل سنة ثمان من الهجرة. الاستيعاب لابن عبد البر
(٢ / ٥٤٦)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٢ / ٥٩٨).
- (١٢) قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله [١٣٩٢]: التحقيق - إن شاء الله - في هذه المسألة: هو ما
ذكرنا، أن القرآن دلّ عليه، وهو أن الله أعلم نبيه ﷺ بأن زيداً يطلق زينب، وأنه يزوّجها إياه ﷺ وهي
في ذلك الوقت تحت زيد، فلما شكّاها زيد إليه ﷺ قال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ
الله﴾

ومنها أنه لا يجب عليه القسّم بين زوجاته^(١)، ومنها تحريم نسائه بعد موته، لأنهن أمهات المؤمنين.^(٢)

الله ﷻ [الأحزاب: ٣٧] فعاتبه الله على قوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] بعد علمه أنها ستصير زوجته هو ﷺ وخشي مقالة الناس أن يقولوا لو أظهر ما علم من تزويجه إياها، أنه يريد تزويج زوجة ابنه في الوقت الذي هي فيه في عصمة زيد. جامع البيان لابن جرير (١٢/٢٢-١٣)، أضواء البيان للشنقيطي (٦/٢٤١).

(١) الخصائص الكبرى للسُّيوطي (٢/٤٣٠)، التاج والإكليل للمَوَاق (٣/٤٠١)، روضة الطالبين للنَوَوِي (٧/١٠)، الجامع لأحكام القرآن لابن العَرَبِي (٣/٦٠٥).

قال الإمام القُرْطُبِي في قوله تعالى: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَيِّدُ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]: اختلف العلماء في تأويل هذه الآية، وأصح ما قيل فيها: التوسعة على النبي ﷺ في ترك القسم، فكان لا يجب عليه القسم بين زوجاته، وهذا القول هو الذي ثبت معناه في الصحيح، عن عائشة ؓ قالت: «كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: أوتهب المرأة نفسها لرجل، فلما أنزل الله ﷻ: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَيِّدُ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ وَمِنْ أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ﴾ [الأحزاب: ٥١] قالت: قلت: والله ما أرى ربك إلا يسارع في هواك». الجامع لأحكام القرآن للقُرْطُبِي (١٤/٢١٢).

ومع ذلك فقد كان يقسم بين زوجاته، ومما يدل على ذلك: ما أخرجه مُسْلِم في كتاب (٧) الرِّضَاع، باب (٣) القسّم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها (٢/١٠٨٤) الحديث (١٤٦٢).

(٢) الخصائص الكبرى للسُّيوطي (٢/٤٣٧-٤٣٨)، روضة الطالبين للنَوَوِي (٧/١١)، التاج والإكليل للمَوَاق (٣/٣٩٨)، الوسيط للغزالي (٥/٢٠)، الجامع لأحكام القرآن لابن العَرَبِي (٣/٦٠٠).

قال ابن كثير رحمه الله: نسائه ﷺ ثلاثة أصناف: صنف دخل بهن ومات عنهن، وهن التسع المبدأ بذكرهن، وهن حرام على الناس بعد موته - عليه الصلاة والسلام - بالإجماع. وصنف دخل بهن وطلقهن في حياته، فهل يحل لأحد أن يتزوجهن بعد انقضاء عدتهن منه عليه السلام؟ فيه قولان للعلماء:

أحدهما: لا لعموم الآية التي ذكرناها. وهي قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣].

والثاني: نعم بدليل آية التخيير وهي قوله: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلٌ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَأَنَّ لَيْتَكُمْ أُمْتَعْتُمْ وَأُسْرِحْتُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (٢٨) وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَخْرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨ و ٢٩].

له =

وقد اختلف في بقاء نكاحه عليهن وانقطاعه، ثم [على] ^(١) القول بانقطاعه في وجوب العدة ونفيها خلاف منشأ النظر إلى كونهن زوجات توفي عنهن زوجهن، وهي عبادة، أو النظر إلى أنها مدة تربص لا ينتظر بها الإباحة. ^(٢)

واختلف -أيضاً- في مطلقة -عليه الصلاة والسلام- هل تبقى حرمة عليها فلا تُنكح؟ ^(٣) ثم له -عليه الصلاة والسلام- خصائص في غير النكاح، صنّف فيها الناس كتباً رحمهم الله.

إذا ثبت هذا فلتعلم ^(٤) أن الناس اختلفوا في هذا أعني مَنْ أعتق أمته على أن يتزوجها ^(٥) ويجعل ^(٦) عتقها صداقها، فأجاز ذلك جماعة لظاهر الحديث، منهم الثوري ^(٧)، وإسحاق ^(٨)،

==

وأما الصنف الثالث: وهي مَنْ تزوجها وطلقها قبل أن يدخل بها فهذه تحل لغيره أن يتزوجها، ولا أعلم في هذا القسم نزاعاً، وأما مَنْ خطبها ولم يعقد عليها فأولى لها أن تتزوج. البداية والنهاية لابن كثير (٣٠٢/٥).

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) منح الجليل لعليش (٢٤٨/٣)، الجامع لأحكام القرآن لابن العربي (٦١٧/٣).

(٣) الجامع لأحكام القرآن لابن العربي (٦٠٠/٣).

(٤) في نسخة (ق) فليعلم.

(٥) الذي وجدته في النسخة الأصلية (خ) يزوجه، والصواب ما وجدته في نسخة (ق) يتزوجها حتى يستقيم الكلام.

(٦) الذي وجدته في نسخة (خ) وجعل، والصواب ما وجدته في نسخة (ق) يجعل حتى يستقيم الكلام.

(٧) نقل ذلك عنه القاضي عياض في إكمال المعلم (٥٩٣/٤)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم (٢٢٢/٩)، وابن حجر في فتح الباري (١٢٩/٩).

أما سُفيان فهو: سُفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله، الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ريباً دلس، مات سنة ١٦١ هـ، وله أربع وستون، ع. التقريب (٢٤٤)، رقم (٢٤٤٥).

(٨) مسائل الإمام أحمد وابن راهويه (٥٠٢/١)، المغني لابن قدامة (٥٧/٧)، نيل الأوطار محمد بن علي الشوكاني (٢٩٦/٦)، فتح الباري لابن حجر (١٢٩/٩)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٩٣/٤).

أما إسحاق فهو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد، بن راهويه المروزي، ثقة حافظ

وأحمد^(١)، والأوزاعي^(٢)، وأبو يوسف^(٣)، ويروى عن ابن المسيب^(٤) والحسن^(٥)،

==

مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ٢٨٨هـ، وله اثنتان وسبعون. خ م د ت س. التقريب (٩٩)، رقم (٣٣٢).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابن أبي الفضل صالح (٨٣/٣)، المغني لابن قدامة (٥٦/٧)، مختصر الخُرقي (٩٤)، عمدة الفقه لابن قدامة (٩٠)، الكافي لابن قدامة (٢٠/٣ - ٢١)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تيمية (١٨/٢)، الإنصاف للمزداوي (٩٩/٨)، الفروع لابن مفلح (١٤٠/٥).

أما أحمد فهو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبدالله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة ٢٤١هـ، وله سبع وسبعون سنة. ع. التقريب (٨٤)، رقم (٩٦).

(٢) نقل ذلك عنه القاضي عياض في إكمال المعلم (٥٩٣/٤)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم (٢٢٢/٩)، والشوكاني في نيل الأوطار (٢٩٦/٦). والعيني في عمدة القاري (٨١/٢٠).

أما الأوزاعي فهو: عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، مات سنة ١٥٧هـ ع. التقريب (٣٤٧)، رقم (٣٩٦٧).

(٣) الميسوط للسرخسي (١٠٦/٥)، بدائع الصنائع للكاتاني (٢٨١/٢)، شرح فتح القدير للكمال بن الهمام (٣٤١/٣)، تبين الحقائق للزيلعي (٩٧/٣)، البحر الرائق لابن نجيم (٢٨٤/٤ - ٨٥).

أما أبو يوسف فهو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، أبو يوسف، توفي سنة ١٨٢هـ. سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٣٨/٨)، البداية والنهاية لابن كثير (١٨٠/١٠).

(٤) المغني لابن قدامة (٥٧/٧)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٩٣/٤)، نيل الأوطار للشوكاني (٢٩٦/٦)، فتح الباري لابن حجر (١٢٩/٩)، عمدة القاري للعيني (٨١/٢٠).

أما ابن المسيب فهو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأئمة الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، مات بعد التسعين قبل المئة، وقد ناهز الثمانين ع. التقريب (٢٤١)، رقم (٢٣٩٦).

(٥) المغني لابن قدامة (٥٧/٧)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٩٣/٤)، عمدة القاري للعيني (٨١/٢٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢٢١/٩).

أما الحسن فهو: الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار - بالتحانية والمهملة - الأنصاري

==

والتَّخَعِّي^(١)، والزُّهْرِي^(٢)، ومنع ذلك جماعة، منهم مَالِك^(٣)، والشَّافِعِي^(٤)،

==

مولا هم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين، ع. التقريب (١٦٠) رقم (١٢٢٧).

(١) المغني لابن قدامة (٥٧/٧)، إكمال المعلم للقاضي عيَّاض (٥٩٣/٤)، شرح النووي على صحيح مُسْلِم (٢٢١/٩)، نيل الأوطار للشُّوكَّانِي (٢٩٦/٦)، فتح الباري لابن حَجَر (١٢٩/٩)، عمدة القاري للَعَيْنِي (٨١/٢٠).

أما التَّخَعِّي فهو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود التَّخَعِّي، أبو عَمْرَان، الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة، مات سنة ١٩٦هـ وهو ابن خمسين أو نحوها، ع. التقريب (٩٥)، رقم (٢٧٠).

(٢) المغني لابن قدامة (٥٧/٧)، إكمال المعلم للقاضي عيَّاض (٥٩٣/٤)، شرح النووي على صحيح مُسْلِم (٢٢١/٩)، نيل الأوطار للشُّوكَّانِي (٢٩٦/٦)، فتح الباري لابن حَجَر (١٢٩/٩)، عمدة القاري للَعَيْنِي (٨١/٢٠).

أما الزُّهْرِي فهو: محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شَهَاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القُرَشِي الزُّهْرِي، أَبُو بَكْر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة ١٢٥هـ، وقيل: قبل ذلك بسنة، أو ستين، ع. التقريب (٥٠٦) رقم (٦٢٩٦).

(٣) التلقين للقاضي عبد الوهاب (٢٩٤/١)، المعونة للقاضي عبد الوهاب (٥٠٩/١)، اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَة (١٣١/٢)، الكافي لابن عبد البر (٢٥٠)، الذخيرة للقرافي (٣٨٨/٤) إحكام الأحكام لابن دَقِيق العَيْد (٤٥/٤)، القوانين الفقهية لابن جزي الكَلْبِي (١٣٥).

أما مَالِك فهو: مَالِك بن أنس بن مَالِك بن أبي عامر بن عمرو الأصْبَحِي، أبو عبد الله، المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المثبتين، حتى قال البُخَارِي: أصح الأسانيد كلها: مَالِك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة، مات سنة ١٧٩هـ، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي: بلغ تسعين سنة، ع. التقريب (٥١٦)، رقم (٦٤٢٥).

(٤) مختصر المُرْنِي (١٦٤)، الحاوي الكبير للمَاوَرِدِي (٨٥/٩)، التنبيه للشَّيرَازِي (١٦٧)، المهذب للشَّيرَازِي (٥٦/٢)، شرح النووي على صحيح مُسْلِم (٢٢١/٩)، روضة الطالبين للنَّوَوِي (٢٢٢/٧).

أما الشَّافِعِي فهو: محمد بن إدريس بن العَبَّاس بن عثمان بن شافع بن السَّائِب بن عُبَيْد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبِي، أبو عبد الله، الشَّافِعِي، المكي، نزيل مصر، رأس الطبقة التاسعة، وهو

وأبو حنيفة^(١)، ومحمد بن الحسن^(٢)، وزُفر^(٣)، ورأوا ذلك من خصائصه - عليه الصلاة والسلام، كما قدمنا، وإن كان التخصيص على خلاف الأصل إلا أنه يُتَأَنَس^(٤) في ذلك بكثرة^(٥) خصائصه - عليه الصلاة والسلام - [١٠٩ / أ / ق] في النكاح^(٦)، لا سيما وقد قال الله تعالى في الموهوبة: ﴿خَالِصَةٌ لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧)، فلا يُقَاسُ غيره عليه فيما اختُصَّ به^(٨)، - وأيضا - فإنَّ قوله: «وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا» إنما هو من قول أنس لم يسنده، فلعله تأويل

==

المجدد لأمر الدين على رأس المتين، مات سنة ٢٠٤هـ، وله أربع وخمسون سنة خت ٤. التقريب (٤٦٧)، رقم (٥٧١٧).

(١) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٢/ ٢٨١)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٣/ ٣٤١)، المبسوط للسرخسي (٥/ ١٠٦)، الحجة لمحمد بن الحسن (٣/ ٤٢١)، تبين الحقائق للزَيْلَعِي (٣/ ٩٧)، البحر الرائق لابن نُجَيْم (٤/ ٢٨٤).

أما أبو حنيفة فهو: النُّعْمَانُ بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة، الإمام، يقال: أصله من فارس، ويقال: مولى بني تيم، فقيه مشهور، من السادسة، مات سنة ١٥٠هـ على الصحيح، وله سبعون سنة، ت س. التقريب (٥٦٣)، رقم (٧١٥٣).

(٢) الحجة لمحمد بن الحسن (٣/ ٤٢١)، بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٢/ ٢٨١)، تبين الحقائق للزَيْلَعِي (٣/ ٩٧) البحر الرائق لابن نُجَيْم (٤/ ٢٨٤).

أما محمد بن الحسن فهو: محمد بن الحسن بن فَرْقَد الشَّيْبَانِي، أبو عبدالله، توفي سنة ١٨٩هـ. تاريخ الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (١٢/ ٣٦١) رقم (٤).

(٣) عمدة القاري للْعَيْنِي (٢٠/ ٨١)، شرح النووي على صحيح مُسْلِم (٩/ ٢٢١)، تحفة الأحوذِي للمباركفوري (٤/ ٢١٧).

أما زُفَر فهو: زُفَر بن الهُدَيْل بن قَيْس العَنْبَرِي، أبو الهُدَيْل، توفي سنة ١٥٨هـ. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خُلْكَان (٢/ ٣٩١) رقم (٢٤٣).

(٤) في نسخة (ق) يتأتى. والصواب ما أثبتته من النسخة الأصلية (خ) حتى يستقيم الكلام.

(٥) في نسخة (ق) لكثرة.

(٦) إحكام الأحكام لابن دَقِيق العَيْد (٤/ ٤٦).

(٧) سورة الأحزاب، الآية (٥٠).

(٨) إكمال المعلم بفوائد مُسْلِم للقاضي عِيَاض (٤/ ٥٩٣).

منه إذ لم يُسم لها صداق. ^(١) والله أعلم.

وقال الشافعي ^(٢): إذا أعتقها على ذلك كانت بالخيار، فإن امتنعت كان له عليها قيمتها إذا لم ترض ^(٣) بالعتق مجّاناً. ^(٤)

قال الإمام ^(٥): والاعتبار عند بعض أصحابنا يمنع من ذلك - أيضاً -، لأنه إن قُدِّر أنها عقدت على نفسها النكاح قبل عتقها فذلك لا يصح، إذ لا ملك لها في نفسها حينئذ.

ولا يصح - أيضاً - عقد الإنسان نكاحه من أمته، وإن ^(٦) قُدِّر أنها عقدته بعد عتقها فلم يقع منها بعد ذلك رضاً تطالب ^(٧) به، وإن كان يقدر قبل عتقها،

(١) إكمال المعلم بفوائد مُسْلِم للقاضي عياض (٤/ ٥٩٣).

قال الإمام القُرْطُبِي - رحمه الله - [٦٧١]: اعتذر أصحابنا عن قول أنس رضي الله عنه من أوجه: أحدها: أنه قوله، وموقوف عليه.

وثانيهما: أن ظاهر قوله: «أعتقها وتزوجها» أنه كان قد أعتقها ثم تزوجها بعد. وثالثها: أن قوله: «أصدقها نفسها» يحتمل أن يكون أنس لما لم ير صداقاً، وسُئِل عنه، قال ذلك ويعني به أنه لم يصدقها شيئاً، ويكون هذا من خصوصياته رضي الله عنه.

ورابعها: أنه لو سلم كونه مرفوعاً نصاً فحينئذ يكون من خصائصه رضي الله عنه في باب النكاح، وقد ظهرت له فيه خصائص كثيرة والله أعلم. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسْلِم للقُرْطُبِي (٤/ ١٤١).

(٢) الحاوي الكبير للماوردي (٩/ ٨٥)، مختصر المزني (١/ ١٦٤)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسْلِم للقُرْطُبِي (٤/ ١٤٠)، عمدة القاري للعيني (٤/ ٨٧)، عون المعبود للعظيم أبادي (٦/ ٣٧). (٣) في (ق) يرض.

(٤) هذا نص ما نقله الإمام المازري عنه، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ١٠٠).

(٥) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبدالله، المتوفى سنة ٥٣٦هـ. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (١٢٧) رقم (٣٧١).

(٦) في (ق) فإن. وما هو مثبت من نسخة (خ) موافق لما جاء في المعلم للمازري الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفه (٢/ ١٠٠) وهو الصواب إن شاء الله.

(٧) في (ق) تطالبها. وما هو مثبت من نسخة (خ) موافق لما جاء في المعلم للمازري الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها (٢/ ١٠٠) وهو الصواب إن شاء الله.

بشرط^(١) أن تعتق فقد عقدت الشيء قبل وجوبه، والتزامها في هذا وجوب الشيء^(٢) قبل أن يجب لها لا يلزمها على الطريقة المعروفة عندنا.

وأما حجة الشافعي^(٣) فإنه يقول: إنه أعتق^(٤) بعوض، فإذا بطل العوض في الشرع رجع في سلعته، أو في قيمتها إن لم يمكن الرجوع فيها، وهذه [لا]^(٥) يمكن الرجوع فيها. وإن تزوجته بالقيمة الواجبة له عليها صح ذلك عنده.^(٦)

والحديث يحتمل احتمالاً جيداً استحباب عتق الأمة وتزويجها^(٧)، بل يُقطع بذلك، لحديث الثلاثة الذين يؤتون أجرهم مرتين.^(٨) والله أعلم.

(١) في نسخة (ق) اشترط. وما هو مثبت من نسخة (خ) موافق لما جاء في المعلم للمازري الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها (١٠٠/٢) وهو الصواب إن شاء الله.

(٢) في المعلم بفوائد مسلم للمازري: عليها. (١٠١/٢).

(٣) الحاوي الكبير للمأوردي (٨٥/٩).

(٤) في المعلم بفوائد مسلم للمازري: عتق. (١٠١/٢).

(٥) من الأصل الذي أخذ منه المؤلف. المعلم بفوائد مسلم. (١٠١/٢)، وكذلك إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٩٢/٤)، وكذلك عمدة القاري للعيني (٨٧/٤).

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم بفوائد مسلم (١٠١/٢ - ١٠٢).

(٧) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤٧/٤).

(٨) إشارة إلى حديث أبي بردة أنه سمع أباه عن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ، الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيَعْلَمُهَا فَيُحْسِنُ تَعْلِيمَهَا، وَيُؤَدِّبُهَا فَيُحْسِنُ أَدَبَهَا، ثُمَّ يَعْتِقُهَا فَيَتَزَوَّجُهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ وَمُؤْمِنٌ أَهْلُ الْكِتَابِ الَّذِي كَانَ مُؤْمِنًا ثُمَّ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَالْعَبْدُ الَّذِي يُؤَدِّي حَقَّ اللَّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ، ثُمَّ قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَأَعْطَيْتُكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِي أَهْوَنَ مِنْهَا إِلَى الْمَدِينَةِ» أخرجه البخاري في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (٤٣) فضل من أسلم من أهل الكتابين (١٠٩٦/٣) الحديث (٢٨٤٩)، ومسلم في كتاب (١) الإيمان، باب (٧٠) وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته. (١٣٤/١) الحديث (١٥٤).

❖ الحديث الثاني:

عن سهل بن سعد الساعدي^(١): « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ^(٢) فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلٌ^(٣): يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِزَارُكَ إِنْ أَعْطَيْتَهَا جَلَسَتْ وَلَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمَسَ شَيْئًا، قَالَ: مَا أَجِدُ، قَالَ: اَلْتَمِسْ^(٤) وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، قَالَ: فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: زَوِّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ^(٥). »

(١) سبق تعريف الإمام الفاكهاني لراوي الحديث، في كتاب الصلاة، باب الجمعة، الحديث الأول. وهو سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري، أبو العباس، مات سنة ٨٨هـ، وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٦٤-٦٦٥).

(٢) قال المأوردي رحمه الله [ت ٤٥٠]: واختلفوا فيها على أربعة أقاويل:

أحدها: أنها أم شريك بنت جابر بن ضباب، وكانت امرأة سالحة، وهذا قول عروة بن الزبير. والثاني: أنها خولة بنت حكيم، وهذا قول عائشة.

والثالث: أنها ميمونة بنت الحارث، وهذا قول ابن عباس.

والرابع: أنها زينب بنت خزيمة، أم المساكين، امرأة من الأنصار، وهذا قول الشعبي.

الحاوي الكبير (٩/ ١٦) وقد ذكر ابن بشكوال الثلاث الأول غوامض الأسماء المبهمة (٢/ ٦٦٩-٦٧٠).

قال الحافظ ابن الملقن: أم شريك هو الأشهر وقول الأكثر. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٨/ ٢٨٥)، صفة الصفوة لابن الجوزي (٢/ ٥٣).

(٣) قال ابن الملقن: وأما الرجل الذي سأل تزويجها فلم أره بعد البحث عنه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٨/ ٢٨٦).

(٤) في (ق) فالتمس. وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٥/ ٢٢٠٤) رقم (٥٥٣٣)، وما هو مثبت من نسخة (خ) موافق لما جاء في صحيح البخاري (٥/ ١٩٧٣) رقم (٤٨٤٢).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٧٠) النكاح، باب (٤١) السلطان ولي لقول النبي ﷺ: « زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » (٥/ ١٩٧٣) الحديث (٤٨٤٢) مع اختلاف في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٦) =

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: قولها: «وَهَبْتُكَ نَفْسِي» لا بد من تقدير مضاف محذوف أي: أمر نفسي، أو شأن نفسي ونحو ذلك. ^(١) فيه دليل على عرض المرأة نفسها، على أهل الدين والصلاح. ^(٢) وسكوته - عليه الصلاة والسلام - تقرير لجواز هذه الهبة المختص بها ^(٣) - عليه الصلاة والسلام - لقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٤)، كما تقدم ^(٥)، ولذلك قال له الرجل: «زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ»، ولم يقل: هَبْنِيهَا ^(٦)، لِمَا عَلِمَ مِنْ اختصاصه - عليه الصلاة والسلام - بذلك.

وقد نُقِلَ عن الشَّافِعِيِّ رحمته أنه قال: في الحديث دليل على أَنَّ الهبة لا تدخل في ملك الموهوب إلا بالقبول، لأنَّ الموهوبة كانت جائزة للنبي صلوات الله عليه، وقد وهبت هذه له نفسها فلم تصر زوجة له بذلك. ^(٧)

قلت: الذي يظهر لي أَنَّهُ لا دليل في ذلك على اشتراط لفظ القبول، لأنَّا نقول: الهبة تصح بأحد أمرين: [٢٢٢/ب/خ] إما لفظ القبول، أو ما دلَّ عليه من قرينة الحال،

﴿=

النكاح، باب (٣) الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مئة درهم لمن لا يجحف به (١٠٤٠/٢) الحديث (١٤٢٥) بنحوه.

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المُلَّقِن (٢٨٧/٨)، فتح الباري لابن حَجَر (٢٠٦/٩).
(٢) إحكام الأحكام لابن دقيق (٤٧/٤)، عمدة القاري للَعَيْنِي (١٤٢/١٢)، مرقاة المفاتيح للقاري (٣٢٦/٦).

(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق (٤٧/٤).

(٤) سورة الأحزاب، الآية (٥٠).

(٥) وذلك في باب الصداق، الحديث الأول ج ١ ص ١٢٣.

(٦) إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥٧٨/٤)، المفهم للَقْرَطِي (١٢٨/٤).

(٧) نقل ذلك عن الشَّافِعِيِّ الْمَازِرِيِّ بحروفه، كما ورد في كتابه المعلم (٩٨/٢)، عمدة القاري للَعَيْنِي (١٤٤/١٢).

كالمُعَاطَة^(١) في البيع، وكلاهما مفقود في الحديث، بل فُهِم منه - عليه الصلاة والسلام - ضدُّ القبول على ما / ١٠٩ / ب / ق [سيأتي، فلذلك لم تصر له زوجة بلفظ الهبة. والله أعلم.

وقد اختلف قول مَالِك في الواهبة نفسها باسم النكاح على غير صداق إذا فات بالدخول، فهل يفسخ أم لا؟^(٢)

ع: ^(٣) ولا يختلف أنه يفسخ قبل على المعروف دون الشاذ، أنه كنكاح التفويض.^(٤)
وقال ابن حبيب^(٥): إن عني بالهبة غير النكاح ولم يعن بها هبة الصداق ففسخ قبل وثبت بعد الدخول، ولها^(٦) صداق المثل، وإن أراد به نكاحها بغير صداق [لم يجز]^(٧)، فإن

(١) قال علي الصعيدي العَدَوِي: أما المعاطاة فهي أن يعطيه الثمن فيعطيه المثلون أو العكس من غير إيجاب من البائع ولا استيجاب من المشتري، وهي فعل من الجانبين. حاشية العَدَوِي (٢/ ١٨٠).

وقال الجَوْهَرِي [٣٩٣]: الْمُعَاطَةُ: المناولة. الصحاح (٢/ ١٧٦٥).

(٢) ذكر ذلك القاضي عِيَّاض في إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٤/ ٥٧٨).

(٣) المقصود بهذا الحرف كما بينه الفاكهاني - رحمه الله - في مقدمة هذا الكتاب القاضي عِيَّاض - رحمه الله - حيث قال: وحيث تجد في هذا الكتاب (ع) هكذا فهو للقاضي عِيَّاض.

وهو عِيَّاض بن موسى بن عِيَّاض اليَحْصِيبي، أبو الفضل، توفي سنة ٥٤٤هـ. شجرة النور الزكية لمخلوف (١٤٠) رقم (٤١١).

(٤) قال القاضي عبد الوهاب المَالِكِي: ونكاح التفويض: أن يعقدا النكاح ولا يذكر صداقاً. المعونة (١/ ٥٠٧).

(٥) عبد الملك بن حبيب بن سليمان السُّلَمِي، أبو مروان، مات سنة ٢٣٨هـ. الديباج المذهب لابن فَرْحُون (١٥٤ - ١٥٦).

(٦) في نسخة (ق) فلها. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) وهي موافقة لما جاء في إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني (٥ / ٥٧٨).

(٧) كما ورد في الأصل الذي أخذ منه الفاكهاني رحمته الله. إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٤/ ٥٧٨).

أصدقها ربع دينار فأكثر لزم.^(١)

ع: وَوَهُمَ بَعْضُ شَيْوَخِنَا فِيْمَا قَالَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاهِبَةَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ مَعْنَى النِّكَاحِ سَفَاحٌ يَثْبُتُ فِيهِ الْحُدُّ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيْمَا أُريدُ بِهِ النِّكَاحُ.^(٢)

قلت: وهذا الصواب إن شاء الله تعالى.

قيل: وفي الحديث دليل على جواز الخطبة على الخطبة ما لم يتراكنا.^(٣)

وقال الباجي^(٤): فيه جواز ذلك إذا كان باستئذان النكاح إذ هو حقه.^(٥)

وهو - والله أعلم - [وهم]^(٦) بين عند التأمل، إذ لم يتقدم من النبي ﷺ فيها خطبة، حتى يُقال: خطبة على خطبة، وليس في ذلك إلا مجرد عَرْض المرأة نفسها خاصّة.^(٧) - والله أعلم - فليعلم ذلك.

الثاني: قوله: «فَقَامَتْ طَوِيلًا» يجوز أن يكون طويلاً نعتاً لمصدر محذوف، أي: قامت قياماً طويلاً، أو لظرف محذوف، أي: زماناً طويلاً.^(٨)

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم، وكذلك السؤال الذي طرحه الفاكهاني (٥٧٨/٤ - ٥٧٩)، المنتقى للباجي (٢٧٥/٣)، منح الجليل لعليش (٤٦٠/٣).

(٢) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٧٩/٤).

(٣) إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٧٩/٤)، عمدة القاري للعينبي (١٤٤/١٢)، مواهب الجليل للخطّاب (٤١١/٣).

والتران في النكاح: أن تميل إليه، ويميل إليها. الثمر الداني شرح رسالة القَيْرَوَانِي (٤٤٢/١)، كفاية الطالب لأبي الحَسَن المَالِكِي (٦٥/٢).

(٤) سليمان بن خلف بن سَعْد البَاجِي، أبو الوليد، توفي سنة ٤٩٤هـ. الديباج المذهب لابن قَرْحُون (١٢٠ - ١٢٢)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (١٢٠) رقم (٣١٤).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام البَاجِي، كما ورد في كتابه المنتقى (٢٧٦/٣).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) ذكر ذلك القاضي عياض في إكمال المعلم (٥٧٩/٤).

(٨) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المُلَقَّن (٢٨٧/٨)، فتح الباري لابن حَجَر (٢٠٦/٩).

وفيه رواية أخرى: «قِيَامًا طَوِيلًا» ^(١) ملفوظا به.

فيه حُسْنُ أخلاق النبي ﷺ وأدبه، إذ سكت عن جوابها، إذ لم يَرُدّها فلم ينجلها، بأن يقول لا حاجة لي فيك، ونحو ذلك.

وفيه - أيضاً - من حُسْن أدبها إذ لم تلحّ عليه، إذ سكت عنها في الجواب، وتركه ونظره ﷺ. ^(٢)

الثالث: إنما سأل الرَّجُلُ النبي ﷺ تزويجها بعد أن قالت ما قالت، لما ظهر له من زهده - عليه الصلاة والسلام - فيها بقريئة الحال الدالة على ذلك، وهذا يؤيده ما تقدم من كون الحديث ليس فيه دليل على اشتراط لفظ القبول في الهبة، إذ لم يكن فيه ما يقوم مقام لفظ القبول من القرائن الدالة عليه على ما تقرر آنفاً.

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام - : «هل معك شيء تُصَدِّقُه؟» دليل على وجوب الصداق، وتسميته في النكاح ^(٣)، ولا خلاف في ذلك من حيث الجملة، وإن كان قد اختلف في أقله على ما سيأتي.

الخامس: قوله - عليه الصلاة والسلام - : «إِذَا رُكَّ هَذَا إِنْ أُعْطِيَهَا» إلى آخره هو - بضم الراء - مرفوع على الابتداء، والجملة الشرطية بعده خبره، والمفعول الثاني لأعطى محذوف تقديره أعطيتها إياه ^(٤)، ولا خلاف في جواز حذف أحد مفعولي أعطى، أو حذفها جميعاً، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَالْقَى﴾ ^(٥) فحذف مفعولي أعطى، وقال تعالى في حذف أحد

(١) قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب (٦) النكاح، باب (٣١) في التزويج على العمل يعمل (٢ / ٢٣٦) الحديث (٢١١١)، والنسائي في كتاب (٤٣) النكاح، باب (٧٣) هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق والكلام الذي ينعقد به النكاح وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل بن سعد في ذلك. (٣ / ٣١٩) الحديث (٥٥٢٤) والحديث أصله في الصحيحين.

(٢) نص على هاتين الفائدتين القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم (٤ / ٥٨٣).

(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤ / ٤٨).

(٤) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٨ / ٢٨٧)، فتح الباري لابن حجر (٩ / ٢٠٧).

(٥) سورة الليل، الآية (٥).

المفعولين: ^(١) ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ ^(٢) أي: الشفاعة والمقام المحمود ونحو ذلك. ^(٣) ولا يجوز نصب إزارك على هذه الرواية، ويكون مفعولاً ثانياً لأعطى، لحيلولة حرف الشرط بينهما، وأما رواية: «إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارَكَ» ^(٤) فظاهرة.

و«الإزار»: يذكر ويؤنث، ويُقال: إِزَارَهُ [أيضاً] ^(٥)، وجمع القِلَّة فيه آزِرَةٌ، والكثير ^(٦) أَزْرٌ وَأَزْرٌ كَحِمَارٍ وَأَحْمَرٍ / [١١٠ / أ / ق] وَحْمَرٍ وَحُمْرٍ، والمُثْزَرُ الإِزَارُ، كمَقْرَمٍ وَقِرَامٍ ^(٧)، يُقال: أَزْرَتُهُ وَتَأَزَّرَ تَأْزِيرًا، وَأَتَزَّرَ إِزْرَةً حَسَنَةً - بكسر الهمزة - وهى: الهَيْئَةُ [الحَسَنَةُ] ^(٨)، كالجُلْسَةِ ^(٩) والركْبَةِ ^(١٠).

وقوله: - عليه الصلاة والسلام -: «جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَ لَكَ» فيه نظر الإمام في حال رعيته

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٦٧).

(٢) سورة الضحى، الآية (٥).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠/ ٩٥)، التفسير الكبير للرازي (٣/ ٥٢).

(٤) قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب (٦) النكاح، باب (٣١) في التزويج على العمل يَعْمَل (٢/ ٢٣٦) الحديث (٢١١١) والحديث أصله في الصحيحين.

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) في نسخة (ق) والكثير. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الموافقة لما جاء في الصحاح الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات وهو الصواب إن شاء الله. (١/ ٤٨٢).

(٧) قال الجوهري: والقِرَامُ سِتْرٌ فِيهِ رَقْمٌ وَنَقُوشٌ، وكذلك المِقْرَمُ والمِقْرَمَةُ. الصحاح للجوهري (٢/ ١٤٨١).

(٨) الزيادة من نسخة (ق).

(٩) قال الجوهري: الجُلْسَةُ - بالكسر - الحال التي يكون عليها الجالس. الصحاح للجوهري (١/ ٧٢٧).

(١٠) من بداية كلام الفاكهاني عن الإزار إلى هنا هذا كله قريب جداً من نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (٤٨٢)، المصباح المنير للفيومي (١٣)، تاج العروس للزبيدي (١٠/ ٤٣).

قال الزبيدي [١٢٠٥]: الرُّكْبَةُ ضَرْبٌ مِنَ الرُّكُوبِ، يُقال: هُوَ حَسَنُ الرُّكْبَةِ. تاج العروس للزبيدي (٢/ ٥٢١).

بالمصلحة، وإرشادهم إلى المصالح، وهديهم لما فيه الرفق بهم.^(١)

ع: وفيه دليل على أن إصداق المال يُخرجه عن مُلك مَالِكِهِ، فَمَنْ أَصْدَقَ جَارِيَةً حُرِّمَتْ عَلَيْهِ.^(٢) قال: وفيه أن الأثمان المبيعات لا تصح إلا بصحة تسليمها وإمكانها، فمتى لم يكن كذلك وامتنع لم ينعقد فيه بيع [ولا به]^(٣)، وسواء كان امتناع ذلك حسيّاً كالطير في الهواء، والحوث في الماء، أو شرعياً كالمرهون، ونحو ذلك، ومثل هذا لو زال إزاره انكشف.^(٤)

السادس: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «التَّمَسُّ شَيْئًا»، وقول السائل: «لا أَجِدُ» دليل على أنه لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ مِمَّا لَهُ بَالٌ، وَيُسَمَّى مَالًا، دُونَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ شَيْءٍ، إِذِ النَوَافِ وَالْخَزْفَةُ الْمَكْسُورَةُ وَشَبَّهَ ذَلِكَ يَقَعُ عَلَيْهِ^(٥) اسْمُ شَيْءٍ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَتَعَذَّرُ وَجُودُهُ، وَهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ صَدَاقًا، وَلَا يَصَحُّ بِهِ النِّكَاحُ. قاله ع.^(٦)

السابع: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» يُرَوَّى بِالنَّصْبِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ يَكُونُ خَبَرُ كَانَ الْمَحْذُوفَةِ أَي: وَلَوْ كَانَ الْمَلْتَمَسُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَيُرَوَّى [٢٢٣/أ/خ] بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرٍ: وَلَوْ حَضَرَ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ.

و«لو» هنا هي التقليلية،^(٧) وَقَدْ وَهَمَ فِيهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٨) مِمَّنْ تَكَلَّمَ عَلَى

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٤٨)، فتح الباري لابن حجر (٩/٢١٦).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٩/٢١٢)، شرح الزرقاني (٣/١٦٧).

(٣) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٥٨٠).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤/٥٨٠).

(٥) الذي أثبتته من نسخة (خ) موفق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني وهو الصواب. إكمال المعلم (٤/٥٧٩) والذي ورد في نسخة (ق) عليها.

(٦) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٥٧٩)، الذخيرة للقرافي (٤/٣٥١).

(٧) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٣٦٤)، تاج العروس للزبيدي (٤٠/٤٨).

(٨) المتأخرون: يقصد بهم ابن أبي زيد ومن بعده من علماء المالكية. مصطلحات المذاهب الفقهية للظفيري (١٥٦).

الحديث وهما شنيعاً^(١).

و«الخاتم»: فيه أربع لغات، فتح التاء وكسرها، وخاتام وخيتام، والجمع الخواتيم، وأما خاتمة الشيء فأخره ومنتهى أمره، ومحمد ﷺ خاتم النبيين،^(٢) بالفتح: ختمهم فهو كالخاتم والطابع لهم، وبالكسر بمعنى: أن ختمهم أي: آخرهم،^(٣) وقد قرئ بهما^(٤) قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^(٥).

فيه دليل على جواز اتخاذ خواتم الحديد.^(٦)

ع: وقد اختلف السلف والعلماء في ذلك فأجازه بعضهم^(٧) إذ لم يثبت النهي فيه،

(١) قال الحافظ ابن حجر: لا حجة في قصة الواهة بقوله ﷺ: «اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» على جواز لبس خاتم الحديد، لأنه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس، فيُحتمل أنه أراد وجوده لتتفع المرأة بقيمته. قال الدكتور حسنين فلمبان: ولا يخفى ما فيه من الضعف والوهم.

(٢) ما ذكره الفاكهاني فيما يتعلق بالخاتم فهو قريب جداً من نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (٢/١٤١٣)، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (٢٨١).

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل للغرناطي (٣/١٣٩)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٤/٣٨٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/١٩٦).

(٤) قرأ عاصم وحده ﴿وَخَاتَمَ﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون ﴿وَخَاتَمَ﴾ بكسر التاء. السبعة في القراءات لأحمد بن موسى البغدادي (٥٢٢)، تحبير التيسير في القراءات العشر لمحمد بن محمد بن الجزري (٥١٣)، إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن عبد الغني الدمياطي (٤٥٥)، الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي (٣٤٥) البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي (٢٥٤).

(٥) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

(٦) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٥٨٠)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/٤١٤)، المفهم للقرطبي (٤/١٣١)، فتح الباري لابن حجر (٩/٢١١)، عون المعبود للعظيم أبادي (٦/١٠٢).

(٧) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/٢١٣)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٤٨)، عمدة القاري للنعيني (٢٠/٤٥)، التمهيد لابن عبد البر (٢١/١١٨)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/٤١٤) عون المعبود للعظيم أبادي (٦/١٠٢) المفهم للقرطبي (٤/١٣١).

ومنعهم آخرون ، وقالوا: كان هذا قبل النهي، وقول النبي ﷺ فيه: « حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ ».^(١)

(١) أخرجه النَّسَائِي قال أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قال حدثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَّابِ، قال حدثني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ - مِنْ أَهْلِ مَرُوءٍ أَبُو طَبِيَّةٍ - قال حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ... فذكره.

التعريف برجال السند:

- أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الرَّهَافِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ، ثِقَةٌ حَافِظٌ، مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ، مَاتَ سَنَةَ ٢٦١ هـ، س. التَّقْرِيبُ (٨٠) رَقْمُ (٤٣).

- زَيْدُ بْنُ الْحُبَّابِ، أَبُو الْحُسَيْنِ، الْعُكْلِيُّ أَصْلُهُ مِنْ خُرَّاسَانَ، وَكَانَ بِالْكُوفَةِ، وَرَحَلَ فِي الْحَدِيثِ فَأَكْثَرَ مِنْهُ، وَهُوَ صَدُوقٌ يَخْطِئُ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، مِنْ التَّاسِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ ٢٣٠ هـ، ر م ٤. التَّقْرِيبُ (٢٢٢) رَقْمُ (٢١٢٤).

- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ السُّلَمِيُّ، أَبُو طَبِيَّةٍ، الْمُرُوزِيُّ، قَاضِيهَا، صَدُوقٌ بِهِمْ، مِنْ الثَّامِنَةِ، د ت س. التَّقْرِيبُ (٣٢٣) رَقْمُ (٣٦١٧).

قال أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ [٢٧٧]: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتِجُ بِهِ. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (١٦٥/٥).
وقال ابْنُ جَبَّانٍ [٣٤٥]: يَخْطِئُ وَيُخَالِفُ. الثَّقَاتُ (٤٩/٧).

وقال الذهبي: صَالِحُ الْحَدِيثِ. مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ (١٩٩/٤).

- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِيِّ، أَبُو سَهْلٍ، الْمُرُوزِيُّ، قَاضِيهَا، ثِقَةٌ، مِنْ الثَّالِثَةِ، مَاتَ سَنَةَ ١٠٥ هـ، وَقِيلَ: بَلَ خَمْسَ عَشْرَةِ، وَلَهُ مِئَةُ سَنَةٍ، ع. التَّقْرِيبُ (٢٩٧) رَقْمُ (٣٢٢٧).

- أَبُوهُ: بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَبُو سَهْلٍ، الْأَسْلَمِيُّ، صَحَابِيُّ، أَسْلَمَ قَبْلَ بَدْرٍ، مَاتَ سَنَةَ ٦٣ هـ، ع. التَّقْرِيبُ (١٢١) رَقْمُ (٦٦٠).

تخرِيج الحديث:

قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ (٢٩) الْخَاتَمِ، بَابُ (٤) مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْحَدِيدِ (٩٠/٤) الْحَدِيثُ (٤٢٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ فَصْلٌ: فِيهِمَا وَرَدَ فِي خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالشُّبَّةِ (١٩٩/٥) الْحَدِيثُ (٦٣٥٠)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي زُوْمَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ (٥) اللَّبَاسِ، بَابُ (٤٣) مَا جَاءَ فِي الْخَاتَمِ الْحَدِيدِ (٢٤٨/٤) الْحَدِيثُ (١٧٨٥)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدٍ، وَالنَّسَائِيِّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى كِتَابُ (٨٠) الزَّيْنَةِ، بَابُ (٦٢) مَقْدَارُ مَا يَجْعَلُ فِي الْخَاتَمِ مِنَ الْفِضَّةِ (٤٤٩/٥) الْحَدِيثُ (٩٥٠٨)، مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَابْنِ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الزَّيْنَةِ وَالتَّطْيِيبِ، ذَكَرَ الزُّجَرُ عَنْ أَنْ يَتَخْتَمَ الْمَرْءُ بِخَاتَمِ الْحَدِيدِ أَوْ الشُّبَّةِ (٢٩٩/١٢) الْحَدِيثُ (٥٤٨٨)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ دَرِيحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ

قالوا: ومطالبته - عليه الصلاة والسلام - بذلك في الحال يدل أن من حُكِّمَ تعجيله، أو تعجيل ما يصح أن يكون صداقاً، ولو ساغ تأخير جميعه لسأله: هل يرجو أن يكسب^(١) شيئاً أو يجد، فيزوجه على ذمته؟^(٢)

وهو مذهبنا أعني استحباب تعجيل الجميع، أو ربع دينار قبل الدخول،^(٣) وإنما استحباب أن يكون ما تقدم أقل ما يُستباح به الفرج عندنا، لأنه لو اقتصر في المهر على ذلك لجاز.

الحُجَاب، عن عبدالله بن مُسْلِم المُرُوزِي، عن عبدالله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه.
الحكم:

ضعفه الزيلعي. نصب الراية (٤/ ٢٣٤).

وإسناده ضعيف، لأن فيه عبدالله بن مُسْلِم المُرُوزِي، وقد سبق كلام أهل العلم فيه.
قال الشيخ الألباني فيه: ضعيف من قبل حفظه غير متهم في نفسه، ولهذا قال الحافظ فيه: صدوق بهم.
التقريب (٣٢٣) رقم (٣٦١٧). فمثله يحتج بحديثه عند المتابعة وعدم التفرد. آداب الزفاف في السنة المطهرة (٢١٨).
وله شاهد يقويه:

من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّهِ أخرجهُ أحمد في المسند، ضمن أحاديث مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنه (١٦٣/ ٢) الحديث (٦٥١٨) و (١٧٩/ ٢) الحديث (٦٦٨٠)، والبُخَارِي في الأدب المفرد، باب من ترك السلام على المتخلق، وأصحاب المعاصي (٣٥٢) الحديث (١٠٢١).
وقد حسن الشيخ الألباني إسناده، كما في صحيح الأدب المفرد (٣٩٠) الحديث (٧٧٩).
إذن فالحديث يرتقي إلى درجة الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) في نسخة (ق) يكتسب. وما هو مثبت من نسخة (خ) وهي موافقة لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني وهو الصواب. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/ ٥٨٠).

(٢) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، وهو قريب جداً من نص كلامه، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤/ ٥٨٠).

(٣) الكافي لابن عبد البر (٢٥٠)، القوانين الفقهية لابن جزي (١٣٥)، التلقين للقاضي عبد الوهاب (١/ ٢٨٩).

وقد خرَّج العُقَيْلِيُّ^(١) عن ابن عَبَّاسٍ^(٢)، أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: « مَنْ تزوج امرأة فلا يَدْخُلُ بها حتى يُعْطِيَهَا شَيْئاً »^(٣).

(١) محمد بن عمرو بن موسى بن حَمَّادِ الْعُقَيْلِيِّ، أبو جعفر، توفي سنة ٣٢٢هـ. تذكرة الحفاظ الذهبي (٨٣٤/٣).

(٢) سبق تعريف الإمام الْفَاكِهَانِيِّ به في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث السادس. وهو عبد الله ابن العباس بن عبد المطلب الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أبو العباس، مات سنة ٦٨هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٩٣٣-٩٣٤/٣).

(٣) أخرجه الْعُقَيْلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدثنا عمرو بن أَحْمَدَ الْعَمِّيُّ، قال حدثنا موسى بن محمد بن الحنفسي، قال حدثنا عصمة بن المتوكل، قال: سمعت شعبة بن الحجاج، عن أبي جهمرة، قال: سمعت ابن عَبَّاسٍ يقول: قال رسول الله ﷺ فذكره.

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه الْعُقَيْلِيُّ في الضعفاء الكبير (٣/٣٤٠) رقم (١٣٦٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/١٦٨)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٥/٨٧)، وابن حجر في لسان الميزان (٤/١٧٠) رقم (٤١٩)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (٢/١٣٩)، وابن عَرَّاقِ الْكِنَانِيِّ في تنزيه الشريعة (٢/٢٠٠) رقم (٥)، والشَّوْكَانِيُّ في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية (١/١٢٣) رقم (١٥)، جميعهم نقلاً عن الْعُقَيْلِيِّ.

الحكم:

قال الْعُقَيْلِيُّ - رحمه الله - : عصمة بن المتوكل، عن شعبة، وغيره قليل الضبط للحديث، يهملهما، من حديثه ما حدثناه. ثم ذكر السند والمتن.

ثم قال رحمه الله: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو النَّصْرِ، قال حدثنا شعبة، قال: حدثني عاصم بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عامر بن رِبِيعَةَ، عن أبيه: « أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَرَازَةَ رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ، أَوْ انْتَهَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ لَهَا: أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ، فَقَالَتْ: إِنِّي رَأَيْتُ ذَلِكَ ». ثم قال الْعُقَيْلِيُّ بعد ذلك: وأنا أرى ذلك المعروف عن شعبة هذا، وليس لحديث أبي جهمرة أصل. الضعفاء الكبير للْعُقَيْلِيِّ (٣/٣٤٠).

قال الذهبي: هذا كذب على شعبة. ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥/٨٨).

وقال - أيضاً -: عصمة بن المتوكل عن شعبة تُكَلِّمُ فِيهِ لَغَطُهُ. المغني في الضعفاء (٢/٤٣٣) رقم ١٣٦

قال ابن شهاب: وذلك مما عمل به المسلمون، ورأوه حسناً. ^(١)
 قال الأبهري: ^(٢) ولأن المهر نخلة البضع، فاستحب ^(٣) أن يقدم ما يحل به البضع، قال
 تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَخْلَةً﴾ ^(٤).
 قال العزيري: ^(٥) هبة يعني أن المهر هبة من الله تعالى للنساء، وفريضة عليكم،
 ويقال: نخلة ديانة. ^(٦) وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ ^(٧) فقدّم
 الصداق ^(٨) [١١٠ / ب / ق] قبل البناء بأهله، ولهذا استحب تقديم جميع الصداق،
 أو ما يستحل به الفرج. والله أعلم.
 فإن لم يفعل جاز.

وقد تعلق بهذا الحديث من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار وهم الأكثرون، لأنه

✽ =

(٤١١٥).

وقال ابن الجوزي [ت ٥٩٧]: هذا حديث لا يصح عن رسول الله، وعصمة بهم ولا يضبط.
 الموضوعات (١٦٩ / ٢).

وقال ﷺ أيضاً - عصمة بن المتوكل يروي عن شعبة، كان كثير الوهم قليل الضبط. الضعفاء
 والمتروكين (١٧٥ / ٢) رقم (٢٣٠٢).

(١) المحلى لابن حزم (٤٨٨ / ٩).

(٢) محمد بن عبدالله الأبهري، أبو بكر، توفي سنة ٣٩٥هـ، أو نحوها. الديباج المذهب لابن فرحون
 (٢٥٥ - ٢٥٨).

(٣) في (ق) واستحب. وما أثبتته من نسخة (خ) هو الصواب إن شاء الله حتى يستقيم الكلام.

(٤) سورة النساء، الآية (٤).

(٥) محمد بن عزيز السجستاني، أبو بكر، المتوفى سنة ٣٣٠هـ. طبقات المفسرين للذَّأوْدِي (٤٢٥)، كشف
 الظنون للقسطنطيني (١١٤٠ / ٢).

(٦) انتهى كلام العزيري، كما ورد في كتابه غريب القرآن (٤٧٧).

(٧) سورة القصص، الآية (٢٩).

(٨) من هنا إلى نهاية شرح هذا الحديث ساقط من نسخة (ق).

خرج مخرج التعليل، وقاسه مالك رحمه الله على القطع في السرقة، ^(١) فلم يُجز النكاح بأقل من ربع دينار.

ع: وهو مما انفرد به مالك التفاتاً إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ ^(٣) فدل أن المراد ماله بال من المال، وأقله ما استبيح به العضو في السرقة، وهو ربع دينار. وخالف في ذلك ابن وهب ^(٤) من أصحابنا وأجاز النكاح بكل ما تراضيا عليه، وإن كان دون درهم، كما يقوله الأكثرون، وقال أبو حنيفة وأصحابه: أقله عشرة دراهم ^(٥)، وقال ابن شبرمة: ^(٦) أقله خمسة دراهم، قياساً - أيضاً - على القطع في السرقة عندهما، وكره النخعي أن يتزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال مرة: عشرة.

وقد اختلفت أجوبة أصحابنا عن ظاهر هذا الحديث، فقال بعضهم: قوله - عليه الصلاة والسلام: «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» على طريق المبالغة لا التحديد، لقوله أولاً: «ما أجد شيئاً»، وأن المراد بقوله: «الْتَمَسَ شيئاً» أكثر من قيمة خاتم الحديد، إذ قد نفى الرجل أن يجد شيئاً، ولا ما هو أقل من خاتم الحديد -، وهذا عندي ضعيف لا ينتظم منه دليل - وقال آخر: لعله إنما طلب منه ما يقدمه لا أن يكون جميع الصداق خاتم حديد، قال:

(١) المعلم للمازري (٩٩/٢)، فتح الباري لابن حجر (٢٠٩/٩)، شرح الزرقاني (١٢٧/٣)، الفواكه الدواني للنقراوي (٥/٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٨٧/٢)، الموطأ للإمام مالك (٤١٧/٢).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٤).

(٣) سورة النساء، الآية (٢٥).

(٤) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد، مات سنة ١٩٧هـ. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (٥٨ - ٥٩) رقم (٢٥).

(٥) المبسوط للرخسي (٦٦/٥)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢٠٤/١)، تبين الحقائق للزيلعي (١٣٦/٢) الدر المختار للحصكفي (١٠١/٣)، البحر الرائق لابن نجيم (١٥٢/٣).

(٦) عبدالله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي، أبو شبرمة، مات سنة ١٤٤هـ. تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢٥٦/١) رقم (٣٠٧)، التقريب (٣٠٧) رقم (٣٣٨٠).

وهذا يضعفه مذهب مالك استجباب تقديم ربع دينار لا أقل.^(١)

وقال بعض المتأخرين: إن قيل إن خاتم الحديد يحتمل أن تكون قيمته أقل من ربع دينار، قيل: وقد يحتمل أن تكون قيمته ربع دينار، دليل احتمالك أولى من احتمالنا، على أن الحديث عندنا مخصوص بذلك الرجل بعينه، كما أن طعام الكفارة مخصوص بالرجل الذي أطعمه له ولعياله، قال: ومما يدل على أنه مخصوص بهذا الرجل قوله ﷺ: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» فهذه القصة لهذا الرجل دون غيره،^(٢) لأنَّ مخالفنا في هذه المسألة وهو الشافعي.

فجملة أهل العلم لا يجوزون أن تتزوج المرأة بالرجل على ما معه من القرآن^(٣)، والشافعي يقول: بجواز أن يتزوجها على أن يُعلمها، ويقول: معنى الحديث هذا.^(٤) وليس ذلك في الحديث.

قلت: أما قوله: يحتمل أن تكون قيمته ربع دينار فاحتمال مرجوح جداً يُخالفه العرف والاستقراء.^(٥)

وأما حمله الحديث على أنه زوجه المرأة لحفظه شيئاً من القرآن، إكراماً للقرآن، لا أنه

(١) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٧٩/٤ - ٥٨٠) عدا قول الفاكهاني: وهذا عندي ضعيف لا يتنظم منه دليل فهو من كلامه لا من كلام القاضي عياض.

(٢) المستقى للبايجي (٢٧٧/٣)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٣٠٨/٨).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١٨/٢١)، الكافي لابن قدامة (٩١/٣)، المغني لابن قدامة (١٦٣/٧)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٨/٣)، مطالب أولي النهى للرحياني (١٧٧/٥)، بدائع الصنائع للكاتاني (٢٧٧/٢)، تبين الحقائق للزيلعي (١٣٨/٢)، شرح معاني الآثار للطحاوي (١٧/٣) الاستذكار لابن عبد البر (٤١٤/٥).

(٤) الحاوي الكبير للماوردي (٤٠٣/٩)، مختصر المزني (١٧٩/١)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٤/٩).

(٥) الاستقراء: تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٣٢١/٤).

يعلمها وتكون أجرة التعليم صداقاً لها، كما يقوله الشافعي، وإنكاره ذاك فخطأ من وجهين: أحدهما: أنه قد ورد عن مالك هذا التفسير بعينه^(١)، وقد ذكره مسلم^(٢) مفسراً: «اذهب فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ»^(٣)، وفي رواية عطاء^(٤): «فَعَلَّمَهَا عِشْرِينَ آيَةً»، وفي رواية: «مَا تَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا / [٢٢٣ / ب / خ] فقال: قم فَعَلَّمَهَا عِشْرِينَ آيَةً وَهِيَ أَمْرَاتُكَ»^(٥).

(١) المتقى للباقي (٣/ ٢٧٧)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/ ٥٨١).

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه، مات سنة ٢٧١هـ، وله سبع وخمسون سنة، ت. التقريب (٥٢٩).

(٣) قطعة من حديث أخرجه مسلم في كتاب (٦) النكاح، باب (٣) الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحف به. (٢/ ١٠٤١) الحديث (١٤٢٥).

(٤) عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ١١٤هـ على المشهور، وقيل: إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، ع. التقريب (٣٩١).

(٥) هذه الرواية والتي قبلها هما رواية واحدة جاءت في حديث واحد:

أخرجه أبو داود رحمه الله قال: حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله، حدثني أبي حفص بن عبد الله، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج الباهلي، عن عسل، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة نحو هذه القصّة لم يذكر الإزار والخاتم، فقال: ... ثم ذكره.

التعريف برجال السند:

- أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي النيسابوري، أبو علي، بن أبي عمرو، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٨هـ خ س. التقريب (٧٨) رقم (٢٧).

- حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو عمرو، النيسابوري، قاضيه، صدوق، من التاسعة، مات سنة ٢٠٩هـ خ س ق. التقريب (١٧٢) رقم (١٤٠٨).

- إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور، ثم مكة، ثقة يغب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه، من السابعة مات سنة ١٦٨هـ ع. التقريب (٩٠) رقم (١٨٩).

قال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. الجرح والتعديل (١٠٧/ ٢) رقم (٣٠٧).

=

وقال الذهبي: ثقة مشهور. المغني في الضعفاء (١٧/١) رقم (١٠٢)، وقال -أيضاً-: ثقة مستقن من رجال الصحيحين، وكان مرجئاً. الرواة الثقات المتكلم فيهم (٣٥)، وقال -أيضاً-: صدوق مشهور. ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٣١).

وقال ابن معين [ت ٢٣٣]: ثقة. تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٣٤٥/٤). قال مرة أخرى: صالح. التعديل والتجريح للباجي (٣٤٦) رقم (٤١)، وقال -أيضاً-: ليس به بأس. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي (٧٧).

وقال أحمد: صحيح الحديث. سؤالات أبي داود (٣٥٩).

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة في الحديث، وقال -أيضاً-: صدوق حسن الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٧/٢).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي [ت ٢٨١]: كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه. تهذيب التهذيب لابن حجر (٢١١/١).

-حجاج بن حجاج الباهلي البصري، الأحول، ثقة، من السادسة، خ م د س ق. التقريب (١٥٢) التقريب (١٥٢) رقم (١١٢٣).

-عسل التميمي، أبو قرة البصري، ضعيف، من السادسة، د ت. التقريب (٣٩٠) رقم (٤٥٧٨). قال ابن جبان: يخطئ ويخالف على قلة روايته. الثقات (٢٩٢/٧) (١٠١٢٦).

وقال البخاري: عنده مناكير. التاريخ الأوسط (٢٢/٢).

وقال الذهبي: فيه لين. المقتنى في سرد الكنى (٢٤/٢).

وقال عبدالله بن أحمد [ت ٢٩٠] عن أبيه: ليس هو عندي قوي الحديث.

وقال ابن معين: ضعيف. كلاهما نقلاً عن تهذيب التهذيب لابن حجر (١٧٤/٧) رقم (٣٧٠).

قال ابن عدي [ت ٣٦٥]: ومع ضعفه يكتب حديثه. الكامل في ضعفاء الرجال (٣٧٤/٥).

-عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي، مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ١١٤هـ على المشهور، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه، ع. التقريب (٣٩١) رقم (٤٥٩١).

-أبو هريرة: سبق تعريف الفاكهاني به في كتاب الطهارة، الحديث الثاني. وهو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، مات سنة ٥٧هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (١٧٦٨-١٧٧٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب (٦) النكاح، باب (٣١) في التزويج على العمل يعمل (٢٣٦/٢) الحديث (٢١١٢)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٤٣) النكاح، باب (٦٣) كيف التزويج على أي القرآن (٣١٣/٣) الحديث (٥٥٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب (٥٠) =

والثاني: أنا لو سلمنا أنه كما يقول لكان النكاح خالياً عن الصداق قطعاً فتكون كالموهوبة، وهذا شيء لا يحل إلا للنبي ﷺ^(١)، وإن كان الطحاوي^(٢) قد نحا هذا المنحى، فقال: لما كانت الموهوبة للنبي ﷺ جائزة في النكاح كان له هو أن يهبها -أيضاً- في النكاح،^(٣)

==

الصداق، باب (٦) النكاح على تعليم القرآن (٢٤٢/٧) الحديث (١٤١٧٨)، ثلاثتهم من طريق أحمد بن حفص بن عبدالله، والبيهقي -أيضاً- في السنن الصغرى، كتاب (٩) النكاح، باب (٣٦) النكاح على تعليم القرآن (٢٣١/٦) الحديث (٢٥٥١) من طريق أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان البغدادي عن عبدالله بن جعفر عن يعقوب بن سُفيان عن محمد بن عقيل، جميعهم من طريق حفص بن عبدالله، عن إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج الباهلي، عن عسل، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة.

الحكم:

هذا الحديث إسناده ضعيف، لأن فيه عسل بن سُفيان التميمي، وقد سبق كلام أهل العلم فيه. قال الشيخ الألباني رحمه الله: وهذه الزيادة: « ما تحفظ من القرآن، قال: سورة البقرة أو التي تليها، فقال له رسول الله ﷺ: فقم فعلمها عشرين آية وهي أمر أنك »، منكرة لموافاتها للرواية الصحيحة: « بما معك من القرآن »، ولتفرد عسل بها، وهو التميمي، أبو قرة، البصري، قال الحافظ: ضعيف، التقريب (٣٩٠) رقم (٤٥٧٨)، إرواء الغليل (٣٤٦/٦).

وقال ابن عدي رحمه الله: وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن عطاء غير عسل، وقد رواه شعبة عن عسل مرسلًا، ولا أعلم أن أحداً أوصله فقال: عن عسل، عن عطاء، عن أبي هريرة غير إبراهيم بن طهمان، ولم يوصله غيره. الكامل في ضعفاء الرجال (٣٧٤/٥) رقم (١٥٣٨).

(١) المعلم للمازري (٩٨/٢)، عمدة القاري للعيني (١٤٣/١٢)، فتح الباري لابن حجر (٢١٢/٩) شرح الزرقاني (١٦٨/٣)، إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي (١٩٥٧/٣).

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، أبو جعفر، توفي سنة ٣٢١هـ. الجواهر المضية لابن أبي الوفاء (١٠٢/١)، رقم (٢٠٥).

(٣) قال القرطبي رحمه الله: وكذلك لا يعول على قول الطحاوي والأبهري: أن ذلك كان مخصوصاً بالنبي ﷺ، كما كان مخصوصاً بجواز الهبة في النكاح، لأمر:

أحدها: مساق الحديث: وهو شاهد لنفي الخصوصية.

وثانيها: قول الرجل: زوجنيها، ولم يقل: هبها لي.

وثالثها: قوله ﷺ: « اذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن فعلمها ».

ورابعها: أن الأصل التمسك بنفي الخصوصية في الأحكام. المفهم للقرطبي (١٣١/٤).

قال: وَيُصَحِّحُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ مَلَكَهَا لَهُ وَلَمْ يُشَاوِرْهَا. ^(١)

قلت: ولقائل أن يقول: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ التَّصَرُّفُ الْمَطْلُوقُ الشَّرْعِيُّ، فَهُوَ إِنَّمَا مَلَكَهَا لَهُ بِلا مشورة، لَأَنَّهُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ^(٢)، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ هَذَا الدَّأُوْدِيُّ ^(٣) مِنْ أَصْحَابِنَا. ^(٤)

وفي الحديث إشارة إلى الخض على تعليم القرآن، وعظم شأن حامله ^(٥)، لا سيما العاملين به، جعلنا الله منهم آمين.

وفيه دليل على جواز النكاح بالإجارة، ^(٦) وعندنا في ذلك ثلاثة أقوال: ^(٧)

المنع لمالك، والكراهة لابن القاسم ^(٨) في كتاب محمد ^(٩)، والإجازة لأصبغ ^(١٠)،

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٨/٣)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٨١/٤).

(٢) إشارة إلى الآية رقم (٦) من سورة الأحزاب وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولَوُا الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَاءِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾.

(٣) والدأودي هو: أحمد بن نصر الدأودي الأسدي، أبو جعفر، المتوفى سنة ٤٤٠هـ. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (١١٠) رقم (٢٩٣).

(٤) نقل ذلك عنه القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٨٢/٤).

(٥) نقل ذلك ابن الملقن في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٣٠٤/٨).

(٦) المعلم للمازري (٩٨/٢)، شرح الرزقاني (١٦٩/٣)، الاستذكار لابن عبد البر (٤١٦/٥).

(٧) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (١٦/٢).

(٨) عبد الرحمن بن القاسم العتقي، أبو عبدالله، توفي سنة ١٩١هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (١٤٦ - ١٤٧)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (٥٨) رقم (٢٤).

(٩) محمد بن إبراهيم الإسكندري، أبو عبدالله، مات سنة ٢٦٩هـ وقيل غير ذلك. الديباج المذهب لابن فرحون (٢٣٢) شجرة النور الزكية لمخلوف (٦٨) رقم (٧٢).

(١٠) أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع القرشي، أبو عبدالله، توفي سنة ٢٢٥هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (٩٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٣٠٦/٣).

فإن وقع مضى في قول الأكثر، وهي رواية أَصْبَغَ عن ابن القَاسِمِ.^(١)

قال الإمام : ومنعه أبو حنيفة^(٢) في الحر، وأجازة في العبد، إلا أن تكون الإجارة تعليم القرآن، وهذا الذي استثناه بالمنع هو الذي وقع في هذا الحديث إجازته، ولكنه طرد أصله في أن القرآن لا يُؤخذ عليه أجرٌ، ولم يذكر هنا في الحديث اشتراط معرفة الزوج لفهم المرأة، وسرعة قبولها لما تتعلمه، وهذا محمله على أن أفهام النساء متقاربة، ومبْلَغُها معروف، أو في حكم المعروف.

وقد أخذ بعضهم من هذا الحديث: أن مَنْ خطب إلى رجل فقال له: زوجني، فقال له الآخر: زوجتكَ أن النكاح لازم، وإن لم يقل الآخر قبلتُ.^(٣)

وقد ترجم البخاري^(٤) بمعنى هذا على هذا الحديث^(٥). والله أعلم.

وقال المهلب^(٦): بساطُ الكلام أغنى عن ذلك، وكذلك في كل راغب في النكاح،

(١) ما ذكره الفاكهاني من مسألة النكاح بالإجارة، وما نقله من هذه الأقوال الثلاث، هي نص ما ذكره ونقله ابن شاش في عقد الجواهر الثمينة (٤٧٣/٢).

(٢) المبسوط للسرخسي (١٠٦/٥)، بدائع الصنائع للكاساني (٢٧٨/٢)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢٠٧/١)، بداية المبتدي للمرغيناني (٦٢)، حاشية ابن عابدين (١٠٦/٣)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٣٠٢/١).

(٣) إلى هنا ينتهي كلام المازري، وهو قريب جدا من نص كلامه، كما ورد في كتابه المعلم (٩٨/٢ - ٩٩). وأما قول الفاكهاني: وقد أخذ بعضهم من هذا الحديث، فإن المازري لم يقل هذه العبارة، وإنما قال: وقال الرازي: فيه دلالة - أيضا - على أن مَنْ خطب إلى آخره.

(٤) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبدالله، البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٦هـ في شوال، وله اثنتان وستون سنة، ت س. التقريب (٤٦٨) رقم (٥٧٢٧).

(٥) صحيح البخاري (١٩٧٥/٥).

(٦) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة التميمي، أبو القاسم، المتوفى سنة ٤٤٣هـ. الدياج المذهب لابن فرحون (٣٤٨).

وإلا فيسأل الزوج: هل رضي بالصداق أم لا؟^(١)

قال الإمام: وفي الحديث دلالة على انعقاد النكاح بغير لفظ النكاح والتزويج، خلافاً للشافعي والمغيرة^(٢)، لأنه ذكر هنا تمليكها، وفي البخاري: «قد مَلَكْتُكَهَا»^(٣)، وفي بعض طرقه: «قد أَمَكَّنَاكَهَا»^(٤)، وعند أبي داود^(٥): «ما تَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ قال: سُورَةُ الْبَقَرَةِ والتي تَلِيهَا، قال: قم فَعَلَّمَهَا عِشْرِينَ آيَةً وَهِيَ امْرَأَتُكَ»^(٦).

ع: روايتنا في مُسْلِمٍ: «مَلَكْتُهَا»^(٧) - بضم الميم، وكسر اللام - عن غير واحد، وروينا

(١) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/ ٥٨٢)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٩٨).

(٢) المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، أبو هاشم، المتوفى سنة ١٨٨ هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (٣٤٧)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٥٦) رقم (٥).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: «مَلَكْتُهَا» وهذه الرواية لم أقف عليها في صحيح البخاري للبحث عنها، ولكن بعد رجوعي إلى المصدر الذي أشار إليه الإمام الفاكهاني رحمته الله وجدت أن الإمام المازري يقول: وفي البخاري: «قد مَلَكْتُكَهَا». وهو الصواب إن شاء الله تعالى، وإما أن تكون نسخة من نسخ صحيح البخاري أو خطأ من قبل الناسخ. والله أعلم..

هذه الرواية قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٦٩) فضائل القرآن، باب (٢) القراءة عن ظهر القلب، (٤/ ١٩٢٠)، الحديث (٤٧٤٢) وغير ذلك.

(٤) هذه من رواية أبي غسان. فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٠٩)، النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٠٩)، وذكر العيني في عمدة القاري أنها من رواية أبي ذر الهروي (١٢/ ١٤١).

(٥) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني، أبو داود، ثقة حافظ، مصنف السنن وغيرها، من كبار العلماء، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٥ هـ، ت. س. التقريب (٢٥٠) رقم (٢٥٣٣).

(٦) إلى هنا ينتهي ما ذكره المازري في كتابه المعلم (٢/ ٩٨). وأما رواية أبي داود فقد سبق تحريرها في هذا الحديث ج ١ ص ١٤٠.

(٧) قطعة من حديث أخرجه مسلم في كتاب (٦) النكاح، باب (٣) الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مئة درهم لمن لا يحيف به. (٢/ ١٠٤٠) الحديث (١٤٢٥).

الحرف عن الحُشْنِي^(١): «مَلَكْتُكَهَا»^(٢) كما ذكره البُخَارِيُّ، وذكر في الرواية الأخرى: «زَوَّجْتُكَهَا»^(٣).

وقد قال أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ: ^(٤) إِنَّ رَوَايَةَ مَنْ رَوَاهُ: «مَلَكْتُكَهَا» وَهُمْ، وَرَوَايَةَ مَنْ قَالَ: «زَوَّجْتُكَهَا» الصَّوَابُ، وَهُمْ أَكْثَرُ [وَأ] ^(٥) حَفَظَ. ^(٦)

ق ^(٧): وَقَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ ^(٨): وَيَحْتَمِلُ صَحَّةُ اللَّفْظَيْنِ، وَيَكُونُ أَجْرَى لَفْظِ

(١) عبدالله بن محمد الحُشْنِي، أبو محمد، المتوفى سنة ٥٢٦هـ. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (١٣١) رقم (٣٨٥).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٧٠) النكاح، باب (٢) القراءة عن ظهر قلب (٤ / ١٩٢٠) الحديث (٤٧٤٢).

(٣) قطعة من حديث أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٦٩) فضائل القرآن، باب (١) خيركم مَنْ تعلم القرآن وعلمه (٤ / ١٩١٩) الحديث (٤٧٤٠)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٦) النكاح، باب (٣) الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، واستحباب كونه خمس مئة درهم لمن لا يحيف به. (٢ / ١٠٤١) الحديث (١٤٢٥).

(٤) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البَغْدَادِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ، توفي سنة ٣٧٦هـ. تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (٣ / ٩٩١) رقم (٩٢٥).

(٥) الذي وجدته في المخطوط (خ) و(ق) وهم أَكْثَرُ حَفَظَ، وما أثبتته موفق لما جاء في إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي. إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٤ / ٥٨٣)، فتح الباري لابن حَجَرٍ (٩ / ٢٤١)، شرح النَّوَوِيِّ على صحيح مُسْلِمٍ (٩ / ٢١٤)، سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني (٣ / ١١٦).

(٦) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤ / ٥٨٣)، وقد نقل النَّوَوِيُّ - أيضاً - قول الدَّارَقُطْنِيِّ في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (٩ / ٢١٤)، وكذلك الْعَيْنِيُّ في عمدة القاري (١٢ / ١٤١).

(٧) المقصود بهذا الحرف، كما بينه الْفَاكِهَانِي رَحِمَهُ اللهُ فِي مقدمة هذا الكتاب، تقي الدين ابن دَقِيقِ الْعِيد - رحمه الله - حيث قال: وحيث تجد في هذا الكتاب (ق) هكذا، للشيخ تقي الدين ابن دَقِيقِ الْعِيد. وهو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي، أبو الفتح، المتوفى سنة ٧٠٢هـ. تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (٤ / ١٤٨٣) رقم (١١٦٨).

(٨) وهو الإمام النَّوَوِيُّ - رحمه الله تعالى - شرح النَّوَوِيِّ على صحيح مُسْلِمٍ (٩ / ٢١٤).

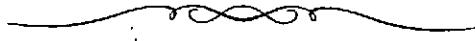
التزويج أولاً فملكها، قال له: « اذهب فقد مُلِّكْتُهَا »^(١) بالتزويج السابق^(٢).

واستبعده ق من وجوه من جملتها أنه قال: لَحْصَمِهِ أَنْ يَعَكْسَ الْأَمْرَ، ويقول: كان انعقاد النكاح بلفظ التملك.

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « زَوَّجْتُكَهَا » إخبار عما مضى بمعناه، فإن ذلك التملك هو تملك نكاح، ثم قال: وإِنَّمَا الصَّوَابُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَنْظَرَ إِلَى التَّرْجِيحِ. والله أعلم.^(٣)

قلت: وهو كما قال الشيخ رحمه الله، ولا خير في التعسف، وتحميل اللفظ غير ما يحتمل ظاهره.

وقد اختلف في اسم هذه المرأة الواهبة نفسها، ف قيل: إِنَّهَا أُمُّ شَرِيكَ، واسمها غُزَيْلَةُ، أو غُزَيْلَةُ^(٤) - بغين مضمومة معجمه وزاي فيهما - وقيل غير هذا. والله الموفق.



(١) سبق تخريج هذه الرواية في هذا الحديث ج ١ ص ١٤٥.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٤٨).

(٣) إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٤٩).

(٤) غُزَيْلَةُ بنت جَابِر بن حكيم، وقيل بنت دُودَانَ بن عَوْف، وقيل: إن اسمها غُزَيْلَةُ بالتصغير، أم شَرِيكَ، ماتت سنة ٥٠ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٢٣٨) رقم (١٢٠٩٩)، البداية والنهاية لابن كثير (٨/٤٦).

قال ابن عبد البر [٤٦٣]: والصواب غُزَيْلَةُ إن شاء الله تعالى. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٨٨٨) رقم (٤٠٤٥).

❖ الحديث الثالث:

عن أنس بن مالك ^(١) : « أن رسول الله ﷺ رأى عبد الرحمن بن عوف ^(٢) وعليه ردع زعفران، فقال النبي ﷺ: مهيم؟ فقال: يا رسول الله، تزوجت امرأة ^(٣)، فقال: ^(٤) ما أضدقتها؟ قال: وزن نواة من ذهب، قال: فبارك الله لك، أولم ولو بشاة ^(٥) . »

❖ الشرح:

« الردع » - بفتح الراء وإسكان الدال وبالعين المهملات -، يُقال: به ردع من زعفران، أو دم أي: لطخ وأثر، وردعته بالشيء فازدع أي: لطخته فتلطخ. ^(٦) قاله الجوهري. ^(٧)

- (١) في نسخة (ق) مالك بن أنس. والصواب ما هو مثبت .
- (٢) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث القرشي الزهري، أبو محمد، مات سنة ٣٢ هـ على الأشهر. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٤/٣٤٦) رقم (٥١٨٣).
- (٣) هذه المرأة هي: بنت أنيس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل . الاستدكار لابن عبد البر (٥/٥٢٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٧٨).
- (٤) في نسخة (ق) قال.
- (٥) أخرجه أبو داود في كتاب (٦) النكاح، باب (٣٠) قلة المهر (٢/٢٣٥) وهو أقرب إلى لفظ المؤلف بمثله مع اختلاف يسير في حروفه ولم يقل: فبارك الله لك وأصله في الصحيحين فقد أخرجه البخاري في كتاب (٣٨) الدعوات، باب (٥٣) الدعاء للمتزوج (٥/٢٣٤٦) الحديث (٦٠٢٣) بنحوه، ومُسَلِّم في كتاب (٦) النكاح، باب (٣) الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب درهم لمن لا يحفظه (٢/١٠٤٢) الحديث (١٤٢٧). مع اختلاف في حروفه .
- (٦) الصحاح للجوهري (٢/٩٤٤)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢/١٠)، لسان العرب لابن منظور (٨/١٢١)، تاج العروس للزبيدي (٢١/٨١).
- (٧) إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أبو نصر، المتوفي في حدود الأربع مئة وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيوطي (١/٤٤٦ - ٤٤٧)، معجم الأدباء لياقوت (٢/٢٠٥) رقم (٢٤٠).

والمراد هنا: ما تعلق به من طيب العروس وعيبرها، ولطخ بجلده أو^(١) ثوبه من ذلك.^(٢)

ع: هذا أولى ما قيل فيه، وقد جاء في حديث آخر: «وبه ردع من زعفران»^(٣) فلا يكون هذا داخلاً في النهي عن تزعفر الرجال، لأن ذلك ما قصدوه وتشبهوا فيه بالنساء. وقيل: ذلك رخصة للعروس، وقد جاء في ذلك أثر ذكره أبو عبيد^(٤): أنهم كانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه.^(٥)

وقيل: لعل النبي ﷺ لم ينكره لأنه كان يسيراً.

قلت: ويؤيده تفسيره بالأثر.^(٦)

وقيل: كان من ينكح أول الإسلام يلبس ثوباً مصبوغاً بصفرة، علامة للسرور.^(٧)

(١) في نسخة (خ) و. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق للمصدر الي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم (٤/ ٥٨٥)

(٢) إكمال المعلم (٤/ ٥٨٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ٢١٦).

(٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٩) الجنائز، باب (٩٢) موت يوم الإثنين (١/ ٤٦٧) الحديث (١٣٢١) بنحوه.

(٤) القاسم بن سلام، أبو عبيد، مات سنة ٢٢٣هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢/ ٢٥٣ - ٢٥٤) رقم (١٩١٩).

(٥) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ١٩١).

(٦) في نسخة (ق) بالإثمد، والصواب ما هو مثبت من نسخة (خ).

وقوله: ويؤيده تفسيره بالأثر: أي بما جاء في قول أنس رضي الله عنه: «أن عبدالرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله ﷺ وبه أثر صفرة....».

أخرجه البخاري في كتاب (٧٠) النكاح، باب (٥٥) الصفرة للمتزوج ورواه عبدالرحمن بن عوف عن النبي ﷺ (٥/ ١٩٧٩)، الحديث (٤٨٥٨)، ومسلم في كتاب (٦) النكاح باب (٣) الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مئة درهم لمن لا يجحف به. (٢/ ١٠٤٢) الحديث (١٤٢٧).

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤/ ٥٨٥ - ٥٨٦) عدا قوله: قلت: ويؤيده تفسيره بالأثر فهو من كلام الفاكهاني.

ع / [٢٢٤ / أ / خ]: وهذا غير معروف، على أن بعضهم جعله أولى^(١) ما قيل في هذا. وقيل: يحتمل أن يكون ذلك في ثيابه.

ومذهب مالك وأصحابه جواز لباس الثياب المزعفرة للرجال، وحكاة مالك عن علماء المدينة^(٢)، وهو مذهب ابن عمر،^(٣) وغيره من المسلمين، وحجتهم قول [ابن عمر]^(٤): «أن رسول الله ﷺ كان يَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ»، وحكى ابن شعبة^(٥) عن أصحابنا كراهة ذلك في اللحية^(٦)، وكره الشافعي، وأبو حنيفة^(٧) ذلك في الثياب واللحية^(٨).

(١) في نسخة (ق) أولاً. وما أثبتته من نسخة (خ) هو الصواب حتى يستقيم الكلام وهي موافقة لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. إكمال المعلم (٥٨٦/٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٧٩/٢)، المتقى للباقي (٣٤٧/٣)، المفهم للقرطبي (١٣٤/٤).

(٣) نقل ذلك عنه النووي في شرح مسلم (٢١٦/٩)، والقرطبي في المفهم (١٣٤/٤).

أما ابن عمر فقد سبق تعريف الإمام الفاكهاني به، وذلك في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث الثالث. وهو عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن، مات سنة ٧٣هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٩٥٢-٩٥٠/٣).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: ابن عباس، وما أثبتته هو الصواب، وهو الذي وجدته في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٨٦/٤)، ولم أجد بعد تبعي لكتب أهل العلم هذا الحديث عن ابن عباس إلا في كتاب عمدة القاري للعيني (١٤٣/٢٠) وبدون سند. فالصواب - والله أعلم - أنه عن ابن عمر وبناء على ذلك:

فالحديث أخرجه البخاري في كتاب (٤) الوضوء، باب (٩) غسل الرجلين في النعلين ولا يمسح على النعلين (٧٣/١) الحديث (١٦٤)، بنحوه وغير ذلك، ومسلم في كتاب (٥) الحج، باب (٥) الإلهال من حيث تنبعت الراحلة. (٨٤٤/٢) الحديث (١١٨٧) بنحوه.

(٥) محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة العماري، أبو إسحاق، مات سنة ٣٥٥هـ. الديباج المذهب لابن قرحون (٢٤٨ - ٢٤٩)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٧٩ - ٧٨/١٦) رقم (٦٠).

(٦) نقل ذلك عنه ابن عبد البر في التمهيد (١٨٢/٢)، والقرطبي في المفهم (١٣٥/٤).

(٧) تبين الحقائق للزيلعي (٢٢٩/٦)، البحر الرائق لابن نجيم (٢١٦/٨)، حاشية ابن عابدين (٣٥٨/٦)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٤٤٦/٦).

(٨) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٨٦/٤).

و«مَهَيِّمٌ»: كلمة يُسْتَفْهَمُ بها، ومعناها: ما حالك؟ وما شأنك؟^(١). وقيل: إنها لغة يمانية^(٢).

وقال: بعضهم يُشبه أن تكون مركبة^(٣).

قلت: وهو بعيد إذ لا يكاد يوجد اسم مركب على أربعة أحرف.

فيه دليل على استحباب سؤال الكبير عن حال أصحابه، إذا رأى تغير حال كانوا عليها عن سبب ذلك^(٤).

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « مَا أَصْدَقْتَهَا؟ » دليل على أن الصداق مُقرر في أصل الشرع، إذ لم يقل - عليه الصلاة والسلام -: هل أَصْدَقْتَهَا؟ وإنما سأل بـ « ما » عن جنس الصداق، والسؤال بـ « ما »، بعد السؤال بـ « هل »، كما أن السؤال بـ « أم »، بعد السؤال بـ « أو »،^(٥) على ما تقرر عند علماء العربية من لغة العرب في ذلك.

وقوله: « وَزَنَ نَوَاةٍ » النَّوَاةُ: خمسة دراهم^(٦)، والأوقية:

(١) هذا نص كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في كتابه الصحاح (١٥٠٢/٢).

(٢) مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (٣٩٠/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣٧٨/٤)، الفائق للزمخشري (٦٥/٤)، غريب الحديث لابن الجَوْزِيِّ (٣٧٧/٢).

وَالْيَمَنُ: هو الزاوية الجنوبية الغربية لجزيرة العرب، كان منبع حضارات العرب القديمة، ومنه خرجت الهجرات العربية التي عمرت ما يعرف اليوم بالعالم العربي، وظل اليمَن على مر التاريخ يتوحد ويتفرق، وهو مكون في عهدنا هذا من دولتين: أحدهما اليمَن الشمالي، وعاصمته صنعاء، واليمَن الجنوبي وعاصمته عدن. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٣٣٩ - ٣٤٠).

(٣) نص على ذلك ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في إحصاء الأحكام (٥٠/٤).

(٤) إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥٨٥/٤)، فتح الباري لابن حَجَر (٢٣٥/٩).

(٥) ما ورد في قوله: ما أَصْدَقْتَهَا إلى هنا هو من كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٥٠/٤).

(٦) نواة: من الأوزان القديمة، وهي تعادل خمسة دراهم = ٢٤٠ حبة = ١٤,٠٦٤ غراماً. معجم لغة الفقهاء لقلعه جي (٤٦٠).

أربعون^(١)، والنَّش: عشرون درهما.^(٢)

قال الخطَّابي: ^(٣) النواة اسم معروف لقدر معروف، فسَّروها ^(٤) بخمسة دراهم من ذهب.^(٥)

ع: وقال أحمد بن حنبل: النواة: ثلاثة دراهم وثلاث^(٦). وقيل المراد بها هنا: نوى التمر أي: وزنها من ذهب، والأول أظهر وأصح.^(٧)

قلت: ويقويه أن نوى التمر يختلف ولا ينضبط به العقد.^(٨)

ع: وقال بعض أصحاب مالك: النواة ربع دينار.^(٩) وظاهر كلام أبي عبيد^(١٠) أنه

(١) الأُقيَّة: معيار للوزن جمع أواق، ويختلف مقدارها شرعاً باختلاف الموزون، والأُقيَّة من غير الذهب والفضة أربعون درهما = ١١٩,٥٢ غراماً، وأُقيَّة الفضة: أربعون درهماً، ولكن درهم الفضة = ٢,٨١٢ غراماً، وعلى هذا فأُقيَّة الفضة = ١١٢,٥١٢ غراماً. معجم لغة الفقهاء لقلعه جي (٧٧).

(٢) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٣٢/٢)، غريب الحديث لأبي عبيد (١٩٠/٢).

والنَّش: مقدار نصف أوقية = ٢٠ درهماً = ٥٩,٥ غراماً. معجم لغة الفقهاء لقلعه جي (٤٤٩).

(٣) حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطَّابي، أبو سليمان، توفي سنة ٣٨٨ هـ. سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/١٧) رقم (٢).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: فسَّرها، والصواب ما أثبتته، وهو موافق لما جاء في كلام الخطَّابي رحمته الله. معالم السنن للخطَّابي (٣/١٨٠)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٥٨٧).

(٥) معالم السنن للخطَّابي (٣/١٨٠).

(٦) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه للكوسج المُرَوَّزِي (١/٤٢٧)، الفروع لابن مفلح (٢/٢٤٩).

(٧) إلى هنا ينتهي نص ما نقله الفاكهاني عن القاضي عياض. إكمال المعلم (٤/٥٨٧)، المفهم للقرطبي (٤/١٣٥).

(٨) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٥٨٧)، التمهيد لابن عبد البر (٢/١٨٦).

(٩) التمهيد لابن عبد البر (٢/١٨٦)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/٥٢٦).

(١٠) ما سيأتي من كلام أبي عبيد هو بحروفه، كما ذكر الفاكهاني، وقد وجدته في كتابه غريب الحديث (٢/١٩٠).

دفع / [١١١ / أ / ق] خمسة دراهم. قال: ولم يكن ثم ذهب، إنما هي خمسة دراهم تُسمى نواة، كما تُسمى الأربعون أوقية^(١).

قلت: هذا نص كلام أبي عبيد لا ظاهره.

ع: وقد روي في حديث عبدالرحمن: «وَزَنَ نَوَاطٍ مِنْ ذَهَبٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ وَرُبْعٍ»^(٢)،

(١) إلى هنا ينتهي ما نقله القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٨٧/٤).

(٢) قال ابن عبدالبر: واحتج بحديث يروي عن الحجاج بن أرطاة، عن قتادة، عن أنس: ... ثم ذكره.

التعريف برجال السند:

- حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة، الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، من السابعة، مات سنة ١٤٥ هـ، بخ م ٤. التقريب (١٥٢) رقم (١١١٩).

قال الذهبي: أحد الأعلام على لين فيه. الكاشف (٣١١/١) رقم (٩٢٨).

قال الذهبي: تركه ابن مهدي والقطان. وقال أحمد: لا يحتج به.

وقال ابن معين والنسائي: ليس بالقوي.

وقال الدارقطني: لا يحتج به.

وقال ابن عدي: ربما أخطأ ولم يتعمد وقد وثق.

وقال ابن معين: صدوق يدلّس عن الضعفاء. نقل ذلك عنهم الذهبي في المغني في الضعفاء (١٤٩/١).

قال أبو زرعة [٢٦٤]: الحجاج بن أرطاة صدوق مدلس. ميزان الاعتدال للذهبي (١٧١/٧).

قال يحيى بن معين: صالح الحديث. من كلام أبي زكريا في الرجال (٧٦).

قال أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء يكتب حديثه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٦/٣).

- قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، أبو الخطّاب، البصري، ثقة ثبت، يُقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومئة، ع. التقريب (٤٥٣) رقم (٥٥١٨).

- أنس بن مالك:

تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أجده بعد البحث عنه إلا في كتاب الاستذكار لابن عبدالبر (٥٢٦/٥)، والتمهيد

وأراد أن يحتج هذا بأنه أقل الصداق، وهذا لا يصح له، لأنه قال: «من ذهب»، وذلك أكثر من دينارين، وهذا ما لم يقله أحد، وإنما هي غفلة من قائله، بل هي حجة على من يقول: إنه لا يكون أقل من عشرة دراهم، وقد وهم الدأودي رواية من روى: «وزن نواة»، وأن الصحيح عنده: «نواة»، ولا وهم فيه على كل تفسير، لأنه إن كانت نواة تمر - كما قال - وكان عندهم للنواة مثقال معلوم فكل يصح أن يقال فيه: وزن كذا. ^(١)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ» هو فاعل من البركة وزيادة الخير.

قال الجوهري: يُقال بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وفيك وعليك، وَبَارَكَكَ. ^(٢)

فيه استحباب الدعاء للمتزوج، وأن يُقال له: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ ونحوه. ^(٣)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «أُولِمُ وَلَوْ بِشَاةٍ» أي: اصنع الوليمة، ^(٤) والوليمة: طعام

==

لابن عبد البر (١٨٦/٢).

الحكم:

قال ابن عبد البر - رحمه الله - بعد أن ساق الحديث: وهذا الحديث لا تقوم به حجة لضعف إسناده. التمهيد لابن عبد البر (١٨٦/٢).

وهذا الحديث فيه الحجاج بن أُرْطَاة وقد سبق كلام ابن حجر فيه.

وقد صنّفه الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وهي المرتبة التي قال فيها: مَنْ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَجُ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين (٤٩) رقم (١١٨).

وهو هنا لم يصرح بالسماع.

(١) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض وغالبه نص كلامه، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٨٧/٤).

(٢) هذا نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١١٩١/٢)، لسان العرب لابن منظور (٣٩٦/١٠).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٦/٩)، إتحاف الأحكام لابن دقيق العيد (٥١/٤)، شرح السنة للبغوي (١٣٥/٩)، فتح الباري لابن حجر (٢٣٥/٩).

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (٢٩٢/١٥)، تاج العروس للزبيدي (٦٢/٣٤).

النكاح على ما ذكره صاحبُ العين.^(١)

وقال الخطَّابي: هو طعام الإِملاك.^(٢)

وقال غيره: الوليمةُ طعامُ العُرس والإِملاك خاصّة.^(٣)

وقيل: كل دعوى على إِملاك، أو نفاس، أو ختان، أو حادث سُرور، دُعي إليها النَّاس فاسمُ الوليمة يقع عليها، قيل: وهي مشتقة من الوَلْم، وهو الجمع، لأنَّ الزوجين يجتمعان، قاله: الأزْهري^(٤) وغيره.

وقال ابنُ الأَعْرَابي^(٥): أصلها تمام الشيء واجتماعه، والفعل منها أَوْلِمَ، قال: وَيُقَالُ لِلْقَيْدِ وَلْمٌ.^(٦)

قلت: وقد تقدم أول الكتاب^(٧) أنَّ الضيافات ثمان:

(١) العين للفراهيدي (٣٤٤ / ٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٢٥ / ٥)، الصحاح للجوهري (١٥١٣ / ٢).

(٢) معالم السنن للخطَّابي (١٨٠ / ٣).

(٣) قاله ابن سيدة [ت ٤٥٨] في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة (٤٤٠ / ١٠)، وابن منظور [ت ٧١١] في لسان العرب (٦٤٣ / ١٢).

(٤) نص الأزْهري على هذين القولين الأخيرين، كما ورد ذلك في كتابه الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٢٢).

أما الأزْهري فهو: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طَلْحَة الأزْهري، أبو منصور، المتوفى سنة ٣٧٦هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيوطي (١ / ١٩ - ٢٠) رقم (٢٩)، طبقات الشافعية الكبرى للسُّبكي (٦٣ / ٣) رقم (١٠٨).

(٥) محمد بن زياد بن الأَعْرَابي، أبو عبدالله، مات سنة ٢٣١هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيوطي (١ / ١٠٥ - ١٠٦)، معجم الأدباء لِيَأْقُوت (٥ / ٣٣٦) رقم (٨٦٤)، تاريخ الإسلام لِلدَّهَبِيِّ (١٧ / ٣٢٠) رقم (٤).

(٦) نقل ذلك عنه الأزْهري في الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (٣٢٢).

(٧) وذلك في كتاب الصلاة، باب الصفوف، الحديث الثالث.

الوليمة، والخُرْسُ وهو طعام الولادة، والعَذِيرَةُ للختان، والوَكَيرَةُ للبناء، والنَّقِيعَةُ لِقُدُومِ المسافر، والعَقِيقَةُ يوم سابع المولود، وَالْوَضِيمَةُ الطعام عند المصيبة، والمَأْدَبَةُ - بفتح الدال وضمها - الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب.^(١)

وقد اختلف في حكم الوليمة فعندنا أنَّها مستحبة^(٢)، خلافاً لَدَاوُدَ^(٣)، وأحد قولي الشَّافِعِيِّ في إيجابها أخذاً بهذا وحمله على الوجوب،^(٤) ولقوله - عليه الصلاة والسلام -: « وَمَنْ لَمْ يُجِبْ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ »^(٥)، لأنَّه إنَّما أطلق ذلك عليه في ترك الإجابة، وهي لو كانت واجبة ما دل ذلك على وجوب الوليمة، كما أنَّ الابتداء بالسلام ليس بواجب والرد واجب، فكَذلك غير بعيد أن تكون الدعوة غير واجبة والإجابة واجبة.

وقال بعض البَغْدَادِيِّينَ^(٦) مِنْ أَصْحَابِنَا: لا يَمْنَعُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى مَنْ أَخْلَى بِالْمَنْدُوبِ تَسْمِيَتَهُ عَاصِيًا، لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ، وَالْمَنْدُوبُ مَأْمُورٌ بِهِ.^(٧)

(١) تحرير ألفاظ التنبيه لِلنَّوَوِيِّ (٢٥٨).

(٢) المعلم لِلْمَازِرِيِّ (٩٩/٢)، مختصر خليل (١٢٧)، المتقى لِلْبَاجِي (٣/٣٤٩)، التاج والإكليل لِلْمَوَاقِ (٥٢٢/٣).

(٣) المحلى لابن حزم (٤٥٠/٩).

أما دَاوُدُ فهو: دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفِ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَبُو سُلَيْمَانَ، المتوفى سنة ٢٩٠هـ. طبقات الفقهاء الشيرازي (١٠٢).

(٤) الحاوي الكبير لِلْمَازِرِيِّ (٥٥٦/٩)، الوسيط لِلْعَزَالِيِّ (٢٧٥/٥)، روضة الطالبين لِلنَّوَوِيِّ (٣٣٣/٢)، مختصر المزني (١٨٤/١)، المهذب لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ (٦٤/٢)، المفهم لِلْقُرْطُبِيِّ (١٣٦/٤) المحلى لابن حزم (٤٥٠/٩).

(٥) قطعة من حديث أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٦) النكاح، باب (٦) الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة. (١٠٥٥/٢) الحديث (١٤٣٢).

(٦) البَغْدَادِيُّونَ: يشار بهم إلى القاضي إسماعيل بن إسحاق، والقاضي أبي الحسن بن الْقَصَّار، وابن الجلاب، والقاضي عبد الوهاب، والقاضي أبي الفرج، والشيخ أبي بكر الأبهري. مصطلحات المذاهب الفقهية للظفيري (١٥٠-١٤٩).

(٧) ما يتعلق بمسأل حكم الوليمة، وما نقله الْفَاكِهَانِيُّ عَنْ بَعْضِ الْبَغْدَادِيِّينَ فَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ الْمَازِرِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمَعْلَم، وهو قريب جداً مِنْ نَصِّ كَلَامِهِ (٩٩/٢).

قلت: وهذا بعيد من وجهين:

أحدهما: أنه خلاف عُرف حَمَلَة الشريعة، وهو [غير]^(١) مصطلحهم واستعمالهم.
والثاني: أنَّ المندوب قد اختلف فيه أهل الأصول، هل هو مأمور به أو لا؟^(٢) والله أعلم.

وهل مشروعيتهما / [٢٢٤ / ب / خ] قبل الدخول أو بعده؟

ظاهر قول مَالِك: استحبابها بعد الدخول، وهو قول غيره، وحكى ابن حبيب: استحبابها عند العقد وعند البناء.^(٣)

ع: واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء، ليكون الدخول بها.

وحكمتها: اشتهار / [١١١ / ب / ق] النكاح، ليُخالف حال السَّفاح.^(٤)

وظاهر - قوله عليه الصلاة والسلام - : « وَلَوْ بِشَاةٍ » يُعْطِي أَنْ التَّوَسُّعَةَ فِيهَا لِمَنْ قَدَّرَ
مُسْتَحَبَةً، وَأَنَّ الشَّاةَ لِأَهْلِ الْجَدَّةِ وَالْقُدْرَةِ أَقْلَ مَا يَكُونُ، وَلَيْسَ عَلَى طَرِيقِ التَّحْدِيدِ بَلْ عَلَى
طَرِيقِ الْخُصِّ وَالْإِرْشَادِ.

ولا خلاف أنه لا حد لها، ولا توقيت، وقد ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي وَلِيْمَةِ صَفِيَّةِ الْوَلِيْمَةِ بِغَيْرِ
اللَّحْمِ^(٥)، وَفِي وَلِيْمَةِ زَيْنَبَ^(٦):

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) المحصول للرزائي (٢/٣٥٣)، التبصرة للشَّيرَازي (٣٦)، البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي (١/١٧٨)، المحصول لابن العَرَبِي (١/٦٧)، روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (٣٥)، البحر المحيط في أصول الفقه لبَدْر الدين الرَّزْكَانِي (١/٢٣٠)، الإحكام للآمدي (١/١٦٤).

(٣) أما قول مَالِك وغيره وابن حبيب فقد نقل ذلك القاضي عِيَّاضُ فِي إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ (٤/٥٨٨).

(٤) المنتقى للبَّاجِي (٣/٣٤٨)، إحكام الأحكام لابن دَقِيقُ الْعِيدِ (٤/٥١).

(٥) أخرجه البُخَّارِي فِي كِتَابِ (٨) الصَّلَاةِ، بَابِ (١) مَا يَذْكَرُ فِي الْفَخْذِ (١/١٤٥)، الحديث (٣٦٤)، ومُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٦) النِّكَاحِ، بَابِ (٤) فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أُمَةٍ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا (٢/١٠٤٣ - ١٠٤٤)، الحديث (١٣٦٥).

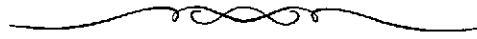
(٦) زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشِ الْأَسَدِيَّةِ، أُمُ الْحَكَمِ، مَاتَتْ سَنَةَ ٢٠ هـ. أسد الغابة لابن الأثير (٧/١٣٨ - ١٤٠) =

« أَشْبَعَنَا خُبْرًا وَلَحْمًا » ^(١)، وكلُّ جائز، وبقدر حال الرَّجُل وما يجد.

واختلف السلف في كثرة تكرارها أكثر من يومين بإجازته وكرهيته، واستحب أصحابنا لأهل السَّعة كونها أسبوعاً.

قال بعضهم: وذلك إذا دعا في كل يوم ^(٢) مَنْ لم يُدع قبله ولم يُكرر عليهم. وكرهوا فيها المباهاة والسُّمعة ^(٣).

وقد تقدم ^(٤) شروط وجوب الإجابة إلى الوليمة، وهو أن يُدعى معيناً، ولا منكر هناك، ولا أراذل ^(٥)، ولا زحام، ولا إغلاق باب دونه، على ما تقرر. والله أعلم.



==

رقم (٦٩٤١)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٦٦٧/٧)، رقم (١١٢٢١).

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٦٨) التفسير، باب (٨٠) قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَبِذِينَ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] (٤/١٨٠٠) الحديث (٤٥١٦)، ومُسَلِّم في كتاب (٦) النكاح، باب (٥) زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس (١٠٤٩/٢)، الحديث (١٤٢٨).

(٢) الي وجدته في المخطوط (خ) و(ق) حال، والصواب ما أثبتته، وهو موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٥٨٨)، وكذلك من نقل عنه فتح الباري لابن حجر (٩/٢٤٣)، طرح الشريب للحافظ العراقي (٧/٧٢)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٤/١٨٧).

(٣) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، وهو قريب جداً من نص كلامه، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤/٥٨٨)، المنتقى للباجي (٣/٣٤٩).

(٤) وذلك في كتاب الصلاة، باب الصفوف، الحديث الثالث.

(٥) الأراذل: الدون الخسيس. الصحاح للجوهري (٢/١٢٨١).

كِتَابُ الطَّلَاقِ

[المَدِينَةُ الْأُولَى] (١)

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه « أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ^(٢) وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ ^(٣) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَغَيَّظَ ^(٤) فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: لِيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَّرَ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهَّرَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فِتْلِكَ الْعِدَّةُ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ ﷻ ». ^(٥)

وفي لفظ ^(٦): « حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا ».

وفي لفظ: « فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ، كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » ^(٧).

(١) ساقطة من النسختين والزيادة من قبل الدارس .

(٢) هذه المرأة المطلقة اسمها أمنة بنت غفار. توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٦/٣٠٢)، تكملة الإكمال للبغدادى (٤/١٨١).

(٣) سبق تعريف الإمام الفاكهاني له في كتاب الطهارة، الحديث الأول. وهو عمر بن الخطاب بن نفيل القُرشي العدوي، أبو حفص، قتل سنة ٢٣هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٣/١١٤٤-١١٥٢).

(٤) الغيظ: الغضب. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٦/١٠)، لسان العرب لابن منظور (٧/٤٥٠).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٦٨) التفسير، باب (٣٨٤) تفسير سورة الطلاق (٤/١٨٦٤) الحديث (٤٦٢٥) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسلّم في كتاب (٨) الطلاق، باب (١) تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق، ويؤمر برجعتها. (٢/١٠٩٣) الحديث (١٤٧١) وغير ذلك مع اختلاف في حروفه .

(٦) في نسخة (ق) رواية. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في عمدة الأحكام لعبد الغني وهو الصواب إن شاء الله .

(٧) هذه الرواية والتي قبلها مباشرة قد أخرجهما مُسلّم في كتاب (٨) الطلاق، باب (١) تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها. (٢/١٠٩٥) الحديث (١٤٧١) بنحوه .

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: «الطلاق» في اللغة: هو الإرسال والتسريح^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَطْلُقْ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾^(٢)، والإطلاق ضد التقييد.

قال الجوهري: طَلَّقَتِ المرأة - بفتح اللام - تَطْلُقُ فهي^(٣) طَالِقٌ وطَالِقَةٌ^(٤). قلت: وعلى إتيان التاء قول الشاعر:^(٥)

أَجَارَتْنَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ

وقد تقدم^(٦) قال الأخفش: لا يقال طَلَّقْتُ بالضم.^(٧)

وفي مطالع الأنوار: الفتح والضم^(٨). وأما من الولادة فطَلَّقْتُ بضم التاء وكسر

(١) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣/ ١٣٥)، مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٤٢٠)، لسان العرب لابن منظور (١٠/ ٢٢٧)، تاج العروس للزبيدي (٢٦/ ٩٣).

وأما الطلاق شرعا: حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه. الإقناع للشريبي (٢/ ٤٣٧)، السراج الوهاج للغمراوي (٤٠٨)، مغني المحتاج للشريبي (٣/ ٢٧٩)، نهاية الزين للجاوي (٣٢٠).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٩).

(٣) في نسخة (ق) وهي . وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام، وهو موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني الصحاح (٢/ ١١٥٢).

(٤) الصحاح للجوهري (٢/ ١١٥٢).

(٥) هذا الشطر لميمون بن قيس المعروف بالأعشى، وهو مذكور في ديوانه (٢٦٣).

إلا أن الذي وجدته في ديوانه قوله: يا جاري بيني فإنك طالق .

(٦) وذلك في كتاب البيوع، باب الرهن وغيره، الحديث الرابع، والحديث الحادي عشر.

(٧) سعيد بن مسعدة الأنخفش، أبو الحسن، مات سنة ٢٥٠هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/ ٥٩٠ - ٥٦٠) رقم (١٢٤٤).

(٨) الصحاح للجوهري (٢/ ١١٥٢)، لسان العرب لابن منظور (١٠/ ٢٢٦).

(٩) وقفت بحمد الله على هذا الموضع من كتاب مطالع الأنوار تحت مادة: (ط ل ق)، ولكنه مخطوط وصفحاته ليست مرقمة كلها، وهذه المخطوطة موجودة في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز =

اللام لا غير.

الثاني: لا خلاف في تحريم طلاق الحائض الحائض المدخول بها بغير رضاها^(١).

واختلف في علة المنع فقيل: لتطويل العدة إذ بقيّة الحيض لا يُحتسب به^(٢)، وقيل: هو غير مُعَلٍّ^(٣)، وعليهما يتخرج طلاق الحامل، وغير الممسوسة، والمختلعة في حال الحيض^(٤)، وظاهر الحديث عدم التعليل، من حيث أنه - عليه الصلاة والسلام - لم يستفصل عن هذه المطلقة في الحيض، هل هي حائض^(٥)، أو حامل، أو ممسوسة، أو مختلعة، أو غير ذلك؟^(٦) وترك الاستفصال في مثل هذا يتنزل منزلة العموم في المقال، عند جمع من أرباب الأصول^(٧).

واختلف - أيضاً - قول مالك في جواز طلاق الحاكم على المؤلّي للضرورة، فعنه في ذلك / [١١٢ / أ / ق] روايتان^(٨).

==

برقم (١١٠٠) ولكنها ناقصة.

- (١) شرح النووي على صحيح مسلم (٦٠ / ١٠)، الفواكه الدواني للنووي (٣٣ / ٢).
- (٢) ومن قال به ابن القاسم حاشية العدوي (١١٠ / ٢)، المفهم للقرطبي (٢٢٥ / ٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (٦١ / ١٠)، حاشية ابن القيم (١٧٥ / ٦)، الكافي لابن قدامة (٧٣ / ١)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي (١٠٩ / ٢).
- (٣) حاشية العدوي (١١٠ / ٢)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي (١٠٩ / ٢)، المفهم للقرطبي (٢٢٥ / ٤)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٩٢)، معالم السنن للخطابي (٢٠١ / ٣).
- (٤) الإقناع للشرييني (٤٤٢ / ٢).
- قال الإمام مالك: المختلعة: هي التي تختلع من كل الذي لها. المدونة الكبرى (٣٤٦ / ٥).
- (٥) أي: غير حامل. غريب الحديث لأبي عبيد (٦٦ / ٣)، أساس البلاغة للزمخشري (١٤٨).
- (٦) مغني المحتاج للشرييني (٣٠٨ / ٣).
- (٧) المحصول لابن العربي (٧٨)، قواطع الأدلة في الأصول للسّمّعاني (٢٢٥ / ١)، المحصول للرازي (٦٣١ / ٢)، البرهان في أصول الفقه للجويني (٢٣٧ / ١).
- (٨) نقلها الباجي في كتابه المنتقى (٩٦ / ٤).

وعلى كل حال فإن وقع الطلاق لزم.^(١)

وشدَّ بعض الظاهريَّة^(٢)، فقال: لا يقع طلاقه، لأنه غير مأذون له فيه فأشبهه طلاق الأجنبية.

ودليل الجمهور أمره - عليه الصلاة والسلام - بمُراجعتها^(٣)، والرَّجعة فرع بثبوت^(٤) الطلاق عقلاً وشرعاً، لا يقال: أن المراد هنا بالرَّجعة الرَّجعة اللُّغويَّة، وهي الرد إلى حالتها الأولى لا أنه بحيث تكون عليه طليقة، لأننا نقول ذلك باطل من وجهين:

أحدهما: أن حمل لفظ الشارع على الحقيقة الشرعية، مُقدم على حمله على الحقيقة اللغوية، كما هو متقرر في الأصول.^(٥)

والثاني: أن ابن عمر رضي الله عنهما صرَّح في روايات مُسلم وغيره^(٦) بأنه حَسَبَهَا عليه طليقة.^(٧)

(١) المفهم للقرطبي (٢٢٥/٤)، المعلم للمازري (١٢١/٢)، التمهيد لابن عبد البر (٥٨/١٥)، معالم السنن للخطَّابي (٢٠٢/٣)، المتقى للباجي (٩٦/٤).

(٢) ومنهم علي بن حزم الظاهري، وهشام بن عبد الحكم، وابن عُلَيَّة، وداؤد. المحلى لابن حزم (١٦٣/١٠)، المتقى للباجي (٩٨/٤).

(٣) أخرجهما البُخاري في كتاب (٧١) الطلاق باب (١) إذا طُلِّقَت الحائض يعتد بِذَلِكَ الطَّلَاق (٢٠١١/٥) الحديث (٤٩٥٤)، ومُسلم في كتاب (٨) الطلاق باب (١) تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق، ويؤمر برجعته. (١٠٩٣/٢) الحديث (١٤٧١).

(٤) في نسخة (ق) ثبوت.

(٥) الإيهام للسُّبكي (٢٣١/٣)، روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (١٧٤/١).

الحقيقة الشرعية: ما أفيد به ما وضع له في أصل اللغة. المعتمد لمحمد بن علي البُصري (٤٠٥/٢).

الحقيقة اللغوية: ما أفيد به ما وضع له في أصل الشرع. المعتمد لمحمد بن علي البُصري (٤٠٥/٢).

(٦) أخرجهما البُخاري في كتاب (٧١) الطلاق في فاتحته (٢٠١١/٥) الحديث (٤٩٥٤)، ومُسلم في كتاب (٨) الطلاق باب (١) تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق، ويؤمر برجعته (١٠٩٥/٢) الحديث (١٤٧١) بنحوه.

(٧) من بداية قوله: وشدَّ بعض أهل الظاهر إلى هنا من كلام النووي رحمته الله في شرحه على صحيح مُسلم عليه السلام.

إذا ثبت هذا، فالمطلَّق في الحيض مأمور بالرجعة، لقوله -عليه الصلاة والسلام-: «لِيُرَاجِعْهَا». وهل ذلك على الوجوب أو الاستحباب؟ مذهبنا أنه على الوجوب^(١)، وهو الأصل في صيغة الأمر^(٢). وقال أبو حنيفة^(٣) والشافعي^(٤) وجماعة: ^(٥) هو على الاستحباب.

الثالث: ^(٦) اختلف في علة أمره - عليه الصلاة والسلام - له بتأخير الطلاق إلى طهر آخر بعد هذا الطهر الذي يلي حيضة الطلاق.

ف قيل: إن الطهر الذي يلي الحيض والحيضة التي قبله الموقع فيها الطلاق، كالقراء^(٧) الواحد، فلو طلق فيه لصار كموقع طلقتين في قرء واحد، وليس ذلك طريق السنة^(٨).

==

(١٠/٦٠).

- (١) المعلم للمازري (١٢١/٢)، المتقى للباجي (٩٧/٤)، إحكام الأحكام لابن دقيق (٥٢/٤).
- (٢) التبصرة للشيرازي (٢٦)، اللمع في أصول الفقه للشيرازي (١٣)، الإبهاج للشبكي (٤٣/٢)، المعتمد لابن الطيب (٥٠/١)، المذهب في أصول الفقه للنملة (١٣٣٤/٣).
- (٣) الهداية شرح البداية للمزغيناني (٢٢٨/١)، شرح فتح القدير للكمال بن الهمام (٤٨١/٣)، الاستذكار لابن عبد البر (١٤٤/٦)، المعلم للمازري (١٢١/٢) المفهم للقرطبي (٢٢٥/٤).
- (٤) المهذب للشيرازي (٧٩/٢)، الوسيط للجزالي (٣٦٣/٥)، مغني المحتاج للشربيني (٣٠٩/٣)، نهاية المحتاج للرملي (٦/٧)، الاستذكار لابن عبد البر (١٤٤/٦)، المعلم للمازري (١٢١/٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٦٠/١٠) المفهم للقرطبي (٢٢٥/٤).
- (٥) منهم الثوري، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وابن شبرمة، وأبو ثور، والطبري. الاستذكار لابن عبد البر (١٤٤/٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (٦٠/١٠)، المغني لابن قدامة (٣٢٨/١٠).

(٦) الذي وجدته في نسخة (خ) الثاني، وما أثبتته من نسخة (ق) الثالث. وهو الصواب حتى يستقيم الترتيب.

- (٧) قال أئمة اللغة: يُطَلَّق على الطهر والحيض. المصباح المنير للفيومي (٥٠١/٢).
- (٨) العلتان السابقتان ذكرهما المازري في المعلم (١٢٢/٢)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٥/٥)، وابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (١٧٥/٦)، والقرطبي في المفهم (٢٢٦/٤) والنووي في شرحه على صحيح مسلم (٦٠/١٠).

وقيل: إنه - عليه الصلاة والسلام - عاقبه بذلك تغليظاً لفعله المحرم.^(١)

ع: وهذا مُعْتَرَضٌ بأن ابن عمر رضي الله عنه لم يعلم الحكم وإنما يُغْلَظُ على المتعمد.

قلت: وهذا غير لازم لأنه - عليه الصلاة والسلام - تغليظ فيه، كما [٢٢٥ / أ / خ] في الحديث، ولم يعذره بعدم عرفان الحكم، إمّا لأن الأمر من الظهور بحيث لا يكاد يخفى، فكانت الحالة تقتضي التثبت أو مشاورته - عليه الصلاة والسلام - في ذلك واستفتائه فيها فلم يفعل.^(٢) والله أعلم.

وقيل: لثلاث تصير الرجعة لغرض الطلاق فوجب أن يمسكها زماناً يحل له فيه طلاقها، وإنما أمسكها لتظهر^(٣) فائدة الرجعة، وبهذا أجاب الشافعية أيضاً.^(٤)

وقيل: إنه نهى عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها، فلعله يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها. والله أعلم.

واختلف المذهب عندنا إذا لم يَرْتَجِعْها حتى جاء الطهر الذي أُبيح له الطلاق فيه، هل يُجبر على الرجعة فيه، لأنه حق عليه فلا يزول بزوال^(٥) وقته، أم لا يُجبر، لأنه قادر على الطلاق في الحال فلا معنى للإرتجاع؟^(٦)

الرابع: قوله: - عليه الصلاة والسلام - : « وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ »

(١) هذا نص ما ذكره المازري رحمته الله المعلم (١٢٢ / ٢)، حاشية ابن القيم (١٧٥ / ٦) شرح النووي على صحيح مسلم (٦٠ / ١٠).

(٢) وقد ذكر هذا - أيضاً - ابن دقيق العيد. إحكام الأحكام (٥٢ / ٤).

(٣) في نسخة (ق) لنظر. والصواب حتى يستقيم الكلام ما أثبتته من نسخة (خ).

(٤) ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم (٦٠ / ١٠).

(٥) في نسخة (ق) لزوال. والصواب حتى يستقيم الكلام ما أثبتته من نسخة (خ).

(٦) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض رحمته الله، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٦ / ٥) نقلاً عن المازري في المعلم (١٢٢ / ٢)، عدا قول الفاكهاني: قلت: وهذا غير لازم إلى قوله: واستفتائه فيها فلم يفعل. والله أعلم. وما عداه فهو من القاضي عياض.

أي: قبل أن يطأ^(١). ففيه كراهة الطلاق في الطهر الذي مس فيه^(٢) وهو مذهبنا^(٣)، وقالت الشافعية: بتحريم الطلاق فيه^(٤)، وهو الأظهر عندي، لأنه - عليه الصلاة والسلام - شرط في الإذن في الطلاق، والحالة هذه عدم المسيس، والمتعلق بالشرط معدوم عند عدمه^(٥).

ونقل ع عن ابن أبي^(٦) حازم والمغيرة: أن المطلقة في طهر مُسَّت فيه لا يعتد به، وتستأنف ثلاثة أطهار^(٧).

الخامس: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « فِتْلِكَ الْعِدَّةُ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ ﷻ » كَأَنَّ أَمْرَهُنَا بِمَعْنَى: أَذِنَ وَأَبَاحَ، إذ الطلاق غير مأمور به، بل قد جاء: « أَبْغَضُ الْمُبَاحِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ »^(٨).

(١) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤/٣٢٩)، لسان العرب لابن منظور (٤/٣٢٩).

(٢) قال المازري رحمه الله: والعلة في ذلك أنه فيه تلبس فلا يدري هل حملت فتكون عدتها الوضع أم لم تحمل فتكون عدتها الأقراء؟ وقد تظهر حاملاً فيندم على الفراق. المعلم للمازري (٢/١٢٢)، المفهم للقرطبي (٤/٢٢٧).

(٣) المعلم للمازري (٢/١٢٢)، المتقى للباجي (٤/٩٨)، المفهم للقرطبي (٤/٢٢٧)، منح الجليل لعليش (٤/٣٥)، إحكام الأحكام لابن دقيق (٤/٥٤)، الشرح الكبير للدردير (٢/٣٦١) مواهب الجليل للخطاب (٤/٣٩)، منح الجليل لعليش (٤/٣٥).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٦١)، مغني المحتاج للشريني (٣/٣٠٩)، حاشية إعانة الطالبين للدمياطي (٤/٣)، روضة الطالبين للنووي (٨/٧)، فتح المعين للمليباري (٤/٣)، نهاية الزين للجاوي (١/٣٢٠).

(٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٥٤).

(٦) الزيادة من المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات، وهو الصواب. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٩).

وابن أبي حازم: هو عبدالعزيز بن أبي حازم، واسم أبي حازم سلمة بن دينار، أبو تمام، توفي سنة ١٨٦هـ. الديباج المذهب لابن قرحون (١٥٨).

(٧) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٩).

(٨) أخرجه أبو داود رحمه الله قال: حدثنا كثير بن عبيد ثنا، محمد بن خالد، عن معمر بن واصل، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ ».



التعريف برجال السند:

- كثير بن عبيد بن نمير المذحجي، أبو الحسن، الحمصي الحذاء المقرئ، ثقة، من العاشرة، مات في حدود الخمسين وميتين، د. التقريب (٤٦٠) رقم (٥٦١٨).

- محمد بن خالد بن محمد الوهبي الحمصي، أخو أحمد، صدوق، من التاسعة، مات قبل سنة تسعين وميتين، د س ق. التقريب (٤٧٦) رقم (٥٨٤٨).

- معرّف بن واصل السعدي، الكوفي، ثقة، من السادسة، م د. التقريب (٥٤٠) رقم (٦٧٨٩).

- محارب بن دثار السدي، الكوفي، القاضي، ثقة إمام زاهد، من الرابعة، مات سنة ست عشرة ومئة، ع. التقريب (٥٢١) رقم (٦٤٩٢).

ابن عمر:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٧) الطلاق، باب (٣) في كراهية الطلاق (٢/٢٥٥) الحديث (٢١٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب (٥٣) الخلع والطلاق، باب (١٠) ما جاء في كراهية الطلاق (٧/٣٢٢) الحديث (١٤٦٧١)، كلاهما من طريق كثير بن عبيد، عن محمد بن خالد، عن معرف بن واصل، وابن ماجه في كتاب (١٠) الطلاق، باب (١) حدثنا سويد بن سعيد (١/٦٥٠) الحديث (٢٠١٨)، وتما في الفوائد (١/٢١) الحديث (٢٦)، كلاهما من طريق عبيد الله بن الوليد، جميعهم من طريق محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بلفظ: الحلال بدل المباح.

الحكم:

رجال ثقات إلا الحمصي فإنه صدوق، وقد اختلف في إسناده بين الوصل والإرسال، والذي رجحه الأئمة رواية الإرسال، كما جزم بذلك البيهقي في السنن الكبرى (٧/٣٢٢). ولهذا قال الحافظ ابن حجر: ورجح أبو حاتم، والدارقطني، والبيهقي المرسل. التلخيص الخبير (٣/٢٠٥).

وقال ابن عبد الهادي [ت ٧٤٤]: وقد روي مرسلًا، وهو أشبه قاله الدارقطني، وقال أبو حاتم: إنما هو محارب، عن النبي ﷺ مرسلًا. المحرر في الحديث (١/٥٦٧).

وقال الخطابي [ت ٣٨٨]: المشهور في هذا عن محارب بن دثار مرسل، عن النبي ﷺ ليس فيه ابن عمر. معالم السنن (٣/١٩٩).

وقال المنذري في مختصر السنن: والمشهور فيه المرسل. (٢/١٩٥).



وتحريرُ المعنى فيه، فتلك العدة التي أمر أن لا تتعدَّى ولا تتجاوز. [١١٢/ب/ق] والله أعلم.

وقد اختلف العلماء في صفة طلاقِ السُّنَّة، فصفتها عندنا: أن يطلق التي عادتُها أن تحيض واحدة في حال طهرها في طهرٍ لم يمَسَّها فيه، وأن لا يكون ذلك الطُّهر تالياً لحيض طلق فيه، وأن تُترك لا يتبعها طلاقاً، ^(١) ومتى أنخرم بعض هذه الشروط الستة خرج الطلاق عن السُّنَّة.

فقولنا: التي عادتُها أن تحيض تحرُّز من الصغيرة، أو اليائسة، فإنَّ طلاقها لا يُوصف بأنه للسُّنَّة ولا للبدعة. ^(٢)

وقولنا: واحدة تحرُّز مما زاد عليها.

وقولنا: في حال طهرها تحرُّز من الحائض والنفساء.

وقولنا: في طهر لم يَمَسَّها فيه تحرُّز من طهر مسَّ فيه لما تقدم من كراهية ذلك عندنا، وتحريمه عند الشافعي.

✽

وقال الألباني: وجملَةُ القول أن الحديث رواه عن معرف بن واصل أربعة من الثقات، وهم: محمد بن خالد الواهبي، وأحمد بن يونس، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن بُكَيْر، وقد اختلفوا عليه، فالأول منهم رواه عنه عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً، وقال الآخرون: عنه عن محارب مرسلًا، ولا يشك عالم بالحديث أن رواية هؤلاء أرجح، لأنهم أكثر عدداً، وأنقن حفظاً، فإنهم جميعاً ممن احتج به الشيخان في صحيحيهما، فلا جرم أن رجح الأرسال ابن أبي حاتم عن أبيه. إرواء الغليل (١٠٨/٧).

(١) المدونة الكبرى (٤١٩/٥)، التمهيد لابن عبد البر (٦٩/١٥)، المعونة للقاضي عبدالوهاب (٥٦٠/١)، التاج والإكليل للمؤاqq (٨٣/٤)، التلqين لعبدالوهاب (٣١٦/١)، الثمر الداني شرح رسالة القَيْرَوَانِي للأزهري (٤٦٥)، القوانين الفقهية لابن جزي (١٥٠)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٧/٤)، كفاية الطالب لأبي الحسن المَالِكِي (١٠٣/٢)، مختصر خليل (١٣٢)، مواهب الجليل للخطّاب (٣٨/٤)، الاستذكار لابن عبد البر (١٥٤/٦)، بداية المجتهد لابن رُشد (٤٩/٢).

(٢) قال البَاجِي -رحمه الله تعالى-: لأنَّ حالهما واحدة ليست لهما حالان فيختص إيقاع الطلاق بأحدهما، وإنما جميع تلك الحال وقت للعدة فكانت وقتاً للطلاق. المنتقى (٩٦/٤).

وقولنا : وأن لا يكون ذلك الطهر تالياً لحيض طلق فيه، تحرّز مما إذا طلق في الحيض ثم أجبر على الرجعة، فإنه مأمور بإمسакها إلى الطهر من الحيضة الثانية، كما في الحديث.

وقولنا: أن تُترك فلا يتبعها طلاقاً، تحرّز من أن يطلقها واحدة ثم يُردفها بأخرى^(١) أو ثنتين، فكره له عندنا أن يفرق عليها ثلاث طلاقات في ثلاثة أطهار، وأجاز ذلك أبو حنيفة في أحد قوليّه،^(٢) وقاله ابن مسعود.^(٣)

واختلف فيه قول أشهب^(٤)، فقال مثله مرة، وأجاز -أيضاً- ارتجاعها ثم يطلق ثم يرجع ثم يطلق فيتم^(٥) الثلاث، والمذهب كراهة ذلك، وقال الشافعي^(٦) وأحمد^(٧) وأبو ثور^(٨): ليس في عدد الطلاق سنة ولا بدعة، وإنما ذلك في الوقت.^(٩)

- (١) في نسخة (ق) أخرى. والصواب حتى يستقيم الكلام ما أثبتته من نسخة (خ) والله أعلم.
- (٢) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٣/ ٨٩)، بداية المبتدي للمَرْغِينَانِي (٦٨)، تبين الحقائق للزَيْلَعِي (٢/ ١٨٩)، حاشية ابن عابدين (٣/ ١١٨)، إكمال المعلم للقاضي عِيَاض (٥/ ٧)، الكشف للزَخْشَرِي (٤/ ٥٥٥).
- (٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للشيْخِ طَبِي (١/ ٦٦٤).
- أما ابن مسعود فقد سبق تعريف الإمام الفاكهاني به في كتاب الصلاة، باب التشهد، الحديث الأول... وهو عبدالله بن مسعود الهذلي، مات سنة ٣٢هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٩٨٧-٩٩٤).
- (٤) أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي العامري، أبو عمر، المتوفى سنة ٢٠٤هـ. الديباج المذهب لابن فَرْحُون (١/ ٩٨-٩٩)، شجرة النور الزكية لمخلف (٥٩) رقم (٢٦).
- (٥) في نسخة (ق) فتم. ما أثبتته من نسخة (خ)، وهو الصواب الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني (٥/ ٨).
- (٦) الأم للشافعي (٥/ ١٨١).
- (٧) الإنصاف للمُرْدَاوِي (٨/ ٤٥٥).
- (٨) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أبو ثور، المتوفى سنة ٢٤٠هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَة (١/ ٥٥-٥٦) رقم (١)، طبقات الشافعية الكبرى للسُّبْكِي (٢/ ٧٤-٧٧) رقم (١٥).
- وقد نقل قوله: ابن عبد البر في الاستذكار (٦/ ١٥٦).

(٩) من قول الفاكهاني: واختلف فيه قول أشهب فقال مثله مرة إلى هنا، هذا كله من كلام القاضي

ع: وما جاء في حديث ابن عمر^(١) يدل على أن ما عدا ما^(٢) وُصِفَ فيه طلاق بدعة.

لكن أجمع أئمة الفتوى على لزومه إذا وقع إلا من لا يُعتدُّ به من الخَوارج^(٣) والروافض^(٤) وحكي عن ابن عُلَيَّة^(٥) والله أعلم.

==

عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٨/٥).

- (١) إشارة إلى هذا الحديث الذي تناوله الإمام الفاكهاني بالشرح ج ١ ص ١٥٩.
 - (٢) في نسخة (ق) ما عداه أو وصف. والصواب حتى يستقيم الكلام ما أثبتته من نسخة (خ)، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عيَّاض (٨/٥).
 - (٣) كل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يُسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان. والخَوارج: يكفرون أصحاب الكبائر، وأنكروا شفاعته ﷺ في المسلمين المذنبين، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً، وقد كفَّروا بعض الصحابة كعلي بن أبي طالب ﷺ. الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤)، ايضاح الدليل لابن جماعة (١٤).
 - (٤) الروافض: هم الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم. الصواعق المحرقة على أهل الرافض والضلال والزندقة للهيثمي (٦٠٧/٢) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر للحنوحي (١٠٣).
 - (٥) انتهى كلام القاضي عيَّاض ﷺ إكمال المعلم للقاضي عيَّاض (٨/٥).
- وابن عُلَيَّة هو: إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو إسحاق، المتوفى سنة ٢١٨ هـ. المنتظم لابن الجوزي (٣٠/ ١١) رقم (١٢٣٤).

☆ المديحة الثانية:

عن فاطمة بنت قيس^(١): « أن أبا عمرو بن حفص، طلقها البتة، وهو غائب - وفي رواية: « طلقها ثلاثاً »^(٢) - فأرسل إليها وكيله^(٣) بشعير، فسخطته^(٤)، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: ليس لك عليه نفقة - وفي لفظ: « ولا سكنى »^(٥) - فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى، تضعين ثيابك، فإذا حللت فاذنيني، فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان^(٦)، وأبا جهنم خطباني، فقال رسول الله ﷺ: أما أبو جهنم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، أنكحي أسامة بن زيد^(٧) فكرهته، ثم قال: أنكحي أسامة بن زيد، فنكحته فجعل الله فيه خيراً،

(١) فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر بن وهب بن نعلبة القرشية الفهرية، توفيت بعد الخمسين.

الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٩٠١) رقم (٤٠٦٢)، تاريخ الإسلام للذهبي (٤/ ٢٨٤) رقم (٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب (٨) الطلاق، باب (٦) المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (٢/ ١١١٥/ ١١١٩) رقم (١٤٨٠).

(٣) هو عياش بن أبي ربيعة المخزومي. غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (١/ ١٧٧).

(٤) قال الجوهري: تسخط عطاءه استقله. الصحاح (١/ ٨٨٣).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب (٨) الطلاق باب (٦) المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (٢/ ١١١٤) رقم (١٤٨٠).

(٦) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب القرشي الأموي، أبو عبد الرحمن، المتوفى سنة ٦٠هـ على الصحيح. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٦/ ١٥١) رقم (٨٠٧٤)، غنية الملتبس للخطيب (٤٠٥).

قال النووي - رحمه الله تعالى -: هذا تصريح بأن معاوية الخاطب في هذا الحديث هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وهو الصواب، وقيل: أن معاوية آخر، وهذا غلط صريح تبهت عليه لثلا يغتر به، وقد أوضحته في تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٤٠٦) رقم (٥٨٨) في ترجمة معاوية. شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/ ٩٨).

(٧) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، يكنى أبا محمد، ويقال: أبو زيد، مات سنة ٥٤هـ. =

وَأَعْتَبْتُ»^(١).

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: أبو عمرو^(٢) بن حفص هذا، قيل: اسمه كنيته، وقيل: اسمه عبد الحميد.^(٣)

ع: وهو الأشهر في اسمه.^(٤)

وقيل: اسمه أحمد، وقال بعضهم: أبو حفص بن عمر، وقيل: أبو حفص بن المغيرة / [١١٣ / أ / ق]، ومن قال: أبو عمرو بن حفص أكثر قاله: ق.^(٥)

الثاني: قولها: « طَلَّقَهَا ثَلَاثًا »، قال العلماء: هذا^(٦) هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم في [٢٢٥ / ب / خ] أنه طلقها ثلاثا، أو البتة، أو آخر ثلاث تطليقات، أو طلقها ولم يذكر هذا ولا غيره.

==

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٤٩ / ١) رقم (٨٩).

(١) ليس الحديث عند البخاري بتمامه، وإنما رواه مختصرا، وذلك في كتاب (٧١) الطلاق، باب (٣٩) قصة فاطمة بنت قيس (٢٠٣٩ / ٥) رقم (٥٠١٧)، ومسلم في كتاب (٨) الطلاق، باب (٦) باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها (١١١٤ / ٢) رقم (١٤٨٠) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -: أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها، ولم أرها في البخاري، وإنما ترجم لها كما ترى، وأورد أشياء من قصتها بطريق الإشارة إليها، وهم صاحب العمدة فأورد حديثها بطوله في المتفق عليه. فتح الباري لابن حجر (٤٧٨ / ٩).

(٢) في نسخة (ق) أبو عمر. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب إن شاء الله تعالى.

(٣) نص عليها ابن عبد البر في الاستيعاب (١٧١٩ / ٤)، وابن الأثير في أسد الغابة (٢٤٠ / ٦)، وابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٢٨٧ / ٧)، وكذلك ما سيأتي من قول الفاكهاني: وقيل: اسمه أحمد، وقال بعضهم: أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو حفص بن المغيرة.

(٤) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٨ / ٥).

(٥) من قول الفاكهاني: وقيل: اسمه أحمد إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد، هذا نص كلامه. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٥٥ / ٤).

(٦) في نسخة (ق) فهذا.

وجاء في آخر صحيح مُسْلِم في حديث الجَسَّاسَةِ^(١) ما يُفهم منه أنه مات عنها، وليست هذه الرواية على ظاهرها بل هي وهمٌ أو مُؤَوَّلَةٌ.^(٢)

قلت: والجمع بين هذه الروايات المختلفات الألفاظ أن يكون قد تقدم له فيها تطليقتان، بأن أتم الثالثة فَمَنْ^(٣) رَوَى آخر ثلاث تطليقات، أو طلقها ولم يذكر عددا ولا غيره فظاهرٌ، وَمَنْ قال: ثلاثا أراد تمام ثلاث، وَمَنْ رَوَى البتة عبَّر بها عن الثلاث، إذ كانت في معناها، كما هو مذهبنا ومذهب العامة.

فعلى هذا لا متمسك لمن استدل بهذا الحديث على جواز طلاق الثلاث دفعة واحدة.
الثالث: فيه دليل على جواز طلاق الغائب، وجواز الوكالة في أداء الحقوق، ولا خلاف في ذلك.^(٤)

والوكيل يُرْفَعُ على أنه المُرْسَل، وينصبُّ على أنه المُرْسَل.^(٥) وهو القائل: «مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ»، إذ المطلق غائب^(٦)، ولما كان قائما مقام المُوَكَّل في ذلك، صح له أن يقول: «مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ»، وكأنه هو -أيضا- مُدَّعَى عليه، وهذا معروف من لسان العرب مشهور.

(١) هذا الحديث أخرجه مُسْلِم في كتاب (٥٢) الفتن، باب (٤) قِصَّةِ الْجَسَّاسَةِ (٢٢٦١/٤ - ٢٢٦٣) رقم (٢٩٤٢).

والجَسَّاسَةُ: الدابة، سميت بذلك لأنها تجسس الأخبار للدجال. غريب الحديث للخطَّابي (١٥٣/١).

(٢) من قول الفاكهاني: هذا هو الصحيح المشهور إلى هنا هذا نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (٩٥/١٠)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٤٨/٥ - ٤٩).

(٣) الذي وجدته في نسخة (ق) ممن، وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٤) شرح النَّوَوِيِّ على صحيح مُسْلِم (١٠٦/١٠)، إحكام الأحكام لابن دقيق (٤/٥٥)، المفهم للقرطبي (٤/٢٦٧).

(٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٥٥).

(٦) في نسخة (ق) غائبا. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، لأنه خبر مبتدأ.

وفيه جواز استفتاء المرأة وسماع المفتي كلامها،^(١) وكذلك في التحاكم عند الإمام.
 الرابع: قوله: - عليه الصلاة والسلام -: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ»، وفي لفظ: «وَلَا سَكْنَى»
 ظاهره إسقاطها أو إسقاطها.

وقد اختلف في المطلقة البائن الحائل، هل لها السكنى والنفقة أم لا؟ فذكر مُسْلِمٌ عن
 عمر رضي الله عنه^(٢) وهو قول أبي حنيفة إثباتها^(٣)، وقال آخرون: بإسقاطها، وهو قول ابن عباس
 وأحمد^(٤)، وقال مالك^(٥) والشافعي^(٦): لها السكنى دون النفقة.

فحجة مَنْ أثبتها^(٧)، قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾ الآية^(٨)، وأما النفقة، فلأنها محبوسة
 عليه، وهذا عنده يوجب لها النفقة.

وحجة مَنْ أسقطها قوله: - عليه الصلاة والسلام - في الحديث: «لا نفقة لك عليه وَلَا سَكْنَى»،
 وحجة مالك والشافعي في إثبات السكنى خاصة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾
 الآية^(٩).

(١) هذا نص كلام المازري. المعلم (٢/١٣٥).

(٢) صحيح مُسْلِم (٢/١١١٨) رقم (١٤٨٠).

(٣) الدر المختار للحصكفي (٣/٦٠٩) المبسوط للسرخسي (٥/٢٠١)، الهداية شرح البداية للمرغيناني
 (٢/٤٤)، بدائع الصنائع للكاتاني (٣/٢٠٩)، بداية المبتدي للمرغيناني (٨٩)، تبيين الحقائق
 للزيلعي (٣/٦٠)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤/٤٠٦)، الفتاوى الهندية لنظام وجماعة
 (١/٥٥٧).

(٤) نقل ذلك عنها ابن قدامة في المغني (٨/١٨٥).

(٥) المدونة الكبرى (٤/١٨٩)، المعلم للمازري (٢/١٣٤)، المفهم للقرطبي (٤/٢٦٨)، أحكام
 الأحكام لابن دقيق (٤/٢١٤)، التلطين لعبد الوهاب (٣٤٨)، القوانين الفقهية لابن جزي (١٥٨)،
 المستقى للبايجي (٤/١٠٤)، الاستذكار لابن عبد البر (٦/١٦٥)، بداية المجتهد لابن رشد (٢/٧١).

(٦) الأم للشافعي (٧/١٥٨).

(٧) في نسخة (ق) أثبتها. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني
 المعلم (٢/١٣٤).

(٨) سورة الطلاق، الآية (٦).

(٩) سورة الطلاق، الآية (٦).

وهذا خبرٌ واحدٌ فقد لا يخص به العموم، ولقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ الآية^(١)، ودليل خطاب^(٢) هذه الآية يقتضي عدم النفقة عند عدم الحمل مع التصريح في الحديث بإسقاط النفقة.^(٣)

قال الإمام: ولا يدخل التأويل في هذا، كما دخل في السكنى فأكد هذا الخبر دليل خطاب القرآن فصار مالك رحمته الله إليه.

قلت: يريد ومن وافقه.

وأما ما اعتل^(٤) به ابن المسيب رحمته الله من قوله: «تلك امرأة فنتت الناس إنيها كانت لينة فوضعت على يد بن أم مكتوم»^(٥)، وقوله -أيضاً- [١١٣/ب/ق]: «تلك امرأة استطالت على أحماؤها بلسانها فأمرها -عليه الصلاة والسلام- أن تنتقل»^(٦).

وما قاله الإمام: من احتمال أن يكون ذلك من أنها خافت من ذلك المنزل، بدليل ما رواه من قوله: «أخاف أن يقتحم^(٧) علي»^(٨) فسياق الحديث يأباه، فإنه يقتضي أن سبب

(١) سورة الطلاق، الآية (٦).

(٢) دليل الخطاب هو: الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عن ما عداه، ويسمى مفهوم المخالفة. روضة الناظر لابن قدامة (٢٦٤).

(٣) من بداية مسألة المطلقة البائن الحائل إلى هنا هذا كله من كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (١٣٤/٢ - ١٣٥).

(٤) في نسخة (ق) ما اعتد. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني المعلم للمازري (١٣٥/٢).

(٥) سنن أبي داود (٢٨٩/٢) رقم (٢٢٩٦)، مسند إسحاق بن راهويه (٢٣٣/٥) رقم (٢٣٨٠)، التمهيد لابن عبد البر (١٥١/١٩) المحلى لابن حزم (٢٩٨/١٠).

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥٦/١٨)، أحكام القرآن للجصاص (٣٥٧/٥)، سنن البيهقي الكبرى (٤٣٣/٧) رقم (١٥٢٧٠)، السنن الصغرى للبيهقي (٤٥٩/٦ - ٤٦٠) رقم (٢٨١٨).

(٧) أي يدخل على منزلي بغلبة. مشارق الأنوار للقاظمي عياض (١٧٢/٢).

(٨) إلى هنا ينتهي ما ذكره المازري في كتابه المعلم بعضه بنصه وبعضه بتصرف من قبل الفاكهاني (١٣٥/٢).

اختلافها مع الوكيل، وأن الوكيل قال: « لا نفقة لها »، واقتضى ذلك أن سألت رسول الله ﷺ فأجابها - عليه الصلاة والسلام - بما أجاب، وذلك يقتضي أن التعليل سبب ما جرى من الاختلاف في وجوب النفقة لا سبب آخر.

والإجماع على وجوب النفقة لِلرَّجْعِيَّةِ^(١)، والخلاف في وجوب السكنى والنفقة للمبتوتة الحائل، كما تقدم، وأما الحامل فلها السكنى والنفقة. والله أعلم.

الخامس: قوله: « فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ » إلى قوله: « تَضَعِينَ ثِيَابَكَ » أم شريك هذه قرشية^(٢)، وقيل: أنصارية، واسمها غزية وقيل: غزيلة - بغين معجمة مضمومة ثم زاي فيهما -^(٣) قيل: إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وقيل غيرها، وقد تقدم ذلك قريباً في حديث الواهبة نفسها.^(٤)

ح: ^(٥) ومعنى الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يزورون أم شريك، ويكثرون التردد إليها لصلاحها، فرأى النبي ﷺ أن على فاطمة من الاعتداد عندها حرجاً من حيث أنه^(٦)

==

وهذه الرواية أخرجهما مسلم في كتاب (٨) الطلاق باب (٦) المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (١١٢١/٢) رقم (١٤٨٢) بنحوه.

(١) الإجماع لابن المنذر (٨٦)

وفي نسخة (ق) للزوجة .

(٢) الذي وجدته في نسخة (ق) قشيرية. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. شرح النووي على صحيح مسلم (٩٦/١٠).

(٣) من قول الفاكهاني: أم شريك إلى هنا هذا نص كلام النووي في شرحه على صحيح مسلم (٩٦/١٠)، المفهم للقرطبي (٢٦٩/٤)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٥٦/٤).

(٤) وذلك في باب الصداق الحديث الثاني ج ١ ص ١٤٧ .

(٥) المقصود بهذا الحرف كما بينه الفاكهاني - رحمه الله - في مقدمة هذا الكتاب، النووي - رحمه الله - حيث قال: وحيث تجد في هذا الكتاب (ح) هكذا، فهي للشيخ محيي الدين النووي .

وهو: محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني، أبو زكريا، المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تذكرة الحفاظ للذهبي (١٤٧٠/٤) رقم (١١٦٢).

(٦) في نسخة (ق) أنها. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني .

==

يلزمها التحفظ من نظرهم إليها ونظرها إليهم وانكشاف شيء منها، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها - عليه الصلاة والسلام - بالاعتداد عند ابن أم مكتوم، لأنه لا ينظرها ولا يتردد إليه ^(١) في بيته من يتردد إلى بيت أم شريك ^(٢). قلت: واختلف في اسم ابن أم مكتوم فقيل: عمرو ^(٣)، وقيل: عبدالله، وقيل غيره ^(٤). قال بعضهم: فيه جواز نظر المرأة إلى الرجل وكونه معها إذا لم تنفرد به ^(٥)، وأن ما ينكشف من الرجال للنساء في تصرفهم لا حرج فيه غير العورات، بخلاف / [٢٢٦ / أ / خ] النساء معهم ^(٦).

قال ع وتبعه ح ما معناه: تضعيف هذا القول، وأن الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أنه يُحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما يُحرم نظره إليها، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ ^(٧)، ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ ^(٨)، وأن الفتنة مشتركة ^(٩).

==

شرح النووي على صحيح مسلم (٩٦/١٠).

- (١) في نسخة (ق) إلى. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.
- (٢) إلى هنا ينتهي كلام النووي عليه السلام، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (٩٦/١٠).
- (٣) في نسخة (ق) عمر. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب إن شاء الله تعالى.
- (٤) الاستيعاب (١١٩٨/٣) رقم (١٩٤٦)، أسد الغابة لابن الأثير (٢٨٠/٤).
- قال ابن عبدالبر: عمرو وهو الأكثر عند أهل الحديث، وكذلك قال الزبير ومصعب.
- وهو: عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم. الاستيعاب لابن عبدالبر (١١٩٨/٣) رقم (١٩٤٦).
- (٥) في نسخة (ق) بها. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام إن شاء الله تعالى.
- (٦) هذا القول نقله القاضي عياض في كتابه في إكمال المعلم (٥٧/٥).
- (٧) سورة النور، الآية (٣٠).
- (٨) سورة النور، الآية (٣١).
- (٩) إلى هنا ينتهي نص ما ذكره النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (٩٦/١٠)، وهو مفهوم كلام القاضي عياض، كما جاء في إكمال المعلم (٥٧/٥).

ح: ويدل عليه من السنة حديث نَبَّهَان^(١) - مولى أم سلمة^(٢) -
[عن أم سلمة^(٣)]: « أنها كانت هي وميمونة^(٤) عند النبي ﷺ فدخل ابن أم مكتوم،
فقال النبي ﷺ: احتجبا منه، فقالتا: إنه أعمى لا ينظر لنا^(٥)، فقال النبي ﷺ:
أفعميَا وإن أنثما، لا^(٦) تُبصرانه^(٧) » هذا الحديث حسن،

(١) نَبَّهَانُ الْمُخْزُومِيُّ مولاهم، أبو يحيى، المدني مكاتب أم سلمة مقبول من الثالثة ٤. التقريب (٥٥٩) رقم (٧٠٩٢).

(٢) سبق تعريف الإمام الفاكهاني بها، وذلك في كتاب الطهارة، باب الجنابة، الحديث الخامس. وهي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن مخزوم، ماتت سنة ٦٠ هـ، وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٩٢٠-١٩٢١).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) سبق تعريف الإمام الفاكهاني بها في كتاب الطهارة، باب الجنابة، الحديث الثالث. وهي ميمونة بنت الحارث الهلالية، ماتت سنة ٥١ هـ، وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٩١٤-١٩١٨).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) في نسخة (خ) أليس. وما أثبتته من نسخة (ق) موافق لما جاء في صحيح ابن جبان (٣٨٧/١٢) رقم (٥٥٧٥)، وسنن أبيهقي الكبرى (٩١/٧) رقم (١٣٣٠٢) ومسند أبي يعلى (٣٥٣/١٢) رقم (٦٩٢٢)، وأما ما ورد في نسخة (خ) فلم أقف عليه.

(٧) أخرجه أبو داود رحمه الله قال: حدثنا محمد بن العلاء، ثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، قال حدثني نَبَّهَانُ مولى أم سلمة، عن أم سلمة، قالت: فذكرته.

التعريف برجال السند:

- محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهمداني، أبو كُرَيْب، الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٤٧ هـ، وهو بن سبع وثمانين سنة، ع. التقريب (٥٠٠) رقم (٦٢٠٤).

- عبدالله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة ١٨١ هـ، وله ثلاث وستون، ع. التقريب (٣٢٠) رقم (٣٥٧٠).

- يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة، مات سنة ١٥٩ هـ على الصحيح، وقيل: سنة ١٦٠ هـ.

=

ستين، ع. التقريب (٦١٤) رقم (٧٩١٩).

قال أحمد: ثقة. تذكرة الحفاظ للذهبي (١/١٦٢) رقم (١٥٦).

وقال العجلي: ثقة. معرفة الثقات (٢/٣٧٩).

وقال الذهبي: ثقة حجة. ميزان الاعتدال (٧/٣٢٠).

وقال النسائي: ثقة.

وقال أبو زرعة: لا بأس به. نقل ذلك عنها الذهبي في سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/٣٠٠)، وابن

حجر في تهذيب التهذيب (١١/٣٩٦).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: يونس أحب إليك أو عقيل فقال: يونس ثقة،

وعقيل ثقة نبيل الحديث عن الزهري. تهذيب الكمال للمزي (٣٢/٥٥٦).

— محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي

الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة

١٢٥هـ، وقيل قبل ذلك بسنة أو ستين، ع. التقريب (٥٠٦) رقم (٦٢٩٦).

— نبهان سبقت ترجمته في هذا الحديث ج ١ ص ١٧٧. قال عنه ابن حجر: مقبول. التقريب (٥٥٩) رقم

(٧٠٩٢).

ذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٥/٤٨٦).

قال ابن حزم [ت ٤٥٦]: مجهول. المحلى (١١/٥)، المغني في الضعفاء للذهبي (٢/٦٩٤) رقم

(٦٥٩٥).

— أم سلمة :

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب اللباس (٧)، باب (٣٦) في قول الله ﷻ: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ

أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] (٦٣/٤) الحديث (٤١١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب (٤٦)،

باب (٧٥) مساواة المرأة الرجل في حكم الحجاب، والنظر إلى الأجانب الحديث (٧/٩١)

(١٣٣٠٣)، والترمذي في كتاب (٤٤) الأدب عن رسول الله ﷺ، باب (٩) ما جاء في احتجاب

النساء من الرجال (٥/١٠٢) الحديث (٢٧٧٨)، وأحمد في المسند ضمن أحاديث أم سلمة

(٦/٢٩٦) رقم (٢٦٥٧٩)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، ذكر الزجر عن أن تنظر

المرأة إلى الرجل الذي لا يبصر (١٢/٣٨٧) الحديث (٥٥٧٥)، خمستهم من طريق عبد الله بن المبارك،

=

=

والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٧٩) عشرة النساء، باب (٨) نظر النساء إلى الأعمى (٣٩٣/٥) رقم (٩٢٤١)، من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، جميعهم من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن نَبَّهَان مولى أم سَلَمَة، عن أم سَلَمَة بنحوه.

الحكم:

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. سنن الترمذي (١٠٢/٥).

وقال ابن حجر: وليس في إسناده سوى نَبَّهَان وقد وثق. تلخيص الحبير (١٤٨/٣).

قال القُرطبي: هذا الحديث لا يصح عند أهل النقل، لأن راويه عن أم سَلَمَة نَبَّهَان - مولاها - وهو ممن لا يحتج بحديثه. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٢٨/١٢).

وقال الإمام أحمد: هو ضعيف. نقل ذلك عنه ابن قدامة في المغني (١١/٧)، وابن مفلح في المبدع (١١/٧).

قال الشيخ الألباني: ضعيف. إرواء الغليل (٢١١/٦) الحديث (١٨٠٦).

وقال -أيضاً-: وخلاصة التحقيق:

١- أن الحديث تفرد به نَبَّهَان، وعنه الزُّهري، كما قال النسائي. سنن النسائي الكبرى (٣٩٣/٥)، الحديث (٩٢٤١)، والبيهقي، وابن عبد البر التمهيد (٢٣٦/١٦)، (١٥٥/١٩)، ونقل ابن قدامة ذلك عنه. المغني (٨١/٧) وغيرهم.

٢- أن نَبَّهَان مجهول العين، كما أفاده البيهقي، وابن عبد البر. التمهيد (١٥٥/١٩) ونقل ابن قدامة ذلك عنه (٨١/٧)، وقريب منه قول الحافظ في التقريب (٥٥٩) رقم (٧٠٩٢): مقبول، فإنه يعني أنه غير مقبول إلا عند المتابعة، كما نص عليه في مقدمة التقريب (٧٤) - قال ابن حجر: السادسة من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. التقريب (٧٤) - وأن قوله في الفتح (٣٣٧/٩): إسناده قوي غير قوي لمخالفته لقوله في التقريب وللقواعد الحديثية، على أن قوله: مقبول، وإن كان مؤيداً لضعف الحديث، فهو غير مقبول، لأن حقه أن يقول مكانه: مجهول لما تقدم من تفرد الزُّهري عنه. الرد المفحم للألباني (٦٢/١ - ٦٤).

قال الشيخ الألباني في نَبَّهَان: ليس له متابع. الرد المفحم (٧٠/١).

قال الدكتور حسنين فلمبان: ضعف بجهالة عين نَبَّهَان، وتبين أن نَبَّهَان له راويان ثقتان، وهما ابن شهاب، ومحمد بن عبد الرحمن القرشي وثقه غير واحد، ومنهم ابن حجر، ثم قال حفظه الله فقد

=

رواه أبو داود، والترمذي^(١) وغيرهما، قال الترمذي : هو حديث حسن، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة.^(٢)

وأما حديث فاطمة بنت قيس / [١١٤ / أ / ق] مع [ابن]^(٣) أم مكتوم، فليس فيه إذن لها في النظر إليه، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها، وهي مأمورة بغض بصرها، فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة، بخلاف مكثها في بيت أم شريك.^(٤)

ع: وأما حديث نبهان فيختص بزيادة حرمة أزواج النبي ﷺ، وأنهن كما غلظ الحجاب على الرجل فيهن، غلظ عليهن في حق الرجال^(٥) - أيضاً - لعظم حرمتهن، وإلى هذا أشار أبو داود^(٦)، وغيره من العلماء.^(٧)

قلت : وهذا الكلام يقتضي أنه لا دليل في حديث نبهان، لوجود خصوصيته في أزواجه - عليه الصلاة والسلام - مفقودة في غيرهن، فلا ينتظم ما استدلل به ح على هذا.
السادس: قوله: - عليه الصلاة والسلام - « فإذا حَلَلْتُ فَأَذِينِي » هو بِمَدِّ الهمزة أي:

حَسَنٌ وَصَحَّحَ عدد من الأئمة هذا الخبر، كالترمذي، وابن حجر، والفاكهاني، والقصور في ترجمة نبهان هو الذي أودى بالقول في وصفه [أنه مجهول العين] عند الألباني .

(١) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحَّاك السلمي الترمذي، أبو عيسى، صاحب الجامع، أحد الأئمة، من الثانية عشرة مات سنة ٢٧٩هـ. التقريب (٥٠٠) رقم (٦٢٠٦).

(٢) الذي وجدته في سنن الترمذي بعد أن ذكر هذا الحديث قال رحمه الله : هذا حديث حسن صحيح ولم يزد على ذلك . سنن الترمذي (١٠٢ / ٥) .

(٣) الزيادة من نسخة (ق) .

(٤) إلى هنا ينتهي ما ذكره النووي ﷺ في شرحه على صحيح مسلم (٩٦ / ١٠ - ٩٧) .

(٥) في نسخة (ق) الرجل، والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني . إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٧ / ٥) .

(٦) سنن أبي داود (٦٣ / ٤) .

(٧) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض - رحمه الله تعالى - . إكمال المعلم (٥٧ / ٥) .

فأعلميني: ^(١) قيل: فيه جواز التعريض في العدة. ^(٢) واستبعده ع: إذ ليس في قوله: «فأذيني» ^(٣) أو: «لا تسبقيني بنفسك» ^(٤) على الرواية الأخرى غير أمرها بالتربص، ^(٥) ولم يُسم لها زوجاً.

قال: وإنما يكون التعريض من الزوج، أو من يتوسط له بعد تعيينه ومعرفته، وأما في مجهول فلا يصح فيه التعريض، إذ لا يصح ^(٦) مواعده، قال: لكن في الحديث ما يدل على منع التعريض ^(٧)، والخطبة، والمواعدة في العدة، إذ لم يذكر لها - عليه الصلاة والسلام - مِرَادُهُ ولا واعدتها عليه، ولا خطبها لأسامة. ^(٨)

وقولها: «خطبائي» ولم ينكر ذلك - عليه الصلاة والسلام - دليل جواز الخطبة على الخطبة إذا لم يتراكنا. ^(٩)

- (١) هذا كلام ابن دقيق العيد رحمته الله. إحكام الأحكام لابن دقيق (٥٧/٤).
 - (٢) وبه قال ابن وضاح. المتقى للباقي (١٠٦/٤)، وبه قال المازري في المعلم (١٣٥/٢) وأيضاً قال به القُرطبي في المفهم للقُرطبي (٢٧١/٤).
 - (٣) الذي وجدته في نسخة (خ) آذيني، وما أثبتته من نسخة (ق)، الصواب الموافق لما جاء في سنن أبي داود (٢٨٥/٢) رقم (٢٢٨٤)، والنسائي في المجتبى (٧٥/٦) رقم (٣٢٤٥)، وفي السنن الكبرى (٥ / ٣٩٤)، وابن ماجه (١/٦٠١) رقم (١٨٦٩)، وأصل هذه الرواية في الصحيحين.
 - (٤) أخرجهما مُسلم في كتاب (٨) الطلاق باب (٦)، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (١١١٥/٢) رقم (١٤٨٠) بلفظه.
 - (٥) وهو الانتظار. مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني. (٣٣٨).
 - (٦) الذي وجدته في نسخة (خ) لا تصح، وما أثبتته من نسخة (ق)، الصواب إن شاء الله الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٨/٥).
 - (٧) التعريض: هو الإيلاء والتلويح من غير كشف ولا تبين. غريب القرآن للعزيري (٣٣١).
 - (٨) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض - رحمه الله تعالى - كما ورد في إكمال المعلم (٥٨/٥).
 - (٩) المعلم للمازري (١٣٥/٢)، المفهم للقُرطبي (٢٧١/٤)، عمدة القاري للعيني (١٤٤/١٢)، شرح الرزقاني (٢٧٠/٣).
- والتركان في النكاح: أن تميل إليه، ويميل إليها. الثمر الداني شرح رسالة القَيْرَوَانِي (١/٤٤٢)، كفاية

وقوله - عليه الصلاة والسلام - ^(١): «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ» فيه تأويلان: أصحهما: ^(٢) أنه كثير الضرب للنساء، كما جاء مصرحاً به في الرواية الأخرى: «ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ» ^(٣) هكذا.

والثاني: أنه كثير الأسفار، ^(٤) ولعل قائل هذا الثاني لم تبلغه الرواية الأخرى. ^(٥)
و«العَاتِقُ»: ما بين العُنُق والمنكب. ^(٦)

وفيه دليل على جواز استعمال المبالغة، وجواز إطلاق مثل هذه العبارة، فإنَّ أبا جَهْمٍ لا بُدَّ أن يضعَّ عصاه حالة نومه وأكله، وكذلك مُعَاوِيَةُ لا بد أن يكون له ثوب يلبسه مثلاً، لكن أُعتبر حال الغلبة وأهدر حال النادر واليسير، وهذا المجاز فيما قيل في أبي جهم أظهر منه فيما قيل في مُعَاوِيَةَ، لأن لنا أن نقول: إن لفظة المال انتقلت في العُرف عن موضوعها الأصلي إلى ما له قدر من المملوكات، أو ذلك مجاز شائع يتنزل منزلة النقل فلا يتناول الشيء اليسير جداً، بخلاف ما قيل في أبي جهم. ^(٧) قاله ق. وهو الظاهر عندي. والله أعلم.

وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة، ولا يكون

==

الطالب لأبي الحسن المالكي (٢ / ٦٥).

- (١) في نسخة (ق) ﷺ.
- (٢) ومن ذكر هذا الترجيح القُرطُبي في المفهم (٤ / ٢٧٢)، والنَّووي في شرحه مُسْلِم (١٠ / ٩٧).
- (٣) أخرجها مُسْلِم في كتاب (٨) الطلاق باب (٦) باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (٢ / ١١١٩) رقم (١٤٨٠) بلفظه.
- (٤) أشار إلى هذين التأويلين النَّووي في شرحه على صحيح مُسْلِم (١٠ / ٩٧)، وابن دَقِيق العِيد في إحكام الأحكام (٤ / ٥٧)، والقُرطُبي في المفهم (٤ / ٢٧٢)، والسيوطي في شرحه على سنن النَّسائي (٦ / ٧٦)، والعظيم أبادي في عون المعبود (٦ / ٢٧١)، والقاري في مرقاة المفاتيح (٦ / ٤٤٥).
- (٥) صحيح مُسْلِم (٢ / ١١١٩) الحديث (١٤٨٠).
- (٦) مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١ / ١٧٦).
- (٧) من قول الفاكهاني: والعَاتِقُ: ما بين العُنُق والمنكب إلى هذا نص كلام ابن دَقِيق العِيد - رحمه الله تعالى - كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ٥٧).

ذلك من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة. ^(١)

وقد قال العلماء ^(٢): أن الغيبة تباح في ستة مواضع .

وقد تقدم ذكرها أول الكتاب، ^(٣) في حديث: «إِنَّهَا لَيُعَذَّبَانِ» الحديث. ^(٤)

تنبیه:

اعلم أن أبا الجهم هذا - بفتح الجيم - مُكَبَّرٌ، وهو المذكور في حديث الإنجانية ^(٥)
/[١١٤/ ب / ق]، وهو غير أبي الجهم ^(٦) المذكور في حديث التيمم ^(٧)، وفي المرور بين

(١) أشار إلى ذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم (٩٧/١٠).

(٢) وعن ذكر ذلك الإمام النووي - رحمه الله تعالى - كما في كتابه رياض الصالحين (٢٧٩).

وقد عرّف النووي - رحمه الله تعالى - الغيبة في كتابه الأذكار فقال: الغيبة ذكر ك الإنسان بما فيه مما يكره. (٢٦٦).

(٣) وذلك في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث السادس.

(٤) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٤) الوضوء، باب (٥٥) ما جاء في غسل البول (٨٨/١) الحديث (٢١٤)، ومسلم في كتاب (٢) الطهارة باب (٣٤) الدليل على نجاسة البول وجوب الاستبراء منه (٢٤٠/١) الحديث (٢٩٢).

(٥) هو كساء غليظ بين الكساء والعباءة. مشارق الأنوار للقاضي عياض (٤١/١).

وأما حديث الإنجانية فقد سبق في كتاب الصلاة، باب الذكر عقب الصلاة، الحديث الرابع.

وهذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب (٨) الصلاة باب (٣) إذا صلى في ثوب له أعلم ونظر إلى علمها (١٤٦/١) رقم (٣٦٦)، ومسلم في كتاب (٥) المساجد، باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام (٣٩١/١) رقم (٥٥٦).

(٦) ابن الحارث بن الصمة بن عمرو الأنصاري، أبو الجهم ويقال: أبو الجهم، قيل: اسمه عبدالله وقيل: اسمه الحارث بن الصمة، ورجحه ابن أبي حاتم. الإصابة في تمييز الصحابة (٧٣/٧) رقم (٩٦٩٢)، الاستيعاب لابن عبد البر (١٦٢٤/٤) رقم (٢٩٠٠).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب (٧) التيمم، باب (٢) التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة (١٢٩/١) الحديث (٣٣٠)، ومسلم في كتاب (٣) الحيض، باب (٨) التيمم (٢٨١/١) الحديث (٣٦٩).

يدي المصلي،^(١) فإن ذلك - بضم الجيم - مُصَغَّرٌ وهو ابن حُدَيْفَةَ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ ، أعني المكبَّر.

ع: ذكره الناس كلهم ولم ينسبوه في الرواية إلا يحيى بن يحيى الأندلسي^(٢) أحد رواة الموطأ، فقال: أبو جهم^(٣) بن هشام، ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ، ولا غيرهم.^(٤)

قوله: - عليه الصلاة والسلام - « وَأَمَّا مُعَاوِيَةَ فَصُغْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ » فيه ما تقدم من مجاز المبالغة.

و«الصُّغْلُوكُ»: - بضم الصاد - الفقير.

قال الجوهري: وَصَعَالِيكَ الْعَرَبُ: ذُؤَابَانَهَا، وَالتَّصَعْلُوكُ الْفَقْرُ.
قال الشاعر:^(٥)

عُنِينَا زَمَانًا بِالتَّصَعْلُوكِ وَالْغِنَى

ويقال: صَعْلَكَتِ الْإِبِلُ إِذَا طَرَحَتْ أَوْ بَارَهَا.^(٦)

(١) إشارة إلى الحديث المتقدم في كتاب الصلاة، باب المرور بين يدي المصلي، الحديث الأول.

وهذا الحديث أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٨) الصلاة، باب (١) إثم المار بين يدي المصلي (١/ ١٩١) الحديث (٤٨٨)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٤) الصلاة، باب (٤٨) منع المار بين يدي المصلي (١/ ٣٦٣) الحديث (٥٠٧).

(٢) يحيى بن يحيى بن كثير اللبني مولا هم القُرْطُبي، أبو محمد، صدوق فقيه، قليل الحديث وله أوهام، من العاشرة، مات سنة ٢٣٤هـ على الصحيح تمييز. التقريب (٥٩٨) رقم (٧٦٦٩).

(٣) في نسخة (ق) أبو الجهم. وما أثبتته من نسخة (خ)، الصواب الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٦١).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض - رحمه الله تعالى - كما ورد في إكمال المعلم (٥/ ٦١).

(٥) هو حاتم بن عبدالله الطائي، وهذا الشطر من البيت مذكور في ديوانه (٢٤).

(٦) إلى هنا ينتهي ما ذكره الجوهري في كتابه الصحاح للجوهري (٢/ ١٢٠٥)، المغرب في ترتيب

وقوله: - عليه الصلاة والسلام - « أَنْكِحِي أُسَامَةَ » فيه جواز أمر المستشار بغير ما اسْتَشِيرَ فيه، إذا رأى ذلك نظر أو مصلحة.

وفيه جواز نكاح غير الكُفء في النسب، لأن فاطمة هذه قرشيّة، وأسامة بن زيد / [٢٢٦/ ب/ خ] مولى.^(١)

والكفاءة^(٢) عندنا حق لها وللأولياء، فإن تركوها جاز إلا الإسلام، فيفسخ نكاح الكافر المسلمة، ولو أسلم بعد العدة^(٣) ويؤدب، إلا إن تعذر^(٤) بجهل. والنظر في الدين، والحرية، والنسب، والقدر، والحال، والمال، واختلف في الجميع إلا الإسلام.^(٥)

وفي المدونة^(٦): الْمُسْلِمُونَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَكْفَاءُ، وَفُرُقَ بَيْنَ عَرِيَّةٍ وَمَوْلَى، فاستعظم ذلك مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتلا قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(٧) إلى قوله تعالى:

المعرب للمطرزي (٤٧٣/١)، لسان العرب لابن منظور (٤٥٥/١٠)، تاج العروس للزبيدي (٢٧/٢٤٠)، الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأثير (٩٤/١)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤١٦/٢).

(١) من قول الفاكهاني: فيه جواز أمر المستشار بغير ما اسْتَشِيرَ فيه إلى هنا هذا كلام المازري - رحمه الله تعالى - كما ورد في كتابه المعلم (١٣٥/٢ - ١٣٦).

(٢) الكفاءة: هي المماثلة والمقاربة. شرح حدود ابن عرفة (١٩٢).

(٣) في نسخة (خ) العدة، وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٤) في نسخة (ق) يعذر. وهي موافقة لما جاء في جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٦١) والصواب والله أعلم ما أثبتته من نسخة (خ).

(٥) من قول الفاكهاني: والكفاءة عندنا حق لها وللأولياء إلى هنا من كلام ابن الحاجب، كما ورد في كتابه جامع الأمهات (٢٦١/١)، إلا أن ابن الحاجب قال: والكفاءة حق للأولياء ولم يقل لها، وقد ذكرها القرافي في كتابه الذخيرة فقال: الكفاءة حقها وحق الأولياء. (٢١٥/٤).

(٦) المدونة الكبرى (١٦٣/٤).

(٧) سورة الحجرات، الآية (١٣).

﴿أَفْتَنَكُمْ﴾^(١) والعبد كذلك، وقيل: إلا العبد. وقال ابن بَشِير^(٢): لا خلاف منصوص أنَّ للزوجة ولَمَن قام لها فسخ نكاح الفاسق.^(٣)

وأما الفاسق بالاعتقاد فقال مَالِك: لا يَتَزَوَّجُ مِنَ^(٤) الْقَدَرِيَّةِ^(٥)، ولا يُزَوِّجُوا. وعن ابن الْقَاسِم: فِيمَن دَعَتْ إِلَى زَوْجِ أَبِي وَلِيهَا إِذَا كَانَ كُفُوءًا لَهَا فِي الْقَدْرِ، وَالْحَالِ، وَالْمَالِ زَوْجَهَا السُّلْطَانُ.^(٦)

قال عبد الملك^(٧): وعلى هذا أَجْتَمَعَ أَصْحَابُ مَالِك،^(٨) لا خلاف بينهم في ذلك، هذا مذهبنا.

قال ابن هُبَيْرَةَ^(٩): واختلفوا في فقد الكفاءة هل تؤثر في إبطال النكاح؟ فقال

(١) سورة الحجرات، الآية (١٣).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن بَشِير، أبو المطرف، توفي سنة ٤٢٢ هـ. الديباج المذهب لابن فَرْحُون (١٤٩).

(٣) وقد نقل ذلك عنه -أيضاً- الحَطَّاب في مواهب الجليل (٣/ ٤٦٠)، ومحمد عlish في منح الجليل (٣/ ٣٢٤).

(٤) الذي وجدته في نسخة (خ) إلا الْقَدَرِيَّةَ، وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق للمصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي. جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٦١). وكذلك لما نقل الحَطَّاب كلام ابن الحاجب [٦٤٦] قال: فقال ابن الحاجب: مَالِك لا يزوج من الْقَدَرِيَّةِ ولا يزوجون. مواهب الجليل (٣/ ٤٦١)، وقد نقل قول مَالِك -أيضاً- الْقَرَأَنِي في الذخيرة (٤/ ٢١٣).

(٥) الْقَدَرِيَّة: مَنْ قَالَ: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ أَفَاعِلِي الْعِبَادِ، وَأَنَّ الْمُعَاصِي لَمْ يَقْدِرْهَا اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَلَمْ يَخْلُقْهَا، فَهَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّة. شرح أصول اعتقاد أهل السنة لهبة الله اللاكائي (١/ ١٧٢).

(٦) المدونة الكبرى (٤/ ١٦٣).

(٧) عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمَةَ الْمَاجْشُون، أبو مروان، مات سنة ٢١٢ هـ. الديباج المذهب لابن فَرْحُون (١٥٣ - ١٥٤)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (٥٦) رقم (١١).

(٨) من قول الْفَاكِهَانِي: والكفاءة عندنا حق لها وللأولياء، إلى هنا منقول من كتاب ابن الحاجب، كما ورد في كتابه جامع الأمهات وغالبه نصه (٢٦١). إلا أن ابن الحاجب قال: والكفاءة حق للأولياء ولم يقل لها، وقد ذكرها الْقَرَأَنِي في كتابه الذخيرة فقال: الكفاءة حقها وحق الأولياء. (٤/ ٢١٥).

(٩) يحيى بن محمد بن هُبَيْرَةَ، أبو المظفر، مات سنة ٥٦٠ هـ. سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد الذهبي (٢٠/ ٤٢٦) رقم (٨٢).

أَبُو حَنِيفَةَ: فَقَدْ الْكَفَاءَةُ يُوجِبُ لِلْأَوْلِيَاءِ حَقَّ الْإِعْتِرَاضِ ^(١). وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ فَقْدُهَا. ^(٢) وَعَنْ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ الْجَدِيدُ مِنْهُمَا: أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ عَدْمُهَا. ^(٣) وَالْقَدِيمُ: أَنَّ فَقْدَهَا يَبْطُلُ. ^(٤)

وَعَنْ أَحْمَدَ ^(٥) رَوَيْتَانِ أَظْهَرَهُمَا: أَنَّهُ يَبْطُلُ النِّكَاحُ بِفَقْدِهَا، وَالْأُخْرَى لَا يَبْطُلُ بِفَقْدِهَا، وَيَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ [الْوَرِثَةِ] ^(٦) الْأَوْلِيَاءِ وَإِعْرَاضِهِمْ.

قَالَ: وَاخْتَلَفُوا إِذَا زَوَّجَهَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ بِغَيْرِ ^(٧) كَفْوٍ بِرِضَاهَا، فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، ^(٨) وَأَحْمَدُ ^(٩) فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ فِيهَا: فَقَدْ الْكَفَاءَةُ لَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ [و] ^(١٠) لِبَقِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ الْإِعْتِرَاضُ ^(١١)، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: ^(١٢) يَسْقُطُ حَقُّهُمْ. ^(١٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ق: وَكَرَاهَتُهَا لَهُ إِمَّا لِكُونِهِ مَوْلًى، أَوْ لِسَوَادِهِ ۞.

- (١) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٢/٢٤٧)، المبسوط للسَّرْحَسِي (٥/١٠).
- (٢) المدونة الكبرى (٤/١٦٣)، حاشية الدسوقي لمحمد عرفة (٢/٢٤٩)،، بلغة السالك للصاوي (٢/٢٥٧)، منح الجليل لعليش (٣/٣٢٤)، المغني لابن قدامة (٧/٢٦).
- (٣) في نسخة (ق) فقدها.
- (٤) بعد رجوعي إلى كلام ابن هُبَيْرَةَ وجدت المكتوب: وَعَنْ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ الْجَدِيدُ مِنْهُمَا أَنَّهُ يَبْطُلُ النِّكَاحُ عَدْمُهَا وَالْقَدِيمُ لَا يَبْطُلُ. اختلاف الأئمة العلماء (٢/١٣٥).
- (٥) المغني لابن قدامة (٧/٢٦ - ٣٠) الكافي لابن قدامة (٣/٣٠)، الإنصاف للمِرْدَاوِي (٨/١١٠).
- (٦) الزيادة من نسخة (ق). وبعد رجوعي إلى كتاب ابن هُبَيْرَةَ وجدت المكتوب: عَلَى إِجَازَةِ الْأَوْلِيَاءِ. اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَةَ (٢/١٣٥).
- (٧) في نسخة (ق) لغير. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.
- (٨) الوسيط للغزالي (٥/٨٩).
- (٩) المغني لابن قدامة (٧/٢٧).
- (١٠) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي. اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَةَ (٢/١٣٥).
- (١١) في نسخة (ق) الإعراض. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَةَ (٢/١٣٥).
- (١٢) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٢/٣١٨)، البحر الرائق لابن نُجَيْم (٣/١٣٨)، تبين الحقائق للزَّيْلَعِيِّ (٢/١٢٨)، شرح فتح القدير للكمال بن الهمام (٣/٢٩٤).
- (١٣) إلى هنا ينتهي كلام ابن هُبَيْرَةَ، كما ورد ذلك في كتابه اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَةَ (٢/١٣٥).

«واغْتَبَطْتُ»: ^(١) هو بفتح التاء والباء. ^(٢)

[قلت: وفي بعض النسخ زيادة « به » ^(٣)، وإنما قال الشيخ: بفتح التاء والباء] ^(٤) ليين أنه ليس مبنياً للمفعول، فإن الغِبْطَةَ على ما قاله أهل اللغة: [/ ١١٦ / أ / ق] أن يتمنى مثل حال المَغْبُوطِ من غير أن يريد زوالها عنه، وليس بحَسَدٍ. تقول منه: غَبَطْتُهُ بما نال أَغْبَطُهُ غَبْطاً وَغِبْطَةً فَاغْتَبَطْتُ، هو كقوله: ^(٥) منعتَه فامتنع، وحَبَسْتَه فاحتبس.

قال الشاعر: ^(٦)

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ *** إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

أي: مُغْتَبِطاً.

قال الجَوْهَرِيُّ: أنشدنيهِ أَبُو سَعِيدٍ ^(٧)، - بكسر الباء - أي: مَغْبُوطٌ.

(١) في نسخة (ق) فاغْتَبَطْتُ. كما جاء في صحيح مُسْلِمٍ (٢ / ١١١٩) رقم (١٤٨٠) وما أثبتته من نسخة

(خ) موافق لما جاء في صحيح مُسْلِمٍ أيضاً (٢ / ١١١٤)

(٢) انتهى كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كما في إْحْكَامِ الْأَحْكَامِ (٤ / ٥٨)، وكذلك ذكره النَّوَوِيُّ في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١٠ / ٩٨).

(٣) ذكر ذلك النَّوَوِيُّ - رحمه الله تعالى - كما في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ ثم قال: ولم تقع لفظه به في أكثر النسخ. (١٠ / ٩٨).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (ق) كقولك . وهو الذي وجدته في الصحاح الذي نقل منه الْفَاكِهَانِيُّ - رحمه الله تعالى - هذه العبارة بنصها (١ / ٨٩٣).

(٦) قال ابن منظور: وقال ابنُ بَرِّيٍّ هو لَعِثِيرُ بْنُ لَيْبِدٍ الْعُدْرِيُّ، وقيل: هو حُرَيْثُ بْنُ جَبَلَةَ الْعُدْرِيُّ. لسان العرب لابن منظور (٤ / ٢٩٣)، تاج العروس للزُّبَيْدِيِّ (١١ / ٣٤٩).

(٧) عبد الملك بن قريش بن أصمع بن مظهر الباهلي الأَصْمَعِيُّ، أبو سعيد، مات سنة ٢١٠هـ. البلغة للفيروز أبادي (١٣٦ - ١٣٧) رقم (٢٠٦).

قال: والاسم الغِبْطَةُ، وهو حُسْنُ الحالِ، ومنه قولهم: اللهم غَبْطاً لا هَبْطاً^(١) أي: نسألك الغِبْطَةَ، ونعوذ بك من أن تَهْبِطَ عن حالنا.^(٢)

فقولها: واغتبطت أي: غبطني غيري على ما نلتُ مع أسامة رضي الله عنه من خير وحسن حال. والله أعلم.



(١) مجمع الأمثال لأحمد الميداني (٧/١).

(٢) من قول الفاكهاني: أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه إلى هنا، هذا نص كلام الجوهري كما في كتابه الصحاح (١/٨٩٣).

﴿بَابُ الْعِدَّةِ﴾^(١)✽ [الحديث الأول]^(٢)

عن سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ ^(٣): «أُمِّي كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ ^(٤) - [وهو] ^(٥) في بني عامر ^(٦) بن لُؤَيٍّ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَذْرًا - ^(٧) فَتَوَفَّيْتُ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا، تَجَمَّلْتُ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ ^(٨) - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ، وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا

(١) العدة لغة: الإحصاء. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١/٧٩).

العدة شرعا: تربص يلزم المرأة والرجل، عند وجود سببه. البحر الرائق لابن نجيم (٤/١٣٨).

(٢) ساقطة من النسختين، والزيادة من الدارس.

(٣) سُبَيْعَةُ بنت الحارث الأسلمية. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٨٥٩) رقم (٣٣٧٠)، أسد الغابة لابن الأثير (٧/١٥١) رقم (٦٩٦٥).

(٤) سعد بن خولة القرظي العامري، أبو سعيد، توفي في حجة الوداع. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٥٣) رقم (٣١٤٧)، الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٥٨٧).

(٥) الذي وجدته في (خ): وهي. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب الموافق لما جاء في صحيح البخاري (٤/١٤٦٦)، ومُسْلِم (٢/١١٢٢)، ولم أقف على ما جاء في نسخة (خ) لا في الصحيحين ولا في غيرهما.

(٦) بطن من لؤي بن غالب من قريش من العدنانية. نهاية الأرب للقلقشندي (٣٠٢).

(٧) بذر: حدثت فيها المعركة الفاصلة بين الإيوان والإلحاد، كانت ماء لغفار، ثم ظهرت فيها عين جارية، فتكونت على العين قرية، وكانت على طريق القوافل القادمة من الشام ومصر على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، ولما انتشر الإسلام في تلك الديار صارت محطة للحجاج، وهي اليوم بلدة بأسفل وادي الصفراء تبعد عن المدينة (١٥٥) كيلا، وعن مكة (٣١٠) أكيال. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٤١).

(٨) بطن من قُصَي بن كلاب من العدنانية. نهاية الأرب للقلقشندي (٣٠٦).

قال لي ذلك، جَمَعْتُ عَلَى ثِيَابِي حَتَّى ^(١) أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَقْتَنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِيجِ إِنْ بَدَأَ لِي. ^(٢)

قال ابن شَهَاب: «وَلَا أَرَى بِأَسَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دِمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرِبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ». ^(٣)

❖ الشرح:

«سُبَيْعَةَ» ^(٤): بضم السين وفتح الموحدة.

وقوله: «في بني عامر بن لُؤَيٍّ» أي: نسبه فيهم. ومعنى «تَنَشَّبَ»: تمكث ^(٥)، ومعنى: «تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا» أي: طهرت منه. ^(٦)

«وأبو السنابل» بفتح السين وبالموحدة.

«وبعكك» بالموحدة بعدها عين مهملة، بوزن جعفر، واسمه عمرو، وقيل: حبة بالحاء المهملة والموحدة المشددة، وقيل: بعد الحاء نون ابن الحجاج بن الحارث بن السباق بن عبدالدار هكذا نسبه ابن الكلبي ^(٧)،

(١) في نسخة (ق) حين. وهي موافق لما جاء في صحيح البخاري (١٤٦٦/٤) رقم (٣٧٧٠)، ومسلم (١١٢٢/٢) رقم (١٤٨٤)، وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في معجم الطبراني الكبير (٢٤/٢٩٥) رقم (٧٤٩)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٨) فَضْلُ مَنْ شَهِدَ بَذْرًا (١٤٦٦/٤) الحديث (٣٧٧٠) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٨) الطَّلَاق، باب (٨) انْقِضَاءُ عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَغَيْرُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ (١١٢٢/٢) الحديث (١٤٨٤) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٨) الطَّلَاق، باب (٨) انْقِضَاءُ عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَغَيْرُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ (١١٢٢/٢) الحديث (١٤٨٤) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.


(٤) سُبَيْعَةُ بنت الحارث الأسلمية. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٦٩٠/٧) رقم (١١٢٧٢).

(٥) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٢٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥/٥١).

(٦) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٨٣)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣/٢٩٣).

(٧) جمهرة النسب لابن الكلبي (٦٧).

وابنُ عبدالبر^(١)، وقيل في نسبه غير هذا^(٢).

وقد اختلف الناس في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، والمشهور عندنا وعند الجمهور انقضاء عدتها بوضع الحمل، وإن وضعت قبل أربعة أشهر وعشر بل بلحظة بعد موته وقبل غسله، لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣)، فعَمَّ تعالى فلم يُفَرِّق بين عدة وفاة ولا طلاق، وقال علي^(٤)، وابن عباس^(٥) [٢٢٧ / أ / خ]  وهو قول سحنون^(٦): «عليها^(٧) أقصى الأجلين»، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾

==

وابن الكلبي هو: هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر، مات على الصحيح سنة ٢٠٤هـ. سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠١ / ١٠ - ١٠٣) رقم (٣).

(١) ذكر ذلك في كتابه الاستيعاب (٤ / ١٦٨٤) رقم (٣٠٢٠).

وابن عبدالبر: هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، أبو عمر المتوفى سنة ٤٦٣هـ. شجرة النور الزكية لمخلوف (١١٩) رقم (٣٣٧).

(٢) ما سبق في أبي السنابل مذكور في تهذيب الأسماء واللغات للنووي وكأنَّ الفاكهاني نقله منه، لأنه قريب جداً من نص كلامه (٢ / ٥٢٢) رقم (٨٠٢)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٧ / ١٩٠) رقم (١٠٠٥٤).

(٣) سورة الطلاق، الآية (٤).

(٤) سنن سعيد بن منصور ١ (١ / ٣٩٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ٥٥٤)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٦ / ٤٨)، المعجم الكبير للطبراني (٩ / ٣٢٩).

أما علي: فقد سبقت ترجمته من قبل الفاكهاني في باب المذي وغيره، الحديث الأول. وهو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو الحسن، قتل سنة ٤٠هـ. أسد الغابة لابن الأثير (٤ / ١٠٠ - ١٣٠).

(٥) صحيح مسلم (٢ / ١١٢٢)، صحيح ابن جبان (١٠ / ١٣٢)، سنن الترمذي (٣ / ٤٩٩)، سنن النسائي الكبرى (٣ / ٣٨٦)، سنن الدارمي (٢ / ٢١٩)، موارد الزمان للهيتمي (٣٢٣).

(٦) عبدالسلام بن سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التتوخي، وسحنون لقب له واسمه عبدالسلام، أبو سعيد، المتوفى سنة ٢٤٠هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (١٦٠)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٦٩) رقم (٨٠).

(٧) في نسخة (ق) عليها. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المعلم للمازري الذي أخذ

الآية^(١)، فإذا انقضت فلا بُدَّ من طلب الوضع، لأجل الآية الأخرى^(٢)، ولأنه^(٣) لا يصح نكاح الحامل، فأخذ بموجب الآيتين جميعاً.

وقال ابن مسعود: «آية النساء القصري^(٤) نزلت آخرأ^(٥)» [يعني: سورة الطلاق، وفيها البراءة بوضع الحمل، فأشار إلى أنها تقضي على آية/ ١١٦ ب/ ق/ البقرة، وهذا ترجيح للمذهب المشهور.^(٦)

ع: وقد روي عن ابن عباس الرجوع عن قوله: «أقصى الأجلين».^(٨)

==

منه الفاكهاني (١٣٦/٢).

(١) سورة البقرة، الآية (٢٣٤).

(٢) سورة الطلاق، الآية (٤).

(٣) الذي وجدته في نسخة (خ) وأنه، وما أثبتته في نسخة (ق) الصواب الموافق لما جاء في المعلم للمازري الذي أخذ منه الفاكهاني (١٣٦/٢).

(٤) وفي نسخة القصوى، كما بين ذلك محقق كتاب المعلم للمازري (١٣٦/٢). إلا أن القصري هو اللفظ الذي ورد في صحيح البخاري (٤ / ١٦٤٧)، والنسائي في السنن الكبرى (٣ / ٣٩١)، وابن ماجه في سننه (١ / ٦٥٤) وغيرهم. وأما القصوى فلم أقف على هذا اللفظ في كتب السنة التي روت وإنما وجدته في تفسير السمعاني (٥ / ٤٦٤)، والاستذكار لابن عبد البر (٦ / ٢١٢) وغيرهما. وقد قال الدكتور حسنين فلمبان: أكثر الروايات وردة بلفظ: القرى ولعلها الأصوب.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٦٨) التفسير، باب (٤٣) ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَقَّصْنَ...﴾ [البقرة: ٢٣٤] (٤ / ١٦٤٧) الحديث (٤٢٥٨)، وأخرجه -أيضاً- في نفس الكتاب، باب (٣٨٤) تفسير سورة الطلاق (٤ / ١٨٦٤) الحديث (٤٦٢٦).

(٦) الذي وجدته في المخطوط (ق) و(خ): بعد، وما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. المعلم للمازري (١٣٦/٢).

(٧) من قول الفاكهاني: وقد اختلف الناس في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها إلى هنا ينتهي ما ذكره المازري في كتابه المعلم (١٣٦/٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥ / ٦٣ - ٦٤)، المفهم للقرطبي (٤ / ٢٨٠).

(٨) أخرجه مسلم في كتاب (٨) الطلاق باب (٨) انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع

قُلْتُ: الآيتان كل واحدة منهما عامّة من وجه وخاصّة من وجه، فأية البقرة عامّة في كل مُتَوَفَى عنها حاملاً كانت أو حائلاً، والأخرى عامّة في كل حامل مُتَوَفَى عنها كانت أو غير مُتَوَفَى عنها، وإذا تعارض العمومان تعين الاحتياط، فلا تنقضي العِدَّة السالفة إلاّ بيقين، وهو أقصى الأجلين إذ لا ترجيح^(١) لأحد العمومين على الآخر.

قُلْتُ: سَلَمْنَا التَّعَارُضَ^(٢) لكن يترجح قول الجمهور من أوجه:

الأول: ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه.

الثاني: حديث سُبَيْعَةَ هذا، وهو نصٌّ في عين المسألة.

الثالث: ظهور المعنى، وهو العلم ببراءة الرَّحِمِ مِنَ الحَمَلِ وهو المطلوب.^(٣)

وقولها: « فَأَفْتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنِّي [قَدْ]^(٤) حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي » تصريح بانقضاء العِدَّة بنفس الوضع، وقد نُقِلَ عَنِ الشَّعْبِيِّ^(٥)، وَالنَّخَعِيِّ، وَحَمَّادٍ^(٦)، أَنَّ جَوَازَ نِكَاحِهَا مُتَوَقَّفٌ عَلَى الطَّهَرِ مِنْ دَمِ النَّفَاسِ تَعْلُقًا بِقَوْلِهِ: « فَلَمَّا تَعَلَّتُ مِنْ نِفَاسِهَا » أَي:

﴿=﴾

الحمل (١١٢٢/٢) الحديث (١٤٨٥).

ذكر ذلك القاضي عِيَّاضُ فِي كِتَابِهِ إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ (٥/٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/٣٣) المتقضى للْبَاجِي (٤/١٣٢).

(١) الترجيح: اقتران بعض الأمارات على الحكم بشيء يقوى به على المعارض لها. إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني (٤١٧).

(٢) التعارض هو: اقتضاء كل من الدليلين عدم مقتضى الآخر. التقرير والتحجير لابن الأمير الحاج (٣/٣)، تيسير التحرير للأمير بادشاه (٣/١٣٦).

(٣) هذه الأوجه الثلاث ذكرها أبو عمر بن عبد البر - رحمه الله تعالى - في كتابه الاستذكار (٦/٢١٢).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) ستأتي ترجمته من قبل الفاكهاني، باب الصيد، الحديث الثاني. ج ٢ ص ٥٨٢.

(٦) نقل ذلك عنها ابن قدامة في المغني (٨/٩٥).

أما حمَّاد فهو: حمَّاد بن مُسْلِم بن أبي سليمان الكوفي، أبو إسماعيل، مات سنة ١٢٠هـ. الجواهر المضوية لابن أبي الوفاء (٢٢٦) رقم (٥٦٥).

طهرت، وَرَدَّ هذا بقولها: « فَأَفْتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي »، وأن قوله: « فَلَمَّا تَعَلَّتُ مِنْ نِفَاسِهَا » إنما هو إخبار عن وقت سؤالها، ولا حُجَّة فيه، وإنما الحُجَّة في قوله - عليه الصلاة والسلام - : أنها حَلَّتْ حِينَ وَضَعْتُ، ولم يُعَلَّلْ بالطهر من النفاس.^(١)

ع: وظاهر قوله - عليه الصلاة والسلام - : « حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ » ولم يُفَصِّلْ ولداً كاملاً،^(٢) أو سقطاً، أو غيره، حُجَّة للكافة من أن ذلك يبرئها كيف كان من غير مراعاة إتمام خلقه، بل بكل مضغة [أ] و^(٣) علقه مما يُعلم أنه سقط، خلافاً لأحد قولي الشافعي: أن عدتها لا تنقضي إلا بوضع ولد كامل.^(٤)

ق: وهذا ضعيف - يعني الاستدلال بعدم الاستفصال - لأنَّ الغالب هو الحمل التام المتخلق، ووضع المضغة أو^(٥) العلقه^(٦) نادر، وحمل الجواب على الغالب ظاهر، وإنما يُقَوِّي هذه القاعدة حيث لا يترجح بعض الاحتمالات على بعض، ويختلف الحكم باختلافها.^(٧)

(١) من قول الفاكهاني: تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع، وقد نُقِلَ عن الشَّعْبِيِّ والنَّخَعِيِّ، وَحَمَّادٍ إِلَى هُنَا هو جملة ما ذكره النَّوَوِيُّ، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١٠٩/١٠)، والقاضي عِيَّاضُ فِي إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ (٥/٦٤ - ٦٥)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهَمِ (٤/٢٨١ - ٢٨٢).

(٢) فِي نَسْخَةِ (خ) حَامِلًا. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموفق لما جاء في إكمال المعلم للقاضي عِيَّاضُ (٥/٦٥)، وكذلك فِي شَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٠٩/١٠).

(٣) فِي نَسْخَةِ (خ) و. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.

(٤) انْتَهَى كَلَامُ الْقَاضِي عِيَّاضٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِهِ إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ (٥/٦٥)، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٠٩/١٠).

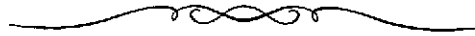
(٥) الْمُضْغَةُ: قِطْعَةُ لَحْمٍ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَقْدَارُ مَا يَمْضَغُ. الصَّحَّاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (٢/١٠١٦) الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ لِلْقَيُّومِيِّ (٢/٤٢٦).

(٦) الْعَلَقَةُ: الدَّمُ الْجَامِدُ الْغَلِيظُ. تَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (١/١٦٢).

(٧) انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِهِ إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ (٤/٦٠).

قلتُ: وهو كما قال - رحمه الله تعالى - وكأنَّ المعتمد في ذلك عند العلماء ظهور المعنى، وهو أن وضع شيء مما ذكر دليل واضح على براءة الرَّحم . والله أعلم.

ع: وقول أبي السَّنايِل لها ما قال، قيل: إنما قال ذلك لتربص، لقوله: «حتى تأتي»^(١) أولياؤها إذ كانوا غُيَّياً، فيتزوجها هو، إذ كان له فيها غرض، وكان رجلاً كبيراً، فمالت إلى نكاح غيره»، كما جاء في حديث مَالِك^(٢)، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى الْعُمُومِ لِكُلِّ مُتَوَفٍّ عَنْهَا، كَمَا حَمَلَهَا غَيْرُهُ حَامِلاً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَعَلَّ الْغَائِبَ مِنْ أَوْلِيَائِهَا - عَلَى التَّنْزِيلِ الْأَوَّلِ - مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَى رَأْيِهِ وَلَا يُخَالَفُهُ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ حَاضِرٌ جُمْلَةً لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِّنْ انْتِظَارِهِ فِي الْقَرَبِ . والله أعلم.^(٣)



(١) في نسخة (ق) يأتي. وهو الصواب إن شاء الله حتى يستقيم الكلام.

(٢) الموطأ (٥٨٩/٢) رقم (١٢٢٥)، مسند الشافعي (٢٩٩)، مسند أحمد (٣١٩/٦) رقم (٢٦٧٥٨)، السنن الكبرى للنسائي (٣٨٦/٣) رقم (٥٧٠٣)، صحيح ابن جبان (١٣٤/١٠) رقم (٤٢٩٧)، معجم الطبراني الكبير (٢٦١/٢٣) رقم (٥٤٧)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٤٦/٦) رقم (٤٦٤٥). وليس ذلك من قول النبي ﷺ.

(٣) انتهى كلام القاضي عياض - رحمه الله تعالى - كما جاء في كتابه إكمال المعلم (٦٥/٥).

❖ الحديث الثاني:

عن زينب بنت [١١٧ / أ / ق] أم سلمة، قالت: «تُوِّفِي حَيْمٌ لأم حَبِيبَةَ^(١)، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ^(٢)، فَمَسَحَتْ ذِرَاعَيْهَا^(٣)، وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدَّ^(٤) فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(٥)».

«الحميم»: القرابة.^(٦)

التعريف:

زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ، واسمه: عبدالله بن عبد الأسد بن هلال بن عبدالله بن عمرو^(١)

(١) قال ابن الملقن: قال ابن العطار [ت ٧٢٤] في شرحه: لا أعرفه مسمى في المبهم ولا غيره. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٨ / ٣٨٩).

(٢) الصُّفْرَةُ: خلوق وهو طيب يخلط بالزعفران. غريب الحديث لابن الجوزي (٢ / ٤٧٢)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١ / ٢٣٨).

(٣) في نسخت (ق) بذراعيها. وما أثبتته من نسخة (خ) موفق لما جاء في صحيح البخاري (٥ / ٢٠٤٤) وأما بذراعيها موافق لما جاء في صحيح مسلم (٥ / ٢٠٤٤).

(٤) الذي وقفت عليه في الصحيحين: «تُحْدُّ عَلَى مَيِّتٍ». صحيح البخاري (٥ / ٢٠٤٤) الحديث (٥٠٣٠)، وصحيح مسلم (٢ / ١١٢٣) رقم (١٤٨٦) ووجدت في صحيح البخاري أيضا (٥ / ٢٠٤٣): «أَنَّ تُحْدُّ فَوْقَ» رقم (٥٠٢٥)، ومسلم (٢ / ١١٢٥) رقم (١٤٦٨).

قال القاضي عياض: وقوله: تُحْدُّ على زوجها بضم التاء وكسر الحاء، ويُقال: بفتح التاء وضم الحاء. مشارق الأنوار (١ / ١٨٤).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٧١) الطلاق، باب (٨٤) ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤] (٥ / ٢٠٤٤) الحديث (٥٠٣٠) مع اختلاف يسير، ومسلم في كتاب (٨) الطلاق، باب (٩) وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام الحديث (٢ / ١١٢٥) رقم (١٤٨٦) بحروفيه.

(٦) غريب الحديث لابن قتيبة (٣ / ٦٧٢).

بن مخزوم القرشي المخزومي.

وأُمُّها أم سَلَمَة^(٢) زوج النبي ﷺ، ولدت بأرض الحبشة^(٣) وكان اسمها برة فسماها النبي ﷺ زينب، كما تقدم^(٤)، وهي ابنة أخي النبي ﷺ من الرضاع، لأن أبا سَلَمَة^(٥) رضع مع النبي ﷺ من ثويبة^(٦) مولاة أبي لهب^(٧)،

==

(١) في نسخة (ق) عمر. كما وجدته في الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٤٦١)، التعديل والتجريح للباي (٣/ ١٢٨٦) رقم (١٧١٤)، تهذيب الكمال للمزي (٣٥/ ١٨٥) رقم (٧٨٤٧)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٢/ ٤٥٠) رقم (٢٨٠١)، رجال صحيح مسلم لابن منجويه (٢/ ٤١٩) رقم (٢٢٢٧)، ووجدت من ذكر عمرو ومنهم الكلاباذي كما في كتابه الهداية والإرشاد (٢/ ٨٥٠) رقم (١٤٣٣)، وابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٦٧٥) رقم (١١٢٣٥)، والأصبهاني في فتح الباب في الكنى والألقاب (١/ ٣٥٤) رقم (٣١٢٦). والله أعلم.

(٢) في نسخة (ق) وأُمُّها سَلَمَة، وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٨٥٥).

(٣) هضبة مرتفعة غرب اليمن بينهما البحر، وعاصمتها أديس أبابا، ولهم صلات قديمة مع العرب، ولملكهم موقف يذكر ويشكر مع المسلمين الأوائل الذين هاجروا إليه فوجدوا في كنفه ملجأ وحسن جوار، والحبشة نصارى غير أن الإسلام زحف إلى بلادهم من زمن بعيد فاسلمت أطرافها من كل تجاه، وبقيت الهضبة حول أديس أبابا متمسكة بشدة بالنصرانية، ولا زال الإسلام يتكاثر في العاصمة نفسها. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٩١).

(٤) وذلك في كتاب البيوع، باب الشروط في البيع، الحديث الأول.

(٥) عبدالله بن عبدالأسد بن هلال، أبو سَلَمَة، توفي سنة ٣هـ من الهجرة الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٩٣٩ - ٩٤٠).

(٦) ثويبة الأسلمية مولاة أبي لهب، توفيت سنة ٧هـ. المنتظم لابن الجوزي (٣/ ٣٠٧)، رقم (٣)، سمط النجوم العوالي للعاصمي (١/ ٣١٠).

(٧) من بداية ترجمة الفاكهاني لها إلى هنا مذكور في الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٨٥٤ - ١٨٥٥) رقم (٣٣٦١)، وكذلك (٣/ ٩٣٩ - ٩٤٠) رقم (١٥٨٩)، أسد الغابة لابن الأثير (٧/ ١٤٥) رقم (٦٩٥٢)، وكذلك (٣/ ٢٩٩).

وأبو لهب: لقب، واسمه عبدالعزيز بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، وكنيته أبو عتبة وأبو

==

كما تقدم^(١) - أيضاً -، وهي ربيبة^(٢) وابنة أخيه من الرضاع، روى لها البخاري حديثاً، ومُسْلِم آخر^(٣).

وروى عنها القاسم بن محمد^(٤)، وعروة ابن الزبير^(٥) وأبو سلمة بن عبد الرحمن^(٦)، وعبيد الله بن عبد الله^(٧)، والشَّعْبِي.

روى لها أبو داود، و الترمذي، والنسائي^(٨)، توفيت في إمارة طارق^(٩)

==

عتيبة وأبو معتب، هلك في السنة الثانية. تاريخ مدينة دمشق لابن هبة الله (٦٧/١٦١)، رقم (٨٧٨٧) العبر في خبر من غبر للذهبي (٤/١).

(١) وذلك في كتاب الطهارة، باب الجنابة، الحديث الخامس.

(٢) سبق تعريف الربيبة من قبل الفاكهاني وذلك في كتاب النكاح، الحديث الرابع نقلاً عن ابن عطية.

(٣) ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري (٩/٤٨٥).

(٤) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، واسم أبي بكر، عبدالله بن عثمان، أبو محمد، المتوفى سنة ١٠٨هـ.

ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني (١/٢٩٩) رقم (١٠٠٨)، المنتظم لابن الجوزي (٧/١٢٣) رقم (٥٩٤).

(٥) عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبدالله، مات سنة ٩٤هـ على المشهور. البداية والنهاية لابن كثير (٩/١٠٣).

(٦) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، قيل: اسمه عبدالله وقيل: إسماعيل، توفي سنة ٩٤هـ. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني (١/٤٢٥) رقم (١٣٠٣)، الطبقات الكبرى

لابن سعد (٥/١٥٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٢٨٧) رقم (١٠٨).

(٧) عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبدالله، مات سنة ٩٨هـ على الصحيح. التاريخ الكبير للبخاري (٥/٣٨٥) رقم (١٢٣٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٧٩) رقم (٧٥).

(٨) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن، النسائي الحافظ صاحب السنن، مات سنة ٣٠٣هـ، وله ثمان وثمانون سنة. التقريب (٨٠) رقم (٤٧).

(٩) طارق بن عمرو المكي الأموي مولاهم، أمير المدينة لعبد الملك، وثقه أبو زرعة في الحديث، والمشهور أنه كان من أمراء الجور، من الثالثة، مات في حدود الثمانين ومئة، م. التقريب (٢٨١) رقم (٣٠٠٤).

على المدينة^(١) وشهدها^(٢) ابن عمر.

يُقال: دخل النبي ﷺ بأمها، فوضع له طهورٌ، فوثبت^(٣) إليه زينب بنت أم سلمة فنضح في وجهها نضحة من ماء، فما يُعلم امرأة كان في وجهها من الجمال ما كان بها، ولقد كان ذلك يُعرف في وجهها حين عجزت ﷺ. (٤)

❖ الشرح:

فيه دليل على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها، ولا خلاف فيه على الجملة، وإن كان قد اختلف في تفصيله^(٥) على ما هو مشهور في كتب الفقه.

و«الإحداد» في اللغة: هو المنع يُقال: أَحَدَّتِ المرأةُ تَحِدُّ رِياعِيًّا وَحِدَّتْ تَحِدٌ - بضم الحاء وكسرهما / [٢٢٧/ب/خ] - ثلاثياً - فهي تُحِدُّ وَحَادًا. قال: (٦) ولا يُقال: حَادَّةٌ. (٧)

وأما في الشرع: فهو الامتناع من الزينة والحلي كله، والطيب، ولبس المصبغات ما عدا الأسود، والأزرق ونحوهما، والكحل والحناء، والامتناع بما يُحتمر في الرأس إلا

(١) وعامة ما ذكره الفاكهاني في ترجمتها مذكور في كتاب تهذيب الكمال للمزي (٣٥/١٨٥ - ١٨٦) رقم (٧٨٤٧).

(٢) أي: حضر. مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٢٢١).

(٣) أي: نهضت بسرعة. مشارق الأنوار للقاضي عيَّاض (٢/٢٧٩).

(٤) هذه القصة أشار إليها الزبير بن بكار في المنتخب من كتاب أزواج النبي (٤٣)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٤/١٨٥٥)، أسد الغابة لابن الأثير (٧/١٤٥)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٧/٦٧٥) الروض الأنف للسهيلي (٢/١٠٦).

(٥) ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٠/١١٢)، وابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٤/٦٠).

(٦) في نسخة (ق) قالوا. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، وهو النووي، فإنني وجدت النووي رحمه الله قال: ولا يُقال: حَادَّةٌ. بهذه الحروف. شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/١١١)، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (٢٨٥).

(٧) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (٢٨٥)، الصحاح للجوهري (١/٣٩٧)، وأما قول الفاكهاني: ولا يقال: حادة فهو الأضعف، كما نص عليه الجوهري والنووي في الكتابين السابقين.

لضرورة.^(١)

وقوله ﷺ: «إِلَّا عَلَى زَوْجٍ» عموم يدخل فيه كل زوجة مدخول بها وغير مدخول بها، صغيرة كانت أو كبيرة، حُرَّةً أو [أمة]^(٢)، مُسْلِمَةً أو كَتَابِيَّةً.^(٣)

وأما قوله ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» فهو من باب الإلهاب^(٤) الذي معناه: الحث على الامتثال، وهو من وادي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.^(٥)

وتقول العرب: أطعني إن كنت ابني. وقد تقدم نحو هذا فيما تقدم.^(٦)

فعلى هذا لا^(٧) يكون فيه متعلق لمن خصَّ الإحداد بالمؤمنة، وهو غير المشهور عندنا، وبه قال أبو حنيفة^(٨) والكوفيون، وبقولنا المشهو قال الشافعي.^(٩)

(١) هذا نص كلام القاضي عبد الوهاب المالكي، كما في كتابه التلقين (١/٣٤٧)، إلا أن الفاكهاني أضاف عليه: ما عدا الأسود والأزرق ونحوهما.

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٠/١١٢)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧/٣١٦)، والقرطبي في المفهم (٤/٢٨٤)، وابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٤/٦١)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٥/٦٧).

(٤) في نسخة (ق) الإرهاب. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

(٥) سورة المائدة، الآية (٢٣).

وقد ذكر ذلك الألويسي في كتابه روح المعاني فبعد أن ذكر هذه الآية قال: والمراد بهذا الإلهاب والتهميج، وإلا فإيمانهم محقق. (٦/١٠٧).

(٦) وذلك في كتاب الحج، باب ما يلبس المحرم من الثياب، الحديث الرابع.

(٧) في نسخة (ق) فلا.

(٨) بدائع الصنائع للکاساني (٣/٢٠٩)، البحر الرائق لابن نجيم (٤/١٦٣)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢/٣٢)، تبیین الحقائق للزيلعي (٣/٣٤)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٢/٢٥١)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زادة (٢/١٥٢)، حاشية ابن عابدين (٣/٥٢٣)، الاستذكار لابن عبد البر (٦/٢٣١)، بداية المجتهد لابن رشد (٢/٩٢).

ع: وأجمعوا أنه لا إحداد على أمة، ولا أم ولد،^(٢) إذا تُوفِّيَ عَنْهُنَّ سادتهن. قال أبو حنيفة: ولا صغيرة.^(٣) والعلماء كافة على خلافه في الصغيرة. ولا خلاف أن المطلقة واحدة / [١١٧ / ب / ق] لا إحداد عليها.

واختلف في الإحداد على المطلقة ثلاثاً، فمذهب مالك^(٤)، والشافعي^(٥)، وربيعة^(٦)، وعطاء^(٧)، وابن المنذر^(٨) لا إحداد عليها، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « [تُحَدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ

﴿=﴾

(١) نص على ذلك الشافعي في كتابه الأم (٥ / ٢١٥)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم (١٠ / ١١٢)، وذكر ذلك القاضي عياض في إكمال المعلم (٥ / ٦٧).

(٢) قال ابن قدامة - رحمه الله تعالى - [ت ٦٢٠]: أم الولد هي التي ولدت من سيدها في ملكه. المغني لابن قدامة (١٠ / ٤١١).

(٣) البحر الرائق لابن نجيم (٤ / ١٦٣)، بدائع الصنائع للكاتاني (٣ / ٢٠٩)، تبين الحقائق للزيلعي (٣ / ٣٤)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٢ / ٢٥١)، حاشية ابن عابدين (٣ / ٥٢٣)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زادة (٢ / ١٥٢)، المفهم للقرطبي (٤ / ٢٨٤)، المنتقى للباجي (٤ / ١٤٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٦ / ٢٣١) بداية المجتهد لابن رشد (٢ / ٩٢).

(٤) نص على ذلك مالك في المدونة لمالك (٤ / ١٥٨)، التمهيد لابن عبد البر (١٧ / ٣٢١)، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني للأزهري (٤٨٧)، الفواكه الدواني للنقراوي (٢ / ٦١)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١٥٨)، الكافي لابن عبد البر (٢٩٥)، رسالة القيرواني (٩٩)، شرح مختصر خليل للخرشي (٤ / ١٤٧)، الاستذكار لابن عبد البر (٦ / ٢٣٢).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم نص فيه على قول الشافعي (١٠ / ١١٢)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤ / ٣٣٧)، التنبيه للشيرازي (٢٠١)، الوسيط للغزالي (٦ / ١٤٩)، روضة الطالبين للنووي (٨ / ٤٠٥)، كفاية الأخيار للحصيني الدمشقي (٤٣٢).

(٦) المغني لابن قدامة (٨ / ١٣١)، الاستذكار لابن عبد البر (٦ / ٢٣٢).

أما ربيعة فهو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن واسم أبي عبد الرحمن فروخ التيمي، أبو عثمان، مات سنة ١٣٦هـ. طبقات الفقهاء للشيرازي (٥٠)، إسعاف المبطل للشيوطي (٩)، صفة الصفوة لابن الجوزي (٢ / ١٤٨) رقم (٨٣).

(٧) المغني لابن قدامة (٨ / ١٣١)، الاستذكار لابن عبد البر (٦ / ٢٣٢).

ثَلَاثٌ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ»^(٣)، فخص الإحداد بالميت بعد تحريمه على غيره، ومذهب أبي حنيفة^(٣)، والكوفيين^(٤)، وأبي ثور^(٥)، والحكم^(٦)، وأبي عبيد^(٧)، أن المطلقة ثلاثا كالمُتَوَقِّ

==

(١) الإقناع لابن المنذر (١/٣٢٧)، المغني لابن قدامة (٨/١٣١).

أما ابن المنذر فهو: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، مات سنة تسع أو ٣١٠هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩٨) رقم (٤٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/١٠٢ - ١٠٣) رقم (١١٨).

(٢) الذي وجدته في المخطوط: إلا على ميت، وهذه العبارة لم أقف عليها في كتب السنة، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام. وهذه الراوية التي أثبتتها قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٩) الجنائز، باب (٣٠) حد المرأة على غير زوجها (١/٤٣٠) الحديث (١٢٢١)، ومُسْلِم في كتاب (٨) الطلاق، باب (٩) وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا على ثلاثة (٢/١١٢٣) الحديث (١٤٨٦).

أما ابن المنذر فهو: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، مات سنة تسع أو ٣١٠هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩٨) رقم (٤٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/١٠٢ - ١٠٣) رقم (١١٨).

(٣) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٣/٢٠٩)، البحر الرائق لابن نُجَيْم (٤/١٦٣)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (٢/٣٢)، تبين الحقائق للزَيْلَعِي (٣/٣٤)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٢/٢٥١)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤/٣٤١)، الفتاوى الهندية للنظام وجماعة (١/٥٣٤)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى البحر لشَيْخِي زادة (٢/١٥٢).

(٤) الاستذكار لابن عبد البر (١٧/٣٢١).

(٥) المغني لابن قدامة (٨/١٣١)، الاستذكار لابن عبد البر (٦/٢٣٣).

(٦) الاستذكار لابن عبد البر (٦/٢٣٣).

والْحَكَم هو: الْحَكَم بن عُتَيْبَةَ الْكِنْدِي، أبو عمر، مات سنة ١١٥هـ. تذكرة الحفاظ لِلدَّهَبِيِّ (١/١١٧) رقم (١٠٢)، سير أعلام النبلاء لِلدَّهَبِيِّ (٥/٢٠٨) رقم (٨٣).

(٧) نقل ذلك عنه ابن قدامة في المغني (٨/١٣١)، وابن عبد البر في الاستذكار (٦/٢٣٣).

عنها في وجوب الإحداد.^(١)

ع : وشدَّ الحسن وحده، فذهب إلى إبطال الإحداد جُملة عن المطلقة [والمتوفى عنها].
قال العلماء: وإنما اختص الإحداد بالمتوفى عنها دون المطلقة^(٢)، احتياطاً، لحفظ
نسب الميت، ومحاماة له، إذ لا يُحامي عن نسبه، ولا يزجر عن زوجته، بخلاف الحي،
قالوا: وهي الحكمة في زيادة أمد عِدَّة المتوفى عنها على عِدَّة المطلقة، استظهاراً له بأتم
البراءة^(٣) وأوضحها، وهو الأمد الذي يظهر فيه تيقن الحمل إن كان بحركة الجنين، وذلك
في الزيادة على أربعة أشهر، كما مرَّ^(٤).

قال بعض السلف: ضُمَّت العشرة إلى أربعة الأشهر، لأن فيها تنفخ^(٥) الروح.
قالوا: ولهذا اختُصَّت عِدَّة الوفاة بما يستوي فيه معرفة الحمل من أمد الزمان، ولم
يُؤكل ذلك إلى أمانة النساء، كما في الطلاق، كل ذلك حفظ للميت، ومحاماة له، ودَبَّ
عنه.^(٦)

قلت: ولمعترض أن يعترض هذا التعليل بصغار الزوجات، لا سيما المراضع منهن،
إذ لا يتأتى فيهن ما يتأتى من^(٧) بلغ حدَّ الوطء والحمل.

(١) انتهى كلام القاضي عياض مع ادخال بعض الإضافات من قبل الفاكهاني (٦٧/٥)، شرح النووي
على صحيح مسلم (١١٢/١١)، المفهم للقرطبي (٢٨٤/٤).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) في نسخة (خ) البراءات. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه
الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٦٧/٥).

(٤) لم أقف على هذا الموضع.

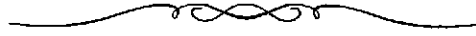
(٥) في نسخة (ق) ينفخ. وهو كما ورد في كتاب القاضي عياض إكمال المعلم (٦٧/٥).

(٦) انتهى كلام القاضي عياض -رحمه الله تعالى- إكمال المعلم (٦٧/٥ - ٦٨)، وأما قول الفاكهاني: وقال
بعض السلف فإن القاضي عياض نص عليه فقال: قال أبو العالية من السلف الصالح، وذكر الكلام
السابق الذي أشار إليه الفاكهاني بقوله: وقال بعض السلف. الخ.

(٧) في نسخة (ق) فيمن.

ولم يأت إحداد في السَّراري^(١)، وأُمَّهات الأولاد، ولا عدة بل حيضة واحدة، بل هي في الحقيقة استبراء مع تأتي ذلك فيهن، والميت محتاج إلى الذَّب عن نَسَبِه مطلقاً، أعني في الزوجات وغيرهن من السَّراري وأُمَّهات الأولاد، وكأنَّ ع: تحسس لبعض هذا الإشكال، فحاول الجواب عنه محاولة ليست عندي بالقويَّة.

فقال: ولما كانت الصغار من الزوجات، ومن لم يُلْغ حَدَّ الوطء والحمل شاذّاً في الزوجات، شملهن الحكم وعمتهن [هذه] الحوطة، حماية للذريعة، واتقاء للشبهة.^(٢) وهذا كما ترى فليتأمل ما قدمناه والله الموفق.



(١) السَّرِيَّةُ: -بالضَّم- الأَمَةُ التي بَوَّأَتْهَا بَيْتاً وَاتَّخَذَتْهَا لِلْمَلِكِ وَالْجَمَاعِ. الصحاح للجوهري (٥٥٧/١) المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح (١١٤).

(٢) انتهى كلام القاضي عيَّاض -رحمه الله تعالى- كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٦٧/٥ - ٦٨).

❖ الهدية الثالثة:

عن أم عطية: ^(١) « أن رسول الله ﷺ قال: لا تُحْدِ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلَ، وَلَا تَمْسُ طَبِيئًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ، نَبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ ^(٢) أَظْفَارٍ ^(٣). »
« الْعَصَبُ »: ثِيَابٌ مِنَ الْيَمَنِ فِيهَا بَيَاضٌ وَسَوَادٌ. ^(٤)

التعريف:

أم عطية: اسمها نُسبية - بضم النون وفتح السين المهملة، وإسكان المثناة تحت، وبعدها الموحدة، وهاء تأنيث - بنتُ كَعْبِ الْأَنْصَارِيَّةِ. ^(٥)
رُوي لها عن رسول الله ﷺ أربعون حديثًا، اتفقا ^(٦) على ستة، وللبخاري حديث واحد، ومُسْلِمٌ آخر ^(٧). رَوَى عنها، محمد بن سيرين ^(٨)

-
- (١) سبق تعريف الْفَاكِهَانِي بها -أيضاً- في كتاب الصلاة، باب العيدين، الحديث الخامس.
- (٢) في نسخة (ق) وأظفار . وهي موافقة لرواية الْبُخَارِيِّ (٢٠٤٣/٥) وما هو مثبت من رواية مُسْلِمٍ (١١٢٧/٢).
- (٣) أخرجه الْبُخَارِيُّ في كتاب (٧١) الطلاق، باب (٤٧) تلبس الحائضة ثياب الْعَصَبِ (٢٠٤٣/٥) الحديث (٥٠٢٨)، بِالْفَاظِ قَرِيبَةٍ مِنْهُ ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٨) الطلاق، باب (٩) وجوب الإحداذ في عِدَّةِ الْوَفَاةِ وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام (١١٢٧/٢) الحديث (٩٣٨) بحروفة .
- (٤) ذكرها بنصها الكمال بن الأُهمام في كتابه شرح فتح القدير (٣٤٠/٤)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٤٥/٣).
- (٥) قال أبو عمر: نسبية بنت الحارث، وقيل: نسبية بنت كَعْبٍ، قال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين وأحمد بن حنبل يقولان: أم عطية الأنصارية نسبية بنت كَعْبٍ.
- قال أبو عمر: في هذا نظر، لأن نسبية بنت كَعْبٍ أم عمارة. الاستيعاب (١٩٤٧/٤) رقم (٤١٨٧).
- (٦) في نسخة (خ) اتفق. وما أثبتته من نسخة (ق) وهو الصحيح إن شاء الله تعالى.
- (٧) نص على ذلك النَّوَوِيُّ، كما ورد في كتابه تهذيب الأسماء واللغات لِلنَّوَوِيِّ (٦٢٧/٢).
- (٨) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر، بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى

وأخته حفصة^(١) روى لها الجماعة^(٢).

❖ الشرح:

ظاهر الحديث تحريم المصبغات مطلقاً، إلا العصب^(٣) والذي أجازته منه مالك رحمه الله الغليظ^(٤) كأنه حمل الحديث على [١١٨ / أ / ق] ذلك، لما كان المراد تجنب الزينة، وقد يكون الرقيق منه زينة، وأجازته الزُّهري مطلقاً^(٥) وكرهه الشافعي مطلقاً^(٦)، وحرّمه أصحابه مطلقاً على الأصح عندهم، فيما نقله ح في شرح مُسْلِم^(٧).

وهذه مُصادمة صريحة للحديث، مع أن الشافعي يقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي^(٨)، أو نحو هذا، فليت شعري ما الذي دعاهم إلى تحريم ما هو مباح بالنص الصريح

==

الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات سنة ١١٠هـ، ع. التقريب (٤٨٣) رقم (٥٩٤٧).

(١) حفصة بنت سيرين، أم الهذيل، الأنصارية البُصرية، ثقة، من الثالثة، ماتت ومئة، ع. التقريب (٧٤٥) رقم (٨٥٦١).

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٣١٥ / ٣١٦ - ٣١٧) رقم (٧٩٤٠).

(٣) ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١٨ / ١٠)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٦٢ / ٤).

(٤) نص على ذلك مالك في كتابه الموطأ (٥٩٩ / ٢)، وكذلك نص عليه في المدونة الكبرى (٤٣٢ / ٥)، المفهم للقرطبي (٢٨٩ / ٤)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٧٤ / ٥)، المتقى للباقي (١٤٧ / ٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨١ / ٣).

(٥) إكمال المعلم للقاضي عياض (٧٤ / ٥)، المفهم للقرطبي (٢٨٩ / ٤)، ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١٨ / ١٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨١ / ٣).

(٦) نص على ذلك الشافعي في كتابه الأم (٢٣٢ / ٥)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٧٤ / ٥).

(٧) ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١٨ / ١٠).

(٨) نقل ذلك عنه النووي في المجموع (١٣٦ / ١)، والبجيرمي في حاشيته (٤١٢ / ١)، والشرواني في حاشيته (٥٤ / ١)، والأنصاري في فتح الوهاب (١٩٢ / ٢)، والجمال في حاشيته على شرح المنهج (٦٦ / ٢)، والهيتمي في الفتاوى الفقهية الكبرى (٧٠ / ٢)، والأنصاري في فتح الوهاب (٤٧٣ / ٤)، والقليوبي في حاشيته (٦٢ / ٤)، والرمل في نهاية المحتاج (٥٠ / ١).

الصحيح؟ وما وجه كراهة الشافعي عليه السلام لذلك مع ذلك؟ ولو كرهه عليه السلام ما أباحه قطعاً.
وقد أرخص في السواد^(١)، مَالِك^(٢) والشافعي^(٣)، وهو قول عُزْرَةَ^(٤)، وكرهه
الزُّهْرِي^(٥)، وقد تقدم شيء من هذا.

ع: وذهب الشافعي إلى أن كل صبغ كان زينة فلا تلبسه الحادُّ، غليظاً كان أو رقيقاً،
ونحوه للقاضي عبد الوهاب^(٦) قال: كل ما كان من الألوان يتزين به النساء لأزواجهنَّ
فتمنع منه الحادُّ.^(٧)

قال: ومنع بعض متأخري شيوخنَّا^(٨) [٢٢٨/أ/خ] من جيد البياض الذي يُتَزَيَّن
به ويُتَجَمَل، وكذلك الرفيع من السواد.^(٩)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « ولا تَكْتَحِل » دليل على منع الاكتحال.^(١٠)

-
- (١) في نسخة (ق) وقد أرخص مَالِك والشافعي في السواد.
(٢) نص على ذلك مَالِك في كتابه الموطأ (٢/٥٩٩)، المنتقى للباجي (٤/١٤٧).
(٣) الأم للشافعي (٥/٢٣٢)، شرح النووي على صحيح مُسْلِم (١٠/١١٨)، المذهب للشَّيرَازي
(٢/١٥٠)، فتح الباري لابن حَجَر (٩/٤٩١).
(٤) المدونة الكبرى (٥/٤٣١)، شرح النووي على صحيح مُسْلِم (١٠/١١٨)، المفهم للقرطبي
(٤/٢٨٩).
(٥) من قول الفاكهاني: وقد أرخص في السواد، إلى هنا نص ما نقله القاضي عِيَّاض عن هؤلاء، كما جاء
في كتابه إكمال المعلم (٥/٧٤).
(٦) عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، أبو محمد، توفي سنة ٤٢٢هـ، وقيل غير ذلك. شجرة النور
الزكية لمخلوف (١٠٣) رقم (٢٦٦).
(٧) المعونة للقاضي عبد الوهاب (١/٦٣٣).
(٨) والله أعلم هو أبو عمر بن عبد البر حيث قال في كتابه الكافي: وقد قيل: إنه لا بأس بلبس البياض
والسواد الأدكن والصواب: أنه لا يجوز لها شيء تتزين به بياضاً ولا غيره. (٢٩٥).
(٩) إلى هنا ينتهي ما ذكره القاضي عِيَّاض في كتابه إكمال المعلم (٥/٧٤)، المفهم للقرطبي (٤/٢٨٩).
(١٠) ذكر ذلك ابن دَقِيق العِيد في كتابه إحصاء الأحكام (٤/٦٢)، والنَّوَوِي في شرحه على صحيح مُسْلِم

وقد اختلف في ذلك، والمشهور عندنا المنع منه إلا لضرورة تكتحل ليلاً وتمسحه نهاراً^(١)، والسَّاد^(٢) ولا للضرورة.

ووجهه المشهور ما جاء في حديث أم سلمة وهو في الموطأ: «اجْعَلِيهِ بِاللَّيْلِ، وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ».^(٣)

==

(١٠/١١٤)، والعظيم أبادي كما في كتابه عون المعبود (٢٩٤/٦).

(١) المدونة الكبرى (٤٣٣/٥)، التمهيد لابن عبد البر (٣١٥/١٧)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٣٢٥)، التاج والإكليل للمواق (١٥٥/٤)، الثمر الداني للأزهري (٤٨٧)، الشرح الكبير للدردير (٤٧٩/٢)، الفواكه الدواني للنفاوي (٦٠/٢)، حاشية العَدَوِي (١٥٩/٢)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي (١٥٩/٢)، مختصر خليل (١٥٧)، منح الجليل لعليش (٣١٧/٤).

(٢) لم أقف لها على معنى، وقد تكون من الألفاظ المعروفة عند الفقهاء في السابق.

(٣) هذا الحديث أخرجه مالك في الموطأ، كتاب (٩) الطلاق، باب (٣٥) ما جاء في الإحداد (٦٠٠/٢) الحديث (١٢٥٢).

قال البيهقي [ت ٤٥٨]: منقطع، وقد روي بإسناد موصول. السنن الكبرى (٤٤٠/٧).

قال أحمد: هذا منقطع، وقد روي موصولاً. معرفة السنن والآثار للبيهقي (٦٣/٦).

سند الحديث الموصول: قال أبو داود رحمته الله: حدثنا أحمد بن صالح، ثنا ابن وهب، أخبرني ثمر، عن أبيه قال: سمعت المغيرة بن الصخاك، يقول: «أخبرتني أم حكيم بنت أسيد، عن أمها، أن زوجها ثوفي، وكانت تشكي.. الحديث.

التعريف برجال السند:

-أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر، بن الطبري، ثقة حافظ، من العاشرة، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن جبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عن ابن الطبري، مات سنة ٢٤٨هـ، وله ثمان وسبعون سنة، خ د. التقريب (٨٠) رقم (٤٨).

قال الذهبي: ثقة ثبت نال منه النسائي خرج له البخاري، وقال: ثقة ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة، وتكلم فيه ابن معين بكلام ضعيف. ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٣٠).

وقال الدارقطني: ضعيف. الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٧٢/١) رقم (١٨٨).

==

=

قال الذهبي: الحافظ الثبت أحد الاعلام آذى النسائي نفسه بكلامه فيه. ميزان الاعتدال (١/ ٢٤١).

-عبدالله بن وهب: سبقت ترجمته في باب الصداق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٣٨. قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. التقريب (٣٢٨) رقم (٣٦٩٤).

-مخرمة بن بكير بن عبدالله بن الأشج، أبو المسور، المدني صدوق، وروايته عن أبيه وجادة من كتابه، قاله أحمد، وابن معين، وغيرهما. وقال ابن المديني [ت ٢٣٤]: سمع من أبيه قليلا، من السابعة، مات سنة ١٥٩هـ، بخ م د س. التقريب (٥٢٣) رقم (٦٥٢٦).

-أبوه: بكير بن عبدالله بن الأشج، مولى بني مخزوم، أبو عبدالله، أو أبو يوسف، المدني نزيل مصر، ثقة من الخامسة، مات سنة ١٢٠هـ، وقيل بعدها، ع. التقريب (١٢٨) رقم (٧٦٠).

-المغيرة بن الضحّاك بن عبدالله القرشي الأسدي، المدني، مقبول، من السادسة، د س. التقريب (٥٤٣) رقم (٦٨٤١).

ذكره ابن جبان في الثقات نقل ذلك عنه المزي في تهذيب الكمال (٣٧٧/ ٢٨) رقم (٦١٣٣)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٤٩٣/ ٦)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٣٥/ ١٠) رقم (٤٧٤)، وفي لسان الميزان (٣٩٥/ ٧) رقم (٤٩٠٦).

-أم حكيم بنت أسيد لا يعرف حالها، من السابعة، د س. التقريب (٧٥٦) رقم (٨٧٢٤).

أما أمها فمجهولة، كما قاله المنذري في مختصر السنن (٢/ ٢٧٤).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٧) الطلاق، باب (٤٦) فيها تجتنبه المعتدة في عدتها (٢/ ٢٩٢) الحديث (٢٣٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب (٥٨) العدد، باب (٧) المعتدة تضطر إلى الكحل (٧/ ٤٤٠) الحديث (١٥٣١٥)، وكذلك في السنن الصغرى، كتاب (٣) العدد، باب (٤) الإحداد (٦/ ٤٧٤) الحديث (٢٨٣٠)، كلاهما من طريق أحمد بن صالح، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٤٤) الطلاق، باب (٦٦) الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر (٣/ ٣٩٦) الحديث (٥٧٣١)، من طريق أحمد بن عمرو بن السرح، جميعهم من طريق ابن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت المغيرة بن الضحّاك يقول: أخبرني أم حكيم بنت أسيد عن أمها... الحديث.

الحكم:

رواية مخرمة عن أبيه تكلم فيها، كما بين ذلك العلائي في جامع التحصيل، ونقل كلام أهل العلم في ذلك (٢٧٥) رقم (٧٤٢)، والبخاري في التاريخ الكبير (٨/ ١٦)، والحاكم في معرفة علوم الحديث

ع: وقد أجاز الكحل للحادث - إذا خافت على عينها - سالم بن عبدالله^(١)، وسليمان بن يسار^(٢)، وقاله مالك في المختصر: إذا لم يكن فيه طيب^(٣)، وقال [في]^(٤) غيره، وإن كان فيه طيب ائتمد أو غيره.

قال ابن المنذر^(٥): والأسود وغيره، وقال الكوفيون، والنخعي،

==

(١١٠)، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٣٧٤ - ٣٧٥).

وفي إسناده - أيضاً - المغيرة بن الضحّاك فيه جهالة، وقد سبق كلام ابن حجر فيه أنه مقبول أي: في المتابعات، ولم أقف على أحد وثقه سوى ابن جبان، فقد ذكره في كتابه الثقات. (٧/ ٤٦٣) رقم (١٠٩٤٨).

وفيه - أيضاً - أم حكيم بنت أسيد مجهولة، وقد تقدم قول ابن حجر فيها، أنه لا يُعرف حالها. وكذا أمها قال المنذري: أمها مجهولة. مختصر السنن (٢/ ٧٤).

قال ابن حجر، وأعله عبدالحق، والمنذري، بجهالة حال المغيرة، ومن فوقه، وأعلل بما في الصحيحين عن زينب بنت أم سلمة تقول: سمعت أم سلمة تقول: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي تُوفّي عنها زوجها، وقد اشتكت عينيها، أفتكحلّها؟ قال لا مرّتين أو ثلاثاً». التلخيص الحبير (٣/ ٢٣٩).

قال الألباني: ضعيف. ضعيف سنن أبي داود (٢٣٠) الحديث (٥٠٢).

(١) سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطّاب القرشي العدوي، أبو عمر، مات سنة ١٠٦هـ. التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١١٥) رقم (٢١٥٥).

(٢) سليمان بن يسار، مولى ميمونة بنت الحارث، أبو أيوب، توفي سنة ١٠٧هـ. المنتظم لابن الجوزي (٧/ ١٢٠) رقم (٥٩١)، المنتقى للباجي (٤/ ١٤٥).

وما نقله الفاكهاني عن سالم بن عبدالله، وسليمان بن يسار فهو منصوص عليه في موطأ مالك عنها (٢/ ٥٩٩).

(٣) الموطأ لمالك (٢/ ٥٩٩)، المنتقى للباجي (٤/ ١٤٥).

(٤) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٦٩).

(٥) الإقناع لابن المنذر (١/ ٣٢٧).

وَعَطَاءٌ^(١)، وَالشَّافِعِيُّ^(٢): وَتَكْتَحِلُ لَيْلاً وَتَمْسَحُهُ نَهَاراً.

قال الشَّافِعِيُّ^(٣): وَكُلُّ كُحْلٍ فِيهِ زِينَةٌ فَلَا تَكْتَحِلُ بِهِ الْحَاذُّ إِثْمَ دُ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا بِأَسْ بغيره عند الضرورة، كالفارسي إذ ليس بزينة بل لا يزيد العين إلا قُبْحاً إِلَّا عِنْدَ الْاضْطِرَارِّ، كَمَا تَقْدُمُ.

وقد حكى البَاجِي^(٤) نحوه عن مَالِكٍ: كَانَ فِيهِ طَيْبٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، كَانَ فِيهِ سَوَادٌ أَوْ خَضِرَةٌ^(٥) قَالَ: إِنْ اضْطَرَّتْ إِلَى ذَلِكَ.^(٦)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « وَلَا تَمَسُّ طَيِّباً » إِلَى آخِرِهِ، فِيهِ تَحْرِيمُ الطَّيِّبِ عَلَى الْحَاذِّ، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى مِنَ النَّبَذَةِ: وَهِيَ - بَضْمُ النَّوْنِ، بَعْدَهَا الْمُوَحَّدَةُ سَاكِنَةٌ، وَبِالذَّالِ الْمَعْجَمَةُ - الْقِطْعَةُ [وَالشَّيْءُ] ^(٧) الْيَسِيرُ^(٨)، وَأَدْخَلَ فِيهِ الْهَاءَ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: الْقِطْعَةُ^(٩)، وَظَاهِرُهُ الْبُخُورُ بِهَا.

وَقَالَ الدَّوُّدِيُّ: مَعْنَاهُ: أَنْ تَسْحَقَ الْقُسْطُ وَتُلْقِيَهُ فِي الْمَاءِ آخِرَ غُسْلِهَا لِيَذْهَبَ

(١) المغني لابن قدامة (٨/١٢٦)، تفسير البَغَوِيِّ (١/٢١٤).

(٢) الأم للشافعي (٥/٢٣١)، حاشية إعانة الطالبين (٤/٤٤)، الإقناع للشربيني (٢/٤٧٢)، غاية البيان للأنصاري (٢٧٦)، فتح الوهاب لزكريا الأنصاري (٢/١٨٦)، نهاية الزين للجاوي (٣٣٠)، شرح المنهج لزكريا الأنصاري (٤/٤٥٩)، نهاية المحتاج للرملي (٧/١٥١).

(٣) كما ورد ذلك في كتاب الأم للشافعي (٥/٢٣١)، ومختصر المزني (١/٢٢٣).

(٤) المنتقى للبايجي (٤/١٤٥-١٤٦).

(٥) الذي وجدته في إكمال المعلم للقاضي عياض: أو صفرة. (٥/٦٩). وكذلك في المنتقى (٤/١٤٥).

(٦) إلى هنا انتهى كلام القاضي عياض وغالبه نصه، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٦٩).

(٧) الزيادة من نسخة (ق).

(٨) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥/٦)، لسان العرب لابن منظور (٣/٥١٣).

(٩) قول الفاكهاني: الشيء اليسير وأدخل فيه الهاء إلى هنا عزاه القُرْطُبي إلى القاضي أبي الفضل. المنهم للقُرْطُبي (٤/٢٨٩)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٧٤).

برائحة الحيض، كما قال - عليه الصلاة والسلام - للمستحاضة: « خُذِي فِرْصَةً مُمْسَكَةً فَتَبَّعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِّ ».^(١)

ع: والأول أظهر. والله أعلم.^(٢)

و« الْقُسْطُ »: بضم القاف، ويُقال: بالكاف بدل القاف، وبالتاء بدل الطاء.

والأظفار والقسط: نوعان من البخور^(٣)، رُخِّص لها في ذلك عند الطهر من

/ [١١٨ / ب / ق] الحيض لتطيب المحل، وإزالة كريه الرائحة. والله أعلم.^(٤)



(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٦) الحيض، باب (٣) ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض وكيف تغتسل؟ وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع أثر الدم (١ / ١١٩) الحديث (٣٠٨).
ومُسْلِم في كتاب (٣) الحيض، باب (٣) استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم (١ / ٢٦٠) رقم (٣٣٢).

(٢) من قول الفاكهاني: وقال الداودي: معناه أن تسحق إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ذكره في كتابه إكمال المعلم (٥ / ٧٤)، المفهم للقرطبي (٤ / ٢٨٩)، فتح الباري لابن حجر (٩ / ٤٩٢).

(٣) لسان العرب لابن منظور (٢ / ٧٨)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١ / ٣٣٢).

(٤) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤ / ٦٢)، المفهم للقرطبي (٤ / ٢٨٩)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤ / ٣٣٧).

❖ الحديث الرابع:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ امْرَأَةً^(١) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ ابْنَتِي اشْتَكَتْ عَيْنَهَا، أَفْتَكْحُلُهَا^(٢)؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا - مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا - كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، [قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لِزَيْنَبَ، وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ] ^(٣)، فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طِيْبًا، وَلَا شَيْئًا مِنْهُ، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُتَوَّى ^(٤) بِدَائِيَّةٍ - حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ -، فَتَفْتَضُّ بِهِ، فَقَلَمًا تَفْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طِيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ» ^(٥)

«الْحِفْشُ»: البيت الصغير. ^(٦)

(١) هذه المرأة هي: عاتكة بنت عبد الله بن نعيم العدوي. غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (٣٥٣ - ٣٥٤).

(٢) قال ابن الملقن: أما البنت فلم أقف إلى الآن على اسمها. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٨/ ٤١٠).
(٣) في نسخة (ق) أفتكحل عينها. هذه لم أقف عليها، وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الموافق لما جاء في صحيح البخاري (٢٠٤٢/٥).

(٤) سقط أدرجته من الصحيحين البخاري (٢٠٤٢/٥)، ومسلم (١١٢٤/٢).
(٥) في نسخة (ق) يؤق. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في صحيح البخاري (٢٠٤٢/٥)، ومسلم (١١٢٤/٢) وأما ما ورد في نسخة (ق) لم أقف عليه.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب (٧١) الطلاق، باب (٤٤) مُجِدُّ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا (٢٠٤٢/٥) الحديث (٥٠٢٤) من قول زينب وَسَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسلم في كتاب (٨) الطلاق، باب (٩) وَجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَحْرِيمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (١١٢٤/٢) الحديث (١٤٨٨ - ١٤٨٩). بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٦) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومُسلم للأزدي (٥٦٥)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢٠٨/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤٠٧/١)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١١٣/٣)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٢١٣/١)، الصحاح للجوهري (٧٨٩/١)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (٣٤٨)، إكمال الإعلام بثلاث الكلام لابن مالك الجبلي (١٥٤/١).

«وَتَفْتَضُّ»: تدلك به جسدها.^(١)

❖ الشرح:

فيه ما تقدم^(٢) من جواز استفتاء المرأة، وسماع المفتي كلامها.

و«عَيْنَهَا» بالرفع على أن العين المشتكية، وبالنصب على أن المرأة هي المشتكية، ورُجِحَ هذا^(٣)، وإن كان قد وقع في بعض الروايات: «عَيْنَاهَا».^(٤)

و«أَفَنَكُحْلُهَا»: بضم الحاء، وهو مما جاء مضموماً، وإن كانت عينه حرف حلق.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - «لا» يقتضي تحريم الكحل لها، وإطلاقه يعم حال الضرورة وغيرها.^(٥)

فإن قلت: ما وجه الجمع بين هذا والحديث السالف^(٦) الذي قال فيه - عليه الصلاة والسلام -: «اجْعَلِيهِ بِاللَّيْلِ وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ»؟ قلتُ فيه وجهان:

(١) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ١٦١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/ ١١٥)، موطأ مالك (٢/ ٥٧٩)، عمدة القاري للعيني (٣/ ٢١)، الاستذكار لابن عبد البر (٦/ ٢٣٠).

(٢) وذلك في كتاب الطلاق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٧٣.

(٣) كما ورد في مختصر سنن أبي داود للمُنْدَرِي، حيث ضبط «عينها» بالنصب (٢/ ٢٧٢).

(٤) من قول الفاكهاني: وعينها بالرفع إلى هنا هذا كلام ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى -، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٦٣).

وأما قول الفاكهاني: وإن كان قد وقع في بعض الروايات: «عينها» فقد سبق لفظ البخاري ومسلم وأما هذا اللفظ: «عينها» فقد نص عليه ابن جبان في صحيحه (١٠/ ١٤٠ - ١٤١) رقم (٤٣٠٤)، وأبي عوَّانة في مسنده (٣/ ١٩٤) رقم (٤٦٥٣)، وأبي داود الطيالسي في مسنده (٢٢٣) رقم (١٥٩٦).

قال ابن حجر: ووقع في بعض الروايات: «عينها» وهذه الرواية في مسلم. فتح الباري (٩/ ٤٨٨) ولم أقف عليها في صحيح مسلم فقد تكون موجودة في نسخة من نسخ صحيح مسلم. والله أعلم.

(٥) ذكر ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٦٣).

(٦) وذلك في الحديث الثالث من هذا الباب ج ١ ص ٢٠٩.

أحدهما: أن النهي عنه بالليل لِن اضطر إليه ليس على الإيجاب لكن على الندب لتركه والكره لفعله . قاله ع. ^(١)
وفيه عندي نظر .

والثاني: أنه مؤول ^(٢) في حديث أم سلمة بأنه لم يتحقق الخوف على عينها. ^(٣)
وقوله - عليه الصلاة والسلام - « إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ » إلى آخر الحديث، معناه: قد خفف الله عَنكُنَّ الاعتداد، بأن جعله أربعة أشهر وعشراً ^(٤) بعد أن كان سنة، فلا تستكثرن ^(٥) ذلك، ولا تستعظمن منع الكحل فيه .

قال العلماء: وفيه نسخ الحول في عِدَّة الوفاة، ولا خلاف في سقوط حكمه. ^(٦)
وأما رميها بالبعرة على رأس الحول:

فقيل: معناه الإشارة إلى رمي العِدَّة خلف ظهرها، وانفصالها منها، كما رمت بهذه البعرة، وانفصلت منها .

وقيل: بل هو إشارة إلى أن ذلك فعلته من دخولها الحِفْش، ولبسها لشر ثيابها، وانقطاعها عن ملذوذاتها، وخزنها، واعتدادها سنة، صَغِيرٌ هَيْنٌ بالنسبة إلى حق الزوج، وما يجب عليها من مراعاته، كما يهون ^(٧) الرمي بالبعرة. ^(٨)

(١) وذلك في إكمال المعلم للقاضي عياض (٦٩/٥).

(٢) في نسخة (ق) مؤل . وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام .

(٣) ذكر ذلك ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام (٦٤/٤)، وكذلك المازري في كتابه المعلم

(٢/١٣٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/١١٤)، تنوير الحوالك للشُّيُوطي (٢/٤٠)،

شرح فتح القدير لابن الهمام (٤/٣٤٠)، مغني المحتاج للشريني (٣/٤٠٠).

(٤) هذا المعنى ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٧٦).

(٥) في نسخة (ق) تستكثرين .

(٦) نص على ذلك القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٦٩).

(٧) في نسخة (خ) تهون . وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه

الفاكهاني إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٢٢٩).

(٨) من قول الفاكهاني: فقيل: معناه الإشارة إلى رمي العدة خلف ظهرها إلى هنا، هذا ما ذكره ابن دقيق

قلت: وهذا الثاني هو اللأليق بالنسبة إلى مراعاة حق الزوج، ألا ترى قوله - عليه الصلاة والسلام - : «لو أمرتُ أحداً أن يسجد لأحدٍ..»^(١) الحديث .

=

العبيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٢٩/٤)، المعلم للمازري (١٣٧/٢ - ١٣٨)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٧٠/٥)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم (١١٤/١٠)، والسيوطي في تنوير الحوالك (٤٠/٢) .

(١) أخرجه الترمذي رحمه الله قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا النضر بن شميل، أخبرنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فذكره.
التعريف برجال السند:

-محمود بن غيلان العدوي، مولا هم، أبو أحمد، المروزي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٣٩هـ، وقيل: بعد ذلك، خ م ت س ق. التقريب (٥٢٢) رقم (٦٥١٦).

-النضر بن شميل المازني، أبو الحسن، النحوي، البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت، من كبار التاسعة، مات سنة ٢٠٤هـ، وله اثنتان وثمانون، ع. التقريب (٥٦٢) رقم (٧١٣٥).

-محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني، صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة ١٤٥هـ على الصحيح، ع. التقريب (٤٩٩) رقم (٦١٨٨).

قال النسائي: ليس به بأس، وقال: مرة ثقة. تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٣٣/٩) رقم (٦١٩)

وذكره ابن جبان في الثقات وقال: يخطئ. الثقات (٣٧٧/٧) رقم (١٠٥١٨).

قال الذهبي: صدوق. ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١٦٥) رقم (٣٠٧).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه، وهو شيخ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٠/٨).

وقال ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به. الكامل في الضعفاء (٢٢٤/٦) رقم (١٦٩٣).

قال الجوزجاني [ت ٢٥٩]: ليس بقوي الحديث، ويشتهى حديثه. أحوال الرجال (١٤١)

-أبو سلمة بن عبد الرحمن: سبقت ترجمته في باب العدة، الحديث الثاني ج ١ ص ١٩٩. قال عنه ابن حجر: ثقة مكثر. التقريب (٦٤٥) رقم (٨١٤٢).

-أبو هريرة:

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في كتاب (١٠) النكاح، باب (١٠) ما جاء في حق الزوج على المرأة (٤٦٥/٣) الحديث (١١٥٩) بنحوه.

=

و«الحِفْشُ»: - بكسر الحاء المهملة، وإسكان الفاء، وبالشين المعجمة - بيت صغير حقير قريب السَّمَكِ^(١).

وقيل: هو الحُصُّ^(٢). وقيل: الحِفْش مثل القَفَّةِ مِنَ الخُوصِ، تَجْمَعُ فِيهِ المرأةُ غزلها، وأسبابها. قاله ع^(٣). [١١٩ / أ / ق]

والتفسير الأول أليق بمعنى الحديث، يليه الثاني [٢٢٨ / ب / خ]، أما الثالث فيصد عن معنى الحديث جدًّا. والله أعلم.

وقولها: «فَتَفْتَضُ» هو بالفاء والضاد المعجمة.^(٤)

==

الحكم:

قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه، من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. سنن الترمذي (٤٦٥ / ٣).

قال الشيخ الألباني: وهو كما قال. إرواء الغليل (٥٤ / ٧).

وقال -أيضاً-: حسن صحيح. صحيح سنن الترمذي (٣٤٠ / ١) الحديث (٩٢٦).

وللحديث شواهد منها: حديث معاذ ؓ في المعجم الكبير بمثله (٢٠٨ / ٥) الحديث (٩١٤٧) وكذلك حديث عائشة ؓ عند ابن ماجه (٥٩٥ / ١) بمثله.

(١) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٦٤ / ٤)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (٣٤٩)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢٠٨ / ١)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي (٥٦٥)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤٠٧ / ١)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١١٣ / ٣)، لسان العرب لابن منظور (٢٨٧ / ٦)، تهذيب اللغة للأزهري (١١٢ / ٤).

(٢) وهو قول مالك. سنن النسائي الكبرى (٣٩٤ / ٣).

والْحُصُّ: بيت من شجر، أو قصب. وقيل الحُصُّ: البيت الذي يسقف عليه بخشبة على هيئة الأزج. العين للفراهيدي (٤٩٩ / ٤).

(٣) إكمال المعلم للقاضي عياض (٧١ / ٥)، شرح الزرقاني (٣٠٠ / ٣).

(٤) ذكر القرطبي ؓ في كتابه المفهم أن الرواية الصحيحة بالفاء والضاد المعجمة. (٢٨٧ / ٤).

قال ابن قُتيبة: ^(١) سألت الحجازيين عن معنى الإفتضاظ؟ فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل، ولا تمس ماءً، ولا تقلم ظفراً، ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تفتض، أي: تكسر ما هي عليه من العدة بطائر، ثم تمسح قبلها به وتبذره، فلا يكاد يعيش ما تفتض به. ^(٢)

وقال مالك: تمسح به جلدها كالنشرة. ^(٣)

وقال ابن وهب: تمسح بيدها عليه، أو على ظهره.

وقيل معناه: تمسح به ثم تفتض أي: تغتسل بالماء العذب .

والإفتضاظ: الاغتسال بالماء العذب للإبقاء، وإزالة الوسخ، حتى تصير كالفضة.

قال الأَخْفَش: تتنظف وتنقي، مأخوذ من الفضة تشبيهاً بنقاها وبياضها.

وقيل: تفتض تفارق ما كانت عليه. ^(٤)

ع: وذكر الهروي ^(٥) أن الأزهري ^(٦) قال: رواه الشافعي «فتقبض» ^(٧) - بالقاف،

(١) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، مات سنة ٢٧٦هـ على الصحيح. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢/ ٦٣ - ٦٤) رقم (١٤٤٤)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٣/ ٤٢ - ٤٣) رقم (٣٢٨).

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٩٧).

(٣) نص على ذلك مالك في الموطأ (٢/ ٥٩٧).

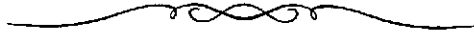
(٤) من قول الفاكهاني: وقال مالك: تمسح به جلدها كالنشرة إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عياض كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٧٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/ ١١٥)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ٦٤). فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤٨٩). عمدة القاري للعيني (٢١/ ٤)، شرح الزرقاني (٣/ ٣٠٠)، الديباج على مسلم للسيوطي (٤/ ١١٣).

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي، أبو عبيد، مات سنة ٤٠١هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/ ٣٧١) رقم (٧٢٦).

(٦) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (٣٤٨)، تهذيب اللغة للأزهري (١١/ ٣٢٦).

(٧) مسند الشافعي (٣٠٠)، الأم للشافعي (٥/ ٢٣٠)، وهي من كلام زينب رضي الله عنها.

والموحدة، والصاد المهملة - ^(١) مأخوذ من القَبْصِ ^(٢) وهو: الأخذ بأطراف الأصابع. ^(٣)
قلت: وهو غريب . والله أعلم.



(١) وبعد رجوعي إلى كتاب أهرووي وجدت المكتوب: روى الشافعي رحمته الله هذا الحرف فتفتض بالقاف والتاء والضاد. الغريبين في القرآن والحديث (١٤٥٧/٥). وما أثبتته من المخطوط موافق لسياق الكلام.

(٢) في نسخة (ق) القبض. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لسياق الكلام .

(٣) هذا كلام الإمام المازري في كتابه المعلم (١٣٨/٢)، وقد نقله عنه القاضي عياض في إكمال المعلم (٧١/٥)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢١٦/٢)، تفسير غريب الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (٥٦٥)، الفائق للزخشري (٢٩٥/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥/٤).

كتاب اللعان

☆ الحديث الأول :

عن عبدالله بن عمر: « أَنَّ فُلَانًا بَن فُلَانٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ ^(١) عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ^(٢)، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتَكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٣) هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ ^(٤) فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعَظَهُ وَذَكَرَهُ وَأَخْبَرَهُ، أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاهَا، فَوَعَّظَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ [عَلَيْهِ] ^(٥) إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ - ثَلَاثًا. ^(٦)

وفي لفظ: « لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي، قَالَ: لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ أَبَعْدُ

(١) ذكر مقاتل بن سليمان في تفسيره أن هذه المرأة هي خولة بنت قيس الأنصارية. (٢/٤٠٩).

(٢) في نسخة (ق): النبي. وهي موافقة لما جاء في صحيح مسلم (٢/١١٣٠) (١٤٩٣).

(٣) في نسخة (ق): عز وجل.

(٤) سورة النور، الآيات (٦، ٧، ٨، ٩).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب (٧١) الطلاق، باب (٣٠) صداق الملائنة (٥/٢٠٣٥) رقم (٥٠٠٥) مختصراً، ومُسلِّم في كتاب (٩) اللعان في فاتحته (٢/١١٣٠) رقم (١٤٩٣) ولفظه قريب جداً منه، وفي أوله قصة.

لَكَ مِنْهَا»^(١).

مقدمة في حقيقة اللعان ومعناه:

اللعان، والملاعنة، والتلاعن، والإلتعان، أصله اللعنة وهي: الإبعاد والطرْد، وسُمِّي هذا لعاناً لما يعقب من اللعنة والغضب على الكاذب من الزوجين، يُقال: لا عَنَ امْرَأَتُهُ مُلَاعَنَةً وَلِعَانًا وَقَدْ تَلَاعَنَا وَالتَّعَنَا بمعنى واحد، وَلَا عَنَ الْحَاكِمِ بَيْنَهُمَا فَتْلَاعَنَا^(٢).

وهو في الشرع: يمين الزوج [١١٩/ب/ق] على زوجته بزنا، أو نفي نسب، ويمين الزوجة على تكذيبه^(٣). وليس شهادة^(٤)، خلافاً لِمَنْ قال ذلك مِنَ الشَّافِعِيَّةِ،^(٥) فيصح مع الرق والفسق^(٦).

قال العلماء: ولا يتعدد يمينٌ إلا في اللعان، والقسامة، ولا يكون اليمين في جانب المدعي إلا فيهما^(٧).

وشرط المُلاعِنُ: أن يكون زوجاً، مُسْلِماً، مكلفاً، فَيُلَاعِنُ الحر الحرّة، والأمة، والكتابية، وكذلك العبد في هذه الثلاث، والنكاح الفاسد بالنسبة إلى المتلاعنين

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٧١) الطلاق، باب (٥١) المتعة للتي لم يفرض لها (٢٠٤٦/٥) رقم (٥٠٣٥) بحروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) اللعان في فاتحته (١١٣١/٢) رقم (١٤٩٣) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه للنَّوَوِي (٢٧٢/١)، الزاهر في غريب ألفاظ الشَّافِعِي للأزهري (١/٣٣٥ - ٣٣٦).

(٣) هذا نص ما قاله ابن الحاجب في كتابه جامع الأمهات (٣١٤)، الفروق للقرافي (٤/٢٢٠).

(٤) كما نص على ذلك ابن عبد البر في كتابه التمهيد (٦/١٩٣)، وكذلك قال الباجي في كتابه المتقنى (٤/٧٦).

(٥) ومن قال به الرَّازِي في كتابه التفسير (٢٣/١٤٧).

(٦) هذا نص كلام ابن الحاجب، كما ورد في كتابه جامع الأمهات (٣١٤).

(٧) من قول الفاكهاني: قال العلماء: ولا يتعدد يمينٌ إلى هنا هذا كلام النَّوَوِي - رحمه الله تعالى -، كما ورد في كتابه شرح صحيح مُسْلِم (١٠/١١٩)، وذكر ذلك - أيضاً - في كتابه تحرير ألفاظ التنبيه (٢٧٢).

كالصحيح.^(١)

قالوا: والحكمة في شَرِّعِيَّتِهِ، حفظ الأنساب، ونفي المعرة عن الأزواج، وقد أجمع على صحته في الجملة.^(٢)

ثم الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: قوله: « أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا » اعلم أن فلان وفُلانة كُنَايَات عن الأعلام،^(٣) وهما مما لا يُثْنَى ولا يُجْمَع، وإذا وقع ابنٌ بين فُلَان وفُلَان، كقوله^(٤): هذا فلان بن فُلَان عُوْمِل مُعَامَلَةُ الْعَلَمِينَ^(٥) في حذف تنوين الأول، وحذف ألف^(٦) الوصل^(٧) من ابن، كما تقول: هذا زيد بن عمرو سَوَاء.

ومما يجري مجرى الأعلام -أيضاً- في هذا قولهم: طَامِرٌ بَنُ طَامِرٍ لِمَنْ يُجْهَلُ نَسَبُهُ، ولا يُعْلَمُ أَبُوهُ،^(٨) ويُقال ذلك -أيضاً- لِمَنْ لَا قَرَابَةَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، ومعناه: بعيد بن بعيد.^(٩)

(١) من قول الفاكهاني: وشرط الملاعن إلى هنا، هذا نص كلام ابن الحاجب، كما ورد في كتابه جامع الأمهات (٣١٤).

(٢) هذا نص كلام النَّوَوِيِّ -رحمه الله تعالى- كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١١٩/١٠)، المعلم للمازري (١٣٩/٢)، المفهم للقرطبي (٢٩٠/٤).

(٣) المفصل للزنجشري (٣٢)، كتاب سيبويه (٥٠٧/٣)، مع الهوامع للشُّيُوطِي (٨٣/٢) و(٢٩٢/١).
(٤) في نسخة (ق) كقولك.

(٥) في نسخة (ق) الأول. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) في نسخة (ق) الألف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٧) ألف الوصل: همزة زائدة يوصل بها إلى الساكن في الفعل، والاسم، والحرف. الأصول في النحو لابن سراج البغدادي (٣٦٧/٢).

(٨) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي (٢٦٨) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٦٣/٩)،
جوهرة اللغة لابن دُرَيْدٍ (٧٥٩/٢)، لسان العرب لابن منظور (٥٠٢/٤).

(٩) المستقصى في أمثال العرب للزنجشري (٣٩٨/٢)، مجمع الأمثال للميداني (٤٣٢/١).

قال الشاعر: ^(١)

أزعمتم أني ساترك أَرْضُكُمْ خَلْفِي **** وأذهب طامراً عن طامير

ويجري هذا المجرى - أيضاً - أسماء الأعلام، الموضوع لما لا يعقل، كقولك هذا يوم [أبو] ^(٢) مهدي بن حفصة، وأبو مهدي الديك، وحفصة الدجاجة، وهذا سَمْسَم بن ثَعَالَة، وسَمْسَم وثَعَالَة من أسماء الثعلب ^(٣)، وكقولهم: للخبز جابر بن حَبَّة، سُمِّي جَابِراً، لأنه يُجَبَّر الجائع ^(٤)، وهو متخذ من حَبِّ الطعام.

قال الشاعر: ^(٥)

أبو مَالِك يَعْتَادُنَا فِي الظَّهَائِرِ **** يَجِيءُ فَيُلْقِي رَحْلَهُ عِنْدَ جَابِرٍ

وأبو مَالِك كُنْيَة / [٢٢٩ / أ / خ] الجوع ^(٦). والله أعلم.

(١) لم أقف عليه ولا على تحريجه.

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (٢١٠ / ٥)، مقاييس اللغة لابن فارس (٦٢ / ٣)، إكمال الإعلام بتلخيص الكلام لابن مَالِك الجبلي (٣١٥ / ٢)، لسان العرب لابن منظور (٣٠٥ / ١٢)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤٥١)، جهرة اللغة لابن دُرَيْد (٤٢٧ / ١)، تاج العروس للزبيدي (١٥٤ / ٢٨) و (٧ / ٢٩).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣٨٢ / ١ - ٣٨٣)، لسان العرب لابن منظور (٥٠١ / ١)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي (٢٦٥)، سر صناعة الإعراب لابن جني (٣٦٧) أساس البلاغة للزمخشري (٨١ / ١)، تاج العروس للزبيدي (١٤١ / ٣)، المزهري في علوم اللغة والأدب للسيوطي (٤٠٢ / ١).

(٥) لم أقف على هذا الشاعر، والبيت وجدته في ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي (٢٤٩) إلا أنه قال: يلم فَيُلْقِي رَحْلَهُ عِنْدَ جَابِرٍ، وكذلك وجدته في لسان العرب لابن منظور (٤٩٦ / ١٠)، والأزهري في تهذيب اللغة (٣٧ / ٢) إلا أنه قال: يَجِيءُ فَيُلْقِي رَحْلَهُ عِنْدَ جَابِرٍ، وفي تاج العروس (٣٦٢ / ١٠) قال: يَجِيءُ فَيُلْقِي رَحْلَهُ عِنْدَ جَابِرٍ.

(٦) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي (٢٤٩)، لسان العرب لابن منظور (٤٩٦ / ١٠)، تاج العروس للزبيدي (٣٦٢ / ١٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥٧ / ٤).

وانظر لم قال الراوي: «أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا»، فكُنِيَ عنه، ولم يُعَيَّنْهُ؟^(١) وهو عُويْمَرُ بْنُ أَبِيضَ الْعَجَلَانِي الْأَنْصَارِي^(٢)، المشهور بصاحب اللعان.^(٣)

الثاني: قوله: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا» ظاهره أنه سُئِلَ عَمَّا [لم] يقع، ويحتمل أن يكون قد وقع.

فعلى الأول: ينطبق قوله: «إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ».

وعلى الثاني: وهو أن يكون الأمر قد وقع قبل السؤال، لكن لما تأخر جوابه بَيَّنَّ ضرورته ليستخبر^(٤) بذلك الجواب، ليُعرف الحكم فيُعمل^(٥) بمقتضاه.^(٦)

الثالث: قوله: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى^(٨) هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ»، يقتضي أن سؤاله سبب نزولها^(٩)، وقد صحح ابن عَطِيَّة^(١٠)، أن سبب نزولها هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ^(١١)، فقال: إنه الصحيح المشهور^(١٢)،

(١) أجاب الفاكهاني على نحو ذلك في كتاب الطهارة، باب التيمم، الحديث الأول.

(٢) وعند الخطيب في المبهات عويمر بن الحارث، وهذا هو المعتمد، فإن الطبري نسبته في تهذيب الآثار فقال: هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الجد بن عجلان فلعل أباه كان يلقب أشقر أو أبيض. فتح الباري (٩ / ٤٤٧)، الأساء المبهمة للخطيب البغدادي (٣ / ٢٠٧).

(٣) نص على ذلك ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب (٣ / ١٢٢٦) رقم (٢٠٠٤).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (خ) لَيْسَتْ حُذَّ. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) في نسخة (خ) فيعلم. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٧) ذكر مضمون ذلك كله ابن دقيق في كتابه إحصاء الأحكام (٤ / ٦٥).

(٨) في نسخة (ق) عز وجل.

(٩) ذكر ذلك ابن دقيق العيد في كتابه إحصاء الأحكام (٤ / ٦٦)، زاد المسير لابن الجوزي (٦ / ١٣).

(١٠) عبدالحق بن غالب بن عبد الملك بن عَطِيَّةَ، أبو محمد، توفي سنة ٥٤٦ هـ. طبقات المفسرين للدأودي (١ / ١٧٥) رقم (٢١٥).

(١١) هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بن عامر بن قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ الْوَاقِفِيِّ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤ / ١٥٢٤) رقم (٢٦٨٩) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حَجَر (٦ / ٥٤٦) رقم (٨٩٨٤).

(١٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عَطِيَّةَ (٤ / ١٦٦).

وأبى ذلك الطَّيْرِي^(١)، وغيره^(٢)، وهذا الحديث يدل لهم، كما تقدم، وقد أُجيب عنه بأن قوله لعُوَيْرِمِر: «قد أنزل الله فيك، وفي صاحبِكَ قرآنا»^(٣) معناه: ما نزل في هلال، لأن ذلك حُكْم عام لجميع المسلمين.^(٤)

قال ع وتبعه ح: ويحتمل أن تكون الآية نزلت فيهما، فلعلهما سألا عن وقتين متقاربين فنزلت الآية فيهما، وسبق هلال باللعان. والله أعلم.^(٥)

قلت: / [١٢٠ / أ / ق] وكل هذا محتمل. والله أعلم.

قالوا: وكانت قصة اللعان في سنة تسع من الهجرة النبوية،^(٦) وتلاوته - عليه الصلاة والسلام - الآيات ليُعرف حكمها، ويُعمل بها.^(٧)

الرابع: قوله: «وَوَعَّظَهُ وَذَكَرَهُ» قال الجَوْهَرِي: الوَعَّظُ: النَّصْحُ والتذكيرُ بالعواقب، تقول: وَعَّظْتُهُ وَعَظًّا وَعِظَةً فَاتَّعَظَ، أي: قَبِلَ المَوَاعِظَ.^(٨)

(١) نقل ذلك عنه القاضي عِيَّاض في إكمال المعلم (٨٦/٥)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢/١٨٤)، عمدة القاري للعيني (٤/١٦٤).

والطَّيْرِي هو: محمد بن جرير بن يزيد الطَّيْرِي، أبو جعفر، مات سنة ٣٢٠هـ. طبقات المفسرين للدَّوْدِي (٤٨-٥١) رقم (٧٠).

(٢) كأبي عبد الله بن أبي صفرة، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢/١٨٤).

(٣) أخرجها البُخَّارِي في كتاب (٧١) الطلاق باب (٣) من أَجَازَ طَلَّاقِ الثَّلَاثِ (٥/٢٠١٤) الحديث (٤٩٥٩) بلفظه إلا أنه لم يقل قرآنا، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) اللعان في أوله (٢/١١٢٩) رقم (١٤٩٢). بلفظه إلا أنه لم يقل قرآنا.

(٤) شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِمٍ (١٠/١٢٠).

(٥) هذا نص كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١٠/١٢٠)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥/٨٦).

(٦) نص على ذلك الُكْتَاتِي في المختصر الكبير في سيرة الرسول (٦٧)، والقرطبي في جامعه (١٢/١٨٤)، والنَّوَوِي في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١٠/١٢٠)، والقاضي عِيَّاض في إكمال المعلم (٥/٨٦).

(٧) ذكر ذلك ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٦٧).

(٨) الصحاح للجوهري (٢/٩١٨).

قلت: فعلى هذا التفسير يكون قوله: «وَذَكَرَهُ» من باب أقوى وأقفر، إذ التذكير مدلول الوعظ، كما أن الإقفار من مدلول الإقواء^(١). والله أعلم.

فيكون الوعظ سنة للمتلاعنين، وكذلك تحويفهما من وبال اليمين الكاذبة، وأن الصبر على عذاب الدنيا وهو الحدُّ أهون من عذاب الآخرة^(٢).

ع: وذهب الشافعي^(٣) إلى أن الإمام يعظ كل واحد بعد تمام الرابعة، وقيل الخامسة.

وقال الطبري^(٤): فيه أنه يجب للإمام أن يعظ كل من يخلفه^(٥).

قلت: وفيه نظر.

الخامس: قوله: «فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ» مهموز، لأنه بمعنى: شرع بخلاف ما إذا كان بمعنى: ظهر فإنه لا يهمز^(٦).

وابتداءه بالزوج لابتداء الله تعالى به في الآية^(٧) ولأنه الذي يدرأ حد القذف عن نفسه وأيأانه كالشهود على دعواه، ويثبت عليها هي الحد ما لم تلتعن، ولا خلاف في ذلك^(٨).

(١) كذا ما هو موجود في المخطوطة .

(٢) ذكر ذلك النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (١٠/١٢٥).

(٣) الأم للشافعي (٥/١٢٤).

(٤) نقل ذلك عنه -أيضاً- القُرطبي في المفهم (٤/٢٩٦).

(٥) انتهى كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٨٤).

(٦) وقد نقل ذلك ابن الملقن في كتابه الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٨/٤٣٥).

(٧) قال ابن دقيق العيد -رحمه الله تعالى-: والحديث يقتضي -أيضاً- البداءة بالرجل، وكذلك لفظ الكتاب العزيز لقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ﴾ [النور: ٨] فإن الدرء يقتضي وجوب سبب العذاب عليها، وذلك بلعان الزوج. إحكام الأحكام (٤/٦٧).

(٨) من قول الفاكهاني: وابتداءه بالزوج إلى هنا، هذا مجمل كلام القاضي عياض -رحمه الله تعالى-، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٨٤).

ولكن اختلف العلماء في زيادات وبيانات في هذه اليمين بحسب دعوى الزوج، من رؤية، أو مجرد^(١) قذف، أو نفي حمل، اختلافا لا يؤل إلى تنافر، وإنما [هو]^(٢) حكمٌ بالتام والكمال والأمر المتقارب مما هو معروف، وفي مذهبنا مشهور، وفي مذهب غيرنا هل يقول: أشهد بالله، أو يعلم الله؟

وهل يزيد بعد قوله: أشهد بالله الذي لا إله إلا هو أم لا؟
وهل يزيد في دعوى الرؤية بعد قوله: إني لئن الصادقين لرأيتهما تزني، كالمرود^(٣) في المكحلة، كما يقول الشهود، أم يقتصر على قوله: رأيتهما تزني فقط؟
وهل قوله: إني لئن الصادقين لازم، أم يكفي الحلف على نص دعواه الذي فيه تصديقه؟

وكذلك هل يقتصر في [نفي]^(٤) الحمل على قوله: لزنت، أو يزيد وما هذا الحمل مني؟

وهل يزيد: لقد استبرأت أم لا؟
ويكون يمين المرأة على تكذيبه بحسب هذا. وكل هذا مختلف فيه في مذهبنا.
وهل يجزئ المرأة اللعنة من الغضب أم لا؟
وهل يقوم قوله: ما كذبت عليها في الخامسة مقام قوله: إني لئن الصادقين وهي أيضاً- في الخامسة أم لا يجزئ إلا ما نصَّ الله تعالى؟

(١) في نسخة (ق) تجرد. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في إكمال المعلم للقاضي عياض الذي أخذ منه الفاكهاني (٨٥ / ٥).

(٢) الزيادة من نسخة (ق)، وكذلك وجدتها مذكورة في كلام القاضي عياض، كما في كتابه إكمال المعلم (٨٥ / ٥).

(٣) المرود: الميل لذي يكتحل به. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣٢١ / ٤).

(٤) الزيادة من إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارة (٨٥ / ٥).

وذهب الشافعي^(١) ونحوه، مذهب الليث^(٢) والثوري^(٣) وأبي حنيفة^(٤)، أنه يقول: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ويُشير إليها، وإن كان نفي حمل زاد وما هذا الحمل مني.

وقال زُفر^(٥) مثل هذا إلا أنه قال: يُخاطبها وتُخاطبه، بقولها: فيما رميتك به، وتقول هي: فيما رميتني به.^(٦)

ع: واختلف عندنا إذا ابتدأت المرأة باللعان، ثم لاعن الزوج، هل يجزئها؟ وهو قول أبي حنيفة أم تعيد اللعان؟^(٧)

قلت: والمشهور عندنا أنه [لا]^(٨) يُعاد عليها بعد لعان الزوج، وقال أشهب: يُعاد.^(٩)

(١) الأم للشافعي (٥/١٢٤) و(٥/٩٢٠)، ومختصر المزني (١/٢١٠) روضة الطالبين للنووي (٨/٣٥١) التنبيه للشيرازي (١٨٩)، الحاوي الكبير للمأوردي (١١/٥٧) الإقناع للشربيني (٢/٤٦٢).

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث، مات سنة ١٧٥ هـ. طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء (٤١٦-٤١٧) رقم (١١٥٨)، التقريب (٤٦٤) رقم (٥٦٨٤).

(٣) نقل ذلك عنهما ابن عبد البر في الاستدكار (٦/٩٢).

(٤) بداية المبتدي للمرغيناني (٨٣)، بدائع الصنائع للکاساني (٣/٢٣٧)، تبين الحقائق للزيلعي (٣/١٧)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٢/٢٢١)، حاشية ابن عابدين (٣/٤٨٨)، البحر الرائق لابن نجيم (٤/١٢٦).

(٥) بدائع الصنائع للکاساني (٣/٢٣٧).

(٦) من قول الفاكهاني: ولكن اختلف العلماء في زيادات وبيانات في هذه اليمين بحسب دعوى الزوج إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٨٥).

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٨٥).

(٨) الزيادة من نسخة (ق).

(٩) نقل ذلك عنه الباجي في المنتقى (٤/٧٧)، وابن الحاجب في جامع الأمهات (١/٣١٦)، والقرافي في الذخيرة (٤/٣٠٦)، شرح ميارة لمحمد بن أحمد (١/٣٤٤)، حاشية الدسوقي (٢/٤٦٥).

واستحبه ابنُ الكاتب^(١)، وقال الشافعي وطائفة: لا يصح لعانها ابتداءً.^(٢)

السادس: قوله: [١٢٠ / ب / ق] «ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا» ظاهره يدل لأبي حنيفة القائل: أنه لا تقع الفُرقة بين المتلاعنين حتى يقضي القاضي بالفراق^(٣)، وهذه إشارة للحكم عنده، وعندنا لا يفتقر إلى حاكم^(٤)، لقوله ﷺ في طريق أخرى: «أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا»^(٥)، ولقوله: «ففارقها عند النبي ﷺ» [٢٢٩ / ب / خ] فقال - عليه الصلاة والسلام -: ذلكم الفراق بين كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ^(٦)، ولم يعتبر قضية القاضي.^(٧)

السابع: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ» فيه

(١) نقل ذلك عنه الدسوقي في حاشيته (٢/ ٤٦٥).

أما ابن الكاتب فهو: عبدالرحمن بن محمد الكنانى، أبو القاسم، المتوفى سنة ٤٠٨ هـ. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف (١٠٦) رقم (٢٧٣).

(٢) نص على ذلك النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١٠/ ١٢٥)، الأم للشافعي (٥/ ٢٨٩) التنبيه للشَّيرَازِي (١٩٠)، جواهر العقود للأسيوطي (٢/ ١٤٢)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٤/ ٣٢٦).

(٣) الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (٢/ ٢٤)، بداية المتدي للمَرْغِينَانِي (٨٣) المبسوط للسَّرْحَسِي (٧/ ٤٣)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٢/ ٢٢١)، التتف في الفتاوى للسغدي (١/ ٣٧٨)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤/ ٢٨٥)، الفتاوى الهندية لنظام وجماعة (١/ ٥١٦)، حاشية ابن عابدين (٣/ ٤٨٨).

(٤) ذكر ذلك الأَبَاجِي في كتابه المنتقى (٤/ ٧٣)، التلقين لعبد الوهاب (٣٤٠)، الثمر الداني شرح رسالة الْقَيْرَوَانِي للأزهري (٤٧٩)، القوانين الفقهية لابن جزي الْكَلْبِي (١٦٢)، شرح ميارة (١/ ٣٧٤).

(٥) قطعة من حديث أخرجهما الْبُخَارِيُّ في كتاب (٧١) الطلاق باب (٥١) المتعة للتي لم يفرض لها (٥/ ٢٠٤٦) رقم (٥٠٣٥) بلفظه. ومُسْلِم في كتاب (٩) اللعان في فاتحته (٢/ ١١٣١) رقم (١٤٩٣) بلفظه.

(٦) قطعة من حديث أخرجهما الْبُخَارِيُّ في كتاب (٧١) الطلاق باب (٨) التلاعن في المسجد (٥/ ٢٠٣٣) رقم (٥٠٠٣)، ومُسْلِم في كتاب (٩) اللعان في فاتحته (٢/ ١١٣٠) رقم (١٤٩٢).

(٧) من قول أبي حنيفة إلى هنا، هذا نص كلام المَازَرِي، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ١٤٠).

تغليب المذكر على المؤنث،^(١) وفيه أخذ الأحكام على الظاهر، وعرض التوبة على المذنبين. وقد يؤخذ منه أن الزوج لو رجع فأكذب نفسه كان توبة، ويجوز أن يكون النبي ﷺ أرشد إلى التوبة فيما بينهما وبين الله تعالى.^(٢)

وتنبه:

قال ع وتبعه ح: وفيه رد على من ذهب من النحاة إلى أن أحداً لا تستعمل إلا في النفي،^(٣) في قوله - عليه الصلاة والسلام - : « أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ » قال: فكذلك قوله تعالى: ﴿ فَشَهِدَةُ أَحْمَرٍ ﴾.^(٤)

قلت: هذا من أغرب وأعجب ما يُسمع عن ع - رحمه الله تعالى - مع براعته وحذقه، فإن الذي قاله النحاة - رحمهم الله تعالى - : أحد الذي للعموم لا تستعمل إلا في النفي بهذا القيد الذي لا بُدَّ منه إجماعاً منهم، نحو قولنا: ما في الدار من أحد، وما جاءني من أحد، ونحو ذلك.

أما إذا كانت أحد بمعنى: واحد فلا خلاف بينهم - أيضاً - في جواز استعمالها في الإيجاب بعد قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٥)، و: ﴿ فَشَهِدَةُ أَحْمَرٍ ﴾^(٦)، وغير ذلك مما

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٨/ ٤٣٥)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤٥٧).

قال العيني [ت ٨٥٥]: وقال بعضهم فيه تغليب المذكر على المؤنث. قلت: لا يقال في مثل هذا تغليب للمذكر على المؤنث، لأن الثنية إذا كانت للخطاب يستوفي فيها المذكر والمؤنث. انتهى كلامه رحمه الله. عمدة القاري للعيني (٢٠/ ٣٠٠).

(٢) من قول الفاكهاني: وفيه أخذ الأحكام على الظاهر إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٦٧).

(٣) هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٨٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/ ١٢٦).

(٤) سورة النور الآية (٦).

(٥) سورة الإخلاص الآية (١).

(٦) سورة النور الآية (٦).

كان بمعنى: واحد، وكما هي في الحديث، ألا ترى أن المعنى: الله يعلم أن واحداً منكما كاذب.

وع أطلق ولم يقيد، كما تقدم، وكأنه لم يتبين مراد النحويين في ذلك، وقد جمع الشاعر بين أحد التي للعموم والأخرى فقال: ^(١)

لَقَدْ ظَهَرَتْ فَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ **** إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

فاستعمل الأولى لعمومها في النفي، والثانية التي هي بمعنى: واحد في الإيجاب، فليُتنبه لذلك.

وقد سبق تقررنا لهذا المعنى في أول الكتاب ^(٢) عند قوله: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ» ^(٣) الحديث. وبالله التوفيق والعصمة.

الثامن: قوله - عليه الصلاة والسلام - «إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» إلى آخر الحديث، دليل على استقرار المهر بالدخول، وثبوت الصداق للملاعة. ^(٤) والله أعلم.



(١) وهو غِيْلَانُ بْنُ عُقْبَةَ الْعَدَوِيِّ المعروف بذي الرمة وهذا البيت منصوص عليه في ديوانه (١٩١) إلا أن الذي وجدته في ديوانه قوله: حتى بَهَرَتْ قَمًا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ.

(٢) بعد رجوعي إلى حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ» فإني لم أقف على ما ذكره.

(٣) قطعة من حديث أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٩٤) الْحَيْلِ، باب (٢) فِي الصَّلَاةِ (٢٥٥١/٦) الحديث (٦٥٥٤).

(٤) شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (١٢٦/١٠)، إحكام الأحكام لابن دَقِيقُ الْعِيدِ (٦٧/٤)، مرقاة المفاتيح للقاري (٤٢١/٦).

❖ الحديث الثاني:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه: « أَنَّ رجلاً رَمَى امرأته، وانتَفَى مِنْ ولدها في زمن رسول الله ﷺ فتَلَاعَنَا كما قال الله تعالى ثُمَّ قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ ». ^(١)

❖ الشرح:

الولد المُلَاعَنُ فيه اتَّفَقَ على أنه يُلْحَقُ بِأُمِّهِ، وأنه ينقطع نسبه من جهة أبيه، ما لم يكذب نفسه ويُنسَبَ إلى قوم أمِّه ومواليها إن كانت مولاة، وترث منه ما فرض الله لها، وكذلك هو أيضاً. ^(٢)

وقال ابن مسعود: « إنها عَصَبَتُهُ فترث الجميع ». ^(٣)

قالوا: ولا خلاف في هذا ولا في توارثه مع أصحاب الموارثات من جهة أمه، كجدته وإخوته، فإنهم يتوارثون كأنهم إخوة لأم. ^(٤)

واختلف في تَوَامِيها، والمعروف عندنا أنها شقيقان، ^(٥) وَفَرَّقَ بينهما وبين تَوَامِي

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٦٨) التفسير، باب (٤٢) قوله: ﴿وَالْفَخْمَسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٩] (١٧٧٣/٤) رقم (٤٤٧١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) اللعان في أوله (١١٣٢/٢) رقم (١٤٩٤) بنحوه.

(٢) شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (١٢٣/١٠)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٤٨/٥)، المفهم للقرطبي (٢٩٩/٤)، فتح الباري لابن حجر (٩/٤٦٠).

(٣) سنن البيهقي الكبرى (٢٥/٦)، سنن سعيد بن منصور (٨٠/١)، التمهيد لابن عبد البر (٤٥/١٥).

(٤) من قول الفاكهاني: ولا خلاف في هذا إلى هنا هذا كلام القاضي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٨٤/٥).

(٥) جامع الأمهات لابن الحاجب (٥٥٨)، التلقين لعبد الوهاب (٥٥٩/٢)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٥٩)، المفهم للقرطبي (٢٩٩/٤)، الشرح الكبير للدردير (٤٨٥/٤)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٢٢/٨)، منح الجليل لعليش (٦٨٩/٩)، حاشية الدسوقي (٤٨٥/٤)، بلغة السالك للصاوي (٤٠٣/٤).

الزانية، بإمكان الإستلحاق واستحالتها في الزانية.

وكذلك اختلف أصحابنا في تَوَأْمِي الْمُغْتَصَبَةِ^(١)، والمتحملة بأمان، والمُسَيِّة^(٢)، هل هما شقيقان أم لأم؟ والذي صَوَّبَهُ ابْنُ يُونُسَ^(٣) مِنْ أَصْحَابِنَا أَنْ تَوَأْمِي الْمُغْتَصَبَةِ وَالزَّانِيَةُ يَتَوَارَثَانِ بِأَنْهِيَ إِخْوَةٌ لَأُمٍّ.

قال: لَأَنَّ الْمُغْتَصَبَ وَالزَّانِيَّ لَوْ اسْتَلْحَقَا لَمْ يَلْحَقَا بِهِ هَذَا مَذْهَبُنَا، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي تَوَأْمِي الْمُغْتَصَبَةِ التَّوَارِثُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ خَاصَّةً، وَوَأَفْقُونَا فِي الزَّانِيَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.^(٤)

مسألة: ما فضل عن ميراث ولد المُلَاعِنَةِ الْمُغْتَصَبَةِ فلموالي أمّة، وأما العَرَبِيَّةُ لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ. هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ^(٥)، وَالزُّهْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ^(٦)، وَأَبِي ثَوْرٍ.

وقالت طائفة: يرثه ورثة أمه، وقاله الْحَكَمُ وَحَمَّادٌ^(٧). وقال آخرون: [عصبته]^(٨) عَصَبَةُ أُمِّهِ، وَزَوْيٍ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَطَاءٍ، وَابْنِ عَمْرٍ^(٩)، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ

(١) الْمُغْتَصَبَةُ: المقهورة على الوطء غير طائعة. المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (١٠٥ / ٢)

(٢) السَّيِّةُ: المرأة المُنْهَوَّةُ، فعيلة بمعنى مفعولة، جمعها السَّيَّاءُ. لسان العرب لابن منظور (٣٦٨ / ١٤)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣٤٠ / ٢).

(٣) محمد بن عبدالله بن يُونُسَ تميمي صقلي، أَبُو بَكْرٍ، توفي سنة ٤٥١ هـ. الديباج المذهب لابن فَرْحُون (٢٧٤). نقل كلامه المَوَاقِ فِي كِتَابِهِ التَّاجِ وَالْإِكْلِيلِ (٤٢٢ / ٦).

(٤) الوسيط للغزالي (١١١ / ٦).

(٥) الموطأ لمالك (٥٦٩ / ٢).

(٦) الأم للشافعي (٨٢ / ٤)، مختصر المزني (١٤١ / ١).

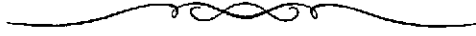
(٧) أما قول الْحَكَمِ وَحَمَّادٍ فَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمَا الْكَلُودَانِي فِي كِتَابِ التَّهْذِيبِ فِي الْفَرَائِضِ (٢٧٨).

(٨) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هَذِهِ الْعِبَارَاتُ. إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٨٤ / ٥).

(٩) أما علي، و ابن مَسْعُودٍ، وَعَطَاءٌ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الَّذِينَ قَالُوا بِهَذَا الْقَوْلِ فَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ الْكَلُودَانِي فِي كِتَابِ التَّهْذِيبِ فِي الْفَرَائِضِ (٢٧٨).

حنبل^(١)، وقد تقدم قول ابن مسعود: أُمُّهُ عَصَبَتُهُ .

وقال أبو حنيفة: يردّ ما فضل على ورثته إن كانوا ذوي أرحام.^(٢) والله أعلم.
وقوله: « وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ » قد تقدم الكلام على ذلك قريباً^(٣)، وبالله التوفيق.



(١) الكافي لابن قدامة (٥٢٩/٢)، المبدع لابن مفلح (١٣٠/٦)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تيمية (٣٩٨/١)، المغني لابن قدامة (٢٢٥/٦)، شرح منتهى الإرادات للبُهوتي (٥٧١/٢)، مطالب أولي النهى للرحبياني (١٤٣/٦).

(٢) من قول الفاكهاني: فلموالي أُمّة إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٨٤/٥) المفهم للقرطبي (٢٩٩/٤).

وأما قول أبي حنيفة فهو مذكور في كتاب الحجة لمحمد بن الحسن (٢٢٧/٤).

(٣) وذلك في كتاب اللعان، الحديث الأول. ج ١ ص ٢٣٠ .

❖ الحديث الثالث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « جاء رجلٌ من بني فزارة ^(١) إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال النبي ﷺ: هل لك إبل؟ قال: نعم. قال: فما ألوانها؟ قال: حمُرٌّ. قال: فيها من أورق؟ قال: إن فيها لوزقاً. قال: فأنى أتاهَا ذلك. قال: عسى أن يكون نزعاً عرق. قال: وهذا عسى أن يكون نزعاً عرق ^(٢). »

❖ الشرح:

فيه حُسن تأني المستفتي، وتثبته ^(٣)، وعدم تصريحه. وفيه حجة للقول بالقياس على ما قيل لتشبيهه - عليه الصلاة والسلام - / [٢٣٠ / أ / خ]، وأن هذا الرجل المخالف لونه بولد الإبل المخالف لألوانها، والعلّة الجامعة هي نزع العرق. ^(٤)

(١) الرجل الفزاري الذي قال: أن امرأتي ولدت غلاماً أسود هو ضمضم بن قتادة، وامراته من بني عجل. إيضاح الإشكال لابن طاهر المقدسي (١٠٧)، غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكو (١ / ٢٨١).

قال ابن حجر في كتابه فتح الباري: لم أقف على اسم المرأة، ولا على اسم الغلام (٩ / ٤٤٣). وكذلك ذكر ابن الملقن في كتابه الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٨ / ٤٢٥).

وبنوا فزارة: بطن من ذبيان من غطفان من القحطانية. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي (٣٥٢).

(٢) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٩) اللعان في فاتحته (١١٣٧ / ٢) رقم (١٥٠٠) بلفظه إلا أنه قال: هل لك من، والبُخَارِيُّ في كتاب (٩٩) الاعتصام بالكتاب والسنة، باب (٢) من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبین، وقد بين النبي ﷺ حكمهما ليفهم السائل (٦ / ٢٦٦٧) رقم (٦٨٨٤) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) الذي وجدته في المخطوط: وتنبهه، وما أثبتته فهو من كتاب ابن الملقن الذي أخذ هذه العبارة من بحرونها من الفاكهاني فهي أقرب إلى الصواب. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام. (٨ / ٤٥٤).

(٤) من قول الفاكهاني: وفيه حجة للقول بالقياس إلى هنا، هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ٦٩)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥ / ٩٦)، معالم السنن للخطابي (٣ / ٢٣٥)، شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (١٠ / ١٣٤)، فتح الباري لابن حجر (٩ / ٤٤٤)، عمدة القاري للعينبي (٢٠ / ٢٩٥)، مرقاة المفاتيح للقاري (٦ / ٤٢٨).

و«العِرْقُ»: هنا الأصل من النسب، تشبيه بعرق الثمرة، يقال: فلان مُعْرَق في الحسب وفي اللؤم والكرم.^(١)

ومعنى نَزَعُهُ عِرْقُ: جذب هذا أصله^(٢)، وكأنه في الحديث بمعنى: أشبهه وأظهر لونه.

يُقال: منه نزع الولد لأبيه، ونزع إليه، ونزعه أبوه.^(٣)

وفيه ضرب الأمثال والأشباه، تقريباً للأفهام، وعرض الغامض المشكل على الظاهر البين.

ع: وفي هذا الحديث أن التعريض اللطيف إذا لم يُقصد به المشاقمة، وكان لمعنى وضرة أو شكوى أو استفتاء فلا حدَّ فيه، وقد استدل به من لا يرى الحدَّ في التعريض والكناية، وهو مذهب الشافعي.^(٤)

قلت: وفي الاستدلال به نظر لما ذكر من أنه جاء على طريق الاستفتاء، والضرورة داعية إلى ذكره^(٥) ذلك وسؤاله عنه، وهو بخلاف ما جاء على طريق المشاقمة والتشفي. والله أعلم.

(١) الصحاح للجوهري (١١٥٦/٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٤١/١٠).

(٢) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٩/٢).

(٣) من قول الفاكهاني: والعرق هنا الأصل إلى هنا هذا كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٣٣/١٠)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٩٦/٥)، المفهم للقرطبي (٣٠٨/٤)، فتح الباري لابن حجر (٤٤٤/٩)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٢٧٢/٦).

(٤) من قول الفاكهاني: وفيه ضرب الأمثال والأشباه إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٩٦/٥)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٦٩/٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣٤/١٠)، المفهم للقرطبي (٣٠٨/٤)، فتح الباري لابن حجر (٤٤٤/٩).

وأما مذهب الشافعي فقد نص عليه الشافعي، كما ورد في كتابه الأم (١٣٢/٥) شرح النووي على صحيح مسلم (١٣٤/١٠)، فتح الباري لابن حجر (٤٤١/٩).

(٥) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (٦٩/٤)، المفهم للقرطبي (٣٠٨/٤).

وَأَبْعَدُ مِنْ هَذَا اسْتِدْلَالُ الْخَطَّائِي بِهِ عَلَى نَفْيِ الْحَدِّ عَمَنْ قَالَ: لَيْسَ الْوَلَدُ مِنِّي.^(١) إِذْ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا فِيهِ إِنْكَارُهُ لِلْوَلَدِ دُونَ الْوَلَدِ، وَنَفْيُهُ لَهُ.

وَالْأَوْرَقُ مِنَ الْإِبِلِ: الَّذِي فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ، وَهُوَ أَطْيَبُ الْإِبِلِ لِحَمًا، وَلَيْسَ بِمَحْمُودٍ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي عَمَلِهِ وَسِيرِهِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلرَّمَادِ: أَوْرَقٌ، وَلِلْحِمَامَةِ: وَرَقَاءٌ، وَلِلذَّبَّةِ: وَرَقَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٢): هُوَ الَّذِي يُضْرَبُ لَوْنُهُ إِلَى خَضْرَاءٍ، وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ، وَجَمْعُهُ وَرَقٌ،^(٣) مِثْلُ: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ.



-
- (١) معالم السنن للخطابي (٣/ ٢٣٥).
- (٢) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو زيد، توفي سنة ٢١٥ هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/ ٥٨٢/ ٥٨٢) رقم (١٢٢٢).
- (٣) من قول الفاكهاني: وَالْأَوْرَقُ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى هُنَا، ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ (٢/ ١١٨٤) عِدَا قَوْلِهِ: وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ. غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ (٤/ ٨١)، الْفَائِقُ لِلزُّخْرِيِّ (٤/ ٥٥)، لِسَانُ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ (١٠/ ٣٧٦) تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزُّبَيْدِيِّ (٢٦/ ٤٦٤).

❖ الحديث الرابع:

عن عائشة رضي الله عنها ^(١) قالت: «اِخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، ^(٢) وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ^(٣) فِي غُلَامٍ ^(٤)، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ^(٥)، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ أَنْظِرْهُ إِلَيَّ شَبَّهَ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ ^(٦)، فَظَنَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبَّهَ فَرَأَى شَبَّهًا بَيْنًا بَعْتَبَةَ، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ، ^(٧) فَلَمْ تَرَهُ سَوْدَةَ قَطُّ ^(٨)».

❖ الشرح:

قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله: أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقْتَنُونَ الْوَلَايِدَ، وَيَضْرِبُونَ

(١) سبق تعريف الإمام الفاكهاني لها، كما ورد ذلك في كتاب الطهارة في فاتحته، الحديث الثالث. وهي عائشة بنت أبي بكر الصديق، ماتت سنة ٥٧هـ وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (١٨٨١ - ١٨٨٥).

(٢) سعد بن أبي وقاص سعد بن مالك بن وهيب القرشي الزهري، أبو إسحاق، مات سنة ٥٥هـ على المشهور. الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٦٠٦) رقم (٩٦٣)، التقريب (٢٣٢) رقم (٢٢٥٩).

(٣) عبد بن زمعة بن قيس القرشي العامري، الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٨٢٠) رقم (١٣٨٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٤/٣٨٦) رقم (٥٢٧٧).

(٤) قال النووي في ابن وليدة زمعة: اسم هذا الابن عبد الرحمن بن زمعة. تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٥٧٧).

(٥) عتبة بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص مالك الزهري، ومات عتبة في حياة رسول الله ﷺ. تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/٩٤) رقم (٢٢١).

(٦) الوليدة: الصبيّة والأمة، والجمع الولائد. الصحاح للجوهري (١/٤٦٤).

(٧) سودة بنت زمعة بن قيس القرشية العامرية، أم الأسود، توفيت سنة ٥٤هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٨٦٧) رقم (٣٣٩٤)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٧/٧٢٠) رقم (١١٣٥٧)، الآحاد والمثاني لأحمد بن عمرو الشيباني (٥/٤١٣).

(٨) أخرجه البخاري في كتاب (٣٩) البيوع، باب (١٠٠) شراء المملوك من الحربي، وهبته وعتقه (٧٧٣/٢) الحديث (٢١٠٥) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الرضاع، باب (١٠) الولد للفراش وتوقي الشبهات (٢/١٠٨٠) رقم (١٤٥٧) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

عليهن^(١) الصَّرائِبَ، فَيَكْتَسِبْنَ بالفجور، وكان من سيرتهم إلحاق النسب بالزنا إذا ادعوا الولد، كهو في النكاح، فكانت لِرَمْعَةٍ أُمَّةٌ كَانَ يُلْمُ بِهَا،^(٢) وكانت له عليها ضريبة، فظهر بها حملٌ كان يظن أنه من عتبة بن أبي وقاص، فهلك عتبة [بن أبي وقاص]^(٣) كافراً لم يُسَلِّمْ، فعهد إلى سعد أخيه أن يَسْتَلْحِقَ الحمل الذي بِأُمَّةٍ رَمْعَةٍ، وكان لِرَمْعَةٍ ابنٌ يقال له: عَبْدٌ، فخاصم سعدُ عَبْدَ بن رَمْعَةٍ في الغلام الذي ولدته الأمه، فقال: سعد هو ابنُ أخي، على ما كان عليه الأمر في الجاهلية.

فقال عَبْدُ بن رَمْعَةٍ: بل هو أخي وُلِدَ على فراش أبي، على ما استقر عليه الحُكْمُ في الإسلام، ففضي رسول الله ﷺ لعبد بن رَمْعَةٍ، وأبطل دعواه في الجاهلية.^(٤)

إذا ثبت هذا فلتعلم^(٥) أن هذا الحديث أصل في أمرين:

أحدهما: إلحاق الولد بصاحب الفراش، وإن طرأ عليه وطءٌ محرَّم.

والثاني: ما يقوله أصحابنا: من الحكم بين حكَمين^(٦)، وذلك أن يكون الفرع [الواحد]^(٧) يتجاوزه متشابهة^(٨) أصول متعدِّدة، فيُعْطَى أحكاماً مختلفة بحسب تلك

(١) في نسخة (خ) عليها . وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام .

(٢) يلم بها: أي يجامعها، وألم بها سيدها أي: قاربها وجامعها . مشارق الأنوار للقاضي عيَّاض (٣٥٨/١).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام الخطَّابي كما ورد في معالم السنن (٢٣٩/٣)، إكمال المعلم (٦٢٥/٤)، المفهم للقرطبي (١٩٤/٤)، فتح الباري لابن حجر (٣٣/١٢).

(٥) في نسخة (ق) فليعلم.

(٦) قال الأمير الصنعاني: الحكمان هنا الأول: ثبوت الفراش.

والثاني: الشبه بمن ادعى له الولد وهو عتبة. العدة (٢٤٢/٤).

(٧) الزيادة من نسخة (ق).

(٨) في نسخة (ق) مشابهة. وهو كما ورد في كلام ابن دقيق العيد الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٧٠/٤).

المشابهات ولا يُتمخّص الحكم لأحد الأصول.

وبيان ذلك أن الفراش مقتضٍ لإلحاقه بزمعة، والشبه البين يقتضي إلحاقه بعُتْبَة، فأُعْطِيَ النسبُ بمقتضى الفراش، فألحق بزمعة، ورُوعي أمر الشبه بأمر سودة بالاحتجاب منه.^(١)
هذا من حيث المنقول.

وأما من حيث المعقول فإنه إذا تعارضت شائتان في محل واحد فلا بُدَّ له من حكم، إذ لا تخلوا واقعة عن حكم، بدليل سيرة السلف عليه السلام، فإنهم لم يعفوا عن حكم في واقعة، بناءً على أنه لا حكم فيها، واعتبار إحدى الشائتين دون الأخرى تحكُّم، وإعمالهما^(٢) معاً مطلقاً في جميع الأحوال متناقض، فلا مُخْلَص إلا ما ذكرناه.

وهذا النوع من التصرف / [١٢١ / أ / ق] يكثر وجوده في مذهب مالك عليه السلام، فكثيراً ما يحكم في حالتي المسألة الواحدة بحكمين متناقضين لتعارض الشوائب، فرتب على كل شائبة مقتضاها، لكونه جعل الوضوء كالعبادة الواحدة فأفسده^(٣) بالتفريق المتفاحش عمداً، وجعله كعبادات فلم يفسده بالتفريق سهواً وإن طال.

ومثل ذلك جعل المسبوق / [٢٣٠ / ب / خ] بانياً في الأفعال، إذ لا تأثير للإمامة فيها قاضياً في الأقوال لتأثير الإمامة فيها. ومن ذلك جعله الأكل سهواً في الصوم^(٤) يوجب القضاء إن كان واجباً، ولا يوجبه إن كان تطوعاً، وجعله - أيضاً - كالعمد في وجوب قضاء الصَّوم المنذور، وكالمرض^(٥) في أنه لا يقطع التتابع. ومن ذلك جعله المِديان فقيراً فلم يوجب عليه زكاة النقدين، وغنياً فأوجب عليه زكاة الماشية والحرث.

ونظائر ذلك كثيرة في مذهبنا فيعتقد العبد^(٦) الجاهل أو العالم الذي لم يبلغ مبلغ

(١) هذا كلام ابن دقيق العيد كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ٧٠).

(٢) في نسخة (خ) وإعمالها. والصواب ما أثبتته من نسخة (ق) حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (خ) فأفسدها. والصواب ما أثبتته من نسخة (ق) حتى يستقيم الكلام.

(٤) في نسخة (ق) الصيام.

(٥) في نسخة (خ) كالمرض. والصواب ما أثبتته من نسخة (ق) حتى يستقيم الكلام.

(٦) في نسخة (ق) الغير. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

الاستقلال بالنظر في الشرع، ولم يُحْطُ بِسَرٍّ [مقصود] ^(١) صاحب الشريعة، أن ذلك تناقض، وأن مذهب مالك لا يجري على قياس، وليس كما قال، ولكن كما قيل:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا *** وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ ^(٢)

هذا معنى كلام صاحب البيان والتقريب وأكثر لفظه. ^(٣)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « اَحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ » هل هو على الإيجاب أو الاستحباب؟ الصحيح: أنه على الاستحباب دون الإيجاب، وبذلك قال مالك ^(٤)، والشافعي ^(٥) وأبو ثور، وغيرهم، وبه أجابوا عن قول أصحاب الرأي، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، أن من فجر بامرأة حُرمت على أولاده، وأن ذلك أحد قولي مالك مستدلين بهذا الحديث.

فقالوا: لما رأى الشبه بعُتْبَةَ علم - عليه الصلاة والسلام - أنه من مائه فَأَجْرَاهُ في التحريم مجرى النسب، وأمرها بالاحتجاب منه، ولما كان مالك والشافعي وغيرهم لا يرون تحريمها تأولوا قوله لسودة: « اَحْتَجِبِي مِنْهُ » على معنى الاستحباب والاستظهار بالتزهر عن الشبه، هكذا نقله الخطابي في شرح السنن. قال: وقد كان جائزاً أن لا يراها لو كان أخاها ^(٦) ثابت النسب.

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) هو من شعر أحمد بن الحسين الشهير بالمتنبي، وهذا البيت مذكور في ديوانه (١٨٠).

(٣) لم أقف على هذا الكتاب بعد البحث عنه.

(٤) ذكر القاضي عياض هذه المسألة والقول الصحيح فيها وعزاه إلى هؤلاء الثلاث الذين ذكرهم الفاكهاني وهم مالك ومن قال بقوله، وذكر ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، وهم الأربعة الذين ذكرهم الفاكهاني وهم أصحاب الرأي ومن قال بقولهم. إكمال المعلم (٤/٦٥٣)، و- أيضاً - ممن نص على هؤلاء الأئمة وذكر أقوالهم العيني في كتابه عمدة القاري (١١/١٦٩).

(٥) الأم للشافعي (٥/٣٠)، مختصر المزني (١/٢٢٨)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٣٩) حاشية عميرة للقلبي (٣/١٧).

(٦) في نسخة (ق) أخاها. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام

ولأزواج النبي ﷺ في هذا الباب ما ليس لغيرهن^(١) من النساء، قال الله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيَّتُنَّ﴾^(٢) الآية، وقد يُستدل بالشبه في بعض الأمور لنوع من الاعتبار ثم لا يقطع^(٣) الحكم به، ألا ترى أن النبي ﷺ قال في قصة الملاعنة: «إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَمَا أَرَاهُ إِلَّا كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَمَا أَرَاهُ إِلَّا صَدَقَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمُكْرُوهِ»^(٤) ثم لم يحكم به، وإنما يحكم بالشبه في موضع لا يوجد فيه أقوى منه كالحكم بالقافة، وأبطل معنى الشبه في الملاعنة إلى وجود الفراش أقوى منه، وهذا كما يحكم في الحادثة بالقياس، إذا لم يكن فيها نص، فإذا وجد فيها ظاهر ترك له القياس.^(٥) والله أعلم.

وفيه أن فراش الأمة كالحرّة، وهو مذهبنا، أعني: أنها تكون فراشاً بالوطء [١٢١/ب/ق]، فمتى اعترف سيدها بوطئها، أو أتت بولد فاعترف به السيد، أو ثبتت^(٦) عليه بينة إن أنكر [أ]^(٧) لحق به.

وأما الحرّة فبالعقد^(٨)، وإمكان الوطء ولحق الولد في مدة يلحق الولد في مثلها.

(١) في نسخة (خ) لغيرها، والصواب ما أثبتته من نسخة (ق) حتى يستقيم الكلام.

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٣٢).

(٣) في نسخة (خ) و(ق): يقع، والصواب والله أعلم ما أثبتته من كلام الخطّابي الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات فهي أقرب إلى سياق الكلام. معالم السنن للخطّابي (٣/٢٤٠).

(٤) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٩٩) الاعتصام بالكتاب والسنة، باب (٥) ما يكره من التعمّي والتنازع في العلم والغلو في الدين والبِدَع لقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] (٦/٢٦٦٣) الحديث (٦٨٧٤).

(٥) من قول الفاكهاني: أن من فجر بامرأة إلى هنا، هذا نص كلام الخطّابي كما ورد في كتابه معالم السنن (٣/٢٣٩)، كشف المشكل لابن الجوزي (٤/٢٩١)، عدا قول الفاكهاني: وأن ذلك أحد قولي مالك مستدلين بهذا الحديث فهو من كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤/٦٥٣).

(٦) في نسخة (ق) وثبت. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

(٧) الزيادة من نسخة (ق).

(٨) المعلم للمازري (٢/١١٢)، المستقى للباجي (٦/٨)، معالم السنن للخطّابي (٣/٢٤٠)، التمهيد لابن عبد البر (٨/١٨٣)، التاج والإكليل للمواق (٤/١٦٩).

ع: وشذ أبو حنيفة^(١)، فشرط العقد خاصة، وقال: لو طلق عَقِبَ العقد من غير إمكان وطءٍ، وجاءت بولد لسته أشهر من حينئذ لحق به.^(٢)

وفيه أن للورثة أن يُقرّوا بوارث.^(٣)

ومعنى: «هُوَ لَكَ» أي: أخ لك.^(٤)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» أي: لصاحب الفراش.^(٥)

وقوله: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» العاهر: الزاني.^(٦)

قال الخطّابي: يحسب أكثر الناس أن معنى الحجر ها هنا: الرّجم بالحجارة، وليس الأمر كذلك، لأنه ليس كل زان يُرجم، إنما يُرجم المحصن، وإنما معنى الحجر ها هنا: الحرمان والحياة، كقولك إذا خيّت الرجل وآيسته من الشيء: مَالَكَ غير التراب، وما في يدك غير الحجر ونحو ذلك من الكلام، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا جاءك صَاحِبُ الْكَلْبِ يَطْلُبُ [ثَمَنَهُ]^(٧) فَأَمْلَأْ كَفَّهُ تَرَابًا»^(٨)، يريد أن الكلب لا ثمن له، فضرب

(١) المبسوط للسرّخسي (١٧/١٥٦).

(٢) نص على ذلك القاضي عياض، كما في إكمال المعلم (٥/٦٤٨).

(٣) هذا نص كلام الخطّابي، كما ورد في كتابه معالم السنن (٣/٢٤٠).

(٤) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٧١).

(٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (٢٣٩)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي (٣٤٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/٣٤٣)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٢/١٣٢)، لسان العرب لابن منظور (٤/١٦٦).

(٦) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣/٣٢٦)، تهذيب اللغة للأزهري (١/١٠٠) لسان العرب لابن منظور (٤/٦١٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٣٧).

(٧) الزيادة من المرجع الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. معالم السنن للخطّابي (٣/٢٤١).

(٨) أخرجه أبو داود رحمه الله قال: حدثنا الربيع بن نافع - أبو توبة - ثنا عبيد الله - يعني بن عمرو -، عن عبد الكريم، عن قيس بن حبر، عن عبد الله بن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ فذكره.



التعريف برجال السند:

-الرَّبِيع بن نافع، أبو توبة، الحلبي، نزيل طرسوس، ثقة حجة عابد، من العاشرة، مات سنة ٢٤١هـ،
خ م د س ق. التقريب (٢٠٧) رقم (١٩٠٢).

-عُبَيْدُ اللَّهِ بن عمرو بن أبي الْوَلِيد الرَّقِّي، أبو وَهْب، الْأَسَدِي، ثقة فقيه ربياً وهم، من الثامنة،
مات ١٨٠هـ، عن ثمانين إلا سنة، ع. التقريب (٣٧٣) رقم (٤٣٢٧).

قال ابن مَعِين والنَّسَائِي: ثقة. تهذيب التهذيب لابن حَجَر (٣٨/٧) رقم (٧٤).

قال الْعِجْلِي: ثقة. معرفة الثقات (١١/٢).

وذكره ابن حِبَّان في الثقات. الثقات (٦٧/٥).

قال ابن الجنيّد: سئل يحيى عن عُبَيْدُ اللَّهِ بن عمر والرقبي فقال: ليس به بأس. التعديل والتجريح
للْبَاجِي (٨٩٢/٢) رقم (٩٤٢).

قال ابن سَعْد [ت ٢٣٠]: كان ثقة صدوقاً كثير الحديث وربياً أخطأ. طبقات ابن سَعْد (٤٨٤/٧).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة صدوق لا أعرف له حديثاً منكراً، هو أحب إلي من زهير بن
محمد. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٨/٥) رقم (١٥٥١).

-عبد الكريم بن مَالِك الْجَزَرِي، أبو سعيد، مولى بني أُمَيَّة، وهو الخضرمي، نسبة إلى قرية من اليمامة،
ثقة متقن، من السادسة، مات سنة ١٢٧هـ. التقريب (٣٦١) رقم (٤١٥٤).

-قَيْس بن حَبْر التَّمِيمِي، الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة، من الرابعة، د. التقريب (٤٥٦) رقم (٥٥٦٧).
-عبد الله بن عَبَّاس:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أبو داود، كتاب (٨) الإجارة، باب (٩) في أثمان الكلاب (٢٧٩/٣) الحديث
(٣٤٨٢).

الحكم:

قال ابن حجر في فتح الباري: وإسناده صحيح. (٤٢٦/٤).

وقال النووي في المجموع: رواه أبو داود بإسناد صحيح. (٢١٦/٩).

وقال ابن دَقِيق الْعِيد في إحكام الأحكام: حديث صحيح. (٧١/٤).

وقال الشَّوْكَانِي: حديث ابن عَبَّاس سكت عنه أبو داود (٢٧٩/٣)، والمُنْدَرِي (٣١٦/٣) والحافظ
في التلخيص (٣/٣) ورجاله ثقات. نيل الأوطار (٢٣٨/٥).

وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود: صحيح الأسناد. (٦٦٦/٢) رقم (٢٩٧٣).

المثل بالتراب الذي ليس له قيمة. ^(١)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « يا عَبْدُ بَن زَمْعَةَ » يجوز في عَبْد ضم الدال، وهو الأصل، وفتحه ^(٢) إتباعاً لنون ابن، وإسكان [في] ^(٣) ميم زَمْعَةَ أكثر من الفتح. ^(٤)



==

وللحديث شاهد بمعناه من حديث أبي مسعود الأنصاري عند البخاري (٧٧٩ / ٢) الحديث (٢١٢٢)، ورافع بن خديج عند مسلم (١١٩٩ / ٣) الحديث (١٥٦٨).

(١) انتهى كلام الخطابي كما ورد في كتابه معالم السنن (٣ / ٢٤١).

(٢) في نسخة (ق) وفتحها.

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٧٠ / ٤)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢٨٨ / ١)، عمدة القاري للعيني (١٦٨ / ١١)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٨ / ٤٦٢).

قال الفيومي - رحمه الله تعالى - [ت ٧٧٠]: والمحدثون يقولون: زَمْعَةَ - بالسكون - ولم أظفر به في كتب اللغة. المصباح المنير (١ / ٢٥٥).

❖ الحديث الخامس:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «^(١) دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ مَسْرُورًا، تَبَرَّقُ ^(٢) أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: أَلَمْ تَرَي أَنَّ مُجَزَّزًا ^(٣) نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ» ^(٤).

وفي لفظ: «كَانَ مُجَزَّزٌ قَائِفًا» ^(٥).

❖ الشرح:

السُّرُورُ خِلَافُ الْحُزْنِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ: ^(٦)

نَسْرُهُمْ إِنْ هُمْ أَقْبَلُوا *** وَإِنْ أَدْبَرُوا فَهُمْ مَنْ نَسَبَ

فليس من هذا المعنى، بل معناه: نَطَعْنُهُمْ فِي سُرَاتِهِمْ، يُقَالُ: سَرَّهُ إِذَا طَعَنَهُ فِي سُرَّتِهِ.

قوله: فَهُمْ [مِنْ] ^(٧) نَسَبَ أَي: نَطَعْنُهُمْ فِي سُبَاتِهِمْ ^(٨)، جمع سُبَّةٌ، وهي:

(١) في نسخة (ق) مكتوب إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. ولم أثبتها حتى يستقيم الكلام.

(٢) أي: تلمع وتستنير كالبرق. لسان العرب لابن منظور (١٥ / ١٠) طلبة الطلبة للنسفي (٢٧٨).

(٣) مُجَزَّزُ بْنُ الْأَعُورِ بْنِ جَعْدَةَ الْمُدَلْجِيِّ. الإصابة في تمييز الصحابة (٥ / ٧٧٥) رقم (٧٧٣٧)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٢ / ١٠) رقم (٧٤).

(٤) أخرجه الْبُخَّارِيُّ فِي كِتَابِ (٨٨) الْفَرَائِضِ، بَابِ (٣٠) الْقَائِفِ (٦ / ٢٤٨٦) الْحَدِيثِ (٦٣٨٨) وَغَيْرَ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٧) الرِّضَاعِ، بَابِ (١) الْعَمَلِ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ الْوَلَدِ (٢ / ١٠٨١) الْحَدِيثِ (١٤٥٩) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ.

(٥) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٧) الرِّضَاعِ، بَابِ (١) الْعَمَلِ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ الْوَلَدِ (٢ / ١٠٨٢) الْحَدِيثِ (١٤٥٩).

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْبَيْتُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي دُرَةِ الْخَوَاصِّ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِّ لِلْحَرِيرِيِّ (١٩٩)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ لَابْنِ مَنْظُورٍ (٤ / ٣٦٠)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ لِلزُّبَيْدِيِّ (١٢ / ٢١).

(٧) الزيادة من نسخة (ق).

(٨) الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (١ / ٥٥٨)، لِسَانُ الْعَرَبِ لَابْنِ مَنْظُورٍ (٤ / ٣٦٠)، تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزُّبَيْدِيِّ (١٢ / ٢١).

الْأَسْتُ. ^(١)

و«الْأَسَارِيرُ»: جمع أَسْرَارٍ، وَأَسْرَارٌ جمع سِرَرٍ، مثل عَنَبٍ، وهي الخطوط التي في الوجه والجبهة.

ويقال فيها -أيضاً- [٢٣١ / أ / خ]: الْأَسِرَّةُ وَالْغُضُونُ، وأما التي في الرَّاحَةِ فواحدها سِرَّةٌ، والجمع سِرَرٌ ^(٢) مثل: سِدْرَةٌ وَسِدْرٍ.

ويقال -أيضاً- فيه: الْأَسْرَةُ على غير قياس.

ويقال -أيضاً-: أَسْرَارٌ وَسِرَرٌ، فَأَسْرَارٌ على القياس، وسِرَرٌ على غير قياس، كالْأَسْرَةُ.

وقال الجَوْهَرِيُّ: السَّرَرُ واحد السرار: ^(٣) الكف والجبهة، وهي خُطُوطُهَا. وأنشد الأَعَشَى: ^(٤)

فَانْظُرْ إِلَى كَفٍّ وَأَسْرَارِهَا *** هَلْ أَنْتَ إِنْ أَوْعَدْتَنِي ضَائِرِي

قال الإمام: في صفته -عليه الصلاة والسلام- وَرَوْنَقُ الْجَلَالِ يَطْرُدُ فِي أَسَارِيرِ جِبْهَتِهِ ^(٥) .

و«مَجْرَزٌ»: بضم الميم، وفتح الجيم، وكسر الزاي المعجمة المشددة بعدها زاي ثانية. ^(٦)

(١) الدُّبُّورُ. تاج العروس للزُّبَيْدِيِّ (٤/ ٤٢٠).

(٢) الصحاح للجوهري (١/ ٥٥٧)، معالم السنن للخطَّابِي (٣/ ٢٣٧)، درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (١٩٩)، لسان العرب لابن منظور (٤/ ٣٦٠)، تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٢٠٢)، طلبة الطلبة للنسفي (٢٧٨)، كفاية المتحفظ للطرابلسي (٦١)، تاج العروس للزُّبَيْدِيِّ (١٢/ ٧)، (٢١/ ١٢)، (١١/ ١٢)، اللباب للعكبري (٢/ ٤٧٠).

(٣) في الصحاح الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات بحروفها قال الجَوْهَرِيُّ: أَسْرَارٌ. (١/ ٥٥٨).

(٤) الأَعَشَى هو: ميمون بن قَيْس بن جندل، أبو بصير. طبقات فحول الشعراء للجُمَحِي (٥٢) رقم (٥٩)، وهذا البيت منصوص عليه في ديوانه (١٤٥).

(٥) هذا نص كلام الإمام المَازِرِيِّ رحمته الله، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ١١٧) إلا أنه قال: أَسِرَّةٌ جَبِينِهِ.

(٦) ذكر هذا الضبط النَّوَوِيُّ وقال: هذا هو الصحيح المشهور -رحمته الله تعالى- كما في شرحه على صحيح عليه

ونقل ع: في الزاي الفتح أيضا .

وَحَرَزَ: بحاء مهملة ساكنة، وراء مكسورة، وهو من بني مُدَلِّج^(١)، كانت القيافة فيهم، وفي بني أَسَد^(٢)، تعترف العرب لهم بذلك.

قال الزبير بن بَكَّار: ^(٣) / (١٢٢ / أ / ق] قيل له مُجَزَّز، لأنه كان إذا أخذ أسيراً حلق لحيته.

وقال غيره: جَزَّ^(٤) ناصيته.^(٥)

ومعنى «آنفاً»: قبل . وقيل: أول وقت نحن فيه قريب .^(٦)

وقد قُرئ آنفاً على فَعَلَ^(٧)، مثل كَنَفَ.

==

مُسْلِم (١٠ / ٤٠)، إحصاء الأحكام لابن دقيق (٤ / ٧٣)، تعجيل المنفعة لابن حجر (١ / ٣٩٣).
المفهم للقرطبي (٤ / ١٩٩).

(١) بطن من كِنَانَة. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي (٣٧٢).

(٢) حي من بني حُرَيْمَة من العدنانية وهم بطن كبير من ذي بطون . نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي (٤٨).

(٣) الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير الأسدي المدني، أبو عبدالله، توفي سنة ٢٥٦هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (١١٩).

(٤) الجزء: هو القص والقطع . غريب الحديث لابن قتيبة (٢ / ٥٤)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٧ / ١٨٠).

(٥) وهو مصعب الزُبَيْري الاستيعاب لابن عبد البر (٤ / ١٤٦١)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٥ / ٧٧٥)، فتح الباري لابن حجر (١٢ / ٥٧).

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤ / ٦٥٥ - ٦٥٦)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١ / ٤٤).

(٧) قرأ ابن كثير وحده: ﴿مَاذَا قَالَ آنفًا﴾ [محمد: ١٦] قصراً وقرأ الباقر ﴿مَاذَا قَالَ آنفًا﴾ [محمد: ١٦] بمدوداً . السبعة في القراءات لأحمد بن موسى البغدادي (٦٠٠).

فيه دليلٌ على ثبوت أمر البقافة، وصحة الحكم بقولهم،^(١) من حيث الجملة، وإن كان قد اختلف في ذلك، فنفاه أبو حنيفة مطلقاً^(٢)، وأثبتته الشافعي مطلقاً^(٣)، وأثبتته مالك في الإمام، ونفاه في الحرائر في المشهور عنه.

ع: وقد روى الأبهري عن الرازي^(٤) عن ابن وهب عن مالك: أنه أثبتته في الحرائر والإماء جميعاً، ودليل^(٥) المثبتين هذا الحديث، لأنه - عليه الصلاة والسلام - قد سُرَّ بقول مجزئ.

قالوا: ولم يكن النبي ﷺ ليسرَّ بأمر لا يعتبر شرعاً، لأنه باطل ولا يُقرُّ - عليه الصلاة والسلام - على باطل فضلاً عن أن يُسرَّ به، وما تقدم^(٦) - أيضاً - في حديث زمعة من أنه - عليه الصلاة والسلام -: «رأى شبهاً بيناً بعُتْبة، فأمر سودة بالاحتجاب منه»^(٧)، ولأن الفراش إنما قضى به من جهة الظاهر، ولا يُقطع فيه بأن الولد لصاحب الفراش، فإذا فقدنا الفراش المؤدي لغلبة الظن^(٨) تطلَّبنا الظن من وجه آخر وهو الشبه^(٩).

(١) هذا نص كلام ابن الجوزي، كما ورد في كتابه كشف المشكل (٤/ ٢٧١)، معالم السنن للخطابي (٣/ ٢٣٧)، إحكام الأحكام لابن دقيق (٤/ ٧٢)، عون المعبود للعظيم أبادي (٦/ ٢٥٥).

(٢) المبسوط للسرْحَبي (١٧/ ٧٠)، بدائع الصنائع للكَسَانِي (٦/ ٢٤٤)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥/ ٥٣)، البحر الرائق لابن نُجَيم (٤/ ٢٩٧).

(٣) الأم للشافعي (٦/ ٢٤٧)، الحاوي الكبير للماوردي (١٧/ ٣٨٠)، نهاية المحتاج للرملي (٨/ ٣٧٥)، حاشية البجيرمي (٤/ ٤١١).

(٤) أحمد بن الحسن بن بُندار بن إبراهيم الرازي، أبو العبَّاس، عاش إلى سنة تسع وأربع مئة. سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٢٩٩ - ٣٠٠) رقم (٨١)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٨/ ١٨٣) رقم (٤).

(٥) في نسخة (ق) بدليل. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

(٦) وذلك في كتاب اللعان، الحديث الرابع. ج ١ ص ٢٣٩.

(٧) وذلك في الحديث السابق، وهو الحديث الرابع من كتاب اللعان، وسبق تخريجه في موضعه ج ١ ص ٢٣٩.

(٨) الظَّنُّ: الإعتقاد الرَّاجِحُ من اعتقادي الطَّرَقَيْنِ. البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١/ ٥٧).

(٩) من قول الفاكهاني: وإن كان قد اختلف في ذلك، فنفاه أبو حنيفة مطلقاً إلى هنا، هذا أغلبيته نص

قال الإمام: واحتج من نفاه بأنه ﷺ لا عن في قصة العجلاني^(١)، ولم يؤخر حتى تضع ويرى الشبهة.

وقد ذكر -أيضاً- في قصة المتلاعنين: «إن جاءت به كذا فهو لفلان»^(٢)، ثم لم ينقض حكمه لما جاءت به على الصفة المكروهة، ولا حدها،^(٣) فدل ذلك على أن الشبهة غير معتبر، وانفصل عن هذا، بأن ها هنا فراشاً يرجع إليه، وهو مقدم على الشبهة، فلم ينقض الحكم المبني عليه بظهور ما يخالفه مما ينحط عن درجته، كما لم ينقض الحكم بالنص، إذا ظهر فيما بعد أن القياس يخالفه.

وحجة التفرقة أن الحرائر هنّ فراش ثابت يرجع إليه، ويُعَوَّل في إثبات النسب عليه، فلم يلتفت إلى تطلب معنى آخر سواه أخفض منه رتبة، والأمة لا فراش لها، فافتقر فيها إلى مراعاة الشبهة.^(٤)

وإذا قلنا بثبوت القيافة^(٥) فهل يكفي في ذلك واحد، أو لابد من اثنين كالشهادة؟

==

كلام الإمام المازري كما ورد في كتابه المعلم مع إضافات جدا بسيطة من الفاكهاني (١١٦/٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦٥٧/٤)، المفهم للقرطبي (٢٠٠/٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٩٩) الاعتصام بالكتاب والسنة، باب (٥) ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين والبدع (٢٦٦٣/٦) الحديث (٦٨٧٤)، ومُسْلِم في كتاب (٩) اللعان في فاتحته (١١٢٩/٢) الحديث (١٤٩٢).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب ٦٨ كتاب التفسير، باب (٤١) ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النور: ٨] (١٧٧٢/٤) رقم (٤٤٧٠)، ومُسْلِم في كتاب (٩) كتاب اللعان في فاتحته (١١٣٤/٢) الحديث (١٤٩٦).

(٣) في نسخة (ق) ضرها. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو موافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. المعلم المازري (١١٧/٢).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام الإمام المازري -رحمه الله تعالى- كما ورد في كتابه المعلم (١١٦/٢).

(٥) في نسخة (ق) القافة. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

وهو قول مالك^(١)، والشافعي^(٢)، والأول قول ابن القاسم^(٣).

ع: ولا خلاف بين القائلين بذلك فيما قالوه أنه إنما يكون ذلك فيما أُشْكِلَ مِنْ الْفِرَاشِينَ الثَّابِتِينَ، كالمشتري والبائع يَطَّانُ الْأَمَّةَ فِي طُحْرٍ وَاحِدٍ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ مِنَ الْأَوَّلِ، فَتَحْمَلُ فَتَأْتِي بِوَلَدٍ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي، وَأَقْلَ مِنْ أَقْصَى أَمَدِ الْحَمْلِ مِنْ وَطْءِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْوَطْءُ الْآخِرَ مَمْنُوعاً مِنْهُ صَاحِبُهُ، فَلَهُ شِبْهُةُ الْمَلِكِ وَصَحَّةُ عَقْدِهِ، وَلِهَذَا فَرَّقَ مَالِكٌ فِي مَشْهُورِ قَوْلِهِ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالْمَلِكِ فِي هَذَا، إِذْ لَا يَصِحُّ عَقْدُ النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ، بِخِلَافِ عَقْدِ الشِّرَاءِ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ، وَلَمْ يَعْذِرْهُ بِالْجَهْلِ وَالْغَفْلَةِ، لَوْ جُوبَ الْبَحْثُ وَالتَّقْصِي، وَتَفْرِيطُهُ فِي ذَلِكَ فَزَجَّحَ الْعَقْدَ / [١٢٢] ب / ق [الصحيح والوطء الصحيح دون غيره.

ورأى في القول الآخر: أن الجهل بحكم النكاح في العدة أو^(٤) النسيان عذر، والعقد على ذلك شبهة توجب للفراش^(٥) حكماً، كما لو لم يكن فراش متقدم مع فساد العقد، وتحريم الوطء في حقوق الولد لشبهة العقد.

واختلفوا إذا ألحقته القافة بمدعيته^(٦) معاً، هل يكون ابناً لهما؟ وهو قول سحنون،

(١) أما قول مالك فقد نص عليه الباجي في المنتقى (٦/١٤)، وابن عبد البر في الاستذكار (٧/١٧٤)، وابن رشد في بداية المجتهد (٢/٢٧٠)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٤/٦٥٧ - ٦٥٨)، والقرطبي في المفهم (٤/٢٠١)، وكذلك الجامع لأحكام القرآن (١٠/٢٥٩).

(٢) وأما قول الشافعي فقد نص عليه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٠/٤١)، التنبيه للشيرازي (١٩٢)، روضة الطالبين للنووي (١٢/١٠١).

(٣) نص على ذلك القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم (٤/٦٥٨)، والقرافي في كتابه الذخيرة (٤/٣٠٢)، (١٠/٢٥٨)، والقرطبي في المفهم (٤/٢٠١) وفي جامعه أيضاً (١٠/٢٥٩).

(٤) في نسخة (خ) والنسيان، وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٦٥٨).

(٥) الذي وجدته في المخطوط (خ) و(ق) القولين، والصواب ما أثبتته من إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. (٤/٦٥٨).

(٦) في نسخة (خ) بمدعيه. والصواب ما أثبتته من نسخة (ق) حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إكمال المعلم للقاضي عياض الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها (٤/٦٥٨).

وأبي ثور^(١)، وقيل: يُترك حتى يكبر فيؤالي من شاء منها، وهو قول عمر بن الخطاب^(٢)،
وقاله مالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وقال عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن مسلمة^(٥): يلحق
بأكثرهما له شبهاً.

قال ابن مسلمة: إلا إن علم الأول فيلتحق^(٦) به^(٧).

وكذلك اختلف الأبون من القول بالقافة في حكم ما أشكل ونوزع فيه.

فقال أبو حنيفة^(٨): يلحق الولد بالرجلين إذا تنازعا فيه، وكذلك بامرأتين، وقال
أبو يوسف: يلحق برجلين، ولا يلحق بامرأتين، وقال محمد بن الحسن نحوه^(٩): يلحق
بالآباء وإن كثروا، ولا يلحق إلا بأم واحدة.

- (١) وقد نص ابن رشد على قوله، وذلك في كتابه بداية المجتهد (٢/٢٦٩).
- (٢) المدونة الكبرى (٨/٣٣٤)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم (١٠/٤٢).
- (٣) قد نص على ذلك مالك في المدونة الكبرى (٨/٣٣٤)، وابن رشد في كتابه بداية المجتهد (٢/٢٦٩).
- (٤) وقد نص على ذلك الإمام الشافعي كما ورد في كتابه الأم (٥/١٧)، والنووي وذلك في شرحه على
صحيح مسلم (١٠/٤٢).
- (٥) محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري، أبو عبدالله، توفي سنة ٤٣هـ. تاريخ الإسلام للذهبي
(٤/١١٢ - ١١٥) رقم (٤).
- (٦) في نسخة (ق) فيلحق. وهي موافقة لما جاء في إكمال المعلم للقاضي عياض الذي أخذ منه الفاكهاني
هذه العبارات بحروفها (٤/٦٥٨).
- (٧) قد نص ابن الحاجب على قول ابن الماجشون وقول محمد بن مسلمة، وذلك في كتابه جامع الأمهات
(٥٤٠).
- (٨) نص على قوله وقول أبي يوسف ومحمد بن الحسن ابن الهمام في شرح فتح القدير (٥/٥٤)،
والكاساني في بدائع الصنائع (٦/٢٥٤)، والخطابي في معالم السنن بحروفه (٣/٢٣٧) والقاري في
مرقاة المفاتيح (٦/٤٣٣).
- (٩) الذي وجدته في المخطوط: لا، وبعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات
وجدت القاضي عياض ذكر هذا القول بدون (لا) فقال: وقال محمد بن الحسن نحوه: يلحق بالآباء
وإن كثروا، ولا يلحق إلا بأم واحدة. إكمال المعلم (٤/٦٥٨)، وهكذا وجدته في معالم السنن
للخطابي (٣/٢٣٤)، وكذلك في المفهم للقرطبي (٤/٢٠٢)، وهو الصواب إن شاء الله ولذلك
حذفتها.

وقال إسحاق^(١): يُقرع بينهم، وقاله الشافعي في القديم^(٢). والله أعلم.

قلت: وسبب سرور النبي ﷺ بذلك هو أن العرب كانت تقدح [ب/ ٢٣١ / خ] في نسب أسامة، حب رسول الله ﷺ، وكان ذلك يسوؤه منهم، لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبوه أبيض من القطن^(٣)، فلما قضى هذا القائف بإلحاق هذا النسب مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تُصغي إلى قول القافة^(٤) سر بذلك النبي ﷺ^(٥)، لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه^(٦).

ق: ولم يذكر في هذه الرواية تغطية أسامة وزيدا رؤوسهما وظهور أقدامهما، وهي زيادة مفيدة جداً لما فيها من الدلالة على صدق القافة^(٧)، قال: وكان يُقال: أن من علوم العرب ثلاثاً: ^(٨) السِّيَافَةُ، وَالْعِيَّافَةُ، وَالْقِيَّافَةُ.

فأما السِّيَافَةُ: فهي شَمُّ تراب الأرض،^(٩) ليعلم الإستقامة على الطريق

(١) الذي وجدته في المخطوط: سَحْنُون، والصواب ما أثبتته من إكمال المعلم للقاضي عياض الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٤/ ٦٥٨). وكذلك المفهم للقرطبي (٤/ ٢٠٢).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤/ ٦٥٨)، المفهم للقرطبي (٤/ ٢٠١)، ونص القرطبي - أيضاً - على قول الشافعي في القديم المفهم (٤/ ٢٠٢)، والقاري في مرقاة المفاتيح (٦/ ٤٣٣).

(٣) ذكر ذلك المازري في المعلم (٢/ ١١٦) وينحو ذلك قال أبو داود في السنن (٢/ ٢٨٠) رقم (٢٢٦٨).

(٤) في نسخة (ق) القائف. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام.

(٥) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

(٦) هذا نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ١١٦)، الديباج على مُسلم للسيوطي (٤/ ٦٥)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٦/ ٢٧٣)، حاشية السندي (٦/ ١٨٤)، شرح السيوطي لسنن النسائي (٦/ ١٨٣)، مرقاة المفاتيح للقاري (٦/ ٤٣٢).

(٧) في نسخة (خ) القيافة. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام.

(٨) قد ذكر هذه العلوم وتعريفها كما ذكر الفاكهاني محمد عlish في كتابه منح الجليل (٦/ ٤٩٣).

(٩) المصباح المنير للفيومي (١/ ٢٩٦).

[أ] ^(١) والخروج منها.

قال المعري ^(٢):

أودى فليت الحادثات كفاف *** مأل المسيف وعنبر المستاف

والمستاف: هو هذا القاص .

وأما «العِيقَةُ»: فهي زجر الطير، والطيرة والتفاؤل بها، وما قارب ذلك. ^(٣)

وأما السَّانِحُ والْبَارِحُ: ففي الوحش. ^(٤)

قلت: يريد أن العرب كانت تنطير ^(٥) بالبارح، وتتفاءل ^(٦) بالسانح، يُقال: بَرَخَ الظَّبْيُ ^(٧) - بفتح الراء - بُرُوحاً إذا أَوْلَاكَ مَيَاسِرَهُ، يَمُرُّ مِنْ مَيَاسِرِكَ إِلَى مَيَاسِرِكَ، وتتفائل

(١) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات . إحكام الأحكام (٧٣/٤).

(٢) وهو أحمد بن عبدالله بن سليمان التَّنُوخِي المَعْرِي، أبو العلاء، توفي سنة ٤٤٩هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للشُّيُوطِي (١/٣١٥ - ٣١٧) رقم (٥٩٤)، معجم الأدباء للحموي (٣٩٦) رقم (١٠٠). وهذا البيت منصوص عليه في كتابه سقط الزند (٣١).

(٣) غريب الحديث لأبي عُبَيْد (٢/٤٥)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣/٣٣٠)، المصباح المنير للفيومي (٢/٤٤٠)، تاج العروس للزبيدي (٢٤/١٩٦)، سنن البيهقي الكبرى (٨/١٣٩)، سنن أبي داود (٤/١٦)، المعجم الكبير للطبراني (١٨/٣٦٩)، تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبدالله بن عبد الوهاب (٣٤٩)، كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب (٧٤)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٥١٣)، فيض القدير للمناوي (٤/٣٩٥).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٧٣/٤).

(٥) والتطير: التشاؤم، وأصله الشيء المكروه من قول أو فعل أو مرئى. شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/٢١٨ - ٢١٩).

(٦) الفأل: هو أن تسمع كلاماً حسناً فتتيمن به، وإن كان قبيحاً فهو الطيرة. المصباح المنير للفيومي (٢/٤٨٤).

(٧) الظَّبْيُ: هو جنس حيوانات من ذوات الأظلاف، والمجوفات القرون. المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرون (٢/٥٧٥).

بالسَّانِح. (١)

قال الجَوْهَرِي: لا يمكنك أن ترميه حتَّى تنحرف. (٢) قال: وفي الحديث: «الْعِيَافَةُ وَالطَّرْقُ مِنَ الْجُبْتِ (٣)». (٤)

(١) قال ابن الأثير [ت ٦٠٦]: الْبَارِحُ ضِدُّ السَّانِحِ، فَالسَّانِحُ مَا مَرَّ مِنَ الطَّيْرِ وَالْوَحْشِ بَيْنَ يَدَيْكَ مِنْ جِهَةٍ يَسَارُكَ إِلَى يَمِينِكَ، وَالْعَرَبُ تَتِمَّنُّ بِهِ لِأَنَّهُ أَمَكَنُ لِلرَّمِي وَالصَّيْدِ، وَالْبَارِحُ مَا مَرَّ مِنْ يَمِينِكَ إِلَى يَسَارِكَ، وَالْعَرَبُ تَتَطَيَّرُ بِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَمَكُنُكَ أَنْ تَرْمِيَهُ حَتَّى تَنْحَرِفَ بِرَدِّهِ فِيهِ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْأَثَرِ لابن الأثير (١١٤/١).

(٢) من قول الْفَاكِهَانِي: يُقَالُ: بَرَحَ الظَّبْيُ إِلَى هُنَا هَذَا نَصُّ كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ، كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ الصَّحَاحُ (٣٢١/١).

(٣) قال الجَوْهَرِيُّ: الْجُبْتُ كَلِمَةٌ تَقَعُ عَلَى الصَّنَمِ وَالكَاهِنِ وَالسَّاحِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (٢٣٩/١).

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ، حَدَّثَنِي قَطَنُ بْنُ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ... فَذَكَرَهُ. التعريف برجال السند:

-محمد بن جعفر المُنْذِلِيُّ البَصْرِيُّ المعروف بِغُنْدَرٍ ثِقَةٌ صَحِيحُ الْكِتَابِ إِلَّا أَنْ فِيهِ غَفْلَةٌ، مِنْ التَّاسِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً، ع. التَّقْرِيبُ (٤٧٢) رَقْمُ (٥٧٨٧).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن غُنْدَرٍ فَقَالَ: كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ مُؤَدِّيًا، وَفِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ثِقَةٌ. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ لابن أبي حاتم (٧/٢٢١) رَقْمُ (١٢٢٣).

وذكره ابن جِبَّانٍ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ، وَقَالَ: وَكَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ، وَمِنْ أَصْحَابِهِمْ كِتَابًا عَلَى غَفْلَةٍ (٥٠/٩).

-عَوْفٌ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ، رَمِيَ بِالْقَدْرِ، وَبِالتَّشْيِيعِ، مِنْ السَّادِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ، أَوْ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً، وَلَهُ سِتُّ وَثَمَانُونَ، ع. التَّقْرِيبُ (٤٣٣) رَقْمُ (٥٢١٥).

-حَيَّانُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَيُقَالُ: ابْنُ مُحَارِقٍ أَبُو الْعَلَاءِ، مَقْبُولٌ، مِنْ السَّادِسَةِ، د.س. التَّقْرِيبُ (١٨٤) رَقْمُ (١٥٩٨). ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ (٦/٢٣٠) رَقْمُ (٧٤٩٠).

-قَطَنُ بْنُ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ، أَبُو سَهْلَةَ، الْبَصْرِيُّ، صَدُوقٌ، مِنْ الثَّلَاثَةِ، د.س. التَّقْرِيبُ (٤٥٦) رَقْمُ (٥٥٥٤).

له =

=

- أبوه: قَيْصَةُ بنُ الْمُخَارِقِ بن عبد الله الهلالي، صحابي، سكن البَصْرَةَ، م د س. التقريب (٤٥٣) رقم (٥٥١٥).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داؤد في كتاب (٣) الطب، باب (٣) في الخط وزجر الطير (١٦/٤) الحديث (٣٩٠٧)، من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٨٢) التفسير، باب (٨٩) قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجَبَّتِ﴾ [النساء: ٥١] (٣٢٤/٦) رقم (١١١٠٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم عن المعتمر، وعبدالرزاق في مصنفه، باب الطيرة (٤٠٣/١٠) رقم (١٩٥٠٢)، والبيهقي في السنن الكبرى جماع أبواب الحكم في الساحر، باب (٤) العيافة والطيرة والطرق (١٣٩/٨) الحديث (١٦٢٩٢) كلاهما عن معمر، وابن أبي شيبه في مصنفه، (١٦٧) في الرجل يبيت في البيت وحده (٣١١/٥) الحديث، (٢٦٤٠٣) من طريق مروان بن مُعَاوِيَةَ، وبنفس الطريق في مسنده (٣٧١/٢) الحديث (٨٨٤)، وأحمد في مسنده حديث قَيْصَةَ بن مُخَارِقِ عن النبي ﷺ (٦٠/٥) الحديث (٢٠٦٢٣) من طريق محمد بن جعفر، وابن جَبَّان في صحيحه كتاب النجوم والأنواء، ذكر الزجر عن قول المرء بعيافة الطيور، واستعمال الطرق (٥٠٢/١٣) الحديث (٦١٣١) من طريق أبي يعلى، عن إبراهيم بن الحجاج السامي، عن حَمَّاد بن زيد، والطَّبْرَانِي في المعجم الكبير ضمن أحاديث قَيْصَةَ بن مُخَارِقِ (٣٦٩/١٨) الحديث (٩٤١) من طريق بشر بن موسى، عن هُوَذَةَ بن خليفة، جميعهم من طريق عَوْفِ العبدى، عن حيان، عن قَطَن بن قَيْصَةَ، عن أبيه، عن النبي ﷺ بنحوه.

الحكم:

في سنده حيان بن العلاء، وقد سبق كلام ابن حجر فيه: أنه مقبول - أي عند المتابعة - وإلا فلين ولم أجد له متابعا.

قال ابن أبي حاتم: حيان روى عن قَطَن بن قَيْصَةَ، روى عنه عَوْفُ الأَعْرَابِي، واختلف في اسم أبيه، فقال: حَمَّاد بن سَلَمَةَ، عن عَوْف، عن حيان بن العلاء، عن قَطَن بن قَيْصَةَ.

وقال بعضهم: حيان بن عمير. وقال أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين: ليس هو ابن عمير، فيما ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عنهما. الجرح والتعديل (٢٤٨/٣) رقم (١١٠٢).

قال الشيخ الألباني: ضعيف. ضعيف سنن أبي داؤد (٣٨٧) الحديث (٨٤٢).

وقال في تحقيق رياض الصالحين: فيه حيان بن علاء، وهو مجهول (٥٧٤).

و«الطَّرْقُ»: هو الرمي بالحصى. ^(١)

وأما «الْقِيَّافَةُ»: فهي ما نحن فيه، وهي: اعتبار الأشباه لإلحاق الأنساب. ^(٢)
والله أعلم.



(١) الصحاح للجوهري (١١٤٩/٢)، غريب الحديث لأبي عبيد (٤٦/٢)، مقاييس اللغة لابن فارس (٤٥٠/٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (٣٢/٢)، الفائق للزنجشيري (٣٧٢/٢)، العين للفراهيدي (٩٩/٥)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢٧٠/٦)، لسان العرب لابن منظور (٢١٥/١٠)، تاج العروس للزبيدي (٦٤/٢٦).

(٢) من قول الفاكهاني قال: وفي الحديث العيافة والطرق إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٧٣/٤).

❖ الحديث السادس:

عن أبي سعيد الخدري ^(١) قال: «ذَكَرَ الْعَزْلُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟ وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا» ^(٢).

❖ الشرح: [١٢٣ / أ / ق]

«العزل»: معروف، وهو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع، وأنزل خارج الفرج. ^(٣)
وهو جائز عندنا بلا كراهة ^(٤)، وفيه كراهة عند الشافعي ^(٥)، وكرهه [أيضاً] ^(٦) ابن عمر ^(٧)

(١) سبق تعريف الفاكهاني به وذلك في كتاب الصلاة، باب المواقيت. وهو سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري الخدري أبو سعيد، مات سنة ٧٤هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٦٧١ - ١٦٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (١٠٠) التوحيد، باب (٨) ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] [٦/ ٢٦٩٥] الحديث (٦٩٧٤) بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٦) النكاح، باب (٢) حكم العزل (٢/ ١٠٦٣) الحديث (١٤٣٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) هذا التعريف للعزل، هو نص كلام النووي، كما ورد ذلك في شرحه لصحيح مُسْلِمٍ (٩/ ١٠)، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (٢٥٣)، روضة الطالبين للنووي (٧/ ٢٠٥)، المفهم للقرطبي (٤/ ١٦٦)، المصباح المنير للفيومي (٢/ ٤٠٨)، عون المعبود للعظيم أبادي (٦/ ١٥٠)، مرقاة المفاتيح للقاري (٦/ ٣١٤)، طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٧/ ٥٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣/ ١٤٧)، التاج والإكليل للمواق (٣/ ٤٧٦)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/ ٦١٦).

(٥) شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (٩/ ١٠)، المذهب للشيرازي (٢/ ٦٦)، روضة الطالبين للنووي (٧/ ٢٠٥)، كفاية الأخبار لمحمد الحسيني الحُصَيْنِي (٤٧٨)، نهاية الزين للجاوي المعطي (٣٤٩) حاشية الجمل على شرح المنهج للجمل (٤/ ٤٣٠)، حواشي الشرواني لعبد الحميد الشرواني (٨/ ٢١٥)، إعانة الطالبين للدِّمِيَّاطِي (٤/ ١٤٣).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) نقل ذلك عنه الباجي في المتقى (٤/ ١٤٢)، وابن عبد البر في الاستذكار (٦/ ٢٢٦)، والمآزري في

رضي الله عنهما.^(١)

لكن شرطه عندنا وعندهم رضا الزوجة الحرّة بذلك، لأنّها لها حقّاً في تمام لذتها، وحقّها في الولد، أو رضى السيد إن كانت الزوجة أمةً، لأنّها لها -أيضاً- حقّاً في الوطء.^(٢) ودليلنا على عدم الكراهة أنّه إذا جاز ترك الوطء وهو أصل الإنزال فلأنّ يجوز ترك الإنزال أولى. وقد رجّح هذا بعض أصحاب الشافعي.^(٣)

وأيضاً ما سيأتي^(٤) من حديث جابر^(٥) .

وأما العزل عن الأمة بملك اليمين، فجائز بغير رضاها، إذ لا حقّ لها في وطء، ولا استيلاد.^(٦) والله اعلم.

المعلم (١٠٣/٢)، وابن قدامة في المغني (٢٢٦/٧).

(١) في نسخة (خ) عنه . وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام .

(٢) الموطأ لمالك (٥٩٥/٢)، المتقى للباجي (١٤٣/٤)، المعلم للمازري (١٠٣/٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦١٦/٤)، المفهم للقرطبي (١٦٦/٤)، المهذب للشيرازي (٦٦/٢)، الذخيرة للقرافي (٤١٨/٤) فتح الباري لابن حجر (٣٠٨/٩)، تحفة الملوك للرازي (٢٣٣).

(٣) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (٧٤/٤).

(٤) وذلك في الحديث الذي يلي هذا الحديث مباشرة. ج ١ ص ٢٦١ .

(٥) سبق تعريف الفاكهاني به وذلك في كتاب الطهارة، باب التيمم، الحديث الثالث. وهو جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري، أبو عبد الله، مات سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (٢٢٠-٢٢٩/١).

(٦) من قول الفاكهاني: وأما العزل عن الأمة إلى هنا هذا نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (١٠٣/٢).

والاستيلاد هو: طلب الولد من الأمة. التعريفات للرجزاني (٣٨) دستور العلماء للنكري (٧٨/١).

❁ الحديث السابع:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كُنَّا نَعْزِلُ، وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ، لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ»^(١) لَنَهَانَا^(٢) عَنْهُ الْقُرْآنُ. «^(٣)

هذا - أيضاً - كما تقدم^(٤)، يدل^(٥) على عدم الكراهة في العزل.

ق: واستدل جابر رضي الله عنه بتقرير الله تعالى، وهو استدلال غريب^(٦)، وكان يحتمل أن يكون الاستدلال بتقرير الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنه مشروط بعلمه^(٧) بذلك، ولفظ الحديث

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) في نسخة (ق) لنهي. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في صحيح مسلم (١٠٦٥/٢) الحديث (١٤٤٠). وأما ما ورد في نسخة (ق) فلم أقف عليه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٧٠) النكاح باب (٩٥) العزل (١٩٩٨/٥) الحديث (٤٩١١) أل أنه لم يقل: لو كان شيئاً إلخ، ومُسْلِمٌ في كتاب (٦) النكاح، باب (٢) حكم العزل (١٠٦٥/٢) الحديث (١٤٤٠) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

فائدة: قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - : وقد أخرج مُسْلِمٌ عن إِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ بَلَفْظَ: «كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ».

قال سُفْيَانُ [ت ١٩٨]: لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن. فهذا ظاهر في أن سُفْيَانَ قاله استنباطاً، وأوهم كلام صاحب العمدة، ومن تبعه، أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك فإني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سُفْيَانَ لا يذكرون هذه الزيادة، وشرحه ابن دَقِيقِ الْعِيدِ على ما وقع في العمدة. فتح الباري لابن حَجَرٍ (٣٠٥/٩).

(٤) وذلك في الحديث السابق لهذا الحديث، وهو الحديث السادس. ج ١ ص ٢٥٩.

(٥) في نسخة (خ) فدل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام

(٦) قال الأمير الصنعاني [ت ١١٨٢]: كأن غرابته من حيث إنه لا يستدل بتقريراته تعالى أفعال عباده في هذه الدار، لأنه لم يجعلها داراً للجزاء بل دار تخلية وإلا لزم أن يقال: الله تعالى قد أقر العصاة بعدم معاجلتهم بالعقوبة، هذا أقرب ما تُعْلَلُ به الغرابة. العمدة للصنعاني (٢٥١/٤).

(٧) قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - : ويكفي في علمه به قول الصحابي: أنه فعله في عهده. فتح الباري لابن حَجَرٍ (٣٠٦/٩).

[لا يقتضي]^(١) الاستدلال بتقرير الله ﷻ .^(٢)



(١) الزيادة من نسخة (ق). وأما نص كلام ابن دقيق العيد فإنه قال: يقتضي. وهو الصواب إن شاء الله

تعالى. إحكام الأحكام لابن دقيق (٧٤ / ٤).

(٢) إحكام الأحكام لابن دقيق (٧٤ / ٤).

❖ الحديث الثامن:

عن أبي ذر^(١) رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ [يقول]^(٢): «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كُفْرًا، وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ فِيهِ^(٣) فَلَيْسَ مِنَّا، وَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ^(٤)، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ^(٥)». كذا عند مُسْلِمٍ، وللبخاري نحوه.

[حار]^(٦) يعني: رجع.^(٧)

❖ الشرح:

لا إشكال في تحريم الانتفاء من النسب المعلوم إلى نسب غيره، وأنه من الكبائر، لما

(١) جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْغِفَارِيِّ، أَبُو ذَرٍّ، توفي سنة ٣٢هـ. أسد الغابة لابن الأثير (٤٤ - ٤٤٢) رقم (٧٩٧).

(٢) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٣/١٢٩٢) الحديث (٣٣١٧) ومُسْلِمٍ (١/٧٩) الحديث (٦١).

(٣) في نسخة (ق) له. وهي موافقة لما جاء في صحيح مُسْلِمٍ (١/٧٩) الحديث (٦١).

(٤) أي: ينزل منزله منها ويتخذ.

قيل: هو على طريق الدعاء عليه، أي بؤاه الله ذلك، وخرج مخرج الأمر. وقيل: بل هو على الخبر، وأنه استحق ذلك واستوجه. مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١/١٠٣).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٦٥) المناقب، باب (٤) نسبة اليمن إلى إسماعيل، منهم أسلم بن أفضى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة (٣/١٢٩٢) الحديث (٣٣١٧) بحروفه إلا أنه لم يقل: ومن دعا رجلاً بالكفر إلخ، ومُسْلِمٍ في كتاب (١) الإتيان، باب (٧) بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم (١/٧٩) الحديث (٦١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١/٢١٥)، غريب الحديث للخطَّابي (٢/٣٠٧)، غريب الحديث لأبي عبيد (١/٢٢٠)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومُسْلِمٍ للحميدي (٧٤)، الفائق للزنجشري (١/٣٣٢) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/٤٥٨).

يتعلق بذلك من المفاسد العظام، من اختلاط الأنساب، وتحريم المحلات وتحليل المحرمات من المؤطوات، واختلاف أحكام الموارث، وغير ذلك مما يدوم تحريمه، ويعم ضرره.

واشتراطه - عليه الصلاة والسلام - العلم، لأن الأنساب قد يتراخى فيها مدد الآباء، والأجداد، ويتعذر^(١) العلم بحقيقتها، وقد يقع اختلال في [النسب في]^(٢) الباطن من جهة النساء، ولا يشعر به، فاشترط - عليه الصلاة والسلام - العلم بذلك لذلك. والله اعلم.^(٣)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِلَّا كَفَرَ» قيل: إنه متروك الظاهر عند الأكثرين، ولا بد له من تأويل، لأننا أهل السنة لا نكفر بالمعاصي،^(٤) فإما أن يكون ذلك من كفر النعمة أو لآلئنه^(٥) قارب الكفر لشدة المفسدة في ذلك^(٦)، على ما تقدم.

وقد جاء: المعاصي: بريد^(٧) الكفر.^(٨)

(١) في نسخة (خ) ويبعد، وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو موافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٧٥ / ٤).

(٢) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٧٥ / ٤).

(٣) من قول الفاكهاني: واشتراطه - عليه الصلاة والسلام - العلم، لأن الأنساب إلى هنا هذا من كلام ابن دقيق العيد. إحكام الأحكام (٧٥ / ٤).

(٤) العقيدة لأحمد بن حنبل (١٢٠)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة هبة الله اللا لكائي (٩٦٠ / ٥) لمعة الاعتقاد لعبد الله بن قدامة المقدسي (٣٢)، بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١٧ / ٢)، تبين كذب المفتري لابن عساكر (١٦٠)، متن العقيدة الطحاوية (٤٠)، الإعتقاد والهداية للبيهقي (١٦٣)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي (١٥).

(٥) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٧٥ / ٤).

(٦) من قول الفاكهاني: إنه متروك الظاهر عند الأكثرين، ولا بد له من تأويل إلى هنا هذا كلام ابن دقيق العيد إحكام الأحكام (٧٥ / ٤) عدا قول: لأننا أهل السنة لا نكفر بالمعاصي فمن الفاكهاني.

(٧) في نسخة (ق) تزيد. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى الصواب.

(٨) قال أبو نعيم الأصبهاني: سمعت أبا عمرو بن حمدان يقول: سمعت أبي يقول: قال أبو حفص النيسابوري: «المعاصي بريد الكفر، كما أن الحمى بريد الموت». حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني عليه السلام.

وقال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ^(١) عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٢) فيكون من باب تسمية الشيء باسم ما يقاربه ويُدانيه، أو أنه فعل ذلك مستحلاً^(٣). والله أعلم أي ذلك أريد.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا » عموم تدخل تحته الدعاوي الباطلة كلها، نسباً، ومالاً، وعلماً، وحالاً^(٤)، وإليه يُشير قوله - عليه الصلاة والسلام^(٥) [١٢٣/ب/ق] - : « الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَيْسَ لَهُ كَلَابِسٌ ثَوْبِي زُورٍ »^(٦)، أعادنا الله من ذلك، وسلك بنا أنهج المسالك، إنه ولي ذلك والقادر عليه آمين.

==

(١٠/٢٢٩). شعب الإتيان للبيهقي (٥/٤٤٧). تاريخ الإسلام للذهبي (٢٠/١٤٢)، طبقات الصوفية لمحمد الأزدي (١/١٠٤).

وقال إسماعيل العجلوني: المعاصي بريد الكفر لم أر من ذكره غير أن ابن حجر المكي في شرح الأربعين قال: أظنه من قول السلف. وقيل: إنه حديث. كشف الخفاء (٢/٢٧٨).

عامة أهل العلم إما أن ينسبونه إلى السلف لا على أنه من حديث النبي ﷺ فيقولون: قال بعض السلف، ومن قال ذلك التَّوَوِي في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١/٢٩)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/٤٩٤)، وابن قيم الجوزية في الجواب الكافي (٣٣) وابن حجر الهيثمي في الزواجر (١/٢٣).

أو يقولون: كما قيل، ونحو ذلك. كما ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري (١٠/٤٦٦)، والعراقي في طرح الشريب (٢/١٣٥)، وابن كثير في تلخيص كتاب الاستغاثة (٢/٦٦٢).

(١) أي غلب على قلوبهم كسب الذنوب، كما ترين الخمر على عقل السكران. غريب القرآن للعريزي (٢٤٣)، التبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم (٤٥٤).

(٢) سورة المطففين، الآية (١٤).

(٣) هذا كلام ابن دقيق العيد مع إضافات من قبل الفاكهاني. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٧٥).

(٤) في نسخة (خ) وحلماً. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب الموافق لما جاء فتح الباري لابن حجر (٦/٥٤١)، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن وقد نقل كلام الفاكهاني هذا (٨/٥٠٥).

(٥) في نسخة (ق) صلى الله عليه وسلم.

(٦) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٧٠) النكاح، باب (٥) المتشبع ينل وما يُنهى من افْتِخَارِ الضَّرَّة (٥/٢٠٠١) الحديث (٤٩٢١)، ومُسْلِم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (٣٥) النهي عن التزوير في اللباس وغيره، والتشبع بما لم يعط (٣/١٦٨١) الحديث (٢١٢٩ - ٢١٣٠).

ومعنى: « فَلَيْسَ مِنَّا » أي: ليس مثلنا، وليس مهتدياً بهدينا، ولا مُتَّبِعاً لِسُنَّتِنَا، وهذا أخف مما قبله من الإدعاء إلى غير أبيه، لأن مفسدته أخف^(١) على ما تقرر.

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام -: « وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّهِ » فمعناه [٢٣٢ / أ / خ] قال له: يا كافر، أو يا عدوَّ الله، فعلى هذا يكون عدو الله منصوباً على النداء، ويجوز الرفع على خبر مبتدأ محذوف، أي قال له: أنت عدوَّ الله، ونحو ذلك.^(٢)

و« حَارَ » بالحاء والراء المهملتين، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾^(٣) أي: لم يُبْعَث.^(٤)

ق: وهذا وعيد عظيم لِمَنْ أَكْفَرَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وليس كذلك، وهي وَرْطَةٌ^(٥) عظيمة وقع فيها خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمِنَ الْمُنْسَوِينَ إِلَى السُّنَّةِ، وَأَهْلَ الْحَدِيثِ، لَمَّا اختلفوا في العقائد فَغَلَّظُوا عَلَى [مخالفهم]^(٦) وَحَكَّمُوا بِكَفَرِهِمْ، وَخَرَقَ حِجَابَ الْهُيَّةِ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَشَوِيَّةِ^(٧)، وهذا الوعيد لَا حَقَّ بِهِمْ، إِذَا لَمْ يَكُنْ خُصُومُهُمْ كَذَلِكَ.

(١) ذكر ذلك ابن دَقِيقِ الْعِيدِ في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَامِ (٤ / ٧٦)، شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِمٍ (٥٠ / ٢).

(٢) شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِمٍ (٥١ / ٢).

(٣) سورة الْإِنْشِقَاقِ، الْآيَةُ (١٤).

(٤) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني (١٣٤).

(٥) قال الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِي [ت ١٧٥]: الورطة بلية يقع فيها الإنسان. العين (٧ / ٤٤٦).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: مخالفتهم، وما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات، وهو الصواب إن شاء الله تعالى، حتى يستقيم الكلام. إْحْكَامُ الْأَحْكَامِ لابن دَقِيقِ الْعِيدِ (٤ / ٧٦).

(٧) هم الذين صرَّحوا بالتشبيه، مثل الهشاميين من الشيعة، ومثل مُضَرٍّ، وكهمس، وأَحْمَدُ الْهَجِيمِي، وغيرهم من الْحَشَوِيَّةِ، قالوا: معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعاض، إما روحانية وإما جسمانية، ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن، وزادوا على التشبيه قولهم في القرآن: أن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة قديمة أزلية، وقالوا: لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم.

الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٠٥)

وقد اختلف الناس في التكفير وسببه، حتى صُنِّف فيه مفرداً، والذي يقع فيه النظر في هذا أن مآل المذهب هل هو مذهب أم لا؟ ^(١)

فَمَنْ أَكْفَرُ ^(٢) المبتدعة قال: إِنَّ مآل المذهب مذهب. فيقول: الْمُجَسِّمَةُ ^(٣) كُفَّار، لأنهم عبدوا جسماً، وهو غير الله ﷻ، فهم عابدون لغير الله ﷻ، وَمَنْ عبد غير الله كفر.

ويقول: الْمُعْتَرِلة ^(٤) كُفَّار، لأنهم - وإن اعترفوا بأحكام الصفات - فقد أنكروا الصفات، وَيَلْزَمُ مِنْ إنكار الصفات إنكار أحكامها، وَمَنْ أنكر أحكامها فهو كافر، وكذلك الْمُعْتَرِلة تنسب الكفر إلى غيرها بطريق المآل.

(١) ينظر في هذه المسألة مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/٤٦١)، (٢٠/٢١٧)، درء التعارض لابن تيمية (٨/١٠٨)، الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حنبل الهيثمي (٤/١٠٠)، الاعتصام للشاطبي (٢/٦٤)، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١/٣١٥)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/١٧٣).

(٢) في نسخة (ق) كفر. بدون ألف. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات وهو أوله في ثبوته. إحكام الأحكام (٤/٧٦).

قال الجوهري: الكفر ضد الإيمان، والكفر أيضاً جُحُود النعمة وهو ضد الشكر، والكفر بالفتح التغطية، وقد كُفِّرَت الشيء أَكْفَرَهُ بالكسر كُفراً أي: سَتَرْتُهُ. الصحاح للجوهري (١/٦٥٠).

(٣) الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم مجسم، وصورة مصورة، ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع تعالى الله عن ذلك، أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها، وإيضاح معانيها، واعتقدوا أن كل ما لا يكون متحيزاً ولا في جهة فليس بموجود، وأن الباري - سبحانه - جسماً لا كالأجسام. إيضاح الدليل لمحمد بن جماعة (٦١)، معالم أصول الدين لمحمد الرَّايزي (١٣٨)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل لمحمد الباقلاني (٢٢٢)، بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/٥١).

(٤) الْمُعْتَرِلة هي التي تقول: أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ويثبت له المنزلة بين المنزلتين، ويلقبون بِالْقَدَرِيَّةِ لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم، وقالوا: إن مَنْ يقول بالقدر خيره وشره من الله أولى باسم الْقَدَرِيَّةِ. المواقف. لعبد الرحمن الإيجي (٣/٦٥٢)

والحقَّ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ^(١)، إِلَّا بِإِنْكَارِ مُتَوَاتِرٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ عَنْ صَاحِبِهَا، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُكَذِّبًا لِلشَّعْرِ، وَلَيْسَ مُخَالَفَةً الْقَوَاطِعِ^(٢) مَأْخِذًا لِلتَّكْفِيرِ، وَإِنَّمَا مَأْخِذُهُ مُخَالَفَةُ [القواعد]^(٣) السَّمْعِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ طَرِيقَةً وَدَلَالَةً^(٤).

وَعَبَّرَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَصُولِ عَنْ هَذَا بِمَا مَعْنَاهُ: أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ طَرِيقَ إِثْبَاتِ الشَّرْعِ لَمْ يَكْفُرْ، كَمَنْ أَنْكَرَ الْإِجْمَاعَ، وَمَنْ أَنْكَرَ الشَّرْعَ بَعْدَ الْاعْتِرَافِ بِطَرِيقِهِ كَفَرَ، لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ.

وَقَدْ نُقِلَ [عَنْ]^(٥) بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ^(٦) أَنَّهُ قَالَ: لَا أُكْفَرُ إِلَّا مَنْ كَفَّرَنِي، وَرَبَّيَا خَفِيَ سَبَبُ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ، وَحَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ مُحْمَلِهِ الصَّحِيحِ.

وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ لَمَحَ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي يَقْتَضِي أَنْ مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ - رَجَعَ عَلَيْهِ الْكَفْرَ، وَكَذَلِكَ قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا »^(٧)، وَهَذَا^(٨) الْمُتَكَلِّمُ يَقُولُ: الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يَحْصُلُ الْكَفْرُ

(١) أصول الدين للغزنوي (٣٠١)، معالم أصول الدين لمحمد الرَّايزي (١٣٧)، درء التعارض لابن تيمية (٩٥ / ١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١٧٥ / ١)، لمعة الاعتقاد لابن قدامة (٣٢)، شرح المقاصد في علم الكلام لمسعود التفتازاني (٢٦٩ / ٢) شعب الإيمان للبيهقي (٢٧٣ / ١)، متن العقيدة الطحاوية للطحاوي (٤٠)، إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات لابن الوزير (٣٨٦).

(٢) قال الصنعاني رحمته الله: أي العقلية. العدة للصنعاني (٢٥٧ / ٤).

(٣) الزيادة من إحكام الأحكام الذي أخذ منه الفاكهاني هذه بالعبارات بحروفها (٧٧ / ٤).

(٤) قال الصنعاني قوله: طريقة ودلالة أقول: قيد للأمرين، فلا بد أن يكون قطعي النقل قطعي الدلالة، وقطعي النقل كثير، وأما قطعي الدلالة فإنه عزيز جداً. العدة للصنعاني (٢٥٧ / ٤).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

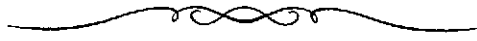
(٦) يعني به الاستاذ أبو إسحاق الاسفراييني كما ذكر ذلك محمد الزركشي في كتابه المنشور بعد أن ساق كلام ابن دقيق العيد بحروفه. (٩٢ / ٣).

(٧) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٨١) الأدب، باب (٧٣) من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (٢٢٦٤ / ٥) الحديث (٥٧٥٣)، ومُسْلِمٌ في كتاب (١) الإيمان، باب (٦) بيان حال إيمان من قال لأخيه المُسْلِمُ: يا كافر (٧٩ / ١) الحديث (٦٠).

(٨) في نسخة (خ) وهو. وما اثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

لأحد الشخصين : إما المكفّر وإما المكفّر. فإذا كفّرني بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا، وأنا قاطع بأنني لست بكافر، فالكفر راجع إليه.^(١)

قلت: وهذا تقرير حسن وتفسير يبيّن. والله أعلم. [١٢٤ / أ / ق]



(١) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد ذلك في كتابه إحكام الأحكام (٧٦/٤ - ٧٧).

كتاب الرضاع^(١)

☆ الحديث الأول:

عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ في بنت حمزة^(٣): «لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَهِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».^(٤)
مقدمة:

«الرضاع»: بفتح الراء، وكسر ها قليل، وكذلك الرضاعة.^(٥)

(١) الرضاع شرعا: مص لبن ثاب من حمل من ثدي امرأة، أو شربة، ونحوه. المبدع لابن مفلح (١٦٠/٨).

(٢) في نسخة (خ) رضي الله عنه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب.

(٣) قال ابن الملقن - رحمه الله تعالى -: تحصّل لي في اسمها ستة أقوال فاستفدها:

أحدها: أمانة. ثانيها: أمة الله. ثالثها: سلمى. رابعها: أم الفضل، وفي هذا تجوز كنية لا اسما.

حكاهن جمال الدين المزي في أطرافه. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ليوסף المزي (١١٦/١٣).

خامسها: عمارة. قاله ابن بشكّو [ت ٥٧٨] وصرّح بأن أم الفضل كنية لها. غوامض الأسماء المبهمة (٧٠٩/٢).

سادسها: فاطمة. نص عليها ابن طاهر في إيضاح الإشكال (١٥١)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٨/٩).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات، باب (٧) الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم (٩٣٥/٢) الحديث (٢٥٠٢) بحروفيه، ومُسَلِّم في كتاب (٧) الرضاع، باب (٣) تحريم ابنة الأخ من الرضاعة (١٠٧١/٢) الحديث (١٤٤٧) بنحوه.

(٥) الصحاح للجوهري (٩٤٦/٢)، إصلاح المنطق لابن السكّيت (١٠٥)، مشارق الأنوار للقاضي عيّاض (٢٩٣/١)، تهذيب اللغة للأزهري (٣٠٠/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٢٩/٢)، المصباح المنير للفيومي (٢٢٩/١)، المطالع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح (٣٥٠)، تحرير ألفاظ التنبيه للتزوي (٢٨٧)، إكمال الإعلام بثلاث الكلام لابن مالك الطائي (٢٥١/١)،
=

[وبالكسر] ^(١) قرأ أبو حَيَّوَةَ ^(٢) وغيره ^(٣) في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ
الرَّضَاعَةَ﴾ ^(٤). قال ابن عطية: وهو لغة كالحضارة وغير ذلك. ^(٥)

وقد رَضِعَ الصَّبِيُّ أُمَّهُ يَرْضَعُ رَضَاعاً، مثل سَمِعَ يَسْمَعُ سَمَاعاً.
قال الجَوْهَرِيُّ: وأهل نجد ^(٦) يقولون: رَضَعَ يَرْضَعُ رَضْعاً، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ
ضَرْباً. ^(٧)

وأنشد على هذه اللغة: ^(٨)

وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا *** أَفَاوَيْقَ حَتَّى مَا يَدِرُّ لَهَا تُعْلُ
وَأَرْضَعَتْهُ أُمُّهُ، وَامْرَأَةٌ مُرَضِعٌ إِذَا كَانَ مِنْ شَانِهَا أَنْ تُرَضِعُ، وَإِنْ لَمْ تَبَاشِرِ الْإِرْضَاعَ فِي

==

لسان العرب لابن منظور (٨/ ١٢٦)، تاج العروس للزبيدي (٢١/ ٩٥)، جهرة اللغة لابن دريد
(٢/ ٧٤٦).

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) شريح بن يزيد الحضرمي، أبو حَيَّوَةَ، الحمصي، المؤذن، ثقة، من التاسعة، مات سنة ٢٠٣هـ. د.س.
التقريب (٢٦٦) رقم (٢٧٨٠).

(٣) كابن أبي عبلة، والجارود بن أبي سبرة ونص على أبي حَيَّوَةَ. المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٣١١)،
فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٤٥).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (١/ ٣١١).

(٦) نجد: أقليم من جزيرة العرب، وهو أوسعها وأكثرها صحاري وفجاجا ورمالا، والعرب تطلق اسم
نجد على كل ما علا من الأرض، أمّا نجد العَلَمَ فهو قلب الجزيرة العربية، تتوسطه مدينة الرياض
عاصمة المملكة العربية السعودية، ويشمل أقاليم كثيرة. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٣١٢).

(٧) من قول الفاكهاني: رَضَعَ الصَّبِيُّ أُمَّهُ، غالبه كلام الجَوْهَرِيِّ بحروفه، كما ورد في كتابه الصحاح
(٢/ ٩٤٥).

(٨) هو لعبدالله بن همام السَّلُولِيُّ، وهذا البيت منصوص عليه في ديوانه (٩٢) إلا أنه قال: يذمون دنياهم
وهم يرضعونها.

حال وصفها به، وأمّا في حال الإرضاع فمُرْضِعَةٌ. ^(١) قال الله تعالى ^(٢): ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ ^(٣).

قال في الكشف قيل: مُرْضِعَةٌ ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به [هذه] ^(٤) وقد ألقمت الموضع ثديها نزعته عن فمه لما يلحقها من الدهش. ^(٥) والله أعلم.

ثم الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: قوله: - عليه الصلاة والسلام - «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» عموم يدخل فيه قوله تعالى: ﴿وَأُمّهَتْكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ﴾ ^(٦) فهو عندي عكس تخصيص الكتاب بالسنة، لأنه قد ثبت بهذا الحديث أن السبع المحرمات بالنسب على التفصيل الذي ذكره تعالى محرمات بالرضاع. والله الموفق.

إذا ثبت هذا، فالرضاع يَكْسِبُ مَنْ وُجِدَ بِهِ مِنَ الْأَسْمِ مَا يَكْسِبُهُ النَّسَبُ، فإذا أرضعت المرأة طفلاً حُرِّمَ عليه، لأنها أُمّه، وبناتها لأنها أختها، وأختها لأنها خالتها، وأمها لأنها جدته، [وبنت زوجها صاحب اللبن، لأنها أختها، وأختها لأنها عمتها، وأمها لأنها جدته] ^(٧)، وبنات بنيتها، وبناتها لأنهن بنات إخوته وأخواته، هذا على الجملة.

وأمّا [على] ^(٨) التفصيل فنقول:

(١) من قول الفاكهاني: وقد رَضِعَ الصَّبِيُّ أُمّهَ إِلَى هُنَا، هَذَا كَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ كَمَا فِي كِتَابِهِ الصَّحَاحُ (٩٤٤/٢).

(٢) فِي نَسْخَةِ (ق) قَالَ تَعَالَى.

(٣) سُورَةُ الْحَجِّ، الْآيَةُ (٢).

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ نَسْخَةِ (ق).

(٥) الْكَشَافُ لِلزُّخْمَشَرِيِّ (١٤٣/٣) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَلْقَمْتُ الرُّضِيعَ.

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ (٢٣).

(٧) الزِّيَادَةُ مِنْ نَسْخَةِ (ق).

(٨) الزِّيَادَةُ مِنْ نَسْخَةِ (ق).

الأم: اسم لكل أنثى لها عليك ولادة، فيدخل في ذلك الأم دنية، وأمهاتها، وجداتها، وأم الأب، وجداتها^(١) وإن علون. / [٢٣٢ / ب / خ]
 والبنت: اسم لكل أنثى لك عليها ولادة، أو على من له عليها ولادة، فيدخل في ذلك بنت الصلب، وبناتها، وبنات الأبناء وإن نزلن.
 والأخت: اسم لكل أنثى جاورتك في أصلك، أو في أحدهما.
 والعمة: اسم لكل أنثى شاركت أباك [أو جدك في أصله، أو في أحدهما].
 والخاله: اسم لكل أنثى شاركت أمك في^(٢) أصلها، أو في أحدهما.
 وبنت الأخ: كل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة، أو مباشرة.
 وبنت الأخت: كل أنثى للأخت عليها ولادة بواسطة، أو مباشرة.^(٣)
 ق: وقد استثنى الفقهاء من هذا العموم^(٤) أعني قوله - عليه الصلاة والسلام -: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» أربع / [١٢٤ / ب / ق] نسوة يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وقد لا يَحْرُمُ مِنَ الرضاع:

(١) الذي وجدته في المخطوط: وجداته، وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. التلقين (٣٠٢ / ١).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) من قول الفاكهاني: فالرضاع يكسب من وجد به من الاسم إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عبد الوهاب كما ورد في كتابه التلقين (٣٠٢ / ١).

(٤) قال ابن عرفة - رحمه الله تعالى - : هذا من تقي الدين مع جلالة قدره وحلوله بالمنزلة الرفيعة في الأصول والفروع غلط واضح، لأن الاستثناء من العام بغير أداته - وهو التخصيص - إنما هو فيما يندرج تحت العام لا فيما لم يندرج تحته، والعام في مسألتنا هو قوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، والنسوة المذكورات المدعي تخصيص العام المذكور لهن لا شيء منهن بمندرج تحت ما يحرم من النسب بحال، ولا أعلم من ذكر هذه المسائل على أنها مخصصة للحديث كما زعمه، إنما أشار ابن رشد بها إلى بيان اختلاف حكم مسمى اللفظ الإضافي. نقل ذلك عنه المواق في التاج والإكليل (١٧٩ / ٤)، وعليش في منح الجليل (٣٧٦ / ٤)، ومحمد أحمد في شرح ميارة (٣١٦ / ١).

الأولى: أم أخيك، وأم أختك من النسب: هي أمك، أو زوجة أبيك، وكلاهما حرام. ولو أرضعت أجنبيةً أخاك، أو أختك لم تحرم.

الثانية: أم نافلتك ^(١) أم بنتك، أو زوجة ابنك، وهما حرامان. وفي الرضاع قد لا تكون بنتاً ولا زوجة ابن، بأن تُرضع أجنبية نافلتك. قلت: وهي بنت بنتك وبنت ابنك.

الثالثة: جدة ولدك من النسب إما أمك، أو أم زوجتك، وهما حرامان. وفي الرضاعة قد لا يكونان أمّاً ولا أم زوجة، كما إذا أرضعت أجنبية ولدك فأمتها جدة ولدك، وليست بأمك، ولا أم زوجتك.

الرابعة: أخت ولدك في النسب حرام، لأنها إما بنتك، أو ربيبته. ولو أرضعت أجنبية ولدك، فبنتها أخت ولدك، وليست ببنت لك ولا ربيبة. فهذه الأربع مستثنيات من عموم قوله - عليه الصلاة والسلام -: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

قلت: بل هي سبعة:

والخامسة: يجوز للمرأة أن تتزوج أخا ابنها من الرضاع، بخلاف النسب. والسادسة: يجوز للرجل أن يتزوج أم عمه وعمته من الرضاع، بخلاف النسب. قال: والسابعة: يجوز له أن يتزوج أم خاله، أو أم خالته من الرضاع، بخلاف النسب فأعرفه.

وأما أخت الأخ فلا تحرم لا من النسب ولا من الرضاع. وصورته: أن يكون لك أخ من أب وأخت من أم فيجوز لأخيك من الأب نكاح أختك من الأم، وهي أخت أخيه.

وصورته من الرضاع: امرأة أرضعتك وأرضعت صغيرة أجنبية منك فيجوز لأخيك

(١) التَّافِلَةُ: ولد الولد، ويقال له - أيضاً -: الحفيد. العين للفراهيدي (٨/ ٣٢٥)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣/ ٢٦٣).

نكاحها، وهي أختك .^(١) انتهى كلامه - رحمه الله تعالى - .

ولتعلم أن للرضاع الذي^(٢) تقع به الحرمة شروطاً ستة، متى أختل أحدها لم تقع به حرمة:

الأول: وصول اللبن من المرضعة إلى حلق الرضيع، أو جوفه من [أي]^(٣) المنافذ كان من فم، أو سَعُوط^(٤): وهو صبه في الأنف^(٥) كان بإرضاع^(٦)، أو وَجُور: وهو صب اللبن في وسط الفم من غير إرضاع^(٧).

والثاني: أن يكون من أنثى، بكرًا كانت أو ثيبًا، موطوءة أو غير موطوءة.

ونعني بغير الموطوءة: مَنْ يوطأ مثلها، دون مَنْ هي في سن لا توطأ لصغرها، وقيل مطلقاً.

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد كما ورد في كتابه إحكام الأحكام، ما عدا قول الفاكهاني قلت: وهي بنت بنتك وبنت ابنك، وكذلك قوله قلت: بل هي سبعة، ثم ذكر الخامسة والسادسة والسابعة فهذا من كلام الفاكهاني، وليس من كلام ابن دقيق العيد (٧٩/٤). روضة الطالبين للنووي (١١٠/٧)، التاج والإكليل للمواق (١٧٩/٤)، كفاية الأخيار لتقي الدين أبي بكر الحسيني الحُصَيْنِي (٣٦٣)، شرح ميارة لمحمد بن أحمد (٣١٥/١)، الشرح الكبير للدردير (٥٠٤/٢)، الفواكه الدواني للنقراوي (١٨/٢)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٧٨/٤)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي (١٥١/٢) منح الجليل لعليش (٣٧٦/٤).

(٢) في نسخة (ق) التي.

(٣) الزيادة من كتاب التلقين لعبد الوهاب الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها (٣٥٢/١).

(٤) في نسخة (ق) مسعوط. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٥) الصحاح للجوهري (٨٨٣/١)، طلبة الطلبة لعمر النسفي (١٤٠)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣٦٨/٢)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٦٣/١)، المصباح المنير للفيومي (١٧٧/١)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٣٩٧/١).

(٦) في نسخة (ق) بارتضاع.

(٧) الصحاح للجوهري (٦٧٧/١)، طلبة الطلبة لعمر النسفي (١٤٠)، غريب الحديث لأبي عبيد (٢٣٥/١)، تهذيب اللغة للأزهري (١٢٤/١١)، تهذيب الأسماء للنووي (٣٦٢/٣)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٣٤٣/٢)، تاج العروس للزبيدي (٣٩٤/١٤).

والثالث: أن ذلك مقصور على الأدميات، فلو ارتضع طفلان من بهيمة لم تثبت بينهما إخوة الرضاع.

الرابع: أن يكون في الحولين وما قاربهما.

والخامس: أن يكون الرضيع محتاجاً إلى اللبن، فأما إن فصل قبل الحولين، واستغنى بالطعام مدة بيّنة ثم [ارضع لم يحرم]^(١)، وإن كان في الحولين، وقيل: يحرم.^(٢)

السادس: أن يكون اللبن إما منفرداً بنفسه، وإما مختلطاً بما لم يستهلك فيه، فأما إن خالطه ما استهلك فيه من طيبخ أو دواء أو غير ذلك، فلا يُحرم [١٢٥ / أ / ق] عند جمهور أصحابنا.

وليس من شرطه أن تكون المرضعة حية.^(٣)

ويُحرم لبن الفحل^(٤)، كالذي له امرأتان تُرضع أحدهما صبيّاً والأخرى صبية.^(٥)

(١) الذي وجدته في المخطوط: ارتضع لم تحرم، وما أثبتته الصواب تمشياً مع سياق الكلام من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات التلقين لعبد الوهاب (١/٣٥٣).

قال الباجي: وبه قال الأوزاعي، وابن القاسم، وأصبغ. المتقى للباقي (٤/١٥١).

(٢) في نسخة (خ) تحرم. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، تمشياً مع سياق الكلام.

قال الباجي: وهو قول مطرف، وابن المأجشون، وبه قال الشافعي. المتقى للباقي (٤/١٥١)، حاشية الدسوقي (٢/٥٠٤)، منح الجليل لعليش (٤/٣٧٤) الأم للشافعي (٥/٢٩)، فتح الوهاب لذكريا الأنصاري (٢/١٩٤).

(٣) نص على ذلك الباقي في كتابه المتقى (٤/١٥٠).

(٤) قال الزخشي [ت: ٥٣٨]: هو الرجل له امرأة ولد له منها ولد، فاللبن الذي ترضعه به هو لبن الرجل، لأنه بسبب القاحه. الفائق للزخشي (٣/٢٧٩).

(٥) من بداية هذه الشروط الستة إلى هنا نص كلام القاضي عبد الوهاب، كما في كتابه التلقين (١/٣٥٢) عدا بيان معنى السعوط والجور، وقول الفاكهاني: ونعني بغير الموطوءة من يوطأ مثلها دون من هي في سن لا توطأ لصغرها. وقيل: مطلقاً، وكذلك قوله في الشرط الرابع: وما قاربها، فهذا ليس من كلام القاضي عبد الوهاب.

ع: ولم يقل أحد من الفقهاء وأهل الفتوى بإسقاط حُرْمَةِ لَبَنِ الْفَحْلِ، إِلَّا أَهْلُ الظَّاهِرِ ^(١) وابنُ عَلِيَّةٍ ^(٢).

قلت: وذكر عن ابن عمر وعائشة ^(٣) وغيرهما من الفقهاء، أنه لا يُؤَثِّرُ، ولا يتعلق به التحريم. كذا نقله الإمام أبو عبد الله المازري رحمته الله ^(٤).

وهذا كله إذا كان ما يخرج من الثدي لبناً، فلو كان ماءً، أو غيره ممَّا ليس بغذاءٍ ولا يُغني عن الطعام فلا يُحرم، قاله ابن القاسم في كتاب ابن سحْنُون ^(٥).

الثاني: اختلف في القدر الذي تقع به الحُرْمَةُ مِنَ الرِّضَاعِ، فقال مَالِكٌ ^(٦)، وأبو حَنِيفَةَ ^(٧)، وأحمد ^(٨) في رواية ^(٩)، والجمهور المَصَّةُ الواحدة ^(١٠).

(١) المحلى لابن حرم (٦/١٠).

(٢) نص على ذلك القاضي عياض كما في كتابه إكمال المعلم (٤/٦٢٩)، المفهم للقرطبي (٤/١٧٩).

(٣) نقل ذلك عنهما ابن عبد البر في الاستذكار (٦/٢٤٥).

(٤) نص على ذلك الإمام المازري كما في كتابه المعلم (٢/١٠٦).

(٥) نقل ذلك عنه الباجي في المنتقى (٤/١٥٠).

أما ابن سحْنُون فهو: محمد بن سحْنُون التَّنُوخِي، أبو عبد الله، توفي سنة ٢٥٦هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (٢٣٤)، شجرة النور الزكية لمخلوف (٧٠) رقم (٨١).

(٦) المدونة الكبرى (٥/٤٠٥)، المعلم للمازري (٢/١٠٧)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٦٣٥)، المفهم للقرطبي (٤/١٨٤)، المنتقى للباجي (٤/١٥٢)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١٣٨)، شرح مختصر خليل للخرشي (٤/١٧٧)، منح الجليل لعليش (٤/٣٧٣).

(٧) بدائع الصنائع للكاساني (٤/٧)، تبين الحقائق للزيلعي (٢/١٨١)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (١/٢٢٣)، البحر الرائق لابن نجيم (٣/٢٣٨)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زادة (١/٥٥١).

(٨) المغني لابن قدامة (٨/١٣٧)، الإنصاف للمزدائي (٩/٣٣٤)، الفروع لابن قدامة (٥/٤٣٦)، الكافي لابن قدامة (٣/٣٤١)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/١٨٥)، شرح الرزكشي (٢/٥٥١)، المبدع لابن مفلح (٨/١٦٧)، منار السبيل لابن طويان (٢/٢٦٢).

(٩) في نسخة (ق) روايته.

(١٠) نقل التَّوَوِي هذا القول عن الجمهور، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٠/٢٩).

وقال الشافعي^(١)، وأحمد في رواية - أيضاً - : خمس رضعات .^(٢)
وقال أبو ثور، وأبو عبيد، وابن المنذر^(٣)، ودأود^(٤)، ورواية عن أحمد - أيضاً -
ثلاث رضعات .^(٥)

ع: وشذ بعض الناس فقال: عشر رضعات .^(٦)
قال غيره: وهو باطل مردود^(٧)، ودليل مالك والجمهور^(٨) قوله تعالى:

(١) نص على ذلك الشافعي في كتابه الأم (٢٧/٥)، مختصر المزني (٢٢٧/١)، شرح النووي على صحيح
مسلم (٢٩/١٠)، الحاوي الكبير للمأوردي (٣٦١/١١)، فتح الباري لابن حجر (١٤٩/٩)،
الإقناع للمأوردي (١٥٩/١)، الإقناع للشربيني (٤٧٨/٢)، التنبيه للشيرازي (٢٠٤)، السراج
الوهاج للغمراوي (٤٦٤)، المهذب للشيرازي (١٥٥/٢)، الوسيط للغزالي (١٨٣/٦)، روضة
الطالبين للنووي (٩/٩)، غاية البيان شرح زبد بن رسلان لمحمد الأنصاري (٢٧٨)، كفاية الأخيار
لمحمد الحصري (٤٣٤)، نهاية الزين للجاوي (٣٠٣)، حاشية قليوبي (٦٤/٤).

(٢) الإنصاف للمزداوي (٣٣٤/٩)، الفروع لابن قدامة (٤٣٦/٥)، المبدع لابن مفلح (١٦٧/٨)،
مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/٣٤)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١٨٤/٤)، الروض المربع
للبيهقي (٢١٩/٣)، فتح الباري لابن حجر (١٤٧/٩)، عمدة القاري للعيني (٢٠٦/١٣)، التمهيد
لابن عبد البر (٢٦٧/٨)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤٣٩/٣)، المحلى لابن حزم (١٠/١٠)،
معالم السنن للخطابي (١٦١/٣)، المعلم للمازري (١٠٧/٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض
(٦٣٥/٤)، تفسير ابن كثير (٤٧٠/١)، روح المعاني للألوسي (٢٥٤/٤).

(٣) الإقناع لابن المنذر (٣٠٨/١).

(٤) نقل ابن حزم ذلك عن أبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر في المحلى (١٠/١٠)، شرح النووي على صحيح
مسلم (٢٩/١٠).

(٥) المغني لابن قدامة (١٣٨/٨)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/٣٤)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية
(١٨٤/٤)، شرح الرزكشي (٥٥١/٢)، الإنصاف للمزداوي (٣٣٤/٩)، الكافي لابن قدامة
(٣٤٢/٣)، الحاوي الكبير للمأوردي (٣٦١/١١)، الفروع لابن مفلح (٤٣٦/٥).

(٦) ذكر ذلك القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم (٦٣٦/٤)، وهو كلام المازري، كما في كتابه المعلم
(١٠٨/٢).

(٧) وهو قول الإمام النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (٣٠/١٠).

(٨) قال النووي: وقال جمهور العلماء يثبت برضعة واحدة. شرح النووي على صحيح مسلم (٢٩/١٠).

﴿وَأَمَّهْنَتْكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾^(١).

قال الإمام: والمصّة تُوجب تسمية المرضعة أمّاً من الرضاعة.^(٢) وللملكية والشافعية في ذلك لمراجعات واحتجاجات^(٣) [٢٣٣ / أ / خ] لا تطول بذكرها.^(٤)

الثالث: اضطرب المذهب عندنا في الرضاع بعد الحولين، هل الأيام اليسيرة حكمها حكم الحولين،^(٥) أو الشهر، أو الشهرين والثلاثة؟^(٦) و[قيل]^(٧) غير ذلك.

قال الإمام: وهذا كله عندي راجعٌ إلى خلاف في الحال^(٨) وهو القدر الذي جرت العادة فيه بالاستغناء بالطعام عن الرضاع.

وقال أبو حنيفة^(٩): أقصاه ثلاثون شهراً.^(١٠)

(١) سورة النساء، الآية (٢٣).

وهذا الدليل منصوص عليه في المعلم للمازري (١٠٧ / ٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦٣٥ / ٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢٩ / ١٠).

(٢) نص على ذلك المازري رحمته الله كما في كتابه المعلم (١٠٧ / ٢).

(٣) أشار إليها النووي في شرحه على صحيح مسلم (٣٠ / ١٠).

(٤) المعلم للمازري (١٠٧ / ٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦٣٥ / ٤).

(٥) في نسخة (ق) الحول.

(٦) المدونة الكبرى (٤٠٨ / ٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٢٤٨ / ٦)، المتقى للباجي (١٥٢ / ٤).

(٧) الزيادة من نسخة (ق).

(٨) الذي وجدته في نسخة: حال، وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني المعلم للمازري (١١٠ / ٢).

(٩) المبسوط للسرّحسي (١٣٦ / ٥)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢٢٣ / ١)، بدائع الصنائع للكاساني (٦ / ٤)، بداية المبتدي للمرغيناني (٦٦)، تبیین الحقائق للزّيلعي (١٨٢ / ٢)، شرح فتح القدير لابن

أهّام (٤٤١ / ٣)، لسان الحكام لابن أبي اليمن (٣٢٣)، مجمع الأنهر في ملتقى الأبحر لشيخه زاده (٥٥٤ / ١).

(١٠) من قول الفاكهاني: اضطرب المذهب عندنا في الرضاع بعد الحولين إلى هنا هذا نص كلام المازري، كما في كتابه المعلم (١١٠ / ٢).

وقال الشافعي، ^(١) وأحمد ^(٢): الأمد الحولان فقط. على ما حكاها ابن هبيرة ^(٣).
وقال زفر: ثلاث سنين. ^(٤)

الرابع: اختلف في رضاع الكبير، والجمهور على عدم تأثيره، ^(٥) وقال داود: يؤثر ^(٦)،
مستدلاً بقوله ﷺ ^(٧) لسهلة: ^(٨) «أَرْضِعِيه تَحْرِمِي عَلَيْهِ» ^(٩)، وحمله الجمهور على أنه من
خصائص سهلة.

وللجمهور قوله - تعالى - ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ
الرَّضَاعَةَ﴾ ^(١٠) وتامها بالحولين، وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» ^(١١)

(١) الأم للشافعي (٢٨/٥)، الحاوي الكبير للماوردي (٣٦٧/١١)، الوسيط للغزالي (١٨٢/٦)،
الإقناع للشربيني (٤٧٧/٢)، جواهر العقود لشمس الدين السيوطي (١٦٣/٢).

(٢) المغني لابن قدامة (١٤٢/٨)، مختصر الخرقني (١١١)، مطالب أولي النهى لمصطفى الرحياني
(٣٠٠/٥)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٩/٣٤)، الكافي لابن قدامة (٣٤١/٣)، المبدع لابن مفلح
(١٦٥/٨)، الروض المربع للبهوتي (٢١٩/٣)، شرح الزركشي (٥٥٣/٢)، منار السبيل لابن
ضويان (٢٦٣/٢)، جواهر العقود لشمس الدين السيوطي (١٦٣/٢).

(٣) اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (٢٠٤/٢).

(٤) الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢٢٣/١)، بدائع الصنائع للكاساني (٦/٤)، تبين الحقايق للزيلعي
(١٨٢/٢)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤٤١/٣)، لسان الحكام لابن أبي اليمن (٣٢٣)، مجمع
الأنهر في ملتقى الأبحر لشيخه زاده (٥٥٤/١).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٢٦٠/٨).

(٦) المحلى لابن حزم (١٧/١٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (٣٠/١٠).

(٧) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

(٨) سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية. الإصابة في تمييز الصحابة (٧١٦/٧) رقم (١١٣٤٦).

(٩) أخرجه مسلم في كتاب (٧) الرضاع، باب (٧) رضاعة الكبير (١٠٧٦/٢) الحديث (١٤٥٣)
بحروفيه.

(١٠) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(١١) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات باب (٧) الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض،
والموت القديم (٩٣٦/٢) الحديث (٢٥٠٤) بلفظ: فإنها، ومسلم في كتاب (٧) الرضاع باب (٨)
إنما الرضاعة من المجاعة (١٠٧٨/٢) الحديث (١٤٥٥) بلفظ: فإنها.

وهذا المعنى مفقود في الكبير.

قال الإمام: وفي غير كتاب مُسَلِّم: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ»^(١)، [في]^(٢) الثَّدي، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ^(٣)،

(١) قوله: «فَتَقَ»: الفَتَقُ: بمعنى الشق. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣ / ٤٠٨)، الصحاح للجوهري (٢ / ١١٦٦).

أي: الذي شق أمعاء الصبي، كالطعام، ووقع منه موقع الغذاء، وذلك إنما يكون في أوان الرضاع. مرقاة المفاتيح للقاري (٦ / ٣٠٣).

(٢) الذي وجدته في المخطوط: و، والزيادة التي أثبتها هي الصواب، الموافقة لما جاء في سنن الترمذي (٣ / ٤٥٨) الحديث (١١٢٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٣ / ٣٠١) الحديث (٥٤٦٥).

(٣) أخرجه الترمذي رحمه الله قال: حدثنا قتيبة، حدثنا أبو عوانة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن فاطمة بنت المنذر، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ فذكرته، إلا أن الذي ورد فيها قولها: الأمعاء في الثدي، وأما والثدي فلم أقف على هذه العبارة بهذا اللفظ في كتب الحديث ولا غيرها. التعريف برجال السند:

- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء، البغلاني، يقال: اسمه يحيى، وقيل: علي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة ٢٤٠هـ عن تسعين سنة، ع. التقريب (٤٥٤) رقم (٥٥٢٢).

- أبو عوانة: وضاح الشكري الواسطي البزاز، أبو عوانة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة خمس، أو ست وسبعين ومئة، ع. التقريب (٥٨٠) رقم (٧٤٠٧).

- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة خمس، أو ست وأربعين ومئة، وله سبع وثلاثون سنة، ع. التقريب (٥٧٣) رقم (٧٣٠٢).

وقد ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الأولى: من لم يوصف بالتدليس إلا نادرا. طبقات المدلسين (٢٦) رقم (٣٠).

- أبوه: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله، المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة ١٩٤هـ على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان، ع. التقريب (٣٨٩) رقم (٤٥٦١).

- فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام، زوج هشام بن عروة، ثقة، من الثالثة، ع. (٧٥٢) رقم (٨٦٥٨).

- أم سلمة:

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في كتاب (١٠) الرضاع، باب (٥) ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر

[وهذا ينفي] ^(١) ينفي رضاعة الكبير. ^(٢) والله أعلم.



==

دون الحولين (٤٥٨/٣) الحديث (١١٥٢)، من طريق عُرْوَة بن الزبير، والنسائي في كتاب (٤٣) النكاح، باب (٤٩) الرضاعة بعد الفطام قبل الحولين (٣٠١/٣) الحديث (٥٤٦٥)، من طريق هشام بن عُرْوَة، كلاهما عن فاطمة بنت المنذر، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ بنحوه.

الحكم:

قال الترمذي: حديث حسن صحيح. (٤٥٨/٣).

قال أبو محمد بن حزم: هذا خبر منقطع، لأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة - أم المؤمنين - ثم ذكر سبب ذلك. المحلى لابن حزم (٢١/١٠).

وقد أجاب ابن الجوزية عن ذلك، وصحح أن فاطمة أدركت أم سلمة، وهي بنت إحدى عشرة سنة، وهذا سن جيد لا سيما للمرأة. زاد المعاد (٥٩٠ - ٥٩١).

قال الشيخ الألباني: وإسناده صحيح على شرطهما. إرواء الغليل (٢٢١/٧).

وقال أيضا: صحيح. صحيح سنن الترمذي (٣٣٨/١) الحديث (٩٢١).

(١) الذي وجدته في نسخة: وكان، وما أثبتته الصواب الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (١٠٩/٢).

(٢) من قول الفاكهاني: اختلف في رضاع الكبير إلى هنا هذا كلام الإمام المازري، كما جاء في كتابه المعلم (١٠٩/٢).

❁ الحديث الثاني:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرِّضَاعَةَ مُحَرَّمٌ مَّا مُحَرَّمُ الْوِلَادَةِ» ^(١).
وعنها رضي الله عنها أنها قالت: «إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ» ^(٢) اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ، ^(٣) فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا آذُنُ لَهُ، حَتَّى اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، [و] ^(٤) لَكِنْ أَرْضَعْتَنِي امْرَأَةٌ أَبِي الْقُعَيْسِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي / [١٢٥ / ب / ق]، وَلَكِنْ أَرْضَعْتَنِي امْرَأَتُهُ، فَقَالَ: ائْذَنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمَّكَ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ. قَالَ: عُرْوَةٌ فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنْ الرِّضَاعَةِ مَا يَحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ ^(٥).

(١) في نسخة (ق) يحرم بالياء. وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٩٣٦/٢) الحديث (٢٥٠٣)، وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح مسلم (١٠٦٨/٢) الحديث (١٤٤٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات باب (٧) الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم (٩٣٦/٢) الحديث (٢٥٠٣) بلفظه، ومسلم في كتاب (٧) الرضاع باب (١) يحرم من الرضاعة، ما يحرم من الولادة (١٠٦٨/٢) الحديث (١٤٤٤) بلفظه.

(٣) أفلح أخو أبي القعيس الأشعري، أبو الجعد. الاستيعاب لابن عبد البر (١٠٢/١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٩٩/١) رقم (٢٢٧).

واسم أبي القعيس: وائل بن أفلح الأشعري، وقد قيل: إن أبا القعيس اسمه الجعد. الاستيعاب لابن عبد البر (١٠٢/١)، الفتح لابن حجر (١٥٠/٩).

(٤) سورة الأحزاب، الآية (٥٣).

(٥) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (١٨٠١/٤) الحديث (٤٥١٨)، ومسلم (١٠٦٩/٢) الحديث (١٤٤٥).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب (٦٨) التفسير، باب (٨١) قوله: ﴿إِنْ يَبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخَفُّوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ يَكُلُّ شَيْءًا عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥٤] (١٨٠١/٤) الحديث (٤٥١٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومسلم في كتاب (٧) الرضاع، باب (٣) تحريم الرضاعة من ماء الفحل (١٠٦٩/٢) الحديث (١٤٤٥) بنحوه.

وفي لفظ: «اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَلَمْ آذَنْ لَهُ، فَقَالَ: ائْتَحَجِّبِينَ مِنِّي، وَأَنَا عَمُّكَ؟ فَقُلْتُ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةً أَخِي بِلَبَنِ أَخِي، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: صَدَقَ أَفْلَحُ أَتُذْنِي لَهُ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ». (١)

أي: افتقرت، والعرب تدعوا على الرجل، ولا تريد وقوع الأمر به. (٢)

وعنها قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: (٣) أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». (٤)

❖ الشرح:

فيه التثبت في الأحكام عند قيام الشبهة حتى تتضح بالاستفتاء، (٥) ونحوه.

وفيه عدم كراهة التسمية بأفلاح، وإن كان قد جاء ما يخالفه، (٦) ولعل تقريره - عليه الصلاة والسلام - في هذا الحديث بيان للجواز، وأن ذلك على الكراهة دون التحرام، (٧) أعني

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات، باب (٧) الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم (٩٣٥/٢) الحديث (٢٥٠١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) غريب الحديث لابن الجوزي (١٠٤/١ - ١٠٥)، غريب الحديث لأبي عبيد (٩٣/٢)، غريب الحديث لابن قتيبة (٤٥٧/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١٨٤/١)، الصحاح للجوهري (١٢٤/١)، تهذيب اللغة للأزهري (١٩٤/١٤)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣٨/٣)، طلبه الطلبة للنسفي (١٣١)، تاج العروس للزبيدي (٦٣/٢).

(٣) في نسخة (ق) فقلت. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في صحيح البخاري (٩٣٦/٢) الحديث (٢٥٠٤) وما ورد في نسخة (ق) موافق لما جاء في مسند أبي عوانة (١٢٣/٣) رقم (٤٤٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات (٧)، باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم (٩٣٦/٢) الحديث (٢٥٠٤) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٧) الرضاع (٨)، باب إنما الرضاعة من المجاعة (١٠٧٨/٢) الحديث (١٤٥٥) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٥) المتقى للباجي (١٤٩/٤).

(٦) صحيح مُسْلِم (١٦٨٥/٣) الحديث (٢١٣٦ - ٢١٣٧).

(٧) في نسخة (خ) الحرام. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

حديث النهي عن التسمية بذلك.

وفيه دليل على ما تقدم من اعتبار قليل اللبن وكثيره^(١)، إذ لم يسأل - عليه الصلاة والسلام - عن عدد الرضعات، ولم يستفصل^(٢).

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « أَنْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ ».

ق: نَوْعٌ مِنَ التَّعْرِيزِ لِحُشْيَةِ أَنْ تَكُونَ^(٣) رِضَاعَةً ذَلِكَ الشَّخْصَ وَقَعَتْ فِي حَالِ الْكِبَرِ^(٤).

وفيه استعمال لفظ إخوان في غير الأصدقاء، وهو أكثر ما يُستعمل فيهم عند أهل اللغة، والأخوة في الولادة، فكأنه حُمِلَ على الأصدقاء، ولو حُمِلَ على النسب لصح - أيضاً - فكأنه فَرَّغَ دار بين أصليين، وقد جُمِعَ - أيضاً - بالواو والنون^(٥).
قال الشاعر: ^(٦)

وكان بُنُوا فَرَاةَ شَرِّ قَوْمٍ **** وَكُنْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الْأَخِينَا

(١) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/ ٦٢٧).

(٢) قال ابن الملقن رحمته الله: لعله - عليه الصلاة والسلام - لم يستفصلها، لأنها راوية لحديث: « كان فيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ تُسَخَّنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ »، وهذا مذهبها، وإن كان جمهور العلماء على أن التحريم يثبت برضعة واحدة. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩/ ١٨).

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فقد أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٧) الرضاع، باب (٦) التحريم بخمس رضعات (٢/ ١٠٧) الحديث (١٤٥٢).

(٣) في نسخة (ق) يكون. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، تمشياً مع سياق الكلام، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ٨٠).

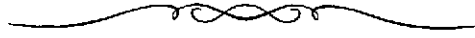
(٤) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٨٠).

(٥) الصحاح للجوهري (٢/ ١٦٥١)، لسان العرب لابن منظور (١٤/ ٢٠)، تاج العروس للزبيدي (٣٧/ ٤٥).

(٦) هذا البيت لعقيل بن علفة المري، وقد نقله عنه ابن منظور في لسان العرب (١٤/ ٢٠)، والزبيدي في تاج العروس (٣٧/ ٤٥ - ٤٦).

وفيه أنَّ كلمة إنما : للحصر، لأنَّ المقصود حصر الرضاعة المحرَّمة في المجاعة، لا مجرد إثبات الرضاعة في زمن المجاعة. ^(١)

قلت: وفيه ابتدار المستفتي المفتي بالتعليل قبل سماع الفتوى، ولعلَّ قوله - عليه الصلاة والسلام -: « تَرَبَّتْ يَمِينُكَ »، تنبيه لها على ذلك، وأنَّ المراد منها أن تسأل عن مجرد الحكم من غير أن تبدئي هي تعليلاً له. والله أعلم.



(١) هذا نص كلام ابن دَقِيق العَيْد، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٤/ ٨٠).

❁ الهدية الثالثة:

عن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ^(١)، فَجَاءَتْ أُمَّةٌ سَوْدَاءُ^(٢)، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ،^(٣) فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: «وَكَيْفَ؟ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ».^(٤)

التعريف:

عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ، أَبُو مَسْعُودٍ، الْأَنْصَارِيُّ، مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ^(٥)، هُوَ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، يُعْرَفُ بِأَبِي مَسْعُودٍ [الْأَنْصَارِيِّ]^(٦) الْبَدْرِيِّ^(٧)، لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ سَكَنَ بَدْرًا. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ^(٨)، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ.^(٩)

(١) أم يحيى بنت أبي إهاب إسمها: غنية بنت أبي إهاب بن عزيز بن قيس. غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (١/ ٤٥٤).

(٢) قال ابن الملقن رحمه الله: هذه المرأة السوداء لا أعلم اسمها بعد البحث عنه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩/ ٣٠).

قال ابن حجر: والأمة المذكورة لم أقف على اسمها. فتح الباري لابن حجر (٥/ ٢٦٨).

(٣) أي عَرَضْتُ لَهُ. الصحاح للجوهري (٢/ ١٨١٥)، لسان العرب لابن منظور (١٥/ ٣١١) المصباح المنير للفيومي (٢/ ٥٩٦).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات، باب (٣) شهادة الإماء والعبيد (٢/ ٩٤١) الحديث (٢٥١٦) بلفظه، وفيه زيادة في آخره: فَتَنَاهُ عَنْهَا.

(٥) بطن من الأوس من الأزد من القحطانية. نهاية الأرب للقلقشندي (٢٠٧).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) ذكر ذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم (١/ ١٣٧).

(٨) موسى بن عُقْبَةَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَسَدِيِّ، مَوْلَى آلِ الزَّيْرِ، ثَقَّةٌ فَقِيهٌ، إِمَامٌ فِي الْمَغَازِي، مِنَ الْخَامِسَةِ، لَمْ يَصِحْ أَنْ ابْنَ مَعِينٍ لِيْنِهِ، مَاتَ سَنَةَ ١٤١ هـ وَقِيلَ: بَعْدَ ذَلِكَ، ع. التقريب (٥٥٢) رقم (٦٩٩٢).

(٩) محمد بن إِسْحَاقَ بْنِ يَسَّارٍ، أَبُو بَكْرٍ، الْمَطْلِبِيُّ، مَوْلَاهُمُ، الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ الْعِرَاقِ، إِمَامُ الْمَغَازِي، صَدُوقٌ،

قال ابن إسحاق: كان أبو مسعود أخذت من شهد العقبه^(١) سناً، ولم يشهد بذراً^(٢) [١٢٦ / أ / ق]، وشهد أحداً^(٣)، وما بعدها من المشاهد، وقالت طائفة: قد شهد [٢٣٣ / ب / خ] أبو مسعود بذراً، وبذلك قال البخاري^(٤)، ومُسْلِم^(٥)، وقد ذكره البخاري^(٦) في البدرين^(٧).

==

يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة ١٥٠هـ، ويقال: بعدها خت م ٤. التقريب (٤٦٧) رقم (٥٧٢٥).

(١) العقبه التي بويح فيها النبي ﷺ بمكة فهي عقبه بين منى ومكة، بينها وبين مكة نحو ميلين، وعندها مسجد، ومنها ترمى جمرة العقبه. معجم البلدان لياقوت الحموي (٤ / ١٣٤).

الميل: جمع أميال مقدار مد البصر، والميل الشرعي الهاشمي ألف باع، والباع قدر مد اليدين = ٤٠٠ ذراعاً = ١٨٦٦,٢٤ معجم لغة الفقهاء للقلعه جي (٤٤٠).

(٢) بعد رجوعي إلى كتاب ابن إسحاق لم أقف على ذلك فكتابه ناقص وليس كامل، ووجدت ابن عساكر نقله عنه في تاريخ مدينة دمشق (٤٠ / ٥١٩)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٣ / ١٠٧٥)، وابن الأثير في أسد الغابة (٦ / ٣٠١)، وابن كثير في البداية والنهاية (٣ / ١٦٧). ومن قال ذلك ابن هشام في السيرة النبوية (٢ / ٣٠٧).

(٣) أخذ: تنسب إليه إحدى غزواته ﷺ، وهي غزوة أحد في السنة الثالثة للهجرة، وهو من أشهر جبال العرب يشرف على المدينة من الشمال، يرى بالعين ولأهل المدينة به وله وحب وهم يُسمونه (جن)، وهو داخل في حدود حرم المدينة. معجم البلدان لياقوت (١ / ١٠٩)، معجم المعالم الجغرافية للبلاد (١٩).

(٤) التاريخ الأوسط للبخاري (١ / ١٠٩) رقم (٤٥٥)، صحيح البخاري (٤ / ١٤٧٢) الحديث (٣٧٨٥).

(٥) الكنى والأسماء لمُسْلِم (٢ / ٧٧٨) رقم (٣١٦٩).

(٦) صحيح البخاري (٤ / ١٤٧٧).

(٧) من قول الفاكهاني: عقبه بن عمرو بن ثعلبة إلى هنا ينتهي كلام ابن عبد البر، كما في كتابه الاستيعاب إلا أن ابن عبد البر قال: قد شهد أبو مسعود بذراً، وبذلك قال البخاري، ولم يذكر ابن عبد البر مُسْلِم. (٣ / ١٠٧٥). الإكمال لابن ماکولا (١ / ٧٩)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ٣١٣) رقم (١٧٤٠)، المقتنى في سرد الكنى للذهبي (٢ / ٧٤) رقم (٥٧١٨)، الثقات لابن حبان (٣ / ٢٧٩) رقم (٢٧٩) =

وشهد أبو مسعود العقبّة مع السبعين، وكان أصغرهم [سنّاً] ^(١)، كما تقدم، وقيل: إن جابرًا كان أصغرهم سنّاً ^(٢)، مات أبو مسعود بالمدينة، سنة إحدى وثلاثين، في خلافة معاوية، ولم يذكر ابن عبد البر في استيعابه غيره ^(٣).

وقيل: مات بالكوفة ^(٤) سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ^(٥)، وقيل: في خلافة علي ^(٦)، وقيل: توفي بعد الستين، وهو ضعيف.

رُوِيَ له عن رسول الله ﷺ مئة حديث وحديثان، له منها في الصحيحين سبعة عشر حديثاً. ^(٧) اتفقا على تسعة أحاديث، وللبخاري حديث واحد، ولمسلم سبعة. ^(٨)

==

(٩٠٦)، الهداية والإرشاد للكلاباذي (٢/ ٥٦٢) رقم (٨٨٥)، الطبقات الكبرى لابن سعد (١٦/ ٦)، المنتظم لابن الجوزي (٥/ ١٦١) رقم (٣١٠)، الوافي بالوفيات للصفدي (٢٠/ ٦١).
(١) الزيادة من نسخة (ق).

أما شهد أبو مسعود العقبّة مع السبعين، وكان أصغرهم نص على ذلك الحافظ المزني، كما في كتابه تهذيب الكمال (٢٠/ ٢١٧).
(٢) كما أشار إلى ذلك الفاكهاني في كتاب الطهارة، باب التيمم، الحديث الثالث، وفي كتاب الصلاة، باب صلاة الكسوف، الحديث الثاني.

(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١٠٧٥) رقم (١٨٢٧).
(٤) الكوفة: تقع على نهر الفرات، وعلى مسافة (٨) كيلو مترات من مدينة النجف، و (١٥٦) كيلو متراً من بغداد، و (٦٠) كيلو متراً جنوبي مدينة كربلاء، وأرضها سهلة عالية، ترتفع عن سطح البحر بـ (٢٢) متراً، وشاطئها الغربي أعلى من الشرقي بـ (٦) أمتار تقريباً، مما يجعلها في مأمن من الفيضانات قديماً وحديثاً. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٢٦٧).

(٥) نص على ذلك الحافظ المزني، كما في كتابه تهذيب الكمال (٢٠/ ٢١٧).
(٦) عز الأبخاري رحمه الله هذا القول ليحي القطان، كما في كتابه التاريخ الكبير (٦/ ٤٢٩) رقم (٢٨٨٤)، وكذلك التاريخ الأوسط (١/ ١١٠) رقم (٤٦٢)، الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١٠٧٥) رقم (١٨٢٧).

(٧) نص على ذلك ابن الجوزي، كما في كتابه كشف المشكل (٢/ ١٩٧).
(٨) نص على ذلك النووي، كما في كتابه المجموع (٩/ ٢١٣).

رَوَى عنه جماعة، منهم عبدالله بن يزيد الخطمي^(١)، وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام^(٢)، وعَلَقَمَة بن قيس^(٣)، وغيرهم، رَوَى له الجماعة.^(٤)

❖ الشرح:

اختلف الناس في قبول شهادة المرضعة وحدها فأجازه بعضهم أخذاً بظاهر الحديث.^(٥)

ق: ولا بُدَّ فيه مع ذلك - أيضاً - إذا أجريناه على ظاهره من قبول شهادة الأمة، ومنهم من أبى ذلك، وحَمَلَ الحديث على الورع دون التحريم.^(٦)

(١) عبدالله بن يزيد الخطمي الأنصاري، أبو موسى، مات قبل السبعين. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٢٦٧/٤) رقم (٥٠٣٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩٨/٣) رقم (٤٠).

(٢) أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني، قيل اسمه: محمد، وقيل: المغيرة وقيل: أبو بكر اسمه، وكنيته أبو عبدالرحمن، وقيل: اسمه كنيته، ثقة فقيه عابد، من الثالثة، مات سنة ١٩٤هـ، وقيل غير ذلك، ع. التقريب (٦٢٣) رقم (٧٩٧٦).

(٣) عَلَقَمَة بن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين، ع. التقريب (٣٩٧) رقم (٤٦٨١).

(٤) نص على هؤلاء الثلاث وغيرهم، وأنه روى له الجماعة الحافظ المزي، كما في كتابه تهذيب الكمال (٢١٧/٢٠)، الهداية والإرشاد للكلاباذي (٥٦٢/٢) رقم (٨٨٥)، رجال صحيح مسلم لابن منجويه (١٠٦/٢)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٥٠٧/٤٠) رقم (٤٧٢٩).

(٥) منهم ابن عباس، والحسن، وإسحاق، وأحمد، وتختلف مع ذلك. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٣١/٩)، فتح الباري لابن حجر (٢٦٨/٥)، نيل الأوطار للشوكاني (١٢٥/٧)، الكافي في فقه ابن حنبل لابن قدامة (٥٤١/٤)، المبدع لابن مفلح (١٨٠/٨)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤١٢/٣٥).

(٦) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٨١/٤). وأما من أبى ذلك وحمل الحديث على الورع دون التحريم: هم الجمهور، قالوا: لأنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة، لأنها شهادة على فعل نفسها. فتح الباري لابن حجر (٢٦٩/٥).

قلت: وهو ظاهر مذهبنا.

قال في الكتاب: وإذا قالت امرأة عدلة: أرضعتُ فلاناً وزوجته لم أقض بهذا فيهما، ولو عُرف ذلك من قولها قبل النكاح لأمرته بالتنزه عنها إن كان يوثق بقولها.^(١)

وقال بعد ذلك: وإن خطب رجل امرأة، فقالت له امرأة: قد أرضعتكما لم ينبغ نكاحهما، فإن فعل لم يُفرق القاضي بينهما.^(٢)

وإلى هذا التنزه يشير قوله - عليه الصلاة والسلام -^(٣): «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟»^(٤)، ولا شك أنَّ الورع ها هنا متأكداً جداً.

وانظر ما وجه إعراضه - عليه الصلاة والسلام - عن السائل وإحواجه إلى السؤال مرة ثانية؟ وما الحكمة في ذلك؟ وهو - عليه الصلاة والسلام - الإمام الأعظم، ومنه تتلقى الأحكام، والشرائع، وإليه يلجأ عند المعضلات^(٥)، والنوازل^(٦) .



(١) المدونة الكبرى (٤١١/٥).

(٢) المدونة الكبرى (٤١٢/٥).

(٣) في نسخة (ق) صلى الله عليه وسلم.

(٤) أخرجه البُخَارِي في كتاب (٣) العلم، باب (٦) الرحلة في المسألة النازلة، وتعليم أهله (٤٥/١) الحديث (٨٨) بلفظه.

(٥) أي الشدائد. الصحاح للجوهري (١٣١٨/٢)، لسان العرب لابن منظور (٤٥٢/١١).

(٦) النازلة: الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالقوم، وجمعها النوازل. العين للفراهيدي (٣٦٧/٧).

قلت: بل يُلجأ إلى الله تعالى في جميع المعضلات والنوازل وغيرهما. والله أعلم.

❖ الحديث الرابع:

عن البراء بن عازب^(١) قال: « خرج رسول الله ﷺ - يعني من مكة - فاتبعتهم ابنة حمزة^(٢)، تُنادي: يا عم، فتناولها علي، فأخذ بيدها. وقال لفاطمة^(٣): دُونِكِ ابنة عمك، فاحتملها^(٤)، فاختصم فيها علي، وزيد، وجعفر^(٥)، فقال علي: أنا أحق بها وهي ابنة عمي. وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي^(٦). وقال زيد ابنة أخي، فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها، وقال: الخالة بمنزلة الأم. وقال لعلي: أنت مني، وأنا منك. و[قال]^(٧) لجعفر: أشبهت خلقي وخلقي. وقال لزيد: أنت أخونا ومولانا^(٨). »

(١) سبق تعريف الفاكهاني به، في كتاب الصلاة، باب صفة صلاة النبي ﷺ، الحديث السابع. وهو البراء بن عازب بن حارث الأنصاري الخزرجي، أبو عمارة. مات أيام مصعب بن الزبير. الاستيعاب لابن عبد البر (١/١٥٥-١٥٦)

(٢) سبق الكلام عليها في الحديث الأول من كتاب الرضاع ج ١ ص ٢٧٠.

(٣) فاطمة بنت رسول الله ﷺ، كنيته أم أيها، ماتت سنة ١١هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/- - ١٨٩٣-١٨٩٩) رقم (٤٠٥٧).

(٤) أي تحمّلها. تهذيب اللغة للأزهري (١٤/١٢٧)، لسان العرب لابن منظور (١٣/١٦٥).

(٥) في نسخة (ق) فاحتملها. فهذه لم أقف عليها لا في البخاري ولا غيره، وأما الذي في البخاري: أحملها (٤/١٥٥١) الحديث (٤٠٠٥).

(٦) جعفر بن أبي طالب، واسم أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب، أبو عبد الله، قتل سنة ٨هـ. أسد الغابة لابن الأثير (١/٤٢١) رقم (٧٥٧)، صفة الصفوة لابن الجوزي (١/٥١٨). العبر في خبر من غير للذهبي (١/٩).

(٧) قال ابن الجوزي رحمه الله [ت ٥٩٧]: وقول جعفر: «وخالته تحتي» يعني: أساء بنت عميس. كشف المشكل لابن الجوزي (٢/٢٤٩).

(٨) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٤/١٥٥١) الحديث (٤٠٠٥) وغيره.

(٩) أخرجه البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٤١) عمرة القضاء، ذكره أنس عن النبي ﷺ (٤/١٥٥١) الحديث (٤٠٠٥) بنحو مختصرا.

❖ الشرح :

الحديث أصل في الحضانة^(١)، وهي^(٢) عندنا في النساء للأم ثم أمها، ثم جدة الأم لأمها، ثم الخالة، ثم الجدة للأب، ثم جدة الأب لأبيه، ثم الأخت، ثم العمّة، ثم بنت الأخت، وفي إلحاق خالة الخالة بالخالة قولان .

وأما في الذكور فالأب، ثم الأخ، ثم الجد، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابن العم، ثم المولى الأعلى والأسفل على المشهور فيهما^(٣)، فيترك الغلام في الحضانة حتى يحتلم، والجارية حتى تبلغ النكاح^(٤)، فإذا بلغت^(٥) نُظر فإن كانت الأم في حرز / ١٢٦ / ب / ق [ومنعَة وتحصين فهي أحق بها أبداً حتى تنكح، وإن بلغت أربعين سنة.

وإن لم تكن الأم كما وصفنا، أو كانت غير مرضية في نفسها، أو نكحت ودخل بها زوجها فلك أخذها منها، وكذلك للأولياء أو الوصي أخذ الولد بذلك.^(٦) والله أعلم.

وفي الحضانة فروع موضعها كتب الفقه.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ » السياق يقتضي أنها [مُنزلة]^(٧) بمنزلة الأم في الحضانة، فلا ينبغي أن يكون لأهل التنزيل في ذلك متعلق في تنزيلها منزلة الأم في الميراث، فإن السياق طريق إلى بيان المجملات، وتعيين الاحتمالات، وتنزيل الكلام

(١) هذا كلام ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ٨٢) .

(٢) في نسخة (خ) وهو . وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) من قول الفاكهاني: في النساء للأم ثم أمها، ثم جدة الأم إلى هنا هذا نص كلام ابن الحاجب كما جاء في كتابه جامع الأمهات (٣٣٥).

(٤) المعونة للقاضي عبد الوهاب (١ / ٦٤٢).

(٥) في نسخة (ق) بلغة . وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) المدونة الكبرى (٥ / ٣٥٦)، التاج والإكليل للمواق (٤ / ٢١٤)، الشرح الكبير للدردير (٢ / ٥٢٦)، التلقيق لعبد الوهاب (١ / ٣٥١).

(٧) الزيادة من نسخة (ق) .

على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه. ^(١)

وما قاله لعلي، وجعفر، وزيد، عليه السلام جاء على عادته من كريم أخلاقه، وعذوبة ألفاظه، وحسن تأليفه. الله أعلم حيث يجعل رسالته.

فإن قلت: أمّا ما قاله لعلي وزيد فقد ظهرت مناسبتُهُ إذ كان فيه جبر لهما، وتطبيب لقلوبهما، حيث حرّما مقصودهما من الصبية.

وأما جعفر فما مناسبة القول له، وقد حصل له مقصوده من أخذ الصبية؟

قلت: مناسبتُهُ من وجهين:

أحدهما: أنّه لو لم يقل له - عليه الصلاة والسلام - ما قال ربما تألم لفوت مدحته - عليه الصلاة والسلام - كما مدحهما، ولأختار ذلك على أخذ الصبية، وأنه لجدير بذلك، وكيف لا وهو - عليه الصلاة والسلام - تُتْرَك في محبته الآباء، والأمهات / [٢٣٤ / أ / خ]، والبنون، والبنات، فكان يكون من هذا الوجه قد فاتهُ المقصود الأعظم، والأمر الأهم.

الوجه الثاني: أن الصبية لم يحكم بها في الحقيقة لجعفر، ولكن ^(٢) استحققتها الخالة لكونها بمنزلة الأم كما تقدم، فهو - أيضاً - غير محكوم له بصفته كهُما، فناسب ذلك جبره بما قال [له] ^(٣) - عليه الصلاة والسلام - ^(٤) فاعرفه. والله الموفق.

(١) هذا كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَام (٨٢ / ٤).

(٢) في نسخة (ق) ولكنها.

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) ذكر هذا الوجه ابن دَقِيق العِيد، كما في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَام (٨٣ / ٤).

﴿ كِتَابُ الْقَصَاصِ ﴾^(١)

❖ الحديث الأول:

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه^(٢) قال: قال النبي ﷺ^(٣): « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيْبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ ».^(٤)

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: قوله - عليه الصلاة والسلام -: « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ » كناية عن قتله.

وقوله: « دَمُ امْرِئٍ »، فيه حذف مضاف أي: أجرا دمه. والدم أصله دمِّي، مثل يد أصله يَدَيَّ^(٥)، وهما مما أميتت لا مُمها بالحذف حتى في التثنية، فقالوا: يدان ودمان فلم يردُّوا المحذوف، وقد جاء رد المحذوف شاذًا.

قال الشاعر:^(٦)

(١) القصاص لغة: القاف والصاد أصل صحيح يدل على تتبع الشيء، من ذلك قولهم: اقتصصت الأثر إذا تتبعته. مقاييس اللغة لابن فارس (١١ / ٥).

القصاص شرعا: تتبع الدم بالقيود. مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (٦٧٢).

(٢) في نسخة (ق) رضي الله. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (ق) رسول. وهي موافقة لما جاء في صحيح مسلم (١٣٠٢ / ٣) الحديث (١٦٧٦)، والبُخاري (٢٥٢١ / ٦) الحديث (٦٤٨٤).

(٤) أخرجه البُخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (٥) قول الله تعالى: ﴿ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ﴾ [سورة المائدة: ٤٥] (٢٥٢١ / ٦) الحديث (٦٤٨٤) بحروفه مع وجود التقديم والتأخير في الثلاث المذكورة، ومُسلم في كتاب (٨) القسامة، والمحاربين، والقصاص، والديات، باب (٦) ما يباح به دم المُسلم (١٣٠٢ / ٣) الحديث (١٦٧٦) بلفظه.

(٥) في نسخة (ق) بإسكان الميم من قوله: دمِّي، وكذلك الدال من قوله: يَدَيَّ.

(٦) هو المثقب عائذ بن محسن بن ثعلبة العبدي. وقد ورد هذا البيت في ديوانه (٩٩).

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا *** جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ [١٢٧ / أ / ق]
وقال آخر: ^(١)

يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ *** قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا.

فردّ المحذوف وهو شاذ، ولا يُقاس عليه، وقد تقدم أنه يُقال: امرئ ومَرءٌ، ^(٢) قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾. ^(٣)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كالتفسير لقوله: «مُسْلِمٌ»، وكذا: «الْمُقَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» ^(٤) هو - أيضاً - كالتفسير لقوله: «التَّارِكُ لِدِينِهِ». و«الجماعة»: جماعة المسلمين، وفراقهم بالردة. ^(٥)

الثاني: [الثيب] ^(٦) فيه أنه يُطلق على الرجل ثيب، كالمرأة، وكذا هو في اللغة. قال الجوهري: الذكر والأنثى فيه سَوَاءٌ. ^(٧)

(١) قال ابن منظور: وقال بعضهم: واحد الأيدي يدا، مثل عصا، ورحا، ومنا، ثم ثنوا فقالوا: ידיان ورحيان، ومنوان، وأنشد: يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ *** قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمَ أَنْ تَهْضِمَا، وَيُرَوَى عِنْدَ قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمَ أَنْ تَهْضِمَا، ويروى عند مُحَرِّقٍ، قال ابن بري: صوابه كما أنشده السيرافي وغيره قد يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا. لسان العرب (٥ / ٤٢٠)، وكذلك ذكر الزبيدي في تاج العروس (٤٠ / ٣٤٢)، ومن نقل هذا البيت عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب (٧ / ٤٤٨).

(٢) وذلك في كتاب الطهارة، الحديث الأول.

(٣) سورة الأنفال، الآية (٢٤).

(٤) في نسخة (ق) لدينه. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤ / ٨٤).

(٥) من قول الفاكهاني: وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ٨٤).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) الصحاح للجوهري (١ / ١٢٨).

قال ابن السكيت: ^(١) وذلك إذا كانت المرأة دُخِلَ بها، أو كان الرجل قد دَخَلَ بامرأته، تقول منه: ثَبَّتَ المرأة. ^(٢)

قلت: وإذا فُسِّرَ الثَّيْبُ بِمَنْ دَخَلَ بزوجه ^(٣) فما حقيقة الدخول؟ هل هو الوطء ليس إلا، أو يتنزل منزلة التجريد والتقبيل بالمضاجعة وغير ذلك من أنواع التلذذ، أو مجرد الخلوة؟ فيه نظر.

وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿مَنْ نَسَايَكُمْ أَلْتِي دَخَلْتُمِيهِنَّ﴾ ^(٤) فقال ابن عباس ^(٥)، وطاؤوس ^(٦)، وغيرهما ^(٧): الدخول في هذا الموضع الجماع، فإن طلق [بعد] ^(٨) البناء، وقبل الوطء فإن ابنتها له حلال.

(١) يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، مات سنة ٢٤٤هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيُوطِي (٣٤٩/٢) رقم (٢١٥٩)، معجم الأدباء لِيَاقُوتَ الحموي (٥/٦٤٢) رقم (١٠٥٣).

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت (٣٤٠-٣٤١).

(٣) في نسخة (ق) بامرأته.

(٤) سورة النساء، الآية (٢٣).

(٥) جامع البيان للطبري (٣٢٢/٤)، الكشف للزخشي (٥٢٨/١)، الجواهر الحسان للثعالبي (١/٣٦١).

(٦) طاؤوس بن كيسان الهمداني اليماني الحنَولاني، أبو عبد الرحمن، توفي سنة ١٠٦هـ. طبقات المفسرين للدَّوْدِي (١٢) رقم (١٨)، التاريخ الكبير للبخاري (٣٦٥/٤) رقم (٣١٦٥).

(٧) كعمرو بن دينار، وعبد الكريم، والأوزاعي، والثوري، والليث. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/١١٣)، مصنف عبد الرزاق (٦/٢٧٦)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/٤٦٠).

(٨) الذي وجدته في المخطوط: قبل، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٢/٣٢).

قال ابن عطية: وقال جمهور من العلماء منهم مالك^(١)، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم: أن التجريد والتقبيل والمضاجعة وجميع أنواع التلذذ يُجرّم^(٢) الابنة، كما يحرمها الوطء^(٣).

فظاهر ما قاله مالك هنا وموافقوه، أن لا يشترط الوطء -أيضاً- في الإحصان، كما لم يشترط في تحريم عقد النكاح بل يكفي التلذذ، كما تقدم، ولكن المنقول عندنا أنه لا يكون محصناً إلا بمغيب الحشفة^(٤) أو مثلها من مقطوعها^(٥)، وهو أحد الشروط الستة المعروفة في المحصن^(٦).

الثالث: أكثر نسخ مُسلم الزان -بغير ياء بعد النون- وهي لغة صحيحة، قد قرئ بها في السبع في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٧) وغيره، والأشهر في اللغة في مثل هذا إثبات الياء^(٨)

(١) المدونة الكبرى (٤/ ٢٧٥)، الثمر الداني شرح رسالة القَيْرَوَانِي (٤٤٨)، الشرح الكبير للدردير (٢/ ٢٥١)، الفواكه الدواني للنفراوي (٢/ ١٦)، حاشية العَدَوِي (٢/ ٧٥)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي (٢/ ٧٤)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ٤٦٠).

(٢) في نسخة (ق) تحريم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٢/ ٣٣).

(٣) من قول الفاكهاني: فقال ابن عباس، وطأ ووس، وغيرهما إلى هنا، هذا نص كلام ابن عطية، كما ورد في كتابه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٣٢).

(٤) الحشفة هي: ما فوق الختان من رأس الذكر. الصحاح للجوهري (٢/ ١٠٣٠)، المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (١/ ٢٠٤)، طلبة الطلبة للنسفي (٣٢٨)، تهذيب اللغة للأزهري (٤/ ١١١).

(٥) حاشية الدسوقي (٤/ ٣٢٠)، شرح مختصر خليل (٨/ ٨١)، منح الجليل لعليش (٩/ ٢٥٩).

(٦) سيأتي ذكر هذه الشروط في كتاب الحدود، الحديث الثاني. ج ١ ص ٣٨٤.

(٧) سورة الرعد، الآية (٩).

قرأ ابن كثير: ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [سورة الرعد: ٩] بياء في الوصل والوقف، والباقون لا يثبتون الياء في وصل ولا وقف. السبعة في القراءات لأحمد بن موسى البغدادي (٣٥٨).

(٨) من قول الفاكهاني: أكثر نسخ مُسلم الزان بغير ياء إلى هنا، هذا كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسلم (١١/ ١٦٤).

في الوقف، فإن لم يكن فيه ألف ولا م فالأشهر^(١) و^(٢) الأكثر الحذف في الرفع والخفض، نحو هذا قاض، ومررت بقاض عكس الأول، فأما في النصب فليس إلا إثبات^(٣) الياء، نحو رأيت القاضي، وأجبت الداعي، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٤)، لأنها بالحركة صارت بمنزلة الصحيح، وإن كان مجرداً من الألف واللام - أعني: المنصوب - فالوقف عليه بالألف، تقول: رأيت قاضياً، وأجبتُ داعياً لا سبيل إلى حذف الياء لحركتها^(٥)، والوقف على الألف المبدولة من التنوين^(٦).

وقد أطلق بعض المتأخرين ممن تكلم على هذا الحديث إطلاقاً يحتاج إلى تفصيل وليس من شأنه.

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام -: « وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ » النفسُ تُذكر وتؤنث.^(٧)

قال الله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(٨)، ثم قال تعالى: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَ تَكَءَايَتِي﴾^(٩) فأول الآية يدل على التأنيث [١٢٧/ب / ق] وآخرها يدل على التذكير.

(١) في نسخة (ق) فالمشهور.

(٢) في نسخة (خ) الأكثر. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (ق) الإثبات. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) سورة القيامة، الآية (٢٦).

(٥) في نسخة (ق) لتحركها. وما أثبتته من نسخة (خ) الأقرب إلى سياق الكلام.

(٦) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٥٥)، كتاب سيبويه (٤/١٨٣)، همع الهوامع لعبد الرحمن السيوطي (٣/٤٢٨)، الأصول في النحو لمحمد بن سهل البغدادي (٢/٣٧٥)، شرح قطر الندى لابن هشام (٣٢٦).

(٧) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣/٥١٠).

(٨) سورة الزمر، الآية (٥٦).

(٩) سورة الزمر، الآية (٥٩).

وقد تعلق أبو حنيفة وأصحابه بهذا العموم، فقالوا: يُقتل المسلم بالذمي^(١)، والحرُّ بالعبد،^(٢) والجمهور على خلافه، وأنه عموم أريد به الخصوص في المتماثلين، وهذا مذهب مالك^(٣)، والليث، والشافعي^(٤)، وأحمد.^(٥)

وقد وافقنا الحنفية على تخصيص هذا العموم، وأخرجوا منه صوراً:
منها: إذا قتل السيد عبده، فإنه لا يُقتل به عندهم^(٦)، وإن كان متعمداً، كما يقوله

(١) الذمة - بالكسر - العهد، ورجل ذمي أي له عهد، وسُمي الذمي، لأنه يدخل في أمان المسلمين.

تاج العروس للزبيدي (٢٠٦/٣٢).

(٢) بدائع الصنائع للكاتاني (٢٣٧/٧)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤٢٠/٧)، المبسوط للسرخسي (١٢٨/٢٦)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (١٦٠/٤)، بداية المبتدي للمرغيناني (٢٤٠) البحر الرائق لابن نجيم (٣٣٧/٨)، حاشية ابن عابدين (١١٠/٧).

(٣) الموطأ (٨٧٤/٢)، شرح ميارة لمحمد بن أحمد (٤٦١/٢)، المعونة للقاضي عبد الوهاب (٢٤٨/٢)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٢٧)، حاشية الدسوقي (٢٣٨/٤)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٢/٨)، مواهب الجليل للخطّاب (٢٣٣/٦)، الذخيرة للقرافي (٣٢٠/١٢)، الاستذكار لابن عبد البر (١٧٤/٨)، بداية المجتهد لابن رشد (٢٩٨ - ٢٩٩)، المفهم للقرطبي (٣٨/٥)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملّقن (٤٦/٩)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٧٦/٥).

(٤) الأم للشافعي (٢٥/٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦٥/١١)، روضة الطالبين للنووي (١٩٢/٩) و (١١٨/٤)، الإقناع للشربيني (٤٩٩/٢)، المهذب للشيرازي (١٧٣/٢)، مغني المحتاج للشربيني (١٨/٤).

(٥) من قول الفاكهاني: وأصحابه إلى هنا هذا كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم مع بعض الإضافات من قبل الفاكهاني (١٦٥/١١).

وأما قول الإمام أحمد فمنصوص عليه في مسائل الإمام أحمد رواية أبي الفضل صالح (٨١/٣)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٨٢/٢٠)، الإنصاف للمزداوي (٤٦٩/٩)، الكافي لابن قدامة (٥/٤)، المبدع لابن مفلح (٢٦٦/٨)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تيمية (١٢٥/٢)، مختصر الخِرقي (١١٦)، المغني لابن قدامة (٢١٨/٨)، عمدة الفقه لابن قدامة (١٣٤) كشف القناع للبهوتي (٥٢٤/٥)، مطالب أولي النهى للرحبياني (٣٢/٦).

(٦) التنف في الفتاوى للسغدي (٦٦٣/٢).

مَالِك وَالشَّافِعِي، وَأَحْمَد.

ومنها: إذا قتل الأب ابنته فقال ^(١) أبو حنيفة: لا يُقتل به، ^(٢) وكذلك يقول الشافعي، ^(٣) وأحمد ^(٤) [٢٣٤ / ب / خ].

وفي الحديث: « لا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده ». ^(٥)

(١) في نسخة (ق) قال.

(٢) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٤٢/٧)، تبين الحقائق للزَّيْلَعِي (١٠٥/٦)، البحر الرائق لابن نُجَيْم (٣٣٨/٨)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (١١٣/٢)، شرح فتح القدير لابن الهمَّام (٣٢٥/٥)، لسان الحكام لابن أبي اليمن (٣٩٠)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخنا زادة (٣١٥/٤).

(٣) الأم للشافعي (٣٤/٦)، المهذب للشَّيرَازِي (١٧٤/٢)، كفاية الأخيار لمحمد الحسيني (٤٥٦)، فتح الوهاب للأَنْصَارِي (٢٢٣/٢) الإقناع للشَّيرِينِي (٤٩٨/٢)، مغني المحتاج للشَّيرِينِي (١٨/٤)، غاية البيان شرح زبد بن رسلان (٢٨٩)، نهاية المحتاج للرملي (٢٧١/٧).

(٤) شرح الزُّرْكَشِي (١٣/٣)، الكافي لابن قدامة (٧/٤)، المبدع لابن مُفْلِح (٢٧٣/٨)، المغني لابن قدامة (٢٢٦/٨)، عمدة الفقه لابن قدامة (١٣٥)، مختصر الخَرْقِي (١١٦)، مطالب أولي النهى للرحياني (٣٧/٦)، شرح منتهى الإرادات للْبُهَّوتِي (٢٦٩/٣)، الروض المربع للْبُهَّوتِي (٢٦٤/٣)، كشاف القناع للْبُهَّوتِي (٥٢٧/٥)، منار السبيل لابن ضويان (٢٨٩/٢).

(٥) أخرجه أبو داود رحمته الله قال: حدثنا أحمد بن حنبل، ومُسَدَّدٌ، قالوا ثنا يحيى بن سعيد، أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد، قال فذكره.

التعريف برجال السند:

-أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيبَانِي المُرُوزِي، نزيل بغداد، أبو عبدالله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة ٢٤١هـ، وله سبع وسبعون سنة، ع. التقريب (٨٤) رقم (٩٦).

-مُسَدَّد بن مُسَرَّهَد بن مُسَرَّبَل بن مُسْتَوْد الأسدي البَصْرِي، أبو الحسن، ثقة حافظ، يقال: إنه أول من صنف المسند بالبصرة، من العاشرة، مات سنة ٢٢٨هـ، ويقال: اسمه عبد الملك بن عبدالعزيز، ومُسَدَّد لقب، خ د ت س. التقريب (٥٢٨) رقم (٦٥٩٨).

-يحيى بن سعيد بن فَرْوْخ التَّمِيمِي، أبو سعيد، القُطَان البَصْرِي، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين وميتين، وله ثمان وسبعون، ع. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٧).

==

وأعترض الحنفية بأن معناه: ولا ذو عهد في عهده بكافر حربى، فالذي لا يُقتل به

==

- سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري، مولا هم، أبو النضر، البصري، ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست، وقيل: سبع وخمسين ومئة، ع. التقريب (٢٣٩) رقم (٢٣٦٥).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى. طبقات المدلسين (٣١) رقم (٥٠).

- قتادة: سبق التعريف به في باب الصداق، الحديث الثالث ج ١ ص ١٥٣. قال ابن حجر فيه: ثقة ثبت. التقريب (٤٥٣) رقم (٥٥١٨).

- الحسن: سبق التعريف به في باب الصداق، الحديث الأول ج ١ ص ١٢١. قال عنه ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس. التقريب (١٦٠) رقم (١٢٢٧).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى. طبقات المدلسين (٢٩) رقم (٤٠).

- قيس بن عباد الضبعي، أبو عبدالله، البصري، ثقة من الثانية، مخضرم، مات بعد الثمانين ووهم من عده في الصحابة، خ م د س ق. التقريب (٤٥٧) رقم (٥٥٨٢).

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب (٣٤) الديات، باب (١) أيقاد المسلم بالكافر (١٨٠/٤) الحديث (٤٥٣٠)، من طريق أحمد بن حنبل ومسدد، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٦٥) القسامة، باب (٨) القود بين الأحرار والماليك في النفس (٢١٧/٤) الحديث (٦٩٣٦)، من طريق محمد بن المنثري، كلاهما من طريق يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد.

الحكم:

قال الزيلعي: قال في التنقيح - أي ابن عبد الهادي - سننه صحيح. نصب الراية (٣٣٤/٤).

قال الشيخ الألباني: رجاله ثقات، رجال الشيخين. إرواء الغليل (٢٦٧/٧).

وقال - رحمه الله أيضا - : صحيح. صحيح سنن أبي داود (٨٥٨-٨٥٩/٣) الحديث (٣٧٩٧).

وهذا الإسناد فيه الحسن البصري، وقد وصف بالتدليس، وقد عنعن، ولكن توبع، كما ورد ذلك في السنن الكبرى للنسائي (٢٢٠/٤) الحديث (٦٩٤٧)، والمسند لأحمد (١١٩/١) رقم (٩٥٩).

المُسْلِم هو الحربي تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه،^(١) وأُجيب عن ذلك بوجوه:

الأول: لا تُسلم كون الواو ها هنا عاطفة بل استئنافية، فلا يلزم الاشتراك.

الثاني: سَلَّمناه لكن العطف^(٢) يقتضي التشريك في الأصل دون توابعه.

وقد قالت النحاة: إذا قُلْتَ: مررت بزيد قائماً وعمرو^(٣) لا يلزم منه أن يكون مررت بعمر قائماً - أيضاً - بل الاشتراك في أصل المرور لا غير،^(٤) وكذلك جميع التوابع من المتعلقات وغيرها. فيقتضي العطف ها هنا أنه لا يُقتل.

أما تعيين مَنْ يُقتل [به]^(٥) الآخر فلا، لأنَّ الذي يُقتل به من توابع الحكم.

الثالث: لا تُسلم أن قوله: - عليه الصلاة والسلام - : «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» معناه: بحربيٍّ بل معناه: التنبيه على السَّببية فإنَّ «في» تكون للسَّببية، كما^(٦) تقدم^(٧) فيصير معنى الكلام، ولا يُقتل ذو عهد بسبب المعاهدة، فيفيدنا ذلك أنَّ المعاهدة سببٌ يوجب العصمة، وليس المراد أنه يقتصَّ^(٨) منه ولا غير ذلك.

(١) المحصول للرازي (٣/ ٢٠٥ - ٢٠٦)، التحبير شرح التحرير للمزدائي (٥/ ٢٤٥١)، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني (٣٣٦)، البحر المحيط في أصول الفقه لمحمد الزركشي (٢/ ٣٧٩ - ٣٨٠)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ٢٣)، الإيهام للسبكي (٢/ ١٩٥)، تبين الحقائق للزليعي (٦/ ١٠٤)، حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٣٤)، المبسوط للسرخسي (٢٦/ ١٣٥)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٤/ ١٦٠).

(٢) في نسخة (ق) لا. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق أيضاً لما نقله ابن الملقن من الفاكهاني الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩/ ٤٧).

(٣) في نسخة (ق) عمر.

(٤) الفروق مع هوامشه للصنهاجي القرافي (١/ ١٥٠).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) في نسخة (ق) على ما.

(٧) وذلك في كتاب الطهارة، باب السواك، الحديث الثالث.

(٨) في نسخة (ق) نقص. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

الرابع: أن معناه نفي الوهم عن مَنْ يَعْتَقِدُ أن عقد المعاهدة كعقد الذمة يدوم، فنبه - عليه الصلاة والسلام - على أن أثر ذلك العهد إنما هو في ذلك الزمن خاصة لا يتعداه، وتكون « في »^(١) في هذه الطريقة للظرفية، وهو الغالب فيها.

الوجه الخامس: من الكلام على الحديث قال العلماء: قوله - عليه الصلاة والسلام -: « المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ » يتناول كل مُرْتَدٍ عن الإسلام، وكل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغي، أو غيرهما، وكذلك الخَوَارِجُ^(٢). والله أعلم.

ح: وهذا عام يختص به الصائل ونحوه، فيحتاج قتله في الدفع، وقد يُجاب عن هذا، بأنه داخل في المفارق للجماعة، أو يكون المراد: لا يحل^(٣) تعمد قتله قصداً إلا هؤلاء الثلاثة.^(٤)

ق: واختلف الفقهاء في المرأة، هل تقتل بالردة أم لا ؟
ومذهب أبي حنيفة لا تقتل^(٥)، ومذهب غيره تقتل^(٦).

(١) في نسخة (ق) على.

(٢) من قول الفاكهاني: كل مرتد عن الإسلام إلى هنا هذا نص كلام النووي رحمته الله، كما ورد في شرحه على مُسْلِمٍ (١١/١٦٥)، عون المعبود للعظيم أبادي (١٢/٥)، سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني (٣/٢٣١).

(٣) في نسخة (ق) يجعل. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني. شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (١١/١٦٥).

(٤) نص على ذلك النووي في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١١/١٦٥).

(٥) تحفة الفقهاء للسمرقندي (٣/٣١٠)، المبسوط للشيباني (٤/٢٦٧)، المبسوط للسرخسي (١٠/١١١)، بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٧/١٣٤)، تبين الحقائق للزَيْلَعِي (٣/٢٨٤)، البحر الرائق لابن نُجَيْمٍ (٥/١٤٠)، الدر المختار للحصكفي (٤/٢٥٣)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (٢/١٦٧)، تحفة الملوك للِرَّازِي (١/١٩٣)، التف في الفتاوى للسغدي (٢/٧١٠)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخه زاده (٢/٤٩٥).

(٦) منهم أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ، وبه قال ابن عمر والزُّهْرِيُّ وإبراهيم. مسائل الإمام أَحْمَدُ رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/٤٦)، الأم للشافعي (١/٢٥٧)، مختصر خلافيات الأئمة للأشعري (٤/٤٠٧).

[قال] ^(١): وقد يُؤخذ من قوله: «المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» يعني: المخالف لأهل الإجماع، فيكون مُتَمَسِّكاً لِمَنْ يقول: مُخَالَفُ الإجماع كافر، وقد تُسبب ذلك إلى بعض الناس ^(٢) وليس ذلك بِالْهَيِّنِ، وقد قَدَّمنا الطريق في التكفير، ^(٣) فالمسائل الاجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع، كوجوب الصلاة مثلاً، وتارة / [١٢٨/ أ / ق] لا يصحبها التواتر.

فالقسم الأول: يُكْفَرُ جاحده لمخالفته التواتر لا لمخالفة الإجماع.

والقسم الثاني: لا يُكْفَرُ به، وقد وقع في هذا المكان مَنْ يدَّعي الحدِّق في المعقولات، ويميل إلى الفلسفة، فظن أنَّ [المخالفة في حدوث] ^(٤) العالم من قبيل مخالفة الإجماع، وأخذَ مِنْ قول مَنْ قال: أنه لا يُكْفَرُ مُخَالَفُ الإجماع، أن لا يُكْفَرُ هذا المخالف في هذه المسألة.

وهذا كلام ساقط [بالمرة] ^(٥)، إما عن عمى في البصيرة، أو نَعَام، لأنَّ حدوث العالم مِنْ قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل عن صاحب الشريعة، فَيُكْفَرُ المخالف بسبب مخالفته النقل المتواتر لا بسبب مخالفة الإجماع. ^(٦)

قلت: وهذه قاعدة نفيسة جليلة في هذا المعنى، فَلْتُعْطَ مِنَ الحفظ حقها. وبالله التوفيق.

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) وهو ابن حزم الظاهري رحمه الله . مراتب الإجماع (١٧٨).

(٣) هذا نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَام (٨٤ / ٤).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: المخالف في حدث، والصواب ما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات حتى يستقيم الكلام . إْحْكَامُ الْأَحْكَام لابن دَقِيق العِيد (٨٥ / ٤).

(٥) الذي وجدته في المخطوط : بمرّة، والصواب ما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات حتى يستقيم الكلام . إْحْكَامُ الْأَحْكَام لابن دَقِيق العِيد (٨٥ / ٤).

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَام (٨٤ / ٤).

❖ الحديث الثاني:

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ» ^(١).

❖ الشرح:

فيه تغليظ أمر الدماء وعظيم مفسدتها، فإنَّ البدائة بها مُشعرة بذلك، إذ إنما يُبدأ بالأهم فالأهم، إنَّ المهمَّ المقدم.

فإنَّ الذنوب تعظم بعظم مفسدتها، وأيُّ مفسدة بعد الكفر بالله تعالى أعظم من هدم ^(٢) البنية الإنسانية التي خلقها الله تعالى ^(٣) في أحسن تقويم ^(٤)، واسجد لها ملائكته، ^(٥) وخلق الحادثات كلها من أجلها.

فإن قلت: قد جاء في حديث السنن: «أَوَّلُ مَا يُجَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ» ^(٦) فما طريق

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الديات في فاتحته (٢٥١٧/٦) الحديث (٦٤٧١) بلفظه بدون يوم القيامة، ومُسَلِّم في كتاب (٨) الْقَسَامَةِ، باب (٨) الْمُجَازَاةُ بِالدِّمَاءِ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّهَا أَوَّلُ مَا يُقْضَى فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٣/١٣٠٤) الحديث (١٦٧٨) بلفظه.

(٢) في نسخة (ق) هذه. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (ق) سبحانه.

ومن قول الفاكهاني: فيه تغليظ أمر الدماء إلى هنا من كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٨٧/٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٦٧/١١).

(٤) قال البغوي رحمته الله: أعدل قامة، وأحسن صورة. تفسير البغوي (٤/٥٠٤).

(٥) كما ورد في سورة البقرة، الآية (٣٤).

(٦) أخرجه النسائي رحمته الله قال: أنبأ إسحاق بن إبراهيم، قال أنبأ النضر بن شميل، قال أنبأ حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: ... فذكره.

التعريف برجال السند:

-إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد، بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ٢٣٨هـ وله اثنتان وسبعون خ م د ت س التقريب (٩٩) رقم (٣٣٢).

=

- النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: سبق التعريف به في باب العدة، الحديث الرابع ج ١ ص ٢١٧. قال ابن حجر: ثقة ثبت. التقريب (٥٦٢) رقم (٧١٣٥).

- حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو سَلَمَةَ، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، مات سنة ١٦٧ هـ، خت م. التقريب (١٧٨) رقم (١٤٩٩).

- الْأَزْرَقُ بْنُ قَيْسِ الْحَارِثِيِّ الْبَصْرِيِّ، ثقة، من الثالثة، مات بعد العشرين ومئة، خ د س. التقريب (٩٧) رقم (٣٠٢).

- يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ الْبَصْرِيِّ، نزيل مرو وقاضيه، ثقة، فصيح، وكان يرسل، من الثالثة، مات قبل المئة، وقيل بعدها، ع. التقريب (٥٩٨) رقم (٧٦٧٨).

- أَبُو هُرَيْرَةَ:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث، أخرجه أبو داود في كتاب (٢) الصلاة، باب (٥٠) قول النبي ﷺ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُتِمُّهَا صَاحِبُهَا تُتِمُّ مِنْ تَطَوُّعِهِ» (٢٢٩/١) الحديث (٨٦٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن إسماعيل، عن يونس، عن الحسن، عن أنس بن حكيم الضبي قال: «خَافَ مِنْ زِيَادٍ أَوْ ابْنِ زِيَادٍ فَأَتَى الْمَدِينَةَ، فَلَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: فَتَسَبَّنِي فَأَنْتَسَبْتُ لَهُ، فَقَالَ: يَا فَتَى أَلَا أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى رَحِمَكَ اللَّهُ، قَالَ يُونُسُ: أَحْسِبْهُ ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فذكره»، والترمذي في كتاب (٢) أبواب الصلاة، باب (٣٠٥) أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة (٢/٢٦٩) الحديث (٤١٣)، من طريق علي الجهضمي، عن سهل بن حماد، عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن حريث بن قبيصة، قال: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، قَالَ: فَجَلَسْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقُلْتُ، أَيْ سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فذكره»، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة الأول، باب (٩) المحاسبة على ترك الصلاة (١/١٤٣) الحديث (٣٢٥)، من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ، عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عن الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ، عن يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: فذكره، وابن ماجه في كتاب (٥) إقامة الصلاة والسنة فيها، باب (٢) ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة (١/٤٥٨) الحديث (١٤٢٥)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن بشار، كلاهما عن يزيد بن هارون عن سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عن علي بن زيد، عن أنس بن حكيم الضبي، قال: قال لي أبو هُرَيْرَةَ: إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَ مِصْرِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فذكره».

ت=

الجمع بين الحديثين ؟

قلت: قد جُمعَ بينهما بأن يكون حديث الصلاة محمولا على ما بين العبد وربِّه،
وحديث الدماء فيما بين العباد. والله أعلم. ^(١)



==

الحكم:

قال ابن القطان [ت ٦٢٨]: سنده صحيح. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/٢٢٩).
وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط أثناء تحقيقه لمسند أحمد: إسناده صحيح رجاله ثقات، رجال الصحيح.
المسند (١٦٠/٢٧) الحديث (١٦٦١٤).

وقال الواديائي: سنده صحيح. تحفة المحتاج (١/٣٣٣).

قال الشيخ الألباني: صحيح. صحيح سنن النسائي (١/١٠١ - ١٠٢) الحديث (٤٢٥).

(١) ذكر هذا الجمع بين الحديثين النووي رحمه الله، كما في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٦٧).

❦ الهدية الثالثة:

عن سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ قَالَ: «انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ^(١)، وَحُيَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ^(٢) إِلَى خَيْبَرَ^(٣) - وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ - فَتَفَرَّقَا، فَأَتَى حُيَيْصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، وَهُوَ يَتَشَحَّطُ^(٤) فِي دَمِهِ قَتِيلًا فَدَفَنَهُ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ^(٥)، وَحُيَيْصَةُ، وَحُيَيْصَةُ^(٦) - ابْنَا مَسْعُودٍ - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ: كَبَّرَ كَبْرًا - وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ - فَسَكَتَ، فَتَكَلَّمَا، فَقَالَ: أَتُحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ، أَوْ صَاحِبَكُمْ؟ قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ، وَلَمْ نَشْهَدْ، وَلَمْ نَر؟ قَالَ: فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ، قَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيِّمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَعَقَّلَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى - [٢٣٥/أ/خ] اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ عِنْدِهِ^(٧)».

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ، أَبُو لَيْلَى. أَسَدُ الْغَابَةِ لابن الأثير (٣/٢٧٤) رقم (٢٩٨٣) التاريخ الكبير للبُخَارِيِّ (٥/٩٨) رقم (٢٨٤).

(٢) حُيَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو سَعْدٍ. أَسَدُ الْغَابَةِ لابن الأثير (٥/١٢٤)، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٤٦٣) رقم (٢٥٢٥).

(٣) خَيْبَرُ: بَلَدٌ كَثِيرُ الْمِيَاهِ وَالزَّرْعِ وَالْأَهْلِ، وَكَانَ يُسَمَّى رَيْفَ الْحِجَازِ، وَأَكْثَرُ مَحْصُولَاتِهِ التَّمْرَ لِكَثْرَةِ نَخْلِهِ الَّذِي يَقْدَرُ بِالْمَلَايِينِ، وَخَيْبَرُ أَوْدِيَةٌ فَحَوْلُ تَجْعَلُ مِيَاهُهَا ثَرَارَةً تَسِيلُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَيَبْعُدُ عَنِ الْمَدِينَةِ (١٦٥) كَيْلًا شِبَالًا عَلَى طَرِيقِ الشَّامِ الْمَارِ بِخَيْبَرِ فَتِيَاءٍ، وَقَاعِدَتُهُ بِلَدَةِ الشَّرِيفِ. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (١١٨).

(٤) أَيُّ يَتَخَبَّطُ فِيهِ وَيَضْطَرِبُ وَيَتَمَرَّغُ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْأَثَرِ لابن الأثير (٢/٤٤٩).

(٥) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ. أَسَدُ الْغَابَةِ لابن الأثير (٣/٤٧١) رقم (٣٣١٥).

(٦) حُيَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ، أَبُو سَعْدٍ. أَسَدُ الْغَابَةِ لابن الأثير (٢/٩٤)، الاستيعاب لابن عبد البر (١/٤٠٩).

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ (٦٢) الْجَزْيَةِ وَالْمَوَادَعَةِ، بَابُ (٢) الْمَوَادَعَةِ وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ، وَغَيْرِهِ، وَإِثْمٌ مِنْ لَمْ يَفِ بِالْعَهْدِ وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] (٣/١١٥٨) الحديث (٣٠٠٢) مِ اخْتِلَافِ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٨) الْقَسَامَةِ، وَالْمَحَارِبِينَ، وَالْقِصَاصِ، وَالذِّيَّاتِ، بَابُ (١) الْقَسَامَةِ (٣/١٢٩١) الحديث (١٦٦٩) بنحوه.

وفي حديث حماد بن زيد^(١): فقال رسول الله ﷺ: «يُقَسِّمُ خَسُونُ مِنْكُمْ عَلَى رَحُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ. قالوا: أَمَرْتُ لَمْ نَشْهَدْ كَيْفَ نَخْلِفُ؟ قال: فَتَبْرُكُكُمْ يَرُودُ بِأَيَّامِنِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ. فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمٌ كُفَّارٌ»^(٢).

وفي حديث سعد بن عبيد^(٣): «فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ فَوَدَّاهُ بِمِئَةِ مِنْ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ»^(٤).

التعريف:

سهل بن أبي حثمة، واسم أبي حثمة - بالمثلثة الساكنة^(٥) - عبدالله، وقيل: عامر بن ساعدة بن عامر بن عدي بن جشم - بضم الجيم، وفتح الشين المعجمة - ابن مجدعة -

(١) حماد بن زيد بن درهم الأزدِي الجُهْضِي، أبو إسماعيل، البَصْرِي، ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريفاً، ولعله طراً عليه، لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنة ١٧٩هـ، وله إحدى وثلاثون سنة. ع. التقريب (١٧٨) رقم (١٤٩٨).

(٢) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٨) الْقَسَامَةِ، وَالْمُحَارِبِينَ، وَالْقِصَاصِ، وَالذِّيَّاتِ، باب (١) الْقَسَامَةِ (١٢٩٢/٣) الحديث (١٦٦٩) بلفظه، وهو جزء من الحديث إلا أن الذي ورد فيها «قالوا: يا رسول الله قوم كفار».

(٣) ذكر ابن الملقن - رحمه الله - أن الصواب هو سعيد وليس سعد، وذكر أن هذا الخطأ قد وقع فيه الفاكهاني في شرحه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٦٢/٩). وقد نبه على ذلك المازري قبله المعلم (٢٤٦/٢).

وما ذكره ابن الملقن - رحمه الله - من كونه سعيد بن عبيد فهو موافق لما جاء في الصحيحين صحيح البخاري (٢٥٢٨/٦)، وصحيح مسلم (١٢٩٤/٣).

وهو: سعيد بن عبيد الطائي، أبو الهذيل، الكوفي، ثقة، من السادسة، خ د ت س. التقريب (٢٣٩) رقم (٢٣٦١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الذِّيَّاتِ، باب (١) الْقَسَامَةِ (٢٥٢٨/٢) الحديث (٦٥٠٢) بلفظه، ومُسلمٌ في كتاب (٨) الْقَسَامَةِ، وَالْمُحَارِبِينَ، وَالْقِصَاصِ، وَالذِّيَّاتِ، باب (١) الْقَسَامَةِ (١٢٤٩/٣) الحديث (١٦٦٩) بلفظه.

(٥) في نسخة (ق) الكنية. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

بالجيم الساكنة، والدال المهملة - بن حارثة بن الحارث بن الحُزْرج، يكنى أبا يحيى، ويقال: أبو محمد، الأنصاري المدني^(١)، مات النبي ﷺ وهو ابن ثمانين سنين / [١٢٨ / ب / ق]، وقد حفظ عنه^(٢)، روي له عن رسول الله ﷺ خمسة وعشرون حديثاً، اتفقاً على ثلاثة أحاديث^(٣)، روى عنه بشير بن يسار^(٤)، وصالح بن خوات بن جبير^(٥)، وغيرهم، روى له الجماعة^(٦) توفي في أول ولاية معاوية^(٧).

ثم الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: حُويصة ومُحيصة - بتشديد الياء فيهما، وبتخفيفها -، لغتان مشهورتان، أشهرهما التشديد،^(٨) والقسامة - بفتح القاف - وهي التي يحلف بها المدعي للدم^(٩)، وقيل^(١٠): إنها في اللغة اسم للأولياء اللذين يحلفون على دعوى الدم.^(١١)

- (١) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٦١).
- (٢) تهذيب الكمال للمزي (١٢/ ١٧٨).
- (٣) كما نص على ذلك عبدالرحمن بن الجوزي في كتابه كشف المشكل (٢/ ١٧٦)، وكذلك النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٢٧).
- (٤) بشير بن يسار، وهو ابن أبي كيسان، وهو كنية يسار، الأنصاري الحارثي. الهداية والإرشاد للكلاباذي (١١٧/ ١) رقم (١٤٢).
- (٥) صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري المدني، ثقة من الرابعة، ع. التقريب (٢٧١) رقم (٢٨٥٢).
- (٦) تهذيب الكمال للمزي (١٢/ ١٧٨).
- (٧) كما نص على ذلك ابن الأثير في كتابه أسد الغابة (٢/ ٥٤٣).
- (٨) من قول الفاكهاني: حُويصة ومُحيصة إلى هنا، هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ١٤٣)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ١٧٣).
- (٩) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤/ ٦٢)، الصحاح للجوهري (٢/ ١٤٨٢)، لسان العرب لابن منظور (١٢/ ٤٨١).
- (١٠) هذا نص ما ذكره النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٢٧١).
- (١١) من قول الفاكهاني: والقسامة بفتح القاف إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٨٨).

الثاني: ع: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ الأئمة كافة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأئمة وفقهاء الأمصار من الحجازيين، والشَّاميين، والكوفيين، وإن اختلفوا في صورة الأخذ.

وَرُوي التوقف عن الأخذ به عن طائفة فلم يَرو القسامة ولا أثبتوا لها في الشرع حكمها، وهو مذهب الحَكَم بن عُيَيْنَة^(١)، ومُسْلِم بن خالد^(٢)، وأبو قِلَابَة^(٣)، وسالم بن عبدالله، وسليمان بن يَسَار^(٤)، وقَتَادَة^(٥)، وابن عُليَّة، والمكِّي، وإليه ينحو البُخَارِي، وَرُوي عن عمر بن عبدالعزيز^(٦) مثله، وَرُوي عنه -أيضاً- الحُكَم بها.

وأختلف قول مَالِك في جواز القسامة في قتل الخطأ.^(٧)

(١) هو ابن عتيبة، كما ذكر ذلك ابن حجر في كتابه الفتح (٢٣٥/١٢)، والْقُرْطُبِي في المفهم (١٨/٥).

(٢) مُسْلِم بن خالد المَخْزُومِي، مولا هم المكي، المعروف بالزنجي، فقيه صدوق كثير الأوهام، من الثامنة، مات سنة ١٧٩هـ، أو بعدها، دق. التقريب (٥٢٩) رقم (٦٦٢٥).

(٣) سبق تعريف الْفَاكِهَانِي به في كتاب الصلاة، باب صفة صلاة النبي ﷺ، الحديث العاشر. وهو عبدالله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي، أبو قِلَابَة، البصري، ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال الْعَجَلِي: فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشَّام هارباً من القضاء سنة ١٠٤هـ، وقيل بعدها ع. التقريب (٣٠٤) رقم (٣٣٣٣).

(٤) قال الْقُرْطُبِي - رحمه الله -: وقد رُوي نفي العمل بها عن سليمان بن يَسَار، والصحيح عنه روايته المذكورة عنه هنا حيث قال عن رجال من الأنصار: «أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية»، وظاهر هذا أنه يقول بها. المفهم (١٨/٥).

وأما رواية سليمان بن يَسَار فقد أخرجها مُسْلِم في كتاب (٨) القسامة، والمحاريب، والقصاص، والديات، باب (١) القسامة (١٢٩٥/٣) الحديث (١٦٧٠).

(٥) قَتَادَة بن دِعَامَة السَّدُوسِي، أبو الخطاب، توفي سنة ١١٧هـ. طبقات المفسرين للدَّوْدِي (١٤/١).

(٦) عمر بن عبدالعزيز بن مروان، أبو حفص، توفي سنة ١٠١هـ. تاريخ الخلفاء للشيْخِطِي (٢٢٨-٢٤٦).

(٧) نقل ذلك الْبَاجِي في المنتقى (٦٣/٧)، والْقُرْطُبِي في المفهم (١٢/٥).

ثم اختلف القائلون بها في العمد، هل يجب بها القتل والقصاص^(١)
أو الدية فقط؟

فمذهب معظم الحجازيين إيجاب القود^(٢) [والقتل]^(٣) بها إذا كملت شروطها
وموجباتها، وهو قول الزُّهري، وربيعة، وأبي الزناد^(٤) ومالك وأصحابه^(٥)، والليث،
والأوزاعي، وأبي ثور، وأحمد، وإسحاق، وداود، والشافعي في أحد قوليه^(٦)، ورؤي ذلك
عن ابن الزبير^(٧)، وعمر بن عبدالعزيز^(٨).

إذا ثبت هذا فالحكم بالقسامة عندنا شروط:

أحدها: أن يدعي الدم على من لا يعرف قاتله ببينة ولا إقرار من يدعي عليه.

(١) في نسخة (ق) القصاص والقتل.

(٢) القود: هو قتل القاتل بمن قتله. مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ١٩٤).

(٣) الذي وجدته في نسخة (خ) و(ق) والدية وما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات
الصواب. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٤٤٨).

ولما نقل ابن حجر - رحمه الله - كلام القاضي عياض بنصه قال: فمذهب معظم الحجازيين إيجاب
القود، ولم يذكر الدية. فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٢٣٥).

(٤) عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن، المدني، المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، من الخامسة، مات
سنة ١٣٠هـ وقيل بعدها، ع. التقريب (٣٠٢) رقم (٣٣٠٢).

(٥) جامع الأمهات لابن الحاجب (٥١٠)، التلقين للقاضي عبد الوهاب (٢/ ٤٨٧)، بداية المجتهد لابن
رشد (٢/ ٣٢١).

(٦) نص عليه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ١٤٤).

(٧) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو بكر، وله كنية أخرى أبو حبيب، قتل سنة ٧٣هـ.
أسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٢٤٥) رقم (٢٩٣٦)، الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٩٠٧) رقم
(١٥٣٥).

(٨) في نسخة (ق) رضي الله عنه. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد ذلك في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٤٤٨).

الثاني: أن يكون المقتول حرّاً مسلماً.

والثالث: أن يكون في قتل لا في جرح.

والرابع: أن يتفق الأولياء على ثبوت القتل في العمد، فإن اختلفوا فلا قسامة، فأما في الخطأ إذا ادعاه بعضهم ولم يدعه الباقون، فقال مَالِك: إن المدعين يُقْسِمُونَ، ويأخذون حقوقهم من الدية.

والخامس: أن يكون ولادة الدم في العمد اثنين فصاعداً، فإن كان واحداً لم يقسم إلا أن يُعين من عصبته من يحلف معه، وإن لم تكن له ولاية، كالأبن يستعين بعمومته، فأما في الخطأ فيقسم الواحد.

السادس: أن يكون ^(١) الأولياء في العمد رجالاً، عقلاء، بالغين، فإن لم يكن إلا نساء فلا قسامة. وأما في الخطأ فأولياء الدم هم الورثة رجالاً كانوا أو نساءً. ^(٢)

والسابع: أن يكون مع الأولياء لوثة ^(٣) يقوي دعواهم، واللوث أشياء:

منها: الشاهد الواحد العدل على رؤية القتل، وفي شهادة من لا ^(٤) تعلم عدالته، [أ] و ^(٥) العدل يرى المقتول يتشحط في دمه، والمتهم عنده أو قربه عليه آثار الدم خلاف.

(١) في نسخة (ق) تكون. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام. وهو الموافق لما جاء في التلقين لعبد الوهاب الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٤٨٩/٢).

(٢) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٥٣/٥).

(٣) هو أمانة يغلب معها على الظن صدق مدعي القتل. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (١١٣١/٣).

(٤) في نسخة (ق) بدون لا. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام. وهو الموافق لما جاء في التلقين لعبد الوهاب الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٤٨٩/٢).

(٥) الزيادة من المصدر الذي نقل منه بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت المكتوب أو. التلقين لعبد الوهاب (٤٨٨/٢).

ومنها: أن يقول المقتول [في العمد] ^(١) دمي عند فلان، وفي كون ذلك لوثاً في الخطأ روايتان عن مالك.

وفي شهادة النساء والعبيد خلاف ^(٢).

ومنها/ [١٢٩/ أ / ق]: أن يشهد عدلان بالجرح فيعيش بعده أيام ثم يموت قبل أن يفيق منه. ^(٣)

ومنها: أن يقتل ^(٤) طائفتان فيوجد بينهما قتيل فهذا لوثٌ عند مالك ^(٥)، والشافعي ^(٦)، وأحمد ^(٧) وإسحاق، وعن مالك رواية أنه لا قسامة بل فيه دية على الطائفة الأخرى، إن كان من [أحد] ^(٨) الطائفتين، وإن كان من غيرهما فعلى الطائفتين ديته. ^(٩)

(١) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني التلقين لعبد الوهاب (٢/ ٤٨٨).

(٢) من بداية هذه الشروط السبع إلى هنا هذا نص كلام القاضي عبد الوهاب، كما ورد في كتابه التلقين (٢/ ٤٨٧)، الفواكه الدواني للنفراوي (٢/ ١٧٨).

(٣) من قول الفاكهاني: أن يشهد عدلان إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ١٤٥)، المنتقى للباجي (٧/ ٥٦)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٤٥٠)، المفهم للقرطبي (٥/ ٧).

(٤) في نسخة (خ) تقتل. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام. وهو الموافق لما جاء في شرح النووي على صحيح مسلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (١١/ ١٤٥).

(٥) نص على هذه الرواية الباجي في المنتقى (٧/ ٥٦)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٥/ ٤٥١)، والقرطبي في المفهم (٥/ ٨).

(٦) الأم للشافعي (٦/ ٩٠) هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه في صحيح مسلم (١١/ ١٤٥)، المذهب للشيرازي (٢/ ٣٢٠).

(٧) المغني لابن قدامة (٨/ ٣٨٥)، الكافي لابن قدامة (٤/ ١٣٦)، المبدع لابن مفلح (٩/ ٣٣)، المحرر في الفقه لابن تيمية (٢/ ١٥٠)، مطالب أولي النهي للسيوطي (٦/ ١٤٩).

(٨) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ١٤٥).

(٩) من قول الفاكهاني: أن يقتل طائفتان إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه في صحيح مسلم.

الثالث: مِنْ الكلام على الحديث قوله: « فذهب عبدالرحمن يتكلم، فقال - عليه الصلاة والسلام - كَبْرُ كَبْرٍ » معنى هذا أن: المقتول هو عبدالله، وله أخ اسمه عبدالرحمن، ولهما ابنا عم / [٢٣٥ / ب / خ]، وهما مُحْيِصَةٌ وَحُويِّصَةٌ، وهما أكبرُ سناً مِنْ عبدالرحمن، فلما أراد عبدالرحمن أخو القَتِيل أن يتكلم قال له النبي ﷺ: « كَبْرٌ » أي: ليتكلم أكبر منك [سناً]^(١)، وإن كان في حقيقة الدعوى إنما هي لأخيه عبدالرحمن لاحق فيها لأبني عمه، ولكن أمر - عليه الصلاة والسلام - أن يتكلم الأكبر، وهو حُويِّصَةٌ لِيُعْرَبَ عن صورة الواقعة، كيف جرت؟ لا سماع الدعوى منه، فإذا أريد سماع الدعوى تكلم صاحبها، وهو عبدالرحمن.

ويُحْتَمَل أن يكون عبدالرحمن حين أمر بالسكوت وكل حُويِّصَةٌ^(٢) في الدعوى. وفي هذا فضيلة السن عند التساوي في الفضائل، وقد اعتبر العلماء ذلك في الإمامة، وفي عقد النكاح، وغير ذلك على طريق النذب دون الوجوب.^(٣)

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ قَاتِلِكُمْ، أَوْ صَاحِبِكُمْ »^(٤)

مُسْلِم (١١ / ١٤٥)، المتقى للباي (٧ / ٥٦)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥ / ٤٥١)، المفهم للقرطبي (٨ / ٥).

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) الذي وجدته في نسخة (خ) و(ق): حُويِّصَةٌ وَ مُحْيِصَةٌ، وما أثبتته الصواب، وهو الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (١١ / ١٤٦)، شرح سنن ابن ماجه (١ / ١٩٢) مرقاة المفاتيح للقاري (٧ / ٨٦).

(٣) من قول الفاكهاني: معنى هذا أن المقتول هو عبدالله هذا نص كلام النووي مع وجود بعض الإضافات البسيطة جدا من قبل الفاكهاني. شرح النووي على صحيح مسلم (١١ / ١٤٦).

(٤) أخرجه البيهقي - رحمه الله - قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ الربيع بن سليمان، أنبأ الشافعي، أنبأ عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حنمة، أن عبدالله بن سهل ومُحْيِصَةٌ بن مسعود.... فذكره.

==

=

التعريف برجال السند:

- أبو عبدالله: محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدي، أبو عبدالله، توفي سنة ٤٠٣هـ، وقد نقل الذهبي توثيق الخطيب البغدادي له. سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ١٦٢ - ١٦٨)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١/ ٤٧٣) رقم (٣٠٢٤)، قال الحليل بن عبدالله الحافظ: وهو ثقة. تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٠٣٩ - ١٠٤٠) رقم (٩٦٢).

- أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم النيسابوري، الإمام المفيد الثقة، توفي سنة ٣٤٦هـ، هذا ما ذكره الذهبي. تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٣) رقم (٨٣٥)، المعين في طبقات المحدثين (١/ ١١١) رقم (١٢٥١)، وكذلك وثقه السيوطي في طبقات الحفاظ (١/ ٣٥٥) رقم (٨٠٣). وقال ابن أبي حاتم [٣٢٧]: وبلغنا أنه ثقة صدوق. تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٥٦/ ٢٩٣) رقم (٧١٢٤).

- الربيع بن سليمان بن داود الجيزي، أبو محمد، الأزدي المصري الأعرج، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٦هـ، د.س. التقريب (٢٠٦) رقم (١٨٩٣).

- الشافعي: سبق التعريف به في باب الصداق، الحديث الأول ج ١ ص ١٢٢. قال ابن حجر فيه: وهو المجدد لأمر الدين على رأس المتين. التقريب (٤٦٧) رقم (٥٧١٧).

- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد، البصري، ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة، مات سنة ١٩٤هـ، عن نحو من ثمانين سنة، ع. التقريب (٣٦٨) رقم (٤٢٦١).

- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد، القاضي، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين، أو بعدها ومئة، ع. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٩).

- بشير بن يسار الحارثي، مولى الأنصار، مدني، ثقة فقيه، من الثالثة، ع. التقريب (١٢٦) رقم (٧٣٠).

- سهل بن أبي حنمة بن ساعدة بن عامر الأنصاري الحزرجي المدني، صحابي صغير، ولد سنة ثلاث من الهجرة، وله أحاديث، مات في خلافة معاوية، ع. التقريب (٢٥٧) رقم (٢٦٥٣).

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه الشافعي في مسنده (١٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب (٦٥) القسامة، باب (١) أصل القسامة والبداية فيها مع اللوث بإيمان المدعى (٨/ ١١٨) الحديث (١٦٢٠٨)، ومعرفة السنن والآثار، كتاب (٣٤) الديات، باب القسامة (٦/ ٢٥٥)، كلاهما من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وأبي عوانة في مسنده، باب (١٥) ما يجب في القسامة، وفي الأيمان

دليل على ما تقدم من أنه إذا كان ولي الدم واحداً استعان بعصبته في الأيمان فيحلفون معه، وإن لم يكن لهم ولاية، لعرضه - عليه الصلاة والسلام - الأيمان على الثلاثة عبدالرحمن، وابني عمه حويصة ومحيصة، والولاية لعبدالرحمن أخي المقتول لا غير، هذا مذهبنا. ^(١) وخالف في ذلك الشافعي. ^(٢)

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام - « وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ، أَوْ صَاحِبَكُمْ » فمعناه: يثبت حقكم على من حلفت عليه.

وهل ذلك الحق قصاص أم ^(٣) دية؟ فيه الخلاف السابق بين العلماء. ^(٤)

والاستدلال بالرواية التي فيها: « فَيُذْفَعُ بِرُمَّتِهِ » أقوى من الاستدلال بقوله ﷺ ^(٥)

==

فيها، (٦١ / ٤) من طريق أبي أمية ثنا موسى بن داود، ثنا عباد بن العوام، جميعهم من طريق يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة.

الحكم:

إسناده صحيح، وأما عبدالوهاب بن عبدالمجيد، فقد قال الذهبي فيه: ما ضر تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير. ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤٣٤ / ٤) رقم (٥٤١٧).

(١) الموطأ (٨٨١ / ٢)، التلقين لعبدالوهاب (٤٨٩ / ٢)، الاستذكار لابن عبدالبر (٢١٢ / ٨)، منح الجليل لعليش (١٨٢ / ٩).

(٢) الأم للشافعي (٩١ / ٦ - ٩٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤٨ / ١١)، فتح الباري لابن حجر (٢٣٨ / ١٢).

(٣) في نسخة (ق) أو، وهي موافقة لما جاء في شرح النووي الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها (١٤٧ / ١١).

(٤) وذلك في كتاب القصاص الحديث الثالث ج ٢ ص ٣١٣.

من قول الفاكهاني: فمعناه يثبت حقكم إلى هنا، هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٤٧ / ١١).

(٥) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

«وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ قَاتِلِكُمْ»^(١)، لأن قولنا: يُدْفَعُ بِرُمْتِهِ مستعمل في دفع القاتل للأولياء للقتل، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ فيها، وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر.^(٢)

و«الرُّمَّةُ»: - بضم الراء - قطعةٌ مِنَ الحبلِ باليةٌ، والجمع رُمَمٌ وَرِمَامٌ. قال الجَوْهَرِيُّ: وأصله أن رجلاً دفع إلى رجلٍ بغيراً بحبلٍ في عنقه، فقليل ذلك لكلِّ مَنْ دَفَعَ شيئاً بجُمْلته.

وأما «الرُّمَّةُ»: - بالكسر - فهي العظام البالية، والجمع رِمَمٌ وَرِمَامٌ.^(٣) والله أعلم. والاستدلال بقوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ»^(٤) أظهر من الاستدلال بقوله: «فَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ، أَوْ صَاحِبَكُمْ» لأن هذا اللفظ الأخير لا بُدَّ فيه من إضمار، فيحتمل أن يضم دية صاحبكم احتيالاً ظاهراً، وأما بعد التصريح بالدم فلا، وربما أشار بعض المخالفين لهذا المذهب أن يكون دم صاحبكم هو القتل لا القاتل، ويرده قوله - عليه الصلاة والسلام -: «دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ».^(٥)

(١) أخرجهما البُخَارِيُّ في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٣٨) كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمثائه (٢٦٣٠ / ٦) الحديث (٦٧٦٩)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٨) القسامة والمحاريق والقصاص والديات (٣ / ١٢٩٤) الحديث (١٦٦٩) كلاهما بلفظ: «وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ».

(٢) من قول الفاكهاني: والاستدلال بالرواية التي فيها: «فيدفع برُمته» إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٩١ / ٤).

(٣) من قول الفاكهاني: والرُّمَّةُ: قطعةٌ مِنَ الحبلِ باليةٌ إلى هنا هذا نص كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في كتابه الصحاح (١٤٣٢ / ٢).

(٤) أخرجهما البُخَارِيُّ في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٣٨) كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمثائه (٢٦٣٠ / ٦) الحديث (٦٧٦٩)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٨) القسامة والمحاريق والقصاص والديات، باب (١) القسامة (٣ / ١٢٩٤) الحديث (١٦٦٩).

(٥) من قول الفاكهاني: والاستدلال بقوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ» إلى هنا هذا ما ذكره ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام (٩١ / ٤)، إلا أنه قال: وأما بعد التصريح بالدم فتحتمل إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل صاحبكم، والإضمار على خلاف الأصل، ولو احتيج إلى إضمار لكان

ولتعلم^(١) / [١٢٩ / ب / ق] أنه إنما يجوز لهم الحلف إذا علموا أو ظنوا ذلك، وإنما عَرَضَ عليهم النبي ﷺ اليمين أن وجد فيهم ذلك الشرط، وليس المراد الإذن لهم في الحلف من غير علم ولا ظن^(٢) والتقدير: أتعلمون ذلك وتظنوننه فتحلفون، ولذلك قالوا: «كَيْفَ نَحْلِفُ، ولم نَشْهَدْ».

الخامس: قوله ﷺ^(٣): «فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ» أي: تبرئ إليكم من دعواكم بخمسين يميناً.

وقيل معناه: يخلصونكم من اليمين، بأن يحلفوا فإذا حلفوا انتهت الخصومة، ولم يثبت عليهم شيء فخلصتم أنتم من اليمين.

وفيه دليل لصحة^(٤) يمين الكافر والفاسق.^(٥)

وأن الحكم بين المسلم والذمي، كالحكم بين المسلمين.^(٦)

==

حمله على ما يقتضي إراقة الدم اقرب.

وأما هذه الرواية «دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ» فقد أخرجها أبو داود في كتاب (٣٤) الديات، باب (٨) القتل بالقسامة (٤ / ١٧٧) الحديث (٤٥٢٠) والنسائي في السنن الكبرى كتاب (٦٥) القسامة، باب (٤) ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل (٤ / ٢٠٨) الحديث (٦٩١٧) والرواية أصلها في الصحيحين .

(١) في نسخة (ق) وليعلم.

(٢) من قول الفاكهاني: ولتعلم أنه إنما يجوز لهم الحلف إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم إلا أن النووي قال: في الحلف من غير ظن. (١١ / ١٤٧).

(٣) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

(٤) في نسخة (ق) بصحة. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني شرح النووي على صحيح مسلم (١١ / ١٤٧).

(٥) من قول الفاكهاني: أي تبرئ إليكم من دعوكم بخمسين إلى هنا، هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١ / ١٤٧).

(٦) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد ذلك كتابه إحكام الأحكام (٤ / ٩٢).

و«يهود»: لا ينصرف للتأنيث والعلمية، إذ المراد به: القبيلة، أو الطائفة. ^(١)
ومنه قول الشاعر: ^(٢)

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِرَائُهَا *** صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَامِ

وقوله: «فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ» أي: أعطى ديته من عنده.

وفي الرواية الأخرى: «فَوَادَهُ مِنْ قَبْلِهِ» ^(٣) - بتخفيف الدال - أي: أعطى ديته أيضاً. ^(٤)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ» فيه أن القسامة لا تكون إلا على واحد، كما هو المشهور من مذهبنا، ^(٥) وهو قول أحمد. ^(٦)

(١) هذا ما ذكره النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٤٧).

(٢) وهو الأسود بن يعفر، كما قال ابن بري. لسان العرب لابن منظور (٣/٤٣٩)، تاج العروس للزبيدي (٣٢/٥١٤)، المستقصى في أمثال العرب للزنجشري (٢/١٤٤).

(٣) أخرجهما البخاري في كتاب (٢٨) القسامة والمحاربين والقصاص والديات باب (١) القسامة (٣/١٢٩٢) الحديث (١٦٦٩) بلفظه.

(٤) هذا ما ذكره النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٤٧).

وأما قول الفاكهاني: أعطى ديته فهذا نص كلام ابن الأثير، كما ورد في كتابه النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥/١٦٨)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٢٨٢)، لسان العرب لابن منظور (١٥/٣٨٣).

(٥) الموطأ لمالك (٢/٨٧٩)، المدونة الكبرى (١٦/٤٤٠)، التلخين لعبد الوهاب (٢/٤٩٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (٢/٣٢٣)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٩١)، الكافي لابن عبد البر (١/٦٠٣)، التاج والإكليل للمواق (٦/٢٧٥)، شرح مختصر خليل للخرشي (٨/١٠)، منح الجليل لعليش (٩/١٩٢).

(٦) مسائل الإمام أحمد وابن راهويه للكوسج المروزي (٢/٢٨١)، مختصر الخرقني (١/١٢٢)، المغني لابن قدامة (٨/٣٨٤)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/٢٢٥)، شرح الزركشي (٣/٦٧)، الإنصاف للمزداوي (١٠/١٤٤)، كشف المخدرات للبعلي (٢/٧٤٠)، المبدع لابن مفلح (٩/٣٨)، الروض المربع للبهوتي (٣/٣٠٢)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٣/٣٣٢)، كشف القناع

وقال أَشْهَبُ وغيره: يقسمون على ما شاءوا ولا يقتلون إلا واحدا. ^(١)
 وقال الشافعي: إن أَدَّعُوا على جماعة حلفوا عليهم، وثبتت الدِّية على الصحيح.
 وعلى قول: يجب القصاص عليهم، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده. ^(٢)
 وفيه أن الأيمان لا تكون أقل من خمسين، وأنها لا يَحْلِفُها واحد، وإنما يَحْلِفُها خمسون
 من أولياء المقتول كل واحد يميناً، فإن كانوا دون هذا العدد، أو نكل بعضهم ولم يكن بمن
 يجوز عفو، أو صرف اليمين إلى غيره ردت الأيمان عليهم حتى يَتِمُّوا خمسين يميناً.
 ويُجْزئ في ذلك رجلان، ولا يجزئ في قتل العمد أقل من رجلين،
 هذا مشهور مذهب مالك ^(٣) رحمته الله، وعنه: إن كان الأولياء أكثر من خمسين
 حَلَفُوا كلهم يميناً يميناً. ^(٤)
 ولا يَحْلِفُ في ذلك إلا الرجال / [٢٣٦ / أ / خ] البالغون من أوليائه، ومن يستعينون
 به من عصبته. ^(٥) على ما تقدم.

==

للْبُهْوتِي (٦٧/٦)، مطالب أولي النهى للرحبياني (١٥٣/٦).

- (١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رُشد (٣٢٣/٢).
- (٢) من قول الفاكهاني: فيه أن القسامة لا تكون إلى هنا هذا نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١٤٩/١١). عدا قول الفاكهاني: كما هو المشهور من مذهبنَا.
- (٣) الموطأ لمالك (٨٨١/٢)، المدونة الكبرى (٤١٧/١٦)، المنتقى للَبَّاجِي (٥٩/٧)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٥١٠)، شرح ميارة لمحمد بن أحمد (٤٥٤/٢)، والتاج والإكليل للمَوَاق (٢٧٣/٦)، الثمر الداني شرح رسالة الْقَيْرَوَانِي للأزهري (٥٦٩)، الشرح الكبير للدردير (١٥٥/٤)، الفواكه الدواني للنَّفَرَاوِي (١٨٠/٢)، حاشية الدسوقي (٢٨٩/٤)، رسالة الْقَيْرَوَانِي لابن أبي زيد الْقَيْرَوَانِي (١٢١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٥٦/٨)، كفاية الطالب لأبي الحسن المَالِكِي (٣٧٧/٢)، مختصر خليل (٢٨١)، منح الجليل لعليش (١٦٦/٩).
- (٤) المنتقى للَبَّاجِي (٥٨/٧).
- (٥) من قول الفاكهاني: وفيه أن الأيمان لا تكون أقل من خمسين إلى هنا هذا نص كلام القاضي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٥٣/٥).

السادس: قوله: «فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ فَوَدَّاهُ بِمِئَةِ مِنْ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ» قيل ذلك، لَأَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام - لَمَّا لَمْ يَحْلِفُوا وَلَمْ يُحْلَفُوا وَتَنَزَّهُوا عَنِ الْيَمِينِ لَمَّا لَمْ يَحْضُرْهُ، وَلَمْ يَرَوْا إلِزَامَهَا الْحَيَّيْنِ حَذَرُوا ^(١) مِنْ مَجَاهِرَتِهِمْ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْحَنْثِ ^(٢)، وَأَنَّهُ يَكُونُ سَبِيلاً لِاغْتِيَالِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا عَلِمُوا أَنَّهُمْ يَحْلِفُونَ لِغَيْرِ، وَلَمْ يَتَوَجَّهْ لَهُمْ حُكْمُ أَرْضَائِهِمُ النَّبِيَّ ﷺ ^(٣) بِأَنْ وَدَّاهُ مِنْ عِنْدِهِ، أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

وقيل: بل فعل ذلك النبي ﷺ لِمَا يَخْشَى ^(٤) أَنْ يَبْقَى فِي نَفُوسِ الْأَنْصَارِ ^(٥) عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ، [فَلَهُمْ] ^(٦) ذِمَّةٌ مِمَّا تَتَقَى عَادِيَتَهُ، فَرَأَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ قَطْعَ ذَلِكَ وَحَسْمَ الطَّلَبِ بِمَا أَعْطَاهُمْ.

وأما هذه الرواية الأخيرة: «فَوَدَّاهُ مِنْ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ» فقول: [١٣٠/أ/ق] هو غلط، إذ ليس هذا مصرف الصدقات، والأصح والأكثر قول مَنْ قال: مِنْ قَبْلِهِ، أَوْ مِنْ عِنْدِهِ، إِمَّا مِنْ مَالِهِ، أَوْ مِنْ مَالِ الْفِيءِ. ^(٧)

وقيل: يجمع بينهما أَنْ يَكُونَ تَسْلُفٌ ذَلِكَ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا

(١) في نسخة (خ) حذرا. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٥٦/٥).

(٢) الحنث: الرجوع في اليمين، ومعنى الرجوع في اليمين أَنْ يَفْعَلَ غَيْرَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (٤١٥/١).

(٣) قال القاضي عياض - رحمه الله - تفضلا منه. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٥٦/٥).

(٤) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت القاضي عياض يقول: خشى. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٥٦/٥).

(٥) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت القاضي عياض يقول: المُسْلِمِينَ. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٥٦/٥).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: وهم. والصواب والله أعلم ما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٥٦/٥).

(٧) الفيء: ما رده الله تعالى على أهل دينه مِنْ أَمْوَالِ مَنْ خَالَفَ دِينَهُ بِلاَ قِتَالٍ. لسان العرب لابن منظور (١٢٦/١).

لمستحقها^(١) من الفيء^(٢).

ع: فإذا قلنا على التأويل الآخر أنه للمصلحة فقد يجوز تصريحها في مثل هذا عند^(٣) بعض العلماء في المصالح العامة، وقيل - أيضاً -: إنه قد يكون فيها فعل من ذلك استتلاف^(٤) لليهود رجاء إسلامهم، وأعطاه عنهم قد يكون من سهم المؤلفة قلوبهم^(٥).

قلت: هذا على تفسير^(٥) المؤلفة قلوبهم بأنهم كفار يتألفون على الإسلام،^(٦) لا على قول من يقول: حديثوا عهد بإسلام ليتمكن الإسلام من قلوبهم، أو مُسلمون لهم أتباع ليستألفوهم^(٧) على ما مرّ في كتاب الزكاة،^(٨) أو يكون أولياء القتل محاييج ممن تباح لهم الصدقة^(٩) والله أعلم.

(١) في نسخة (ق) لمستحقها، وهي موافقة لما جاء في إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٥٧).
(٢) من بداية الفقرة السادسة إلى هنا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤٥٦ - ٤٥٧).

(٣) في نسخة (خ) عن. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام.
(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤٥٧).
(٥) في نسخة (ق) تقدير. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.
(٦) تفسير السمرقندي (٢/٦٧)، الكشف للزخشري (٢/٢٧٠)، جامع البيان للطبري (١٠/١٦١)، أحكام القرآن للجصاص (٤/٣٢٤)، التسهيل لعلوم التنزيل للغرناطي الكلبّي (٢/٧٨)، جامع الأمهات لابن الحاجب (١٦٤)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبّي (٧٥)، حاشية العدوي (١/٦٤٠)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/٢١٧)، مختصر خليل (٦٤)، الذخيرة للقرافي (٣/١٤٦)، التاج والإكليل للمواق (٢/٣٤٩).

(٧) تفسير القرآن للسمّعي (٢/٣٢١)، جامع الأمهات لابن الحاجب (١٦٤)، الذخيرة للقرافي (٣/١٤٦)، الشرح الكبير للدردير (١/٤٩٥)، فتح الباري لابن حجر (٨/٤٨)، نيل الأوطار للشوكاني (٨/١٢٦).

(٨) وذلك في كتاب الزكاة، الحديث السادس.

(٩) إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٥٧)، المفهم للقرطبي (٥/١٦).

❁ الحديث الرابع:

عن أنس بن مالك: « أن جارية^(١) وُجد رأسها مريضاً^(٢) بين حجرين، فقيل: مَنْ فعل هذا بك: ^(٣)فُلَانُ فُلَانٌ؟ حتى ذُكروا يهوديٌّ، فأومأت برأسها، فأخذ اليهوديُّ، فأعترف، فأمر رسول الله ﷺ أن تُرَضَّ رأسه بين حجرين ^(٤). »

ومُسْلِمٌ والنسائي عن أنس: « أن يهودياً قتل جارية على أَوْصَاحِ قَلْهَا، فأقاده رسول الله ﷺ... » الحديث. ^(٥)

(١) قال ابن الملقن - رحمه الله - : هذه الجارية وقَاتَلَهَا لا أعرف اسمها بعد الفحص عنه، وفي الصحيح: أن الجارية من الأنصار. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٨٣/٩).

(٢) الرَضُخُ: الدق والكسر. لسان العرب لابن منظور (١٩/٣).

(٣) في نسخة (ق) بك هذا. وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح البخاري (٨٥٠/٢) الحديث (٢٢٨٢) وأما ما جاء في نسخة (ق) فهو موافق لما جاء في صحيح البخاري (٢٥٢٠/٦) رقم (٦٤٨٢).

(٤) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٥/٢٤٩) رقم (٢٨٦٦) باختلاف يسير في حروفه، وأصله في الصحيحين فقد أخرجه البخاري في كتاب (٤٩) الخُصُومَاتِ، باب (١) ما يذكر في الأشخاص، والملازمة، والخصومة بين المسلم، واليهودي (٨٥٠/٢) الحديث (٢٢٨٢) وغير ذلك بألفاظ قريبة منه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٨) القسامة، والمحاريين، والقصاص، والديات، باب (٣) ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المُحَدِّثَاتِ، وَالمُثَقَّلَاتِ، وقتل الرجل بالمرأة (٣/١٢٩٩) الحديث (١٦٧٢) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (٦) من أقاد بالحجر (٢٥٢٢/٦) الحديث (٦٤٨٥) وغير ذلك عدا قوله: قلها إلى آخره، ومُسْلِمٌ في كتاب (٨) القسامة، والمحاريين، والقصاص، والديات، باب (٣) ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المُحَدِّثَاتِ، وَالمُثَقَّلَاتِ، وقتل الرجل بالمرأة (٣/١٢٩٩) الحديث (١٦٧٢) عدا قوله: قلها إلى آخره.

وأما النسائي فقد أخرجه في السنن الكبرى في كتاب (٦٥) القسامة، باب (١) القود من الرجل للمرأة (٤/٢١٩) الحديث (٦٩٤٢) بلفظه، وأخرجه في المجتبى في كتاب (٤٥) القسامة، باب (٣) القود من الرجل للمرأة (٨/٢٢) الحديث (٤٧٤٠) بلفظه.

❖ الشرح:

قيل: فيه دليل على اعتبار الإشارة في الأحكام الشرعية، وقيامها مقام النطق.^(١)
قلت: وفي هذا عندي نظر، لأن إشارتها لم تترتب^(٢) عليها في الحقيقة حكم شرعي، إذ
لولا اعترافه لم يجوز قتله بإشارتها، غاية ذلك أنه نُزِلَتْ إشارتها منزلة الدعوى بالنطق، وهذا
قريب.

وفيه قتل الرجل بالمرأة، وهو إجماع من يعتد به.^(٣)

وفيه أن حكم القتل بالمثل حكمه بالمحدد في ثبوت القصاص،^(٤) خلافاً لأبي
حنيفة^(٥) في قوله: لا قصاص إلا بمحدد،^(٦) من حديد، أو حجر، أو خشب، أو كان معروفاً
بقتل الناس، كالتهريق، أو بالإلقاء في النار.

-
- (١) نص على ذلك القاضي عياض كما في كتابه إكمال المعلم (٥/٤٦٩)، المفهم للقرطبي (٥/٢٤).
(٢) في نسخة (ق) يترتب.
(٣) نص على ذلك النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٥٨)، المعلم للمازري (٢/٢٤٨)،
معالم السنن للخطابي (٤/١٤)، المفهم للقرطبي (٥/٢٤)، فتح الباري لابن حجر (١٢/٢١٤)،
عمدة القاري للعيني (٢٤/٤٧)، عون المعبود للعظيم أبادي (١٢/١٦٦).
(٤) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما في كتابه إكمال الأحكام (٤/٣٩)، شرح النووي على صحيح
مسلم (١١/١٥٨)، عون المعبود للعظيم أبادي (١٢/١٦٨)، مرقاة المفاتيح للقاري (٧/١٦).
(٥) بدائع الصنائع للكاتاني (٧/٢٣٣)، المبسوط للسرخسي (٢٦/١٢٣)، إكمال المعلم للقاضي عياض
(٥/٤٦٨)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٥/٤٠)، تبين الحقائق للزيلعي (٦/٩٧)، البحر
الرائق لابن نجيم (٨/٣٢٨)، بداية المبتدي للمرغيناني (٢٣٩)، حاشية ابن عابدين (٦/٥٢٧)،
لسان الحكام لابن أبي السيم (٣٨٩)، المنتقى للباجي (٧/١١٨)، إكمال المعلم للقاضي عياض
(٥/٤٦٩)، المفهم للقرطبي (٥/٢٦).
(٦) قال القرطبي: وهذا منه ردٌ للكتاب والسنة، وإحداث ما لم يكن عليه أمر الأمة، وذريعة إلى رفع
القصاص الذي شرعه الله حياة للنفوس فليس عنه مناص. المفهم للقرطبي (٥/٢٦).

واختلفت الرواية عنه في مثقل الحديد كالدبوس^(١) هكذا نقله عنه ح^(٢)، والأول مذهب مالك^(٣) والشافعي^(٤) وأحمد^(٥) وجماهير العلماء رحمهم الله^(٦).

ق: وعُذر الحنفية عن هذا الحديث ضعيف، وهو أنهم قالوا: هو بطريق السياسة^(٧).
وأدعى صاحب المطول: أن ذلك اليهودي كان ساعياً في الأرض بالفساد، وكان من عاداته قتل الصغار بذلك الطريق.

قال: أو نقول: يحتمل أن يكون جرحها برضخ، وبه نقول، يعني على أحد^(٨) الروايتين عن أبي حنيفة، والأصح عندهم أنه يجب^(٩).

قلت: والحديث حجة عليه، ودليل للجمهور لا سيما وقد قال الراوي: «فأقاده

(١) ويسمى العامود: وهو آلة من حديد ذات أضلاع يتنفع بها في قتال لابس البيضة ومن في معناه. صبح الأعشى في صناعة الإنشا (٢/ ١٥١).

(٢) كما نص عليه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ١٥٩) إلا أنه قال: أو كان معروفًا بقتل الناس بالمنجنيق أو بالإلقاء في النار.

(٣) جامع الأمهات لابن الحاجب (٤٨٨)، التلقين لعبد الوهاب (٢/ ٤٦٧)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١/ ٢٢٦)، الذخيرة للقرافي (١٢/ ٢٧٩)، منح الجليل لعليش (٩/ ١٩).

(٤) الأم للشافعي (٦/ ٦)، المذهب للشيرازي (٢/ ١٧٦)، روضة الطالبين للنووي (٩/ ١٢٤)، الحاوي الكبير للهاوردي (١٢/ ٣٥)، غاية البيان شرح زيد بن رسلان للرملي الأنصاري (٢٨٧)، كفاية الأخيار لمحمد الحسيني (٤٥١)، الإقناع للشربيني (٢/ ٤٩٥)، التنبيه للشيرازي (٢١٤).

(٥) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل (٢٠٢) المغني لابن قدامة (٨/ ٢٠٩)، المبدع لابن مفلح (٨/ ٢٤٣)، الروض المربع للبهوتي (٣/ ٢٥٤)، الكافي لابن قدامة (٤/ ١٢)، الإنصاف للمرداوي (٩/ ٤٣٦)، كشف القناع للبهوتي (٥/ ٥٠٦)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٣/ ٢٥٤)، عمدة الفقه لابن قدامة (١/ ١٣٣).

(٦) نص على ذلك النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ١٥٨).

(٧) المبسوط للسخيبي (٢٦/ ١٢٤).

(٨) في نسخة (ق): إحدى.

(٩) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٩٣-٩٤)

رسول ﷺ، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وهذا نص في المماثلة مطلقاً.^(٣) وفيه دليل على المساواة في كيفية القتل^(٤)، وفي الحديث الآخر: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ»^(٥) الحديث.

لأنه - عليه الصلاة والسلام / [١٣٠ / ب / ق] - رَضَّ رأسه، كما رَضَّ رأسها، وهو مذهب مالك^(٦)، والشافعي^(٧)، إلا أن يختار الوليُّ العدول إلى السيف فله ذلك.

(١) سورة النحل، الآية (١٢٦).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٩٤).

(٣) ذكر نحو ذلك القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم (٤٦٨ / ٥).

(٤) ذكر ذلك القاضي عياض، كما في إكمال المعلم (٤٦٨ / ٥)، والقرطبي في المفهم (٢٤ / ٥)، وابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٩٤ / ٤)، والباجي في المنتقى (١١٩ / ٧).

(٥) لم أقف على سنده ولا على تخريجه، وقد ذكره الشيخ الجزائري في تفسيره ونسبه إلى رسول الله ﷺ بدون سند. أيسر التفاسير (٧٦)، والذي وجدته أثناء تصفحي في كتب أهل العلم للبحث عنه أن النحاة واللغويين يستشهدون به، ولا ينسبونه إلى رسول الله ﷺ، ومن تلك الكتب كتاب سيبويه (٢٥٨ / ١)، الخصائص لابن جني (٣٧٩ / ٢)، الفصل للزخشي (١٠٢)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣٢٣ / ٥)، شرح قطر الندى لابن هشام (١٤١)، همع الهوامع للسُّيوطي (٤٤١ / ١)، لسان العرب لابن منظور (٢٦٠ / ٤).

قال القاضي عياض في قوله ﷺ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فيه دليل على أن القصاص من القاتل يكون بيا قتل به محمداً كان أو غيره اقتداء بعقاب الله تعالى لقاتل نفسه في الآخرة. إكمال المعلم (٣٨٧ / ١).

قال النووي: والاستدلال بهذا لهذا ضعيف. شرح النووي على صحيح مسلم (١٢٥ - ١٢٦).

(٦) المدونة الكبرى (٤٢٦ / ١٦)، المنتقى للباجي (١١٩ / ٧)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٩ / ٨)، منح الجليل لعليش (٨٧ / ٩).

(٧) الحاوي الكبير للماوردي (١٣٩ / ١٢)، المهذب للشيرازي (١٨٦ / ٢).

وقال أبو حنيفة^(١): لا قود إلا بالسيف^(٢).

واختلف في التحريق بالنار لمن فعل ذلك بأحد، فقال مالك^(٣)، والشافعي^(٤): إن طرحه في النار حتى مات فعمل به كما فعل.

وقال ابن الماجشون وغيره^(٥): لا يحرق بالنار، ويقتل بغير ذلك، لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «لَا يُعَذَّبُ^(٦) بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّهَا»^(٧).

واختلفوا إذا لم يمت من ضربه بالعصا، أو بحجر في القود [فمعظمهم يرى تكرير ذلك عليه حتى يموت]^(٨)، فقال مالك^(٩) والشافعي^(١٠)، وغيرهما، [٢٣٦/ب/خ]

(١) بدائع الصنائع للكاساني (٢٤٥/٧)، المبسوط للسرخسي (١٢٢/٢٦)، تبيين الحقائق للزيلعي (١٠٦/٦)، المبسوط للشياني (٤٨٣/٤)، لسان الحكام لابن أبي اليمن (٣٩٠)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٤/٦)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زادة (٣١٧/٤)، الدر المختار للحصكفي (٥٣٧/٦)، البحر الرائق لابن نجيم (٣٣٨/٨)، المنتقى للباجي (١١٩/٧).

(٢) من قول الفاكهاني: وهو مذهب مالك والشافعي إلى هنا هذا ما ذكره ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام (٩٤/٤).

(٣) المنتقى للباجي (١١٨/٧)، الكافي لابن عبد البر (٥٨٨)، التاج والإكليل للمواق (٢٥٦/٦)، الذخيرة للقرافي (٤٥٠/١٢)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٩/٨).

(٤) الحاوي الكبير للماوردي (١٣٩/١٢)، المذهب للشيرازي (١٨٦/٢)، مغني المحتاج للشربيني (٤٤/٤)، المنتقى للباجي (١١٨/٧).

(٥) كابن أبي القاسم المنتقى للباجي (١١٩/٧)، وأما قول ابن الماجشون فهو منصوص عليه في المنتقى للباجي (١١٩/٧)، والفهم للقرطبي (٢٤/٥).

(٦) في نسخة (ق) يحرق. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٦٨/٥).

(٧) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب (٦١)، باب (٤٧) لا يعذب بالنار إلا الله (١٠٩٨/٣) الحديث (٢٨٥٣).

(٨) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٦٨/٥).

(٩) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت القاضي عياض يقول: وهو قول مالك والشافعي. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٦٨/٥).

(١٠) المدونة الكبرى (٤٢٦/١٦)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٤٩٧)، التاج والإكليل للمواق

إلا أنه عن مالك رواية: أنه إن كان في ضرب العصا [تطويل]^(٢) و^(٣) تعذيب [فيقتل]^(٤) بالسيف^(٥)، وكذلك قال عبد الملك في الرجم بالحجارة^(٦).

ع: وأصل المذهب القود بما قتل، وقال الشافعي نحوه^(٧)، وفي^(٨) المحبوس في البيت أياماً دون طعام حتى مات يفعل بقاتله مثل ذلك، فإن لم يمت في تلك المدة قتل، وكذلك من قطع يدي رجل ورجليه، أو ألقاه في مهواة^(٩) فمات يفعل بقاتله مثله، فإن لم يمت قُتل بالسيف^(١٠).

ع: وفي هذا الحديث - أيضاً - حجة على وجوب القصاص على القاتل^(١١) بكل ما

==

(٢٥٦/٦)، الاستذكار لابن عبد البر (٨/١٦٣).

(١) الأم للشافعي (٦/٢٠).

(٢) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٦٨)، وقد أضفتها حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (خ) تعذيب بدون الواو، وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٤) الذي وجدته في المخطوط: فتقتل، وما أثبتته الصواب حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٦٨).

(٥) ذكر ذلك الباجي في المنتقى (٧/١٢٠)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٤٩٧).

(٦) من قول الفاكهاني: واختلف في التحريق بالنار لمن فعل ذلك بأحد، فقال مالك والشافعي: إن طرحه في النار إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤٦٨)، المنتقى للباجي (٧/١١٩)، الاستذكار لابن عبد البر (٨/١٦٣).

(٧) أما قول الشافعي - رحمه الله - فهو منصوص عليه في الأم للشافعي (٦/٦٢)، مختصر المزي (١/٢٤١)، الحاوي الكبير للمأوردي (١٢/١٤٣).

(٨) في نسخة (ق) في، وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٩) المهواة: ما بين الجبلين. وقيل: الحفرة المصباح. المنير للفيومي (٢/٦٤٣)، المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (٢/٣٩١).

(١٠) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤٦٨)، المنتقى للباجي (٧/١١٩)، الاستذكار لابن عبد البر (٨/١٦٣).

(١١) في نسخة (خ) القتل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

يُقتل بمثله^(١)، كساقى السم، والخانق، ورامي الرجل من الجبل، وفي البئر، أو الضارب بالخشبة والعصا، أو تغريقه في الماء، وعلى هذا جمهور والعلماء.

واختلف إذا قتل بما لم تجر العادة بالقتل به قاصداً لقتله كالعصا، واللمطمة، والسوط، والبندقية^(٢)، والقضيب، فعند مالك القود في هذا كله، وعند غيره يشبه العمد لا قود فيه، وإنما فيه الدية مغلظة، ومالك لا يقول بشبه العمد في هذا إنما هو عمد أو خطأ، ويقول مالك قال الليث^(٣) قال أشهب: ولم يختلف علماء الحجاز^(٤) في هذا^(٥).

قال أبو عمر: ولم يوافق مالكاً - يعني من فقهاء الأمصار عليه - إلا الليث^(٦).

وقد قال بقولهما جماعة من السلف من الصحابة، والتابعين، وذهب جمهور فقهاء الأمصار إلى أن هذا كله شبه العمد، وإنما فيه الدية مغلظة، وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة^(٧)، والشافعي^(٨).

- (١) في نسخة (ق) مثله. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام
- (٢) جنس من الفصيلة البتولية منه نوع يزرع لثمره، وأنواع تزرع في الأحراج، أو تزرع للتزين، وكرة في حجم البندقية يرمى بها في القتال والصيد. المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرون (١/ ٧١).
- (٣) نص على قول الليث بن سعد ابن عبد البر في كتابه الاستذكار (٨/ ١٦٤).
- (٤) الحجاز: جبل ممتد حال بين الغور غور تهامة ونجد فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر، فهو حاجز بينهما. معجم البلدان ليأقوت (٢/ ٢١٨).
- (٥) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت القاضي عياض يقول: قال أشهب: وأن يختلف في المجازاة في هذا. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٤٦٩).
- وبعد رجوعي إلى كتاب الباجي وجدت هذه المسألة، ووجدت قول أشهب كما نص عليه الفاكهاني تماماً، لا كما هو موجود في كتاب القاضي عياض. المتقى (٧/ ١١٨).
- (٦) الاستذكار لابن عبد البر (٨/ ١٩٨).
- (٧) بدائع الصنائع للكاساني (٧/ ٢٣٣)، بداية المبتدي للمرغيناني (٢٣٩)، تبين الحقائق للزبيدي (١٠٠/ ٦)، البحر الرائق لابن نجيم (٨/ ٣٢٧)، الدر المختار للحصكفي (٦/ ٥٢٩)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٤/ ١٥٨)، حاشية ابن عابدين (٦/ ٥٣٠)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٦/ ٢). مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زادة (٤/ ٣١٠).
- (٨) الأم للشافعي (٧/ ٣٣٠)، الحاوي الكبير للماوردي (١٢/ ٢١١)، الإقناع للشربيني (٢/ ٤٩٦)، كفاية الأخيار لأبي بكر بن محمد الحسيني (١/ ٤٥٥).

وأحمد^(١)، وإسحاق، وأبي ثور. وقد ذكر عن مالك، وقاله ابن وهب من أصحابنا، ورؤي عن جماعة من الصحابة، والتابعين.^(٢)

وقوله: «على أَوْضاح» هي جمع وَضَح - بفتح الواو، والضاد المعجمة - وهي حُلِي من حجارة، قاله الإمام.^(٣)

وقال غيره: هي قِطَع فضة،^(٤) والمراد: حُلِي فضة^(٥)، وقد جاء مفسراً في الرواية الأخرى.^(٦) والله أعلم.



(١) المغني لابن قدامة (٢١٦/٨)، الإنصاف للمرداوي (٤٣٤/٩)، الكافي لابن قدامة (٣/٤)، المبدع لابن مفلح (٢٤٩/٨)، الفروع لابن مفلح (٤٨٠/٥)، كشف المخدرات للبعلي (٧٠٢/٢)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تيمية (١٢٤/٢)، أخصر المختصرات لابن بليان (٢٤٤)، زاد المستقنع لأبي النجا (٢١٦).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٦٩/٥).

(٣) هذا ليس قول الإمام المازري وإنما هو قول القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٦٩/٥)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢٨٩/٢)، والذي قاله الإمام: والأوضح: هي حلي من الفضة المعلم (٢٤٨/٢).

(٤) ذكر ذلك النووي كما في شرحه على صحيح مسلم (١٥٨/١١)، الديباج على مسلم للشُّيْطِي (٢٧٥/٤).

(٥) غريب الحديث لأبي عبيد (١٨٨/٣)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢٨٩/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٤٧١/٢)، تهذيب اللغة للأزهري (١٠٢/٥)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثر (١٩٥/٥)، العين للفراهيدي (٢٦٦/٣)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (٣١٥/١)، تاج العروس للزبيدي (٢١٢/٧).

(٦) صحيح مسلم (١٢٩٩/٣) الحديث (١٦٧٢).

☆ الحديث الخامس:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « لما فتح الله على رسوله مكة، [قَتَلَتْ] ^(١) هُذَيْلٌ ^(٢) رجلاً من بني لَيْثٍ ^(٣) بقتيل كان لهم في الجاهلية ^(٤)، فقام النبي ﷺ، فقال: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ ^(٥) تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ ^(٦) لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّمَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا / [١٣١ / أ / ق]، وَلَا يُحْتَكَلَى خِلَافُهَا، وَلَا تَلْتَقُطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى، فقام رجل من أهل الْيَمَن - يقال له: أَبُو شَاهٍ ^(٧) - فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ اكْتَبُوا لِي، فقال رسول الله ﷺ: اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ، ثُمَّ قَامَ الْعَبَّاسُ ^(٨)، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخَرَ ^(٩)، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي

- (١) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٦/ ٢٥٢٢) الحديث (٦٤٨٦).
- (٢) من قبائل الحجاز، تنقسم إلى قسمين: شمالي وجنوبي، وتقع ديار هُذَيْل الشمالي في أطراف مكة من جهة الشرق والجنوب، وأما القسم الثاني: فيدعى هُذَيْل الْيَمَن. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر كحالة (٣/ ١٢١٣).
- (٣) بطن من بكر من كِنَانَة. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي (٣٦٧).
- (٤) قال ابن الملقن: فائدة روى ابن إسحاق: أن خراش بن أمية - من خزاعة - قتل ابن الأُدلع الهذلي بقتيل قُتِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُقَالُ لَهُ: أَحْمَرُ، فقال - عليه الصلاة والسلام -: « يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل » وذكر الحديث ففي هذا بيان المبهم الواقع في الحديث فاستفده. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩٠/ ٩ - ٩١).
- (٥) في نسخة (ق) ولا. وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح البخاري (١/ ٥٣) الحديث (١١٢).
- (٦) في نسخة (ق) حلت. وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (١/ ٥٣) الحديث (١١٢)، وما هو مثبت موافق لما جاء - أيضاً - في صحيح البخاري (٦/ ٢٥٢٢) الحديث (٦٤٨٦).
- (٧) قال النَّوَوِي - رحمه الله -: هو بهاء تكون هاء في الوقف والدرج، ولا يقال: بالتاء.
- قالوا: ولا يُعرف اسم أبي شاه هذا، وإنما يُعرف بكنيته. شرح النووي على صحيح مُسْلِم (٩/ ١٢٩).
- (٨) هو عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، أَبُو الْفَضْلِ، توفي سنة ٣٢هـ. أسد الغابة لابن الأثير (٣/ ١٦٦) رقم (٢٧٨٦).
- (٩) حشيشة طيبة الرائحة، تسقف بها البيوت فوق الخشب. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/ ٣٣).

بيوتنا وقبورنا، فقال رسول الله ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخَرُ»^(١).

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: كان فتح مَكَّة شرفها الله تعالى في سنة ثمان من الهجرة في شهر رمضان الشريف^(٢).

الثاني: «الفيل»: بالفاء والمثناة تحت هذه الرواية الصحيحة، وشذ بعضهم فرواها «القتل»^(٣) والأول هو الصواب.

ومعنى حبس الفيل: حبس أهله عن القتال في الحرم^(٤).

الثالث: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ» دليل لمن رأى أنَّ فتح مَكَّة كان عُنْوَةً^(٥)، لمجيء التسليط في مقابلة الحبس الذي وقع للفيل، وهو الحبس عن القتال، وقد تقدم^(٦) ما يتعلق بالقتال في مَكَّة^(٧).

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (٧) مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ (٦/٢٥٢٢) الحديث (٦٤٨٦) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٥) الحج، باب (٨٢) تحريم مَكَّة، وصيدها، وَخَلَاهَا وَشَجَرَهَا، ولقطتها، إِلَّا لِنَشِيدٍ عَلَى الدَّوَامِ (٢/٩٨٩) الحديث (١٣٥٥) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي (٣/٣٩٧)، السيرة النبوية لابن هشام (٥/١٠٤)، المقتفى من سيرة المصطفى لابن حبيب (١٩٩)، غاية السؤل في خصائص الرسول لابن الملقن (٢٤١)، خلاصة سير سيد البشر للطبري (١/٥٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٣) العلم، باب (٣٩) كتابة العلم (١/٥٣) الحديث (١١٢).

(٤) من قول الفاكهاني: الفيل - بالفاء - إلى هنا هذا ما ذكره ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٩٥)، إلا أن ابن دقيق العيد قال: حبس أهله الذين جاؤوا للقتال في الحرم.

(٥) أي: قهراً. تهذيب اللغة للأزهري (٣/١٣٤).

(٦) هذا من كلام ابن دقيق العيد لما نقل الفاكهاني كلامه (٤/٩٦). وينظر ذلك في كتاب الحج، باب حرمة مَكَّة، الحديث الأول.

(٧) من قول الفاكهاني: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ» إلى هنا هذا نص كلامه

الرابع: ما ذكر من التحريم دليل على عظم حُرمة مَكَّة زادها الله شرفاً^(١)، وقد تقدم^(٢) معنى العضد وهو: القطع^(٣) في كتاب الحج^(٤)، وتقدم - أيضاً -^(٥) تفسير الاختلاء فيه وهو: الجزُّ والقطع^(٦) - أيضاً - وتقدم - أيضاً -^(٧) معنى لا يلتقط لقطتها أو ساقطتها في اللقطة.

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام «إِلَّا لِمَنْشِدٍ» فقال الجَوْهَرِيُّ: يقال نشده إذا شهره وسمَّع به، وَنَشَدْتُ الضَّالَّةَ أَنْشَدَهَا نَشْدَةً وَنَشَدَانًا أَي: طلبتها، وَأَنْشَدْتُهَا أَي: عَرَفْتُهَا.^(٨)

فعلى هذا يكون معناه: لا يلتقط ساقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها ليجمعها على ربها. والله أعلم.

الخامس: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» .

اختلف الفقهاء في موجب القتل العمد، القود أو الدية على قولين:

أحدهما: أنَّ الموجب هو القصاص عيناً، وهو المشهور من مذهبنا.^(٩)

==

ابن دَقِيقُ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَامِ (٩٥ / ٤ - ٩٦).

(١) إْحْكَامُ الْأَحْكَامِ لابن دَقِيقِ الْعِيدِ (٩٦ / ٤).

(٢) وذلك في كتاب الحج، باب حرمة مَكَّة، الحديث الأول.

(٣) مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (٩٦ / ٢)، غريب الحديث لابن الجَوْزِيِّ (١٠٣ / ٢)، النهاية في غريب

الأثر لابن الأثير (٢٥١ / ٣).

(٤) وذلك في كتاب الحج، باب حرمة مَكَّة، الحديث الثاني.

(٥) وذلك في كتاب الحج، باب حرمة مَكَّة، الحديث الثاني.

(٦) الصحاح للجوهري (١٦٩٧ / ٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٤٣ / ١٤).

(٧) ينظر كتاب الحج، باب حرمة مَكَّة، الحديث الثاني، وباب اللقطة الحديث الأول.

(٨) هذا نص كلام الجَوْهَرِيِّ كما ورد في كتابه الصحاح (٤٥٧ / ١).

(٩) الموطأ لمَالِك (٨٧٢ / ٢)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٣٠٥ / ٤)، أحكام القرآن لابن العَرَبِيِّ

رحمه الله

والثاني: أن الواجب أحد الأمرين: إما القصاص وإما الدية. ^(١)

والقولان للشافعي أيضاً. ^(٢)

قال أصحابنا: فإن قلنا الواجب أحدهما لا بعينه، وهي رواية أشهب، فلو عفا الولي عنهما صح، وإن عفا عن الدية فله القصاص، ولو قال: اخترت الدية سقط القود، ولو قال: اخترت القود لم يسقط اختيار الدية بل له الرجوع إليه، وإن قلنا: الواجب القود فقط على رواية ابن القاسم وهو المشهور / [٢٣٧/أ/خ] - كما تقدم - فإن عفا عن مال ثبت المال إن وافقه الجاني، ولو مات قبل الإقباض ثبت المال، وإن عفا مطلقاً سقط القصاص والدية. ^(٣)

==

(١/٩٦)، المفهم للقرطبي (٣/٤٧٦)، شرح مياره لمحمد بن أحمد (٤٦٢).

وممن قال بذلك: أبو حنيفة بدائع الصنائع للكباساني (٧/٢٤٧)، تبين الحقائق للزليعي (٦/٩٨)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٦/٣٠)، المغني لابن قدامة (٨/٢٨٥).

(١) وممن قال بذلك أحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وروى عن ابن المسيب، وابن سيرين. المفهم للقرطبي (٣/٤٧٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩/١٢٩)، الكافي لابن قدامة (٤/٥٠).

(٢) من قول الفاكهاني: اختلف الفقهاء في موجب القتل العمد إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٩٦).

وأما قول الشافعي فينظر الأم للشافعي (٦/٩)، روضة الطالبين للنووي (٩/٢٣٩)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩/١٢٩)، الحاوي الكبير للماوردي (١٢/٢١٤)، إعانة الطالبين للديمياطي (٤/١٢٢)، المهذب للشيرازي (١/٣٣٢)، السراج الوهاج للغمراوي (٤٩٢)، الوسيط للغزالي (٦/٣١٦)، الإقناع للشربيني (٢/٤٩٥)، حاشية عميرة (٤/١٢)، حاشية الرملي (٤/٨٨)، نهاية المحتاج للشافعي الصغير (٧/٣٠٩)، غاية البيان شرح زبد بن رسلان للرملي (٢٨٨)، فتح المعين للملياري (٤/١٢٢)، فتح الوهاب للأنصاري (٢/٢٣٦)، مغني المحتاج للشربيني (٤/٤٨)، منهاج الطالبين للنووي (١/١٢٥)، منهج الطلاب للأنصاري (١/١١٦)، حاشية الجمل على شرح المنهج للجمل (٥/٢٦)، شرح المنهج للأنصاري (٥/٥٣)، حاشية قليوبي (٤/١٢٧).

(٣) من قول الفاكهاني: قال أصحابنا إلى هنا هذا نص كلام ابن شاش، كما ورد في كتابه عقد الجواهر الثمينة (٣/١١٠٧).

السادس: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » الذي أراد أبوشاه كتبه خطبته - عليه الصلاة والسلام - ^(١) ففيه جواز كتب غير القرآن، وإن كان قد جاء النهي عن كتب غير القرآن، ^(٢) وفي ظني أن بعضهم تأوله على كتب الحديث مع القرآن خشية التباسه بالقرآن ^(٣) وجاء مُصَرَّحاً في بعض الأحاديث، وأظنه في سنن أبي داود: « يا رسول الله أَكْتُبُ عَنْكَ مَا تَقُولُ فِي الرِّضَا / [١٣١/ ب/ ق] وَالْغَضَبِ؟ قال: اكتب ما أقول في الرِّضَا وَالْغَضَبِ، فَإِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا » ^(٤)، أو كما قال ﷺ .

(١) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٩٧/٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢٩/٩)، المفهم للقرطبي (٤٧٦/٥).

ومما ورد في النهي عن كتب غير القرآن حديث أبي سعيد الخدري: « أن رسول الله ﷺ قال: لا تكتبوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحِهِ ».

هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب (٥٣) الزهد والرقائق، باب (٥) مناولة الأكبر (٢٢٩٨/٤) الحديث (٣٠٠٤).

وممن ورد عنه الكراهة في ذلك: عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدري، وابن عباس وآخرون .

وممن ورد عنه إباحة ذلك أو فعله: علي، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعمر، وابن عباس، وجابر، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز، وأبو قلابة وقتادة وآخرون. علوم الحديث للشهرزوري (١٨١)، المنهل الروي لابن جماعة (٩٢)، تدريب الراوي للسُّيوطي (٦٥/٢)، توضيح الأفكار للصنعاني (٣٦٤/٢)، فتح المغيبي للسَّخَاوِي (١٥٩/٢).

(٣) علوم الحديث للشهرزوري (١٨١)، المفهم للقرطبي (٤٧٧/٣)، توضيح الأفكار للصنعاني (٣٦٥/٢)، فتح المغيبي للسَّخَاوِي (١٦٢/٢)، توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري (٤٥/١)، شرح نخبة الفكر للقاري (٧٩٩/١)، الشذا الفياح لإبراهيم الأبناسي (٣٢٩/١)، تدريب الراوي للسُّيوطي (٦٧/٢)، الباعث الحثيث لابن كثير (١٢٧).

(٤) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال حدثنا مُسَدَّدٌ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا ثنا يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُغَيْثٍ، عَنْ يُوْسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو، قَالَ: « كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَهَنَنْتَنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْرُرُ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

وقد استقر الأمر بين الناس على الكتابة لتقييد العلم بها، وهذا الحديث يدل على

==

الله ﷻ فَأَوْمَأَ بِأَصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ، فَقَالَ: أَكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ.

التعريف برجال السند:

- مُسَدَّد بن مُسَرَّهَد: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الأول ص ٣٠١. قال ابن حجر: ثقة حافظ. التقريب (٥٢٨) رقم (٦٥٩٨).

- أَبُو بَكْر بن أَبِي شَيْبَةَ: عبدالله بن محمد بن أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيم بن عَثْمَان الوَاسِطِي الأصل، أَبُو بَكْر، ابن أَبِي شَيْبَةَ، الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مِنَ العاشرة، مات سنة ٢٣٥هـ خ م د س ق. التقريب (٣٢٠) رقم (٣٥٧٥).

- يَحْيَى بن سعيد بن قُرُوح التَّمِيمِي، أَبُو سعيد، القَطَان البَصْرِي، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مِنَ كَبَارِ التَّاسِعَةِ، مات سنة ثمان وتسعين ومئتين، وله ثمان وسبعون، ع. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٧).

- عُبَيْد الله بن الأَخْنَس النَّخْعِي، أَبُو مَالِك، الحَزَاز، صدوق، قال ابن حِبَّان: كان يخطيء، من السابعة ع. التقريب (٣٦٩) رقم (٤٢٧٥).

- الوليد بن عبد الله بن أَبِي مُعَيْث العَبْدَرِي، مولا هم المكي، ثقة، من السادسة د ق. التقريب (٥٨٢) رقم (٧٤٣٣).

- يوسف بن ماهك بن مُهْزَاد، الفَارِسِي، المكي، ثقة، من الثالثة مات سنة ست ومئة، وقيل قبل ذلك ع. التقريب (٦١١) رقم (٧٨٧٨).

- عبدالله بن عمرو بن العَاص بن وَاِئِل بن هَاشِم بن سَعْد بن سَهْم السَّهْمِي، أَبُو محمد، وقيل: أَبُو عبد الرحمن، أحد السابقين المكثرين مِنَ الصَّحَابَةِ، وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطَّائِف على الرَّاجِح، ع. التقريب (٣١٥) رقم (٣٤٩٩).

تخريج الحديث:

أخرجه أَبُو دَاوُد في أول كتاب العلم، باب (٣) في كتاب العلم (٣ / ٣١٨) الحديث (٣٦٤٦). الحكم:

قال الحافظ العراقي: إسناده صحيح. المغني عن حمل الأسفار (٨٤٤ / ٢).

والذي يظهر والله أعلم أن سنده حسن لوجود عُبَيْد الله بن الأَخْنَس فهو صدوق.

ذلك، وإن كان الصدر الأول اختلفوا في ذلك.^(١)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «إِلَّا الْإِذْخِرَ» قد تقدم الكلام عليه في الحج.^(٢) والله أعلم.



(١) من قول الفاكهاني: وقد استقر الأمر بين الناس على الكتابة إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٩٧/٤).

(٢) كتاب الحج، باب حرمة مكة، الحديث الثاني.

❖ الحديث السادس:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « أَنَّهُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: ^(١) شَهِدْتَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِعُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ. فَقَالَ: ^(٢) لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، فَشَهِدَ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ ^(٣) ».

«إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ»: أَنْ تَلْقَى جَنِينَهَا مَيِّتًا. ^(٤)

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: فيه استشارة الإمام مَنْ دُونَهُ في حكم غير معلوم له، إذ العلم الخاص قد يخفى على الأكابر، ويعلمه مَنْ دُونَهُمْ. ^(٥)

ق: وقول عمر رضي الله عنه: « لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ » يتعلق به مَنْ يرى اعتبار العدد في الرواية ^(٦)، وليس هو بمذهب صحيح، فإنه قد ثبت قبول خبر الواحد ^(٧)، وذلك قاطع

(١) سبق تعريف الفاكهاني به في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، الحديث الأول. وهو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، أبو عبد الله، مات سنة ٥٠ هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٤٤٥ - ١٤٤٦).

(٢) في نسخة (ق) فقال.

(٣) أخرجه ابن ماجة في كتاب (١) الديات، باب (١) دية الجنين (٢/ ٨٨٢) الحديث (٢٦٤٠) وأصله في الصحيحين فقد أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (٤) جنين المرأة (٦/ ٢٥٣١) الحديث (٦٥٠٩) وغير ذلك بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٨) القسامة، والمحاربين، والقصاص، والديات، باب (١) دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ، وشبه العمد على عاقلة الجاني (٣/ ١٣١١) الحديث (١٦٨٩) بنحوه.

(٤) هذا نص كلام أبي عبيد القاسم بن سلام، كما ورد في كتابه غريب الحديث (٣/ ٣٧٧).

(٥) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٩٨)، فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٢٥١)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩/ ١٠٠).

(٦) قال الحافظ العراقي - رحمه الله - : وهذا قول حكاه الحازمي في شروط الأئمة عن بعض متأخري المعتزلة، وهذا قول مخالف لإجماع أهل السنة، لإجماعهم على قبول خبر الواحد. طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٣/ ١٠). شروط الأئمة الخمسة للحازمي (١٥٦-١٥٧).

(٧) ومن الأدلة على ذلك: ما ثبت في صحيح البخاري (٤/ ١٦٣٣) الحديث (٤٢٢١)، ومُسْلِمٌ (١/ ٣٧٥) الحديث (٥٢٦).

تتبع =

بعدم اعتبار العدد، وأما طلب العدد في حديث جزئي فلا يدل على اعتباره كلياً، لجواز أن يحال ذلك على مانع خاص بتلك الصورة، أو قيام سبب يقتضي التثبيت، وزيادة الاستظهار، لا سيما إذا قامت قرينة [مثل] ^(١) عدم علم عمر عليه السلام بهذا الحكم، وكذلك حديثه مع أبي موسى في الاستئذان، ^(٢) ولعل الذي أوجب ذلك استبعاد عدم العلم به، وهو في باب الاستئذان أقوى، وقد صرح عليه السلام بأنه أراد أن يستثبت انتهى. ^(٣)

الثاني: الرواية الصحيحة التي عليها الجماهير: «بغرة» بالتنوين، وما بعده بدل منه، ^(٤) [بدل الكل من الكل]. ^(٥)

ح: وما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في صحيحه، في كتاب الديات، في باب دية جنين المرأة عن المغيرة بن شعبة قال: «قضى النبي عليه السلام بالغرة عبداً أو أمة». ^(٦)
وذكر صاحب مطالع الأنوار الوجهين: التنوين، والإضافة، قال: والأول أوجه وأقيس. ^(٧)

قلت: وجه القياس أن الإضافة تكون من باب إضافة الشيء إلى نفسه، وهي قليلة.
قال الجوهري: و «أو» ^(٨) هنا للتنوين لا للشك. ^(٩)

==

وقد أسهب الإمام الشافعي - رحمه الله - في ذكر هذه الأدلة كما في كتابه الرسالة (٤٠١).

- (١) الذي وجدته في المخطوط: على، وما أثبتته الصواب الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق (٩٩/٤).
(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب (٨٢) الاستئذان، باب (٣) التسليم، والاستئذان ثلاثاً (٢٣٠٥/٥) الحديث (٥٨٩١)، ومسلم في كتاب (٣٨) الآداب، باب (٧) الاستئذان (١٦٩٤/٣) الحديث (٢١٥٣).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه. إحكام الأحكام (٩٩/٤).

(٤) هذا ما ذكره القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم (٤٨٩/٥).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (٤) جنين المرأة (٢٥٣١/٦) الحديث (٦٥٠٩).

(٧) بعد رجوعي إلى كتاب مطالع الأنوار لم أقف عليه، والكتاب فيه نقص.

(٨) في نسخة (ق) والواو. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٩) لم أقف على هذا الكلام منسوباً للجوهري - رحمه الله - وقد وجدت القرطبي - رحمه الله -

==

وأصلُ الغُرَّةِ ^(١) بياضُ في الوجه ^(٢)، ولهذا قال ابن عبد البر: ^(٣) لا يكون العبد الذي يقضي به إلا أبيض، لذكره الغرة، قال: ولولا أن النبي ﷺ أراد بالغُرَّةِ معنى زائداً على شخص العبد والأمة لما ذكرها. ^(٤)

قلت: وقال مالك: الحمران من الرقيق أحب إلي من السودان.

ع: فإن قلت الحمران بذلك البلد أخذ من السودان، إلا أن يغلو الحمران فمن أوسط السودان. ^(٥)

==

ذكر ذلك فقال: و «أو» فيه للتنويع أو للتخيير لا للشك، ثم قال: وكذلك فهمه مالك وغيره. المفهم (٦١ / ٥). المتقى للباقي (٨٠ / ٧).

(١) الغُرَّةُ عند العرب أنفُسُ شيء يملك، فكأنه قد يكون هنا، لأن الإنسان من أحسن الصور. مشارق الأنوار للقاضي عياض (١٣١ / ٢).

(٢) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣ / ٣٥٤)، لسان العرب لابن منظور (٥ / ١٥).

(٣) فائدة نفيسة:

قال ابن الملقن: وأعلم أن الفاكهي نقل مقالة أبي عمرو، عن ابن عبد البر، والظاهر عندي وهمه في ذلك، وسببه أن القاضي ثم النَوَوِي حكياء عن ابن عمرو بالواو، وهو ابن العلاء فظنه أبا عمر بن عبد البر فصَّح به نسبة له. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩ / ٩٩)، شرح النَوَوِي على صحيح مُسْلِم (١١ / ١٧٥)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥ / ٤٨٩)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥ / ٣٢١)، معالم السنن للخطَّابي (٤ / ٢٩)، تاريخ ابن الوردي (١ / ١٨٩)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٣ / ٤٦٧)، غريب الحديث للخطَّابي (١ / ٢٣٦).

وبعد أن نقل النَوَوِي كلام أبي عمرو بن العلاء، المتوفى سنة ١٥٤ هـ، قال: وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه تجزي فيها السوداء ولا تتعين البيضاء. شرح النَوَوِي على صحيح مُسْلِم (١١ / ١٧٦).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام النَوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١ / ١٧٥) عدا قول الفاكهاني: التنوين، والإضافة، وكذلك، قوله: قلت، وقول الجوهري، فهذا لم ينص عليه النَوَوِي في شرحه.

(٥) هذا الكلام - والله أعلم - ليس هو من كلام القاضي عياض، فلم أجد بعد البحث أنه من كلامه، كما عزاه الفاكهاني له، أو يكون الرمز (ع) وقع خطأ من قبل الناسخ، بل هذا القول هو تابع لما سبق من كلام الإمام مالك - رحمه الله - فقد وقفت عليه، كما في المدونة الكبرى (١٦ / ٤٠٤ - ٤٠٥)، المتقى للباقي (٧ / ٨٠)، الذخيرة للقرافي (١٢ / ٤٠٤).

ح: واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة ذكرًا كان أو أنثى.^(١)

ثم قال ع: وقيل: الغرة تطلق على الذكر والأنثى.^(٢)

قال الجوهري: وكأنه عبّر عن الجسم كله بالغرة.^(٣)

وهذا كقوله: عتق رقبة.^(٤) وظاهر هذا يرد ما قاله ابن عبد البر من اشتراط البياض فتأمل. وقيل: أراد بالغرة الخيار، والوسط من الأعلى يجزئ، وليس الوسط من جملة العبيد.

قال: ومقتضى مذهبنا أنه خير بين إعطاء غرة، أو عشرين دية [١٣٢ / أ / ق] الأم.^(٥)

[الثالث:]^(٦) إن كانوا أهل ذهب فخمسون ديناراً، أو أهل ورق فست مئة درهم، أو خمس فرائض من الإبل. وقيل: لا يُعطى من الإبل^(٧)، وعلى هذا في قيمة الغرة جمهور العلماء.

وخالف الثوري، وأبو حنيفة^(٨)، فقالا: قيمة الغرة خمس مئة درهم. لأن ديتها

(١) نص على ذلك النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١ / ١٧٦).

(٢) نص على ذلك القاضي عياض، كما في كتابه إكمال المعلم (٥ / ٤٨٩).

(٣) نص على ذلك الجوهري، كما في كتابه الصحاح (١ / ٦٢٢).

(٤) نص على ذلك النووي، كما في شرحه على صحيح مسلم (١١ / ١٧٥)، المنتقى للباجي (٧ / ٨٠).

(٥) من قول الفاكهاني: وقيل: أراد بالغرة الخيار إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض - رحمه الله -، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥ / ٤٨٩).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: الخامس، وما أثبتته الصواب حتى يستقيم الترتيب.

(٧) ومن قال به ابن القاسم، كما ذكر ذلك الباجي في المنتقى (٧ / ٨١).

(٨) بدائع الصنائع للکاساني (٢ / ٣٢١)، لسان الحکام لابن أبي اليمین (٣٩٢)، تحفة الفقهاء للسمرقندي

(٣ / ١١٨)، المبسوط للسرخسي (٢٦ / ٩٠)، الجامع الصغير للشيباني (٥١٨)، البحر الرائق لابن

نجيم (٨ / ٣٨٩)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زادة (٤ / ٣٥٧)، الفتاوى الهندية

للشيخ نظام وجماعة (٦ / ٣٤).

(٩) في نسخة (خ) فيه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه

عندهم من الدراهم خمس مئة درهم.

وحجة الجماعة في ذلك، قضاء الصحابة بما قالوه. وشدَّ بعض السلف، منهم طاووس، وعطاء، ومجاهد^(١)، قالوا: غُرَّة عَبْدٍ أو وليدة أو فرس. وقال بعضهم: أو بغل، ورفعوا في ذلك حديثاً.^(٢)

==

الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٨٩/٥).

(١) مجاهد بن جبر المخزومي المكي، أبو الحجاج، توفي سنة ١٠٣هـ. طبقات المفسرين للداودي (١/١١)، رقم (١٦).

(٢) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله في الجنين بغرة، عبداً، أو أمة، أو فرساً، أو بغلاً».

أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي، ثنا عيسى، عن محمد - يعني ابن عمرو - عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: ... فذكره.

التعريف برجال السند:

- إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أبو إسحاق، الفراء الرازي، يلقب الصغير، ثقة حافظ، من العاشرة، مات بعد العشرين وميتين، ع. التقريب (٦٤٥) رقم (٨١٤٢).

- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي، نزل الشام مرابطاً، ثقة مأمون، من الثامنة، مات سنة ١٨٧هـ، وقيل: سنة إحدى وتسعين، ع. التقريب (٤٤١) رقم (٥٣٤١).

- محمد بن عمرو سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه في باب العدة، الحديث الرابع ج ١ ص ٢١٧. قال ابن حجر: صدوق له أو هام. التقريب (٤٩٩) رقم (٦١٨٨).

- أبو سلمة بن عبد الرحمن: سبقت ترجمته في باب العدة، الحديث الثاني ج ١ ص ١٩٩. قال عنه ابن حجر: ثقة مكثر. التقريب (٦٤٥) رقم (٨١٤٢).

- أبو هريرة:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٣٤) الدييات، باب (١) دية الجنين (١٩٣/٤) الحديث (٤٥٧٩)، من طريق إبراهيم بن موسى الرازي، وابن جبان في كتاب الدييات، باب ذكر المدحض قول من زعم أن الغرة في الجنين الساقط لا يجب على الضارب إلا عبد أو أمة (٣٨٠/١٣) الحديث (٦٠٢٢)، من

=

طريق عبدالله بن محمد الأزدي، عن إسحاق بن إبراهيم، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب (٢٦) جماع أبواب تحريم القتل، ومن يجب عليه القصاص، ومن لا قصاص عليه، باب (٥٩) من قال في الغرة عبد، أو أمة، أو فرس، أو بغل، أو كذا وكذا من الشاء، وليس بمحفوظ (٨/ ١١٥) الحديث (١٦١٩٤)، من طريق أبي علي الروذباري، عن أبي بكر بن داسة، عن أبي داود، عن إبراهيم بن موسى الرازي، والطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٢١٢) الحديث (٢٩٤٦)، من طريق إبراهيم بن يوسف البرزاز البغدادي، عن عبدالرحمن بن يونس الرقي، ومن طريق موسى بن هارون، عن إسحاق بن زاهر (٨/ ١٠٢)، والدارقطني في كتاب (٤) الحدود والديات وغيره (٣/ ١١٤) الحديث (١١٤)، من طريق محمد بن سليمان النعماني، وأحمد بن عبدالله الوكيل، عن عبدالله بن عبد الصمد، جميعهم عن عيسى بن يونس، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

الحكم :

أما زيادة « أو فرس أو بغل ».

قال البيهقي: ليس بمحفوظ، تفرد به عيسى بن يونس، وليس في رواية الجماعة، عن محمد بن عمرو، ولا في رواية الزهري، عن أبي سلمة، ولا في رواية غير أبي هريرة. السنن الصغرى للبيهقي (٧/ ١٢٨).

وقال النووي: وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح بغرة عبد، أو أمة، أو فرس، أو بغل فرواية باطلة، وقد أخذ بها بعض السلف. شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ١٧٦).

وقال علي القاري: هذه الزيادة شاذة، فالحديث ضعيف. مرقاة المفاتيح (٧/ ٦٢).

قال الدارقطني: رواه محمد بن عمرو، واختلف عنه، فرواه عيسى بن يونس، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال فيه: « غرة عبد، أو أمة، أو فرس، أو بغل » ولم يقل ذلك عن محمد بن عمرو سواه، وقال إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلًا، وهو الصحيح، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٩/ ٢٩٤).

وقال الخطابي: يُقال إن عيسى بن يونس قد وهم فيه، وهو يغلط أحيانًا فيما يرويه. معالم السنن للخطابي (٤/ ٣٣).

قال ابن قدامة: هذا لا يثبت رواه عيسى بن يونس، ووهم فيه، قاله أهل النقل، والحديث الصحيح المتفق عليه، إنما فيه عبد أو أمة. المغني (٨/ ٣١٦).

وقال الألباني: شاذ. ضعيف سنن أبي داود (٤٦٠) الحديث (٩٩٥).

وقال داؤد^(١) وأصحابه: مهما وقع عليه اسم غرة مجزئ^(٢).

وقال الشافعي: أقل سن الغرة سبع سنين،^(٣) وأما في طرف الكبير، فقليل: أنه لا يؤخذ الغلام بعد خمس عشرة سنة، ولا الجارية بعد عشرين سنة، وجعل بعضهم الحد عشرين سنة، والأظهر أنهما يؤخذان^(٤) وإن جاوزا السنتين^(٥) ما لم يضعفا، ويخرجاً عن سن الاستقلال بالهرم، لأن من أتى بما دل الحديث عليه [٢٣٧/ب/خ] ومساه فقد أتى بما وجب فلزم قبوله إلا أن يدل دليل على خلافه^(٦).

قلت: وليس في لفظ الحديث تعرض للسن قطعاً، وهذا كله من تصرفات الفقهاء^{رحمهم الله}.

وهذا كله في جنين الحرة، وأما غيرها فإن كانت أم ولد فكالحرة عندنا، وإن كانت أمة^(٧) ففي جنينها من غير السيد عشر قيمة أمة كان أبوه حراً أو عبداً^(٨)، إذ ليس في لفظ

(١) ومن نقل هذا القول عنه بحروفه القُرْطُبي في المفهم (٥/ ٦١ - ٦٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٤٨٣)، وفي الاستذكار (٨/ ٧٥)، وابن رشد في بداية المجتهد (٢/ ٣١١)، والشوكاني في نيل الأوطار (٧/ ٢٢٩).

(٢) من قول الفاكهاني: إن كانوا أهل ذهب فخمسون ديناراً، أو أهل ورق فست مئة درهم إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٤٨٩)، إلا أن القاضي عياض قال: كل ما وقع عليه اسم غرة مجزئ. شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ١٧٦)، التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٤٨٣)، الاستذكار لابن عبد البر (٨/ ٧٥)، بداية المجتهد لابن رشد (٢/ ٣١١).

(٣) الأم للشافعي (٦/ ١٠٩).

(٤) والعبارة الواردة في منهاج الطالبين: والأصح قبول كبير لم يعجز بهرم. (١/ ١٢٩).

(٥) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت ابن دقيق العيد يقول: الستين. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ١٠٢)، وقد نقل ابن حجر كلام ابن دقيق وذكر الستين. فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٢٥٠).

(٦) من قول الفاكهاني: وقال الشافعي: أقل سن الغرة سبع سنين إلى هنا هذا ما نص عليه ابن دقيق العيد كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٠٢).

(٧) في نسخة (خ) أم ولد. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني. التلقين لعبد الوهاب (٢/ ٤٩١).

(٨) المدونة الكبرى (١٦/ ٤٠٢)، التلقين لعبد الوهاب (٢/ ٤٩١)، المتقى للباجي (٧/ ٨٢)،

الحديث عموم يدخل تحته جنين الأمة، فإنه وإن كان في لفظ الاستشارة ما يعطي العموم وهو قوله: «إِمْلَأُ الْمَرْأَةَ» لكن لفظ الراوي يقتضي كونها في واقعة مخصوصة، فعلى هذا ينبغي أن يؤخذ حكم جنين الأمة من محل آخر.^(١)

وقال ابن وهب: فيه ما نقصها من قيمتها، والأول قول مالك، قال ابن القاسم في العُتْبِيَّة: قيمته على الرجاء والخوف.^(٢)

وقال في المدونة في جنين الذميمة: يريد إذا لم يستهل^(٣) صارخاً عُشر دية أمه، أو نصف عُشر دية أبيه، وهما سواء، والذكر والأنثى في ذلك سواء.^(٤)

قال العلماء: وإنما كان كذلك لأنه قد يخفى فيكثر فيه النزاع، فضبطه الشرع بما يقطع النزاع.

قلت: وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أو ناقصها، أو كان مضغة تصور فيها خلق آدمي.^(٥)

==

الذخيرة للقرافي (١٢/٤٠٤)، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني للأزهري (٥٨٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٧٧/٨)، التاج والإكليل للمواق (٦/٢٥٧).

(١) من قول الفاكهاني: إذ ليس في لفظ الحديث عموم يدخل تحته جنين الأمة إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٠٢). إلا أنه قال: في لفظ الاستشارة ما يقتضي العموم.

(٢) أما قول ابن وهب، ومالك، وابن القاسم فقد نقل ذلك عنهم الباجي في المنتقى (٧/٨٢)، الذخيرة للقرافي (١٢/٤٠٧)، الشرح الكبير للدردير (٤/٢٦٨)، شرح مختصر خليل للخرشي (٨/٣٢)، منح الجليل لعليش (٩/٩٨).

(٣) ولم يستهل: أي لم يرفع صوته عند الولادة. طلبة الطلبة للنسفي (٣٣١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥/٢٧٠)، الفائق للزخشي (٤/١٠٩).

(٤) المدونة الكبرى (١٦/٤٠١).

(٥) من قول الفاكهاني قال العلماء: وإنما كان كذلك لأنه قد يخفى فيكثر فيه النزاع إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٧٦).

قال مَالِك: وذلك بغير قَسامة، وهي في مال الجاني، ولا تحملها العاقلة.^(١)
وقال الشَّافِعِي^(٢) وأبو حَنِيفَةَ^(٣)، والكوفيون: هي على العاقلة، ويقول مَالِك قال
البَصْرِيُّونَ.^(٤)

واختلف هل على الجاني كفارة أم لا؟ فاستحسن مَالِك^(٥) الكفارة في الجنين والعبد
والذمي إذا قتل ففیهما الكفارة^(٦)، وفي جنينهما الكفارة.

وقال أَشْهَب: وهي في العبد المؤمن أوجب، وروى أَشْهَب عن مَالِك: لا كفارة فيه،
قال أَشْهَب: وأوجبها الشَّافِعِي وآخرون. ويقول مَالِك قال أبو حَنِيفَةَ .

والكفارة: عتق رقبة،^(٧) كما قال الله تعالى^(٨)، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين .

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٧٤/٨)، التمهيد لابن عبد البر (٤٨٤/٦)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض
(٤٩٠/٥)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٢٨)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٥٠٦)
الذخيرة للقرافي (٤٠٤/١٢)، المتقى للباجي (٨٢/٧)، منح الجليل لعليش (٩٧/٩).

ومن قال بأنها في مال الجاني أيضا: الحسن بن حي، والحسن البصري، والشَّعْبِي. الاستذكار لابن
عبد البر (٧٤/٨)

والعاقلة: هي الجماعة التي تغرم الدية، وهم عشيرة الرجل، أو أهل ديوانه أي: الذين يرتزقون عن
ديوان على حدة. المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٧٥/٢).

(٢) الأم للشافعي (١٠٣/٦)، شرح التَّوْوِي على صحيح مُسْلِم (١٧٦/١١)، الحاوي الكبير للماوردي
(٣٨٥/١٢)، الوسيط للغزالي (٣٨٠/٦).

(٣) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٣٢٥/٧)، المبسوط للسرخسي (٤٦٤/٤)، الهداية شرح البداية
للمرغيناني (١٨٩/٤)، تبين الحقائق للزَّيْلَعِي (١٣٩/٦)، الجامع الصغير للشيباني (٥١٨)، بداية
المبتدي للمرغيناني (٢٤٧)، الدر المختار للحصكفي (٥٨٨/٦).

(٤) أما قول الكوفيون وقول البَصْرِيِّون فقد نص عليهما القاضي عِيَّاض، كما في كتابه إكمال المعلم
(٤٩٠/٥)، شرح التَّوْوِي على صحيح مُسْلِم (١٧٦/١١).

(٥) الاستذكار لابن عبد البر (٧٦/٨).

(٦) نص على ذلك القَرَّافِي كما في كتابه الذخيرة (٤٠٣/١٢).

(٧) الاستذكار لابن عبد البر (٧٦/٨).

(٨) وذلك في سورة النساء، الآية (٩٢). قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ

[الرابع]: ^(١) العُرَّة موروثة على فرائض الله تعالى على المشهور عندنا ^(٢)، وبذلك قال الشافعي ^(٣) والجمهور. وقال ربيعة: ^(٤) هي للأم خاصة، لأنه كعضو من أعضائها، أو قال: ثمن عضو من أعضائها / [١٣٢ / ب / ق].

قال الإمام: وقيل: ليس ذلك كعضو من أعضائها، فلا تنفرد بديته فيه بل ^(٥) فيشاركها الأب. ^(٦)

قلت: وظاهر هذا تساوي الأبوين فيها نصفين ^(٧) بالسوية، وأظن أن ابن يونس من أصحابنا صرح بذلك فقال: نصفان بينهما. أعني على هذا القول، ونقل عن ابن هُرْمِز ^(٨):

قَالَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثْقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَكَبِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا .

(١) الذي وجدته في المخطوط: الثالث، وما أثبتته الصواب حتى يستقيم الترتيب
(٢) المدونة الكبرى (١٦ / ٤٠١)، الكافي لابن عبد البر (٦٠٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٨ / ٨٠)،
المعلم للمازري (٢ / ٢٥٢)، المنتقى للباجي (٧ / ٨٠)، القوانين الفقهية لابن جزي (٢٢٨)، منح
الجليل لعليش (٩ / ١٠٢)، شرح ميارة لمحمد بن أحمد (٢ / ٤٧٨)، التاج والإكليل للمواق
(٦ / ٢٥٨).

(٣) الأم للشافعي (٦ / ١٠٨)، الحاوي الكبير للمأوردي (١٢ / ٣٩١)، الإقناع للشرييني (٢ / ٥١٤)،
مغني المحتاج للشرييني (٤ / ١٠٥).

(٤) البيان والتحصيل لأبي الوليد بن رشد (١٦ / ٣٢)، الاستذكار لابن عبد البر (٨ / ٨٠)، بداية المجتهد
لابن رشد (٢ / ٣١٢)، المنتقى للباجي (٧ / ٨٠) المفهم للقرطبي (٥ / ٦٥)، منح الجليل لعليش
(٩ / ١٠٢).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) هذا نص كلام الإمام المازري - رحمه الله -، كما ورد في كتابه المعلم (٢ / ٢٥٢)، إلا أنه قال: يشاركها
الأب.

(٧) في نسخة (ق) أجمعين. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الموافق لسياق الكلام.

(٨) محمد بن هرمز العُكْبَرِي، أبو الحسين، توفي سنة ٤٢٤ هـ. طبقات الحنابلة لمحمد بن أبي يعلى
(٢ / ١٨١) رقم (٦٤٨).

أنها للأبوين خاصّة، الثلث والثلثان، فإن لم يكن إلا أحدهما فجميعها له، وقال بهذا مَالِك مرة^(١).

وهذا كله إذا خرج الجنين ميتاً، فإن خرج حياً ثم مات فالواجب فيه دية الكبير، فإن كان ذكراً فمئة بعير، وإن كان أنثى فخمسون.

ح: وهذا مجمع عليه، وسواء فيه العمد والخطأ^(٢).

قلت: واختلف إذا خرج الجنين بعد موت أمّه، والمشهور عندنا وعليه الجمهور أنه لا غُرّة فيه^(٣) وفي المسألة فروع كثيرة موضعها كتب الفقه. والله أعلم.



(١) أما قول ابن هرمز، وقول مَالِك، فقد نص عليهما البَاجِي في المنتقى (٧/ ٨٠)، التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٤٨٧)، الذخيرة للقرافي (١٢/ ٤٠٦)، منح الجليل لعليش (٩/ ١٠٢)، حاشية الدسوقي (٤/ ٢٧٠)، بلغة السالك للصاوي (٤/ ١٩٢).

(٢) من قول الفأكيهاني - رحمه الله - : وهذا كله إذا خرج الجنين ميتاً إلى هنا هذا نص كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١/ ١٧٦).

(٣) المنتقى للبَاجِي (٧/ ٨١).

❖ الحديث السابع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « أَفْتَتَلْتُ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَلٍ، فَرَمْتُ أَحَدَهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَفَتَلَتْهَا ^(١) وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا، وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيُّ ^(٣)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمُ ^(٤) مَنْ لَا أَكْلَ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ ^(٥) مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ ^(٦) الَّذِي سَجَعَ ^(٧) ».

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: اختلف في اسمي هاتين المرأتين، فقليل إحداهما: مُلَيِّكَةٌ والأخرى غُطَيْفٌ.
ويقال: أُمُّ غُطَيْفٍ ^(٨). وقيل: إحداهما أم عفيف، والأخرى

(١) في نسخة (خ) فقتلها، وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح الإمام مسلم (٣/١٣٠٩) الحديث (١٦٨١).

(٢) قضى بمعنى: حكم. مقاييس اللغة لابن فارس (٥/٩٩).

(٣) حمل بن مالك بن النابغة الهذلي، أبو نضلة. أسد الغابة لابن الأثير (٢/٧٤) رقم (١٢٥٣).

(٤) أغرم: أي أضمن. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/٣٠٣).

(٥) الكاهن: الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤/٢١٤).

(٦) السجع: تواطؤ الفاصلتين من الشر على حرف واحد. الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (٣٦٢).

(٧) أخرجه البخاري كتاب (٧٩) الطب، باب (٤٥) الكهانة (٥/٢١٧٢) الحديث (٥٤٢٦) وغير ذلك مع اختلاف في حروفه، ومسلم في كتاب (٨) القسامة، والمحاريق، والقصص، والديات، باب (١) دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ، وشبه العمدة على عاقلة الجاني (٣/١٣٠٩) الحديث (١٦٨١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٨) في نسخة (ق) عطيف. وقد ذكر الخطيب البغدادي نفس هذا القول بحروفه إلا أن غطيف بالعين ط

أم مكلف^(١). وقيل: إحداهما مُلِيكَةٌ والأخرى أم عفيف،^(٢) وكانتا ضرّتين.^(٣)

الثاني: قوله: «فَقَتَلْتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا» ليس فيه ما يدل على انفصاله، وإنما يؤخذ ذلك من الرواية الأخرى^(٤): «قَتَلَتْ وَأَلْقَتْ جَنِينَهَا»،^(٥) وفي أخرى: «فَأَسْقَطَتْ غُلَامًا قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ مَيْتًا، وَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ»^(٦) وقد تقدم^(٧) أن الحديث يُفسر بعضه بعضاً.

الثالث: قوله: «وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ» أجرى - عليه الصلاة والسلام - هذا القتل إجراء غير العمد.

==

فقال: واسم إحدى المرأتين مليكة، واسم الأخرى عطيف. ويقال: أم عطيف. كتاب الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي (٥١٢/٨). تلقيح فهم أهل الأثر لابن الجوزي (٥١٢/١).
وقد نقل ابن عبد البر عن ابن عباس رضي الله عنه: أن اسم إحداهما مليكة، والأخرى أم غطيف. الاستيعاب لابن عبد البر (١٩١٤/٤).

(١) تلقيح فهم أهل الأثر لابن الجوزي (٥١٢/١).

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي (١١٧/١٣).

(٣) أسد الغابة لابن الأثير (٢٩٢/٧).

(٤) ذكر ذلك ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (١٠١/٤).

(٥) رواية البخاري ومسلم سبقت، وأما هذا اللفظ فوجدته في سنن البيهقي الكبرى من قول أبي المليلح الهذلي عن أبيه (١٠٨/٨) رقم (١٦١٦٠).

(٦) رواية البخاري ومسلم سبقت، أما هذا اللفظ فقد وجدته في سنن أبي داود (١٩٢/٤) رقم (٤٥٧٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٢٤٠/٤) رقم (٧٠٣٢)، والمجتبى (٥١/٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٥/٨) رقم (١٦١٩٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٨٩/١١) رقم (١١٧٦٧) من قول ابن عباس رضي الله عنه.

(٧) وذلك في كتاب الصلاة، باب المواقيت، الحديث الأول.

الرابع: « حَمَل » بفتح الحاء والميم المهملتين .^(١)

وقوله: « فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطَلُّ » رُوي بالباء الموحدة^(٢)، وبالياء المشناة تحت المضمومة.

ع: وَرُوي عن مَالِكٍ في الموطأ بالوجهين .^(٣)

قلت: فهو على الأول مِنَ الْبُطْلَانِ، وعلى الثاني مِنْ قَوْلِهِمْ: طَلَّ دَمُهُ أَي: هُدِرَ.^(٤)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ »، قال الإمام: إِنَّمَا ذَمُّهُ - عليه الصلاة والسلام - لَأَنَّ هَذَا السَّجْعَ فِي مَقَابِلَةِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَالْمُسْتَبْعِدِّ لَهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مَا عُورِضَتْ بِهِ النَّبُوءَةُ مَذْمُومٌ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ بِهِ رَدُّ الْحُكْمِ، وَإِلَّا فَقَدْ سَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوَاضِعٍ.^(٥)

ع: وقيل: بل أنكر عليه تكلف / [١٣٣ / أ / ق] ^(٦) الإسجاع على طريق الكُفَّانِ، وحواشية^(٧) الأعراب، وليس سجع فصحاء العرب، ومقاطعها، وكلام النبي ﷺ مِنْ هَذَا

(١) من قول الفاكهاني: أجرى - عليه الصلاة والسلام - هذا القتل إلى هنا، هذا ما ذكره ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (١٠٣ / ٤).

(٢) أخرج ذلك البخاري في كتاب (٧٩) الطب، باب (٤٥) الْكُفَّانَةِ (٢١٧٢ / ٥) الحديث (٥٤٢٦).

(٣) من قول الفاكهاني: رُوي بالباء الموحدة إلى هنا هذا ما ذكره القاضي عياض، كما في كتابه إكمال المعلم (٤٩٢ / ٥) وذكر أن جمهور الرواة في صحيح مُسْلِمٍ ضبطوه بالوحدة، وعزى رواية الياء لابن أبي جعفر.

أما بالباء الموحدة فقد ذكرها مَالِكٌ في باب (٧) عقل الجنين (٨٥٥ / ٢) الحديث (١٥٥٢).

وأما بالياء فلم أقف عليها فلعلها في نسخة من نسخ الموطأ.

(٤) وقد نص على ذلك الإمام المازري - رحمه الله -، كما في كتابه المعلم (٢٥٣ / ٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٣٨ / ٢).

(٥) هذا نص كلام المازري - رحمه الله -، كما ورد في كتابه المعلم (٢٥٣ / ٢)، شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (١٧٨ / ١١).

(٦) وكذلك نسخة خدابخش الوجه (أ) رقم اللوح (٢٣٨).

(٧) قال ابن منظور: ورجل حُوشِيٌّ: لَا يَخَالُطُ النَّاسَ، وَلَا يَأْلِفُهُمْ، وَفِيهِ حُوشِيَّةٌ، وَالْحُوشِيُّ: الْوَحْشِيُّ،

النوع. (١)

قلت: وانظر قوله: « مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ » هل هو من كلامه ﷺ، أو من كلام الراوي؟ فإنه عندي يحتمل الوجهين (٢). والله أعلم.



=

ورجل حوش الفؤاد: حديده، ولي في بني فلان حواشه أي من ينصري من قرابة أو ذي مودة. لسان العرب (٢٩٠/٦).

(١) هذا ما نص عليه القاضي عياض، كما في كتابه إكمال المعلم (٤٩٢/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٧٨/١١).

قال الصنعاني - رحمه الله - وهو كثير، وفي الأدعية النبوية كثير من ذلك. العدة للصنعاني (٢٩٩/٤).

ومن أمثله في كلام النبي ﷺ ما ثبت في صحيح البخاري (٨٤٨/٢) الحديث (٢٢٧٧)، ومسلم (١٣٤١/٣) الحديث (٥٩٣).

(٢) قال ابن حجر: زاد مسلم والإسماعيلي من رواية يونس: « مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ » قال القرطبي: هو من تفسير الراوي، وقد ورد مستند ذلك فيما أخرجه مسلم في حديث المغيرة بن شعبة فقال: رجل من عصابة القاتلة يغرم فذكر نحوه، وفيه فقال رسول الله ﷺ: «أَسْجَعُ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ». فتح الباري (٢١٨/١٠).

وقال الدكتور حسنين فلمبان: فهو من كلام الراوي وليس من كلام الرسول ﷺ.

❖ الحديث الثامن:

عن عمران بن حصين^(١) رضي الله عنه: « أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَتَزَعَّ يَدُهُ مِنْ فِيهِ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَعِضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ لَا دِيَةَ لَكَ. »^(٢)

❖ الشرح:

اختلف في العضوض إذا نزع يده من فم العاض فانتثر^(٣) بعض أسنانه، فالمشهور عندنا أنه ضامن^(٤)، وقال بعض أصحابنا: لا ضمان عليه^(٥)، وبالتضمن قال الشافعي رحمته الله^(٦) فيما نقل عنه الإمام.

(١) سبق تعريف الفاكهاني به في كتاب الطهارة، باب التيمم، الحديث الأول. وهو عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي، أبونجيد، مات سنة ٥٢هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٣/١٢٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الدِّيَاتِ، باب (٧) إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ (٢٥٢٦/٦) الحديث (٦٤٩٧) بلفظه إلا أنه قال: فاختصوا إلى النبي ﷺ، ومُسْلِمٌ في كتاب (٨) الْقَسَامَةِ، وَالْمُحَارِبِينَ، وَالْقِصَاصِ، وَالدِّيَاتِ، باب (٤) الصَّائِلِ عَلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ، أو عضوه إذا دفعه المصُول عليه فأتلف نفسه، أو عضوه لا ضمان عليه (٣/١٣٠١) الحديث (١٦٧٣) بنحوه.

(٣) أي: طرح. الصحاح للجوهري (١/٦٦١).

(٤) جامع الأمهات لابن الحاجب (٥٢٥)، المفهم للقرطبي (٥/٣٣)، التاج والإكليل للمواق للخرشي (٨/١١١)، مواهب الجليل للحطاب (٦/٣٢٢).

(٥) الذخيرة للقرافي (١٢/٢٦٣).

(٦) قال ابن الملقن - رحمه الله - ونقل المازري مثل مقالة مالك عن الشافعي، وهي غريبة لا نعرفها في مذهبه. ومن قبله القرطبي. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩/١٢٠)، المفهم للقرطبي (٥/٣٣).

وقد نص النووي - رحمه الله - على مسألة العض السابقة الذكر وبين أنه لا ضمان عليه، وأن هذا هو مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، وكثيرين، أو الأكثرين رحمهم الله. شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٦٠).

وقال بعض المحققين من شيوينا: إنما ضُمَّتْهُ مَنْ ضُمَّتْهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، لأنه يمكنه النزع بالرفق حتى لا تنقلع أسنان العاض، فإذا زاد على ذلك صار متعدياً في الزيادة فضمن، وحملوا [الحديث] ^(١) على مَنْ لم يمكنه النزع إلا بذلك النزع الذي أدى إلى سقوط الأسنان.

وقال بعضهم: لعل أسنانه كانت متحركة [فَسَقَطَتْ] ^(٢) عقب النزع.

وهذا التأويل بعيد من ظاهر الحديث.

وكذلك اختلفوا في الجَمَل إذا صَالَ على رجل فدفعه عن نفسه فقتله، هل يضمن أم لا؟ وبنفى التضمن قلنا نحن ^(٣) والشافعي ^(٤)، وبإثباته قال أبو حنيفة ^(٥)، والحجة لنفي التضمن أنه مأمور بالدفع عن نفسه، وَمَنْ فَعَلَ ما أُمِرَ به لم يكن متعدياً، وَمَنْ ليس بمتعدٍ فلا يضمن في مثل هذا، وقياساً على ما لو قتل عبداً في مدافعتة إياه عن نفسه، وَمَنْ أثبت الضمان رأى أنه أحيا نفسه بإتلاف مال غيره، فأشبهه مَنْ اضطرَّ لطعام غيره فأكل منه خوف الموت فإنه يضمن.

والفرق بين السؤالين ^(٦) أن الآكل لطعام غيره ابتداءً ذلك من قبل نفسه، ولا جنابة من رب الطعام، ولا من الطعام عليه، [فلهذا ضمن، وفي الجَمَل لم تكن البداية منه بل بسبب الجنابة عليه] ^(٧) فهذا لم يضمن، يعني في مسألة الصائل - وأيضاً - فإنَّ الطعام

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) الموطأ لمالك (٧٤٨/٢)، المنتقى للباجي (٦٦/٦)، بداية المجتهد لابن رشد (٢٤٣/٢)، المفهم للقرطبي (٣٣/٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٢١٢/٧).

(٤) الأم للشافعي (١٧٧/٦)، الحاوي الكبير للماوردي (٤٥١/١٣)، المفهم للقرطبي (٣٣/٥).

(٥) بدائع الصنائع للكاتاني (١٩٧/٢)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (١٧٣/١)، تبيين الحقائق للزيلعي (٦٧/٢)، شرح فتح القدير للكمال بن الهمام (٨٩/٣).

(٦) قال الإمام المازري - رحمه الله - عندنا. المعلم للمازري (٢٤٩/٢).

(٧) الزيادة من المعلم للمازري (٢٤٩/٢).

ينوب غيره منابه في إحياء نفسه فكأنَّ الضرورة^(١) فيه لم تتحقق فصار كمن أكل اختياراً، ولا مندوحة له في الجَمَل، ولا ينفعه مدافعة غيره ولا ينجيه، فتحققت الضرورة فهذان فرقان بينهما.

ومن هذا المعنى سؤال ثالث، وهو [لو]^(٢) رمى إنسان أحداً ينظر إليه في بيته فأصاب عينه، فاختلف أصحابنا -أيضاً- في ذلك فالأكثر منهم على إثبات الضمان والأقل على نفيه، وبالأول^(٣) قال أبو حنيفة، وبالثاني قال الشافعي.^(٤)

فأما نفي الضمان فلقوله ﷺ: «لو أن امرأاً أطلع عليك بغير إذن فخذفته»^(٥) بحصاه ففَقَّأت عينه لم يكن / [١٣٣/ ب/ ق] عليك جناح^(٦).

وأما إثبات الضمان فلائنه لو نظر إنسان إلى عورة إنسان آخر بغير إذنه لم يُستبح بذلك فقاً عينه، فالنظر إلى الإنسان في بيته أولى أن لا يُستباح به ذلك، ومَحْمَلُ الحديث عندهم على أنه رماه لينبئه على أنه نظر إليه، أو ليدفعه عن ذلك غير قاصد لفقه عينه فأنفقأت عينه خطأ فالجناح منتفٍ، وهذا الذي نُفي في الحديث، والدية لا ذكر لها.^(٧)

(١) في نسخة (خ) الصورة. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لسياق الكلام، ولما جاء في المعلم الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات (٢/ ٢٤٩).

(٢) الزيادة من نسخة (ق). وهذه الزيادة موافقة لما ورد في كتاب المعلم (٢/ ٢٤٩).

(٣) الكافي لابن عبد البر (٦٠٧)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٣٠)، التاج والإكليل للمواق (٦/ ٣٢٢)، مواهب الجليل للحطاب (٦/ ٣٢٢)، منح الجليل لعليش (٩/ ٣٦٦).

(٤) الأم للشافعي (٦/ ٣٢)، شرح المنهج للأنصاري (٥/ ١٧٠).

(٥) أي: رميته. مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٢٣١).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب (٩١) الدييات، باب (٢) مَنْ أطلع في بيت قوم ففقهوا عينه فلا دية له (٦/ ٢٥٣٠) الحديث (٦٥٠٦) بلفظه، ومُسْلِم في كتاب (٣٨) الآداب، باب (٩) باب تحريم النظر في بيت غيره (٣/ ١٦٩٩)، الحديث (٢١٥٨) بلفظه.

(٧) من قول الفاكهاني - رحمه الله - :أختلف في المعضوض إذا نزح يده من فم العاص فانشر إلى هنا هذا نص كلام الإمام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ٢٤٨).

فائدة:

جُملة الأسنان: اثنان وثلاثون، أربع ثنایا، وأربع رَبَاعِيَّات، وأربعة أُنْيَابٌ، وأربعة ضَوَاحِكُ، وأربعة نَوَاجِذُ، وفي كل شق بعد الأَرْحَاءِ^(١) ضرسٌ من النَوَاجِذِ، وهو الذي يُسمى ضرس الحلم: أي العقل، فذلك عشرون ضرساً، واثنان عشرة رَحَاءً، وهي التي تقول لها العَامَّةُ: المطاحين، في كل شق ثلاثة أَرْحَاءَ، فذلك اثنان وثلاثون ضرساً^(٢)، وأظن هذا قد تقدم^(٣). والله أعلم.



(١) الأَرْحَاءُ: الأضراس الواحد رحي. العين للفراهيدي (٣/٢٩٠).

(٢) الحاوي الكبير للهاوِزدي (١٢/١٨٨)، كشف المشكل لابن الجوزي (١/٢٣٨)، المصباح المنير للفيومي (١/٢٩٢)، جواهر العقود لشمس الدين الأسيوطي (٢/٢٤٧)، المجالسة وجواهر العلم لأحمد بن مروان الدينوري (٥١٩)، بدائع الصنائع للكاساني (٧/٣١٥)، غريب الحديث للخطابي (١/٤٦٦)، تهذيب اللغة للأزهري (٤/٥٧)، كفاية المتحفظ لإبراهيم بن إسماعيل الطرابلسي (٦٣)، تخریج الدلالات السمعية لعلي بن محمود الخزاعي (٤٣٠)، المغرب في ترتيب العرب للمطرزي (١/٣٢٥).

(٣) وذلك في كتاب الصيام في فاتحته، الحديث السابع.

❖ الحديث التاسع:

عن الحسن^(١) بن أبي الحسن البصري قال: «قال حدثنا جُنْدُب^(٢) في هذا المسجد، وما نسينا منه حديثاً، وما نخشى أن يكون جُنْدُب كَذَبَ على رسول الله ﷺ [قال: قال رسول الله ﷺ]: (٣) كان فيمن كان قبلكم، رجلٌ به جرحٌ فجَزَع، فأخذ سكيناً فجز بها يده، فما رقا الدم حتى مات، قال الله ﷻ: عبدي بادرنِي بِنَفْسِهِ فحرَّمْتُ عليه الجنة». (٤)

❖ الشرح:

«الجرح» هنا: يحتمل أن يكون بالفتح، وهو مصدر جرح، ويحتمل أن يكون بالضم، وهو اسم المكان المجروح. ولم أر من تعرّض لضبطه في الحديث.

و«جَزَع»: بكسر الزاي لا غير^(٥) و«جَزَّ»: رويناه بالحاء المهملة، ومعناه: قطعها أو بعضها. [٢٣٨/ب/خ]

و«رَقَاً»: - بفتح الراء، والقاف والهمز - ارتفع وانقطع. (٦)

ق: وفي الحديث اشكالان أصوليان:

-
- (١) في نسخة (ق) الحسين. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب.
 - (٢) سبق تعريف الفاكهاني به وذلك في كتاب الصلاة، باب العيدين، الحديث الثالث. وهو جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي، أبو عبد الله. الاستيعاب لابن عبد البر (١/٢٥٦).
 - (٣) الزيادة من صحيح البخاري (٣/١٢٧٥) الحديث (٣٢٧٦)، ومُسْلِم (١/١٠٧) الحديث (١١٣).
 - (٤) أخرجه البخاري في كتاب (٦٤) الأنبياء، باب (٥٠)، باب (٥١) ما ذكر عن بني إسرائيل (٣/١٢٧٥). الحديث (٣٢٧٦) وغير ذلك، بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (١) الأيمان، باب (٤٧) غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١/١٠٧) الحديث (١١٣) بنحوه.
 - (٥) الجزع: نقيض الصبر. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١/٣٠١).
 - قال العيني: أي لم يصبر على الألم. عمدة القاري للعيني (١٦/٤٧).
 - (٦) من قول الفاكهاني: قطعها أو بعضها إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٠٥).

أحدهما: قوله تعالى: «بَادِرْنِي بِنَفْسِهِ» وهي مسألة تتعلق بالآجال، وأجل كل شيء وقته، يقال: بلغ أجله أي: تم أمده وجاء حينه، وليس كل وقت أجلاً، ولا يموت أحد بأي سبب كان إلا بأجله، وقد علم الله تعالى أنه يموت بالسبب المذكور، وما علمه فلا يتغير، فعلى هذا يبقى قوله: «بَادِرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ» محتاجاً إلى التأويل، فَإِنَّهُ قَدْ يُؤْهِمُ أَنَّ الْأَجَلَ كَانَ متأخراً عن ذلك الوقت فَقُدِّمَ عَلَيْهِ.^(١)

قلت: يحتمل أن يكون التأويل فيه بادرني بنفسه من حيث التسبب في ذلك والقصد له لا أنه كان أجله متأخراً^(٢) لو لم يفعل، لَكِنَّ لما كان على صورة المستعجل لأجله بتسببه في ذلك صح أن يصدق عليه من حيث الصورة اسم المبادر بذلك. والله أعلم.

قال: والثاني: قوله: «فَحَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» فيتعلق به مَنْ يَرَى تَوْعِيداً^(٣) الأبد، وهو مؤول عند غيرهم على تحريم الجنة بحالة مخصوصة، كالتخصيص بزمن، كما يُقال: إنه لا يدخلها مع السابقين، أو يحملونه على فعل ذلك مُسْتَحِلاً^(٤) فيكفر به، ويكون مخلداً بكفره لا بقتله نفسه.^(٥)

قلت: والملجئ إلى التأويل في ذلك أن مذهب أهل السنة والحق أن أحداً لا يكفر من أهل القبلة بذنب، وأن مَنْ فعل جميع المنهيات شرعاً ومات على التوحيد والإقرار بالرسالة فهو في الجنة بإجماع/[١٣٤ / أ / ق] العلماء، إِمَّا بعفو الله تعالى عنه فلا يُعَذِّبُهُ عَلَى معاصيه، وإِمَّا أَنْ يُعَذِّبَهُ عَلَيْهَا ثُمَّ يَدْخُلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْجَنَّةَ.

والحديث أصل كبير في تعظيم قتل النفس، سواء كانت نفس الإنسان، أو غيره، لأنَّ

(١) إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٠٥/٤).

(٢) في نسخة (ق) لأنه كان أجله متأخراً. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ).

(٣) في إحكام الأحكام الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها قال: بوعيد بالباء. (١٠٦/٤).

(٤) أي: فصار كافراً. فتح الباري لابن حَجَر (٥٠٠/٦).

(٥) من قول الفاكهاني: والثاني: قوله: «فَحَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» فيتعلق به من يرى إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٠٦/٤).

نفسه ليس ملكه - أيضاً - فيتصرف فيها على حسب ما يراه.^(١)

فإن قلت: فما يُصنع بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي﴾^(٢) فهذا صريح في كونه يملك نفسه ؟

قلت: ليست الآية على ظاهرها بل لا بُدَّ من تقدير مضاف محذوف والتقدير: لا أملك إلا أمر نفسي، أو إلا طاعة نفسي وأخي، وذلك أنه لما قالوا: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا﴾^(٣) غضب موسى - عليه الصلاة والسلام - فقال: ذلك كأنه يقول: لم يطعني منهم إلا نفسي وأخي،^(٤) وإذا كان كذلك علمت أنه لا دلالة في الآية على ملك الإنسان نفسه.

وقد سمعتُ بعض شيوخنا - رحمهم الله - يقول: أجمعوا على أن الإنسان لو تعمد على قطع أنملةٍ من أنامله فما دونها لا لمعنى شرعي لكان عاصياً بذلك.

قال: وكذلك لو رمى فلساً من ماله في البحر، أو بحيث لا ينتفع به أحدٌ لكان عاصياً بذلك إجماعاً هذا أو نحوه.

فلا مُلك^(٥) على الحقيقة إلا لله تعالى وإنما للناس المنافع المعيشية من نفس، أو مال، أو غير ذلك لا غير. والله أعلم.



(١) من قول الفاكهاني: والحديث أصل كبير إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٠٦/٤).

(٢) سورة المائدة، الآية (٢٥).

(٣) سورة المائدة، الآية (٢٤).

(٤) نص على ذلك الواحدي في تفسيره (٣١٥/١).

(٥) في نسخة (ق) مال. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الأقرب إلى سياق الكلام.

كتاب الحدود

☆ الحديث الأول:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: « قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ ^(١) أَوْ عُرَيْنَةَ ^(٢)، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ ^(٣) وَاسْتَأْفُوا النَّعَمَ، ^(٤) فَجَاءَ الْخَبْرُ أَوَّلَ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ ^(٥)، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ، وَأَرْجُلُهُمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَتُرِكُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا، وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. ^(٦) أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ. ^(٧) » ^(٨)

- (١) الحدود جمع حد وهو في اللغة: المنع . الصحاح للجوهري (١/٣٩٦).
- الحد شرعا: عقوبة مقدرة لئلا يمنع من الوقوع في مثله. المبدع لابن مفلح (٩/٤٣).
- (٢) قبيلة نسبت إلى عُكْلٍ فكانت أمة لامرأة من حمير يقال لها: بنت ذي اللحية، تزوجها عَوْف بن قَيْس بن وائل بن عَوْف بن عبد مناة بن أد بن طابخة فولدت له جشما وسعدا وعليما ثم هلكت الحميرية فحضنت عكل ولدها فغلبت عليهم ونسبوا إليها. الإنباه على قبائل الرواة ليوسف بن عبد الله الْقُرْطُوبِيِّ (٦٢).
- (٣) عُرَيْنَةَ: بطن من أنمار بن أراش من كهلان من القحطانية . نهاية الأرب للقلقشندي (٣٢٧).
- (٤) الراعي المذكور: هو يَسَار مولى رسول الله ﷺ. غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (١/٢٨٤).
- (٥) أي: حلوا الإبل معهم، وهو من السَّوق، وهو: السير العنيف. المفهم للقرطبي (٥/١٨).
- (٦) قال ابن سعد - رحمه الله - : فبعث في أثرهم عشرين فارسا، واستعمل عليهم كرز بن جابر الفهري. الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/٩٣).
- (٧) أخرجه البخاري في كتاب (٤) الوُضوء، باب (٦٦) أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابطها (١/٩٢) الحديث (٢٣١) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه ، ومُسْلِم في كتاب (٨) الْقِسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالذِّيَّاتِ، باب (٢) حكم المُحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ (٣/١٢٩٦) الحديث (١٦٧١) بنحوه.
- (٨) قال ابن الملقن - رحمه الله - : و مراد المصنف بالجماعة أصحاب الكتب الستة . الإعلام بفوائد عمدة

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: «عُكْل» بضم المهملة، وسكون الكاف بعدها لام. و«عُرَيْنَة» بضم المهملة، وفتح الراء المهملة، وسكون المثناة تحت بعد[ها] ^(١)نون. وقال بعضهم: ناسٌ من بني سليم ^(٢)، وناس من [بني] ^(٣)بَجِيلَة ^(٤)، وبني عُرَيْنَة ^(٥).

الثاني: قوله: «فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ» جاء مفسراً في الرواية الأخرى: «اسْتَوْخَوْهَا» ^(٦) أي: لم توافقهم ^(٧) كما قال: «وَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ» ^(٨) وهو مأخوذ من الجوى،

=

الأحكام لابن الملقن (١٣٣/٩).

- (١) الزيادة من نسخة (ق).
 - (٢) قبيلة عظيمة من قيس عيلان، والنسبة إليهم سلمي، وهو بنو سليم بن منصور بن عكرمة بن خفصة بن قيس. نهاية الأرب للقلقشندي (٢٧١).
 - (٣) الزيادة من نسخة (ق).
 - (٤) قبيلة من أنمار بن أراش من كهلان من القحطانية. نهاية الأرب للقلقشندي (١٦٣).
 - (٥) من قول الفاكهاني: عُكْل بضم المهملة، وسكون الكاف بعدها لام إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٠٩/٤).
 - (٦) أخرجها البخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (١) القسامة (٢٥٢٩/٦) الحديث (٦٥٠٣) بلفظ: «فاستوخوها»، ومسلم في كتاب (٨) القسامة والمخاريين والقصاص والديات، باب (٢) حكم المخاريين والمتردين (١٢٩٦/٣) الحديث (١٦٧١) بلفظ: «فاستوخوها».
 - (٧) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١٤٥/٥)، لسان العرب لابن منظور (٧١٩/١١)، تاج العروس للزبيدي (٦٤/٣١).
 - (٨) من قول الفاكهاني: «فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ» جاء مفسراً في الرواية الأخرى إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٦٥/٥).
- وأما رواية: «وَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ» أخرجها البخاري في كتاب (٩١) الديات، باب (١) القسامة (٢٥٢٩/٦) الحديث (٦٥٠٣) بلفظ: «فسقمت»، ومسلم في كتاب (٨) كتاب القسامة، والمخاريين، والقصاص، والديات، باب (٢) حكم المخاريين، والمتردين (١٢٩٦/٣) الحديث (١٦١٧) بلفظها.

وهو داء في الجوف. (١)

وهذا مصداق قوله - عليه الصلاة والسلام - : « إِنْ الْمَدِينَةَ تَنَفَّيْ (٢) خَبَيْتَهَا (٣) » الحديث. (٤)

فلو كانوا مِنْ أهلها لم يستوخوها، ولكن ليسوا مِنْ أهل المقام فنفثهم إذ كانوا مِنْ خَبَيْتَهَا.

و «اللقَّاحُ»: جمع لَقَحَةٍ - بكسر اللام، وإسكان القاف - وهي الناقة ذات الدَّرِّ. (٥)
الثالث: قوله: « وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَاهِهَا وَأَلْبَانِهَا » دليل على طهارة بول ما يؤكل لحمه كما هو مذهبنا. (٦)

واحْتِجَ مَنْ يَرَى بِنَجَاسَتِهَا بِجَوَازِ التَّدَاوِي بِالْمَحْرَمَاتِ لِلضَّرُورَةِ (٧)

(١) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/٣١٨)، وقد نص على ذلك المأزري - رحمه الله - كما في كتابه المعلم (٢/٢٤٧)، والنَّوَوِي في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١١/١٥٤).

(٢) في نسخة (خ) تَلَقَّى. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في الصحيحين البخاري (٦/٢٦٧٠) رقم (٦٨٩١)، ومسلم (٢/١٠٠٦) رقم (١٣٨٣)، ولم أقف على رواية: تلقى.

(٣) خَبَيْتَهَا: أي رديها. مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١/٢٢٩).

(٤) قطعة من حديث أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٩٩) الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ (٦/٢٦٧٠) الحديث (٦٨٩١)، ومُسْلِمٍ في كتاب (٥) الْحُجَّ، باب (٨٨) الْمَدِينَةُ تَنَفَّيْ شَرَارَهَا (٢/١٠٠٦) الحديث (١٣٨٣).

(٥) هذا نص كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١١/١٥٦).

الدَّرُّ هو اللَّبَنُ. تفسير غريب ما في الصحيحين البُخَارِيُّ ومُسْلِمٍ للأزدي (٤٧٨).

(٦) المنتقى للبَاجِي (١/٣٠٣)، المدونة الكبرى (١٤/٥)، التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢٤٠)، الاستذكار لابن عبد البر (١/٣٣٦)، الكافي لابن عبد البر (١٨)، المفهم للقرطبي (٥/١٩)، التاج والإكليل للمَوَّاق (٣/٢٢٩).

(٧) من قول الفَاكِهِانِي: دليل على طهارة بول ما يؤكل لحمه إلى هنا ذكر ذلك القاضي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤٦٦)، شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِمٍ (١١/١٥٤).

[١٣٤/ب/ق] إلا الخمر.

وجوابنا عن ذلك أنها لو كانت نجسة محرمة الشرب لما جاز التداوي بها، لأن الله تعالى: «لم يجعل شفاء هذه الأمة فيما حُرِّمَ عليها»^(١) كما في الحديث.^(٢)

(١) من قول الفاكهاني: أنها لو كانت نجسة محرمة الشرب إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٠٨/٤).

(٢) أخرجه الطبراني - رحمه الله - قال: حدثنا الحسين بن إسحاق، ثنا عثمان، ثنا جرير، عن الشَّيْبَانِي، عن حَسَّانِ الْمُخَارِقِ، قال: قالت أُمُّ سَلَمَةَ: «اشْتَكَيْتِ ابْنَتِي لِي فَنَبَذْتُ لَهَا فِي كُوزٍ لَهَا، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَغْلِي، فَقَالَ: مَا هَذَا فَقُلْتُ إِنَّ ابْنَتِي اشْتَكَتْ فَنَبَذْتُ لَهَا هَذَا، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيهَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ».

التعريف برجال السند:

-حسين بن إسحاق التُّسْتَرِيّ الدمشقي، ثقة، توفي سنة ٢٨٩هـ. تاريخ الإسلام لِلدَّهْلِيِّ (١٥٧/٢١) رقم (٤)، وقد ذكره أَبُو بَكْرٍ الْخَلَالُ فَقَالَ: شيخ جليل. طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٤٢/١) رقم (١٨٤)، المقصد الأرشد لابن مُفْلِح (٣٤٣/١) رقم (٣٦٥).

-عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الْعَبْسِي، أَبُو الْحَسَنِ، بن أبي شيبة، الكوفي، ثقة حافظ شهير، وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن، من العاشرة، مات سنة ٢٣٩هـ، وله ثلاث وثمانون سنة، خ م د س ق. التقريب (٣٨٦) رقم (٤٥١٣).

وقال فضلك الرّازي: سألت يحيى بن معين عن عثمان بن أبي شيبة فقال: ثقة.

وقال علي بن الحسين بن حَبَّانٍ وجدت في كتاب أبي بخط يده عن يحيى بن معين قال: ابن أبي شيبة عثمان وعبدالله ثقتين صدوقين ليس فيها شك. تهذيب الكمال للمزي (٤٨٢/١٩ - ٤٨٣) رقم (٣٨٥٧).

وقال أحمد بن عبدالله الْعِجْلِي: عثمان بن محمد بن أبي شيبة كوفي ثقة. معرفة الثقات (١٣٠/٢) رقم (١٢١٨).

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: وقال أبي: هو صدوق. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٦٦/٦) رقم (٩١٣).

-جرير بن عبد الحميد بن قُرْطُ الضَّبِّي، الكوفي، نزيل الري، وقاضيه، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره بهم من حفظه، مات سنة ١٨٨هـ، وله إحدى وسبعون سنة، ع. التقريب (١٣٩) رقم (٣٦٥)

=

(٩١٦).

- الشَّيْبَانِي: سليمان بن أبي سليمان، أبو إِسْحَاق، الشَّيْبَانِي، الكوفي، ثقة، من الخامسة، مات في حدود الأربعين ومئة، ع. التقريب (٢٥٢) رقم (٢٥٦٨).

- حسان بن مُخَارِق الكوفي، أبو العوام. الثقات لابن حَبَّان (١٦٣/٤) رقم (٢٢٩٦) الكنى والأسماء لمسلم (٧٩٠/٢).

- أم سَلَمَة:

تخريج الحديث:

أخرجها البخاري تعليقا في كتاب (٧٧) الأشربة، باب (٤) شراب الحلوى والعسل وقال الزُّهْرِي لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزل لأنه رجس قال الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ أَطَّيَّبَتْ﴾ [المائدة: ٤] وقال ابن مسعود: في السكران إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم. (٢١٢٩/٥). وهو قطعة من حديث أخرجه أبو يعلى في مسنده ضمن أحاديث أم سَلَمَة (٤٠٢/١٢) الحديث (٦٩٦٦)، وابن حَبَّان في صحيحه، باب النجاسة وتطهيرها، ذكر خبر يصرح بأن إباحة المصطفى رسول الله ﷺ للعرنيين في شرب أبوال الإبل لم يكن للتداوي (٢٣٣/٤) الحديث (١٣٩١)، كلاهما من طريق أبي خيثمة، والطَّبْرَانِي في المعجم الكبير (٣٢٦/٢٣) الحديث (٧٤٩) من طريق الحسين بن إِسْحَاق، عن عثمان بن أبي شيبة، والْبَيْهَقِي في السنن الكبرى، جامع أبواب كسب الحجام، باب (٢٨) النهي عن التداوي بالمسكر (٥/١٠) الحديث (١٩٤٦٣)، من طريق أبي بكر بن الحارث، عن أبي محمد بن حيان الأصبهاني، عن حسن بن هارون بن سليمان، عن أبي معمر القطيعي، جميعهم من طريق جرير، عن أبي إِسْحَاق الشَّيْبَانِي، عن حسان بن مُخَارِق، عن أم سَلَمَة به مرفوعا.

الحكم:

رجاله ثقات غير حسان بن مُخَارِق، فقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. الجرح والتعديل (٢٣٥/٣) رقم (١٠٣٩)، وكذلك ترجم له الإمام البُخَارِي، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. التاريخ الكبير (٣٣/٣) رقم (١٣٦)، وقد ذكره ابن حَبَّان في كتابه الثقات (١٦٣/٤) رقم (٢٢٩٦).

وقال الهيثمي: ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا حسان بن مُخَارِق، وقد وثقه ابن حَبَّان. مجمع الزوائد (٨٦/٥).

وقال النَّوَوِي في المجموع: وأما حديث أم سَلَمَة فرواه أبو يعلى الموصلي في مسنده بإسناد صحيح إلا رجلا واحدا فإنه مستور، والأصح جواز الاحتجاج برواية المستور. المجموع (٣٧/٩).

=

الرابع: قوله: «وَسَمَرَ» يُرَوَى بالراء وباللام «سَمَلَ» ومعنى سَمَرَهَا: كحلها بمسامير محمية بالنار، ومعنى سَمَلَهَا: فقاها / [٢٣٩ / أ / خ] بشوك أو غيره. ^(١)
قال أبو ذؤيب: ^(٢)

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا **** سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهِيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ

ع: وقيل: هما بمعنى واحد، والراء تبدل من اللام. ^(٣)

و«الْحَرَّةُ»: أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ سَوْدٍ. ^(٤)

الخامس: مذهبنَا أَنَّ الإمامَ مُحِيرٌ فِي حَدِّ الْمُحَارِبِ ^(٥) مَا لَمْ يَقْتُلْ، فَإِنْ قَتَلَ فَعَلَى الْمَشْهُورِ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ. ^(٦) ومذهب الشافعي أَنَّهُ عَلَى التَّرْتِيبِ إِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَا لَا قُتِيلَ، وَإِنْ أَخَذَ

==

وقال الشيخ الألباني: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون غير حسان بن محارق فهو مستور، ولم يوثقه غير ابن جبان. السلسلة الصحيحة (٤/ ١٧٥).

(١) نص على هذين المعنيين القاضي عياض في مشارق الأنوار (٢/ ٢٢٠).

(٢) خويلد بن خالد بن محرت الهذلي، أبو ذؤيب. طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (١٢٣/ ١) رقم (١٣٩).

أما هذا البيت فمنصوص عليه في ديوانه (١٤٣).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٤٦٥).

(٤) هذا ما نص عليه الخطّاطي، كما ورد في كتابه غريب الحديث (٢/ ٢٠٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٢٠١)، الصحاح للجوهري (١/ ٥١٧)، تهذيب اللغة للأزهري (٣/ ٢٧٦)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (٧٣)، لسان العرب لابن منظور (٤/ ١٧٩).

(٥) المحارب: هو القاطع للطريق، المخيف للسبيل، الشاهر للسلاح، المقاتل على المال برا أو بحرا. التلقيم لعبد الوهاب (٢/ ٤٩٥).

(٦) المدونة الكبرى (١٦/ ٢٩٨ - ٢٩٩)، جامع الأمهات لابن لاحاج (٥٢٣)، الذخيرة للقرافي (١٢/ ١٢٦)، بداية المجتهد لابن رشد (٢/ ٣٤١)، القوانين الفقهية لابن جزي (٢٣٨)، التاج والإكليل للمواق (٦/ ٣١٥)، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني للأزهري (٥٨٩)، الشرح الكبير للدردير (٤/ ٣٤٩).

==

المال وقد قُتل قُتل وصُلِبَ ، وإن أخذ المال ولم يُقتل قُطِعَ ، والحبس والنفي فيمن [لم] ^(١) يبلغ جُرمه إلى أن يستحق ذلك ، واستدل أصحابه بأن تأثيره في الضرر يختلف فلا تكون عقوبة الإجرام المختلفة متساوية. ^(٢)

قال: واختلف الناس وأصحابنا في المحاربة في المضّر: هل حكمها حكم المحاربة في غير المضّر أو لا؟ فالمشهور عندنا ^(٣) ، وبه قال الشافعي: أنّهما سيّان ^(٤) وفرّق بينهما بعض أصحابنا، وهو مذهب أبي حنيفة. ^(٥)

==

ومن روي عنه ذلك ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وسعيد بن المسيّب، وعطاء، وإبراهيم، والليث، وأبو ثور. الاستذكار لابن عبد البر (٥٥٢/٧).

(١) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة للمرجع الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. المعلم للمازري (٢٤٧/٢).

(٢) الأم للشافعي (١٥٢/٦)، مختصر المزني (٢٦٥)، المذهب للشرازي (٢٨٤/٢)، الحاوي الكبير للمأوردي (٣٥٣/١٣)، الإقناع للشرييني (٥٤١/٢)، كفاية الأخيار لأبي بكر الحُصيني (٤٨٧)، شرح النووي على صحيح مُسليم (١٥٣/١١).

وروي هذا -أيضاً- عن ابن عباس، ومجاهد، وعطاء، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وهو قول أبي مجالد، والضحاك، وسعيد بن جبّير، وقتادة، وأبو حنيفة، والأوزاعي، والثوري، وأحمد، وإسحاق. الاستذكار لابن عبد البر (٥٥٣/٧).

(٣) المتقى للباجي (١٦٩/٧)، الكافي لابن عبد البر (٥٨٤)، بداية المجتهد لابن رشد (٣٤٠/٢)، الشرح الكبير للدردير (٣٤٨/٤)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٣٨)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٥٢٣)، الذخيرة للقرافي (١٢٣/١٢)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٥١/٦). قال الباجي - رحمه الله - : قاله ابن القاسم وأشهب (١٦٩/٧).

(٤) الأم للشافعي (١٥٢/٦)، مختصر المزني (٢٦٥)، الحاوي الكبير للمأوردي (٣٦٠/١٣)، الإقناع للمأوردي (١٧٣).

وبعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت المازري يقول: أنّها شيثان. المعلم (٢٤٧/٢). وما أثبتته من المخطوط الصواب ، حتى يستقيم الكلام .

(٥) من قول الفاكهاني: مذهبنا أن الإمام مخير في حدّ المحارب ما لم يُقتل إلى هنا هذا نص كلام الإمام

ع: ذهب أبو مصعب^(١) من أصحابنا إلى التخيير فيه وإن قتل^(٢)، وهو قول أبي حنيفة^(٣)، وحكى المأوردي^(٤) عن مالك: أنه يقتل ذا الرأي والتدبر^(٥)، ويقطع ذا البطش والقوة، ويعزّر من عداه. قال: فجعلها مُرتبة على صفاتهم لا على أفعالهم^(٦).

السادس: ع: اختلف الناس في معنى هذا الحديث، وفعل النبي ﷺ بهؤلاء ما فعل. فقال بعض السلف: كان هذا قبل نزول الحدود، [وآية المحاربين^(٧)، والنهي عن المثلثة^(٨)،

==

المأزري - رحمه الله - ، كما ورد في كتابه المعلم (٢/٢٤٧).

أما مذهب أبي حنيفة فمنصوص عليه في البحر الرائق لابن نجيم (٥/٧٢).

(١) أحمد بن أبي بكر، واسم أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة الزهري، أبو مصعب، مات سنة ٢٤٢هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (٣٠).

(٢) نقل القرافي قول أبي مصعب في الذخيرة (١٢/١٣٢).

(٣) قال ابن الملقن: وقال بعض الحنفية: إن هذا عن أبي حنيفة غلط، لأن مذهبه فيمن أخذ المال. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩/١٤٦).

وهو كما قال - رحمه الله - : فإنه إن قتل ولم يأخذ المال قتله الإمام، وإن قتل وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف، ويقتل ويصلب، وإن شاء الإمام لم يقطعه، وقتله أو صلبه. الجامع الصغير للشيباني (٣٠٠)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢/١٣٢)، بدائع الصنائع للكباساني (٧/٩٣)، تبين الحقائق للزيلعي (٣/٢٣٧)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥/٤٢٣ - ٤٢٥)، المبسوط للسرخسي (٩/١٩٦).

(٤) وذلك في كتابه الحاوي الكبير (١٣/٣٥٤).

أما المأوردي فهو: علي بن محمد بن حبيب المأوردي البصري، أبو الحسن، مات سنة ٤٥٠هـ. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي رقم (٥١١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/٢٣٠) رقم (١٩٢).

(٥) في نسخة (ق) والتدبير.

(٦) إلى هنا ينتهي ما نقله عن القاضي عياض. إكمال المعلم (٥/٤٦٣).

(٧) الواردة في سورة النساء، الآية (٣٣).

(٨) وذلك إشارة إلى الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٣٤) قصّة عكّل وعُربنة (٤/١٥٣٥) الحديث (٣٩٥٦).

==

فلما نزل ذلك استقرت الحدود^(١) ونهى النبي ﷺ عن المثلة فهو منسوخ^(٢)، وفيهم نزلت آية المحاربين .

وإنما فعل النبي ﷺ بهم ما فعل قصاصاً، لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك.

وروى ذلك مسلم في بعض حديثه^(٣)، وابن إسحاق، وموسى بن عتبة، وأهل السير^(٤)، والترمذي^(٥)، ففي هذا حجة لمالك في أنه يقتص من القاتل بمثل ما فعل بالمقتول.

وقيل: بل ذلك حكم من النبي ﷺ فيهم زائداً على حد الحاربة، لعظم جرمهم لارتدادهم، ومحاربتهم، وقتلهم الرعاة، وتمثيلهم بهم، وأن النهي عن المثلة نهى ندب لا تحريم^(٦).

السابع: قوله: «يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ» ليس في الحديث ما يدل على أنه - عليه الصلاة

ﷺ

عن قتادة أن أنساً رضي الله عنه حدثهم: «أن ناساً من عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رَيْفٍ، وَاسْتَوَحُّوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا، وَأَبْوَاهَا، فَاَنْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ كَفَرُوا بِعَدْلِ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْفَوْا الدَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ، وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَثَرَكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ، حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ، قَالَ قَتَادَةُ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ يَحْتُ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَى عَنِ الْمَثَلَةِ».

(١) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٦٣/٥).

(٢) وعن قال بالنسخ ابن شاهين والشافعي، كما نقل ذلك عنهما ابن الملقن في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٤٢/٩).

(٣) صحيح مسلم (١٢٩٦/٣) الحديث (١٦٧١).

(٤) دلائل النبوة للبيهقي (٨٧/٤)، السيرة النبوية لابن هشام (٥٤/٦)، المقتفى من سيرة المصطفى للحسن بن عمر بن حبيب (١٧٧)، الخصائص الكبرى للشَّيْطُوطِي (٣٩٧/٢)، الروض الأنف للسهي (٢٨٣/٣)، زاد المعاد لابن قيم الجوزية (٤٦/٤)، السيرة الحلبية لعلي الحلبي (١٨٩/٣).

(٥) سنن الترمذي (١٠٦/١) الحديث (٧٢).

(٦) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٦٣/٥ - ٤٦٤).

والسلام - أمرهم بمنع سقيهم،^(١) ولا أنه علم بذلك أعني: أنهم استسقوا فما سقوا.

ع: وقد أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يُمنع الماء قصداً، فيجتمع عليه عذابان.^(٢)

وقيل: إنما لم يُسقوا معاقبةً لجنايتهم، وكفرهم سقي النبي ﷺ ألبان تلك الإبل فعاقبهم الله تعالى بذلك فلم يسقوا.

وقيل: بل عاقبهم الله بذلك لإعطاشهم آل بيت النبي ﷺ بأخذ لقاحهم، ودعا النبي ﷺ عليهم في حديث رواه ابن وهب أنه قال: «عطش الله من عطش آل محمد الليلة»^(٣)

(١) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٦٤/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٥٤).

(٢) قال النووي - رحمه الله - : قلت قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا الرعاة، وارتدوا عن الإسلام، وحيث لا يبقى لهم حرمة في سقي الماء ولا غيره. شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٥٤).

(٣) أخرجه النسائي - رحمه الله - قال: أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح، قال أنبأنا ابن وهب، قال وأخبرني يحيى بن أيوب، ومعاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: قدم أناس من العرب على رسول الله ﷺ، فأسلموا، ثم مرضوا، فبعث بهم رسول الله ﷺ إلى لقاح ليشربوا من أبوالها وألبانها، فكانوا فيها، ثم عمدوا إلى الراعي - غلام لرسول الله ﷺ - فقتلوه، واستاقوا اللقاح، فزعموا أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم عطش من عطش آل محمد ﷺ الليلة»، فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم، فأخذوا فقطع أيديهم، وأرجلهم، وسمل أعينهم».

التعريف برجال السند:

- أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، أبو الطاهر، المصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٥٠هـ، م د س ق. التقريب (٨٣) رقم (٨٥).

- عبد الله بن وهب: سبقت ترجمته في باب الصداق الحديث الثاني ج ١ ص ١٣٨. قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. التقريب (٣٢٨) رقم (٣٦٩٤).

- يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس، المصري، صدوق ربما أخطأ، من السابعة، مات سنة ١٦٨هـ. ع. التقريب (٥٨٨) رقم (٧٥١١).

قال الذهبي: صالح الحديث. الكاشف (٣٦٢/٢) رقم (٦١٣٧).

وقال النسائي: ليس بذاك القوي. الضعفاء (١٠٧).

=

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: سيء الحفظ.

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح. وقال: مرة ثقة.

وقال الآجري: قلت لأبي داود بن أيوب: ثقة، فقال: هو صالح.

وقال النسائي: ليس به بأس. نقل ذلك عنهم ابن حجر في تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤) رقم (٣١٥).

وذكره ابن حبان في الثقات. الثقات لابن حبان (٧/ ٦٠٠) رقم (١١٦٥٦).

وقال العجلي: ثقة. معرفة الثقات (٢/ ٣٤٧) رقم (١٩٦٢).

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي يحيى بن أيوب أحب إليك أو ابن أبي الموال فقال: يحيى بن أيوب أحب إلي، ومحل يحيى الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٧) رقم (٥٤٢).

وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب. المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٧٣١) رقم (٦٩٣١).
-مُعَاوِيَةَ بن صالح بن حدير الحضرمي، أبو عمرو، وأبو عبدالرحمن، الحمصي، قاضي الأندلس، صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة ١٥٨ هـ، وقيل بعد السبعين، ر م ٤. التقريب (٥٣٨) رقم (٦٧٦٢).

قال الذهبي: صدوق إمام. الكاشف (٢/ ٢٧٦) رقم (٥٥٢٦).

وقال الدوري عن ابن معين: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/ ٩١).
قال أبو طالب عن أحمد: وكان ثقة.

وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين: ثقة.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح.

وقال الليث بن عبدة: قال يحيى بن معين: كان ابن مهدي إذا تحدث بحديث مُعَاوِيَةَ بن صالح زُبره يحيى بن سعيد، وقال: إيش هذه الأحاديث.

وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: ما كنا نأخذ عنه، قال علي: وكان عبدالرحمن بن مهدي يوثقه.

وقال النسائي: ثقة. نقل ذلك عنهم ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٠/ ١٨٩ - ١٩٠) رقم (٣٩١).

وقال ابن سعد: وكان ثقة. طبقات ابن سعد (٧/ ٥٢١).

قال ابن أبي حاتم: نا عبدالرحمن قال قرئ على العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مُعَاوِيَةَ بن صالح ليس برضا، نا عبدالرحمن قال: سألت أبي عن مُعَاوِيَةَ بن صالح فقال:
=

فكان ترك الناس سقيهم إجابةً لدعائه - عليه / [١٣٥ / أ / ق] الصلاة والسلام - وتنفيذاً لعقوبتهم.

وهذان الوجهان حسنان لا يَبْقَى معها^(١) اعتراض ولا إشكال.^(٢)

==

صالح الحديث حسن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، نا عبدالرحمن قال: سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، فَقَالَ: ثَقَّةٌ مَحْدُثٌ. الجرح والتعديل (٣٨٢ / ٨) رقم (١٧٥٠). وقال العجلي: ثَقَّةٌ. معرفة الثقات (٢٨٤ / ٢) رقم (١٧٤٦). ذكره ابن حبان في الثقات (٤٧٠ / ٧) رقم (١٠٩٩٠).

- يحيى بن سعيد: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الثالث ج ١ ص ٣١٧. قال عنه ابن حجر: ثَقَّةٌ ثَبَتَ. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٩).

- سعيد بن المسيب: سبقت ترجمته في باب الصداق، الحديث الأول ج ١ ص ١٢١. قال عنه ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. التقريب (٢٤١) رقم (٢٣٩٦).

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب (٧) المحاربة، باب (٩) ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ومعاوية بن صالح، على يحيى بن سعيد في هذا الحديث (٢٩٧ / ٢) الحديث (٣٤٩٩)، والمجتبى في كتاب (٣٧)، باب (٩) ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ومعاوية بن صالح، على يحيى بن سعيد في هذا الحديث (٩٨ / ٧) الحديث (٤٠٣٦)، والطحاوي في مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله في اللقاح التي كان من عقوبته لأخذيها ما كان هل كانت من إبل الصدقة، أو كانت لرسول الله ﷺ؟ (٢٢٥ / ٢) الحديث (١٩٣٨) كلاهما من طريق معاوية بن صالح، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ذكر لقاح رسول الله ﷺ (١ / ٤٩٤ - ٤٩٥)، من طريق محمد بن عمر، قال حدثني سليمان بن بلال، جميعهم من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب.

الحكم:

قال ابن حجر: من مرسل سعيد بن المسيب. فتح الباري (١١١ / ١٢).

قال الشيخ الألباني: ضعيف الإسناد. ضعيف سنن النسائي (١٦٠) الحديث (٢٦٧).

(١) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني وجدت المكتوب: فيها إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٦٤ / ٥).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٦٤ / ٥).

قلت: وأما قوله في الحديث الآخر: «إنها من إبل الصدقة»^(١) فالجمع بينهما، أن لقاح النبي ﷺ كانت ترعى مع إبل الصدقة فاستاقوا الجميع، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر: «وساقوا ذؤود»^(٢) رسول الله ﷺ. «^(٣)



- (١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٩٠) المحاريين من أهل الكفر والردة في أوله (٢٤٩٥/٦) الحديث (٦٤١٧)، ومسلم في كتاب (٨) القسامة، والمحاريين، والقصاص، والديات، باب (٢) حكم المحاريين والمتردين (١٢٩٦/٣) الحديث (١٦٧١).
- (٢) الذؤود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وقيل: من ثلاث إلى خمس عشرة، وقيل: إلى عشرين. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤١٥/٩).
- (٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٧٩) الطب، باب (٥) الدواء بألبان الإبل (٢١٥٣/٥) الحديث (٥٣٦١)، ومسلم في كتاب (٨) القسامة، والمحاريين، والقصاص، والديات، باب (٢) حكم المحاريين، والمتردين (١٢٩٦/٣) الحديث (١٦٧١).

❖ الحديث الثاني:

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود^(١)، عن أبي هريرة [رضي الله عنه]^(٢) وزيد بن خالد الجهني^(٣) أنها قالا: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخُصْمُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ [منه]^(٤) -: نَعَمْ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِئَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ^(٥)، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاغْدُ^(٦) يَا أُنَيْسُ - رَجُلٍ مِّنْ أَسْلَمَ - إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا، قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهَا، فَأَعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَتْ^(٧)».

(١) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله، المدني، ثقة فقيه ثبت، من الثالثة، مات سنة ١٩٤هـ وقيل سنة ثمان وقيل غير ذلك، ع. التقريب (٣٧٢) رقم (٤٣٠٩).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) سبق تعريف الفاكهاني به في كتاب البيوع، باب اللقطة، الحديث الأول. وهو زيد بن خالد الجهني، أبو عبد الرحمن، مات سنة ٦٨هـ، وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٥٤٩).

(٤) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٢/ ٩٧١) الحديث (٢٥٧٥)، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٢٤) الحديث (١٦٩٧).

(٥) في نسخة (ق) سنة. وهي موافقة لما جاء السنن الكبرى للنسائي (٤/ ٢٨٦) الحديث (٧١٩٣)، وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح البخاري (٢/ ٩٧١) الحديث (٢٥٧٥)، وصحيح مسلم (٣/ ١٣٢٤) الحديث (١٦٩٧).

(٦) في نسخة (ق) اغد. وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح مسلم (٣/ ١٣٢٤) الحديث (١٦٩٧) ومعنى اغد أي: اذهب وانطلق. المصباح المنير للفيومي (٢/ ٤٤٢)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٢/ ٩٨).

(٧) أخرجه البخاري كتاب (٥٨) الشُّرُوط، باب (٩) الشروط التي لَا تَحِلُّ فِي الْخُدُود (٢/ ٩٧١) =

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: معنى « أَنشُدْكَ » أي: أسألك رافعاً نشيدي أي: صوتي، وهو بفتح الهمزة، وضم الشين.^(١)

وقوله: « بكتاب الله » أي: بما^(٢) تضمنه كتاب الله، أو يريد بحكم الله،^(٣) وهو أولى هنا من أن يُحمل على القرآن، لأن القضية مذكور فيها التغريب، وليس ذكر [٢٣٩/ب/خ] التغريب في القرآن.^(٤)

فيه استحباب صبر القاضي على جفاة الخصوم، وقول بعضهم: أحكم بيننا بالحق، ونحو ذلك.^(٥)

الثاني: قوله: « فقال الخُصْمُ الآخرُ وهو أَفْقَهُ منه: نعم » قال العلماء: يجوز أن يكون أراد أنه [بالإضافة]^(٦) أكثر فقهاً منه في هذه القضية لوصفه إياها على وجهها.

==

الحديث (٢٥٧٥) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٩) الحُدُود، باب (٥) مَنْ اعْتَرَفَ على نفسه بِالزَّنى (٣/١٣٢٤) الحديث (١٦٩٧) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(١) هذا نص كلام النَّوَوِي - رحمه الله، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (٢٠٦/١١) شرح السنة للبخاري (١٣/١)، الفائق للزخشي (٣/٤٣١)، لسان العرب لابن منظور (٣/٤٢٢)، تاج العروس للزبيدي (٩/٢٢١)، المصباح المنير للفيومي (٢/٦٠٥) فتح الباري لابن حجر (١/١٥١)، الديباج على مُسْلِم للسيوطي (٤/٣٠٤)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٤/٥٨٣).

(٢) في نسخة (خ) ما. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب الأقرب إلى سياق الكلام الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه هذه العبارات. إكمال المعلم (٥/٥٢٥)،

(٣) هذا الذي نص عليه القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٥٢٥)، المتقى للباي (٧/١٣٦).

(٤) ذكر ذلك ابن دُقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١١/١١١).

(٥) هذا نص كلام النَّوَوِي - رحمه الله، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (٢٠٦/١١)، فتح الباري لابن حجر (١٢/١٤١).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: بالأصالة وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام الموافق لما جاء في شرح

ويحتمل: أنه لأدبه واستئذانه في الكلام، وَحَذَرُهُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي النَّهْيِ فِي
قوله تعالى: ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١) بخلاف خِطَابِ الْأَوَّلِ، في قوله:
«أَتَشُدُّكَ اللَّهُ» إلى آخره.^(٢)

الثالث: قوله - عليه الصلاة والسلام -^(٣): «قُلْ» قال الخطابي: فيه دليل على أن الإمام إذا
اجتمع الخصمان بين يديه أن يبيح الكلام لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا.^(٤)

و«العسيف»: الأجير وجمعه عُسَفَاء، كأجير وأجرَاء، وفقهه وفقهًا.^(٥)

وقوله: - عليه الصلاة والسلام - «لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ» قال الإمام: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
المراد: قضية الله، والكتاب يكون بمعنى: القضاء، ومن الناس مَنْ قال: أن الرَّجْمَ مِشَارٌ إِلَيْهِ
فِي كِتَابِ اللَّهِ بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(٦) [وقد قال في الحديث^(٧): «قَدْ جَعَلَ

==

النَّوَوِي الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْفَاكِهَانِي هَذِهِ الْعِبَارَاتِ بِحُرُوفِهَا . (٢٠٦ / ١١).

(١) سورة الحجرات، الآية (١).

(٢) من قول الْفَاكِهَانِي - رحمه الله - قال العلماء إلى هنا هذا نص كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على
صحيح مُسْلِم (٢٠٦ / ١١).

(٣) في نسخة (ق) صلى الله عليه وسلم .

(٤) هذا الكلام بنصه قد أخذه الْفَاكِهَانِي - والله أعلم - مِنْ الْقَاضِي عِيَّاض، لأن القاضي عِيَّاض ذكره ثم
عزاه للخطابي، فأخذه الْفَاكِهَانِي كما هو، وعندما رجعت إلى كلام الخطابي وجدت الخطابي ذكره،
ولكن ليس بنص الْفَاكِهَانِي، ولا بنص القاضي عِيَّاض. معالم السنن للخطابي (٢٩٧ / ٣)، إكمال
المعلم للقاضي عِيَّاض (٥٢٦ / ٥).

(٥) هذا نص كلام الْمَازِرِي - رحمه الله - كما ورد في كتابه المعلم (٢٥٩ / ٢)، والنَّوَوِي في شرحه على
صحيح مُسْلِم (٢٠٦ / ١١)، الصحاح للجوهري (١٠٧٤ / ٢)، مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض
(١٠١ / ٢)، تفسير غريب ما في الصحيحين الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ لِلْأَزْدِيِّ الْحَمِيدِيِّ (١٣١)، الفائق
للزُّنْجَرِيِّ (٤٢٩ / ٢)، المصباح المنير للفيومي (٤٠٩ / ٢)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي
(٦٢ / ٢)، لسان العرب لابن منظور (٦ / ٩).

(٦) سورة النساء، الآية (١٥).

(٧) هذا الحديث أخرجه مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٩) الْحُدُودِ، بَابِ (٣) حَدِّ الزَّوْنَى (١٣١٦ / ٣) الحديث
==

الله هُنَّ سَيِّلًا»^(١) وذكر الرِّجَم.^(٢)

قلت: [و]^(٣) لأن التَّغْرِيب ليس مذكوراً فيه، كما تقدم.

وقيل: إن الرِّجَم كان مما يُقْرَأ في القرآن، ثم نُسخ، وهو قوله: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا» [١٣٥ / ب / ق] الْبَيِّنَةُ^(٤).^(٥)

==

(١٦٩٠) بلفظه.

(١) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات بحروفها المعلم (٢/ ٢٥٩).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام الإمام المازري - رحمه الله، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ٢٥٩).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) من قول الْفَاكِهَانِي - رحمه الله - وقيل: إن الرجم كان مما يُقْرَأ في القرآن إلى هنا، هذا نص كلام الإمام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ٢٥٩).

(٥) أخرجه النَّسَائِي - رحمه الله - قال: أخبرنا محمد بن المثنى، قال ثنا محمد، قال ثنا، شعبة، عن قَتَادَةَ، عن يُونُسَ بن جُبَيْرٍ، عن كَثِيرِ بن الصَّلْتِ، قال: قال زيد بن ثابت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. التعريف برجال السند:

- محمد بن المثنى بن عُبَيْدِ العَنَزِي، أبو موسى، البَصْرِي، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته، وباسمه، ثقة ثبت، من العاشرة، وكان هو وبندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة، ع. التقريب (٥٠٥) رقم (٦٢٦٤).

- محمد بن جعفر: سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه في كتاب اللعان، الحديث الخامس ج ١ ص ٢٥٦.

قال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة. التقريب (٤٧٢) رقم (٥٧٨٧).

- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولا هم، أبو بسطام، الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً، من السابعة، مات سنة ١٦٠ هـ. ع. التقريب (٢٦٦) رقم (٢٧٩٠).

- قَتَادَةَ: سبق التعريف به في باب الصداق، الحديث الثالث ج ١ ص ١٥٣. قال ابن حجر فيه: ثقة ثبت. التقريب (٤٥٣) رقم (٥٥١٨).

- يُونُسَ بن جُبَيْرٍ الباهلي، أبو غلاب، البصري، ثقة، من الثالثة، مات بعد التسعين، وأوصى أن يصلي عليه أنس بن مالك، ع. التقريب (٦١٣) رقم (٧٩٠١).

==

ع: قيل في معنى قوله - عليه الصلاة والسلام -: «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ» في نقض صلحكم^(١) الباطل الفاسد، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾^(٢)، ويُحتمل أن يريد مما قرّر^(٣) في كتاب الله تعالى من قوله تعالى: ﴿فَلْيَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٤).

وقوله: «فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ» ولم ينكر عليه فيه دليل على جواز الاستفتاء لمن كان مع النبي ﷺ في مصر واحد، وإن كان يجوز على غير النبي ﷺ من الخطأ والحيف ما لا يجوز عليه ﷺ.^(٥)

==

- كثير بن الصلت بن معدي كرب الكندي، مدني، ثقة، من الثانية، ووهب من جعله صحابيا، س. التقريب (٤٥٩) رقم (٥٦١٥).

- زيد بن ثابت بن الضحّاك بن لؤذان الأنصاري النجاري، أبو سعيد، وأبو خارجة، صحابي مشهور، كتب الوحي، قال مسروق: كان من الراسخين في العلم، مات سنة خمس، أو ثمان وأربعين، وقيل: بعد الخمسين، ع. التقريب (٢٢٢) رقم (٢١٢٠).

تخريج الحديث:

قطعة من حديث، أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب (٦٧)، باب (٣) نسخ الجلد عن الثيب أحاديث. (٤/ ٢٧٠) الحديث (٧١٤٥).

الحكم:

قال الحاكم: صحيح الإسناد. المستدرک علی الصحيحین (٤/ ٤٠٠) الحديث (٨٠٧١).

قال الشيخ الألباني: ووافقه الذهبي، وهو كما قال. السلسلة الصحيحة (٦/ ٩٧٤) رقم (٢٩١٣).

(١) الذي وجدته في المخطوط: حكمكما، والصواب والله أعلم صلحكم، كما وجدت ذلك في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٥٢٥).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٨٨).

وإلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٢٥).

(٣) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها، وجدت القاضي عياض يقول: بما قرأه. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٥٢٥).

(٤) سورة النور، الآية (٢).

(٥) من قول الفاكهاني: ولم ينكر عليه فيه دليل على جواز الاستفتاء إلى هنا هذا نص كلام الإمام المازري - رحمه الله -، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ٢٥٩).

قال الإمام: وهذا كالاقتصار على الظن مع القدرة على اليقين. وقد يتعلّق به من أهل الأصول من يُجيز استفتاء الفقيه، وإن كان هناك أفقه منه.^(١)

قلت: وإنه لم يتعلق^(٢) لا بأس به، ويؤيده - أيضاً - أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستفتي بعضهم بعضاً، ولا يتوقفون على فتيا الأعلام. والله أعلم.

وقد قال بعضهم: لم لم يَحْذَرُ^(٣) للمرأة، وقد قال: فزنى بامرأته؟

وهذا لأنّها اعترفت فرجمها.^(٤)

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ» أي: مردود عليك فالمصدر هنا بمعنى: المفعول^(٥)، كقولهم: ثوب نسج اليمَن أي: منسوج اليمَن.^(٦)

و: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^(٧): أي مخلوقة.^(٨)

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام الإمام المازري - رحمه الله - كما ورد في كتابه المعلم (٢/٢٥٩)، المفهم للقرطبي (٥/١٠٧)، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٤/٥٧٧)، تيسير التحرير للأمير بادشاه (٤/٢٥١)، قواطع الأدلة في الأصول للسّمْعَانِي (٢/٣٥٨)، التمهيد للأسنوي (٥٣١)، الأحكام للأمدي (٤/٢٤٣)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٤٣٥)، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي للنمري (٥٦)، إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٤/٢٥٤)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٥٨)، التقرير والتحجير لابن الأمير الحاج (٣/٤٦٥) المختصر في أصول الفقه للبعلي (١٦٧)، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني (٤٠٩).

(٢) في نسخة (ق) متعلق.

(٣) في نسخة (خ) نحده. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٢/٢٥٩).

(٤) من قول الفاكهاني: وقد قال بعضهم: لم لم يحذر إلى هنا، هذا نص كلام الإمام المازري - رحمه الله - كما ورد في كتابه المعلم (٢/٢٥٩).

(٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/٢٠٧).

(٦) المصباح المنير للفيومي (٢/٦٠٢).

(٧) سورة لقمان، الآية (١١).

(٨) التفسير الكبير للرازي (١٣/٢٧٤)، إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٧/٧٠)، تفسير الجلالين

ومعناه : يجب رَدُّها عليك. ^(١)

قال الخطَّابي: فيه أن كل صلح خالف السُّنة باطل مردود. ^(٢)

وفيه أن ما قبض في صلح الباطل، وخطأ السُّنة لا يدخل في ملك قابضه.

وفيه أن الحدود لا يصلح فيها، ولا يمض الصلح. ^(٣)

ع: ولا خلاف عندنا في ذلك فيما يتعلق بحق الله [تعالى] ^(٤) محضاً، نحو الحراية، والزنا، والسرقة، بلغ السلطان أم لا، لأنه أكل مالٍ بالباطل في إبطال حدٍّ إن بلغ السلطان، أو أكل مالٍ على ألا يبلغ، وهو حرام ورشوة.

واختلف عندنا في الصلح على ما تعلّق بحق العباد في الأعراض بعد رفعه، كحدِّ القذف ففيه قولان، وإن كان يكره بكل حال، لأنه أكل مالٍ في ثمن عرضه، ولا خلاف أنه يجوز قبل رفعه. ولم يختلف في جواز ما كان منه في حق الأبدان من القصاص في الجراح والنفس أن الصلح فيه جائز لا يرد عما اتَّفَقَ عليه. ^(٥)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ » هو محمول على أن الابن لم يكن محصناً، وعلى أنه أقرّ وإلا فإقرار الأب لا يقبل عليه، هذا إذا قلنا: أن هذا حكم منه - عليه الصلاة والسلام - وإن قلنا: إنه إفتاء فيكون معناه: فإن كان ابنك زناً وهو بكر فعليه

(٥٤١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٤٨/١٦)، روح المعاني للألوسي (٨٢/٢١)، فتح القدير للشوكاني (٢٣٥/٤).

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠٧/١١).

(٢) إلى هنا ينتهي كلام الخطَّابي، كما ورد في كتابه معالم السنن (٢٩٧/٣)، المفهم للقرطبي (١٠٥/٥).

(٣) من قول الفاكهاني: وفيه أن ما قبض في صلح إلى هنا هذا ما ذكره القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٢٦/٥).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض - رحمه الله - كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٢٦/٥)، المفهم للقرطبي (١٠٥/٥).

جلد مئة، وتغريب عام.^(١)

الخامس: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَاعْذُ يَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا » أُتَيْسٌ هَذَا صحابي مشهور، وهو أُتَيْسُ بْنُ الصَّحَّاحِ الْأَسْلَمِيُّ، معدودٌ في الشَّامِيِّينَ^(٢). وقال ابن عبد البر: ^(٣) هو أُتَيْسُ بْنُ مَرْثَدٍ.^(٤)

ح: والأول هو الصحيح المشهور، وأنه أسلمي، والمرأة أسلمية.^(٥)

فيه استنباط الإمام غيره في هذا وشبهه، وهو أصل في اتخاذ القضاة والحكام، وأصل في وجوب الإعذار^(٦) / [١٣٦/ أ / ق]. وفي جوازه بواحد، وفي ذلك عندنا قولان.^(٧)

ع: وقد يمكن أن النبي ﷺ ثبت عنده اعترافها بشهادة هذين الرجلين، فكان توجيه أُتَيْسٍ اعذاراً لها.^(٨)

(١) من قول الفاكهاني: هو محمول على أن الابن لم يكن محصناً إلى هنا هذا ما ذكره النووي في شرحه، مع بعض الإضافات من قبل الفاكهاني (١١/ ٢٠٧).

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ١١٤).

(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ١١٣).

(٤) من قول الفاكهاني: أُتَيْسٌ هَذَا صحابي مشهور إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ٢٠٧)، تهذيب الأسماء للنووي (١/ ١٣٨)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١/ ١٣٦) رقم (٢٩٠)، أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٢٠٠) رقم (٢٦٨).

(٥) انتهى كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ٢٠٧).

(٦) قال ابن منظور: أَعَذَّرَ، إِعْذَاراً، وَأَعَذَّرَ: أَبْدَى عُذْرًا عَنِ اللَّحْيَانِي، وَهُوَ مَجَازٌ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَعَذَّرَ فُلَانٌ أَيْ: كَانَ مِنْهُ مَا يُعْذَرُ بِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعُذْرَ الْأَسْمَ، وَالْإِعْذَارُ الْمَصْدَرُ، وَفِي الْمَثَلِ: أَعَذَّرَ مَنْ أَنْذَرَ. لسان العرب (١٢/ ٥٤١).

(٧) من قول الفاكهاني: فيه استنباط الإمام غيره في هذا وشبهه إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٢٧).

(٨) في نسخة (خ) إعذاراً. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب المتفق مع سياق الكلام، والموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٥٢٧).

وقد احتج به قوم في جواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله في إقامة الحد بذلك، وهو قول أبي ثور^(١) في الحد بذلك، والجمهور على خلافه [٢٤٠/أ/خ]. وإنما اختلفوا في غير الحدود، وعندنا في هذا قولان. وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضر الرجم وهو الإمام، وفي ذلك خلاف. ولا ذكر الحفر للمرجومة.

وفيه رجم الثيب دون جلده، وجلد البكر ونفيه.

وفيه من الفقه سؤال الإمام إذا قذف عنده قاذف المقذوف، فإن اعترف حُجِدَ ودُرِيَ عن القاذف الحد، وإن أنكر وأراد سترًا سقط الحد عنهما، وإلا سُئِلَ القاذف البيّنة، وإلا حُدَّ للقذف، كما وجه النبي صلى الله عليه وسلم أنيساً للمرأة.

فأمّا لو شهد عند الإمام أن فلاناً قذف فلاناً فلا يحده الإمام حتى يطلبه المقذوف عند أبي حنيفة^(٢)، والشافعي^(٣)، والأوزاعي^(٤)، وقال مالك^(٥): يُرسل إليه فإن أراد سترًا تركه وإلا حُدَّ.^(٦)

(١) المفهم للقرطبي (١٠٥/٥)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (١٥٨/٩)، فتح الباري لابن حجر (١٤٢/١٢)، عمدة القاري للعيني (٢٧٤/١٣).

(٢) المبسوط للسرخسي (٤٨/٧)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (١٢٢/٤)، تبيين الحقائق للزيلعي (٣/١٩٩)، بداية المبتدي للمرغيناني (١٠٨)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٣١٧/٥)، الدر المختار للحصكفي (٤٨/٤)، البحر الرائق لابن نجيم (٣٣/٥)، حاشية ابن عابدين (٤٨/٤)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (١٦٦/٢)، درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر (١٥١/٤)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زادة (٣٦٤/٢)، التتف في الفتاوى للسعدي (٦٤٠/٢).

(٣) المهذب للشيرازي (٢٧٤/٢)، التنبيه للشيرازي (١٥٠)، الإقناع للماوردي (١٦٩).

(٤) الاستذكار لابن عبد البر (٤٨٣/٧)، التمهيد لابن عبد البر (٩٢/٩).

(٥) المدونة الكبرى (٢١٦/١٦)، التمهيد لابن عبد البر (٩٢/٩)، الاستذكار (٤٨٣/٧)، بداية المجتهد لابن رشد (٣٣١/٢).

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٢٦ - ٥٢٧).

ع: وقد اختلف قول مَالِك في عفوهِ، وإن لم يرد سِتْرًا^(١) وفيه قبول خبر الواحد^(٢). وفيه الاكتفاء بمجرد الإقرار دون مراعاة [عدد]^(٣). وفيه مراعاة الإحصان في الرَّجْم، وقد صحَّت في هذه المرأة، وأنها متزوَّجة^(٤).
ع: ولعلَّ حال الدخول كان معروفًا، أو طُول الإقامة مع الزوج، أو وجود الولد، فاستغني عن ذكره في الحديث^(٥).

قلت: وقد أجمعوا على مراعاة الإحصان للمرجوم، وختلفوا في صفته^(٦).
فللإحصان عندنا شروط ستة:

وهي البلوغ، والعقل، والإسلام، والحرِّيَّة، والتزويج الصحيح والوطء المباح فيه^(٧).

ولم يُراع مَالِك هذه الصفات في الزوجة الموطوءة كيف كانت أمة، أو كافرة، أو مجنونة، أو صغيرة، ولكن إن زنت هي رُوعي فيها الصفات المذكورة، كالرجُل إلا إذا كان زوجها غير بالغ فلا يُحصَّن بخلاف الصبية مع الرجل^(٨).

(١) الكافي لابن عبد البر (٥٧٧)، المتقى للباجي (١٤٨/٧) المدونة الكبرى (٢١٦/١٦)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٣٥) التاج والإكليل للمواق (٣٠٥/٦).

(٢) معالم السنن للخطابي (٢٨٠/٣).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: عذر، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم (٥٢٧/٥).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض - رحمه الله - كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٢٧/٥).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض - رحمه الله - كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٢٧/٥).

(٦) ذكر ذلك القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم بحروفه إلا أنه قال: ولم يختلف العلماء بدل أجمعوا. (٥٢٧/٥).

(٧) هذه الشروط الستة نص عليها القاضي عبد الوهاب في كتابه التلقين (٤٩٨/٢)، التمهيد لابن عبد البر (٨٤/٩)، والقرطبي في المفهم (٨٤/٥).

(٨) من قول الفاكهاني: ولم يراع مَالِك هذه الصفات في الزوجة الموطوءة إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٢٧/٥)، المدونة الكبرى (٢٨٦/٤)، التمهيد لابن

ع: واختلف أصحابنا في الوطء المكروه والممنوع في النكاح الصحيح، هل يحصّن أم لا؟ ولم يشترط بعضهم العقل جملة في واحد منهما، وبعضهم اشترطه في الرجل دون المرأة، فإن كان عاقلاً كان إحصاناً لهما وإن كانت مجنونة، وإن كان مجنوناً لم يكن بينهما إحصان وإن كانت عاقلة. ولم يراع أبو حنيفة الوطء المحظور^(١) مع موافقته لنا في شروط الإحصان، وراعه الشافعي ولم يجعل به إحصاناً، ولم يشترط هو^(٢) ولا أحمد في الإحصان الإسلام في نكاح الزوجين.

واختلف أصحاب الشافعي في الحرّية والبلوغ، فمنهم من جعل النكاح دون ذلك إحصاناً، ومنهم من لم يجعله، ومنهم من فرق فجعل البلوغ شرطاً دون الحرّية^(٣)، ومنهم من عكس^(٤).

ولم يشترط أبو يوسف، وابن أبي ليلى^(٥) في الإحصان ولا في الزنا الإسلام^(٦)، ولم يراع الراعي في الإحصان الحرية إذا كانت الزوجة حرّة^(٧)، ولم يراع الوطء الممنوع.

==

عبدالبر (٨٥ / ٩)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٥١٦).

(١) هذا نص كلام ابن عبدالبر في الاستذكار (٧ / ٤٨٤).

(٢) أما عدم اشتراط الشافعي في الإحصان: الإسلام فهو مثبت في الأم للشافعي (٤ / ٢٨٨)، الحاوي الكبير للمأوردي (٩ / ٣٨٥)، المذهب للشيرازي (٢ / ٢٦٦)، روضة الطالبين للنووي (١٠ / ٩٠)، التنبيه للشيرازي (٢٤١)، إعانة الطالبين لأبي بكر الدميّاطي (٤ / ١٤٦).

(٣) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت القاضي عياض يقول: شرطاً لازماً للحرية. إكمال المعلم (٥ / ٥٢٨) وما أثبتته من المخطوط الصواب، وتصويب العبارة الواردة في إكمال المعلم: شرطاً لازماً دون الحرية. والله أعلم.

(٤) المذهب للشيرازي (٢ / ٢٦٦)، ذكر ذلك ابن عبدالبر في التمهيد (٩ / ٨٥).

(٥) عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، أبو عيسى، مات سنة ٨٢هـ وقيل غير ذلك. تذكرة الحفاظ للذهبي (١ / ٥٨) رقم (٤٢).

(٦) أما قول أبي يوسف، وابن أبي ليلى فمنصوص عليه في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٣ / ٢٧٩)، التمهيد لابن عبدالبر (٩ / ٨٥)، الاستذكار لابن عبدالبر (٧ / ٤٨٥).

(٧) الحاوي الكبير للمأوردي (٩ / ٣٨٩).

==

وقال اللَّيْثُ وَالثَّوْرِيُّ ^(١) نَحْوُ قَوْلِ مَالِكٍ إِلَّا أَنَّ اللَّيْثَ ^(٢) لَا يُرَاعِي الْوُطْءَ الْمَنْعُوعَ. ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



==

أما قول الفاكهاني: ولا في الزنا الإسلام، ولم يراع الراعي. لم أجده في كلام القاضي عياض الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٥٢٨).

(١) أما قول اللَّيْثِ وَالثَّوْرِيِّ فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا الطَّحَاوِيُّ، كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ (٣/٢٨٠).

(٢) نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ، كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ (٣/٢٨٠).

(٣) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي نَصُّ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَاضَ كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ (٥/٥٢٨).

❖ الهدية الثالثة: [١٣٦ / ب / ق]

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، قالاً: «سئل رسول الله ﷺ عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، قال: إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم يبعوها ولو بصفير. قال ابن شهاب: لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة؟»^(١).

و«الصفير»: الحبل.^(٢)

❖ الشرح:

فيه دليل على جواز إقامة السيد الحد على رقيقه^(٣)، وهو مذهبنا^(٤)، ومذهب الشافعي^(٥)،

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٣٩) البيوع، باب (٦٦) بيع العبد الزاني. وقال: شريح إن شاء رد من الزنا (٢/٧٥٦)، ومسلم في كتاب (٩) الحدود، باب (٦) رجم اليهود أهل الذمة في الزنى (٣/١٣٢٩) الحديث (١٧٠٣) بلفظه.

(٢) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (١٣١)، المصباح المنير للفيومي (٢/٣٦٣)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٢/١١)، تاج العروس للزبيدي (١٢/٤٠٠).

(٣) نص على ذلك الإمام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢/٢٥٩).

(٤) المدونة الكبرى (١٦/٢٥٧)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٥١٧)، الكافي لابن عبد البر (٥٧٥)، المتقى للباي (٧/١٤٥)، المعلم للمازري (٢/٢٥٩)، المفهم للقرطبي (٥/١١٩)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/١٤٤)، أحكام القرآن لابن العربي (١/٥١٨)، مواهب الجليل للخطاب (٦/٢٩٦)، الشرح الكبير للدردير (٤/٣٢٢)، منح الجليل لعليش (٩/٢٦٦)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩/١٦٨).

قال الخطابي - رحمه الله - : ورؤي ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهما، والحسن البصري، والزهرري، وبه قال سفيان الثوري، ومالك، والأوزاعي، والشافعي. معالم السنن للخطابي (٣/٢٩٠).

(٥) الأم للشافعي (٦/١٣٥)، روضة الطالبين للنووي (١٠/١٠٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/٢١١)، مغني المحتاج للشربيني (٤/١٥٢)، فتح الباري لابن حجر (١٢/١٦٣)، إعانة الطالبين لأبي بكر الدمياني (٤/١٤٦).

وأحمد^(١)، وجامير العلماء، خلافاً لأهل الرأي.^(٢)

ع: واختلف في إقامة الحدّ عليه في القطع، مع اتفاق هؤلاء أن حدود الجلد كلها كحدود الزنا [يقيمها]^(٣) السيّد، فقال الشافعي: يَقْطَعُ السَّيِّدُ يَدَ عبده.^(٤) وقال بعض أصحابنا: إذا قامت على السرقة بيّنة.

ومنع ذلك مَالِك وغيره في القطع، والقتل، وقصاص الأعضاء، مخافة أن يمثل بعبده، ويدّعي أنه أقام عليه الحدّ فلا يعتق عليه، وأن ذلك للإمام.^(٥)

وإذا قلنا: بإقامة السيد الحدّ - أعني في الجلد - فذلك عندنا بالبيّنة، أو الإقرار أو ظهور الحمل، وفي علمه خلاف، وذلك إذا لم يكن لها زوج أجنبي، [فإن كانت لها زوج أجنبي]^(٦) فلا يكون للسيد حدّها، وله ذلك إن كانت لا زوج لها.

قال أصحابنا: وكذلك إن كان زوجها عبداً له فله حدّها أيضاً.^(٧)

ولا فرق عندنا في وجوب إقامة الحدّ من أن تكون محصنة، أو غير محصنة^(٨)،

(١) الكافي لابن قدامة (٤/ ٢٣٤)، المغني لابن قدامة (٩/ ٥١)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/ ٦٠٦)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تيمية (٢/ ١٦٤)، كشاف القناع للبهوتي (٦/ ٧٩).

(٢) ذكر ذلك القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٣٦)، المفهم للقرطبي (٥/ ١١٩).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: يقيمه، وما أثبتته أقرب إلى سياق الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم. (٥/ ٥٣٦).

(٤) الأم للشافعي (٧/ ٢٥٨).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٣٦)، المدونة الكبرى (١٦/ ٣٦٨)، المفهم للقرطبي (٥/ ١١٩)، التمهيد لابن عبد البر (٩/ ١٠٥)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٥١٧)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ١٤٤)، حاشية الدسوقي (٤/ ٣٢٣)، شرح مختصر خليل للخرشي (٨/ ٨٤).

(٦) الزيادة من كتاب التلقين لعبد الوهاب الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها حيث لا يستقيم الكلام إلا بها. (٢/ ٥٠٢).

(٧) من قول الفاكهاني: بالبيّنة أو الإقرار أو ظهور الحمل إلى هنا هذا نص كلام عبد الوهاب، كما ورد في كتابه التلقين (٢/ ٥٠٢).

(٨) ومن نص على ذلك الباجي في المتقى (٧/ ١٤٥)، وابن الملقن في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩/ ١٦٩).

وعن ابن عباس^(١) اشتراط الإحصان، وإذا وجد فنصف الحد وهو خمسون. لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ﴾ الآية^(٢).

ومذهب الجمهور راجح، لأن هذا الحديث نص في إيجاب الحد على من لم يُحصن، فإذا تبين بحديث آخر أنه الحد، أو أخذ من السياق فهو مقدم على مفهوم الآية^(٣). والله أعلم.

فيه [ترك]^(٤) مخالطة الفساق، وأهل المعاصي، وفراقهم.

[وهذا البيع المأمور به]^(٥) على طريق الندب لا الوجوب، خلافا للظاهريّة^(٦).

فإن قلت: كيف ينبغي له بيعها لغيره، ويرضى لغيره ما لا يرضى لنفسه؟

قلت: معناه: لعلها تستغف عند ذلك المشتري، بأن يعفها بنفسه، أو [يصونها / ٢٤٠ ب/ خ] بهيته^(٧)، أو يزوجه لغيره، أو يحسن إليها ويوسع عليها، وغير

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٢٤٣/٨)، السنن الصغرى للبيهقي (٢٦٤/٧)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٣٦٣/٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٤٩٣/٥)، مصنف عبدالرزاق (٣٩٧/٧).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٥).

(٣) من قول الفاكهاني: ومذهب الجمهور راجح، لأن هذا الحديث نص إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١١٤/٤).

(٤) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٢/١١).

(٥) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٢/١١).

(٦) من بداية قول الفاكهاني فيه [ترك] مخالطة الفساق إلى هنا هذا ما ذكره النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (٢١٢/١١)، التمهيد لابن عبدالبر (١٠٦/٩)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٣٧/٥)، المفهم للقرطبي (١٢١/٥).

(٧) الذي وجدته في المخطوط: أو يضر بها بهيته، وما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات الصواب، حتى يستقيم الكلام. شرح النووي على صحيح مسلم (٢١٢/١١).

ذلك.^(١)

ع: وفيه جواز التغابن وبيع الخطير بالثمن اليسير،^(٢) ولا خلاف في هذا مع العلم به، وإنما الخلاف إذا كان عن جهالة من المغبون، وعندنا في ذلك قولان: المضي كيف كان، والالتفات إلى الخروج عن عادة الناس في التغابن إلى ما يكثر ويسمح، [فإرد]^(٣) وحده قائل هذا بالزيادة على ثلث الثمن والنقص منه، وليس في الحديث عندي ما يُستدل به على المسألة، وإنما هذا على طريق [المبالغة]^(٤) في بيعها بما أمكن، ولا تحبس ليرصد بها ما يرضى من الثمن.^(٥)

قلت: لكنه يجب على البائع عندنا، وعند الشافعي إعلام المشتري بعيها الذي بيعت بسببه.

تنبيه:

ولتعلم أن من فيه بقية من كتابة، أو تدبير، أو أمية^(٦) ولد، أو من بعضه حُرٌّ فحدَّهم حدَّ العبيد في جميع الحدود، غلب عليهم الرِّق عندنا،^(٧) كما في الميراث. والله أعلم.

(١) وهذا السؤال الذي طرحه الفاكهاني، وهذا الجواب الذي أجاب عليه قد ذكر ذلك النووي، كما في شرحه على صحيح مُسْلِم (٢١٢/١١).

(٢) وعن نص على ذلك ابن عبد البر في التمهيد (١٠٦/٩).

(٣) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم (٥٣٧/٥).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: الإغيا وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٣٧/٥)، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر في كتابه فتح الباري (١٦٤/١٢).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٣٧/٥).

(٦) الصواب - والله أعلم - أم ولد، كما ورد في المدونة الكبرى (٢٢١-٢٢٢/١٦).

(٧) المدونة الكبرى (٢٢١-٢٢٢/١٦)، الذخيرة للقرافي (١١١٢/١٢).

❖ الهدية الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: « أتى رجل من المسلمين رسول الله - وهو في المسجد - فناداه، يا رسول الله، إني زنيْتُ، فأعرض عنه، [فَتَنَحَّى تَلَقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إني زنيْتُ، فأعرض عنه] ^(١)، حتى ثنى ذلك عليه أربع مرَّاتٍ، فلما شهد على نفسه أربع شهادَاتٍ، دَعَاهُ رسول الله ﷺ فقال: أَيْكَ / [١٣٧ / أ / ق] جُنُونٌ؟ قال: لَا. قال: فَهَلْ أَحْصَنْتَ ^(٢)؟ قال: نعم. فقال: رسول الله ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ. قال ابن شهاب: فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنْتُ فِي مَن رَجَمَهُ، فَارْجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فَارْجَمْنَاهُ ^(٣). »

❖ الشرح:

«الرَّجُل»: هو مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ. ^(٤)

وَرَوَى قِصَّتَهُ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ ^(٥)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ^(٦)، وَأَبُو سَعِيدٍ

(١) الزيادة من نسخة (ق) وهي موافقة لما جاء في صحيح مسلم (٣/١٣١٨) الحديث (١٦٩١).

(٢) أي: تزوجت. الصحاح للجوهري (٢/١٥٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٩٠) المحاربين من أهل الكفر والردة، باب (٤) سُؤَالِ الْإِمَامِ الْمُقَرَّرِ هَلْ أَحْصَنْتَ؟ (٦/٢٥٠٢) الحديث (٦٤٣٩) مخ اختلاف في حروفه، ومُسلِم في كتاب (٩) الحُدُودِ، باب (٥) مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى (٣/١٣١٨) الحديث (١٦٩١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٤) غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (١/٢٠٤)، كتاب الأسماء المبهمة للخطيب (٧/٤٩٥).

وهو مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيُّ، ويقال: أن اسمه عريب، وماعز لقب، أبو عبدالله. الاستيعاب لابن عبدالبر (٣/١٣٤٥) رقم (٢٢٤٦)، أسد الغابة لابن الأثير (٥/٩) رقم (٤٥٤٢).

(٥) جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، وقد اختلف في كنيته فقيل: أبو خالد، وقيل: أبو عبدالله، وتوفي سنة ٦٦ هـ. أسد الغابة لابن الأثير (١/٣٧٣) رقم (٦٣٧).

وأما حديث جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٩) الْحُدُودِ، باب (٥) مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى (٣/١٣١٩) الحديث (١٦٩٢).

(٦) فقد أخرجه مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٩) الْحُدُودِ، باب (٥) مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى (٣/١٣٢٠) =

الْحُدْرِي^(١)، وَبُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِي^(٢).

فيه جوازُ الحكم في المسجد، وجُلوس الحاكم فيه. قال مَالِكٌ: وذلك من الأمر القديم^(٣)، وكأنه - والله أعلم - يُشير إلى هذا، أو نحوه.

وقد أخذت^(٤) الحنفية من هذا الحديث اشتراط أربع مرات في الإقرار بالزنا لوجوب إقامة الحد^(٥)، ورأوا أنَّ النبي ﷺ أنها أخر الحدَّ لتام أربع مرات، لكونه لم يجب الحدُّ قبل ذلك، [و]^(٦) قالوا: لو وجب بالإقرار مرةً لما أخر الرسول ﷺ الواجب^(٧).

==

الحديث (١٦٩٣).

(١) فقد أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٩) الحُدُودِ، باب (٥) من اعْتَرَفَ على نَفْسِهِ بِالزَّنى (٣/١٣٢٠) الحديث (١٦٩٤).

(٢) من بداية قول الفاكهاني الرجل هو ما عز بن مالك إلى هنا هذا من كلام الحافظ عبد الغني المقدسي فقد ذكره رحمه الله - تعالى عقب هذا الحديث. عمدة الأحكام (٢٤٤).

وأما بُرَيْدَةُ فهو: بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْلَمِي، يكنى أبا عبد الله على المشهور، مات سنة ٦٣ هـ. أسد الغابة لابن الأثير (١/٢٦٣) رقم (٣٩٨)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حَجَر (١/٢٦٨) رقم (٦٣٢).

وأما حديث بُرَيْدَةَ فقد أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٩) الحُدُودِ، باب (٥) من اعْتَرَفَ على نَفْسِهِ بِالزَّنى (٣/١٣٢١) الحديث (١٦٩٥).

(٣) المدونة الكبرى (١٢/١٤٤)، شرح ميارة لمحمد بن أحمد (١/٢٤).

(٤) في نسخة (ق) أخذ.

(٥) البحر الرائق لابن نُجَيْم (٥/٧)، المبسوط للسرخسي (٩/٩١)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (٢/٩٥)، بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٧/٥٠)، بداية المبتدي للمَرْغِينَانِي (١٠٥) تبين الحقائق للزَّيْلَعِي (٣/١٦٦)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٣/١٤٠)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥/٢١٨)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٢/١٤٤)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخ زاده (٢/٣٣٥).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٧/٥٠)، تبين الحقائق للزَّيْلَعِي (٣/١٦٦).

وفي قول الراوي: « فلما شهد على نفسه أَرَبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » إلى آخره إشعار بأنَّ الشهادة أربعا هي العلة في الحكم.

ومذهب مالك^(١) والشافعي^(٢) وموافقهما^(٣) إيجاب الحد بالإقرار مرة واحدة، كالحقوق كلها، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك استنباطا واحتياطاً للحدود إذ ذلك بابها، لا لما قاله الحنفية، إذ الحدود تُدرأ بالشبهات بخلاف غيرها.^(٤)

ق: وفي الحديث دليل على سُؤال الحاكم في الواقعة عما يحتاج إليه في الحكم وذلك من الواجبات، لسؤاله - عليه الصلاة والسلام - عن الجنون ليتبين العقل، وعن الإحصان ليثبت الرِّجم، ولم يكن بُدٌّ من ذلك، فإنَّ الحد مُتردد بين الرِّجم والجلد^(٥)، ولا يُمكن الإقدام على أحدهما إلا بعد تبين سببه.^(٦)

ق: وقوله - عليه الصلاة والسلام - « أَبْكَ جُنُونٌ ؟ » يمكن أن يُسأل عنه، فيقال: إقرار

(١) المدونة الكبرى (٢٠٩/١٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٧/١٢)، التاج والإكليل للمواق (٢٩٤/٦)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٣٣)، الكافي لابن عبد البر (٥٧٢)، الاستذكار لابن عبد البر (٤٦٨/٧)، بداية المجتهد لابن رشد (٣٢٨/٢)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١١٧/٤) شرح مختصر خليل للخرشي (٨٠/٨)، المفهم للقرطبي (٩٠/٥).

(٢) الأم للشافعي (١٨٣/٧)، (١٣٥/٦)، مختصر المزني (٢٦١/١)، الحاوي الكبير للماوردي (٢٠٦/١٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٩٣/١١)، الوسيط للغزالي (٤٤٦/٦)، الإقناع للماوردي (١٦٨)، فتح المعين للملياري (١٤٨/٤)، شرح المنهج للأنصاري (١٣٤/٥)، إعانة الطالبين للدِّمياطي (١٤٨/٤)، فتح الوهاب للأنصاري (٢٧٤/٢)، نهاية الزين للجاوي (٣٤٨).

(٣) مثل اللِّث، وعثمان البتِّي، وهو قول أبي ثور، ودَاوُد، والطَّيْرِي، وحمَّاد الكوفي. التمهيد لابن عبد البر (١٠٧/١٢)، الاستذكار لابن عبد البر (٤٦٨/٧).

(٤) من قول الفاكهاني: وقد أخذت الحنفية من هذا الحديث اشتراط أربع مرات إلى هنا هذا ما ذكره ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١١٧/٤).

(٥) في نسخة (خ) بين الجلد والرجم. وما أثبتته من نسخة (ق) موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام (١١٧/٤).

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١١٧/٤).

المجنون غير مُعتبر، فلو كان مجنوناً لم يُفقد قوله: أنه ليس به جنون، فما وجه الحكمة في سؤاله عن ذلك بل سؤال^(١) غيره ممن يعرفه هو المؤثر؟

قال: وجوابه أنه قد ورد أنه سأل غيره عن ذلك^(٢)، وعلى تقدير أن لا يكون وقع سؤال غيره، فيمكن أن يكون سؤاله ليتبين بمخاطبته ومراجعتة تثبته وعقله فيبني الأمر عليه، لا على مجرد إقراره بعدم الجنون.^(٣)

قلت: ويحتمل عندي وجهاً آخر وهو أن يكون ذلك [جاء]^(٤) على طريق الإغلاظ عليه والزجر له لإعلانه^(٥) بالإقرار على نفسه بالزنا، وأن التوبة فيما بينه وبين الله تعالى كانت في حقه أولى من إقراره وشهادته على نفسه في الملأ، ويؤيده ويوضحه قوله - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ فَلْيَسْتَرِ»^(٦)، وفي الحديث الآخر: «هَلَا سَتَرَتْهُ

(١) في نسخة (ق) سؤاله. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام (٤/ ١١٨).

(٢) هذا الحديث أخرجه مُسلم في كتاب (٩) كِتَابِ الْحُدُودِ، باب (٥) بَابِ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى (٣/ ١٣٢٣) الحديث (١٦٩٥).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١١٧).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (ق) لا على أنه. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام.

(٦) أخرجه أبو عبد الله الحاكم - رحمه الله - قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر بن سابق الحنّولاني، ثنا أسد بن موسى، ثنا أنس بن عياض، عن يحيى بن سعيد، حدثني عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: «أن رسول الله ﷺ قام بعد أن رجم الأسلمي، فقال: فقال اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها، فمن ألم فَلْيَسْتَرِ بِسِتْرِ اللَّهِ، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ، فإنه من يُدِّ لنا صَفْحَتَهُ نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ عز وجل».

التعريف برجال السند:

- أبو العباس: محمد بن يعقوب: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الثالث ج ١ ص ٣١٧. قال عنه الذهبي: الإمام المفيد الثقة. تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٣) رقم (٨٣٥).

- بحر بن نصر بن سابق الحنّولاني، مولا هم، المصري، أبو عبد الله، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٣٩٤هـ.

﴿٢٦٧﴾

٢٦٧هـ، وله سبع وثمانون سنة، كن. التقريب (١٢٠) رقم (٦٣٩).

- أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي، أسد السُّنة، صدوق يغرب، وفيه نصب، من التاسعة، مات سنة ٢١٢هـ، وله ثمانون، خت د س. التقريب (١٠٤) رقم (٣٩٩).

قال النَّسَائِي: ثقة. تهذيب الكمال للمزي (٥١٣/٢) رقم (٤٠٠).

قال العِجْلِي: ثقة. معرفة الثقات (٢٢١/١) رقم (٧٩).

ذكره ابن جَبَّان في الثقات (١٣٦/٨) رقم (١٢٦١٦).

قال البُخَارِي: هو مشهور الحديث. التاريخ الكبير (٤٩/٢) رقم (١٦٤٥).

وقال ابن يُونُس: ثقة. تاريخ الإسلام للذهبي (٧٠/١٥) رقم (٤).

- أنس بن عِيَّاض بن ضمرة، أبو عبد الرحمن، اللُّثِّي، أبو ضمرة، المدني، ثقة، من الثامنة، مات سنة ٢٠٠هـ، وله ست وتسعون سنة، ع. التقريب (١١٥) رقم (٥٦٤).

- يحيى بن سعيد: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الثالث ج ١ ص ٣١٧. قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٩).

- عبدالله بن دِينَار العَدَوِي، مولا هم، أبو عبد الرحمن، المدني، مولى ابن عمر، ثقة، من الرابعة، مات سنة ١٢٧هـ، ع. التقريب (٣٠٢) رقم (٣٣٠٠).

- ابن عمر:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث، أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٠) التوبة والإنابة، (٢٧٢/٤) الحديث (٧٦١٥)، والطَّحَاوِي في مشكل الآثار (١٥/١) الحديث (٣٧)، كلاهما من طريق أنس بن عِيَّاض، والْبَيْهَقِي في السنن الكبرى، جماع أبواب صفة السوط، باب (٧) ما جاء في الاستئثار بستر الله ﷺ (٣٣٠/٨) الحديث (١٧٣٧٩)، من طريق أبي الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار، عن الحسين بن يحيى بن عياش القطان، عن حفص بن عمرو الربالي، عن عبد الوهاب الثقفي، جميعهم من طريق يحيى بن سعيد، حدثني عبدالله بن دِينَار، عن عبدالله بن عمر به مرفوعاً.

الحكم:

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢٧٢/٤).

وقال الشيخ الألباني: ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا. السلسلة الصحيحة (٢٧٢/٢).

بِرِدَائِكَ» ^(١) وغير ذلك مما في هذا المعنى، أو أنه كان الأمثل في حقه أن يسأل النبي ﷺ على

(١) أخرجه الطَّبْرَانِي - رحمه الله - قال: حدثنا أبو يزيد يوسف بن يزيد الْقَرَّاطِيْسِي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، حدثني يَحْيَى بن سعيد، عن محمد بن الْمُكْدِرِ، عن يزيد بن نُعَيْم بن هَزَالٍ، عن جَدِّهِ أَنَّهُ قال: فذكره.

التعريف برجال السند:

- أبو يزيد: يوسف بن يزيد بن كامل الْقَرَّاطِيْسِي، أبو يزيد، مولى بني أُمَيَّة، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٨٧هـ ويقال: إنه عاش مئة سنة، س. التقريب (٦١٢) رقم (٧٨٩٣).

- عبد الله بن صالح بن محمد بن مُسْلِم الجُهَنِي، أبو صالح، المصري، كاتب اللَّيْث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة ٢٢٢هـ، وله خمس وثلاثون سنة، خت د ت ق. التقريب (٣٠٨) رقم (٣٣٨٨).

قال الذهبي: مكث صالح الحديث له مناكير.

قال أبو زُرْعَةَ كان حسن الحديث. المغني في الضعفاء (١/ ٣٤٢) رقم (٣٢١٨)، الكاشف (١/ ٥٦٢) رقم (٢٧٨١).

وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن مَعِين: ما أرى كان به بأس.

قال عبد الخالق بن منصور عن ابن مَعِين: ثقة. وكذا قال ابن خراش [ت: ٢٨٣]. نقل ذلك عنهم ابن حجر في تهذيب التهذيب (٥/ ٢٣٠) رقم (٤٥٠).

وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد عن أبي صالح كاتب اللَّيْث فقال: كان يَحْيَى بن مَعِين يوثقه. تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ١٠٢ - ١٠٣) رقم (٣٣٣٦).

وقال النَّسَائِي: ليس بثقة. الضعفاء (٦٣)

قال ابن حِبَّان: منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً. المجروحين (٢/ ٤٠) رقم (٥٧٣).

قال ابن عَدِي: وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يعتمد الكذب. الكامل في الضعفاء (٤/ ٢٠٧).

وقال أبو حاتم: صدوق أمين ما علمته. الجرح لابن أبي حاتم (٥/ ٨٧) رقم (٣٩٨).

- اللَّيْثُ بن سَعْدٍ بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث، المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة ١٧٥هـ ع. التقريب (٤٦٤) رقم (٥٦٨٤).

له =

جهة الاسترشاد والاستفتاء من غير تعيين، فيقول مثلاً: يا رسول الله ما تقول في رجل زنا وهو محصن أن يقر فيقام عليه الحد، أو أن يتوب فيما بينه وبين الله ﷻ^(١) فيمثل ما يأمره - عليه الصلاة والسلام - في ذلك، فحيث أقدم على الإقرار مُعلنًا من غير سُؤال عن الحكم الشرعي أشبه فعله فعل مَنْ لا عقل له، فَحَسَنَ منه - عليه الصلاة والسلام - قوله له: «أَبِكَ جُنُونٌ؟». والله أعلم.

=

- يحيى بن سعيد: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الثالث ج ١ ص ٣١٧. قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٩).

- محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهدير التيمي، المدني، ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة ١٣٠هـ أو بعدها، ع. التقريب (٥٠٨) رقم (٦٣٢٧).

- يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي، مقبول، من الخامسة، وروايته عن جده مرسلة، م د س. التقريب (٦٠٥) رقم (٧٧٨٧).

ذكره ابن جبان في الثقات (٥٤٨/٥) رقم (٦١٧١).

قال العجلي: ثقة. معرفة الثقات (٣٦٧/٢) رقم (٢٠٣٨).

- هزال بن يزيد الأسلمي، صحابي، ذكره ابن سعد في طبقة الخنذقيين، س. التقريب (٥٧٢) رقم (٧٢٨٢).

تخرج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠١/٢٢) الحديث (٥٣٠) من طريق محمد بن المنكدر، وابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد كلاهما من طريق يزيد بن نعيم بن هزال، عن جده.

الحكم:

إسناده ضعيف لما سبق. ويزيد بن نعيم بن هزال تابعه محمد بن المنكدر، عن هزال، كما ورد ذلك في التمهيد لابن عبد البر (١٢٥/٢٣).

أما عبدالله بن صالح فقد تابعه قُتيبة بن سعيد بنحوه، كما في سنن النسائي الكبرى (٣٠٦/٤) رقم (٧٢٧٨).

فالحديث - والله أعلم - يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

(١) في نسخة (ق) تعالى.

وقوله: « أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ » - هو بالذال المعجمة والقاف - ^(١) أي: أَقْلَقْتُهُ. ^(٢) [١٣٧/ب / ق]

قال الجوهري: الذلق - بالتحريك - القلق، وقد ذلق بالكسر، وأذلقته أنا. ^(٣)
وقال غيره: أصابته بحدّها، وذلق كل شيء طرفه. ^(٤)
وقيل: آلمته وأوجعته ^(٥)، وهذا تفسير المعنى لا اللفظ.

قوله: « هرب » دليل على عدم [٢٤١ / أ / خ] الحفر له. ^(٦)

ع : وقد اختلف الناس في المقر بالزنا إذا رجع عن إقراره لغير عذر، هل يُقبل منه أم لا ؟ فعندنا فيه قولان، وقد تعلق مَنْ لم يقبل رجوعه بهذا الحديث، وقال: قد هرب هذا، وقتلوه بعد هروبه ولم يأمرهم - عليه الصلاة والسلام - بديته.

وقد وقع في غير كتاب مُسْلِم: « فلما وجدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ يَا قَوْمِ رُدُونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ قَوْمِي هُمْ قَتَلُونِي، وَغَرُونِي مِنْ نَفْسِي، وَأَخْبَرُونِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ قَاتِلِي، فَلَمْ نَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْنَاهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَهَلَا تَرَكْتُمُ الرَّجُلَ وَجِئْتُمُونِي بِهِ لَيْسَتْ بَشَرَةٌ ». ^(٧)

- (١) هذا نص كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١/١٩٤).
- (٢) غريب الحديث لابن الجوزي (١/٣٦٣)، تفسير غريب ما في الصحيحين للبخاري ومُسْلِم للأزدي الحميدي (٢٩٦)، الفائق للزمخشري (٢/١٣)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/١٦٥)، لسان العرب لابن منظور (١٠/١١١)، تاج العروس للزبيدي (٢٥/٣٢٣).
- (٣) الصحاح للجوهري (٢/١١٢٥).
- (٤) من قول الفاكهاني: أصابته بحدّها إلى هنا هذا نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢/٢٥٧)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (١/٣٠٦)، شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (١١/١٩٤)، المفهم للقرطبي (٥/١٠٢).
- (٥) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٢٧٠)، غريب الحديث للخطّابي (١/٣٦٥).
- (٦) هذا نص كلام ابن دَقِيق الْعِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١١٨).
- (٧) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، ثنا يزيد بن زريع، عن محمد بن

=

إِسْحَاقُ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ قِصَّةَ مَا عَزَّ بِنَ مَالِكٍ، فَقَالَ لِي: حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: « فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ مِنْ شَيْئَتُمْ مِنْ رِجَالٍ أَسْلَمَ مِنْ لَأَتَتَهُمْ قَالَ: وَلَمْ أَعْرِفْ هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ: فَجِئْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ..... فَذَكَرَهُ.

التعريف برجال السند:

-عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيِّ، أَبُو سَعِيدٍ، الْبَصْرِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، ثِقَةٌ ثَبَتَ، مِنَ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ ٢٣٥هـ عَلَى الْأَصْحَ، وَلَهُ خَمْسٌ وَثَنَانُونَ سَنَةً، خ م د س. التَّقْرِيبُ (٣٧٣) رَقْم (٤٣٢٥).

-يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ الْبَصْرِيُّ، أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثِقَةٌ ثَبَتَ، مِنَ الثَّامِنَةِ، مَاتَ سَنَةَ ١٨٢هـ، ع. التَّقْرِيبُ (٦٠١) رَقْم (٧٧١٣).

-مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ وَكَلَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ، الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ ج ١ ص ٢٨٧.

قال ابن حجر: صدوق يدللس ورمي بالتشيع والقدر. التَّقْرِيبُ (٤٦٧) رَقْم (٥٧٢٥).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين (٥١) رَقْم (١٢٥).

-عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَوْسِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو عَمْرٍ، الْمَدَنِيُّ، ثِقَةٌ عَالِمٌ بِالْمَغَازِي، مِنَ الرَّابِعَةِ، مَاتَ بَعْدَ الْعَشْرِينَ وَمِئَةً، ع. التَّقْرِيبُ (٢٨٦) رَقْم (٣٠٧١).

-حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْمَدَنِيُّ، وَأَبُوهُ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ، ثِقَةٌ فقيه، يُقَالُ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْإِرْجَاءِ، مِنَ الثَّلَاثَةِ، مَاتَ سَنَةَ ١٠٠هـ، أَوْ قَبْلَهَا بِسَنَةٍ، ع. التَّقْرِيبُ (١٦٤) رَقْم (١٢٨٤).

قال ابن حجر: قلت المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعييه أهل السنة المتعلق بالإيمان. تهذيب التهذيب (٢/٢٧٦) رَقْم (٥٥٥).

-جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب (٣٣) الحدود، باب (٤) رَجَمَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ (٤/١٤٥) الْحَدِيثُ (٤٤٢٠)، مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَالنَّسَائِيِّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ (٦٧)، بَابُ (١٠) إِذَا اعْتَرَفَ بِالزَّنا ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ (٤/٢٩١) الْحَدِيثُ (٧٢٠٧)، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ بْنِ عَرَبِيٍّ، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ

وعند أبي داود: « أَلَا تَرَكْتُمُوهُ »^(١) حتى أنظر في شأنه »^(٢).

==

حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب .

الحكم:

قال الألباني: حسن. صحيح سنن أبي داود (٨٣٦/٣) الحديث (٣٧١٧).

وقال أيضا فيه : وهذا إسناد جيد . إرواء الغليل (٣٤٥/٧).

(١) في نسخة (ق) تركتموني. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في سنن النسائي الكبرى (٢٩١/٤) رقم (٧٢٠٦)، ومصنف ابن أبي شيبة (٥/٥٤٠) رقم (٢٨٧٨١) / وأما ما جاء في نسخة (ق) فلم أقف عليه.

(٢) لم أقف على هذا اللفظ عند أبي داود.

أخرجه النسائي - رحمه الله - قال: أخبرنا محمد بن العلاء، قال ثنا أبو خالد، عن محمد بن إسحاق، قال أخبرني محمد بن إبراهيم، عن أبي عثمان بن نصر الأسلمي، عن أبيه، قال: فذكره.

التعريف برجال السند:

- محمد بن العلاء: سبقت ترجمته في كتاب الطلاق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٧٧. قال ابن حجر: ثقة حافظ. التقريب (٥٠٠) رقم (٦٢٠٤).

- أبو خالد: سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد، الأحمر، الكوفي، صدوق يخطيء، من الثامنة، مات سنة ١٩٠ هـ، أو قبلها وله بضع وسبعون، ع. التقريب (٢٥٠) رقم (٢٥٤٧). قال الذهبي: ثقة مشهور.

قال ابن معين وحده: ليس بحجة. ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٩٢)، الرواة الثقات المتكلم فيهم (١٠١) رقم (٣٩).

وقال الذهبي - أيضاً -: صدوق إمام. الكاشف (٤٥٨/١) رقم (٢٠٨٠)، المغني في الضعفاء (٢٧٨/١) رقم (٢٥٧٢).

وقال ابن معين: ثقة. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي (١٢٩) رقم (٤١٠).

وقال ابن المديني: ثقة.

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي.

وقال عباس الدوري عن ابن معين: صدوق وليس بحجة. نقل ذلك عنهم ابن حجر في تهذيب

==

=

التهذيب (١٥٩/٤).

وقال أبو حاتم: صدوق. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٦/٤) رقم (٤٧٧).

قال العجلي: ثقة. معرفة الثقات (٤٢٧/١) رقم (٦٦٣).

ذكره ابن حبان في الثقات. (٣٩٥/٦) رقم (٨٢٦٦).

قال ابن سعد: وكان ثقة. الطبقات الكبرى (٣٩١/٦).

- محمد بن إسحاق: سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه في كتاب الرضاع الحديث الثالث ج ١ ص ٢٨٧.

قال ابن حجر: صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر. التقريب (٤٦٧) رقم (٥٧٢٥).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين لابن حجر (٥١) رقم (١٢٥).

- محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التميمي، أبو عبدالله، المدني، ثقة له أفراد، من الرابعة، مات سنة ١٢٠هـ على الصحيح، ع. التقريب (٤٦٥) رقم (٥٦٩١).

قال ابن معين والنسائي وابن خراش: ثقة.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/٩).

وقال أحمد بن حنبل: في حديثه شيء يروي أحاديث منكر. التعديل والتجريح للباجي (٦١٦/٢) رقم (٤٥٠).

وقال الذهبي: الإمام الثقة. تذكرة الحفاظ (١٢٤/١) رقم (١٠٨).

قال أبو حاتم: ثقة. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٤/٧) رقم (١٠٤٢).

ذكره ابن حبان في الثقات (٣٨١/٥) رقم (٥٣٠٠).

- أبو عثمان بن نصر، قال ابن حجر: صوابه، أبو الهيثم بن نصر التقريب (٦٥٧)، وهو أبو الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي، مقبول، من الثالثة، وقيل: اسمه عامر، س. التقريب (٦٨١) رقم (٨٤٣٠).

قال الذهبي: أبو الهيثم بن نصر عن أبيه مجهولان. الكاشف (٤٧٠/٢) رقم (٦٨٨٥).

- نصر بن دهر بن الأخرم الأسلمي، صحابي، نزل المدينة، تفرد ابنه الهيثم بالرواية عنه، س. التقريب (٥٦٠) رقم (٧١١٠).

=

وعنده: « هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ »،^(١) فقد صرَّح في بعض هذه

==

تخريج الحديث:

قطعة من حديث، أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب (٦٧) الرجم، باب (١٠) إذا اعترف بالزنا ثم رجع عنه (٢٩١ / ٤) الحديث (٧٢٠٦)، من طريق محمد بن العلاء، قال ثنا أبو خالد، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحدود، (١١٩) في الزاني كم مرة يرد؟ وما يصنع به بعد إقراره؟ (٥٤٠ / ٥)، من طريق أبي بكر، قال حدثنا أبو خالد الأحمر، كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، قال أخبرني محمد بن إبراهيم، عن أبي عثمان بن نصر الأسلمي، عن أبيه.

الحكم:

إسناده ضعيف، لأن فيه أبو الهيثم بن نصر لم أقف له على متابع، وأما محمد بن إسحاق فقد صرَّح بالسماع، وأما سليمان بن حيان الأزدي فقد تابعه يزيد بن زريع، قال ثنا محمد بن إسحاق، قال حدثني محمد بن إبراهيم، عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي، عن أبيه. كما ورد ذلك في سنن النسائي الكبرى (٢٩١ / ٤) الحديث (٧٢٠٧).

(١) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، ثنا وكيع، عن هشام بن سعد، قال حدثني يزيد بن نعيم بن هزال، عن أبيه قال: فذكره.

التعريف برجال السند:

- محمد بن سليمان الأنباري، أبو هارون، بن أبي داود، صدوق، من العاشرة، مات سنة ٢٣٤هـ، د. التقريب (٤٨٢) رقم (٥٩٣٢).

- وكيع بن الجراح بن مريح الرُّؤاسي، أبو سُفْيَان، الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومئتين وله سبعون سنة، ع. التقريب (٥٨١) رقم (٧٤١٤).

- هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد، صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع، من كبار السابعة، مات سنة ١٦٠هـ، أو قبلها، خت م ٤. التقريب (٥٧٢) رقم (٧٢٩٤).

قال النسائي: ضعيف. الضعفاء (١٠٤).

وقال ابن معين: كان يحيى القطان لا يحدث عنه.

وقال أحمد بن حنبل: ليس هو بمحكم الحديث.

وقال أبو عبد الله الحاكم: لبيته. نقل ذلك عنهم الذهبي في ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١٨٦) رقم (٣٥٤).

==

=

قال يحيى بن معين: هو صالح ولم يكن بالقوي. سؤالات ابن أبي شيبة (١٠٢).

قال أبو زرعة: هشام بن سعد واهي الحديث. سؤالات البرذعي (٣٩١)

قال الذهبي: حسن الحديث. الكاشف (٣٣٦/٢) رقم (٥٩٦٤).

وقال أبو داود: هو ثقة أثبت الناس في زيد بن أسلم.

وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عنه، فقال: هو كذا وكذا.

وروى معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بذلك القوي. نقل ذلك عنهم الذهبي في سير أعلام

النبلاء للذهبي (٣٤٥/٧) رقم (١٢٦).

وقال أبو حاتم: هو وابن إسحاق عندي سواء. الجرح والتعديل (٦١/٩) رقم (٢٤١).

وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. الكامل في الضعفاء (١٠٩/٧).

قال العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: هشام بن سعد فيه ضعف. الجرح

والتعديل لابن أبي حاتم (٦١/٩) رقم (٢٤١).

قال العجلي: حسن الحديث. (٣٢٨/٢) رقم (١٩٠٠).

قال يحيى: ليس بشيء.

وقال أحمد: ليس هو محكم الحديث. نقل ذلك عنها ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (١٧٤/٣)

رقم (٣٥٩٦).

-يزيد بن نعيم: سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه في كتاب الحدود، الحديث الرابع ج ١ ص ٣٩٧.

قال عنه ابن حجر: مقبول. التقريب (٦٠٥) رقم (٧٧٨٧).

-نعيم بن هزال الأسلمي، صحابي، نزل المدينة، ما له راو إلا ابنه يزيد، د.س. التقريب (١٧٤/٣)

رقم (٣٥٩٦).

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب (٣٣) الحدود، باب (٤) رجم ماعز بن مالك (١٤٥/٤)

الحديث (٤٤١٩)، من طريق محمد بن سليمان، ثنا وكيع، عن هشام بن سعد، والنسائي في السنن

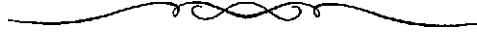
الكبرى، كتاب (٦٧)، باب (١٠) إذا اعترف بالزنا ثم رجع عنه (٢٩٠/٤) الحديث (٧٢٠٥)، من

طريق محمد بن عبدالله بن المبارك، قال ثنا يحيى بن آدم، قال ثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، كلاهما من

طريق يزيد بن نعيم عن أبيه قال فذكره.

=

الطرق أنه لا يترك الحد. ^(١) والله أعلم.



✍ =

الحكم:

قال ابن حجر: وإسناده حسن. التلخيص الحبير (٥٨/٤).

وقال الشيخ الألباني: وهذا إسناده حسن، ورجاله رجال مسلم، ويشهد له حديث جابر عند البخاري

(٢٥٠٠/٦) الحديث (٦٤٣٤)، وأبو داود (١٤٨/٤) الحديث (٤٤٣٠) والترمذي (٣٦/٤)

الحديث (١٤٢٩)، وأحمد في مسنده (٣٢٣/٣) وغيرهم.

وأما هشام بن سعد فقد تابعه زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم به نحوه. أخرجه أبو داود (١٣٤/٤)

الحديث (٤٣٧٧-٤٣٧٨)، وأحمد (٢١٧/٥) الحديث (٢١٩٤٢)، والحاكم في المستدرک (٤٠٣/٤)

الحديث (٨٠٨٠). إرواء الغلیل (٣٥٤/٧ - ٣٥٨).

وقال في صحيح سنن أبي داود: صحيح. دون قوله: لعله أن... (٨٣٦/٣) رقم (٣٧١٦).

(١) هذا نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢٥٧/٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥١١/٥).

❁ الحديث الخامس:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إِنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنِيًّا^(١)، فَقَالَ لَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ، فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟ فَقَالُوا: نَقْضُحُهُمْ، وَنُجْلِدُونَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ^(٢) كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ إِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالَ: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ، فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَا، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يُجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ^(٣)».

قال المصنف رحمه الله: الذي وضع يده على آية الرجم هو: عبد الله بن صوريا.^(٤)

(١) قال ابن الملقن: أما الرجل الزاني من اليهود فلا يحضرني اسمه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (١٨٨/٩).

وأما المرأة: فاسمها بسرة. الروض الأنف للسهيلى (٤٢٣/٢).

(٢) عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي ثم الأنصاري، أبو يوسف، توفي سنة ٤٣ هـ. أسد الغابة لابن الأثير (٢٦٨/٣) رقم (٢٩٧٣)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١١٨/٤) رقم (٤٧٢٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٦٥) المتأقب، باب (٣) قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَلَئِنْ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦] (٣/١٣٣٠) الحديث (٣٤٣٦) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٩) الحُدُود، باب (٦) رَجَمَ الْيَهُودِ أَهْلَ الذِّمَّةِ فِي الزَّنَى (٣/١٣٢٦) الحديث (١٦٩٩) بنحوه.

(٤) غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (٧٢٨/٢)، التفسير الكبير للرازي (١٨٨/٧)، فتح الباري لابن حجر (١٦٩/١٢)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٢٣٩/٥)، عمدة القاري للعيني (١٩٢/٢٥)، إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد (١١٨/٤)، عون المعبود للعظيم أباي (٨٦/١٢)، طرح الثريب في شرح التقريب للعراقي (٨/٨)، نصب الراية للزيلعي (١٠٢/٤)، مقدمة فتح الباري لابن حجر (٣٠٠/١)، مرقاة المفاتيح للقاري (١٢٤/٧)، روح المعاني للألوسي (٨٠/١٨). وهو عبد الله بن صوريا ويقال: ابن صور الإسرائيلي. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٤/١٣٣) رقم (٤٧٦٧).

❖ الشرح:

فيه جواز كلام بعض حاضري مجلس الحكم في أثناء كلام الحاكم، وإن لم يستدع منه الكلام إذا ترتب^(١) على كلامه فائدة شرعية يُفحِّم بها مَنْ كذب فيما يدَّعيه، لقول عبدالله بن سلام رضي الله عنه: «كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ» وقد تقدم^(٢) ذكر الخلاف في اعتبار الإسلام في الإحصان، فإن مذهبنا اشتراطه.

وتعلق مَنْ لم يشترط بهذا الحديث، وهو محمول عند مالك^(٣) على أن هذا المرجوم لم تكن له ذمة فهو مباح الدَّم، وأما رجه المرأة فَلَعَلَّه كان قبل النهي عن قتل النساء.^(٤)

ع: وقيل: لأنهم هم تحاكموا إلى النبي ﷺ فطلبوا ذلك منه، وعندنا أنهم إذا أتوا هكذا أن الحاكم مُحَيَّرٌ، إن شاء حكم بينهم، وإن شاء لم يحكم، فإن حَكَمَ حَكَمَ بِحُكْمِ الإسلام، وذلك برأي المحكوم عليه منهما، ورأي أسأفتهم^(٥) ورهبانهم. وهو دليل [على]^(٦) قوله: «جاءت اليهود»، وفي غير مُسَلِّم «أن أخبارَهُم أمرهم بذلك»^(٧).

وبتخير الحاكم في الحكم بينهم، قال^(٨) الشَّافِعِيُّ^(٩) وجماعة من

(١) في نسخة (ق) ترتبت. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٢) وذلك في كتاب الحدود، الحديث الثاني ج ١ ص ٣٨٤.

(٣) المدونة الكبرى (١١/٤٠٠)، الذخيرة للقرافي (١٢/٧٢)، الاستذكار لابن عبدالبر (٧/٤٦٢)، التمهيد لابن عبدالبر (١٤/٣٩٢).

(٤) من قول الفاكهاني: وتعلق مَنْ لم يشترط بهذا الحديث إلى هنا هذا ما نص عليه المأزري - رحمه الله - كما ورد في كتابه المعلم (٢/٢٥٩).

(٥) الأُسْقُف: العالم الرئيس من علماء النصارى، وهو اسم سرياني. لسان العرب لابن منظور (٩/١٥٦).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) سنن أبي داود كتاب (٣٣) الحدود، باب (٦) رجم اليهوديين (٤/١٥٦) الحديث (٤٤٥١)، سنن البيهقي الكبرى كتاب الحدود، باب (٣٧) ما جاء في الذميين (٨/٢٤٧) رقم (١٦٨٩٧).

(٨) في إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها قال: قاله بالهاء (٥/٥٢٩).

(٩) الأم للشافعي (٦/١٤٠)، (٦/١٥٥) الحاوي الكبير للماوردي (٩/٣٠٦)، المذهب للشَّيرَازي

السلف^(١) وحجتهم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾^(٢)، وقال أبو حنيفة: يَحْكُمُ بينهم بكل حال^(٣)، وقاله جماعة من السلف^(٤).

ثم اختلف أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة، هل يحكم بين المتحاكمين منهم لمجيء أحدهما، أو حتى / ١٣٨ / أ / ق [يجيئاً معاً، أو حتى [يعلمهما]^(٥) بما حكم به ويرضيان به؟

وسؤال النبي ﷺ لهم عما في التوراة، قيل: هو محتمل أنه قد أعلم به بالوحي، وأنه مما لم يغيروه منها، ولهذا لم يخف عليه حين كتموه، أو يكون علم ذلك ممن وثقه^(٦) ممن أسلم من علمائهم، ويحتمل أن يكون سألهم عن ذلك استخباراً عما عندهم، ثم يستعلم صحته من قبل الله تعالى، ويكون حكمه بما في التوراة إما لأنهم رضوا بذلك وصرفوا حكمهم إليه، أو لأن شرع من قبلنا لازم لنا ما لم ينسخ على أحد القولين لأهل الأصول.

وقد قيل: إن هذا كان خصوصاً للنبي ﷺ إذ لا نصل نحن إلى معرفة ما أنزل

✍ =

(٢/٢٥٦).

(١) ومن قال ذلك مالك، وهو قول عطاء، والشَّعْبِي، والنَّخَعِي، وروي ذلك عن ابن عباس. الاستذكار لابن عبد البر (٧/٤٦٠).

(٢) سورة المائدة، الآية (٤٢).

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤/١٤٣).

(٤) وروى ذلك عن ابن عباس، وبه قال الزُّهْرِي، وعمر بن عبد العزيز، والسدي، والحكم، وهو أحد قولي الشَّافِعِي. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٥٢٩)، الاستذكار لابن عبد البر (٧/٤٦٠)، المفهم للقرطبي (٥/١١٠).

(٥) في نسخة (خ) يعلمها. وفي نسخة (ق) يعلمها، والصواب حتى يستقيم الكلام ما أثبتته من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٥٢٩).

(٦) في نسخة (خ) وثقه، والصواب ما أثبتته من نسخة (ق) حتى يستقيم الكلام، وهو موافق لما جاء في إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٥/٥٢٩-٥٣٠).

عليهم^(١)، وللإجماع أن أحداً لم يعمل به بعده، ولقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾^(٢). والله أعلم.^(٣)

وقوله: «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنُأُ عَلَى الْمَرْأَةِ» هذه هي الرواية الصحيحة - بفتح المثناة تحت، وسكون الجيم، بعدها نون مفتوحة، بعدها همزة - أي: يميل.^(٤)
ق: وفي كلام بعضهم ما يُشعر بأن اللفظ^(٥) بالحاء المهملة، يُقال: حنا يحنو^(٦) حنواً: إذا أكب على الشيء.^(٧) والله أعلم.

(١) في نسخة (ق) إليهم. والصواب ما أثبتته من نسخة (خ) حتى يستقيم الكلام، وهو موافق لما جاء في إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٥/ ٥٣٠).

(٢) سورة المائدة، الآية (٤٤).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٣٠)، الاستذكار لابن عبد البر (٧/ ٤٥٩).

(٤) هذا ما نص عليه ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٢١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/ ٣٠٢)، تاج العروس للزبيدي (١/ ١٨٠).

(٥) في نسخة (ق) اللفظة. وهي موافقة لما جاء في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها (٤/ ١٢١).

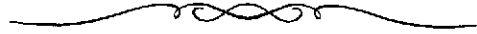
(٦) في نسخة (ق) يحنى.

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٢١)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ١٥٧)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/ ٤٥٤)، لسان العرب لابن منظور (١٤/ ٢٠٣).

☆ الحديث السادس:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن امرأً أطلع عليك بغير إذنٍ فخذفته^(١) بحصاه، ففقت عينه، ما كان عليك جناح^(٢)». ^(٣)

الكلام على الحديث قد استسلفناه^(٤) في حديث عمران بن حصين رضي الله عنه فليُراجَع هناك إن شاء الله تعالى.



(١) الحَذْفُ: هو الرمي بحصاه، أو نوى بين السبابتين، أو بين الإبهام والسبابة. مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٢٣١).

(٢) الجناح الإثم. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/ ٣٠٥).

(٣) سبق تخريجه في كتاب القصاص، الحديث الثامن ج ١ ص ٣٥٧.

(٤) وذلك في كتاب القصاص، الحديث الثامن ج ١ ص ٣٥٥.

باب حد السرقة

☆ الحديث الأول:

عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ: « قَطَعَ فِي مَحَنٍ قِيَمَتُهُ - وفي لفظ: ثَمَنُهُ ^(١) - ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ. » ^(٢)

☆ والحديث الثاني:

عن عائشة ؓ أنها سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: « تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. » ^(٣) / [٢٤١ / ب / خ]

❖ الشرح:

الأصل في القطع قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ^(٤).

ع: صان الله تعالى الأموال بحد القطع في أول حدود ماله بال من المال، ولم يجعل

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٨٩) الخُذُودِ، باب (٣) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] [٢٤٩٣ / ٦] الحديث (٦٤١٢)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) الخُذُودِ، باب (١) حَدَّ السَّرِقَةِ وَنِصَابِهَا (٣ / ١٣١٤) الحديث (١٦٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٨٩) الخُذُودِ، باب (٣) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] [٢٤٩٣ / ٦] الحديث (٦٤١١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) الخُذُودِ، باب (١) حَدَّ السَّرِقَةِ وَنِصَابِهَا (٣ / ١٣١٣) الحديث (١٦٨٦) بلفظ: قطع سارقاً.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٨٩) الخُذُودِ، باب (٣) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] [٢٤٩٢ / ٦] الحديث (٦٤٠٧) بلفظه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) الخُذُودِ، باب (١) حَدَّ السَّرِقَةِ وَنِصَابِهَا (٣ / ١٣١٢) الحديث (١٦٨٤) بنحوه.

(٤) سورة المائدة، الآية (٣٨).

وأما قول الفاكهاني: الأصل في القطع قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فهذا نص كلام الباجي، كما ورد في كتابه المنتقى (٧ / ١٥٦).

ذلك في غير السرقة في الخلسة^(١) والاعتصاب، والانتها^(٢)، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع [بالاستدعاء]^(٣) إلى ولاية الأمر، وتسهيل إقامة البينة عليه، فعظم أمرها، واشتدت عقوبتها، ليكون أبلغ في الزجر عنها، ولم يجعل تعالى دية الجناية على العضو المقطوع فيها بقدر ما يقطع فيه، حماية للعضو - أيضاً - وصيانة له، فعظم ديته ليعظم التحفظ من ذلك، ولا خلاف في قطع السارق على الجملة بين العلماء، وإن اختلفوا في تفصيله.^(٤) هذا معنى كلامه وأكثر لفظه.

إذا ثبت هذا فالكلام في هذا الباب يتعلق بأوصاف تكون في السارق، والشيء المسروق، والموضع المسروق منه، وصفة السرقة.

فأما ما يُراعى في السارق وهو أخذ المال سراً: فالبلوغ والعقل، وكونه غير مَالِك للمسروق منه، فإن كان مَالِكاً له لم يُقطع، كالعبد يسرق مال سيده.

وأما المُسْرُوقُ: فهو كل ما تمتد الإطماع إليه، ويصلح عادةً [١٣٨/ب/ق] وشرعاً للانتفاع به، فإن [منع]^(٥) منه الشرع فلا ينفع تعلق الطماعة به، [ولا يتصور]^(٦) الانتفاع به عادة، كالخمر والخنزير وشبههما. ثم هو مال وغير مال.

(١) أي ما يؤخذ سلباً ومكابرة. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٦١/٢).

(٢) هو الغلبة على المال والقهر. المصباح المنير للفيومي (٦٢٧/٢).

(٣) الذي وجدته في المخطوط بالاستدعاء. وما أثبتته هو الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات، فهو لم ينقلها من إكمال المعلم مباشرة بل نقلها من شرح النووي على صحيح مسلم الذي نقل كلام القاضي عياض المتقدم ذكره. شرح النووي على صحيح مسلم (١٨١/١١)، إكمال المعلم (٤٩٥/٥).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٩٥/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٨١/١١).

(٥) في نسخة (خ) منعه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (١١٥٨/٣).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: ولا تضرر، وما أثبتته الصواب، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (١١٥٨/٣).

فغير المال الحر^(١) الصغير، وفيه القطع إذا سرق^(٢) من حِرْزٍ مثله عادة، وذلك يُروى عن عمر رضي الله عنه^(٣)، وعن عبد الملك بن مروان^(٤)، وبه قال الفقهاء السبعة^(٥)، والقاسم بن محمد^(٦)، والشَّعْبِي^(٧)، والزُّهْرِي^(٨)، وَرَبِيعَة^(٩).

وخالف في ذلك ابن المَاجَشُون من أصحابنا.^(١٠)

ودليل الجماعة عموم الآية، وما رَوَى بعضهم من أنه - عليه الصلاة والسلام - : «ذُكِرَ عنده

(١) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني وجدت المكتوب: كالحر. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (١١٥٨/٣).

(٢) من قول الفاكهاني: بأوصاف تكون في السارق، والشيء المسروق، والموضع إلى هنا، هذا نص كلام القاضي عبد الوهاب، كما ورد في كتابه التلقين. (٥٠٧/٢).

(٣) السنن الكبرى البيهقي (٢٦٧/٨)، مصنف ابن أبي شيبة (٥٠١/٥)، مصنف عبد الرزاق (١٩٦/١٠).

(٤) عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو الوليد، توفي سنة ٨٦هـ. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٨٨/١٠) رقم (٥٥٦٨)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢٨٧/١ - ٢٨٨) رقم (٣٧٣).

(٥) وهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار. وقد نظمهم بعض الأجلة في بيت واحد فقال:

فخذهم عبيد الله عروة قاسم *** سعيد أبو بكر سليمان خارجه

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٩/٨).

(٦) أما قول الفقهاء السبعة، والقاسم بن محمد فمنصوص عليه في جامع الأمهات لابن الحاجب (٥٢١).

(٧) المغني لابن قدامة (٩٦/٩)، الاستذكار لابن عبد البر (٥٦١/٧).

(٨) المتقى للباجي (١٨١/٧)، مصنف بن أبي شيبة (٥٠١/٥).

(٩) المتقى للباجي (١٨١/٧).

(١٠) الاستذكار لابن عبد البر (٥٦١/٧)، بداية المجتهد لابن رشد (٣٣٨/٢).

رجل يسرق الصبيان فأمر بقطعه^(١)»^(٢). وهذا إن صح فلا عطر بعد عروس.

(١) من بداية تعريف الفاكهاني للمسروق بقوله: وأما المسروق إلى هنا هذا كله منقول عن عقد الجواهر الثمينة لابن شاش وغالبه بحروفه (٣/ ١١٥٨ - ١١٥٩).

(٢) أخرجه الدارقطني - رحمه الله - قال: نا محمد بن مخلد، نا عبدالله بن محمد بن يزيد الحنفي، نا أبو موسى الأنصاري، نا عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة، حدثني هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله... فذكرته.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب (٧٠) السرقة، باب (١٠) ما جاء في من سرق عبدا صغيرا من حرز (٨/ ٢٦٨) الحديث (١٧٠٠٩)، كلاهما من طريق الحسين بن عبدالله القطان، والدارقطني في كتاب (٤) الحدود والديات وغيره (٣/ ١٩٥) الحديث (٣٥٩)، من طريق محمد بن مخلد، نا عبدالله بن محمد بن يزيد الحنفي، وتما في فوائده (١/ ١٠٤) الحديث (٢٤٣)، من طريق أبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي الصيدلاني، ثنا أبي بكر محمد بن سليمان الواسطي الباغندي، جميعهم من طريق إسحاق بن موسى، عن عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير عن عائشة بنحوه.

الحكم:

في سننه عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير.

قال عبدالرحمن قال: سألت أبي عنه فقال: هو متروك الحديث ضعيف الحديث جدا. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٥٨) رقم (٧٢٩).

قال أبو نعيم الأصبهاني: صاحب مناكير وبواطيل. الضعفاء (٩٧) رقم (١٠٧).

وقال ابن جبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويأتي عن هشام بن عروة ما لم يحدث به هشام قط، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه. المجروحون (٢/ ١١) رقم (٥٣٧).

قال ابن عدي: حديث غير محفوظ، إلا من رواية عبدالله بن محمد بن يحيى. وقال -أيضا-: وأحاديثه عامتها مما لا يتابعه الثقات عليه. الكامل في الضعفاء لابن عدي (١/ ٤١٨٤) رقم (١٠٠٠).

قال أبو الحسن الدارقطني: تفرد به عبدالله بن محمد بن يحيى، عن هشام، وهو كثير الخطأ على هشام، وهو ضعيف الحديث. سنن الدارقطني (٣/ ٢٠٢).

تتبع =

وأما المأل فشرطه: أن يكون نصاباً، مملوكاً لغير السارق، ملكاً تاماً، محترماً، محرزاً، لا شبهة فيه. فهذه ستة شروط:

الشرط الأول: النصاب: وقد اختلف الناس في قدره على ثمانية أقوال لا أعلم لها تاسعاً من درهم إلى خمسة على الترتيب.

وقال^(١) أبو حنيفة وأصحابه: لا يُقطع في أقل من عشرة دراهم، أو ما قيمته عشرة دراهم من ذهب أو غيره،^(٢) واختلف عنه في الدينار إذا [لم]^(٣) يبلغ [الصرف]^(٤) عشرة دراهم، هل يُعتبر بنفسه أو صرفه، وقيل: لا قطع في أقل من أربعين درهماً [أ]^(٥) وأربعة

==

قال البيهقي: وهذا لا يثبت. معرفة السنن والآثار (٦/٤٠٧).

قال الذهبي: ومن بلاياه عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «من لم يجد صدقة فليعلن اليهود». ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/١٧٧) رقم (٤٧٨٠).

ولما نقل سبط ابن العجمي قول أبي حاتم الرازي، وابن حبان، وابن عدي فيه - التي نقلتها - قال: فكلام هؤلاء مع كلام الذهبي: ومن بلاياه يقتضي أن يكون هو يضع. والله أعلم. الكشف الحثيث (١٥٩) رقم (٤١٠).

قال الألباني: موضوع. إرواء الغليل (٨/٦٧).

وقال الدكتور حميد بن محمد لحمر أثناء تحقيقه لكتاب عقد الجواهر الثمينة: وفيه متروك يروي الموضوعات عن الثقات، ولذلك حكم بوضع هذا الحديث. (٣/١١٥٨).

(١) في نسخة (ق) قال بدون واو.

(٢) بدائع الصنائع للکاساني (٧/٩٢)، المبسوط للسرخسي (٩/١٣٧)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢/١١٨)، بداية المبتدي للمرغيناني (١١٠)، تبين الحقائق للزيلعي (٣/٢١١)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٣/١٤٩)، حاشية ابن عابدين (٤/٨٣).

(٣) الزيادة من نسخة (ق). وهذه الزيادة موافقة للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها، وهو إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٩٩).

(٤) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٩٩).

(٥) الزيادة من نسخة (ق). وهذه الزيادة موافقة للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها.

دنائر، رُوي ذلك عن النَّخَعِي، وقيل: يُقَطَّع فيما قَلَّ أو كثر، وهو مروى عن الحسن^(١)، وهو وجهٌ في مذهب الشَّافِعِي^(٢)، وهو مذهب الخَوَّارِج، وأهل الظَّاهِر^(٣)، وهؤلاء أخذوا بعموم الآية، ولم يُخصِّصوه بالأحاديث الصحيحة المُفسَّرة للآية^(٤).

ومذهبنا من هذه الأقوال أن لا قطع في أقلِّ من رُبُع دينار ذهباً^(٥)، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته ذلك كانت أكثر من ربع دينار أو أقل، ولم يُرَاعَ هل يكون ثلاثة الدراهم صرف^(٦) ربع دينار أو لا؟ وإلى هذا ذهب أحمد^(٧) وإسحاق^(٨).

ووافقنا الشَّافِعِي في كون النصاب ربع دينار^(٩)، إلا أنه يَقَوِّم ما عدا الذهب بالذهب^(١٠)، ومالك يرى أن الفضة أصل في التقويم، كالذهب، وعليه يدل الحديث، فإنَّ

==

بحروفها، وهو إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٩٩)، المفهم للقرطبي (٥/٧٣).

(١) المفهم للقرطبي (٥/٧٣).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٨١)، الحاوي الكبير للماوردي (١٣/٢٦٩).

(٣) المحلى لابن حزم (١١/٣٥١).

(٤) من قول الفاكهاني: وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يقطع في أقل من عشرة دراهم إلى هنا هذا ما ذكره القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم مع إضافات قليلة من الفاكهاني (٥/٤٩٩).

(٥) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات وجدت المكتوب: عمدا. والصواب -والله أعلم- ما أثبتته من المخطوط. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٩٨).

(٦) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات وجدت المكتوب: ضربا والصواب -والله أعلم- ما أثبتته من المخطوط. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤٩٨).

(٧) المغني لابن قدامة (٩/٩٤) وكذلك منصوص فيه قول إسحاق رحمه الله.

(٨) من قول الفاكهاني: أن لا قطع في أقل من رُبُع دينار ذهباً إلى هنا هذا ما ذكره القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤٩٨)، الاستذكار لابن عبد البر (٧/٥٣١).

(٩) الأم للشافعي (٦/١٣٠)، التنبيه للشيرازي (٢٤٥)، السراج الوهاج للغمراوي (١/٥٢٥).

(١٠) المهذب للشيرازي (٢/٢٧٧) الإقناع للشربيني (٢/٥٣٥)، مغني المحتاج للشربيني (٤/١٥٨)، السراج الوهاج للغمراوي (١/٥٢٥).

المسروق لما كان غير الذهب والفضة، وهو: المَجْنُ قَوْمٌ بالفضة دون الذهب، دَلَّ على أنَّها أصلٌ في التقويم وإلاَّ كان الرُّجوع إلى الذهب - الذي هو الأصل - أولى وأوجب، عند مَنْ يرى التقويم به. ^(١)

ق: ^(٢) والحنفية في مثل هذا الحديث، وفيمن رَوَى في حديث عائشة: «القطع في ربع دينار فصاعداً» يقولون - أو مَنْ قال منهم - في التأويل ما معناه: إن التقويم أمرٌ تخمينيٌّ، فيجوز أن تكون قيمته عند عائشة ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، ويكون عند غيرها أكثر.

وقد ضَعَّف غيرهم هذا التأويل وشَنَّعه عليهم بما معناه: إن عائشة رضي الله عنها لم تكن لتخبر بما يدل على مقدار ما يُقطع فيه إلا عن تحقيق لعظم أمر القطع. ^(٣)

الشرط الثاني: أن يكون مملوكاً لغير السارق، فلو سرق ملك نفسه من المرتين، أو المستأجر فلا قطع عليه، وكذا لو طرأ الملك بإرث قبل الخروج به من الحِرْز فلا قطع عليه. ^(٤)

وليس من شرطه: أن يكون مَالِكاً للمسروق منه، فلذلك يقطع السارق من السارق ومن المودع، والوكيل، والمرتتهن، والمستعير.

الشرط الثالث: أن يكون محترماً، فلا قطع على سارق الخمر، والخنزير، والطَّنْبُور ^(٥)،

(١) من قول الفاكهاني: ومالك يرى أن الفضة أصل في التقويم، كالذهب إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٢٨/٤)، طرح الشريب في شرح التقريب للمحافظ العراقي (٢٦/٨).

(٢) في نسخة (خ) ع. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، فهذا الكلام منصوص عليه في كتاب ابن دقيق العيد إحكام الأحكام (١٢٨/٤)، وليس هو من كلام القاضي عياض، فيُحتمل - والله أعلم - أنه خطأ من قبل الناسخ.

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٢٨/٤).

(٤) هذا الشرط إلى هنا نص كلام ابن شاش، كما ورد في كتابه عقد الجواهر الثمينة (١١٦٠/٣).

(٥) آلة من آلات اللعب واللهو والطرب ذات عنق وأوتار. المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرين (٥٦٧/٢).

والملاهي من المزمار، والعود، وشبهه من آلات اللهو، إلا أن يكون في قيمة^(١) ما يبقى منها بعد المنفعة الفاسدة ربع دينار فصاعداً، وكذلك عندنا في أواني الذهب والفضة التي لا يجوز استعمالها ويؤمر بكسرها/ [٢٤٢/ أ/ خ]، فإنما يُقوّم ما فيها من ذهب أو فضة دون صنعة/ [١٤٠/ أ/ ق]، وكذلك الصليب من ذهب أو فضة، والزيت النجس إن كانت قيمته على نجاسته نصاباً قطع فيه، وأما جلد الميتة فلا قطع فيه قبل الدباغ، وفيه بعد الدباغ خلاف، والمشهور عندنا إن كانت قيمة الصنعة نصاباً قطع. وفي الكلب المأذون -أيضاً- خلاف. وكذا الأضحية بعد الذبح بخلاف لحمها من يتصدق به عليه فإنه يقطع بلا خلاف عندنا. ولو سرق سبُعاً يذكي لجلده ويتنفع به على ما تقدم قطع فيه، إلا أن الخلاف واقع في المعتر في نصاب القطع، هل هو قيمة جلده ذكياً، أو قيمة عينه حياً؟ على قولين بين ابن القاسم وأشهب.

الشرط الرابع: أن يكون الملك تاماً قوياً، فلو كان للشارق فيه أدنى جزءٍ ويده جائلة فيه مع شريكه فلا قطع، فإن سرق ممّ حجب عنه نصاباً زائداً على ملكه منه قطع، وأمّا بيت المال وإهداء المسلمين والمغانم بعد حيازتها فيقطع سارقها، وإن لم يزد ما أخذ على النصاب على المشهور عندنا، ولا يقطع الأبوان في سرقتهما من مال ابنتهما، ويُقطع هو في سرقة ماله، والجدُّ كالأب على المشهور، ولا يقطع من سرق من جوع أصابه.

الشرط الخامس: أن يكون المال خارجاً عن شبهة الاستحقاق في حق السارق، فلا قطع على من سرق من غريمه المماطل.

واختلف في الزوجين إذا كانا في بيت واحد وليست الدار مشتركة، وحكم الضيف حكم الزوجين للإذن.

الشرط السادس: أن يكون محرراً ومعناه: أن يكون في مكان هو حرز مثله عادةً وعُرفاً، وذلك يختلف باختلاف عادات الناس في إحراز أموالهم، وهو في الحقيقة كل ما لا يُعدّ صاحب مال في العادة مضيعاً لماله بوضعه فيه.

(١) في نسخة (خ) قيمته. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٣/ ١١٦١).

وجملة القول فيه: أن كل شيء له مكان معروف به فمكانه حرزه، وكل شيء معه حافظ، فحافظه حرزه، فمن ذلك أن الدار والمنازل والخوانيت^(١) حرز لما فيها، والقبر حرز للكفن إذا سُدَّ وأدرج الميت في أكفانه، ولو مات في البحر^(٢) فكفن وطرح في البحر لقطع من أخذ كفته، سواء سُدَّ^(٣) في خشبة أو لا، وهكذا المطامير^(٤) في الجبال والصحاري هي حرز لما فيها، فيقطع من سرق منها نصاباً، وسواء كان عليها حائط أو لم يكن.^(٥)

ولا قطع في ثمر معلق إلا إذا أواه الجريرين^(٦) فذلك حرزه، ولا في حريسة جبل - وهي الشاة وما في معناها من الماشية تُسرق من المرعي^(٧) - بخلاف ما إذا أويت في المراح^(٨)، والصبي ليس بحرز لما يكون معه أو عليه من ثياب أو حلي إلا أن يكون معه من يحفظه.^(٩)

- (١) قال الجوهري: والدكان واحد الدكاكين، وهي الخوانيت، فارسي معرب. الصحاح (٢/ ١٥٥٣).
- (٢) في نسخة (ق) المسجد. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الموافق لسياق الكلام، ولما جاء في عقد الجواهر الثمينة لابن شاش الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٣/ ١١٦٧).
- (٣) في نسخة (خ) سُدَّ. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب الموافق لسياق الكلام، ولما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٣/ ١١٦٧).
- (٤) المطامير: حفر تحفر في الأرض يُوسَّع أسفلها تُحْبَأُ فيها الحبوب. لسان العرب لابن منظور (٤/ ٥٢٠)، تاج العروس للزبيدي (١٢/ ٤٣٣).
- (٥) من بداية الشرط الثالث إلى هنا كله منقول عن عقد الجواهر الثمينة لابن شاش وغالبه بحروفه (٣/ ١١٦١ - ١١٦٧).
- (٦) موضع تجفيف التمر. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/ ٢٦٣).
- (٧) الذي وجدته في المخطوط: الرعي، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام. وينظر غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٢٠٤)، غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ٩٨)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ١٨٨)، المصباح المنير للقيومي (١/ ١٢٩)، لسان العرب لابن منظور (٦/ ٤٨)، الصحاح للجوهري (٧٢٨).
- (٨) المراح: - بالضم - الموضع الذي تروح إليه الماشية: أي تأوي إليه ليلاً. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/ ٢٧٣).
- (٩) من قول الفاكهاني: ولا قطع في ثمر معلق إلا إذا أواه الجريرين إلى هنا هذا نص كلام القاضي

وفروعُ هذا الباب كثيرة جداً، وموضعها كتب الفقه المطوّلة، وإنما ذكرنا منها ما سنح. ^(١)

وأما صفة السرقة: فأن يخرج المسروق من الحِرْز مساوياً نصاباً ^(٢) فإن أتلّفه في الحِرْز ثم أخرجه فلا قطع عليه. ^(٣)

قال القاضي عبد الوهاب: ولا يراعى أن يخرج بمباشرة أو معاونة، وذلك بأن يأخذه بيده ويخرج به بنفسه، وكذلك إن رمأه إلى خارجه، أو أخرجه بيده إلى خارج الحِرْز فأخذه غيره، أو أخرجه على ظهر دابته، أو كانوا جماعة فرفعوه على رأس أحدهم أو ظهره فخرج به وبَقَوْا هُمْ في الحِرْز، أو خرجوا معه، ففي كل ذلك القطع، ولا قطع على مختلس، أو مُستَلَب ^(٤)، ولا مكابر، ولا غاصب، ولا مستعير جحد. ^(٥)

قلت: قوله: ففي كل ذلك القطع: هو على [١٤٠/ب/ق] ظاهره إلا في مسألة:

ما إذا كانوا جماعة فإنهم إنما يُقْطعون كلهم إذا كان في حصّة كل واحد ربع دينار فصاعداً على أحد الأقوال الثلاثة في المذهب، وقيل: يُقْطعون مطلقاً، وقيل: بالفرق بين أن يمكن أحدهم الاستقلال بالمسروق فلا يُقْطعون، أو لا يمكن فيقطعون، والحق أن هذا هو المشهور من المذهب. والله أعلم.

==

عبد الوهاب، كما ورد في كتابه التلّيق (٢/ ٥١٠).

(١) في نسخة (ق) يستبح. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

وقوله: ما سنح: أي عرض لي. لسان العرب لابن منظور (٢/ ٢٢٢).

(٢) الذي وجدته في المخطوط لنصاب، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو الموفق لما جاء في المصدر أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. التلّيق لعبد الوهاب (٢/ ٥١١).

(٣) في نسخة (ق) فلا شيء عليه. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. التلّيق لعبد الوهاب (٢/ ٥١١).

(٤) السَّلْبُ: هو أخذ الشيء بخفة واختطاف. مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٩٢).

(٥) من قول الفاكهاني: وأما صفة السرقة إلى هنا هذا نص كلام القاضي عبد الوهاب، كما ورد في كتابه التلّيق (٢/ ٥١٠).

فائدة:

قال الشيخ أبو عمران الفاسي^(١) في كتابه مدرجة المتعلمين^(٢): أخذ الأموال بغير رضا أربابها على ثمانية أوجه:

وهي: السرقة، والحرابة، والغصب، والاختلاس، والتعدي، والخدعة، والخيانة، والغيلة، والعقوبة فيه على ثلاثة مراتب: فعقوبة السارق القطع، والمحارب أحد أربعة أشياء: وهي القتل، أو القطع^(٣) من خلاف، أو الضرب، أو النفي، أو يصلب ثم يقتل بعد ذلك، وعقوبة من سواهما الضرب والسجن مع العزم لا غير.

قلت: وقد أجمع العلماء على أنه إذ سرق أولاً قطعت يده اليمنى.

قال مالك^(٤)، والشافعي^(٥)، وأهل المدينة^(٦)، والزهرري، وأحمد^(٧)، وأبو ثور، وغيرهم: فإذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، فإن سرق [٢٤٢ / ب / خ] [ثالثاً قطعت

(١) موسى بن عيسى بن أبي حجاج الغفجومي، أبو عمران، توفي سنة ٤٣٠ هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٣٤٤). والذي وجدته في شجرة النور الزكية لمخلوف: بن أبي حاج (١٠٦) رقم (٢٧٦)، وكذلك سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٥٤٥) رقم (٣٦٤).

(٢) لم أقف على هذا الكتاب.

(٣) في نسخة (ق) والقطع. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام وهو موافق لما جاء في القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٣٨).

(٤) المدونة الكبرى (١٦/ ٢٨٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٥٠٠)، الاستذكار لابن عبد البر (٧/ ٤٥٦)، الكافي لابن عبد البر (٥٨١)، المفهم للقرطبي (٥/ ٧٥).

(٥) مختصر المزني (١/ ٢٦٤)، الحاوي الكبير للماوردي (١٣/ ٣٢١). شرح النووي على صحيح مسلم (١١/ ١٨٥)، الإقناع للشربيني (٢/ ٥٤٠)، روضة الطالبين للنووي (١٠/ ١٤٩)، مغني المحتاج للشربيني (٤/ ١٧٨)، فتح المعين للملياري (٤/ ١٦٢)، فتح الوهاب لزكريا الأنصاري (٢/ ٢٨٣).

(٦) في نسخة (ق) المدونة. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو موافق لما جاء في المفهم للقرطبي (٥/ ٧٥).

(٧) المغني لابن قدامة (٩/ ١٠٥)، مختصر الخرقفي (١٢٥)، شرح للزركشي (٣/ ١٢٧)، الكافي لابن قدامة (٤/ ١٩٣)، المبدع لابن مفلح (٩/ ١٤٠)، الفروع لابن مفلح (٦/ ١٣٢)، الروض المربع للبهوتي (٣/ ٣٢٩)، أخصر المختصرات لمحمد بن بلبان (٢٥٢).

يده اليسرى، فإن سرق^(١) رابعاً قطعت رجله اليمنى، فإن سرق بعد ذلك عَزَّر^(٢)، ثم إن عاد حُبَسَ، يُروى هذا عن علي والزُّهري، وحمَّاد، وأحمد^(٣)، وعامَّتُهُم على قطع اليد من الرُّسْغ^(٤) - وهو المَفْصِلُ بَيْنَ الكَفِّ والذَّرَاعِ^(٥) - وتقطع الرجل من المَفْصِلِ بين الساق والقدم. وقال علي عليه السلام: «تقطع الرجل من شطر القدم»^(٦) وبه قال أحمد^(٧)، وأبو ثور، وقال بعض السلف: تقطع اليد من المِرْفَقِ، وقال بعضهم: من المنكب^(٨).

قال ابن عطية: ويروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «أنه كان يقطع اليد من الأصابع ويبقى الكف، والرجل من نصف القدم ويبقى العقب»^(٩).

- (١) الزيادة من نسخة (ق).
- (٢) من قول الفاكهاني: وقد أجمع العلماء على أنه إذ سرق إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٨٥/١١).
- (٣) أما قول علي، والزُّهري، وحمَّاد، وأحمد فقد نقل ذلك عنهم ابن قدامة في المغني (١٠٩/٩).
- (٤) من قول الفاكهاني: ثم إن عاد حُبَسَ إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٠٠/٥).
- (٥) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي الأزدي (١٧٥)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٣٠/٥)، لسان العرب لابن منظور (٤٢٨/٨)، تاج العروس للزبيدي (٤٨٠/٢٢)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (١٧٥)، اتفاق المباني وافتراق المعاني لسليمان الدقيقي (٢٥٨)، معجم أسماء الأشياء لأحمد الدمشقي (١٧٣).
- (٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧١/٦)، سنن البيهقي الكبرى (٢٧١/٨)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٤١٣/٦)، الأم للشافعي (١٨٢/٧)، المهذب للشيرازي (٢٨٣/٢)، تغليق التعليق لابن حجر (٢٣٠/٥).
- (٧) مسائل الإمام أحمد وابن راهويه للكوسج (٢٥٥/٢)، الكافي لابن قدامة (١٩٣/٤)، المبدع لابن مفلح (١٤١/٩)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تيمية (١٥٩/٢)، المغني لابن قدامة (١٠٦/٩)، عمدة الفقه لابن قدامة (١٤٨)، مختصر الخِرقي (١٢٥)، شرح الزركشي (١٢٧/٣).
- (٨) من قول الفاكهاني: وهو المَفْصِلُ بين الكف والذراع إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٨٥/١١).
- (٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٨٥/٢).

و«المِجَنُّ»: - بكسر الميم، وفتح الجيم - وهو كل ما يستجن به أي: يستتر.^(١)
و«صاعداً»: حال. والله أعلم.



(١) هذا نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١١/١٨٣)، مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١/١٥٦)، تفسير غريب ما في الصحيحين البُخَّارِيُّ ومُسْلِمٌ للحميدي الأزدي (٢٧٣)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/٣٠٨)، المصباح المنير للفيومي (١/١١٢)، لسان العرب لابن منظور (١٣/٩٤).

❖ الحديث الثالث:

عن عائشة رضي الله عنها: « أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمُخْزُومِيَّةِ ^(١) الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ: أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُكُمْ أَنْتُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمَ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا ^(٢). »

وفي لفظ: « كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا ^(٣). »

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: قريش قبيلة، وأبوهم النَّضْرُ بْنُ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ، وكل مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ فَهُوَ قُرَشِيٌّ دُونَ وَلَدِ كِنَانَةَ فَمَنْ فَوْقَهُ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ قُرَشِيٌّ، وَرَبَّمَا قَالُوا: قُرَشِيٌّ وَهُوَ الْقِيَاسُ.

قال الشاعر: ^(٤) [١٤١ / أ / ق]

(١) هذه المرأة اسمها: فَاطِمَةُ بِنْتُ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ بْنِ مَخْزُومٍ. الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٦٣ / ٨)، الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي (٤٢٩ / ١)، الاستيعاب لابن عبد البر (١٨٩١ / ٤) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٦٠ / ٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٦٤) الأنبياء، باب (٥٢) ﴿أَمْرٌ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩] (١٢٨٢ / ٣) الحديث (٣٢٨٨) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) الحُدُود، باب (٢) قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ (١٣١٥ / ٣) الحديث (١٦٨٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٩) الحُدُود، باب (٢) قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ (١٣١٦ / ٣) الحديث (١٦٨٨) بنحوه.

(٤) لم أقف عليه، وقد نقل هذا البيت الجوهري في الصحاح، وابن الأثير في الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٥٠ / ١)، وابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم (١٥٨ / ٦)، وابن منظور في لسان العرب =

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ *** سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ
فَإِنْ أُرِدْتَ بِقُرَيْشٍ الْحَيِّ صَرْفَتَهُ، وَإِنْ أُرِدْتَ بِهِ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرِفْهُ.
قال الشاعر^(١) في تَرْكِ الصَّرْفِ:

وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا^(٢)

الثاني: ظاهر الحديث تحريم الشفاعة في الحدود إذا بلغت الإمام، فأما قبل البلاغ
فالأكثر على جوازها^(٣) لما جاء في السُّتْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ.^(٤)

قال مالك^(٥): وذلك فيمن لم يُعْرِفْ منه أذى للناس، وأما مَنْ عُرِفَ منه شرٌّ وفسادٌ
فلا أحبُّ أن يشفع فيه.^(٦)

ع: وأما الشفاعة فيما ليس فيه حدٌ ولا حق لأدومي، وإنما فيه التعزير فجائز عند
العلماء، بلغ الإمام أم لا.^(٧)

==

العرب (٣٣٦/٦)، والزُّيْلِي في تاج العروس (٣٢٦/١٧).

(١) هو عدي بن الرقاع العاملي، وهذا الشطر من البيت منصوص عليه في ديوانه (٩٣) إلا أنه قال: وكفى
قُرَيْشاً ما ينوبُ وسادها.

(٢) من قول الفاكهاني: قریش قبيلة، وأبوهم النَّضْرُ بن كِنَانَةَ إلى هنا هذا نص كلام الجَوْهَرِي، كما ورد في
كتابه الصحاح (٧٩٩/١)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٥٨/٦)، العين للفراهيدي
(٣٩/٥).

(٣) وممن روي عنه ذلك سعيد بن جُبَيْر، وعطاء، وجماعة من علماء التابعين مثل ذلك، وروي عن أبي
بكر، وعمر، وعثمان مثل ذلك. الاستذكار لابن عبد البر (٥٤١/٧).

(٤) صحيح مُسْلِم (٢٠٠٢/٤) الحديث (٢٥٩٠).

(٥) المدونة الكبرى (٢٧١/١٦)، المفهم للقرطبي (٧٩/٥).

(٦) من قول الفاكهاني: إذا بلغت الإمام فأما قبل البلاغ إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في
كتابه إكمال المعلم (٥٠١/٥).

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٠٢/٥).

ح^(١): « وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ». هو بكسر الحاء أي: محبوبه^(٢)، وهذه منقبة ظاهرة لأسامة ﷺ.

ومعنى « يجترئ عليه » : يتجاسر عليه بطريق الإدلال.^(٣)

الثالث: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مَنَ قَبْلَكُمْ » إلى آخره، « إنما » هنا ليست للحصر المطلق ولا بُدَّ، فإن أسباب الإهلاك بالنسبة إلى بني إسرائيل كانت متعددة فلا بُدَّ، وأن يُحمل على حصر مخصوص وهو الإهلاك بسبب تغيير حدود الله تعالى.^(٤)

وقد تقدم^(٥) أن الحصر يكون حقيقة تارة ومجازاً أخرى.

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَأَيْمُ اللَّهِ ».

ع: يقال: أَيْمُ اللَّهِ بقطع الهمزة وفتحها، وإِيْمُ اللَّهِ بكسرها، وأَيْمُنُ اللَّهِ بالفتح وزيادة نون، [وإِيْمَنُ اللَّهِ بالكسر]، وأَيْمَنُ اللَّهِ بفتح الهمزة والميم، وَلِيْمُنُ اللَّهِ باللام، وَمُنُّ اللَّهِ، وَمَنْ اللَّهِ، وَمِنْ اللَّهِ، وَلِيْمُ اللَّهِ، وَمُ اللَّهِ، وَمِ اللَّهِ، وَمَ اللَّهِ،^(٦) وفي الحديث: «وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ»^(٧)، أربع عشرة لغة وكلها صحيحة، قيل: هي جمع يمين، وألفها أَلْفُ

(١) الذي وجدته في المخطوط (ق)، وما أثبتته الصواب فهو - والله أعلم - خطأ من قبل الناسخ، فليس هذا الكلام لابن دقيق العيد، بل هو وما بعده منصوص عليه عند النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٨٦).

(٢) قول الفاكهاني: هو بكسر الحاء أي: محبوبه. هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه مشارق الأنوار (١/١٧٥)، تاج العروس للزبيدي (٢/٢١٤).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٨٦).

(٤) من قول الفاكهاني: إنما هنا ليست للحصر المطلق هذا الذي ذكره ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٣٣).

(٥) وذلك في كتاب الطهارة، باب في المذي وغيره، الحديث الخامس.

(٦) الصحاح للجوهري (٢/١٦٢٢).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب (٨٦) الأيمان والنذور، باب (٢) كيف كانت يمين النبي ﷺ؟

(٢٤٤٧/٦) الحديث (٦٢٦٣) بلفظه، ومسلم في كتاب (٧) الأيمان، باب (٥) الاستثناء

تتبعه =

قَطْع^(١)، وهو مذهب الفَرَّاء^(٢) وأبي عبيد^(٣).

والصحيح عند النحاة أنها مفردة، وأنَّ أَلْفَهَا أَلْفٌ وَصَلٍ، مشتق من اليُمن^(٤) بدليل حذفها في درج الكلام، نحو قولك: لِيُمنَ الله لأفعلنَّ، وعلَّل فتحها بشبه همزة الوصل اللاحقة للام التعريف، في نحو: الرَّجُلُ والغلام، لأنَّ أَيْمُنَ اسمٌ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ، إذ لا يستعمل إلا في القَسَمِ^(٥) ولا يستعمل إلا مرفوعاً، فأشبهه بعدم تمكنه الحرف الذي هو لام التعريف ففتحت همزته، كما فتحت همزة الوصل اللاحقة للام التعريف ولم يُيُنَّ وإن أشبه الحرف لقوة تمكنه بالإضافة، كما تُبْنِ «أي» لذلك فاعرفه، فَقَلَّ ما تجده في كُتُب العَرَبِيَّةِ.

==

(٣/١٢٧٦) الحديث (١٦٥٤) بلفظه .

(١) الصحاح للجوهري (٢/١٦٢٢)، لسان العرب لابن منظور (١٣/٤٦٢)، مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١/٥٦)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥/٨٦)، تاج العروس للزبيدي (٣٦/٣٠٦)، المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البعلي (٣٨٧)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٠/٥١٥)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (١٦٠٢)، أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٣٤٣) مغني اللبيب لابن هشام (١٣٦).

ومن ذهب إلى هذا ابن كَيْسَانَ وابن دُرُسْتَوَيْه. الصحاح للجوهري (٢/١٦٢٣).

(٢) لسان العرب لابن منظور (١٣/٤٦٣)، كتاب الكلبيات لأيوب بن موسى الحسيني (٧٢٥). والفَرَّاء: يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا، توفي سنة ٢٠٧هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للشَّيْطَوِيِّ (٢/٣٣٣) رقم (٢١١٥)، معجم الأدباء لِيَسَاقُوت الحموي (٥/٦٢١) رقم (١٠٢٩).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤١٩).

(٤) كتاب سيبويه (٣/٣٢٤)، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٢/٤٠٤)، المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البعلي (٣٨٧)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥/٨٦)، المقنضب لابن المبرد (٢/٣٣٠).

(٥) من قول الفَاكِهَانِي: لأنَّ أَيْمُنَ اسمٌ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ هذا نص كلام ابن سيده، كما ورد في كتابه المحكم والمحيط الأعظم (١٠/٥١٥).

قال الأزهري: وضم آخره. وحكم القسم الخفض، كما ضم: لعمر، كأنه أضم^(١)
يميناً ثانية، فقال: وأيمُنك ولايمُنك عَظيمة، وعمرُك ولعمرُك عَظيم^(٢).

وقد قيل: إن ليمن إنما معناه: لا ليمن، على من جعلها ألف وصل أقسم على النفي،
وأقسم به، ومن هذا قوله: ليمن الله ما ندري. وقيل معنى ليمن الله: يمين الله أي: يمين
الحالف بالله، أو أيمانه بالله، وقد يكون على هذا أي: يمين الله [أ] وأيمانه^(٣) التي يحلف بها على
إضافة التعظيم والتشريف، كما قيل: ناقة الله / [٢٤٣ / أ / خ] أو^(٤) الاختصاص، كما قيل:
عباد الله. قال^(٥): وسمي اليمين يميناً باسم [يمين]^(٦)، لأنهم كانوا يسطون أيديهم إذا
تحالفوا.^(٧)

وعن ابن عباس: « أن يمين اسم من أسماء الله تعالى ». ^(٨) قاله ع.^(٩)

(١) في نسخة (ق) ضَمَّن. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الأقرب إلى سياق الكلام، وهو الموافق لما
جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٧/١٥).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٧/١٥).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: وأيمانه، وما أثبتته أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في المصدر
الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٢٠/٥).

(٤) في نسخة (ق) وبدون ألف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الأقرب إلى سياق الكلام، وهو
الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض
(٤٢٠/٥).

(٥) في نسخة (خ) أي. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق لما جاء في
المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٢٠/٥).

(٦) الذي وجدته في المخطوط اليد. وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر
الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٢٠/٥).

(٧) تهذيب اللغة للأزهري (٣٧٧/١٥)، الصحاح للجوهري (١٦٢٢/٢).

(٨) وقد نقل ذلك - أيضاً - القاضي عياض في مشارق الأنوار (٥٦/١).

(٩) من قول الفاكهاني: قال الأزهري: وضم آخره إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه
إكمال المعلم (٤٢٠/٥).

الخامس: قوله: « كانت امرأة مخزومية » إلى آخر الحديث.

ق: قد أطلق في هذا الحديث على هذه المرأة لفظ السرقة ولا إشكال [١٤١/ب/ق] فيه، وإنما الإشكال في الرواية الثانية، وهو إطلاق جحد العارية على المرأة، وليس في لفظ هذا الحديث ما يدل على أن المعبر عنه امرأة واحدة، ولكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك، فإنه جعل الذي ذكره ثانياً رواية، [و^(١)] مقتضى ذلك من حيث الإشعار العادي أنهما^(٢) حديث واحدٌ اختلف فيه هل كانت المرأة المذكورة سارقة، أو جاحدة؟

وعن أحمد^(٣) أنه أوجب القطع في صورة جحود العارية عملاً بتلك الرواية.^(٤)

قلت: ويقول: قال إسحاق.^(٥)

[ق^(٦)]: وإذا أخذ بطريق صناعي - أعني في صنعة^(٧) الحديث - ضعفت الدلالة على مسألة الجحود قليلاً، فإنه يكون اختلافاً في واقعة واحدة، فلا يثبت الحكم المرتب على

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) في نسخة (خ) إنما هو. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام (٤/١٣٢).

(٣) المغني لابن قدامة (٩/٩٣)، الإنصاف للميرزاوي (١٠/٢٥٣)، الفروع لابن مفلح (٦/١٣٦)، الكافي في فقه أحمد لابن قدامة (٤/١٧٤)، المبدع لابن مفلح (٩/١١٥) الروض المربع للبهوتي (٣/٣٢٤).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٣٢).

(٥) المغني لابن قدامة (٩/٩٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٨٨)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٥٠٢)، معالم السنن للخطابي (٣/٢٦٥)، المفهم للقرطبي (٥/٧٨).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) في نسخة (ق) صيغة. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام (٤/١٣٢).

البحود حتى يتبين ترجيح رواية مَنْ رَوَى في الحديث أنَّها كانت جاحدة على رواية مَنْ رَوَى أنَّها كانت سارقة. ^(١)

ع وتبعه ح: قال العلماء: المراد: أنها قُطعت بالسرقة، وإنما ذُكرت العارية تعريفاً لها لا لأنها سبب القطع. ^(٢)

ح: وقد ذكر مُسْلِم هذا الحديث في سائر الطرق المصرَّحة بأنها سرقت وقُطعت بسبب السرقة، فيتعين ^(٣) حمل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات، فإنها قضية واحدة، مع أنَّ جماعة من الأئمة، قالوا: هذه الرواية شاذة، فإنها مخالفة لجمهير الرواة، والشاذ لا يُعمل به.

قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية، لأنَّ المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحد ^(٤) لا الإخبار عن السرقة. ^(٥)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لو سَرَقْتُ » إلى آخره، فيه دليل واضح وحجة صريحة لأحد القولين عندنا فيمن قال: والله لو وقع كذا لفعلت كذا ونحو هذا ^(٦) هل يكون حائثاً

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٣٢).

(٢) هذا كلام الإمام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢/ ٢٥٥)، وهو نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١/ ١٨٧)، إكمال المعلم للقاضي عيَّاض (٥/ ٥٠٢).

(٣) في نسخة (ق) فتعين. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام (٤/ ١٣٢). شرح النووي على صحيح مُسْلِم (١١/ ١٨٨).

(٤) في نسخة (ق) الحدود. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام (٤/ ١٣٢). شرح النووي على صحيح مُسْلِم (١١/ ١٨٨).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١/ ١٨٨).

(٦) في نسخة (ق) ذلك. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي نقل من الفاكهاني هذه العبارات الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩/ ٢٢٠).

بهذا اللفظ أو لا؟ ومثله عندنا بمسألة مَنْ قال: والله لو كنت حاضراً لك عند مخاصمة أخي لفقأت عينك . والله أعلم. ^(١)

فائدة لغوية:

اختصرتها من كتاب ليس لابن خالوية ^(٢) يُقال: للذي يسرق الشَّعْر سُراقَة. وللذي يسرق اللغة من الكتب اللفيف، واللفيف -أيضاً- الذي يحفظ ثياب اللصوص. والذي يسرق الإبل خاصة الحارِب. وللذي يسرق اللحم إذا سُلخ غال. وللذي يسرق الغنيمة المحسوس والمغل. وللذي يسرق في المكيال المطفف. وللذي يسرق في الميزان المخسر. وللذين يختفون فيسرقون من غير أرضهم الزَّوْقِل والزَّواقيل والزَّواقِل. وللذي يسرق ولا سلاح معه الطَّمْل، وأصله في الذئب، [وسراق السباع] ^(٣) الرِّبَال، والرَّايِل في السباع مثل اللصوص في الناس، وفي الطير الكُنْدُس وهو العَفَقُ وسِراق ^(٤) الريانة ^(٥). وللذي ^(٦) يسرق رائحة الطعام بأنفه الأرثم. وللذي ^(٧) يأكل يمينه ويسرق بشماله الجَرْدَبان. وللذي ^(٨) يسرق السمع ويرده القتات، فإن أدى ذلك إلى السلطان فهو الماحِل، والسَّاعي، والواشي، والآسي، والسَّماع. والجاسوس الذي يسرق الأنباء فيردّها إلى أرض العدو، قال الله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ ^(٩) أي:

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٩/ ٢٢٠).

(٢) الحسين بن أحمد بن خالوية بن حمدان الهمداني، أبو عبدالله، توفي سنة ٣٧٠هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للشُّيْطِي (١/ ٥٢٩) رقم (١٠٩٩).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) في نسخة (ق) وسراق.

(٥) في نسخة (ق) الدابة.

(٦) في نسخة (ق) والذي.

(٧) في نسخة (ق) والذي.

(٨) في نسخة (ق) والذي.

(٩) سورة التوبة، الآية (٤٧).

الجواسيس^(١)، فالجاسوس^(٢) صاحب سرّ الشرّ، وصاحب سرّ الخير هو النّاموس. وللذي^(٣) يسرق بالعجلة [هو]^(٤) الخاطف وهو المستلب. وللذي^(٥) يسرق من الكُم الطّرار. وللذي^(٦) يسرق بالحيلة بالكلام وهو مصلوب شطاط. وللذي^(٧) يسرق جهراً الغاصب. وللذي^(٨) يسرق وهو مؤتمن الخائن. وكل سارق يُقال له: أخذ يد القميص [١٤٢/أ / ق] وأنشد:^(٩)

جَعَلْتُ عَلَى الْعِرَاقِ وَرَافِدِيهِ **** فَرَارِيًّا أَحَدٌ يَدِ الْقَمِيصِ

وللذي^(١٠) يسرق بسبب غيره المنتحل والمدعي والزعيم واللعين. وللذي^(١١) يسرق الأسانيد ويُعْمي المدّلس. وللذي يسرق تراجم الكتب الملبّد. وللذي^(١٢) يسرق من العدول والقضاة المصلي^(١٣) والأكّال. وللذي^(١٤) يسرق من الصلاة وينتقصها المغار.

(١) غريب القرآن للعريزي (٢٦١)، تفسير القرآن لِلْسَّمْعَانِي (٣٨/٢).

(٢) في نسخة (ق) والجاسوس.

(٣) في نسخة (ق) والذي.

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (ق) والذي.

(٦) في نسخة (ق) والذي.

(٧) في نسخة (ق) والذي.

(٨) في نسخة (ق) والذي.

(٩) وهو همام بن غالب بن صعصعة المعروف بالفرزدق . وهذا البيت منصوص عليه في ديوانه (٣٣٨) إلا أنه قال: أَطْعَمَتِ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيهِ .

(١٠) في نسخة (ق) والذي.

(١١) في نسخة (ق) والذي.

(١٢) في نسخة (ق) والذي.

(١٣) في نسخة (ق) المصلي.

(١٤) في نسخة (ق) والذي.

والذي يسرق الفتيلة من المِسرْجة الفُؤَيْسِقَة، وهي الفأرة، وللذي^(١) يسرق الخراق والخرق من الخياطين المحفتر. وللذي^(٢) يسرق مال المساكين المبطوح والمطرف، وللذي^(٣) يسرق الدّين ولا ينوي أداءه زان.

والذي يسرق الحاج بمحجنه المُسلّ والسّال والسّلال. وللذي يسرق النيام والدواب الشال. وللذي يسرق النّورة / [٢٤٣ / ب / خ] في الحمام من الأحداث المتبب - يعنون المستحي - فإن سرق شَعْرَ شاربِه ونتف فهو الزابِق، ويقال: أحق أرنق للذي نتف لحيته لحماقته.^(٤)

قلت: وتسمية هذا سرقة بعيد جداً.



(١) في نسخة (ق) والذي.

(٢) في نسخة (ق) والذي.

(٣) في نسخة (ق) والذي.

(٤) بعد رجوعي إلى كتاب ليس لابن خالوية لم أقف على ذلك، ثم إن دار الكتب العلمية لما نشرت كتاب خالوية إعراب ثلاثين سورة من القرآن ذكرت جملة من مصنفاته وأشارت إلى كتاب ليس، وذكرت بأنه كتاب كبير قد طبع منه نبذة يسيرة وضاع أكثره. رمز الصفحة (ب).

﴿بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ﴾

❖ الحديث الأول:

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ^(١)، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَةٍ نَحْوِ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ^(٢)، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عَمْرُ^(٣)».

❖ الشرح:

يقال: خُمِرَ وَخَمَرُهُ^(٤)، ولا خلاف يعتد به في أنها مؤنثة. وذكر ح: أنها مذكرة على ضعف^(٥). ولم أدر من أين نقله، والجمع خُمُورٌ مثل تَمَرَةٍ وَتُمُورٌ، قيل: سميت خمرًا لأنها تركت فاختمرت، واختارها: تَغَيَّرَ رِيحُهَا، وقيل: سميت بذلك لمخامرتها العقل - أي: مخالطته وتغطيته - ومنه خمار المرأة ما يغطي رأسها^(٦).

(١) قال ابن الملقن هذا الشارب لا يحضر في اسمه بعد التبع الشديد والفحص عنه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢٢٢/٩).

(٢) عبدالله بن أبي قحافة القرشي التيمي، أبو بكر، توفي سنة ١٣ هـ. الاستيعاب لابن عبدالبر (٣/٩٦٣ - ٩٧٧) رقم (١٦٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٨٩) الحدود، باب (٢) ما جاء في صَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ (٢٤٨٧/٦) الحديث (٦٣٩١) بنحو مختصر، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) الحدود (٨)، باب حَدِّ الْخَمْرِ (٣/١٣٣٠) الحديث (١٧٠٦) بلفظه إلا أنه قال: ثانين.

(٤) الصحاح للجوهري (١/٥٣٣)، تاج العروس للزبيدي (١١/٢٠٩)، لسان العرب لابن منظور (٤/٢٥٥).

(٥) نص على ذلك النووي، كما ورد في كتابه تحرير ألفاظ التنبيه (٤٦).

(٦) الصحاح للجوهري (١/٥٣٣)، غريب الحديث للخطابي (٢/٣١٣)، جهرة اللغة لابن دريد (١/٥٩١)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣/٩٣)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٢٤٠)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/٣٠٥)، تاج العروس للزبيدي (١١/٢١٤)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (٤٩٥).

ولا خلاف في حد شاربها على الجملة، وإنما الخلاف في مقداره^(١)، فقال الشافعي: إنه أربعون.^(٢)

ق: واتفق أصحابه أنه لا يزيد على الثمانين، وفي الزيادة على الأربعين إلى الثمانين خلاف، والأظهر الجواز، ولو رأى الإمام أن يحدّه بالنعال وأطراف الثياب كما فعله النبي ﷺ جاز^(٣)، ومنهم من منع ذلك تعليلاً بعسر الضبط.^(٤)

ومذهب الجمهور [من السلف مالك^(٥)، وأبي حنيفة^(٦)، والثوري، والأوزاعي^(٧)، وأحمد^(٨)، وإسحاق^(٩)، وغيرهم: أن حدّه ثمانون جلدة، وهو أحد

(١) هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٣٥).

(٢) مختصر المزي (١/٢٦٦)، الحاوي الكبير للماوردي (١٣/٤١٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/٢١٧)، التنبيه للشيرازي (٢٤٧)، المهذب للشيرازي (٢/٢٨٦)، الوسيط للغزالي (٦/٥٠٩)، غاية البيان شرح زبد بن رسلان للرمل (٣٠٣)، الإقناع للشربيني (٢/٥٣١).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٨/٣١٩)، مسند الشافعي (٢٨٥)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٦/٤٥٧)، سنن البيهقي الكبرى (٨/٣١٩).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٣٥).

(٥) المدونة الكبرى (١٦/٢٦١)، المنتقى للباجي (٣/١٤٤)، الاستذكار لابن عبد البر (٨/٩)، الذخيرة للقرافي (١٢/٢٠٤)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٣٧)، التاج والإكليل للمواق (٦/٣١٧)، الشرح الكبير للدردير (٤/٣٥٣)، شرح مختصر خليل للخرشي (٨/١٠٨).

(٦) بدائع الصنائع للکاساني (٥/١١٣)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢/١١١)، بداية المبتدي للمرغيناني (١٠٨)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥/٣١٠)، تبيين الحقائق للزليعي (٣/١٩٨)، البحر الرق لابن نجيم (٥/٣١)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٢/١٦٠).

(٧) نقل ابن عبد البر قول الثوري، والأوزاعي، وإسحاق. الاستذكار (٨/٩).

(٨) نقل ابن قدامة ذلك عن أحمد والثوري. المغني لابن قدامة (٩/١٣٧)، الإنصاف للمرداوي (١٠/٢٢٩)، الكافي لابن قدامة (٤/٢٣٣)، شرح الزركشي (٣/١٤٣)، زاد المستقنع للحجاوي (٢٣١)، المبدع لابن مفلح (٩/١٠٣)، الفروع لابن مفلح (٦/١٠٤).

(٩) الزيادة من نسخة (ق).

قولي الشافعي^(١)، وحجتهم ما استقرّ عليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، وأنه لم يكن [فعل]^(٢) النبي ﷺ حداً معيّناً، ألا تراه قال: «نحو أربعين»^(٣) [جلدة]^(٤).

قال الإمام: لو فهمت الصحابة عن النبي ﷺ حداً محدوداً في الخمر لما عملت فيه برأيها ولا خالفته، كما لم تفعل ذلك في سائر الحدود، ولعلمهم فهموا أنه - عليه الصلاة والسلام - فعل ذلك على موجب اجتهاده فيمن فعل ذلك فيه.^(٥)

قلت: وقد نقلوا الإجماع:^(٦) أنه لا يقتل إذا تكرر منه الشرب، إلا أن طائفة شذت، فقالت: يُقتل بعد حدّه أربع مرات، للحديث الوارد في ذلك، وأجيب عن هذا بأن الحديث منسوخ عند العامة، بقوله - عليه الصلاة والسلام - / [١٤٢] ب / ق: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَخْدَى ثَلَاثٍ»^(٧) الحديث، وبحديث النُّعْمَانِ^(٨): «وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ وَنَهَى عَنْ لُعْنِهِ»^(٩)، قالوا: ودل على نسخه إجماع الصحابة

(١) شرح التَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (٢١٧/١١)، الاستذكار لابن عبد البر (٩/٨).

(٢) الذي وجدته في المخطوط: بعد، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٥٤١)، وكذلك لما نقل ابن الملقن كلام الفاكهاني قال: فعل. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩/٢٢٨).

(٣) من قول الفاكهاني: ومذهب الجمهور من السلف مالك إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٥٤١).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) انتهى نص كلام المازري، كما ورد في كتاب المعلم (٢/٢٦٠).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: الإجماع إلا أنه فحذت (إلا) حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق لما جاء في كلام القاضي عياض في إكمال المعلم (٥/٥٤٠)، والتَّوَوِي في شرح صحيح مُسْلِم (١١/٢١٧).

(٧) سبق تقريره في الحديث الأول من كتاب القصاص. ج ١ ص ٢٩٥.

(٨) النُّعْمَان بن عمرو بن رِفَاعَةَ بن سَوَادٍ الأَنْصَارِي، توفي في خلافة مُعَاوِيَةَ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٥٠٣) رقم (٢٦٢٢)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حَجَر (٦/٤٦٣) رقم (٨٧٩٤).

(٩) أخرجه ابن سَعْدٍ - رحمه الله - قال: أخبرنا محمد بن حميد العبدي، عن معمر بن راشد، عن زيد بن أسلم، قال: فذكره.

على ترك العمل به.^(١)

ثم اتفقوا على إقامة الحد على شارب القليل من خمر العنب وكثيره، سكر أو لم يسكر، وعلى حد من سكر من كل مسكر.

واختلفوا في حد من شرب ما لا يسكر منه من غير خمر العنب، فجمهور السلف والعلماء على تسوية ذلك كله، والحد من قليله وكثيره، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يحد^(٢) حتى يسكر وإن شربه ما لم يبلغ السكر، وعنهم -أيضاً- في مطبوخ العنب المسكر، وخمر التمر^(٣) عند بعضهم كخمر العنب. وقال أبو ثور: يُجلد من يرى تحريمه، ولا يُجلد من

==

التعريف برجال السند:

- محمد بن حميد اليشكري، أبو شفيان، المعمرى، نزيل بغداد، ثقة، من التاسعة، مات سنة ١٨٢ هـ، خت م س ق. التقريب (٤٧٥) رقم (٥٨٣٥).

- معمر بن راشد الأزدي، مولاهم، أبو عروة، البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة ١٥٤ هـ، وهو بن ثمان وخمسين سنة، ع. التقريب (٥٤١) رقم (٦٨٠٩).

- زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبدالله، وأبو أسامة، المدني، ثقة عالم، وكان يرسل، من الثالثة، مات سنة ١٣٦ هـ، ع. التقريب (٢٢٢) رقم (٢١١٧).

تخريج الحديث:

معنى حديث، أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٤٩٣)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٦٢/ ١٤٤ - ١٤٥).

الحكم:

إسناده ضعيف بسبب وجود الانقطاع في سنده فهو مرسل.

(١) من قول الفاكهاني: وقد نقلوا الإجماع أنه لا يقتل إذا تكرر منه الشرب، إلا أن طائفة شذت إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٤٠ - ٥٤١).

(٢) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت المكتوب: يجلد. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٥٤٢).

(٣) في نسخة (ق) الثمر بالثاء. وما أثبتته من نيخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه

==

يرى تحليله، ويتأول في ذلك.^(١)

ع: وقد مال إلى هذا التفريق بعض شيوخنا المتأخرين، قال: وإجماع المسلمين ينعقد على تحريم خمر العنب النّيء قليلة وكثيره^(٢) [حرام]^(٣).

قلت: وسمعت بعض شيوخنا رحمهم^(٤) الله يقول: حتى لو أخذ منه برأس الإبرة^(٥) على لسانه لحدّ.

ع: وضربه بالجريد والنعال يدل على تخفيف حدّ الخمر، وإلى هذا ذهب الشافعي^(٦): أنه لا يكون الحدّ إلا بمثل هذا لا بالسوط. وعند مالك^(٧) وغيره: ^(٨)الضرب فيه بسوط بين سوطين، وضرب بين ضربين، والحدود كلها سواء عنده.^(٩)

==

الفاكهاني هذه العبارات إكمال المعلم (٥/٥٤٢).

(١) من قول الفاكهاني: ثم اتفقوا على إقامة الحد على شارب القليل من خمر العنب وكثيره إلى هنا هذا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٥٤٢).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٥٤٢).

(٣) الزيادة من نسخة (ق). وهذه الزيادة لم أجدها في إكمال المعلم (٥/٥٤٢).

(٤) في نسخة (ق) رحمه.

(٥) في نسخة (خ) إبرة. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى الصواب، الموافق لما نقله على الصعيدي العدوي من الفاكهاني حاشية العدوي (٢/٥٥٠).

(٦) مختصر المزني (١/٢٦٦)، التنبيه للشيرازي (٢٤٧) المذهب للشيرازي (٢/٢٨٧)، روضة الطالبين للنووي (١٠/١٧٧)، فتح الوهاب للأنصاري (٢/٢٨٩)، شرح المنهج للأنصاري (٥/١٦٢).

(٧) المدونة الكبرى (١٦/٢٤٨)، المتقى للباجي (٣/١٤٥)، الذخيرة للقرافي (١٢/٢٠٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٧/٥٠٠)، منح الجليل لعليش (٩/٢٥٤)، شرح مختصر خليل للخرشي (٨/١٠٩)، الفواكه الدواني للنقراوي (٢/٢١٣)، التاج والإكليل للمواق (٦/٣١٨).

(٨) كالليث بن سعد. الاستذكار لابن عبد البر (٧/٥٠٠).

(٩) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٥٤٢).

وفيه استشارة الإمام في الأحكام، كما تقدم.^(١)

وقوله: «قال عبدالرحمن: أَخَفَّ الحُدُودِ ثمانون» وَيُرَوَّى بالنصب: «أَخَفَّ الحُدُودِ ثمانين».^(٢)

ق: أي: اجعله ثمانين، أو ما يُقارب ذلك.^(٣)

قلت: وهذا بعيد أو باطل، وكأنه صدر من الشيخ من^(٤) غير تأمل لقواعد العرييه، ولا لمراد المتكلم بذلك، إذ لا يميز أحد أجود الناس الزيدين علي تقدير: اجعلهم - وأيضاً - فإن مراد عبدالرحمن الإخبار بأخف الحدود لا أمره بأن يجعل أخف الحدود ثمانين، فاحتمال توهيم الراوي لهذه الرواية القليلة أولى من ارتكاب ما لا يجوز لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى.

وقيل: إن القائل لذلك على بن أبي طالب عليه السلام.^(٥)



(١) وذلك في كتاب القصاص، الحديث السادس ج ١ ص ٣٤٠.

(٢) أخرجهما مُسْلِمٌ في كتاب (٩) الحدود (٨)، باب حَدِّ الخَمْرِ (٣/١٣٣٠) الحديث (١٧٠٦) بلفظه.

(٣) من قول الفاكهاني: ويروى بالنصب «أخف الحدود ثمانين» إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٣٦). إلا أنه لم يقل ثمانين. وينظر شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (١١/٢١٦).

(٤) لما نقل الصنعاني - رحمه الله - نص كلام الفاكهاني قال: عن غير. العدة للصنعاني (٤/٣٣٩)، وكذلك ابن حجر في فتح الباري لما نقل كلامه قال: عن غير. فتح الباري لابن حجر (١٢/٦٤).

(٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١٣٦).

❖ الحديث الثاني:

عن أبي بُرْدَةَ - هانئ بن نيار البلوي - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ». ^(١)

التعريف:

أبو [بُرْدَةَ] ^(٢) هانئ بن نيار بن عمرو بن عبيد بن عمرو بن [٢٤٤/أ/خ] كلاب بن دُهمان بن غنم بن ذُهل بن هُمَيِّم بن ذُهل بن هانئ بن يلي بن عمرو بن الحارث بن قُضَاعَةَ، كنيته أبو بُرْدَةَ، وله عقب، وهو خالُّ البراء بن عازب، صاحب رسول ﷺ، شهد أبو بُرْدَةَ الْعَقَبَةَ مع السبعين [من] ^(٣) الأنصار، وشهد أُحُدًا وَالْحُنْدُقَ ^(٤) والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكانت معه راية حارثة يوم فتح مَكَّةَ، وَرَوِيَ له عن النبي ﷺ أحاديث حفظها عنه ^(٥)،

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٩٠) الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ، بَاب (٨) كَمِ التَّعْزِيرِ وَالْأَدَبِ (٢٥١٢/٦) الحديث (٦٤٥٦) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٩) الْحُدُودِ، بَاب (٩) قَدْرِ أَسْوَاطِ التَّعْزِيرِ (١٣٣٢/٣) الحديث (١٧٠٨) بحروفه.

(٢) الذي وجدته في المخطوط: أبو هانئ بن نيار. وهذا خطأ من قبل الناسخ، والصواب ما أثبتته.

(٣) الذي وجدته في المخطوط: مع، والصواب ما أثبتته، وهو الموفق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. الطبقات الكبرى لابن سَعْدٍ (٤٥١/٣).

(٤) مراده بِالْحُنْدُقِ الذي حفر حول المدينة المنورة، وذلك في غزوة الْحُنْدُقِ التي كانت في شوال سنة خمس من الهجرة وقيل: أربع والذي أشار بحفره سلمان الفارسي، ولما كانت المدينة محاطة بالحرار من ثلاث جهات فإن الجهة الوحيدة التي تصلح أن يحشد فيها المشركون هي الجهة الشمالية الغربية بين سلع وأسفل حرة الوبرة، وتسمى اليوم حرة المدينة الغربية، والجهة الشمالية الشرقية بين سلع -أيضاً- وحرة واقم، فحفر الْحُنْدُقِ بين الحرتين مضيافاً بجبل سلع من ورائه، بعمق يصعب على العدو أن يخرج منه لو هبطه، واتساع يصعب على خيل المشركين قفزه. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (١١٣-١١٤)، معجم البلدان لِيَاقُوت الحموي (٣٩٢/٢)، السيرة النبوية لابن هشام (١٧٠/٤ - ١٧٢).

(٥) من قول الْفَاكِهَانِي: أَبُو بُرْدَةَ بن نيار بن عمرو بن عبيد بن عمرو إلى هنا هذا نص كلام ابن سَعْدٍ، كما ورد في كتابه الطبقات الكبرى (٤٥١/٣) إلا أنه لما استفتح ترجمته قال: أَبُو بُرْدَةَ ولم يقل: أبو هانئ، المستدرك على الصحيحين للحاكم (٧٣١/٣).

وهو الذي قال النبي ﷺ في الشاة التي ذبحها قبل صلاة العيد: «شَأْتُكَ شَاةٌ لَحْمٍ»^(١) الحديث، مات أبو بُرْدَةَ هذا في خلافة مُعَاوِيَةَ، سنة خمس وأربعين، وقيل: سنة إحدى أو اثنتين وأربعين،^(٢) رَوَى له الجماعة رحمهم الله.^(٣)

❖ الشرح:

ح: ضبطوا^(٤) يجلد بوجهين:

أحدهما: فتح الياء، وكسر اللام.

والثاني: بضم^(٥) الياء، وفتح اللام، وكلاهما صحيح.

وقد أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد بن حنبل، وأشهب من أصحابنا وبعض الشافعية، والجمهور على جواز الزيادة على ذلك في التعزيرات، ولا ضبط لعدد الضربات بل ذلك موكل إلى اجتهاد الإمام، وله أن يزيد على قدر الحدود، قالوا: لأن عمر ضرب من نقش على خاتمه مئة، وضرب صبيغاً^(٦) أكثر من الحد، وقال أبو حنيفة: ^(٧) لا يبلغ به أربعين، وقال

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٩) العيدين، باب (٥) الأكل يوم النحر (٣٢٥/١) الحديث (٩١٢)، ومسلم في كتاب (٣٥) الأصاحي، باب (١) وقتها (١٥٥٢/٣) الحديث (١٩٦١).

(٢) نص على ذلك ابن عبد البر في الاستيعاب (١٥٣٥/٤) رقم (٢٦٧٠)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣٩٨/٥) رقم (٥٣٢٤).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٧١/٣٣) رقم (٧٢٢١).

(٤) في نسخة (ق) ضبط. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (٢٢١/١١).

(٥) في نسخة (ق) ضم. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (٢٢١/١١).

(٦) صبيغ بن عسل ويقال: ابن عسيل ويقال: صبيغ بن شريك التميمي اليربوعي البصري. تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٤٠٨/٢٣) رقم (٢٨٤٦).

(٧) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (٢٨٧)، المبسوط للسرخسي (٣٥/٢٤).

ابن أبي كَيْلٍ: ^(١) خمسة وسبعون ولا يبلغ به الحد، وَرُوي [عن مَالِك ^(٢) وأبي يوسف، وعن عمر: لا يجاوز به ثمانين، وعن ابن أبي كَيْلٍ رواية أخرى] ^(٣) وهي: دون المئة، وهو قول ابن شُبْرُمَةَ، وقال ابنُ أبي ذُئْبٍ ^(٤) وابن أبي يحيى: ^(٥) لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب. ^(٦) وبه قال أشْهَب، وقال في مودَّب الصبيان: إن زاد على ذلك اقتص منه. ^(٧)

وقال الشَّافِعِي وجمهور أصحابه: لا يبلغ بتعزير كل إنسان أدنى حدوده، ولا يبلغ [١٤٣/أ/ق] بتعزير العبد عشرين، ولا بتعزير الحرَّ أربعين، ^(٨) وَرُوي عن الشَّافِعِي - أيضاً -: أنه يضرب في الأدب أبداً، وإن أتى على نفسه حتى يقر بالإنابة ويرجع عنه، وعن الزُّبَيْرِي ^(٩) من أصحاب الشَّافِعِي: تعزير كل ذنب مستنبط من حده لا يجاوز حده. ^(١٠)

ح: وأجاب أصحابنا عن الحديث بأنه منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط، وتأوله أصحاب مَالِك على أنه كان مختصاً بزمان النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه كان يكفي

(١) نقل عنه ذلك الشَّافِعِي في الأم (١٢٧/٧).

(٢) نقلاً ذلك عنه القاضي عِيَّاض في كتابه إكمال المعلم (٥٤٧/٥).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن مغيرة القُرْشِي، أبو الحارث، مات ١٥٩هـ، وقيل غير ذلك. طبقات الفقهاء للشَّيرَازِي (٥٢).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) إلى هنا ينتهي كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (٢٢١/١١ - ٢٢٢)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥٤٧/٥).

(٧) نص على ذلك القاضي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٤٨/٥)، التاج والإكليل للمَوَاق (٣١٩/٦)، منح الجليل لعليش (٣٥٧/٩).

(٨) نص على ذلك النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (٢٢١/١١).

(٩) الزبير بن أحمد بن سليمان الزُّبَيْرِي البَصْرِي، أبو عبد الله، وفاته سنة ٣١٧هـ. طبقات الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شهبة (٩٣ - ٩٤) رقم (٣٩).

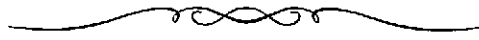
(١٠) من قول الفاكهاني: وروي عن الشَّافِعِي - أيضاً -: أنه يضرب في الأدب إلى هنا هذا نص كلام القاضي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥٤٨/٥).

الجلاني منهم هذا القدر^(١)، قال: وهذا التأويل ضعيف.^(٢)

قلت: وأضعف منه ادعاء النسخ من غير دليل محرر، ومما يَشُدُّ من عضد تأويل أصحابنا ما روي عن [عمر بن عبد العزيز] رضي الله عنه^(٣): «يَحْدُثُ لِلنَّاسِ مِنَ الْأَحْكَامِ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ». .

قلت: ولا سيما في وقتنا هذا، فنسأل الله المسامحة والعفو، إنه ولي ذلك والقادر عليه. آمين .

وقد قيل: إن هذا الراوي غير أبي بُرْدَةَ، وأنه رجل من الأنصار.^(٤) والله أعلم.



(١) نقل ذلك التأويل ابن دَقِيق الْعِيد في إحصاء الأحكام (٤/١٣٨).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١١/٢٢٢).

(٣) الذي وجدته في المخطوط عن ابن عمر وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، فبعد تتبعي لكتب أهل العلم وجدت أن هذا الكلام منسوب إلى عمر بن عبد العزيز، وليس لابن عمر رضي الله عنه. رسالة الْقَيْرَوَانِي (١٣١)، المنتقى للْبَاجِي (٦/١٤٠)، الذخيرة للْقَرَّافِي (٨/٢٠٦)، الاعتصام للشاطبي (١٨١)، الأحكام لابن حزم (٦/٢٦٤).

قال أحمد الدردير: وهو من كلام عمر بن عبد العزيز استحسنته مَالِك. الشرح الكبير (٤/١٧٤).

(٤) إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥/٥٤٨).

﴿كتاب الإيمان والنذور﴾

☆ الحديث الأول:

عن عبد الرحمن بن سُمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عَبْدَ الرحمن، لَا تَسْأَلُ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(١).

التعريف:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمُرَةَ - بفتح السين المهملة، وضم الميم - بن حبيب بن عبد شمس بن قُصي بن كلاب^(٢)، ويقال: حبيب بن ربيعة بن عبد شمس^(٣) بن عبد مناف، [و]^(٤) يلتقي مع رسول الله ﷺ في عبد مناف، القُرشي العَبْشُمي^(٥)، يُكنى أبا سَعِيد^(٦)، وأُمُّه أَرْوَى بنت [أبي] ^(٧) الْفَارِعة - بالناء والراء المهملة - من بني فِرَاس^(٨)، أسلم يوم فتح

(١) أخرجه البُخَارِي في كتاب (٩٧) الْأَحْكَام، باب (٥) من لم يَسْأَلِ الإِمَارَةَ أَعَانَهُ اللهُ عَلَيْهَا (٢٦١٣/٦) الحديث (٦٧٢٧) وغير ذلك بلفظه، ومُسْلِم في كتاب (٧) الْإِيمَان، باب (٣) نَذْبٍ مِنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَيُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ (١٢٧٣/٣) الحديث (١٦٥٢) بلفظه.

(٢) التعديل والتجريح للْبَاجِي (٨٥٩/٢) رقم (٨٨٠).

(٣) أسد الغابة لابن الأثير (٤٦٨/٣).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) هذه النسبة إلى بني عبد شمس بن عبد مناف. الأنساب لِلْسَمْعَانِي (١٤٢/٤).

(٦) الاستيعاب لابن عبد البر (٨٣٥/٢) رقم (١٤٢٢).

(٧) الذي وجدته في المخطوط بدون أبي وما أثبتته من كتاب خليفة بن خياط (١١)، تاريخ بغداد للخطيب البَغْدَادِي (١٨١/١) رقم (٢٠)، تهذيب الكمال للزمز (١٥٩/١٧) رقم (٣٨٤١)، تاريخ مدينة دمشق لابن هبة الله (٤٠٩ / ٣٤)، وهو الصواب إن شاء الله تعالى، وأما بنت الْفَارِعة فلم أقف على ذلك والله أعلم.

(٨) من قول الْفَاكِهَانِي: وأُمُّه أَرْوَى إلى هنا هذا ما ذكره خليفة بن خياط في الطبقات (١١).

وينو فِرَاس: بطن من كِنَانَة، وهم بنو فِرَاس بن غنم بن ثعلبة بن الحارث بن مالِك بن كِنَانَة. نهاية الأرب لِلْقَلَقَشْنَدِي (٣٥١).

مَكَّة، وصحب النبي ﷺ وسمع منه، وغزا خُرَّاسَانَ^(١) في زمن عثمان بن عفان^(٢)، وهو الذي افتتح سِجِسْتَانَ^(٣) وكَابُلَ^(٤).

رُوي له عن رسول الله ﷺ أربعة عشر حديثاً^(٥)، اتفقا منها على حديث واحد، وانفرد مُسْلِمٌ بحديثين، [و]^(٦) رَوَى عنه عبد الله بن عَبَّاس، ومحمد بن سيرين، وسعيد بن المُسَيَّب، وغيرهم.^(٧)

مات بالبَصْرَةِ^(٨) سنة أربع وأربعين، وقيل: سنة خمس، وقيل: إحدى وخمسين^(٩).

(١) خُرَّاسَانَ: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند. معجم البلدان لياقوت (٣٥٠/٢).

(٢) عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ، أبو عبد الله، قتل سنة ٣٥ هـ. أسد الغابة لابن الأثير (٣/٦٠٦ - ٦١٥) رقم (٣٥٧٥).

(٣) سِجِسْتَانَ: ناحية كبيرة وولاية واسعة، بينها وبين هراة عشرة أيام ثمانون فرسخاً وهي جنوبي هراة. معجم البلدان لياقوت (٣/١٩٠).

(٤) من قول الفاكهاني: أسلم يوم فتح مَكَّة إلى هنا هذا ما نص عليه ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/٨٣٥) رقم (١٤٢٢).

أما كَابُلُ: ولاية ذات مروج كبيرة بين هند وغزنة، ونسبتها إلى الهند أولى. معجم البلدان لياقوت (٤/٤٢٦).

(٥) كشف المشكل لابن الجوزي (١/٤٨٩).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) من قول الفاكهاني: روى له عن رسول الله إلى هنا هذا نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في كتابه تهذيب الأسماء (١/٢٧٧).

(٨) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٨٣٥) رقم (١٤٢٢).

والبَصْرَةُ: من أعظم المدن التي قامت في صدر الإسلام، اختطها المسلمون عند فتح العراق، واشتهرت بمربدها الذي احتل مكانه عكاظ في الشعر، وقيل: ما رأى العرب مدينة أقرب إلى البدو والحضر معا كالبَصْرَةِ، فغربيها يمتد في صحراء العرب القاحلة متصلاً بالفلاة، وشرقيها يسفح عليه شط العرب وتظلل النخيل، ولا تزال مدينة عامرة، وهي ميناء العراق قرب مصبه في الخليج. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٤٤).

(٩) نص على التاريخين الأخيرين ابن الأثير في أسد الغابة (٣/٤٦٩)، وخليفة بن خياط في الطبقات (١١).

ثم الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: «الإمارة» بكسر الهمزة الولاية، وبفتحة العلامة، وفي الأولى لغة أخرى: إمرة بكسر الهمزة وسكون الميم، وأما الأَمْرَةُ^(١) بالفتح: فهي المرة الواحدة من الأمر، يقال: لك عليّ أَمْرَةٌ مُطَاعَةٌ، أي: لك عليّ أَمْرَةٌ أُطِيعُكَ فيها، وأَمْرٌ فُلَانٌ وأَمْرٌ - بكسر الميم وضمها - صار أميراً.^(٢)

الثاني: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَكَلِّتَ إِلَيْهَا»، ويروى: «أَكَلَّتْ»^(٣) بالهمزة^(٤) معناه: لم تُعَنْ^(٥) عليها أي: لا تكون فيك كفاية لها، يقال: وكله إلى نفسه وكلأً ووكولاً.
قال الشاعر:^(٦)

كليني لهم يا أُمَيْمَةَ ناصِبٍ

البيت، ومعناه: دعيني^(٧) / [١٤٣ / ب / ق]، فعلى هذا ينبغي أن لا يولى من سألها، وقد قال - عليه الصلاة والسلام -: «إِنَّا لَا نُؤَيِّي عَلَى عَمَلِنَا هَذَا مَنْ طَلَبَهُ وَحَرَصَ عَلَيْهِ»^(٨).

(١) في نسخة (ق) الإمارة. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في الصحاح للجوهري (١/ ٤٨٤).

(٢) الصحاح للجوهري (١/ ٤٨٤ - ٤٨٥)، المصباح المنير للفيومي (١/ ٢٢)، تاج العروس للزبيدي (١٠/ ٧٠)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٣٧).

(٣) هذه الرواية أخرجهما مُسْلِمٌ في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣) النَّهْيِ عَنْ طَلَبِ الْإِمَارَةِ وَالْحِرْصِ عَلَيْهَا (٣/ ١٤٥٦) الحديث (١٦٥٢).

(٤) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٣١)، شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ (١١/ ١١٦).

(٥) هذا نص القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٦/ ٢٢)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومُسلمٍ للأزدي الحميدي (٦٣)، شرح النووي على صحيح مُسْلِمٍ للنووي (١٢/ ٢٠٧)، الديباج على مُسْلِمٍ للشُّيُوطِي (٤/ ٤٤٢).

(٦) هو زياد بن معاوية بن ضباب، المعروف بالناطقة الديباني. وهذا الشطر من البيت موجود في ديوانه (٩).

(٧) لسان العرب لابن منظور (١١/ ٧٣٦).

(٨) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٩٧) الْأَحْكَام، باب (٧) مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى طَلَبِ

[٢٤٤/ب/خ]

ق: لما كان خطر الولاية عظيماً بسبب أمور تكون في الوالي، وبسبب أمور خارجة عنه، كان طلبها تكلفاً ودخولاً في^(١) غرر عظيم، فهو جدير بعدم العون، ولما كانت إذا أتت من غير مسألة لم يكن فيها هذا التكلف كانت جديرة بالعون على أعبائها وأثقالها.

والحديث إشارة إلى إطفاف الله تعالى بالعبد بالإعانة على إصابة الصواب في فعله وقوله تفضلاً زائداً على مجرد التكليف والهداية إلى [النجدين]^(٢)، وهي مسألة أصولية كثر فيها الكلام. والذي يحتاج إليه في الحديث أشرنا إليه الآن.^(٣)

الثالث: ظاهر الحديث كراهة سؤال الولاية من إمارة وقضاء وحسبة وغير ذلك، وقد تكلم الفقهاء في هذه المسألة بالقواعد الكلية^(٤)، وقسموها على أقسام أحكام الشريعة الخمسة.

فقالوا: من استجمعت فيه شروط الولاية تعين عليه قبولها إن عُرِضت عليه، وطلبها إن لم تُعْرَضْ [عليه]^(٥)، لأنه فرض كفاية لا يتأذى إلا به فتعين عليه القيام به، وكذا^(٦) إذا لم

=

الإمارة (٢٦١٤/٦) الحديث (٦٧٣٠) بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣) النّهْي عن طَلْبِ الإمارة والخِرْصِ عليها (١٤٥٦/٣) الحديث (١٧٣٣) بنحوه.

(١) في نسخة (خ) على. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٤١/٤).

(٢) في نسخة (ق) التحديد. وفي نسخة (خ) التحذر، وما أثبتته الصواب الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٤١/٤).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٤١/٤).

(٤) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٤١/٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١٦/١١)،

(٥) الزيادة من نسخة (ق). وهذه الزيادة ليست موجودة في إحكام الأحكام الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها (١٤١/٤).

(٦) في نسخة (ق) وكذلك. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٤١/٤).

يتعين عليه وكان أفضل من غيره، ومنعنا ولاية المفضول مع وجود الأفضل وإن كان غيره أفضل منه، ولم نمنع^(١) تولية المفضول مع مجود الفاضل، فهذا هنا يكره له أن يدخل في الولاية وأن يسألها، وحرم بعضهم الطلب، وكره للإمام أن يوليه، وقال: إن ولائه انعقدت ولايته، وقد استخطى فيما قال، ومن الفقهاء من أطلق القول بكرهية القضاء، لأحاديث وردت فيه.^(٢)

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ » إلى آخرها اختلفت الروايات في هذا الحديث ففي بعضها ما ذكره المصنف، وفي أخرى: « إني والله - إن شاء الله - لَا أَخْلِفُ / [٢٤٥ / أ / خ] عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ »^(٣)، وفي الحديث الآخر: « وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ »^(٤)، وفي الرواية الأخرى: « فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكْفِرْ عَنْ »

(١) في نسخة (ق) ويمنع. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤ / ١٤١).

(٢) من قول الفاكهاني: من استجمعت فيه شروط الولاية تعين عليه قبولها إن عرضت عليه إلى هنا هذا ما نص عليه ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ١٤١).

ومن تلك الأحاديث التي وردت في كراهية القضاء ما جاء في سنن أبي داود (٣ / ٢٩٨)، سنن النسائي الكبرى (٣ / ٤٦٢)، سنن الدارقطني (٤ / ٢٠٤).

(٣) أخرجه البخاري كتاب (٧٥) الذبائح والصييد، باب (٦) لحم الدجاج (٥ / ٢١٠١) الحديث (٥١٩٩) وله قصة في أوله بلفظه، ومسلم في كتاب (٧) الأيمان، باب (٣) نذير من حلف يميناً قرأى غيرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَيُكْفِرُ عَنْ يَمِينِهِ (٣ / ١٢٧٠) الحديث (١٦٤٩) وله قصة في أوله بلفظه.

(٤) أخرجه ابن حبان في كتاب الأيمان ذكر الخبر على أن المرء مباح له أن يبدأ بالكفارة قبل الحنث إذا رأى ترك اليمين خيراً من المضي فيه (١٠ / ١٩٠) الحديث (٤٣٤٩) وأصلها في الصحيحين فقد أخرجه البخاري في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٥) من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها (٦ / ٢٦١٣) الحديث (٦٧٢٧) بنحوه وغير ذلك، ومسلم في كتاب (٧) الأيمان، باب (٣) نذير من حلف يميناً قرأى غيرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُكْفِرُ عَنْ يَمِينِهِ (٣ / ١٢٧٢) الحديث (١٦٥٠) بنحوه.

يَمِينِهِ^(١) على ما سيأتي.^(٢)

وبحسب اختلاف الروايات اختلف العلماء في إجزاء الكفارة قبل الحنث، مع اتفاقهم على أنها لا تجب إلا بعد الحنث، وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث، وجمهورهم على إجزائها قبل الحنث.^(٣)

ع: لَكَنَّ مَالِكًا^(٤)، وَالثَّوْرِي، وَالْأَوْزَاعِي، وَالشَّافِعِي مِنْهُمْ^(٥)، يَسْتَحِبُّونَ كَوْنَهَا بَعْدَ الْحَنْثِ، وَيُؤَافِقُونَ عَلَى إِجْزَائِهَا قَبْلَهُ، وَرُوِيَ هَذَا عَنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَجْزِي^(٦)، وَهِيَ رَوَايَةُ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ الشَّافِعِي^(٧) -أَيْضًا-: تَجْزِي فِيهِ^(٨) الْكُفَارَةُ بِالْإِطْعَامِ، وَالْكُسُوفَةُ وَالْعَتَقُ قَبْلَ

(١) قطعة من حديث أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٦) من سأل الإمارة وكل إليها (٢٦١٣/٦) الحديث (٦٧٢٨)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (٣) نَذْبٍ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ (٣/١٢٧٢) الحديث (١٦٥٠).

(٢) وذلك في الحديث الذي يلي هذا الحديث مباشرة ج ٢ ص ٤٥١.

(٣) ما سبق من ذكر الروايات إلى هنا هذا كله كلام القاضي عيَّاض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٠٧/٥).

(٤) المدونة الكبرى (٣/١١٦)، الذخيرة للقرافي (٤/٦٦)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/١٩٦)، المنتقى للباجي (٣/٢٤٩)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٣٤) الكافي لابن عبد البر (١٩٨)، التاج والإكليل للمؤلف (٣/٢٧٥)، حاشية الدسوقي (٢/١٣٣)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالك (٣٤/٢).

(٥) الأم للشافعي (٧/٦٣)، مختصر المزني (١/٢٩١)، المهذب للشيرازي (٢/١٤١)، روضة الطالبين للأنواري (١١/١٧).

(٦) بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٣/١٩)، المبسوط للسرْحَسِي (٨/١٤٧)، تبين الحقائق للزَيْلَعِي (٣/١١٣)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥/٨٣)، فتاوى السغدي (٣٨٣)، البحر الرائق لابن نُجَيْم (٤/٣١٦).

(٧) الأم للشافعي (٧/٦٣)، مختصر المزني (١/٢٩١)، الحاوي الكبير للماوردي (١٥/٢٩٠ - ٢٩٠)، روضة الطالبين للأنواري (١١/١٧).

(٨) في نسخة (ق) فيها. وما أثبتته من نسخة (خ)، موافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه

ولا تجزئ بالصوم إلا بعد الحنث.^(١)

قال الخطّابي: واحتج أصحابه في ذلك بأن الصوم مرتبٌ على الإطعام، فلا يجزئ إلا مع عدم الأصل، كالتيمم بالنسبة إلى الماء.^(٢)

وقال ح: لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمها قبل وقتها، كالصلاة وصوم رمضان، واستثنى بعض الشافعية - أيضاً - حنث المعصية، فقال: لا تجوز كفارته، لأن فيه إعانة على المعصية.^(٣)

ع: والخلاف في هذا مبني على هل الكفارة لحل اليمين أو لتكفير مآثمها بالحنث؟ فعند الجمهور / [١٤٤ / أ / ق] [أنها]^(٤) رخصة شرعها الله تعالى لحل ما عقد الحالف من يمينه فيجزئ قبل وبعد، وليس في الوجهين إثم لا في الحلف ابتداءً ولا في تحنيث الإنسان نفسه لإباحة الشارع له ذلك.^(٥)

قلت: وأما من تعلق في جواز تقديم الكفارة ببدائته - عليه الصلاة والسلام - بذكر التكفير قبل الإتيان بالخير فضعيف جداً، لأن الواو لا تقتضي ترتيباً، بل المعطوف والمعطوف عليه كالجمله الواحدة،^(٦) على ما تقرر في العربية.

==

العبارات إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٠٨/٥).

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٠٨/٥)، المفهم للقرطبي (٦٢٩/٤).

(٢) معالم السنن للخطّابي (٤٦/٤).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٠٩/١١).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: أيضاً، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٠٨/٥).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٠٨/٥).

(٦) هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إكمال الأحكام (١٤١/٤).

ومعنى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا » أي: رأى ما حلف عليه من فعلٍ أو تركٍ خيراً لدنياه أو آخرته ، أو موافقاً لهواه وشهوته ما لم يكن إثمًا. ^(١) هكذا فسره العلماء. والله أعلم .

وانظر ما المناسبة بين صدر الحديث، وهو النهي عن طلب الإمارة، وعجزه وهو الأمر بتكفير يمينه عند رؤية خير ما حلف عليه، والإتيان بما هو خير، فإني راجعت فيه جماعة من فضلاء العصر فلم يأتوا فيه بمقنع هذا بعد الفكرة فيه، ولعلَّ الله يفتح فيه بشي فيلحق، والله الفتح العليم، وما أسهل الجواب عن المشكلات عند الجاهل، وقد كان مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقف في المسألة أربعين يوماً ونحو ذلك، وقد سمعت بعض شيوخنا يقول: أقام شيخنا يُفكر في مسألة اثنتي عشرة سنة حتى وُفق فيها للصواب.



(١) هذا التفسير هو نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٤٠٨/٥)، فتح الباري لابن حجر (٦١٧/١١).

❖ الحديث الثاني:

عن أبي موسى^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا».^(٢)

❖ الشرح:

قد تقدم^(٣) أنه يستحب الحلف على تقرير الأمور المهمة، وإن لم يُستحلف. وكأنَّ فائدة توكيده - عليه الصلاة والسلام - هذا الحديث باليمين ترجيح الحنث على الوفاء باليمين عند رؤية ما هو خير مما حلف عليه^(٤) وقطع وهم متوهم يرى الوفاء مما^(٥) حلف عليه أولى، والتنبيه على خطابه في اعتقاد ذلك. والله أعلم.

فيه استحباب الاستثناء بالمشيئة في اليمين إلا أنه إن قصد بالاستثناء حل اليمين لم ينعقد بالشروط المذكورة في الاستثناء، وإن لم يقصد ذلك كان ذلك أدباً مندوباً إليه في اليمين وغيرها.

وشرط الاستثناء عندنا أن يكون متصلاً ملفوظاً به.^(٦)

وأختلف أصحابنا هل من شرطه أن يكون قصده مقارناً لبعض حروف اللفظ

(١) سبق تعريف الفاكهاني به، في كتاب الطهارة، باب السواك، الحديث الرابع. وهو عبدالله بن قيس بن سليم الأشعري، أبو موسى، مات سنة ٤٢هـ، وقيل غير ذلك الاستيعاب لابن عبد البر (٤ / ١٧٦٢-١٧٦٤).

(٢) سبق تخريج الحديث في كتاب الأيمان والنذور، الحديث الأول ج ٢ ص ٤٤٧.

(٣) وذلك في كتاب الصلاة، باب المواقيت، الحديث العاشر.

(٤) ذكر هذه الفائدة الجلييلة إلى هنا ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ١٤٣).

(٥) في نسخة (ق) بما. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام.

(٦) الذخيرة للقرافي (٤ / ٢١)، جامع الأمهات لابن الحاجب، (٢٣٤)، المستقى للباجي (٣ / ٢٤٨)، الكافي لابن عبد البر (١٩٥).

أو لا؟ والمشهور لا يشترط. ^(١)

وسياقي شيء من هذا في الباب ^(٢).

ومعنى «تَحَلَّلْتُهَا»: كَفَرْتُ عَنْهَا. ^(٣)

وهذا الحديث مختصر، وله سببٌ مذكور في موضعه، وأنه - عليه الصلاة والسلام: «حلف

أَنْ لَا يَحْمِلَهُمْ، ثُمَّ حَمَلَهُمْ». ^(٤)



(١) الموطأ لمالك (٤٧٧/٢)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١١١)، المتقى للباجي (٢٤٨/٣)، التلطين لعبد الوهاب (٢٤٨/١)، إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٧٩/٤)، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني للأزهري (٤٢٣).

(٢) وذلك في الحديث الرابع من كتاب الإيمان والندور ج ٢ ص ٤٤٢.

(٣) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١٩٦/١).

(٤) من قول الفاكهاني: وله سببٌ مذكور في موضعه إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٤٣/٤) وهذه الرواية سبق تخريجها ص ٤٤٢.

❖ الحديث الثالث:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ». ^(١)

وَمُسْلِمٌ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ». ^(٢)

وفي رواية قال عمر: «فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا». ^(٤)

يعني: حاكياً عن غيري أنه حلف بها. ^(٥)

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٨١) الأدب، باب (٧٤) من لم ير إكفَارَ من قال ذلك مُسَاوِلًا أو جَاهِلًا (٢٢٦٥/٥) الحديث (٥٧٥٧) بلفظه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (١) النهي عن الحلف بغير الله تعالى (١٢٦٦/٣) الحديث (١٦٤٦) بلفظه إلا أنه قال: الله ﷻ.

(٢) في نسخة (ق) فمن. وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٢٢٦٥/٥) الحديث (٥٧٥٧)، وصحيح مسلم (١٢٦٧/٣) الحديث (١٦٤٦). وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح البخاري (٩٥١/٢) الحديث (٢٥٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات، باب (٢٦) كيف يستحلف (٩٥١/٢) الحديث (٢٥٣٣) بلفظه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (١) النهي عن الحلف بغير الله تعالى (١٢٦٧/٣) الحديث (١٦٤٦) بلفظه إلا أنه قال: فمن.

(٤) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٨٦) الأيمان والنذور، باب (٣) لا تحلفوا بآبائكم (٢٤٤٩/٦) الحديث (٦٢٧١)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (١) النهي عن الحلف بغير الله تعالى (١٢٦٦/٣) الحديث (١٦٤٦).

(٥) مشارق الأنوار للقاظمي عياض (١٨/١)، غريب الحديث لأبي عبيد (٥٩/٢)، الفائق للزخشي (٢٤/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٢/١)، المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (٢٧/١)، الصحاح للجوهري (٤٧٩/١)، لسان العرب لابن منظور (٧/٤)، تاج العروس للزبيدي (١٦/١٠)، تهذيب اللغة للأزهري (٨٧/١٥)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (٤١٥).

❖ الشرح:

قال العلماء: سِرُّ النهي عن ذلك كراهة أن يُشرك في التعظيم غير الله - جل وعزّ^(١) وعلا -، وقد قال ابن عَبَّاس: «لأن أحلف بالله فآثم - بمد الهمزة - أحب إلى من أن أضاهي»^(٢).

ومعنى «أضاهي»: أحلف بغير الله تعالى / [١٤٤ / ب / ق]، وقيل: معناه: الخديعة يرى أنه حلف وما حلف. والأول أظهر، ويدل عليه ما روي عنه - أيضاً: «لأن أحلف بالله^(٣) مئة مرة فآثم خيرٌ من أن أحلف بغيره فأبرّ»^(٤). فلهذا نهى عن اليمين بسائر المخلوقات^(٥).

فإن قلت: فما تصنع بقوله - عليه الصلاة والسلام - للأعرابي: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»^(٦). قلت: عنه جوابان:

[أحدهما:]^(٧) أن هذا كان جارياً على ألسنتهم لم يقصدوا به القسم.

- (١) في نسخة (ق) عز وجل.
- (٢) وجدت في الاستذكار بعد أن ساق الأثر قال: أظهر. (٢٠٣/٥)، وقد ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٥٠/٢٧).
- (٣) الذي وجدته في المخطوط: على. وحذفتها لأنني لم أقف عليها، وهذا الحذف موافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٢٤٠/٢)، وكذلك في إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٠٠/٥).
- (٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠٥/١١)، عمدة القاري للعيني (٢٩٢/١٦)، طرح الشريب للعراقي (١٣٣/٧)، مرقاة المفاتيح للقاري (٥٢٦/٦).
- (٥) من قول الفاكهاني: قال العلماء: سِرُّ النهي عن ذلك كراهة إلى هنا هذا كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢٤٠/٢). وأما قول: والأول أظهر هذا ترجيح الفاكهاني.
- (٦) أخرجه مسلم في كتاب (١) كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (٤١/١) الحديث (١١) بلفظه.
- (٧) الزيادة من نسخة (ق).

والثاني: أنه على حذف مضافٍ أي: وربّ أبيه.

وهذا كله في حقنا للمعنى المتقدم، وأما الباري - جَلَّ وتعالى وتقدس - فله أن يعظم من مخلوقاته ما شاء، فيقسم بالطور، وبالشَّمْس، وبالليل وغير ذلك، لا حجر عليه - سبحانه - بل الحجر علينا، وإن كان قد قيل في ذلك - أيضاً -: إنه على حذف مضاف، كما تقدم، وعندي لا يحتاج إليه هنا، بخلاف الأول، فإنَّ تعظيمه تعالى لبعض الأشياء تنبيه لنا على عِظَم قدرها عنده، أو تَعَبُّدٌ لنا بأن نعظمها فلا يُقاسُ هذا على هذا.^(١)

إذا ثبت هذا [فليعلم]^(٢) أن ما يُقسم به على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يباح القسمُ به: وهو القسمُ بأسماء الله تعالى وصفاته.

وقسمٌ يُحرَّم القسمُ به إجماعاً: وهو القسمُ بالأنصاب^(٣) والأزلام^(٤) واللات، والعزى^(٥) ونحو ذلك، فإن قصد تعظيماً كفر وإلا أثم.

والقسمُ الثالث: ما عدا ذلك [عندنا]^(٦) مما لا يقتضي تعظيمه كفراً.^(٧)

فهذا اختلف فيه بالتحريم والكراهة، ولا كفارة عندنا فيه، خلافاً لأبي حنيفة في إثبات الكفارة في ذلك.

وقول عمر رضي الله عنه: «ذَكِرَآ وَلَا آثِرَآ» هذا من الاحتياط والمبالغة في عدم جريان ذلك على

(١) من قول الفاكهاني: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ» إلى هنا هذا ما ذكره المازري في كتابه المعلم (٢/ ٢٤٠)، معالم السنن للخطابي (١/ ١٠٤). مع إضافات من قبل الفاكهاني.

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) الحجارة التي كانوا ينصبونها حول الكعبة، وكانوا يذبحون لها. تفسير مقاتل (١/ ٣٢٠).

(٤) القداح التي كانوا يضربون بها على الميسر. غريب القرآن للعزيري (٥٥).

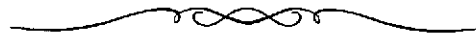
(٥) اللات والعزى ومناة: أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة يعبدونها. غريب القرآن للعزيري (٨١).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) هذه الأقسام الثلاثة هي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٤٤).

لسانه كي لا يتلبس بصورة اللفظ الممنوع،^(١) وإن كان حال الحكاية هو غير ممنوع.

وقد كان بعض شيوخنا - رحمهم الله - لا يتلفظ في تدريسه بلفظ الطلاق ونحوه بل يُعبر عنه بعبارة أخرى، فيقول مثلاً: الطاء، واللام، والقاف، ونحو ذلك، ومما يُشبه هذا المعنى ما حكي عن مالك رحمه الله أنه قيل له في وقت ليس من شأنه الصلاة فيه: أركع فركع، وَعَلَّلَ ذلك بخوف التشبه بقوم قال الله تعالى فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾^(٢)، وهذه حالة المتقين المتقطين^(٣) المراقبين لأقوالهم وأفعالهم، نفعنا الله بهم رحمهم الله أجمعين.



-
- (١) من قول الفاكهاني: هذا من الاحتياط والمبالغة إلى هنا هذا ما ذكره ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٤٥).
- (٢) سورة المرسلات، الآية (٤٨).
- (٣) في نسخة (خ) المنقطعين. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

❖ الحديث الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه [عن النبي ﷺ] ^(١) قال: « قال سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، فَطَافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ » ^(٢).

قوله: « قيل له قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » يعني: قال له الملك. ^(٣)

❖ الشرح:

فيه استحباب ما تقدم ^(٤) من قول الإنسان في يمينه وفيما يريد وقوعه [٢٤٥/ب/خ] إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ^(٥)، وفيه رفع [١٤٦/أ/ق] اليمين بالاستثناء، لقوله عليه الصلاة والسلام: « لَمْ يَحْنَثْ » ^(٦).

وتحريُّ الاستثناء أنها على ثلاثة أقسام أعني في نحو: لأَدْخُلَنَّ الدارَ - مثلاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فإن أعاد الاستثناء على الدخول لم يحنث إن لم يدخل.

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٦٤) الأنبياء، باب (٤١) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ فَعِمَّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠] (٣/١٢٦٠) الحديث (٣٢٤٢) بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (٥) الإِسْتِثْنَاءِ (٣/١٢٧٥) الحديث (١٦٥٤) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٣٩)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٢٠).

(٤) وذلك في كتاب الأيمان والنذور، الحديث الثاني ج ٢ ص ٤٥١.

(٥) سورة الكهف، الآية (٢٣-٢٤).

(٦) من قول الفاكهاني: فيه استحباب ما تقدم من قول الإنسان في يمينه وفيما يريد إلى هنا هذا كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤١٦).

وإن أعاده على اليمين لم ينفعه ذلك، لوقوع اليمين [وتيقن] ^(١) مشيئة الله تعالى.

والثالث: أن يُذكر الاستثناء على طريق التأديب والامتناع، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِي﴾ ^(٢) الآية لا على معنى التعليق، فهذا كالثاني في عدم رفعه لليمين. ^(٣)

وفيه أن الاستثناء من شرطه الاتصال باليمين، على ما تقدم ^(٤)، إذ لو لم يشرط ذلك لم يحنث أحد في يمين ولا افتقر إلى كفارة، خلافاً لما روي عن بعض السلف. ^(٥)

ع: وكان الحسن، وطائوس، وجماعة من التابعين، يرون للحالف الاستثناء ما لم يقم من مجلسه، وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم، وعن عطاء: قدر حلب ناقة، وعن سعيد بن جبيرة ^(٦): بعد [أربعة] ^(٧) أشهر، وروى عن ابن عباس: أن الاستثناء [أبدأ متى تذكر] ^(٨)، وقد تأول بعضهم أن معنى هذا: أنه يحتمل أن له الاستثناء ^(٩) لإلزام أمر الله تعالى وأدبه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ﴾ ^(١٠) الآية، لا لحل اليمين بالله وصفاته وأسمائه.

(١) الذي وجدته في المخطوط: وتبين، وما أثبتته هو الأولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١٤٦).

(٢) سورة الكهف، الآية (٢٣).

(٣) من بداية هذه الأقسام الثلاثة إلى هنا هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٤٦).

(٤) وذلك في كتاب الأيمان والنذور، الحديث الثاني. ج ٢ ص ٤٥١.

(٥) ذكر ذلك القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم (٥/٤١٦).

(٦) سعيد بن جبيرة الأسدي، أبو عبدالله، توفي سنة ٩٥هـ. طبقات الفقهاء للشيرازي (٨٢)، معرفة القراء الكبار للذهبي (٦٨) رقم (٢٥).

(٧) الزيادة من المرجع الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤١٦) وهو الصحيح كما وجدت ذلك في المفهم للقرطبي (٤/٦٣٩)، فتح الباري لابن حجر (١١/٦٠٣)، المغني لابن قدامة (٩/٤١٣).

(٨) الاستذكار لابن عبد البر (٥/١٩٤)، بداية المجتهد لابن رشد (١/٣٠٢)، نيل الأوطار للشوكاني (٩/١١٤)، سبل السلام للصنعاني (٤/١٠٤).

(٩) الزيادة من نسخة (ق).

(١٠) سورة الكهف، الآية (٢٣).

وذهب الكوفيون، والشافعي^(١)، وأبو ثور، وبعض السلف، إلى جواز ذلك في الطلاق والعتق وكل شيء، ومنعه الحسن في الطلاق والعتق خاصة.

واختلف المذهب عندنا إذا علق الاستثناء في اليمين بغير الله تعالى بشرط فعل، هل ينفع ذلك أو لا؟^(٢)

قلت: وقد استدل بعض متأخري أصحابنا على تخصيص الاستثناء باسماء الله تعالى وصفاته، بأن قال: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»^(٣) فنهى - عليه الصلاة والسلام - عن الحلف بغير الله تعالى وجعل اليمين المشروعة هي اليمين بالله تعالى لا غير، فلما قال - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ حَلَفَ» فاستثنى عاد كمن لم يحلف، انصرف هذا الاستثناء إلى اليمين بالله المشروعة التي أمر الشرع باليمين بها، وصار معنى الكلام مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فاستثنى عاد كمن لم يحلف، قال: وأما غير المشروعة فلا ينصرف إليها، لأنها منهي عن الحلف بها.

وقوله: «لَا تُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً» وفي بعض الروايات: «لَا تُطِيقَنَّ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ»^(٤) لغتان فصيحتان^(٥): طاف بالشيء وأطاف به إذا دار^(٦) حوله وتكرر عليه فهو

(١) الأم للشافعي (٥/١٨٧)، مختصر المزني (١/١٩٤)، الحاوي الكبير للماوردي (١٠/٢٥٧ - ٢٥٨).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤١٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١١٩).

(٣) سبق تخريجه في الحديث الثالث من هذا الكتاب ج ٢ ص ٤٥٣.

(٤) أخرج هذه الرواية مسلم في كتاب (٧) الأيمان، باب (٥) الاستثناء (٣/١٢٧٥) الحديث (١٦٥٤) بنحوه.

(٥) في نسخة (خ) فصحتان. وما أثبتته من نسخة (ق) هو الأولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٢٠).

(٦) في نسخة (خ) طاف. وما أثبتته من نسخة (ق) هو الأولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٢٠).

طائف ومطيف، وهو هاهنا كناية عن الجماع.^(١)

فيه استحباب التعبير باللفظ الحسن عن اللفظ الشنيع [إلا]^(٢) إن تدعو لذلك ضرورة شرعية.

ع: فيه ما أوتي الأنبياء من القوة على هذا، وقد كان - عليه الصلاة والسلام - : «يدور على نسائه في ليلة»^(٣)، وهذا كله يدل على أنها فضيلة في الرجال، ودليل على صحة الذكورية والإنسانية، ولا يُعترض على هذا بقوله تعالى في يحيى - عليه الصلاة والسلام - : ﴿وَحَصُورًا﴾^(٤) فقد قيل: حَصُورٌ عن المعاصي ممسكاً عنها.^(٥)

وقوله: «تَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا» يدل على أَنَّ أُمْنِيَّتَهُ وَقَصْدَهُ إِنَّمَا كَانَا لِلَّهِ تَعَالَى لا لغرض دنيوي.

قال بعض المتكلمين: نبّه - عليه الصلاة والسلام - في هذا الحديث على آفة التمني، وشؤم الاختيار، والإعراض عن التسليم والتفويض، قال وَمِنْ آفَةِ التَّمَنِّي / [١٤٦] ب / ق [بنسيان الاستثناء، أو إنساؤه، إياه فيمضي فيه قدر بمعنى سابق، وإن ولدته شق إنسان.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نِصْفَ إِنْسَانٍ»، وفي رواية: «جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ»،^(٦) قيل: هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقى على

(١) من قول الفاكهاني: لغتان إلى هنا هذا نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١١/ ١٢٠)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥/ ٤١٧).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) قطعة من حديث أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٧٠) النِّكَاحِ، باب (٤) كَثْرَةُ النِّسَاءِ (٥/ ١٩٥١) الحديث (٤٧٨١)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣) الحيض، باب (٦) جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أرد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع (١/ ٢٤٩) الحديث (٣٠٩).

(٤) سورة آل عِمْرَانَ، الآية (٣٩).

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (١/ ٤٣٠)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٤٦٧)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٦٢).

(٦) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأَيِّمَانِ، باب (٥) الإِسْتِثْنَاءِ (٣/ ١٢٧٥) الحديث (١٦٥٤) بلفظها.

كرسيه^(١).

وقيل غير ذلك.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « فُقِيلَ لَهُ: [قُلْ] ^(٢) إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ »، وفي رواية: « قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوْ الْمَلِكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ »، ^(٣) قيل المراد بصاحبه: الملك، وقيل: القرين، وقيل: صاحب له. ^(٤) وقيل: خاطره. ^(٥)

وقوله: « نُسِيَ » ح: ضَبَطَهُ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ - بضم النون، وتشديد السين - وهو ظاهر حسن. والله أعلم. ^(٦)

ع: وقيل صرف عن الاستثناء لتم حكمة ربك وسابق قدره في أن لا يكون ما تمناه. ^(٧)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْثُ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ » قد يؤخذ منه أن الاستثناء لا يكون إلا قولاً ولا تعتبر نية، ^(٨) لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ . »

(١) إلى هنا ينتهي ما ذكره ونقله القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم للقاضي عياض (٤١٧/٥) - (٤١٨).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب (٧) الإيمان، باب (٥) الاستثناء (٣/١٢٧٥) الحديث (١٦٥٤) بنحوه.

(٤) نص على هذا الأقوال الثلاثة النووي في شرح مسلم (١١/١٢٠)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤١٨)، فتح الباري لابن حجر (٦/٤٦١)، الديباج على مسلم للشُّيْطِي (٤/٢٥١).

(٥) إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٤١٨)، المفهم للقرطبي (٤/٦٣٧)، عمدة القاري للعيني (١٤/١١٥).

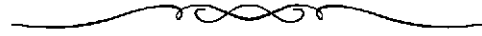
(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١١/١٢٠).

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٤١٨).

(٨) شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١١٩)، المفهم للقرطبي (٤/٦٤١)، عمدة القاري للعيني (١٤/١١٦)، فتح الباري لابن حجر (٦/٤٦٢).

وقوله: «وكان دَرَكًا لِحَاجَتِهِ» هو - بفتح الراء - اسم من الإدراك أي: لحاقاً،^(١) قال الله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٢)

وقد يؤخذ من الحديث جواز الإخبار عن المستقبل بطريق الظن دون القطع، لأن ما أخبر به سليمان - عليه الصلاة والسلام - لم يكن بوحى^(٣) [٢٤٦/أ/خ]، ولا لوقع ضرورة. والله أعلم.



(١) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٢٥٦)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (٣٢٦)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/١١٤)، لسان العرب لابن منظور (١٠/٤٢٠).

(٢) سورة طه، الآية (٧٧).

(٣) من قول الفاكهاني: وقد يؤخذ من الحديث جواز الإخبار إلى هنا هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٤٦).

❖ الهدية الخامسة :

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ، وَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ^(١) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ^(٢) ».

❖ الشرح :

يجوز تنوين يمين، على أن ^(٣) يكون صَبْرٍ صفة لها، ويكون من باب رجل عدل، ويجوز ^(٤) عدم التنوين على الإضافة، وقد رويناها بالوجهين .

ومعنى « الصَّبْر » هنا: الحبس أي: يحبس نفسه عن اليمين ^(٥)، ويُسمى -أيضاً- غموساً. ^(٦)

قال الفقهاء: لَأَنَّهُمَا تَغْمَسُ صَاحِبَهَا فِي النَّارِ، ^(٧) ولذلك قال

(١) سورة آل عمران، الآية (٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٦٨) التفسير، باب (٦١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] [٤/١٦٥٦] الحديث (٤٢٧٥) وغير ذلك بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (١) الإيمان باب (٦١) وَعِيدٌ مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ الْمُسْلِمِ بِيَمِينٍ فَاجِرَةٌ بِالنَّارِ (١٢٢/١) الحديث (١٣٨) بحروفه .

(٣) في نسخة (خ) أن لا ، وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل كلام الفاكهاني. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩/٢٧٨).

(٤) في نسخة (خ) وتجوز. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٥) غريب الحديث لابن الجوزي (١/٥٧٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣/٨)، لسان العرب لابن منظور (٤/٤٣٨)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١٤٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢/١٦٠).

(٦) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١٤٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (٢/١٦٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/٢٦٤)، شرح الرزقاني (٤/٥).

(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/٢٦٨)، روضة الطالبين للنووي (١١/٣)، الحاوي الكبير

أصحابنا: ^(١) لا كفارة فيها، لأنَّ إثمها أعظم من أن يكفر، ^(٢) وفي الحديث ما يدل على ذلك من الوعد الشديد لحالفها.

وكأنَّ ذكر المسلم هنا من باب التشيع ^(٣) والتشيع على الحالف، والحالة هذه كما يُقال: قَتَلَ الرجل الصالح، وسَفَكَ دم العالم حرام، وإن كان قتل غيرهما من المسلمين حراماً، لكن قتل هذين أشنع وأبشع من قتل غيرهما من المسلمين بمن ليس بصالح ولا عالم.

وقول ابن مسعود رضي الله عنه: وَنَزَلَتْ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾ ^(٤) إلى آخرها يقتضي ^(٥) أن معنى الآية معنى الحديث ظاهراً. ^(٦)

وقد اختلف المفسرون في سبب نزولها:

فقال ابن عطية: قال عكرمة ^(٧): نزلت في أحبار اليهود أبي رافع، وكِنَانَة بن أبي الحُقَيْق، وكَعْب بن الأشرف، ^(٨) وحُيَي بن أخطب، ^(٩) تركوا عهد الله في التوراة للمكاسب

==

للمأوردي (٢٦٧/١٥)، المبدع لابن مفلح (٢٦٥/٩).

(١) الاستذكار لابن عبد البر (١٩١/٥)، المفهم للقرطبي (٣٤٧/١)، عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٣٤٣/٢).

(٢) في نسخة (ق) تكفر.

(٣) في نسخة (خ) التشيع. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) سورة آل عمران، الآية (٧٧).

(٥) في نسخة (ق) تقتضي. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٤٧/٤).

(٧) عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبد الله، توفي سنة ١٠٥ هـ، طبقات المفسرين للذَّوْدِي (١٢) رقم (١٧).

(٨) في نسخة (خ) أشرف، وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، كما وجدته في المرجع الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها. المحرر الوجيز لابن عطية (٤٥٩/١).

(٩) في نسخة (خ) أخطل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٤٥٩/١).

والرئاسة التي كانوا بسبيلها. ^(١)

وَرُوي: أنها نزلت بسبب خصومة الأشعث بن قيس ^(٢) مع رجل من اليهود في أرض فوجبت اليمين على اليهودي، فقال الأشعث: إذن يحلف يا رسول الله ^(٣)، ويذهب ^(٤) بهالي، فنزلت الآية.

وَرُوي: أن الأشعث بن قيس اختصم في أرض مع رجل من قرابته، فوجبت اليمين على الأشعث، وكان في الحقيقة مبطلاً [١٤٧ / أ / ق] قد غصب تلك الأرض في جاهليته، فنزلت الآية، فنكل الأشعث عن اليمين وتخرج، وأعطى الأرض، وزاد من عنده أرضاً أخرى. ^(٥)

وَرُوي: أن الآية نزلت بسبب خصومة لغير الأشعث بن قيس. ^(٦)

وقال الشَّعْبِي: ^(٧) نزلت في رجل أقام سلعة في السوق أول النهار، فلما كان آخره جاءه رجل فساومة، فحلف حائثاً لقد منعها في أول النهار من كذا أو كذا، ولولا المساء ^(٨) ما باعها. فنزلت الآية بسببه. ^(٩)

(١) العجَاب في الأسباب لِشَهَاب الدِّين أَحْمَد بن علي (٢/٦٩٨)، لبَاب المنقول لِلشُّيُوطِي (٥٤).

(٢) سِيَأْتِي التعريف به - إن شاء الله تعالى - مِنْ قَبْلِ الْفَاكِهَانِي فِي الْحَدِيث الَّذِي يَلِيهِ مَبَاشَرَةٌ ج ٢ ص ٤٦٧

(٣) فِي نَسْخَةِ (ق) إِذْنٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَحْلِفُ. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةٍ (خ) مُوَافِقٌ لِلْمَصْدَرِ الَّذِي نَقَلَ مِنْهُ الْفَاكِهَانِي هَذِهِ الْعِبَارَاتِ. الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ لابن عَطِيَّة (١/٤٦٠).

(٤) فِي نَسْخَةِ (ق) فَيَذْهَبُ.

(٥) العجَاب في الأسباب لِشَهَاب الدِّين أَحْمَد بن علي (٢/٦٩٨ - ٦٩٩).

(٦) العجَاب في الأسباب لِشَهَاب الدِّين أَحْمَد بن علي (٢/٧٠٣).

(٧) العجَاب في الأسباب لِشَهَاب الدِّين أَحْمَد بن علي (٢/٧٠٢).

(٨) فِي نَسْخَةِ (ق) كَذَا. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةٍ (خ) الصَّوَابُ، الْمَوَافِقُ لِلْمَصْدَرِ الَّذِي نَقَلَ مِنْهُ الْفَاكِهَانِي هَذِهِ الْعِبَارَاتِ. الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ لابن عَطِيَّة (١/٤٦٠).

(٩) مِنْ قَوْلِ الْفَاكِهَانِي: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي سَبَبِ نَزْوِهَا، فَقَالَ ابْنُ عَطِيَّة [ت ٥٤٦]: إِلَى هُنَا هَذَا

نَصْ كَلَامِ ابْنِ عَطِيَّة، كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ (١/٤٥٩)، الدَّرُ الْمَشْهُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ

ق: ويترجح قول مَنْ ذهب إلى هذا المعنى بهذا الحديث، وبيانُ سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمرٌ يحصل للصحابة بقرائن تحف بالقضايا. ^(١)

قال ابن عَطِيَّة: وهي آية يدخل فيها الكفر فما دونه مِنْ جحد الحقوق، وخطر ^(٢) المواثيق، وكل أَحَدٍ يأخذ مِنْ وعيد الآية على ^(٣) قدر جريمته. ^(٤) والله أعلم. ^(٥)



==

للسُّيُوطي (٢/٢٤٤) إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٢/٥١).

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إْحْكَام الْأَحْكَام (٤/١٤٧).

(٢) في نسخة (ق) وختم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (خ) عن. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّة (١/٤٥٩).

(٤) في نسخة (خ) خدعته. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّة (١/٤٥٩).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن عَطِيَّة، كما ورد في كتابه المحرر الوجيز (١/٤٥٩).

☆ الحديث السادس:

عن الأشعث بن قيس قال: «كان بيني وبين رجل^(١) خُصومةٌ في بئرٍ، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: شاهداك، أو يمينه. قلت: يا رسول الله إذا تخلف ولا يُبالي. فقال رسول الله ﷺ: مَنْ حَلَفَ على يَمِينٍ يقطع بها مَالَ امرئٍ مُسْلِمٍ، هو فيها فَاجِرٌ لَقِيَ اللهَ وهو عليه غَضَبَانُ»^(٢).

التعريف:

الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة بن عدي بن ربيعة بن الحارث الكِنْدِي، كنيته أبو محمد، سكن الكوفة،^(٣) وفي أهلها عداوه^(٤)، سَمِعَ النبي ﷺ في حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «من اقتطع مَالَ امرئٍ مُسْلِمٍ»^(٥) الحديث.

(١) هذا الرجل هو الجفشيš الكِنْدِي بالجيم، وقيل: هو الجفشيš بالحاء المهملة، وقيل -أيضاً-: الجفشيš بالحاء المعجمة. كتاب الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي (٣٥٢/٥).

وقال محمد بن طاهر: اسمه معدان أبو الخير. إيضاح الإشكال لابن طاهر (١١٥).

قال ابن حجر: اسمه معدان بن الأسود بن معد يكرب الكِنْدِي، ولقبه جفشيš بوزن فعليل. فتح الباري لابن حجر (٣٣/٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٥٣) الرَّهْنِ، باب (٦) إذا اختلف الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ فَالْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عليه (٨٨٩/٢) الحديث (٢٣٨٠) مع اختلاف في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (١) الْإِيمَانِ باب (٦١) وَعِيدٌ مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ الْمُسْلِمِ يَمِينٍ فَاجِرَةٌ بِالنَّارِ (١٢٢/١) الحديث (١٣٨) بنحوه.

(٣) من قول الفاكهاني: الأشعث بن قيس إلى هنا، هذا نص كلام ابن الأثير، كما ورد في كتابه أسد الغابة (١٥٢/١)، الاستيعاب لابن عبد البر (١٣٣/١)، الطبقات لابن خياط (٧١)، ألقاب الصحابة والتابعين في المستدين الصحيحين لعلي الجبائي (٢٩).

(٤) في نسخة (ق) عداد. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٥) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (١٠٠) التَّوْحِيدِ، باب (٤) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ نَاصِرَةٌ﴾ [٢٣-٢٢] (٢٧١٠/٦) الحديث (٧٠٠٧)، ومُسْلِمٌ في كتاب (١) الْإِيمَانِ باب (٦١) وَعِيدٌ مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ الْمُسْلِمِ يَمِينٍ فَاجِرَةٌ بِالنَّارِ (١٢٢/١) الحديث (١٣٧).

رَوَى عَنْهُ أَبُو وَائِلٍ ^(١)، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ ^(٢) كَاتِبُ الْوَأْقِدِيِّ ^(٣) مَاتَ بِالْكُوفَةِ ^(٤).

وَقَالَ الْخُطِيبُ: ^(٥) إِنَّهُ مَاتَ فِي سَنَةِ أَرْبَعِينَ بَعْدَ قَتْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، ^(٦) أَخْرَجَ حَدِيثَهُ ^(٧) فِي الصَّحِيحِينَ. ^(٨)

❖ الشرح:

فيه ما في الذي قبله من الوعيد، ^(٩) وإنما يقع الكلام هنا على قوله - عليه الصلاة والسلام -: «شَاهِدَاكَ، أَوْ يَمِينُهُ» وظاهره حَضْرُ الحق في ذلك، وربما يتعلق به الحنفية في ترك العمل بالشاهد واليمين.

وقد اختلف العلماء فيما إذا حَلَفَ أحد الخصمين خصمه، ثم أراد إقامة البيعة عليه بعد تحليفه، فمذهبنا أنه ليس له ذلك، إلا / [٢٤٦ / ب / خ] أن يأتي بعذر في تأخير البيعة

(١) أسد الغابة (١/ ١٥٢)، الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ١٣٤)، الطبقات لابن خياط (٧١)، ألقاب الصحابة والتابعين في المسنين الصحيحين لعلي الجبائي (٢٩).

أما أبو وائل فهو: شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكوفي، ثقة، مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز، وله مئة سنة، ع. التقريب (٢٦٨) رقم (٢٨١٦).

(٢) محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، مولاهم البصري، نزيل بغداد، كاتب الواقدي، صدوق فاضل، من العاشرة، مات سنة ٢٣٠هـ، وهو ابن اثنتين وستين، د. التقريب (٤٨٠) رقم (٥٩٠٣).

(٣) محمد بن عمر بن واقد الواسطي، أبو عبدالله، مات سنة ٢٠٧هـ. تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٣٤٨) رقم (٣٣٤).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ١٣٤).

(٥) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١١٣٥) رقم (١٠١٥) ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء لهبة الله الأكفاني (٣٣) رقم (٥).

(٦) إلى هنا ينتهي كلام الخطيب البغدادي، كما ورد في كتابه تاريخ بغداد (١/ ١٩٧)، رقم (٣٥).

(٧) في نسخة (ق) حديث. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٨) تهذيب الكمال للمزي (٢٨٦-٢٩٥) رقم (٥٣٢).

(٩) هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٤٨).

عن زمن التحليف إذ ليس له ^(١) إلا أحد الأمرين، كما هو في نص الحديث، وفي الحديث الآخر: «ليس لك إلا ذاك» ^(٢) فلو وجَّهنا إقامة البيّنة بعد الإحلاف لكان له الأمران معاً، أعني: الإحلاف وإقامة البيّنة، والحديث لا يقتضي إلا أحدهما، لأنَّ «أو» في مثل هذا إنما هي لأحد الشيئين، وله ذلك عن الشافعية مطلقاً.

ولعلهم يقولون: إنَّ المقصود من الحديث نفي طريق أخرى لإثبات الحق، فيعود المعنى إلى حصر الحجة في هذين الجنسين، وهما البيّنة والإحلاف لا غير، وفيه نظرٌ، ولا يسلم من المنازعة عند الجدليين. ^(٣)

«وشاهدك» يُرتفع على أحد ثلاثة أوجه:

أن يكون فاعلاً بفعل مضمر أي: ليحضر شاهدك، أو ليشهد ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: المستحق، أو الواجب شرعاً، شاهدك أي: شهادة شاهدك.

والثالث: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أي: شاهدك / [١٤٧/ ب/ ق] أو يمينه الواجب لك في الحكم. ^(٤)

وقوله: «إذاً يحلف» إن كان المعنى: على ^(٥) الاستقبال فالنصب ليس إلا، وإن كان المعنى: أنه يحلف الآن فالرفع.

(١) في نسخة (خ) لها. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٢) أخرجهما مُسْلِمٌ في كتاب (١) الأيمان، باب (٦١) وعيد من اقتطع حق المُسْلِمِ يمين فاجرة بالنار (١٢٢/١) الحديث (١٣٩).

(٣) من قول الفاكهاني: وظاهره حَصْرُ الحق في ذلك، وربما يتعلق به الحنفية إلى هنا هذا كله معنى كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٤٨).

(٤) هذا الإعراب بكامله نقله ابن المُلَقَّن، كما في كتابه الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩/ ٢٨٩).

(٥) في نسخة (خ) عن. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام.

فائدة هجائية:

اختلف الكتّاب في إذا هل تكتب بالالف في كل حال، أو بالنون في كل حال، أو يُفرّق بين أن تكون عاملة فتكتب بالنون، أو مُلغاة فتكتب بالالف؟، ثلاثة أقوال. والله أعلم.



❖ الحديث السابع :

عن ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمَلَةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِه يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ »^(١).

وفي رواية: « وَلَعَنُ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ »^(٢).

وفي رواية: « مَنْ أَدْعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً »^(٣).

التعريف:^(٤)

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٩) الْجَنَائِزِ، باب (٨٢) مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ (١/٤٥٩) الحديث (١٢٩٧) مختصراً بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (١) الْإِيمَانِ، باب (٧٤) غِلْظُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وإن من قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِه فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ (١/١٠٤) الحديث (١١٠) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٨١) الْأَدَبِ، باب (٧٣) مَنْ أَكْفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ (٥/٢٢٦٤) الحديث (٥٧٥٤) بلفظه، ومُسْلِمٌ في كتاب (١) الْإِيمَانِ، باب (٧٤) غِلْظُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وإن من قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِه فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ (١/١٠٤) الحديث (١١٠) بلفظه.

(٣) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (١) الْإِيمَانِ، باب (٧٤) غِلْظُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وإن من قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِه فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ (١/١٠٤) الحديث (١١٠) بلفظه.

(٤) الصواب - والله أعلم - أنه ثابت بن الضَّحَّاكُ بن خليفة بن ثَعْلَبَةَ بن عدي بن كَعْب بن عبد الأشهل الأنصاري الأشْهَلِي، أبو زيد، وصوب ابن حجر أنه مات في سنة ٦٤هـ. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٣٩١) رقم (٨٩٥)، التقريب (١٣٢) رقم (٨١٩). ومن ذكر أنه ثابت بن الضَّحَّاك بن خليفة الطبراني في المعجم الكبير (٧٢/٢)، والعيني في عمدة القاري (١٢٥/٢٢) و(١٥٨/٢٢).

وقد ذكر الحافظ المزي أثناء ترجمة ثابت بن الضَّحَّاك بن أُمَيَّة قال: ذكره الواقدي فيمن رأى النبي ﷺ ولم يحفظ عنه شيئاً.

ثم قال الحافظ المزي: وليس له في شيء من هذه الكتب رواية، ولا ذكر، ذكرناه للتمييز بينه وبين الذي قبله، وقد خلط غير واحد إحدى هاتين الترجمتين بالأخرى، وجعلوها لرجل واحد، فحصل =

ثابت بن الضحّاك بن أميّة بن ثعلبة بن جُشم بن مَالِك بن سالم بن عمرو بن عَوْف بن الحَزْرَج الأنصاري الحَزْرَجِي وهو أخو جُبَيْر [١] بن الضحّاك [٢]

في كلامهم تخليط قبيح، وتناقض شنيع، فزعموا أنه كان ممن بايع تحت الشجرة، وأن النبي أردفه يوم الحُتْدَق، وأنه كان دليلاً إلى حمراء الأسد، ثم زعموا أنه ولد سنة ٣هـ، ثم قالوا: إنه توفي سنة ٤٥هـ، قالوا: وقال: إنه مات في فتنة ابن الزبير، وفي هذا الكلام من التناقض ما لا يخفى على من له أدنى بصر بهذا الشأن، فإن يوم الحُتْدَق كان على ماحكاه البُخاري عن موسى بن عُقبة في سؤال ٤هـ، وكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة، سنة ٦هـ، وقد ثبت في الصحيحين أن ثابت بن الضحّاك ممن بايع تحت الشجرة، فكيف يبايع في هذا التاريخ من ولد سنة ٣هـ؟ أم كيف يكون دليلاً من لم يبلغ سن التمييز؟ أم كيف يقع هذا الاختلاف المتباين في وفاة رجل معروف الدار، معروف الأصحاب؟ وإنما حصل هذا التخليط حين لفقوا بين الاسمين، وجمعوا بين الترجمتين، ولو سكت من لا يدري لاستراح وأراح، وقل الخطأ وكثر الصواب. تهذيب الكمال (٤/ ٣٦١-٣٦٢) رقم (٨٢١).

وقال ابن حجر في ترجمة ثابت بن الضحّاك بن أميّة قلت: زعم الدُّمَيْطِيُّ أن الرديف والدليل هو هذا، ولا يتجه ذلك، وكأنه تبع في ذلك ابن عبد البر، وقد نص أبو بكر بن أبي دَاوُد على خلاف ذلك، وبيناه في معرفة الصحابة. تهذيب التهذيب (٢/ ٩) رقم (١٢) الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر (١/ ٣٩١) رقم (٨٩٥).

وقال في الإصابة في ترجمة ثابت بن الضحّاك بن أميّة: قال ابن منده ذكره ابن سَعْد ولا يعرف له حديث، ذكره البرقي وذكر له حديثاً (١/ ٣٩٠) رقم (٨٩٤).

وقال ابن الأثير في ترجمة ثابت بن الضحّاك بن أميّة نحو ما قال المزي وابن حجر ثم قال: وقول أبي عمر: إنه أخو أبي جُبَيْر، فهذا - أيضاً - غير مستقيم، لأن أبا عمر ساق نسب أبي جُبَيْر بن الضحّاك بن ثعلبة الأنصاري الأشْهَلِي، وكذلك - أيضاً - نسبه الكلبي في بني عبد الأشهل، فكيف يكون أخاه وأبو جُبَيْر من الأوس، وهذا الذي في هذه الترجمة من الحَزْرَج؟ والعجب منه أنه يقول في هذا: إنه أخو أبي جُبَيْر، ولا يقول في الذي بعد هذه الترجمة إنه أخوه، والنسب واحد، فلو قاله في الثانية لكان أولى. أسد الغابة (١/ ٣٣٥).

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) أبو جُبَيْر بن الضحّاك بن خليفة الأنصاري. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٦١٩) رقم (٢٨٨٩)، أسد الغابة لابن الأثير (٦/ ٥١) رقم (٥٧٤٣).

- وقيل غير هذا - ^(١)، كان رديف الرسول ﷺ ودليله إلى حمراء الأسد ^(٢)، وكان بمن بايع تحت الشجرة ^(٣) بيعة الرضوان وهو صغير، ^(٤) يُكنى أبا يزيد، ^(٥) والظاهر أو الصحيح أنه لم يشهد بدرأ، ولا يعطي كلام البخاري ^(٦) أنه شهدها ^(٧) عند التأمل، فإن ^(٨) البخاري إنما ذكر في الجامع أنه من أهل الحُدَيْيَّة ^(٩)، واستشهد بحديث أبي قلابة عنه ^(١٠)، روى عنه

(١) أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٣٣٤) رقم (٥٥٧).

(٢) حمراء الأسد: جبل أحمَر جنوب المدينة على بعد (٢٠) كيلاً إذا خرجت من ذي الحليفة تؤم مكة رأيت حمراء الأسد جنوباً ليس بينك وبينها من الأعلام سوى حمراء تمل القرية من الطريق، وتقع حمراء الأسد على الضفة اليسرى لعقيق الحسا. معجم المعالم الجغرافية للبلادي (١٠٥).

(٣) والشجرة المذكورة في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] في الحُدَيْيَّة، وقد ذكرت في الحُدَيْيَّة، وبلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الناس يكثرُونَ قصدها، وزيارتها، والتبرك بها، فخشي أن تعبد، كما عبدت اللات والعزى، فأمر بقطعها وإعدامها، فأصبح الناس فلم يروا لها أثراً. معجم البلدان لياقوت (٣/ ٣٢٥).

(٤) من قول الفاكهاني: ثابت بن الضحَّاك بن أمية إلى هنا هذا نص ابن عبد البر كما ورد في كتابه الاستيعاب عدا قول الفاكهاني وقيل غير هذا. (١/ ٢٠٥).

(٥) أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٣٣٤) رقم (٥٥٧).

(٦) نقل ذلك عنه ابن الأثير في أسد الغابة، ولكن أثناء ترجمته لثابت بن الضحَّاك بن خليفة (١/ ٣٣٥) رقم (٥٥٨)، ولما ترجم لثابت بن الضحَّاك بن أمية لم ينقل ذلك عنه. (١/ ٣٣٤ - ٣٣٥) رقم (٥٥٧)، وكذلك صنع ابن حجر في تهذيب التهذيب أثناء ترجمته لثابت بن الضحَّاك بن خليفة (٢/ ٨) رقم (١١)، ولما ترجم لثابت بن الضحَّاك بن أمية لم ينقل ذلك. (٢/ ٩) رقم (١٢).

(٧) في نسخة (خ) شاهدها. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٨) في نسخة (ق) لأن. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.

(٩) الحُدَيْيَّة: على بعد (٢٢) كيلاً غرب مكة على طريق جدة القديم، وهو الطريق الذي يمر بالحُدَيْيَّة، ثم حذاء على بضع أكيال من الحُدَيْيَّة، ثم على بحرة منتصف الطريق، ثم على أم السلم فجدة، بها مسجد الشجرة قيل: إن مكانه لم يثبت، وهو اليوم مهدم، وبها بويات يعدها الناظر، ومسجد غير مسجد الشجرة يصل في، وبها مخفر للشرطة، وهي خارج الحرم غير بعيدة منه. معجم المعالم الجغرافية للبلادي (٩٤).

(١٠) صحيح البخاري (٤/ ١٥٣٠) الحديث (٣٩٣٨)، ومُسْلِم (١/ ١٠٤) الحديث (١١٠).

عبدالله بن مَعْقِل^(١) وأبو قِلَابَةَ، سكن الشَّام^(٢)، وتوفي سنة خمس وأربعين،^(٣) وقُبِضَ النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين.^(٤)

ثم الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ »^(٥) « المِلَّةُ » - بالكسر - الدِّينُ والشرِعة،^(٦) والحلف بها يحتمل أن يكون حقيقة، كقوله: واليهودية والنصرانية ونحو ذلك، ويُحتمل أن يكون مجازاً، وهو التعليق الذي يَطْلُقُ عليه الفقهاء يميناً مجازاً، للتَّشْبِيهِ^(٧) باليمين من حيث اقتضائه الحث^(٨) على الفعل أو المنع [منه]^(٩)، كاليمين.

(١) عبدالله بن مَعْقِل بن مقرن المُرَني، أبو الوليد، الكوفي، ثقة، من كبار الثالثة، مات سنة ١٨٨ هـ، ع. التقريب (٣٢٤) رقم (٣٦٣٤).

(٢) الشام: له ثلاث اصطلاحات: الشام في عرف العرب كل ما هو في جهة الشمال، والشام في عرف بعض العامة هو دمشق فحسب، أما الشام تاريخياً فيشمل: سورية والأردن ولبنان وفلسطين، وهذه الأقطار تسمى - أيضاً - سورية الكبرى وهي تسمية متأخرة، كان أول دخول المسلمين الشام زمن النبي ﷺ في غزوة مؤتة، ثم افتتحوا كل بلاد الشام في زمن عمر، والشام اليوم من أعمر بلاد العرب، ذات قرى متراسة يكاد بعضها يمس بعض. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (١٦٧).

(٣) من قول الفاكهاني: روى عنه عبدالله بن مَعْقِل إلى هنا ينظر في الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٠٥)، أسد الغاية لابن الأثير (١/ ٣٣٤) رقم (٥٥٧).

(٤) تهذيب الكمال للمزي (٤/ ٣٦١) رقم (٨٢١).

(٥) هذه العبارة بهذا اللفظ أخرجها البُخَارِيُّ في كتاب (٨١) الأَدَب، باب (٤٤) ما يُنْهَى مِنَ السَّبَابِ وَاللَّعْنِ (٥/ ٢٢٤٧) الحديث (٥٧٠٠).

(٦) لسان العرب لابن منظور (١١/ ٦٣١)، تاج العروس للزُّيْنِي (٣٠/ ٤٢١)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ١٣٦٧).

(٧) في نسخة (ق) لشبهه. وما أثبتته من نسخة (خ) الأقرب إلى سياق الكلام.

(٨) في نسخة (ق) الحث. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام.

(٩) الزيادة من نسخة (ق).

[ق] ^(١): وهذا التعليق إنما يكون بمعنى: الاستقبال، أو بمعنى: الماضي، فإن كان بمعنى: الاستقبال كقوله: إن دخلت الدار فهو يهودي أو نصراني ونحو ذلك، فقال ^(٢) الحنفية ^(٣): فيه الكفارة، وإن كان بمعنى: الماضي، كقوله: إن كنت دخلت الدار - مثلاً - فهو يهودي أو نصراني ونحو ذلك، فاختلفوا فيه - أعني ^(٤) الحنفية أيضاً - فقال بعضهم: لا يكون بهذا القول كافراً اعتباراً بالمستقبل، وقيل: يكون كافراً، لأنه تنجيز معنى فصار كما لو قال: هو يهودي أو نصراني، وقال بعضهم: والصحيح عدم الكفر فيهما إن كان يعلم أنه يمين، وإن كان عنده أنه يكفر بالحلف به فكفر فيهما، لأنه رضي بالكفر حيث أقدم ^(٥) على الفعل ^(٦).

وأما عندنا، وعند الشافعي ^(٧) فلا كفر ولا كفارة إذا قصد به اليمين.

وإنما قال أصحابنا: يستغفر الله ولا شيء عليه ^(٨).

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) في نسخة (ق) قال.

(٣) هذه المسألة من حيث الحكم في المستقبل والخلاف في الماضي، والقول الصحيح، وما ذكر منصوص عليه - أيضاً - في المبسوط للشيخ (٨/ ١٣٤)، الهداية شرح البداية للمزغيناني (٢/ ٧٤)، بدائع الصنائع للكاتاني (٣/ ٨)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٢/ ٣٠٠)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٢/ ٥٤).

(٤) في نسخة (ق) عن. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الموافق لسياق الكلام.

(٥) في نسخة (ق) بعدم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الموافق لسياق الكلام.

(٦) إلى هنا ينتهي معنى كلام ابن دقيق العيد وبعضه نصه، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٤٩).

(٧) التنبيه للشيخ الرازي (١٩٣)، روضة الطالبين للنووي (١١/ ٧)، المهذب للشيخ الرازي (٢/ ١٢٩)، الوسيط للبخاري (٧/ ٢٠٥)، إعانة الطالبين للدمياطي (٤/ ٣١٤)، مغني المحتاج للشيخ الشربيني (٤/ ٣٢٤)، نهاية المحتاج للشافعي الصغير (٨/ ١٧٩)، غاية البيان شرح زيد بن رسلان للرملي (٣١٩)، فتح الميعن للملياري (٤/ ٣١٤).

(٨) الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ١٩٤)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٣٣)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١٠٦)، الذخيرة للقرافي (٤/ ١٥)، الكافي لابن عبد البر (١٩٤)، التلغين للقاضي

قال بعضهم: لأنّها ألفاظ عارية عن أساء الله تعالى وصفاته، فلم يجب بالحنث فيها كفارة، كما لو حلف بالكعبة، ولأنّه تبرأ من لا يجوز له التبرئ منه فلم يلزمه في ذلك كفارة، كما لو قال: هو بريء من الكعبة.

قلت: [١٤٨ / أ / ق] وأما التكفير بهذا اللفظ مع قصد اليمين فقد يكون أبعد من إيجابه الكفارة. والله أعلم.

الثاني: قوله [٢٤٧ / أ / خ] - عليه الصلاة والسلام - : « وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِه يَوْمَ الْقِيَامَةِ » هذا كما تقدم ^(١) من كون الإنسان غير مَالِك لنفسه، فليس له فيها تصرف بجرح، ولا قتل، ولا غيره، فجنايته على نفسه، كجنايته على غيره، ^(٢) ولا يخلوا ^(٣) من إشارة إلى ما ذهب إليه مَالِك ومَنْ قال بقوله: مِنْ أَنْ الْقِصَاصُ مِنَ الْقَاتِلِ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ بِهِ مُحَدِّدًا كان أو غير مُحَدِّدٍ، ^(٤) على ما تقدم تقريره. ^(٥)

الثالث: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَلَا تَنْذِرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ بَنُ آدَمَ »

ع: إذا أطلق النذر بالصدقة أو العتق فيه، فإن قيده متى مَلَكَهُ لَزِمَ في العتق عندنا على مشهور مذهبنَا، ولم يلزم على غيره، وهذا الحديث لهذا المذهب حُجَّة. ^(٦)

قلت: ومما ينخرط في هذا السُّلْكُ، تعليق الطلاق على النكاح، ومذهبنَا ومذهب أبي

==

عبد الوهاب (٢٤٨)، كفاية الطالب لأبي الحسن المَالِكِي (٣٩ / ٢)، رسالة الْقَيْرَوَانِي (٨٧ - ٨٨)، شرح مختصر خليل للخرشي (٥٤ / ٣)، الثمر الداني شرح رسالة الْقَيْرَوَانِي للأزهري (٤٣١).

(١) وذلك في كتاب القصاص، الحديث التاسع ج ١ ص ٣٦١ و٣٦٢.

(٢) ما سبق هو من كلام ابن دَقِيق الْعَيْد، كما ورد في كتابه إْحْكَام الْأَحْكَام (١٥٠ / ٤).

(٣) في نسخة (ق) تَخْلُوا.

(٤) من قول الْفَاكِهَانِي: وَلَا يَخْلُوا مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكُ إِلَى هُنَا هَذَا نَصْ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إِكْمَالُ الْمَعْلَم (٣٨٧ / ١).

(٥) وذلك في كتاب القصاص، الحديث الرابع ج ١ ص ٣٦٠ و٣٦١.

(٦) إلى هُنَا يَنْتَهِي كَلَامُ الْقَاضِي عِيَّاض، كما ورد في كتابه إِكْمَالُ الْمَعْلَم (٣٩٤ / ٥).

حَنِيفَةً لَزُومُهُ، وَبَعْدَ اللُّزُومِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَرُبَّمَا اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يَقَارِبُهُ، وَنَحْنُ نَحْمِلُهُ عَلَى التَّنْجِيزِ دُونَ التَّعْلِيقِ، أَوْ نَقُولُ بِمَوْجِبِ الْحَدِيثِ إِذَ التَّنْفِيزِ^(١) لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ الْمَلِكِ، فَالطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ قَبْلَ الْمَلِكِ،^(٢) فَهُوَ كَالنَّذْرِ قَبْلَ الْمَلِكِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ، كَقَوْلِهِ: اللَّهُ عَلَيَّ صَدَقَةٌ دَرَاهِمٍ إِنْ مَلَكَتُهُ، أَوْ إِنْ مَلَكَتْ دَرَاهِمًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَالْإِجْمَاعُ لِلشَّافِعِيَّةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا التَّفْرِيقَ بَيْنَ التَّعْلِيقَيْنِ - أَعْنِي: تَعْلِيقَ الطَّلَاقِ وَتَعْلِيقَ النَّذْرِ - وَإِمَّا الرُّجُوعَ لِمَا^(٣) قُلْنَا مِنْ^(٤) صَحَّةِ لَزُومِ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ.

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: « وَلَعَنُ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ » مَفْهُومُهُ جَوَازُ لَعْنِ الْكَافِرِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُؤْمِنِ فَائِدَةٌ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ عِنْدِي اِحْتِمَالًا فِيهِ بَعْدُ أَنْ تَكُونَ فَائِدَةُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُؤْمِنِ التَّشْنِيعَ وَالتَّشْيِيعَ^(٥) كَمَا تَقْدُمُ^(٦) فِي قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: « يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٍ »، وَإِنْ كَانَ اقْتِطَاعُ^(٧) مَالِ الْكَافِرِ حَرَامًا - أَيْضًا -، وَوَجْهُ الْبُعْدِ فِي هَذَا أَنَا أَجْمَعُنَا عَلَى تَحْرِيمِ اقْتِطَاعِ مَالِ الْكَافِرِ الذَّمِّيِّ بِخِلَافِ لَعْنِهِ.

فائدة:

قال العلماء: لا خلاف في جواز لعن الكافر جملة من غير تعيين أهل ذمة كانوا أو غيرهم. قالوا: وكذلك مَنْ جَاهَرَ بِالْمَعَاصِي كَشُرَابِ الْخَمْرِ، وَأَكْلَةِ الرِّبَا، وَمَنْ تَشَبَّهَ مِنْ

(١) فِي نَسْخَةِ (خ) التَّقْيِيدُ . وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (ق) الصَّوَابِ الْمَوْافِقِ لِسِيَاقِ الْكَلَامِ . وَلَمَّا جَاءَ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي نَقَلَ مِنْهُ الْفَاكِهَانِيُّ إِحْكَامَ الْأَحْكَامِ (٤/ ١٥١)، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْمُثَنَّى لَمَّا نَقَلَ كَلَامَ الْفَاكِهَانِيِّ ذَكَرَ التَّنْفِيزَ. الْإِعْلَامُ بِفَوَائِدِ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ (٩/ ٢٩٧) .

(٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَمَا ذَكَرَ فِيهَا إِلَى هُنَا هُوَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ (٤/ ١٥١) .

(٣) فِي نَسْخَةِ (خ) بِهَا. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (ق) الْأَقْرَبِ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٤) فِي نَسْخَةِ (خ) فِي. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (ق) الْأَقْرَبِ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٥) فِي نَسْخَةِ (ق) وَالتَّشْيِيعِ. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (خ) الْأَقْرَبِ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٦) وَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْخَامِسِ مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ ج ٢ ص ٤٦٤.

(٧) فِي نَسْخَةِ (ق) اقْتِطَعَ. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (ق) الْأَقْرَبِ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ.

النساء بالرجال والعكس، وغير ذلك مما جاء في الحديث لعنه. ^(١)
 وذكر ابن العربي: ^(٢) أن لعن العاصي المعين لا يجوز اتفاقاً. ^(٣)
 قال القرطبي ^(٤) في جامعه: وقد ذكر بعض العلماء خلافاً في لعن العاصي المعين. ^(٥)

قلت: فلعل ابن العربي أراد اتفاق المذهب ^(٦) خاصة.
 ثم قال القرطبي: قال ابن العربي ^(٧): وأما لعن العاصي مطلقاً فيجوز إجماعاً، لما روي
 أن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتَقَطَّعَ يَدُهُ». ^(٨)
 وهذا التشبيه عندي يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون مجازاً من باب المبالغة في التشبيه، حثاً على تجنب اللعن وحسماً
 لمادته، فإن اللعنة لا تساوي القتل في الإثم، ولا في العقوبة، لأن الإثم يتفاوت بتفاوت
 مفسدة الفعل، وليس إتلاف النفس / [١٤٨ / ب / ق] في المفسدة، كالأذية باللعنة هذا في

-
- (١) الفائدة السابقة، وهذا القول قد ذكره القرطبي، كما ورد في جامعه (١٨٩ / ٢).
 (٢) محمد بن عبدالله بن محمد المعافري، أبو بكر، مات سنة ٥٤٣ هـ. الديباج المذهب لابن قرحون
 (٢٨١).
 (٣) أحكام القرآن لابن العربي (٧٥ / ١).
 (٤) محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي، أبو عبدالله، مات سنة ٦٧١ هـ. الديباج المذهب لابن
 قرحون (٣١٨).
 (٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨٩ / ٢).
 (٦) في نسخة (ق) المذاهب. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لسياق الكلام.
 (٧) أحكام القرآن لابن العربي (٧٥ / ١).
 (٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٩٠ / ٢).
 وأما حديث: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ» فقد أخرجه البخاري في كتاب (٨٩) الحدود، باب (٧) لعن
 السارق إذا لم يُسَمَّ (٢٤٨٩ / ٦) الحديث (٦٤٠١) بلفظه، ومُسَلِّم في كتاب (٩) الحدود، باب (١)
 حد السارق ونصائبها (١٣١٤ / ٣) الحديث (١٦٨٧) بلفظه.

الإثم، وأما في العقوبة، فإنَّ اللعنة لا توجب قصاصاً، كما يوجبها القتل.

والثاني: أن يكون حقيقة، ويكون ذلك راجعاً إلى الإثم دون العقوبة وهو الذي اختاره.

ق: ووجهه بما معناه وتلخيصه: أن اللعنة ليس مفسدتها مجرد الأذية بل فيها - مع ذلك - تعريضه [لإجابة] ^(١) الدعاء فيه بموافقة ساعة لا يُسأل الله تعالى فيها شيئاً إلا أعطاه، وكما دل عليه الحديث من قوله - عليه الصلاة والسلام -: « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، لَا تَوَافِقُوا سَاعَةً » ^(٢) الحديث، وإذا عَرَّضَهُ بِاللَّعْنَةِ لذلك، ووقعت الإجابة، وإبعاده من - رحمه الله تعالى -، كان ذلك أعظم من قتله، لأنَّ القتل تفويت الحياة الفانية قطعاً، والإبعاد من - رحمه الله تعالى - أعظم ضرراً بما لا يحصى، وقد يكون أعظم الضررين على سبيل الاحتمال مساوياً، أو مُقَارِباً لِأَخْفَهِمَا على سبيل التحقيق، ومقادير المصالح والمفاسد وإعدادهما أمر لا سبيل للبشر إلى الإطلاع على حقائقه. ^(٣)

قلت: وفيه نظر، وأقل ما فيه أن إجابة اللعنة أمرٌ مظنون قطعاً، ومفسدة القتل محققة، ولا مساواة بين المظنون والمحقق، وإذا عُدَّ التساوي في المفاسد عُدَّ التساوي في الإثم / [٢٤٧/ ب/ خ]، لما تقرر من أن الإثم يتفاوت بتفاوت مفسدة الفعل. والله أعلم.

الخامس: قوله - عليه الصلاة والسلام -: « مَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ » إلى آخر الحديث، الدعوى يُحتمل أن تكون هنا من باب تداعي الخصمين عند الحاكم، ويُحتمل أن تكون من باب ادِّعاء فضيلة ليست فيه، أو علم، أو صلاح، أو غير ذلك من المزايا. ^(٤)

(١) الذي وجدته في المخطوط: لأجل. وما أثبتته الصواب حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ١٥٣).

(٢) قطعة من حديث أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٥٣) الزهد والرفائق، باب (١٨) حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر (٤/ ٢٣٠٤) الحديث (٣٠٠٩).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٥٣).

(٤) ذكر القاضي عياض الاحتمال الثاني، كما في كتابه إكمال المعلم (١/ ٣٩١).

فعلى الأول: يكون معنى التكثير بها راجعاً إلى المال، يضم ما ليس له إلى ماله.

وعلى الثاني: يكون معناه: تعظيم الناس له على تقدير صحة ما ادعاه، ويتخرج قوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِلَّا قَلَّةً» على المعنيين، إما قلةً في ماله لذهاب بركته بضم الحرام إليه، وإما قلة قدره وتعظيمه عند الناس، لكذبه في دعواه، وقد تقدم لنا ^(١) أن دعوى الإنسان، والثناء على نفسه بما فيه نقيصة ويحطه عن قدره عند الناس، فما ظنك بالدعوى الكاذبة، أعاذنا الله من ذلك بمنه وكرمه.



(١) وذلك في كتاب البيوع، باب الربا والصرف، الحديث الرابع.

باب النذور

❖ الحديث الأول:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله إني كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة - وفي رواية: يوماً^(١) - في المسجد الحرام، قال: فأوفِ بنذرك». ^(٢)

❖ الشرح:

«النذر»: إيجاب المكلف على نفسه، ما لم يجب عليه في أصل الشرع، من فعل، أو ترك. يقال منه: نذرت أنذرت وأنذرت بضم الذال، وكسرها. ^(٣)

وقد أباح الله تعالى النذر في كتابه - العزيز - في غير ما آية فقال تعالى: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ الآية^(٤): ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٥) ^(٦) وأوجب الوفاء به فقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٧)، قيل: يريد عقد النذور، وعقد اليمين، وسائر العقود اللازمة في الشرع، وقال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾^(٨)، وقال تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾^(٩)، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ

(١) أخرجه مسلم في كتاب (٧) الأيمان، باب (٧) نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم (١٢٧٧/٣) الحديث (١٦٥٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٣٨) الاعتكاف، باب (٥) الاعتكاف ليلة (٧١٤/٢) الحديث (١٩٢٧) بحروفيه إلا أنه قال: إني كنت، ومسلم في كتاب (٧) الأيمان باب (٧) نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم (١٢٧٧/٣) الحديث (١٦٥٦) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) الصحاح للجوهري (١/٦٦٤).

(٤) سورة مريم، الآية (٢٦).

(٥) أي: عتيقا لله تعالى. التبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم (١٤٥).

(٦) سورة آل عمران، الآية (٣٥).

(٧) سورة المائدة، الآية (١).

(٨) سورة الإنسان، الآية (٧).

(٩) سورة الحج، الآية (٢٩).

لَيْسَ أَتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١﴾ الآية (١)، فَأَمَرَ تَعَالَى بِالْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ عَمُومًا، وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى عَمُومِهِ، فَقَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ فَلَا يَعْصِهِ» (٢).

فنذرُ الطاعة على تفصيل يأتي يلزم الوفاء به عندنا، وإن كان مكروهًا، ونذر المعصية يحرم الوفاء به، ونذر المكروه يكره الوفاء به، ونذر المباح يباح الوفاء به وترك الوفاء به.

ثم إن نذر الطاعة قسمان:

مستحب: وهو المطلق الذي أوجبه الإنسان على نفسه شكرًا لله تعالى على ما أنعم به عليه فيما مضى، أو لغير سبب.

ونذر مباح: وهو المقيد بشرط يأتي.

فالأول: كقوله: عليّ نذر كذا، أو نذر أن أفعل كذا، أو نذر لا أفعل كذا، أو لا يلفظ بذكر النذر فيقول: لله عليّ كذا، أو أن لا أفعل كذا، [أو أن] (٣) أفعل كذا شكرًا لله تعالى الحكم في ذلك كله سواء عندنا. (٤)

قال القاضي أبو الوليد بن رشد (٥) رحمه الله: «وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لله

(١) سورة التوبة، الآية (٧٥).

(٢) من قول الفاكهاني: وقد أباح الله تعالى النذر في كتابه - العزيز - في غير ما آية إلى هنا هذا مستقى من كلام ابن رشد، كما ورد في كتابه المقدمات وغالبه نصه (٢٠٦/١).

وأما حديث: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ» فقد أخرجه البخاري في كتاب (٨٦) الأيمان والنذور، باب (٧) النذر في الطاعة: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠] (٢٤٦٣/٦) الحديث (٦٣١٨) بلفظه.

(٣) الذي وجدته في المخطوط: إن لم. وما أثبتته الصواب حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المقدمات لابن رشد. (٢٠٧/١).

(٤) هذه الأربعة الأقسام للنذر، وحكم كل نوع منها، وقسمي نذر الطاعة إلى هنا هذا كله ذكره أبو الوليد ابن رشد في المقدمات (٢٠٦/١ - ٢٠٧).

(٥) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد، مات سنة ٥٢٠هـ. الديباج المذهب لابن فرحون

عليّ كذا وكذا، ولم يقل نذراً أن ذلك لا يلزمه لأنه إخبار بكذب.

وعند الشافعية قول: أن من نذر نذراً ولم يُعَلِّقه على شيء أنه لا يصح، وإن كان المذهب عندهم الصحة. ^(١)

وأما النذر بالمباح المقيد بشرط: فمثل أن يقول: لله عليّ كذا إن شفى الله مريضاً، أو قدم غائباً وما أشبه ذلك مما لا يكون الشرط فيه من فعله، إلا أن يكون شيئاً يؤقته أبداً، فإن مَالِكاً يكرهه، وأما إن قيد ما أوجبه على نفسه من ذلك بشرط من فعله يقدر على فعله وتركه، مثل أن يقول: إن فعلت كذا، أو إن لم أفعل كذا فعليّ كذا، فليس بنذروإنما هو يمين مكروهة، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ » ^(٢) إلا أنها لازمة عند مالك رحمته الله فيما يلزم فيه النذر من الطاعات وفي الطلاق، وإن لم تكن لله تعالى فيه طاعة، لأن الحالف بالطلاق مُطَلَّق على صفة ويقضي به عليه، وبالعق المعين بخلاف ما سوى ذلك من المشي والصدقة لمعينين، أو لغير معينين.

والعق الذي ليس بمعين إلا أن يخرج ذلك من تقييده مخرج النذر مثل أن يقول: إن فعلت كذا وكذا، أو إن لم أفعله فله عليّ كذا وكذا، فلا يلزمه في الطلاق، إذ ليس لله فيه طاعة، ويلزمه فيما عدا ذلك من الطاعة دون أن يقضي عليه في شيء من ذلك، وإن كان عتقاً بعينه. قاله ابن رشد ^(٣) رحمته الله.

وقد اختلف العلماء فيما نذره الكافر في حال كفره مما يوجبه المسلمون، ثم أسلم.

==

(٢٧٩).

(١) التنبيه للشيرازي (٨٤)، المجموع للنووي (٣٤٩/٨)، المهذب للشيرازي (٢٤٣/١)، الوسيط للغزالي (٢٦٠/٧).

(٢) سبق تخريج هذه الرواية ص ٤٥٣.

(٣) إلى هنا ينتهي كلام ابن رشد، كما ورد في كتابه المقدمات وغالبه نص كلامه (٢٠٧/١). عدا قول الفاكهاني: وعند الشافعية قول: أن من نذر نذراً، ولم يُعَلِّقه على شيء أنه لا يصح، وإن كان المذهب عندهم الصحة. فليست من كلام ابن رشد.

فقال بعض الشافعية^(١) وأبو ثور: يجب الوفاء به وهو قول الطبري، والمغيرة المخزومي^(٢)، والبخاري، وحملوا قوله - عليه الصلاة والسلام - : «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» على الوجوب، وقاسوا [٢٤٨ / أ / خ] اليمين على النذر، فإن كان النذر واليمين مما لا ينبغي الوفاء به فعليه الكفارة فيه على أصلهم في نذر المعصية.

وذهب مالك^(٣)، والكوفيون، وأكثر الشافعية^(٤)، إلى أنه لا شيء عليه فيما نذر، إذ الأعمال بالنيات، ولا نية له حيثنذ، ويحمل قول النبي ﷺ : «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» على طريق النذب والاستحباب لا على طريق الوجوب.^(٥)

أو يقال: إنه - عليه الصلاة والسلام - أمره أن يأتي بعبادة مماثلة لما التزم في الصورة، وهو اعتكاف يوم، فأطلق عليها وفاء بالنذر لمشابتها إياه، ولأن المقصود قد حصل، وهو الإتيان بهذه العبادة.

واحتج الشافعي، ومن يميز الاعتكاف بالليل وبغير صوم بهذا الحديث، ولا حجة لهم فيه، لأن العرب تُعبر بالليلة عن اليوم، ولا سيما وفي الرواية الأخرى: «يوماً» مكان

(١) المهذب للشيرازي (١/ ٢٤٢)، التنبيه للشيرازي (٨٤)، حلية العلماء للشاشي القفال (٣/ ٣٣٤)، المجموع للتووي (٨/ ٣٤١).

(٢) الذي وجدته في المخطوط : والمغيرة والمخزومي. وما أثبتته الصواب حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات . شرح التووي على صحيح مسلم (١١/ ١٢٤)، المفهم للقرطبي (٤/ ٦٤٤).

(٣) الذخيرة للقرافي (٤/ ٧٢)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١١٢)، شرح مختصر خليل للخرشي (٣/ ٩١)، التاج والإكليل للمواق (٣/ ٣١٦)، الشرح الكبير للدردير (٢/ ١٦١)، مواهب الجليل للحطاب (٣/ ٣١٦).

(٤) المهذب للشيرازي (١/ ٢٤٢)، التنبيه للشيرازي (٨٤)، حلية العلماء للشاشي القفال (٣/ ٣٣٤)، المجموع للتووي (٨/ ٣٤١).

(٥) هذه المسألة إلى هنا من كلام القاضي عياض، كما ورد في إكمال المعلم (٥/ ٤٢٤ - ٤٢٥)، والتووي في شرحه على صحيح مسلم (١١/ ١٢٤)، والقرطبي في المفهم (٤/ ٦٤٤) وابن حجر في فتح الباري (١١/ ٥٨٢).

ليلة فتعين حمل الحديث على ذلك.^(١)

وأما قوله - تعالى - : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(٢) فجاء على الأصل، ولا بدع أن يجيء الشيء على أصله في بعض الصور، وهذا كله أن الاعتكاف هنا على بابه، وإلا فإن كان المراد الاعتكاف الذي هو بمعنى: الجوار وهو محتمل، فهذا عندنا [يكون]^(٣) بغير صوم، ويصح ليلاً ونهاراً.^(٤)



(١) من قول الفاكهاني: واحتج الشافعي، ومن يميز الاعتكاف فقد ذكر ذلك القاضي عياض في إكمال المعلم (٤٢٥/٥)، وابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (١٥٤/٤).

(٢) أي: تباعاً متوالية. التبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم المصري (٤٢٣).

(٣) سورة الحاقة، الآية (٧).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٢٥/٥).

❖ الحديث الثاني:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: « أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، [و] ^(١) إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ». ^(٢)

❖ الشرح:

الظاهر أن هذا النهي نهى كراهة وتنزيه لا نهى تحريم، كما تقدم، ^(٣) وكان سبب الكراهة فيه أن الناذر يصير ملتزماً له، فيأتي به مع نوع من التكلف دون نشاط وانسراح، أو لكونه يأتي به لا على وجه التقرب المحض بل على وجه المعاوضة للأمر الذي طلبه. ^(٤)
أو يكون سبب الكراهة أن بعض الجهلة يعتقد أن النذر يرد القدر، فنهى عنه خوفاً ممن يعتقد ذلك. ^(٥)

ويقوي هذا أن بعض روايات مسلم: «إنه لا يرُدُّ شيئاً، وإنَّما يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ» ^(٦)، وفي رواية أخرى أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: « لَا تَنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنْ

(١) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٢٤٣٧/٦) الحديث (٦٢٣٤) وصحيح مسلم (١٢٦١/٣) الحديث (١٦٣٩)، وما هو مثبت موافق لما جاء في سنن النسائي وغيره (١٣٣/٣) الحديث (٤٧٤٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٨٥) القدر، باب (٥) إلقاء العبد النذر إلى القدر (٢٤٣٧/٦) الحديث (٦٢٣٤) مخ اختلاف يسير في حروفه، ومسلم في كتاب (٦) النذر، باب (٢) النهي عن النذر، وأنه لا يرُدُّ شيئاً (١٢٦١/٣) الحديث (١٦٣٩) بلفظه.

(٣) وذلك في الحديث الأول من هذا الباب ج ٢ ص ٤٨٢.

(٤) هذين السببين ذكرهما المازري في كتابه المعلم، ولكن الفاكهاني صاغها بأسلوبه (٢٣٦/٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩٩/١١).

(٥) هذا معنى ما ذكره القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم (٣٨٨/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩٩/١١).

(٦) هذه الرواية أخرجه مسلم في كتاب (٦) النذر، باب (٢) النهي عن النذر وأنه لا يرُدُّ شيئاً (١٢٦٠/٣) الحديث (١٦٣٩) بلفظها.

الْقَدَرُ شَيْئًا^(١).

وقوله - عليه الصلاة والسلام - في النذر: «لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» يحتمل وجهين:
أحدهما: أنه لا يرد شيئاً من القدر،^(٢) كما تقدم.

والثاني: قاله ق: أن تكون الباء للسبب، كأنه يُقال: «لَا يَأْتِي بِسَبَبٍ خَيْرٍ فِي نَفْسِ
النَّاذِرِ وَطَبَعِهِ فِي طَلْبِ الْقُرْبِ وَالطَّاعَةِ مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ»^(٣) يحصل له، وإن كان يترتب عليه
خيرٌ، وهو فعل الطاعة التي نذرهما، لكن سبب ذلك الخير حصول^(٤) غرضه.^(٥)

وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَأِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» ق: الأظهر في معناه:
أن البخيل لا يُعْطَى طاعة إلا في عوضٍ ومُقابلة تحصل له، فيكون النذر هو السبب الذي
استخرج به تلك الطاعة.^(٦)

قلت: وقد قال غيره نحوه. والله أعلم.

(١) هذه الرواية أخرجهما مُسْلِمٌ في كتاب (٦) النَّذْرِ، بَاب (٢) النَّهْيِ عَنِ النَّذْرِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا
(٣/١٢٦١) الحديث (١٦٤٠) بلفظها.

(٢) إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥/٣٨٩).

(٣) في إحكام الأحكام الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات بحروفها وجدت المكتوب: يقول.
(٤/١٥٧).

(٤) في إحكام الأحكام الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات بحروفها وجدت المكتوب: عوض
(٤/١٥٧).

(٥) في نسخة (خ) حصل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام. الموافق للمصدر الذي
نقل منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. إحكام الأحكام (٤/١٥٧).

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٥٧).

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٥٧).

❖ الحديث الثالث:

عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ^(١) قَالَ: «نَذَرْتُ أُخْتِي^(٢) أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: لَتَمْشِ، وَلَتَرْكَبَ^(٣)».

❖ الشرح:

ع: فيه حجة على أبي حنيفة في إسقاطه المشي جملة، وفيه حجة لمن ألزم النذر بقوله: إلى بيت الله، أو إلى مكة، أو إلى المسجد الحرام، وإن لم يذكر حجاً ولا عمرة، وكذلك متى ذكر جزءاً من الكعبة، أو البيت، فله حكمه، وهذا قول مالك^(٤) وأصحابه.

واختلف أصحابه إذا قال: إلى الحرم، أو مكان منه، أو مكان من مدينة مكة، أو المسجد، هل له حكم ذكر البيت أم لا؟^(٥)

ع: وقال الشافعي^(٦): متى^(٧) قال: على المشي إلى شيء مما يشتمل عليه الحرم لزمه، وإن

(١) عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ عَبْسٍ الْجُهَنِيُّ، أَبُو حَمَّادٍ، توفي سنة ٥٨ للهجرة. أسد الغابة لابن الأثير (٥٩/٤) رقم (٣٦٩٧)، الوافي بالوفيات للصفدي (٦٢/٢٠).

(٢) أخته هي: أم جَبَّان بنت عامر بن نابي. غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (٨٣٧/٢)، الإكمال لابن ماكولا (٣١١/٢).

(٣) أخرجه البخاري في أبواب (٣٤) الإحصار وجزاء الصيد، باب (٣٨) من نذر الشيء إلى الكعبة (٢/٦٦٠) الحديث (١٧٦٧) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٦) النذر، باب (٤) من نذر أن يمشي إلى الكعبة (٣/١٢٦٤) الحديث (١٦٤٤) بحروفه.

(٤) المدونة الكبرى (٨٧/٣)، المعونة للقاضي عبدالوهاب (٤٣١/١).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم للقاضي عياض (٣٩٧/٥)، المتقنى للباجي (٢٣٤/٣).

(٦) المجموع للنووي (٣٦٩/٨)، حلية العلماء للشاشي القفال (٣٤٨/٣)، روضة الطالبين للنووي (٣/٣٢٢)، الحاوي الكبير للمازدي (٤٨٢/١٥).

(٧) في نسخة (خ) من. وما أثبتته من نسخة (ق) الأولى. الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٣٩٧/٥).

ذكر ما خرج عنه لم يلزمه، وهو قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن،^(١) وابن حبيب من أصحابنا زاد: إلا ذكر عرفة^(٢) فيلزمه، وإن لم يكن من الحرم.

وقال أبو حنيفة^(٣): لا يلزمه في هذا [مشي]^(٤) [١٤٩ / أ / ق] ولا مسير في القياس، لكن الاستحباب في قوله: إلى بيت الله، أو^(٥) الكعبة، أو مكة فقط.^(٦)

وقوله: «حَافِيَّةٌ» فقال - عليه الصلاة والسلام - : «لِتَمْشِ» ظاهره عندي إقرارها على الحفي، وإن كان المستحب عندنا لنادرة الانتعال، لأن الحفي ليس بطاعة، فإن أهدى فحسن، وإن لم يهد فلا شيء عليه في انتعاله.

وقوله: - عليه الصلاة والسلام - : «وَلْتَرْكَبْ» ينبغي أن يُحمل على حال العجز عن المشي،^(٧) إذا التركوب عندنا لا يجوز مع القدرة على المشي.

وتحصيل مذهبنا في المسألة وتلخيصه:

أن من أتى بالمشي في جميع الطريق دفعة واحدة غير مُفَرَّق بين أجزائه بمقام خارج عن المعتاد أجزاءه، وإن طول المقام في أثناؤه، فإن كان لضرورة أجزاءه، وإلا ففي أجزاء ذلك المشي قولان.

(١) نقل السرخسي ذلك عنهما في المبسوط (١٣٢ / ٤).

(٢) عرفة: موضع الحج. الروض المعطار للحميري (٩ / ٤).

(٣) بدائع الصنائع للكاتاني (٨٤ / ٥).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: شيء، وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٣٩٧ / ٥)، وكذلك المفهم للقرطبي (٦١٨ / ٤).

(٥) في نسخة (خ) و. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٣٩٧ / ٥).

(٦) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم للقاضي عياض (٣٩٧ / ٥)، المتقضى للباجي (٢٣٤ / ٣).

(٧) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٥٨ / ٤).

فإن ركب في بعض الطريق لعجز وكان يسيراً جداً أغتفر وعليه دم، وإن كان للركوب مقدار، فإن كان مشيه يسيراً [٢٤٨ / ب / خ]، وكان قادراً فيما بعد ألغى المشي الأول ووجب عليه مشي ثان.

وإن كان عاجزاً عن المشي اكتفى بالأول وأجزأ^(١) بالهدى، فإن تساوى ركوبه ومشيه، أو كان كل واحد منهما كثيراً وجب الرجوع لتلافي ما ركب، فيركب المواضع التي مشى فيها، ويمشي المواضع التي ركب [فيها]^(٢)، وقيل: إن كان موضعه بعيداً جداً لم يلزم الرجوع لشيء مما ركب، فإن عجز في الثاني لم يكلف العودة^(٣) دفعةً أخرى^(٤)، وإن ركب مختاراً ففي بطلان مشيه قولان، وإذا قلنا: لا يبطل فإنه يرجع ويمشي ما ركب ويهدي، ولو مشى في الثاني الطريق أجمع، فقال ابن المَوَاز: يسقط عنه الهدى. قال المتأخرون: كيف يسقط المقرر في ذمته بمشي غير واجب.^(٥)

قلت: ومما يقوي حمل الحديث على العجز ما ذكر أبو داود في هذا الحديث: «أَنَا نَذَرْتُ أَنْ تَخُجَّ مَاشِيَةً، وَأَنْتَ لَا تُطِيقُ، فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِي أَخِيكَ فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً»^(٦)

(١) في نسخة (خ) واجتزأ. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٦٨).

(٢) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٦٨).

(٣) في نسخة (ق) العود. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٦٨).

(٤) من قول الفاكهاني: فإن تساوى ركوبه ومشيه نقله المَوَاز في كتابه التاج والإكليل (٣/ ٣٣٣)، المتفق للباجي (٣/ ٢٣٧).

(٥) ما ذكره الفاكهاني تحت هذا العنوان وهو قوله: وتحصيل مذهبنا في المسألة وتلخيصه إلى هنا منقول من عقد الجواهر الثمينة لابن شاش وغالبه نصه (٢/ ٢٦٧ - ٣٦٨).

(٦) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله السلمي، قال حدثني أبي، قال حدثني إبراهيم - يعني - بن طهمان، عن مطر، عن عكرمة، عن ابن عباس: «أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ هَدَتْ»

=

نَدَرْتُ أَنْ تُحِجَّ مَا شِئْتُ، وَأَنْهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فقال النبي ﷺ: فذكره.

التعريف برجال السند:

- أحمد بن حفص: سبقت ترجمته في باب الصداق الحديث الثاني ج ١ ص ١٤٠. قال ابن حجر فيه: صدوق. التقريب (٧٨) رقم (٢٧).

- حفص بن عبدالله: سبقت ترجمته في باب الصداق الحديث الثاني ج ١ ص ١٤٠. قال ابن حجر فيه: صدوق. التقريب (١٧٢) رقم (١٤٠٨).

- إبراهيم بن طهمان: سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه في باب الصداق الحديث الثاني ج ١ ص ١٤٠. قال ابن حجر فيه: ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء. التقريب (٩٠) رقم (١٨٩).

- مطر بن طهمان الورّاق، أبو رجاء، السلمي، مولا هم، الحراساني، سكن البصرة، صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف، من السادسة، مات سنة ١٢٥هـ ويقال: سنة تسع، ختم م ٤. التقريب (٥٣٤) رقم (٦٦٩٩).

قال النسائي: ليس بالقوي. الضعفاء (٩٧).

ذكره ابن حبان في الثقات (٤٣٥/٥) رقم (٥٥٨٣).

قال أبو حاتم: وكان رديء الحفظ على صلاح فيه. مشاهير الأمصار لابن حبان (٩٥) رقم (٦٩٩). سئل أبو زرعة عن مطر الورّاق فقال: صالح. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٨٧/٨) رقم (١٣١٩).

وقال النسائي: مطر بن طهمان الورّاق ليس بالقوي. الضعفاء (٩٧) رقم (٥٦٧).

قال الذهبي: ثقة تابعي. المغني في الضعفاء (٦٦٢/٢) رقم (٦٢٨٣).

- عكرمة، أبو عبدالله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا ثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة ١٠٤هـ وقيل: بعد ذلك، ع. التقريب (٣٩٧) رقم (٤٦٧٣).

- ابن عباس:

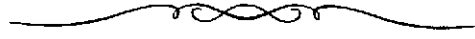
تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٦) الأيمان والنذور، باب (٣) من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (٢٣٢/٣) الحديث (٣٣٠٣) من الطريق السابق بلفظه.

=

وهذا صريح في العجز. ^(١) والله أعلم.

فقد اتفق المذهب مع الحديث. والحمد لله.



==

الحكم:

قال ابن حجر: إسناده صحيح. تلخيص الحبير (١٧٧/٤-١٧٨).
وقال الشَّوكَّاني في هذا الحديث: وحديث عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ سكت عنه أَبُو دَاوُدَ،
وَالْمُنْذِرِيُّ (٢١٧/٣)، ورجاله رجال الصحيح. نيل الأوطار (١٤٦/٩).
ومطر الزَّراق قد تابعه قَتَادَةُ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، كما في المعجم الكبير للطَّبْرَانِي (٣٠٨/١١)
رقم (١١٨٢٨).

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن أبي داود (٦٣٥/٢) الحديث (٢٨٢٥).

والذي يظهر - والله أعلم - أن سنده حسن لغيره.

(١) وقد ذكر ذلك النَّوَوِيُّ واستشهد بهذا الحديث، كما في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١٠٣/١١).

❖ الهدية الرابعة:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال: «استفتى سعد بن عبادَةَ ^(١) رسول الله ﷺ في نذر كان على أمِّه ^(٢) توفيت قبل أن تقضيه، فقال رسول الله ﷺ: فأقضه عنها». ^(٣)

❖ الشرح:

قيل: إن هذا النذر كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: كان عتقاً، وقيل: كان صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث وردت في قصة أم سعد. ^(٤)

ع: ويُحتمل أن يكون النذر غير ما ورد في تلك الأحاديث. والله أعلم.

قال: وأظهر ما فيها أن نذرها كان في المال، أو نذراً مبهماً، ويكون حديث من أحتج لذلك برواية مالك: «لما قال لها: أوصي، فقالت: فيم أوصي، إنما المال مال سعد» ^(٥) أي:

(١) سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، أبو ثابت على الصحيح، مات سنة ١٥ هـ وقيل غير ذلك.

الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٥٩٤ - ٥٩٩) رقم (٩٤٤).

(٢) اسمها: عمرة بنت مسعود بن قيس، أم سعد، توفيت سنة ٥ هـ. أسد الغابة لابن الأثير (٧/ ٢٢١) رقم (٧١٢٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٩٤) الحيل، باب (٣)، باب في الزكاة، وإن لا يفرق بين مجتمع، ولا يجتمع بين مفرق خشية الصدقة (٦/ ٢٥٥٢) الحديث (٦٥٥٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومسلم في كتاب (٦) كتاب النذر، باب (١) الأمر بقضاء النذر (٣/ ١٢٦٠) الحديث (١٦٣٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٤) هذه الأقوال إلى هنا نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٣٨٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ١٦٤ - ١٦٥) وقد ذكر ابن عبد البر هذه الأقوال بأدلتها.

(٥) أخرجه مالك عن سعيد بن عمرو بن شريحيل بن سعد بن عبادة، عن أبيه، عن جده: «أنه قال..... فذكره.

التعريف برجال السند:

- سعيد بن عمرو بن شريحيل الأنصاري المدني، من ذرية سعد بن عبادة، ثقة، من السادسة، س

التقريب (٢٣٩) رقم (٢٣٧٣).

له =

فأوصي فيه بقضاء نذري.

ويُطابق هذا قول مَنْ رَوَى: « أَقَاعَتْقُ عَنْهَا »^(١) فَإِنَّ الْعِتْقَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَمِنْ كَفَارَةِ النَّذُورِ، وليس فيه قطع على أنه كان عليها عتق، كما استدل به مَنْ قال: إنه كان عليها رقبة، ولأنَّ هذا كله مِنْ باب الْأَمْوَالِ المتفق على النيابة فيها، ويعضده -أيضاً- ما رواه

==

-عن أبيه: عمرو بن شَرْحِبِيل بن سعيد بن سَعْد بن عبادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مقبول، مِنْ السادسة، س-
التقريب (٤٢٢) رقم (٥٠٤٧).

ذكره ابن جِبَّان في الثقات (٢٢٥ / ٧) رقم (٩٧٨٧).

-عن جده: سعيد بن سَعْد بن عبادَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، صحابي صغير، وقد ولي بعض الْيَمَنِ
لعلي، س ق. التقريب (٢٣٦) رقم (٢٣١٨).

تخريج الحديث:

قطعة مِنْ حديث أخرجه مَالِكُ في الموطأ، كتاب (٣٦) الْأَقْضِيَّة، باب (٤١) صدقة الحي عن الميت
(٧٦٠ / ٢) الحديث (١٤٥٠)، والنَّسَائِيُّ في السنن الكبرى، كتاب (٥٥) الوصايا، باب (٧) إذا مات
فجأة هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه (١٠٩ / ٤) الحديث (٦٤٧٧)، والمجتبى، كتاب (٣٣)
الوصايا، باب (٧) إذا مات الفجأة هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه؟ (٢٥٠ / ٦) الحديث
(٣٦٥٠)، مِنْ طريق الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع عن ابن الْقَاسِمِ، كلاهما مِنْ طريق
سعيد بن عمرو بن شَرْحِبِيل بن سَعْد بن عبادَةَ، عن أبيه، عن جده.

الحكم:

قال الحاكم النَّيْسَابُورِيُّ: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح على شرط الْبُخَارِيِّ.
المستدرك على الصحيحين (٥٨١ / ١) الحديث (١٥٣٠).

قال الشيخ الألباني: حسن صحيح. صحيح سنن النَّسَائِيِّ (٧٧٦ / ٢) الحديث (٣٤١١ / ٣).

وقال الشيخ شعيب الأرْنَؤُوط أثناء تحقيقه لكتاب صحيح ابن جِبَّان: حديث صحيح (٨ / ١٤٠ -
١٤١) الحديث (٣٣٥٤).

وللحديث شاهد بمعناه عند الْبُخَارِيِّ (٤٦٧ / ١) الحديث (١٣٢٢)، ومُسْلِمٌ (٦٩٦ / ٢) الحديث
(١٠٠٤).

(١) المعجم الكبير للطَّبْرَانِي (١٨ / ٦) وهو من قول سَعْد بن عبادَةَ ؓ.

الدَّارِقُطْنِي^(١) مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ: «فَقَالَ لَهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ -^(٢): اسْقِ عَنْهَا الْمَاءَ». ^(٣)

(١) علي بن عمر بن أحمد الدَّارِقُطْنِي، أَبُو الْجُسْن، مات سنة ٣٨٥هـ. طبقات الحفاظ للسُّيُوطِي (٣٩٣) - (٣٩٥) رقم (٨٩٣).

(٢) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

(٣) حديث الدَّارِقُطْنِي موجود في كتابه غرائب مَالِك، كما ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري (٣٨٩/٥)، والزَّرْقَانِي في شرحه على الموطأ (٧٤/٣) ولم أقف على هذا الكتاب، وقد وقفت على سند الدَّارِقُطْنِي عند ابن عبد البر في التمهيد.

أخرجه الدَّارِقُطْنِي قال: حدثني أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن الواثق بالله، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا شجاع بن مخلد، حدثنا حماد، حدثنا مَالِك، عن الزُّهْرِي، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن ابن عَبَّاسٍ..... فذكره.

التعريف برجال السند:

- عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن الواثق بالله الهاشم، أبو محمد، كان ثقة، توفي سنة ٣٥٣هـ. هذا ما ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤٥٧/١٠)، قال ابن حجر: روى عنه الدَّارِقُطْنِي، وأطلق على إسناده الضعف - قلت أي ابن حجر -: وقد ذكره الخطيب ووثقه. لسان الميزان (٣٧/٤) رقم (١٠٤).

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المُرْزَبَانِ البَغَوِي، أبو الْقَاسِم، توفي سنة ٢١٤هـ، الحافظ الثقة الكبير، هذا ما ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (٧٣٧/٢ - ٧٤٠) رقم (٧٣٨)، وقال ابن حجر: الحافظ الصدوق. لسان الميزان (٣٣٨/٣) رقم (١٣٩٣).

- شجاع بن مخلد الفلاس، أبو الفضل، البَغَوِي، نزيل بغداد، صدوق، وهم في حديث واحد رفعه وهو موقوف، فذكره بسببه العُقَيْلِي، من العاشرة، مات سنة ٢٣٥هـ، م د ق. التقريب (٢٦٤) رقم (٢٧٤٨).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن شجاع بن مخلد قال: اعرفه ليس به بأس نعم الشيخ، أو نعم الرجل هو ثقة.

سئل أبو زُرْعَةَ عن شجاع بن مخلد، فقال: بغدادية ثقة. نقل ذلك عنهما ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل (٣٧٩/٤) رقم (١٦٥٥).

وقال أحمد: كان ثقة، وكان كتابه صحيحا. تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٧٤/٤) رقم (٥٤٤).

وذكره ابن جَبَّان في الثقات (٣١٣/٨) رقم (١٣٦٢٧).

قال: وأما حديث الصوم^(١) فقد علّله أهل الصنعة للاختلاف [بين]^(٢) رواته في

- حمّاد بن خالد الخياط القُرشي، أبو عبدالله، البَصْري، نزيل بغداد، ثقة، أُمِّي، مِن التاسعة، م ٤.
التقريب (١٧٨) رقم (١٤٩٦).

- مَالِك بن أنس: سبقت ترجمته في باب الصداق الحديث الأول ج ١ ص ١٢٢. قال ابن حجر فيه:
الفتية، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المثبتين. التقريب (٥١٦) رقم (٦٤٢٥).

- الزُّهْرِي: سبقت ترجمته في باب الصداق الحديث الأول ج ١ ص ١٢٢. قال ابن حجر فيه: الفقيه
الحافظ متفق على جلالته وإتقانه. التقريب (٥٠٦) رقم (٦٢٩٦).

- عُبَيْد الله بن عبدالله بن عُتْبَةَ بن مَسْعُود الهُدَلِي، أبو عبدالله، المدني، ثقة فقيه ثبت، مِن الثالثة، مات
سنة ١٩٤ هـ، وقيل: سنة ثمان، وقيل: غير ذلك، ع. التقريب (٣٧٢) رقم (٤٣٠٩).

- ابن عَبَّاس:

تخريج الحديث:

قطعة مِن حديث أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٩/ ٢٤ - ٢٥)، وكذلك في الاستذكار (١٦٣/ ٥)
ولم أقف على أحد غيره أخرجه عن ابن عَبَّاس رضي الله عنه.

الحكم:

إسناده حسن، وللحديث شاهد عن أنس رضي الله عنه في الأحاديث المختارة لمحمد المقدسي (٧٣/ ٦) رقم
(٢٠٥٦)، والطَّبْرَانِي في المعجم الأوسط (٨/ ٩١) الحديث (٨٠٦١)، والهيتمي في مجمع الزوائد
(١٣٨/ ٣)، والفاكهني في أخبار مَكَّة (٩٧/ ٣ - ٩٨).

(١) البُخَارِي (٢/ ٦٩٠) الحديث (١٨٥١)، مُسْلِم (٢/ ٨٠٣) الحديث (١١٤٧).

ذكر ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى - الأجوبة التي أجاب بها مَنْ قال بعدم قضاء الصوم عن الميت،
المتعلقة بحديث: «مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»، كما ورد ذلك في كتابه الرُّوح (١٢٤ - ١٢٥)،
ثم قال بعد ذلك: فنحن نتنصر لحديث رسول الله، وبنين موافقته للصحيح مِن تلك الوجوه، وأما
الباطل فيكفينا بطلانه مِن معارضته للحديث الصحيح الصريح الذي لا تغمر قناته، ولا سبيل إلى
مقابلته إلا بالسمع والطاعة والإذعان والقبول، وليس لنا بعده الخيرة بل الخيرة وكل الخيرة في
التسليم له، والقول به، ولو خالفه مَنْ بين المشرق والمغرب. ثم شرع - رحمه الله - في الرد على هذه
الوجوه السبع التي أجابوا بها على الحديث السابق. الروح (١٣٦ - ١٤٠).

(٢) الذي وجدته في المخطوط: في، وما أثبتته أقرب إلى الصواب، وهو الموافق لما جاء في المصدر الذي
أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥/ ٣٨٥)، وكذلك لما نقل النَّوَوِي رحمته الله

سنده ومتمنه وكثرة / [١٤٩ / ب / ق] اضطرابه. ^(١)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « فَأَقْضِيْهِ عَنْهَا » عامة العلماء على أن هذا الأمر ليس على الوجوب، وحمله أهل الظاهر على الوجوب، وألزموا الوارث قضاء النذر عن الميت صوماً كان أو غيره يلزم ذلك منهم الأqed فالأqed. ^(٢)

أما لو أوصى بنذر عليه فرط فيه فمذهب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، أنه يلزم إخراج، لكن عندنا من الثلث وعند غيرنا من رأس المال، كالديون اللازمة.

واختلف أصحابنا فيما لم يفرط فيه من ذلك، كالزكاة الحالة وشبهها، فعند ابن القاسم: أنها تُخرج إذا أوصى بها من رأس ماله، ولا تلزم إذا لم يوص بها، وعند أشهب: تخرج من رأس ماله أوصى بها أم لا. ^(٣)



==

كلام القاضي عياض ذكر ذلك. شرح النووي على صحيح مسلم (١١ / ٩٧).

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥ / ٣٨٥).

(٢) من قول الفاكهاني: عامة العلماء على أن هذا الأمر ليس على الوجوب إلى هنا هذا كله ذكره القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥ / ٣٨٦).

(٣) من قول الفاكهاني: لكن عندنا من الثلث، وعند غيرنا من رأس المال إلى هنا فقد نقل ذلك القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥ / ٣٨٥).

❖ الحديث الخامس:

عن كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ^(١) قال: «قلت: يا رسول الله، إنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعُ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فقال رسول الله ﷺ: أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» ^(٢).

❖ الشرح:

إن قلت: كان الأولى في حق كَعْبٍ أن يستشير النبي ﷺ ويستغني برأيه قبل أن يقول ما قال من الانخلاع، كما فعل سعد بن أبي وقاص ﷺ حيث قال: «أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلثِي مَالِي» ^(٣) الحديث.

قلت: أجل، ولكن هذا كلام مَنْ أَدَّهْشَهُ فرح التوبة من الله تعالى عليه، وكأنه قامت به حالة أوجبت عنده أن إتيانه بجميع الطاعات من بعض ما يجب أن تتلقى به تلك النعمة، حتى أورد الاستشارة بصيغة الحكم، وأنه لجدير بذلك وحقيق به، ويُشير إلى هذا المعنى قول الآخر الذي وجد راحلته عند رأسه الحديث: «أَنْتَ عَبْدِي، وَأَنَا رَبُّكَ» ^(٤) وهذا عندي أصل كبير للمتصوفة ونحوهم في عمل الشكران إذا تجددت لأحدهم نعمة، أو

(١) كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ بن أبي كَعْبٍ واسم أبي كَعْبٍ عمرو بن الْقَيْنِ الْأَنْصَارِي، أبو عبد الله، مات سنة ٥٠هـ، وقيل غير ذلك. أسد الغابة لابن الأثير (٤/ ٥١٤) رقم (٤٤٧٠)، الوفيات لأحمد بن حسن الخطيب (٦٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٨٦) الْأَيَّانِ وَالنُّذُورِ، باب (٣) إِذَا أَهْدَى مَالُهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ (٦/ ٢٤٦٢) الحديث (٦٣١٢) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه وله قصة في أوله، ومُسْلِمٌ في كتاب (٤٩) التَّوْبَةِ، باب (٩) حديث تَوْبَةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ (٤/ ٢١٢٠) الحديث (٢٧٦٩) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه وله قصة في أوله.

(٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٨٨) الفرائض، باب (٥) ميراث البنات (٦/ ٢٤٧٦) الحديث (٦٣٥٢) بلفظه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٢٥) الوصية، باب (١) الوصية بالثلث (٣/ ١٢٥٠) الحديث (١٦٢٨) بلفظه.

(٤) قطعة من حديث أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٤٩) التوبة، باب (١) في الحُضِّ عَلَى التَّوْبَةِ والفرح بها (٤/ ٢١٠٤) الحديث (٢٧٤٧) بلفظه.

ذهبت عنه نقمة ونحو ذلك، وتسميتهم ذلك شكرانا - أيضاً - وهو مصدر شكر.

وفي الحديث دليل على أن إمساك ما يحتاج إليه من المال أولى من التصديق بجميع ماله^(١)، وعليه [٢٤٩ / أ / خ] يدل - أيضاً - قوله - عليه الصلاة والسلام - في الحديث الآخر: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»^(٢)، وقد ذهب بعض أصحابنا وأظنه سَحْنُونًا ﷺ إلى أنه لا يجوز للإنسان أن يتصدق بجميع ماله، فجعل ذلك واجباً لا مندوباً.

والأمثل في هذا عندي ما قاله العلماء ﷺ: من التفصيل بين من له صبر وطاقة على الإضافة وغيره، ففي الأول يجوز، وفي الثاني يكره.^(٣)

ولعل قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(٤) ينزل على هذا المعنى، فيكون المخصوصون بهذا المدح من القسم الأول دون الثاني، وانظر عتبه - عليه الصلاة والسلام - على الذي: «جاء بمثل بيضة من ذهب ورميه بها، وإنكاره ذلك عليه إذ لم يكن له مال غيرها»^(٥).

(١) من قول الفاكهاني: وفي الحديث دليل على أن إمساك إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ١٦٠).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٧٢) النفقات، باب (٢) وجوب النفقة على الأهل والعيال (٥ / ٢٠٤٨) الحديث (٥٠٤١)، ومُسْلِمٌ في كتاب (١٢) الزكاة، باب (٣٢) بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى هي المتفقة وأن السفلى هي الآخذة (٢ / ٧١٧) الحديث (١٠٣٤).

(٣) هذا التفصيل هو ما ذكره ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ١٦٠).

(٤) سورة الحشر، الآية (٩).

(٥) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: فذكره.

التعريف برجال السند:

- موسى بن إسماعيل المُنْقَرِي، أبو سَلَمَةَ، التَّبَوْدَكِيُّ، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول ابن خراش: تكلم الناس فيه، مات سنة ٢٢٣هـ، ع. التقريب (٥٤٩) رقم (٦٩٤٣).

- حماد بن سَلَمَةَ: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الثاني ج ١ ص ٣٠٧. قال ابن حجر: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة. ٤. التقريب (١٧٨) رقم (١٤٩٩).

==

=

- محمد بن إسحاق: سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه في كتاب الرضاع، الحديث الثالث ج ١ ص ٢٨٧. قال ابن حجر: صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر. التقريب (٤٦٧) رقم (٥٧٢٥).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين (٥١) رقم (١٢٥).

- عاصم بن عمر: سبقت ترجمته في كتاب الحدود الحديث الرابع ج ١ ص ٣٩٩. قال ابن حجر: ثقة. التقريب (٢٨٦) رقم (٣٠٧١).

- محمود بن لبيد بن عتبة بن رافع الأوسي الأشجلي، أبو نعيم، المدني، صحابي صغير، وجّل روايته عن الصحابة، مات سنة ٩٦ هـ، وقيل: سنة سبع، وله تسع وتسعون سنة، بخ م ٤. التقريب (٥٢٢) رقم (٦٥١٧).

- جابر بن عبدالله:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث، أخرجه أبو داود، كتاب (٣) الزكاة، باب (٤٠) الرجل يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ (١٢٨/٢) الحديث (١٦٧٣)، والحاكم في كتاب (٤) الزكاة (٥٧٣/١) الحديث (١٥٠٧)، والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب صدقة الورق، باب (٩٢) مَنْ قَالَ لَا شَيْءَ فِي الْمَعْدَن حَتَّى يَبْلُغَ نَصَابًا (١٥٤/٤) الحديث (٧٤٣٢)، ثلاثتهم من طريق حماد بن سلمة، وعبد بن حميد في مسنده (٣٣٧)، من طريق يعلى بن عبيد، والطبري في جامع البيان (٣٦٦/٢)، من طريق عمرو بن علي، قال ثنا يزيد بن هارون، جميعهم من طريق محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن جابر بن عبدالله الأنصاري.

الحكم:

قال النووي: وإسناده كله صحيح إلا أنه من رواية محمد بن إسحاق -صاحب المغازي- عن عاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن إسحاق مدلس، والمدلس إذا قال: عن لا يحتج به. المجموع (٢٢٨/٦).

قال ابن الملقن: وإسناده جيد لولا عنعنة ابن إسحاق. البدر المنير (٤١٦/٧).

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم (٥٧٣/١).

قال ابن حجر: رجال إسناده ثقات، وإنما علته عنعنة ابن إسحاق تغليق التعليق (٣٢٣/٣).

قال الشيخ الألباني: ضعيف، إنما يصح منه جملة: «خير الصدقة...». ضعيف سنن أبي داود (١٦٩) الحديث (٣٦٩).

قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر الحكم السابق للحاكم: ووافقه الذهبي، وليس كذلك، فإن ابن

أو^(١) عدم إنكاره على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين: «أتى بِإِلَهِ كُلِّهِ»^(٢)، وهو ثمانون ألفاً على

==

إِسْحَاقُ إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بَآخِرَ، وَهُوَ مَدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَاهُ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ. إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ (٤١٦/٣).

وقال في تمام المتن: فالحديث من أجل ذلك ضعيف (٣٩٣).

(١) في نسخة (ق) وعدم .

(٢) أخرجه الترمذي - رحمه الله - قال: حدثنا هارون بن عبدالله البزاز البغدادي، حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول:..... فذكره

التعريف برجال السند:

- هارون بن عبدالله بن مروان البغدادي، أبو موسى، الحمال البزاز، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٣هـ وقد ناهز الثمانين، م ٤. التقريب (٥٦٩) رقم (٧٢٣٥).

- الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين عمرو بن محمد بن زهير التميمي، مولاهم الأحول، أبو نعيم، الملائكي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ٢١٨هـ، وقيل: تسع عشرة، وكان مولده سنة ثلاثين، وهو من كبار شيوخ البخاري، ع. التقريب (٤٤٦) رقم (٥٤٠١).

- هشام بن سعد: سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه في كتاب الحدود، الحديث الرابع ص ٤٠٢. قال ابن حجر: صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع. التقريب (٥٧٢) رقم (٧٢٩٤).

- زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبدالله، وأبو أسامة، المدني، ثقة عالم، وكان يرسل من الثالثة، مات سنة ١٣٦هـ، ع. التقريب (٢٢٢) رقم (٢١١٧).

- أبوه: أسلم العدوي، مولى عمر، ثقة، مخضرم، مات سنة ٨٠هـ، وقيل: بعد سنة ستين، وهو ابن أربع عشرة ومئة سنة، ع. التقريب (١٠٤) رقم (٤٠٦).

- عمر بن الخطاب:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أبو داود كتاب (٣) الزكاة، باب (٤١) الرخصة في ذلك (١٢٩/٢) الحديث (١٦٧٨)، من طريق أحمد بن صالح، وعثمان بن أبي شيبة، والترمذي في كتاب (٥٠) المناقب عن رسول الله ﷺ، باب (٦) مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (٦١٤/٥) الحديث (٣٦٧٥)، من طريق هارون بن عبدالله البزاز البغدادي، كلاهما من طريق الفضل بن دكين، حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: سمعت عمر بن الخطاب.

==

ما قيل، وما ذاك إلا لتباين الحالين، واختلاف الوصفين. والله أعلم.

ولا يحسن الاستدلال لمذهب مالك بهذا الحديث على أن من نذر أن يتصدق بماله كله أنه يجزيه منه الثلث، لأنَّ كَعْباً رضي الله عنه لم يأت بصيغة التنجيز ولا بد. ^(١)

والاستدلال بما رواه ابن وهب: «مِنْ أَنْ رَجُلًا / [١٥٠ / أ / ق] تصدق بجميع ماله على عهد رسول الله ﷺ فأجاز له منه الثلث» ^(٢) أحسن.

==

الحكم:

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. سنن الترمذي (٥/٦١٤).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن سعد، عن زيد، عن أبيه، عن عمر إلا أبو نعيم، وهشام بن سعد حدث عنه عبدالرحمن بن مهدي، والليث بن سعد، وعبدالله بن وهب، والوليد بن مسلم، وجماعة كثيرة من أهل العلم، ولم نر أحدا توقف عن حديثه، ولا اعتل عليه بعله توجب التوقف عن حديثه. مسند البزار (١/٣٩٤).

قال ابن حجر: وَقَوَّاهُ الْبَزَّازُ. تلخيص الخبير (٣/١١٥).

قال ابن عبدالحادي [ت ٧٤٤]: وقد أخطأ مَنْ تكلم فيه لأجل هشام، فإنَّ مُسْلِمًا روى له. المحرر في الحديث (١/٣٦٠).

وقال ابن الملقن: وهشام قد احتج به مُسْلِمٌ، واستشهد به البُخَارِيُّ. البكر المنير (٧/٤١٤ - ٤١٥).

قال المباركفوري [ت ١٣٥٣]: وسكت عنه أبو داود، والمُتَذَرِّي في مختصر سنن أبي داود (١/٥٣٠). تحفة الأحوذى (١٠/١١١).

قال الألباني: حسن. صحيح سنن الترمذي (٣/٢٠٣) الحديث (٢٩٠٢)، وقال في مشكاة المصابيح: وإسناده حسن. (٣/١٧٠٠).

(١) هذا معنى ما ذكره ابن دَقِيق الْعِيد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٦١).

(٢) سند الحديث: ورد في المدونة الكبرى: عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن أَبِي جَعْفَر، عن محمد بن عبدالرحمن: ... فذكره.

التعريف برجال السند:

- عبدالله بن وهب: سبقت ترجمته في باب الصداق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٣٨. قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. التقريب (٣٢٨) رقم (٣٦٩٤).

- عبدالله بن هَيْعَةَ بن عُقْبَةَ الحضرمي، أبو عبدالرحمن، المصري القاضي، صدوق، من السابعة، خلط

وتحرير هذه المسألة من حيث المذهب أنه إن نذر أن يتصدق بجميع ماله إطلاقاً من غير تعيين لزمه الثلث لما تقدم، وإن تصدق بشيء من ماله بعينه فإن كان قدر ثلثه أو أقل لزمه، وإن كان أكثر من ذلك فعن مالك روايتان مشهورتان: هما التصديق بالجميع وإن كان أكثر من الثلث أو جميع ماله، والأخرى أنه لا يلزمه إلا قدر ثلث ماله، ^(١) وقال سحنون: سواء عين أو لم يعين، فإنه يخرج ما لا يضر به إخراجها، ^(٢) واستحسنه اللخمي ^(٣) لقوله - عليه الصلاة والسلام -: « لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنِيٍّ »، ^(٤) فإن كان جميع ماله لا فضل فيه لم يكن

بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مُسْلِم بعض شيء مقرون، مات سنة ١٧٤هـ، وقد ناف على الثمانين، م د ت ق. التقريب (٣١٩) رقم (٣٥٦٣).

وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: إذا روى العبادلة، عن ابن لهيعة فهو صحيح ابن المبارك وابن وهب. تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٣٠٩) رقم (٦٤٨).

- عبيد الله بن أبي جعفر المصري، أبو بكر، الفقيه، مولى بني كنانة، أو أمية، قيل: اسم أبيه يسار، ثقة، وقيل: عن أحمد إنه لينة، وكان فقيهاً عابداً، قال أبو حاتم: هو مثل يزيد بن أبي حبيب، من الخامسة، مات سنة اثنتين وقيل: أربع وقيل: خمس وقيل: ست وثلاثين ومئة، ع. التقريب (٣٧٠) رقم (٤٢٨١).

- محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي، أبو الأسود، المدني، يتيم - عروة، ثقة، من السادسة، مات سنة بضع وثلاثين ومئة، ع. التقريب (٤٩٣) رقم (٦٠٨٥).

تخريج الحديث:

لم أقف عليه بسنده إلا في المدونة الكبرى (٩٧/٣).

الحكم:

إسناده ضعيف بسبب وجود الإنقطاع في سنده، فهو مرسل.

(١) ذكر هذين الروايتين الباجي في كتابه المنتقى (٢٦١/٣)، وابن عبد البر في الكافي (٢٠٣).

(٢) القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١١٣).

(٣) علي بن محمد الربيعي، أبو الحسن، توفي سنة ٤٩٨هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (٢٠٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد - رحمه الله - قال: ثنا يعلى بن عبيد، ثنا عبد الملك، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال: رسول الله ﷺ: فذكره.

التعريف برجال السند:

- يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف، الطنافسي، ثقة، إلا في حديثه عن الشوري فيه لين،

=

من كبار التاسعة، مات سنة بضع ومئتين، وله تسعون سنة، ع. التقريب (٦٠٩) رقم (٧٨٤٤).

- عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العزرمي، صدوق له أوهام، من الخامسة، مات سنة ١٤٥ هـ، خت م ٤. التقريب (٣٦٣) رقم (٤١٨٤).

قال أحمد: ثقة يخطىء. الكاشف للذهبي (١/ ٦٦٥) رقم (٣٤٥٥).

قال العجلي: ثقة ثبت في الحديث. معرفة الثقات (٢/ ١٠٣) رقم (١١٣٤).

قال ابن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الملك بن أبي سليمان ثقة. الكامل في الضعفاء لابن عدي (٥/ ٣٠٢) رقم (١٤٤٦).

وقال الذهبي: ثقة. ذكر من تكلم فيه وهو ثقة (١٢٥) رقم (٢٢٣).

وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد ويحيى يقولان: كان عبد الملك بن أبي سليمان ثقة.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: وسألته يعني يحيى بن معين، قلت: عبد الملك بن أبي سليمان أحب إليك أو ابن جريج؟ فقال: كلاهما ثقتان.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ضعيف. نقل ذلك عنهم المزي في تهذيب الكمال (١٨/ ٣٢٦-٣٢٧) رقم (٣٥٣٢).

- عطاء بن أبي رباح: سبقت ترجمته في باب الصداق الحديث الثاني ج ١ ص ١٤١. قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال. التقريب (٣٩١) رقم (٤٥٩١).

- أبو هريرة:

تحريج الحديث:

قطعة من حديث، أخرجه البخاري، في كتاب (٥٩) معلقاً، باب (٩) تأويل قول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيِّ يَوْمِي هَآؤُذَيْنِ﴾ [النساء: ١١] (٣/ ١٠١٠)، وأحمد في مسنده ضمن أحاديث أبي هريرة (٢/ ٢٣٠) الحديث (٧١٥٥).

الحكم:

قال الشيخ أحمد شاكر أثناء تحقيقه للمسند: إسناده صحيح (١٢/ ١٣٨) الحديث (٧١٥٥).

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط أثناء تحقيقه لمسند أحمد: إسناده صحيح على شرط مسلم، ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الملك بن أبي سليمان فوين رجال مسلم، وهو ثقة، كما يعلم من ترجمته في التهذيب، لم يتكلم عليه غير شعبة من أجل حديث، وثناؤهم عليه مستفيض. المسند (١٢/ ٧٠) الحديث (٧١٥٥).

وللحديث شاهد عن حكيم بن حزام بنحوه عند البخاري (٢/ ٥١٨) الحديث (١٣٦١).

عليه شيء، وإن [كان] ^(١) الفضل نصفه أو ثلاثة أرباعه أخرج جميع ذلك الفضل، لأمر النبي ﷺ بالوفاء بالنذور، قالوا: والفرق بين التعيين والإطلاق، أن الذي عَيْنَ شيئاً من ماله قد أبقي لنفسه بقية، ولو ثياب طُهره ^(٢)، أو ما لا يعلم ^(٣) به من ميراث وغيره، وأما الذي قال: مالي فإنه لم يبق لنفسه شيئاً، وما جهله أو علمه فكأنَّ هذا من الحرج المرفوع، فوجب قصره على الثلث.

قلت: ولعل تخصص عدم الحرج بالثلث دون غيره من الأجزاء المتمسك به حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ حين استشاره في التصديق بثلثي ماله إلى أن قال - عليه الصلاة والسلام -: «الثلثُ وَالثُلُثُ كَثِيرٌ» ^(٤).

ق: وفيه دليل على أن الصدقة لها أثر في محو الذنوب، ولأجل هذا شرعت الكفارات المالية، وفيها مصلحتان، كل واحدة منهما تصلح للمحو:

إحدهما: الثواب الحاصل بسببها، وقد تحصل به المُوازنة فتمحوا أثر الذنب.

والثانية: دعاء من يتصدق عليه، فقد يكون سبباً لمحو الذنب. ^(٥)

قلت: في هذا نظر، فإنَّ التوبة تجب ما قبلها، لا سيما هذه التوبة القطعية المستجمعة الشرائط، فلا ذنب حال حصولها، فلا يحسن ^(٦) أخذ محو الذنب بالصدقة من هذا الحديث، وإنما الظاهر من حال كَعْب ﷺ في قصد انخلاعه من ماله أن ذلك على جهة الشكر لله تعالى على كمال نعمته عليه بنزول توبته، كما تقدم، لا لمحو الذنب ولا بُدَّ إذ الذنب إنما كان قبل حصول التوبة لا بعده. والله أعلم.

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) في نسخة (ق) ظهرت. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (ق) يسلم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) سبق تخريجه في هذا الحديث عند قوله: «أَفَاتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي» ج ٢ ص ٤٩٨.

(٥) انتهى نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٦١).

(٦) في نسخة (خ) يحصل. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى.

وقصة كَعْب بن مَالِك هذا وصاحبيه وهما: هلال بن أُمَيَّة الواقفي^(١)،
ومُرارة بن الرَّبيع العامري^(٢)، ويقال: ابن ربيعة^(٣). ويقال: ابن رُبَيْعِي^(٤) قد خَرَّجَهُ^(٥)
الْبُخَارِيُّ^(٦) [ومُسْلِم^(٧)]، وأهل السير^(٨).
وقد ضبطت أَسْمَاءُهم بأن أولها مَكَّة، وآخرها عَكَّة^(٩). والله أعلم.



- (١) الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٥٤٢) رقم (٢٦٨٩).
- (٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حَجَر (٦/٦٥) رقم (٧٨٧٠).
- (٣) قاله أبو عمر، كما في كتابه الاستيعاب (٣/١٣٨٢).
- (٤) أسد الغابة لابن الأثير (٥/١٤١).
- (٥) في نسخة (ق) خرجها.
- (٦) وذلك في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٧٥) حديث كَعْب بن مَالِك وقول الله ﷻ: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾ [التوبة: ١١٨] (٤/١٦٠٣ - ١٦٠٨) الحديث (٤١٥٦).
- (٧) صحيح مُسْلِم (٤/٢١٢٠ - ٢١٢٧) الحديث (٢٧٩٦).
- (٨) السيرة النبوية لابن هشام (٥/٢١٣)، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ للكلاعي (٢/٢٨٢)، دلائل النبوة للبيهقي (٥/٢٧٥)، حقائق الأنوار ومطالع الأسرار لمحمد عمر بحرق (٣٧٤)، السيرة الحلبية للحلي (٣/١٢٤).
- (٩) قال الشيخ عبدالعزيز المشيقح في تحقيقه لكتاب الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المُلَّقَن: إشارة إلى رمز الاسم، مُرارة، كَعْب، هلال، هذا بالنسبة إلى مَكَّة فالميم ترمز إلى مُرارة، والكاف إلى كَعْب، والهاء إلى هلال، وأما عكة فالخروف ترمز إلى آخر أَسْمَاء الآباء فالعين ترمز للرَّبيع، والكاف ترمز إلى مَالِك، والهاء ترمز إلى أُمَيَّة. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المُلَّقَن (٩/٣٣٤).

باب القضاء

☆ الحديث الأول:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

وفي لفظ: «ومن^(٢) عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

❖ الشرح:

«الْقَضَاءُ» في اللغة: أصله الحُكْم، ومنه / [١٥٠ / ب / ق] قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٤) أي: حكم، وقد يكون بمعنى: الفراغ من الشيء، تقول: قد قضيت حاجتي، وضربه فقضى عليه، أي قتله، كأنه فرغ منه، وقضى نَحْبَهُ أي: مات،^(٥) وفرغ من الدنيا.

قيل: إن هذا الحديث أحد الأحاديث الأركان - من أركان الشريعة - لكثرة ما يدخل تحته / [٢٤٩ / ب / خ] من الأحكام.^(٦)

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٥٧) الصَّلح، باب (٥) إِذَا اضْطَلَحُوا عَلَى صَلَاحٍ جَوْرٍ فَالْصُلْحُ مَرْدُودٌ (٩٥٩/٢) الحديث (٢٥٥٠) بلفظه، ومُسْلِم في كتاب (٣٠) الْأَقْضِيَّة، باب (٨) نَقْضُ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ وَرَدُّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُور (١٣٤٣/٣) الحديث (١٧١٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) في نسخة (ق) من عمل. وهي موافقة لما جاء في صحيح مُسْلِم (١٣٤٣/٣) الحديث (١٧١٨).

(٣) أخرجه البخاري معلقا بصيغة الجزم في كتاب (٣٩) البيوع، باب (٦٠) بَابُ النَّجْشِ (٧٥٣/٢)، ومُسْلِم في كتاب (٣٠) الْأَقْضِيَّة، باب (٨) نَقْضُ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ وَرَدُّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُور (١٣٤٣/٣) الحديث (١٧١٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٤) سورة الإسراء، الآية (٢٣).

(٥) من قول الفاكهاني: الْقَضَاءُ في اللغة: أصله الحُكْم إلى هنا هذا كلام الجوهري، كما جاء ذلك في كتابه الصحاح (١٧٨٩/٢)، لسان العرب لابن منظور (١٨٦/١٥)، تاج العروس للزبيدي (٣١٢/٣٩)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٨٢/٦)، العين للفراهيدي (١٨٥/٥).

(٦) هذا القول هو نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٦٢/٤).

وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الكتاب. ^(١)

ولتعلم أن القضاء والإمامة من فروض الكفايات، لما فيه من مصالح العباد، من فصل الخصومات، ورفع التّهارج ^(٢)، وإقامة الحدود، وكف الظالم ^(٣)، ونصر المظلوم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. ^(٤)

والحكم بالعدل من ^(٥) أفضل البر وأعلى درجات الأجر، قال الله تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ^(٦) أي: العادلين، ^(٧) وقال - عليه الصلاة والسلام -: «المُقْسِطُونَ ^(٨) عَلَى مَنَائِرٍ مِنْ نُورِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ^(٩)، ولكن خطره عظيم، لأن الجور في الأحكام واتباع الهوى من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ

(١) وذلك في كتاب الطهارة، الحديث الأول.

(٢) الهرج: القتال والاختلاط. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (٩٩).

(٣) في نسخة (خ) المظالم. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٣/١٠٠١).

(٤) من بداية ذكر حكم القضاء والإمامة إلى هنا هذا نص ما ذكره ابن شاش في عقد الجواهر الثمينة (٣/١٠٠١).

(٥) في نسخة (ق) ومن. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المقدمات لابن رشد الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (١/٤٩٤).

(٦) سورة المائدة، الآية (٤٢).

(٧) التبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم المصري (٣٨٥)، بحر العلوم للسمرقندي (١/٤١٥)، جامع البيان للطبري (٦/٢٤٧)، تفسير مقاتل بن سليمان (١/٣٠١)، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (٩٤)، تفسير الجلالين (١٤٤).

(٨) في نسخة (خ) المقسط. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات المقدمات لابن رشد (١/٤٩٤).

(٩) قطعة من حديث أخرجه مسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم (٣/١٤٥٨) الحديث (١٨٢٧).

فَكَانُوا لِيَجْهَنَّمَ حَطَبًا^(١) أي: الجائرون،^(٢) يقال: أقسط إذا عدل وقسط إذا جار.^(٣)

وقال - عليه الصلاة والسلام -: « إِنْ أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ، وَأَبْغَضَ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ، وَأَبْعَدَ النَّاسَ مِنْ اللَّهِ، رَجُلٌ وَلَاهُ اللَّهُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ شَيْئًا فَلَمْ يَعْدِلْ فِيهِمْ ».^(٤)

قالوا: فالقضاء محنة، ومن دخل فيه فقد ابتلي بعظيم، لأنه عرض نفسه للهلاك، إذا التخلص منه على من أبتلي به عسير، ولذلك قال ﷺ: « مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ [فَقَدْ] دُبِحَ بِغَيْرِ

(١) سورة الجن، الآية (١٥).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (٦٧٠).

(٣) هذا كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه مشارق الأنوار (١٩٢/٢).

(٤) لم أقف له على سنده، وقد وجدته منسوبا إلى النبي ﷺ كما في الذخيرة للقرافي (٦/١٠)، وتبصرة الحكم لابن فرحون (١١/١)، والثمر الداني شرح رسالة القيرواني للأزهري (٦٠٤). ولعل اللفظ المحفوظ:

قال الترمذي: حدثنا علي بن المنذر الكوفي، حدثنا محمد بن فضيل، عن فضيل بن مرزوق، عن عطية عن أبي سعيد قال، قال رسول الله ﷺ: « إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَذْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا، إِمَامٌ عَادِلٌ، وَأَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ، وَأَبْعَدَهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا، إِمَامٌ جَائِرٌ ».

قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. سنن الترمذي في

كتاب (٣) الأحكام، باب (٤) ما جاء في الإمام العادل (٦١٧/٣) الحديث (١٣٢٩).

وقال ابن القطان: وهو إنما يرويه عطية العوفي، وهو يضعف، وقال فيه ابن معين: صالح، فالحديث به حسن. بيان الوهم والإيهان في كتاب الأحكام (٣٦٣/٤).

وقال عبد الرؤوف المناوي: إسناده حسن (٣٠٧/١).

وقال البغوي في شرح السنة: هذا حديث حسن غريب (٦٥/١٠).

وأما الشيخ الألباني: فقد ضعف هذا الحديث، ثم قال بعد أن نقل كلام الترمذي السابق: كذا قال، وعطية وهو ابن سعد ضعيف مدلس. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٩٧-٢٩٨/٣).

(٥) الزيادة من نسخة (ق) وهي، موافقة للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المقدمات لابن رشد (٤٩٤/١).

سكّين^(١)». (٢)

(١) من قول الفاكهاني: والحكم بالعدل من أفضل البر وأعلى درجات الأجر إلى هنا من كلام ابن رشد، كما ورد في كتابه المقدمات (١/ ٤٩٦ - ٤٩٧). وأما بيان معاني الكلمات فمن قبل الفاكهاني .

(٢) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا فضيل بن سليمان، ثنا عمرو بن أبي عمرو، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة: « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: فذكره. التعريف برجال السند:

-نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي، ثقة ثبت، طُلب للقضاء فامتنع، من العاشرة، مات سنة ٢٥٠هـ أو بعدها، ع. التقريب (٥٦١) رقم (٧١٢٠).

-فضيل بن سليمان النميري، أبو سليمان، البصري، صدوق له خطأ كثير، من الثامنة، مات سنة ١٨٣هـ وقيل غير ذلك، ع. التقريب (٤٤٧) رقم (٥٤٢٧).

قال النسائي: ليس بالقوي. الضعفاء (٨٨)

ذكره ابن حبان في الثقات (٣١٦/٧)

قال الذهبي: فيه لين. المغني في الضعفاء (٥١٥/٢) رقم (٤٩٥٨).

قال عباس الدوري عن ابن معين: ليس بثقة. تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/ ٢٩٦).

وقال أبو زرعة: لين الحديث. تهذيب التهذيب لابن حجر (٨/ ٢٦٢) رقم (٥٣٦).

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٢/٧) رقم (٤١٣).

-عمرو بن أبي عمرو ميسرة، مولى المطلب، المدني، أبو عثمان، ثقة ربما وهم، من الخامسة، مات بعد الخمسين ومئة، ع. التقريب (٤٢٥) رقم (٥٠٨٣).

قال الدوري عن ابن معين: في حديثه ضعف. تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٣/ ٢٠٣) رقم (٩٣٥).

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس به بأس.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف.

وقال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: لا بأس به.

قال الآجري سألت أبا داود عنه فقال: ليس هو بذلك.

وقال النسائي: ليس بالقوي. نقل ذلك عنهم ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨/ ٧٢) رقم (١٢٢).

قال العجلي: ثقة. معرفة الثقات (٢/ ١١٨) رقم (١٣٩٨).

==

=

وقال ابن عدي: وهو عندي لا بأس به. الكامل في الضعفاء (٥/١١٦) رقم (١٢٨٢).

قال الذهبي: وثق. ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١٤٧).

- سعيد بن أبي سعيد كيسان المقرئ، أبو سعد، المدني، ثقة، من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسله، مات في حدود العشرين ومئة وقيل: قبلها، وقيل: بعدها، ع. التقريب (٢٣٦) رقم (٢٣٢١).

- أبو هريرة:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٩) الأفضية، باب (١) في طلب القضاء (٢٩٨/٣) الحديث (٣٥٧١)، والترمذي في كتاب (٣) الأحكام، باب (١) ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي (٦١٤/٣) الحديث (١٣٢٥)، كلاهما من طريق نصر بن علي، أخبرنا فضيل بن سليمان، حدثنا عمرو بن أبي عمرو بلفظه، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٥١) القضاء، باب (٥) التغليظ في الحكم (٤٦٢/٣) الحديث (٥٩٢٣) بنحوه، من طريق محمد بن عبد الرحمن - أبو يحيى - عن معلى بن منصور، ثنا داود بن خالد، وابن ماجه في كتاب (٣) الأحكام، باب (١) ذكر القضاة (٧٧٤/٢) الحديث (٢٣٠٨) بنحوه، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن معلى بن منصور، عن عبد الله بن جعفر، عن عثمان بن محمد، جميعهم من طريق سعيد المقرئ، عن أبي هريرة، عن رسول الله.

الحكم:

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي - أيضاً - من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وسئل الدارقطني عن حديث المقرئ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سيكين»، فذكر الخلاف فيه على سعيد المقرئ، وقال: والمحفوظ عن سعيد المقرئ، عن أبي هريرة. العلل (١٠/٣٩٧ - ٤٠٢).

ونقله عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/١٨٤).

قال الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي (٢/٣٥) الحديث (١٠٦٧).

وقال - أيضاً - حسن. صحيح الجامع (٢/١١٢٢).

وسعيد بن أبي عروبة تابعه سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة بنحوه، كما في مسند أبي يعلى (١٠/٢٦١) الحديث (٥٨٦٦)، وكذلك عمرو بن أبي عمرو تابعه عثمان بن محمد الأحنسي، عن سعيد المقرئ، عن أبي هريرة بنحوه، كما ورد ذلك في مستدرک الحاكم (٤/١٠٣) الحديث (٧٠١٨).

قال الخطّابي: معنى الكلام التحذير من طلب القضاء والحرص عليه. يقول: ^(١) مَنْ تصدى للقضاء فقد تعرض للذبح فليحذره وليتوقه.

وقوله: « بغير سكين » يحتمل وجهين:

أحدهما: أنَّ الذبح إنَّما يكون في ظاهر العُرف وغالب العادة بالسكين، فعُدل به ﷺ عن ظاهر العرف، وصرفه عن سنن العادة إلى غيرها، ليعلم أن الذي أَراده بهذا القول إنَّما هو ما يُخاف عليه من هلاك دينه دون هلاك بدنه.

والوجهُ الآخر: أنَّ الذبح الوجيء ^(٢) الذي يقع به إزهاق الروح، وإراحة الذبيحة، وخلاصها من طول الألم وشدة التعذيب، إنَّما يكون بالسكين، لأنَّه يمر بالمذبوح، ويمضي في مذابحه فيجهز عليه، وإذا ذبح بغير سكين كان ذبحه خنقاً وتعذيباً، فضرب المثل بذلك ليكون أبلغ في الحذر من الوقوع فيه. ^(٣) والله أعلم.

فلا ينبغي أن يقدم عليه إلا مَنْ وثق بنفسه، أو تعين للقضاء دون غيره، أو أجبره الإمام العدل عليه، وللإمام العدل إجباره ^(٤) إذا كان صالحاً، وله هو أن يمتنع ويهرب بنفسه إلا أن يعلم تعينه له فيجب عليه القبول، وذلك أنه إذا تحقق أنه ليس في تلك الناحية مَنْ يصلح للقضاء سواه فلا يجوز له الامتناع حيثئذ لتعين الفرض عليه، ولا يأخذه بطلب، لما تقدم ^(٥) من النهي عن سؤال الإمارة، وأنَّه إذا سأها لا يُعان عليها.

(١) في نسخة (ق) تقول. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٢) في نسخة (ق) الوجيز. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات . معالم السنن للخطّابي (٤/ ١٤٨).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام الخطّابي، كما ورد في كتابه معالم السنن (٤/ ١٤٨).

(٤) في نسخة (خ) إخباره. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات . الذخيرة (١٠/ ٨).

(٥) وذلك في كتاب الأيمان والنذور، الحديث الأول ج ٢ ص ٤٤٦.

قال العلماء: فإن سألها لم ينبغ أن يولى، وإن اجتمعت فيه شروط التولية خشية أن يوكل إلى نفسه فيعجز، لما تضمنه الحديث من أن مَنْ طلب القضاء وُكِّلَ إلى نفسه. ^(١) والله المستعان.

وأما شرائط القاضي، وصفاته التي يكون عليها، وما يمنع من صحة ^(٢) [١٥١/أ/ق] التولية من فقدان بعضها، وما يقضي عدمه فسخها، وإن لم يشترط في الصحة ولا يشترط في الإنعقاد ولا في الإبقاء لكن يُستحب في القاضي ^(٣) فموضعها كتب الفقه المطولة. والله أعلم.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - «فَهُوَ رَدٌّ» أي: مردود. ^(٤) فهو كما تقدم ^(٥) من وقوع المصدر موقع اسم المفعول.

قال الفقهاء: ويُستدل به على إبطال جميع العقود الممنوعة، وعدم وجود ثمرتها المترتبة عليها على تقدير الصحة. ^(٦)

ق: وَاسْتُدِلَّ به في أصول الفقه على أن النهي يقتضي الفساد، نعم قد يقع الغلط في بعض المواضع لبعض الناس فيما يقتضيه الحديث من الرد، فإنه قد يتعارض أمران فينتقل

(١) من قول الفاكهاني: فلا ينبغي أن يقدم عليه إلا مَنْ وثق بنفسه إلى هنا هذا كلام القرافي، كما ورد في كتابه الذخيرة (١٠/٨).

(٢) في نسخة (ق) يمنع صحتها. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) هذه الأمور التي ذكرها الفاكهاني هي رؤوس أقلام من كتاب عقد الجواهر الثمينة، وقد تناولها ابن شاش بالشرح (٣/١٠٠٢ - ١٠٠٣).

(٤) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي الأزدي (٥٠٤)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/٢١٣)، لسان العرب لابن منظور (٣/١٧٣).

(٥) وذلك في كتاب البيوع، باب الربا والصرف، الحديث الثالث. وفي كتاب الحدود، الحديث الثاني ج ١ ص ٣٨٠.

(٦) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٦٣)، فتح الباري لابن حجر (٥/٣٠٣)، فيض القدير لعبدالرؤوف المناوي (٦/٣٦).

مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، فَيَكُونُ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ فِي أَحَدِهِمَا كَافِيًا، وَيَقَعُ الْحُكْمُ بِهِ فِي الْآخَرِ فِي
مَحَلِّ النِّزَاعِ فَلِلْخَصْمِ أَنْ يَمْنَعَ دَلَالَتَهُ عَلَيْهِ، فَتَنْبَهُ لَذَلِكَ. ^(١)



(١) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٦٣).

❖ الهدية الثانية:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: « دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ ^(١) - امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ ^(٢) - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي ^(٣) مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ ^(٤) ».

❖ الشرح:

فيه ما تقدم ^(٥) من جواز سماع المفتي كلام المرأة. وفيه جواز ذكر بعض الأوصاف المذمومة في الغائب عن المجلس للضرورة، على ما تقدم تقريره في كتاب [الطلاق]، ^(٦) في حديث: « لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ يَمِينِهِ ^(٧) ».

وقولها: « رَجُلٌ شَحِيحٌ » يُقَالُ: شَحِيحٌ وَشَحَاحٌ بفتح الشين. ^(٨)

(١) هند بنت عتبة بن ربيعة القرشية الهاشمية، أم معاوية، توفيت في خلافة عمر بن الخطاب. أسد الغابة لابن الأثير (٣١٦/٧ - ٣١٧) رقم (٧٣٣٦)، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٩٢٢ - ١٩٢٣) رقم (٤١١٤).

(٢) صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، أبو سُفْيَانَ، مات سنة ٣٤هـ، وقيل غير ذلك. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٣/٤١٢ - ٤١٤) رقم (٤٠٥٠).

(٣) في نسخة (ق) لا يعطي. وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح مُسْلِمٍ (٣/١٣٣٨) الحديث (١٧١٤) وغيره.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٧٢) النِّفَقَاتِ، باب (٩) إِذَا لَمْ يُنْفَقِ الرَّجُلُ فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ (٥/٢٠٢٥) الحديث (٥٠٤٩) بنحوه، ومُسْلِمٍ في كتاب (٣٠) الْأَقْضِيَّةِ، باب (٤) قَضِيَّةٌ هِنْدُ (٣/١٣٣٨) الحديث (١٧١٤) بحروفيه.

(٥) وذلك في كتاب الطلاق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٧٣.

(٦) الذي وجدته في المخطوط: النكاح، وما أثبتته الصواب وذلك في كتاب الطلاق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٨٢.

(٧) سبق تخريجه في الحديث الثاني من كتاب الطلاق ج ١ ص ١٧٠.

(٨) مشارق الأنوار للقاظمي عياض (٢/٢٤٥)، العين للبراهيدي (٣/١٣)، المحكم والمحيط الأعظم

قال الجوهري: والشُّحُّ البخل / [٢٥٠ / أ / خ] مع حرص.^(١)

ع: ^(٢) والشح عندهم في كل شيء، وهو أعم من البخل، وقيل: الشح لازم كالطبع.^(٣)
قال الجوهري: يقال: شَحَحْتُ - بالكسر -، وشَحَحْتُ تَشَحُّ وتَشَحُّ.^(٤)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - « خُذِي مِنْ مَالِهِ » إلى آخره استدل به بعضهم على جواز الحكم على [الغائب] ^(٥)، ووهم، لأن هذا من باب الفتوى، لا من باب الحكم، إذ الحكم يُشترط فيه إثبات السبب المسلط على الأخذ من مال [الغير] ^(٦)، ولا يحتاج إلى ذلك في الفتوى.

ق: وربما قيل: إن أبا سُفْيَانَ كان حاضراً في البلد، ولا يُقضى على الغائب الحاضر في البلد، مع إمكان إحضاره وسماحه للدعوى عليه في المشهور من مذاهب الفقهاء، فإن ثبت أنه كان حاضراً فهو وجه يُبعد الاستدلال عند الأكثرين من الفقهاء، وهذا يُبعد ثبوته، إلا أن يؤخذ بطريق الاستصحاب لحال حضوره فيه.

==

لابن سيده (٢/ ٤٨٨)، لسان العرب لابن منظور (٢/ ٤٩٥).

(١) الصحاح للجوهري (١/ ٣٣٧)، لسان العرب لابن منظور (٢/ ٤٩٥)، مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ١٧٨).

(٢) في نسخة (ق) ح. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام. فهذا الكلام من كلام القاضي عياض، وليس من كلام النووي، كما هو منصوص عليه في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٦٧).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ٥٦٧)، طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٧/ ١٦١).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١/ ٣٣٧).

(٥) الذي وجدته في المخطوط: الغالب. وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ١٦٤).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: الغريم. وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ١٦٤).

وفيه دليل على مسألة الظفر بالحق، وأخذه من غير مراجعة من هو عليه.^(١)
ولم يدل الحديث على كونها من جنس الحق، ولا من غيره.^(٢) وهو أحد الأقوال
عندنا، فإنه قد روي عن مالك: أن له أخذ مقدار دينه من الجنس إن كان الغريم غير مديان،
أو مقدار ما يخصه لو حاصص بدينه إن كان مدياناً، وروي: ليس له ذلك لا من الجنس ولا
من غيره على أي تقدير كان.^(٣)

قلت: ووجه قوله - عليه الصلاة والسلام - : «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أُتِمِّنَكَ وَلَا تَخُنْ مِنْ خَائِكَ»^(٤)،

(١) من قول الفاكهاني: استدلل به بعضهم على جواز الحكم على الغائب إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق
العِيد، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٤/١٦٤).

(٢) هذا معنى كلام ابن دقيق العِيد، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٤/١٦٤).

(٣) نقل ابن شاش هاتين الروايتين في كتابه عقد الجواهر الثمينة (٣/١٠٧٤)، والقَرَافِي في الذخيرة
(١١/١٥).

(٤) أخرجه الترمذي - رحمه الله - قال: حدثنا أبو كُرَيْبٍ، حدثنا طلق بن غنام، عن شريكٍ وقيس، عن أبي
حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال: النبي ﷺ: فذكره.

التعريف برجال السند:

- أبو كُرَيْبٍ: محمد بن العلاء: سبقت ترجمته في كتاب الطلاق الحديث الثاني ج ١ ص ١٧٧. قال ابن
حجر: ثقة حافظ. التقريب (٥٠٠) رقم (٦٢٠٤).

- طلق بن غنَّام بن طلق بن مُعَاوِيَةَ النَّخَعِي، أبو محمد، الكوفي، ثقة من كبار العاشرة، مات في رجب
سنة ٢١١هـ، خ ٤. التقريب (٢٨٣) رقم (٣٠٤٣).

- شريك بن عبدالله النَّخَعِي، الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبدالله، صدوق يخطئ كثيراً،
تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع، من الثامنة،
مات سنة سبع أو ١٧٨هـ، خت م ٤. التقريب (٢٦٦) رقم (٢٧٨٧).

قال الذهبي: صدوق وثقة ابن معين وغيره.

وقال النسائي: لا بأس به.

وقال الدارقطني وغير واحد: ليس بالقوي نقل ذلك عنهم الذهبي في المغني في الضعفاء (١/٢٩٧)
رقم (٢٧٦٣).

==

=

قال عَبَّاسُ الدَّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ لِلْمُزِي (١٢/٤٧٦) رَقْم (٢٧٣٧).

قال الْعِجْلِيُّ: ثِقَةٌ. مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ (١/٤٥٣) رَقْم (٧٢٧).

ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: وَكَانَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ يَخْطِئُ فِيمَا يَرَوِي تَغْيِيرَ عَلَيْهِ حِفْظَهُ، فَسَمِعَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْهُ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ بِوَسْطِ لَيْسَ فِيهِ تَخْلِيطٌ، مِثْلُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَإِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، وَسَمِعَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بِالْكُوفَةِ فِيهِ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ (٦/٤٤٤) رَقْم (٨٥٠٧).

- قَيْسُ بْنُ الرَّيِّعِ الْأَسَدِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْكُوفِيُّ، صَدُوقٌ، تَغْيِيرٌ لَمَّا كَبُرَ، وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ ابْنَهُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَحَدَّثَ بِهِ، مِنْ السَّابِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعٍ وَسِتِينَ وَمِئَةً، د ت ق. التَّقْرِيبُ (٤٥٧) رَقْم (٥٥٧٣).

- أَبُو حُصَيْنٍ: عُمَانُ بْنُ عَاصِمٍ بْنِ حُصَيْنٍ الْأَسَدِيِّ، الْكُوفِيُّ، أَبُو حُصَيْنٍ، ثِقَةٌ ثَبَتَ، سُنِّيٌّ وَرَبِّمَا دَلَسَ، مِنْ الرَّابِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ ١٢٧ هـ، وَيُقَالُ: بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقُولُ: إِنْ عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ أَكْبَرُ مِنْهُ بِسَنَةِ وَاحِدَةٍ، ع. التَّقْرِيبُ (٣٨٤) رَقْم (٤٤٨٤).

- أَبُو صَالِحٍ: ذُكْوَانُ، أَبُو صَالِحٍ، السَّامَنُ الزِّيَّاتِ، الْمَدَنِيُّ، ثِقَةٌ ثَبَتَ، وَكَانَ يَجْلِبُ الزَّيْتَ إِلَى الْكُوفَةِ، مِنْ الثَّلَاثَةِ، مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ، ع. التَّقْرِيبُ (٢٠٣) رَقْم (١٨٤١).

- أَبُو هُرَيْرَةَ:

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ (٨) الْإِجَارَةِ، بَابُ (٤٥) فِي الرَّجُلِ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ (٣/٢٩٠) الْحَدِيثُ (٣٥٣٥) بَلْفُظُهُ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ، وَأَخَذَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالتِّرْمِذِيِّ فِي كِتَابِ (٢) الْبَيْعِ، بَابُ (٣٨)، (٣/٥٦٤) الْحَدِيثُ (١٢٦٤) بَلْفُظُهُ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي كُرَيْبٍ، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ طَلْقِ بْنِ عَنَامٍ، عَنْ شَرِيكَ، وَقَيْسٍ عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

الْحُكْمُ:

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. سَنَنَ التِّرْمِذِيُّ (٣/٥٦٤).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: حَدِيثُ شَرِيكَ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ (٢/٥٣) الْحَدِيثُ (٢٢٩٦).

قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنْ شَرِيكَ إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ مُتَابَعَةً، كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ نَفْسَهُ فِي الْمِيزَانِ (٣/٣٧٦) رَقْم (٣٢٩٣)، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، وَمِثْلُهُ مُتَابَعَةُ قَيْسٍ وَهُوَ ابْنُ الرَّيِّعِ، لَكِنْ

وأظنه المشهور من المذهب.

وَرُوِيَ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ يَتَحَرَّى فِيهِ وَيَأْخُذُ بِمَقْدَارِ مَا يَسْتَحِقُّ. ^(١)

قلت: ووجه حديث هند هذا ^(٢) على ما تقدم، وفيه نظر، فَإِنْ حَقَّقَهَا وَحَقَّقَ بَنِيهَا غَيْرَ مُتَعِينَ الْجَنْسَ وَلَا بُدَّ [٢٥٠/ب/خ]، فلا يحسن [١٥١/ب/ق] الاستدلال به على ذلك. والله أعلم.

واختاره القاضي أبو الحسن ^(٣) وأبو بكر ^(٤).

==

الحديث حسن باقترانها معاً، وهو صحيح لغيره لوروده من طرق أخرى، فقد أخرجه أبو داود (٢٩٠/٣) الحديث (٣٥٣٤)، من طريق يوسف بن ماهك المكي، قال: «كنت أكتبُ لِفُلَّانٍ نَفَقَةً أَيَّامَ كَانَ وَلِيَّهُمْ، فَعَالَطُوهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَدَّاهَا إِلَيْهِمْ، فَأَدْرَكْتُ لَهُمْ مِنْ مَالِهِمْ مِثْلَيْهَا، قَالَ: قلت: أَقْبَضُ الْأَلْفَ الَّذِي ذَهَبُوا بِهِ مِنْكَ، قَالَ: لَا حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فذكره. ورجاله رجال مُسْلِمٍ، غير ابن صحابه، فإنه لم يسم، ثم ذكر الشيخ الألباني - رحمه الله - الطرق والشواهد الأخرى، ثم قال: فالحديث من الطريق الأول حسن، وهذه الشواهد والطرق ترقيه إلى درجة الصحة لاختلاف مخرجها، ولخلوها عن متهم. سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٧٠٨ - ٧٠٩) رقم (٤٢٣).

قال المباركفوري: وأخرجه أبو داود وسكت عنه، ونقل المنذري تحسين الترمذي وأقره. تحفة الأحوذ (٤/٤٠٠)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (٣/٣٦١).

(١) نقل ابن شاش هذه الرواية في كتابه عقد الجواهر الثمينة (٣/١٠٧٤)، والقراقي في الذخيرة (١١/١٥).

(٢) لما ذكر القراقي - رحمه الله - وروى أن له ذلك وإن كان من غير جنسه يتحرى فيه، يأخذ مقدار ما يستحق قال: ومستند ذلك قصة هند بنت عتبة. الذخيرة (١١/١٥).

(٣) علي بن أحمد البغدادي، أبو الحسن، المعروف بابن القصار، توفي في سنة ٣٩٨ هـ. الديباج المذهب لابن فرحون (١٩٩).

(٤) أما قول الفاكهاني: واختاره القاضي أبو الحسن وأبو بكر فقد نقل ذلك عنهما ابن شاش كما في كتابه عقد الجواهر الثمينة (٣/١٠٧٤).

قال أصحابنا: ولو جحد مَنْ عليه الحق، وله على المستحق مثله، والحقان حالان جاز له أن يجحد على الرواية الأولى والأخيرة، ويحصل التقاص. ^(١)

وفيه دليل لما نقوله: من عدم تقدير النفقة بمقدار معين، وإنما هي على قدر الكفاية، خلافاً لمن جعلها مقدرة، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « خُذِي بِالْمَعْرُوفِ » الحديث. ^(٢)

ق: وفيه دليل على تصرف المرأة في نفقة ولدها في الجملة.

وقد يستدل به مَنْ يرى أن للمرأة ولاية على ولدها، من حيث إن صرف المال إلى المحجور عليه أو تمليك له يحتاج إلى ولاية. قال: وفيه نظر، لوجود الأب، فيحتاج إلى الجواب عن هذا التوجيه المذكور، فقد يقال: إن تعذر استفتاء الحق من الأب أو غيره - مع تكرار الحاجة دائماً - يجعله كالمعدوم، وفيه نظر أيضاً. ^(٣) والله أعلم.



(١) قوله: قال أصحابنا إلى هنا هو نص كلام ابن شاش، كما ورد في كتابه عقد الجواهر الثمينة (١٠٧٤/٣).

(٢) هذا معنى كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٦٤/٤)، المفهم للقرطبي (١٦١/٥).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٦٤/٤).

❖ الحديث الثالث:

عن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ جَلْبَةَ خَضَمٍ بِبَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: أَلَا إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّمَا يَأْتِينِي الْخَضَمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ ^(١) مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرْهَا ^(٢) ».

❖ الشرح:

الجلْبُ و«الجلْبَةُ»: - بفتح اللام - رفع الأصوات، يقال: منه جَلْبُوا بالتشديد. ^(٣)
والخَضَمُ معروف، يستوي فيه الواحد، والجمع، والمذكر، والمؤنث، لأنه في الأصل مصدر.

قال الجَوْهَرِيُّ: وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُثْنِيهِ وَيَجْمَعُهُ، فيقول: خَضَمَانِ وَخُصُوم. ^(٤)
قلت: ومثله عدو، وصديق، وضيف.

و«الحُجْرَةُ»: بضم الحاء، وسكون الجيم، وأصلها حَظِيرَةُ الْإِبِلِ، ومنه حُجْرَةُ الدار،

(١) في نسخة (ق) أبلغ. وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٨٦٧/٢) الحديث (٢٣٢٦)، ومُسْلِم (١٣٣٧/٣) الحديث (١٧١٣). وما هو مثبت موافق لما جاء في مسند الإمام أحمد وغيره (٣٠٧/٦) الحديث (٢٦٦٦٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٥١) المظالم، باب (٧) إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه (٨٦٧/٢) الحديث (٢٣٢٦) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٠) الأقضية باب (٣) الْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّحْنِ بِالْحُجَّةِ (١٣٣٧/٣) الحديث (١٧١٣) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) الصحاح للجوهري (١٣٢/١)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١٤٩/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٨١/١)، غريب الحديث لابن قتيبة (١٥٧/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (١٦٤/١).

(٤) من قول الفاكهاني: والخَضَمُ معروف إلى هنا ينتهي نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١٤١٦/٢) إلا أنه لم يقل: والمذكر. تاج العروس للزبيدي (١٠١/٣٢)، لسان العرب لابن منظور (١٨٠/١٢).

تقول: اخْتَجَرْتُ حُجْرَةً، أي: اتخذتها، والجمع حَجَرٌ وَحُجْرَاتٌ، مثل غُرْفَةٍ وَغُرَفٍ وَغُرَفَاتٍ. (١)

و«البَشَرُ»: الخَلْقُ، (٢) سُمِّيَ بذلك لظهور بشرته، دون ما عداه من الحيوان.

ع: فيه تنبيه على حالة البشرية، وأنَّ البشر لا يعلمون من الغيب والبواطن إلا ما أطلعهم الله عليه، وأنَّه (٣) منهم، وأنَّه يجوز عليه في أمور الظاهر ما يجوز عليهم. (٤)

قلت: لا اختصاص للبشر بعدم الاطلاع على المغيبات، بل الملائكة والجن وغيرهم كذلك: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٥)، وكلام ع يُشعر بالاختصاص ظاهراً. والله أعلم.

ومعنى: «الْحَنَ» هنا: أفطن لها، (٦) ويجوز عندي أن يكون معناه: أفصح تعبيراً عنها، وأظهر احتجاجاً لها، حتى يُخِيلَ إليه أنَّه محقُّ وهو في الحقيقة مبطل. والله أعلم.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذْرِفْهَا» معناه - والله أعلم - : فيختار أحد الأمرين: إما أن يستمر على ما قضى له به من حق أخيه المسلم، و (٧) يعذب بالنار على ذلك، أو يرجع إلى الحق ويخرج من ذلك بإيصال حق غريمه إليه فينجوا من عذاب النار بسبب ذلك.

(١) الصحاح للجوهري (١/٥١٥)، لسان العرب لابن منظور (٤/١٦٨).

(٢) الصحاح للجوهري (١/٤٩٠)، لسان العرب لابن منظور (٤/٥٩).

(٣) في نسخة (ق) فإنه. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٥٦١).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/٥٦١).

(٥) سورة النمل، الآية (٦٥).

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٢٣٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٣١٩)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي الأزدي (٥٦٠)، النهاية في غريب الأثر لابن لأثير (٤/٢٤١)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٣٥٥)، معالم السنن للخطابي (٤/١٥٠).

(٧) في نسخة (خ) أو. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

ومعنى هذا التخيير في الظاهر التحذير من الوقوع فيما لا يحل له، إذ العاقل لا يختار الهلاك على النجاة، وكأنَّ المعنى لا بُدَّ من اختيارك أحد الأمرين، فاختر أيها شئت، وهذا في نهاية التحذير كما تقدم.

ولعلَّه يؤخذ/ [١٥٢ / أ / ق] من هذا الحديث وعظ الحاكم للخصم قبل التحاكم، لا سيما إذا قامت عنده قرينة بإبطال أحد الخصمين. والله أعلم.

فائدة تصرفية:

اعلم أن يذرها أميت ماضيه استغناء عنه بتركه، وكذلك يدع. ^(١)

قال الجوهري: وأصله: وَذَرَهُ يَذَرُهُ، مثل وَسِعَهُ يَسْعُهُ. ^(٢)

وقد رأيت حاشية على هذا الموضع من الصحاح نصها قال شيخنا أبو اليمان الكندي ^(٣) رحمه الله: هذا وهم من المصنف حملة على فتح الدال من المستقبل، وإنما فتح حملاً على أخيه، وهو يدع، لمصاحبه إياه في الحذف والاستقبال.

قلت: وهذا هو الحق - إن شاء الله - ولا كان يلزم على ما قاله الجوهري ثبوت الواو في المضارع إذا ^(٤) لم يقع بين ياء وكسرة كَوَجَل يَوْجَل. ^(٥) والله أعلم.

ق: وفي الحديث دليل على أنَّ الأحكام على ظاهرها، وإعلام الناس بأنَّ النبي ﷺ في ذلك كغيره، وإن كان يفترق مع الغير في إطلاعه على ما يُطْلَعُ الله عليه من الغيوب الباطنة،

(١) الأفعال لعلي بن جعفر السعدي (١١ / ١) تهذيب اللغة للأزهري (٨٨ / ٣)، لسان العرب لابن منظور (٣٨٤ / ٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١٧٠ / ٥).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (٦٧٧ / ١).

(٣) زيد بن الحسن بن زيد الكندي، أبو اليمان، توفي سنة ٦١٣ هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٥٧٠ / ١ - ٥٧١) رقم (١١٩٦).

(٤) في نسخة (ق) إذ.

(٥) في نسخة (خ) بوجل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

وذلك في أمور مخصوصة لا في الأحكام العامة.^(١)

والحصر هنا مخصوص لا عام، على ما تقدم أول الكتاب.^(٢)

وفيه دليل على أن الحكم لا ينفذ ظاهراً وباطناً معاً مطلقاً، وأن حكم القاضي لا يغير حكماً شرعياً في الباطن.^(٣)

ق: واتفق أصحاب الشافعي^(٤) على أن الحنفي إذا قضى بشفعة الجار أخذها في الظاهر. واختلفوا في حل ذلك في الباطن على وجهين، والحديث عام بالنسبة إلى سائر الحقوق، والذي يتفقون عليه - أعني أصحاب الشافعي - أن الحُجَجَ إذا كانت باطلة في نفس الأمر بحيث لو اطلع عليها القاضي لم يجز الحكم بها أن ذلك لا يؤثر، وإنما وقع التردد في الأمور الاجتهادية إذا خالف اعتقاد^(٥) القاضي اعتقاد المحكوم له، كما قلنا في شفعة الجار.^(٦) والله أعلم.

قلت: وأما مذهبنا فلا أعلم فيه خلافاً أن حكم القاضي لا يُغير حكماً شرعياً، فلو أقام شهود زور على نكاح امرأة فحكم له بها فهي حرام عليه، وكذا لو حكم الحاكم الحنفي للمالك شفعة الجوار لم يحل له الأخذ بها عندنا قولاً واحداً.^(٧)

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٦٦).

(٢) وذلك في كتاب الطهارة، الحديث الأول.

(٣) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٦٦).

(٤) روضة الطالبين للأنواري (١٢/٣٧)، الوسيط للغزالي (٧/٤١٩ - ٤٢٠).

(٥) في نسخة (ق) اجتهاد. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٦٦).

(٧) هذا معنى ما ذكره القرافي في الذخيرة (١٠/١٤٤)، وابن الحاجب في جامع الأمهات (٤٦٥)،

والقاضي عبد الوهاب في المعونة (٢/٤٢٠)، وعليش في منح الجليل (٨/٣٥٥).

❁ الحديث الرابع:

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ^(١) - رضي الله عنهما - قال: « كَتَبَ أَبِي - وَكَتَبْتُ لَهُ إِلَى ابْنِهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ^(٢)، وَهُوَ قَاضٍ بِسِجِسْتَانَ - أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ^(٣). »
وفي رواية: « لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ^(٤). »

❖ الشرح:

فيه دليل على أن الكتابة بالحديث كالسَّمْعِ مِنَ الشَّيْخِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ^(٥).
وَأَمَّا فِي الرَّوَايَةِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا كَانَتْ مُجْرَدَةً عَنِ الْإِجَازَةِ، فَمَنْعَ الرَّوَايَةِ بِهَا قَوْمٌ، وَأَجَازَهَا كَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَمَّا الْمَقْرُونَةُ بِالْإِجَازَةِ نَحْوُ: أَجْزَتْكَ بِمَا كَتَبْتُ لَكَ، أَوْ إِلَيْكَ، أَوْ بِهِ إِلَيْكَ، وَنَحْوُهُ مِنْ عِبَارَةِ الْإِجَازَةِ، فَهَذِهِ فِي الصَّحَّةِ وَالْقُوَّةِ كَالْمَنَاوِلَةِ الْمَقْرُونَةِ بِذَلِكَ، وَسِوَاءٍ فِي هَذَا كُلِّهِ كَتَبَ الشَّيْخُ بِخَطِّهِ أَوْ بِأَمْرِهِ، لَغَائِبٍ أَوْ حَاضِرٍ، ثُمَّ يَكْفِي فِي ذَلِكَ مَعْرِفَةُ خَطِّ الْكَاتِبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ الْبَيِّنَةَ وَاسْتِضْعَافَ، ثُمَّ [١٥٢/ب/ق] الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقُولُ فِي الرَّوَايَةِ بِالْمَكَاتِبَةِ: كَتَبَ إِلَى

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر، واسم أبي بكر نُفَيْعُ بْنُ مَسْرُوحٍ، وَيُقَالُ: نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ الثَّقَفِيِّ، أَبُو بَحْرٍ، مَاتَ سَنَةَ ٩٦هـ. الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ لِابْنِ حَجَرٍ (٥/٢٢٦) رَقْم (٦٦٨٣) الْأَسْتِيعَابُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٤/١٥٣٠ - ١٥٣١) رَقْم (٢٦٦٠).

(٢) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيُّ، أَبُو حَاتِمٍ، تَوَفِيَ سَنَةَ ٧٩هـ. تَارِيخُ الْإِسْلَامِ لِلدَّهْلِيِّ (٥/٤٧٧ - ٤٧٩) رَقْم (٤)، الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ لِلصَّفَّادِيِّ (١٩/٢٤٠) رَقْم (٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ (٩٧) الْأَحْكَامِ، بَابُ (٣) بَابُ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي، أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضْبَانٌ؟ (٦/٢٦١٦) الْحَدِيثُ (٦٧٣٩) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٣٠) الْأَقْصِيَّةِ، بَابُ (٧) كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ (٣/١٣٤٢) الْحَدِيثُ (١٧١٧) بِلَفْظِهِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ (٩٧) الْأَحْكَامِ، بَابُ (٣) بَابُ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي، أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضْبَانٌ (٦/٢٦١٦) الْحَدِيثُ (٦٧٣٩) بِلَفْظِهِ.

(٥) هَذَا نَصُّ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ (٤/١٦٩).

فلان قال: حدثنا فلان أو أخبرنا، وجوده اللئث، ومنصور^(١) وغير واحد من علماء المحدثين.^(٢)

ثم الحديث نص في منع قضاء الغضبان حال غضبه، قالوا: لما يحضر للنفس^(٣) بسبب الغضب من التشويش الموجب لإخلال^(٤) النظر وعدم استيفائه على الوجه المطلوب، وقاس الفقهاء عليه ما كان في معناه من المشوشات، كشدة الجوع، والعطش، أو النوم، أو مدافعة الأخبثين، وغير ذلك مما في معناه، فلو حكم مع الغضب وما ذكر معه لنفذ إذا صادف الحق.

وكأن تخصيص الغضب في الحديث دون سائر المشوشات، لأنه أشدها لاستيلائه على النفس، وصعوبة مقاومته.^(٥)

فإن قلت: كيف وجه الجمع بين هذا الحديث، وحديث شِراج^(٦) الحرّة، وأنه ﷺ

(١) منصور بن المُعْتَمِر بن عبد الله السُّلَمي، أبو عتاب، الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة ١٣٢ هـ. ع. التقريب (٥٤٧) رقم (٦٩٠٨).

(٢) علوم الحديث للشهرزوري (١٧٣)، المنهل الروي لابن جماعة (٩٠)، تدريب الرواي للشيوطي (٥٥/٢)، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث لابن كثير (٣٦١/١)، المقنع في علوم الحديث لعمر بن علي الأنصاري (٣٣٠/١)، فتح المُغيث للسَّخَاوِي (١٣٦/٢)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لابن الجُزَري والسَّخَاوِي (١٠٤).

(٣) في نسخة (خ) النفس. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) في نسخة (خ) لإخلال. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٦٨/٤).

(٥) هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٦٨/٤)، المفهم للقرطبي (١٧٠/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/١٢)، فتح الباري لابن حجر (١٣٧/١٣)، عمدة القاري للنعيني (٢٣٤/٢٤)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٤٦٩/٤)، مرقاة المفاتيح للقاري (٢٧٨/٧).

(٦) الشراج: مجاري الماء من الحرار إلى السهل. غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٤)، غريب الحديث لابن الجوزي (٥٢٥/١).

حكم بعد أن غضب؟^(١)

قلت: الذي يقوى في نفسي ولا يتجه عندي غيره، أن ذلك مخصوص لغير^(٢) المعصوم من اختلال الحكم عند الغضب ونحوه، وأما النبي ﷺ فغير داخل في هذا إذ لا يقول في الرضا والغضب إلا حقاً، كما جاء في الحديث^(٣) حين قال بعض أصحابه: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكُتِبُ عَنْكَ مَا تَقُولُ، فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ» الحديث.^(٤)

وأما قول مَنْ قال:^(٥) لَعَلَّهُ عَلِمَ الْحُكْمَ قَبْلَ أَنْ يُغْضَبَ، أَوْ لَعَلَّهُ لَمْ يَتَّهَ الْغَضَبُ بِهِ إِلَى الْحَدِّ الْقَاطِعِ عَنْ سَلَامَةِ الْخَاطِرِ. فضعيفٌ [٢٥١ / أ / خ] وإي عندي. والله أعلم.



(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٥٧) الصلح، باب (١٢) إذا أشار الإمام بالصلح فأبى حكم عليه بالحكم البين (٩٦٤ / ٢) الحديث (٢٥٦١)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٤٣) الفضائل، باب وجوب أتباعه ﷺ (١٨٢٩ / ٤) الحديث (٢٣٥٧).

(٢) في نسخة (ق) بغير.

(٣) في نسخة (ق) الصحيح. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب. فهذا الحديث ليس في الصحيح. وقد يحتمل أنه سقط من نسخة (خ) وتكون العبارة: في الحديث الصحيح. والله أعلم.

(٤) سبق تخريجه في كتاب القصاص، الحديث الخامس ج ١ ص ٣٣٧.

(٥) هذا قول الإمام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢ / ٢٦٦)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥ / ٥٧٥).

☆ الحديث الخامس:

عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه ^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا أُبَسِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ - ثَلَاثًا -؟ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَكِنًا فجلس، فقال: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.» ^(٢)

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: ظاهر الحديث تفاوت الذنوب وانقسامها إلى كبيرة وأكبر منها، ^(٣) وعليه يدل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ^(٤) الآية، وهذا حجة على مَنْ قال من السلف: إِنَّ كُلَّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ كَبِيرَةٌ. ^(٥)

قال ابن عَطِيَّةَ: واختلف أهل العلم في الكبائر، فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «هي سبع الإشراك بالله، وقتل النفس، وقذف المحصنات» ^(٦)، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والفرار من ^(٧) الزحف، والتعرب بعد الهجرة. ^(٨)

(١) تُفَيِّعُ بن الحارث، وقيل: ابن مسروح بن كَلْدَةَ الثَّقَفِي، أَبُو بَكْرَةَ، توفي سنة ٥١هـ، وقيل غير ذلك. أسد الغابة لابن الأثير (٦/ ٤١ - ٤٢) رقم (٥٧٢٤).

(٢) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٨١) الْأَدَبِ، باب (٦) عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكَبَائِرِ (٥/ ٢٢٢٩) الحديث (٥٦٣١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (١) الْإِيمَانِ بَاب (٣٨) بَيَانِ الْكَبَائِرِ وَأَكْبَرِهَا (١/ ٩١) الحديث (٨٧) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) إْحْكَامُ الْأَحْكَامِ لابن دَقِيقِ الْعَيْدِ (٤/ ١٧٠)، فتح الباري لابن حَجَرٍ (١٠/ ٤١١)، فيض القدير للمناوي (٥/ ٦١)، حاشية الْعَدَوِيِّ (٢/ ٥٣٨)، نيل الأوطار للشَّوْكَانِيِّ (٩/ ٢١٢).

(٤) سورة النساء، الآية (٣١).

(٥) سيأتي ذكر مَنْ قال ذلك ج ٢ ص ٥٣٠.

(٦) في نسخة (خ) المحصنة. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق للمصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّةَ (٢/ ٤٣).

(٧) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات بحروفها وجدت المكتوب: يوم. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّةَ (٢/ ٤٣).

(٨) تفسير القرآن لابن أبي حاتم (٣/ ٩٣٣)، جامع البيان للطبري (٥/ ٣٧)، تفسير ابن كثير رحمه الله.

وقال [عبيد] بن عمير: ^(١)الكبائر سبع في كل منها آية في ^(٢)كتاب الله تعالى، وذكر
كقول علي، وجعل الآية في التعرب، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِن بَعْدِ مَا بُيِّنَ
لَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ ^(٣) الآية ^(٤)، ووقع في البخاري، في كتاب الحدود، في باب رمي المحصنات:

« اتقوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ الْإِشْرَاقَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرَ، وَقَتْلَ النَّفْسِ، وَأَكْلَ الرِّبَا، وَأَكْلَ مَالِ
الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ ». ^(٥)

وقال عبدالله بن عمر: «هي تسع الإشراف بالله، والقتل، والفرار، والقذف، وأكل
الربا، وأكل مال اليتيم، وإلحاد في المسجد الحرام، والذي يستسخر، ويكاء الوالدين من
العقوق». ^(٦)

==

(١/ ٤٨٠)، الكشف للزحشري (١/ ٥٣٥).

(١) في نسخة (ق) عبدالله بن عمر، والذي ورد في نسخة (خ) عبد بن عمير، والصواب ما أثبتته من
المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٤٣).
وهو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، أبو عاصم، المكي، ولد على عهد النبي ﷺ قاله مسلم، وعده غيره
في كبار التابعين، وكان قاص أهل مكة، مجمع على ثقته، مات قبل ابن عمر، ع. التقريب (٣٧٧) رقم
(٤٣٨٥).

(٢) في نسخة (خ) من. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه
الفاكهاني. المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٤٣).

(٣) سورة محمد، الآية (٢٥).

(٤) ينظر في قول عبيد بن عمير جامع البيان للطبري (٥/ ٣٨)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان، تفسير
القرآن لابن أبي حاتم (٣/ ٩٣٢)، تهذيب الآثار للطبري (٣/ ١٩٤)، تفسير القرآن العظيم لابن
كثير (١/ ٤٨٧).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٩٠) المحاريين من أهل الكفر والردة وليس في كتاب الحدود، باب (٣٠)
رمي المحصنات (٦/ ٢٥١٥) الحديث (٦٤٦٥)، ومسلم في كتاب (١) الأيمان، باب (٣٨) بيان
الكبائر وأكبرها الحديث (٨٩).

(٦) جامع البيان للطبري (٥/ ٣٩)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ١٦٠)، تهذيب الآثار للطبري
(٣/ ١٩٢)، الكشف والبيان للثعلبي (٣/ ٢٩٤)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤٨٣)،
==

وقال عبدالله بن مسعود^(١)، وإبراهيم النخعي: «هي جميع ما نهى الله عنه من أول سورة النساء إلى ثلاثين آية منها، وهي: ﴿إِنْ يَجْتَنِبُوا﴾»^(٢).

وقال عبدالله بن مسعود -أيضاً-: «هي أربع الإشارات بالله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله / [١٥٣ / أ / ق]، والأمن مكر الله»^(٣).

ويروى عن ابن مسعود -أيضاً-: «هي ثلاث القنوط، واليأس، والأمن»^(٤)، المتقدمة.

وقال ابن عباس -أيضاً- وغيره: «الكبائر كل ما ورد عليه وعيد بنار، أو عذاب، أو لعنة، وما أشبه ذلك»^(٥).

وقالت فرقة من الأصوليين: هي في هذا الموضع أنواع الشرك التي لا يصح معها الأعمال. وقال رجل لابن عباس: أخبرني عن الكبائر السبع، فقال: «هي إلى السبعين أقرب»^(٦).

==

المطالب العالية لابن حجر (١٤ / ٥٦٨).

(١) جامع البيان للطبري (٥ / ٣٧)، الدر المنثور للسيوطي (٢ / ٥٠٥)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١ / ٤٨٦)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣ / ٢٤٤).

(٢) سورة النساء، الآية (٣١).

(٣) مصنف عبدالرزاق (١٠ / ٤٥٩)، المعجم الكبير للطبراني (٩ / ١٥٦)، مجمع الزوائد للهيتمي (١ / ١٠٤)، جامع البيان للطبري (٥ / ٤٠)، الدر المنثور للسيوطي (٢ / ٥٠٣)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١ / ٤٨٥)، تفسير البغوي (١ / ٤١٩).

(٤) جامع البيان للطبري (٥ / ٤١).

(٥) جامع البيان للطبري (٥ / ٤١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥ / ١٥٩)، الجواهر الحسان للثعالبي (١ / ٣٦٦)، الدر المنثور للسيوطي (٢ / ٤٩٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١ / ٤٨٧)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣ / ٢٤٤)، زاد المسير لابن الجوزي (٢ / ٦٦)، إعراب القرآن للنحاس (٤ / ٨٨).

(٦) مصنف عبدالرزاق (١٠ / ٤٦٠)، الجامع في الحديث لابن وهب (١٠ / ٤٦٠)، جامع البيان للطبري (١٠ / ٤٦٠).

وقال ابن عباس: «كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة»^(١).

يدخل فيها الزنا، وشرب الخمر، والزور، والغيبة، وغير ذلك مما قد نُصَّ عليه في أحاديث لم تُقصد لحصر الكبائر بها بل ذكر بعضها مثلاً، وعلى هذا القول أئمة الكلام القاضي^(٢) وأبو المعالي^(٣) وغيرهما.

قالوا: وإنما قيل صغيرة بالإضافة إلى أكبر منها، وهي في نفسها كبيرة من حيث أنَّ المعصية بالجميع واحد.

قال: وهذه الآية يعني قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾^(٤) يتعاضد معها حديث رسول الله ﷺ في كتاب الوضوء من مُسْلِم عن عثمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مُسْلِمٍ تَحْضِرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيَحْسِنُ وُضْوءَهَا، وَخُشُوعَهَا، وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَأْتْ كَبِيرَةً، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ»^(٥).

==

(٥/٤١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/١٥٩)، الدر المنثور للشيوطي (٢/٤٩٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٤٨٧)، تفسير السمرقندي (٣/٣٤٤)، روح المعاني للألوسي (١٨/٥).

(١) جامع البيان للطبري (٥/٤٠)، مجمع الزوائد للهيتمي (١/١٠٣)، الكشف والبيان للثعلبي (٣/٢٩٥)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣/٢٤٣)، الدر المنثور للشيوطي (٢/٤٩٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٤٨٧)، فتح القدير للشوكاني (١/٤٥٨).

(٢) الحسين بن محمد بن أحمد المزورودي، أبو علي، توفي في سنة ٤٦٢هـ. طبقات الشافعية الكبرى للشبكي (٤/٣٥٦ - ٣٥٨) رقم (٣٩٤).

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، توفي سنة ٤٧٨هـ. طبقات الشافعية الكبرى للشبكي (٥/١٦٥ - ١٨١).

(٤) سورة النساء، الآية (٣١).

(٥) أخرجه مُسْلِم في كتاب (٢) الطهارة، باب (٤) فضل الوضوء والصلاة عقبه (١/٢٠٦) الحديث (٢٢٨).

واختلف العلماء في هذه المسألة:

فجماعة من الفقهاء^(١)، وأهل الحديث^(٢)، يرون أنَّ الرُّجُل إذا اجتنب الكبائر، وامتلأ الفرائض كُفِّرَت صغائره، كالنظر وشبهه، قطعاً بظاهر هذه الآية وظاهر الحديث. وأما الأصوليون فقالوا: لا يجب على القطع تكفير الصغائر باجتناب الكبائر، وإنما محمل ذلك على غلبة الظن، وقوة الرجاء، والمشية ثابتة، ودلٌّ على ذلك أنا لو قطعنا لمجتنب الكبائر وممثل الفرائض بتكفير صغائره قطعاً لكانت له في حكم المباح الذي يقطع بأن لا تباعة فيه، وذلك نقضٌ لِعُرَى الشريعة.

ومحمل ذلك عند الأصوليين في هذه الآية أجناس الكفر، والآية التي قيدت الحكم ورُدَّ إليها هذه المطلقات كلها قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) انتهى كلام ابن عطية - رحمه الله تعالى -^(٤).

قلت: ^(٦) وهذه الكبائر الثلاث المذكورة في الحديث متقاربة - أيضاً - في نفسها،

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٣٧٤/٢)، المحلى لابن حزم (٣٩٣/٩)، شرح العمدة في الفقه لابن تيمية (٣٨٩/٣)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤٨٥/٧)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢٧٩/٣)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٧٨)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي (٩٧/١)، حواشي الشرواني (٤٥٤/٣)، إعانة الطالبين للديمياطي (٢٦٦/٢)، كشف القناع للبهوتي (١١٥/٦)، مختصر الفتاوى المصرية للبعلي (٢٩٠/١)، الثمر الداني شرح رسالة القَيْرَوَانِي للأزهري (١٥).

(٢) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار للكلاباذي (٢٤٧)، طرح الشريب في شرح التقريب للعراقي (٢٥٢/٧)، فتح الباري لابن حجر (٤١٠/١٠)، عمدة القاري للعيني (١٢/٥)، الديباج على مُسْلِمٍ للسُّيُوطِي (٢١/٦)، تحفة الأحوذِي للمباركفوري (١٣٧/٨)، فيض القدير للمناوي (٢٤٤/٤)، مرقاة المفاتيح للقاري (٢٥٨/٥).

(٣) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت المكتوب: فترد. المحرر الوجيز لابن عطية (٤٤/٢).

(٤) سورة النساء، الآية (٤٨).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن عطية، كما ورد في كتابه المحرر الوجيز (٤٣/٢).

(٦) ذكر نحو ذلك ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في إحكام الأحكام (١٧٢/٤).

أو^(١) أعظمها، بل أعظم الكبائر مطلقا الإشراف بالله، مع أنه يحتمل أن يراد به هنا مطلق الكفر، وإنما خص بالذكر لغلبته في الوجود، لاسيما في بلاد العرب، فذكر تنبيهها على غيره من أنواع الكفر، ويبعد أن يراد به خصوصه، لأنَّ ثمَّ من الكفر ما هو أشدُّ قُبْحاً منه، وهو كفر التعطيل، وكأنَّه - والله أعلم - إنما سمي كبيرة تغليبا لما ذكر معه عليه. وإلا فكلَّ الصَّيْدِ في جَوْفِ الْفَرَا.^(٢)

الثاني: قوله - عليه الصلاة والسلام / [٢٥١ / ب / خ] - : « وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ » لا شك أنَّ عقوق الوالدين من أكبر الكبائر، لما لهما من الحق على الولد، وقد صرح الكتاب - العزيز - بالوصية لهما^(٣)، والشكر لهما، حتى قرن تعالى شكرهما بشكره، فقال: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْ لَدَيْكَ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿إِمَّا يَلِغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرُ﴾^(٦) / [١٥٣ / ب / ق] الآيات، هذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فإنه يَعْسُرُ ما يجب من حقهما على التعيين.

قال الشيخ عز الدين^(٧) رحمه الله: ولم أقف في عقوق الوالدين، ولا فيما يختصان به من الحقوق على ضابطٍ أعتمد عليه، فإنَّ ما يحرم في حق الأجانب فهو حرام في حقهما، وما يجب للأجانب فهو واجب لهما^(٨)، ولا يجب على الولد طاعتهما في كل ما يأمرانه به، ولا في

(١) في نسخة (ق) و بدون ألف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام .

(٢) جهرة الأمثال للعسكري (١٦٢ / ٢) رقم (١٤٥٠)، مجمع الأمثال للميداني النيسابوري (١٣٦ / ٢)

(٣) في نسخة (ق) بهما. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام .

(٤) سورة لقمان، الآية (١٤).

(٥) سورة العنكبوت، الآية (٨).

(٦) سورة الإسراء، الآية (٢٣).

(٧) عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم السلمي، أبو محمد، توفي سنة ٦٦٠هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٠٩ / ٢) رقم (٤١٢)، فوات الوفيات محمد بن شاكر الكُتَيْبِي (٢٨٦ / ١) رقم (٢٨٧).

(٨) في نسخة (ق) في حقهما. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه

كل ما يُنْهَيَانِ عنه باتفاق العلماء، وقد حُرِّمَ على الولد السفر إلى الجهاد إلا بإذنها، لما يَشُقُّ عليهما من توقع قتله، أو ^(١) قطع عضو من أعضائه، ولشدة تَفَجُّعِهِمَا على ذلك، وقد أُلْحِقَ بذلك كل سفر يخافان فيه على نفسه، أو على عضو من أعضائه، وقد ساوى الوالدان ^(٢) الرقيق في النفقة والكسوة والسكنى. ^(٣)

وقال ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ﴾ ^(٤) الآية الأولى يعني ^(٥) قوله تعالى: ﴿وَوَضَّيْنَا لِلْإِنْسَانِ بَوْلَدَيْهِ حُسْنًا﴾ ^(٦) الأمر ببر الوالدين وتعظيمه، ثم حكم بأن ذلك لا يكون في الكفر والمعاصي.

وجملة هذا الباب أن طاعة ^(٧) الوالدين لا تُرَاعَى ^(٨) في ركوب كبيرة، ولا في ترك

==

الفاكهاني هذه العبارات. قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢٠ / ١).

(١) في نسخة (ق) وقطع بدون ألف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢٠ / ١).

(٢) في نسخة (ق) الولدان. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢٠ / ١).

(٣) إلى هنا ينتهي كلام العز بن عبد السلام، كما ورد في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢٠ / ١) - (٢١).

(٤) سورة لقمان، الآية (١٤).

(٥) هذه الزيادة التي بين معقوفتين من نسخة (ق).

(٦) سورة العنكبوت، الآية (٨).

(٧) في نسخة (ق) ببر. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات المحرر الوجيز لابن عطية (٣٤٩ / ٤).

(٨) في نسخة (ق) يراعى. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات المحرر الوجيز لابن عطية (٣٤٩ / ٤).

فريضة على الأعيان، ويلزم طاعتها في المباحات، وتستحسن في ترك الطاعات الندب، ومنه أمر جهاد الكفاية، وإجابة الأم في الصلاة مع إمكان الإعادة، على أن هذا أقوى من الندب، لكن يُعلل بخوف هلكها عليه ونحوه^(١) يبيح قطع الصلاة، فلا يكون أقوى من الندب، وخالف الحسن في هذا التفصيل، فقال: إن منعه أمُّهُ من شهود العشاء الآخرة شفقةً فلا يطيعها.^(٢)

وقد صنّف الناس في بر الوالدين،^(٣) وهذا الخُصُّ ما رأيت. والله أعلم.

الثالث: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَقَوْلُ الزُّورِ ».

إن قلت: ما الحكمة في اهتمامه - عليه الصلاة والسلام - بشهادة الزور، وقول الزور، وشدة التنفير عن ذلك، وقد ذكّر معها ما هو أشدّ مفسدة منها، وهو الإشرak، ولم يؤكد ما أكد شهادة الزور، ولا نفر عنه، تنفيره عنها؟

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن شهادة الزور لا تنفر النفس عنها نفورها عن الإشرak، إذ لا يقع في ذلك أدنى^(٤) المسلمین اختياراً [أ] و^(٥) قصداً، ففي الطباع وازع عنه، بخلاف شهادة الزور، فإنّها أسهل وقوعاً، والتهاون بها أكثر، والحوامل عليها متعددة من العوامل والرّشا وغير ذلك، فاحتيج إلى توكيدها والاهتمام بها ما لم يحتج إلى الإشرak، اكتفاءً بها في جيلة المسلمين

(١) في نسخة (خ) ونحوها. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات المحرر الوجيز لابن عطية (٤/٣٤٩).

(٢) إلى هنا ينتهي كلام ابن عطية وغالبه نصه، كما ورد في كتابه المحرر الوجيز (٤/٣٤٩).

(٣) ومن ذلك بر الوالدين لمحمد بن الوليد الطرطوشي المتوفى سنة ٥٢٠هـ. هدية العارفين (٦/٨٥)، وبر الوالدين لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٠هـ، وبر الوالدين ليمن بن أحمد الطليطلي الأندلسي المتوفى سنة ٣٩٠هـ. هدية العارفين (٦/٥٤٨).

(٤) في نسخة (خ) أذى. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

من النفور عنه.^(١)

والثاني: أنَّ شهادة الزور وإن كانت مفسدتها أخف من مفسدة الإشراك، فهي متعدية الفساد إلى غير الشاهد، وهو المشهود له والمشهود عليه، ومفسدة الإشراك قاصرة على صاحبها، فكان الإهتمام بها أكد لذلك. والله أعلم.

وأما عقوق الوالدين فالطبع صارفٌ عنه، فاكتفى بذلك عن توكيده. والله أعلم.

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَقَوْلُ الزُّورِ » فيه عندي إشكال، وذلك أنَّه لا يخلو أن يُراد بقول الزور: شهادة الزور خاصّة، أو يُراد: قول الزور مطلقاً شهادة كانت أو كذباً ونحو ذلك.

فإن كان الأول فَلِمَ أتى بعده بشهادة الزور؟ بل لم لم يكتف بقوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَقَوْلُ الزُّورِ » عن « قَوْلُ الزُّورِ » ؟ لصراحتها بالمعنى المقصود من ذلك ونصيتها عليه، لأنَّ كل شهادة زور قول زور، وليس كل قول زور شهادة زور، وإن كان الثاني لَزِمَ أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك، فإنَّه قد نصَّ الفقهاء على أنَّ الكذبة الواحدة وما يُقاربها لا تسقط العدالة، ولو كانت كبيرة لأسقطت.^(٢)

فإن قلت: لم لا يُحمل قول الزور على الكذب بخصوصه، فيتعين ذكر شهادة الزور بعد فتحصل فائدتان: النهي عن الكذب بخصوصه، والنهي عن شهادة الزور، أو يُحمل قول الزور على إطلاقه، وشهادة الزور على بابها، ويكون ذلك من ذكر الخاص بعد العام ؟ قلت: لو كان كما قلت في الوجهين، للزم أن تكون أكبر الكبائر أربعاً، وقد قال - عليه الصلاة والسلام - : « ثَلَاثًا » فثبت وجود الإشكال، فعلى المتأمل طلب جوابه.

(١) هذا معنى كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَام (٤/١٧٣)، فتح الباري لابن حَجَر (٤١١/١٠).

(٢) ذكر ذلك ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إْحْكَامُ الْأَحْكَام (٤/١٧٣).

❖ الحديث السادس:

عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» ^(١)./ [٢٥٢ / أ / خ]

❖ الشرح:

المقصود المهم من هذا الحديث معرفة المدَّعي والمدَّعى عليه، فإنَّ الحكم متوقف على ذلك.

وقد قال أصحابنا: المدَّعي مَنْ تجردت دعواه عن أمرٍ يصدقه، أو كان أضعف المتداعيين. والمدَّعى عليه: مَنْ ادعى ترجيح جانبه بمعهود أو أصل.

فإذا ادعى أحدهما ما يُخالف العرف، وادعى الآخر ما يوافقُه، فالأول المدَّعي، وكذلك [كل] ^(٢) مَنْ ادعى وفاء ما عليه، أو ردَّ ما عنده مِنْ غير أمر يصدق دعواه فإنه مدَّع، إلا المودَّع إذا ادعى ردَّ الوديعة، فإنه يُصدَّق لترجيح جانبه بالاعتراف له بالأمانة، فإنَّ أشهد عليه فهل هو باقٍ على ائتمانه أم لا؟ فيه خلاف.

ثم الدعوى المسموعة هي: الدعوى الصحيحة، وهو أن يكون المدَّعى به معلوماً محققاً، فلو قال: لي عليه شيء لم تُسمع دعواه، وكذلك لو قال: أظن أن لي عليك كذا وكذا، أو لك عليَّ كذا وكذا. ^(٣)

والحديث دالٌّ على مطلق إيجاب اليمين على المدَّعى عليه، وإن غلب على الظن صدق

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٦٨) كتاب التفسير باب (٦١): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] (٤/ ١٦٥٦) الحديث (٤٢٧٧) بنحوه، ومُسلَّم في كتاب (٣٠) كتاب الأقضية باب (١) اليمين على المدَّعى عليه (٣/ ١٣٣٦) الحديث (١٧١١) بلفظه.

(٢) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٣/ ١٠٧٥).

(٣) من قول الفاكهاني: وقد قال أصحابنا إلى هنا هذا كله كلام ابن شاش وغالبه نصه عقد الجواهر الثمينة (٣/ ١٠٧٥).

المدَّعي لا يدل لفظه على أكثر من ذلك، وهذه كلها تصرفات من الفقهاء فيه من تخصيص عموم، وكذلك اشتراط الخلطة بين المتداعيين،^(١) أو^(٢) ما يقوم مقامها في اليمين عندنا. وقد اختلف في حقيقتها:

فقال ابن القاسم: هي أن تسالفه، أو تبايعه، أو تشتري منه مرارا، وإن تقابضا في ذلك الثمن، وإن تفاصلا^(٣) قبل التفرق، وقاله أصبغ.^(٤)

وقال سحنون: لا تكون خلطة إلا بالبيع والشراء من الرجلين المتداعيين.^(٥)

وقال الشيخ أبو بكر^(٦): معنى ذلك: أن ينظر إلى دعوى المدعي، فإن كان يشبه أن يدعي بمثلها المدعى عليه أحلف له، وإن كانت ممن لا يشبه وينفيها العرف لم يحلف، إلا أن يأتي المدعي بلطخ^(٧).

وقال القاضي أبو الحسن^(٨): ينظر إلى المتداعيين فإن كان المدعى عليه يشبه أن يعامل المدعي أحلف.^(٩)

(١) من قول الفاكهاني: والحديث دال على مطلق إيجاب اليمين على المدعى عليه إلى هنا هذا معنى كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٧٤).

(٢) في نسخة (ق) وما يقوم بدون ألف. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (ق) تفضلا. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٣/ ١٠٨١)، وكذلك في المتقى للباجي (٥/ ٢٢٥).

(٤) نقل ذلك عنهما الباجي في كتابه المتقى (٥/ ٢٢٥).

(٥) نقل ذلك عنه الباجي في كتابه المتقى (٥/ ٢٢٥)، والقرافي في الذخيرة (١١/ ٤٥).

(٦) نقل ذلك عنه القرافي في الذخيرة (١١/ ٤٥).

(٧) يُقال: لَطَخَهُ بِشَرٍّ يَلَطُخُهُ لَطْخًا أَي: لَوَّثَهُ بِهِ فَكَلَّوْثَ. لسان العرب لابن منظور (٣/ ٥١).

(٨) نقل ذلك عنه القرافي في الذخيرة (١١/ ٤٥).

(٩) في نسخة (ق) حلف.

ومنهم من قال: المسألة على ظاهرها،^(١) ولا يحلف إلا بثبوت الخلطة بينهما والمعاملة.^(٢)

وفي ذلك فروع وتفصيل، موضعها كتب الفقه المطولة.

أمّا [١٥٤/ب / ق] لو أدعت المرأة على زوجها طلاقاً،^(٣) والعبد على سيده عتقا لم يحلفا.^(٤)

وكذلك لو ادعى الرجل على امرأة نكاحاً لم يجب عليها يمين في ذلك. قال سحنون: إلا أن يكونا طارئين.^(٥)

وفي ذلك كله خلاف لغيرنا أخذاً بعموم هذا الحديث.

قال الإمام: وذلك لو وجب اليمين لكل أحد^(٦) على كل أحد من غير اشتراط خلطة لا بتدل السّفهاء العلماء والأفاضل، بتحليفهم مراراً كثيرة في يوم واحد، فجعلت مراعاة الخلطة حازراً من ذلك.^(٧) والله أعلم.

(١) قال بذلك ابن نافع وابن لبابة وغيرهما. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٥٦/٥).

(٢) أما قول ابن القاسم السابق، وما قاله أصبغ، وسحنون، وقول الشيخ أبي بكر، والقاضي أبي الحسن كل ذلك منقول بحروفه من كتاب عقد الجواهر لابن شاش (١٠٨١/٣).

(٣) المدونة الكبرى (٤٨/٥).

(٤) المدونة الكبرى (٢٢٣/٧).

(٥) أي على البلد. القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي.

من قول الفأكيهاني: وكذلك لو ادعى الرجل على امرأة نكاحاً لم يجب إلى هنا هذا ما ذكره ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (١٧٥/٤).

(٦) في نسخة (ق) واحد. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفأكيهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٢٦٣/٢).

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام الإمام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢٦٣/٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٥٦/٥).

كتاب الأطعمة

الحديث الأول:

عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ^(١) قال: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِضْبَاعِهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - : « إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ ^(٢) لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ تَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » ^(٣).

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: هذا الحديث أحد الأحاديث التي بُني عليها الدين، كما تقدم ^(٤)، وهو أصل في باب الورع والتحفظ وترك الشبهات ^(٥)، على ما سيأتي.

الثاني: « الْحَلَالُ » في اللغة: مصدر حَلَّ لك الشيء يَحِلُّ حِلًّا وَحَلَالًا. ^(٦)

- (١) سبق تعريف الفاكهاني به، وذلك في كتاب الصلاة، باب الصفوف، الحديث الأول. وهو النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري، قتل سنة ٦٤ هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٤٩٦-١٥٠٠).
- (٢) في نسخة (ق) متشابهات. وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح مسلم (٣/١٢١٩) الحديث (١٥٩٩)، وما جاء في نسخة (ق) موافق لما جاء في مسند أبي عوانة وغيره (٣/٣٩٧) الحديث (٥٤٦٢).

- (٣) أخرجه البخاري في كتاب (٢) الإيثار، باب (٣٧) فضل من استبرأ لدينه (١/٢٨) الحديث (٥٢) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسلَّم في كتاب (٢٢) المساقاة، باب (٢٠) أخذ الحلال وترك الشبهات (٣/١٢١٩) الحديث (١٥٩٩) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

- (٤) وذلك في كتاب الطهارة، الحديث الأول.

- (٥) ذكر ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٨٢).

- (٦) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢/٥٢٧)، لسان العرب لابن منظور (١١/١٦٧)، تاج

وهو في الشرع: ما قام الدليل على إباحته، ولم يمنع منه مانع شرعي.

والحرام عكسه، والشبهات دائرة بينهما.

ق: وللشبهات مثارات منها الإشتباه في الدليل الدال على التحريم [أ]^(١) والتحليل، [أ]^(٢) و"تعارض الأمارات والحجج، ولعلّ قوله ﷺ^(٣): « لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ » إشارة إلى هذا المثار، مع أنه يُتمم أن يُراد: لا يُعلم عينها وإن علم حكم أصلها في التحريم والتحليل، وهذا - أيضاً - من مثار الشبهات.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ » أصل في الورع.^(٤)

قلت: وقد أورد بعض الناس إشكالا على قاعدة الورع، فقال ما معناه: إن كان هذا الشيء مباحاً كان مستوي الطرفين، وما استوا طرفاه يستحيل الورع فيه، لأنّ الورع يرجح فيه جانب الترك، والرّجحان مع تساوي محال وجمع بين المتناقضين، وأُفرد في المسألة تصنيفاً.

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنّ لنا أولاً أن نمنع أن كل مباح مستوي الطرفين إذ المباح قد يُطلق على ما لا حَرَجَ [٢٥٢/ب/خ] في فعله، وإن لم يكن مستوي الطرفين، فالمباح على هذا التقدير

==

العروس للزبيدي (٣٢٧/٢٨)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (١٢٧٥).

(١) الذي وجدته في المخطوط: والتحليل، وما أثبتته أولى، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١٨٢).

(٢) الذي وجدته في المخطوط: وتعارض، وما أثبتته أولى، الموافق للمصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١٨٢).

(٣) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام (٤/١٨٢).

أعم من كونه مستوي الطرفين، والدال على العام لا يدل على الخاص بعينه.^(١)
وقد ذهب بعض أهل الأصول إلى حصر الأحكام الشرعية في قسمين: التحريم والإباحة.

وفسرت الإباحة هنا بجواز الإقدام الذي يشمل الوجوب والندب والكرهية، وخرّج على ذلك، قوله - عليه الصلاة والسلام - : « أَبْغَضُ الْمُبَاحِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ ».^(٢) [١٥٥/أ/ق]
فإن البغضة تقتضي^(٣) رجحان الترك، والرجحان مع التساوي محال.^(٤) كما تقدم.

سلمنا أنه مستوي الطرفين، لكنه وإن كان مستوي الطرفين حالاً فهو ليس بمستوي الطرفين مآلاً، بيان ذلك أن النفس إذا تعودت الاستغراق في المباحات والإنهماك في ملذوذات الشهوات وإن كانت مباحة خيف عليها بسبب ذلك الوقوع في المكروه أو^(٥) الحرام، لأنه ليس بعد المباح مما هو مطلوب الترك غيرهما، ويكفي على ذلك شاهداً، قوله - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ » وأين من جعل بينه وبين الحرام حاجزاً ممن لم يجعله؟

الثالث:^(٦) أنا قد أجمعنا على أن الخروج من الخلاف أولى من الدخول فيه إذا أمكن، ومن أخذ في مسألة بأحد قوليهما أو أقوالها كان ذلك مباحاً له، لا سيما إن كان ذلك القول هو الراجح، فقد سلم هذا المعترض لمن أخذ بما يباح له شرعاً أن الترك أولى فيما لم يعارضه

(١) هذه المسألة وهذا الجواب هو معنى ما ذكره ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه أحكام الأحكام (٤/١٨٢).

(٢) سبق تخريج الحديث في كتاب الطلاق، الحديث الأول ج ١ ص ١٦٥.

(٣) في نسخة (خ) نقيض . وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب ، حتى يستقيم الكلام ، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات . تنقيح الفصول للقرافي (٦٦) .

(٤) من قول الفاكهاني: وقد ذهب بعض أهل الأصول إلى حصر الأحكام الشرعية إلى قسمين إلى هنا هذا ما ذكره القرافي بحروفه، كما ورد في كتابه تنقيح الفصول للقرافي (٦٦)، والذخيرة (١/٦٦).

(٥) في نسخة (ق) والحرام . وما أثبتته من نسخة (خ) أولى ، حتى يستقيم الكلام .

(٦) في نسخة (ق) الثاني . وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب ، حتى يستقيم الترتيب .

معارضٌ يكون أولى من الترك. والله أعلم.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « فقد استبرأ لدينه وعرضه » أي: احتاط^(١) لدينه وتحرز وتحفظ.

و « الدين » في اللغة: يطلق بإزاء معان ثمانية:^(٢) المِلَّةُ، وشَيْءٌ حظ الرَّجُل منها في أقواله وأعماله واعتقاداته ديناً، وكأنَّ هذا هو المراد في الحديث لا غير، والعادة، وسيرة الملك ومملكه، والجزء، والسياسة، والحال، والداء عن اللّحْياني.^(٣)

وقد ذكرت شواهدا^(٤) ودلائلها في شرح الرسالة، أعاننا^(٥) الله على إكماله.

وأما « العرض » فقال الجَوْهَرِي: هو رائحة الجسد وغيره، طيبة كانت أو خبيثة، يقال: فلان طيبُ العرضِ، ومُتَنِّ العَرَضِ، وسَقَاءُ خَبِيثُ العَرَضِ، إذا كان متنتاً. والعَرَض - أيضاً - الجسد، وفي صفة أهل الجنة: « إِنَّمَا هُوَ عَرَقٌ يَجْرِي مِنْ أَعْرَاضِهِمْ »^(٦)

(١) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٠٩/٣)، لسان العرب لابن منظور (١٧١/٧)، تاج العروس للزبيدي (٣٩٦/١٨).

(٢) هذه الإطلاقات كلها ذكرها ابن عطية بحروفه في المحرر الوجيز (٧٠/١) إلا أن الفاكهاني اختصر كلامه فيما يتعلق بهذه الإطلاقات. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣٩٧/٩)، لسان العرب لابن منظور (١٦٨/١٣)، تاج العروس للزبيدي (٥٢/٣٥).

(٣) في نسخة (ق) الجياني. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٧٢/١)، لسان العرب لابن منظور (١٧١/١٣)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٠٠/٩).

أما اللّحْياني فهو: علي بن المبارك - وقيل: ابن حازم - اللّحْياني، أبو الحسن. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للشَّيْطُوطِي (١٨٥/٢) رقم (١٧٥٥).

(٤) في نسخة (ق) شاهدها. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٥) في نسخة (ق) أعان.

(٦) لم أقف على سنده، وقد وجدته منسوباً إلى - رسول الله ﷺ - في شرح السنة للبغوي (٢١٧/٧)، كشف المشكل لابن الجوزي (٧/٢)، الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأتباري (٦٢/٢)، غريب

أي: من أجسادهم^(١).

والعرض أيضاً: النفس، يقال: أكرمت عنه عرضي، أي: صنت عنه نفسي، وفلان نقي العرض، أي: بريء من أن يُشتَم أو يُعَاب، وقد قيل: عرض الرجل حسبه^(٢).
وأشبه ما يُفسر به العرض هنا: النفس أي: استبرأ لنفسه من أن يُلام على ما أتى.
والله أعلم.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ » يحتمل وجهين:

أحدهما: أن مَنْ تعاطى الشبهات، وداوم عليها أفضت به إلى الوقوع في الحرام، كما قلناه في قوله - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى » الحديث.

والثاني: أن مَنْ تعاطى الشبهات وقع في الحرام في نفس الأمر، وإن كان لا يشعر بها فمِن تعاطى الشبهات لذلك كله، قاله ق.^(٣)

الرابع:^(٤) قوله - عليه الصلاة والسلام - : « كَالرَّاعِي حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ » مِنَ التشبيه والتمثيل،^(٥) ولا تختلف فيما دخلت عليه كاف التشبيه أنه حقيقة، وإنما يكون التمثيل مجازاً عند عدمها، كقولك: فلان أسدٌ، أو رأيت أسداً، ونحو ذلك.

==

الحديث لأبي عبيد (١/ ١٥٤)، لسان العرب لابن منظور (٧/ ١٧٢)، تهذيب اللغة للأزهري (١/ ٢٩٠) إلى غير ذلك.

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ١٥٤)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٨٤)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣/ ٢٠٩)، الفائق للزخشري (٢/ ٤٠٩).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١/ ٨٥٣).

(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ١٨٣)، عمدة القاري للعيني (١/ ٣٠١).

(٤) في نسخة (ق) الثالث. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الترتيب.

(٥) ذكر ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٨٣).

و «يُوشِكُ»: بكسر الشين ليس إلا، ومعناه: يحق ويقرب^(١)، وهي أحد أفعال المقاربة^(٢) العشرة المتقدم ذكرها.^(٣)

فيه دليل على [١٥٥ / ب / ق] سد الذرائع، والتباعد عن ما يحاذر، وإن ظن السلامة في مقاربتة.

و «الحِمَى»: المحظور^(٤) على غير مَالِكِهِ^(٥)، وهو الذي لا يقرب احتراماً لمَالِكِهِ وهو المحمي، فالمصدر فيه واقع موقع اسم المفعول، وتثنيته حِمَيَانِ وَسَمِعَ الْكِسَائِي^(٦) في تشية الحِمَى: حِمَوَانِ، والصواب الأول،^(٧) لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَتَى وَرَحَى مِمَّا لَامَهُ يَاءٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَتْ لُغَةٌ شَاذَةٌ فِي تَثْنِيَةِ رَحًا، قَالُوا فِيهَا: رَحَوَانٌ عَلَى لُغَةٍ مَنِ قَالَ: رَحَوْتُ بِالرَّحَا، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ جَدًّا.

و «المُضْغَةُ»: قدر ما يَمْضَغُ مِنَ اللَّحْمِ،^(٨) والمراد بها هنا: القلب،^(٩) كما فسرها - عليه

(١) هذا المعنى يقرب وجدته في تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (٣١٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٤٦٨ / ٢)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١٨٨ / ٥)، المصباح المنير للفيومي (١٥٨ / ١)، تاج العروس للزبيدي (٣٩١ / ٢٧).

(٢) المفصل للزخشري (٣٥٩)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٣٠١ / ١)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣٢٣ / ١)، همع الهوامع للسيوطي (٤٦٨ / ١).

(٣) لم أقف عليها بعد البحث عنها.

(٤) الصحاح للجوهري (١٦٨٨ / ٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٠٠ / ١٤)، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (٢٣٤).

(٥) في نسخة (خ) ما ملكه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي، أبو الحسن، توفي سنة ١٨٩ هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١٦٢ / ٢ - ١٦٤) رقم (١٧٠١).

(٧) من قول الفاكهاني: وتثنيته حِمَيَانِ، وَسَمِعَ الْكِسَائِيُّ إِلَى هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي كِتَابِهِ الصَّحاح (١٦٨٩ / ٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٠٠ / ١٤).

(٨) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣٣٩ / ٤)، لسان العرب لابن منظور (٤٥٢ / ٨).

(٩) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣٣٩ / ٤).

الصلاة والسلام - وليس المراد بالصلاح والفساد: اللحمة الصنوبرية، وإنما المراد: المعنى القائم بها الذي هو محل الخطاب والتكليف.

وهذا مما يُستدل به على ما ذهب إليه الجمهور من أن العقل محله القلب لا الدماغ^(١)، على ما تقدم^(٢) / [٢٥٣ / أ / خ] لترتيبه - عليه الصلاة والسلام - الصلاح والفساد عليه دون ما عداه، وهو محل الاعتقادات والعلوم والأفعال الاختيارية^(٣).

[بل]^(٤) قد عبر عنه بالعقل نفسه، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(٥) أي: عقل.^(٦)

وهو من الألفاظ المشتركة - يقع^(٧) - أيضاً - على الكوكب النير الذي بجانيه كوكبان، وعلى مصدر قلب، وقالوا: عربيُّ قَلْبٌ، أي: خالص يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع، قال الجوهري: وإن نسبت قلت: امرأة عَرَبِيَّةٌ^(٨) وثَنِيَتْ وجمعت، وقَلْب النخلة: لُبُّها، وفيه ثلاث لغات - أعني: قلب النخلة - قَلْبٌ وقُلْبٌ وقَلْبٌ، والجمع القَلْبَةُ.^(٩)

(١) شرح النووي على صحيح مُسْلِم (٢٩/١١)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٢٨٨/٥)، الديباج على مُسْلِمٍ لِلسُّوْطِي (١٩٠/٤).

(٢) وذلك في كتاب الحج، باب حرمة مَكَّة، الحديث الأول.

(٣) في نسخة (خ) الاستتارية. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد (١٨٣/٤).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) سورة ق، الآية (٣٧).

(٦) معاني القرآن للفراء (٨٠/٣).

(٧) في نسخة (ق) تقع.

(٨) بعد رجوعي إلى كلام الجوهري وجدت المكتوب: وإن شئت قلت: امرأة قَلْبَةٌ. الصحاح للجوهري (٢١٠/١).

(٩) من قول الفاكهاني: بل قد عبر عنه بالعقل نفسه، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾

وقد قيل: إن للقلب عيين وأذنين، وهذا إنَّما يعلمه أهل الكشف والاطلاع، وقد تكلم الناس على ذلك كثيرا، كالغزالي^(١) [وغيره]^(٢). والله الموفق.



﴿

لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴿ [ق: ٣٧] إلى هنا هذا نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١/ ٢٠٩ - ٢١٠)، لسان العرب لابن منظور (١/ ٦٨٧).

(١) محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي، أبو حامد، توفي سنة ٥٠٥هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/ ٢٩٣ - ٢٩٤) رقم (٢٦١).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

❖ الحديث الثاني:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أَنْفَجْنَا أَرْنبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَعِبُوا، وَأَذْرَكْتُهَا، فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ ^(١)، فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَرِكَيْهَا، [أ] ^(٢) وَفَخَذِيهَا ^(٣)».

❖ الشرح:

« أَنْفَجْنَا » - بفتح الهمزة، والفاء، وسكون الجيم - أي: أثرنا ^(٤) وذعرنا ^(٥) فنفج.
و« مَرُّ الظَّهْرَانِ »: موضع معروف قرب مَكَّة شرفها الله - تعالى ^(٦)، وإعرابه بالحركات، وإن كان في صورة المثني فهو كالبحران لموضع أيضا.
و« لَعِبُوا » - بفتح اللام، والغين المعجمة - أي: لعبوا، أو أعيوا، والكسر ضعيف. ^(٧) أعني في الغين المعجمة من لَعَبُوا.
فيه جواز أكل الأرنب، كما هو مذهب مالِك، ^(٨)

(١) زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري، أبو طَلْحَةَ، مات سنة ٣٤ هـ، وقيل غير ذلك. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حَجَر (٢/٦٠٧ - ٦٠٨) رقم (٢٩٠٧).

(٢) الزيادة من نسخة (ق) وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٢/٩٠٩) الحديث (٢٤٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٥٥) الهبة وفضلها، باب (٥) قبول هدية الصيد وقبل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد (٢/٩٠٩) الحديث (٢٤٣٣) بحروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٤) الصيد، باب (٩) إباحة الأرنب (٣/١٥٤٧) الحديث (١٩٥٣) بنحوه.

(٤) مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١/٩٧)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٤٢٣)، الفائق للزخشي (٤/١٤).

(٥) غريب الحديث لابن قُتَيْبَةَ (٢/٣٩٢).

(٦) معجم البلدان لياقوت الحموي (٥/١٠٤).

(٧) مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١/٣٦١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤/٢٥٦)، لسان العرب لابن منظور (١/٧٤٢)، الصحاح الجوهري (١/٢٢١).

(٨) المدونة الكبرى (٣/٦٢)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/٢٩٩)، الكافي لابن عبد البر (١٨٦).

والشافعي،^(١) وأبي حنيفة^(٢)، والعلماء كافة، إلا ما يُحكى عن عبدالله بن عمرو بن العاص^(٣)، وابن أبي ليلى، أنهما كرهاها^(٤)، ودليل الجمهور هذا الحديث وما يقاربه من الأحاديث.

ح: ولم يثبت في النهي عنها شيء.^(٥)

قلت: وفيه دليل على الهدية وقبولها،^(٦) وقد كان - عليه الصلاة والسلام - يحب الهدية ويكره الصدقة، وقد تقدم^(٧) في حديث بريرة^(٨): «وهو منها لنا هديّة»^(٩)، وكان - عليه

(١) المذهب للشيرازي (١/٢٤٧)، المجموع للنووي (٩/١١)، الحاوي الكبير للماوردي (١٥/١٣٩)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣/١٠٤ - ١٠٥).

(٢) الهداية شرح البداية للمرغيناني (٤/٦٩)، المبسوط للسرخسي (١١/٢٣٠)، بدائع الصنائع للکاساني (٥/٣٩)، بداية المبتدي للمرغيناني (٢١٩)، تبين الحقائق للزيلعي (٥/٢٩٥)، البحر الرائق لابن نجيم (٨/١٩٦).

(٣) سبق تعريف الفاكهاني به في كتاب الطهارة في أوله الحديث الثالث. وهو عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، أبو محمد، مات سنة ٦٣هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٣/٩٥٦ - ٩٥٩).

(٤) نقل ذلك عنهما ابن حزم في المحلى (٧/٤٣٣).

(٥) من قول الفاكهاني: فيه جواز أكل الأرنب، كما هو مذهب مالك إلى هنا هذا كله كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٣/١٠٤)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/٣٩٢)، فتح الباري لابن حجر (٩/٦٦٢)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٥/٤٠١).

(٦) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٨٤).

(٧) وذلك في كتاب الفرائض، الحديث الرابع.

(٨) بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق. الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٧٩٥) رقم (٣٢٥٤)، أسد الغابة لابن الأثير (٧/٤٣).

(٩) أخرجه البخاري في كتاب (٧٠) النكاح، باب (١٩) الحرية تحت العبد (٥/١٩٥٩) الحديث (٤٨٠٩) بنحوه، ومسلم في كتاب (٢٠) العتق، باب (٢) إنما الولاء لمن أعتق (٢/١١٤٤) الحديث (١٥٠٤) بلفظه.

الصلاة والسلام - يُكافيء عليها/ [١٥٦/ أ/ ق]، لا يُقال: كيف يُجمع بين هذا ونص الفقهاء على تحريم هدية القاضي؟ لأننا نقول: ليس هذا من هذا الباب، لفقدان^(١) المعنى الموجود في غيره، وهو خوف الميل عن الحق في حق الخصم، وهو - عليه الصلاة والسلام - معصوم من ذلك إجماعاً.



(١) في نسخة (خ) للفقدان. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

❁ الهدية الثالثة:

عن أسماء بنت أبي بكر^(١) ؓ قالت: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ﷺ قَرَسًا، فَأَكَلْنَاهُ». (٢)
وفي رواية «وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ». (٣)

❁ الهدية الرابعة:

عن جابر بن عبد الله^(٤) ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنْ لُحُومِ الْخُمَيْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ». (٥)

وَمُسْلِمٌ وَحده: «أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْرِ الْخَيْلِ، وَحُمُرِ الْوَحْشِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ». (٥)

ظاهر هذين الحديثين جواز أكل لحوم الخيل من غير كراهة^(٦)، وهو مذهب

(١) أسماء بنت أبي بكر الصديق، أم عبدالله، توفيت سنة ٧٣هـ. الاستيعاب لابن عبدالبر (٤/ ١٧٨١ - ١٧٨٢) رقم (٣٢٢٦)، أسد الغابة لابن الأثير (٧/ ١١) رقم (٦٦٩١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (٢٤) النحر والذبح (٥/ ٢٠٩٩) الحديث (٥١٩٣) بلفظه، ومسلم في كتاب (٣٤) الصيد والذبائح، باب (٦) في أكل لحوم الخيل (٣/ ١٥٤١) الحديث (١٩٤٢) بحروفيه إلا أنه قال: نحرنا فرسا على عهد...

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (٢٤) النحر والذبح (٥/ ٢٠٩٩)، الحديث (٥١٩٢) بحروفيها.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (٢٧) لحوم الخيل (٥/ ٢١٠١) الحديث (٥٢٠١) بنحوه، ومسلم في كتاب (٣٤) الصيد والذبائح، باب (٦) في أكل لحوم الخيل (٣/ ١٥٤١) الحديث (١٩٤١) بنحوه.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب (٣٤) الصيد والذبائح، باب (٦) في أكل لحوم الخيل (٣/ ١٥٤١) الحديث (١٩٤١) بنحوه.

(٦) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ١٨٥)، معالم السنن للخطابي (٤/ ٢٢٧)، المفهم للقرطبي (٥/ ٢٢٨)، عمدة القاري للعيني (٢١/ ١٢٨)، حاشية السندي على سنن النسائي (٧/ ٢٠١).

الشَّافِعِي^(١)، وَأَحْمَد^(٢)، وعندنا في المذهب ثلاثة أقوال: بالكراهة، والتحريم، والإباحة^(٣)،
و الظَّاهِرُ منها وأظنه المشهور الكراهة، والصحيح عند [المحققين]^(٤) التحريم، وقيل:
مكروهة، فأما الشَّافِعِي فتمسَّك^(٥) بقول جَابِر: «وَأَذِنَ فِي حُومِ الْحَيْلِ» والإذن إباحة.

وقد يتعلق القائلون بالتحريم بما رَوَى النَّسَائِي، وأبو دَاوُد، عن خالد بن الوليد^(٦)
أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لَا يَحِلُّ أَكْلُ حُومِ الْحَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ»^(٧).

(١) الأم للشافعي (٢/ ٢٥١)، المجموع للنووي (٩/ ٣)، الحاوي الكبير للمأوردي (١٥/ ١٤٢) شرح
النووي على صحيح مسلم (١٣/ ٩٥)، مغني المحتاج للشرييني (٤/ ٢٩٨)، شرح المنهج للأنصاري
(٥/ ٢٧٠)، فتح الوهاب للأنصاري (٢/ ٣٣٣).

(٢) مسائل أحمد رواية ابنه عبدالله (٢٦٨)، مسائل أحمد بن حنبل وابن زَاهَوِيَه للكوسج
المُرَوِّزِي (٥٥٩)، المغني لابن قدامة (٩/ ٣٢٧)، عمدة الفقه لابن قدامة (١٢٢)، الكافي لابن قدامة
(٤٨٨)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/ ٢٠٨)، المبدع لابن مفلح (٩/ ١٩٩).

(٣) نقل القَرَافِي هذه الأقوال الثلاثة، كما في كتابه الذخيرة (٤/ ١٠١).

(٤) الذي في المخطوط: الحفنين، وما الصواب - والله أعلم - وذلك أن ابن الملقن لما نقل كلام
الفاكهاني قال: والصحيح عند المحققين التحريم. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن
(١٠/ ٨٣)، وكذلك ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٦٥٠)، والباركوري في تحفة الأحوذِي
(٥/ ٤١٢)، والعظيم أبادي في عون المعبود (١٠/ ١٨٨).

(٥) الأم للشافعي (٢/ ٢٥١)، المجموع للنووي (٩/ ٦)، مغني المحتاج للشرييني (٤/ ٢٩٨)، شرح
المنهج للأنصاري (٥/ ٢٧٠) فتح الوهاب للأنصاري (٢/ ٣٣٣)، كفاية الأخيار لأبي بكر الحَصِينِي
(٥٢٣).

(٦) خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي، أبو سليمان، مات سنة ٢١هـ. الإصابة في تمييز
الصحابه لابن حجر (٢/ ٢٥١ - ٢٥٥) رقم (٢٢٠٣).

(٧) أخرجه النَّسَائِي - رحمه الله - قال: أخبرنا إِسْحَاقُ بن إبراهيم، قال حدثنا بقية بن الوليد، قال حدثني
ثُور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدم بن معد كرب، عن أبيه، عن جده، عن خالد بن الوليد: «
أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

التعريف برجال السند:

- إِسْحَاقُ بن إبراهيم بن مُحَمَّد الحَنْظَلِي، أبو محمد، بن زَاهَوِيَه المُرَوِّزِي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن
حنبل، ذكر أبو دَاوُد: أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ٢٣٨هـ، وله اثنتان وسبعون، خم د ت س.
التقريب (٩٩) رقم (٣٣٢).

تتمة =

=

-بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمَد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة، مات سنة ١٩٧هـ، وله سبع وثلاثون، خت م ٤. التقريب (١٢٦) رقم (٧٣٤).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين (٤٩) رقم (١١٧).

-ثُور بن يزيد، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت، إلا أنه يرى القدر، من السابعة، مات سنة ١٥٠هـ، وقيل: ثلاث، أو خمس وخمسين، ع. التقريب (١٣٥) رقم (٨٦١).

-صالح بن يحيى بن المقدم بن معدي كرب، الكِنْدِي، الشامي، لين، من السادسة، د س ق. التقريب (٢٧٤) رقم (٢٨٩٤).

قال البُخَارِي: فيه نظر. التاريخ الكبير (٢٩٢/٤) رقم (٢٨٦٩).

وذكره ابن جَبَّان في الثقات وقال: يخطئ. (٤٥٩/٦) رقم (٨٥٧٨).

-عن أبيه: يحيى بن المقدم بن معدي كرب، مستور، من الرابعة، د س ق. التقريب (٥٩٧) رقم (٧٦٥٣).

ذكره ابن جَبَّان في الثقات (٥٢٤/٥) رقم (٦٠٤٥).

قال الذهبي: لا يعرف إلا برواية ولده صالح عنه. ميزان الاعتدال (٢٢٢/٧).

-عن جده: المقدم بن معدي كرب بن عمرو الكِنْدِي، صحابي مشهور، نزل الشام، ومات سنة ٨٧هـ على الصحيح، وله إحدى وتسعون سنة، خ ٤. التقريب (٥٤٥) رقم (٦٨٧١).

-خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومي سيف الله، يكنى أبا سليمان، من كبار الصحابة، وكان إسلامه بين الحُدَيْبِيَّة والفتح، وكان أميراً على قتال أهل الردة وغيرها من الفتوح إلى أن مات سنة إحدى، أو اثنتين وعشرين، خ م س ق. التقريب (١٩١) رقم (١٦٨٤).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٢) الأطعمة، باب (٦) في أكل لحوم البخل (٣/٣٥٢) الحديث (٣٧٩٠) بنحوه، من طريق سعيد بن شبيب، وحيوة بن شريح، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٣٨) الصيد والذبائح، باب (٣٢) تحريم أكل لحوم الخيل الحديث (٤٨٤٣)، والعقيلي في الضعفاء (٢/٢٠٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/١١٠) الحديث (٣٨٢٦)، ثلاثهم من طريق إسحاق بن إبراهيم بن رَاهُوِيَه بلفظه، وابن ماجه في كتاب (٧) الذبائح، باب (٤) لحوم البغال (٢/١٠٦٦) الحديث (٣١٩٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٦)، جماع أبواب ما يحل ويحرم من الحيوانات، باب (٨) بيان ضعف الحديث الذي روي في النهي عن لحوم الخيل (٩/٣٢٨) الحديث (١٩٢٣٠)، كلاهما من طريق محمد بن المصنف بنحوه، وأحمد في مسنده ضمن أحاديث يزيد بن العوام (٤/٨٩) =

=

الحديث (١٦٨٦٣) بنحوه، من طريق يزيد بن عبد ربه، جميعهم من طريق بقية بن الوليد، قال حدثني ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدم بن معد يكرب، عن أبيه، عن جده، عن خالد بن الوليد، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

الحكم:

قال العُقَيْلِي: صالح بن يحيى فيه نظر، وهذا الحديث حدثناه محمد بن زكريا البلخي، قال حدثنا إسحاق بن راهويه، قال حدثنا بقية بن الوليد، قال حدثني ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدم بن معد يكرب، عن أبيه، عن جده، عن خالد بن الوليد، أنه سمع رسول الله ﷺ قال: « لا يَحِلُّ أَكْلُ حُمِّ الْحَيْلِ، وَالْبَغَالِ، وَالْحُمَيْرِ »، وقد روي عن جابر قال: « أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُمِّ الْحَيْلِ، وَنَمَانًا عَنْ حُمِّ الْبَغَالِ وَالْحُمَيْرِ »، وَرَوَى عَنْ أَسْمَاء ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: « ذَبَحْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ » إسنادهما أصلح من هذا الإسناد. الضعفاء للعُقَيْلِي (٢/٢٠٦).

قال البيهقي: فهذا إسناد مضطرب، ومع اضطرابه خالف لحديث الثقات. سنن البيهقي الكبرى (٩/٣٢٨).

قال الشيخ الألباني: حديث منكر، ضعيف الإسناد، لا يحتج به إذا لم يخالف ما هو أصح منه، فكيف وقد خالف حديثين صحيحين. سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٦٣٤) وقد ذكر - رحمه الله - هذين الحديثين الصحيحين.

وقال الشيخ الألباني: فللحديث أربع علل:

الأولى: ضعف صالح بن يحيى، كما أشار إلى ذلك البخاري بقوله: فيه نظر. التاريخ الكبير (٤/٢٩٢)، أو أنه مجهول، كما يشعر بذلك كلام موسى بن هارون، روى عن موسى بن هارون أنه قال: لا يعرف صالح بن يحيى، ولا أبوه إلا بجده، وهذا ضعيف. سنن البيهقي الكبرى (٩/٣٢٨)، وهو الذي جزم به الذهبي في المغني في الضعفاء (١/٣٠٥)، وقال الحافظ في التقریب: لين. (٢٧٤).

الثانية: جهالة يحيى بن المقدم بن معد يدي، كما في كلام موسى بن هارون المتقدم، واعتمده الذهبي، فقال في الميزان: لا يعرف إلا برواية ولده صالح عنه. (٧/٢٢٢) وقال الحافظ في التقریب: مستور. (٥٩٧).

الثالثة: الاضطراب الذي أشار إليه البيهقي وبينه بقوله: ورواه محمد بن حمير، عن ثور، عن صالح، أنه سمع جده المقدم، ورواه عمر بن هارون البلخي، عن ثور، عن يحيى بن المقدم، عن أبيه، عن خالد.

الرابعة: النكارة والمخالفة - كما تقدم - في كلام البيهقي. انتهى مختصرا. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/٢٨٦ - ٢٨٨) الحديث (١١٤٩).

قال النسائي: [يشبهه] ^(١) إن كان هذا صحيحاً أن ^(٢) يكون منسوخاً، لأنَّ قوله: «أُذِنَ في لحوم الخيل» دليل على ذلك. ^(٣)

ق: اعتذر بعض الحنفية عن هذا الحديث، بأن قال: فعل الصحابي في زمن رسول الله ﷺ إنما يكون حجة إذا علمه النبي ﷺ، وفيه شك على أنه معارض بقول بعض الصحابة: «أن النبي ﷺ حرم لحوم الخيل» ^(٤) ثم إن سلم من المعارض ولكن لا يصح التعلق به في مقابلة دلالة النص .

قال: وهذه إشارة إلى ثلاثة أجوبة:

الأول: فإنما يرد على هذه الرواية، والرواية الأخرى لجابر، وأما الرواية التي فيها: «وَأُذِنَ في لحوم الخيل» فلا يرد عليها ^(٥) التعلق.

والثاني: وهو المعارض بحديث التحريم، فإنه ورد بلفظ النهي لا بلفظ التحريم من حديث خالد بن الوليد، وفي ذلك الحديث كلام ينقص به عن ^(٦) مقاومة هذا الحديث [٢٥٣/ب/خ] عند بعضهم.

وأما الثالث: فإنه أراد بدلالة الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالْحَمِيرَ لِيَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٧) ووجه الاستدلال أن الآية خرجت مخرج

(١) الذي وجدته في المخطوط يشير، والصواب - والله أعلم - ما أثبتته، فالنَّوَوِي لما نقل كلام النسائي قال: يشير . المجموع (٦/٩)، وكذلك ابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/٢١٠).

(٢) في نسخة (خ) أي. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب .

(٣) نقل ذلك عنه النَّوَوِي في المجموع (٦/٩)، وابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/٢١٠)، والعظيم أبادي في عون المعبود (١٠/١٩٩)، والقاري في مرقاة المفاتيح (٨/٣٧).

(٤) سبق تخريجه في هذا الحديث ج ٢ ص ٥٥٢.

(٥) في نسخة (خ) عليه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إحكام الأحكام الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٤/١٨٦).

(٦) في نسخة (ق) من . وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إحكام الأحكام الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. (٤/١٨٦).

(٧) سورة النحل، الآية (٨).

الامتنان، بذكر النعم على ما دل عليه سياق الآيات التي في سورة النَّحْل، فذكر الله تعالى الامتنان بنعمة الرُّكوب، والزينة في الخيل، والبغال، والحمير، وترك الامتنان بنعمة الأكل، كما ذكر في الأنعام، ولو كان الأكل ثابتاً لما ترك الامتنان به، لأنَّ نعمه الأكل في جنسها فوق نعمة الركوب والزينة، فإنه يتعلق بها البقاء بغير واسطة، ولا يحسن^(١) ترك الامتنان بأعلى النعمتين وذكر الامتنان بأدناهما / [١٥٦ / ب / ق]، فدل ترك الامتنان بالأكل على المنع منه، لا سيما وقد ذكرت نعمة الأكل في نظائرها من الأنعام، وهذا وإن كان استدلالاً حسناً إلا أنه يُجَاب عنه من وجهين:

أحدهما: ترجيح دلالة الحديث على الإباحة على هذا الوجه من الاستدلال، من حيث قوته بالنسبة إلى تلك الدلالة.

والثاني: أن يُطالب بوجه الدلالة على عين التحريم، فإنَّ ما يشعر به ترك الأكل أعم من كونه متروكاً على سبيل الحرمة، أو على سبيل الكراهة.^(٢)

قلت: أمَّا الوجه الثاني فلا بأس به، وأمَّا الأول فلهم أن ينازعوا في كون دلالة هذا الحديث على الإباحة أقوى من دلالة [هذه]^(٣) الآية^(٤) على المنع، فيحتاج إلى دليل على ما قال، والإلم^(٥) يتم له الجواب. والله أعلم.

قال الإمام [المأزري]^(٦): ولما رأى أصحابنا هذه الأحاديث وكان حديث جابر أصحَّ قدَّموه على نفي التحريم، وقالوا: بالكراهة، لأجل ما وقع من معارضته بالحديث الآخر، ولما يقتضيه ظاهر الآية، وقد ذكر فيها الخيل، كما ذكر فيها الحمير، ونَبَّه على المِنَّة بما خلقت

(١) في نسخة (خ) يحصل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إحصاء الأحكام الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. (٤/ ١٨٦).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٤/ ١٨٥).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) في نسخة (خ) الآيات. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٥) في نسخة (خ) والأول. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

له، ولم يذكر الأكل. ^(١)

قلت: ويقول مالك قال ابن عباس ^(٢)، ويقول الشافعي قال الليث. ^(٣)

وفي الحديث دليل على جواز نحر الخيل. ^(٤)

وقوله: «وَمَنْعَى النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ» دليل لمن يرى تحريم الحمر الأهلية. ^(٥)

وعندنا في ذلك قولان: أظهرهما أنها مغلظة الكراهة جدا.

والثاني: أنها محرمة بالسنة. ^(٦) يريد بهذا الحديث وما يقاربه. والله أعلم.



(١) إلى هنا ينتهي نص كلام المازري، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤٩/٣)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٣٨٣/٦).

(٢) نقل ذلك عنه النووي في المجموع (٥/٩)، وكذلك في شرحه على صحيح مسلم (٩٥/١٣)،

(٣) نقل ذلك عنه ابن عبد البر في التمهيد (١٢٨/١٠)، والاستذكار (٢٩٧/٥)، وابن قدامة في المغني (٣٢٧/٩).

(٤) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد ذلك في كتابه إحكام الأحكام (١٨٦/٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (٩٧/١٣).

(٥) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد ذلك في كتابه إحكام الأحكام (١٨٦/٤).

(٦) نقل هذين القولين القاضي عبد الوهاب في التلقين (٢٧٧/١)، وكذلك في كتابه المعونة (٤٦٢/١)، وابن هبيرة في اختلاف الأئمة العلماء (٣٥٥/٢).

❖ الحديث الخامس:

عن عبد الله بن أبي أوفى ^(١) قال: « أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيْلِي خَيْبَرٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَانْتَحَرْنَاَهَا فَلَمَّا غَلَّتْ بِهَا الْقُدُورُ، نَادَى مُنَادِي ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَكْفِتُوا الْقُدُورَ وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ حُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا ^(٣) ».

❖ الشرح:

ظاهر الحديث يدل على تحريم أكل الحمر الأهلية، ^(٤) لكن بين الصحابة - رضوان الله عليهم - اضطراب، هل حُرمت لعينها، أو لأنها لم تُخَمَّس، أو لأنها ظَهَرَ فكره أن تذهب ^(٥) حمولة الناس، أو لأنها جَوَّال القرية ^(٦) أي: تأكل الجَلَّة ^(٧) - بفتح الجيم - فهذا -

(١) ستأتي ترجمته - إن شاء الله - من قبل الفاكهاني في الحديث الذي يلي الحديث الآتي.

(٢) الذي جاء في صحيح مُسْلِم أن المنادي هو أبو طَلْحَةَ (٣/ ١٥٤٠) الحديث (١٩٤٠)، قال ابن حجر: ووقع عند مُسْلِم -أيضاً-: أن بلالا نادى بذلك. فتح الباري (٩/ ٦٥٥)، وجاء في رواية أخرجهما النَّسَائِي في السنن الكبرى (٣/ ١٦١) رقم (٤٨٥٣) أن المنادي: عبدالرحمن بن عَوْف.

وجمع بينهما ابن حجر في الفتح فقال: ولعل عبدالرحمن نادى أولاً بالنهي مطلقاً، ثم نادى أبو طَلْحَةَ وبلال بزيادة على ذلك، وهو قوله: « فَإِنهَا رَجَسَ ». (٩/ ٦٥٥).

(٣) أخرجه البُخَارِي في كتاب (٦٠) الجهاد، باب (٢٠) ما يصيب من الطعام في أرض الحرب (٣/ ١١٥٠) الحديث (٢٩٨٦) بنحوه، ومُسْلِم في كتاب (٣٤) الصيد والذبائح، باب (٥) تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (٣/ ١٥٣٩) الحديث (١٩٣٧) بلفظه.

(٤) المعلم للمازري (٣/ ٤٧)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٦/ ٣٧٨)، شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (١٣/ ٩١).

(٥) في نسخة (ق) يذهب. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

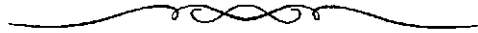
(٦) إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٦/ ٣٧٨ - ٣٧٩)، إحكام الأحكام لابن دَقِيق الْعِيد (٤/ ١٨٧)، المفهم للقرطبي (٥/ ٢٢٤)، المعلم للمازري (٣/ ٤٦)، عمدة القاري للنعيني (١٤/ ٢٤٤)،

(٧) ذكر ابن قُتَيْبَةَ هذا المعنى بنصه ثم قال: والجلَّة البعر كنى بها عن العذرة. غريب الحديث لابن قُتَيْبَةَ (١/ ٢٧٦).

والله أعلم - منشأ الخلاف المتقدم بالكرهية المغلظة^(١) [دون]^(٢) التحريم، لأنَّ بذهاب^(٣) هذه العلة المذكورة يذهب التحريم.

ومعنى: «أَكْفُتُوا الْقُدُورَا» أي: اقلبوها وفرغوها، وهو بوصل الهمزة ثلاثياً، من كَفَاتِ الْإِنَاءَ: كَبَيْتُهُ وَقَلْبَتُهُ.^(٤)

قال الجَوْهَرِيُّ: فزعم^(٥) ابن الأَعْرَابِيِّ^(٦): أَنَّ أَكْفَأْتَهُ لُغَةٌ.^(٧) والله أعلم.



(١) في نسخة (خ) المتغلظة. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في المعلم للمازري الذي نقل منه الفاكهاني (٤٨/٣).

(٢) الذي في المخطوط: و، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٤٨/٣)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٣٧٩/٦).

(٣) في نسخة (خ) تذهب. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في المعلم للمازري الذي نقل منه الفاكهاني (٤٨/٣).

(٤) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٧٧/١)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (٤٨١)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٣٤٤/١)، غريب الحديث لأبي عبيد (٢٧٦/٢)، الفائق للزمخشري (٢١٩/١)، الصحاح للجوهري (١٠٦/١).

(٥) في نسخة (ق) وزعم. وهي موافقة لما جاء في كتاب الجوهري الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها الصحاح (١٠٦/١).

(٦) محمد بن زياد بن الأعرابي، أبو عبدالله، مات سنة ٢٠٣هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيوطي (١٠٥/١ - ١٠٦) رقم (١٧٤).

(٧) الصحاح للجوهري (١٠٦/١)، وكذلك نقل ذلك عنه ابن السكيت في إصلاح المنطق (١٥٢).

☆ الهدية السادسة^(١):

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأَتَيْ بِضَبٍّ مَحْنُوزٍ^(٢)، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ / [١٥٨ / أ / ق] ﷺ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ. قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ، فَأَكَلْتُهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ^(٣)».

«المَحْنُوزُ»: المشوي^(٤) بالرَّضْفِ: وهي الحجارة المحمأة.^(٥)

❖ الشرح:

الحديث نص في إباحة أكل الضب من غير كراهة من وجهين:
أحدهما: قوله - عليه الصلاة والسلام - « لا » في جواب « أَحَرَامٌ هُوَ ؟ » .
والثاني: تقريره - عليه الصلاة والسلام - على أكله،^(٦) وهو - عليه الصلاة والسلام - لا يُقر على حرام، ولا مكروه.

-
- (١) في نسخة (خ) السابع. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب ، حتى يستقيم الترتيب.
- (٢) التي أتت به هي أم حفيد، ويقال لها: أم حفين وأم عفين، قال الباهلي: اسمها هزيلة. غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوval (٥١٢ / ٢).
- (٣) أخرجه البُخَارِي في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (٣٣) الضب (٥ / ٢١٠٥) الحديث (٥٢١٧) مع اختلاف يسر في الفاظه ، ومُسْلِم في كتاب (٣٤) الصيد والذبائح، باب (٧) في إباحة أكل الضب (٣ / ١٥٤٣) الحديث (١٩٤٥) بحروفه وألفاظه .
- (٤) غريب الحديث للحري (٢ / ٤٧١)، مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (١ / ٢٠٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (١ / ٢٤٧)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١ / ٤٥٠).
- (٥) العين للفراهيدي (٧ / ٢٨)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٨ / ١٨٢)، المصباح المنير للفيومي (١ / ٢٢٩)، المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (١ / ٣٣٢)، لسان العرب لابن منظور (٩ / ١٢١).
- (٦) ذكر هذين الوجهين ابن دَقِيق العِيد، كما ورد ذلك في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ١٨٩).

ولا خلاف فيه إلا ما حُكي عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته^(١)، وإلا ما حكاه ع^(٢) عن قوم أنهم قالوا: بتحريمه.

ح: ولا أظنه يصح، وإن صح فهو محجوجٌ بالنصوص والاجماع قبله.^(٣)

ومعنى «أعافه»: أكرهه تقذراً. هكذا قال أهل اللغة.^(٤)

وأكل خالد له من غير استئذان من باب الإذلال، والأكل من بيت القريب والصديق الذي لا يكره ذاك، لأن ميمونة هي خالة خالد، والبيت بيت صديقه رسول الله ﷺ فلا تفتقر^(٥) إلى استئذان، لا سيما والمهدية حالته، بل ذلك في مقتضى العادة جبر^(٦) لقلب المهدي^(٧)، وتطبيب له، وتركه كسر له وتشويش لخاطره.

وفيه دليل على الإعلام بما يُشك في أمره، والبحث عنه حتى يتضح الحكم فيه. فإن كان يمكن ألا يعلم النبي ﷺ عين ذلك الحيوان وأنه ضب، فقصد الإعلام بذلك ليكونوا على يقين من إباحته إن أكله أو^(٨) أقر على أكله.

(١) الهداية شرح البداية للمرغيناني (٤/٦٨)، بداية المبتدي للمرغيناني (٢١٩).

(٢) إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/٣٨٧).

(٣) من قول الفاكهاني: ولا خلاف فيه، إلا ما حُكي عن أصحاب أبي حنيفة إلى هنا هذا كله كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٣/٩٧).

(٤) غريب الحديث لابن الجوزي (٢/١٣٩)، غريب الحديث لأبي عبيد (٤/٢١٩)، لسان العرب لابن منظور (٩/٢٦١)، تهذيب اللغة للأزهري (٣/١٤٧).

(٥) في نسخة (ق) يفتقر.

(٦) في نسخة (خ) جبراً. وما أثبتهم نسخة (ق) الصواب لأنه خبر.

(٧) من قول الفاكهاني: وأكل خالد له من غير استئذان من باب الإذلال إلى هنا هذا كله نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (١٣/٩٩) عدا قول الفاكهاني: بل ذلك في مقتضى العادة.

(٨) في نسخة (ق): و. بدون ألف. وما أثبت من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/١٨٩).

ق: وفيه دليل أن ليس مطلق النفرة وعدم الاستطاعة دليلاً على التحريم، بل أمر
 مخصوص من ذلك، إن قيل: بأن ذلك من أسباب التحريم - أعني الاستخبات -، كما
 يقوله الشافعي^(١) رحمته الله.^(٢)



(١) الأم للشافعي (٢/ ٢٥٠)، مختصر المزني (١/ ٢٨٦)، الحاوي الكبير للماوردي (١٥/ ١٤٦)، المجموع
 للنووي (١/ ٢١٢).

(٢) من قول الفاكهاني: وفيه دليل على الإعلام بما يشك في أمره، والبحث عنه إلى هنا هذا كله نص كلام
 ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٨٩).

☆ الحديث السابع^(١):

عن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: « غَزَوْنَا مع رسول الله ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، نَأْكُلُ الْجُرَادَ ». ^(٢)

التعريف:

عبدالله بن أبي أوفى، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد بن رفاعة بن ثعلبة الأسلمي، ^(٣) أخو زيد بن أبي أوفى ^(٤)، شهد بيعة الرضوان، ^(٥) كنيته أبو إبراهيم، ويقال: أبو معاوية، ويقال: أبو محمد ^(٦)، بايع تحت الشجرة، ^(٧) وأول مشهد شهدته مع النبي ﷺ يوم حنين ^(٨)، وأصابته يومئذ ضربة في ذراعه، وشهد ما بعد حنين من المشاهد، وكان قد

- (١) في نسخة (خ) الثامن. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الترتيب.
 - (٢) أخرجه البخاري في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (١٣) أكل الجراد (٢٠٩٣/٥) الحديث (٥١٧٦) مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٤) الصيد والذبائح، باب (٨) إباحة أكل الجراد (١٥٤٦/٣) الحديث (١٩٥٢) بلفظه.
 - (٣) نص على ذلك ابن الأثير في أسد الغابة (٣/١٨١) رقم (٢٨١٧)، وابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٤/١٨) رقم (٤٥٥٨).
 - (٤) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٥٣٦ - ٥٣٧) رقم (٨٣٩)، رجال صحيح مُسْلِم لابن منجويه الأصبهاني (١/٣٤٣) رقم (٧٣٥)، الهداية والإرشاد للكلاباذي (١/٣٩٣) رقم (٥٥٥)، التعديل والتجريح للباجي (٢/٨٠٧) رقم (٧٨١).
 - (٥) تهذيب الكمال للمزي (١٤/٣١٨)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٣١/٤١) رقم (٣٤٠٨).
 - (٦) ذكر هذه الثلاث الكنى محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، كما في كتابه فتح الباب في الكنى والألقاب (٣٥) رقم (١٠٣).
 - (٧) التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢٤) رقم (٤٠)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٢١)، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١/٢١٣).
 - (٨) الذي ذكره ابن سعد أنه: خيبر، كما ورد في كتابه الطبقات الكبرى (٤/٣٠١) وكذلك ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/٤٨) رقم (٣٤٠٨).
- وحُنيْن: سيأتي الكلام عليها من قبل الفاكهاني في كتاب الجهاد، الحديث الأول. ج ٢ ص ٦٩٨.

كف بصره في آخر عمره، وكان يصبغ رأسه ولحيته بالحناء، وكان له ظفيران، نزل الكوفة وابتنى بها داراً، ومات بها سنة ست، ويقال: سبع وثمانين، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة رضي الله عنه. (١)

رُوي له عن رسول الله ﷺ خمسة وتسعون حديثاً، اتفقا منها على عشرة، وأنفرد البخاري بخمسة ومُسْلِمٌ بحديث. (٢)

رَوَى عَنْهُ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ (٣)، وإسماعيل بن أبي خالد (٤)، وأبو النَّضْرِ سالم - مَوْلَى [عمر بن عبيد الله التيمي] - (٥)، وأبو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي (٦)، وأبو (٧) إبراهيم

(١) من قول الفاكهاني: وكان قد كف بصره في آخر عمره إلى هنا نص عليه ابن سَعْدٍ في كتابه الطبقات الكبرى (٣٠٢/٤) عدا قوله: ومات بها سنة ست أي: وثمانون، فإن وفاته في هذه السنة قد نص عليها ابن زُبَيْرٍ، كما في كتابه مولد العلماء ووفياتهم (٢١٣/١)، ومعرفة الثقات لأحمد العجلي (٢١/٢) رقم (٨٥٤).

(٢) من قول الفاكهاني: رُوي له عن رسول الله ﷺ خمسة وتسعون إلى هنا هذا نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في كتابه تهذيب الأسماء (٢٤٧/١)، تلقيح فهو م أهل الأثر لابن الجوزي (٢٦٥) و (٢٨٧).

(٣) طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ بن عمرو بن كَعْبٍ اليامي الكوفي، ثقة قارئ فاضل، من الخامسة، مات سنة ١١٢ هـ، أو بعدها، ع. التقريب (٢٨٣) رقم (٣٠٣٤).

(٤) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، مولا هم البجلي، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ١٤٦ هـ، ع. التقريب (١٠٧) رقم (٤٣٨).

(٥) الذي وجدته في المخطوط: مولى ابنِ مُطِيعٍ، والصواب ما أثبتته فهو مولى عمر بن عبيد الله التيمي وليس مولى ابن مطيع، فإن مولى ابن مطيع هو سالم أبو الغيث المدني. التقريب (٢٢٧) رقم (٢١٩٠)، وأما الذي معنا فهو سالم بن أبي أمية، أبو النَّضْرِ، مولى عمر بن عبيد الله التيمي المدني، ثقة ثبت، وكان يرسل من الخامسة، مات سنة ١٢٩ هـ التقريب (٢٢٦) رقم (٢١٦٩).

(٦) سليمان بن أبي سليمان، أبو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي، الكوفي، ثقة، من الخامسة، مات في حدود الأربعين ومئة، ع. التقريب (٢٥٢) رقم (٢٥٦٨).

(٧) في نسخة (ق) إبراهيم بدون أبو. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في تهذيب الكمال للمزي (٣١٨/١٤).

/ [١٥٨ / ب / ق] بن عبد الرحمن السكسكي^(١)، روى له الجماعة.^(٢)

❖ الشرح:

الحديث دليل على إباحة أكل الجراد، ولا خلاف فيه.^(٣) ولكن اختلف هل يقتصر إلى ذكاة أو لا؟ فقال مالك في المشهور عنه، وجمهور أصحابه^(٤)، وأحمد في روايته^(٥): باسقاط ذكاته، وذلك بأن يموت بسبب من الأسباب، إما بأن تقطع أرجله، أو تغرقه في الماء الساخن، أو طرحه في النار حيا، أو يسلق، أو يُحسَى في الغرائ^(٦) ويجلس عليه، ولم يشترط ذلك الشافعي^(٧)، ولا أبو حنيفة^(٨)، ولا ابن نافع^(٩)، ولا ابن عبد الحكم^(١٠) من أصحابنا.

(١) إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، أبو إسماعيل، الكوفي، مولى صخير، صدوق ضعيف الحفظ، من الخامسة، خ د س. التقريب (٩١) رقم (٢٠٤).

(٢) من قول الفاكهاني: روى عنه طلحة بن مصرف إلى هنا هذا ما ذكره المزي في تهذيب الكمال (٣١٨ / ١٤ - ٣١٩).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠٣ / ١٣)، أحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤ / ١٩٠)، الذخيرة للقرافي (٤ / ١٠٣).

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية (١ / ٢٣٩)، المدونة الكبرى (٣ / ٥٧)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٢٧)، التلخين لعبد الوهاب (١ / ٢٧٧)، الاستذكار لابن عبد البر (٨ / ٣٨٢)، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٧٩)، الكافي لابن عبد البر (١٨٧).

(٥) المغني لابن قدامة (٩ / ٣١٥)، الإنصاف للمزداوي (١٠ / ٣٨٤)، الكافي لابن قدامة (١ / ٤٧٧).

(٦) قال ابن منظور: الوليحة: الغزالة والولائح: الغرائ، والجلال، والأعدال، يُحْمَل فيها الطيب، والبز، ونحوه. لسان العرب (٢ / ٦٣٨).

(٧) الأم للشافعي (٢ / ٢٣٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣ / ١٠٣)، المجموع للنووي (٩ / ٢٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١٥ / ٥٩).

(٨) الهداية شرح البداية للمرغيناني (٤ / ٧٠).

(٩) كما نص على ذلك صاحب المحرر الوجيز ابن عطية (١ / ٢٣٩)، والقرطبي في جامعه (٧ / ٢٦٩).

وأما ابن نافع فهو: عبدالله بن نافع بن ثابت الأسدي القرشي، أبو بكر، توفي سنة ٢١٦هـ. ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٣ / ١٤٥ - ١٤٧).

(١٠) كما نص على ذلك صاحب المحرر الوجيز ابن عطية (١ / ٢٣٩).

تتبع

وقال ابن وهب: إن ضم في غرارة فضمه ذكاته. وقال ابن القاسم: لا حتى يصنع به شيء يموت منه، كقطع الرأس، أو الأرجل، أو الأجنحة، أو الطرح في الماء. وقال سحنون: لا يطرح في الماء البارد. وقال أشهب: إن مات من قطع رجل، أو جناح، لم يؤكل، لأنها حالة قد يعيش بها وينسل.^(١)

قلت: وهو بعيد في مجرى العادة. والله أعلم.



==

وأما ابن عبدالحكم فهو: عبدالله بن عبدالحكم بن أعين، أبو محمد، توفي سنة ٢١٤هـ. شجرة النور الزكية لمخلف (٥٩) رقم (٢٧).

(١) هذه الأقوال قول ابن وهب، وابن القاسم، وسحنون، وأشهب قد نقلها ابن عطية عنهم كما نقلها عنهم الفاكهاني. المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٢٤٠).

☆ الهدية الثامنة^(١):

عن زَهْدَم بن مُضَرَّب الجَرَمِيِّ قال: « كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَدَعَا بِمَائِدَةٍ عَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٌ، فَدَخَلَ رَجُلٌ^(٢) مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ^(٣) أَحْمَرُ شَبِيهٌ بِالْمُوَالِي، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَتَلَكَّأَ، فَقَالَ: هَلُمَّ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ ».^(٤)

التعريف:

زَهْدَم بن مُضَرَّب التابعي الجَرَمِيُّ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ - هو بفتح الزاي المعجمة، وسكون الهاء، وفتح الدال المهملة - مُضَرَّب - بضم الميم، وفتح الضاد المعجمة، وكسر الراء المشددة - يكنى أبا مُسْلِمٍ، سمع عِمْرَان بن الْحُصَيْن، وأبا موسى الْأَشْعَرِي.
رَوَى عَنْهُ أَبُو جَمْرَةَ نَصْر بن عِمْرَانَ الضُّبَيْعِي^(٥)، وَأَبُو قِلَابَةَ، وَالْقَاسِم بن عَاصِم^(٦)، وَمَطَرُ الْوَرَّاق^(٧).

(١) في نسخة (خ) التاسع. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الترتيب.
(٢) قال ابن الملقن هذا الرجل المبهم لا يحضرنى اسمه بعد البحث الشديد عنه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/١٢٠).

قال ابن حجر: هو زهدم الراوي أبهم نفسه. فتح الباري (٩/٦٤٦).

(٣) بطن من بني بكر بن عبد مناف بن كِنَانَةَ. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي (١٧٩).
(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (٢٦) لحم الدجاج (٥/٢١٠٠) بنحوه مختصراً، ومُسْلِم في كتاب (٢٧) الأيمان، باب (٣) نذب من حلف يمينا فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي خير ويكفر عن يمينه (٣/١٢٧٠) الحديث (١٦٤٩) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.
(٥) نصر بن عِمْرَان بن عَصَام الضُّبَيْعِي، أبو جمره، الْبَصْرِيُّ، نزيل خُرَاسَانَ، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من الثالثة، مات سنة ١٢٨هـ. ع. التقريب (٥٦١) رقم (٧١٢٢).
(٦) الْقَاسِم بن عَاصِم التَّمِيمِي، ويقال: الكليني، مقبول، من الرابعة، خ م مد تم س. التقريب (٤٥٠) رقم (٥٤٦٥).
(٧) مَطَر بن طَهْمَانَ الْوَرَّاق، أبو رجاء، السُّلَمِيُّ، مولا هم الخراساني، سكن البصرة، صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف، من السادسة، مات سنة ١٢٥هـ. ويقال: سنة تسع، خت م ٤. التقريب (٥٣٤) رقم (٦٦٩٩).

أخرج حديثه في الصحيحين.^(١)

❖ الشرح:

في «المائدة» لغة أخرى: مَيْدَةٌ^(٢)، كجفنة.

قيل: سميت مائدة لأنها تُمَدُّ بما عليها أي: تتحرك وتميل.^(٣)

و«الدجاج»: معروف، وفتح الدال فيه أفصح من كسرهما، الواحدة دجاجة للذكر والأنثى.

قال الجوهري: لأن الهاء إنما دخلته على أنه واحد من جنس، مثل حمامة وبطة ألا ترى إلى قول جرير:^(٤)

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي *** صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ النَّوَاقِيسِ^(٥)
إنما يعني: زُفَّاء الديوك.

و«الدجاجة»: كُبَّةٌ من العزل.^(٦) انتهى.

ومعنى «تَلَكَّأَ»: تبطأ أو توقف.^(٧)

(١) تهذيب الكمال للمزي (٣٩٦/٩) رقم (٢٠٠٧)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني (١٤٦/١) رقم (٣٤٩).

(٢) في نسخة (ق) ميد. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في لسان العرب لابن منظور (٤١١/٣)، تهذيب اللغة للأزهري (١٥٤/١٤).

(٣) لسان العرب لابن منظور (٤١١/٣)، مقاييس اللغة لابن فارس (٢٨٨/٥)، تاج العروس للزبيدي (١٩٤/٩)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (١١٦).

(٤) جرير بن عطية الخطفي، أبو جزرة، توفي سنة ١١١هـ. طبقات فحول الشعراء (٢٩٧/٢) رقم (٣٨٨)، المنتظم لابن الجوزي (١٤٤/٧).

أما هذا البيت فهو منصوص عليه في ديوانه (٢٤٩).

(٥) في نسخة (خ) النواقيس. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما في ديوان جرير (٢٤٩).

(٦) من قول الفاكهاني: و«الدجاج» معروف، وفتح الدال فيه أفصح من كسرهما إلى هنا هذا نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (٢٩٠/١).

(٧) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢٦٨/٤).

وفي «هَلُمَّ» لغتان أصحهما أن يكون للمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث، بلفظ واحد، ومنهم ^(١) قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ ^(٢) وهذه لغة أهل الحجاز، وأهل نجد يصرّفونها، فيقولون للثنتين: هَلُمَّنَّ، وللجمع: هَلُمَّوْا، وللمرأة: هَلُمَّيْ، وللنساء: ^(٣) هَلُمَّنَّ، وإذا قيل لك: هَلُمَّ إلى كذا، قلت: إلامَ أَهَلُمَّ مفتوحة الألف والهاء - كأنك قلت: إلامَ أُمُّ [٢٥٤/ب/خ]، وتركت الهاء على ما كانت [عليه] ^(٤)، وإذا قال لك: هَلُمَّ كذا وكذا أي: هاته، قلت: لا أَهَلُمَّه، أي: لا أُعْطِيْكَه. ^(٥)

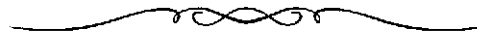
قال الخليل: ^(٦) وأصله هَلُمَّ، من قولهم: لَمْ اللهُ شَعْنَهُ، أي: جمعه كأنهم أرادوا: لَمْْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا أي: اقْرُبْ، وهَا: [١٦٠/أ/ق] للثنية، وإنَّما حُذِفَتْ أَلْفُهَا لكثرة الاستعمال، وجعلنا اسمًا واحدًا. ^(٧)

وتستعمل قاصرة إذا كانت بمعنى: أقبل، ومتعدية إذا كانت بمعنى: هات، ونحو ذلك، وقد مضى تمثيله.

وفي الحديث دليل على جواز أكل الدجاج.

-
- (١) في نسخة (ق) ومنه. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.
 - (٢) سورة الأحزاب، الآية (١٨).
 - (٣) في نسخة (ق) والنساء. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. الصحاح للجوهري (١٥١٧/٢).
 - (٤) الزيادة من نسخة (ق).
 - (٥) من قول الفاكهاني في هلم: والمجموع، والمذكر، والمؤنث، بلفظ واحد، إلى هنا هذا كله منصوص عليه في كتاب الصحاح للجوهري (١٥١٧/٢).
 - (٦) الخليل بن أحمد بن عمر الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، توفي سنة ١٦٠هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيوطي (١/٥٥٧ - ٥٦٠) رقم (١١٧٢)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٣/٣٠٣) رقم (٤٠٢).
 - (٧) فقد نقله عنه الجوهري في الصحاح (١٥١٧/٢)، والفيومي في المصباح المنير (٢/٦٤٠)، وابن منظور في لسان العرب (١٢/٦١٨)، والنُّووي في شرحه على صحيح مُسْلِم (٩/٩٥).

ق: وفيه دليل على البناء على الأصل، فإنه قد تبين برواية أخرى أن هذا الرجل علل تأخره بأنه رآه يأكل شيئاً فقذره^(١)، فإمّا أن يكون كما قلنا في البناء على الأصل، ويكون أكل الدجاج الذي يأكل القذر مكروهاً، أو يكون ذلك دليلاً على أنه لا اعتبار بأكله للنجاسة. وقد جاء النهي عن لبن الجلالة^(٢). وقال الفقهاء^(٣): إذا تغير لحمها بأكل النجاسة لم تؤكل^(٤). قلت: في هذا الكلام نظرٌ فتأمل.



(١) أخرجه البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٧٠) قدوم الأشعرين وأهل اليمن، وقال أبو موسى عن النبي ﷺ: «هُم مَنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ» (١٥٩٣/٤) الحديث (٤١٢٤)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (٣) ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير وَيُكْفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ (١٢٧٠/٣) الحديث (١٦٤٩).

(٢) سنن أبي داود (٣/٣٥١) الحديث (٣٧٨٦)، سنن النسائي الكبرى (٤/١٩٤) الحديث (٦٨٦٦)، مسند أحمد (١/٢٩٣) الحديث (٢٦٧١).

الجلالة: التي تأكل العذرة. غريب الحديث لابن الجوزي (١/١٦٧).

(٣) الذخيرة للقرافي (٤/١٠٤)، الكافي لابن قدامة (١/١٥)، المغني لابن قدامة (٩/٣٢٩)، الحاوي الكبير للهاوردي (١٥/١٤٨).

(٤) من قول الفاكهاني: وفي الحديث دليل على جواز أكل الدجاج إلى هنا هذا كله نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/١٩١).

❖ الهدية الفاشرة:

عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلغقها أو يلغقها »^(١).

❖ الشرح:

يقال: لَعَقْتُ الشيء بالكسر أَلَعَقُهُ بالفتح لَعَقاً أي: لَحَسْتُهُ^(٢) والعقت غيري يدي رباعي، فالأول يتعدى إلى مفعول واحد، والثاني إلى مفعولين^(٣)، فالمفعول الثاني من الرباعي محذوف، وأظن أن فيه رواية: « أَوْ يُلْغِقُهَا أَخَاهُ »^(٤).

واللَعَقَةُ: - بالفتح - المرة الواحدة، واللَعَوُ: اسم ما يُلْعَقُ^(٥).

وتماه في بعض الروايات: « فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ »^(٦).

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٧٣) الأطعمة، باب (٥٠) لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل (٢٠٧٧/٥) الحديث (٥١٤٠) بلفظه، ومُسْلِم في كتاب (٣٦) الأشربة، باب (١٨) استحباب لعق الأصابع والقصعة، وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى اليد قبل لغقها (١٦٠٥/٣) الحديث (٢٠٣١) بلفظه.

(٢) ذكر ذلك الجوهري كما في كتابه الصحاح (١١٧٣/٢).

(٣) من قول الفاكهاني: فالأول يتعدى إلى مفعول واحد إلى هنا هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٩٢/٤).

(٤) لم أقف على سندها وقد وجدت هذه الرواية منسوبة للنبي ﷺ في كتاب المدخل لمحمد العبدري الفاسي (٢١٧/١) ولم أقف على غيره.

(٥) الصحاح للجوهري (١١٧٣/٢ - ١١٧٤)، العين للفراهيدي (١٦٦/١)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢١٦/١)، مقاييس اللغة لابن فارس (٢٥٢/٥)، لسان العرب لابن منظور (٣٣٠/١٠).

(٦) أخرجه مُسْلِم في كتاب (٣٦) الأشربة، باب (١٨) استحباب لعق الأصابع والقصعة، وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى اليد قبل لغقها (١٦٠٥/٣) الحديث (٢٠٣٣) بلفظه.

ق: وقد يُعَلَّلُ بأنَّ مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلويث لما يمسح به، مع الاستغناء عنه بالريق، لكن إذا صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه. ^(١)



(١) انتهى نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٩٢).

باب الصيد

الحديث الأول:

عن أبي ثعلبة الحُشَينِي قال: « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَفِي أَرْضِ أَصِيدُ بِقَوَّسِي، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، وَبِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِي، قَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَ - يَعْنِي - ^(١) مِنْ آتِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صِدَّتْ بِقَوَّسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعَلَّمِ فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ. » ^(٢)

التعريف:

أبو ثعلبة [قيل] ^(٣) اسمه جُرْثُومُ بْنُ نَاشِبٍ، وَالْحُشَينِي - بضم الخاء المعجمة، وفتح الشين المعجمة، بعدها نون - منسوبٌ إلى بني حُشَيْنٍ قُضَاعَةٌ، وهو وائِلُ بْنُ نَمِرٍ وَبَرَّةُ بْنُ

(١) هذه اللفظة مدرجة - والله أعلم - مِنْ رَاوِي الْحَدِيثِ، وَلَيْسَتْ مِنْ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ وَقَدْ ذَكَرَهَا الْحُمَيْدِيُّ - أَيْضًا - فِي كِتَابِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ (٣/ ٤٦٠)، وَابْنُ مَرِّ فِي خِلَاصَةِ الْأَحْكَامِ (٨٣/ ١).

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّي: اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (١٦٧/ ٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ (٧٥) الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَابِ (٤) صَيْدِ الْقَوْسِ (٥/ ٢٠٨٧) الْحَدِيثِ (٥١٦١) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٣٤) الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، بَابِ (١) الصَّيْدِ بِالْكَلاِبِ الْمَعْلَمَةِ (٣/ ١٥٣٢) الْحَدِيثِ (١٩٣٠) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ.

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ نَسْخَةِ (ق).

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّي: اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (١٦٧/ ٣٣).

تَغْلِبُ - بالغين المعجمة - بن [حُلُوان] ^(١) بن عِمْران بن الحاف بن قُضَاعَةَ. ^(٢) وَخُشَيْنُ
تصغير أحسن مرخماً. ^(٣)

❖ الشرح :

قال أهل اللغة: الصَّيْدُ مصدر صَادَهُ يَصِيدُهُ وَيَصَادُهُ، أي: اصطاده، والصَّيْدُ -أيضاً-:
المَصِيدُ ^(٤) قال الله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ ^(٥) أي: مصيد البحر. ^(٦)

والحديث يشتمل على مسائل:

الأولى: ظاهره توقف استعمال أواني الكتابين على الغسل، وإن كان قد اختلف في
ذلك، وكأن منشأ الخلاف يرجع إلى مسألة الأصل والغالب. ^(٧) [١٦٠ / ب / ق]

ق: والحديث جار على مقتضى ترجيح غلبة الظن، فإن الظن المستفاد من الغالب
راجع على الظن المستفاد من الأصل.

الثانية: فيه دليل على جواز الاصطياد بالقوس والكلب ^(٨) المعلم، وتحريم ما صيد

(١) الذي وجدته في المخطوط: علوان، وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه
الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام (٤/ ١٩٤)، الطبقات لخليفة بن خياط (١١٨)، وكذلك
الأنساب للسمّعي (٢/ ٣٧٠).

(٢) الطبقات لابن خياط (١١٨)، الأنساب للسمّعي (٢/ ٣٧٠).

(٣) هذا التعريف بأكمله أخذه الفاكهاني من ابن دَقِيق العِيد بحروفه، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام
(٤/ ١٩٤).

والترخيم: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً. كتاب سيويه (٢/ ٢٣٩).

(٤) هذا نص كلام الجَوْهَرِي، كما ورد في الصحاح (١/ ٤٢٥).

(٥) سورة المائدة، الآية (٩٦).

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/ ٣١٨)، التفسير الكبير للرازي (١٢/ ٨١)، التسهيل لعلوم
التنزيل للقرطبي (١/ ١٨٩).

(٧) هذا قريب من نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٩٤).

(٨) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٩٤).

بغير المعلم إلا بشرط الذكاة، لقوله - عليه الصلاة والسلام - في غير المعلم: « فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ » فجعل حل الأكل متوقفا على الذكاة الشرعية.

قال الفقهاء: والتعليم المعتبر أن ينزجر بالإنزجار، وينبعث بالأشلاء^(١)، وليس في الحديث ما يدل على ذلك تعيينا إنما فيه مطلق التعليم، وكأَنَّهُم رجعوا في ذلك إلى العرف. والله أعلم.

ومن عبادة بعض شيوخنا - رحمهم الله - كل أمر لم يرد فيه تحديد من الشارع فالرجوع فيه إلى تعارف العقلاء.^(٢)

الثالثة: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » ظاهره وجوب التسمية فيحتج به من يشترط التسمية عند الإرسال، لوقفه - عليه الصلاة والسلام - بإباحة الأكل عليها.^(٣)

ومذهبنا إن تركها عامداً لم يؤكل، وإن تركها ناسياً أكل، كالذبيحة عندنا - أيضاً - هذا هو المعروف من مذهبنا.^(٤)

(١) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام وهو قريب من نص كلامه (١٩٥/٤).

قال ابن منظور: أَشَلَّيْتُ الْكَلْبَ وَقَرَقَسْتُ بِهِ إِذَا دَعَوْتَهُ، وَأَشَلَّى الشَّاةَ وَالْكَلْبَ وَاسْتَشَلَّاهُمَا: دَعَاهُمَا بِأَسْمَائِهِمَا. لسان العرب (٤٤٣/١٤).

(٢) من قول الفاكهاني: قال الفقهاء: والتعليم المعتبر أن ينزجر بالإنزجار إلى هنا هذا قريب من نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٩٥/٤).

(٣) هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام وهو قريب من نص كلامه (١٩٥/٤).

(٤) المدونة الكبرى (٣/ ٥١ - ٥٤)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ٢٥٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ٣٠١)، الكافي لابن عبد البر (١٨٣)، المستقى للباجي (٣/ ١٢٦)، المفهم للقرطبي (٥/ ٢٠٧)، المعلم للمازري (٣/ ٤٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/ ٣٥٩)، الثمر الداني شرح رسالة القَيْرَوَانِي للأزهري (٤٠٧).

وقال الشافعي في الوجهين: لا يحرم لأن التسمية عنده مسنونة لا واجبة،^(١) وعن أحمد روايات ثلاث أظهرها اشتراط التسمية مطلقاً^(٢)، وفرّق أبو حنيفة بين العمد والنسيان^(٣)، كما نقوله نحن. والله أعلم.

الرابعة: / [٢٥٢ / أ / خ] الحديث يدل دلالة ظاهرة على أن ما صيد بالكلب المعلم لا يفتقر إلى ذكاة،^(٤) كما هو مذهب العلماء على تفصيل في قتل الكلب إياه، ولا أعلم خلافاً أنه إذا أنفذ مقاتله، أو^(٥) أثر فيه بجرح من تنيب أو تخليب أن ذلك ذكاة له، أما لو صدمه أو نطحه ونحو ذلك مما لا يكون جرحاً فهذا فيه خلاف عندنا.^(٦) وأما إن تلف الصيد عند مشاهدة الكلب أو غيره طالباً له فزحاً أو دهشاً، فلا يجوز أكله.^(٧)

وهذا الباب مستوعب في كتب الفقه.

(١) الأم للشافعي (٢/٢٢٧)، الوسيط للغزالي (٧/١١٨)، المجموع للنووي (٨/٣٠١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣/٧٣)، فتح الباري لابن حجر (٩/٦٠١)، حلية العلماء للشاشي القفال (٣/٣٦٧) روضة الطالبين للنووي (٣/٢٠٥).

(٢) المغني لابن قدامة (٩/٢٩٢ - ٢٩٣).

(٣) تحفة الفقهاء للسمرقندي (٣/٧٧)، تبين الحقائق للزيلعي (٦/٥١ - ٥٢)، البحر الرائق لابن نجيم (٨/٢٥١).

(٤) هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام وهو قريب من نص كلامه (٤/١٩٦).

(٥) في نسخة (ق) و. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) المتقى للباجي (٣/١٢٤).

(٧) التلقين لعبد الوهاب (١/٢٧٣).

☆ الحديث الثاني:

عن هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ^(١) قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ، فَيَمْسِكُنَّ عَلَيَّ، وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ، فَقَالَ: إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنَ؟ قَالَ: وَإِنْ قَتَلَنَ، مَا لَمْ يَشْرُكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مِنْهَا، قُلْتُ: فَلِإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأَصِيبُ، فَقَالَ: إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَزَقَ^(٢) فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ^(٣) فَلَا تَأْكُلْ». ^(٤)

وحديث الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ نَحْوِهِ، وَفِيهِ: «إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتُ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ». ^(٥)

وفيه: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ^(٦) فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ حَيًّا

(١) عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِي، يَكْنَى عَدِيُّ بْنُ أَبِي طَرِيفٍ، وَقِيلَ: أَبُو وَهْبٍ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٨ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. أَسَدُ الْغَابَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ (١٣/٤) رَقْم (٣٥٩٦).

(٢) أَي: شَقَّ وَقَطَعَ. مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ لِلْقَاضِي عِيَّاض (١/٢٣٤).

(٣) فِي نَسْخَةِ (خ) بِعَرَضٍ. مَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (ق) الصَّوَابُ، الْمَوَافِقُ لَمَّا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٣/١٥٢٩) الْحَدِيثُ (١٩٢٩) وَمَا جَاءَ فِي نَسْخَةِ (خ) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَّارِيُّ فِي كِتَابِ (٧٥) الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَابِ (٣) مَا أَصَابَ الْمِعْرَاضَ بِعَرَضِهِ (٥/٢٠٨٧) الْحَدِيثُ (٥١٦٠) بِنَحْوِهِ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٣٤) الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، بَابِ (١) الصَّيْدِ بِالْكِلابِ الْمُعَلَّمَةِ (٣/١٥٢٩) الْحَدِيثُ (١٩٢٩) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَّارِيُّ فِي كِتَابِ (٧٥) الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَابِ (٧) إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ (٥/٢٠٨٩) الْحَدِيثُ (٥١٦٦) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ، عَدَا قَوْلَهُ: «فَإِنَّمَا سَمَّيْتُ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ»، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٣٤) الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، بَابِ (١) الصَّيْدِ بِالْكِلابِ الْمُعَلَّمَةِ (٣/١٥٢٩) الْحَدِيثُ (١٩٢٩) بِحُرُوفِهِ عَدَا قَوْلَهُ: «فَإِنَّمَا سَمَّيْتُ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ».

(٦) فِي نَسْخَةِ (ق) الْمُكَلَّبِ وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لَمَّا جَاءَ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٤/٢٥٥) الْحَدِيثُ (١٧٩٧)، وَمُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٤/٢٣٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (٢٢/٢١٧) الْحَدِيثُ (٥٨٠)، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ (٤/١٩٥) الْحَدِيثُ (١٧٧٨٥).

فَذَبْحُهُ، وَإِنْ أَدْرَكَتْهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلُّهُ، فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَائَتَهُ^(١).

وفيه - أيضاً -: « إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَادْكُرْ / [١٦١ / أ / ق] اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ »^(٢).
وفيه: « فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ - وفي رواية: اليومين والثلاثة - فلم تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ »^(٣).

التعريف:

همام بن الحارث النَّخَعِيُّ الكوفي التابعي، سمع حُذَيْفَةَ^(٤)، وجريير بن عبد الله، وعمار بن ياسر^(٥)، وعائشة، وعدي بن حاتم، والمقداد بن الأسود^(٦).
روى عنه إبراهيم النَّخَعِيُّ، ووبرة بن عبد الرحمن^(٧).

(١) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٣٤) الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وما يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، باب (١) الصَّيْدِ بِالْكَلاِبِ الْمُعْلَمَةِ (١٥٣١/٣) الحديث (١٩٢٩).

(٢) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٣٤) الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وما يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، باب (١) الصَّيْدِ بِالْكَلاِبِ الْمُعْلَمَةِ (١٥٣١/٣) الحديث (١٩٢٩).

(٣) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٣٤) الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وما يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ، باب (١) الصَّيْدِ بِالْكَلاِبِ الْمُعْلَمَةِ (١٥٣١/٣) الحديث (١٩٢٩).

(٤) سبق تعريف الْفَاكِهَانِي به في كتاب الطهارة، باب السواك، الحديث الثاني. وهو حذيفة بن اليمان بن جابر العبسي القطيعي، أبو عبد الله، مات سنة ٣٦هـ وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (١/٣٣٤-٣٣٥).

(٥) سبق تعريف الْفَاكِهَانِي به في كتاب الطهارة، باب التيمم، الحديث الثاني. وهو عمار بن ياسر بن مالك العنسي الممذجي، أبو اليقظان، قتل سنة ٣٧هـ - الاستيعاب لابن عبد البر (٣/١١٤٠-١١٣٥).

(٦) المقداد بن عمرو بن ثعلبة البهراوي، أبو معبد، مات سنة ٣٣هـ - الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٤٣٨٠) رقم (٢٥٦١)، أسد الغابة لابن الأثير (٥/٢٦٥) رقم (٥٠٦١).

(٧) تهذيب الكمال للزمري (٣٠/٢٩٧) رقم (٦٥٩٩)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١١/٥٨) رقم (١٠٥).

وأما وبرة فهو: وبرة بن عبد الرحمن المُسَلِّي، أبو خزيمة، أو أبو العبَّاس الكوفي، ثقة، من الرابعة، مات سنة ١١٦هـ خ م د س. التقريب (٥٨٠) رقم (٧٣٩٧).

قال ابن [سعد] ^(١): توفي في ولاية الحجاج. ^(٢) أخرج له في الصحيحين. ^(٣)

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: ق: دلالة هذا الحديث على اشتراط التسمية أقوى من دلالة الحديث السابق عليه، ^(٤) لأن هذا مفهوم شرط ^(٥)، والأول مفهوم وصف ^(٦)، ومفهوم الشرط أقوى من مفهوم الوصف. ^(٧)

الثاني: الحديث صريح في جواز أكل ما قتله الكلب، ^(٨) ولا خلاف فيه أعلمه كما تقدم في الحديث السابق. ^(٩)

(١) الذي وجدته في المخطوط: ابن سعيد، وما أثبتته الصواب كما نص على ذلك الكلاباذي في كتابه رجال صحيح البخاري (٧٧٦/٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٩٧/٣٠).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١١٨/٦).

أما الحجاج فهو: الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد، مات سنة ٩٥ هـ. المنتظم لابن الجوزي (٣٣٦/٦) رقم (٥٣٣)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأحمد بن حنبل (٢٩/٢) - (٥٣)، سمط النجوم العوالي لعبد الملك بن حسين المكي (٣/٢٩٣ - ٣٠٠)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١٥٨/١) رقم (١١٣).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٢٩٧/٣٠) رقم (٦٥٩٩).

(٤) وهو الحديث الأول من باب الصيد حديث أبي ثعلبة الحشني.

(٥) مفهوم الشرط: ما علق من الحكم على شيء بأداة شرط وهو الشرط اللغوي. إجابة السائل شرح بغية الأمل لمحمد الصنعاني (٢٤٩/١).

(٦) مفهوم الوصف: تعليق الحكم على الذات بأحد الأوصاف نحو: «في سائمة الغنم زكاة». البحر المحيط للزركشي (١١٣/٣).

(٧) الإبهاج لعلي السبكي (٣٧٨/١)، شرح التلويح على التوضيح لمسعود بن عمر التفتازاني (٢٧٤/١).

(٨) إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٩٨/٤).

(٩) وهو الحديث الأول من باب الصيد حديث أبي ثعلبة الحشني.

الثالث: فيه دليل على منع أكل ما شورك فيه، وعلته مذكورة في الحديث وهي قوله ﷺ: « فَإِنَّمَا سَمِّيتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمَّ عَلَى غَيْرِهِ ».^(٢)

فإن تيقن أن المعلم هو المنفرد بالقتل أكل الصيد عندنا، وإن تيقن غيره أو شك فيه لم يؤكل، وإن غلب على ظنه أنه القاتل فقولان.^(٣)

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « ما لم يَشْرُكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مِنْهَا » يحتمل عندي وجهين: أحدهما: أن يريد - عليه الصلاة والسلام - مما ليس بمعلم.

والثاني: أن يريد ليس من كلابك بل من كلاب غيرك، والأول أظهر، لأنه لو أرسل رجلان كلبين على صيد [دين]^(٤) فقتلاه جميعا أكل، وكان الصيد بينهما إلا أن ينفذ الأول مقاتله فلا شيء للثاني فهذا شرکه كلب ليس من كلابه وهو حلال.

الرابع: « المِعْرَاضُ » - بكسر الميم، وسكون العين المهملة، وبالضاد المعجمة - قيل: هو خشبة في رأسها كالزج،^(٥) يُلْقِيهَا الْفَارِسُ عَلَى الْوَيْدِ، فربما^(٦) أصابته الحديد فقتلته وأراقت دمه

(١) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

(٢) من قول الفاكهاني: فيه دليل على منع أكل ما شورك فيه إلى هنا هذا كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٩٨).

(٣) من قول الفاكهاني: فإن تيقن أن المعلم هو المنفرد بالقتل إلى هنا، هذا ما ذكره ابن جزي الكلبي، كما ورد في كتابه القوانين الفقهية (١١٩).

(٤) الزيادة من نسخة (ق) وهي الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام الذي نقل ذلك من الفاكهاني (١٠/ ١٤٥).

(٥) الذخيرة للقرافي (٤/ ١٧٤)، وقد نقله المواق عن ابن يونس، كما ورد في كتابه التاج والإكليل (٣/ ٢١٥).

والزج بالضم: طرف المرفق، والحديدة في أسفل الرمح. القاموس المحيط للفيروز أبادي (١/ ٢٤٤).

(٦) في نسخة (ق) وربما.

فهذا يجوز أكله، لأنّه حيثنذ كالسيف والرمح، وربما أصابته الخشبة فترضه أو [تشدخه] ^(١)،
فهذا لا يجوز أكله، لأنّه وقيدٌ. ^(٢)

وقال عبدالحق ^(٣) من أصحابنا: قال بعض شيوخنا: المِعْرَاضُ عودٌ محدد الأعلى لا
حديده، إن أصابه بذلك المحدد وأثر في الصيد أكل، وإن أصابه بعرضه فلا يוכל، لأنّه
وقيدٌ.

وقال الجوهري: المِعْرَاضُ سهم لا ريش عليه. ^(٤)
زاد الهروي: ولا نصل. ^(٥)

قلت: فقول الجوهري يُقوي القول الأول، وقول الهروي يُقوي القول الثاني.
وإنما لم يُؤكل ما يُؤكل ما قتل بالمِعْرَاضِ عَرْضاً، لأنّه في معنى الحَجَر لا في معنى
السهم. ^(٦)

(١) بياض في الأصل ولما رجعت إلى كتاب المعونة للقاضي عبدالوهاب وجدت بحمد الله تعالى هذه
العبارات حيث قال: لأنّه حيثنذ كالسيف والرمح، وربما أصابته الخشبة فترضه أو تشدخه.
(٤٤٨/١).

والشدخ: الكسر في كل شيء رطب، وقيل: هو التّهشيم يعني به كسر اليابس. المحكم والمحيط
الأعظم لابن سيّدة (٢٠/٥).

(٢) من بداية تعريف الفاكهاني للمعراض إلى هنا قريب جداً من نص كلام القاضي عبدالوهاب، كما ورد
في كتابه المعونة (٤٤٨/١).

ومعنى وقيد: أي ميتة قتيل دون ذكاة. مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢٩٣/٢).

(٣) عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الأشبيلي، أبو محمد، توفي سنة ٥٨١هـ. الديباج المذهب لابن
فرحون (١٧٥-١٨٥).

(٤) الصحاح للجوهري (٨٤٧/١).

(٥) الغريين في القرآن والحديث للهروي (١٢٥٧/٤)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢١٥/٣).
غريب الحديث لابن الجوزي (٨٥/٢).

(٦) ذكر ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (١٩٩/٤).

والشَّعْبِي: اسمه عامر بن شراحيل، مِنْ شَعْب هَمْدَانَ. ^(١)

الخامس: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ » محمول عندنا [على الاستحباب] ^(٢) دون الإيجاب ^(٣)، جمعا بينه وبين الأحاديث الواردة بإباحة ما أكل منه مِنَ الصيد، وللشافعي فيه قولان ^(٤)، ومنع أكله أبو حنيفة مطلقا ^(٥)، وعن أحمد روايتان ^(٦) كالشافعي.

وتعلق المانعون / [٢٥٥ / ب / خ] بظاهر الحديث، ويقولون تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٧) [إشارة] ^(٨) لما قالوه، لما كان الإمساك يتنوع / [١٦١ / ب / ق] عندهم خصص الجائر منه بهذه الزيادة.

قالوا: ولو كان القرآن محتملا لكان هذا الحديث بيانا له، لأنه أخبر أنه إنما أمسك على نفسه.

(١) أبو عمرو، مات سنة ١٠٤هـ، وقيل غير ذلك. طبقات الفقهاء للشَّيرَازي (٨٢)، التقريب (٢٨٧) رقم (٣٠٩٢)، الثقات لابن جَبَّان (١٨٥ / ٥) رقم (٤٤٨٧)، تهذيب الكمال للمزي (٢٨ / ١٤)، رقم (٣٠٤٢)، رجال مُسْلِم لابن منجويه (٨٤ / ٢)، المنتظم لابن الجوزي (٩٢ / ٧) رقم (٥٧٣).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) المعلم للمازري (٤٢ / ٣)، إكمال المعلم للقاضي عيَّاض (٣٥٨ / ٦)، المفهم للقرطبي (٢١٢ / ٥)، الذخيرة للقرافي (١٧١ / ٤)، الاستذكار لابن عبد البر (٢٧٦ / ٥)، التاج والإكليل للمواق (٢١٦ / ٣).

(٤) المهذب للشَّيرَازي (٢٥٣ / ١)، المجموع للنَّوَوِي (٩٩ / ٩)، الحاوي الكبير للمأزوي (٨ / ١٥)، روضة الطالبين للنَّوَوِي (٢٤٧ / ٣)، شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (٧٥ / ١٣).

(٥) المبسوط للسرخسي (٢٢٣ / ١١)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (١١٧ / ٤)، بداية المبتدي للمَرْغِينَانِي (٢٢٧)، تبين الحقائق للزَّيْلَعِي (٥٢ / ٦)، البحر الرائق لابن نُجَيْم (٢٥٢ / ٨).

(٦) المغني لابن قدامة (٢٩٥ / ٩)، الإنصاف للمِرْدَاوِي (٤٣١ / ١٠)، الكافي لابن قدامة (٤٨٤ / ١)، شرح الزَّرْكَشِي (٢٣٥ / ٣).

(٧) سورة المائدة، الآية (٤).

(٨) الزيادة من نسخة (ق).

قال الإمام: وأما أصحابنا فلا يُسلمون كون الآية ظاهراً فيما قالوه، ويرون الباقي بعد أكله ثمسك علينا^(١)، وفائدة قوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾^(٢) الإشعار بأن ما أمسكه من غير إرسال لا يأكله، وأما الحديث الآخر الذي أخرجه^(٣) مسلم فيقابلونه بحديث أبي ثعلبة، وقد ذكره أبو داود وغيره، وفيه إباحة الأكل مما أمسك: «وإن أكل»^(٤).

(١) في نسخة (ق) عليه. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، وهو الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٣/٤٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/٣٥٨).

(٢) سورة المائدة، الآية (٤).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: أرسله، وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٣/٤٢)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/٣٥٨).

(٤) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا محمد بن عيسى، ثنا هشيم، ثنا داود بن عمرو، عن بشر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الحُصَني، قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره.

التعريف برجال السند:

- محمد بن عيسى بن نجیح البغدادي، أبو جعفر، بن الطباع، نزيل أذنة، ثقة فقيه كان من أعلم الناس بحديث هشيم، من العاشرة، مات سنة ٢٢٤هـ، وله أربع وسبعون، خت دتم س ق. التقريب (٥٠١) رقم (٦٢١٠).

- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمی، أبو معاوية، ابن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، من السابعة، مات سنة ١٨٣هـ، وقد قارب الثمانين، ع. التقريب (٥٧٤) رقم (٧٣١٢).

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. طبقات المدلسين (٤٧) رقم (١١١).

- داود بن عمرو الأودي الدمشقي، عامل واسط، صدوق يخطيء، من السابعة د التقريب (١٩٩) رقم (١٨٠٤).

قال أبو زرعة: لا بأس به. الكاشف للذهبي (١/٣٨١) رقم (١٤٥٦).

وذكره ابن جبان في الثقات (٦/٢٨١) رقم (٧٧٤٢).

- عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألت يحيى بن معين، قلت: داود بن عمرو الذي يروي عنه هشيم ما حاله؟ فقال: ثقة. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي (١٠٨) رقم (٣٢١).

قال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي. معرفة الثقات (٣٤١).

==

ومحمل حديث مُسْلِم في النهي على التَّنْزِيهِ والاستحباب، وحديث أَبِي ثَعْلَبَةَ
عَلَى^(١) الإِبَاحَةِ حَتَّى لَا تَتَعَارِضَ^(٢) الْأَحَادِيثُ^(٣).

==

- بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي، ثقة حافظ، من الرابعة، ع. التقريب (١٢٢) رقم (٦٦٧).
- عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الحولاني، ولد في حياة النبي ﷺ يوم حُنين، وسمع من كبار
الصحابية، ومات سنة ٨٠ هـ، قال سعيد بن عبدالعزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء، ع. التقريب
(٢٨٩) رقم (٣١١٥).

- أبو ثعلبة الحُشَينِي: سبقت ترجمة الفاكهاني له في باب الصيد، الحديث الأول ج ٢ ص ٥٧٣.
تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (١) الصيد، باب (١) في اتخاذ الكلب في الصيد وغيره (٣/ ١٠٩) الحديث
(٢٨٥٢)، والبيهقي في السنن الصغرى كتاب (٣) باب (١) الصيد والذبائح (٨/ ٢٣٥) الحديث
(٣٨٣٨) من طريق أبي داود السابق الذكر.

الحكم:

قال الذهبي: داود بن عمرو انفرد بحديث: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ»
خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ، وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. ميزان الاعتدال (٣/ ٢٩).

قال ابن حزم: هذا حديث لا يصح المحلى (٧/ ٤٧١).

قال الشيخ الألباني: منكر. ضعيف سنن أبي داود (٢٨٠) الحديث (٦٠٩).

وقال محمد صبحي حسن حلاق أثناء تحقيقه لكتاب بداية المجتهد قال: وهو حديث منكر
(٢/ ٤٩٠).

(١) في نسخة (ق) في. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق لما جاء في
المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٣/ ٤٢)، إكمال المعلم للقاضي
عياض (٦/ ٣٥٨).

(٢) في نسخة (ق) يتعارض. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام، وهو الموافق لما جاء
في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٣/ ٤٢)، إكمال المعلم للقاضي
عياض (٦/ ٣٥٨).

(٣) من قول الفاكهاني: وتعلق المانعون بظاهر الحديث، ويقولون تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾
[المائدة: ٤] إلى هنا هذا نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٣/ ٤٢)، إكمال المعلم للقاضي
عياض (٦/ ٣٥٨).

قال بعضهم: وربما علل حديث عدي بأنه كان من المياسير فاختر له الحمل على الأولى، وأن أبا ثعلبة كان على عكس ذلك، فأخذ له بالرخصة، واستضعف^(١)، لكونه - عليه الصلاة والسلام - علل عدم الأكل بخوف الإمساك على نفسه.^(٢)

ق: اللهم إلا أن يُقال: إنه علل بخوف الإمساك لا بحقيقة^(٣) [الإمساك]^(٤) فيجواب عن هذا بأننا إذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل، وكذلك إذا شككنا في أن الصيد مات بالرمي، أو^(٥) لوجود سبب آخر يجوز أن يُحال عليه الموت لم يحل، كالوقوع في الماء مثلاً.

بل [و]^(٦) قد اختلفوا فيما هو أشد من ذلك، وهو ما إذا فات عنه الصيد ثم وُجد ميتاً، وفيه أثر سهمه، ولم يعلم وجود سبب آخر، فمن حرّمه اكتفى بمجرد تجويز سبب آخر، وقد ذكرنا^(٧) ما دل عليه الحديث من المنع إذا وجد غريقاً، لأنه سبب للهلاك، ولا يعلم أنه مات بسبب الصيد.

وكذلك إذا تردى من جبل لهذه العلة، نعم يُسامح في خبطه على الأرض إذا كان

(١) في نسخة (ق) فاستضعف. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى.

(٢) من قول الفاكهاني: قال بعضهم إلى هنا هو ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (١٩٩/٤).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: بتحقيقه، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد (١٩٩/٤).

(٤) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد (١٩٩/٤).

(٥) في نسخة (ق) بدون أو. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد (١٩٩/٤).

(٦) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد، الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحرفها (١٩٩/٤).

(٧) هذا من كلام ابن دقيق العيد وليس من كلام الفاكهاني (٢٠٠/٤).

طائراً، لأنه أمر لا بد منه. ^(١)

قلت: اختلف عندنا في الصيد البائت يوجد من الغد ميتاً، وقد أنفذ مقاتله، فقال مالك في المدونة: لا يؤكل، قال: وتلك السنة. ^(٢)

وقال أصحابنا: لأن الحيوان ينشر في الليل، فيجوز أن يكون [قد] ^(٣) أعان على قتله ما انتشر من السباع والهوام، ^(٤) فلا يتحقق أن الكلب هو الذي أنفذ مقاتله. ^(٥)

قال بعضهم: وكذلك السهم قد يتقلب الصيد عليه، فيكون إنما أنفذت مقاتله من تقلبه عليه، ^(٦) أو ألقاه الهوام بالليل إلى الحركة، أو إلى المشي، فكان ذلك سبباً لإنفاذ مقاتله بعد أن كان السهم لم ينفذ مقاتله.

وقال ابن المأجشون من أصحابنا: يؤكل إذا أنفذت مقاتله. ^(٧)

قال الباجي: ولأن مغيب الصيد عن الصائد لا يمنع إباحته أصل ذلك مغيبه بالنهار. ^(٨)

وإن لم تنفذ مقاتله لم يؤكل، مخافة أن يكون إنما قتله بعض هوام الأرض.

وقال ابن المَوَّاز: يؤكل في السهم، ولا يؤكل في البازي والكلب. ^(٩)

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ١٩٩ - ٢٠٠).

(٢) المدونة الكبرى (٣/ ٥١ - ٥٢)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٢١)، شرح الزُّرْقَانِي (٣/ ١١٤).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) ذكر ذلك ابن شَاش نقلاً عن ابن المأجشون عند ابن حَبِيب، كما ورد ذلك في كتابه عقد الجواهر الثمينة (٢/ ٣٨٣).

(٥) المعونة للقاضي عبد الوهاب (١/ ٤٥٢)، ونقل ذلك الباجي في كتابه المتقي (٣/ ١٢٣).

(٦) الذخيرة للقرافي (٤/ ١٧٩).

(٧) الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ٢٧١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/ ٧٢).

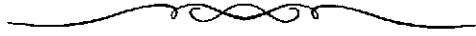
(٨) إلى هنا ينتهي نص كلام الباجي، كما ورد في كتابه المتقي (٣/ ١٢٣).

(٩) نقل ذلك عنه ابن شَاش في عقد الجواهر الثمينة (٢/ ٣٨٣).

وكانَّ الفرق عنده أنَّ السهم يوجد في موضع الإصابة، فإذا لم ير هناك أثر لغيره عَلِمَ^(١) أنَّ السهم قتله وليس كذلك الكلب، لأنه ليس لجرحه علامة يُعرف بها، فلا تأمن أن يكون غيره قتله.

وهذا كله تصرف من الفقهاء. رحمهم الله.

وظاهر الحديث جواز الأكل، وإن بات اليوم أو اليومين أو الثلاثة، وإن كان ذلك في الرمي بالسهم^(٢) / [١٦٢ / أ / ق]، ولعلَّ ذلك مستند ابن المأجشون في تفريقه بين السهم وغيره، أخذاً بظاهر الحديث. والله أعلم.



(١) في نسخة (خ) على. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٢) في نسخة (خ) بالسهم. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى وأقرب إلى سياق الكلام.

❖ الحديث الثالث:

عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: « من اقْتَنَى كَلْبًا - إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ - فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ قَالَ سَالِمٌ: وكان أبو هُرَيْرَةَ يقول: أو كَلْبَ حَرْثٍ، وكان صَاحِبَ حَرْثٍ ^(١) ».

التعريف:

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب القرشي العدوي المدني، التابعي ^(٢)، كنيته أبو عمر ^(٣)، ويقال: أبو عبد الله، سمع أباه عبد الله، وأبا هُرَيْرَةَ، ورَافِعَ بن خَدِيج ^(٤)، رَوَى عنه الزُّهْرِيُّ، وَحَنْظَلَةُ بن أَبِي سُفْيَانَ ^(٥)، وموسى بن عُقْبَةَ، ونافع ^(٦)، وعمرو ^(٧) بن

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (٦) من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية (٢٠٨٨/٥) الحديث (٥١٦٤) بحروفه عدا قول أبو هريرة، ومُسْلِمٌ في كتاب (٢٢) المساقاة، باب (١٠) الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك (١٢٠٢/٣) الحديث (١٥٧٤) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه .

(٢) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني (٢/ ١٠١) رقم (٤٥٩).

(٣) في نسخة (خ) أبو عمرو. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في الكنى والأسماء مُسْلِمٌ (٢/ ٨١٩)، وفتح الباب في الكنى والألقاب للأصبهاني (١/ ٤٦٤).

(٤) ستأتي ترجمته - إن شاء الله تعالى - من قبل الفاكهاني، وذلك في الحديث الذي يلي هذا الحديث مباشرة ج ٢ ص ٥٩٤.

(٥) حَنْظَلَةُ بن أَبِي سُفْيَانَ بن عبد الرحمن بن صفوان بن أُمَيَّةَ الجمحي المكي، ثقة حجة، من السادسة، مات سنة ١٥١هـ. ع. التقريب (١٨٣) رقم (١٥٨٢).

(٦) نافع المدني مولى ابن عمر، أبو عبد الله، توفي سنة ١١٧هـ، وقيل غير ذلك. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني (٢/ ٢٥٩)، رقم (١٣٠٠)، طبقات الحفاظ للسُّيُوطِي (٤٧) رقم (٩٠)، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده الأصبهاني (٤٦٥)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خَلِّكَان (٥/ ٣٦٨) رقم (٧٥٦).

(٧) في نسخة (ق) عمر. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في تهذيب الكمال للمزي (١٠/ ١٤٧) رقم (٢١٤٩)، تذكرة الحفاظ لِلدَّهْلَوِيِّ (١/ ٨٨) رقم (٧٧)، تهذيب التهذيب لابن حَجَرٍ (٣/ ٣٧٨) رقم (٨٠٧).

دينار^(١)، و[عبيد الله] بن عمر^(٢)، والقاسم بن عبيد [الله]^(٣)، وعكرمة بن عمار^(٤)،
وفضيل بن غزوان^(٥)، وأبو بكر بن حفص^(٦)، ويحيى بن أبي إسحاق^(٧)، مات في سنة ست

(١) عمرو بن دينار المكي، أبو محمد، الأثرم الجمحي، مولا لهم، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ١٢٦هـ،
ع. التقريب (٤٢١) رقم (٥٠٢٤).

(٢) الذي وجدته في المخطوط: عبد الله وما أثبتته الصواب، ومن ذكر أنه روى عنه الحافظ المزني في
تهذيب الكمال (١٤٧) رقم (٢١٤٩)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٧٨) رقم (٨٠٧)، والذهبي
في تذكرة الحفاظ (٨٨/٢) رقم (٧٧).

وهو: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب العمري المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت،
قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم، عن عائشة على الزهري، عن
عروة عنها، من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ومئة، ع. التقريب (٣٧٣) رقم (٤٣٢٤).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: فضل، وما أثبتته الصواب، كما وجدت ذلك في تهذيب
الكمال (١٤٧/١٠) رقم (٢١٤٩)، ثم إن القاسم بن عبيد الله قد روى عنه، كما وجدت ذلك في
تهذيب الكمال للمزي (٣٩٧/٢٣) رقم (٤٨٠٤) تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٩٢/٨) رقم
(٥٨٧).

وهو: القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، أبو محمد، المدني، ثقة، من السادسة، مات في حدود
الثلاثين ومئة، بخ م س. التقريب (٤٥١) رقم (٥٤٧٤).

(٤) عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار، اليمامي، أصله من البصرة، صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن
أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب، من الخامسة، مات قبيل الستين ومئة، خت م ٤. التقريب
(٣٩٦) رقم (٤٦٧٢).

(٥) الصواب - والله أعلم - أنه فضيل بن غزوان، كما وجدت ذلك في تهذيب الكمال (١٤٧/١٠). ثم
إن الفضيل بن غزوان قد روى عنه كما وجدت ذلك في تهذيب الكمال للمزي (٣٠١/٢٣)، تهذيب
التهذيب لابن حجر (٢٦٧/٨).

وهو: فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، مولا لهم، أبو الفضل، الكوفي، ثقة، من كبار السابعة، مات
بعد سنة أربعين ومئة، ع. التقريب (٤٤٨) رقم (٥٤٣٤).

(٦) عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو بكر، المدني، مشهور بكنيته، ثقة، من
الخامسة، ع. التقريب (٣٠٠) رقم (٣٢٧٧).

(٧) يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي، مولا لهم، البصري، النحوي، صدوق ربما أخطأ، من الخامسة، مات
=

مئة عقيب^(١) ذي الحجة، وصلى عليه هشام بن عبد الملك^(٢) في حجته التي حج فيها، ولم يحج في ولايته غيرها، أخرج حديثه في الصحيحين.^(٣)

❖ الشرح:

كَأَنَّ السَّرَّ فِي الْمَنْعِ مِنْ اقْتِنَاءِ الْكِلَابِ إِلَّا مَا اسْتَشْنِي، مَا فِيهَا مِنَ التَّرْوِيعِ وَالْعَقْرِ
لِمَنْ يَمُرُّ بِهَا.^(٤)

ق: ولعل ذلك / [٢٥٦ / أ / خ] لمجانبة الملائكة لمحلها، ومجانبة الملائكة أمر شديد،
لما في مخالطتهم من الإلهام إلى الخير، والدعاء إليه.^(٥)

قلت: وفي هذا التعليل نظر، إن قلنا: إن اقتناء الكلب مُحَرَّمٌ إِلَّا مَا اسْتَشْنِي، لَأَنَّ مَخَالَطَةَ
الملائكة على - جميعهم السلام - زيادة خير وبركة، ولا يجب على الإنسان تحصيل ذلك
حتى يحرم عليه ما كان مانعاً منه غاية ما في ذلك النذب، والنذب لا يقاومه التحريم
فَيَرْجَحُ^(٦) التعليل الأول، لَأَنَّ تَرْوِيعَ الْمُسْلِمِ وَعَقْرَهُ حَرَامٌ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِسَبَبِ اقْتِنَائِهَا.

سنة ١٣٦هـ، ع. التقريب (٥٨٧) رقم (٧٥٠١).

(١) في نسخة (ق) عقب.

(٢) هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي القُرشي، أبو الوليد، توفي سنة ١٢٥هـ. مورد اللطافة فيمن
ولي السلطة والخلافة ليوسف بن تغري بردي (٩٧/١). الوافي بالوفيات للصفدي (٧١/٢٦) رقم
(٥٣).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (١٤٥/١٠) رقم (٢١٤٩)، الثقات لابن جبان (٣٠٥/٤) رقم (٣٠٢٧).

(٤) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٠٠/٤)، التمهيد لابن عبد البر (٢٢٠/١٤)، شرح النووي على
صحيح مسلم (٢٣٩/١٠)، فتح الباري لابن حجر (٦/٥)، الديباج على مسلم للسيوطي
(١٧٦/٤)، تحفة الأحوذى للمباركفوري (٥٦/٥)، شرح الرزقاني (٤٧٧/٤)، عون المعبود
للعظيم آبادي (٣٥/٨).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٠٠/٤).

(٦) في نسخة (ق) فترجح. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

وإن قلنا: إن اقتنائها مكروه لا مُحَرَّم فيترجح التعليل الثاني، لأنَّ المكروه لا يقاومه المحرم، وهو الترويع والعقر المذكورين. والله أعلم.

وقد استدل أصحابنا على طهارتها بجواز اتخاذها للصيد من غير ضرورة، فإنَّ ملابتها - مع الاحتراز عن مس شيء منها - أمر شاق، والإذن في الشيء إذن في مكملات مقصودة، كما أنَّ المنع من لوازمه مناسب للمنع منه.^(١)

وللاستدلال على المسألة موضع غير هذا، وإذا ثبت جواز اتخاذ الكلب للصيد، والحرث، والماشية، فقد اختلف في جواز اتخاذ لغرض آخر بالقياس على ما ذكر، كحراسة الدور، ونحو ذلك.^(٢)

وقد سئل مالك رحمه الله عن أهل الريف يتخذونها في دورهم خيفة للصوص على دورهم، والمسافر يتخذ كلبا يحرسه، فقال: لا أرى ذلك، ولا يعجبني، إنما الحديث في الزرع والضرع، ولا بأس باتخاذ الكلاب للمواشي كلها ولكن بغير شراء. وقال ابن كنانة^(٣) من أصحابنا وغيره: لا بأس أن يشتري لما يجوز^(٤) اتخاذها له.^(٥)

هذا ما رأيته في مذهبننا.

وقال ق: واختلف الفقهاء في اتخاذها لحراسة الدروب.^(٦) ولم أدر من أراد بالفقهاء،

(١) من قول الفاكهاني: وقد استدل أصحابنا على طهارتها بجواز اتخاذها للصيد إلى هنا، هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٢٠٠).

(٢) إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٢٤١).

(٣) عثمان بن عيسى بن كنانة، أبو عمر، توفي سنة ١٨٦هـ. ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٣/ ٢١ - ٢٢).

(٤) بعد رجوعي إلى كلام ابن كنانة في كتاب المتقى للباجي الذي نقل كلامه وجدت المكتوب: لما يجب. (٧/ ٢٨٩).

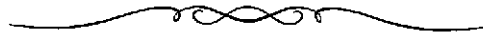
(٥) أما قول مالك، وقول ابن كنانة - رحمهما الله - فقد نقل الباجي قوليهما كما في كتابه المتقى (٧/ ٢٨٩).

(٦) انتهى كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٢٠٠)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٢١٤).

وكثيراً ما يطلق هذا القول هكذا، وقليلاً ما يعزو إلى معين، وكأنَّه اصطلاح له اختص به، هذا غالب حاله فيما رأيت من شرحه لهذا الكتاب. رحمه الله تعالى.

قال مالك - رحمه الله تعالى -: ويقتل منها ما آذى، وما يكون بموضع لا ينبغي كالفُسطاط^(١).

وقوله: «وكان / ١٦٢ / ب / ق [صاحب حرث] يريد أن أبا هريرة رضي الله عنه لما كان صاحب حرث أعني بتحقيق الحكم في ذلك، لضرورته إليه حتى عرف منه ما جهل غيره، لأنَّ المحتاج إلى الشيء أشدَّ اهتماماً به من غيره.^(٢) والله أعلم.



(١) أما قول مالك فقد نقله عنه الباجي في كتابه المستقى (٢٨٩ / ٧).

والفُسطاط: مجتمع الناس، وكل مدينة فسطاط، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص: الفسطاط. لسان العرب لابن منظور (٣٧٢ / ٧).

(٢) هذا معنى كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٠٠ / ٤).

☆ الحديث الرابع:

عن رافع بن خديج قال: «كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة^(١) من تهامة^(٢)، وأصاب الناس جوعٌ، فأصابوا إبلًا وغنًا، وكان النبي ﷺ في أخريات القوم، فعجلوا ودبحوا ونصبوا القدور، فأمر النبي ﷺ بالقدور فأكفئت، ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببيعير، فند منها بيعير، فطلبوه، فأعياهم، وكان في القوم خيل يسيرة، فأهوى رجل^(٣) منهم بسهم، فحبسه الله، فقال: إن هذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما غلبكم منها فاضنعوا به هكذا، قال: فقلت: يا رسول الله إنا لأقوا العدو غداً، وليس معنا مدي، أفندبح بالقصب، قال: ^(٤) ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه، ليس السن والظفر، وسأحدثكم عن ذلك، أمّا السن فعظم، وأمّا الظفر فمدي الحبشة^(٥)».

(١) ذو الحليفة: قال النووي: قال العلماء: الحليفة هذه مكان من تهامة بين حاذة وذات عرق، وليست بذي الحليفة التي هي ميقات أهل المدينة، هكذا ذكره الحازمي في كتابه المؤتلف في أسماء الأماكن، لكنه قال: الحليفة من غير لفظ ذي، والذي في صحيح البخاري ومسلم بذي الحليفة، فكأنه يقال بالوجهين. شرح النووي على صحيح مسلم (١٣٦/١٣).

(٢) تهامة: تلك الأرض المنكفة إلى البحر الأحمر من الشرق، من العقبة - في الأردن - إلى المخا في اليمن، ففي اليمن تسمى تهامة اليمن، وهي هناك واسعة كثيرة القرى والزروع، وفي الحجاز تسمى تهامة الحجاز، وهي أضيق أرضاً وأقل مياهاً، ومنها مكة المكرمة، وجدة، والعقيق، وفي تهامة أودية فحول تأخذ مياه سروات الحجاز واليمن فتصبها في البحر. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٦٥ - ٦٦).

(٣) قال ابن الملقن: وقد تطلبت في مظانه فلم أعثر عليه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٦٨/١٠).

(٤) في نسخة (ق) فقال. وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح البخاري وغيره (٨٨١/٢) الحديث (٢٣٥٦)، وما جاء في نسخة (ق) موافق لما جاء في صحيح البخاري وغيره أيضاً (١١١٩/٣) الحديث (٢٩١٠).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٦٠) الجهاد، باب (١٨٧) ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم (١١١٩/٣) الحديث (٢٩١٠)، ومسلم في كتاب (٣٥) الأضاحي، باب (٤) جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام (١٥٥٨/٣) الحديث (١٩٦٨) بنحوه.

التعريف:

رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ - بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدال المهملة، بعدها المثناة تحت، بعدها جيمٌ - بن رَافِعِ بْنِ عَدِيٍّ بن زيد بن جُشَمِ بْنِ حارثة بن الحارث بن الحَزْرَجِ الأنصاري الحارثي المدني، كنية أبو عبدالله، ويقال: أبو رَافِعٍ^(١)، كان يُخْضِبُ بالصِّفْرَةِ، ويحفي شاربه،^(٢) وكان يُعَدُّ مِنَ الرِّمَاءِ، أصيب بسهم يوم أُحُدٍ في ترقوته، فبقيت الحديد في ترقوته، فقال له النبي ﷺ: «إِنْ شِئْتَ نَزَعْتُ السَّهْمَ، وَتَرَكْتُ الْقُطْبَةَ، وَشَهِدْتُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ شَهِيدٌ، فَتَرَكَهَا».^(٣) وكان إذا ضحك

(١) نص على ما سبق التَّوَوِي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات لِلنَّوَوِيِّ (١/ ١٨٦)، أسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٢٢٣) رقم (١٥٧٣)

(٢) أسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٢٢٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد - رحمه الله - قال: ثنا الحسن بن موسى، وعفان، قالوا ثنا عمرو بن مرزوق، قال أخبرني يحيى بن عبد الحميد بن رافع بن خديج، قال أخبرني جدي - يعني امرأة رافع بن خديج - قال عفان عن جدته أم أبيه امرأة رافع بن خديج: أن رافعاً رَمَى مع رسول الله ﷺ يوم أُحُدٍ ويوم خيبر قال: أنا اشك بسهمهم في تَنْدُوتِهِ فَأَتَى النبي ﷺ فقال: فذكره.

التعريف برجال السند:

-الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي، البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسع، أو ٢١٠هـ. ع. التقريب (١٦٤) رقم (١٢٨٨).

-عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي، أبو عثمان، الصفار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، ومات بعدها بيسير، من كبار العاشرة، ع. التقريب (٣٩٣) رقم (٤٦٢٥).

-عمرو بن مرزوق الواشحي، بصري، صدوق، من الثامنة، تميز. (٤٢٦) رقم (٥١١١).

-يحيى بن عبد الحميد بن رافع بن خديج الأنصاري، قال ابن معين: ثقة. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٦٨) رقم (٦٩٤)، الإكمال لرجال أحمد (٤٦٥) رقم (٩٧٤)، تعجيل المنفعة لابن حجر (٤٤٤)، وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١٩٠) رقم (٣٠٣٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

-جدته: أم عبد الحميد، امرأة رافع بن خديج، ذكرها ابن حجر الإصابة، وقال: ذكرها الباوردي في

فاستغرب^(١) بدا ذلك السَّهم^(٢).

قلت: قال الجَوْهَرِي: وَالْقُطْبَةُ: نَضْلُ الْهَدَفِ^(٣).

استصغر يوم بَدْر، وأجيز يوم أُحُد^(٤).

رُوي له عن رسول الله ﷺ ثمانية وسبعون حديثًا، اتفقا منها على خمسة أحاديث،

==

الصحابة (٢٥٤/٨) رقم (١٢١٤٩)، وذكرها ابن الأثير في أسد الغابة (٣٩٦/٧) رقم (٧٥١٠).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده حديث امرأة رافع بن خديج ؓ (٣٧٨/٦) الحديث (٢٧١٧٢)، من طريق الحسن بن موسى، وعفان، والطَّبْرَانِي في المعجم الكبير (٢٣٩/٤) الحديث (٤٢٤٢)، من طريق علي بن عبدالعزيز، ثنا الحجاج بن المنال، وأيضًا من طريق محمد بن محمد التمار، ثنا أبو الوليد، ومحمد بن كثير، والبيهقي في دلائل النبوة، باب ما جاء في شهادة رافع بن خديج بالشهادة وظهور صدقة في ذلك زمن مُعَاوِيَةَ (٤٦٣/٦)، من طريق محمد بن موسى بن الفضل، أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله الصفار، حدثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي، حدثنا مُسْلِم بن إبراهيم، جميعهم من طريق عمرو بن مرزوق، عن يحيى بن عبدالحميد، عن امرأة رافع بن خديج بنحوه.

الحكم:

قال الهيثمي: رواه أحمد، وامرأة رافع لم أعرفها وبقيّة رجاله ثقات. مجمع الزوائد (١٨٥-١٨٦). وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط أثناء تحقيقه للمسند: إسناده حسن، يحيى بن عبدالحميد بن رافع بن خديج من رجال التعجيل، وثقه ابن معين، وعمرو بن مرزوق، وهو الواشحي، ترجم له في التهذيب وفروعه تمييزًا، وقال ابن معين: لا بأس به، وامرأة رافع وهي أم عبدالحميد ذكرها الحافظ في الإصابة وقال: ذكرها الباوردي في الصحابة، وبقيّة رجاله ثقات رجال الشيخين (٩٧/٤٥) الحديث (٢٧١٢٨).

(١) أي بالغ فيه. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣٥٢/٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/٩)، بغية الطلب في تاريخ حلب لابن أبي جَرَادَة (٣٥٥٩/٨).

(٣) الصحاح للجوهري (٢٠٩/١)، لسان العرب لابن منظور (٦٨٢/١)، تاج العروس للزبيدي

(٤/٥٧)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (١٦١).

(٤) أسد الغابة لابن الأثير (٢٢٤/٢).

وأنفرد مُسْلِم بثلاثة. ^(١)

رَوَى عنه عبدالله بن عمر، والسائب بن يزيد ^(٢)، وحَنْظَلَة بن قَيْس ^(٣) وغيرهم. ^(٤)

قال الحافظ ابن زُبَيْر: ^(٥) إِنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجَ هَذَا تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا يَبِينُ لَنَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مَاتَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَأَنَّ أَبَا نُعَيْمٍ ^(٦) قَدْ أَخْطَأَ فِي ذِكْرِهِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجَ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَابْنُ عُمَرَ حَيٌّ وَحَضَرَ جَنَازَتَهُ. ^(٧)

قلت: وكذا ذكره الحافظ أبو علي بن السَّكَن ^(٨) في كتاب الصحابة له ^(٩) في سنة

(١) تهذيب الأسماء لِلنَّوَوِيِّ (١/١٨٦).

(٢) السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ ثَمَامَةَ الْكِنْدِيِّ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ فِي نَسَبِهِ، وَيَعْرِفُ بِابْنِ أُخْتِ النَّمْرِ، صَحَابِي صَغِيرٍ، لَهُ أَحَادِيثٌ قَلِيلَةٌ، وَحُجَّ بِهِ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ، وَوَلَاهُ عُمَرُ سُوقَ الْمَدِينَةِ، مَاتَ سَنَةَ ٩١ هـ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، ع. التَّقْرِيبُ (٢٢٨) رَقْم (٢٢٠٢).

(٣) حَنْظَلَة بْنُ قَيْسِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَصْنِ بْنِ خُلْدَةَ الزُّرْقِيِّ الْمَدَنِيِّ، ثَقَّةٌ، مِنَ الثَّانِيَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ لَهُ رُؤْيَا، خ م د س ق. التَّقْرِيبُ (١٨٤) رَقْم (١٥٨٦).

(٤) تهذيب الكمال لِلْمِزِّي (٩/٢٣) رَقْم (١٨٣٣).

(٥) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رِبْعَةَ الرَّبِيعِيِّ، أَبُو سُلَيْمَانَ، مَاتَ فِي سَنَةِ ٣٧٩ هـ. تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ لِلدَّهْبِيِّ (٩٩٦/٣) رَقْم (٩٢٧).

(٦) مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ لِأَبِي نَعِيمٍ (٢/١٠٤٤).

أَبُو نَعِيمٍ هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، الْأَصْبَهَانِيُّ، أَبُو نَعِيمٍ، مَاتَ سَنَةَ ٤٣٠ هـ. تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ لِلدَّهْبِيِّ (١٠٩٢ - ١٠٩٧) رَقْم (٩٩٣).

(٧) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي نَصُّ كَلَامِ ابْنِ زُبَيْرٍ، كَمَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ مَوْلِدُ الْعُلَمَاءِ وَوَفَايَتِهِمْ (١/١٩١ - ١٩٥).

(٨) سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ السَّكَنِ الْبَغْدَادِيِّ، أَبُو عَلِيٍّ، تَوَفَّى سَنَةَ ٣٥٣ هـ. تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ لِلدَّهْبِيِّ (٩٣٨/٣) رَقْم (٨٩٠).

(٩) فِي نَسْخَةِ (ق) أَوْ. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (خ) الصَّوَابِ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ.

أربع وسبعين، وكذلك ذكره الحافظ عبد الغني المقدسي^(١) في كتابه الكمال، في سنة أربع^(٢) - أيضاً - والله أعلم .

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: «أَخْرِيَاتِ الْقَوْمِ» أي: في أَوَاحِرِهِمْ.^(٣)

فيه سوق الإمام رعاياه / [٢٥٦ / ب / خ] حفظا لهم وحياطة عليهم من عدو يكون ورائهم ونحو ذلك، وكذا قيل: إنه كان يفعل ذلك في الحضر - أيضاً - يسوق أصحابه ﷺ، وهذا خلاف ما يفعله بعض جهلة مشايخ هذا الزمان، وربما ركب أصحابه مُشاة زهواً وتكبراً، أو إظهار التعظيم لنفسه، ومعاندة للسنة. نعوذ بالله من ذلك.

الثاني: قوله: «وأمر النبي ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِئْتُ» أي: فُرِغَتْ.^(٤)

ظاهره إتلاف ما فيها وعدم الانتفاع به، فانظر السبب الموجب لذلك [١٦٣ / أ / ق]، فإني لم أر فيه شيئاً، ويبعد عندي أن يكون سببه استعجالهم بالذبح، ونصب القدور قبل مشاورته - عليه الصلاة والسلام - وأن يكون ذلك من باب العقوبة بالمال. والله أعلم.

الثالث: قوله «ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ».

(١) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي الجماعلي، أبو محمد، مات سنة ٦٠٠هـ. طبقات الحفاظ للشيوطي (٤٨٧) رقم (١٠٧٧).

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٢٥ / ٩) رقم (١٨٣٣).

(٣) الصحاح للجوهري (٤٨١ / ١)، تهذيب اللغة للأزهري (٢٢٧ / ٧)، لسان العرب لابن منظور (١٣ / ٤).

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد (٣٦ / ٣)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (١١٦)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١٨٢ / ٤)، تهذيب اللغة للأزهري (٢١٠ / ١٠)، لسان العرب لابن منظور (١٤٠ / ١)، المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البعلي (٣٢٣).

ق: قد يُحمل على أنه قسمة تعديل بالقيمة، وليس من طريق التعديل الشرعي، كما جاء في البدنة أنها: «عن سبعة»^(١) ومن الناس من حمله على ذلك.^(٢)
وقوله: «فندَّ منها بعير» أي: شرد.^(٣)

و «الأوابد»: جمع أبدة بوزن ضاربة، تأبَّدت الوحش نفرت من الإنس وتوحشت^(٤)، وتأبَّدت الديار خلت من قطانها وتوحشت^(٥)، ويقال: أبَّدت - بفتح الباء - تأبَّد وتآبَّد، - بالكسر والضم - أبودًا،^(٦) وجاء فلان بآبدة أي: كلمة غريبة، أو خصلة تنفر منها النفوس.

ومعنى الحديث أن من البهائم ما فيه نفار، كنفار الوحش.^(٧)

الرابع: اختلف في الإنسي إذا توحش هل يكون حكمه حكم الوحش أو لا؟ المشهور من مذهبنا لا يؤكل إلا بذكاة^(٨)، وهو خلاف ظاهر الحديث، إن قلنا: إنهم استغنوا بالسهم عن الذكاة، وإن قلنا إنه ذُكِّيَ بعد حبسه بالسهم وهو محتمل فلا يكون في الحديث دليل على

(١) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (١٥) الحج، باب (٦٢) الاشتراك في الهدي وإجزاء البقرة والبدنة كل منها عن سبعة (٩٥٥/٢) الحديث (١٣١٨).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٠٣/٤).

(٣) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٣٤/٥)، مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (٧/٢)، تهذيب اللغة للأزهري (٥١/١٤)، لسان العرب لابن منظور (٤٢٠/٣).

(٤) في نسخة (ق) وتوحشته. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام.

(٥) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومُسلِمٌ للأزدي الحميدي (١١٧).

(٦) الصحاح للجوهري (٣٧٩/١)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيِّدة (٣٨٦/٩)، تهذيب اللغة للأزهري (١٤٦/١٤).

(٧) من قول الفاكهاني: ويقال أبَّدت - بفتح الباء - تأبَّد وتآبَّد إلى هنا هذا نص كلام ابن دَقِيق العِيد كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٠٣/٤).

(٨) المعونة للقاضي عبد الوهاب (١٣٦/٤)، الاستذكار لابن عبد البر (٢٦٨/٥ - ٢٦٩)، الذخيرة للقرافي (١٣٦/٤) المتقى للباجي (١٠٩/٣)، القوانين الفقهية لابن جزي الكَلْبِي (١١٩).

أن المتوحش فرعا يؤكل بما يؤكل به الصيد، بل يكون قوله - عليه الصلاة والسلام - : « فَاَصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا » معناه: ليمسك، ثم هو باقٍ على أصله من كونه لا يؤكل إلا بالنحر أو الذبح كغيره، وأجاز ابن حبيب أكله بما يؤكل به الصيد الأصل في البقر خاصة، قال: لأن لها أصلاً في التوحش.^(١)

وأما أبو حنيفة^(٢) والشافعي^(٣) فإنهما أخرجاه عن أصله، ورأيا تذكيتيه بما يُذَكَّى به الوحش، اعتباراً بالحالة التي هو عليها، ووجود العلة التي من أجلها أبيع العقر في الوحش، وهي عدم القدرة عليه، وكذلك^(٤) هذا المستوحش^(٥) قد صار غير مقدور عليه، واعتمداً على هذا الحديث.^(٦)

وقد قررنا بالا احتمال المذكور ما يمنع تعلقهما.^(٧)

(١) نقل قول ابن حبيب الباجي في المتقى (٣/ ١٠٩)، والقراي في الذخيرة (٤/ ١٧٧)، وابن الحاجب في جامع الأمهات (٢٢١)، وابن جزى الكلبي في القوانين الفقهية (١١٩) حاشية العدوي (١/ ٧٤٤).

(٢) الهداية شرح البداية للمزغيناني (٤/ ٦٦)، بداية المبتدي للمزغيناني (٢١٩)، تبين الحقائق للزيلعي (٥/ ٢٩٢)، تحفة الملوك للرازي (٢٢٠)، المبسوط للسرخسي (١١/ ٢٥٣)، حاشية ابن عابدين (٦/ ٣٠٣)، البحر الرائق لابن نجيم (٨/ ١٩٤).

(٣) الأم للشافعي (٢/ ٢٣٤)، مختصر المزني (١/ ٢٨٢)، المهذب للشيرازي (١/ ٢٥٥)، المجموع للنووي (٩/ ١١٥)، الحاوي الكبير للماوردي (١٥/ ٢٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣/ ١٢٦)، روضة الطالبين للنووي (٣/ ٢٤٠).

(٤) في نسخة (خ) وكذا. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، كما ورد ذلك في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٣/ ٥٧).

(٥) في نسخة (خ) المتوحش. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى الصواب، كما ورد ذلك في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٣/ ٥٧).

(٦) من قول الفاكهاني: وأما أبو حنيفة والشافعي فإنهما أخرجاه عن أصله إلى هنا هذا نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٣/ ٥٧)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/ ٤١٩).

(٧) في نسخة (ق) تعليقهما. الصواب والله أعلم ما أثبتته من نسخة (خ)، لأنها تعلقا بالحديث.

ثم نقول: استباحته وشروده لا يخرج منه عن أصله في باب الذكاة، كما لا ينقله عن أصله في سائر الأحكام، ألا ترى أنه باق على ملك ربه، وأنه ليس حكمه حكم الوحش في الجزاء إذا قتله مُحَرَّمٌ، وفي جواز التضحية به والعقيقة والهدي به.

قال الإمام: وقد يتعلق المخالف^(١) بما أخرج الترمذي عن رجل ذكره: «قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّيَةِ^(٢)؟ قال: لو طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ^(٣)».

(١) في نسخة (ق) الخلاف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٣/ ٥٧).

(٢) اللَّيَةُ: موضع النحر، وجمعها لبات. غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ٣١).

(٣) أخرجه الترمذي - رحمه الله - قال: حدثنا هناد، ومحمد بن العلاء، قال حدثنا وكيع، عن حماد بن سلمة، وقال أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا حماد بن سلمة، عن أبي العُشْرَاءِ، عن أبيه، قال: قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ فذكره.

التعريف برجال السند:

- هناد بن السري بن مصعب التميمي، أبو السري، الكوفي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٣هـ، وله إحدى وتسعون سنة، عن م ٤. التقريب (٥٧٤) رقم (٧٣٢٠).

- محمد بن العلاء: سبقت ترجمته في كتاب الطلاق الحديث الثاني ج ١ ص ١٧٧. قال ابن حجر: ثقة حافظ. التقريب (٥٠٠) رقم (٦٢٠٤).

- وكيع بن الجراح: سبقت ترجمته في كتاب الحدود، الحديث الرابع ج ١ ص ٤٠٢. قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. التقريب (٥٨١) رقم (٧٤١٤).

- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولا هم، أبو خالد، الواسطي، ثقة متقن عابد، من التاسعة، مات سنة ٢٠٦هـ، وقد قارب التسعين. التقريب (٦٠٦) رقم (٧٧٨٩).

- حماد بن سلمة: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الثاني ج ١ ص ٣٠٧. قال ابن حجر: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة. ٤. التقريب (١٧٨) رقم (١٤٩٩).

- أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر، البغوي الأصم، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٤٤هـ، وله أربع وثلاثون، ع. التقريب (٨٥) رقم (١١٤).

تلمه =

=

- أبو العُشْرَاءِ الدَّارِمِي قيل اسمه: أسامة بن مَالِك بن قَهْطَم، وقيل: عطارد، وقيل: يَسَار، وقيل: سَنَان بن بَرز، أو بِلز، وقيل اسمه: بلاز بن يَسَار، وهو أعرابي مجهول، من الرابعة، ٤. التقريب (٦٥٨) رقم (٨٢٥١)، وقال - أيضا - وهو لا يُعرف حاله. تلخيص الخبير. (٤ / ١٣٤).

وقال ابن سَعْد: مجهول. الطبقات الكبرى (٧ / ٢٥٤).

وقال البُخَارِي: في حديثه واسمه وسماه من أبيه نظر. التاريخ الكبير (٢ / ٢١).

ذكره ابن جَبَّان في الثقات. (٥ / ١٨٩) رقم (٤٤٩٧).

- عن أبيه: قال الحُطَّاي: لا يدري مَنْ أبوه. البدر المنير لابن الملقن (٩ / ٢٤٦).

تخرج الحديث:

أخرجه أبو داود في (١٠) أول كتاب الضحايا، باب (٦) ما جاء في ذبيحة المتردية (٣ / ١٠٣) الحديث (٢٨٢٥) من طريق أحمد بن يونس بنحوه، و الترمذي في كتاب (٨) الأطعمة، باب (٥) ما جاء في الذكاة في الحلق واللثة (٤ / ٧٥) الحديث (١٤٨١) بلفظه، وابن ماجه في كتاب (٧) الذبائح، باب (٢ / ١٠٦٣) الحديث (٣١٨٤) بلفظه، وأحمد في مسنده (٤ / ٣٣٤) الحديث (١٨٩٦٧) بنحوه ثلاثتهم من طريق وكيع، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب (٣٢) الضحايا، باب (٣ / ٦٣) الحديث (٤٤٩٧) من طريق يعقوب بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن مهدي بلفظه، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٦٩) الحديث (١٢١٦) بنحوه من طريق يونس عن أبي داود، وأبو يعلى في مسنده (١٢ / ٣٧٢) الحديث (٦٩٤٣) من طريق إبراهيم بن الحجاج وهدي بن خالد وحوثرة بن أشرس وعلي بن الجعد وعبد الأعلى بن حماد النرسي بنحوه، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧ / ١٦٧) الحديث (٦٧٢٠) من طريق عبدالعزيز الصنعاني حدثني أبي عن جدي عن سُفْيَانَ بنحوه، و الدارمي في كتاب (٦) الأضاحي، باب (٢) في ذبيحة المتردي في البئر (٢ / ١١٣) الحديث (١٩٧٢) بلفظه من طريق أبي الوليد وعمر بن عثمان وعفان، جميعهم من طريق حماد بن سلمة عن أبي العُشْرَاءِ عن أبيه.

الحكم:

في إسناده أبو العُشْرَاءِ، وقد سبق كلام أهل العلم فيه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العُشْرَاءِ عن أبيه غير هذا الحديث. سنن الترمذي (٤ / ٧٥).

قال أبو الحسن الميموني: سألت أبا عبد الله عن حديث أبي العُشْرَاءِ، قال: هو عندي غلط. قلت: فما تقول؟ قال: أما أنا فلا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة. تهذيب الكمال للمزي

قال يزيد بن هارون هذا في الضرورة - قلت: وهو ^(١) في كتاب الدارمي ^(٢) - أيضاً - وهذا الحديث لم يُسَلَّم بعض أصحابنا بثبوته ^(٣).

==

(٨٦/٣٤)، البدر المنير لابن الملقن (٢٤٦/٩)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٨٦/١٢).
قال النووي: حديث ضعيف، فقد اتفقوا على أن مداره على أبي العشاء. قالوا: وهو مجهول لا يُعرف إلا في هذا الحديث، ولم يرو عنه غير حماد بن أبي سلمة، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن من لم يرو عنه غير واحد فهو مجهول إلا أن يكون مشهوراً بعلم، أو صلاح، أو شجاعة، ونحو ذلك، ولم يوجد شيء من هذا الاستثناء في أبي العشاء، فهو مجهول، واتفقوا على أنه لم يرو عنه غير حماد بن أبي سلمة. المجموع شرح المذهب (١١٧/٩). ثم نقل كلام الترمذي فيه السابق.
قال ابن القطان: وعلمته هي أن أبا العشاء لا يُعرف حاله، ولا يُعرف له ولا لأبيه إلا هذا الحديث، ولا يُعرف روى عنه إلا حماد بن سلمة، واختلف في اسمه، واسم أبيه. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥٨٢/٣ - ٥٨٣).
قال الخطابي: ضعفوا هذا الحديث، لأن راويه مجهول، وأبو العشاء لا يدرى من أبوه، ولم يروه غير حماد بن سلمة. البدر المنير لابن الملقن (٢٤٦/٩)، عون المعبود للعظيم أباذي (١٧/٨).
وقال ابن الجارود [٣٠٧] بعد أن ساق هذا الحديث قال: هذا في ما لا يُقدَّر عليه يُشبه التردّي. المتقى (٢٢٧/١).
وقال أبو داود بعد أن أورد الحديث: وهذا لا يصلح إلا في المتردّي والمتوحش. سنن أبي داود (١٠٣/٣).
وقال الشيخ الألباني: ضعيف. ضعيف سنن الترمذي (١٤١) الحديث (١٤٨١)، إرواء الغليل (١٦٨/٨) الحديث (٢٥٣٥).

(١) في نسخة (خ) وهي. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٢) سنن الدارمي (١١٣/٢) الحديث (١٩٧٢).

والدارمي هو: عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي، أبو محمد، الدارمي، الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٥هـ، وله أربع وسبعون. م د ت. التقريب (٣١١) رقم (٣٤٣٤).

(٣) في نسخة (ق) بثبوته. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٥٧/٣). ولما نقل القاضي عياض كلام المازري قال: بثبوته. إكمال المعلم للقاضي عياض (٤١٩/٦).

وقال بعضهم: يمكن أن يُراد به الصيد الذي لا يقدر عليه، فكأنه ﷺ فهمَ عن السائل بقرينة حال أنه سأله عن صيد أراد أن يتصيد هل لا يذكى إلا في الحلق واللثة؟ فأجابه ﷺ بما قال. ^(١) انتهى.

قلت: [وأما المتوحش يتأنس فلا يكون إلا بما يؤكل به المتأنس لا أعلم خلافاً، لأنه] ^(٢) صار مقدور عليه، فانفتت العلة [التي] ^(٣) من أجلها أكل بالعقر، وهو عَدَمُ [١٦٣/ب/ق] القدرة عليه.

وقوله ﷺ ^(٤): «ليس السنّ» رويناه بالنصب، ويجوز فيه الرّفْع على أن يكون اسم ليس والخبر محذوفٌ تقديره: ليس السن والظفر من ذلك، والأول أظهر، ونصبه على الاستثناء.

قال الإمام: وقد اضطرب العلماء في ذلك، والذي وقع في مذهبنا منصوباً: التّفَرُّق بين المتّصل والمنفصل، فيمنع حصول التذكية بالسن والظفر المتصلين بالإنسان، وتحصل التذكية بالمنفصلين عنه إذا تأتت بهما التذكية، وقد وقع في بعض ما نقل عن مالك المنع مطلقاً، ووقع لبعض أصحابنا ما يُشير إلى صحة التذكية مطلقاً إذا أمكنت، فَمَنْ منع على الإطلاق أخذ الحديث على عمومهِ، [و] ^(٥) لا سيما والاشارة للتعليل فيه بالعظم تدل ^(٦) على

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام المأزري، كما ورد في كتابه المعلم (٣/٥٧)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٤١٩/٦).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) في نسخة (ق) عليه الصلاة والسلام.

(٥) الزيادة من نسخة (ق). والذي وجدته مكتوب بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها بدون الواو. المعلم للمأزري (٣/٥٦)، وكذلك لما نقل القاضي عياض كلام المأزري نقله بدون الواو. إكمال المعلم (٦/٤١٧).

(٦) في نسخة (ق) يدل. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمأزري (٣/٥٦).

المساواة بين المتصل والمنفصل لكون السن عظماً في الحالين.

وأما الإجازة على الإطلاق فيحمل الحديث على أن المراد به: سنٌ يصغر عن التذكية، ولا نسلم القول بالعموم فيه، وكذلك يدعي^(١) التخصيص في التعليل فيقول: لما علم أن العظم / [٢٥٧ / أ / خ] لا تتأتى به الذكاة، وأن ذلك مما يعلمونه أحوال التعليل عليه، وأما المنصوص من المذهب وهو التفرقة فكأنه يرجع إلى هذا القول الآخر الذي هو [الإجازة على الإطلاق]، لأن المجيز على الإطلاق يشترط كون التذكية متأتية بهما ولكنه^(٢) لم يعين وجه [التأني]^(٣) وعينه في المنصوص، فرأى أن كونه متصلاً يمنع من [التأني]^(٤) ومنفصلاً لا يمنع منه، فلهذا فرق بينهما.

وأما العظم فتجوز التذكية به إذا أمكن ذلك، قال فيه ما قيل في السن، وقد كان بعض شيوخنا يشير إلى هذا، ويجريه مجرى السن، ويعتل بما ذكرناه من التعليل به في الحديث.^(٥)

وقوله: « وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ » دليل على التسمية - أيضاً - لتعليقه بالإباحة بشيئين، والمعلق على شيئين ينتفي بانتفاء أحدهما.^(٦)

(١) في نسخة (ق) على ، ولم أجدها في نسخة (خ) ، وهي أي نسخة (خ) الصواب ، حتى يستقيم الكلام ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات المعلم للمازري (٥٦ / ٣) ، وكذلك لما نقل القاضي عياض كلام المازري نقله بدون على . إكمال المعلم (٤١٧ / ٦) .

(٢) الزيادة من المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها . المعلم للمازري (٥٦ / ٣) .

(٣) الذي وجدته في المخطوط : الثاني ، وما أثبتته الصواب ، حتى يستقيم الكلام ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات . المعلم للمازري (٥٧ / ٣) .

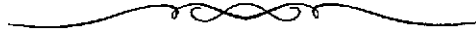
(٤) الذي وجدته في المخطوط : الثاني وما أثبتته الصواب ، حتى يستقيم الكلام الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات . المعلم للمازري (٥٧ / ٣) .

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام المازري ، كما ورد في كتابه المعلم (٥٦ / ٣) ، إكمال المعلم للقاضي عياض (٤١٧ / ٦) .

(٦) هذا كلام ابن دقيق العيد ، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٠٣ / ٤) .

و«المُدَى»: جمع مُدْيَةٍ - بضم الميم، وكسر ها - وهي الشفرة، ويجمع - أيضا - مُدَيَاتُ يَاسْكَانِ الدال. ^(١)

الْحَبَشُ [وَالْحَبَشَةُ] ^(٢): جِنْسٌ مِنَ السُّودَانِ، وَاجْمَعُ الْحَبَشَانِ، مِثْلُ: حَمَلٍ وَحُمْلَانِ. ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الصحاح للجوهري (٢/ ١٨٠٦)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤/ ٣١٠)، لسان العرب لابن منظور (١٥/ ٢٧٣).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) هذا نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١/ ٧٨٧)، لسان العرب لابن منظور (٦/ ٢٧٨).

باب الأضاحي

❖ الحديث الأول:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «صَحَّى النبي ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا» ^(١).

قال رضي الله عنه: الأملح الأغبر، وهو الذي فيه سوادٌ وبياضٌ. ^(٢)

❖ الشرح:

«الأضاحي»: ^(٣) جمع أَضْحِيَّةٍ [وَأُضْحِيَّةٍ] ^(٤) - بضم الهمزة، وكسر ها، وتشديد الياء فيها - ويُقال - أيضاً - : ضَحِيَّةٌ - بفتح الضاد، وكسر الحاء، وتشديد الياء - وجمعها ضَحَايَا، ويقال: أَضْحَاةٌ، ^(٥) وجمعها أَضَاحِي، وَأُضْحَى. ^(٦)
قالوا: وسميت بذلك لأنها تذبح يوم الأضحى، وقت الضحى، من أجل الصلاة ذلك الوقت. ^(٧)

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٧٦) الأضاحي، باب التكبير عند الذبح (٥/٢١١٤) الحديث (٥٢٤٥) بلفظه، ومُسَلِّم في كتاب (٣٥)، باب (٣) استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير (٣/١٥٥٦) الحديث (١٩٦٦) بلفظه.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٢٠٦)، لسان العرب لابن منظور (٢/٦٠٢).

(٣) ينظر في كلمة الأضاحي مشارق الأنوار للقاضي عيَّاض (٢/٥٦)، المصباح المنير للفيومي (٢/٣٥٩)، لسان العرب لابن منظور (١٤/٤٧٧)، الصحاح للجوهري (٢/١٧٥٠)، تهذيب اللغة للأزهري (٥/١٠٠)، مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٣٩٢).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (ق) ضحاة. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) في نسخة (ق) وأضحيا. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٧) الثمر الداني شرح رسالة القَيْرَوَانِي للأزهري (٣٩٠)، كفاية الطالب لأبي الحسن المَالِكِي (١/٧١٢)، مواهب الجليل للحطَّاب (٣/٢٣٨).

ولا خلاف أنَّ الأضحية مطلوبة شرعاً لكن ذلك على طريق الوجوب أو الندب خلاف.

فقال ^(١) أبو حنيفة ^(٢): هي واجبة على كل حر، مُسلم، مقيم، مالك لنصاب من أي الأموال كان.

وقال ^(٣) مالك ^(٤): هي مسنونة غير مفروضة، وهي على كل من قدر عليها من المسلمين، من أهل الأمصار، والقرى، والمسافرين / [١٦٤ / أ / ق]، إلا الحاج الذي بمنى فإنهم لا أضحية عليهم.

وقال الشافعي ^(٥)، وأحمد ^(٦): هي مستحبة إلا أن أحمد لا يستحب تركها مع القدرة

(١) في نسخة (ق) وقال. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (٣٣١/١).

(٢) الهداية شرح البداية للمرغيناني (٤/ ٧٠)، بداية المبتدي للمرغيناني (٢١٩)، تبين الحقائق للزبلي (٢/ ٦)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٣/ ٨١)، المبسوط للسرخسي (١٢/ ٨)، البحر الرائق لابن نجيم (٨/ ١٩٧)، لسان الحكام لابن أبي اليمن (٣٨٤).

(٣) في نسخة (ق) قال بدون الواو. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (٣٣١/١).

(٤) الكافي لابن عبد البر (١٧٣)، بداية المجتهد لابن رشد (١/ ٣١٤)، المعونة للقاضي عبد الوهاب (١/ ٤٣٤)، التلقين للقاضي عبد الوهاب (١/ ٢٦٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ١٩١)، المقدمات لابن رشد (١/ ٢٢٤)، المعلم للمازري (٣/ ٥٢)، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية لمحمد العربي القروي (٢٧٦).

(٥) الأم للشافعي (٢/ ٢٢١)، مختصر المزني (١/ ٢٨٣)، المهذب للشيرازي (١/ ٢٣٧)، التنبية للشيرازي (٨١)، حلية العلماء للشاشي القفال (٣/ ٣١٩)، الإقناع للمأزودي (١/ ١٨٤)، المجموع للنووي (٨/ ٢٧٦)، الوسيط للغزالي (٧/ ١٣١)، روضة الطالبين للنووي (٣/ ١٩٢)، الحاوي الكبير للمأزودي (١٥/ ٧١)، المقدمة الحضرمية لعبد الله الحضرمي (١٥٩).

(٦) المغني لابن قدامة (٩/ ٣٤٥)، الكافي لابن قدامة (١/ ٤٧٠)، عمدة الفقه لابن قدامة (٤٥)، مختصر =

عليها، واتفق هؤلاء أنه لا يلزمه أضحية عن ولده الصغار، وإن كان موسراً، إلا أبا حنيفة، فإنه قال: تلزمه عن كل واحد [منهم] ^(١) شاة.

واختلفوا في الوقت الذي تجزئ فيه الأضحية، فقال ^(٢) أبو حنيفة ^(٣)، ومالك ^(٤)، وأحمد ^(٥): يوم النحر ويومان بعده، وقال الشافعي ^(٦): ثلاثة أيام بعده إلى آخر انقضاء

==

الحَرْقِي (١٣٦)، الإنصاف للمُرْدَاوِي (١٠٥ / ٤)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تَيْمِيَّة (٢٥١ / ٢)، زاد المستقنع للحجاوي (٩٧)، الفروع لابن مفلح (٤٠٥ / ٣)، المبدع لابن مفلح (٢٩٧ / ٣)، دليل الطالب لمرعي بن يوسف (٩٦).

(١) الذي وجدته في المخطوط منها، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَة (٣٣٢ / ١).

(٢) في نسخة (ق) قال. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَة (٣٣٢ / ١).

(٣) كتاب الآثار ليعقوب بن يوسف (٦١)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (٧٣ / ٤)، بدائع الصنائع للكَّاسَانِي (٦٥ / ٥)، المبسوط للسَّرَخْسِي (٩ / ١٢)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (٧٣ / ٤)، بداية مبتدي للمَرْغِينَانِي (٢١٩ / ١)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٨٣ / ٣)، حاشية على مراقبي الفلاح للطَّحَاوِي (٣٥٠).

(٤) المدونة الكبرى (٧٣ / ٣)، المقدمات لابن رُشد (٢٢٥ / ١)، المعونة للقاضي عبد الوهاب (٤٣٦ / ١)، الاستذكار لابن عبد البر (٢٤٣ / ٥)، الكافي لابن عبد البر (١٧٦)، اختلاف الأئمة العلماء لابن هُبَيْرَة (٣٣٢ / ١)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٣٠)، الذخيرة للقرافي (١٤٩ / ٤)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي (٧٢٠)، مواهب الجليل للحطَّاب (١٨٥ / ٣).

(٥) مسائل أحمد بن حنبل وابن رَاهَوِيَّة للكوسج (٣٦٧ / ٢)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تَيْمِيَّة (٢٥٠ / ١)، المغني لابن قدامة (٢٢١ / ٣)، شرح الزرَّكَشِي (٢٨٦ / ٣)، مختصر الحَرْقِي (١٣٦)، الإنصاف للمُرْدَاوِي (٨٣ - ٨٦)، الفروع لابن مفلح (٤٠١ / ٣)، المبدع لابن مفلح (٢٨٤ / ٣)، الكافي لابن قدامة (٤٧٢ - ٤٧٣)، كشف القناع للبهوتي (٩ / ٣).

(٦) الأم للشافعي (٢٢٦ / ٢)، مختصر المُزَنِي (٢٨٥ / ١)، المهذب للشَّيرَازِي (٢٣٧ / ١)، التنبيه للشَّيرَازِي (٨١)، الحاوي الكبير للهاوَرْدِي (١٢٤ / ١٥)، حلية العلماء للشَّاشِي القفال (٣٢٠ / ٣)، المجموع للنَّوَوِي (٢٨٠ - ٢٨١)، المنهج القويم للهيتمي (٦٣٠)، شرح المنهج لذكرى الأنصاري (٢٥٠ / ٥).

التكبير من اليوم الرابع، واتفقوا على أنه تُجزئ الأضحية ببهيمة الأنعام كلها، وهي: الإبل، والبقر، والغنم.

وأفضلها عندنا: الغنم ثم البقر ثم الإبل،^(١) وقيل: الإبل ثم البقر،^(٢) وقال الشافعي،^(٣) وأبو حنيفة^(٤)، وأحمد^(٥): أفضلها الإبل، ثم البقر، ثم الغنم.^(٦)

وقد استدل أصحابنا على أفضلية الغنم بأمرين:

أحدهما: اختيار النبي ﷺ في الأضاحي الغنم.

والثاني: اختيار الله تعالى ذلك في فداء الذبح.^(٧)

فائدة:

قوله تعالى: ﴿وَقَدَّيْنَاهُ بِذَبِيحٍ عَظِيمٍ﴾^(٨) قيل: سُمِّي عظيمًا، لأنه رعى في الجنة سبعين

(١) التلطين للقاضي عبد الوهاب (٢٦٢/١)، والمعونة له (٤٣٥/١)، المقدمات لابن رشد (٢٢٥/١)، اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (٣٣٣/١)، بداية المجتهد لابن رشد (٣١٥/١)، الذخيرة للقرافي (١٤٣/٤)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (١٢٦).

(٢) نقل ذلك القرافي في الذخيرة (١٤٣/٤)، وابن هبيرة في اختلاف الأئمة العلماء (٣٣٣/١)، وابن رشد في بداية المجتهد (٣١٥/١).

(٣) الأم للشافعي (٢٢٤/٢)، التنبيه للشيرازي (٨١)، روضة الطالبين للنووي (١٩٧/٣)، المجموع للنووي (٢٩١/٨)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣٧/٦)، الإقناع للماوردي (١٨٤/١).

(٤) فتاوى السغدري (٢٣٨/١).

(٥) زاد المستقنع للحجاوي (٩٦)، عمدة الفقه لابن قدامة (٤٥)، الكافي لابن قدامة (٤٦٤/١)، المبدع لابن مفلح (٢٧٦/٣)، دليل الطالب لمرعي بن يوسف (٩٦)، الفروع لابن مفلح (٣٩٧/٣)، الإنصاف للمزداوي (٧٣/٤).

(٦) من قول الفاكهاني: فقال أبو حنيفة: هي واجبة على كل حر مسلم مقيم مالك لنصاب إلى هنا هذا كله نص كلام ابن هبيرة، كما ورد في كتابه اختلاف الأئمة العلماء (٣٣١ - ٣٣٣).

(٧) ذكر هذين الأمرين ابن دقيق العيد، كما ورد ذلك في كتابه إحكام الأحكام (٢٠٧/٤).

(٨) سورة الصافات، الآية (١٠٧).

خريفاً^(١)، وقيل: لأنه لم يكن من نسل حيوان، وإنما هو مكنون بالقدرة^(٢)، وقيل: لأنه متقبل قطعاً،^(٣) وقيل: لأنه بقي سنة إلى يوم القيامة،^(٤) وقيل: لأنه فدى به عظيم. خمسة أقوال بين المفسرين.

وفيه دليل على استحباب تعداد الأضحية^(٥)، لتضحيتها - عليه الصلاة والسلام - بكبشين. وفيه استحباب تولي الإنسان أضحيته بنفسه،^(٦) وإن كان يجوز له أن يذبح له مِسْلَم غير هـ.

وفيه استحباب التكبير مع التسمية^(٧)، كما هو مذهب الفقهاء، وقد استحَب الشافعي الصلاة على النبي ﷺ مع التسمية^(٨)، وخالفه الجمهور على ذلك.^(٩)



- (١) وهو قول سعيد بن جبّر. التفسير الكبير للرازي (١٣٨/٢٦).
- (٢) وهو قول أبي بكر الورّاق. المحرر الوجيز لابن عطية (٤٨٢/٤).
- (٣) وهو قول مجاهد. تفسير مجاهد بن جبر (٥٤٥/٢)، المحرر الوجيز لابن عطية (٤٨٢/٤)، التسهيل لعلوم التنزيل للغرناطي الكلبي (١٧٤/٣)، تفسير البغوي (٣٥/٤).
- (٤) وهو قول عمر بن عبّيد. المحرر الوجيز لابن عطية (٤٨٢/٤).
- (٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٠٨/٤) المفهم للقرطبي (٣٦٢/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢٠/١٣)، فتح الباري لابن حجر (١٠/١٠).
- (٦) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٠٨/٤)، المفهم للقرطبي (٣٦٢/٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢٠/١٣)، فتح الباري لابن حجر (١١/١٠).
- (٧) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢١/١٣)، فتح الباري لابن حجر (١٨/١٠)، عون المعبود للعظيم أبادي (٣٥١/٧).
- (٨) الأم للشافعي (٢٤٠/٢)، المجموع للنووي (٣٠٣/٨)، الحاوي للماوردي (٩٦/١٥).
- (٩) إكمال المعلم للقاضي عياض (٤١٣/٦)، المفهم للقرطبي (٣٦٣/٥).

كتاب الأشربة

❖ الحديث الأول:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه: « أن عمر قال على منبر رسول الله ﷺ: أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْخِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ، ثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَهْدَ إِلَيْنَا فِيهِنَّ عَهْدًا نَنْتَهِيَ إِلَيْهِ: الْجُدُّ، وَالْكَالِثَةُ، وَأَبْوَابُ مِنَ الرَّبَا. ^(١) »

❖ الشرح:

قد تقدم ^(٢) الكلام على تفسير لفظ: « أَمَّا [بَعْدُ] » ^(٣) ومعناها ^(٤) أول الكتاب ^(٥) بما يُغني عن الإعادة.

وقوله: « أَيُّهَا النَّاسُ » الأصل يا أيها الناس، فحذف حرف النداء، وهذا أحد المواضع الأربعة التي يجوز فيها حذف ^(٦) حرف النداء، على ما هو مقرر في كتب النحو. ^(٧)

« والناس » هنا نعت لا يستغني عنه، وهو - أيضاً - أحد المواضع الثلاثة التي يلزم فيها النعت وجوباً.

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٧٧) الأشربة، باب (٤) ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب (٥/٢١٢٢) الحديث (٥٢٦٦) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٥٤) التفسير، باب (٦) في نزول تحريم الخمر (٤/٢٣٢٢) الحديث (٣٠٣٢) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) في نسخة (خ) تكلم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) في نسخة (ق) ومعنى هذا. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٥) وذلك في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث السادس.

(٦) في نسخة (ق) أحرف. والصواب - والله أعلم - ما هو مثبت وقد قال في موضع غير هذا فحذف حرف النداء وهو لا يحذف إلا في أربعة مواضع فأفرد.

(٧) ذكر الفاكهاني - رحمه الله تعالى - هذه الأربع المواضع في كتاب الصلاة، باب التشهد، الحديث الأول.

وقوله: « نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ » يريد - والله أعلم - قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ إِنَّمَا [٢٥٧/ب/خ] الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ^(١) وفي آية أخرى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٢)، وقد تقدم ^(٣) أَنَّ الإجماع منعقد على تحريم الخمر العنبي النبيء.

لكنهم اختلفوا هل هي محرمة في كتاب الله بنص أو بدليل؟

والصحيح/[١٦٤/ب/ق][أنها] ^(٤) محرمة فيه بالنص، لأنَّ المحرَّم هو المنهي عنه الذي توعد الله عباده على استباحته، وقد نهى الله ﷻ عن الخمر في كتابه، وأمر باجتنابها، وتوعد على استباحتها، وقرنها بالميسر والأنصاب والأزلام في آية المائدة المتقدمة آنفاً، وهذا بلاغٌ في الوعيد، ونهاية في التهديد، وهاتان الآيتان ناسختان لآية البقرة، قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ ^(٥) الآية، ولآية النساء قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ ^(٦) الآية، لأنَّ آية البقرة إنما تقتضي الذم دون التحريم ^(٧)، فكانوا يشربونها لما فيها من المنافع ^(٨)، على أحد التفسيرين، وقيل: المراد بالمنافع الربح

(١) سورة المائدة، الآية (٩٠).

(٢) سورة المائدة، الآية (٩١).

(٣) وذلك في كتاب الحدود، باب حد الخمر، الحديث الأول ص ٤٣٧.

(٤) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المقدمات لابن رشد (١/٢٢٧).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢١٩).

(٦) سورة النساء، الآية (٤٣).

(٧) جامع البيان للطبري (٢/٣٦١)، زاد المسير لابن الجوزي (١/٢٤١)، أحكام القرآن لابن العربي (١/٢١٠) تفسير القرآن لابن أبي حاتم (٢/٣٩٢)، تفسير القرآن العزيز لابن زنين (١/٢١٩)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٢/١٦٦).

(٨) المحرر الوجيز لابن عطية (١/٢٩٣)، أحكام القرآن لابن العربي (١/٢١٠) الدر المنثور للسيوطي

فيها، إذ كانوا يتجرون فيها^(١) إلى الشَّام.^(٢)

وأما آية النساء، فقيل: إنها تقتضي الإباحة^(٣)، لأنهم أمروا فيها بتأخير الصلاة حتى يذهب السُّكْرُ قبل أن تُحَرَّمَ الخمر: «فَكَانَ مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُنَادِي لَا يَقْرَبِ الصَّلَاةَ سَكْرَانُ»^(٤)، ثم نُسَخَ ذلك، فحرمت الخمر، وأمروا بالصلاة على كل حال.^(٥)

قال القاضي أبو الوليد بن رشد - رحمه الله تعالى -:

وإن طالب متعسف جاهل بوجود^(٦) لفظ التحريم لها في القرآن، فإنه موجود في غير ما موضع، وذلك أن الله تعالى سماها رجساً، فقال: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾^(٧)، ثم نص على تحريم الرجس، فقال - تعالى -: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾^(٨)

(٣/ ١٥٩)، بحر العلوم للسمرقندي (١/ ١٧٠)، جامع البيان للطبري (٢/ ٣٦١).

(١) في نسخة (ق) بها.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٥٧)، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٢١١)، زاد المسير لابن الجوزي (١/ ٢٤١)، المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٢٩٤)، تفسير البغوي (١/ ١٩٣)، تفسير القرآن للسمعاني (١/ ٢١٩)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي (١/ ١٦٥).

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٢٩٣).

(٤) سنن أبي داود (٣/ ٣٢٥)، سنن البيهقي الكبرى (٨/ ٢٨٥)، مسند أحمد (١/ ٥٣)، الأحاديث المختارة (١/ ٣٦٨).

(٥) من قول الفاكهاني: لكنهم اختلفوا هل هي محرمة في كتاب الله بنص أو بدليل؟ إلى هنا هذا كله قريب جدا من نص كلام ابن رشد، كما ورد في كتابه المقدمات (١/ ٢٢٧).

(٦) في نسخة (خ) بوجوب. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافقة لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المقدمات لابن رشد (١/ ٢٢٨).

(٧) سورة المائدة، الآية (٩٠).

(٨) سورة الأنعام، الآية (١٤٥).

وسماها - أيضاً - في موضع آخر إثماً، فقال - تعالى - ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾^(١)، ثم نص على تحريم الإثم فقال^(٢) تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ﴾^(٣)، ولو لم يرد في القرآن في الخمر إلا مجرد النهي لكانت السنن الواردة عن رسول الله ﷺ بتحريم الخمر مبينة لمعنى ما نهى الله عنها، وأن مراده التحريم لا الكراهة، لأنه إنما بعثه لِيُبينَ للناس ما نُزِّلَ إليهم، وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا»^(٤)، وقد أجمعت الأمة على تحريمها، فتحريمها معلومٌ من دين النبي ﷺ ضرورة، فمن قال: إن الخمر ليست بحرام فهو كافرٌ بإجماع يُستتاب، كما يُستتاب المرتد فإن تاب وإلا قُتل^(٥). انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

وفي الحديث [دليل] ^(٦) على أن اسم الخمر يقع على ما اعتُصر من العنب وغيره، وربما جاء ذلك صريحاً في غير هذا الحديث من لفظ النبي ﷺ، وهذا مذهب أهل الحجاز، وخالفهم أهل الكوفة^(٧).

وقوله: «وهي من خُمسة» قال الخطابي: فيه البيان الواضح أن قول مَنْ زعم من أهل الكلام أن الخمر إنما هي عصير العنب النقي الشديد منه، وأن ما عدا ذلك ليس بخمر باطل.

قال: وفيه دليل على فساد قول مَنْ زعم أن لا خمر إلا من العنب والزبيب والتمر، فكانوا يسمونها كلها خمرًا، ثم الحق عمومها كل ما خامر العقل من شراب وجعله خمرًا [إذ

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٩).

(٢) في نسخة (خ) قال. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافقة لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المقدمات لابن رشد (١/٢٢٨).

(٣) سورة الأعراف، الآية (٣٣).

(٤) أخرجه مُسلم في كتاب (٢٢) المساقاة، باب (١٢) تحريم بيع الخمر (٢/١٢٠٦) الحديث (١٥٧٩).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام ابن رشد وهو قريبٌ جداً من نص كلامه، كما ورد في كتابه المقدمات (١/٢٢٨).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) ذكر ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٢١٠). عدا الجملة الاعتراضية.

كان^(١) في معناها للملاسته العقل ومخامرته إياه، وفيه إثبات القياس وإلحاق حكم الشيء بنظيره، وفيه دليل على جواز إحداث الاسم للشيء / [١٦٥ / أ / ق] من طريق الاشتقاق بعد أن لم يكن.^(٢) انتهى .

قلت: والواو من قوله: « وهى [من] خمسَة » يحتتمل أن تكون واو الحال، ويكون المعنى: نزل تحريم الخمر في حال كونها تعمل من خمسة أشياء، ويجوز أن تكون إستثنائية، فلا يكون للجملة موضع من الإعراب، ويجوز أن تكون عاطفة للجملة على التي قبلها، والمعنى على أنه أخبر أن الخمر تكون^(٤) من خمسة أشياء، لا أنه نزل تحريم الخمر، وهو كذلك ولا بُدَّ.

وقوله: و« الجُدُّ » أي: وميراث الجد.^(٥)

وقد اختلف الناس اختلافاً^(٦) كثيراً من الصحابة فمن بعدهم، وقد قال عمر رضي الله عنه: « قضيت في الجد بسبعين قضية لا آلو في واحدة منها على الحق »^(٧)، وفي لفظ آخر: « لا حيَّاهُ الله ولا بَيَّاهُ »^(٨) حتى اختلفوا، هل هو أب حقيقة أو لا؟ على ما / [٢٥٨ / أ / خ] هو مذكور

(١) في نسخة (ق) وما كان، وفي نسخة (خ) فكان، وما أثبتته أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات معالم السنن (٢٤٢ / ٤)

(٢) إلى هنا ينتهي كلام الخطَّابي، كما ورد في كتابه معالم السنن (٢٤٢ / ٤).

(٣) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لنص الحديث.

(٤) في نسخة (ق) يكون. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٥) إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد (٢١٠ / ٤).

(٦) في نسخة (ق) خلافاً.

(٧) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : نقل بعض الناس عن عمر أنه قضى في الجد بسبعين قضية، وهو باطل عن عمر، فإنه لم يمت في خلافته سبعون جداً كل منهم كان لابن ابنه إخوة، وكانت تلك الوقائع تحتتمل سبعين قولاً مختلفة، بل هذا الاختلاف لا يحتمله كل جد في العالم، فعلم أن هذا كذب. منهاج السنة النبوية (٥٠٣ / ٥).

(٨) لم أقف عليه على أنه من قول عمر رضي الله عنه وإنما وجدته من قول ابن مسعود رضي الله عنه. المجموع شرح المذهب =

في كتب الفرائض.^(١)

وأما: «الكَلَالَةُ» فقليل: هي كل فريضة لا ولد فيها، وقيل: هي كل فريضة لا والد فيها، وقيل: كل فريضة لا ولد فيها ولا والد، وهذا هو الظاهر.^(٢) والله أعلم.

وهل هي اسم للميت، أو للورثة، أو للفريضة؟ خلاف - أيضاً - . والله أعلم.



==

(١٨٧/١٧) طبعة مكتبة الإرشاد، حاشية العلامة البقري على شرح سبط المارديني على الرَّحِيَّة

(٩٨)، مغني المحتاج للشرييني (٢١/٣)، منار السبيل لابن ضويان (٥٩/٢).

(١) التهذيب في الفرائض للكلوداني (٩٦).

(٢) ذكر ابن عطية - رحمه الله - هذه الثلاث الأقوال، وصحح ما ذهب إليه الفاكهاني وضعف الأول

والثاني. المحرر الوجيز لابن عطية (١٩/٢).

❖ الهدية الثانية:

عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ سئل عن البتّع، فقال: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ، فَهُوَ حَرَامٌ»^(١).

قال ﷺ: «الْبِتْعُ»: نَيْدُ الْعَسَلِ»^(٢).

❖ الشرح:

«الْبِتْعُ»: بكسر الباء الموحدة، وسكون المشاة فوق، وبالعين المهملة، ويقال: بفتحها أيضا^(٣).

فيه دليل على تحريم كل مسكر على الإطلاق قليلا كان أو كثيرا، فالجمهور على أن ما أسكر كثيره فقليله حرام من جميع الأشربة^(٤)، والكوفيون يحملونه على القدر المسكر^(٥)، وقد تقدم^(٦) الكلام على هذه المسألة بأبسط من هذا. والله الموفق.

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٧٧) الأشربة، باب (٣) الخمر من العسل وهو البتّع (٢١٢١/٥) الحديث (٥٢٦٣) بلفظه، ومُسْلِم في كتاب (٣٦) الأشربة، باب (٧) بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام (١٥٨٥/٣) الحديث (٢٠٠١) بلفظه.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد (١٧٦/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٥٣/١)، الفائق للزنجشري (٧٢/١).

(٣) ذكر ذلك القاضي عياض في كتابه مشارق الأنوار (٧٧/١).

(٤) المفهم للقرطبي (٢٥٣/٥)، الاستذكار لابن عبد البر (٢٤/٨)، الكافي لابن عبد البر (١٩٠)، بداية المجتهد لابن رشد (٣٤٥/١)، المغني لابن قدامة (١٣٦/٩)، فتح الباري لابن حجر (٤٠/١٠).

(٥) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه، إحكام الأحكام (٢١١/٤).

(٦) وذلك في باب حد الخمر، الحديث الأول ص ٤٣٦.

❖ الحديث الثالث:

عن عبدالله بن عباس رضي الله عنه قال: «بَلَغَ عمرُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: قَاتِلَ اللهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا». ^(١)

❖ الشرح:

فلانُ المُكْتَنَى عنه هو: حمزة بن جُنْدُب. ^(٢)

ومعنى «جَمَلُوهَا»: أذابوها ^(٣)، ويُسمى الشحم المذاب: جَمِيلًا، وَتَجَمَّلَ أي: أَكَلَ الشَّحْمَ الْمَذَابَ.

قال الجَوْهَرِيُّ: وقالت امرأة لا بنتها: تَجَمَّلِي وَتَعَفَّفِي [أي: كُلِّي الشَّحْمَ] ^(٤) واشْرَبِي العُفَافَةَ وهو: ما بَقِيَ فِي الصَّرْعِ مِنَ اللَّبَنِ. ^(٥)

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٣٩) البيوع، باب (١٠٣) لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه (٧٧٤ / ٢) الحديث (٢١١٠) بلفظه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٢٢) المساقاة، باب (١٣) تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (١٢٠٧ / ٣) الحديث (١٥٨١).

(٢) الصواب - والله أعلم - أنه سَمَرَةُ بن جُنْدُب، كما وجدت ذلك في غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (٦٠٤ / ٢)، وكذلك جاء مصرحاً به في صحيح مُسْلِمٍ في كتاب (٢٢) المُسَاقَاة، باب (٣) تَحْرِيمُ بَيْعِ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخَنزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ (١٢٠٧ / ٣) الحديث (١٥٨٢)، وفي كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البَغْدَادِيِّ (١١٠ / ٢).

أما سَمَرَةُ بن جُنْدُب: فقد سبق تعريف الفَاكِهَانِي به في كتاب الصلاة، باب الجنائز، الحديث التاسع. وهو سَمَرَةُ بن جندب بن هلال الْفَزَارِيِّ، أبو عبد الرحمن، مات سنة ٥٨ هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٦٥٣-٦٥٤ / ٢).

(٣) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ (٤٠٧ / ٣)، الصحاح للجوهري (١٢٤٩ / ٢)، تاج العروس للزُّبَيْدِي (٢٣٧ / ٢٨)، جهرة اللغة لابن دُرَيْدٍ (٤٩١ / ١).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) من قول الفَاكِهَانِي: وَتَجَمَّلَ أي: أَكَلَ الشَّحْمَ إلى هنا هذا نص كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في كتابه

فيه دليل على أنَّ ما حُرِّمَتْ عينه حُرِّمَ بيعه^(١).

ولهذا الحديث تَعَلَّقُ بمسألة بيع العَدْرَةِ، وقد اختلف فيها، وفي ظني أنها تقدمت في البيوع^(٢).

ق: وفيه دليل على استعمال الصحابة للقياس في الأمور من غير نكير، لأنَّ عمر رضي الله عنه قاس تحريم بيع^(٣) الخمر عند تحريمها على بيع الشحوم عند تحريمها، وهو قياس من غير شك، وقد وقع تأكيد أمره بأن قال فيمن خالفه: « قَاتَلَ اللهُ فُلَانًا »^(٤).



==

الصحاح (١٢٤٩/٢٨)، لسان العرب لابن منظور (١٢٧/١١)، تاج العروس للزبيدي (٢٣٦/٢٨)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤٥١/٧)، أساس البلاغة للزنجشري (١٠٠)، جوهرة اللغة لابن دُرَيْد (٤٩١)، مقاييس اللغة لابن فارس (٤٨١).

(١) ذكر ذلك ابن دَقِيقُ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٢١١/٤).

(٢) كتاب البيوع، الحديث الأول.

(٣) في نسخة (خ) بيع تحريم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إحصاء الأحكام الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. (٢١١/٤).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إحصاء الأحكام (٢١١/٤).

كتاب اللباس

❖ الحديث الأول:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، فَإِنَّهُ مَن لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي [٢٥٨ / ب / خ] الْآخِرَةِ ». ^(١)

❖ الشرح:

ظاهر الحديث أو نصّه يدل على تحريم مطلق الحرير للرجال، وحمله الجمهور على المتمحض منه، ^(٢) فلا يلبس الرجل الثوب منه.

قال ابن حبيب من أصحابنا: ولا يُلتَحَفُ به، ولا يفرشه ^(٣) / [١٦٥ / ب / ق]، ولا يُصَلَّى عليه. ^(٤)

قال أصحابنا: ولا يجوز إضافة شيء منه إلى الثياب وإن كان يسيراً، وأجاز بعضهم اتخاذ الطَّوق منه واللِّبَنَة ^(٥)، كما وقع في الحديث ^(٦) من استثناء العَلَمِ. ^(٧)

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٨٠) اللباس، باب (٢٤) لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه (٥/ ٢١٩٤) الحديث (٥٤٩٦) بنحوه، ومُسَلِّم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (٢) تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب على الرجال، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجال ما لم يزد على أربع أصابع (٣/ ١٦٤١) الحديث (٢٠٦٩) بلفظه.

(٢) هذا معنى كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٢١٣).

(٣) في نسخة (ق) يفرش.

(٤) نقل ذلك عنه البَاجِي في المتقى (٧/ ٢٢٢)، وابن شَاش في عقد الجواهر الثمينة (٣/ ١٢٨٩) وابن جزِي الكَلْبِي في القوانين الفقهية (٢٨٩).

(٥) أما الطَّوْق فهو: جيب القميص الذي يخرج منه الرأس. المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البعلي (٦٤).

وأما اللَّبَنَة فهي: الزيق. المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البعلي (٦٤).

(٦) سيأتي هذا الحديث، وتخرجه، إن شاء الله، وذلك في الحديث السادس من هذا الباب. ج ٢ ص ٦٦٩.

(٧) من قول الفَاكِهَانِي: ولا يجوز إضافة شيء منه إلى الثياب وإن كان يسيراً إلى هنا هذا كله كلام ابن عليه السلام.

وقد اختلف فيه فروى ابن حبيب: أنه لا لباس به، وإن عظم لم تختلف في الرخصة فيه والصلاة به. وروى ابن القاسم: أن مالكاً كره لباس الملاحف فيها أصبع، أو^(١) أصبعان، أو ثلاثة من الحرير. قال ابن القاسم: ولم يجز مالك من الحرير في الثوب إلا الخط الرقيق.^(٢) وأجاز الشافعي نحو أربعة أصابع^(٣) في الثوب،^(٤) لما في بعض الأحاديث من الرخصة في ذلك القدر.^(٥)

وفي هذا نظر فإن أربعة الأصابع أعم من أن تكون في الطول أو العرض، والعرض والطول - أيضاً - يختلفان في أنفسهما، فكيف يتحقق القدر المباح من ذلك؟ [و]^(٦) مع هذا الاختلاف، هذا كله في الخالص.

==

الحاجب، كما ورد في كتابه جامع الأمهات (٥٦٢)، الذخيرة للقرافي (١٣/ ٢٦٤ - ٢٦٥)، المعلم للمازري (٣/ ٧٦)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/ ٥٧٤).

والعلم: طراز الثوب. المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البجلي (٦٣).

وأما استثناء العلم: فسيأتي في الحديث السادس من كتاب اللباس. ج ٢ ص ٦٦٩.

(١) في نسخة (ق) وإصبعان بدون ألف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في كتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شاش الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. (٣/ ١٢٩٠)، المتقى للباجي (٧/ ٢٢٢).

(٢) أما قول ابن حبيب وقول الفاكهاني قال أصحابنا، وما ذكره بعد ذلك إلى هنا كله مذكور في كتابه عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٣/ ١٢٩٠)، وكذلك نقل قول ابن حبيب، ورواية ابن القاسم عن مالك، وقول ابن القاسم لم يجز مالك إلى هنا، الباقي في كتابه المتقى (٧/ ٢٢٢).

(٣) في نسخة (خ) الأصابع. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) المجموع للنووي (٤/ ٣٨٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٤٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٩٠)، مغني المحتاج للشربيني (١/ ٣٠٧)، نهاية المحتاج للرملي (٢/ ٣٧٩) الإقناع للشربيني (١/ ١٩٩)، السراج الوهاج للزهري الغمراوي (٩٤)، المقدمة الحضرمية لعبدالله الحضرمي (١٠٨) المنهج القويم للهيتمي (٣٩٦).

(٥) سيأتي - إن شاء الله تعالى - في الحديث السادس من كتاب اللباس. ج ٢ ص ٦٦٩.

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

فأما ما سَدَّاه ^(١) حَرِيرٌ وَجُمْتُهُ مِنْ غَيْرِهِ فمكروه عندنا كراهية تنزيه. ^(٢)
 واختلف في الْحَزْر ^(٣)، والأكثر على جوازه، وكرهه مَالِكٌ لأجل السرف. ^(٤)
 وتجوز عندنا خياطة الثوب بالحرير. ^(٥)

[واستحب] ^(٦) ابن المَاجْشُون من أصحابنا لباس الحرير في الحرب والصلاة به حيثئذ
 لإرهاب العدو. ولم ير ذلك مَالِكٌ. ولم ير ابن الْقَاسِمِ بأساً بأن يتخذ منه راية في أرض
 العدو.

وأما الستر يعلق فقال ابن حَبِيب: لا بأس به. ^(٧)

- (١) السَّدَى من الثوب هو خِلافُ اللَّحْمَةِ. الصحاح للجوهري (١٧٢٨/٢).
- (٢) المنتقى للباجي (٢٢١/٧)، المعلم للمازري (٧٥/٣)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥٧١/٦)،
 القوانين الفقهية لابن جزي الْكَلْبِي (٢٨٩) الفواكه الدواني للنقراوي (٣١٠/٢)
- (٣) الْحَزْر: ما خلط من الحرير بالوبر وشبهه. مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (٢٣٣/١).
- (٤) أما قول الْفَاكِهَانِي: وكرهه مَالِكٌ، لأجل السرف قد نقل نص ذلك الْمَازِرِي عن القاضي
 عبد الوهاب، كما ورد ذلك في كتابه المعلم (٧٥/٣)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٥٧٢-٥٧١/٦).
- (٥) المنتقى للباجي (٢٢٢/٧) الذخيرة للقرافي (٢٦٥/١٣)، القوانين الفقهية لابن جزي الْكَلْبِي
 (٢٨٩).
- (٦) الذي وجدته في المخطوط: واستخف، وهو موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه
 عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (١٢٩٠/٣) والصواب والله أعلم ما أثبتته، كما نقل ذلك عنه
 الْبَاجِي في كتابه المنتقى (٢٢٣/٧)، وكذلك القاضي عِيَّاض في كتابه إكمال المعلم (٥٧٤/٦) وابن
 الحاجب في جامع الأمهات (٥٦٢/١)، وابن جزي الْكَلْبِي في القوانين الفقهية (٢٨٩).
- والذي في البيان والتحصيل عكس ما ذكره ابن شَاش قال ابن رشد - رحمه الله - [ت ٥٩٥] وهو -
 يعني الجواز - قول ابن الْمَاجْشُون وروايته عن مَالِكٍ لمفتي ذلك من المباشرة بالإسلام (٢٠٧/١٧).
- (٧) أما ما نقله الْفَاكِهَانِي عن الإمام مَالِكٍ، وابن الْقَاسِمِ، وابن حَبِيب، فقد نص على ذلك الْبَاجِي في كتابه
 المنتقى (٢٢٣/٧)، وكذلك نقل ابن جزي الْكَلْبِي في كتابه القوانين الفقهية (٢٨٩)، ونقل ابن
 الحاجب قول ابن حَبِيب وابن الْقَاسِمِ في كتابه جامع الأمهات (٥٦٢)، ونقل الْقَرَّافِي قول ابن الْقَاسِمِ
 في الذخيرة (٢٦٥/١٣).

فأما النساء فيباح لهنَّ لباسه كيف شئن من وجوه اللباس.

ومما ينخرط في سلك اللباس ستر الجدر فمنهي عنه، لما رُوي عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «نهي رسول الله أن يستر الجدر إلا جدار الكعبة». ^(١)

قلت: وظاهر هذا أو نصه النهي عن ستر الجدر بحرير أو غيره. والله أعلم.



(١) من بداية قول الفاكهاني: فأما ما سداه حريرٌ وحُمته من غيره فمكروه عندنا كراهية تنزيهه إلى هنا هذا كله منصوص عليه في كتاب ابن شاش وغالبه نصه عقد الجواهر الثمينة (٣/ ١٢٩٠ - ١٢٩٢).
وأما أثر علي عليه السلام فلم أقف عليه إلا عند ابن شاش، وكذلك عند القرافي في الذخيرة (١٣/ ٢٦٦).

❖ الحديث الثاني:

عن حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيَّاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ »^(١).

❖ الشرح:

قد تقدم الكلام على أحكام الحرير في الحديث الأول.^(٢)
وأما « الدِّيَّاج »: فبكسر الدال، وقد تفتح^(٣). وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، ويُجمع على دِيَّابِيجٍ.^(٤)
قال الجَوْهَرِيُّ: فإن قلت: دَبَابِيج - بالباء - على أن تجعل أصله مشدداً، كما قلت في الدنانير.^(٥)

قلت: يريد أن أصل دينار دِنَارٌ بنون مشددة.^(٦)
وأما^(٧) أواني الذهب والفضة فالإجماع على تحريم استعمالها للرجال والنساء، وفي اقتنائها عندنا قولان، والأصح التحريم^(٨)، وإن كان لم يختلف في تملكها.

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٧٣) الأطعمة، باب (٢٨) الأكل في إناء مفضض (٢٠٦٩/٥) الحديث (٥١١٠) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣٧) اللباس، باب (٢) تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب على الرجال، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجال ما لم يزد على أربع أصابع (١٦٣٨/٣) الحديث (٢٠٦٧) بنحوه.

(٢) من كتاب اللباس.

(٣) مشارق الأنوار للقاضي عيَّاض (٢٥٢/١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٩٧/٢).

(٤) في نسخة (ق) ديباج. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٥) انتهى كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في كتابه الصحاح (٢٨٩/١).

(٦) الصحاح للجوهري (٥٤١/١)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيِّدة (٢٩٩/٩).

(٧) في نسخة (ق) فأماً.

(٨) ذكر القاضي عيَّاض مسألة الاستعمال والاقتناء في كتابه إكمال المعلم (٥٦٢/٦).

واختلف في الأواني من الجواهر^(١) والياقوت بناء على أن التحريم لعينها، أو لأجل السرف.

ولو غشي الذهب برصاص، أو مُؤَوَّه^(٢) الرصاص بذهب، ففيه - أيضاً - عندنا قولان،^(٣) والأصح منع ما فيه ضَبَّة^(٤)، أو حلقة من ذهب أو فضة، كالمرآة ونحوها، قال مَالِك: لا يُعْجَبُنِي أَنْ يَشْرَبَ فِيهَا، وَلَا أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا.^(٥) والله أعلم.

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي [١٦٦ / أ / ق] الدُّنْيَا» الضمير في : «لهم» مما يفسره سياق الكلام، و الظاهر عوده على الكفار الذين يستعملونها، ويجوز على بُعد أن يعود على مستعملها من عصاة المؤمنين، لأنهم يُحَرِّمُونَهَا في الآخرة، كما في الحديث الآخر الدال على ذلك،^(٦) والأول أظهر.^(٧) والله أعلم.



- (١) في نسخة (ق) الجواهر. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام .
- (٢) المُمَوَّه: المطلي بذهب أو فضة. المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البجلي (٨٣) الصحاح للجوهري (١٦٤٢ / ٢).
- (٣) في نسخة (ق) قولان عندنا.
- (٤) الضَّبَّة: قطعة تسمر في الإناء ونحوه. تحرير ألفاظ التنبيه للتَّوَي (٣٣).
- (٥) أما مسألة الجواهر فقد ذكرها ابن الحاجب في كتابه، وكذلك نقل قول مَالِك الذي ذكره الفاكهاني جامع الأمهات (٣٦)، وكذلك نقل قول مَالِك ابن العربي في أحكام القرآن (٤ / ١١٥)، والقرطبي في جامعه (١٦ / ١١٣)، والمؤاَّق في التاج والإكليل (١ / ١٢٩)، والخطَّاب في مواهب الجليل (١ / ١٢٩).
- (٦) صحيح مُسْلِم (٣ / ١٥٨٧) الحديث (٢٠٠٣).
- (٧) ما ذكره الفاكهاني في قول النبي ﷺ: فإنها لهم في الدنيا فقد نقل ذلك عن الفاكهاني الخطَّاب في مواهب الجليل (١ / ١٢٨).

❖ الهدية الثالثة:

عن البراء بن عازب: «[قال] ^(١) ما رأيت من ذي لمة في حلة حمراء أحسن من رسول الله ﷺ له شعر يضرب منكبيه، بعيد ما بين المنكبين، ليس بالقصير ولا بالطويل ^(٢)».

❖ الشرح:

«اللمة»: - بكسر اللام - الشعر يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغت المنكبين فهي جمّة، والجمع لِمٌ وَلَمٌ ^(٣).

و«الحلة»: ثوبان. ^(٤)

و«المنكب»: مجمع عظم العضد والكتف. ^(٥)

فيه دليل على توفير الشعر ^(٦) وفرقه.

قال القاضي أبو بكر: الشعر في الرأس زينة، وفرقه سنة، وحلقه بدعة، وحالة

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٨٠) اللباس، باب (٦٦) الجعد (٥/٢٢١١) الحديث (٥٥٦١) بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٤٣) الفضائل، باب (٢٥) في صفة النبي ﷺ وأنه كان أحسن الناس وجهًا (٤/١٨١٨) الحديث (٢٣٣٧) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) هذا كله نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (٢/١٤٩٧)، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للأزدي الحميدي (١٨٢).

في نسخة (خ) لم أجد فيها تشكيل لكلمة: لمام، ووجدت في نسخة (ق) لُمام بضم اللام، والذي وجدته في كتاب الصحاح للجوهري لُمام بكسر اللام. (٢/١٤٩٧)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٠/٣٧٦) وتاج العروس للزبيدي (٣٣/٤٣٨).

(٤) غريب الحديث للخطّابي (١/٤٩٨)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/٢٣٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/٤٣٢).

(٥) نص على ذلك الجوهري في كتابه الصحاح (١/٢٢٧)، المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البجلي (٧٠).

(٦) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٢١٦).

مذمومة، جعلها النبي ﷺ شعار الخَوَارِج، قال في الصحيح: «سَيِّئَاهُمُ التَّسْيِيدُ»^(١)، وهو الحلق.^(٢)

قلت: هو - بالسين المهملة، بعدها الموحدة، بعدها المثناة تحت، آخره دال مهملة - مصدر سَبَدَ رأسه إذا استأصل شعره.

قال الجَوْهَرِيُّ: والتَّسْيِيدُ - أيضاً - تَرَكَ الِادِّهَانَ.^(٣)

قال أصحابنا: ويجوز أن يتخذ جُمَّة وهي:^(٤) ما أحاط بمنابت الشعر، وَوَفْرَةٌ^(٥) وهي:^(٦) ما زاد على ذلك حتى يبلغ شحمة الأذنين، ويجوز أن يكون أطول من ذلك.^(٧) وقد ذكر أبو عيسى في صفة النبي ﷺ عن عائشة [رضي الله عنها]^(٨): «أَنَّ شَعْرَهُ كَانَ فَوْقَ

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (١٠٠) التوحيد، باب (٥٧) قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم (٦/٢٧٤٨) الحديث (٧١٣٢)، ومُسْلِمٌ في كتاب (١٢) الزكاة، باب (٤٧) ذكر الخَوَارِج وصفاتهم (٢/٧٤٥) الحديث (١٠٦٤).

(٢) إلى هنا ينتهي كلام القاضي أبي بكر بن العربي، كما ورد في كتابه عارضة الأحوذِي (٧/٢٥٦). وأما معنى التسبيد فينظر: مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (٢/٢٠٤)، غريب الحديث لأبي عبيد (١/٢٦٧)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/٣٣٣).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في كتابه الصحاح (١/٤١٢).

(٤) في نسخة (خ) وهو. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. عارضة الأحوذِي لابن الْعَرَبِيِّ (٧/٢٥٦ - ٢٥٧).

(٥) في نسخة (ق) مَوْفَرَةٌ. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. عارضة الأحوذِي (٧/٢٥٦ - ٢٥٧).

(٦) في نسخة (ق) وهي. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. عارضة الأحوذِي (٧/٢٥٦ - ٢٥٧).

(٧) هذا قول القاضي ابن العربي بنصه، كما ورد في كتابه عارضة الأحوذِي (٧/٢٥٦ - ٢٥٧).

(٨) الزيادة من نسخة (ق).

الجُمَّة، وَدُونَ الْوَقْرَةِ ^(١)». ^(٢)

قال: ويكره القَزَع، وهو أن يخلق البعض، ويترك البعض، شُبّه بالقَزَع، وهو ^(٣) قطع السحاب. ^(٤)

قال أبو عُبَيْد: يتخصص القَزَع بتعدد مواضع الخلق، حتى تتعدد مواضع الشعر، وبذلك تحصل المشابهة. ^(٥)

قال بعض متأخري أصحابنا: وهذا مساو لما رُوي عن مَالِك، قال ابن وهب: سمعت مَالِكاً يقول: بلغني أن القَزَع مكروه، والقَزَع: أن يترك شعرا متفرقا في رأسه. قال ابن وهب: وسمعت يكره القَزَع للصبيان، قال: وهو الشعر المُبَدَّد في الرأس. ^(٦)

نفيسة فتحيّة:

إن قلت: ما السَّرُّ في كونه - عليه الصلاة والسلام - ليس بالطويل، ولا بالقصير؟
قلت: لما ثبت أن: «خير الأمور أوسطها» ^(٧) وكان - عليه الصلاة والسلام - خير الخليقة،

(١) الجُمَّة: أكبر من الوقرة وذلك إذا سقطت على المنكبين، والوقرة إلى شحمة الأذن. مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/١٥٣).

(٢) سنن الترمذي (٤/٢٣٣) رقم (١٧٥٥).

(٣) في نسخة (ق) وهي. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) هذا قول ابن العربي كما ورد في كتابه عارضة الأحوذى (٧/٢٥٧).

(٥) نقل قوله ابن شاش في عقد الجواهر الثمينة (٣/١٢٩٧).

(٦) من قول الفاكهاني: قال بعض متأخري أصحابنا هو ابن شاش، وأما قول ابن وهب وتعريف القَزَع فقد نقل ذلك ابن شاش في كتابه عقد الجواهر الثمينة (٣/١٢٩٧).

(٧) أخرجه أبو نُعَيْم - رحمه الله - قال: حدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا الحسن بن سُفْيَان، ثنا دحيم، ثنا مروان، ثنا الحكم بن أبي خالد الفزاري، عن زيد بن رفيع، عن معبد الجُهَنِي، عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

التعريف برجال السند:

- محمد بن أحمد بن حمدان، أبو عمرو، الحيري النيسابوري، توفي سنة ٣٧٦هـ.

طه =

=

التقييد (٥٠ / ١) رقم (٢٤).

قال ابن حجر: ثقة. لسان الميزان (٣٨ / ٥)، رقم (١٢٧).

وقال الذهبي: ثقة. ميزان الاعتدال (٤٥ / ٦) رقم (٦٩٦٨).

-الحسن بن سُفيان بن عامر الشَّيْبَانِي النسوي، أبو العباس، توفي سنة ٣٠٣هـ. تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٩٩ / ١٣ - ١٠٦) رقم (١٣٣٩).

قال ابن حجر: ما علمت به بأسا. لسان الميزان (٢١١ / ٢) رقم (٩٣٤).

وقال الذهبي: ما علمت به بأسا. ميزان الاعتدال (٢٤٠ / ٢) رقم (٢٤٧٥).

-دحيم: هو عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثاني، مولا هم، الدمشقي، أبو سعيد، لقبه دُحيم بن اليتيم، ثقة حافظ متقن، من العاشرة، مات سنة ٢٤٥هـ وله خمس وسبعون، خ د س ق. التقريب (٣٣٥) رقم (٣٧٩٣).

-مروان بن مُعاوية بن الحارث بن أساء الفزاري، أبو عبدالله، الكوفي نزيل مَكَّة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلّس أساء الشيوخ، من الثامنة، مات سنة ١٩٣هـ، ع. التقريب (٥٢٦) رقم (٦٥٧٥).

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماح. طبقات المدلسين (٤٥) رقم (١٠٥).

-الحكم بن أبي خالد الفزاري: هو الحكم بن ظهير الفزاري، أبو محمد، وكنية أبيه أبو كَيْلٍ، ويُقال: أبو خالد، متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن مَعِين، من الثامنة، مات قريبا من سنة ثمانين ومئة، ت. التقريب (١٧٥) رقم (١٤٤٥).

قال البُخَارِي: تركوه منكر الحديث. التاريخ الكبير (٣٤٥ / ٢) رقم (٢٦٩٤).

وقال أبو زُرْعَةَ: واهي الحديث، متروك الحديث.

وقال التِّرْمِذِي: قد تركه بعض أهل الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. نقل ذلك عنهما ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٦٨ / ٢) رقم (٧٤٧).

قال النَّسَائِي: متروك الحديث. الضعفاء (٣٠) رقم (١٢٧).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث لا يكتب حديثه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٨ / ٣) رقم (٥٥٠).

قال ابن جِبَّان: يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات. المجروحين (٢٥٠ / ١) رقم (٢٣٧).

=

ومعدن الحقيقة، ناسبت صورته معناه، فكان وسطاً في الطول، وإن كان أطول الأطولين في

==

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة. الكامل في الضعفاء (٢/ ٢٠٩) رقم (٣٩٥).

-زيد بن ربيع الجرري، ذكره ابن جبان في الثقات، وقال: كان فقيها ورعا فاضلا. (٦/ ٣١٤) رقم (٧٨٨٧).

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن زيد بن ربيع، فقال ثقة ما به بأس. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٦٣) رقم (٢٥٤٧).

وقال ابن حجر: ضعفه الدارقطني. لسان الميزان (٢/ ٥٠٦) رقم (٢٠٢٨)، وكذلك نقل الذهبي تضعيف الدارقطني له. ميزان الاعتدال (٣/ ١٥٢) رقم (٣٥٨٦).

وقال الذهبي: ليس بالقوي. المغني في الضعفاء (١/ ٢٤٧) رقم (٢٢٧٣).

وقد نقل الذهبي توثيق الإمام أحمد له وقال: لينه بعضهم. تاريخ الاسلام (٨/ ٤٣٢) رقم (٤).

وقال ابن عدي: ليس بالقوي. الكامل في الضعفاء (٣/ ٢٠٥) رقم (٧٠٢).

وقال النسائي: ليس بالقوي. الضعفاء (١/ ٤٣) رقم (٢١٦).

-معبد بن خالد الجهني القدري، ويُقال: إنه ابن عبدالله بن عكيم، ويُقال: اسم جده عويمر صدوق مبتدع، وهو أول من أظهر القدر بالبصرة، من الثالثة، قُتل سنة ١٨٠هـ، تمييز. التقريب (٥٣٩) رقم (٦٧٧٧).

ذكره ابن جبان في الثقات (٣/ ٣٨٩) رقم (١٢٨٢).

قال ابن جبان: والمبتدع إذا حدث لعبرة ثم دعا الناس إليها لا يجوز الاحتجاج به بحال. المجروحين (٣/ ٣٦) رقم (١٠٨٠).

قال أبو حاتم: هو مجهول.

عثمان بن سعيد الدارمي قال: قلت: ليحيى بن معين معبد بن خالد فقال: ثقة. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٩) رقم (١٢٧٦).

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٣١٧٠-٣١٧١) الحديث (٧٢٩٦).

الحكم:

إسناده ضعيف جداً لما سبق.

الطول، فكمّله الله تعالى خَلْقًا وَخُلُقًا، ورقاه مِنْ درج الجمال والكمال أي مرقى ﷺ [وعلى آله
و^(١) أصحابه^(٢) وشرف وكرم.



(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) في نسخة (ق) وصحبه.

❁ الحديث الرابع:

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا^(١) عن سبع، أمرنا بعبادة المريض، وإتباع الجنائز، وتشميت العطاس، وإبرار القسم - أو المقسم - ونضر المظلوم، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام، ونهانا عن خواتيم - أو تحتم - الذهب، وعن شرب بالفضة، وعن المياثر، وعن القسي، ولبس الحرير، والإستبرق، والديباج^(٢)».

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: [١٦٦/ب/ق] «العبادة»: أصلها العوادة، لأنه من عادته يعود، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها،^(٣) وهي من مادة^(٤) العود كما تقدم^(٥)، وهو الرجوع إلى الشيء بعد انصرافه، إما انصرافاً بالذات، أو بالقول والعزيمة.^(٦)

قال الجوهري: والعود: الطريق القديم.^(٧) زاد غيره: يعود [٢٥٩/أ/خ] إليه

(١) في نسخة (ق) ونهى. وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (١٩٨٤/٥) الحديث (٤٨٨٠)، ومُسْلِم (١٦٣٥/٣) الحديث (٢٠٦٦)، وما جاء في نسخة (ق) موافق لما جاء في مسند أحمد (٢٨٧/٤) الحديث (١٨٥٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٧٠)، باب (٧١) حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه، ولم يوقت النبي ﷺ يوم ولا يومين (١٩٨٤/٥) الحديث (٤٨٨٠) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (٢) تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب على الرجال، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجال ما لم يزد على أربع أصابع (١٦٣٥/٣) الحديث (٢٠٦٦) بحروفه.

(٣) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١٠٥/٢).

(٤) في نسخة (ق) باب.

(٥) وذلك في كتاب الصلاة، باب العيدين، الحديث الأول.

(٦) من قول الفاكهاني: العبادة أصلها العوادة نقل ذلك ابن الملقن بحروفه، كما نص عليه الفاكهاني. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢٢٣/١٠).

(٧) إلى هنا ينتهي نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (٤٣٦/١).

السَّفَرُ^(١). فإن أخذ من الأول فقد يشعر بتكرار العيادة وإن أخذ من الثاني بعد نقله نقلاً عرفياً على الطريق لم يدل على ذلك.

وهي مستحبة عند الجمهور، وقد تجب، حيث يحتاج المريض إلى مَنْ يتعاهده وإن لم يُعَدَّ ضاع، وأوجبها الظاهرية من غير هذا القيد لظاهر الأمر قاله ق.^(٢)

والثاني: قال أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني^(٣): المرض الخروج عن الاعتدال الخاص بالإنسان، وذلك ضربان:

مرض جسمي، وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الْمَرَضَى﴾^(٥).

والثاني: عبارة عن الرذائل الخلقية، كالجهل^(٦) والجبن والبخل والنفاق ونحوها من الرذائل، وشبه الكفر والنفاق ونحوهما من الرذائل بالمرض، إما لكونها مانعة من إدراك الفضائل، كالمرض المانع للبدن عن التصرف الكامل، وإما لكونها مانعة عن تحصيل الحياة الأخروية المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٧).

وإما ميل النفس إلى الاعتقادات الرديئة ميلاً البدن المريض إلى الأشياء

(١) هذه الزيادة من الراغب الأصفهاني، كما ورد ذلك في مفردات ألفاظ القرآن (٥٩٤).

(٢) من قول الفاكهاني: وهي مستحبة عند الجمهور إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢١٨/٤).

(٣) البلغة للفيروز أبادي (٩١) رقم (١١١) وقيل في اسمه غير ذلك.

(٤) سورة النور، الآية (٦١).

(٥) سورة التوبة، الآية (٩١).

(٦) في نسخة (ق) فالجهل. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في كتاب الراغب الأصفهاني الذي نقل منه الفاكهاني (٧٦٥).

(٧) سورة العنكبوت، الآية (٦٤).

المُضَرَّة به لكون هذه الأشياء مُتَصَوِّرةً بِصُورَةِ المرض ^(١) يقال: دَوِيَ ^(٢) صدر فلان وثقل ^(٣) قلبه أي: ضَغِنَ. ^(٤)

قال - عليه الصلاة والسلام -: « وَأَيُّ دَاءٍ أَدُولُ ^(٥) مِنَ الْبُخْلِ » ^(٦)، ويقال: شمسٌ مريضةٌ:

(١) الذي وجدته في المخطوط: المريض، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٧٦٥).

(٢) في نسخة (ق) بفتح الواو. وما هو مثبت موافق لما جاء في كتاب الرَّاْغِبِ الْأَصْفَهَانِي (٧٦٥).

(٣) في نسخة (ق) ونغل. وهي موافقة لما جاء في مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٧٦٥).

(٤) لسان العرب لابن منظور (١١ / ٦٧٠)، تاج العروس للزُّبَيْدِي (٣١ / ١٥)، الصحاح للجوهري (٢ / ١٣٦٣).

(٥) في نسخة (ق) أدوَأُ. وهي موافقة لما جاء في مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات بحروفها (٧٦٥) وهو الصواب.

(٦) أخرجه الطَّبْرَانِي - رحمه الله - قال: حدثنا زكريا بن يحيى السَّاجِي، ثنا إبراهيم بن سعيد الجَوْهَرِي، ثنا سعيد بن محمد الْوَرَّاقُ، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ ؓ قال: قال رسول الله ﷺ:..... فذكره.

التعريف برجال السند:

- زكريا بن يحيى السَّاجِي الْبَصْرِي، ثقة فقيه، من الثانية عشرة، مات سنة ٣٠٧هـ، تميز. التقريب (٢١٦) رقم (٢٠٢٩).

- إبراهيم بن سعيد الجَوْهَرِي، أَبُو إِسْحَاق، الطَّبْرَانِي، نزيل بغداد، ثقة حافظ، تكلم فيه بلا حجة، من العاشرة، مات في حدود الخمسين وميتين، م ٤. التقريب (٨٩) رقم (١٧٩).

- سعيد بن محمد الْوَرَّاقُ الثَّقَفِي، أَبُو الْحَسَنِ، الكوفي، نزيل بغداد، ضعيف، من صغار الثامنة، ت ق. التقريب (٢٤٠) رقم (٢٣٨٧).

وقال الدَّورِي عنه: ليس حديثه بشيء. تاريخ يحيى بن مَعِين رواية الدَّورِي (٢٦٣ / ٣) رقم (١٢٣٦). من كلام زكريا في الرجال (٣٠) رقم (١٢).

وقال الدَّارِقُطْنِي: متروك. سؤالات البرقاني (٣٢) رقم (١٧٨).

قال مُعَاوِيَةَ بن صالح عن يحيى بن مَعِين: ضعيف.

وقال المفضل الغلابي عنه: ليس بثقة.

وقال محمد بن سَعْد: كان ضعيفا.

إذا لم تكن مُضِيَّةً لعارضٍ يعرض لها. ^(١)

الثالث: قوله: «وَاتَّبَاعِ الْجَنَائِزَ» قد تقدم ضبط تبع واتباع في باب الحوالة ^(٢).
ويُراد هنا: أَنَّ الإِتِّبَاعَ تارة يكون بالجسم، وتارة يكون بالارتسام والائتمار، وعلى

==

وقال أبو داود: ضعيف. نقل ذلك عنهم ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦٩/٤) رقم (١٣٥).
وقال الجوزجاني غير ثقة. أحوال الرجال (١٩٩) رقم (٣٦٥).
وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٨/٤) رقم (٢٦٠).
وقال النَّسَائِيُّ: ليس بثقة. الضعفاء (٥٣) رقم (٢٧٣).
وقال ابن عدي: ويتبين على حديثه ورواياته ضعفه. الكامل في الضعفاء (٤٠٣/٣) رقم (٨٢٧).
ذكره ابن جِبَّان في الثقات (٣٧٤/٦) رقم (٨١٦٦).
- محمد بن عمرو: سبقت ترجمته في باب العدة، الحديث الرابع ج ١ ص ٢١٧. قال ابن حجر: صدوق له أوهام. التقريب (٤٩٩) رقم (٦١٨٨).
- أبو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن: سبقت ترجمته في باب العدة، الحديث الثاني ج ١ ص ١٩٩. قال عنه ابن حجر: ثقة مكثر. التقريب (٦٤٥) رقم (٨١٤٢).
- أبو هُرَيْرَةَ:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه ابن جرير الطَّيْرِيُّ في تهذيب الآثار (١٠١/١) الحديث (١٦٤)، والطَّبْرَانِيُّ في المعجم الكبير (٣٥/٢) الحديث (١٢٠٣)، والْحَاكِمُ في المستدرک، كتاب (٣٥) البر والصلة (٤/١٨٠) الحديث (٧٢٩٣)، ثلاثتهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، والطَّبْرَانِيُّ - أيضا - في المعجم الأوسط، من طريق سليمان بن الحسن العطار البَصْرِيُّ، قال ناسهیل بن إبراهيم الجارودي، قال ناسهیل بن مروان العبدي، عن إبراهيم بن يزيد المكي، عن عمرو بن دينار (٧٤ - ٧٥) الحديث (٣٦٥٠)، جميعهم عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ.

الحكم:

إسناده ضعيف، وله شاهد يرقيه إلى درجة الحسن لغيره من حديث ابن كَعْب بن مَالِك عند الطبراني في المعجم الكبير (٨١/١٩) الحديث (١٦٣ و ١٦٤)، ومصنف عبدالرزاق (٣٣٧/١١ - ٣٣٨) الحديث (٢٠٧٠٥).

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام الرَّاغِبِ الأصفهاني، كما ورد في كتابه مفردات ألفاظ القرآن (٧٦٥).

(٢) ليس له باب مستقل بهذا الاسم، ولكن ذلك ورد في باب الرهن وغيره، الحديث الثاني.

ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَتَّبِعْ هَذَا﴾^(١) الآية، ﴿قَالَ يَنْقُومُ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢) أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا^(٣) الآية^(٤)، وإن كان حقيقة الإتيان بالجسم والمجاز كثير شائع، فمن الحقيقة،: ﴿فَأَتَّبِعْ بَعْدِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ﴾^(٥)،: ﴿فَأَتَّبِعُوهُمْ مَشْرِقِينَ﴾^(٦)،: ﴿ثُمَّ أَتَّبِعْ سَبِيلًا﴾^(٧)،: ﴿فَأَتَّبِعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا﴾^(٨) وهو كثير، وأمّا قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾^(٩) فقالوا: يحتمل الحقيقة والمجاز، والمجاز هنا أقرب، ومن المحتمل - أيضا - ما في هذا الحديث، وما يقاربه من إتيان الجنائز، وينبني عليه:

هل الأفضل المشي أمامها أو خلفها؟ ويمكن أن يجعل حقيقة في القدر المشترك دفعاً للاشتراك، والمجاز على طريقة المتأخرين، واختار بعضهم إذا كثرا استعمال في إحدى الخاصتين^(١٠)، وتبادر الذهن إليه عند الإطلاق أن يجعل حقيقة اللفظ وتقدمه على عدم الاشتراك والمجاز، لأن الأصل يُترك بالدليل الدال^(١١) على خلافه، ومبادرة الذهن وكثرة الاستعمال دليل على الحقيقة، وأمّا حيث [يقرب]^(١٢) الحال له فلا بأس باستعمال الأصل.

(١) سورة البقرة، الآية (٣٨).

(٢) سورة يس، الآية (٢٠ - ٢١).

(٣) ذكر هذين النوعين وهذه الآيات المذكورة الرّاغب الأصفهاني، كما ورد ذلك في كتابه مفردات ألفاظ القرآن (١٦٢ - ١٦٣).

(٤) سورة الدخان، الآية (٢٣).

(٥) سورة الشعراء، الآية (٦٠).

(٦) سورة الكهف، الآية (٨٩).

(٧) سورة المؤمنون، الآية (٤٤).

(٨) سورة الكهف، الآية (٦٦).

(٩) في نسخة (ق) الخاصيتين.

(١٠) الذي وجدته في المخطوط: القابل: وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في كتاب ابن الملقّن لما نقل ذلك من الفاكهاني. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/ ٢٢٥).

(١١) الذي في المخطوط: يقرب، وما أثبتته الصواب حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل من الفاكهاني هذه العبارات. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/ ٢٢٥).

وإذا قلنا: إنه محمول على الإلتباع بالجسم فيحتمل: أن يكون مُعَبَّرًا به عن الصلاة، وذلك من فروض الكفاية عند الجمهور، ويكون التعبير بالإلتباع عن الصلاة من باب مجاز الملازمة [١٦٧ / أ / ق] في الغالب، لأنه ليس من الغالب أن يُصَلَّى على الميت ويدفن في محل موته.

ويُحْتَمَل أن يريد بالإلتباع: الرَّوَّاحُ إلى محل الدفن لمواراته، والمواراة -أيضاً- من فروض الكفاية لا تسقط^(١) إلا بمن تتأذى به. ^(٢) والله أعلم.

وتقدم -أيضاً- ضبط الجنابة^(٣) ويُراد هنا: أنه لا يُقال لها جنازة إلا وعليها ميت، وإلا فهي سرير أو نعش. ^(٤)

الرابع: قوله: « وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ » هو أن يقول له: يرحمك الله، والتشमित بالشين والسين جميعاً. واختار ثعلب^(٥) المهملة، لأنه مأخوذ من السَمَتِ، وهو القصد والمَحَجَّةُ. ^(٦)

(١) في نسخة (ق) يسقط. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢١٨/٤).

(٢) من قول الفاكهاني: وأما قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رَبُّكَ ﴾ [الكهف: ٦٦] إلى هنا قد ذكر ذلك ابن الملقن، كما ورد ذلك في كتابه الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/٢٢٥ - ٢٢٦).

وأما كونه معبراً به عن الصلاة إلى قوله: لا يسقط إلا بمن تتأذى به فهو نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢١٨/٤).

(٣) وذلك في كتاب الجنائز، الحديث الأول والثامن منه.

(٤) نص على ذلك ابن منظور نقلاً عن الفارسي، كما في كتابه لسان العرب (٣٢٤/٥)، والزُّيْدِي في تاج العروس (٧٣/١٥).

(٥) في نسخة (ق) ثعلب. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. الصحاح للجوهري (٢٤٥/١).

أما ثعلب فهو: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، أبو العباس، مات سنة ٢٩١هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للشُّيُوطِي (٣٩٦ - ٣٩٧) رقم (٧٨٧).

(٦) في نسخة (ق) الحجة. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه

وقال ^(١) أبو عبيد: ^(٢) الشَّينُ أعلى في كلامهم وأكثر. ^(٣) يعني: المعجمة.
 وحكى ع: عن ابن الأنباري ^(٤) أنه يقال: ^(٥) شَمَّتَ فلاناً وسمَّت ^(٦) عليه، وكل داع
 بالخير مُشَمَّتٌ ومُسمَّتٌ. ^(٧)
 وقال الزُّبيدي ^(٨) في مختصر العين: شَمَّتُ العَاطِسَ إذا دَعَوْتُ له - يريد بالمعجمة -
 ويقال: بالسين. ^(٩) يريد المهملة ^(١٠).

==

الفاكهاني هذه العبارات الصحاح للجوهري (١/ ٢٤٥).

- (١) في نسخة (ق) قال.
- (٢) نص عليه في كتابه غريب الحديث (٢/ ١٨٤).
- (٣) من قول الفاكهاني: هو أن يقول له: يرحمك الله إلى هنا هذا كله كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١/ ٢٤٥).
- (٤) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، أبو بكر، مات سنة ٣٢٨هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/ ٢١٢ - ٢١٣) رقم (٣٧٩).
- (٥) في نسخة (خ) قال. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/ ٥٦٥).
- (٦) في نسخة (ق) وسمت. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/ ٥٦٥).
- (٧) الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢/ ١٦١ - ١٦٢). وقد نقل ذلك عنه المازري في كتابه المعلم (٣/ ٧٤)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (٦/ ٥٦٥)، والأزدي الحميدي في تفسير غريب ما في الصحيحين (٢٥٥).
- (٨) محمد بن الحسن بن عبد الله الزُّبيدي الإشبيلي، أبو بكر، المتوفى سنة ٣٧٩هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن السيوطي (١/ ٨٤ - ٨٥) رقم (١٣٦).
- (٩) إلى هنا ينتهي كلام الزُّبيدي، كما ورد في كتابه مختصر العين (٢/ ١٢٤).
- (١٠) في نسخة (خ) بالمهملة. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، حتى يستقيم الكلام.

وقال الخطّابي: شَمَّتَ وَسَمَّتَ بِمَعْنَى، وهو أن يدعوا للعاطس بالرحمة.^(١)
وقال التميمي^(٢) في جامع اللغة: وقيل: التسميت^(٣) الرّجاء والتبريك، والعرب تقول: سمته إذا دعا له بالبركة.

ق: و[في]^(٤) الحديث المرفوع: « شمت عليهما »^(٥) يعني: علياً وفاطمة عليهما السلام أي: دعا لهما وبرك عليهما. قيل: وهو مأخوذ من الشماتة، التي هي فرح الرجل ببلاء عدوه وسوء ينزل به [٢٥٩ / ب / خ]. يقال: شمت بعدوي شماتة وشماتاً وأشمته الله به.^(٦)

وفي توجيه هذا المعنى وجهان:

أحدهما: أنه دعا له أن لا يكون في حال يشمت^(٧) به فيها.

والثاني: أنك إذا قلت: يرحمك الله، فقد أدخلت على الشيطان ما يسوءه فيسر العاطس

(١) انتهى نص كلام الخطّابي، كما ورد في كتابه معالم السنن (٤ / ١٣١).

(٢) محمد بن جعفر القُرَازي القَيْرَوَانِي التَّمِيمِي، أبو عبد الله، مات سنة ٤١٢ هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن السيوطي (١ / ٧١) رقم (١٢٠)

(٣) في نسخة (خ) التسميت. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لسياق الكلام.

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (ق) عليها. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لسياق الكلام.

أما رواية: « شمت عليهما » لم أقف عليها إلا في فتح الباري لابن حجر ولم يذكر سندها (١٠ / ٦٠١)، ولسان العرب لابن منظور ولم يذكر سندها (٢ / ٥٢).

وقال الدكتور حسنين فلمبان: واللفظة التي ذكرها الشارح بالشين وهي لفظة تداولها اللغويون في معاجهم.

والرواية المسندة: «وسمّت عليهما» وهي قطعة من حديث. مسند الحارث (زوائد الهيثمي) (٢ / ٩٠٢) الحديث (٩٨١)، المطالب العالية لابن حجر (١٦ / ١٠٦) الحديث (٣٩٣٤).

(٦) هذا - والله أعلم - منقول عن شرح الإمام، والذي وقفت عليه من شرح الإمام ما يتعلق بالطهارة فقط، وليس هو من إحكام الأحكام.

(٧) في نسخة (ق) الشمت. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

بذلك، وقيل: إنه مأخوذ من التسميت الذي هو اجتماع الإبل في المرعى.

قال صاحب الجامع: والتسميت اجتماع الإبل في المرعى، قيل: ومنه تسميت العاطس إذا قيل له: يرحمك الله فيكون معنى شمته: سألت الله تعالى أن يجمع شمله وأمره. ونقل بعض شيوخنا عن القاضي أبي بكر بن العري فيما وجده عنه أنه قال: فإن كان بالشين - المعجمة - فهو مأخوذ من الشوامت وهي: القوائم^(١)، وإن كان بالسين - المهملة - فهو مأخوذ من السم، وهو قصد الشيء وناحيته، كأن العطاس يحل معاقدة البدن، ويفصل معاقده، فيدعوا له بأن يرد الله شوامته على حالها وشمته على صفته.^(٢)

قال ق: وهذا يقتضي أن الشَّوَامَت تنطلق على قوائم الإنسان، لأنَّ العاطس المشمت إنسان لا غير.^(٣)

وقد قال ابن سيدة:^(٤) والشَّوَامَت قوائم الدَّابة.^(٥)

وهذا أخص مما ذكر عن القاضي أبي بكر.

قلت: وهكذا ذكره الجوهري: أن الشوامت قوائم الدابة، ثم قال: وهو اسم.

قال أبو عمرو:^(٦) يقال: لا تترك الله له شامته أي: قائمة.^(٧)

(١) في نسخة (ق) القوائم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لسياق الكلام.

(٢) انتهى كلام ابن العربي، كما ورد في كتابه القبس (٤/ ٣٤٤ - ٣٤٥).

(٣) هذا - والله أعلم - منقول عن شرح الإمام والذي وقفت عليه من شرح الإمام ما يتعلق بالطهارة فقط، وليس هو من إحكام الأحكام.

(٤) علي بن أحمد بن سيده الأندلسي، أبو الحسن، مات سنة ٤٥٨هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢/ ١٤٣). رقم (١٦٥٧).

(٥) هذا نص كلامه، كما ورد في كتابه المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٣).

(٦) إسحاق بن مرار الشيباني، أبو عمرو، مات سنة ٢٠٦هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٤٣٩ - ٤٤٠) رقم (٨٩٧).

(٧) إلى هنا ينتهي كلام الجوهري، كما ورد في الصحاح (١/ ٢٤٦).

وقيل: معنى شتمته وسمته دعوت له بالهدى والاستقامة على سَمِّ الطريق.
قال التَّمِيمِي: والعرب تجعل السين والشين في لفظٍ بمعنى كقولهم: جاحسته
وجاحشته.

قلت: هو بتقديم الجيم على الحاء - المهملة - ومعناه: زاحته وزاولته على الأمر.
هذا ما يتعلق بالشين - المعجمة -، وأما المهملة، فقد تقدم أنه مأخوذ من السَّمْت^(١)
الذي هو قصد الشيء وناحيته.

واختار بعض شيوخنا^(٢): أن يكون مأخوذ من السَّمْت الذي هو الهيئة
[١٦٧/ب/ق] الموصوفة بالحسن والوقار قال: ومنه ما جاء في الحديث: «إِنَّ الْهَدْيَ
الصَّالِحَ، وَالسَّمْتَ، وَالْإِقْتِصَادَ، جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ».^(٣) انتهى.

- (١) في نسخة (خ) السَّمْت. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لسياق الكلام.
(٢) نقل ذلك ابن حجر عن ابن دَقِيق العَيْد في شرح الإمام. فتح الباري (١٠/٦٠١)، والذي وقفت عليه
من شرح الإمام ما يتعلق بالطهارة فقط.
(٣) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا الثَّقَلِيُّ، ثنا زهير، ثنا قابوس بن أبي ظَبْيَانَ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، ثنا
عبدالله بن عَبَّاسٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَهُ.
التعريف برجال السند:

-الثَّقَلِيُّ: عبدالله بن محمد بن علي بن ثَقِيل، أبو جعفر، النفيلي، الحراي، ثقة حافظ، من كبار العاشرة،
مات سنة ٢٣٤هـ، خ ٤. التقريب (٣٢١) رقم (٣٥٩٤).

-زهير بن مُعَاوِيَةَ بن حديج، أبو خيشمة، الجُعْفِيُّ، الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن
أبي إِسْحَاقٍ بأخرة، من السابعة، مات سنة اثنتين، أو ثلاث، أو ١٧٤هـ، وكان مولده سنة مئة، ع.
التقريب (٢١٨) رقم (٢٠٥١).

-قابوس بن أبي ظَبْيَانَ الجُنُبِيُّ، الكوفي، فيه لين، من السادسة، بخ د ت ق. التقريب (٤٤٩) رقم
(٥٤٤٥).

قال ابن مريم: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: قابوس بن أبي ظبيان: ثقة جازئ الحديث.
وقال عبدالله بن أَحْمَد: سألت يحيى بن مَعِين عن قابوس بن أبي ظبيان، فقال: ضعيف الحديث، قال
صه

=

وسألت أبي عنه، فقال: روى الناس عنه، وسألناه مرة أخرى، فقال: ليس هو بذلك. نقل ذلك ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٤٨/٦) رقم (١٥٨٩)، والعُقَيْلي في الضعفاء الكبير (٤٨٩/٣) رقم (١٥٥٠).

وقال ابن مَعِين: ليس به بأس. من كلام أبي زكريا في الرجال (٧٠) رقم (١٩٣).

قال العِجْلي: لا بأس به. معرفة الثقات (٢٠٩/٢) رقم (١٤٩٣).

قال ابن حِبَّان: كان رديء الحفظ يتفرد عن أبيه بما لا أصل له، ربما رفع المراسيل وأسند الموقوف، كان يحبى بن مَعِين شديد الحمل عليه. المجروحين (٢١٦/٢) رقم (٨٨٥).

وقال أبو حاتم الرَّاَزي: ضعيف الحديث لين يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٤٥/٧) رقم (٨٠٨).

وقال النَّسَائِي: ليس بالقوي. الضعفاء والمتروكين (٨٨) رقم (٤٩٥).

-أبوه: حُصَيْن بن جُنْدُب بن الحارث الجَنْبِي، أبو ظَبْيَان، الكوفي، ثقة، من الثانية، مات سنة ٩٠ هـ، وقيل غير ذلك، ع. التقريب (١٦٩) رقم (١٣٦٦).

-ابن عَبَّاس:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٣٦) الأَدَب، باب (٢) في الوقار (٢٤٧/٤) الحديث (٤٧٧٦)، من طريق النفيلي، وأحمد في مسنده ضمن مسند عبدالله بن عَبَّاس (٢٩٦/١) الحديث (٢٦٩٨)، وعبد الواحد المقدسي في الأحاديث المختارة (٥٣٣/٩) الحديث (٥١٩) كلاهما من طريق عبدالله، حدثني أبي، ثنا حسن، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٩) جامع أبواب من تجوز شهادته، ومن لا تجوز من الأحرار البالغين العاقلين المسلمين (١٩٤/١٠) الحديث (٢٠٥٩٠)، من طريق أبي الحسين بن بشران العدل، أنبأ دعلج بن أحمد، ثنا محمد بن عمرو بن النضر، ثنا أحمد بن يونس، جميعهم من طريق زهير، ثنا قابوس بن أبي ظبيان: أن أباه حدثه، ثنا عبدالله بن عَبَّاس: أن نبي الله ﷺ قال: فذكره. إلا أنه قال: السمت الصالح والاقتصاد.

الحكم:

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط أثناء تحقيقه لكتاب مسند أحمد: هذا إسناد ضعيف قابوس بن أبي ظبيان لين، وباقي رجاله ثقات، وله شاهد من حديث عبدالله بن سرجس عند الترمذي (٣٦٦/٤) الحديث (٢٠١٠) بمعناه ثم رقاها إلى درجة الحسن لغيره. المسند (٤٣١-٤٣٢) الحديث =

[هذا] ^(١) ما يتعلق بتفسير اللفظ اللغوي.

وأما حكمه شرعاً: فهو مستحب، وكذلك جوابه، ^(٢) وهو قوله: يهديكم الله ويصلح بالكم، أو يغفر الله لنا ولكم، ^(٣) وإن جمع بينهما فهو أحسن. ^(٤)

وقال القاضي أبو الوليد بن رشد رحمته الله: ظاهر المذهب وجوبه على الكفاية، كرد السلام. ^(٥)

وقال ابن مزين ^(٦) من أصحابنا: - أيضاً - : هو فرض على كل واحد ممن سمعه، ولا يجزئ أحد عن غيره. ^(٧)

قلت: وما أظنه يقول ذلك في رد السلام، ولعل الفرق على قوله أن المقصود من السلام التأمين، وذلك حاصل برد الواحد، والتشमित دعاء، وليس دعاء الواحد بمفرده كدعاء الجماعة. والله أعلم.

فإن لم يحمد العاطس لم يُشمت، ^(٨) لقوله ﷺ في صحيح مسلم: «مَنْ عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ

==

(٢٦٩٨).

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) جامع الأمهات لابن الحاجب (٥٦٧)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٩٢).

(٣) المقدمات لابن رشد (٤٧٥/٢)، المتقى للباقي (٢٨٦/٧)، الاستذكار لابن عبد البر (٤٨٢/٨) التمهيد لابن عبد البر (٣٣٢/١٧)، الكافي لابن عبد البر (٦١٤).

(٤) المقدمات لابن رشد (٤٧٦/٢)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٥٦٧).

(٥) المقدمات لابن رشد (٤٧٥/٢)، إلا أن الذي وجدته مكتوباً: وقيل: هو واجب على الكفاية، كرد السلام.

(٦) يحيى بن زكريا بن مزين القرطبي، أبو زكريا، توفي في سنة ٢٥٥هـ. شجرة النور الزكية لمخلوف (٧٥) رقم (١١١).

(٧) وقد نقل الباقي عنه ذلك في المتقى (٢٨٦/٧).

(٨) الذخيرة للقرافي (٣٠١/١٣)، الاستذكار لابن عبد البر (٤٨٢/٨)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٩٢).

فَشَمَّتُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ فَلَا تُشَمَّتُوهُ»^(١) وما يُقارب ذلك مِنَ الأحاديث الصحيحة.

وينبغي له أن يرفع صوته بالحمد لِئَلْيَسْمَعَ فيشمت،^(٢) وَمِنْ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ الْحَمْدُ [لِلَّهِ]^(٣) لَكِنْ سُمِعَ مِنْهُ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ يَشْمَتُهُ فَلْيَشْمَتُهُ، وَأَمَّا مَنْ عَطَسَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَحْمَدُ اللَّهَ إِلَّا فِي نَفْسِهِ، قَالَ سَخْنُونُ: وَلَا فِي نَفْسِهِ.^(٤) وهو ظاهر الكتاب، لقوله: وَلَا يَحْمَدُ اللَّهَ الْمُصَلِّيَ إِنْ عَطَسَ، فَإِنْ فَعَلَ فِي نَفْسِهِ، وَتَرَكَه خَيْرَ لَهُ.^(٥)

وإنما يبقى النظر هل ترك ذلك عند سَخْنُونِ عَلَى طَرِيقِ النَّدْبِ أَوْ الْوَجُوبِ؟ هُوَ مُحْتَمَلٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ تَوَالَى عَطَاسُهُ شَمَتَ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَلَمْ يَشْمَتْ فِيهَا بَعْدَهَا،^(٦) وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ: عَافَاكَ اللَّهُ، أَوْ: «إِنَّكَ مَضْنُوكٌ»^(٧) كَمَا فِي الْحَدِيثِ.^(٨)

(١) أخرجه مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٥٣) الزَّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، بَابِ (٩) تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَكَرَاهَةِ التَّشَاؤِبِ (٢٢٩٢/٤) الْحَدِيثِ (٢٩٩٢).

(٢) جَامِعُ الْأَمْهَاتِ لابْنِ الْحَاجِبِ (٥٦٨/١)، الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ لابْنِ جَزِي الْكَلْبِيِّ (٢٩٢).

(٣) فِي نَسْخَةِ (ق) زِيَادَةَ: لَهُ، وَالصَّوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا أَثْبَتَهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ.

(٤) مِنْ بَدَايَةِ حُكْمِ التَّشْمِيتِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ وَمَا نَقَلَهُ الْفَاكِهَانِيُّ مِنْ قَوْلِ ابْنِ رَشْدٍ، وَابْنِ مُزَيْنٍ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ مَسَائِلٍ وَقَوْلِ سَخْنُونٍ إِلَى هُنَا كُلُّ ذَلِكَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ ابْنِ شَاشٍ عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ (٣/١٣٠١ - ١٣٠٢) عَدَا قَوْلَهُ: قُلْتُ فَمِنْ كَلَامِهِ.

(٥) هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى (١/١٠٠)، الذَّخِيرَةُ لِلْقَرَّافِي (١٣/٣٠١)، التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ (٢/٣٠)، مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِلْحَطَّابِ (١/٤٤٩).

(٦) الْمُتَقَى لِلْبَاجِي (٧/٢٨٦)، جَامِعُ الْأَمْهَاتِ لابْنِ الْحَاجِبِ (٥٦٨)، عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ لابْنِ شَاشٍ (٣/١٣٠٢)، الْقَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ لابْنِ جَزِي الْكَلْبِيِّ (٢٩٢)، الْفَوَاكِهُ الدَّوَانِيُّ لِلنَّفَرَاوِيِّ (٢/٣٤٨).

(٧) أَيُّ: مَزْكُومٌ. غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ (٤/٢٧٥)، غَرِيبُ الْحَدِيثِ لابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢/٢٠) الْفَائِقُ لِلزُّخْرِيِّ (٢/٢٦١).

(٨) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَقُلْ: فَذَكَرَهُ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍ: أَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ فَلَمْ تَخْتَلَفِ الرَّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ فِي

الخامس: قوله: « وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ، أَوْ الْمُقْسِمِ » لم أر فيها وقفت عليه من دواوين اللغة أبَرَّ رباعيا حتى يكون مصدره إِبْرَارًا، وإنما المنقول في ذلك بَرَرْتُ ثلاثيا - بكسر الراء -، يقال: بَرَّ في يمينه يَبْرُ أي: صَدَقَ، وكذا بَرَرْتُ والذي أَبْرُهُ بَرًّا، فيهما فأنا بَرٌّ وَبَارٌّ، وكذا يُبَرِّ حَجَّهُ، وَبَرَّ الله حَجَّهُ، بَرًّا في الجميع. ^(١)

إلا ابن طَرِيف ^(٢) فإنه ذكر في أفعاله: بر الرجل يمينه بَرًّا وبرورا وأَبَرَّها رباعيا. ولم أره لغيره كما تقدم.

وقوله: « أَوْ الْمُقْسِمِ » الظاهر أن « أَوْ » هنا للشك من هذا الراوي، لأن في [٢٦٠/أ/خ] رواية النَّسَائِي ^(٣) عند البُخَارِيِّ: « إِبْرَارِ الْمُقْسِمِ » ^(٤) بلا شك.

والْقَسَمُ هو: الحلف ^(٥)، وهو مصدر محذوف الزوائد، والأصل أَقْسِمُ إقسامًا. ^(٦) وقد حَدَّه النُّحَاةُ بأنه: جُمْلَةٌ يُوَكَّدُ ^(٧) بها جملة أخرى، كلتاها خبرية، يرتبطان ارتباط

==

إرساله، وقد روي مسندا. الاستذكار لابن عبد البر (٨/ ٤٨١).

قال ابن حجر: وهذا مرسل جيد. فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٦٠٤).

أما الحديث المتصل بالسند:

فقد أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٥٣) الزهد والرقائق، باب (٩) تشميت العاطس، وكراهة التأؤب (٤/ ٢٢٩٢) الحديث (٢٩٩٣).

(١) نص على ذلك الجَوْهَرِيُّ في الصحاح (١/ ٤٨٨ - ٤٨٩).

(٢) عبد الملك بن طَرِيف الأَنْدَلُسِيُّ، أبو مروان، مات في حدود الأربع مئة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيُوطِيِّ (٢/ ١١١) رقم (١٥٦٩).

(٣) الصواب - والله أعلم - أن النَّسَائِي هنا زائدة.

(٤) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٧٧) الأثرية، باب (٢٧) آنية الفضة (٥/ ٢١٣٤) الحديث (٥٣١٢).

(٥) مشارق الأنوار للقاضي عِيَّاض (٢/ ١٩٣)، تهذيب اللغة للأزهري (٨/ ٣١٩)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيِّدة (٦/ ٢٤٧).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات لِلسَّيِّدِيِّ (٣/ ٢٧١).

(٧) في نسخة (ق) تؤكد. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى لسياق الكلام.

الشرط والجزاء.

أي: لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الأخرى، نحو أحلف بالله، أو أقسم بالله لأفعلن كذا، أو لا أفعل.

قيل: وأصله مِنَ الْقَسَامَةِ وهي أَيَّانُ تُقَسَّمُ^(١) على أولياء المقتول - كما تقدم -^(٢) ثم صار اسماً لكل حَلَفٍ.^(٣)

قلت: والعكس أولى أن تكون الْقَسَامَةُ مأخوذة مِنَ الْقَسَمِ، لأنَّها أحد أنواعه.

وما أَبْعَدَ قول مَنْ جَوَّزَ مِنْ معاصرينا أن يكون مأخوذاً مِنَ الْقَسَامَةِ التي بمعنى: الْحَسَنَ مِنْ قولهم: وجه قسيم أي: حَسَنٌ، وعلله بأنَّ الحالف كأنه حَسَنٌ ما حكم به بتأكيده [١٦٨ / أ / ق] باسم الله تعالى.

وأما الْمُقْسِمُ فهو: المحالف^(٤) نفسه، ولا بُدَّ مِنْ تقدير مضاف محذوف أي: وإبرار يمين المقسم.

وفيه معنيان:

أحدهما: أنَّ الحالف إذا حلف على شيء مأمور أن يَبْرَّ في يمينه، وهو الوفاء بمقتضى ما حَلَفَ عَلَيْهِ، وهذا لا خلاف في وجوبه، لأنَّه مقابل لِلْحِنْثِ لا غير، أو ما يقوم مقام الوفاء بذلك، وهو الكفارة.

والثاني: أن يكون المراد أن تبرَّ^(٥) يمين مَنْ حَلَفَ عليك.

(١) في نسخة (خ) بها. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي. مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٦٧٠)

(٢) وذلك في كتاب القصاص، الحديث الأول ج ١ ص ٣١١.

(٣) هذا نص قول الرَّائِبِ الْأَصْفَهَانِي، كما ورد في كتابه مفردات ألفاظ القرآن (٦٧٠).

(٤) الذي وجدته في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: الحالف. (١٠ / ٢٣٠) وهو الصواب.

(٥) في نسخة (خ) ير. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل مِنْ الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. مواهب الجليل (٢٦٣ / ٣).

وهذا على قسمين: تارة يشوبه معنى السؤال، وتارة لا يشوبه:

فالأول: كقوله: بالله إلا ما فعلت كذا، ونحو ذلك.

والثاني: أن يقول: والله لتفعلن كذا ونحو ذلك، سواء في هذا الإثبات والنفي.

وهو مندوب في الوجهين أن يبرقسمه، لكنه يتأكد في الثاني لوجوب الكفارة عليه دون الأول، وذلك إضراراً به، هذا كله مع عدم المعارض الشرعي، فإن وجد معارض عمل بمقتضاه، كما ثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما عبر الرؤيا بحضرة النبي ﷺ فقال: «أصبت بعضاً، وأخطأت بعضاً، فقال: أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني، فقال: لا تقسم، ولم يجبره»^(١).

السادس: قوله: «ونضر المظلوم» [النضر]^(٢) والنصرة العون^(٣).

و«الظلم»: وضع الشيء في غير موضعه المختص به، إما بنقصان، أو [زيادة]^(٤)، أو بعدول عن وقته [أ]و^(٥) مكانه^(٦). ولهذا يقال: ظلمت البعير إذا نحرته من غير داء،

(١) هذان المعنيان السابقان من أولهما إلى هنا نقل ذلك الخطأ عن الفاكهاني، وهو قريب جداً من نص الفاكهاني. مواهب الجليل (٣/٢٦٣).

وأما حديث تعبیر الرؤيا من أبي بكر رضي الله عنه فقد أخرجه البخاري في كتاب (٩٥) التعبير، باب (٤٧) من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب (٦/٢٥٨٢) الحديث (٦٦٣٩) بنحوه، وفي أوله قصة، ومُسَلِّم في كتاب (٤٢) الرؤيا، باب (٣) في تأويل الرؤيا (٤/١٧٧٧) الحديث (٢٢٦٩) بنحوه وفي أوله قصة.

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) هذا نص كلام الراغب الأصفهاني، كما ورد في كتابه مفردات ألفاظ القرآن (٨٠٨).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: زيادة، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (٥٣٧).

(٥) الذي وجدته في المخطوط: ومكانه، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق للمصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (٥٣٧).

(٦) هذا التعريف هو نص كلام الراغب الأصفهاني، كما ورد في كتابه مفردات ألفاظ القرآن (٥٣٧).

والمَظْلُومُ: اللبن المشروب قبل أن يبلغ الرُّوب. ^(١)

ولا خلاف أعلمه أن نصر المظلوم واجب على مَنْ علم بظلمه، وقدر على نصره، [ودفع الضرر عنه]، ^(٢) وهو من فروض الكفايات، لما فيه من دفع الضرر عن المسلم بإنقاذه من يد الظالم، بل علينا ^(٣) أن نمنع التظالم بين أهل الذمة، ولا نمكن بعضهم من ظلم بعض، كما يكون ذلك بين المسلمين، ويكفي في التحريم من الظلم، قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ^(٤)، وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُمْلِي لِلظَّالِمِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ - تَعَالَى -: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾» ^(٥) ^(٦)، فسبحان الذي يُمهل ولا يُهمل، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ ^(٧): ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ ^(٨).

فائدة:

ومما مر بي في بعض الكتب القديمة أنه لما مات كِسْرَى أنوشروان ^(٩) وُجد على تاجه

(١) قول الفاكهاني: اللبن المَظْلُومُ: اللبن إلى هنا هذا نص كلام الجَوْهَرِي، كما ورد في كتابه الصحاح (١٤٦٠/٢).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) في نسخة (ق) لنا. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) سورة هود، الآية (١٨).

(٥) سورة هود، الآية (١٠٢).

(٦) أخرجه البُخَارِي في كتاب (٦٨) التفسير، باب (١٧٦) قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢] (١٧٢٦/٤) الحديث (٤٤٠٩) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٤٥) البر والصلة والآداب، باب (١٥) تحريم الظلم (١٩٩٧/٤) الحديث (٢٥٨٣) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٧) سورة الرعد، الآية (٨).

(٨) سورة الفجر، الآية (١٤).

(٩) كِسْرَى أنوشروان بن قُبَادَ بن فيروز بن يزد الأثيم. الكامل في التاريخ لعلي بن محمد الشَّيْبَانِي (٣٣٦/١)، تاريخ ابن الوردي (٤٤/١).

ومعنى أنوشروان: مجدد الملك. المصباح المضي لمحمد بن علي الأنصاري (١٦٥/٢)، السيرة الحلبية

مكتوباً - بالسُّريانية - ^(١) خمسة أسطر:

الأول: العدل لا يدوم وإن دام عُمُر.

والثاني: الظلم لا يدوم وإن دام دَمَر.

والثالث: الفقر هو: الموتُ الأحمر.

والرابع: الأعمى مَيّت وإن لم يُقبر.

والخامس: مَنْ لم يُخلف ولداً ذَكَراً لم يُذكر.

السابع: قوله: «وَإِجَابَةُ الدَّاعِي» ظاهره العموم ^(٢)، فيتناول وليمة النكاح وغيرها

مِنْ كل أمر مشروع.

وقد اختلف عندنا في وجوب الإجابة لوليمة النكاح، وهي: مأدبة العُرس ^(٣) بعد

البناء ^(٤) لا قبله.

وقد نص مَالِك وأكثر العلماء على وجوب إتيان طعام الوليمة لمن دُعِيَ

إليها، ^(٥) بشروط لا بُدَّ مِنْ بيانها.

==

للحلي (١١٧/١)، الروض الأنف للسهيلي (٥٦/١).

(١) في نسخة (ق) باليونانية.

(٢) إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد (٢١٨/٤).

(٣) مشارق الأنوار للقاظمي عِيَّاض (٢٨٦/٢)، غريب الحديث للحري (٣٢٤/١)، غريب الحديث

لابن الجُوزي (٤٨٣/٢)، تفسير غريب ما في الصحيحين للأزدي الحميدي (١٩٣)، النهاية في

غريب الأثر لابن الأثير (٢٠٦/٣).

(٤) جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٨٥)، إكمال المعلم للقاظمي عِيَّاض (٥٨٩/٤)، عقد الجواهر الثمينة

لابن شَاش (٤٨٧/٢)، القوانين الفقهية لابن جزي الكَلْبِي (١٣٠)، التاج والإكليل للمَوَاق

(٢/٤).

(٥) من قول الفَاكِهَانِي: وقد نص مَالِك وأكثر العلماء إلى هنا هذا نص كلام البَاجِي، كما ورد في كتابه

المنتقى (٣٥٠/٣)، ونقل الْقَرَّافِي ذلك عن مَالِك وأكثر العلماء، كما في كتابه الذخيرة (٤٥٢/٤)،

ونص على قول مَالِك ابن الحاجب في جامع الأمهات (٢٨٥).

قال القاضي أبو الوليد: وصفة الدعوة التي تجب لها الإجابة: أن يلقي صاحب العرس الرجل فيدعوه، أو يقول لغيره: أدع لي فلانا فيعينه، فإن قال: له أدع لي من لقيت / [١٦٨/ ب/ ق] فلا بأس على من دُعي لمثل هذا أن يتخلف، قال: وهل يلزم الأكل من لزمه الإجابة؟ لم أر لأصحابنا فيه نصاً جلياً، وفي المذهب مسائل تقتضي القولين.^(١)

وقال القاضي أبو الحسن من أصحابنا: مذهبنا أن الوليمة غير واجبة، والإجابة إليها غير واجبة، ولكن تستحب.

ثم إننا يؤمر بالإجابة على القولين جميعاً / [٢٦٠/ ب/ خ] إذا لم يكن في الدعوة منكر، ولا فرش حرير، ولا في الجمع من يتأذى بحضوره ومجالسته^(٢) من السفلة والأراذل الذين يُزْدَرَى بمجالستهم، ولا زحام، ولا إغلاق باب دونه، فقد روى ابن القاسم: هو في سعة إذا تخلف لأجل ذلك، وكذلك إن كان على جدار [أن الدار]،^(٣) صوراً، أو ساتر، ولا بأس بصور الأشجار، فإن كان هناك لعبٌ وهُوٌّ^(٤) كان خفيفاً مباحاً غير مكروه لم يرجع وحضر، وروى ابن وهب: لا ينبغي لذي الهيئة أن يحضر موضعاً فيه هُوٌّ^(٥). قال القاضي أبو بكر^(٦): والحق هو الأول.^(٧)

-
- (١) إلى هنا ينتهي كلام القاضي أبي الوليد الباجي، كما ورد في كتابه المتقى (٣/ ٣٥٠).
- (٢) في نسخة (ق) وبمجالسته. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ١٢٧).
- (٣) الذي وجدته في المخطوط: جدار أو الدور. وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٤٨٧).
- (٤) في نسخة (ق) فإن. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٤٨٧).
- (٥) نقل ذلك عنه ابن عبد البر في التمهيد (١٠/ ١٨٠)، وكذلك في الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ٥٣٣)، والخطاب في كتابه مواهب الجليل (٤/ ٨)، وكذلك في شرح مختصر خليل للخرشي (٣/ ٣٠٣).
- (٦) عارضة الأحوذى للقاضي أبي بكر بن العربي (٥/ ٦).
- (٧) من بداية قول الفاكهاني: وقال القاضي أبو الحسن: من أصحابنا: مذهبنا أن الوليمة غير واجبة إلى هنا هذا كله منصوص عليه في عقد الجواهر الثمينة لابن شاش وغالبه بحروفه (٢/ ٤٨٧).

قلت: إذا عَلِمَ أو ظن المبدعوا أنه يترتب على تخلفه عن حضور الوليمة ما هو أشد من حضور المكروه من اللهو وغيره، كخشية العداوة، أو ^(١) الغيبة بينه وبين الداعي، أو تخاصم غير جائز، ولا ينبغي أن يختلف في جواز الحضور والحالة هذه، وعندى في الوجوب نظرٌ ولا استبعده. والله أعلم.

قال أصحابنا: وأما لهو غير مباح كالعود، والطَّبُّور ^(٢)، والمزهر المربع ^(٣)، فلا تجاب الدعوة معه، ومن أتاها ووجد اللهو المحظور فليرجع، ولا يترك إجابة الدعوة بعذر الصوم، بل يحضر ويمسك. قالوا: ويكره نثر السكر واللوز وشبه ذلك. ^(٤)

قال القاضي أبو محمد: ويكره لأهل الفضل التسرع إلى إجابة الطعام والتسامح بذلك إلا في وليمة العرس فقد رُخص فيه. ^(٥)

فجعل هذا القدر من التبذل بالإجابة في حق أهل الفضل مخصصاً لهذا العموم. ^(٦)
 الثامن: قوله: «وإِفْشَاءُ السَّلَامِ» الإفشاء: الإظهار ^(٧)، والانتشار ^(٨)، والإعلان ^(٩)، فشت المقالة، إذا ظهرت وانتشرت وذاعت، وأفشى السرَّ أظهره ونشره.
 والمراد هنا: أن تُحْيَى سُنَّةُ السَّلَامِ ولا تُمَاتَ بالترك.

(١) في نسخة (ق) والغيبة بدون ألف.

(٢) من آلات الملاهي. المصباح المنير للفيومي (٣٦٨/٢).

(٣) المربع من الوجهين هو المزهر، وليس بعربي، والمزهر عند العرب عود الغنا. الذخيرة للقرافي (٤٥٣/٤)، جمهرة اللغة لابن دريد (٦٦٧/٢).

(٤) من بداية قول الفاكهاني: قال أصحابنا: إلى هنا هذا من كلام ابن شاش، كما هو منصوص عليه في عقد الجواهر الثمينة لابن شاش وغالبه بحروفه (٤٨٧/٢).

(٥) المعونة للقاضي أبي محمد عبد الوهاب (٥٨٧/٢).

(٦) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في إحكام الأحكام (٢١٨/٤).

(٧) العين للفراهيدي (٢٨٩/٦).

(٨) غريب الحديث للحري (٢٨٤/٢)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٢٧/٨).

(٩) الصحاح للجوهري (١٧٨٢/٢).

وَأَمَّا « السَّلَام » فهو: اسم للمصدر مثل كلام، والمصدر التسليم، وهو من الألفاظ المشتركة، يُطلق بإزاء أربعة معان: ^(١)

اسم من أسماء الله تعالى كقوله ^(٢): ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيبُ﴾ ^(٣).

وبمعنى: السلام، كقوله تعالى: ﴿هَلْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ^(٤) أي: دار السلامة. ^(٥)
ومنه قول الشاعر: ^(٦)

نُحْيِي بِالسَّلَامَةِ أُمَّ عَمْرٍو *** وهل لك بعد قومك من سلام

أي: من سلامة. ويحتمل عندي أن يكون كالأول، والإضافة إضافة ملك وتشريف.

والثالث: أن يكون بمعنى: التسليم والتحية، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ ^(٧) / [١٦٩/ أ/ ق] سَلَّمَ عَلَيْكُمْ ^(٨) أي يقولون: سلام عليكم. ^(٩)

والرابع: شجر العضاة. ^(١٠)

ومنه قول الشاعر: ^(١١)

(١) ونص على هذه الأربعة التي ذكرها الفاكهاني باختصار العزيمي السجستاني في كتابه غريب القرآن (٢٦٠).

(٢) في نسخة (خ) لقوله. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) سورة الحشر، الآية (٢٣).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٢٧).

(٥) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (٤٢١)، غريب القرآن للعزيمي (٢٦٠).

(٦) لم أقف على قائله ووجدته في المخصص لابن سيده (٤٦٨/٣).

(٧) سورة الرعد، الآيتان (٢٣ - ٢٤).

(٨) الكشف والبيان للثعلبي (٢٨٦/٥)، التفسير الكبير للرازي (٣٧/١٩).

(٩) العضاة: كل شجر يعظم وله شوك. الصحاح (١٦٣٥/٢).

(١٠) هذا البيت للأخطل، واسمه غياث بن غوث بن الصلت، وقد ذكر هذا البيت في ديوانه (٢٠٥) إلا أنه قال: فرأيت السكران قفر فما بها لهم شبح إلا سلام وحرمل.

فراية السكران^(١) قفر فما هم *** بها شبح إلا سلام وحرمل

ويقال: فيه سلم أيضا.^(٢)

وأما قوله تعالى: ﴿هَلْ هُمْ فِيهَا فَكِهَةٌ وَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ (٥٧) سَلَّمَ قَوْلًا^(٣) فقل: يُحتمل أن يُراد [السلامة على أن يكون سلامٌ بدلا مما يدعون، كأنه قيل: لهم سلام أي: سلامة.

ويُحتمل^(٤) أن يُراد به: التحية، والمعنى: أن الله تعالى يُسلم عليكم بواسطة الملائكة، أو بغير واسطة مبالغة في تعظيمهم^(٥)، وذلك متمناهم.^(٦)

قال ابن عباس: «والملائكة يدخلون عليهم بالتحية من رب العالمين».^(٧)

وقد اختلف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(٨)

إذا ثبت^(٩) هذا فالابتداء بالسلام سنة، فرغب فيها لهذا الحديث وما يُقاربه، والمعروف من المذهب أن الرد واجب، وقد نقل ح الإجماع على فرضيته.^(١٠)

(١) واد بمشارف الشام. معجم البلدان لياقوت الحموي (٣/ ٢٣٠).

(٢) أي: يقال فيه السلام. قال ذلك الشيخ عبدالعزيز المشيخ عندما ذكر ابن الملقن هذه العبارة، كما ذكرها الفاكهاني بحروفه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (١٠/ ٢٣٣).

(٣) سورة يس، الآيتان (٥٧ - ٥٨).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (ق) تعظيمه. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/ ٢٣٣).

(٦) نقل هذين الوجهين ابن الملقن في كتابه الإعلام بفوائد عمدة الأحكام وهو قريب من نص الفاكهاني (١٠/ ٢٣٣).

(٧) الكشف للزمخشري (٤/ ٢٥)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٧/ ٣٢٧)، إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٧/ ١٧٤)، زاد المسير لابن الجوزي (٤/ ٣٢٥).

(٨) سورة النساء، الآية (٩٤).

(٩) في نسخة (ق) عرف.

(١٠) نص على ذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٤/ ٣٢).

وقال القاضي أبو محمد: الابتداء بالسلام سنة، ورده أكد من ابتداءه.^(١)

فظاهر هذا عدم الفرضية. والله أعلم.

وقال ابن عطية: وأكثر أهل العلم على أن الابتداء بالسلام سنة مؤكدة، وردة فريضة.^(٢) فهو -أيضاً- يخالف ما ذكره ح من الإجماع فلا يغتر به. وينتهي في السلام إلى البركات^(٣) عند جمهور أهل العلم.

فائدة تفسيرية:^(٤)

اختلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾،^(٥) فقالت فرقة: التحية أن يقول الرجل: سلام عليك، فيجب على الآخر أن يقول: عليك السلام ورحمة الله، فإن قال البادئ: السلام عليك^(٦) ورحمة الله، قال الراد: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، فإن قال البادئ: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، فقد انتهى، ولم يمكن الراد أن يجيب بأحسن منها هنا يقع الرد المذكور في الآية.

قالت فرقة: إنما معنى الآية تخيير الراد، فإن قال: البادئ السلام عليك، فللراد أن يقول: وعليك السلام فقط، وهذا هو الرد، وله أن يقول: وعليك^(٧) السلام ورحمة الله،

(١) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عبد الوهاب كما ورد في كتابه المعونة (٢/ ٥٧٠).

(٢) نص على ذلك ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/ ٨٧).

(٣) نص على ذلك القاضي عبد الوهاب في المعونة (٢/ ٥٧٠)، وكذلك ابن الحاجب في جامع الأمهات (٥٦٧) وابن رشد في المقدمات (٢/ ٤٧٢).

(٤) في نسخة (خ) نفيسة. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، موافق مع سياق الكلام.

(٥) سورة النساء، الآية (٨٦). في نسخة (خ) عليكم. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٨٧).

(٦) في نسخة (خ) عليكم. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٨٧).

(٧) في نسخة (خ) عليكم. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٨٧).

وهذا هو التحية بأحسن منها.

وقال ابن عباس وغيره: « المراد بالآية إذا حييتم بتحية / [٢٦١ / أ / خ]، فإن كان من مؤمن فحيوا بأحسن منها، وإن كان من كافر فردوا على ما قال». ^(١)

ويجوز عندنا أن يكون الرد بلفظ السلام. ^(٢)

وتسليم الواحد يجزئ عن الجماعة، وكذلك الرد، ويسلم الراكب على الماشي، والقليل على الكثير، والصغير على الكبير. ^(٣)

فأما الداخل على شخص والمار ^(٤) عليه فإنه يُسَلَّم [إن] ^(٥) كان راكباً أو راجلاً، صغيراً أو كبيراً، واحداً أو أكثر، كان الشخص مستقراً أو مسافراً.

ولا يُسَلَّم على المرأة الشابة بخلاف المتجالة. ^(٦)

والمصافحة مستحبة، ^(٧) لقوله ﷺ:

(١) وكذلك نقل قوله وقول غيره القُرْطُبِي في جامعه (٣٠٣ / ٥).

(٢) المقدمات لابن رُشد (٤٧٢ / ٢)، التاج والإكليل للمَوَاق (٥٢٦ / ١)، الفواكه الدواني للتفراوي (٣٢٤ / ٢)، حاشية العَدَوِي (٦١٨ / ٢).

(٣) من قول الفاكهاني: وتسليم الواحد يجزئ عن الجماعة إلى هنا ذكر ذلك ابن الحاجب في جامع الأمهات (٥٦٧)، وابن جزري الكلبي في القوانين الفقهية (٢٩٢).

(٤) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات وجدت المكتوب: أو المار. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (١٣٠٠ / ٣).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) نقل ذلك ابن الحاجب في جامع الأمهات (٥٦٧).

والتجالة: المِسِنَّة الكبيرة. لسان العرب لابن منظور (١١٦ / ١١).

(٧) في نسخة (خ) حسنة. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

وقد نص على هذه المسألة ابن الحاجب في جامع الأمهات (٥٦٧)، وابن جزري الكلبي في القوانين الفقهية (٢٩٢).

« تَصَافَحُوا يَذْهَبُ الْغُلُّ »،^(١) وكرهها في رواية أَشْهَب، والصحيح المشهور الأول.

(١) أخرجه مَالِك عن عَطَاء بن أَبِي مُسْلِمٍ عبد الله الخرساني قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره .

قال النَّوَوِي: هذا حديث مرسل. الأذكار (٢٠٩).

وقال الزَّيْلَعِيُّ: هو مرسل. نصب الراية (١٢١/٤).

قال أبو عمر: هذا الحديث يتصل مِنْ وجوه شتى حسان كلها. التمهيد (١٢/٢١).

الحديث المتصل السند:

قال التِّرْمِذِيُّ - رحمه الله - : حدثنا سُفْيَان بن وَكِيع، وإِسْحَاق بن منصور، قالا حدثنا عبد الله بن نمير، قال وحدثنا إِسْحَاق بن منصور، أخبرنا عبد الله بن نُمَيْرٍ، عن الْأَجْلَحِ، عن أَبِي إِسْحَاق، عن الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: « مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافَحَانِ، إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا ».

التعريف برجال السند:

- سُفْيَان بن وَكِيع بن الجراح، أبو محمد الرُّوَاسِي، الكوفي، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه، مِنْ العاشرة، ت ق. التقريب (٢٤٥) رقم (٢٤٥٦).

قال النَّسَائِيُّ: ليس بشيء. الضعفاء (٥٥).

وقال ابن جِبَّان: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث. المجروحين (٣٥٩/١) رقم (٤٧٢).

قال عبد الرحمن: سئل أبي عنه فقال: لين. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٣١/٤) رقم (٩٩١). وينحوه قال ابن عَدِي كما في الكامل في الضعفاء (٤١٧/٣) رقم (٨٤٤). قال الذهبي: ضَعَف.

وقال أبو زُرْعَةَ: كان يُتَّهَم بالكذب. المغني في الضعفاء لِلذَّهَبِيِّ (٢٦٩/١) رقم (٢٤٨٩).

- إِسْحَاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب، التَّوَمِي، المُرُوزِي، ثقة ثبت، مِنْ الحادية عشرة، مات سنة ٢٥١هـ، خ م ت س ق. التقريب (١٠٣) رقم (٣٨٤).

- عبد الله بن نُمَيْر الهَمْدَانِي، أبو هشام، الكوفي، ثقة صاحب حديث، مِنْ أهل السنة، مِنْ كبار التاسعة، مات سنة ٢٩٩هـ، وله أربع وثلاثون، ع. التقريب (٣٢٧) رقم (٣٦٦٨).

==

وتكره عندنا المعانقة، وتقييل اليد في السلام، ولو من العبد، وينبغي / [١٦٩ / ب / ق]

==

-أجلح بن عبدالله بن حُجْية، يكنى أبا حُجْية، الكِنْدِي، يُقال: اسمه يحيى صدوق، شيعي، من السابعة، مات سنة ١٤٥هـ، بخ ٤. التقريب (٩٦) رقم (٢٨٥).

-أبو إسحاق: عمرو بن عبدالله بن عُبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهَمْدَانِي، أبو إسحاق السَّيِّعِي، ثقة مكثّر عابد، من الثالثة، اختلط بأخرة، مات سنة ١٢٩هـ، وقيل: قبل ذلك، ع. التقريب (٤٢٣) رقم (٥٠٦٥).

-البراء بن عازب:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود، كتاب (٣٦) الأدب، باب (٥٣) في المصافحة (٤ / ٣٥٤) الحديث (٥٢١٢)، وابن ماجه، كتاب (٣٣) الأدب، باب (٥) المصافحة (٢ / ١٢٢٠) الحديث (٣٧٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب ما خص به رسول الله ﷺ دون غيره مما أبيح له، وحظر على غيره (٧ / ٩٩) الحديث (١٣٣٤٩)، أربعتهم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، والتَّرمِذي في كتاب (٤٣) الاستئذان عن رسول الله ﷺ، باب (٣١) ما جاء في المصافحة (٥ / ٧٤) الحديث (٢٧٢٧)، من طريق سُفْيَان بن وكيع، وإسحاق بن منصور، وأحمد في مسنده ضمن أحاديث البراء (٤ / ٢٨٩) الحديث (١٨٥٧٠)، جميعهم من طريق عبدالله بن نمير، عن الأجلح، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ بمثله.

الحكم:

قال التَّرمِذي: هذا حديث حسن غريب، من حديث أبي إسحاق، عن البراء، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه. سنن التَّرمِذي (٥ / ٧٤) الحديث (٢٧٢٧).

وله طرق منها ما أخرجه أحمد (٤ / ٢٨٩) الحديث (١٨٥٧١)، قال الشيخ الألباني: لكنه إسناد واه جدا. سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢ / ٤٥).

ومنها ما عند أحمد (٤ / ٢٩٣) الحديث (١٨٦١٧).

وللحديث شاهد من حديث أنس مرفوعا. عند أحمد في المسند (٣ / ١٤٢) الحديث (١٢٤٧٤)، والمُقدِّسي في الأحاديث المختارة (٧ / ٢٣٧) الحديث (٢٦٨٢).

قال الشيخ الألباني: وبالجمله فالحديث بمجموع طرقه وشاهده صحيح، أو على الأقل حسن، كما قال التَّرمِذي. سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢ / ٤٧).

لسيده أن يزجره عن ذلك، إلا أن يكون غير مُسَلِّم، ولا يبدأ أهل الذمة بالسَّلام،^(١) عند الجمهور.

وشدَّ قوم في إباحة ابتدائهم على ما نقله ابن عَطِيَّة، ثم قال: والأول، صُوبَ لأنَّ به يتصور إذلالهم.^(٢)

فإن سَلَّمَ على أحدهم ساهياً أو جاهلاً ففي الجواهر^(٣) وغيرها: لم يحتج إلى استقالة. وقال ابن عَطِيَّة: ينبغي أن يستقبله بسلامه.^(٤)

وإن بدؤنا رد عليهم عليكم بغير واو، وقيل بإثباتها.^(٥)

وقال القاضي أبو محمد: فإن رد عليه السَّلام - بكسر السين - ونوى موضوعه في اللغة جاز.^(٦)

وفي رواية أَشْهَب: لا يُسَلِّم عليهم^(٧) ولا يرد، وتُوَوَّلَ ذلك على أن المراد به لا يرد عليهم، كما يرد على المُسَلِّمين.^(٨)

(١) من بداية قول الفاكهاني: فأما الداخل على شخص، والمار عليه فإنه يُسَلِّم إلى هنا هذا مذكور في كتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش وغالبه نصه. (٣/ ١٣٠٠)، جامع الأمهات لابن الحاجب (١/ ٥٦٧)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٢٩٢).

(٢) في نسخة (ق) إذلاله. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّة (٢/ ٨٧).

وإلى هنا ينتهي كلام ابن عَطِيَّة، كما ورد في المحرر الوجيز (٢/ ٨٧).

(٣) عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣/ ١٣٠١).

(٤) انتهى كلام ابن عَطِيَّة، كما ورد في المحرر الوجيز (٢/ ٨٧).

(٥) نص على ذلك ابن جزي الكلبي في القوانين الفقهية (٢٩٢).

(٦) هذا معنى ما قاله القاضي أبو محمد، كما ورد في كتابه المعونة (٢/ ٥٧٢)، وقد نقل ذلك ابن الحاجب عنه في كتابه جامع الأمهات (٥٦٧).

(٧) في نسخة (ق) عليكم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٨) أما قول أَشْهَب وهذا التأويل الوارد فمنصوص عليه في عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣/ ١٣٠١)، ورواية أَشْهَب نقلها عنه - أيضاً - ابن الحاجب في جامع الأمهات (٥٦٧).

ويكره السلام على أربعة: المؤذن، والملبي، والأكمل، والمتغوط. ^(١)

ولا يُسَلَّمُ على أهل الأهواء، كَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْحَشَوِيَّةِ، وما اعتقد حنبلياً يُسَلَّمُ مِنَ الْحَشَوِ ^(٢) غير الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -، ولا يُسَلَّمُ على أهل اللهو والباطل حال تلبسهم به، بل يُسْتَحَبُّ هَجْرُ جَمِيعِ أَهْلِ الْقَدَرِ وَنَحْوِهِمْ، وَأَهْلِ الْبَاطِلِ، زَجْراً لهم، وردعاً عما هم فيه، وغضباً لله - سبحانه - في مواصلة مَنْ هذه سبيله.

وَرُوي إباحة السلام على اللَّاعِبِ بِالشُّطْرُنِجِ، وقال: هم مُسْلِمُونَ. وَمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ فَلْيَسْلَمْ عَلَى أَهْلِهِ، وَإِنْ دَخَلَ مَنْزَلاً لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ فَلْيَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ. ^(٣)

وسمعت شيخنا الإمام أبا العباس المرسبي ^(٤) يقول: مَنْ وَاضَبَ عَلَى قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ دُخُولِهِ مَنْزِلَهُ وَجَدَ الْغِنَى حِسّاً. هذا أو نحوه.

هذا كله أعني: آداب السلام نقل مذهب مالك رحمه الله تعالى.

التاسع: ^(٥) قوله: « وَتَهَانًا عَنْ خَوَاتِيمَ - أَوْ تَخْتُمَ - الذَّهَبِ، وَعَنْ شُرْبِ الْفِضَّةِ » الْخَوَاتِيمُ: جمع خاتم - بكسر التاء وفتحها - وَخَيْتَامٌ وَخَاتَامٌ أَرْبَعُ لُغَاتٍ تَقْدُمُ ذِكْرَهَا. ^(٦)

(١) المدخل لابن الحاج (٢٢٨/١)، مواهب الجليل للحطّاب (٤٥٩/١).

(٢) في نسخة (ق) ولا، ولم أثبتها حتى يستقيم الكلام.

(٣) من قول الفاكهاني: ولا يُسَلَّمُ على أهل الأهواء، كَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ إِلَى هُنَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ شَاشٍ فِي عَقْدِ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ (١٣٠١/٣) وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي جَامِعِ الْأَمْهَاتِ. (٥٦٧) عدا قول الفاكهاني: وَالْحَشَوِيَّةِ، وما اعتقد حنبلياً يُسَلَّمُ مِنَ الْحَشَوِ وَلَا غَيْرَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

(٤) أحمد بن عمر بن محمد الأنصاري المرسبي، أبو العباس، توفي سنة ٦٨٦ هـ. الوافي بالوفيات للصفدي (١٧٣/٧) رقم (٣).

(٥) في نسخة (ق) السابع. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الترتيب.

(٦) وذلك في كتاب الصلاة، باب العيدين، الحديث الرابع، وكذلك في كتاب النكاح، باب الصداق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٣٣.

وسوى الجَوْهَرِي بينهما في الجمع على فواعيل.^(١)

وقد نُقل عن الجُرْمِي: ^(٢) أن كل ما كان على فاعل بفتح العين نحو فاعل ^(٣) فإن جمعه على فواعيل، نحو طواييق وتواييل وخواتيم.

وفي اللفظ تردد بين خَوَاتِيمَ وَتَخْتَمَ، فعلى الأول لا بُدَّ من تقدير محذوف أي: لبس خواتيم. وعلى الثاني لا يحتاج إلى حذف، لأن الإضافة في الأول إلى الذات فلا بُدَّ من صرفها إلى فعل يتعلق بها، وفي الثاني أضيف إلى المصدر فلا حاجة إلى غيره، فإن النهي يصح تعلقه به نفسه.

و«الذهب»: لفظ مشترك، والمراد به ها هنا: ما غلب استعماله فيه، وهو أحد النقيدين، ويذكر ويؤنث.

قال الجَوْهَرِي: والقطعة منه ذَهَبَةٌ، ويُجمع على الأَذْهَابِ والذُّهُوبِ، والذَّهَب - أيضاً: مكيال أهل اليَمَن معروفٌ، والجمع أذهابٌ، وجمع الجمع أذَاهِبٌ عن أبي عُبَيْد.^(٤)

فيه دليل على تحريم التختم بالذهب، وهو راجع إلى الرجال، ودليل على تحريم الشُّرب في أواني الفضة، وذلك عند العلماء عامٌ بالنسبة إلى الرجال والنساء.^(٥) على ما تقدم

(١) الصحاح للجوهري (١٤١٣/٢)، وقد ذكر - أيضاً - هذه الأربع اللغات.

(٢) صالح بن إسحاق الجُرْمِي، أبو عمر، المتوفى سنة ٢٢٥هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٨/٢ - ٩) رقم (١٣٠٤).

(٣) في نسخة (خ) نابل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام. وهو الذي وجدته في كتاب ابن الملقن لما نقل كلام الجُرْمِي. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/٢٣٥).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام الجَوْهَرِي، كما ورد في كتابه الصحاح (١/١٥٣).

وأما قول الفاكهاني: والجمع أذهابٌ، وجمع الجمع أذَاهِبٌ عن أبي عُبَيْد فقد نص عليه القاسم بن سلام في كتابه غريب الحديث (٤/٤٢٥).

(٥) من قول الفاكهاني: فيه دليل على تحريم التختم بالذهب إلى هنا هذا كلام ابن دَقِيق العِيد وغالبه نصه، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٢١٩).

استيعابه. (١)

ق: والجمهور على ذلك، وفي مذهب / [١٧٠ / أ / ق] الشافعي قول ضعيف أنه مكروه فقط، ولا اعتداد به، لورود الوعيد عليه بالنار. قال: والفقهاء القياسيون لم يقصروا هذا الحكم على الشرب، وعدّوه إلى غيره، كالوضوء والأكل، لعموم المعنى فيه. (٢)

العاشر: قوله: «والمياثر»، وفي بعض الروايات: «وعن مياثر الأرجوان». (٣)

(١) وذلك في كتاب اللباس، الحديث الثاني ج ٢ ص ٦٢٤.

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٢١٩).

(٣) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا يحيى بن حبيب، ثنا رَوْحٌ، ثنا هشام، عن محمد، عن عُبَيْدَةَ عن، علي عليه السلام أنه قال: ... فذكره.

التعريف برجال السند:

- يحيى بن حبيب بن عربي البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٨هـ وقيل: بعدها، م ٤. التقريب (٥٨٩) رقم (٧٥٢٦).

- روح بن عباد بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد، البصري، ثقة فاضل، له تصانيف، من التاسعة، مات سنة خمس، أو ٢٠٧هـ. ع. التقريب (٢١١) رقم (١٩٦٢).

- هشام بن حسان الأزدي القرطوسي، أبو عبدالله، البصري، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنها، من السادسة، مات سنة سبع، أو ثمان وأربعين ومئة، ع. التقريب (٥٧٢) رقم (٧٢٨٩).

- محمد بن سيرين: سبقت ترجمته في باب العدة، الحديث الثالث ج ١ ص ٢٠٦. قال ابن حجر: ثقة ثبت عابد كبير القدر. التقريب (٤٨٣) رقم (٥٩٤٧).

- عُبَيْدَةَ بن عمرو السلمي، ويُقال: بفتحها، المرادي، أبو عمرو، الكوفي، تابعي كبير مخضرم، فقيه ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء يسأله، مات سنة ٧٢هـ أو بعدها والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين ع. التقريب (٣٧٩) رقم (٤٤١٢).

- علي بن أبي طالب:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب (٧) باب (١٠) من كَرِهَهُ (٤٩/٤) الحديث (٤٠٥٠) من طريق يحيى بن عليه السلام

قال أهل اللغة: مِثْرَةُ الفرس: لِبْدَتُهُ غير مهموز، والجمع مَيَاثِرُ وَمَوَاثِرُ.^(١)
 قال أبو عُبَيْدٍ: وأما المَيَاثِرُ الحُمْرُ التي جاء فيها النهي، فإنَّها كانت من مراكب
 الأعاجم، من ديباج وحرير.^(٢)
 وكأنَّ الأصل: ونهانا عن افتراش الميَاثِرِ.
 والأصل في المِثْرَةِ الواو، ولكن قُلِبَتْ ياء لسكونها / [٢٦١ / ب / خ] وانكسار ما
 قبلها.^(٣) كأنَّها^(٤) من الوَثَار وهو: الفراش الوطيء أو الوَثْر يُقال: ما تحته وِثْرٌ وَوِثَارٌ.^(٥)
 الحادي عشر: «الْقِسِيُّ» بفتح القاف، وكسر السين المهملة المشددة.
 وفي الإلمام^(٦): وذكر أبو عُبَيْدٍ^(٧) رحمته الله: أن أصحاب الحديث يقولون: الْقِسِيُّ بالكسر،

= حـ

حَبِيب، والنَّسَائِي في السنن الكبرى، كتاب (٨٠) الزينة، باب (٥٩) ذكر حديث عُبَيْدَةَ (٤٤٧/٥)
 الحديث (٩٤٩٦)، من طريق أَحْمَد بن سُلَيْمَانَ، عن يزيد، وكذلك أخرجه في المجتبى من نفس
 الطريق، كتاب (٤٨) الزينة، (٤٤) حديث عُبَيْدَةَ (١٦٩/٨) الحديث (٥١٨٤)، كلاهما من طريق
 هشام، عن محمد، عن عُبَيْدَةَ، عن علي إلا أنه قال: «نُبِيَّ عن.....».
 الحكم:

قال ابن حجر: سنده صحيح. فتح الباري (٣٠٧/١٠).

- (١) هذا القول هو نص كلام الجَوْهَرِي، كما ورد في كتابه الصحاح (٦٧٧/١).
- (٢) إلى هنا ينتهي كلام أبي عُبَيْدٍ، كما ورد في كتابه غريب الحديث (٢٢٨/١). إلا أن الذي وجدته مكتوباً: من ديباج أو حرير.
- (٣) قول الفَاكِهَانِي: والأصل في المِثْرَةِ إلى هنا، هذا كلام ابن دَقِيق العِيد وغالبه نصه، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢١٩/٤)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١٤٩/٥) / لسان العرب لابن منظور (٢٧٨/٥)، تاج العروس للزَيْنِي (٣٤٧/١٤).
- (٤) في نسخة (خ) كأنه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.
- (٥) ذكر هذين الوجهين الجَوْهَرِي في الصحاح (٦٧٧/١).
- (٦) الذي وقفت عليه من شرح الإمام ما يتعلق بالطهارة فقط، وأما ما ذكر هنا فلم أقف عليه.
- (٧) ذكر ذلك أبو عُبَيْدٍ في كتابه غريب الحديث (٢٢٦/١).

وأهل مصر^(١) يفتحون القاف نسبت إلى بلاد يُقال لها: القس^(٢).
وقال ابن وهب وابن بكير^(٣) فيما حكاها ع: هي ثياب مُضَلَّعة بالحرير تُعمل بالقس من بلاد مصر مما يلي الفَرَمَا.^(٤)

وقال الجوهري: والقسي ثوب يُحمل^(٥) من مصر يخالطه الحرير.^(٦)
وقد روى أبو داود عن أبي بُرْدَةَ^(٧) عن علي رضي الله عنه في حديث ذكره: «ونهاني عن القسيَّة، والميشرة، قال أبو بُرْدَةَ: فَقُلْنَا لِعَلِّيَّ ما القسيَّة؟ قال: ثِيَابٌ تَأْتِيَنَا مِنَ الشَّامِ، أَوْ مِنْ مِصْرَ مُضَلَّعةٌ فيها أمثال الأُتْرُجِّ، قال: والميشرة شيءٌ كان يصنعه النساءُ لبُعُولَتِهِنَّ». ^(٨)

(١) إقليم من أقاليم الإسلام الواسعة، فتحها العرب في عهد عمر، وهي اليوم غنية عن التعريف. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (٢٩٩).

(٢) قال أبو بكر بن موسى: القس ناحية من بلاد الساحل قريبة إلى ديار مصر. وقال ياقوت الحموي: وفي بلاد الهند بين نهر وارا بلد يقال له: القس مشهور يجلب منه أنواع من الثياب، والمآزر الملونة، وهي أفخر من كل ما يجلب من الهند من ذلك الصنف. معجم البلدان لياقوت (٤/٣٤٦).

(٣) يحيى بن عبدالله بن بكير المخرومي، مولا هم المصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة، مات سنة ٢٣١هـ، وله سبع وسبعون، خ م ق. التقريب (٥٩٢) رقم (٧٥٨٠).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه مشارق الأنوار (١٩٣/٢).
وأما الفَرَمَا: مدينة قديمة بين العريش والفسطاط قرب قطية وشرقي تنيس على ساحل البحر على يمين القاصد لمصر. معجم البلدان لياقوت (٤/٢٥٦).

(٥) في نسخة (خ) تحمل. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في الذي نقل منه. الصحاح للجوهري (١/٧٦٢).

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١/٧٦٢).
(٧) أبو بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري، قيل اسمه: عامر، وقيل: الحارث، ثقة، من الثالثة، مات سنة ١٠٤هـ، وقيل غير ذلك، جاز الثمانين، ع. التقريب (٦٢١) رقم (٧٩٥٢).

(٨) أخرجه أبو داود - رحمه الله - قال: حدثنا مسدد، ثنا بشر بن المفضل، ثنا عاصم بن كليب، عن أبي بُرْدَةَ، عن علي رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: فذكره.

قال بعض شيوخنا: ومنهم مَنْ جعل السين مُبدلة مِنَ الزاي، وتكون بمعنى: القزي المنسوب إلى القَز. ^(١) والله أعلم.

==

التعريف برجال السند:

- مُسَدَّد بن مُسَرَّهَد: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الأول ج ١ ص ٣٠٣. قال ابن حجر: ثقة حافظ. التقريب (٥٢٨) رقم (٦٥٩٨).

- بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي، أبو إسماعيل، البَصْرِي، ثقة ثبت عابد، مِنَ الثامنة، مات سنة ست أو ١٨٧ هـ ع. التقريب (١٢٤) رقم (٧٠٣).

- عاصم بن كليب بن شَهَاب بن المجنون الجُرُمِي الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء، مِنَ الخامسة، مات سنة بضع وثلاثين ومئة، خت م ٤. التقريب (٢٨٦) رقم (٣٠٧٥).

- أبو بُرْدَة: سبقت ترجمته في هذا الحديث ج ٢ ص ٦٦٣. قال ابن حجر: ثقة. التقريب (٦٢١) رقم (٧٩٥٢).

- علي بن أبي طالب:

تخريج الحديث:

قطعة مِنْ حديث أخرجه أبو دَاوُد (٢٩) أول كتاب الخاتم، باب (٤) ما جاء في خَاتَمِ الْحَدِيدِ (٩٠ / ٤) الحديث (٤٢٢٥)، مِنْ طريق مسدد، ثنا بشر بن المفضل، والتِّرْمِذِي في كتاب (٥)، باب (٤٤) كراهية التَّخْتُمِ في إصبعين (٢٤٩ / ٤) الحديث (١٧٨٦)، مِنْ طريق ابن أبي عمر، حدثنا سُفْيَان، مختصراً، كلاهما مِنْ طريق عاصم بن كليب، عن أبي بُرْدَة، عن علي عليه السلام.

الحكم:

قال التِّرْمِذِي: هذا حديث حسن صحيح. سنن التِّرْمِذِي (٢٤٩ / ٤).

وقال الشيخ الألباني: صحيح. صحيح سنن أبي دَاوُد (٧٩٥ / ٢) رقم (٣٥٥٦)، وكذلك في صحيح سنن التِّرْمِذِي (١٥٥ / ٢) رقم (١٤٥٨).

وقد تابع أبي بُرْدَة بن أبي موسى صَعَصَعَة بن صُوحان عن علي بمعناه، كما ورد ذلك في سنن التِّرْمِذِي (٤٤١ / ٥) الحديث (٩٤٧٠).

(١) نقل ذلك ابن الأثير في النهاية في غريب الأثر (٦٠ / ٤) وابن منظور في لسان العرب (١٧٥ / ٦)، والأزهري في تهذيب اللغة (٢١٢ / ٨)، والزُّبَيْدِي في تاج العروس (١٧٥ / ٦).

==

الثاني عشر: قوله: « وَلُبْسِ الْحَرِيرِ، وَالْإِسْتَبْرَقِ، وَالْدِّيْبَاجِ » اللُّبْسُ - بضم اللام - مصدر لَبَسْتُ الثوبَ لَبْسُهُ بكسر الباء في الماضي، وفتحها في المستقبل.

قال الشاعر: ^(١)

لَلْبُسِّ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي *** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وَاللِّبَاسُ وَاللَّبُوسُ مثله، وأما اللُّبْسُ - بكسر اللام - فهو ما يلبس، ولُبْسُ الكعبة هو ما عليها من لباسٍ، وأما اللُّبْسُ - بفتح اللام - فمصدر لَبَسْتُ عليه الأمر لَبْسُهُ، بفتح الباء في الماضي، وكسرها في المستقبل، قال الله تعالى: ﴿ وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَكِيلًا سَوَتْ ﴾ ^(٢) و« الْحَرِيرُ »: معروف.

« وَالْإِسْتَبْرَقُ »: غليظ الديباج، فارسي مُعَرَّبٌ. قاله الجَوَالِيقِيُّ. ^(٣)

==

وَالْقَزُّ: ضَرْبٌ مِنَ الْإِبْرَيْسِمِ هُوَ الْحَرِيرُ. لسان العرب لابن منظور (١٧٥/٦)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٦٥٦/٨).

(١) مَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلَابِيَّةِ، وهذا البيت نقله عنها ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم (٨/٥٣٤ - ٥٣٥)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٧٠/١٣٣)، وابن الوردي في تاريخه (١/١٦٦)، وعلي البُصْرِي في الحماسة البُصْرِيَّة (٢/٧٢)، وابن منظور في لسان العرب (١٣/٤٠٨)، وابن جني في سر صناعة الإعراب (١/٢٧٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٩).

وعامة ما ورد في مادة: لبس مما ذكره الفاكهاني أغلبه من كلام الجوهري في الصحاح (١/٧٦٩).

(٣) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجوالقي (١٠٨)، الصحاح للجوهري (٢/١١٠٥)، المصباح المنير للفيومي (١/١٤)، في التعريب والمعرب وهو المعروف بحاشية ابن بري (٢٩).

وَالْجَوَالِيقِيُّ هو: موهوب بن أحمد بن محمد الجوالقي، أبو منصور، توفي سنة ٤٦٥هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للشُّيُوطِي (٢/٣٠٨) رقم (٢٠٤٦).

وقال ابن دُرَيْد: ^(١) وَيُصَغَّرُ عَلَى أُبَيْرَقٍّ، وَيَكْسَرُ عَلَى أَبَارِقٍ ^(٢) بِحَذْفِ السَّيْنِ وَالتَّاءِ جَمِيعًا. ^(٣)

وقد تقدم ^(٤) أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي الدِّيْبَاجِ كَسْرُ الدَّالِ، وَأَنَّهُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. وظاهر الحديث يدل على تحريم هذه المنهيات كلها، وقد تقدم ^(٥) في صدر الكتاب الكلام على ما إذا قال الصحابي: أمرنا - عليه الصلاة والسلام - بكذا، أو نهانا عن كذا ونحو ذلك، وأَنَّه عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ بِمَا يُغْنِي عَنِ الْإِعَادَةِ، مَعَ أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ أَيْضًا.



(١) محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأَزْدِي، أَبُو بَكْرٍ، توفى سنة ٣٢١هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسُّيُوطِي (١/٧٦ - ٧٩) رقم (١٣٠).

(٢) في نسخة (خ) أَبَارِق. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي. المعرب للجواليقي الذي نقل ذلك عن ابن دُرَيْد (١٠٨)، وكذلك ابن الجَوْزِي في زاد المسير (٥/١٣٨)، وفي كشف المشكل (٢/٢٣٨).

(٣) نقل ذلك عنه الجَوَالِيقِي في المعرب (١٠٨) وابن الجَوْزِي في زاد المسير (٥/١٣٨)، وفي كشف المشكل (٢/٢٣٨).

(٤) ينظر كتاب اللباس، الحديث الثاني.

(٥) وذلك في كتاب الطهارة، باب الحيض، الحديث الخامس.

❖ الهدية الخامسة^(١):

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي^(٢) بَاطِنِ [١٧٠ / ب / ق] كَفَّهُ إِذَا لَبَسَهُ، فَصَنَعَ النَّاسُ كَذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ فَتَزَعَهُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ، وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ فَرَمَى بِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا، فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ».^(٣)

وفي لفظ: «جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى».^(٤)

❖ الشرح:

الأصل في «اصطنع» : اصتنع بالتاء، فلما جاورت التاء الصاد وهي أعني: التاء حرفٌ مستفل^(٥) والصاد: حرفٌ مستعل، مطبق، شديد إلى غير ذلك من الصفات التي تُوجب

(١) الذي وجدته في المخطوط الرابع، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الترتيب.

(٢) في نسخة (ق) من. وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح البخاري (٢٤٥٠ / ٦) الحديث (٦٢٧٥)، ومُسْلِم (١٦٥٥ / ٣) الحديث (٢٠٩١)، وما جاء في نسخة (ق) موافق لما جاء في مسند أبي عَوَّانَةَ (٢٥٤ / ٥) الحديث (٨٦١٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٨٦) الأيمان، باب (٥) من حلف على الشيء وإن لم يحلف (٢٤٥٠ / ٦) الحديث (٦٢٧٥) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (١١) تحريم خاتم الذهب على الرجال ونسخ ما كان من إباحته في أول الإسلام (١٦٥٥ / ٣) الحديث (٢٠٩١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٤) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٨٠) اللباس والزينة، باب (٥١) من جعل فص الخاتم في بطن كفه (٢٢٠٥ / ٥) الحديث (٥٥٣٨)، ومُسْلِم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (١١) تحريم خاتم الذهب على الرجال ونسخ ما كان من إباحته في أول الإسلام (١٦٥٥ / ٣) الحديث (٢٠٩١).

(٥) الاستفال: انخفاض اللسان والصوت إلى قاع الفم.

الاستعلاء: علو الصوت - عند النطق به - إلى الحنك، فينطبق الصوت مع حروف الإطباق، ويستعلي في الغين، والحاء، والقاف غير مُنْطَبِق.

الإطباق: ارتفاع طائفة من اللسان إلى الحنك، فينحصر الريح بينهما.

تتمة =

منافرة للتاء، أبدلوا منها حرفاً مناسباً للصاد في ذلك كله، وكانت الطاء أولى بذلك من غيرها، لأنّها من مخرج التاء، وإن كانت الدال - أيضاً - من ذلك المخرج لكن التاء إلى الطاء أقرب منها إلى الدال على ما هو مقرر عند النحاة.^(١)

و«الفص»: بفتح الفاء وكسرهما^(٢)، والفتح أفصح.^(٣)

«والكف»: مؤنثة.^(٤)

«ونزع»: مضارعه ينزع بالكسر، وإن كانت لامه حرف حلق.^(٥)

وفيه ما تقدم^(٦) من استحباب الحلف من غير استحلاف عند إرادة تقرير الأحكام وتأكيدها، لما في ذلك من الوقوع في نفس المكلفين إلى تلقي الأحكام.

وفيه دليل على تحريم خواتيم الذهب على الرجال.

وفيه إطلاق لفظ اللبس على التختم.^(٧) والله أعلم.

==

الشدة: قوة الاعتماد، ولزومه موضع الحرف، حتى منع الصوت أن يجري معه. مخرج الحروف وصفاتها لابن الطحان الأشيلي (٩٣ - ٩٤).

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني (١/٢١٧)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/٣٩٩).

(٢) لسان العرب لابن منظور (٧/٦٦).

(٣) تاج العروس للزبيدي (١٨/٧٢).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٦/٦٦٣)، لسان العرب لابن منظور (٩/٣٠١).

(٥) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٩).

(٦) وذلك في كتاب الصلاة، باب المواقيت، الحديث العاشر، وكذلك في كتاب الأيمان والندور، الحديث الثاني ج ٢ ص ٤٥١.

(٧) أما مسألة خاتم الذهب، وإطلاق لفظ اللبس على التختم فقد نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (٤/٢٢٠).

❖ الحديث السادس^(١):

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير إلا هكذا، ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إصبعيه السبابة والوسطى ^(٢).
ومُسْلِم: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين، أو ثلاث، أو أربع ^(٣). »

❖ الشرح:

قد تقدم في غير ما موضع^(٤) ما يدل على تحريم الحرير للرجال، وهو مذهب الجمهور، وحكى ع: إباحته عن قوم للرجال والنساء^(٥)، وعن ابن الزبير تحريمه عليهما^(٦).
إي: انعقد الإجماع على تحريمه على الرجال وإباحته للنساء.
وهذا الحديث يدل على استثناء هذا القدر المذكور^(٧).

(١) الذي وجدته في المخطوط الخامس، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الترتيب .
(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٨٠) اللباس، باب (٢٤) لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه (٢١٩٣/٥) الحديث (٥٤٩١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (٢) تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجال، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجال ما لم يزد على أربع أصابع (٣/١٦٤٢) الحديث (٢٠٦٩) بحروفه.

(٣) أخرجه مُسْلِم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (٢) تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجال، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجال ما لم يزد على أربع أصابع (٣/١٦٤٣) الحديث (٢٠٦٩) بحروفه .

(٤) وذلك في كتاب الصلاة، باب الصفوف، الحديث الثالث. وكتاب اللباس، الحديث الأول ج ٢ ص ٦٢٠.

(٥) كما ذكر ذلك في كتابه إكمال المعلم، وأن مذهب الجمهور هو تحريمه على الرجال (٦/٥٧١)، وحكى مذهب الجمهور -أيضاً- القُرْطُبي في المفهم (٥/٣٨٦).

(٦) نص على قول ابن الزبير التَّوَوِي في شرحه على صحيح مُسْلِم (١٤/٣٢).

(٧) نص على ذلك ابن دقيق في إحكام الأحكام (٤/٢٢١).

وقد قررنا ما ينبغي تقريره من ذلك فيما تقدم.^(١)

«والإصبع»: مؤنثة، وفيها عشر لغات فتح الهمزة وكسرها وضمها وكذلك الباء فهذه تسع والعاشرة أصبوع.^(٢) وأظنه [٢٦٢/أ/خ] تقدم أيضاً.^(٣)

فائدة لغوية:

أسماء الأصابع وهي: الإبهام، والسبابة، والوسطى، والبنصر، والخنصر، يُقال ذلك في كل كفٍّ وقدم، وما بين عَصَبَةِ الإبهام والسبابة الوتر، وكذلك ما بين كل إصبعين من أصولهما، والخلل والخصاص الفروج التي ما بين الأصابع واحدها خصاصة، وفي الأصابع الأنامل واحدها أنملة - بفتح الميم - ويُقال: أنملة بضمها والأول أفصح، وهي: ما تحت الظفر من الأصابع، وفيها الأظفار واحدها ظفر وأظفور، وما حول الأظفار الإطار واحدها أطر وإطار - أيضاً - وجمعها أطر، ويقال لليياض الذي يكون في أظفار الأحداث: الفوق والفوق^(٤) والأصابع - أيضاً - السلاميات واحدها سلامى وهي: العظام التي ما بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع، وفي الأصابع الرواجب بطون السلاميات وظهورها، وفي الأكف البراجم الواحدة برجمة وهي: رؤس السلاميات من ظاهر الكف [١٧١/أ/ق] إذا قبض القابض كفّه تشرّت وارتفعت.^(٥) والله الموفق.

(١) وذلك في كتاب اللباس، الحديث الأول ج ٢ ص ٦٢١.

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (٥٤)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٨/٣)، المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البعلي (١٥)، المصباح المنير للقيومي (٣٣٢/١)، التبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم المصري (٦٢).

(٣) وذلك في كتاب الطهارة، باب السواك، الحديث الثالث.

(٤) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات وجدت المكتوب: الفوف بالفاء. المخصص في اللغة لابن سيده (١٤٨/١)، ووجدتها بالفاء في الصحاح للجوهري (١٠٨٠/٢)، ولسان العرب لابن منظور (٢٧٣/٩).

(٥) هذا مختصر ما ذكره ابن سيده في الأصابع، كما نص عليه في كتابه المخصص (١٤٦/١ - ١٤٨).

كتاب الجهاد

☆ الحديث الأول:

عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه: « أن رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو - انتظر حتى إذا مالت الشمس قام فيهم، فقال: أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو، واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف، ثم قال النبي ﷺ: اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم، وانصرنا عليهم ^(١) ».

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: « الجهاد »: مأخوذ من الجهد - بفتح الجيم - وهو التعب والمشقة، وبضم الجيم الطاقة، ^(٢) بلغ جهده أي: طاقته.

فمعنى المجاهد في سبيل الله: المبالغ في إتيان نفسه في ذات الله ﷻ، وإعلاء كلمته، التي جعلها طريقاً إلى الجنة وسبيلاً إليها.

والجهاد يكون بأربعة أشياء: بالقلب، واللسان، واليد، والسيف.

فجهاد القلب: جهاد الشيطان، ومجاهدة النفس عن الشهوات المحرمات، قال الله تعالى: ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ ^(٣)

وجهاد اللسان: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (١١١) كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس (٣/ ١٠٨٢) الحديث (٢٨٠٤) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب كراهة تمنى لقاء العدو والأمر بالصبر عند اللقاء (٣/ ١٣٦٢) الحديث (١٧٤٢) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) مشارق الأنوار للقاظمي عياض (١/ ١٦١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/ ٣٢٠)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤/ ١٥٣)، لسان العرب لابن منظور (٣/ ١٣٣).

(٣) سورة النازعات، الآية (٤٠).

وجهاد اليد: زجر ذوي الأمور أهل المناكر عن منكرهم، وأخذهم على يد الظلمة، وإقامتهم الحدود على القذفة، والزناة، وشربة الخمر، وغير ذلك، مما أوجب الله تعالى عليهم. وجهاد السيف: قتال^(١) المشركين على الدين.

فكل مَنْ أتعِب نفسه في ذات الله ﷻ فقد جاهد في سبيله، إلا أن الجهاد في سبيل الله إذا أُطلق يقع عُرفاً على مجاهدة الكفار بالسيف.

والجهاد من أفضل الأعمال وأزكاها عند الله تعالى قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا﴾^(٢) الآية، وَمَنْ أَحَبَّهُ^(٣) الله لا يسأل عن حاله، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾^(٤) إلى قوله: ﴿الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٥)، وَمَنْ باع سلعته بالجنة أتراه رابحاً؟ إلى غير ذلك من الآيات الدالة على فضل الجهاد، وقد: «سُئِلَ - عليه الصلاة والسلام - عن أفضل أعمال البرِّ، فقال: إِيْمَانُ بِاللَّهِ وَجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ»^(٦). وَأَنَّهُ قال لِرَجُلٍ له ستة آلاف دينار: «لو أنفقتها في طاعة الله ما بلغت غبار شراك نعل المجاهد»^(٧). وقال ﷺ: «لَغَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا

(١) في نسخة (خ) لقتال. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المقدمات لابن رُشد (١/ ١٧١).

(٢) سورة الصف، الآية (٤).

(٣) في نسخة (خ) أحب. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى الصواب والسياق.

(٤) سورة التوبة، الآية (١١١).

(٥) سورة التوبة، الآية (١١١).

(٦) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٥٤) العتق، باب (٢) أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ (٢/ ٨٩١) الحديث (٢٣٨٢) بلفظه.

(٧) أخرجه سعيد بن منصور - رحمه الله - قال: نا عبدالله بن وهب، قال أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أيمن، عن أبي محمد البصري، عن الحسن بن أبي الحسن: «أن رجلاً كان على عهد رسول الله ﷺ له مال كثير، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أخبرني بعمل أدرك به عمل المجاهدين في سبيل الله، فقال: كم مَالِكَ؟ قال: ستة آلاف دينار، فقال: فذكره.

وما فيها»^(١) وإنما كان الجهاد من أفضل الأعمال لما فيه من بذل النفس في ذات الله تعالى، ومن بذل نفسه في ذات الله تعالى فقد بلغ الغاية التي لا يقدر على أكثر منها، ولذلك جازى الله - تعالى - الشهداء الذين قُتلوا في سبيله بحياة الأبد، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (٣١) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ

=

التعريف برجال السند:

-عبدالله بن وهب: سبقت ترجمته في باب الصداق، الحديث الثاني ج ١ ص ١٣٨. قال ابن حجر: ثقة حافظ عابد. التقريب (٣٢٨) الحديث (٣٦٩٤).

-عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولا هم، المصري، أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ، من السابعة، مات قديماً قبل الخمسين ومئة، ع. التقريب (٤١٩) رقم (٥٠٠٤).

-سعيد بن أبي هلال الليثي، مولا هم، أبو العلاء، المصري، قيل: مدني الأصل، وقال ابن يونس: بل نشأ بها، صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، من السادسة، مات بعد الثلاثين ومئة، وقيل: قبلها، وقيل: قبل الخمسين بسنة، ع. التقريب (٢٤٢) رقم (٢٤١٠).

-زيد بن أيمن، مقبول، من السادسة، ق. التقريب (٢٢٢) رقم (٢١١٩).

وذكره ابن جبان في الثقات (٣١٤/٦) رقم (٧٨٨٤).

وقال الذهبي: ثقة: ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٤١٥) رقم (١٧٢٤).

-أبي محمد البصري: لم أقف عليه.

-الحسن بن أبي الحسن: سبقت ترجمته في باب الصداق، الحديث الأول ج ١ ص ١٢١. قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. التقريب (١٦٠) رقم (١٢٢٧).

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب الجهاد، باب (١) ما جاء في فضل الجهاد في سبيل الله ﷻ (١٥٠/٢) الحديث (٢٣٠٥). بالسند السابق. ولم أقف على غيره.

الحكم:

إسناده ضعيف لما سبق.

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (٥) الغدوة والروحة في سبيل الله وقاب قوس أحدكم من الجنة (٣/١٠٢٨) الحديث (٢٦٣٩)، ومُسْلِم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣٠) فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٣/١٤٩٩) الحديث (١٨٨١).

بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١﴾، وفي الحديث من رواية أبي سعيد الخدري: «الشُّهَدَاءُ يَغْدُونَ وَيَرْوَحُونَ إِلَى الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَكُونُ مَاوَاهُمْ إِلَى [١٧١/ب/ق] قَنَادِيلَ مُعَلَّقَةٍ تَحْتَ الْعَرْشِ» (٢). (٣)

(١) سورة آل عمران، الآيتان (١٦٩ - ١٧٠).

(٢) من قول الفاكهاني: فمعنى المجاهد في سبيل الله: المبالغ في إتعاب نفسه في ذات الله ﷻ وإعلاء كلمته إلى هنا هذا ما ذكره ابن رشد، كما ورد في كتابه المقدمات وهو قريب من نص كلامه (١/ ١٧١ - ١٧٢).

(٣) أخرجه ابن عبد البر - رحمه الله - قال: حدثنا عبد الوارث بن سُفيان، قال حدثنا قاسم بن أَصْبَغ، قال حدثنا مقدم بن دَاوُد، قال حدثنا يوسف بن عَدِي، قال حدثنا إِسْمَاعِيل بن المختار، عن عَطِيَّة العَوْفِي، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

التعريف برجال السند:

- عبد الوارث بن سُفيان بن جبرون القُرْطُبي، أبو القَاسِم، توفي سنة ٣٥٥ هـ، المحدث الثقة العالم الزاهد. هذا ما ذكره الذهبي (١٧/ ٨٥ - ٨٦) رقم (٤٩)، وقال الذهبي - أيضاً -: سمع من قاسم بن أَصْبَغ أكثر رواياته، وكان أوثق الناس فيه. تاريخ الإسلام (٢٧/ ٣١٧) رقم (٤).

- قاسم بن أَصْبَغ بن محمد القُرْطُبي، أبو محمد، مات سنة ٣٤٠ هـ الإمام الحافظ العلامة، هذا ما ذكره الذهبي. سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٢ - ٤٧٣) رقم (٦٦)، ولم أقف على أحد تكلم فيه بجرح أو تعديل. والله أعلم.

- مقدم بن دَاوُد بن عيسى بن تليد الرعيني المصري، أبو عمرو، مات سنة ٣٨٣ هـ، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٥ - ٣٤٦).

قال النَّسَائِي: ليس بثقة. وقال ابن يُونُس وغيره: تكلموا فيه. لسان الميزان لابن حَجَر (٦/ ٨٤) رقم (٣٠٤).

وقال الدَّارِقُطَنِي: ضعيف. سير أعلام النبلاء لِلذَّهَبِيِّ (١٣/ ٣٤٥).

قال ابن أبي حاتم: تكلموا فيه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٠٣).

وقال الذهبي: مشهور. المغني في الضعفاء (٢/ ٦٧٥) رقم (٦٤٠٣).

- يوسف بن عَدِي بن رزق التَّيْمِي، مولا هم، الكوفي، نزيل مصر، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٣٢ هـ، وقيل غير ذلك، خ س. التقريب (٦١١) رقم (٧٨٧٢).

==

=

- إسماعيل بن المختار ذكره ابن حبان في الثقات (٣٢/٦) رقم (٦٥٩٦).
 وقال البخاري: فيه نظر لم يصح حديثه. التاريخ الكبير (٣٧٤/١) رقم (١١٨٦).
 وقال أبو حاتم: هو شيخ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٠٠/٢) رقم (٦٧٧).
 قال ابن عدي: ليس هو بمعروف، ولا أظن أن له كبير رواية. الكامل في الضعفاء (٣١٢/١) رقم (١٣٦). وقال الذهبي: مجهول. المغني في الضعفاء (٨٧/١) رقم (٧١١).
 - عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجذلي الكوفي، أبو الحسن، صدوق يُحطىء كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، من الثالثة، مات سنة ١١١ هـ، بخ د ت ق. التقريب (٣٩٣) رقم (٤٦١٦).
 وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة وهو: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين (٥٠) رقم (١٢٢).
 قال الدارقطني: لا بأس به. سؤالات الحاكم (١٣٩) رقم (١٧٨).
 وقال مسلم بن الحجاج: قال أحمد وذكر عطية العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث.
 وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: صالح.
 وقال أبو زرعة: لين.
 وقال النسائي: ضعيف. نقل ذلك عنهم الحافظ المزي في تهذيب الكمال (١٤٨/٢٠) رقم (٣٩٥٦).
 وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: مائل. أحوال الرجال (٥٦).
 وقال أبو حاتم ضعيف يكتب حديثه وأبو نضرة أحب إلي منه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٢/٦) رقم (٢١٢٥).
 وقال يحيى بن معين: كان عطية العوفي ضعيفاً. ضعفاء العقيلي (٣٥٩/٣).
 قال الذهبي: تابعي مشهور مجمع على ضعفه. المغني في الضعفاء (٤٣٦/٢) رقم (٤١٣٩).
 قال أبو داود: ليس بالذي يعتمد عليه. سؤالات أبي عبيد الآجري (١٠٤) رقم (٢٤).
 - أبو سعيد الخدري:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٦٠/١١).

الحكم:

إسناده ضعيف جداً لما سبق.

=

ولو أخذنا نذكر فَضْلَ الجهاد لخرجنا عن مقصود الكتاب، [وقد أفردت فيه مُصَنَّفًا^(١)].

الثاني: فيه استحباب المصافة بعد الزوال، وفيه استحباب ترغيب الإمام المقاتلة^(٢) قبل اللقاء، والدعاء على^(٣) العدو بالانهزام، وللمُسْلِمِينَ بالنصر والغلبة ونحو ذلك، وفيه أنه يستحب الدعاء بصفات الله تعالى التي تناسب طلبه الداعي لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَهَازِمِ الْأَحْزَابِ، أَهْزِمُهُمْ».

وفيه كراهة تمني لقاء العدو وخشية اضطراب النفوس وتغيرها عما عزم عليه، لصعوبة فقد الحياة عند الملاقاة، أو لغير ذلك مما استبد بعلمه - عليه الصلاة والسلام - [٢٦٢/ب/خ]، وقد نُهي عن تمني الموت مطلقا لضرر نزل، وفي حديث آخر: «لَا تَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ فَإِنَّ هَوَلَ الْمُطْلَعِ شَدِيدٌ»^(٤).^(٥)

==

وللحديث شاهد بمعناه عند مُسْلِمٍ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. (٣/١٥٠٢) الحديث (١٨٨٧).

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) في نسخة (ق) المقاتلة. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء عند ابن الملقن الذي نقل من الفاكهاني. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/٢٧٩).

(٣) في نسخة (خ) إلى. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٤) من قول الفاكهاني: وفيه كراهة تمني لقاء العدو وخشية اضطراب النفوس إلى هنا هذا معنى ما ذكره ابن دقيق العيد كما ورد في كتابه إحكام الأحكام والبعض بحروفه. (٤/٢٢٤).

(٥) أخرجه الإمام أحمد - رحمه الله - قال: ثنا أبو عامر وأبو أحمد، قالوا ثنا كثير بن زيد، حدثني الحارث بن يزيد، قال أبو أحمد، عن الحارث بن أبي يزيد، قال سمعت جابر بن عبد الله، يقول: قال رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

التعريف برجال السند:

- أبو عامر: عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر، العقدي، ثقة، من التاسعة، مات سنة أربع أو ٢٠٥هـ. ع. التقريب (٣٦٤) رقم (٤١٩٩).

- أبو أحمد: محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد، الزبيري، الكوفي، ثقة رحمته الله.



ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ٢٠٣هـ ع. التقريب (٤٨٧) رقم (٦٠١٧).

- كثير بن زيد الأسلمي، أبو محمد، المدني، بن مافته، صدوق يخطئ، من السابعة، مات في آخر خلافة المنصور، ردت ق. التقريب (٤٥٩) رقم (٥٦١١).

قال ابن معين: ليس بذلك.

وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين. نقل ذلك عنها ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٧٠ / ٨) رقم (٧٤٥).

قال علي بن المديني: هو صالح وليس بالقوي. سؤالات ابن أبي شيبة (٩٥) رقم (٧٩).

وقال أبو حاتم صالح: ليس بالقوي يكتب حديثه. الجرح والتعديل (١٥٠ / ٧) رقم (٨٤١).

وذكره ابن جبان في الثقات (٣٥٤ / ٧) رقم (١٠٤١١).

وقال النسائي: ضعيف. الضعفاء والمتروكين (٨٩) رقم (٥٠٥).

وقال ابن عدي: ولم أر بحديثه بأساً وأرجو أنه لا بأس به. الكامل في الضعفاء (٦٨ / ٦) رقم (١٦٠٣).

وروى ابن الدورقي عن يحيى: ليس به بأس.

وروى ابن أبي مريم عن يحيى: ثقة. نقل ذلك عنها الذهبي في: ميزان الاعتدال للذهبي (٤٨٩ / ٥).

- الحارث بن يزيد ويقال: ابن أبي يزيد، مولى الحكم، مدني، ذكره ابن جبان في الثقات (١٣٦ / ٤) رقم (٢١٦٥) الإكمال لرجال أحمد (٧٨) رقم (١٢٨)، والسخاوي في التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢٦٠).

- جابر بن عبدالله:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أحمد في مسنده ضمن أحاديث جابر بن عبدالله (٣٣٢ / ٣) الحديث (١٤٦٠٤)، من طريق أبي عامر، وأبي أحمد، وعبد بن حميد في مسنده (٣٤٩ / ١) الحديث (١١٥٥)، من طريق ابن أبي شيبة، عن وكيع، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٦٨ / ٦)، من طريق محمد بن الحسن القصير، عن إبراهيم بن عبدالله الهروي، عن عيسى بن يونس، والبيهقي في شعب الإبان (٣٦٢ / ٧)، من طريق محمد بن عبدالله، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن الربيع بن سليمان، عن عبدالله بن وهب، عن سليمان بن بلال، جميعهم من طريق كثير بن زيد، عن الحارث بن

وقد اختلف المفسرون^(١) في قول يوسف - عليه الصلاة والسلام - : ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾^(٢)، هل ذلك من تمنى الموت أو لا؟

فقال ابن عباس: «لم يتمن الموت نبي غير يوسف - عليه الصلاة والسلام -»،^(٣) وذكر المهدوي^(٤) تأويلاً آخر، وهو الأقوى: أنه ليس في الآية تمنى موت، وإنما عدّد يوسف - عليه الصلاة والسلام - نعم الله تعالى عليه، ثم دعا أن يتم عليه النعم في آخر أمره، أي: إذا توفيتني إذا

يزيد، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ.

الحكم:

قال ابن القطان: والحارث بن أبي يزيد هذا لا تعرف حاله، روى عن جابر حديثين هذا أحدهما من رواية كثير بن زيد عنه، والآخر من رواية محمد بن أبي يحيى الأسلمي عنه ذكره البزار - أيضاً - وكثير بن زيد ضعيف، فالحديث من أجلهما لا يصح. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٦٤٣ - ٦٤٤).

قال الألباني: ضعيف، رواه أحمد عن الحارث بن أبي يزيد، وفي رواية الحارث بن أبي يزيد قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: فذكره مرفوعاً، - قلت أي الألباني - : وهذا إسناد فيه ضعف، الحارث هذا لم يوثقه غير ابن جبان، وقد اضطرب في اسمه على الوجهين المذكورين، وثمة وجه ثالث، فقيل فيه سلمة بن أبي يزيد. مسند عبد بن حميد (٣٤٩) بدل الحارث.

قال البخاري: وسلمة لا يصح ههنا. التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٥)، فالسند ضعيف عندي. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ٢٨٩).

وقد ذكر البخاري - رحمه الله تعالى - هذه الأوجه الثلاث في التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٥).

(١) في نسخة (خ) الناس. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى الصواب، الموافق لما جاء في المحرر الوجيز لابن عطية الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات (٣/ ٢٨٣).

(٢) سورة يوسف، الآية (١٠١).

(٣) وقد نقل ذلك عنه - أيضاً - مقاتل بن سليمان في تفسيره (٢/ ١٦٤)، وابن الجوزي في كتابه الثبات عند المات (٨٩)، والثعالبي في الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ٢٥٩).

(٤) أحمد بن عمار المهدوي، أبو العباس، توفي سنة ٤٣١هـ. طبقات المفسرين للشيوطي (٣٠) رقم (٩).

حان^(١) أجلي فتوفني [مُسْلِمًا]^(٢) على الإسلام، واجعل لحاقي بالصالحين، فتمنى الموافاة على الإسلام لا الموت، وقد ورد عنه - عليه الصلاة والسلام - في بعض دعائه: « وإذا أردت بالناس فِتْنَةً فاقبضني إِلَيْكَ غير مَقْتُونٍ^(٣) »^(٤)، وَرَوَى عن عمر رضي الله عنه أنه قال:

(١) في نسخة (خ) حين. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى الصواب، الموافق لما جاء في المحرر الوجيز لابن عَطِيَّة الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات (٢٨٣/٣).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) في نسخة (ق) مفتونين. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّة (٢٨٣/٣).

(٤) أخرجه التِّرْمِذِي - رحمه الله - قال: حدثنا محمد بن بَشَّار، حدثنا مُعَاذُ بْنُ هَانِيٍّ - أَبُو هَانِيٍّ الْيَشْكُرِيُّ - حدثنا جَهْضَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ، عن زيد بن سَلَامٍ، عن أبي سَلَامٍ، عن عبد الرحمن بن عائش الحَضْرَمِيِّ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَحْيَى السَّكْسَكِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قال: « اخْتِيسَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فذكره.

التعريف برجال السند:

- محمد بن بشار بن عثمان العبدي البَصْرِي، أَبُو بَكْرٍ، بَنَدَارٌ، ثِقَةٌ، مِنَ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ ٢٥٢ هـ، وله بضع وثمانون سنة، ع. التقريب (٤٦٩) رقم (٥٧٥٤).

- معاذ بن هانئ القيسي البَصْرِي، أَبُو هَانِيٍّ، ثِقَةٌ، مِنَ كِبَارِ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ ٢٠٩ هـ، خ ٤. التقريب (٥٣٦) رقم (٦٧٤١).

- جهضم بن عبد الله بن أبي الطفيل القيسي، مولا هم، اليامي، وأصله مِنْ خُرَّاسَانَ، صدوق يكثر عن المجاهيل، من الثامنة، ت ق. التقريب (١٤٣) رقم (٩٨٢).

قال الذهبي: ثقة. الكاشف (٢٩٨) رقم (٨٢٢).

قال الدَّورِيُّ عن ابن مَعِين: ثقة إلا أن حديثه منكر.

وقال أبو دَاوُدَ: قلت: لأَحْمَدَ جهضم الذي حدث عنه الثَّوْرِيُّ من هو؟ قال: زعموا أَنَّهُ خُرَّاسَانِي وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ. تهذيب التهذيب لابن حَجَرٍ (١٠٣/٢) رقم (١٩٥).

وذكره ابن حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ (١٦٧/٨) رقم (١٢٧٨٢).

وقال أبو حاتم: هو أحب إلي من ملازم، وهو ثقة إلا أنه يحدث أحياناً عن المجهولين. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٣٤/٢) رقم (٥٣٤).

- يحيى بن أبي كَثِيرٍ الطائِي، مولا هم، أبو نصر، اليامي، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، مِنَ الْخَامِسَةِ، رحمهم الله

« اللهم قد رَقَّ عظمي، وَانْتَشَرَتْ رَعِيَّتِي، فتوفني غير مقصرٍ ولا عاجزٍ. »^(١)

==

مات سنة ١٣٢هـ، وقيل: قبل ذلك، ع. التقريب (٥٩٦) رقم (٧٦٣٢).
ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة. طبقات المدلسين (٣٦) رقم (٦٣).
- زيد بن سلام بن أبي سلام مطور الحبشي، ثقة، من السادسة، بخ م ٤. التقريب (٢٢٣) رقم (٢١٤٠).

- أبو سلام: مطور الأسود الحبشي، أبو سلام، ثقة يرسل، من الثالثة، بخ م ٤. التقريب (٥٤٥) رقم (٦٨٧٩).

- عبدالرحمن بن عائش الحضرمي، أو السكسكي، يُقال: له صحة، وقال أبو حاتم: من قال في روايته سمعت النبي ﷺ فقد أخطأ، ت. التقريب (٣٤٣) رقم (٣٩١١).

- مالك بن يَحْمَر، الحمصي، صاحب معاذ، مخضرم، ويقال: له صحة مات سنة ٧٠٩هـ خ ٤. التقريب (٥١٨) رقم (٦٤٥٦).

قال الذهبي: وكان ثقة كبير القدر. تاريخ الإسلام (٢٢٥/٥) رقم (٤).

- معاذ بن جبل: معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الحُزْرَجِي، أبو عبدالرحمن، مات سنة ١٨هـ. الاستيعاب لابن عبدالبر. (٣/١٤٠٢-١٤٠٥) رقم (٢٤١٦).

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه الترمذي في كتاب (٤٨) التفسير، باب (٣٩) ومن سورة ص (٣٦٨/٥) - (٣٦٩) الحديث (٣٢٣٥) من الطريق السابق الذكر.

الحكم:

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح سألت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح. سنن الترمذي (٣٦٩/٥).

وقال - أيضاً -: والحديث الصحيح ما رواه جهضم بن عبدالله، عن يحيى بن أبي كثير، حديث معاذ بن جبل هذا. علل الترمذي (٣٥٧).

قال الشيخ الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي (٩٨/٣) الحديث (٢٥٨٠).

وللحديث شواهد عدة عند الترمذي من حديث ابن عباس (٣٦٦/٥) الحديث (٣٢٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير، عن أبي أمامة (٢٩٠/٨) الحديث (٨١١٧)، والرويان في مسنده، عن ثوبان مولى رسول الله (٤٢٩/١) رقم (٦٥٦).

(١) من قول الفاكهاني: فقال ابن عباس: لم يتمن الموت نبي غير يوسف - عليه الصلاة والسلام - إلى هنا هذا كله

==

قال الإمام: وقد يُشكل في هذا الموضع أن يقال: إذا كان الجهاد طاعة، فتمنّي الطاعة كيف يُنهي عنه؟

قيل: قد يكون المراد بهذا أن التمنيّ ربما أثار فتنةً وأدخل [مضرة] ^(١) إذا تُسهّل في ذلك واستُخف به، ومن استخَفَ بعده فقد أضاع الحزم، فيكون المراد بهذا أي: لا تستهينوا بالعدو فتركوا الحذر والتحفظ على أنفسكم وعلى المسلمين، أو يكون المراد: لا تتمنّوا لقاء على حالة يُشك في غلبته لكم، أو يخاف منه أن يستبيح الحريم، ويذهب الأنفس والأموال أو يدرك منه ضرر. ^(٢)

ثم أمر - عليه الصلاة والسلام - بالصبر عند وقوع الحقيقة، ^(٣) فإن من صبر كان الله معه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ ^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ ^(٥)، وغير ذلك من الآي في هذا المعنى.

الثالث: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلِّ الشَّيْوَفِ» هذا من المجاز البليغ الحسن جداً، فإن ظل الشيء لما كان ملازماً له جعل ثواب الجنة واستحقاقها

==

ما ذكره ابن عطية في كتابه المحرر الوجيز وغالبه بنصه. (٢٨٣/٣).

وأما: قول ابن عمر فينظر الموطأ (٨٢٤/٢)، المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٩٨/٣)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٥٤/١)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٣٩٦/٤٤)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٥٣٤)، المطالب العالی لابن حجر (٧٧٢/١٥)، حديث مصعب للبغوي (١١٩)، أسد الغابة لابن الأثير (١٨٤/٤).

(١) الذي وجدته في المخطوط: حيرة، وما أثبتته أقرب إلى الصواب، الموافق لسياق الكلام، ولما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (١١/٣).

(٢) في نسخة (ق) ضير. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب حتى يستقيم الكلام. الموافق اما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. المعلم للمازري (٢٨٣/٣).

وإلى هنا ينتهي نص كلام المازري، كما ورد في كتابه المعلم (٢٨٣/٣).

(٣) هذا نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٢٤/٤).

(٤) سورة البقرة، الآية (١٥٣).

(٥) سورة النحل، الآية (١٢٦).

بسبب الجهاد، وإعمال السيوف لازماً لذلك، كما يلزم الظل.^(١)
وهذا عندي^(٢) كقوله - عليه الصلاة والسلام - : « الْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأُمَّهَاتِ »^(٣)،

(١) هذا من كلام ابن دَقِيق العِيد وغالبه نصه، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٢٤ / ٤).

(٢) وقاله القُرْطُبي أيضاً قبله في كتابه المفهم (٥٢٦ / ٣).

(٣) أخرجه الخطيب البَغْدَادِي - رحمه الله - قال: أنا الحسن بن أبي بكر، أنا أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، نا علي بن إبراهيم الوَاسِطِي، نا منصور بن المهاجر البزوري، نا أبو النَّضَر الأبار، عن أنس بن مَالِك، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

التعريف برجال السند:

-الحسن بن أبي بكر: لم أقف على ترجمته.

-أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد بن عباد، أبو سهل، القطان، توفي سنة ٣٥٠هـ، وكان صدوقاً هذا ما ذكره الخطيب فيه، ثم قال: سئل الدَّارَقُطْنِي عن أبي سهل بن زياد فقال: ثقة.

وسئل أبو بَكْر البرقان عن أبي سهل بن زياد فقال: صدوق. تاريخ بغداد (٤٥ / ٥) رقم (٢٤٠٤).

قال الذهبي فيه: الإمام المحدث الثقة. سير أعلام النبلاء (٥٢١ / ١٥).

وقال ابن كثير: كان ثقة حافظاً. البداية والنهاية (٢٣٨ / ١١).

-علي بن إبراهيم الوَاسِطِي، نزيل بغداد، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٤هـ. خ. التقريب (٣٩٨) رقم (٤٦٨٦).

-منصور بن المهاجر الوَاسِطِي، أبو الحسن، بیاع القصب، ويقال: له البُزُورِي، مستور، من كبار العاشرة، فق. التقريب (٥٤٧) رقم (٦٩٠٩).

-أبو النَّضَر الأبار. الإكمال لابن ماکولا (٢٦٦)، المقتنى في سرد الكنى للذهبي (١١٥) رقم (٦٢٣٩).

تخريج الحديث :

أخرجه الثعلبي في تفسيره (٢٧٢ / ٧)، من طريق عبد الله، عن عثمان بن أحمد، والشَّهاب القضاعي في مسنده (١٠٢ / ١)، من طريق أبي علي الحسن بن خلف الوَاسِطِي، عن عمر بن أحمد بن شاهين، عن عبد الواحد بن المهدي بالله، والخطيب البَغْدَادِي في الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع (٢٣١ / ٢)، من طريق الحسن بن أبي بكر، عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، جميعهم من طريق علي بن إبراهيم الوَاسِطِي، عن منصور بن المهاجر البزوري، عن أبي النَّضَر الأبار، عن أنس بن مَالِك، عن النبي ﷺ بلفظه.

==

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام -: « ما بين قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » .^(١)

فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون ذلك حقيقة كما قيل، وتُنقل هذه البقعة فتكون روضة في الجنة .
وفيه عندي بُعْدٌ مَّا .

والثاني: وهو أشبه أن يكون مجازاً.^(٢)

ومعناه: أنه جعل نفس البقعة مِنَ الجنة / [١٧٢ / أ / ق] لصيرورة مَنْ حَلَّهَا إِلَى الجنة - إن شاء الله تعالى - على طريق المبالغة والاستعارة [، كما قال إبراهيم: ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ ﴾

==

الحكم:

قال ابن طاهر [ت ٥٠٧]: ومنصور وأبو النَّضْر لا يعرفان، والحديث منكر. نقل ذلك عنه الزَّرْكَشِيُّ في التذكرة في الأحاديث المشتهرة (١٩٢ - ١٩٣)، والمُنَاوِي في فيض القدير (٣/ ٣٦٢)، والسَّخَاوِي في المقاصد الحسنة (٢٨٧)، وكذلك قال العجلوني: وفيه منصور بن المهاجر، وأبو النَّضْر الأبار لا يعرفان. كشف الخفاء (١/ ٤٠١).

قال الألباني: ضعيف. ضعيف الجامع (٣٩٤) الحديث (٢٦٦٦).

وقال -أيضاً-: يغني عنه حديث: « أَلَزَمَهَا فَإِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ أَقْدَامِهَا » كما في المرجع السابق.

قال شيخ السلام بن تَيْمِيَّة: وما أعرف هذا لفظاً مرفوعاً، بإسناد ثابت. أحاديث القصاص (١١٣) رقم (٧٠).

قال الشيخ محمود الطحان، أثناء تحقيقه لكتاب الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع: والحديث بهذا اللفظ ضعيف، لكن يقويه حديث مُعَاوِيَةَ بْنِ جَاهِمَةَ السَّلَمِي - فإنه بمعناه -: « أَنَّ جَاهِمَةَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَدْتُ أَنْ أَغْزُوَ، وَقَدْ جِئْتُ أَسْتَشِيرُكَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَالَزِمَهَا، فَإِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ رِجْلَيْهَا ». (٢/ ٢٣٤).

قال الشيخ الألباني في حديث جاهمة: وسنده حسن - إن شاء الله -، وصححه الحاكم (٢/ ١١٤)، ووافقه الذهبي، وأقره المنذري. السلسلة الضعيفة والموضوعة (٢/ ٥٩).

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في أبواب (٦) التطوع، باب (٨) فضل ما بين القبر والمنبر (١/ ٣٩٩) الحديث (١١٣٧) إل أنه قال: بيتي، ومُسْلِمٌ في كتاب (٥) الحج، باب (٩٢) ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة (٢/ ١٠١٠) الحديث (١٣٩٠) إلا أنه قال بيتي .

(٢) نقل أبو عمر بن عبد البر هذين الاحتمالين، كما في كتابه التمهيد (٢/ ٢٨٧).

كَانَ ءَامِنًا ﴿١﴾ أَي: مَنْ دَخَلَهُ بِشْرُوْطِهِ [٢].

وَكأنَّ تَخْصِيصَ السِّیُوفِ دُونَ آلَاتِ الْحَرْبِ لِكُونِهَا الْغَالِبَ عَلَى مَا يِقَاتِلُ بِهِ الْعَدُو. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ق: وَهَذَا الدَّعَاءُ لَعَلَّهُ [أَشَار] ^(٣) إِلَى ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ تَطْلُبُ بِهَا الْإِجَابَةُ:

أَحَدُهَا: طَلَبُ النِّصْرِ لِلْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: « مُنْزِلَ الْكِتَابِ »، كَأَنَّهُ قَالَ: كَمَا أَنْزَلْتَهُ فَأَنْصِرْهُ وَأَعْلِهِ.

[وَأَشَار] ^(٤) إِلَى الْقُدْرَةِ بِقَوْلِهِ: « وَتَجَرِّي السَّحَابِ »، وَأَشَارَ إِلَى أَمْرَيْنِ: بِقَوْلِهِ: « وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ »:

أَحَدُهُمَا: إِلَى التَّفَرُّدِ بِالْفِعْلِ، وَتَجْرِيدِ التَّوَكُّلِ، وَاطِّرَاحِ الْأَسْبَابِ، وَاعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْفَاعِلُ.

وَالثَّانِي: التَّوَسُّلُ بِالنِّعْمَةِ السَّابِقَةِ إِلَى النِّعْمَةِ الْلاحِقَةِ.

وَقَدْ ضَمَّنَ الشُّعْرَاءُ هَذَا الْمَعْنَى أَشْعَارَهُمْ، بَعْدَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ حِكَايَةً عَنْ يَحْيَى ^(٥) - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ ^(٦) وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي قَوْلِهِ: ﴿ سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ ^(٧).

(١) سورة آل عمران، الآية (٩٧).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) الذي وجدته في المخطوط: إشارة، وما أثبتته الصواب، الموافق لسياق الكلام، ولما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٢٤/٤).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: إشارة، وما أثبتته الصواب، الموافق لسياق الكلام، ولما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٢٤/٤).

(٥) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات بحروفها وجدت المكتوب: زكريا. وهو الصواب. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٢٤/٤).

(٦) سورة مريم، الآية (٤).

(٧) سورة مريم، الآية (٤٧).

وقال الشاعر: ^(١)

كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ فِيمَا مَضَى *** كَذَلِكَ يُحْسِنُ فِيمَا بَقِيَ

وقال الآخر: ^(٢)

لَا وَالَّذِي قَدْ مَنَّ بِالِ *** إِسْلَامٍ يَتْلُجُ فِي فُؤَادِي
مَا كَانَ يَخْتِمُ بِالْإِسَاءَةِ *** وَهُوَ بِالْإِحْسَانِ بَادِي ^(٣)

قلت: وعلى هذا الشاعر عندي مؤاخذه في قوله: ما كان يختم بالإساءة، فإنه لا يقال فيمن ختم له بالكفر - والعياذ بالله - أن الله تعالى أساء إليه إجماعاً، لأنه تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد في خلقه، لأنهم ملكه، [ومحل تصرفه، فلا يتصور منه الظلم، ولا الإساءة أبداً لكونه تعالى لم يصادف لغيره] ^(٤) ملكاً يتصرف ^(٥) فيه بغير إذنه.

وقد سمعت شيخنا الإمام أبا علي البخاري ^(٦) - قدس الله روحه - يقول: وقف بعض المعتزلة على الحسن ^(٧) بن علي ^(٨) فقال: تعالى ربنا عن الفحشاء، فقال الحسن: تعالى أن يكون في داره ما لا يشاء، فقال المعتزلي: رأيت إن جنبني الهدى ونسب إلى الردى أحسن إلي أم أساء؟

(١) عزاه أحمد الجراوي التادلي لمنصور الفقهية كما ورد ذلك في الحماسة المغربية (٢/ ١٢٥١-١٢٥٢).

(٢) لم أقف عليه، وهذين البيتين نقلهما الأصبهاني - أيضاً - في معجم السفر (٢٥٧)، وابن الجوزي في توضيح المشتبه (٨/ ١٨٠)، إلا أن الذي ذكر بالإيمان بدل الإسلام.

(٣) إلى هنا ينتهي ما ذكره ابن دقيق العيد كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٢٢٤ - ٢٢٥).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (خ) ملكه فيتصرف. وما أثبتته من نسخة (ق).

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) في نسخة (خ) الحسين. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.

(٨) الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد، مات سنة ٤٩ هـ وقيل غير ذلك. الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٨٩).

فقال الحسن: إن كان تصرفه فيما لا يملكه فقد أساء، وإن كان تصرفه فيما يملكه فرحمته يختص بها مَنْ يشاء، فولى المعتزلي وهو يقول: الله أعلم حيث يجعل رسالته.

وإن أراد هذا الشاعر ما كان يختم بما يسوؤني بعد إحسانه إليّ فعبارته لا تعطيه على التحرير، وإن كان الظاهر أن هذا مقصوده، ولكن اللفظ ينبوا عنه، لكونه أتى بالإساءة في مقابلة الإحسان، فأخطأ في اللفظ دون المعنى. والله أعلم.



❖ الحديث الثاني:

عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ [٢٦٣/أ/خ] خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» ^(١).

❖ الشرح:

«الرِّبَاطُ»: المُرَابَطَةُ، وهي ملازمة [الثَّغْرِ] ^(٢) ثَغْرِ العدو. [و] ^(٣) هكذا فسره [١٧٢/ب/ق] أهل اللغة. ^(٤) وكأنَّ المرباط ربط نفسه في الثَّغْرِ لملازمته إياه مُدَّةً ما. والثَّغْرُ: هو مَوْضِعُ المَخَافَةِ من فُروج البُلدان، ^(٥) كَعَسْقَلَانَ ^(٦)، والإِسْكَندَرِيَّة ^(٧)، وِدْمِيَّاط ^(٨)، ونحو ذلك.

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (٧٢) فضل رباط يوم في سبيل الله وقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَاصْبِرُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠] [٣/١٠٥٩] الحديث (٢٧٣٥) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣٠) فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٣/١٥٠٠) الحديث (١٨٨١) بنحوه مختصراً.

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) منهم الجَوْهَرِيُّ في الصحاح (١/٨٨١)، وابن منظور في لسان العرب (٧/٣٠٣).

(٥) هذا نص كلام ابن منظور، كما ورد في كتابه لسان الميزان (٤/١٠٣)، والجَوْهَرِيُّ في الصحاح (١/٥٠١)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١/٢١٣)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٧/٣٩٧)، تاج العروس للزُّبَيْدِيِّ (٦/١٤٣)، المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البعلي (٩٧). (٦) عَسْقَلَانَ: مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين. معجم البلدان لِيَأْقُوت (٤/١٢٢).

(٧) الإِسْكَندَرِيَّة: من أشهر المدن في مصر، وهي قصبة نفيسة على بحر الروم، عليها حصن منيع، وهو بلد شريف كثير الصالحين والمتعبدين. أحسن التقاسيم للْمُقَدِّسِيِّ (١٧٦).

(٨) دِمِّيَّاط: مدينة قديمة بين تنيس ومصر، على زاوية بين بحر الروم الملح والنيل. معجم البلدان لِيَأْقُوت الحموي (٢/٤٧٢).

وقد تقدم ^(١) أن « السبيل »: الطريق، وأنه يذكر ويؤنث. ^(٢)

و«الرَّوْحَةُ»: السَّيْرُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ ^(٣)، و«الْغَدْوَةُ»: السَّيْرُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى الزَّوَالِ. ^(٤)

و: «أو» هنا للتقسيم لا للشك.

ح: والظاهر أنه لا يختص ذلك بالغدو والرواح من بلده، بل يحصل هذا الثواب بكل غدوة [أ] ^(٥) وروحة في طريقه إلى الغزو ^(٦)، وكذا غُدُوهُ وَرَوَاحُهُ في موضع القتال، لأنَّ الجميع يُسمى غُدْوَةً وَرَوْحَةً في سبيل الله.

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: « خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا » معناه - والله أعلم -: أن فضل الغدوة والروحة وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها لو [ملكها] ^(٧)، وتصور النعيم بها كلها لزوال نعيم ^(٨) الدنيا ^(٩) وبقاء نعيم الآخرة، ^(١٠) لا سيما ولا نسبة بين النعيمين، ولو لم يكن

(١) وذلك في كتاب الصلاة، باب صلاة الاستسقاء، الحديث الثاني.

(٢) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/٣٣٨).

(٣) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٣٠١).

(٤) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/١٢٩).

(٥) الزيادة من المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (٢٦/١٣).

(٦) في نسخة (خ) العدو. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (٢٦/١٣).

(٧) في نسخة (ق) ملئت. وما جاء في نسخة (خ) ملكت، وما أثبتته أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (٢٧/١٣).

(٨) في نسخة (خ) النعيم. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٩) في نسخة (خ) بالدنيا. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(١٠) من قول الفاكهاني: والرَّوْحَةُ: السَّيْرُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ إِلَى هَذَا كَلَامِ النَّوَوِيِّ، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم، وغالبه نص كلامه (٢٦/١٣ - ٢٧).

من نعيم الآخرة إلا النظر إلى وجهه [تعالى] ^(١) لكان كافياً، نسأل الله العظيم، رب العرش العظيم، ^(٢) أن لا يجرمنا خيراً ما عنده، لشر ما عندنا، آمين.

وهذا [من] ^(٣) باب تشبيه الغيب بالمحسوس المشاهد ^(٤)، ومثله من وجه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ ^(٥) الآية. والله أعلم.



(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) في نسخة (ق) الكريم.

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) ذكر هذا ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٤/ ٢٢٥).

(٥) سورة النور، الآية (٣٥).

❖ الهدية الثالثة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: «عن النبي ﷺ [قال] ^(١): انتدب الله - ولمسلم قال: «تضمن الله - لمن خرج في سبيله، لا يُخرجُه إلا جهادٌ في سبيلي، وإيمانٌ بي، وتصديقٌ برسولي ^(٢)، فهو على ضامن أن أدخله الجنة، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه، نائلاً ما نال من أجرٍ أو غنيمَةٍ». ^(٣)

ولمسلم: «مثل المجاهد في سبيل الله - والله أعلم بمن يُجاهد في سبيله - كمثل الصائم القائم، وتكفل الله للمجاهد في سبيله، إن توفاه أن يُدخله الجنة، أو يرجعه سالمًا، مع أجرٍ ^(٤) [أ] وغنيمَةٍ». ^(٥)

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: كأن وجه التعبير بالضمأن والكفالة تحقيق الموعود من الله - تعالى ^(٦) وتوكيده وهو الجنة، أو الأجر والغنيمه، وكأنه تعالى أوجب ذلك على نفسه على طريق التفضل لمن كان بهذه الصفة. والله أعلم.

(١) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٢٢/١) الحديث (٣٦).

(٢) في نسخة (ق) رسولي. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في سنن البيهقي الكبرى وغيره (١٥٧/٩) الحديث (١٨٢٦٥)، وما جاء في نسخة (ق) لم أقف عليه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٢) الإيمان، باب (٢٥) الجهاد من الإيمان (٢٢/١) الحديث (٣٦) بنحوه، ومسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٢٨) فضل الجهاد والخروج في سبيل الله (٣/١٤٩٥) الحديث (١٨٧٦) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٤) الزيادة من نسخة (ق) وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (١٠٢٧/٣) الحديث (٢٦٣٥).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (٦٠)، باب (٢) أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله (١٠٢٧/٣) الحديث (٢٦٣٥) بحروفه، ومسلم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٢٩) فضل الشهادة في سبيل الله تعالى (٣/١٤٩٦) الحديث (١٨٧٦) بنحوه.

(٦) ذكر ذلك ابن دقيق العيد، كما ورد في أحكام الأحكام (٤/٢٢٦).

الثاني: قوله: « لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي » رويناه بالرفع هو وما عطف عليه، وهو الصواب الذي لا شك فيه، لأنه فاعل لَخَرَجَ، والاستثناء مُفَرَّغٌ، فهو كقولنا: ما أكرمك إلا زيدٌ، سواء.

وقال ح: هو بالنصب في جميع نسخ [كتاب] ^(١) مُسْلِمٍ « جهاداً » بالنصب [قال] ^(٢): وهكذا [قال] ^(٣) ما بعده و: « إيماناً بي وتصديقاً »، قال: وهو منصوب على أنه مفعول له، وتقديره: لا يخرججه المخرج، ويحركه ^(٤) المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق. ^(٥)

قلت: هذا وجهٌ بعيدٌ جداً لا ينبغي حمل الحديث عليه، والأول هو الصواب إعراباً ومعنىً، أما الإعراب فقد ذكر، وأما المعنى فإنَّ الرَّفْعَ أبلغ لإسناد الإخراج إلى الجهاد وما بعده حتى كأنَّ ذلك هو المباشر حقيقة لإخراجه حساً، إذ كان خروجه مُخْلِصاً من كل شائبة من الشوائب الدنيوية، متمحض القصد لإعلاء كلمة الله تعالى لا غير، فلا مخرج، ولا محرك لها إلا ذلك، وهو كقوله - عليه الصلاة والسلام - في الحديث / [١٧٣ / أ / ق] الآخر: « لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ » ^(٦) سواء، ولم يَرَوْه أحد بالنصب فيما علمت فليُعرف ذلك.

وقوله: « وَإِيمَانٌ بِي » : يحتمل معنيين:

أحدهما: لا يخرججه إلا محض الإيمان، وإلا خلاص، والتصديق.

والثاني: أنَّ الكلام على حذف مضاف أي: لا يخرججه إلا الإيمان بوعدي، وكرمي،

(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) الزيادة من نسخة (ق).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) في نسخة (ق) ويخرجه. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠ / ١٣).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مسلم (٢٠ / ١٣).

(٦) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٥) الجماعة والإمامة، باب (٢) فضل صلاة الجماعة (٢٣٢ / ١) الحديث (٦٢٠)، ومسلم في كتاب (٥) المساجد ومواضع الصلاة (٤٥٩ / ١) الحديث (٦٤٩).

ومجازاتي له بالجنة على جهاده، وتصديق برسولي^(١) في ذلك.^(٢)

والأول أظهر. والله أعلم.

الثالث: قوله: «فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ» قيل: إن فاعلاً هنا بمعنى: مفعول كقوله تعالى:

﴿مَلَأْ دَافِقِي﴾^(٣) بمعنى: مدفوق، وعيشة راضية بمعنى: مرضية.^(٤)

وقيل معناه: ذو ضمان، كلابن وتامر، ويكون الضمان ليس منه، وإنما نُسب إليه لتعلقه به، والعرب تُضيف بأدنى ملابسة.^(٥)

وقوله: «[أَنْ] أَذْخِلَهُ الْجَنَّةَ» يحتمل: أن يدخله عند موته، كما قال تعالى في

الشهداء: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٦)، وفي الحديث: «أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ».^(٨)

(١) في نسخة (ق) رسولي. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٢) ذكر هذين المعنيين النَّوَوِي، وقد ذكر الْفَاكِهَانِي الأول بحروفه والثاني بالمعنى. شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (٢٠ / ١٣).

(٣) سورة الطارق، الآية (٦).

(٤) هذا كلام المازري وغالبه نصه، كما ورد في كتابه المعلم (٣ / ٣٧)، ونقل ذلك القاضي عياض في إكمال المعلم (٦ / ٢٩٣).

(٥) نقل ذلك كله ابن دَقِيق الْعِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤ / ٢٢٦).

(٦) الزيادة من نسخة (ق).

(٧) سورة آل عِمْرَان، الآية (١٦٩).

(٨) أخرجه مُسْلِم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣٣) بيان أن أرواح الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون (٣ / ١٥٠٢) الحديث (١٨٨٧).

قال مُسْلِم: حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، كلاهما عن أبي مُعَاوِيَةَ، ح وحدثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِ، ح وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ واللفظ له، حدثنا أَسْبَاطُ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَا حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: «سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ - عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ قَالَ: أَمَّا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ..... فَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ.

قال الشيخ الألباني: هو مرفوع في صورة موقوف، فإن النبي ﷺ لم يذكر فيه صراحة، لكنه في حكم المرفوع قطعاً، وذلك لأمرين:

لله =

ويحتمل أن يكون المراد: دخوله [الجنة] ^(١) عند دخول السابقين والمقرين بلا حساب ولا عذاب ولا مؤاخذه بذنب، وتكون الشهادة مكفرة لذنوبه، كما صرح به في الحديث الصحيح قاله ع. ^(٢)

وقوله: «أو أَرْجِعْهُ إِلَى مَسْكِنِهِ» هو بفتح الهمزة، وكسر الجيم، متعدية ولازمة سواء، ثلاثي في الوجهين، قال الله - تعالى / [٢٦٣ / ب / خ] -: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ ^(٣)﴾، ^(٤) : ﴿فَرَجَعَكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ^(٥)﴾، وهذيل تقول: أرجع رباعياً.

== بحسب ==

الأول: أن قوله: «سألنا عن ذلك، فقال:» لا يمكن أن يكون المسؤول و القائل إلا الرسول ﷺ لأنه هو مرجعهم في بيان ما أشكل أو غمض عليهم.
والآخر: أن ما في الحديث من فضل الشهداء عند الله، ومخاطبته تعالى إياهم وجوابهم وطلبهم منه أن ترد أرواحهم إلى أجسامهم، كل ذلك مما لا يمكن أن يقال بالرأي، ولذلك قال النووي: وهذا الحديث مرفوع لقوله: «إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ» يعني النبي ﷺ. شرح مُسْلِم (٣١ / ١٣)
وأمر ثالث: أنه قد جاء طرف منه مرفوعاً من حديث ابن عباس ؓ عند أحمد (٢٦٥ / ١) وصححه الحاكم (٣٢٥ / ٢) ووافقه الذهبي، وكأنه لما ذكرنا استجاز شيخ الإسلام ابن تيمية ؒ أن يصرح برفعه إلى النبي ﷺ فإنه أورده في مجموع الفتاوى (٢٢٤ / ٤ - ٢٢٥) من رواية مُسْلِم بلفظ: فقال: «أما إنا قد سألنا عن ذلك - رسول الله ﷺ - فقال: ...»، فزاد فيه الرسول ﷺ ويحتمل أن تكون هذه الزيادة في بعض النسخ القديمة من صحيح مُسْلِم.

(١) الزيادة من المصدر الذي نقل منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (٢١ / ١٣).

(٢) ذكر هذين الاحتمالين القاضي عياض، كما في إكمال المعلم (٢٩٤ / ٦)، ولكن الْفَاكِهَانِي نقل كلام القاضي عياض ليس من إكمال المعلم بل من شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم، فما هو مذكور هنا بحروفه موجود في شرح النَّوَوِي (٢١ / ١٣)، تنوير الحوالك للسُّيُوطِي (٢٩٥ / ١)، طرح الشريب في شرح التقريب للعراقي (١٨٤ / ٧).

(٣) سورة التوبة، الآية (٨٣).

(٤) من قول الْفَاكِهَانِي: هو بفتح الهمزة، وكسر الجيم إلى هنا هذا كله من كلام ابن دَقِيق الْعِيد، كما ورد في إحكام الأحكام (٢٢٦ / ٤ - ٢٢٧).

(٥) سورة طه، الآية (٤٠).

وقوله: «[مع] ^(١) ما نال من أجرٍ أو غَنِيمةٍ » أي: مع ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يغنموا، أو مع الأجر والغنيمة إن غنموا، وقيل: «أو» هنا بمعنى: الواو من أجر وغنيمة.

ح: وكذا وقع بالواو في رواية أبي داود ^(٢)، وكذا وقع في رواية مُسْلِم ^(٣) في رواية يحيى بن يحيى. ^(٤)

وتلخيص المعنى أن الله تعالى ضمن أن الخارج للجهاد ينال الخير بكل حال، فإما أن يستشهد فيدخل الجنة، وإما أن يرجع بأجرٍ، وإما بأجرٍ وغنيمة. ^(٥) والله أعلم.



(١) الزيادة من نسخة (ق).

(٢) سنن أبي داود (٧/٣) الحديث (٢٤٩٤).

(٣) بعد رجوعي إلى صحيح مُسْلِم لم أقف على هذه الرواية، ولعلها في نسخة من نسخ صحيح مُسْلِم. والله أعلم.

(٤) من قول الفاكهاني: أي مع ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إلى هنا هذا قريب جداً من نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (٢١/١٣) وقد ذكر ذلك القاضي عياض، كما في إكمال المعلم (٦/٢٩٤).

وأما يحيى بن يحيى فهو: يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكريا، النيسابوري، ثقة ثبت إمام، من العاشرة، مات سنة ٢٢٦هـ على الصحيح، خ م ت س. التقريب (٥٩٨) رقم (٧٦٦٨).

(٥) هذا التلخيص الذي ذكره الفاكهاني هو قريب جداً من نص كلام النووي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (٢١/١٣).

❖ الحديث الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ في سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جاء يومَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمُهُ يَدْمِي اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكِ».^(١)

❖ الشرح:

«الكَلْمُ»: في اللغة الجرح. ^(٢) فَيُكَلِّمُ بمعنى: يُجرح.

ولعل السّر في مجيئه يوم القيامة وجرحه يُدمي أمور ثلاثة:

أحدها: أن يكون تشنيعاً وتشبيهاً على جرحه، وشهادة عليه بالجرح ظاهرة، والدم في النّصل شاهد ^(٣) أعجب.

الثاني: أن يكون ذلك إظهاراً لشرفه وكرامته عند أهل الموقف، بانتشار رائحة المسك من جرحه الشاهد له ببذل نفسه في ذات الله تعالى:

وَالْجُودُ بِالنَّفْسِ أَقْصَى غَايَةِ الْجُودِ^(٤)

الثالث: أن هذا الدم [خلعة] ^(٥) خلعها الله ﷻ عليه ^(٦) في حقيقة المعنى، وملبس شريف أكرمه الله تعالى به في الدنيا، فناسب أن يأتي يوم القيامة لابساً خلعة الملك.

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٧٥) الذبائح والصيد، باب (٣١) المسك (٥/٢١٠٤) الحديث (٥٢١٣) بحروفيه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٢٨) فضل الجهاد في سبيل الله (٣/١٤٩٥) الحديث (١٨٧٦) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) مشارق الأنوار للقاظمي عِيَّاض (١/٣١٤)، تفسير غريب ما في الصحيحين للأزدي الحميدي (٥٤٠)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٤/١٩٩).

(٣) في نسخة (خ) شهادة. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.

(٤) هذا الشطر من البيت لمُسْلِمِ بن الوليد الأنصاري المعروف بصريح الغواني، وهذا الشطر منصوص عليه في ديوانه (١٦٤).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) في نسخة (ق) عليه ﷻ. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام.

أحرى الملابس أن تُلَقَى الحَيِّب به ****يومَ التزاوِرِ في الثوب الذي خَلَعَا^(١)



(١) في نسخة (ق) خلعه. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب. الموافق لما جاء في حلية الأولياء لأبي نعيم (٣٧٣/١٠)، والتبصرة لابن الجوزي (١٢١/٢).

وأما هذا البيت فقد قال أبو نعيم: قيل لأبي بكر الشبلي: مزقت وأبليت كل ملبوسك والعيد قد أقبل والناس يتزينون وأنت هكذا فأنشأ يقول: ثم ذكره. حلية الأولياء (٣٧٣/١٠)، ومن نقل هذا البيت ابن الجوزي في التبصرة (١٢١/٢)، وذكره العيدروسي في تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (٢٢٣/١).

❖ الحديث الخامس:

عن أبي أيوب الأنصاري^(١) قال: قال رسول الله / [١٧٣ / ب / ق] : « غَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ ». أخرجه مُسْلِمٌ.^(٢)

❖ الحديث السادس:

عن أنس بن مالك^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: « غَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ». أخرجه البُخَارِيُّ.^(٤)

قد تقدم^(٥) شرح هذا المعنى فيما سبق، فلا معنى لإعادته إلا التكرار.

❖ الحديث السابع:

عن أبي قتادة الأنصاري^(٦) قال: « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ - وَذَكَرَ قِصَّةً - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبَةٌ^(٧) قَالَهَا ثَلَاثًا^(٨) ».

(١) سبق تعريف الفاكهاني به في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث الثاني. وهو خالد بن زيد بن بن كليب النجاري، أبو أيوب، ٥٢ هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٢ / ٤٢٤ - ٤٢٥).

(٢) أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣٠) فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٣ / ١٥٠٠) الحديث (١٨٨٢) بنحوه.

(٣) في نسخة (ق) مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب.

(٤) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٨٤) الرقاق، باب (٥١) صفة الجنة والنار (٥ / ٢٤٠١) الحديث (٦١٩٩) بلفظه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣٠) فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٣ / ١٤٩٩) الحديث (١٨٨٠) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٥) وذلك في كتاب الجهاد، الحديث الثاني ج ٢ ص ٦٨٨.

(٦) سبق تعريف الفاكهاني به في كتاب الطهارة، باب الاستطابة، الحديث الخامس. وهو الحارث بن ربيعة الأنصاري السلمي، أبو قتادة، مات سنة ٥٤ هـ. الاستيعاب لابن عبد البر (٤ / ١٧٣١ - ١٧٣٢).

(٧) السَلْبُ: ما أخذ عن القتيل مما كان عليه من لباس أو آلة. مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢ / ٢١٧).

(٨) أخرجه البُخَارِيُّ في (٦١) أبواب الخمس، باب (١٨) من لم ينجس الأسلاب، ومن قتل قتيلا فله =

❖ الشرح :

« حُنَيْنٌ »^(١): وادي بين مَكَّة والطَّائِف^(٢)، وراء عرفات، بينه وبين مَكَّة بضعة عشرة ميلاً^(٣)، وهو مصروف، كما جاء في القرآن الكريم^(٤)، لكونه مذكراً، فليس فيه إلا العلمية.

قال مالك رحمته الله: إذا قال الإمام من قتل قتيلاً فله سلبه فذلك لازم له، ولكنه على قدر

==

سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه (١١٤٤/٣) الحديث (٢٩٧٣) إلا أنه قال: له عليه بينه فله سلبه، ومُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (١٣) استحقاق القاتل سلب القاتل (٣/١٣٧٠ - ١٣٧١) الحديث (١٧٥١) إلا أنه قال: له عليه بينه فله سلبه.

(١) حُنَيْنٌ: وادٍ من أودية مَكَّة، يقع شرقها بقرابة (٣٠) كيلاً يسمى اليوم وادي الشرائع، وأعلى الصدر - صدر حُنَيْن - وماؤه يصب في المغمس فيذهب في سيل عُرنة إذا كنت خارجاً من مَكَّة إلى الطَّائِف على طريق البامة، لقيت الشرائع على (٢٨) كيلاً من المسجد الحرام، وهي عين وقرية تُسب الوادي إليها، كانت عينها تسمى المشاش، وقد أجزتها زبيدة إلى مَكَّة، ثم انقطعت عن مَكَّة، ولا يعرف اليوم اسم حُنَيْن إلا لخاصة من الناس. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية للبلادي (١٠٧).

(٢) تقع مدينة الطَّائِف على السفوح الشرقية لجبال السروات وفي حضن جبل (غزوان) وتبعد عن العاصمة الرياض ٩٠١ كيلواً متر، وعن جدة ١٦١ كيلواً متر، وهي ضمن إقليم الحجاز المسمى إدارياً بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، ويربطها بمَكَّة طريقان: الأول قصير عن طريق الجبال العالية ويسمى طريق الهدا، ويبلغ طوله إلى مَكَّة ٨٨ كيلواً متر، والثاني: طريق سريع عن طريق السيل (قرن المنازل) ويبلغ طوله حوالي ١١٠ كيلواً متر، وترتفع الطَّائِف عن سطح البحر بارتفاع يتراوح من ١٣٠٠ - ١٥٠٠ م. التحضير في الطَّائِف. للدكتور حمد الزيد (١٣).

(٣) سبق الكلام على الميل في كتابا الرضاع، الحديث الثالث عند الكلام على العَقَبَة ج ١ ص ٢٨٨.

(٤) هذا كله نص كلام التَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١٢/١١٣)، وكتابه تهذيب الأسماء واللغات (٣/٨٢)، معجم ما استعجم للبكري (١/٤٧١)، معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/٣١٣).

وأما قوله: كما جاء في القرآن الكريم، وذلك في سورة التوبة، الآية (٢٥) وهي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّذِرِينَ﴾.

اجتهاد الإمام، وبحسب الأحوال والصفات واستصراخ الأنجاد.^(١)

قال ابن عطية: وقال الشافعي^(٢)، وأحمد: ^(٣) تُخْرَجُ الأسلاب من الغنيمة، ثم خمس بعد ذلك، وتعطى الأسلاب للقتلة. وقال إسحاق بن راهويه: إن كان السلب يسيراً فهو للقاتل، وإن كان كثيراً خمس،^(٤) وفعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع البراء بن مالك^(٥) حين بارز المرزبان^(٦) فقتله، فكانت قيمة منطقته^(٧) وسواريه ثلاثين ألفاً، فخمس ذلك،^(٨) ورؤي في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في أبي داود^(٩)، وهو حديث عوف بن مالك^(١٠) الأشجعي، وقال

(١) هذا القول نقله ابن عطية عن مالك، كما نص عليه الفاكهاني بحروفه. المحرر الوجيز (٢/ ٤٩٩)، الموطأ لمالك (٢/ ٤٥٥)، المدونة الكبرى (٣/ ٢٩)، التاج والإكليل للمواق (٣/ ٣٦٧)، الكافي لابن عبد البر (٢١٥).

(٢) الأم للشافعي (٤/ ١٤٢)، مختصر المزني (١/ ١٤٨)، الحاوي الكبير للمأزدي (٨/ ٣٩٣ - ٣٩٧).

(٣) المغني لابن قدامة (٩/ ١٩٢)، شرح الزركشي (٢/ ٣٠٤)، كشاف القناع للبهوتي (٣/ ٧١).

(٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه للكوسج (٢/ ٣٤٢)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨/ ٨)، المغني لابن قدامة (٩/ ١٩٢)، المفهم للقرطبي (٣/ ٥٤٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٥٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٢٤٨).

(٥) البراء بن مالك بن النضر الأنصاري، قتل سنة ٢٠هـ، وقيل غير ذلك. أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٢٥٩ - ٢٦٠) رقم (٣٩١).

(٦) قال ابن الأثير مرزبان الزارة من عظماء الفرس أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٢٦٠)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١/ ٢٨١).

(٧) المنطق: هو كل ما شددت به وسطك. الصحاح للجوهري (٢/ ١١٨٠).

(٨) سنن البيهقي الكبرى (٦/ ٣١٠) رقم (١٢٥٦٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٤٧٩) رقم (٣٣٠٨٩)، سنن سعيد بن منصور (٢/ ٣٠٨/ ٣٠٩) رقم (٢٧٠٨) مصنف عبدالرزاق (٥/ ٢٣٣) رقم (٩٤٦٨).

(٩) سنن أبي داود (٣/ ٧٢) الحديث (٢٧٢١)، صحيح ابن حبان (١١/ ١٧٨) الحديث (٤٨٤٤)، مسند أحمد (٦/ ٢٦) الحديث (٢٤٠٣٤) سنن سعيد بن منصور (٢/ ٣٠٦) الحديث (٢٦٩٨).

(١٠) الذي وجدته في المخطوط مالك بن عوف، وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٤٩٩)، وقد نبه على ذلك - أيضاً - ابن الملقن لما نقل كلام الفاكهاني الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/ ٣١٥).

تتبع =

مَكْحُول^(١): [السلب]^(٢) مغنم وفيه الخمس،^(٣) وَرُوي نحوه عن عمر بن الخطاب - يُريد
يخمس على القاتل وحده - وقال جمهور الفقهاء: لا يُعْطَى القاتل السلب حتى يقيم بينة على
قتله، قال أكثرهم: ويُجزئ شاهدٌ واحدٌ، بحكم حديث أبي قتادة، وقال الأوزاعي: يُعطاه
بمجرد دعواه،^(٤) وهذا ضعيف. - قلت: ولا أعلم له نظيراً -^(٥) وقال الشافعي: لا يُعطى
القاتل إلا إذا كان قتيله مُقْبِلاً مُشِيحاً^(٦) مبارزاً، وأما مَنْ قتل منهزماً؟ فلا.^(٧) وقال أبو ثور
وابن المنذر^(٨) صاحب الإشراف: للقاتل السلب منهزماً كان القاتل أو غير منهزم، وهذا
أصح، لحديث سلمة بن الأكوع^(٩) في إتباعه ربيعة^(١٠) الكفار في غزوة حنين، وأخذه

==

- وهو عَوْفُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ الْأَشْجَعِيِّ، أبو عبد الرحمن، وقيل غير ذلك، توفي سنة ٧٣هـ. أسد
الغابة لابن الأثير (٤/ ٣٣٣ - ٣٣٤) رقم (٤١١٦).
- (١) مَكْحُولُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَنْدَلِيُّ، أبو عبد الله، مات سنة ١١٦هـ، وقيل غير ذلك. طبقات الفقهاء
للشَّيرَازِيِّ (٧٠).
- (٢) الزيادة من نسخة (ق).
- (٣) الجامع لأحكام القرآن للْقُرْطُبِيِّ (٨/ ٨)، سنن سعيد بن منصور (٢/ ٣١٠) رقم (٢٧١٢)،
التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٢٤٧)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ٦١).
- (٤) المغني لابن قدامة (٩/ ١٩٤)، المبدع لابن مُفْلِح (٣/ ٣٤٨)، الجامع لأحكام القرآن للْقُرْطُبِيِّ
(٨/ ٨).
- (٥) هذا من كلام الْفَاكِهَانِيِّ رحمه الله. وما بعده تابع لكلام ابن عَطِيَّة.
- (٦) أي: حازم حذر. العين للفراهيدي (٣/ ٢٦٣).
- (٧) الأم للشافعي (٤/ ١٤٢) و (٧/ ٣٤٤)، مختصر الْمُزَنِيِّ (١/ ١٤٩)، الحاوي الكبير للْإِسْمَاعِيلِيِّ
(٨/ ٣٩٧)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/ ٦٠).
- (٨) الإقناع لابن المنذر (٢/ ٤٨٣).
- (٩) في نسخة (خ) أَبِي سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافقة لما جاء في المحرر
الوجيز لابن عَطِيَّة الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات. (٢/ ٤٩٩).
- وأما سَلَمَةُ فستأتي ترجمة الْفَاكِهَانِيِّ له في الحديث الذي يلي هذا الحديث مباشرة. ج ٢ ص ٧٠٦.
- (١٠) الربيعة: العين والطليلة الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدو. النهاية في غريب الأثر لابن
الأثير (٢/ ١٧٩).

بِخِطَامٍ بَعِيرِهِ، وَقَتْلَهُ إِيَّاهُ وَهُوَ هَارِبٌ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلْبَهُ.^(١)

وقال ابن حنبل: لا يكون السَّلْبُ للقاتل إلا في المبارزة فقط^(٢). واختلفوا في السَّلْبِ.^(٣)

فأما السلاح، وكل^(٤) ما يُحتاج إلى القتال [٢٦٤/أ/خ] فلا أحفظ فيه خلافاً أنه من السَّلْبِ، وفرسه إن قاتل عليه وُضِعَ عنه، وقال أحمد بن حنبل في الفرس: ليس من السَّلْبِ^(٥)، وكذلك إن كان في مِنْطَقَتِهِ أو هِمِيَانِهِ^(٦) دنانير أو جوهر أو نحو هذا مما يَعُدُّهُ فلا أحفظ فيه خلافاً أنه ليس من السَّلْبِ، واختلف فيما يتزين به للحرب [ويهل فيها]^(٧) كالنَّاجِ والسَّوَارِينِ [١٧٤/أ/ق] والأقراط والمناطق المثقلة بالذهب والأحجار، فقال الأَوْزَاعِيُّ: ذلك كله من السَّلْبِ^(٨)، وقالت فرقة: ليس من السَّلْبِ، وهذا كله مروى عن سَخْنُونٍ -رحمه الله تعالى- إلا الْمِنْطَقَةَ فَإِنَّهَا عنده من السَّلْبِ، وقال ابن حبيب في الواضحة: والسَّوَارِينِ^(٩) من السَّلْبِ^(١٠)، ولو قال الإمام: من قتل قتيلاً فله سَلْبُهُ فقتل ذمياً قتيلاً

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (١٧٠) الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان (٣/١١١٠) الحديث (٢٨٨٦).

(٢) المغني لابن قدامة (٩/١٩١)، شرح الزُرْكَشِيِّ (٣/١٨١).

(٣) في نسخة (ق) السلاح. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المحرر الوجيز لابن عَطِيَّةَ الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات. (٢/٤٩٩).

(٤) في نسخة (ق) فكل. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المحرر الوجيز لابن عَطِيَّةَ الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات. (٢/٤٩٩).

(٥) المغني لابن قدامة (٩/١٩٤)، الكافي في فقه أحمد لابن قدامة (٤/٢٩٥)، مختصر الخُرْقِيِّ (١٣٠)، شرح الزُرْكَشِيِّ (٣/١٨٥)، إكمال المعلم للقاضي عِيَّاض (٦/٦١)، الفروع لابن مفلح (٦/٢١٠).

(٦) الهميان: الذي يجعل فيه الدراهم ويشد على الحقو الفائق للزخخشي (١/٣٨٤).

(٧) الذي وجدته في المخطوط: لمهابة، وما أثبتته أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّةَ (٢/٤٩٩).

(٨) نقل ذلك عنه القاضي عِيَّاض في إكمال المعلم (٦/٦١).

(٩) في نسخة (ق) والسوران. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّةَ (٢/٤٩٨).

(١٠) نقل الْبَاجِي قوله في المنتقى (٣/١٩١).

فالمشهور أنه لا شيء له، وعلى قول أَشْهَب: يُرْضَخُ ^(١) لأهل الذمة من الغنيمة ^(٢) فلزم أن يعطى السِّلْب، فإن قتل الإمام بيده قتيلًا بعد هذه المقالة فله سَلْبُهُ.

وأما الصَّفِي ^(٣) فكان خاصًّا للنبي ﷺ، وقال في موضع آخر قال: مَالِك لا يجوز أن يقول الإمام: مَنْ هدم ^(٤) كذا فله كذا، ولا أحب لأحد أن يسفك دمًا على مثل هذا ^(٥)، قال سَحْنُون: فإن نزل ذلك لزمه فإنه مبايعة، وقال مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا يجوز أن يقول الإمام لِسِرِّيَّة ما أخذتم فلکم ثلثه، ^(٦) وقال سَحْنُون: يريد ابتداءً، فإن نزل مضى ولهم أنصباؤهم في الباقي، وقال سَحْنُون ^(٧): إذا قال الإمام لِسِرِّيَّة ما أخذتم فلا تُحْسَ عليكم فيه فهذا لا يجوز، فإن نزل رددته، لأن هذا حكمٌ شاذٌ لا يجوز ولا يمضي. ^(٨)

هذا معنى كلام ابن عَطِيَّة وأكثر لفظه.

ق: الشَّافِعِي يرى استحقاق القاتل للسِّلْب حكمًا شرعيًّا ^(٩) بأوصاف مذكورة في كتب الفقه، ومَالِك وغيره يرى أنه لا يستحقه بالشرع، وإنما يستحقه بصرف الإمام إليه نظرًا. ^(١٠)

- (١) الرَّضْخُ: العطاء. لسان العرب لابن منظور (١٩/٣).
- (٢) نقل البَاجِي قوله في المنتقى (٣/١٩١)، والقَرَافِي في الذخيرة (٣/٤٢٢).
- (٣) الصَّفِي: ما يتخير به النبي ﷺ من المغنم. غريب الحديث لابن الجوزي (١/٥٩٦).
- (٤) في نسخة (ق) بالنبي. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّة (٢/٤٩٨).
- (٥) في نسخة (ق) هزم. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عَطِيَّة (٢/٤٩٨).
- (٦) نقل ذلك عنه القُرْطُبِي في جامعه (٧/٣٦٣)، المدونة الكبرى (٣/٣١).
- (٧) نقل ذلك عنه القُرْطُبِي في جامعه (٧/٣٦٤).
- (٨) قول مَالِك وسَحْنُون السابق وهذا -أيضاً- نقله القُرْطُبِي في جامعه (٧/٣٦٤).
- (٩) إلى هنا ينتهي كلام ابن عَطِيَّة كما في كتابه المحرر الوجيز (٢/٤٩٩ - ٤٩٨).
- (١٠) الأم للشافعي (٤/١٤٢)، شرح النووي على صحيح مُسْلِم (١٢/٥٨ - ٥٩).
- (١١) المدونة الكبرى (٣/٢٩)، الاستذكار لابن عبد البر (٥/٦٠)، الذخيرة للقَرَافِي (٣/٤٢١)، التاج

وهذا يتعلق بقاعدة، وهي أن تصرفات الرسول ﷺ في أمثال هذا إذا ترددت بين التشريع والحكم الذي يتصرف به ولاية الأمور، هل يُحمل على التشريع أو على الثاني؟ والأغلب حمله على التشريع، إلا أن مذهب مالك في هذه المسألة فيه قُوَّةٌ، لأنَّ قوله - عليه الصلاة والسلام -: « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » يحتمل ما ذكرناه من الأمرين - أعني التشريع العام، وإعطاء القاتلين في ذلك الوقت السَّلْبَ تنفيلاً -، فإنَّ حُمل على الثاني فظاهر، وإنَّ حُمل على الأغلب - وهو التشريع العام - فقد جاءت أمور في أحاديث ^(١) تُرَجِّحُ الخروج عن هذا الظَّاهر، مثل قوله - عليه الصلاة والسلام - بعد ما أمر أن يعطى السَّلْبَ قاتلاً، فقابل ^(٢) هذا القاتل خالد بن الوليد بكلام ^(٣)، فقال النبي ﷺ بعده: « لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ » ^(٤) فلو كان مستحقاً له بأصل التشريع لم يمنعه منه بسبب كلامه لخالد، ^(٥) فدل على أنه كان على وجه النظر، فلما كَلَّمَ خالداً بما يؤذيه استحق العقوبة بمنعه نظراً إلى غير ذلك من الدلائل. ^(٦) والله أعلم.

==

والإكليل للمَوَاق (٣/٣٦٧).

- (١) الذي وجدته في المخطوط: أحاديث في أمور، وما أثبتته الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد (٤/٢٣٢).
- (٢) في نسخة (ق) فقاتل. وما أثبتته مون نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد (٤/٢٣٢).
- (٣) في نسخة (خ) بكلامه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. (٤/٢٣٢).
- (٤) قطعة من حديث أخرجهما مُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد وَالسَّيْر، باب (٣) استحقاق القاتل سلب القتيل (٣/١٣٧٣) الحديث (١٧٥٣) بلفظه.
- (٥) في نسخة (ق) خالد. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. (٤/٢٣٢).
- (٦) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/٢٣٢).

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « له عليه بَيِّنَةٌ » ^(١) قد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وأنَّ هذا مذهب الجمهور، والجملة التي هي : « له عليه بَيِّنَةٌ » في موضع نصب صفة لقتيل. والله أعلم.



(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٥١) قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ۝﴾ ثم أنزل الله سَكِينَتَهُ ﴿إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٥-٢٧]

(٤/ ١٥٧٠) رقم (٤٠٦٦)، ومُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد وَالسَّيْرِ، باب (٣) استحقاق القاتل سلب القتل (٣/ ١٣٧١) الحديث (١٧٥١) بلفظه.

☆ الحديث الثامن:

عن سَلَمَةَ بن الأَكْوَع رضي الله عنه قال: « أتى النبي ﷺ عَيْنٌ من المُشْرِكِينَ -وهو في سَفَرٍ- فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْفَتَلَ، فقال النبي ﷺ اظْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ فَقَتَلْتُهُ، فَفَلَّانِي سَلْبُهُ. »^(١)

وفي رواية فقال: «مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ^(٢)؟ فقالوا: [سَلَمَةُ] بن الأَكْوَع، فقال له سَلْبُهُ أَجْمَعُ. »^(٣) [١٧٤/ب/ق]

التعريف:

سَلَمَةُ بن الأَكْوَع، واسم الأَكْوَع سِنَان بن عبدالله بن خُزَيْمَةَ بن مَالِك الأَسْلَمِي، يُكنى أبو مُسْلِم، وقيل: أبو [إِيَّاس]^(٤) وقيل: أبو عامر.^(٥) وقال ابن السَّكَن الحافظ في

(١) سبق تخريجه في كتاب الجهاد، الحديث السابع، ج ٢ ص ٧٠٠ و ٧٠١.

(٢) قال ابن المُلَّقَن: ولا يحضرني اسم هذا الرجل المقتول بعد البحث عنه. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٣٢١/١٠).

(٣) الزيادة من نسخة (ق) وهي موافقة لما جاء في سنن أبي داود وغيره (٤٩/٣) الحديث (٢٦٥٤).

(٤) قطعة من حديث أخرجه مُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (١٣) استحقاق القاتل سلب القتل (١٣٧٤/٣) الحديث (١٧٥٤).

(٥) الذي ورد في المخطوط: أبو ياسر، وما أثبتته الصواب، كما هو منصوص عليه في الاستيعاب لابن عبد البر (٦٣٩/٢) رقم (١٠١٦)، أسد الغابة لابن الأثير (٤٩٤/٢) رقم (٢١٤٤)، المقتنى في سرد الكنى لِلدَّهَبِيِّ (٧٥/٢) رقم (٥٧٣٧)، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن مندة الأَصْبَهَانِي (١٠٥) رقم (٦٥٦)، الهداية والإرشاد للكلا بآذِي (٣٢٠/١) رقم (٤٤٥)، تهذيب الكمال للمزي (٣٠١/١١) رقم (٢٤٦٢).

(٦) أسد الغابة لابن الأثير (٤٩٤/٢) رقم (٢١٤٤)، الاستيعاب لابن عبد البر (٦٣٩/٢) رقم (١٠١٦)، تهذيب الأسماء واللغات لِلنَّوَوِيِّ (٢٢٠/٣) رقم (٢٢١)، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن مندة الأَصْبَهَانِي (١٠٥) رقم (٦٥٦)، تهذيب الكمال للمزي (٣٠١/١١) رقم (٢٤٦٢).

كتابه^(١) الصحابة له هو: سَلَمَةُ بن سِنَان بن بَشِير بن خُزَيْمَةَ بن مَالِك بن سَلَامان بن أسلم بن أفصى،^(٢) أسلم هو وأخوه عامر^(٣)، وصحبا النبي ﷺ، استوطن الرَبَذة^(٤) بعد قتل عثمان رضي الله عنه^(٥)، وكان يرتجز بين يدي النبي [رسول الله] ﷺ في أسفاره، وبايعه يوم الحُدَيْبِيَّة^(٦)، وبايعه تحت الشجرة^(٧)، وقد جاء ذلك عن سَلَمَةَ بن الأَكْوَع^(٨)، وكان من

- (١) في نسخة (خ) كتاب. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.
- (٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٨٣/٢٢) رقم (٢٦٢٠)، تهذيب الكمال للمزي (٣٠١/١١) رقم (٢٤٦٢).
- (٣) عَامِرُ بن سِنَان الأسلمي، قتل يوم خَيْبَر. أسد الغابة لابن الأثير (٣/١٢١ - ١٢٢) رقم (٢٦٨٨). قال ابن الأثير بعد أن ترجم له: والصحيح أن عامراً عم سَلَمَةَ وليس بأخ له. والله أعلم.
- (٤) الرَبَذة: تقع بين السليلة وماوان، وكلاهما شمال العمق على طريق الحاج المعروف بدرب زُبَيْد، وهي اليوم خراب وبقايا آثار برك في الشرق إلى الجنوب من بلدة الحناكية، والحناكية بلدة على (١٠٠) كيلا من المدينة على طريق القصيم، وتبعد الرَبَذة شمال مهد الذهب (معدن بني سليم سابقا) على (١٥٠) كيلا. معجم المعالم الجغرافية للبلاد (١٣٦).
- (٥) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٦٣٩)، أسد الغابة لابن الأثير (٢/٤٩٤).
- (٦) الزيادة من نسخة (ق).
- (٧) صحيح البخاري (٦/٢٦٣٤)، وصحيح مُسْلِم (٣/١٤٨٦)، تهذيب الكمال للمزي (٣٠١/١١) رقم (٢٤٦٢).
- (٨) أسد الغابة لابن الأثير (٢/٤٩٤) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٦٣٩)، صحيح البخاري (٦/٢٦٣٥)، تهذيب الكمال للمزي (٣٠١/١١) رقم (٢٤٦٢).
- (٩) أما يوم الحُدَيْبِيَّة فقد أخرج ذلك البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٣٣) غزوة الحُدَيْبِيَّة (٤/١٥٢٩) الحديث (٣٩٣٧)، ومُسْلِم في كتاب (٣٣) الأمانة، باب (١٨) استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة (٣/١٤٨٦) الحديث (١٨٦٠).
- وأما تحت الشجرة فقد أخرج ذلك البخاري في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٤٤) من بايع مرتين (٦/٢٦٣٥) الحديث (٦٧٨٢).

أصحاب الشجرة، وكان^(١) سَلَمَة راميا^(٢) يصيد الوحش، وقال^(٣) له رسول الله ﷺ في منصرفه / [٢٦٤/ ب/ خ] إلى المدينة: « خَيْرُ رَجَالَيْنَا^(٤) الْيَوْمَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ »^(٥)، وهو الذي استنقذ لقاح رسول الله ﷺ، حين أخذتها غَطَفَان^(٦) وفَزَارَة^(٧)، فقال له النبي: « مَلَكْتَ فَأَسْجِجْ »^(٨)، وكان يُصَقِّرُ رأسه ولحيته، توفي سنة أربع وسبعين^(٩)، وقيل: سنة أربع وستين وله ثمانون سنة^(١٠)، وذكره الحافظ بن زبر في سنة أربع وسبعين^(١١)، وكذا ذكره ابن السَّكَن الحافظ في كتابه، وذكر عنه: « أنه كان في أول مَنْ بايع النبي ﷺ، ثم بايع في

(١) في نسخة (ق) فكان.

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٥٣٦)، وصحيح مُسْلِم (٣/ ١٤٣٢)، تهذيب الكمال للمزي (١١/ ٣٠١) رقم (٢٤٦٢).

(٣) في نسخة (ق) فقال.

(٤) في نسخة (خ) رجالنا. هي موافقة لما جاء في الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٤٠). وما أثبتته من نسخة (ق) موافق لما جاء في صحيح ابن جَبَّان (١٦/ ١٤١) رقم (٧١٧٥)، والمعجم الكبير للطبراني (٧/ ١٦).

(٥) قطعة من حديث أخرجه مُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد والسَّيْر، باب (٤٥) غزوة ذي قَرْدٍ وغيرها (٣/ ١٤٣٩) الحديث (١٨٠٧).

(٦) بنو غَطَفَان: بطن من قَيْس عيلان من العدنانية، وهم بنو غَطَفَان بن سَعْد بن قَيْس بن عيلان. نهاية الأرب للقلقشندي (٣٤٨).

(٧) قبيلة ويعود نسب القبيلة إلى مؤسسهم فَزَارَة بن ذبيان. موسوعة القبائل العربية للطيب (٢/ ٤٨١).

(٨) أخرجه البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٣٥) غزوة ذات القرد وهي الغزوة التي اغاروا على لِقَاحِ النبي ﷺ قبل خَيْبَر بثلاث (٤/ ١٥٣٦) الحديث (٣٩٥٨) بلفظه، ومُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد والسَّيْر، باب (٤٥) غزوة ذي قَرْدٍ وغيرها (٣/ ١٤٣٢) الحديث (١٨٠٦) بلفظه.

وقوله: فَأَسْجِجْ أي: سهل وأحسن العفو. غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٤٦٢).

(٩) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٣٩)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٢٢١).

(١٠) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٢٢١)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٣/ ١٥١).

(١١) مولد العلماء ووفياتهم لابن زَبَر (١/ ١٩٤).

أَوْسَطِ النَّاسِ، ثُمَّ دَعَاهُ فَبَايَعَ فِي الثَّالِثَةِ فِي أَوَاخِرِ النَّاسِ، وَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَزِيزًا فَأَعْطَاهُ حَجَفَةً أَوْ دَرَقَةً^(١)، وَقَالَ سَلَمَةُ: كُنْتُ تَبِيعًا لِبَطْلِحَةَ بْنِ عُيَيْدِ اللَّهِ^(٢)، أَسْقَى قَرَسَهُ، وَأَخْرَسَهُ^(٣)، وَأَخَذِمَهُ، وَأَكَلَ مِنْ طَعَامِهِ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ^(٤).

وذكر الحديث بطوله ﷺ.

❖ الشرح:

«الْعَيْنُ»: الجاسوس، ويقال: ذُو الْعَيْنَيْنِ -أيضاً-^(٥)، وَالْعَيْنُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكَةِ يُطْلَقُ عَلَى حَاسَّةِ الرُّوْيَةِ، وَعَيْنِ الْمَاءِ، وَعَيْنِ الرُّكْبَةِ، وَلِكُلِّ رُكْبَةٍ عَيْنَانِ، وَهُمَا تُقْرَتَانِ فِي مَقْدَمِهَا عِنْدَ السَّاقِ، وَعَيْنُ الشَّمْسِ، وَالْعَيْنُ: الدِّينَارُ، وَالْعَيْنُ: الْمَالُ النَّائِضُ، وَعَيْنُ الْمِيزَانِ، وَهِيَ تَرْجُحُ إِحْدَى الْكَفَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، وَعَيْنُ الشَّيْءِ: خِيَارُهُ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ: نَفْسُهُ، يَقَالُ: هُوَ هُوَ عَيْنًا، وَهُوَ هُوَ بَعِيْنُهُ، وَقَوْلُهُمْ: لَا أَطْلُبُ أَثْرًا بَعْدَ عَيْنٍ، أَي: بَعْدَ مُعَايِنَةٍ، وَبَلَدٌ قَلِيلُ الْعَيْنِ، أَي: قَلِيلُ النَّاسِ، وَالْعَيْنُ: مَا عَنِ يَمِينِ قِبْلَةِ الْعِرَاقِ^(٦)، يَقَالُ: نَشَأَتِ السَّحَابَةُ مِنْ قِبَلِ الْعَيْنِ، وَالْعَيْنُ: مَطَرٌ أَيَّامٌ لَا يُقْلَعُ، وَأَسْوَدُ الْعَيْنِ: جَبَلٌ، وَرَأْسُ عَيْنٍ: بَلَدَةٌ، وَالْعَيْنُ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ، وَيَقَالُ: هُوَ عَبْدٌ عَيْنٍ، أَي: هُوَ كَالْعَبْدِ مَا دُمْتَ تَرَاهُ، فَإِذَا غَبَتْ فَلَا،

(١) الْحَجَفَةُ الدَّرَقَةُ: وَهِيَ التَّرْسُ الْمَعْمُولُ مِنْ جُلُودِ مَطَارِقَةٍ. الْفَائِقُ لِلزُّخْرِيِّ (٩/٢).

(٢) طَلْحَةُ بْنُ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ التَّيْمِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ ٣٦ هـ. أَسَدُ الْغَابَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ (٣/٨٣ - ٨٦) رَقْم (٢٦١٤).

(٣) أَي: أَحْكَ ظَهْرَهُ بِالْمَحْسَةِ لِأَزِيلَ عَنْهُ الْغُبَارَ وَنَحْوَهُ. شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٢/١٧٦).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٣٢) الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابِ (٤٥) غَزْوَةِ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرِهَا (٣/١٤٣٤) الْحَدِيثَ (١٨٠٧) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ.

(٥) تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزُّبَيْدِيِّ (٣٥/٤٦٠ - ٤٦١).

(٦) الْعِرَاقُ: الْأَرْضُ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا نَهْرَا دَجْلَةٍ وَالْفِرَاتِ، وَقَدْ يَقَالُ: الْعِرَاقَانِ، فَيَرَادُ بِهِمَا الْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ وَكَانَ يَقَالُ: الْعِرَاقُ أَرْضُ بَابِلَ، وَبَابِلٌ مَعْرُوفَةٌ مِنَ الْعِرَاقِ، وَهِيَ الْيَوْمَ دَوْلَةٌ مِنَ دُولِ الْعَرَبِ عَاصِمَتُهَا بَغْدَادٌ. مَعْجَمُ الْمَعَالِمِ الْجُغْرَافِيَّةِ لِلْبَلَادِيِّ (٢٦).

ويقال: أنت على عيني في الإكرام والحفظ جميعاً، قال الله تعالى: ﴿وَلِنُصَنِّعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾^(١)، ويقال في الجلد: عين، وهي دوائر رقيقة، وذلك عيب فيه، تقول: منه تَعَيْنَ الجلدُ، وسقاء عَيْنٍ ومُتَعَيْنٍ^(٢).

فيه دليل على قتل الجاسوس الحربي، ومن يقاربه ممن لا أمان له^(٣).

وفيه دليل على ما تقدم^(٤) من أخذ السلب، وإن كان القتل هاربا.

وفيه دليل لقول مالك: أن السلب إنما يجب بتنفيذ الإمام على ما تقدم^(٥)، لقوله: «فَنَقَلَنِي سَلْبَهُ»، ولو كان واجبا بأصل الشرع لم يُعبر عنه بهذه العبارة المشعرة بالإنشاء^(٦).
وفيه دليل على استحقاق جميع السلب^(٧). والله أعلم.



(١) سورة طه، الآية (٣٩).

(٢) هذه الإطلاقات للفظ العين كما ذكر الفاكهاني هي مختصر لما ذكره الجوهري في كتابه الصحاح (١٥٨٧-١٥٨٨). عدا قوله: وَعَيْنُ الْمِيزَانِ فقد ذكرها السيوطي في كتابه المزهري في علوم اللغة والأدب (٣٠٦/١)، وسليمان بن بنين الدقيقي في إتيان المباني وافتراق المعاني (١١٦)، وابن أبي الفتح البجلي في المطلع على أبواب المقنع (٢١٤).

(٣) إحكام الأحكام لابن دَقِيقِ الْعِيد (٢٣٣/٤)، إكمال المعلم للقاضي عِيَاض (٧١/٦)، شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (٦٧/١٢)، فتح الباري لابن حَجَر (١٦٩/٦)، عمدة القاري لِلْعَيْنِي (٢٩٧/١٤).

(٤) وذلك في كتاب الجهاد، الحديث السابع ج ٢ ص ٧٠٠ و٧٠١.

(٥) وذلك في كتاب الجهاد، الحديث السابع ج ٢ ص ٦٩٧.

(٦) في نسخة (خ) الأشياء. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٧) إحكام الأحكام لابن دَقِيقِ الْعِيد (٢٣٣/٤).

❖ الحديث التاسع:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصْبَنَّا إِيلاً وَغَنَمًا، فَبَلَغَتْ سُهْمَانًا اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا وَنَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا»^(١).

❖ الشرح: [١٧٥ / أ / ق]

«السَّرِيَّةُ»: قطعة من الجيش، والجمع سَرَايَا، يُقال: خَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِثَّةٍ.^(٢)

فيه دليل على بعث السَّرَايَا.^(٣)

وظاهر الحديث أَنَّ أَهْلَ هَذِهِ السَّرِيَّةِ اخْتَصَمُوا بِمَا غَنَمُوهُ،^(٤) لِقَوْلِهِ: «فَكَانَتْ سُهُمَانًا» وليس فيه ما يقتضي مشاركة الجيش أو غيره فيها، وهذا مذهب مَالِكٍ -رحمه الله تعالى- أَنَّ السَّرِيَّةَ إِذَا كَانَتْ مَنْفَرْدَةً مِنْ أَصْلَاحِهَا وَالْجَيْشُ لَيْسَ قَرِيبًا مِنْهَا بِحَيْثُ يَكُونُ زِدًا لَهَا وَمَوْثَلًا تَرْجِعُ إِلَيْهِ فَالْغَنِيمَةُ لَهَا دُونَ الْجَيْشِ^(٥)، أَمَا لَوْ خَرَجْتَ مِنَ الْجَيْشِ وَكَانَ الْجَيْشُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ فَإِنَّهَا تَرُدُّ مَا غَنِمْتَ عَلَى أَهْلِ الْعَسْكَرِ.

وقوله: «وَنَقَلْنَا»: النَّقْلُ وَالنَّفْلُ - بِإِسْكَانِ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا - الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاجِبِ، وَمِنْهُ نَافِلَةُ الصَّلَوَاتِ^(٦). وَسُمِّيَتِ الْغَنِيمَةُ نَافِلَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾^(٧).

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٥٤) السرية التي قبل نجد (٤/ ١٥٧٧) الحديث (٤٠٨٣) بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (١٢) الأنفال (٣/ ١٣٦٨) الحديث (١٧٤٩) بحروفيه مع تكرار اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا.

(٢) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/ ٣٦٣)، الصحاح للجوهري (٢/ ١٧٢٨)، لسان العرب لابن منظور (١٤/ ٣٨٣)، تاج العروس للزبيدي (٣٨/ ٢٦٤)، المطلع على أبواب المقنع لابن أبي الفتح البجلي (٢١٥)، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي (٣١٨).

(٣) إتحاف الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ٢٣٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٥٦).

(٤) في نسخة (ق) غنموا.

(٥) هذا معنى ما ذكره ابن دقيق العيد، كما في إتحاف الأحكام (٤/ ٢٣٤).

(٦) هذه العبارة ليست من كلام ابن عَطِيَّةٍ وقد نص عليها الجوهري في الصحاح (٢/ ١٣٦٣).

(٧) سورة الأنفال، الآية (١).

لأنَّها زيادة على القيام بالجهاد، وحماية [الدِّين] ^(١) والدعاء إلى الله ﷻ فيها ذكره ابن عطية ^(٢).
والنافلة - أيضاً - ولد الولد. ^(٣)

والفقهاء يطلقون النَّفْلَ على ما يجعله الإمام لبعض الغزاة لمصلحة يراها. ^(٤)
واختلفوا في محله، فمذهب مالك أنه لا يجوز قبل الغنيمة ويجوز في أول المغنم وآخره
على الاجتهاد، ^(٥) قال: وإنما نفل النبي ﷺ يوم حُنين من الخمس بعد أن برد القتال، ^(٦) ولا
تكون عنده إلا من الخمس. ^(٧)

وقال الشافعي وأحمد / [٢٦٥ / أ / خ]: لا نفل إلا بعد الغنيمة قبل التخميس، وقال
النَّخعي: ينفل الإمام [متى] ^(٨) شاء قبل التخميس [وبعده] ^(٩)، وقال أنس بن مالك،

(١) الذي وجدته في المخطوط: الحوزة، وما أثبتته أقرب إلى الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي
أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٤٩٦/٢).

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (٤٩٦/٢).

(٣) الصحاح للجوهري (١٣٦٣/٢)، مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (٨٢٠).

(٤) ذكر ذلك ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٢٣٤/٤).

(٥) الموطأ لمالك (٤٥٦/٢)، المدونة الكبرى (٣/٢٩ - ٣٠)، المحرر الوجيز لابن عطية (٤٩٨/٢)،
التاج والإكليل للمؤلف (٣٦٧/٣).

(٦) المدونة الكبرى (٣/٣٠)، ونقل كلام مالك ابن الحاجب في جامع الأمهات (٢٥٠)، وابن عبد البر
في الاستذكار (٥/٦٠)، والباجي في المنتقى (٣/١٩٠)، وابن قيم الجوزية في زاد المعاد (٣/٤٨٩).

(٧) المدونة الكبرى (٣/٣٠)، المنتقى للباجي (٣/١٧٦)، الكافي لابن عبد البر (٢١٥)، التلقين
لعبد الوهاب (١/٢٤١)، جامع الأمهات لابن الحاجب (٢٥٠)، رسالة القيرواني (٨٥)، الذخيرة
للقرافي (٣/٤٢٢).

(٨) الذي وجدته في المخطوط: مَنْ، وما أثبتته الصواب، الموافق لسياق الكلام، ولما في المصدر الذي
أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. المحرر الوجيز لابن عطية (٤٩٨/٢).

(٩) لم أجد: وبعده في النسخة التي معي، ولكن ذلك ثابت عن النَّخعي، كما نقل ذلك عنه ابن عبد البر في
التمهيد (١٤/٥٦).

ورجاء بن حيوة^(١)، ومكحول، والقاسم^(٢)، وجماعة منهم الأوزاعي، وأحمد^(٣)، وإسحاق: لا نفل إلا بعد إخراج الخمس، ثم ينفل الإمام من أربعة الأخماس، ثم يقسم الباقي بين الناس، وقال ابن المسيب: إنما ينفل الإمام من خمس الخمس^(٤).

ق: والذي يظهر من لفظ هذا الحديث أن هذا التنفل كان من الخمس، لأنه أضاف الأثنى عشر إلى سهمانهم، فقد^(٥) يُقال: إنه إشارة إلى ما تقرر لهم [استحقاقه]^(٦) وهو أربعة الأخماس الموزعة عليهم فيبقى النفل من الخمس، قال: واللفظ محتمل لغير ذلك احتمالاً قريباً وإن استبعد بعضهم أن يكون هذا النفل إلا من الخمس من جهة اللفظ فليس بالواضح الكثير، فقد قيل: إنه تبين أن يكون هذا النفل من الخمس من موضع آخر^(٧). انتهى.

واستحب مالك رحمته الله أن يكون ما ينفله الإمام مما يظهر، كالعمامة، والفرس،

(١) رجاء بن حيوة الكندي، أبو المقدام، ويقال: أبو نصر، الفلسطيني، ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة ١١٢هـ. خت م ٤ التقريب (٢٠٨) رقم (١٩٢٠).

(٢) القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، أبو عبد الرحمن، الكوفي، ثقة عابد، من الرابعة مات سنة ١٢٠هـ أو قبلها، خ ٤. التقريب (٤٥٠) رقم (٥٤٦٩).

(٣) نقل ذلك عنه القُرطبي في المفهم (٥٣٨/٣).

(٤) من قول الفاكهاني: وقال الشافعي وأحمد: لا نفل إلا بعد الغنيمة قبل التخميس إلى هنا نقل ذلك كله ابن عطية في المحرر الوجيز، كما ذكر الفاكهاني بحروفه (٤٩٨/٢)، وقد نقل -أيضاً- ابن عبد البر قول النخعي، ورجاء بن حيوة، ومكحول، والقاسم، والأوزاعي، وأحمد: لا نفل إلا بعد إخراج الخمس، وابن المسيب في التمهيد (٥٦/١٤).

(٥) في نسخة (ق) وقد. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارة (٢٣٥/٤).

(٦) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارة (٢٣٥/٤).

(٧) إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد وغالبه نصه إلا القليل جداً، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٣٤/٤ - ٢٣٥).

والسيف. قال ابن عطية: وقد منع بعض العلماء أن ينقل الإمام ذهباً أو فضة أو لؤلؤاً أو نحو هذا، وقال بعضهم: النفل جائز من كل شيء.^(١) والله أعلم.



(١) من قول الفاكهاني: واستحب مالك - رحمه الله - أن يكون ما ينقله الإمام مما يظهر إلى هنا هذا نص كلام ابن عطية، كما نقل ذلك عنهم في كتابه المحرر الوجيز (٢/ ٤٩٨ - ٤٩٩)، ونقل ذلك القرطبي في جامعه (٧/ ٣٦٤).

❖ الهدية العاشرة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِيَوَاءٍ [يُعْرَفُ بِهِ]»^(١)، فيقال: هذه غَدْرَةُ فُلَانٍ بن فُلَانٍ». ^(٢)

❖ الشرح:

«الغدر»: في اللغة: تَرَكَ الْوَفَاءَ يقال: غَدَرَ بِهِ فهو غَادِرٌ. ^(٣)

و«اللواء»: بالمد جمعها أَلْوِيَّةٌ. قال الجَوْهَرِيُّ: وهي الْمَطَارِدُ وهي دون الأعلام والبنود. ^(٤)

فيه تعظيم أمر الغدر في الحرب وغيرها وهذا ظاهره، أما في الحرب فبأن يتقدمها أَمَانٌ [أ] و^(٥) نحوه، أو حيث تجب الدعوة، أو حيث يُقال بوجوبها قاله ق. ^(٦)

وفيه نظر أعني إطلاق الغدر على ترك الدعوة من حيث العرف أو من حيث اللغة إذا فسّرناه بترك الوفاء، كما تقدم نقله عن أهل اللغة، إذ الوفاء في الغالب فرع ثبوت المعاهدة، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ ^(٧)، ويُقال: أَوْفَى لَهُ بِعَهْدِهِ، وما وَفَّى لَهُ بِعَهْدِهِ / [١٧٥/ ب/ ق]، فهذا ^(٨) كله يعطي تقدم عهد، أو معاهدة بين العدو وبين

(١) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٢٥٥٥/٦) الحديث (٦٥٦٥)، ومُسْلِم (١٣٦١/٣) الحديث (١٧٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٨١) باب (٩٩) ما يدعى الناس بأبائهم (٢٢٨٥/٥) الحديث (٥٨٢٣)، بنحوه، ومُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٤) تحريم الغدر (١٣٥٩/٣) الحديث (١٧٣٥) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) هذا نص كلام الجَوْهَرِيِّ في الصحاح (١/ ٦٢٠)، لسان العرب لابن منظور (٨/٥).

(٤) الصحاح للجوهري (٢/ ١٨٠٤).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) هذا معنى ما ذكره ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في إحصاء الأحكام (٤/ ٢٣٥).

(٧) سورة التوبة، الآية (١١١).

(٨) في نسخة (ق) وهذا.

مَنْ دهمهم حتى يُقال فيهم: أُنْهَم تركوا الوفاء لهم. وقد اصطلح جماعة مِّن المصنفين على تخصيص الغدر في مثل هذا بالحرب.^(١)

وليس هو عندي -أيضاً- كذلك بل يكون في الحرب وغيره بالنسبة إلى كل معاهد لم يُوف له بعهد، فإنه يُقال فيه: غدره^(٢) لأنَّ ذلك ترك الوفاء بعينه المفسر به الغدر، وهو -أيضاً- ظاهر الحديث من حيث العموم، فَمَنْ ادعى تخصيصه احتاج إلى دليل يدل عليه.

ق: وقد عُوقب الغادر بالفضيحة العُظمى، وقد يكون ذلك من باب مقابلة الذنب بما يُناسب ضده في العقوبة، فإنَّ الغادر أخفى غدره فعوقب بنقيضه وهو شهرته على رؤوس الأشهاد، وفي هذا اللفظ المروي ها هنا ما يدل على شهرة الناس، والتعريف بهم يوم القيامة بالنسبة إلى آبائهم، خلاف ما حُكي: «أن الناس يُدعون في يوم القيامة بالنسبة إلى أمهاتهم».^(٣)

(١) نقل ذلك عنهم ابن دَقِيق العِيد في إحكام الأحكام (٤/ ٢٣٥).

(٢) في نسخة (ق) غدره.

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٢٣٥).

أما قوله: خلاف ما حُكي: «أن الناس يُدعون في يوم القيامة بالنسبة إلى أمهاتهم».

أخرجه ابن عَدِي - رحمه الله - قال: حدثنا محمد بن محمد الجُفَينِي، حدثنا علي بن بشر بن هلال، حدثنا إِسْحَاق بن إبراهيم الطَّيْرِي، حدثنا مروان الفزاري، عن حميد الطويل، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عَدِي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٤٣)، من الطريق السابق الذكر، وابن الجَوْزِي في الموضوعات (٢/ ٤٢٠)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (٢/ ٣٧٣) كلاهما من طريق ابن عَدِي.

الحكم:

وقال ابن عَدِي: هذا منكر المتن بهذا الإسناد، وإِسْحَاق بن إبراهيم منكر الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٤٣) رقم (١٧٣)، وقد نقل ابن حجر قول ابن عَدِي في فتح الباري (١٠/ ٥٦٣).

وقال محمد بن طاهر المُقَدِّسِي: رواه إِسْحَاق بن إبراهيم الطَّيْرِي، عن مروان الفزاري، عن حميد، عن أنس، وهذا منكر المتن بهذا الإسناد، والحمل فيه على إِسْحَاق هذا. ذخيرة الحفاظ (٥/ ٢٧٨٤).

له =

قلت: ليس في هذا الحديث ما يدل على تعريف جملة الناس بأبائهم حتى يكون معارضاً لذلك^(١) الحديث الآخر،^(٢) وأتمى^(٣) ما فيه أن يكون عاماً مخصوصاً، مع أن هؤلاء

==

وقال ابن جبان: يروي عن ابن عينة، والفضل بن عياض، منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. المجروحين (١/١٣٧-١٣٨) رقم (٦١).

وقال الحاكم: روى عن الفضيل، وابن عينة أحاديث موضوعة. المدخل إلى الصحيح (١١٨) رقم (١٢).

وأورده ابن الجوزي من طريق ابن عدي، وقال: لا يصح، والمتهم به إسحاق. الموضوعات (٢/٤٢٠).

وتعقبه السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٢/٣٧٣) بأن له طريقاً آخر عند الطبراني في المعجم الكبير (١١/١٢٢) الحديث (١١٢٤٢).

قال الشيخ الألباني: وهو مع أنه مغاير لهذا في موضع الشاهد منه، فإن هذا نصه: «بأبائهم» وهو نصه: «بأسمائهم»، وشتان بين اللفظين. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/٦٢٢). وقد رده ابن عراق فقال: هو من طريق أبي حذيفة إسحاق بن بشر، فلا يصح شاهدها. تنزيه الشريعة (٢/٣٨١).

قال الشيخ الألباني: لأن الشرط في الشاهد أن لا يشتد ضعفه، وهذا ليس كذلك، لأن إسحاق بن بشر هذا في عداد من يضع الحديث. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/٦٢٢)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١/٣٤٢) رقم (١٧٢).

ثم قال ابن عراق [ت ٩٦٣]: وقد ثبت ما يخالفه في الصحيح من حديث عمر مرفوعاً: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ، فيقال هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ». تنزيه الشريعة (٢/٣٨١).

قال الشيخ الألباني في هذا الحديث: موضوع. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/٦٢١).

(١) في نسخة (ق) لهذا. وما أثبتته من نسخة (خ) أقرب إلى سياق الكلام.

(٢) سبقت الإشارة إليه مع تخريجه ج ٢ ص ٧١٥.

(٣) في نسخة (ق) وأنهى.

المخصوصين بالنسبة إلى آبائهم لم ينادوا، وإنَّما أُضيف الغدر إليهم، فلعلَّ الحديث العام
مخصوص بالنداء كما هو ظاهره أو نصه. والله أعلم.



❖ الحديث الحادي عشر:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: « أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً ^(١)، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ^(٢) ».

❖ الشرح:

لا خلاف أعلمه أن النساء لا يُقتلن إذا لم يُقاتلن إلا أن يكن ذوات رأي فيقتلن، فإن قاتلن ففي مذهب مالك أربعة أقوال يفرق في الثالث: فإن ^(٣) قُتِلَتْ قُتِلَتْ وإلا فلا، والرابع: تُقتل عند قتالها خاصة، وفيمن اقتصر على الرمي بالحجارة قولان، وفي المترهبات منهن ^(٤) قولان، والصبي - أيضاً - لا يقتل بلا خلاف إلا أن يكون مراهما وقد قاتل فهو كالبالغ ^(٥) بخلاف الأطفال ونحوهم ^(٦)، وَأَلْحَقَ أصحابنا بهما - أعني النساء والصبيان - الذمّي والشيخ الفاني ممن لا رأي لهم ولا معونة على المسلمين فالمشهور تركهم، [وقيل: يقتلون ^(٧)، ولا يقتل المعتوه، قال أصحابنا: لا يقتل المسلم أباه المشرِك] ^(٨) إلا أن يضطره إلى ذلك بأن يخافه على نفسه. ^(٩)

(١) قال ابن الملقن: هذه المقتولة لم أر من سَمَّاهَا بعد البحث عنها. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٣٣٧/١٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (١٤٥) قتل الصبيان في الحرب (٣/١٠٩٨) الحديث (٢٨٥١) بنحوه، ومُسْلِم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٨) تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ٣٠ / ١٣٦٤ الحديث (١٧٤٤) بحروفيه.

(٣) في نسخة (خ) بأن. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.

(٤) في نسخة (ق) فيهن.

(٥) ما سبق من مسائل فقد ذكرها ابن الحاجب في جامع الأمهات (٢٤٦).

(٦) في نسخة (خ) وغيرهم. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.

(٧) نقل ذلك القرافي في الذخيرة (٣/٣٩٨).

(٨) الزيادة من نسخة (ق).

(٩) هذا نص كلام ابن شاش، كما ورد في كتابه عقد الجواهر الثمينة (١/٣١٨).

قال ابن هُبَيْرَةَ: واتفق الأئمة الأربعة على أنه إذا كان للأعمى والمقعد والشيخ الفاني وأهل الصوامع رأي وتدير أنه يجب قتلهم، واختلفوا إذا لم يكن لهم رأي وتدير، فقال مَالِكٌ^(١)، وأبو حَنِيفَةَ^(٢)، وأحمد^(٣): لا يجوز قتلهم [٢٦٥/ب/خ]، وعن الشَّافِعِيِّ^(٤) قولان أظهرهما: يجوز قتلهم.^(٥)

ق: ولعلَّ سرَّ هذا الحكم - يعني تحريم قتل النساء والصبيان - أنَّ الأصل عدم إتلاف النفوس، وإنما أبيع منه ما يقتضيه دفع المفسدة، ومن لا يقاتل^(٦) ولا يتأهل للقتال في العادة ليس في إحداث الضرر كالمقاتلين، فرُجِعَ إلى الأصل فيهم وهو المنع، هذا مع ما في

(١) المدونة الكبرى (٦/٣)، المنتقى الباجي (١٦٩/٣)، التلخين لعبد الوهاب (٢/٢٤٤)، الكافي لابن عبد البر (٢٠٨)، الذخيرة للقرافي (٣/٣٩٧-٣٩٨)، القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي (٩٨)، التاج والإكليل للمواق (٣/٣٥١)، مختصر خليل (١٠١)، مواهب الجليل للحطاب (٣/٣٥٠-٣٥٢).

(٢) فتاوى السغدي (٢/٧١٠)، بدائع الصنائع للكَاسَانِي (٧/١٠١)، الهداية شرح البداية للمَرْغِينَانِي (٢/١٣٧-١٣٨)، بداية المبتدي للمَرْغِينَانِي (١١٥)، الدر المختار للحصكفي (٤/١٣١-١٣٢)، تبين الحقائق للزَّيْلَعِي (٣/٢٤٤)، تحفة الفقهاء للسمرقندي (٣/٢٩٥)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥/٤٥٢-٤٥٤).

(٣) المغني لابن قدامة (٩/٢٤٩-٢٥٠)، الإنصاف للمُزْدَاوِي (٤/١٢٨)، الكافي لابن قدامة (٤/٢٦٧)، عمدة الفقه لابن قدامة (١٥٣)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تَيْمِيَّة (٢/١٧١)، المبدع لابن مُفْلِح (٣/٣٢٢-٣٢٣)، الفروع لابن مَفْلِح (٦/١٩٧)، كشف المخدرات للسبلي (١/٣٤٦)، الروض المربع للَبْهَوِيِّ (٢/٦).

(٤) روضة الطالبين لِلنَّوَوِيِّ (١٠/٢٤٣)، المهذب للشَّيْزَارِيِّ (٢/٢٣٣)، الوسيط للغزالي (٧/٢٠)، نقل ذلك عنه النَّوَوِيُّ في شرحه على صحيح مُسْلِم (١٢/٤٨)، الإقناع لِلْمَآوَرِدِيِّ (١٧٦)، فتح الوهاب لزكريا الأنصاري (٢/٣٠٠)، شرح المنهج لزكريا الأنصاري (٥/١٩٤).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام ابن هُبَيْرَةَ، كما ورد في كتابه اختلاف الأئمة العلماء وغالبه نص كلامه (٢/٣٠١).

(٦) في المخطوط، قاتل، وما أثبتته أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفأكهياني هذه العبارات. إحصاء الأحكام لابن دَقِيق العِيد (٤/٢٣٦).

نفوس الصبيان من الميل، وعدم التشبث الشديد بما يكونون^(١) عليه كثيرا أو غالبا، فَرَفَعَ عنهم القتل، لعدم مفسدة المقاتلة في الحال الحاضر، ورجاء هدايتهم عند بقائهم.^(٢) والله أعلم. [١٧٦ / أ / ق].



-
- (١) في المخطوط ، قاتل ، وما أثبتته أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات . إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٣٦ / ٤).
- (٢) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٣٦ / ٤).

❖ المديحة الثانية عشر:

عن أنس بن مالك: « أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، ^(١) شَكَا الْقَمَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ هُمَا، فَرَخَّصَ هُمَا فِي قُمُصِ الْحَرِيرِ، وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا ^(٢) ».

❖ الشرح:

يقال: شَكُوْتُ وَشَكَيْتُ، وكَأَنَّ الْأَوَّلَ أَكْثَرُ، وَالشَّكْوَى: إخبارك عن المُشْك بِسوء فعله ^(٣) بك. قال الجَوْهَرِيُّ في المصدر: شَكْوَى، وَشَكَايَةً، وَشَكِيَّةً، وَشَكَاةً، وَالاسْمُ الشَّكْوَى. ^(٤)

وقد تقدم ^(٥) جواز لبس الحرير في الحرب.

ق: أجازوا للمحارب لبس الديباج الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح، وهذا الحديث يدل على جوازه، لأجل هذه المصلحة المذكورة فيه، وَلَعَلَّهُ تَعَيَّنَ لِدَلَالَتِهِ فِي دَفْعِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَقَدْ سَمَّاهُ الرَّائِي رَخْصَةً لِأَجْلِ الْإِبَاحَةِ مَعَ قِيَامِ دَلِيلِ الْحُظَرِ. ^(٦)

قلت: وهذا كما جاء في لبس الحرير لأجل الحكمة. ^(٧) والله أعلم.

(١) الزبير بن العوام القُرشي الأسدي، أبو عبدالله، توفي سنة ٣٦ هـ. الاستيعاب لابن عبدالبر (٢/ ٥١٠ - ٥١٦) رقم (٨٠٨).

(٢) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (٩٠) الحرير في الحرب (٣/ ١٠٦٩) الحديث (٢٧٦٣) بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (٣) إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حِكَّةٌ أو نحوها (٣/ ١٦٤٧) الحديث (٢٠٧٦) بنحوه.

(٣) في نسخة (خ) فعل. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. الصحاح للجوهري (٢/ ١٧٤١).

(٤) إلى هنا ينتهي نص كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في الصحاح وكذلك التعريف السابق للشكوى ذكره أيضا. (٢/ ١٧٤١).

(٥) وذلك في كتاب اللباس، الحديث الأول ج ٢ ص ٦٢٢.

(٦) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٢٣٦).

(٧) وذلك في صحيح البُخَارِيِّ في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (٩٠) الحرير في الحرب (٣/ ١٠٦٩) ^{تلم}

☆ الحديث الثالث عشر:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: « كانت أموال بني النضير ^(١) مما أفاء الله على رسوله، مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعزل نفقة أهله سنة، ثم يجعل ما بقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله صلى الله عليه وسلم ». ^(٢)

❖ الشرح:

«الإيجاف»: الإعمال، ^(٣) قال الله تعالى: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ ^(٤) أي أعملتم. ^(٥)

قال الشاعر: ^(٦)

ناج طواه الليل ممّا وجفا *** طي الليالي زلفا فزلفا

و«الركاب»: الإبل التي يسار عليها، الواحدة راحلة، ولا واحد لها من لفظها، والجمع الركب، مثل الكتب. ^(٧) وأما الركب فمن الاسماء المفردة الواقعة على الجمع،

==

الحديث (٢٧٦٢)، ومسلم في كتاب (٣٧) اللباس والزينة، باب (٣) إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة أو نحوها (٣/١٦٤٦) الحديث (٢٠٧٦).

(١) حي من يهود خيبر من آل هرون، أو موسى عليها السلام. لسان العرب لابن منظور (٥/٢١٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٦٠) الجهاد والسير، باب (٣/١٠٦٣) الحديث (٢٧٤٨) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومسلم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٥) حكم الفيء (٣/١٣٧٦) الحديث (١٧٥٧) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٣) نص على ذلك النووي في كتابه تحرير ألفاظ التنبيه (٣١٦).

(٤) سورة الحشر، الآية (٦).

(٥) هذا نص كلام الجوهري في الصحاح (٢/١٠٩٦)، لسان العرب لابن منظور (٩/٣٥٢).

(٦) هو العجاج، وهو عبد الله بن ربيعة بن لبيد، وأما هذا البيت فقد نص عليه في ديوانه (٣٧٣-٣٧٤) إلا أنه قال: طواه الأين بدل الليل.

(٧) من قول الفاكهاني والركاب إلى هنا هذا نص كلام الجوهري، كما ورد في الصحاح (١/١٦٠).

وليس بجمع تكسير لراكب، بدليل قولهم في تصغيره: رُكَيْبٌ، وجمع التكسير لا يُصغر على لفظه.

قال الشاعر:

وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ **** إِلَى أَهْلِ [بَيْتٍ مِنْ بَيْوت] ^(١) بِأَسودا
ومثله رَاجِلٌ وَرَجُلٌ ونحو ذلك .

فائدة نحوية:

يُعلم الفرق بين جمع التكسير وبين الاسم المفرد الدال على الجمع من خمسة أوجه:
الأول: أن تكون أبنية الاسم المفرد لا تستمر في التكسير.

الثاني: أن يشار إليه بهذا أعني الاسم المفرد.

الثالث: أن يُعاد إليه ضمير المفرد، كقولنا: الرَّكْب قدم أو سافر.

الرابع: أن يقع خبراً عن هو، كقولك: هو الرَّكْب، وهو الرجل.

الخامس: أن لا يُصغر على لفظه، وهو أقواها، كما تقدم.

و«الْكِرَاعُ»: الخيل. ^(٢)

و«السَّلَاحُ»: يذكر ويؤنث، ^(٣) ولغة القرآن التذكير، قال الله -تعالى-:

(١) الذي وجدته في المخطوط : نار من أناس . وقد نقل هذا البيت ابن سيدة إلا أنه قال: وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ مِنْ مَقَامَةِ أَهْودَا وقال قبل ذلك كما أنشده أبو زيد ثم ذكره. المخصص (٥٩/١)، ونقله ابن سيدة في المحكم والمحيط الأعظم (٣٨٠/٧)، وابن منظور في لسان العرب (٢٦٨/١١) بنفس ما ذكر ابن سيدة في المخصص إلا أنها قالوا: ويروى من بيوت بأسودا. وهو الذي أثبتته لأنه أقرب إلى ألفاظ البيت .

(٢) مشارق الأنوار للقاظمي عياض (٣٣٩/١)، تفسير غريب ما في الصحيحين للأزدي الحميدي (٥٤٢)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (١٦٥/٤).

(٣) الصحاح للجوهري (٣٣٥/١).

﴿أَسْلِحَتْكُمْ وَخَذُوا﴾^(١) ووجه الدليل من ذلك أَنَّ الضابط عند أهل اللسان أن كل ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مد ولين إن كان مذكراً جمع على أفعلية، نحو جناح وأجنحة، وإن كان مؤنثاً جمع على أفعل، نحو عقابٌ وأعقب^(٢).

و «العُدَّة»: - بضم العين - كل ما يُستعان به مطلقاً.

قال الجوهري: والعُدَّة - أيضاً - / [١٧٦ / ب / ق]: ما أعددتَه لحوادث الدهر، من المال والسلاح، يقال: أخذَ للأمر عُدَّتَه وعتاده بمعنى، والعُدَّة الاستعداد، يقال: كونوا على عُدَّة^(٣).

وقوله: « كانت أموال بني النضير لرسول الله ﷺ » يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يراد بذلك أنها كانت لرسول الله ﷺ خاصة لا حق فيها لغيره من المسلمين، ويكون إخراج رسول الله ﷺ لما يخرج منه - لغير أهله ونفسه - تبرعاً منه ﷺ.

والثاني: أن يكون ذلك مما يشترك فيه هو وغيره ﷺ، ويكون ما يخرج منه لغيره من [تعيين]^(٤) [المصرف]^(٥)، وإخراج المستحق من المال المشترك في [المصرف]^(٦)، ولا يمنع من ذلك قوله: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾^(٧)، لأن هذه اللفظة / [٢٦٦ / أ / خ] قد وردت مع

(١) سورة النساء، الآية (١٠٢). والذي وقفت عليه في المخطوطتين خ، ق ﴿وَوَخَّذُوا أَسْلِحَاتَكُمْ﴾ وهذا ليس موجود في القرآن الكريم، وكأنه حصل تقديم وتأخير من قبل الناسخ. والله أعلم.

(٢) اللباب للعكبري (١٨٣ / ٢ - ١٨٤).

(٣) إلى هنا ينتهي نص كلام الجوهري، كما ورد في الصحاح (٤٣٠ / ١).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: نفس، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد. (٢٣٨ / ٤).

(٥) الذي وجدته في المخطوط: المصروف، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد. (٢٣٨ / ٤).

(٦) الذي وجدته في المخطوط: التصرف، وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحكام الأحكام لابن دقيق العيد. (٢٣٨ / ٤).

(٧) سورة الحشر، الآية (٧).

الاشتراك في المصرف. قاله ق قال: وفي الحديث جواز الادخار للأهل قوت سنة^(١). قلت: وأمّا ما جاء من أنه - عليه الصلاة والسلام - : « كَان لَا يَدْخِرُ شَيْئًا لِغَدٍ »^(٢) فيُحْمَل على ادخاره لنفسه لا لأهله، وإن كان - عليه الصلاة والسلام - مشاركاً لأهله فيما يدخر لهم، ولكن

(١) هذان الوجهان السابقان إلى هنا من كلام ابن دَقِيق العِيد، كما ورد في إحكام الأحكام، وغالبه نص كلامه (٤/ ٢٣٧ - ٢٣٨).

(٢) أخرجه الترمذي - رحمه الله - قال: حدثنا قُتَيْبَة، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس قال: كان النبي ﷺ فذكره.

التعريف برجال السند:

- قُتَيْبَة بن سعيد: سبقت ترجمته في كتاب الرضاع، الحديث الأول ج ١ ص ٢٨١. قال ابن حجر: ثقة ثبت. التقريب (٤٥٤) رقم (٥٥٢٢).

- جعفر بن سليمان الضُّبَّعي، أبو سليمان، البَصْرِي، صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع، من الثامنة، مات سنة ١٧٨ هـ، بخ م. التقريب (١٤٠) رقم (٩٤٢).

- ثابت بن أسلم البُنَّاني، أبو محمد، البَصْرِي، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومئة، وله ست وثلاثون، ع. التقريب (١٣٢) رقم (٨١٠).

- أنس بن مَالِك:

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في كتاب (٣٧) الزهد، باب (٣٨) ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله (٤/ ٥٨٠) الحديث (٢٣٦٢)، من الطريق السابق الذكر.

الحكم:

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب. سنن الترمذي (٤/ ٥٨٠).

وصححه ابن جِبَّان في صحيحه (١٤/ ٢٧٠).

وقال عبدالرؤوف المناوي: إسناده جيد. التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٢٦٤).

وقال محمد بن مُفْلِح المَقْدِسِي: إسناده جيد. الآداب الشرعية (٣/ ٣١٢).

وقال الشيخ الألباني: صحيح. صحيح سنن الترمذي (٢/ ٢٧٦) الحديث (١٩٢٦).

المعنى أنه لو لم يكونوا لم يدخر شيئاً، فهم المقصودون بالادخار قطعاً. ^(١)

ق: والمتكلمون على لسان الطريقة قد يجعلون - أو بعضهم - ما زاد على السنة خارجاً عن طريقة التوكل. وفيه الاعتناء بأمر الكراع والسلاح وتقديمه على غيره من وجوه الطاعات والقربات، لا سيما في ذلك الزمان. ^(٢)

وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ ^(٣) ففيه التصون والتحرز من العدو ونحوه، ولا يكون ذلك قادحاً في التوكل، خلافاً لبعض من حكي عنه أنه كان إذا خرج لا يغلق بابه، ويرى إغلاقه ليس من التوكل. والله أعلم.



(١) هذا معنى ما ذكره ابن دقيق العيد، كما ورد في كتابه إحكام الأحكام (٢٣٨/٤).

(٢) إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في إحكام الأحكام، وغالبه نص كلامه (٢٣٨/٤).

(٣) سورة الأنفال، الآية (٦٠).

☆ الحديث الرابع عشر:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: «أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ مَا ضُمِّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخُفْيَاءِ^(١) إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ^(٢)، وَأَجْرَى مَا لَمْ يُضْمَرْ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ^(٣)، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى قَالَ سُفْيَانُ^(٤): مِنَ الْخُفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ^(٥)».

❖ الشرح:

المراد «بالإجراء» هنا: المسابقة بين الخيل.

وَتَضْمِيرُ الْفَرَسِ: أَنْ يُعْلَفَ حَتَّى يَسْمَنَ، ثُمَّ يَرُدَّهُ إِلَى الْقُوتِ، وَذَلِكَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَهَذِهِ الْمُدَّةُ^(٦) تَسْمَى الْمَضْمَارَ، وَالْمَوْضِعَ الَّذِي تُضْمَرُ^(٧) فِيهِ يُسَمَّى -أَيْضًا-

(١) الْخُفْيَاءُ: مَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ، مِنْهُ أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ الْخَيْلَ فِي الْمَسَابَقَةِ. الْأَمَاكِنُ أَوْ مَا تَفَقَّ لَفْظُهُ وَافْتَرَقَ مَسَاءً مِنَ الْأَمَكْنَةِ لِلْحَازِمِي (١/ ٣٧١)، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ لِيَاقُوتَ الْحَمَوِيِّ (٢/ ٣٣٢)، مَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ لِلْبَكْرِيِّ (١/ ٤٥٨).

(٢) ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ: هِيَ ثَنِيَّةٌ مُشْرِفَةٌ عَلَى الْمَدِينَةِ يَطُورُهَا مَنْ يَرِيدُ مَكَّةَ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ وَدَاعِ الْمَسَافِرِينَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ لِيَاقُوتَ (٢/ ٨٦).

وَالثَّنِيَّةُ: هِيَ الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ. مُشَارِقُ الْأَنْوَارِ لِلْقَاضِي عِيَّاضَ (١/ ١٣٢).

(٣) بَطْنُ مِنَ الْخَزَرَجِ مِنَ الْقَحْطَانِيَّةِ. نَهَايَةُ الْأَرْبِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ لِلْقَلْقَشَنَدِيِّ (٢٥٠).

(٤) سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُونُ الْهَلَالِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْكُوفِيُّ ثُمَّ الْمَكِّيُّ، ثِقَةٌ حَافِظٌ فَقِيهٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِأَخْرَافٍ، وَكَانَ رِبَا دَلَسَ لَكِنْ عَنْ الثَّقَاتِ، مِنْ رُؤُوسِ الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ، وَكَانَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، مَاتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ ١٩٨ هـ، وَلَهُ إِحْدَى وَتِسْعُونَ سَنَةً، ع. التَّقْرِيبُ (٢٤٨) رَقْمُ (٢٤٥١).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ (٦٠) الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ (٥٦) السَّبْقِ بَيْنَ الْخَيْلِ (٣/ ١٠٥٢) الْحَدِيثَ (٢٧١٣) بِمِثْلِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي حُرُوفِهِ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ (٣٣)، بَابُ (٥) الْمَسَابَقَةِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَتَضْمِيرُهَا (٣/ ١٤٩١) الْحَدِيثَ (١٨٧٠) بَنَحْوِهِ.

(٦) فِي نَسْخَةِ (ق) مَدَّةٌ. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (خ) أَقْرَبَ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ، الْمَوْافِقُ لِمَا جَاءَ فِي الصَّحَاحِ لِلْجَوْهَرِيِّ (١/ ٥٨٧).

(٧) فِي نَسْخَةِ (ق) يَضْمَرُ. وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (خ) أَقْرَبَ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ، الْمَوْافِقُ لِمَا جَاءَ فِي الصَّحَاحِ

مَضْمَارٌ^(١) وهو: بيت كنين تجلجل فيه لتعرق، ويجف عرقها، فيجف^(٢) لحمها، وتقوى على الجري.^(٣) هكذا قاله أهل اللغة.

و «الحَفْيَاءُ»: بفتح الحاء المهملة، وسكون الفاء، بعدها المثناة تحت، بعدها همزة ممدودة، وحكى فيها القصر^(٤)، والحاء مفتوحة بلا خلاف.

قال صاحب المطالع: وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّ الْحَاءِ وَهُوَ خَطَأٌ.^(٥)

ح: قال الحازمي^(٦) في المؤتلف: ويقال فيها -أيضاً- الحَفْيَاءُ بتقديم الياء على الفاء. والمشهور المعروف في كتب الحديث وغيرها^(٧) الحَفْيَاءُ.^(٨)

و «ثِيَّةُ الْوَدَاعِ»: بفتح المثناة، بعدها نون مكسورة، بعدها المثناة تحت المشددة.

و «الْوَدَاعُ»: بفتح الواو.

و «زُرَيْقٌ»: بتقديم الزاي المعجمة المضمومة، وفتح الراء المهملة، مُصَغَّرٌ، مثل حُجَيْرٍ.

==

للجوهرى (١/٥٨٧).

(١) هذا نص كلام الجَوْهَرِيِّ، كما ورد في الصحاح (١/٥٨٧)، لسان العرب لابن منظور (٤/٤٩١).

(٢) في نسخة (ق) فيخف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لما جاء في شرح النَّوَوِيِّ على صحيح مسلم (١٣/١٤).

(٣) هذا التعريف للمضمار هو نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١٣/١٤).

(٤) حكى ذلك القاضي عِيَّاض في مشارق الأنوار (١/٢٢٠)، وكذلك ابن الأثير في النهاية في غريب الأثر (١/٤١١).

(٥) بعد رجوعي إلى هذا الكتاب لم أقف على ذلك، وهو مخطوط في جامعة الملك عبدالعزيز، وفيه نقص برقم (١١٠٠).

(٦) محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، أَبُو بَكْرٍ، مات سنة ٥٨٤هـ. تذكرة الحفاظ لِلدَّهْلِيِّ (٤/١٣٦٣ - ١٣٦٤) رقم (١١٠٦).

(٧) في نسخة (خ) وغيره. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في شرح النَّوَوِيِّ الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. (١٣/١٤).

(٨) إلى هنا ينتهي نص كلام النَّوَوِيِّ، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِمٍ (١٣/١٤).

فيه دليل على قول مسجد فلان، ومسجد بني فلان، وقد ترجم له البخاري بهذه الترجمة. ^(١)

وهذا الحديث أصل في مشروعية المسابقة بين الخيل ^(٢) من حيث الجملة. ^(٣)
وقد اختلف العلماء هل هي مباحة أم ^(٤) مستحبة ؟ [١٧٧ / أ / ق] والشافعية يقولون: ^(٥) باستحبابها ^(٦)، ولم أر لأصحابنا في ذلك نصا صريحا أعني الاستحباب.
وأما أحكامها فنحن نبين مذهبنا في ذلك فنقول: المسابقة من العقود اللازمة ^(٧)
كالإجارة يشترط فيها ما يشترط في عوض الإجارة، وليس من شرط العوض الاستواء من
الجانبيين، وإن كانت جائزة بغير عوض بلا خلاف. ولها صور ثلاث:

الأولى: أن يجعل الوالي أو غيره مالا للسابق فهذه جائزة مباحة بلا خلاف.

والثانية: أن يخرج أحدهما المتسابقين، فإن كان المخرج لا يعود إليه المخرج بل
إن سبق أخذه السابق، وإن سبق كان لمن يليه أو للحاضرين ^(٨) إن لم يكن معهما غيرهما،

(١) من قول الفاكهاني: فيه دليل على قول مسجد فلان إلى هنا هذا نص كلام النووي، كما ورد في شرحه
على صحيح مسلم (١٣/ ١٥)، وذكر ذلك -أيضا- القاضي عياض، كما في إكمال المعلم (٦/ ٢٨٦)
ولكن العبارة التي جاء بها الفاكهاني نص كلام ما ذكره النووي.

وأما ترجمة البخاري له وذلك في صحيح البخاري (١/ ١٦٢).

(٢) نص على ذلك ابن دقيق العيد، كما في كتابه إحكام الأحكام (٤/ ٢٣٩).

(٣) المفهم للقرطبي (٣/ ٧٠١).

(٤) في نسخة (ق) أو.

(٥) في نسخة (خ) والشافعي يقول. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب إن شاء الله، الموافق لما جاء في شرح
النووي الذي يأخذ منه الفاكهاني (١٣/ ١٤).

(٦) نقل ذلك النووي في شرح مسلم (١٣/ ١٤).

(٧) في نسخة (خ) الملازمة. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه
الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٤٠).

(٨) بعد رجوعي إلى المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات وجدت المكتوب: ولن حضر. عقد
الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٤٠).

فذلك جائز أيضاً.

والثالثة: أن يخرج كل واحد منهما ^(١) شيئاً، فمن سبقَ منهما ^(٢) أخذه، فإن لم يكن غيرهما فلا يجوز قولاً واحداً، وإن كان معها من لا يأمن أن يسبقهما، فإن سبقَ غنم، وإن سبقَ لا يغرم، فالمشهور عن مالك منع ذلك، وأجازه سعيد بن المسيّب وابن شهاب.

قال ابن المَوَاز: وهو الذي نختارُه، وهو قياس قول مالك الآخر أنه يجوز سبقه.

ولها شروط وهي: إعلام الغاية، وتبيين ^(٣) الموقف ^(٤)، إلا أن يكون لأهل المكان سُبَّة في ذلك فيعمل [بها] ^(٥)، ولا ينبغي أن يتعدى الغاية المذكورة في الحديث، ومعرفة أعيان الخيل.

ولا يشترط معرفة جريها، ولا من يركب عليها، ولكن لا يُحمل عليها إلا محتلم، وكره مالك حمل الصبيان عليها.

إذا ثبت هذا فكل ما تقدم من أحكام المسابقة فهو بين الخيل والركاب أو بينهما، وهو المراد بقوله -عليه الصلاة والسلام- [٢٦٦/ب / خ] [في الحديث الآخر: «في خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ» ^(٦)،

(١) الذي وجدته في المخطوط : منها، وما أثبتته الصواب ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٤٠).

(٢) الذي وجدته في المخطوط : منها، وما أثبتته الصواب ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٤٠).

(٣) في نسخة (خ) وتبين. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى ، موافق لما جاء في عقد الجواهر الثمينة لابن شاش الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات (٢/ ٣٤١).

(٤) في نسخة (ق) الوقف. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب ، الموافق لما جاء في عقد الجواهر الثمينة لابن شاش الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات (٢/ ٣٤١).

(٥) الذي وجدته في المخطوط : عليها، وما أثبتته الصواب ، حتى يستقيم الكلام ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شاش (٢/ ٣٤١).

(٦) أخرجه ابن ماجه - رحمه الله - قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي الحكم - مولى بني ليث - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

﴿

التعريف برجال السند:

-أبو بكر بن أبي شيبة: عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر، ابن أبي شيبة، الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، من العاشرة، مات سنة ٢٣٥هـ، خ م د س ق. التقريب (٣٢٠) رقم (٣٥٧٥).

-عبدة بن سليمان الكلابي، أبو محمد، الكوفي، يقال: اسمه عبدالرحمن، ثقة ثبت، من صغار الثامنة، مات سنة ١٨٧هـ وقيل: بعدها، ع. التقريب (٣٦٩) رقم (٤٢٦٩).

-محمد بن عمرو: سبقت ترجمته وكلام أهل العلم فيه، باب العدة، الحديث الرابع ج ١ ص ٢١٧. قال ابن حجر فيه: صدوق له أوهام. التقريب (٤٩٩) رقم (٦١٨٨).

-أبو الحكم، مولى بني ليث، مقبول، من الثالثة، س ق. التقريب (٦٣٤) رقم (٨٠٦٠). قال الذهبي: لا يعرف. ميزان الاعتدال (٧/٣٥٧).

-أبو هريرة:

تخريج الحديث:

قطعة من حديث أخرجه أبو داود في (٩) أول كتاب الجهاد، باب (٦٧) في السَّبَقِ (٢٩/٣) الحديث (٢٥٧٤)، من طريق أحمد بن يونس، والترمذي في كتاب (٤) الجهاد، باب (٢) ما جاء في الرَّهَانِ وَالسَّبَقِ (٢٠٥/٤) الحديث (١٧٠٠)، من طريق أبي كُرَيْب، حدثنا وكيع، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب (٣٠) الخيل، باب (٤) السبق (٤١/٣) الحديث (٤٤٢٧)، من طريق سعيد بن عبدالرحمن، قال حدثنا سُفْيَان، ثلاثتهم من طريق ابن أبي ذُئْب، عن نافع بن أبي نافع، وابن ماجه في كتاب (٤) الجهاد، باب (٤٤) السَّبَقِ وَالرَّهَانِ (٩٦٠/٢) الحديث (٢٨٧٨)، من طريق ابن أبي شيبة ثناء، عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي الحكم - مولى بني ليث - جميعهم عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ.

الحكم:

قال الشيخ الألباني: صحيح. صحيح سنن ابن ماجه (١٤٦/٢) الحديث (٢٣٢٦).

أما أبو الحكم فقد تابعه نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة عند أبي داود (٢٩/٣) الحديث (٢٥٧٤) بنحوه. وكذلك عباد بن أبي صالح عن أبي هريرة، عند البيهقي في السنن الكبرى (١٦/١٠) الحديث (١٩٥٣٥).

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط أثناء تحقيقه للمسند: حديث صحيح. (٤٥٣/١٢) رقم (٧٤٨٢).

ولا يلحق [بهما] ^(١) غيرهما بوجه إلا أن يكون ^(٢) بغير ^(٣) عوض فتجوز فيه المسابقة، إذا كان مما ينتفع به في نكاية العدو، ونفع المسلمین، فتدخل في ذلك المسابقة بين السفن وبين الطير، إذا كان [لإيصال الخبر بسرعة] ^(٤) للنفع ^(٥) به، وأما لطلب المغالبة فقياراً، ومن فعل أهل الفسق، وتجاوز المسابقة على الأقدام، وفي رمي الحجار، ويجوز الصراع، كل ذلك إذا قصد به الانتفاع والارتياض للحرب جاز بغير عوض في جميعه. ^(٦) والله الموفق.

وقول سُفْيَانُ: «خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ».

ح: وقال موسى بن عُقْبَةَ: ستة أميال أو سبعة. ^(٧)

قلت: «والميل»: ^(٨) عشر غلاء، والغلوة ^(٩) طلق الفرس، وهي مئتا ذراع، ففي الميل

(١) الذي وجدته في المخطوط : به، وما أثبتته الصواب ، حتى يستقيم الكلام ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣٤١ / ٢).

(٢) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣٤١ / ٢).

(٣) في نسخة (خ) في. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣٤١ / ٢).

(٤) الذي وجدته في المخطوط : الخبر لا يصل بسرعة، وما أثبتته أولى ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات. عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣٤١ / ٢).

(٥) في نسخة (ق) النفع. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب ، حتى يستقيم الكلام ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هذه العبارات عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣٤١ / ٢).

(٦) من بداية حكم المسابقة وأنها لازمة كالإجارة إلى هنا كل ذلك منصوص عليه في عقد الجواهر الثمينة لابن شَاش (٣٤٠ - ٣٤١).

(٧) شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (١٤ / ١٣).

(٨) سبق الكلام على الميل في كتاب الرِّضَاع، الحديث الثالث عند الكلام على الْعُقْبَةَ ج ١ ص ٢٨٨.

(٩) ذكر الأستاذ الدكتور محمد قلعه جي أن الغلوة تساوي: أربع مئة ذراع = ١٨٦،٦٢٤ مترًا. معجم لغة الفقهاء (٣٠٢).

ألف باع^(١)، قيل: من أبواع الدواب، وهي^(٢): ألفا ذراع، وهذا قول ابن حبيب من أصحابنا^(٣)، وقال غيره: الميل ثلاثة آلاف ذراع وخمس مئة ذراع، قال ابن عبد البر: وهو أصح ما قيل فيه^(٤) قاله ع^(٥).

وأما القَرَسَخُ^(٦): فثلاثة أميال^(٧).

والبريدُ^(٨): اثنا عشر ميلاً^(٩) والله أعلم.



(١) الذخيرة للقرافي (٣٥٩/٢).

الباع: مقياس قدره أربعة أذرع = ١٨٦،٦٢ سم. معجم لغة الفقهاء للقلعه جي (٨٣).

(٢) في نسخة (خ) وقيل . وما أثبتته من نسخة (ق) أولى ، الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الشافعي هذه العبارات. مشارق الأنوار للقاضي عياض (٣٩١ - ٣٩٢).

(٣) نقل ذلك عنه القرافي في الذخيرة (٣٥٩/٢)، والموافق في التاج والإكليل (١٤٠/٢).

(٤) الاستذكار لابن عبد البر (٤٩/١).

(٥) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٣٩١ - ٣٩٢).

(٦) القَرَسَخُ: من مقاييس المسافات مقداره ثلاثة أميال = اثنا عشر ألف ذراع = ٥٥٩٨،٧٥ متراً. معجم لغة الفقهاء للقلعه جي (٣١١).

(٧) الصحاح للجوهري (١٣٥٦/٢)، العين للفراهيدي (٣٣٢/٤)، المصباح المنير للفيومي (٤٦٨/٢)، لسان العرب لابن منظور (٤٤/٣)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣٣٣/٥).

(٨) البريد: مسافة قدرها ٤ فراسخ = ١٢ ميلاً = ٤٨٠٠ ذراعاً = ٢٢٣٩٤،٨٨ متراً. معجم لغة الفقهاء للقلعه جي (٨٧).

(٩) الصحاح للجوهري (٣٨٥/١)، العين للفراهيدي (٢٩/٨)، تهذيب اللغة للأزهري (٧٥/١٤)، المصباح المنير للفيومي (٤٣/١).

❁ الحديث الخامس عشر:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قَالَ: «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجْزِنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي».^(١)

❖ الشرح:

اختلف في السن التي يكون بها الإنسان في حكم الرجال المقاتلين، وغير ذلك من أحكام الرجال، ففي مذهبنا ثلاثة أقوال: خمس عشرة، وسبع عشرة، وثاني عشرة،^(٢) وهو المشهور.

واختلف عندنا في اعتبار الإنابات، ومنهم من اعتبره في الجهاد دون غيره، ومذهب الشافعي^(٣)، وأحمد^(٤)، وجماعة أن ذلك خمس عشرة سنة، وهو ظاهر الحديث، حتى قيل: إن عمر بن عبد العزيز^(٥) لما بلغه هذا الحديث [١٧٧/ب/ق] جعله حداً،

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٥٦) الشهادات، باب (٨) بلوغ الصبيان وشهادتهم (٩٤٨/٢) الحديث (٢٥٢١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٣) بيان سن البلوغ (١٤٩٠/٣) الحديث (١٨٦٨) بنحوه.

(٢) نقل هذه الأقوال الثلاث ابن عبد البر في الكافي (١١٨-١١٩)، وابن دقيق العيد في أحكام الأحكام (٢٤٠/٤)، وابن الحاجب في جامع الأمهات (٢٥٦)، والقرافي في الذخيرة (٢٣٧/٨).

(٣) الأم للشافعي (٢١٥/٣)، المذهب للشيرازي (٣٣٠/١)، الحاوي الكبير للماوردي (٣٤٤/٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/١٣)، مغني المحتاج للشربيني (١٦٦/٢)، شرح المنهج للأنصاري (٣٣٦/٣)، إعانة الطالبين للدمياطي (٦٩/٣)، فتح الوهاب للأنصاري (٣٤٩/١).

(٤) مسائل أحمد رواية ابنه عبد الله (٤٣٢)، مسائل أحمد وابن رَاهُوَيْه للكوسج (٩٥/٢)، المغني لابن قدامة (٢٩٧/٤)، الإنصاف للمرداوي (٣٢٠/٥)، المحرر في الفقه لعبد السلام بن تَيْمِيَّة (٣٤٧/١)، شرح العمدة لابن تَيْمِيَّة (١٢١/٢)، زاد المستقنع للحجاوي (١٢٤)، المبدع لابن مُفْلِح (٣٣٢/٤).

(٥) في نسخة (خ) ابن عبد البر. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. أحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٤٠/٤)، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٣٦٢/١٠).

فكان^(١) يجعل مَنْ دون خمس عشرة في الذُّرِّيَّة .^(٢)

ق: والمخالفون لهذا المذهب اعتذروا عن هذا الحديث بأن الإجازة في القتال حكمها منوط بإطاقته والقدرة عليه، وأنَّ إجازة النبي ﷺ لابن عمر في الخمس عشرة لأنه رآه مُطِيقًا [للقتال ولم يكن مُطِيقًا]^(٣) له قبل ذلك، لا لأنَّه أدار الحكم على البلوغ وعدمه.^(٤)

قلت: وهو كما قال رحمه الله تعالى.

فائدة وتنبيه:

في الحديث دليل على أنَّ الحُنْدُق كانت^(٥) سنة أربع من الهجرة^(٦)، وهو الصحيح، وقال جماعة من أهل السير والتواريخ: كانت^(٧) سنة خمس^(٨)، وهذا الحديث يردده، لأنَّهم أجمعوا على أنَّ أُنْحَدًا كانت سنة ثلاث^(٩)، فيكون الحُنْدُق سنة أربع، لأنَّه جعلها في هذا

(١) في نسخة (خ) وكان. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات. إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ٢٤٠)

(٢) هذا القول نقله ابن دقيق العيد في إحصاء الأحكام (٤/ ٢٤٠)، صحيح مُسْلِم (٣/ ١٤٩٠)، سنن أبيهقي الكبرى (٦/ ٥٥)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٤/ ٤٥٨).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق العيد وغالبه نص كلامه، كما ورد في إحصاء الأحكام (٤/ ٢٤٠).

(٥) في نسخة (خ) كان. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٦) دلائل النبوة للبيهقي (٣/ ٣٩٧).

(٧) في نسخة (خ): كان. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٨) السيرة النبوية لابن هشام (٤/ ١٧٠)، دلائل النبوة للبيهقي (٥/ ٤٦٩)، الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ للكلاعي (٢/ ١١٨) زاد المعاد لابن قَيِّم الجوزية (٣/ ٢٦٩)، المقتفى من سيرة المصطفى لابن حبيب (١٥٨)، حقائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار لمحمد بحرق (٦٨).

(٩) سيرة ابن إسحاق (٣/ ٣٠١)، خلاصة سيرة سيد البشر للطبري (٥٤)، زاد المعاد لابن قَيِّم الجوزية (٣/ ١٩٣)، المقتفى من سيرة المصطفى لابن حبيب (١٤١)، السيرة الحلبية للحلي (٢/ ٤٨٧).

الحديث بعدها بسنة. ^(١) والله أعلم .



(١) ما ورد في هذه الفائدة والتنبيه هو نص كلام النَّوَوِي، كما ورد في شرحه على صحيح مُسْلِم (١٢/١٣).

❖ الحديث السادس عشر:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ ^(١) سَهْمًا ^(٢) ».

❖ الشرح:

قد تقدم تفسير « النفل » ^(٣)، وهو هنا بفتح الفاء لا غير، فيما رويناه ورأيناه، وتقدم ^(٤) -أيضاً- أنه يُراد به الغنيمة تارة، [وعليه حُمِلَ] ^(٥) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ ^(٦)، وتارة يُراد به ما يُنْقَلُه الإمام خارجاً عن السهمان المقسومة، إما من أصل الغنيمة، أو من الخمس على الاختلاف ^(٧) الذي قدمناه ^(٨).

وقوله: « لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ » يريد غير سهم الفارس، فللفارس ثلاثة أسهم، سهم له، وسهمان لفرسه، وَلِلرَّجُلِ سهم واحد، وهو مذهب مالك ^(٩)

(١) في نسخة (ق): وَلِلرَّجُلِ . وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (١٥٤٥/٤) الحديث (٣٩٨٨)، وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح مسلم (١٣٤٥٦/٣) الحديث (١٧٦٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب (٦٧) المغازي، باب (٣٦) غزوة خيبر (١٥٤٥/٤) الحديث (٣٩٨٨) بنحوه، ومُسلَّم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (١٣٤٥٦/٣) الحديث (١٧٦٢) بحروفه.

(٣) وذلك في كتاب الجهاد، الحديث التاسع ج ٢ ص ٧١٠.

(٤) وذلك في كتاب الجهاد، الحديث التاسع ج ٢ ص ٧١٠.

(٥) في نسخة (خ) وحمل عليه. وما أثبتته من نسخة (ق) أولى. الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات . إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٤١/٤).

(٦) سورة الأنفال، الآية (١).

(٧) من قول الفاكهاني: وعليه حمل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١] إلى هنا هذا ما ذكره ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام وغالبه نص كلامه (٢٤١/٤).

(٨) وذلك في كتاب الجهاد، الحديث التاسع ج ٢ ص ٧١١ و٧١٢.

(٩) المدونة الكبرى (٣/٣٢)، المعلم للمازري (٣/١٩)، إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/٩٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٢٣٧)، الكافي لابن عبد البر (٢١٤)، التلقين لعبد الوهاب (١/٢٤٣)، التاج

والشَّافِعِي^(١) ومذهب أبي حَنِيفَةَ^(٢) أن للفراس سهمين، وَلِلرَّاجِلِ سهم.
والله أعلم.



==

والإكليل للمَوَاق (٣/ ٣٧١).

(١) الأم للشافعي (٢/ ٩٠)، مختصر المزني (١/ ١٦١)، المهدي للشيرازي (٢/ ٢٤٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٨٣)، الحاوي الكبير للماوردي (٨/ ٤١)، الوسيط للغزالي (٤/ ٥٤٢)، روضة الطالبين للنووي (٦/ ٣٨٣)، إعانة الطالبين للدمياطي (٢/ ٢٠٥)، التنبيه للشيرازي (٢٣٥)، الإقناع للشربيني (٢/ ٥٦٤)، كفاية الأخيار للحصيني الدمشقي (٥٠٤).

(٢) المبسوط للسرخسي (٢/ ١٧٨)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٢/ ١٤٦)، بدائع الصنائع للکاساني (٧/ ١٢٦)، بداية المبتدي للمرغيناني (١١٧)، تبيين الحقائق للزليعي (٣/ ٢٥٤)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥/ ٤٩٣)، الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة (٢/ ٢١٢).

❖ الحديث السابع عشر:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قِسْمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ ». ^(١)

❖ الشرح:

هذا صريح في أن هذا التنفيل زيادة على السهمان المقسومة، وهو محتمل لأن يكون من رأس الغنيمة أو من الخمس، وقد تقدم ^(٢) نقل الاختلاف في حكم ذلك، وفي تتبع بعض الروايات في هذا المعنى ما يُعطي أنه كان من الخمس، وفي بعضها ما يُعطي أنه كان من أصل الغنيمة، ^(٣) فعليك بالتأمل في ذلك إن أردت تحقيقه.

ق: وللحديث تعلق بمسائل الإخلاص في الأعمال، وما يضر من المقاصد الداخلة فيها وما لا يضر، وهو موضع دقيق المأخذ.

قال: ووجه تعلقه به أن التنفيل للترغيب في زيادة العمل والمخاطرة والمجاهدة، وفي ذلك مداخلة لقصد الجهاد لله ﷻ إلا أن ذلك [٢٦٧/أ/خ] لم يضرهم قطعاً، لفعل الرسول ﷺ ذلك لهم، ففي ذلك دلالة لا شك فيها على أن بعض المقاصد الخارجة عن محض التعب لا تقدح في الإخلاص، وإنما الإشكال في ضبط قانونها، وتمييز ما يضر مداخلته من المقاصد، و[يقتضي] ^(٤) الشركة المنافية للإخلاص

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٦١) أبواب الخمس، باب (٥) ومن الدليل على أن الخمس لنائب ما سأل هو وزن النبي ﷺ برضاعه فيهم فتحلل من المسلمين، وما كان النبي ﷺ يعد الناس أن يعطيهم من الفياء والأنفال من الخمس، وما أعطى الأنصار، وما أعطى جابر بن عبد الله تمر خيبر (١١٤١/٣) الحديث (٢٩٦٦) بلفظه، ومُسَلِّم في كتاب (٣٢) الجهاد والسير، باب (٢) الأنفال (١٣٩٦/٣) الحديث (١٧٥٠) بنحوه.

(٢) وذلك في كتاب الجهاد، الحديث التاسع ج ٢ ص ٧١١ و٧١٢.

(٣) ما سبق هو معنى ما ذكره ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٢٤٣/٤).

(٤) الذي وجدته في المخطوط: وتقتضي. وما أثبتته الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢٤٣/٤).

وما لا تقتضيه^(١)، ويكون تبعاً لا أثر له، ويتفرع عنه غير ما مسألة. وفي الحديث دليل على مطلق النظر للإمام بحسب ما يراه من المصالح الشرعية.^(٢) والله أعلم.



(١) في نسخة (ق) يقتضيه.

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام ابن دقيق العيد عدا قول الفاكهاني: وفي الحديث دليل على مطلق النظر للإمام بحسب ما يراه من المصالح الشرعية. فهذا معنى ما ذكره ابن دقيق العيد. إحكام الأحكام (٢٤٤/٤).

❦ الحديث الثامن عشر:

عن أبي موسى عبد الله بن قيس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « من حمل علينا السلاح فليس منا »^(١).

❦ الشرح:

كأن المعنى - والله أعلم - [١٧٨ / أ / ق]: من حمل على المسلمين السلاح لقتالهم^(٢) وقد تقدم^(٣) معنى: « فليس منا » وأن معناه: ليس مثلنا، أو ليس على طريقتنا، ولا متبعاً لستنا، ولا مهتدياً بهدينا، لا أن ذلك يخرجنا عن الإسلام، إلا أن يستحل ذلك فيكفر باستحلال المحرم لا بحمل السلاح، وكذلك كل ما جاء من هذا المعنى فهذا تأويله، مثل قوله - عليه الصلاة والسلام -: « من غشنا فليس منا »^(٤) ونحو ذلك. والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري في كتاب (٩٦) الفتن، باب (٧) قول النبي ﷺ: « من حمل علينا السلاح فليس منا » (٢٥٩٢/٦) الحديث (٦٦٦٠) بحروفه، ومسلم في كتاب (١) الأيمان، باب (٤٢) قول النبي ﷺ: « من حمل علينا السلاح فليس منا » (٩٨/١) الحديث (٩٨) بحروفه.

(٢) ذكر ذلك القاضي عياض في إكمال المعلم (١/٣٧٥).

(٣) وذلك في كتاب الصلاة، باب الجنائز، الحديث الثالث عشر، وكذلك كتاب البيوع، الحديث الثاني، وكتاب اللعان، الحديث الثامن ج ٢ ص ٢٦٦.

(٤) قطعة من حديث أخرجه مسلم في كتاب (١) الإيمان، باب (٤٣) قول النبي ﷺ: « من غشنا فليس منا » (٩٩/١) الحديث (١٠١) بنحوه.

❖ الهدية الناسخ مشر:

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «سُئِلَ رسول الله ﷺ عن الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رسول الله ﷺ: مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». ^(١)

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: قال أهل اللغة: «الشَّجَاعَةُ» شِدَّةُ الْقَلْبِ عِنْدَ الْبَاسِ. وَالرَّجُلُ شُجَاعٌ، وَقَوْمٌ شُجْعَةٌ مِثْلُ ضِبَّةٍ، وَشُجْعَانٌ -أَيْضاً- فَإِنْ قُلْتَ: شَجِيعٌ، قُلْتَ: شُجْعَانٌ وَشُجْعَاءٌ -أَيْضاً- مِثْلُ فُقَهَاءٍ، وَقَدْ يُقَالُ: امْرَأَةٌ شُجَاعَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصِفُ الْمَرْأَةَ بِذَلِكَ. ^(٢)

الثاني: «الْحِمِيَّةُ»: الْأَنْفَةُ وَالْغَضَبُ. قَالَ الْعَزِيزِيُّ ^(٣) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حِمِيَّةَ الْجَنَاهِيَّةِ﴾ ^(٤).

وَحِمِيَّتٌ عَنْ كَذَا حِمِيَّةٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَمَحْمِيَّةٌ، إِذَا أَنْفَتَ مِنْهُ، وَدَاخَلَكَ عَارٌ وَأَنْفَةٌ أَنْ تَفْعَلَهُ، يُقَالُ: فَلَانٌ أَحْمَى أَنْفًا، وَأَمْنَعُ ذِمَارًا مِنْ فَلَانٍ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ. ^(٥)

الثالث: «الرياء»: يمد ويقصر، والأكثر الأشهر ^(٦) المد.

قال الغزالي: وهو إرادة نفع الدنيا بعمل الآخرة. ^(٧)

(١) أخرجه البخاري في كتاب (١٠٠) التوحيد، باب (٨): ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ١٧١] [٢٧١٤/٦] الحديث (٧٠٢٠) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسلِم في كتاب (٣٣) الإمارة، باب (٤٢) من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (١٥١٣/٣) (١٩٠٤) بحروفه.

(٢) ذكر ذلك كله الجوهري في الصحاح عدا قوله: مثل ضِبَّة (٩٥٦/٢).

(٣) غريب القرآن للعزيمي (١٩٦).

(٤) سورة الفتح، الآية (٢٦).

(٥) هذا نص كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (١٦٨٩/٢).

(٦) في نسخة (ق): والأشهر والأكثر.

(٧) هذا معنى ما ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين (٢٩٧/٣).

قلت: وهو ضد الإخلاص، وتارة يتمحض الرياء، وهو: أن يريد بعمل الآخرة نفع الدنيا، كما تقدم^(١)، وتارة لا يتمحض بأن يريد هما جميعاً - أعني نفع الدنيا والآخرة - وبسط هذا في كتب الرقائق.

الرابع: القتال للشجاعة يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يقاتل إظهاراً لشجاعته ليقال: فلانا شجاع، وهذا ضد الإخلاص، وهو الذي يُقال فيه: لكي يُقال وقد قيل.^(٢)

ويكون الفرق بين هذا القسم وبين قوله بَعْدُ: « وَيُقَاتِلُ رِيَاءً » أن يكون المراد بالرياء: إظهار المقاتلة لإعلاء كلمة الله تعالى، وبذل النفس في رضاه، [والرغبة فيما عنده]^(٣)، وهو في الباطن بخلاف ذلك ليقال:^(٤) إنه شجاع، والذي قلنا: إنه قاتل إظهاراً للشجاعة^(٥) ليس مقصوده إلا تحصيل المدح على الشجاعة من الناس. فقد رأيت افتراق القصدين.

(١) في نسخة (ق) والله أعلم. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، الموافق لسياق الكلام.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه مُسْلِمٌ في كتاب (٣٣) الإِمَارَةِ، باب (٤٣) من قاتل لِلرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ استحق النار (٣/١٥١٣) الحديث (١٩٠٥).

عن أبي هُرَيْرَةَ، قال سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: « إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قال: فما عَمِلْتَ فيها، قال: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ، قال: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قال: فما عَمِلْتَ فيها، قال: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قال: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قال: فما عَمِلْتَ فيها، قال: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُتَّقَىٰ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قال: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ ».

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) في نسخة (ق) لا ليقال. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في كلام ابن الملقن الذي أخذ من الفاكهاني. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١٠/٣٨٢).

(٥) في نسخة (ق) لإظهار الشجاعة.

الثاني: أن يُقاتل للشجاعة طبعاً لا قصداً، فهذا لا يُقال: إنه كالأول، لعدم قصده إظهار الشجاعة، ولا يُقال: إنه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا إذ لم يقصد ذلك -أيضاً- نعم إن كان قد تقدم له القصد أولاً، ثم قاتل بعد ذلك بمقتضى طبعه، ولم يطرأ على النية الأولى ما ينافيها فهو كالأول، إذ ليس من شرط هذه النية أن تكون للقتال ولا يُدَّ، فإنَّ الشجاع إذا دهمه القتال، وكان طبعه يقتضي المبادرة لذلك سارع لذلك ذاهلاً عن مطلق القصد، فلا ^(١) يقدح ذلك في النية الأولى، بل هي باقية على ما كانت، وهذا في التمثيل كالمريض مرض الموت يستحضر الإيمان في وقتٍ ثم يغيب ^(٢) عن [١٧٨/ب/ق] إحساسه ويموت وهو على هذه الحالة من غير أن يطرأ على استحضاره المتقدم ما ينافيه، فهذا محكومٌ بإسلامه قطعاً.

والثالث: أن يقاتل الشجاع قاصداً إعلاء كلمة الله تعالى حال القتال، فهو المراد ^(٣) بقوله -عليه الصلاة والسلام-: «قَاتِلْ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، وَأَنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وهو أفضل من القسم [الثاني] ^(٤) الذي قبله، لاستحضاره النية حال القتال. والله أعلم. ^(٥)

وإذا ثبت هذا علمت أن الحميَّة خارجة عن هذين القسمين -أعني الرياء والشجاعة- فإنَّ الجبان قد يُقاتل حمية، والمرائي يُقاتل لا لحمية ^(٦) وخارجة [٢٦٧/ب/خ] -أيضاً- عن القتال، لتكون كلمة الله هي العليا، إذ المراد بالحميَّة: الحميَّة لغير الله تعالى إما محضاً أو اشتراكاً، كما تقدم. والله أعلم.

(١) في نسخة (خ) ولا. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام.

(٢) في نسخة (ق) في وقتٍ ما لم يغيب. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام.

(٣) في نسخة (ق) فهذا هو المراد.

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) أما هذه الأوجه الثلاث السابقة الذكر، ومسألة الحمية فقد ذكر نحو ذلك ابن دَقِيق العِيد في إحكام الأحكام (٤/٢٤٦ - ٢٤٨).

(٦) في نسخة (ق) حمية. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل من الفاكهاني هذه العبارات. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المُلَقَّن (١٠/٣٨٢).

﴿ كِتَابُ الْعَتَقِ ﴾

❖ الحديث الأول:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَه فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ، فَأَعْطِيَ شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ». ^(١)

الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: «الْعِتْقُ»: الْحُرِّيَّةُ، وَكَذَلِكَ الْعَتَاقُ - بِالْفَتْحِ - وَالْعَتَاقَةُ - أَيْضاً -، تَقُولُ مِنْهُ: عَتَقَ الْعَبْدُ يَعْتِقُ - كَضَرَبَ يَضْرِبُ - عَتَقًا وَعَتَاقًا وَعَتَاقَةً فَهُوَ عَتِيقٌ وَعَاتِقٌ، وَأَعْتَقْتُهُ أَنَا فَهُوَ مُعْتَقٌ، وَهُوَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكَةِ، فَالْعِتْقُ - أَيْضاً -: الْكَرَمُ، يُقَالُ: مَا أَبَيَّنَ الْعِتْقُ فِي وَجْهِ فُلَانٍ - يَعْنُونَ: الْكَرَمَ - وَالْعِتْقُ: الْجَمَالُ. ^(٢)

ومنه لقب أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه بعتيق لجمال وجهه قاله اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ^(٣). وقال ابن قُتَيْبَةَ: لُقِبَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ لَجَمَالِ وَجْهِهِ ^(٤). وقيل: إِنَّهُ اسْمُهُ سَمَتْهُ أُمُّهُ بِذَلِكَ. ^(٥) قال ابن الجَوْزِيِّ ^(٦)

(١) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٥٤) العتق، باب (٤) إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء (٨٩٢/٢) الحديث (٢٣٨٦) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه، ومُسْلِمٌ في كتاب (١٠) العتق في فائقته (١١٣٩/٢) الحديث (١٥٠١) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٢) هذا كله قريب جدا من نص كلام الجَوْهَرِيِّ مع إضافات قليلة جدا من الْفَاكِهَانِيِّ الصَّحَاحِ للجوهري (١١٥٣/٢).

(٣) نقل ذلك عنه الشَّيْبَانِيُّ في الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي (٦٩/١)، والطَّبْرَانِيُّ في المعجم الكبير (٥٢/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢/٣٠).

(٤) المعارف لابن قُتَيْبَةَ (١٦٧)، الرياض النضرة للطبري (٤٠١/١).

(٥) في نسخة (ق) أن اسمه ذلك وبه سمته أمه. وما أثبتته من نسخة (خ) موافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِيُّ هذه العبارات فهو أولى. كشف المشكل لابن الجَوْزِيِّ (١١/١).

(٦) عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجَوْزِيِّ، أبو الفرج، مات سنة ٥٩٧هـ. سير أعلام النبلاء لِلذَّهَبِيِّ (٢٢/٣٥٢ - ٣٥٣) رقم (١٩).

في مشكل الحديث: إنه قاله موسى بن طلحة^(١). وقيل: لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ»^(٢).

(١) موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، أبو عيسى أو أبو محمد، المدني، نزيل الكوفة، ثقة جليل، من الثانية، ويقال: إنه ولد في عهد النبي ﷺ، مات سنة ثلاث ومئة على الصحيح، ع. التقريب (٥٥١) رقم (٦٩٧٨).

(٢) أخرجه الطبراني - رحمه الله - قال: حدثنا هيثم بن خالد، نا عبد الكبير، ثنا صالح بن موسى، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة، قالت: بينا رسول الله ﷺ في أصحابه في قبل البيت إذ أقبل أبي، فقال رسول الله ﷺ: فذكره. التعريف برجال السند:

- الهيثم بن خالد بن يزيد المصيصي، نزيل بغداد، مولى عثمان، ضعيف، من الحادية عشرة، تميز. التقريب (٥٧٧) رقم (٧٣٦٨).

ضعفه الدارقطني. سؤالات الحاكم (١٥٨) رقم (٢٣٨) تهذيب التهذيب لابن حجر (٨٥/١١) رقم (١٦٠)، المغني في الضعفاء للذهبي (٧١٦/٢) رقم (٦٧٩٩).

- عبد الكبير بن معافى بن عمران الموصلي، أبو علي، وكان ثقة رضا. هذا ما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦٣/٦) رقم (٣٣٣)، وقد ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٢٦٧/١٦ - ٢٧٧) رقم (٤).

- صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة التيمي الكوفي، متروك، من الثامنة، ت. ق. التقريب (٢٧٤) رقم (٢٨٩١).

قال الذهبي: واه. الكاشف (٤٩٩/١) رقم (٢٣٦٤).

قال ابن معين: ليس بشيء. تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (٢٢٥/٣).

وقال هاشم بن مرثد عن ابن معين: ليس بثقة. تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٥٤/٤) رقم (٧٠٠). وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، كثير المناكير عن الثقات. الجرح والتعديل (٤١٥/٤) رقم (١٨٢٥).

قال النسائي: متروك الحديث. الضعفاء (٥٧) رقم (٢٩٨).

قال الجوزجاني: ضعيف الحديث. أحوال الرجال (٧٣) رقم (٩١).

- معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي، أبو الأزهر، صدوق ربما وهم، من السادسة، خ قد س. ق. التقريب (٥٣٧) رقم (٦٧٤٨).

==

=

قال ابن مَعِين: ثقة . تاريخ ابن مَعِين رواية الدَّارِمِي (١٧٠) رقم (٦١٣).

قال الذهبي: وثق. الكاشف (٢/ ٢٧٤) رقم (٥٥١٤).

وقال أبو زُرْعَةَ: شيخ واه. تهذيب الكمال للمزي (١٦١/ ٢٨) رقم (٦٠٤٤).

وذكره ابن جَبَّان في كتاب الثقات (٢/ ٢٨٣).

قال أحمد: ثقة. تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٢٢٠) رقم (١٣٣٦).

وقال أبو حاتم: لا بأس به. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٨١) رقم (١٧٤٧).

-عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي، أم عمران، كانت فائقة الجمال، وهي ثقة، من الثالثة ع.

التقريب (٧٥٠) رقم (٨٦٣٦).

-عائشة:

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في مسنده، ضمن مسند عائشة (٨/ ٣٠٢) الحديث (٤٨٩٩)، من طريق سويد بن سعيد، إلا أنه قال: من سُرِّه، والطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٤٩) الحديث (٩٣٨٤) بمثله، وفي المعجم الكبير (١/ ٥٤) الحديث (١٠)، من طريق محمد بن علي الصائغ، وأبو زُرْعَةَ عبد الرحمن بن عمرو، قال ثنا سعيد بن منصور بمثله، والحاكم في المستدرک، كتاب (٣١) معرفة الصحابة (٣/ ٦٤) الحديث (٤٤٠٤)، من طريق أحمد بن كامل، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا شبابة، ثلاثهم من طريق صالح بن موسى، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة عن رسول الله ﷺ.

الحكم:

الحديث سنده ضعيف جداً، ويكفي في ضعفه وجود صالح بن موسى الذي قال عنه ابن حجر - رحمه الله - متروك.

قال الشيخ الألباني: قال الذهبي: قلت: صالح ضعفه، والسند مظلم .

ثم قال الشيخ الألباني: لكن للحديث شاهد جيد من حديث عبد الله بن الزبير قال: «كان اسم أبي بكر عبد الله بن عثمان، فقال له النبي ﷺ: «أَنْتَ عَتِيقُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ فَسُمِّيَ عَتِيقًا». السلسلة الصحيحة (١٠٢/ ٤).

وأما حديث عبد الله بن الزبير فقد أخرجه ابن جَبَّان في صحيحه (١٥/ ٢٧٩) الحديث (٦٨٦٤)، والدولابي في الكنى والأسماء. وغيرهما. قال الشيخ الألباني فيه: إسناده جيد. وكذلك قال ابن كثير. كنز العمال لعلي المتقي الهندي (١٢/ ٢٢٧). والسيوطي في تاريخ الخلفاء (٢٩).

قال ابن الجوزي - أيضاً - : روته عائشة رضي الله عنها.^(١)

والعتق - أيضاً - السبق والنجاة عتقت الفرس تعتق عتقاً أي: سبقت فنجت، وأعتقها صاحبها أي: أعجلها وأنجاها.^(٢)

الثاني: «الشرك» هنا: النصيب^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ﴾^(٤) أي: من نصيب^(٥)، والشرك - أيضاً -: الشريك^(٦)، ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾^(٧) أي: شريكاً^(٨)، والشرك^(٩) - أيضاً -: الاشتراك، تقوله شركته في المال [أشركه]^(١٠) شركاً، ومنه حديث معاذ: «أجاز بين أهل اليمن الشرك»^(١١) أي: الاشتراك في الأرض.^(١٢)

(١) هذه الأقوال في تسمية أبي بكر رضي الله عنه بعتيق نقلها ابن الجوزي في كتابه كشف المشكل (١/ ١١)، وفي صفة الصفوة (١/ ٢٣٥)، وفي تلقيح فهوم أهل الأثر (٧٤).

(٢) هذا كله كلام الجوهري، كما ورد في كتابه الصحاح (٢/ ١١٥٣).

(٣) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/ ٤٦٧)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ٢٤٨).

(٤) سورة سبأ، الآية (٢٢).

(٥) تفسير السمرقندي (٣/ ٨٣)، التسهيل لعلوم التنزيل للغرناطي الكلبلي (٣/ ١٤٩).

(٦) مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ٢٤٨).

(٧) سورة الأعراف، الآية (١٩٠).

(٨) تذكرة الأريب في تفسير الغريب لابن الجوزي (١/ ١٩٥).

(٩) في نسخة (ق) الشرك. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المعلم للمازري الذي نقل منه الفاكهاني (٢/ ١٤٦).

(١٠) الزيادة من المصدر الذي نقل منه الفاكهاني. المعلم للمازري (٢/ ١٤٦).

(١١) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٢٤٧)، نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (٣٧٢)، غريب الحديث

لابن الجوزي (١/ ٥٣٤)، الفائق للزخشري (٢/ ٢٣٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير

(٢/ ٤٦٧)، لسان العرب لابن منظور (١٠/ ٤٤٩)، تاج العروس للزبيدي (٢٧/ ٢٢٣).

(١٢) النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/ ٤٦٧)، غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٢٤٧)، غريب الحديث

لابن الجوزي (١/ ٥٣٤). ومن قول الفاكهاني في الفقرة الثانية: الشرك هنا: النصيب إلى هنا هذا

منقول من كتاب المعلم للمازري (٢/ ١٤٦).

الثالث: قوله - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ » ظاهره العموم في كل مُعْتَقٍ وَمُعْتَقٍ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ (مَنْ) مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ. ^(١)

ع: ولذلك أُلْزِمْنَا التَّقْوِيمَ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ كَافِرًا بَيْنَ مُسْلِمِينَ، أَوْ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَنَصْرَانِي فَاعْتَقَ الْمُسْلِمُ نَصِيبَهُ لِحَقِّ الشَّرِيكِ مَعَهُ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ عِنْدَنَا إِنْ كَانَ الْعَبْدُ مُسْلِمًا بَيْنَ نَصْرَانِيَيْنِ فَاعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ، أَوْ نَصْرَانِي وَمُسْلِمٍ، فَاعْتَقَ النُّصْرَانِي نَصِيبَهُ عَلَى الْخِلَافِ هَلْ لِحَقِّ الشَّرِيكِ فِي تَبْعِيضِ عَبْدِهِ عَلَيْهِ، أَوْ لِلْعَبْدِ فِي حَقِّهِ تَكْمِلَةً ^(٢) عَتَقَهُ، أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى؟ ^(٣)
قال القاضي أبو محمد: فيه ثلاث حقوق حق الله تعالى، وللشريك، وللعبد. ^(٤)

فعلى [١٧٩ / أ / ق] مراعاة هذه وقع الخلاف، وتصوير الصور في المسألة على ما تَقَدَّمَ. ^(٥)

الرابع: قوله - عليه الصلاة والسلام - وله مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ .

ع: هو محمولٌ على الوجوب، ولا تخيير في الرضا بعيب ^(٦) تبعض العتق لا للعبد ولا للشريك، مراعاة لحق الله تعالى في ذلك.

واختلف - أيضاً - هل للشريك التخيير في أَنْ يَعْتَقَ نَصِيبَهُ ^(٧) أَوْ يُقَوِّمَ؟ وهو المشهور،

(١) المحصول لابن العَرَبِيِّ (٧٤)، قواطع الأدلة في الأصول لِلِسَّمْعَانِيِّ (١/١٦٨)، المنحول لِلْغَزَالِيِّ (١٤٠)، المدخل لِعَبْدِ الْقَادِرِ بَذْرَانَ (٢٣٩)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٢١).

(٢) في نسخة (خ) بتكملة. وما أثبتته من نسخة (ق) أقرب إلى سياق الكلام، الموافق لما جاء في إكمال المعلم للقاضي عِيَاضُ الَّذِي أَخَذَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ. (٥/٩٩).

(٣) الذي وجدته في إكمال المعلم الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هَذِهِ الْعِبَارَاتِ بِحُرُوفِهَا: وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (٥/٩٩). وما أثبتته من المخطوط الصواب، تمشياً مع سياق الكلام.

(٤) المعونة للقاضي أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ (٢/٣٥٦).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عِيَاضُ وَهُوَ قَرِيبٌ جَدًّا مِنْ نَصِّ كَلَامِهِ، كَمَا وَرَدَ فِي إكمال المعلم (٥/٩٩).

(٦) الذي وجدته في إكمال المعلم الذي أخذ منه الْفَاكِهَانِي هَذِهِ الْعِبَارَاتِ: يَعْمُ. (٥/٩٩).

(٧) في نسخة (خ) نصيباً. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما وجدته

أو ليس له إلا التقويم، وأنه قد وجب عتق جميعه على معتق نصيبه بحكم السراية على ما سيأتي من الاختلاف في هذا، ولا خلاف في بقاء نصيب المعتق بكل حال بين علماء الأمصار، إلا ما رُوِيَ عن ربيعة من إبطال عتق المعتق لنصيبه معسراً كان أو موسراً.^(١)

ع: وهذا قول لا أصل له مع مخالفته^(٢) جميع الأحاديث.

واختلفوا في الحكم في نصيب شريكه إذا كان المعتقد موسراً على ستة أقوال:

أحدها: أن العبد عتيق، ويُقَوِّم نصيب صاحبه عليه بكل حال، وولاؤه كله له، هذا قول الثوري، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن^(٣)، وأحمد^(٤)، وإسحاق^(٥).

ع: وحكى مثله رواية عندنا في المذهب،^(٦) وقاله الشافعي في الجديد^(٧)، وأن حرية

==

مكتوباً في إكمال المعلم للقاضي عياض الذي نقل منه الفاكهاني (١٠٠/٥).

(١) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض وهو قريب جداً من نص كلامه، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (١٠٠/٥).

(٢) في نسخة (ق) مخالفة. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني. إكمال المعلم للقاضي عياض (١٠٠/٥).

(٣) نقل قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن السرخسي في المبسوط (١٠٣/٧)، بدائع الصنائع للكاساني (٨٩/٤).

(٤) نقل ذلك عنه ابن قدامة في المغني، وكذلك نقل هذا القول عن الثوري، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وإسحاق، (٢٨٢/١٠)، النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٣٧/١٠). وابن عبد البر هذه الأقوال ونص على قول الأوزاعي في الاستذكار (٣١٤-٣١٥).

(٥) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في إكمال المعلم (١٠٠/٥).

(٦) قالوا: يعتق بئلاً. التمهيد لابن عبد البر (٢٧٧/١٤)، والاستذكار لابن عبد البر (٣١٣/٧).

ومعنى بئلاً أي: قطعاً. مقاييس اللغة لابن فارس (١٧٠/١).

(٧) الأم للشافعي (١١٧/٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣٧/١٠)، الاستذكار لابن عبد البر (٣١٣/٧).

بعضه قد سرت في جميعه، وحكمه من يومئذ حكم الحر في الوراثه، وسائر أحكام الأحرار، وليس للشريك فيه غير قيمته على المُعتق، كما لو قتله، وأنه^(١) إن أعتق نصيبه كان عتقه باطلا، وأن المُعتق إذا عسر قبل أخذه بالقيمة أتبعه الشريك بها ديناً، وكذلك لو مات المُعتق قبل نفاد عتق جميعه قُوم عليه، ولو استغرق تركته.

القول الثاني: أنه لا يُعتق / [٢٦٨ / أ / خ] بالسراية وإنما يُعتق بالحكم، وأن العبد [بحكم العبودية]^(٢) في نصيب^(٣) الشريك حتى يحكم بالتقويم، وأن المُعتق إن مات قبل التقويم لم يُقَوِّم عليه ولا على ورثته، وأن الشريك بعد عتقه خير في نصيبه إن شاء قُومَّه عليه وإن شاء أعتقه، فإن أعتقه كان الولاء بينهما، وإن كان المُعتق معدماً بقي الشريك على نصيبه في العبد ولم يعتق غير حصة العبد^(٤)، وإن كان المُعتق موسراً بقيمة بعض نصيب شريكه قُوم عليه بقدر ذلك، وهذا مشهور قول مالك وأصحابه^(٥)، وقول الشافعي في القديم^(٦)، وبه قال داود^(٧) وأهل الظاهر، ثم اختلفوا هل بمجرد التقويم يكون حراً أو بتمام الحكم؟ والأول هو الصحيح من مذهبنا.

(١) في نسخة (ق) فإنه. وما أثبتته من نسخة (خ) أولى، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني . إكمال المعلم للقاضي عياض (١٠٠ / ٥).

(٢) الذي وجدته في المخطوط : بحكمه بالعبودية ، وما أثبتته من المصدر الذي نقل منه الصواب ، حتى يستقيم الكلام. إكمال المعلم للقاضي عياض (١٠٠ / ٥).

(٣) في نسخة (خ) نصف. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما جاء في المصدر الذي نقل منه الفاكهاني . إكمال المعلم للقاضي عياض (١٠٠ / ٥).

(٤) الذي وجدته في المخطوط : المعتق ، وما أثبتته من المصدر الذي نقل منه الفاكهاني هذه العبارات أولى. إكمال المعلم للقاضي عياض (١٠١ / ٥).

(٥) نقل ذلك عنه وعن أصحابه ابن عبد البر في الاستذكار (٣١٣ / ٧).

(٦) الاستذكار لابن عبد البر (٣١٣ / ٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣٨ / ١٠).

(٧) نقل ابن عبد البر قول الشافعي في القديم و قول داود الظاهري. الاستذكار (٣١٣ / ٧).

القول الثالث: قول أبي حنيفة: ^(١) «أنَّ الشريك مُخَيَّرٌ، إن شاء استسعى العبدُ في نصف قيمته، وإن شاء أعتق نصيبه» ^(٢) والولاء بينهما، وإن شاء قوَّم على شريكه نصيبه، ثم يرجع المُعْتَقُّ بما دفع إليه على العبد يستسعيه في ذلك، والولاء كله له، قال: والعبد في مدة السعاية بمنزلة المكاتب في جميع أحكامه.

القول الرابع: قول عثمان البتي ^(٣): لا شيء على المُعْتَقِّ إلا أن تكون جارية رائعة تُراد للوطء، فيضمن ما أدخل على صاحبه فيها من الضرر. ^(٤)

القول الخامس: حكاه ابن سيرين أنَّ القيمة في بيت المال. ^(٥)

وهذان القولان شاذان يخالفان للحديثين جميعاً حديث ابن عمر، وحديث أبي هريرة. ^(٦)

قلت: حديث أبي هريرة سيأتي. ^(٧)

ع: وكذلك مذهب أبي حنيفة لم يقل بواحد من الحديثين / [١٧٩ / ب / ق]، ومذهبه خارج عنهما. ^(٨)

(١) المبسوط للسرخسي (١٠٣/٧)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٥٥/٢)، بدائع الصنائع للکاساني (٨٩/٤)، بداية المبتدي للمرغيناني (٩٢).

(٢) في نسخة (خ) نفسه. وما أثبتته من نسخة (ق) الصواب، حتى يستقيم الكلام، الموافق لما وجدته مكتوباً في إكمال المعلم للقاضي عياض (١٠١/٥).

(٣) عثمان بن مسلم البتي، أبو عمرو، البصري، ويقال: اسم أبيه سليمان، صدوق، عابوا عليه الإفتاء بالرأي، من الخامسة، مات سنة ١٤٣ هـ، ٤. التقريب (٣٨٦) رقم (٤٥١٨).

(٤) وقد نقل ابن حزم قوله في المحلى (١٩٢/٩)، وابن قدامة في المغني (٢٨٢/١٠).

(٥) نقل ذلك عنه ابن دقيق العيد في إكمال الأحكام (٢٥٨/٤)، وابن حزم في المحلى (١٩٢/٩).

(٦) إلى هنا ينتهي كلام القاضي عياض وهو قريب جداً من نص كلامه، كما ورد في إكمال المعلم (١٠١/٥).

(٧) وهو الحديث الذي يلي هذا الحديث مباشرة.

(٨) الذي وجدته في إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات: وهذه سنة خارج

القول السادس: حُكي عن إسحاق بن راهوييه^(١): أن هذا الحكم في الذكور من العبيد دون الإناث، إذ لم يُذكر في الحديث، وهذا أشدّ الأقوال.

قلت: وهذه نزعة ظاهرية من إسحاق رحمه الله تعالى.

هذا حكم المؤسر.

واختلفوا في المعسر على أربعة أقوال فقال مالك^(٢)، والشافعي^(٣)، وأحمد^(٤)، وأبو عبيد: لا يتبع بشيء، وينفذ عتق نصيبه الذي أعتق، كما جاء في حديث ابن عمر وغيره، ولا سعاية عليه وعلى هذا جمهور علماء الحجاز^(٥)، لقوله في الحديث الآخر: «فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ» إلى قوله: «وَلَا فَاقْدَ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»، وهذا اللفظ ثابت من رواية مالك^(٦) وغيره^(٧) في الحديث، وسقطت هذه اللفظة عند القعنبي^(٨) وابن بكير في رواية، وسقطها عند الحفاظ وهم ممن سقطت منه، والمعروف لكافة رواة نافع ورواة مالك ثباتها وصحتها.

==

عنها. (١٠١/٥). وما أثبتته من المخطوط موافق مع سياق الكلام.

(١) نقل ذلك عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٣٨/١٠).

(٢) الاستذكار لابن عبد البر (٣١٣/٧).

(٣) نقل ذلك عنه النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٣٨/١٠).

(٤) المغني لابن قدامة (٢٨٥/١٠).

(٥) نقل ذلك عنهم النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٣٨/١٠).

(٦) أخرجه مالك في كتاب (٣٨) العتق والولاء، باب (١) من أعتق شركا له في مملوك (٧٧٢/٢).

الحديث (١٤٦٢) وهو في الصحيحين وقد سبق تخريجها ج ٢ ص ٧٤٥.

(٧) صحيح ابن جبان (١٥٥/١٠)، سنن أبي داود (٢٤/٤)، سنن ابن ماجه (٨٤٤/٢).

(٨) عبدالله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن، البصري، أصله من المدينة، وسكنها

مدة، ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا، من صغار التاسعة، مات

سنة ٢٢١هـ، بمكة، خ م د ت س. التقريب (٣٢٣) رقم (٣٦٢٠).

واختلف قول مالك في مراعاة المعس^(١) هل بمجرد العتق؟ أو باتصاله إلى يوم الحكم؟ وقال الكوفيون: باستسعاء العبد في حصة الشريك، وبه قال الأوزاعي وإسحاق وابن أبي ليلى وابن شبرمة^(٢).

ثم اختلفوا في رجوع العبد بما أدى على المعتق.

فقال ابن أبي ليلى، وابن شبرمة^(٣): يرجع عليه. ولم ير أبو حنيفة وصاحبه الرجوع، وهو عند أبي حنيفة كحكم المكاتب مدة السعاية، وعند الآخرين هو حر بالسراية.

وقال زفر^(٤): يُقَوَّم على المعتق، كان معسراً أو موسراً، يؤديها في العسر متى أيسر، وقاله بعض البصريين^(٥)، وقال آخرون: إذا كان معسراً بطل عتق الأول.

وهذان شاذان مخالفان للأحاديث كلها - أيضاً - وهذه الحجة القوية أن من أعتق بعض عبده أنه يكمل عليه عتقه.

وهل يجب ذلك بالحكم أو بالسراية؟ فيه عندنا روايتان، وعلى هذا جماعة علماء أهل الحجاز والعراق دون استسعاء، إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة أنه يستسعي لمولاه في بقية قيمته، وخالفه أصحابه^(٦) في ذلك، وقالوا بقول الجماعة، لكنه روي عن ربيعة، وطائوس، وحماد، والحسن^(٧)، على خلاف عنه نحو قوله،

(١) الذي وجدته في إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات: العسر. (١٠٢/٥). وما أثبتته من المخطوط أقرب إلى سياق الكلام.

(٢) نقل ذلك عنهم النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٣٨/١٠).

(٣) نقل ذلك عنها ابن عبد البر في الاستذكار (٣١٤/٧)، وابن رشد في بداية المجتهد (٢٧٥/٢).

(٤) الاستذكار لابن عبد البر (٣١٥/٧).

(٥) نقل ذلك عنهم النووي في شرحه على صحيح مسلم (١٣٨/١٠).

(٦) الذي وجدته في إكمال المعلم الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات: صاحبه. (١٠٢/٥)، وكذلك في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (٣٩٥/١٠). وما هو مثبت في المخطوط موافق لما جاء في التمهيد لابن عبد البر (٢٨٤/١٤). فلعله الصواب. والله أعلم.

(٧) الحسن بن صالح بن حي الهمداني، أبو عبد الله، مات سنة ١٧٦هـ، وقيل غير ذلك. طبقات الفقهاء =

وقاله أهل الظَّاهِر، ^(١) وذُكر عن الشَّعْبِي، و[عبيد] ^(٢) الله بن الحسن: يعتق الرجل من مال عبده ما شاء. ^(٣) انتهى.

[وقوله - عليه السلام - : « قِيمَةٌ عَدْلٍ » أي: لا زيادة ولا نقص] ^(٤)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - ^(٥) : « وَعَتَّقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ »، وفي كتاب أبي داود ^(٦) : « ثُمَّ عَتَّقَ عَلَيْهِ » ^(٧) دليل واضح للقول بأنَّ العتق بالحكم دون السَّرايَةِ. ^(٨)
وهو المشهور من مذهبنا كما تقدم.

==

للشَّيرَازي (٨٦).

(١) نقل ذلك عن هؤلاء كلهم ابن عبد البر في الاستذكار (٣١٦/٧).

(٢) الذي وجدته في المخطوط: عبد الله وما أثبتته الصواب الموافق لما وجدته في إكمال المعلم للقاضي عياض الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم (١٠٢/٥)، وكذلك الاستذكار لابن عبد البر (٣١٦/٧)، وشرح مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِي (١٣/١٠).

قال الشيخ عبدالعزيز بن أحمد المشيخ أثناء تحقيقه لكتاب الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: وهو الصواب. (٣٩٦/١٠).

وهو: عُبَيْدُ اللَّهِ بن الحسن بن الحُصَيْن بن أبي الحر العَنْبَرِي البَصْرِي، قاضيهَا، ثقة فقيه، لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة، من السابعة، مات سنة ١٦٨ هـ، ليس له عند مُسْلِمٍ سوى موضع واحد في الجنائز، م خد. التقريب (٣٧٠) رقم (٤٢٨٣).

(٣) إلى هنا هذا كله كلام القاضي عياض وغالبه نص كلامه، كما ورد في إكمال المعلم (١٠١/٥ - ١٠٢).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

(٥) في نسخة (ق) وقوله عليه والسلام.

(٦) سنن أبي داود (٢٥/٤) الحديث (٣٩٤٧).

(٧) قطعة من حديث أخرجهَا مُسْلِمٌ في كتاب (٩) الأَيِّمَانِ، باب (٢) من أعتق شركا له في عبد (٣/١٢٨٦) الحديث (١٥٠١).

(٨) من قول الفاكهاني: وقوله - عليه السلام - : « قِيمَةٌ عَدْلٍ » أي: لا زيادة ولا نقص إلى هنا هذا كله منصوص عليه في إكمال المعلم للقاضي عياض (١٠٢/٥).

وقد اختلف عندنا فيما إذا كان الشريك المُعتَق معسرا هل لمن / [٢٦٨ / ب / خ] لم يُعتَق إتباعه بالقيمة في ذمته وإكمال العتق عليه أولا؟ على قولين. ^(١)

وفي القول بالإتباع عندي ضعف، لقوله - عليه الصلاة والسلام - ^(٢): «وَالْأَفَقْدُ عَتَقَ عَلَيْهِ مَا عَتَقَ» إذ المفهوم منه عتق ما عتق فقط، لأنَّ الحكم السابق يقتضي عتق الجميع - أعني عتق الموسر - فيتعين أن يكون عتق المعسر غير مقتضٍ لذلك الحكم، إذ حكم الإعسار يخالف لحكم الإيسار قطعاً، وَلَعَلَّ القائل بالإتباع يتمسك برواية أيوب ^(٣) عن نافع ^(٤)، وجعل قوله: «وَالْأَفَقْدُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» من كلام نافع لا من نفس الحديث، فإن كان قد تمسك بذلك فهو مُتَمَسِّكٌ ضعيف جداً، لأنَّ أيوب مرَّة قال: «وَلَا أَذْرِي أَشْيَءٌ قَالَهُ نَافِعٌ أَمْ ^(٥) هُوَ مِنَ الْحَدِيثِ». ^(٦)

ع: وظاهره أنَّه من قول النبي ﷺ، وكذلك رواه مَالِكٌ ^(٧)، وعُبَيْدُ اللَّهِ العُمَرِيُّ ^(٨)،

(١) هذا السؤال وهذا الجواب منصوص عليه في المعلم للمازري (٢/ ١٤٤).

(٢) في نسخة (ق) عليه والسلام.

(٣) في نسخة (ق) أبي أيوب. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب.

وهو أيوب بن أبي تيممة كَيْسَانَ السَّخْتِيَّانِي، أَبُو بَكْرٍ، البَصْرِيُّ، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة ١٣١ هـ، وله خمس وستون، ع. التقريب (١١٧) رقم (٦٠٥).

(٤) أخرجه البُخَارِيُّ في كتاب (٥٤) العِتْقِ، باب (٤) إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء (٢/ ٨٩٣) الحديث (٢٣٨٨)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأَيِّانِ، باب (٢) من أعتق شركا له في عبد (٣/ ١٢٨٦) الحديث (١٥٠١).

(٥) في نسخة (ق) أو.

(٦) صحيح البُخَارِيُّ (٢/ ٨٩٣) الحديث (٢٣٨٨).

(٧) أخرجه مَالِكٌ في الموطأ في كتاب (٣٨) العتق والولاء، باب (١) من أعتق شركا له في مملوك (٢/ ٧٧٢) الحديث (١٤٦٢).

(٨) كما أخرج ذلك البُخَارِيُّ في كتاب (٥٤) العِتْقِ، باب (٤) إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء (٢/ ٨٩٣) الحديث (٢٣٨٧)، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأَيِّانِ، باب (٢) من أعتق شركا له في عبد =

ووصلاه بالحديث من قول النبي ﷺ قال: وما قاله مَالِكُ / [١٨٠ / أ / ق]،
وعُبَيْدُ اللَّهِ أُولَى، وقد جَوَّدَاهُ، وهما أثبت في نافع من أَيُّوب عند أهل هذا الشأن،
فكيف وقد شك أَيُّوب - كما تقدم -، وقد رواه يحيى بن سَعِيد^(١) عن نافع،
وقال في هذا الموضع: «وإلا فقد جاز ما صنع»^(٢)

=

(٣/ ١٢٨٦) الحديث (١٥٠١) بنحوه.

وأما عُبَيْدُ اللَّهِ العمري فهو: عُبَيْدُ اللَّهِ بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العمري،
المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت، قدمه أَحْمَدُ بن صالح على مَالِكِ في نافع، وقدمه ابن مَعِين في الْقَاسِمِ عن
عائشة على الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عنها، من الخامسة مات سنة بضع وأربعين ومئة، ع. التقريب (٣٧٣)
رقم (٤٣٢٤).

(١) يحيى بن سعيد بن قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ المدني، أبو سعيد، القاضي، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة
١٤٤هـ أو بعدها، ع. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٩).

(٢) أخرجه النَّسَائِيُّ - رحمه الله - قال: أخبرنا أَحْمَدُ بن سليمان، قال ثنا يزيد بن هارون، قال أنا يحيى بن
سعيد، عن نافع أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقول: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره.

التعريف برجال السند:

- أَحْمَدُ بن سليمان بن عبد الملك، أبو الحسين، الرَّهَائِيُّ، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة
٢٦١هـ، س. التقريب (٨٠) رقم (٤٣).

- يزيد بن هارون: سبقت ترجمته في باب الصيد، الحديث الرابع ج ٢ ص ٦٠٠. قال ابن حجر: ثقة
متقن عابد. التقريب (٦٠٦) رقم (٧٧٨٩).

- يحيى بن سعيد: سبقت ترجمته في كتاب القصاص، الحديث الثالث ج ١ ص ٣١٧. قال عنه ابن
حجر: ثقة ثبت. التقريب (٥٩١) رقم (٧٥٥٩).

- نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة ١١٧هـ أو بعد
ذلك، ع. التقريب (٥٥٩) رقم (٧٠٨٦).

- ابن عمر:

تخريج الحديث:

أخرجه النَّسَائِيُّ في السنن الكبرى (٤٠) فضل العتق، باب (٤) ذكر العبد يكون بين اثنين فيعتق
له

فجاء به^(١) على المعنى.^(٢)

وإنما يبقى النظر فيما يبقى بعد العتق، هل حكمه حكم الرّق، أو يستسعى العبد فيه؟ وقد منع بعض القائلين بالاستسعاء دلالة الحديث على بقاء الرّق في الباقي، وقال: إنما يدل على عتق هذا النصيب فقط.

وسياتي الكلام على شيء من هذا في الحديث الذي يلي هذا الحديث.^(٣)



==

أحدهما نصيبه، واختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبدالله بن عمر في ذلك (٣/ ١٨٤) الحديث (٤٩٥٨)، من الطريق السابق الذكر.

الحكم:

إسناده صحيح. والله أعلم.

(١) في نسخة (ق) ما صنع فكأنه على. وما أثبتته من نسخة (خ) الصواب، حتى يستقيم الكلام. الموافق لما جاء في المصدر الذي أخذ منه الفاكهاني هذه العبارات. إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ١٠٤).

(٢) إلى هنا ينتهي نص كلام القاضي عياض، كما ورد في كتابه إكمال المعلم (٥/ ١٠٤).

(٣) من قول الفاكهاني: وإنما يبقى النظر فيما يبقى بعد العتق إلى هنا هذا كله معنى كلام ابن دقيق العيد، كما ورد في إحكام الأحكام (٤/ ٢٥٩).

❖ الحديث الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ [قال] ^(١): «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ، فَعَلَيْهِ خَلَاصَةٌ ^(٢) فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قُسُومَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ ^(٣) عَلَيْهِ». ^(٤)

❖ الشرح:

يقال: شَقَصَ وشَقَصَ - [بكسر الشين وفتحها] - ^(٥) وشَقِصَ، مثل رغيف، ثلاث لغات، وهو: النصيب. ^(٦)

وقوله ﷺ: «مِنْ مَمْلُوكٍ» يشمل الذكر والأنثى، ^(٧) وقد تقدم ^(٨) خلاف إسحاق، وتخصيصه الحديث بالذكر دون الأنثى. ^(٩)

وقوله ﷺ: «فَعَلَيْهِ خَلَاصَةٌ» ظاهره حجة للقول بأن العتق بالتقويم دون السراية -

(١) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٨٨٢/٢) الحديث (٢٣٦٠) ومُسْلِم (١١٤٠/٢) الحديث (١٥٠٣).

(٢) خَلَاصَةٌ أي: فعلية أداء قيمة الباقي من ماله لِيَتَخَلَّصَ مِنَ الرِّق. عمدة القاري للعيني (٥٦/١٣).

(٣) في نسخة (ق) مشوق. وما هو مثبت موافق لما جاء في صحيح البخاري (٨٨٢/٢) الحديث (٢٣٦٠)، ومُسْلِم (١١٤٠/٢) الحديث (١٥٠٣). وما جاء في نسخة (ق) لم أقف عليه.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (٥٢) الشَّرِكَةِ، باب (٥) تقويم الأشياء بين الشُّرَكَاء بقيمة عدل (٨٨٢/٢) الحديث (٢٣٦٠) بلفظه، ومُسْلِم في كتاب (١٠) العتق، باب (١) ذكر سعاية العبد (١١٤٠/٢) الحديث (١٥٠٣) بمثله مع اختلاف يسير في حروفه.

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) تفسير غريب ما في الصحيحين للأزدي الحميدي (٣٣٨)، النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٢/٤٩٠)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٢٥٧).

(٧) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤/٢٦٠).

(٨) وذلك في كتاب العتق، الحديث الأول ج ٢ ص ٧٥٣.

(٩) في نسخة (ق) وتخصيصه بالذكر دون الأنثى في الحديث.

كما تقدم - ^(١)، إذ اللفظ يُشعر بالاستقبال. ^(٢)

[وقوله ﷺ: « في ماله » حجة على ابن سيرين رحمه الله القائل: بأنه يُعتق من بيت المال]. ^(٣)

وقوله ﷺ: « ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غير مَشْقُوقٍ عليه » قد يُؤخذ منه مشروعية الاجتهاد، والعمل بغالب الظن، ^(٤) إذ لم يحد - عليه الصلاة والسلام - ^(٥) في ذلك حداً، ووكل عدم المشقة إلى الحاكم في ذلك.

وهذا الحديث مستند القائلين بالاستسعاء في حال عسر المُعتق الأول، وهو معارض بما تقدم ^(٦) من قوله - عليه الصلاة والسلام - ^(٧): « وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ »، ويبقى النظر في ترجيح إحدى الدالتين على الأخرى. ^(٨) والله أعلم.



(١) وذلك في كتاب العتق، الحديث الأول ج ٢ ص ٧٥١.

(٢) ذكر معنى ذلك ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في إحصاء الأحكام (٤ / ٢٦١).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

وما ذكره الفاكهاني من كون هذه العبارة حجة على ابن سيرين فقد ذكر ذلك ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في إحصاء الأحكام (٤ / ٢٦١).

(٤) ذكر ذلك ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في إحصاء الأحكام (٤ / ٢٦١).

(٥) في نسخة (ق) عليه السلام. وما أثبتته من نسخة (خ) أشمل.

(٦) وذلك في كتاب العتق، الحديث الأول ج ٢ ص ٧٤٥.

(٧) في نسخة (ق) عليه السلام. وما أثبتته من نسخة (خ) أشمل.

(٨) من قول الفاكهاني: وهذا الحديث مستند القائلين بالاستسعاء هذا معنى ما ذكره ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في إحصاء الأحكام (٤ / ٢٦١).

❖ المَدِينَةُ الثَّالِثَةُ:

عن جَابِر بن عبد الله رضي الله عنه قال: « دَبَّرَ رَجُلٌ غُلَامًا لَهُ » ^(١) - وفي لفظ: « بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا عَنْ دُبِيرٍ لَمْ يَكُنْ [لَهُ] » ^(٢) مَالٌ غَيْرُهُ فَبَاعَهُ بِثَمَانِيَةِ دِرْهَمٍ ثُمَّ أَرْسَلَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ. » ^(٣)

❖ الشَّرْحُ:

قال أهل اللغة: « التَّدْبِيرُ: عَتَقَ الْعَبْدَ عَنْ دُبِيرٍ، وَهُوَ أَنْ يُعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِ صَاحِبِهِ. » ^(٤)
 و[هو] ^(٥) في الشرع كذلك، عبَّرَ عنه بعض أصحابنا بأنه: عتق مقيد بموت العاقد. ^(٦)
 وله أحكام خالف فيها العتق إلى أجل، والوصية بالعتق بعد الموت، على ما هو مقرر في كتب الفقه.

(١) الرجل المنعم بالعتق هو: أبو مذكور الأنصاري، والغلام المنعم عليه بالعتق: اسمه يعقوب القبطي، والذي اشتراه: نعيم بن عبد الله العدوي. غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (١/ ٤٧٤).

وأما هذه الرواية: فقد أخرجها البخاري في كتاب (٣٩) البيوع، باب (٥٩) بيع المزايدة (٢/ ٧٥٣) الحديث (٢٠٣٤) وغير ذلك بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (٣) جواز بيع المدبر (٣/ ١٢٨٩) بلفظه.

(٢) الزيادة من نسخة (ق). وهي موافقة لما جاء في صحيح البخاري (٦/ ٢٦٢٧) الحديث (٦٧٦٣)، ومُسْلِمٌ (٣/ ١٢٨٩) الحديث (٩٩٧)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب (٩٧) الأحكام، باب (٣٢) بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم وقد باع النبي ﷺ مُدَبِّرًا مِنْ نَعِيمِ بْنِ النَّحَّامِ (٦/ ٢٦٢٧) الحديث (٦٧٦٣) بنحوه، ومُسْلِمٌ في كتاب (٧) الأيمان، باب (٣) جواز بيع المدبر (٣/ ١٢٨٩) الحديث (٩٩٧) بنحوه.

(٤) هذا نص تعريف الجَوْهَرِيِّ له، كما ورد في كتابه الصحاح (١/ ٥٣٨).

(٥) الزيادة من نسخة (ق).

(٦) السيل الجرار للشُّوكَانِي (٣/ ٣٨٦).

وظاهر الحديث جواز بيع المُدَبَّر،^(١) وهو مذهب الشَّافِعِي^(٢)، ومذهبنا منع بيعه^(٣)، واستدل أصحابنا بحديث خَرَّجَهُ الدَّارَقُطْنِي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لَا يُبَاعُ المُدَبَّرُ وَلَا يُوهَبُ وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثُّلُثِ»^(٤).

- (١) إحكام الأحكام لابن دَقِيقِ الْعِيد (٢٦٣/٤)، شرح النَّوَوِي على صحيح مُسْلِم (١٤١/١١).
 (٢) الأَمُّ لِلشَّافِعِي (٢٤٣/٧)، الحَاوِي الْكَبِيرُ لِلْمَأْوَرِدِي (١٠٢/١٨)، المَجْمُوعُ لِلنَّوَوِي (٢٣١/٩)، المَهْذَبُ لِلشَّيْزَانِي (٨/٢)، الوَسِيطُ لِلْعَزَالِي (٤٦٨/٣)، مَغْنِي الْمَحْتَاكِ لِلشَّرِينِي (٥١٢/٤).
 (٣) المَوْطَأُ (٨١٤ - ٨١٥/٢)، المَعُونَةُ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ (٣٩٥/٢)، التَّلْقِينُ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ (٥٢٧/٢)، المَقْدِمَاتُ لَابْنِ رُشْدٍ (٣١١/٢)، الْمُتَقَى لِلْبَاجِي (٤٥/٧)، جَامِعُ الْأَمْهَاتِ لَابْنِ الْحَاجِبِ (٥٣٣)، التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِلْمَوَاقِ (٣٤٢/٦).
 (٤) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ: نَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَاءِ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَجَمَاعَةٌ قَالُوا: نَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ، نَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، أَبُو مُعَاوِيَةَ، الْجَزْرِيُّ، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدَةَ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَهُ.

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِي فِي كِتَابِ (٩) الْمَكَاتِبِ (١٣٨/٤) الْحَدِيثَ (٥٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ (٨٥) الْمَدْبَرِ، بَابِ (٢) مَنْ قَالَ لَا يَبَاعُ الْمَدْبَرُ (٣١٤/١٠) مِنْ طَرِيقِ الدَّارَقُطْنِيِّ السَّابِقِ الذِّكْرُ إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَهُمَا بِلَفْظٍ: الْمَدْبَرُ لَا يَبَاعُ....».

الْحُكْمُ:

قَالَ الدَّارَقُطْنِي: لَمْ يَسْنِدْهُ غَيْرُ عُبَيْدَةَ بْنِ حَسَّانٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِهِ. سَنَنَ الدَّارَقُطْنِي (١٣٨/٤) رَقْمَ (٥٠)، وَكَذَلِكَ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٣١٤/١٠).

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ - وَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ -، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدَةَ بْنِ حَسَّانٍ - وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ -، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو. وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو مِنْ قَوْلِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، لثِقَةِ حَمَّادٍ، وَضَعْفِ رَاوِيهِ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ. بَيَّانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ (٥٥٤/٣).

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي عَمْرُو بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ: رَوَى عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدَةَ بْنِ حَسَّانٍ مُنَاكِيرٌ، وَسَاقَ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ أَحَادِيثَ، وَقَالَ: كُلُّهَا غَيْرُ مُحْفُوظَةٍ. الْكَامِلُ فِي الضَّعْفَاءِ لَابْنِ عَدِيٍّ (١٤١/٥) رَقْمَ (١٣٠٢)،

قال سَحْنُونُ مِنْ أَصْحَابِنَا: وَقَدْ تَأَكَّدَ مَنَعَ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ عِنْدَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَأنَّ عَتَقَهُ مَتَعَلِّقٌ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ كَأَمِّ الْوَلَدِ.

قال بعض أصحابنا: وقد قضى عمر رضي الله عنه بإبطال بيعه في ملأ خير القرون، ولم ينكر عليه أحد، وهذا كالإجماع. ^(١)

==

وكذلك نقل ابن حجر كلام ابن عدي في لسان الميزان (٣٦٨/٤) رقم (١٠٨٣)، وابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين (٢٢٨/٢) رقم (٢٥٧٠)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٣٢٧/٥) رقم (٦٤٠٥ - ٦٣٤٢) والمغني في الضعفاء للذهبي (٤٨٦/٢) رقم (٤٦٧٤).

وقال ابن جبان في عبيدة بن حسان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، كتبنا من حديثه نسخة عن هؤلاء شبيها بمئة حديث كلها موضوعة، فلست أدري أهو كان المتعمد لها، أو أدخلت عليه فحدث بها؟ وأيا كان من هذين فقد بطل الاحتجاج به في الحالين. المجروحين لابن جبان (١٨٩/٢) رقم (٨٢٥)، وكذلك نقل الذهبي قول ابن جبان فيه: أنه يروي الموضوعات عن الثقات. المغني في الضعفاء (٤٢١/٢) رقم (٣٩٨٥).

قال الشيخ الألباني بعد أن نقل قول ابن جبان: أنه يروي الموضوعات عن الثقات قال: قلت: وهذا منه بلا شك، فقد صح أنه رضي الله عنه باع المدبر، فقال جابر رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ». سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٠٥/١) الحديث (١٦٤).

قال الحافظ العراقي: وهو حديث ضعيف. طرح الشرب في شرح التقریب (١٨٢/٦).

قال ابن حجر: وقال أبو زُرْعَةَ الموقوف أصح. تلخيص الحبير (٢١٥/٤).

قال ابن الملقن: وقد اتفق الحفاظ على تصحيح رواية الوقف، وتضعيف رواية الرفع. البدر المنير (٧٣٦/٩).

قال العظيم أبادي: حديث ضعيف، لا يُحتج بمثله. عون المعبود (٣٥٣/١٠).

قال عبدالرؤوف المناوي: إسناده ضعيف، والصحيح وقفه. التيسير بشرح الجامع الصغير (٤٥/٢).

قال الشيخ الألباني: موضوع. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٠٥/١) الحديث (١٦٤).

(١) نقل ذلك عن أبي الوليد الباجي الزيلعي في تبیین الحقائق (٩٨/٣)، والعيني في عمدة القاري (٢٦٢/١١).

فإن احتج علينا الشافعية بحديث جابر هذا قلنا لهم: الواقعة واقعة حال لا عموم لها فيجوز أن يُحمل على صورة نقول فيها: بجواز بيعه في الدين السابق دون اللاحق، فلا تقوم علينا الحجة في المنع من بيعه في غيرها، وتسلم لنا أدلتنا المتقدمة. والله أعلم.

قال الله - تعالى ^(١) / - [٢٦٩ / أ / خ]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۝ دَعْوُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۝ [١٨٠ / ب / ق] ۝ وَأَخِرُ دَعْوُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ ^(٢)، الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، اللهم صلي على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي، وعلى آل محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد النبي الأمي، وعلى آل محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد.

نَجْزِ الْكِتَابُ وَرَبَّنَا الْمَحْمُودُ **** وله المكارم والعلا والجود

رَبُّ يَجُودُ عَلَى الْعِبَادِ بِفَضْلِهِ **** رب كريم واحد ذو جود

وها أنا استغفر الله جلّت قدرته مما زل به الفهم، أو طغى به القلم، ومما اضطررنا إلى تصنع في كلام رتبناه، أو معنى أو ضحناه، أو دعاء سرّ أظهرناه، ونستغفره من أقاويلنا التي تخالف أعمالنا، ومن ظواهرنا التي لا توافق سرائرنا، ونسأله أن ينفع بهذا المصنّف من كتبه، أو استكتبه، أو قرأه، أو سمعه، أو نظر فيه، وصلى الله على محمد، [وعلى] ^(٣) آلّه الطيبين الطاهرين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على مولانا محمد وآله. ^(٤) [١٨١ / ب / ق]

قال مُصَنِّفُهُ - رحمه الله تعالى - وكان الفراغ من تصنيفه في الكرة الثانية يوم الأربعاء في اثنا شهر جمادى الأولى سنة عشر وسبع مئة أحسن الله خاتمتها.

(١) في نسخة (ق) عز وجل.

(٢) سورة يونس، الآيتان (٩ - ١٠).

(٣) الزيادة من نسخة (ق).

(٤) الزيادة من نسخة (ق).

وكان الفراغ من نسخه على يد العبد الفقير إلى عفو ربه، المستغفر من خطيئته وذنبه،
 اضعف عباد الله، وأحوجهم إليه، قاسم بن محمد بن مُسلم بن مخلوف الترونجي المالكي
 الشاذلي،^(١) يوم الاثنين الرابع عشر من جمادى الآخرة، عام اثنتين وتسعين وسبع مئة،
 أحسن الله تقضيه، وعرفنا بركته ومنه، آمين وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله حمداً يوافي
 نعمه، ويكافئ مؤيده، وغفر الله لناسخه، ولمن دعا له بالمغفرة، ولجميع المسلمين، والحمد لله
 الذي بنعمته تتم الصالحات. / [٢٦٩ / ب / خ]

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٦/ ١٩٢).

الخاتمة

اللهم ربنا لك الحمد، ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي أرسله الله تعالى للعالمين فبلغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، فصلوات ربي وسلامه عليه أما بعد:

فهذه خاتمة الرسالة، فيها ذكر جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا العمل، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١ - أن هذا الكتاب له مكانة علمية عند أهل العلم وخاصة المالكية، فقد نقل منه العديد من العلماء.

٢ - أن هذا الشرح قد امتاز بالفوائد الجلية، والتحقيقات النادرة، ومنها ما نص الفاكهاني عليه حيث قال: فَقَلَّ ما تجده في كُتُب الْعَرَبِيَّةِ .

٣ - أن أكثر الأحاديث التي استشهد بها الفاكهاني إما أنها صحيحة، أو حسنة، أو ترتقي إلى الصحيح أو إلى الحسن وما حكم بوضعه قليل جداً.

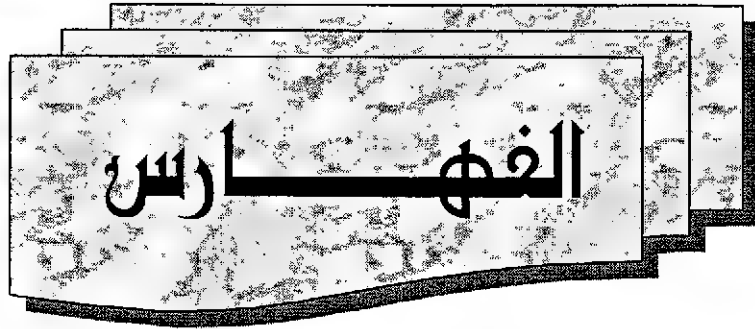
٤ - أن هذا الشرح يُعتبر من أهم وأوسع شروح عمدة الأحكام، من حيث النواحي الفقهية، والأصولية، والتفسيرية، والحديثية، والنحوية، واللغوية، والوعظية وغير ذلك، ولذلك كان مرجعاً لمن جاء بعده كابن الملقن رحمته الله فقد استفاد منه في كتابه الإعلام بفوائد عمدة الأحكام استفادة عظيمة لا يعرفها إلا من اطلع على كتابه، وقد سبق كلام ابن فرحون فيه في مقدمة الكتاب.

٥ - أن الفاكهاني له اطلاع واسع بالمذهب المالكي، وكذلك المشهور منه، فتجده كثير ما يشير إلى أن هذا هو المشهور من المذهب حتى الذين نقلوا منه قالوا: وقد شهره الفاكهاني في العمدة، وهذا إن دلّ فإنما يدل على تعمقه في المذهب المالكي وسعة اطلاعه.

٦ - أن المصادر التي نقل منها الفاكهاني أغلبها كتب مالكية أصيلة.

التوصية:

١ - الفاكهاني رحمه الله نص على جملة من الكتب التي استفاد منها، وهي - والله أعلم - في عداد المخطوطات المحبوسة في داخل المكتبات - فلم أقف عليها بعد السؤال والبحث عنها، ولذلك ينبغي أن تكون هذه الكتب محل عناية الباحثين، والسعي إلى البحث عنها، وإخراجها إلى القراء، مثل كتاب البيان والتقريب في شرح التهذيب لعبدالكريم الإسكندري. قال عنه ابن فرحون: وهو كتاب كبير جمع فيه علومًا جمة، وفوائد غزيرة، وأقوالًا غريبة، نحو سبع مجلدات، وكتاب المؤتلف والمختلف للحازمي، وجامع اللغة للقرّاز التميمي، وغيرها من الكتب التي نقل منها الفاكهاني رحمه الله، وهو لم ينقل منها إلا لما لها من مكانة وقيمة علمية، وقد وقفت على كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار في ما استغلّق من كتاب الموطأ ومُسْلِمَ والبُخَارِي وإيضاح مبهم لغاتها، في غريب الحديث لابن قَرَفُول، مخطوط في المكتبة المركزية، قسم المخطوطات برقم (١١٠٠) وهو ناقص وخطه جيد فلعلَّ الله تعالى أن ييسر مَنْ يقوم عليه، ويبحث عن باقيه فهو كتاب جيد في بابه. والله أعلم.



وفيه:

- ❖ (١) فهرس الآيات القرآنية
- ❖ (٢) فهرس الأحاديث والآثار.
- ❖ (٣) فهرس الأبيات الشعرية.
- ❖ (٤) فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ❖ (٥) فهرس الكتب الوارد ذكرها في المتن المخصص لي .
- ❖ (٦) فهرس الفرق.
- ❖ (٧) فهرس القبائل.
- ❖ (٨) فهرس الأماكن والبلدان.
- ❖ (٩) فهرس المصادر والمراجع .
- ❖ (١٠) فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿فَمَنْ بَعَّ هَذَا﴾	٣٨	٦٣٦
﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾	١٥٣	٦٨١
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾	١٨٨	٣٧٩
﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾	١٩٤	٣٢٨
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾	٢١٩	٦١٢
﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	٢٢٩	١٦٠
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	٢٧١
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	٢٨٠
﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ﴾	٢٣٤	١٩٣
سورة آل عمران		
﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾	٣٥	٤٨١
﴿وَحَصُورًا﴾	٣٩	٤٦٠
﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾	٩٧	٦٨٤
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿٣١﴾ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	١٦٩ - ١٧٠	٦٧٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿وَأَتُوا النَّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾	٤	١١٧، ١٣٧
﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾	١٥	٣٧٧
﴿وَأَمْهَتُكُمُ اللَّيِّ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضْعَةِ﴾	٢٣	٢٧٢
﴿مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّيِّ دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾	٢٣	٢٩٧
﴿أَنْ تَبْتَغُوا مَوَالِكُمْ﴾	٢٤	١٣٨
﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾	٢٥	١٣٨
﴿فَإِذَا أُحْصِنَ﴾	٢٥	٣٨٩
﴿إِنْ يَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَعْيَاتِكُمْ﴾	٣١	٥٢٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾	٤٣	٦١٢
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	٤٨	٥٣٢
﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِنَحِيَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾	٨٦	٦٥٤
﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَلْسَلَّمْ لَسْتُ مُؤْمِنًا﴾	٩٤	٦٥٣
﴿أَسْلِحَتْكُمْ وَخَذُوا﴾	١٠٢	٧٢٤
سورة المائدة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾	١	٤٨١
﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾	٤	٥٨٢
﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾	٢٣	٢٠١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا ﴾	٢٤	٣٦١
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي ﴾	٢٥	٣٦١
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٤١٠
﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾	٤٢	٤٠٧
﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾	٤٤	٤٠٨
﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾	٤٢	٥٠٨
﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾	٩٠	٦١٣
﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾	٩١	٦١٢
﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾	٩٦	٥٧٤
سورة الأنعام		
﴿ وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَّائِيلِسُونَ ﴾	٩	٦٦٥
﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾	١٢٧	٦٥٢
﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾	١٤٥	٦١٣
سورة الأعراف		
﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ ﴾	٣٣	٦١٤
﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾	١٩٠	٧٤٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنفال		
﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾	١	٧١٠
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾	٢٤	٢٩٦
﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾	٦٠	٧٢٦
سورة التوبة		
﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾	٤٧	٤٣٠
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	٧٥	٤٨٢
﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾	٨٣	٦٩٣
﴿وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾	٩١	٦٣٣
﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾	١١١	٦٧٢
﴿الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	١١١	٦٧٢
﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾	١١١	٧١٤
سورة يونس		
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿١﴾ دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَنَحْنُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَعَاجِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٩-١٠	٧٦٤
سورة هود		
﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾	١٨	٦٤٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخْذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ﴾	١٠٢	٦٤٨
سورة يوسف		
﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾	١٠١	٦٧٨
سورة الرعد		
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾	٨	٦٤٨
﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾	٩	٢٩٨
﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٣٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾	٢٣ - ٢٤	٦٥٢
سورة النحل		
﴿وَالنَّحْلَ وَالْإِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٨	٥٥٥
﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾	١٢٦	٣٢٨
﴿وَلَيْنَ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾	١٢٦	٦٨١
سورة الإسراء		
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾	٢٣	٥٠٧
﴿إِنَّمَا يَلُغْنَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ﴾	٢٣	٥٣٣
سورة الكهف		
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٣٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٢٣-٢٤	٤٥٧
﴿هَلْ أَتَعْلَمُكَ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمِينَ مِمَّا عُلِّمَتْ رُشْدًا﴾	٦٦	٦٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ثُمَّ أَنْبِئْ سَبِيًّا﴾	٨٩	٦٣٦
سورة مريم		
﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	٤	٦٨٤
﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾	٢٦	٤٨١
﴿سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾	٤٧	٦٨٤
سورة طه		
﴿وَلَنُصَنِّعَ عَلَى عَيْنِي﴾	٣٥	٧٠٩
﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾	٤٠	٦٩٣
﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾	٧٧	٤٦٢
سورة الحج		
﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾	٢	٢٧٢
﴿وَلْيُؤْفِقُوا نُدُورَهُمْ﴾	٢٩	٤٨١
سورة المؤمنون		
﴿فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا﴾	٤٤	٦٣٦
سورة النور		
﴿فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	٣٧٩
﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾	٦	٢٢١
﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾	٦	٢٣١
﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾	٣٠	١٧٦
﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾	٣١	١٧٦

الصفحة	رقمها	الآية
٦٨٩	٣٥	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ لِّلْحَيَوٰةِ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾
٦٣٣	٦١	﴿وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾
سورة الشعراء		
٦٣٦	٦٠	﴿فَاتَّبِعُوهُمْ مَّثَرِيضَ﴾
سورة النمل		
٥٢٢	٦٥	﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾
سورة القصص		
١٣٧	٢٩	﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾
سورة العنكبوت		
١٧٤	٨	﴿وَوَضِعْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾
٦٣٣	٦٤	﴿وَلَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
سورة لقمان		
٣٨٠	١١	﴿هَٰذَا خَلَقَ اللَّهُ﴾
٥٣٣	١٤	﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذِكْرُ اللَّهِ﴾
سورة الأحزاب		
٥٦٩	١٨	﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾
٢٤٣	٣٢	﴿يٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ لَسْتُ مِنْ أَلْفَاكٍ ۚ إِنِّي أَخْبَرْتُكَ﴾
١٣٣	٤٠	﴿وَحَاطَمَ النَّبِيُّ﴾
١٢٣	٥٠	﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة سبأ		
﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكَ﴾	٢٢	٧٤٨
سورة يس		
﴿قَالَ يَقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ أَجْرًا﴾	٢٠ - ٢١	٦٣٦
﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلًا﴾	٥٧ - ٥٨	٦٥٣
سورة الصافات		
﴿وَقَدِّتَهُ بِذَنْبٍ عَظِيمٍ﴾	١٠٧	٦٠٩
سورة الزمر		
﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾	٥٦	٢٩٩
﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾	٥٩	٢٩٩
سورة الدخان		
﴿فَأَسْرِ بِعَبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ﴾	٢٣	٦٣٦
سورة محمد		
﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَى﴾	٢٥	٥٢٩
سورة الفتح		
﴿حِمَّةَ الْجَنَّةِ﴾	٢٦	٧٤٢
سورة الحجرات		
﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١	٣٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾	١٣	١٨٥
﴿أَنْقَنَكُمْ﴾	١٣	١٨٦
سورة ق		
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	٣٧	٥٤٦
سورة الحشر		
﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾	٦	٧٢٢
﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾	٧	٧٢٤
﴿وَيُؤْتِرُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	٩	٤٩٩
﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ﴾	٢٣	٦٥٢
سورة الصف		
﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾	٤	٦٧٢
سورة الطلاق		
﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾	٦	١٧٣
﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾	٦	١٧٤
﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	٤	١٩٢
سورة الحاقة		
﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا﴾	٧	٤٨٥
سورة الجن		
﴿وَأَمَّا الْقَنَسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾	١٥	٥٠٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القيامة		
﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَافِيَ﴾	٢٦	٢٩٩
سورة الإنسان		
﴿يُوقُونَ بِالْذُّرِّ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾	٧	٤٨١
سورة المرسلات		
﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	٤٠	٦٧١
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾	٤٨	٤٥٦
سورة الانشقاق		
﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾	١٤	٢٦٦
سورة الطارق		
﴿مَلَأْ دَافِقِي﴾	٦	٦٩٢
سورة المطففين		
﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٢٦٥
سورة الأعلى		
﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾	٥	١٣٠
سورة الفجر		
﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ﴾	١٤	٦٤٨
سورة الضحى		
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾	٥	١٣١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٩١



ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

- ٢٨٣ ائذني له، فإنه عمك، تربت يمينك
- ٦٤٥ إبرار المقسم
- ١٦٥ أبغض المباح إلى الله الطلاق
- ٣٩١ أبك جنون
- ٣١٦ أتحلفون وتستحقون دم قاتلكم، أو صاحبكم
- ٣٠٩ أتحلفون وتستحقون قاتلكم، أو صاحبكم؟
- ٤٢٣ أتشفع في حد من حدود الله
- ٥٢٩ اتقوا السبع الموبقات الإشراك بالله
- ٤٣٣ أتى برجل قد شرب الخمر
- ٥٠١ أتى بهالة كله
- ٧٤٨ أجاز بين أهل اليمن الشرك
- ٧٢٧ أجرى النبي ﷺ ما ضمّر من الخيل من الحفيا
- ٢٠٩ اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار
- ٢٣٠ أذككم كاذب، لا سبيل لك عليها
- ١٧٤ أخاف أن يفتحم علي
- ٥١٧ أذ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك
- ٥٧٧ إذا أرسلت كلبك المعلم فاذكر اسم الله
- ٥٧٧ إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك
- ٥٧١ إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلغقها أو يلغقها

- ٢٤٤ إذا جاءك صاحبُ الكلبِ يطلبُ ثمنَهُ
- ٧١٤ إذا جمع الله الأولينَ والآخرينَ، يُرفعُ لكلِّ غادرٍ لواءٌ
- ٥٧٨ إذا رميتَ سهمَكَ فاذكر اسمَ الله عليه
- ١٤٠ اذهب فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ
- ٢٢١ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ
- ٢٨٠ أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ
- ٦٩٢ أَرْوَاحُ الشَّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ
- ٣٦٣ اسْتَوْحُوا
- ٤٩٥ اسق عنها الماء
- ١٥٨ أَشْبَعْنَا خُبْرًا وَلَحْمًا
- ٥٥٨ أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيْلِي خَيْبَرٍ
- ٦٤٧ أَصَبَتْ بَعْضًا، وَأَخْطَأَتْ بَعْضًا
- ٧٠٥ أَطْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ فَقَتَلْتَهُ
- ٤٩٨ أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي
- ٤٩٤ أَفَأَعْتَقْتُ عَنْهَا
- ٤٩٩ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى
- ١٧٧ أَفْعَمِيَا وَإِنْ أَنْتُمَا أَلَيْسَ بُبْصَرَانِهِ
- ٤٥٤ أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ
- ١٩٢ أَقْصَى الْأَجَلِينَ
- ٥٢٧ أَكْتُبُ عَنْكَ مَا تَقُولُ، فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ
- ٣٣٧ اكْتُبْ مَا أَقُولُ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ

- ٥٥١ أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ، وَحُمِرَ الْوَحْشُ
- ٥٧٧ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ
- ٥٢٨ أَلَا أُتَبِّعُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ
- ٥٢١ أَلَا إِنَّهُ أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّمَا يَأْتِينِي الْخُصْمُ
- ٤٠٠ أَلَا تَرَكْتُمُوهُ حَتَّى أَنْظَرَ فِي شَأْنِهِ
- ٦٣٢ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ
- ٤٩٨ أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ
- ٤٠٦ أَنْ أَحْبَارَهُمْ أَمْرُوهُمْ بِذَلِكَ
- ٥٠٩ إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ
- ٤٥٨ أَنْ الْإِسْتِنَاءَ أَبَدًا مَتَى تَذَكَّرَ
- ٥٤٠ إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ
- ٢٨٣ إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ
- ٣٣٣ إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ
- ٦١٤ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا
- ٤٩٠ إِنَّ اللَّهَ لَغَيَّبِي عَنْ مَشْيِي أُخْتِكَ فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَهُ
- ٦٤٨ إِنَّ اللَّهَ يُمِيلُ لِلظَّالِمِ
- ٤٥٣ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا آبَائَكُمْ
- ٤٥٩ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا آبَائَكُمْ
- ٣٦٤ إِنَّ الْمَدِينَةَ تُلْقِي خَبَبَهَا
- ٧١٥ أَنْ النَّاسُ يُدْعَوْنَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُمَّهَاتِهِمْ
- ٥٥٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ لَحُومَ الْخَيْلِ

- ٦٤١ إِنَّ الْهُدْيَ الصَّالِحَ وَالسَّمْتَ وَالْإِقْتَصَادَ
- ٢٤٧ إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ
- ٢٥١ إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا فَهُوَ لِفُلَانٍ
- ٢٤٣ إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَمَا أَرَاهُ إِلَّا كَذَبَ عَلَيْهَا
- ٢٣٣ أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا
- ١١٧ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا
- ٧٣٧ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ
- ٦٦٧ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اضْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ
- ٧٣٩ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا
- ٦٦٩ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبُوسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا
- ٣٨٧ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا
- ٥٩٤ إِنْ شِئْتَ نَزَعْتُ السَّهْمَ، وَتَرَكْتُ الْقُطْبَةَ
- ٦٢٧ أَنَّ شَعْرَهُ كَانَ فَوْقَ الْجُمَّةِ، وَدُونَ الْوُفْرَةِ
- ٥٩٣ إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ
- ٤٢٧ أَنَّ يَمِينَ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى
- ٣٢٥ أَنَّ يَهُودِيَا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ
- ٤٤٥ إِنَّا لَا نُؤَيِّي عَلَى عَمَلِنَا هَذَا مَنْ طَلَبَهُ وَحَرَصَ عَلَيْهِ
- ٤٩٨ أَنْتَ عَبْدِي، وَأَنَا رَبُّكَ
- ٦٩٠ انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ
- ٥٤٨ أَنْفَجْنَا أَرْبَابًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ
- ٦٤٤ إِنَّكَ مَضْنُوكٌ

- ٢٨٠ إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ
- ٤٩٣ إِنَّمَا الْمَالُ مَالٌ سَعِيدٌ
- ٥٤٣ إِنَّمَا هُوَ عَرَقٌ يَجْرِي مِنْ أَعْرَاضِهِمْ
- ٣٥١ إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ
- ٢١٤ إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ
- ٤٢١ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ الْيَدَ مِنَ الْأَصَابِعِ وَيَبْقَى الْكَفُ
- ٤٨٦ إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ
- ٤٨٦ إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ
- ٢٣٣ إِنَّهَا عَصْبَتُهُ فَتَرِثُ الْجَمِيعَ
- ٣٧٤ إِنَّهَا مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ
- ١٨٣ إِنَّهُمَا لَيَعْدَبَانِ
- ٤٥١ إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ
- ٥٧١ أَوْ يُلْعِقُهَا أَخَاهُ
- ٣٠٦ أَوَّلُ مَا يُجَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ
- ٣٠٦ أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ
- ١٩٣ آيَةُ النِّسَاءِ الْقَصْرَى نَزَلَتْ آخِرًا
- ٦٧٢ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ
- ٦٧١ أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ
- ٦١١ أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ
- ٧١٠ بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ
- ٦٥٦ تَصَافَحُوا يَذْهَبُ الْغُلُّ

- تقطع الرجل من شطر القدم ٤٢١
- تُقَطَّعُ اليَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ٤١٠
- تلك امرأة استطالت على أحمائها بلسانها ١٧٤
- تلك امرأة فتنت الناس ١٧٤
- الثُلُثُ وَالثُلُثُ كَثِيرٌ ٥٠٥
- جاء بمثل بيضة من ذهب ورمية بها ٤٩٩
- جَاءَتْ بِشَقِّ غُلَامٍ ٤٦٠
- جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى ٦٦٧
- الْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأُمَّهَاتِ ٦٨٢
- حتى تأتي أولياؤها إذ كانوا غيبًا ١٩٦
- حتى تَحِيضُ حَيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً ١٥٩
- حلف أن لا يحملهم، ثم حملهم ٤٥٢
- حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ ١٣٤
- الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ ٢٩٢
- خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَبْعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ ٢١٣
- خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَيْتَكَ ٥١٥
- خير الأمور أوسطها ٦٢٨
- خيرُ رجالنا اليومَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ٧٠٧
- دَبَّرَ رَجُلٌ غُلَامًا لَهُ ٧٦١
- ذَكَرَ عِنْدَهُ رَجُلٌ يَسْرِقُ الصَّبِيَّانَ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ ٤١٢
- ذلكم الفراق بين كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ ٢٣٠

- رَبَّاطٌ يَوْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ٦٨٧
- زَوْجَتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ١٢٦
- زَوْجَتُكَهَا ١٤٦
- سَيِّمَاهُمُ التَّسْيِيدُ ٦٢٧
- شَمِتَ عَلَيْهَا ٦٣٩
- الشُّهَدَاءُ يَغْدُونَ وَيَرْوَحُونَ إِلَى الْجَنَّةِ ٦٧٤
- شَهِدْتَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَصَى فِيهِ بَعْرَةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ٣٤٠
- الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا ٣٧٨
- صَدَقَ أَفْلَحُ أَتَذْنِي لَهُ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ ٢٨٤
- صَحَّى النَّبِيَّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ٦٠٦
- ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ ١٨٢
- عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ٧٣٤
- عَطَّشَ اللَّهُ مَنْ عَطَّشَ آلَ مُحَمَّدٍ اللَّيْلَةَ ٣٧١
- الْعِيَاةُ وَالطَّرْقُ مِنَ الْجُبْتِ ٢٥٦
- غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ ٦٩٧
- غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ٦٩٧
- غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، نَأْكُلُ الْجُرَادَ ٥٦٣
- فَأَسْقَطْتَ غُلَامًا قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ مَيْتًا ٣٥٢
- فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِيجِ إِنْ بَدَأَ لِي ١٩١
- فَأَقْضِهِ عَنْهَا ٤٩٣
- فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ٣٢٥

- فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ، وَأَرْجُلُهُمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ ٣٦٢
- فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ٥٧٨
- فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا ٥٧٣
- فَأَنكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ٧١٨
- فَإِنَّهُ لَا يَنْدِرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ ٥٧١
- فَأَوْفَ بِنَدْرِكَ ٤٨١
- فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ ١٤٨
- فَعُصِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا ١٥٩
- فَرَخَّصَ لَهَا فِي قُمْصِ الْحَرِيرِ، وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهَا ٧٢١
- فَعَلَّمَهَا عِشْرِينَ آيَةً ١٤٠
- فَكَانَ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ يُنَادِي لَا يَقْرَبِ الصَّلَاةَ سَكْرَانٌ ٦١٣
- فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ ٣١٠
- فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ ٣٩٨
- فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ٤٤٧
- فَمَاتَتْ وَأُلْقَتْ جَنِينَهَا ٣٥٢
- فَهَلَا تَرَكْتُمُ الرَّجُلَ وَجِئْتُمُونِي بِهِ لَيْسَتْ بَت ٣٩٨
- فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا ٤٥٣
- فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ ٧٣٠
- فَاتَّلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا ٦١٨
- قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوْ الْمَلِكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَمْ يَقُلْ وَتَسِي ٤٦١
- قَدْ أَمَكَّنَاكَهَا ١٤٥

- ٢٢٦ قد أَنْزَلَ اللهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ قُرْآنًا
- ١٤٥ قد مَلَكَتُهَا
- ٤١٠ قَطَعَ فِي مِحْنٍ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ
- ٣٥٩ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَزَعُ
- ٧٢٥ كَانَ لَا يَدَّخِرُ شَيْئًا لِعَدٍ
- ٢٤٧ كَانَ مُجَزَّزًا قَائِفًا
- ١٥٠ كَانَ يَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ
- ٤٢٣ كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ
- ٧٢٢ كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ
- ٥٣٠ الْكِبَائِرُ كُلُّ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ وَعِيدُ بَنَارٍ
- ٦١٧ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ، فَهُوَ حَرَامٌ
- ٥٣١ كُلُّ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ فَهُوَ كَبِيرَةٌ
- ٢٦١ كُنَّا نَعْرِزُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ
- ٧٠٨ كُنْتُ تَبِيعًا لِطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، أَسْقَيْ فَرَسَهُ، وَأَحْسُهُ
- ٢٩١ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟
- ٦٧٦ لَا تَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ فَإِنَّ هَوْلَ الْمُطْلَعِ شَدِيدٌ
- ٢٠٦ لَا تُحِدْ امْرَأَةً عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ
- ٢٧٠ لَا تُحِلَّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
- ٤٧٩ لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ
- ١٨١ لَا تَسْبِقْنِي بِنَفْسِكَ
- ٧٠٣ لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ

- ٦٢٤ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيْبَاجَ
- ٦٢٠ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، فَإِنَّهُ مَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ
- ٤٨٦ لَا تَنْذِرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا
- ٦١٥ لَا حَيَّاهُ اللَّهُ وَلَا بَيَّاهُ
- ٢٢١ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا
- ٥٠٣ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنِي
- ٧٦٢ لَا يُبَاعُ الْمُدَبَّرُ وَلَا يُوهَبُ وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثَّلَاثِ
- ٤٣٩ لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ
- ٢٨١ لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ
- ٥٢٥ لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ
- ٥٥٢ لَا يَحِلُّ أَكْلُ حُمُومِ الْخَيْلِ وَالْبِعَالِ وَالْحَمِيرِ
- ٤٣٥ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدَى ثَلَاثٍ
- ٢٩٥ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
- ١٩٧ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تَحْدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ
- ٦٩١ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ
- ٣٢٩ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّهَا
- ٢٣٢ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ
- ٣٠١ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ
- ٥٢٥ لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ
- ٥٦٠ لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ
- ٤٥٧ لَا تُطَوَّفَنَّ اللَّيْلَةُ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً

- ٤٥٤ لأن أحلف بالله على مائة مرة فأثم خيرٌ من أن أحلف بغيره فأبّر
- ٤٥٤ لأن أحلف بالله فأثم أحب إليّ من أن أضاهي
- ٤٨٨ لَتَمَشِ، وَلَتَرْكَبَ
- ٤٧٨ لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتَقْطَعُ يَدُهُ
- ٦٧٢ لَعْدُوهُ أَوْ رَوْحَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا
- ٦٧٨ لم يتمن الموت نبي غير يوسف - عليه الصلاة والسلام
- ٣٦٥ لم يجعل شفاء هذه الأمة فيها حُرْم عليها
- ٦٨٠ اللهم قد رَقَّ عظمي، وَاَنْشَرْتَ رَعِيَّتِي
- ٢١٧ لو أمرتُ أحداً أن يسجد لأحد
- ٣٥٧ لو أَنَّ امْرَأً اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ
- ٤٠٩ لو أَنَّ امْرَأً اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ
- ٦٧٢ لو أنفقتها في طاعة الله ما بلغت غبار شراك نعل المجاهد
- ٦٠٠ لو طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ
- ٥٣٧ لو يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى نَاسٍ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَاهُمْ
- ١٥٩ لِيُرَاجِعَهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ
- ١٧٠ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ
- ٤٦٩ ليس لك إلا ذاك
- ٢٦٣ لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ
- ٦٨٣ ما بين قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ
- ٤٠٥ مَا تَحْدُونِ فِي التَّوْرَةِ، فِي شَأْنِ الرَّجْمِ
- ١٤٥ مَا تَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالتِّي تَلِيهَا

- ٦٢٦ ما رأيت من ذي لمة في حلة حمراء.
- ٥٣١ ما من مسلم تحضره صلاة مكتوبة.
- ٦٩٥ ما من مكلوم يكلم في سبيل الله.
- ٢٦٥ المتشيع بما ليس له كلابس ثوبي زور.
- ٦٩٠ مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم.
- ٣٢٨ المرء بما قتل به.
- ٥٠٨ المقسط على منابر من نور يوم القيامة.
- ٧٠٧ ملكت فأسجج.
- ١٤٦ ملكتكها.
- ١٤٥ ملكتها.
- ٣٩٤ من ابتلي بشي من هذه القادورات فليستتر.
- ٥٠٧ من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رد.
- ٤٧١ من ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزد الله إلا قلة.
- ٧٤٦ من أراد أن ينظر إلى عتيق من النار فلينظر إلى أبي بكر.
- ٧٤٥ من أعتق شركاً له في عبد.
- ٧٥٩ من أعتق شقصاً له من مملوك، فعليه خلاصة.
- ٥٨٨ من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان.
- ٥٠٢ من أن رجلاً تصدق بجميع ماله على عهد رسول الله ﷺ فأجاز له منه الثلث.
- ١٣٦ من تزوج امرأة فلا يدخل بها حتى يعطيها شيئاً.
- ٤٧١ من حلف على يمين بملء غير الإسلام كاذباً متعمداً.
- ٤٦٣ من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم.

- ٤٤٧ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ
- ٤٦٧ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ
- ٧٤١ مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا
- ٦٤٣ مَنْ عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُوهُ
- ٥٠٧ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ
- ٧٤١ مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا
- ٧٤٢ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- ٢٦٨ مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا
- ٧٠٥ مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ
- ٦٩٧ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ
- ٤٥٣ مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ
- ٤٨٣ مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ
- ٤٨٢ مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ
- ٥٠٩ مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ
- ٥٥١ نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا، فَأَكَلْنَا
- ٦٦٩ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ
- ٦٢٣ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَسْتَرِ الْجَدْرُ إِلَّا جِدَارَ الْكَعْبَةِ
- ٥٥١ نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ
- ٢٣٦ هَلْ لَكَ إِبِلٌ
- ٤٠٢ هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
- ٣٩٤ هَلَّا سَرَّتَهُ بِرِدَائِكَ

- هَلُمَّ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ ٥٦٧
- هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنِي زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ٢٣٩
- هِيَ أَرْبَعُ الْإِشْرَافِ بِاللَّهِ، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ٥٣٠
- هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ أَقْرَبُ ٥٣٠
- هِيَ تِسْعُ الْإِشْرَافِ بِاللَّهِ، وَالْقَتْلُ ٥٢٩
- هِيَ ثَلَاثُ الْقَنُوطِ، وَالْيَأْسُ، وَالْأَمْنُ ٥٣٠
- هِيَ جَمِيعُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ ٥٣٠
- هِيَ سَبْعُ الْإِشْرَافِ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ٥٢٨
- وَإِذَا أَرَدْتَ بِالنَّاسِ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَقْتُونٍ ٦٧٩
- وَلَا فَقَدْ جَازَ مَا صَنَعَ ٧٥٧
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ ٣٧٥
- وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ بِالتَّحِيَّةِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٦٥٣
- وَأِنْ أَكَلَ ٥٨٣
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّثَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَمْ يَقْتُلْهُ وَنَهَى عَنْ لَعْنِهِ ٤٣٥
- وَأَيُّ دَاءٍ أَدُولُ مِنَ الْبُخْلِ ٦٣٤
- وَأَيُّمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِيَدِهِ ٤٢٥
- وَبِهِ رَدْعٌ مِنْ رَغْفَرَانٍ ١٤٩
- وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ وَرُبْعٍ ١٥٣
- وَسَاقُوا دَوْدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ٣٧٤
- وَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ ٣٦٣
- وَعَنْ مَيَاثِرِ الْأَرْجُوانِ ٦٦١

- وَكَيْفَ؟ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ ٢٨٧
- وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ ١٩١
- وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ ٤٧١
- وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ ٢٥٩
- وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ١٥٦
- وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ ٥٥١
- وَنَهَانِي عَنِ الْقَسِيَّةِ وَالْمِشْرِةِ ٦٦٣
- وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ ٥٤٩
- يَا عَائِشَةُ مَنْ هَذَا ٢٨٤
- يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ٤٤٣
- يَخْدُثُ لِلنَّاسِ مِنَ الْأَحْكَامِ، يَقْدِرُ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ ٤٤٢
- يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ٤٦٠
- يَعِضُّ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ لَا دِيَةَ لَكَ ٣٥٥
- يَقْسِمُ خَسُونٌ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ ٣١٠

ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية

- أبو مالكٍ يَعْتَاذُنَا فِي الظَّهَائِرِ **** يَجِيءُ فَيُلْقِي رَحْلَهُ عِنْدَ جَابِرٍ ٢٢٤
- أَجَارَتْنَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ ١٦٠
- أَحْرَى الْمَلَابِسِ أَنْ تَلْقَى الْحَبِيبَ بِهِ **** يَوْمَ التَّزَاوُرِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي خَلَعَا ٦٩٦
- أَزْعَمْتُمْ أَنِي سَاتَرَكَ أَرْضُكُمْ خَلْفِي **** وَأَذْهَبُ طَامِراً عَنْ طَامِرٍ ٢٢٤
- أَوْدَى فَلَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَافٍ **** مَالُ الْمُسِيفِ وَعَنْبَرُ الْمُسْتَاغِ ٢٥٥
- بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ **** سَرِيعٍ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ ٤٢٤
- تُحْيِي بِالسَّلَامَةِ أُمَّ عَمْرٍو **** وَهَلْ لَكَ بَعْدَ قَوْمِكَ مِنْ سَلَامٍ ٦٥٢
- جَعَلْتُ عَلَى الْعِرَاقِ وَرَافِدَيْهِ **** فَزَارِيًّا أَحَدَ يَدِ الْقَمِيصِ ٤٣١
- رَبُّ يَجُودٍ عَلَى الْعِبَادِ بِفَضْلِهِ **** رَبُّ كَرِيمٍ وَاحِدٌ ذُو جُودٍ ٧٦٤
- عُنِينَا زَمَانًا بِالتَّصَعُّلِ وَالْغِنَى ١٨٤
- فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا **** سُمِلَتْ بِشَوْكِ فَهْيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ ٣٦٧
- فَانْظُرْ إِلَى كَفِّ وَأَسْرَارِهَا **** هَلْ أَنْتَ إِنْ أَوْعَدْتَنِي ضَائِرِي ٢٤٨
- فَرَابِيَةُ السَّكْرَانِ قَفَرٌ فَمَا لَهُمْ **** بِهَا شَبَحَ إِلَّا سَلَامٌ وَحَرْمَلٌ ٦٥٣
- فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا **** صَمِّي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَامٍ ٣٢١
- فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبَحْنَا **** جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ ٢٩٦
- كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ ٤٤٥
- كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ فِيمَا مَضَى **** كَذَلِكَ يُحْسِنُ فِيمَا بَقِيَ ٦٨٥
- لَا وَاللَّذِي قَدْ مَنَّ بِالِ **** إِسْلَامٍ يَثْلُجُ فِي فُؤَادِي ٦٨٥

- لَقَدْ ظَهَرْتَ فَلَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ **** إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا ٢٣٢
- لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي **** أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ ٦٦٥
- لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرَقْنِي **** صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعَ النَّوَاقِيسِ ٥٦٨
- مَا كَانَ يَحْتِمُ بِالْإِسَاءَةِ **** وَهُوَ بِالْإِحْسَانِ بَادِي ٦٨٥
- نَاجِ طَوَاهُ اللَّيْلِ مِمَّا وَجَفَا **** طَيِّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَرَلَفَا ٧٢٢
- نَجَزَ الْكِتَابُ وَرَبَّنَا الْمَحْمُودُ **** وَلَهُ الْمَكَارِمُ وَالْعُلَا وَالْجُودُ ٧٦٤
- نَسْرُهُمْ إِنْ هُمْ أَقْبَلُوا **** وَإِنْ أَدْبَرُوا فَهُمْ مَنْ نَسَبَ ٢٤٧
- وَالْجُودُ بِالنَّفْسِ أَقْصَى غَايَةِ الْجُودِ ٦٩٥
- وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ **** إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْاسٍ بِأَسْوَدَا ٧٢٣
- وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ **** إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعَفُّوهُ الْأَعَاصِيرُ ١٨٨
- وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا **** أَفَاوَيْقَ حَتَّى مَا يَدِرُّ لَهَا تُعْلُ ٢٧١
- وَكَانَ بَنُوا فَرَارَةً شَرَّ قَوْمٍ **** وَكُنْتُ لَهُمْ كَشَرُّ بَنِي الْأَخِينَا ٢٨٥
- وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا **** وَافَتْهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ ٢٤٢
- يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِنْدَ مُحْكَمٍ **** قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا ٢٩٦

رابعاً: فهرس الأعلام المترجم لهم

- إبراهيم بن إسماعيل (ابن عُلَيَّة) ١٦٩
- إبراهيم بن خالد الكَلْبِي (أبو ثَوْر) ١٦٨
- إبراهيم بن عبد الرحمن السَّكْسَكِي ٥٦٤
- إبراهيم بن يزيد النَّخَعِي ١٢٢
- ابن المَأْجَشُون = عبد الملك ٣٢٩
- ابن حنبل = أَحْمَد بن حنبل ٧٠١
- ابن رشد = محمد بن أَحْمَد (أبو الْوَلِيد بن رشد) ٤٨٣
- ابن شَهَاب = الزُّهْرِي ١٣٧
- أبو بُرْدَةَ بن أبي موسى الْأَشْعَرِي ٦٦٣
- أَبُو بَكْر = محمد بن عبدالله (ابن الْعَرَبِي) ٥١٩
- أَبُو بَكْر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٢٩٠
- أبو حمزة نصر بن عِمْرَان الضُّبَعِي ٥٦٧
- أبو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن بن عَوْف القرشي ١٩٩
- أبو عبدالله الْمَازِرِي = محمد بن علي بن عمر ٢٧٧
- أبو عيسى = محمد بن عيسى التُّرْمِذِي ٦٢٧
- أبو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِي = الحارث بن رَبِيعِي الْأَنْصَارِي ٦٩٧
- أبو قِلَابَةَ = عبدالله بن زيد الْجُرُمِي ٣١٢
- أبو مُوسَى الْأَشْعَرِي = عبدالله بن قَيْس الْأَشْعَرِي ٤٥١
- أَحْمَد بن الحسن الرَّازِي ٢٥٠
- أَحْمَد بن الْقَاسِمِ الزُّهْرِي (أبو مصعب) ٣٦٩
- أَحْمَد بن حنبل ١٢١

١٩٩.....	أحمد بن شعيب النَّسَائِي
٥٩٦.....	أحمد بن عبدالله الأَصْبَهَانِي (أبو نعيم)
٢٥٥.....	أحمد بن عبدالله التَّنُوخِي المَعْرِي
٤٦٨.....	أحمد بن علي ثابت البَغْدَادِي (الخطيب)
٦٧٨.....	أحمد بن عمار المَهْدَوِي
٦٥٩.....	أحمد بن عمر الأنصاري (أبو العباس المرسى)
١٤٢.....	أحمد بن محمد الطَّحَاوِي
٢١٩.....	أحمد بن محمد الهُرَوِي
١٤٣.....	أحمد بن نصر الدَّأُوْدِي
٦٣٧.....	أحمد بن يحيى الشَّيْبَانِي (ثعلب)
١٧٠.....	أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ
١٢٠.....	إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ
٦٤٠.....	إِسْحَاقُ بْنُ مُرَّازَةَ الشَّيْبَانِي (أبو عمرو)
٥٥١.....	أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ
٥٦٤.....	إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي
١٤٨.....	إسماعيل بن حمَّاد الجَوْهَرِي
١٦٨.....	أشهب بن عبدالعزيز العامري
١٤٣.....	أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْقُرَشِي
١٧٧.....	أُمُّ سَلَمَةَ = هند بنت قيس بن أمية زوج رسول الله ﷺ
٢٠٦.....	أُمُّ عَطِيَّةٍ = نسيبة بنت الحارث زوج رسول الله ﷺ
١١٧.....	أنس بن مالك
٧٥٦.....	أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِيَانِي
٢٩٢.....	البراء بن عازب

- البراء بن مالك الأنصاري ٦٩٩
- بريدة بن الحصيب الأسلمي ٣٩٢
- بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق ٥٤٩
- بشير بن يسار الأنصاري ٣١١
- ثوية الأسلمية ١٩٨
- جابر بن سمرة بن جنادة ٣٩١
- جرير بن عطية الخطفي ٥٦٨
- جعفر بن أبي طالب ٢٩٢
- جندب بن جنادة (أبو ذر) ٢٦٣
- جندب بن عبدالله البجلي ٣٥٩
- الحارث بن ربيع الأنصاري ٦٩٧
- الحسن بن صالح الهمداني ٧٥٤
- الحسن بن يسار البصري ١٢١
- الحسين بن أحمد الهمداني (ابن خالويه) ٤٣٠
- الحسين بن محمد (القاضي) ٥٣١
- الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني ٦٣٣
- حفصة بنت سيرين الأنصارية ٢٠٧
- الحكم بن عتيبة الكندي ٢٠٣
- حماد بن زيد الأزدي الجهضمي ٣١٠
- حماد بن مسلم بن أبي سليمان ١٩٤
- حمد بن محمد الخطابي ١٥٢
- حل بن النابغة الهذلي ٣٥١
- حنظلة بن أبي سفيان بن عبدالرحمن الجمحي ٥٨٨

- ٥٩٦..... حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسِ الزُّرْقِيِّ
- ٥٦٩..... الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ
- ٣٦٧..... خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدِ الْمُثَنَّلِيِّ (أَبُو دُوَيْبٍ)
- ١٥٦..... دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِيِّ
- ٧١٢..... رَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ الْكِنْدِيِّ
- ٤٤١..... الزَّيْبِرُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَصْرِيِّ (الزُّبَيْرِيُّ)
- ٧٢١..... الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ الْأَسَدِيِّ
- ٢٤٩..... الزَّيْبِرُ بْنُ بَكَّارِ الْأَسَدِيِّ
- ١٢٣..... زُفَرُ بْنُ الْهَذَّلِيِّ الْعَنْبَرِيِّ
- ٥٢٣..... زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ (أَبُو الْيَمَنِ الْكِنْدِيِّ)
- ١١٨..... زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ
- ٣٧٥..... زَيْدُ بْنُ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ
- ١٥٧..... زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشِ الْأَسَدِيَّةِ
- ٥٩٦..... السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ
- ٥٦٤..... سَالِمُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ (أَبُو النَّضْرِ)
- ٢١١..... سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْحَطَّابِ
- ١٩٠..... سُبَيْعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ
- ٢٣٩..... سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ
- ١٩٠..... سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ الْقُرَشِيِّ الْعَامِرِيِّ
- ٣١٠..... سَعْدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِي
- ٢٥٩..... سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ (أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ)
- ١٢١..... سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْقُرَشِيِّ الْمُخْزُومِيِّ
- ٤٥٨..... سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ الْأَسَدِيِّ

- سَعِيد بن عثمان (أبو علي بن السَّكَن) ٥٩٦
- سَعِيد بن مسعدة الأَخْفَش ١٦٠
- سُفْيَان بن سَعِيد الثَّوْرِي ١٢٠
- سُفْيَان بن عيينة الهلالي ٧٢٧
- سليمان بن أبي سليمان (أبو إسحاق الشَّيْبَانِي) ٥٦٤
- سليمان بن الأشعث السَّجِسْتَانِي (أبو داود) ١٤٥
- سليمان بن خلف البَاجِي ١٢٩
- سليمان بن يَسَار ٢١١
- سَمَرَة بن جُنْدُب ٦١٨
- سَهْل بن سَعْد السَّاعِدِي ١٢٦
- شُرَيْح بن يزيد الحضرمي (أبو حَيَّوَة) ٢٧١
- شقيق بن سلمة الأَسَدِي (أبو وائل) ٤٦٨
- الشيخ أَبُو بَكْر = محمد بن عبدالله الأَبْهَرِي ٥٣٨
- صالح بن إِسْحَاق الجَزْمِي ٦٦٠
- صالح بن خَوَّات بن جُبَيْر الأنصاري ٣١١
- صَفِيَّة بنت حُيَي زوج رسول الله ﷺ ١١٧
- طارق بن عمرو المكي الأموي ١٩٩
- طَاوُوس بن كيسان الهَمْدَانِي ٢٩٧
- طَلْحَة بن مُصَرِّف بن كَعْب الياامي ٥٦٤
- عائشة بنت أبي بكر الصَّدِيق ٢٣٩
- عامر بن سِنَان الأَسْلَمِي ٧٠٦
- العَبَّاس بن عبدالمطلب بن هاشم ٣٣٣
- عَبْد الرحمن بن عَوْف ١٤٨

- عَبْدُ بَنُ رَمْعَةَ الْقُرَشِيِّ الْعَامِرِيُّ ٢٣٩
- عبدالحق بن عبدالرحمن الأشبيلي ٥٨١
- عبدالحق بن غالب (ابن عَطِيَّة) ٢٢٥
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ بْنِ الْحَارِثِ الثَّقَفِيِّ ٥٢٥
- عبدالرحمن بن أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ ١٨٦
- عبدالرحمن بن الْقَاسِمِ الْعُتْقِي ١٤٣
- عبدالرحمن بن سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ ٣٠٩
- عبدالرحمن بن علي (ابن الْجَوْزِيِّ) ٧٤٥
- عبدالرحمن بن عمرو الْأَوْزَاعِيِّ ١٢١
- عبدالسلام بن سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ (سَخْنُون) ١٩٢
- عبدالعزى بن عبدالمطلب القرشي (أَبُو هَب) ١٩٨
- عبدالعزیز بن سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ (ابن حَازِم) ١٦٥
- عبدالعزیز بن عبدالسلام السلمي (عِزُّ الدِّين) ٥٣٣
- عبدالْعَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقْدِسِيِّ ٥٩٧
- عبدالله بن أَبِي قُحَافَةَ (أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيق) ٤٣٣
- عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي ٣١٣
- عبدالله بن حفص الزُّهْرِيِّ ٥٨٩
- عبدالله بن ذكوان القرشي (أَبُو الزِّنَاد) ٣١٣
- عبدالله بن زيد الْجُرُومِيِّ (أَبُو قِلَابَةَ) ٣١٢
- عبدالله بن سَلَامِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ ٤٠٥
- عبدالله بن سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ الْحَارِثِيِّ ٣٠٩
- عبدالله بن شُبْرُومَةَ الضَّبِّي ١٣٨
- عبدالله بن صُورِيَا ٤٠٥

- عبدالله بن عباس ١٣٦
- عبدالله بن عبدالأسد (أبو سلمة) ١٩٨
- عبدالله بن عبدالحكم بن أعين ٥٦٥
- عبدالله بن عمر ١٥٠
- عبدالله بن عمرو بن العاص ٥٤٩
- عبدالله بن قيس الأشعري (أبو موسى) ٤٥١
- عبدالله بن محمد الحشني ١٤٦
- عبدالله بن مسعود ١٦٨
- عبدالله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) ٢١٩
- عبدالله بن مسلمة القعنبي ٧٥٣
- عبدالله بن معقل المزني الكوفي ٤٧٤
- عبدالله بن نافع القرشي ٥٦٥
- عبدالله بن وهب القرشي ١٣٨
- عبدالله بن يزيد الخطمي ٢٩٠
- عبدالمالك بن حبيب السلمي ١٢٨
- عبدالمالك بن طريف ٦٤٥
- عبدالمالك بن عبدالعزيز الماجشون ١٨٦
- عبدالمالك بن عبدالله الجويني (أبو المعالي) ٥٣١
- عبدالمالك بن قريب الأصمعي (أبو سعيد) ١٨٨
- عبدالمالك بن مروان ٤١٢
- عبد الوهاب بن علي بن نصر (القاضي أبو محمد) ٦٥١
- عبدالله بن أبي بكر بن الحارث الثقفي ٥٢٥
- عبدالله بن الحسن العنبري ٧٥٥

- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة اهتلي ١٩٩
- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٣٧٥
- عبيد الله بن عمر بن حفص العمري ٧٥٦
- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم ٥٨٩
- عتبة بن أبي وقاص الزهري ٢٣٩
- عثمان بن عفان ٤٤٤
- عثمان بن مسلم البصري البتي ٧٥٢
- عدي بن حاتم الطائي ٥٧٧
- عروة بن الزبير ١٩٩
- عطاء بن أبي رباح القرشي ١٤٠
- عقبة بن عامر الجهني ٤٨٨
- عكرمة بن عمار ٥٨٩
- عكرمة مولى ابن العباس ٤٦٤
- علقمة بن قيس النخعي ٢٩٠
- علي بن أبي طالب ١٩٢
- علي بن أحمد (ابن سيده) ٦٤٠
- علي بن أحمد البغدادي (أبو الحسن القصار) ٥١٩
- علي بن المبارك اللخاني ٥٤٣
- علي بن حمزة الكسائي ٥٤٥
- علي بن عمر البغدادي (أبو الحسن الدارقطني) ١٤٦
- علي بن عمر الدارقطني ٤٩٥
- علي بن محمد الربيعي اللخمي ٥٠٣
- عمار بن ياسر ٥٧٨

- عمر بن الخطّاب ١٥٩
- عِمْرَان بن حُصَيْن ٣٥٥
- عمرو بن دينار المكي ٥٨٨
- عُزَيَّة بنت جابر بن حكيم ١٤٧
- فَاطِمَة بنت رسول الله ٢٩٢
- فَاطِمَة بنت قَيْس القرشية ١٧٠
- فُضَيْل بن غزوان الضبي ٥٨٩
- القَاسِم بن عبد الرحمن المسعودي ٧١٢
- القَاسِم بن سَلَام (أبو عُبَيْد) ١٤٩
- القَاسِم بن عاصم التَّمِيمِي ٥٦٧
- القَاسِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله المدني ٥٨٩
- القَاسِم بن محمد بن أبي بكر الصّدِّيق ١٩٩
- قاسم بن محمد بن مُسْلِم بن مخلوف التَّروُجِي المَالِكِي الشَّاذِلِي ٧٦٥
- القاضي أَبُو الحُسَيْن = علي بن أَحْمَد البَغْدَادِي (ابن القَصَّار) ٥٣٨
- القاضي أَبُو الوليد = محمد بن أَحْمَد (ابن رشد) ٦٥٠
- القاضي أَبُو بَكْر = محمد بن عبد الله (ابن العَرَبِي) ٦٢٦
- قَتَادَة بن دِعَامَة السَّدُوسِي ٣١٢
- كِسْرَى أنوشروان بن قباذ الأثيم ٦٤٨
- كَعْب بن مَالِك بن عمرو الأنصاري ٤٩٨
- المَازِرِي = محمد بن علي بن عمر ٥٥٦
- مَالِك بن أنس ١٢٢
- مَالِك بن عَوْف الأشَجَعِي ٦٩٩
- محمد بن إبراهيم الإسكَنْدَرِي ١٤٣

- محمد بن إبراهيم النيسابوري (ابن المنذر) ٢٠٢
- محمد بن أحمد (أبو الوليد بن رشد) ٤٨٢
- محمد بن أحمد الأزهرى ١٥٥
- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ٤٧٨
- محمد بن إدريس الشافعي ١٢٢
- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى ٢٨٧
- محمد بن إسماعيل البخاري ١٤٤
- محمد بن الحسن (ابن دُرَيْد) ٦٦٦
- محمد بن الحسن الزُّيْدِي ٦٣٨
- محمد بن الحسن الشَّيْبَانِي ١٢٣
- محمد بن القاسم (ابن الأتباري) ٦٣٨
- محمد بن جرير الطبري ٢٢٦
- محمد بن جعفر القزّاز التميمي ٦٣٩
- محمد بن زياد (ابن الأعرابي) ١٥٥
- محمد بن سَحْنُون التَّوْخِي (ابن سَحْنُون) ٢٧٧
- محمد بن سعد الهاشمي (ابن سعد) ٤٦٨
- محمد بن سيرين ٢٠٦
- محمد بن عبد البر النَّمْرِي ١٩٢
- محمد بن عبد الله الأبهري ١٣٧
- محمد بن عبد الله الرُّبْعِي (ابن زبر) ٥٩٦
- محمد بن عبد الله المَعَاوِي (ابن العَرَبِي) ٤٧٨
- محمد بن عزيز السَّجِسْتَانِي (العَزِيزِي) ١٣٧
- محمد بن عمر الواسطي الوائدي ٤٦٨

- محمد بن عمرو العُقَيْلي ١٣٦
- محمد بن عيسى التُّرْمِذِي ١٨٠
- محمد بن محمد الطوسي الغَزَالِي ٥٤٧
- محمد بن مُسْلِم الزُّهْرِي ١٢٢
- محمد بن مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِي ٢٥٣
- محمد بن موسى الحَازِمِي ٧٢٨
- محمد بن هُرْمُزٍ العُكْرِي ٣٤٩
- مُحِيصَةُ بن مَسْعُود بن كَعْب الأَنْصَارِي ٣٠٩
- مُسْلِم بن الحجاج القشيري ١٤٠
- مُسْلِم بن خالد المَخْزُومِي ٣١٢
- مطر بن طَهْمَانَ الوَرَّاق السلمي ٥٦٧
- مُعَاوِيَةُ بن أَبِي سُفْيَانَ ١٧٠
- المُغِيرَةُ بن شعبة ٣٤٠
- المغيرة بن عبدالرحمن المَخْزُومِي ١٤٥
- المقداد بن الأسود البهراوي ٥٧٨
- مَكْحُول بن عبدالله الهُدَلِي ٧٠٠
- منصور بن المعتمر السلمي ٥٢٦
- المُهْدَوِي = أَحْمَد بن عمار المُهْدَوِي ٦٧٨
- المُهَلَّب بن أَحْمَد التَّمِيمِي ١٤٤
- موسى بن طَلْحَةَ بن عُيَيْدَ اللهِ التَّمِيمِي ٧٤٦
- موسى بن عُقْبَةَ الأَسَدِي ٢٨٧
- موسى بن عيسى الغفجومي (أبو عِمْرَانَ الْفَاسِي) ٤٢٠
- موهوب بن أَحْمَد الجَوَالِيقِي ٦٦٥

- ميمون بن قيس الأعشى ٢٤٨
- مَيْمُونَةُ بنت الحارث زوج رسول الله ﷺ ١٧٧
- نافع مولى ابن عمر ٥٨٨
- نَبَّهَانُ الْمُخْزُومِي ١٧٧
- نسيبة بنت الحارث زوج رسول الله ﷺ (أُم عَطِيَّة) ٢٠٦
- النُّعْمَانُ بن ثابت (أَبُو حَنِيْفَةَ) ١٢٣
- النُّعْمَانُ بن عمرو الأنصاري ٤٣٥
- نفيع بن الحارث (أَبُو بَكْرَةَ) ٥٢٨
- هشام بن عبد الملك بن مروان ٥٩٠
- هشام بن محمد الكلبي ١٩١
- هَلَالُ بن أُمَيَّة الأنصاري ٢٢٥
- هند بنت قيس بن أُمَيَّة زوج رسول الله ﷺ (أُم سَلَمَةَ) ١٧٧
- وَبْرَةَ بن عبد الرحمن المُسَلِّي ٥٧٨
- يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي ٥٨٩
- يحيى بن زكريا (ابن مُزَيْن) ٦٤٣
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ٧٥٧
- يحيى بن محمد بن هُبَيْرَةَ ١٨٦
- يحيى بن يحيى الأندلسي ١٨٤
- يحيى بن يحيى بن بكر التميمي ٦٩٤
- يعقوب بن إبراهيم الأنصاري أبو يوسف ١٢١
- يعقوب بن إسحاق (ابن السُّكَّت) ٢٩٧

خامساً: فهرس الكتب الوارد ذكرها في المتن المخصص لي

٢٨٩.....	الاستيعاب
٧٠٠.....	الإشراف
٦٤٥.....	الأفعال
٦٦٢.....	الإلمام
٢٤٢.....	البيان والتقريب
٦٣٩.....	جامع اللغة
٤٧٨.....	الجامع لأحكام القرآن
٦٥٨.....	الجواهر
٣٣٧.....	سنن أبي داود
٥٤٣.....	شرح الرسالة
٢٤٢.....	شرح السنن
٢٠٧.....	شرح مُسْلِم
٣٤١.....	صحيح البخاري
٦٤٣.....	صحيح مُسْلِم
٣٤٧.....	الْعُتْبِيَّة
١٥٥.....	العين
٢٩١.....	الكتاب = المدونة
٢٧٧.....	كتاب ابن سحْنُون
٦٠٢.....	كتاب الدَّارِمِي (السنن)
٥٩٦.....	كتاب الصحابة

٤٣٠.....	كتاب ليس
١٤٣.....	كتاب محمد (الموازية)
٢٧٢.....	الكشاف
٥٩٧.....	الكمال
٧٢٨.....	المؤتلف
٦٣٨.....	مختصر العين
٢١١.....	المختصر
٤٢٠.....	مدرجة المتعلمين
١٨٥.....	المدونة
٧٤٦.....	مشكل الحديث
١٦٠.....	مطالع الأنوار
٣٢٧.....	المطوّل
٢٠٩.....	الموطأ
٧٠١.....	الواضحة



سادساً: فهرس الفرق

٢٦٦.....	الحَشَوِيَّةُ
١٦٩.....	الحَوَارِجُ
١٦٩.....	الرَّوَاغِصُ
١٨٦.....	الْقَدَرِيَّةُ
٢٦٧.....	الْمُجَسِّمَةُ
٢٦٧.....	الْمُعْتَرِلَةُ



سابعاً: فهرس القبائل

٢٤٩.....	بنو أسد.....
٣٦٣.....	بنو بَجِيلَة.....
٢٨٧.....	بنو الحارث بن الحَزْرَج.....
١٩٠.....	بنو عامر.....
٧٢٢.....	بنو النَّضِير.....
٣٦٣.....	بنو سُليم.....
١٩٠.....	بنو عَبْد الدَّارِ.....
٤٤٣.....	بنو فِرَاس.....
٢٣٦.....	بنو فزارة.....
٣٣٣.....	بنو لَيْث.....
٢٤٩.....	بنو مُذَلِج.....
٥٦٧.....	تَيْم الله.....
٧٢٧.....	زُرَيْق.....
٣٦٢.....	عُرَيْنَة.....
٣٦٢.....	عُكْل.....
٧٠٧.....	عَطَفَان.....
٧٠٧.....	فزارة.....
٤٢٣.....	قريش.....
٣٣٣.....	هُذَيْل.....

ثامناً: فهرس الأماكن والبلدان

أحد.....	٢٨٨
الإِسْكَندَرِيَّة.....	٦٨٧
بَذْر.....	١٩٠
تهامة.....	٥٩٣
ثَنِيَّةُ الْوَدَاع.....	٧٢٧
الحَبَشَة.....	١٩٨
الحُدَيْيَّة.....	٤٧٣
الحُمَيَاء.....	٧٢٧
الحُلَيْفَة.....	٥٩٣
حُمْرَاءُ الْأَسَد.....	٤٧٣
حُنَيْن.....	٦٩٨
حُرَّاسَان.....	٤٤٤
الْحُنْدُق.....	٤٣٩
خَيْبَر.....	٣٠٩
دُمِيَّاط.....	٦٨٧
الرَّبَذَة.....	٧٠٦
سَجِسْتَان.....	٤٤٤
العراق.....	٧٠٨
عَرَفَة.....	٤٨٩
عَسْقَلَان.....	٦٨٧
العَقَبَة.....	٢٨٨

٦٦٣.....	الفرما
٦٦٣.....	القس
٤٤٤.....	كابل
٢٠٠.....	المدينة
٢٧١.....	نجد
١٥١.....	يانية (اليمن)



تاسعاً: فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإيهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق: جماعة من العلماء.
- ٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق أنس مهرة.
- ٣- اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي النحوي، دار عمار - الأردن - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر.
- ٤- الآثار، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري أبو يوسف، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٥٥هـ، تحقيق: أبو الوفا.
- ٥- إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٦م، ط الأولى، تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل.
- ٦- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الأولى.
- ٧- الأحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحّاك الشيباني، دار الراية - الرياض - ١٤١١ - ط الأولى، تحقيق الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة.
- ٨- أحاديث القصاص، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٢هـ، ط الأولى، تحقيق محمد الصباغ.
- ٩- الأحاديث المختارة، محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

- ١٠- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، محمد بن أحمد المقدسي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق - ١٩٨٠م، تحقيق غازي طليبات .
- ١١- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين أبي الفتح الشهير بابن دقيق العيد، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢- أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي.
- ١٣- أحكام القرآن، محمد بن عبد الله ابن العربي، دار الفكر - لبنان، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
- ١٤- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور سيد الجميلي .
- ١٥- أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، ط الأولى، تحقيق: صبحي البدر السامرائي .
- ١٦- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، دار خضر - بيروت - ١٤١٤هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور عبد الملك عبد الله دهيش .
- ١٧- اختلاف الأئمة العلماء، الوزير أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبة الشيباني، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢٣هـ، ط الأولى، تحقيق السيد يوسف أحمد .
- ١٨- أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤١٦هـ، ط الأولى، تحقيق محمد ناصر العجمي .
- ١٩- آداب الزفاف في السنة المطهرة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية - عمان - الأردن، ط الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٢٠- الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ، ط الثانية، تحقيق شعيب الأرنؤوط / عمر القيام .

- ٢١- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٠٩هـ، ط الثالثة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٢٢- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، الإمام النووي، دار الكتب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ.
- ٢٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٢٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط الثانية ١٤٠٥ هـ، بإشراف زهير الشاويش .
- ٢٥- أساس البلاغة، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر - ١٣٩٩هـ .
- ٢٦- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النعمري القُرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، ط الأولى، تحقيق سالم محمد عطا- محمد علي معوض .
- ٢٧- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢، ط الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي .
- ٢٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤١٧ هـ، ط الأولى، تحقيق عادل أحمد الرفاعي .
- ٢٩- أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري، دار الجيل - بيروت - ١٤١٥هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور فخر صالح قدا .
- ٣٠- إسعاف المبطل برجال الموطأ، عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٨٩ هـ .

- ٣١- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر - ١٤١٧ هـ، ط الثالثة، تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد .
- ٣٢- إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحق بن السكيت، دار المعارف - القاهرة، ط الرابعة، تحقيق أحمد محمد شاكر / وعبد السلام .
- ٣٣- أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٤١٩ هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عمر وفيق الداعوق .
- ٣٤- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨ هـ، ط الثالثة، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي .
- ٣٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤١٥ هـ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات.
- ٣٦- الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- ٣٧- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٤٠١ هـ، ط الأولى، تحقيق أحمد عصام الكاتب .
- ٣٨- إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٩ هـ، ط الثالثة، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد .
- ٣٩- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٤٠- إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، حمد بن محمد الخطّابي، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩ هـ .
- ٤١- إعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الجليل - بيروت - ١٩٧٣ هـ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد

- ٤٢- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار العاصمة - المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤١٧، حققه عبد العزيز بن أحمد المشيقح .
- ٤٣- الأعلام خير الدين الزركلي، ط الثالثة .
- ٤٤- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٨٢هـ، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي .
- ٤٥- أعيان العصر وأعيان النصر، صلاح الدين الصفدي، شتراوس - هيرشبرج - ألمانيا الاتحادية، ١٤١٠هـ .
- ٤٦- الأفعال، علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ، ط الأولى .
- ٤٧- الإقتصاد في الاعتقاد، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤٢٣هـ، ط الثالثة .
- ٤٨- الإقناع في الفقه الشافعي، علي بن محمد بن حبيب الماوردي .
- ٤٩- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، دار الفكر - بيروت - ١٤١٥، تحقيق مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر .
- ٥٠- الإقناع، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٥١- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤١٧هـ، ط الأولى، تحقيق: الدكتور محمد كمال الدين عز الدين علي .
- ٥٢- إكمال الأعلام بثلاث الكلام، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة السعودية - ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي .
- ٥٣- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، دار الوفاء - دار الندوة العالمية، ط الثانية ١٤٢٥هـ تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل .
- ٥٤- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكن، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ، ط الأولى .

٥٥- ألقاب الصحابة والتابعين في المسنين الصحيحين، أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجبائي الأندلسي، دار الفضيلة - القاهرة - مصر - ١٩٩٤م، تحقيق د محمد زينهم محمد عزب و محمود نصار .

٥٦- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣هـ، ط الثانية.

٥٧- الأماكن أو ما تفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، محمد بن موسى الحازمي، دار اليامة، ١٤١٥هـ، تحقيق حمد الجاسر .

٥٨- الإنباه على قبائل الرواة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ١٤٠٥هـ، تحقيق إبراهيم الأبياري.

٥٩- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مجير الدين الحنبلي العليمي، مكتبة دنديس - عمان - ١٤٢٠هـ، تحقيق عدنان يونس عبد المجيد نباتة .

٦٠- الأنساب، أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٨م، ط الأولى، تحقيق عبد الله عمر البارودي .

٦١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، دار الفكر - دمشق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٦٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرדوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي .

٦٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الجيل - بيروت - ١٣٩٩هـ، ط الخامسة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٦٤- إثثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، محمد بن نصر المرتضى اليماني (ابن الوزير)، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧م، ط الثانية.

٦٥- أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر الجزائري، مكتبة لنا - دمنهور، ط الأولى ١٤٢٣هـ .

- ٦٦- إيضاح الإشكال، محمد بن طاهر بن علي المقدسي أبو الفضل، مكتبة المعلا - الكويت - ١٤٠٨هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور باسم الجوابرة .
- ٦٧- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، دار السلام للطباعة والنشر - مصر - ١٤١٠هـ، ط الأولى، تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني .
- ٦٨- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ .
- ٦٩- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار إحياء العلوم - بيروت - ١٤١٩هـ، ط الرابعة، تحقيق الشيخ بهيج غزاوي .
- ٧٠- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن أبي الحفص شهاب الدين عمر بن كثير القرشي، دار الفكر، تحقيق أحمد شاكر .
- ٧١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة - بيروت، ط الثانية .
- ٧٢- البحر الزخار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة - ١٤٠٩هـ، ط الأولى، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله .
- ٧٣- بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، دار الفكر - بيروت، تحقيق الدكتور محمود مطرجي .
- ٧٤- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، محمد بن أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢٠هـ، ط الأولى، تحقيق محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي .
- ٧٥- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - ١٤٢١هـ، ط الأولى، تحقيق وضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور محمد محمد تامر .

- ٧٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢م، ط الثانية .
- ٧٧- بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، مكتبة ومطبعة محمد علي صبح - القاهرة .
- ٧٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دار الفكر - بيروت .
- ٧٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط الأولى ١٤١٥هـ تحقيق محمد صبحي حسن حلاق .
- ٨٠- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة المعارف - بيروت .
- ٨١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، العلامة محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة - بيروت .
- ٨٢- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملتن، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ١٤٢٥هـ، ط الأولى، تحقيق مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال .
- ٨٣- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - ط الأولى ١٤٠٤ .
- ٨٤- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، الوفاء - المنصورة - مصر - ١٤١٨، ط الرابعة، تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب .
- ٨٥- بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، دار الفكر، تحقيق الدكتور سهيل زكار .
- ٨٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا ١٤١٩هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

- ٨٧- بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤١٥هـ -، ط الأولى، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين .
- ٨٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - ١٤٠٧هـ، ط الأولى، تحقيق محمد المصري .
- ٨٩- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان القاسبي علي بن محمد بن عبد الملك، دار طيبة - الرياض - ١٤١٨هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد .
- ٩٠- بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة - ١٣٩٢هـ، ط الأولى، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم .
- ٩١- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين .
- ٩٢- التاج والإكليل لمختصر خليل محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، ط الثانية .
- ٩٣- تاريخ ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤١٧هـ -، الطبعة الأولى .
- ٩٤- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، يحيى بن معين أبو زكريا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ١٣٩٩هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف .
- ٩٥- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، يحيى بن معين أبو زكريا، دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠هـ، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف .
- ٩٦- تاريخ أسماء الثقات، عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ، الدار السلفية - الكويت، ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي .

- ٩٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتاب العربي - لبنان - بيروت - ١٤٠٧هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري .
- ٩٨- تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧١هـ، ط الأولى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٩٩- التاريخ الصغير (الأوسط)، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة - ١٣٩٧هـ، ط الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد .
- ١٠٠- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، دار الفكر، تحقيق السيد هاشم الندوي.
- ١٠١- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، دار الفكر، تحقيق السيد هاشم الندوي.
- ١٠٢- تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، دار صادر - بيروت .
- ١٠٣- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠٤- تاريخ حوادث الزمان ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، محمد بن إبراهيم الجزري، المكتبة العصرية - صيدا بيروت، ط الأولى ١٤١٩هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري .
- ١٠٥- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري .
- ١٠٦- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، محمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي، دار النشر: دار العاصمة - الرياض - ١٤١٠هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد الله أحمد سليمان الحمد .

- ١٠٧- تبصرة الحكماء في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم ابن الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمري، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ، تحقيق الشيخ جمال مرعشلي .
- ١٠٨- التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣، ط الأولى، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .
- ١٠٩- التبصرة، عبد الرحمن بن الجوزي، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني - مصر - لبنان - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، ط الأولى، تحقيق الدكتور مصطفى عبد الواحد .
- ١١٠- التبيان في تفسير غريب القرآن، شهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري، دار الصحابة للتراث بطنطا - مصر - ١٤١٢هـ، ط الأولى، تحقيق فتحي أنور الدابلوي .
- ١١١- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامي - القاهرة - ١٣١٣هـ.
- ١١٢- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الثالثة .
- ١١٣- تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، دار الفرقان - الأردن - عمان - ١٤٢١هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة .
- ١١٤- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - ١٤٢١هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الجبرين، والدكتور عوض القرني، والدكتور أحمد السراح .
- ١١٥- تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف بن مري النووي، دار القلم - دمشق - ١٤٠٨، ط الأولى، تحقيق عبد الغني الدقر .
- ١١٦- التحرير والتحبير شرح ابن أبي زيد القيرواني، للدكتور
- ١١٧- التحضير في الطائف، الدكتور حمد الزيد، دار الأمين - القاهرة، ط الثانية ٢٠٠٤م .

- ١١٨- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١١٩- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن الزكي المزي، المكتب الإسلامي - الدار القيمة، ط الثانية ١٤٠٣هـ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين .
- ١٢٠- تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٤، ط الأولى .
- ١٢١- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي، دار حراء - مكة المكرمة - ١٤٠٦هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني .
- ١٢٢- تحفة الملوك (في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان)، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤١٧هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد الله نذير أحمد .
- ١٢٣- تخریج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف، علي بن محمود بن سعود الخزاعي، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور إحسان عباس .
- ١٢٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
- ١٢٥- تذكرة الأريب في تفسير الغريب، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي .
- ١٢٦- تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى .
- ١٢٧- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، عياض بن موسى السبتي، المطبعة الملكية - الرباط .
- ١٢٨- التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، دار الكتاب العربي - لبنان - ١٤٠٣هـ، ط الرابعة .

- ١٢٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الأولى، تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق .
- ١٣٠- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف بن سعد الباجي، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٠٦هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين .
- ١٣١- تعريف الأحياء بفضائل الإحياء، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس، دار الفكر .
- ١٣٢- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق إبراهيم الأبياري .
- ١٣٣- تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي .
- ١٣٤- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ، ط الأولى، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون .
- ١٣٥- تفسير البغوي، دار المعرفة - بيروت، تحقيق خالد عبد الرحمن العك .
- ١٣٦- تفسير الجلالين، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر المحلي والسيوطي، دار الحديث - القاهرة، ط الأولى .
- ١٣٧- تفسير القرآن العزيز، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة - ١٤٢٣هـ، ط الأولى، تحقيق حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز .
- ١٣٨- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ .

- ١٣٩- تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ ط الأولى، تحقيق ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم .
- ١٤٠- تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، المكتبة العصرية - صيدا، تحقيق أسعد محمد الطيب .
- ١٤١- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ ط الأولى .
- ١٤٢- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن بن يصل الأزدي الحميدي، مكتبة السنة - القاهرة - مصر - ١٤١٥هـ ط الأولى، تحقيق الدكتورة : زبيدة محمد سعيد عبد العزيز .
- ١٤٣- تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٤هـ ط الأولى، تحقيق أحمد فريد .
- ١٤٤- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار الرشيد - سوريا - ١٤٠٦هـ ط الأولى، تحقيق محمد عوامة .
- ١٤٥- التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، دار الفكر - بيروت - ١٤١٧هـ .
- ١٤٦- تقييد العلم للخطيب البغدادي، الخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية .
- ١٤٧- تكملة الإكمال، محمد بن عبد الغني البغدادي، دار النشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤١٠هـ ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي .
- ١٤٨- التكملة لوفيات النقلة، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الثانية ١٤٠١هـ . تحقيق بشار عواد معروف .
- ١٤٩- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - ١٣٨٤هـ -، تحقيق السيد عبد الله هاشم الياني المدني .
- ١٥٠- تلخيص كتاب الاستغاثة، إسماعيل بن كثير القرشي .

- ١٥١- تلقيح فهم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت - ١٩٩٧م، ط الأولى .
- ١٥٢- التلقين في الفقه المالكي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة - هـ، ط الأولى، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني.
- ١٥٣- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية - عمان - الأردن، ط الثانية ١٤٠٩ هـ .
- ١٥٤- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب الباقلاني، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان - ١٤٠٧ هـ، ط الأولى، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر .
- ١٥٥- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .
- ١٥٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النعمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري .
- ١٥٧- التنبيه في الفقه الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣، ط الأولى، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر .
- ١٥٨- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر - ١٤١٨ هـ، تحقيق محمد زاهد الكوثري .
- ١٥٩- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩ هـ، ط الأولى، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري .
- ١٦٠- تنقيح الفصول في اختصار المحصول، أحمد بن إدريس القرافي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، تحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول، ٢٠٠٥ م .
- ١٦١- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٨٩ هـ .

- ١٦٢- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، الفيروز آبادي، دار الكتب العلمية - لبنان .
- ١٦٣- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، مطبعة المدني - القاهرة، تحقيق محمود محمد شاكر .
- ١٦٤- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الأولى .
- ١٦٥- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف .
- ١٦٦- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، دار إحياء التراث العربى - بيروت - ٢٠٠١م، ط الأولى، تحقيق محمد عوض مر .
- ١٦٧- التهذيب في الفرائض، محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني، المطبعة الأهلية - جدة، ط الأولى ١٤١٦هـ، تحقيق الدكتور راشد بن محمد الهزاع .
- ١٦٨- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤١٦هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
- ١٦٩- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ١٧٠- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٣م، ط الأولى، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي .
- ١٧١- تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمر بادشاه، دار الفكر - بيروت .
- ١٧٢- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .
- ١٧٣- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢١هـ، تحقيق: ابن عثيمين .

- ١٧٤ - التيسير بشرح الجامع الصغير، الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - ١٤٠٨هـ، ط الثالثة .
- ١٧٥ - الثبات عند الممات، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ١٤٠٦هـ، ط الأولى، تحقيق: عبد الله الليثي الأنصاري .
- ١٧٦ - ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي أشي، أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي أشي، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ١٤٠٣هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الله العمراني.
- ١٧٧ - الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار الفكر - ١٣٩٥هـ، ط الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد .
- ١٧٨ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، دار المعارف - القاهرة.
- ١٧٩ - الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح عبد السميع الآبي الأزهرري، المكتبة الثقافية - بيروت.
- ١٨٠ - جامع الأمهات، ابن الحاجب الكردي المالكي .
- ١٨١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.
- ١٨٢ - الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري، دار النشر - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت، ط الثالثة ١٤٠٧، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا .
- ١٨٣ - الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون .
- ١٨٤ - الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، تأليف: محمد بن الحسن الشيباني، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦هـ، ط الأولى .
- ١٨٥ - الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة .

- ١٨٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق الدكتور محمود الطحان.
- ١٨٧- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ هـ، ط الأولى.
- ١٨٨- جهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٨ هـ.
- ١٨٩- جهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دُرَيْد، دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٧ م، ط الأولى، تحقيق رمزي منير بعلبكي.
- ١٩٠- جهرة النسب، هشام بن محمد بن السائب الكلبي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ط الأولى ١٤٠٧ هـ، تحقيق ناجي حسن.
- ١٩١- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٩٢- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- ١٩٣- جواهر العقود، شمس الدين الأسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٩٤- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، مير محمد كتب خانه - كراتشي.
- ١٩٥- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥ هـ، ط الثانية.
- ١٩٦- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- ١٩٧- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.
- ١٩٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، دار الفكر - بيروت، تحقيق محمد عليش.

- ١٩٩- حاشية السندي على النَّسَائِي، نور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦هـ، ط الثانية، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة .
- ٢٠٠- حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لذكريا الأنصاري)، تأليف: سليمان الجمل، دار النشر: دار الفكر - بيروت .
- ٢٠١- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي العدوي المالكي، دار الفكر - بيروت - ١٤١٢، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي .
- ٢٠٢- حاشية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢٠هـ، ط الأولى.
- ٢٠٣- حاشية العلامة البكري على شرح سبط المارديني على الرَّحِيَّة، دار القلم - دمشق، ط الخامسة ١٤١٢هـ. تعليق وتخريج الدكتور مصطفى ديب البغا .
- ٢٠٤- حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٢١هـ.
- ٢٠٥- حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي، الكبرى الأميرية ببولاق - مصر - ١٣١٨هـ، ط الثالثة .
- ٢٠٦- حاشية عميرة، شهاب الدين أحمد الرلسي الملقب بعميرة، دار الفكر - لبنان / بيروت - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق مكتب البحوث والدراسات .
- ٢٠٧- حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، دار الفكر - لبنان / بيروت - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق مكتب البحوث والدراسات .
- ٢٠٨- الحافظ عبد الغني المقدسي محدثاً، الدكتور خالد بن مرغوب بن محمد أمين، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٢٥هـ .
- ٢٠٩- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عب .

- ٢١٠- الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣، ط الثالثة، تحقيق مهدي حسن الكيلاني القادري .
- ٢١١- حقائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار، محمد بن عمر بحرق الحضرمي الشافعي، دار الحاوي - بيروت - ١٩٩٨م، ط الأولى، تحقيق محمد غسان نصوح عزقول
- ٢١٢- حديث مصعب بن عبد الله الزبيري، أبو القاسم البغوي، الدار العثمانية - الأردن / عمان - ١٤٢٤هـ، ط الأولى، تحقيق صالح عثمان اللحام .
- ٢١٣- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر العربي، ١٩٩٧م، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- ٢١٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ، ط الرابعة .
- ٢١٥- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، مؤسسة الرسالة / دار الأرقم - بيروت / عمان - ١٩٨٠م، ط الأولى، تحقيق الدكتور ياسين أحمد إبراهيم .
- ٢١٦- الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ، تحقيق مختار الدين أحمد .
- ٢١٧- الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أحمد بن عبد السلام الجراوي التسادي، دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٩٩١م، ط الأولى، تحقيق محمد رضوان الداية.
- ٢١٨- حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبد الحميد الشرواني، دار الفكر - بيروت .
- ٢١٩- الخرشبي على مختصر سيدي خليل، دار النشر: دار الفكر للطباعة - بيروت .

- ٢٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨ م، ط الأولى، تحقيق محمد نبيل طريفني / اميل بديع اليعقوب .
- ٢٢١- الخصائص الكبرى، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ .
- ٢٢٢- الخصائص، عثمان ابن جني، عالم الكتب - بيروت، تحقيق محمد علي النجار.
- ٢٢٣- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، محمد العربي القروي، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٢٤- خلاصة سير سيد البشر، محب الدين أبي جعفر بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الطَّيَّري، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - السعودية - ١٤١٨ هـ، ط الأولى، تحقيق طلال بن جميل الرفاعي .
- ٢٢٥- الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠ هـ، ط الأولى، تحقيق: إبراهيم شمس الدين .
- ٢٢٦- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي بن عبد الرحيم الحصكفي، دار الفكر - بيروت - ١٣٨٦ هـ، ط الثانية .
- ٢٢٧- الدر المنثور، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ م .
- ٢٢٨- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧ هـ، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن .
- ٢٢٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني .
- ٢٣٠- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ١٤١٨ هـ، ط الأولى، تحقيق عرفات مطرجي .

- ٢٣١- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، تعريب المحامي فهمي الحسيني .
- ٢٣٢- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمّد نكري، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢١هـ، ط الأولى، تحقيق عرب عباراته الفارسية - حسن هاني فحص .
- ٢٣٣- دلائل النبوة، أحمّد بن الحسين البيهقي .
- ٢٣٤- دليل الطالب على مذهب الإمام المجلّ أحمّد بن حنبل، مرعي بن يوسف الحنبلي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٨٩، ط الثانية .
- ٢٣٥- دول الإسلام، محمد بن أحمّد بن عثمان الذهبي، دائرة المعارف النظامية - حيدر أباد، ط الأولى ١٣٣٧هـ .
- ٢٣٦- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٣٧- الديباج على مُسلم، عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، دار ابن عفان - الخبر-السعودية - ١٤١٦، تحقيق أبو إسحاق الحويني الأثري .
- ٢٣٨- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، دار صادر - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٤هـ .
- ٢٣٩- ديوان الأخطل، دار المعرفة - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٣هـ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي .
- ٢٤٠- ديوان الأعشى الكبير، مكتبة الآداب بالجاميزت، المطبعة النموذجية، شرح وتعليق الدكتور محمد حسن .
- ٢٤١- ديوان العجاج، دار صادر - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٩٩٧م، قدم له وحققه الدكتور سعدي ضناوي .
- ٢٤٢- ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور .
- ٢٤٣- ديوان المتنبي، المطبعة الهندية، مصر ١٣١٥ هـ .

- ٢٤٤- ديوان المثقب العبدى، دار صادر - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٩٩٦ م .
- ٢٤٥- ديوان النابغة الذبياني، دار صادر - بيروت، تحقيق كرم البتاني .
- ٢٤٦- ديوان جرير، دار صادر - بيروت - لبنان، ١٩٩١ م
- ٢٤٧- ديوان حاتم الطائي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٠٦ هـ، شرحه وقدم له أحمد رشاد.
- ٢٤٨- ديوان شعر ذي الرمة، عنى بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنرى هيس مكارتي مطبعة كلية كمبريجه ١٩١٩ م .
- ٢٤٩- ديوان شعر عدي بن الرقاع العاملي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ، تحقيق الدكتور نوري حمود القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن .
- ٢٥٠- ديوان صريع الغواني، مُسلم بن الوليد الأنصاري، دار المعارف - مصر، تحقيق الدكتور سامي الدهان .
- ٢٥١- ذخيرة الحفاظ، محمد بن طاهر المُقدسي، دار السلف - الرياض - ١٤١٦ هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي .
- ٢٥٢- الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دار الغرب - بيروت - ١٩٩٤ م، تحقيق محمد حجي .
- ٢٥٣- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - ١٤٠٦ هـ، ط الأولى، تحقيق: بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت .
- ٢٥٤- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مكتبة المنار - الزرقاء - ١٤٠٦ هـ، ط الأولى، تحقيق: محمد شكور أمير الميادين .
- ٢٥٥- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، محمد بن أحمد الفاسي المكي أبو الطيب، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠ هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور كمال يوسف الحوت .

- ٢٥٦- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥٧- ذيل طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥٨- الذيل على طبقات الخنابلة، عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٢٥٩- رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الله الليثي.
- ٢٦٠- الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية - عمان - الأردن، ط الأولى - ١٤٢١هـ.
- ٢٦١- رسالة ابن أبي زيد القيرواني، عبد الله بن أبي زيد القيرواني، دار الفكر - بيروت.
- ٢٦٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٠٦هـ، ط الرابعة، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني.
- ٢٦٣- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي - القاهرة - ١٣٥٨هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر.
- ٢٦٤- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ١٤١٢هـ، ط الأولى، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي.
- ٢٦٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٦٦- الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥هـ.
- ٢٦٧- الروض الأنف، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي.

- ٢٦٨- الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ١٣٩٠هـ.
- ٢٦٩- الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحميري، مكتبة لبنان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط الثانية ١٩٨٤م.
- ٢٧٠- روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥هـ، ط الثانية.
- ٢٧١- روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - ١٣٩٩هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور عبد العزيز عبد الرحمن السعيد.
- ٢٧٢- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، يحيى بن شرف النووي، دار الفكر - بيروت - ١٤٢١هـ، ط الثالثة.
- ٢٧٣- رياض الصالحين، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٧٤- الرياض النضرة في مناقب العشرة، أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري أبو جعفر، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٩٩٦م، ط الأولى، تحقيق عيسى عبد الله محمد مانع الحميري.
- ٢٧٥- زاد المستقنع، موسى بن أحمد بن سالم المقدسي الحنبلي أبو النجا، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، تحقيق علي محمد عبد العزيز الهندي.
- ٢٧٦- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الثالثة.
- ٢٧٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت - ١٤٠٧هـ، ط الرابعة عشر، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط.

٢٧٨- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرري الهروي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٣٩٩هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور محمد جبر الألفي .

٢٧٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن .

٢٨٠- الزواجر عن اقتراف الكبائر، ابن حجر الهيتمي، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا - بيروت - ١٤٢٠هـ، ط الثانية، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز

٢٨١- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٤هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور .

٢٨٢- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٩هـ، ط الأولى، تحقيق محمد علي قاسم العمري .

٢٨٣- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبد القادر.

٢٨٤- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر المديني، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر.

٢٨٥- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، دار المعارف - مصر - ١٤٠٠هـ، ط الثانية، تحقيق: شوقي ضيف.

٢٨٦- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٧٩هـ، ط الرابعة، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي.

- ٢٨٧- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، دار القلم - دمشق - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور حسن هنداوي .
- ٢٨٨- السراج الوهاج على متن المنهاج، العلامة محمد الزهري الغمراوي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٢٨٩- سقط الزند، أحمد بن عبد الله بن سليمان التَّنُوخِي المَعْرِي، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٧هـ .
- ٢٩٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط الثالثة.
- ٢٩١- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط الرابعة ١٤٠٨هـ.
- ٢٩٢- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٢٩٣- السلوك لمعرفة دول الملوك، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقرئ، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - ١٤١٨هـ، ط الأولى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا .
- ٢٩٤- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض .
- ٢٩٥- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، دار الفكر - بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٢٩٦- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٢٩٧- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا .

- ٢٩٨- سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ هـ، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني .
- ٢٩٩- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ هـ، ط الأولى، تحقيق فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي .
- ٣٠٠- السنن الصغرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠ هـ -، ط الأولى، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي .
- ٣٠١- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن .
- ٣٠٢- سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الخراساني، الدار السلفية - الهند - ١٤٠٣ هـ، ط الأولى، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .
- ٣٠٣- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣ هـ، ط التاسعة، تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي .
- ٣٠٤- سيرة ابن إسحاق (المبتدأ والمبعث والمغازي)، محمد بن إسحاق بن يسار معهد الدراسات والأبحاث للتعريف، تحقيق محمد حميد الله .
- ٣٠٥- السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، علي بن برهان الدين الحلبي، دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٠ هـ .
- ٣٠٦- السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، دار الجليل - بيروت - ١٤١١ هـ، ط الأولى، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد .
- ٣٠٧- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ، ط الأولى، تحقيق محمود إبراهيم زايد .
- ٣٠٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر .

٣٠٩- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ ط الأولى، تحقيق صلاح فتحى هلال .

٣١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، دار بن كثير - دمشق - ١٤٠٦هـ، ط الأولى، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط .

٣١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل العُقَيْلي المصري الهمداني، دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .

٣١٢- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، دار طيبة - الرياض - ١٤٠٢هـ، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان .

٣١٣- شرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ .، تحقيق زكريا عميرات .

٣١٤- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ ط الأولى .

٣١٥- شرح الزركشي على مختصر الخرقى، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ ط الأولى، تحقيق قدم له ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم .

٣١٦- شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ط الثانية، تحقيق شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش .

٣١٧- شرح السيوطي لسنن النسائي، السيوطي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦هـ، ط الثانية، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة .

٣١٨- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩١هـ، ط الرابعة .

- ٣١٩- شرح العمدة في الفقه، أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی أبو العباس، مكتبة العبيكان - الرياض - ١٤١٣هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور سعود صالح العطيشان .
- ٣٢٠- الشرح الكبير، سيدي أحمد الدردير، دار الفكر - بيروت، تحقيق محمد عlish .
- ٣٢١- شرح حدود الإمام أبي عبد الله محمد بن عرفة، محمد الأنصاري المعروف بالرصاع التونسي، المطبعة التونسية - تونس، ط الأولى ١٣٥٠هـ .
- ٣٢٢- شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر - بيروت، ط الثانية .
- ٣٢٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - القاهرة - ١٣٨٣هـ، ط الحادية عشرة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- ٣٢٤- شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ، ط الأولى، تحقيق محمد زهري النجار .
- ٣٢٥- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٦م، ط الثانية .
- ٣٢٦- شرح ميارة الفاسي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٠هـ -، ط الأولى، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن .
- ٣٢٧- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف بملا على القاري، دار الأرقم - لبنان / بيروت، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم .
- ٣٢٨- شروط الأئمة الخمسة، أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، مكتب المطبوعات الإسلامية - بحلب، ط الأولى ١٤١٧هـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
- ٣٢٩- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠هـ، ط الأولى، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول .

- ٣٣٠- شعر عبد الله بن همام السلولي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي، جمع وتحقيق ودراسة وليد بن محمد السراقبي .
- ٣٣١- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الفكر - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٨، حققه وضبطه شهاب الدين أبو عمر .
- ٣٣٢- صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٣٣٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ هـ، ط الثانية، تحقيق شعيب الأرناؤوط .
- ٣٣٤- صحيح الأدب المفرد، محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق - الجليل - المملكة العربية السعودية، ط الثانية ١٤١٥هـ .
- ٣٣٥- صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط الثالثة ١٤٠٨هـ .
- ٣٣٦- صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط الأولى ١٤٠٩هـ .
- ٣٣٧- صحيح سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٣٣٨- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، ط الثانية .
- ٣٣٩- صحيح مسلم، محمد بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار النشر - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٤٠- صفة الصفوة، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٩هـ - ط الثانية، تحقيق محمود فاخوري - والدكتور محمد رواس قلعجي .
- ٣٤١- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان النمري الحرائي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٧هـ، الثالثة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني

- ٣٤٢- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي، مؤسسة الرسالة - لبنان - ١٤١٧هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي - كامل محمد الخراط .
- ٣٤٣- الضعفاء الكبير، محمد بن عمر بن موسى العُقَيْلي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ط الأولى، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي .
- ٣٤٤- الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة، دار الوفاء - المنصورة - ١٤٠٩، ط الثانية، تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي.
- ٣٤٥- الضعفاء والمتروكين، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، -، ط الأولى، تحقيق محمود إبراهيم زايد .
- ٣٤٦- الضعفاء، أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الصوفي، دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق: فاروق حمادة .
- ٣٤٧- ضعيف الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط الثالثة، ١٤١٠هـ.
- ٣٤٨- ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣٤٩- ضعيف سنن الترمذي محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٣٥٠- ضعيف سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٣٥١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ٣٥٢- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣، ط الأولى .

- ٣٥٣- طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، دار المعرفة - بيروت، تحقيق محمد حامد الفقي .
- ٣٥٤- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو .
- ٣٥٥- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم خان .
- ٣٥٦- طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد الأزدي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا .
- ٣٥٧- طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار القلم - بيروت، تحقيق خليل الميس .
- ٣٥٨- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر - بيروت .
- ٣٥٩- طبقات المدلسين، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عاصم بن عبدالله القريوتي .
- ٣٦٠- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الدَّأوْدِي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي .
- ٣٦١- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار المدني - جدة، تحقيق محمود محمد شاكر .
- ٣٦٢- الطبقات، خليفة بن خياط أبو عمر الليثي العصفري، دار طيبة - الرياض - ١٤٠٢هـ - ط الثانية، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري .
- ٣٦٣- طرح التثريب في شرح التقریب، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، ط الأولى، تحقيق عبد القادر محمد علي .

- ٣٦٤- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، دار النفائس - عمان - ١٤١٦ هـ، تحقيق خالد عبد الرحمن العك.
- ٣٦٥- عارضة الأحوذى، لابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٣٦٦- العبر في خبر من غير، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ١٩٨٤ م، ط الثانية، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.
- ٣٦٧- العجائب في بيان الأسباب، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، دار ابن الجوزي - السعودية - ١٤١٨ هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس.
- ٣٦٨- العدة، محمد بن إسماعيل الصنعاني، دار الأقصى - مصر، ط الأولى ١٤١٠ هـ. تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.
- ٣٦٩- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، عبد الله بن نجم بن شاش الجذامي السعدي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ١٤٢٣ هـ، دراسة وتحقيق الدكتور حميد بن محمد لحر.
- ٣٧٠- العقيدة رواية أبي بكر الخلال، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، دار قتيبة - دمشق - ١٤٠٨ هـ، ط الأولى، تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان.
- ٣٧١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي، دار طيبة - الرياض - ١٤٠٥ هـ، ط الأولى، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي.
- ٣٧٢- علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٣٩٧ هـ، تحقيق نور الدين عتر.
- ٣٧٣- عمدة الفقه، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، مكتبة الطرفين - الطائف، تحقيق عبد الله سفر العبدلي، محمد دغليب العتيبي.
- ٣٧٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ٣٧٥- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥م، ط الثانية .
- ٣٧٦- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي / الدكتور إبراهيم السامرائي .
- ٣٧٧- غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، محمد بن أحمد الرملي الأنصاري، دار المعرفة - بيروت .
- ٣٧٨- غاية السؤل في خصائص الرسول ﷺ، عمر بن علي الأنصاري الشهير بابن الملقن، دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤١٤هـ تحقيق عبد الله بحر الدين عبد الله .
- ٣٧٩- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ابن الجزري / السخاوي، دار النشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث - ٢٠٠١م، ط الأولى، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم .
- ٣٨٠- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٥هـ ط الأولى، تحقيق الدكتور سليمان إبراهيم محمد العايد .
- ٣٨١- غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطاطبي البستي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٢هـ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي .
- ٣٨٢- غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٦هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور محمد عبد المعيد خان .
- ٣٨٣- غريب الحديث، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي .
- ٣٨٤- غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري .
- ٣٨٥- غريب القرآن، محمد بن عزيز السجستاني، دار قتيبة - ١٤١٦هـ - تحقيق محمد أديب عبد الواحد جهران .
- ٣٨٦- الغريبين في القرآن والحديث، أحمد بن محمد الهروي، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيد .

- ٣٨٧- غنية الملتبس إيضاح الملتبس، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، مكتبة الرشد - السعودية/ الرياض - ١٤٢٢هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور يحيى بن عبد الله البكري الشهري .
- ٣٨٨- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، خلف بن عبد الملك بن بشكوال، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين .
- ٣٨٩- الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزُّحَّشَرِي، دار المعرفة - لبنان، ط الثانية، تحقيق علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم .
- ٣٩٠- الفتاوى الكبرى الفقهية، ابن حجر الهيتمي، دار النشر - دار الفكر .
- ٣٩١- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراي، دار المعرفة - بيروت، تحقيق قدم له حسين محمد مخلوف .
- ٣٩٢- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر - ١٤١١هـ .
- ٣٩٣- فتح الباب في الكنى والألقاب، محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني، مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض - ١٤١٧هـ، ط الأولى، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي .
- ٣٩٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، تحقيق محب الدين الخطيب .
- ٣٩٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر - بيروت .
- ٣٩٦- فتح المعين بشرح قرّة العين، زين الدين بن عبد العزيز المليباري، دار الفكر - بيروت .
- ٣٩٧- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، ط الأولى .

- ٣٩٨- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨ هـ، ط الأولى .
- ٣٩٩- الفروع وتصحيح الفروع، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨ هـ، ط الأولى، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي.
- ٤٠٠- الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨ هـ، ط الأولى، تحقيق خليل المنصور .
- ٤٠١- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي الشريف وعلومه)، مؤسسة آل البيت .
- ٤٠٢- فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات ج ١/ ٢، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، دار العربي الإسلامي - بيروت/ لبنان - ١٤٠٢ هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور إحسان عباس .
- ٤٠٣- فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية، سيدي عمر بن علي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، ١١٩٥ م.
- ٤٠٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٧ هـ، ط الثالثة، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي.
- ٤٠٥- الفوائد، تمام بن محمد الرازي، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٢ هـ، ط الأولى، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي .
- ٤٠٦- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠ م، ط الأولى، تحقيق علي محمد بن يعوض الله/ عادل أحمد عبد الموجود .
- ٤٠٧- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار الفكر - بيروت - ١٤١٥ هـ.
- ٤٠٨- في التعريب والمغرب، عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ هـ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي .

- ٤٠٩ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ، ط الأولى .
- ٤١٠ - القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٤١١ - القبس في شرح موطأ ابن أنس، محمد بن عبد الله بن العربي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩ هـ، تحقيق أيمن نصر الأزهرري، علاء إبراهيم الأزهرري .
- ٤١٢ - قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، محمد صديق حسن خان القنوجي، شركة الشرق الأوسط للطباعة - ماركا الشمالية - الأردن - ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عاصم عبد الله القريوتي .
- ٤١٣ - قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي .
- ٤١٤ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، دار الجيل، راجعه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد .
- ٤١٥ - القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي .
- ٤١٦ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، حمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، دار القبة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة - ١٤١٣هـ، ط الأولى، تحقيق: محمد عوامة .
- ٤١٧ - الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٤١٨ - الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧، ط الأولى .

- ٤١٩- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ، ط الثانية، تحقيق عبد الله القاضي .
- ٤٢٠- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن محمد أبو أحمد الجرجاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩هـ، ط الثالثة، تحقيق يحيى مختار غزاوي.
- ٤٢١- كتاب التوحيد، محمد بن عبد الوهاب، مطابع الرياض - الرياض، ط الأولى، تحقيق عبد العزيز بن زيد الرومي، الدكتور محمد بلتاجي، الدكتور سيد حجاب .
- ٤٢٢- كتاب سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيويه، دار الجيل - بيروت، ط الأولى، تحقيق عبد السلام محمد هارون .
- ٤٢٣- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال .
- ٤٢٤- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزَّحَّشَرِي الحَوَّارِزْمِي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق عبد الرزاق المهدي .
- ٤٢٥- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت - ١٤٠٧هـ، ط الأولى، تحقيق صبحي السامرائي .
- ٤٢٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ، ط الرابعة، تحقيق أحمد القلاش .
- ٤٢٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣ - ١٩٩٢م .
- ٤٢٨- كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات، عبد الرحمن بن عبد الله البعلي الحنبلي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ - ، ط الأولى، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي

- ٤٢٩- كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن ابن الجوزي، دار الوطن- الرياض - ١٤١٨هـ، تحقيق علي حسين البواب .
- ٤٣٠- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٢٢هـ، ط الأولى، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي .
- ٤٣١- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحُصَيْنِي الدمشقي الشافعي، دار الخير - دمشق - ١٩٩٤م، ط الأولى، تحقيق علي عبد الحميد بلطجي و محمد وهبي سليمان .
- ٤٣٢- كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، أبو الحسن المالكي، دار الفكر - بيروت - ١٤١٢هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي .
- ٤٣٣- كفاية المتحفظ في اللغة، إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الطرابلسي، دار اقرأ للطباعة والنشر والترجمة - طرابلس - الجماهيرية الليبية، تحقيق السائح علي حسين .
- ٤٣٤- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري .
- ٤٣٥- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق محمود عمر الدمياطي .
- ٤٣٦- الكنى والأسماء، محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، دار ابن حزم - بيروت / لبنان - ١٤٢١هـ، ط الأولى، تحقيق نظر محمد الفاريابي .
- ٤٣٧- الكنى والأسماء، مُسْلِم بن الحجاج بن مُسْلِم القشيري، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٤٠٤، ط الأولى، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري .
- ٤٣٨- اللآلئ المشورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦هـ، ط الأولى، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا .

- 100

- ٤٥٠ - متن العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٨هـ، ط الأولى، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني .
- ٤٥١ - المجالسة وجواهر العلم، أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي، دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ، ط الأولى .
- ٤٥٢ - المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦هـ، ط الثانية، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .
- ٤٥٣ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، ط الأولى، تحقيق محمود إبراهيم زايد .
- ٤٥٤ - مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، دار المعرفة - بيروت، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٤٥٥ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليولي المدعو بشيخي زاده، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق خرح آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور .
- ٤٥٦ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/ دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧هـ .
- ٤٥٧ - مجموع الفتاوى، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، مكتبة ابن تيمية، ط الثانية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي .
- ٤٥٨ - المجموع، يحيى بن شرف النووي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م .
- ٤٥٩ - المجموع، يحيى بن شرف النووي، مكتبة الإرشاد - جدة - المملكة العربية السعودية، تحقيق محمد نجيب المطيعي .
- ٤٦٠ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الثالثة، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب .

- ٤٦١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ ط الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد .
- ٤٦٢- المحرر في الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي الجماعلي، دار المعرفة - لبنان / بيروت - ١٤٢١هـ -، ط الثالثة، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي .
- ٤٦٣- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤، ط الثانية .
- ٤٦٤- المحصول في أصول الفقه، القاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي، دار البيارق - عمان - ١٤٢٠هـ، ط الأولى، تحقيق حسين علي اليدري - سعيد فودة .
- ٤٦٥- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠، ط الأولى، تحقيق طه جابر فياض العلواني .
- ٤٦٦- المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، ط الأولى، تحقيق عبد الحميد هنداوي .
- ٤٦٧- المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي.
- ٤٦٨- مخارج الحروف وصفاتها، لأبي الأصبع الشَّامي الإشيلي المعروف بابن الطحان، ط الأولى ١٤٠٤، تحقيق محمد يعقوب تركستاني .
- ٤٦٩- مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل، عمر بن الحسين الخرقى، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣، ط الثالثة، تحقيق زهير الشاويش .
- ٤٧٠- مختصر العين، محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الأندلسي، عالم الكتب، ط ١٤١٧هـ، قدم له وحققه الدكتور نور حامد الشاذلي .

- ٤٧١ - مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلبي، دار ابن القيم - الدمام - السعودية - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، ط الثانية، تحقيق محمد حامد الفقي .
- ٤٧٢ - المختصر الكبير في سيرة الرسول ﷺ، عز الدين بن جماعة الكتاني، دار البشير - عمان - ١٩٩٣ م، ط الأولى، تحقيق سامي مكى العاني .
- ٤٧٣ - المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الديلمي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٠٥ هـ، ط الأولى .
- ٤٧٤ - مختصر المزني، إسماعيل بن يحيى المزني .
- ٤٧٥ - مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي الشافعي، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - ١٤١٧ هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور ذياب عبد الكريم ذياب عقل .
- ٤٧٦ - مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة، خليل بن إسحاق بن موسى المالكي، دار الفكر - بيروت - ١٤١٥، تحقيق أحمد علي حركات .
- ٤٧٧ - مختصر سنن أبي داود، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢١ هـ
- ٤٧٨ - المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن محمد بن علي البعلبي، جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا .
- ٤٧٩ - المختص، علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان، قدم له الدكتور خليل إبراهيم جفال .
- ٤٨٠ - المدخل إلى الصحيح، محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٤ هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور ربيع هادي عمير المدخلي .

- ٤٨١ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران الدمشقي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠١هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي .
- ٤٨٢ - المدخل، محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، دار النشر: دار الفكر - ١٤٠١هـ .
- ٤٨٣ - المدونة الكبرى، مالك بن أنس، دار صادر - بيروت .
- ٤٨٤ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٤١٣هـ .
- ٤٨٥ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - ١٤٢٢هـ، ط الأولى، تحقيق جمال عيتاني .
- ٤٨٦ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ، ط الأولى، تحقيق فؤاد علي منصور .
- ٤٨٧ - مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، عبد الله بن أحمد بن حنبل، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ط الأولى، تحقيق زهير الشاويش .
- ٤٨٨ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، الدار العلمية - الهند - ١٤٠٨هـ .
- ٤٨٩ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج التميمي المروزي، دار الهجرة - الرياض - السعودية - ١٤٢٥هـ، ط الأولى، تحقيق خالد بن محمود الرباط - وئام الحوشي - الدكتور جمعة فتحي .
- ٤٩٠ - المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ، ط الأولى، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا .
- ٤٩١ - المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، أحمد بن أيوب بن عبد الله الحسيني عرف بابن الدمياطي، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت .

- ٤٩٢ - المستقصى في أمثال العرب، أبي القاسم جارا لله محمود بن عمر الزحشري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧م، ط الثانية .
- ٤٩٣ - مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة - بيروت .
- ٤٩٤ - مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، دار المعرفة - بيروت .
- ٤٩٥ - مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤، ط الأولى، تحقيق حسين سليم أسد .
- ٤٩٦ - مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة - ١٤١٢هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي .
- ٤٩٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، دار المعارف - مصر، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط الثانية .
- ٤٩٨ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤١٦هـ تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون .
- ٤٩٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة - مصر .
- ٥٠٠ - مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥٠١ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث .
- ٥٠٢ - مشاهير علماء الأمصار، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٥٩م، تحقيق: المهندس فلايشهمر .
- ٥٠٣ - مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٥، الطبعة: الثالثة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني .
- ٥٠٤ - مشكل الآثار، محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١٤١٥هـ .

- ٥٠٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت .
- ٥٠٦- مصطلحات المذاهب الفقهية، مريم محمد صالح الظفيري، دار ابن الجوزي، ط الأولى ١٤٢٢هـ .
- ٥٠٧- المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩هـ، ط الأولى، تحقيق كمال يوسف الحوت .
- ٥٠٨- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣هـ، ط الثانية، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .
- ٥٠٩- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار العاصمة/ دار الغيث - السعودية - ١٤١٩هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري .
- ٥١٠- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الرحباني، المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م .
- ٥١١- مطالع الأنوار، مخطوط بجامعة الملك عبد العزيز، المكتبة المركزية، رقم (١١٠٠) .
- ٥١٢- المطالع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠١هـ، تحقيق محمد بشير الأدلبي .
- ٥١٣- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد حكيم، دار ابن القيم - الدمام - ١٤١٠هـ، ط الأولى، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر .
- ٥١٤- المعارف، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، دار المعارف - القاهرة، تحقيق: دكتور ثروت عكاشة .
- ٥١٥- معالم أصول الدين، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، دار الكتاب العربي - لبنان - ١٤٠٤هـ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد .
- ٥١٦- معالم السنن، حمد بن محمد الخطاطبي البستي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الثالثة ١٤٢٦هـ، خرج أحاديثه ورقم كتبه وأحاديثه عبد السلام عبد الشافي محمد .

- ٥١٧- معاني القرآن، يحيى زياد الفراء، عالم الكتب - بيروت، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ١٤٠٣هـ.
- ٥١٨- المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ، ط الأولى، تحقيق خليل الميس .
- ٥١٩- معجم أسماء الأشياء، أحمد بن مصطفى الدمشقي، دار الفضيلة - القاهرة .
- ٥٢٠- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ، ط الأولى.
- ٥٢١- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر - بيروت .
- ٥٢٢- معجم السفر، أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، تحقيق عبد الله عمر البارودي .
- ٥٢٣- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤هـ، -، ط الثانية، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي .
- ٥٢٤- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى - دمشق، ١٣٧٨هـ.
- ٥٢٥- المعجم المختص بالمحدثين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبو عبد الله، مكتبة الصديق - الطائف - ١٤٠٨، ط الأولى، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة .
- ٥٢٦- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٠٢هـ.
- ٥٢٧- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، تحقيق مجمع اللغة العربية .
- ٥٢٨- معجم قبائل الحجاز، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة، ١٣٩٩هـ.
- ٥٢٩- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين - بيروت ١٣٨٨هـ.
- ٥٣٠- معجم لغة الفقهاء، الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٦هـ.

- ٥٣١- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ، ط الثالثة، تحقيق مصطفى السقا .
- ٥٣٢- معجم مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ الطبعة: الثانية، تحقيق عبد السلام محمد هارون .
- ٥٣٣- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي، دار القلم - دمشق - تحقيق الدكتور ف . عبد الرحيم .
- ٥٣٤- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي .
- ٥٣٥- معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد البيهقي الخسروجردي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت تحقيق سيد كسروي حسن .
- ٥٣٦- معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، دار الوطن، ط الأولى ١٤١٩هـ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي .
- ٥٣٧- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٤هـ ط الأولى، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون .
- ٥٣٨- معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٧هـ، ط الثانية، تحقيق: السيد معظم حسين .
- ٥٣٩- المعلم بفوائد مسلم، محمد بن علي بن عمر المازري، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان - ط الثانية ١٩٩٢م
- ٥٤٠- المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الثانية ١٤٢٥هـ تحقيق محمد حسن الشافعي .

- ٥٤١ - المعين في طبقات المحدثين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الفرقان - عمان - الأردن - ١٤٠٤هـ ط الأولى، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
- ٥٤٢ - المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح المطرزي .
- ٥٤٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الفكر - دمشق - ١٩٨٥م، ط السادسة، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله .
- ٥٤٤ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر - بيروت.
- ٥٤٥ - المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر .
- ٥٤٦ - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، ط الأولى .
- ٥٤٧ - مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد الأصفهاني، دار القلم - دمشق، ط الثانية ١٤٢٣هـ، تحقيق صفوان عدنان داوودي .
- ٥٤٨ - المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزَّحَّشَرِي، مكتبة الهلال - بيروت - ١٩٩٣م، ط الأولى، تحقيق الدكتور علي بو ملحم .
- ٥٤٩ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسْلِم، أحمد بن عمر القُرْطُبي، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، ط الثانية ١٤٢٠هـ، حققه وعلق عليه وقدم له محيي الدين ديب مستو وآخرون .
- ٥٥٠ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ، ط الأولى، تحقيق محمد عثمان الخشت .
- ٥٥١ - المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، عالم الكتب. - بيروت، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة.

- ٥٥٢- المقتفى من سيرة المصطفى ﷺ، الإمام المؤرخ الأديب الحسن بن عمر بن حبيب، دار الحديث - القاهرة - مصر - ١٤١٦هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور مصطفى محمد حسين الذهبي.
- ٥٥٣- المقتنى في سرد الكنى، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، الجامعة الإسلامية بالمدينة - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٨هـ، ط الأولى، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد .
- ٥٥٤- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى، خرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات .
- ٥٥٥- المقدمة الحضرمية، عبد الله عبد الرحمن بافضل الحضرمي، الدار المتحدة - دمشق - ١٤١٣هـ، ط الثانية، تحقيق ماجد الحموي .
- ٥٥٦- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ١٤١٠هـ -، ط الأولى، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
- ٥٥٧- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ، تحقيق محمد سيد كيلاني .
- ٥٥٨- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، يحيى بن معين، دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠هـ، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف .
- ٥٥٩- منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٥هـ، ط الثانية، تحقيق: عصام القلعجي .
- ٥٦٠- المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ، الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب الزبيري أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٣هـ، ط الأولى، تحقيق سكيئة الشهابي.

- ٥٦١- المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، دار النشر: مكتبة السنة - القاهرة - ١٤٠٨ هـ، الأولى، تحقيق صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي .
- ٥٦٢- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار صادر - بيروت - ١٣٥٨ هـ، ط الأولى .
- ٥٦٣- المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة، سليمان بن خلف بن سعد الباجي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، ط الأولى ١٣٣٢ هـ .
- ٥٦٤- المنثور في القواعد، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥ هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود .
- ٥٦٥- منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، محمد عlish، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ هـ .
- ٥٦٦- المنخول في تعليقات الأصول، محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠ هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .
- ٥٦٧- منهاج الطالبين وعمدة المفتين، تأليف: يحيى بن شرف النووي، دار المعرفة - بيروت .
- ٥٦٨- المنهج القويم شرح المقدمة الحضرمية، تأليف: الهيثمي .
- ٥٦٩- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٦ هـ، ط الثانية، تحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان .
- ٥٧٠- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ٥٧١- المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار النشر - دار الفكر - بيروت .
- ٥٧٢- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، علي بن أبي بكر الهيثمي أبو الحسن، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة .

- ٥٧٣- المواعظ والاعتبار في ذكرى الخطط والآثار، أحمد بن علي المقرئزي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، ١٤٢٤هـ تحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد .
- ٥٧٤- المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجليل - لبنان - بيروت - ١٤١٧هـ، ط الأولى، تحقيق: عبد الرحمن عميرة .
- ٥٧٥- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، ط الثانية.
- ٥٧٦- موسوعة التاريخ الإسلامي، الدكتور مفيد الزبيدي، دار أسامة - الأردن - عمان، ٢٠٠٣هـ .
- ٥٧٧- موسوعة القبائل العربية، محمد سليمان الطيب، دار الفكر العربي - نصر - القاهرة ١٤٢١هـ .
- ٥٧٨- الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ، ط الأولى، تحقيق توفيق حمدان .
- ٥٧٩- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس الأصبغي، دار إحياء التراث العربي - مصر - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٥٨٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، ط الأولى، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود.
- ٥٨١- الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر، دار النشر: مكتبة الفلاح - الكويت - ١٤٠٨هـ، ط الأولى، تحقيق الدكتور محمد عبد السلام محمد .
- ٥٨٢- التنف في الفتاوى، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السغدري، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة - عمان الأردن / بيروت لبنان - ١٤٠٤هـ، ط الثانية، تحقيق المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي.

- ٥٨٣- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت - ١٤٠٤هـ، ط الأولى، تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي .
- ٥٨٤- نزهة الألباب في الألقاب، أحمد بن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩هـ، ط الأولى، تحقيق عبد العزيز بن محمد السديري .
- ٥٨٥- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، دار الحديث - مصر - ١٣٥٧هـ تحقيق محمد يوسف البنوري .
- ٥٨٦- النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الراية - الرياض، ط الثانية ١٤٠٨هـ، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير .
- ٥٨٧- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- ٥٨٨- نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي، دار الفكر - بيروت، ط الأولى .
- ٥٨٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٤٠٤هـ.
- ٥٩٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي .
- ٥٩١- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجليل - بيروت - ١٩٧٣م .
- ٥٩٢- الهداية شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني، دار النشر: المكتبة الإسلامية .
- ٥٩٣- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧هـ، ط الأولى، تحقيق عبد الله الليثي .

- ٥٩٤- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩هـ - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب .
- ٥٩٥- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ.
- ٥٩٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التوفيقية - مصر، تحقيق عبد الحميد هنداوي .
- ٥٩٧- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى .
- ٥٩٨- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط الأولى ١٤١٠ .
- ٥٩٩- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت - ١٤١٥هـ، ط الأولى، تحقيق: صفوان عدنان داوودي.
- ٦٠٠- الوسيط في المذهب، محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار السلام - القاهرة - ١٤١٧هـ، ط الأولى، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر .
- ٦٠١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، دار الثقافة - لبنان، تحقيق إحسان عباس .
- ٦٠٢- الوفيات، أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، دار الإقامة الجديدة - بيروت - ١٩٧٨م، ط الثانية، تحقيق: عادل نويهض .

عاشراً: فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة..... ٣

Thesis Abstract..... ٤

❖ المقدمة..... ٥

أهمية الموضوع..... ٩

أسباب اختيار الموضوع..... ٩

الدراسات السابقة..... ١٠

خطة البحث..... ١٢

منهجي في التحقيق..... ١٤

شكر وتقدير..... ١٨

❖ القسم الأول: الدراسة..... ١٩

الفصل الأول: ترجمة موجزة لعبد الغني المقدسي صاحب كتاب عمدة الأحكام

من كلام خير الأنام..... ٢٠

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده..... ٢١

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم ورحلاته..... ٢٣

المبحث الثالث: العصر الذي عاش فيه..... ٢٨

أ - الناحية السياسية..... ٢٨

ب - من أهم الأحداث التاريخية في عصره..... ٣٠

ج - الناحية الاجتماعية..... ٣١

د - الناحية العلمية..... ٣٢

٣٧.....	المبحث الرابع: شيوخه.....
٤٠.....	المبحث الخامس: تلاميذه.....
٤٢.....	المبحث السادس: عقيدته ومذهبه الفقهي.....
٤٢.....	أولاً: عقيدته.....
٤٥.....	ثانياً: مذهب الفقهي.....
٤٦.....	المبحث السابع: ثقافته ومكانته العلمية.....
٤٦.....	أولاً: ثقافته.....
٤٧.....	ثانياً: مكانته العلمية.....
٤٨.....	المبحث الثامن: ثناء العلماء عليه.....
٥٠.....	المبحث التاسع: مؤلفاته.....
٥٢.....	المبحث العاشر: وفاته.....
٥٤.....	الفصل الثاني: ترجمة موجزة للشارح تاج الدين الفاكهاني.....
٥٥.....	المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده.....
٥٧.....	المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم.....
٥٩.....	المبحث الثالث: العصر الذي عاش فيه.....
٥٩.....	أ - الحالة السياسية.....
٦١.....	ب - الحالة الاجتماعية.....
٦٢.....	ج - الحالة العلمية.....
٦٥.....	د - الحالة الاقتصادية.....
٦٧.....	المبحث الرابع: شيوخه.....
٦٩.....	المبحث الخامس: تلامذته.....

- المبحث السادس: عقيدة المؤلف ومذهبه الفقهي ٧١
- أولاً: عقيدته ٧١
- ثانياً: مذهبه الفقهي ٧٤
- المبحث السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ٧٦
- المبحث الثامن: مصنفاته ٧٨
- المبحث التاسع: وفاته ٨٠
- الفصل الثالث: دراسة الكتاب ٨١
- المبحث الأول: مقدمة في أهمية هذا الفن من بين علوم الحديث ٨٢
- المبحث الثاني: الكتب المؤلفة في هذا الفن ٨٤
- المبحث الثالث: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف ٨٨
- المبحث الرابع: مكانة الكتاب وقيمه العلمية ٩٠
- المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب ٩٣
- المبحث السادس: مصادره ١٠١
- المبحث السابع: وصف النسخ الخطية ١٠٦
- نماذج المخطوطات ١٠٨
- أولاً: نسخة مكتبة القرويين بمدينة فاس (المغرب) ١٠٨
- ثانياً: نسخة مكتبة خدابخش (بانكيبور) ببنته (الهند) ١١٢
- ❖ القسم الثاني: القسم المحقق ١١٦
- ﴿بَابُ الصَّدَاقِ﴾ ١١٧
- ﴿كِتَابُ الطَّلَاقِ﴾ ١٥٩
- ﴿بَابُ الْعِدَّةِ﴾ ١٩٠

٢٢١.....	﴿ كِتَابُ اللَّعَانِ ﴾
٢٧٠.....	﴿ كِتَابُ الرُّضَاعِ ﴾
٢٩٥.....	﴿ كِتَابُ الْقِصَاصِ ﴾
٣٦٢.....	﴿ كِتَابُ الْحُدُودِ ﴾
٤١٠.....	﴿ بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ ﴾
٤٣٣.....	﴿ بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ ﴾
٤٤٣.....	﴿ كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ ﴾
٤٨١.....	﴿ بَابُ النُّذُورِ ﴾
٥٠٧.....	﴿ بَابُ الْقِضَاءِ ﴾
٥٤٠.....	﴿ كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ ﴾
٥٧٣.....	﴿ بَابُ الصَّيْدِ ﴾
٦٠٦.....	﴿ بَابُ الْأَضَاحِيِّ ﴾
٦١١.....	﴿ كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ﴾
٦٢٠.....	﴿ كِتَابُ اللَّبَاسِ ﴾
٦٧١.....	﴿ كِتَابُ الْجِهَادِ ﴾
٧٤٥.....	﴿ كِتَابُ الْعِتْقِ ﴾

٧٦٥..... الخاتمة

٧٦٨..... الفهارس

٧٦٩..... أولاً: فهرس الآيات القرآنية

٧٨٠..... ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

٧٩٥..... ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية

- رابعاً: فهرس الأعلام المترجم لهم ٧٩٧
- خامساً: فهرس الكتب الوارد ذكرها في المتن المخصص لي ٨٠٩
- سادساً: فهرس الفرق ٨١١
- سابعاً: فهرس القبائل ٨١٢
- ثامناً: فهرس الأماكن والبلدان ٨١٣
- تاسعاً: فهرس المصادر والمراجع ٨١٥
- عاشراً: فهرس الموضوعات ٨٧٠